

## المسألة ١٢٧ :

### النداء<sup>(١)</sup>

هو : توجيه الدعوة إلى المخاطب ، وتنبيهه للإصغاء ، وسماح ما يريد المتكلم<sup>(٢)</sup>.

وأشهر حروفه ثمانية<sup>(٣)</sup> : الهمزة المفتوحة ، مقصورة أو ممدودة - يا - أيا - هيا - أي ، مفتوحة الهمزة ، المقصورة أو الممدودة ، مع سكون الياء في الحالتين - وا .

ولكل منها موضع يُستعمل فيه :

١ - فالهمزة المفتوحة المقصورة لاستدعاء المخاطب القريب في المكان الحسي أو المعنوي ؛ كالتى فى قول الشاعر ينصّح ابنه أُسَيْدٌ :

أُسَيْدُ ، إِنِّ مَالًا مَلَكْتُ تَفسِرُ به سَيْرًا جميلاً

وكالتى فى قول الآخر : أَرَبَّ الكونِ : ما أعظمَ قدرتك ، وأجلَّ شأنك .

ب - ستة أخرى ؛ هى : آ - يا - أيا - هيا - أي ، بسكون الياء مع فتح الهمزة مقصورة وممدودة - لاستدعاء المخاطب البعيد حساً أو معنى ، والذي فى حكم البعيد ، كالنائم ، والغافل ... فثال « يا » قول الشاعر فى مدح الرسول عليه السلام : كيف تَرْفُقَى رُفَيْكُ الأنبياءُ يا سماءُ ما طاولتها سماءُ

ومثال « أيا » قول بعضهم : أيا متوانياً وأنت سليل العرب الأبطال ، لاتنس مجدهم على الأيام . ومن الممكن وضع حرف آخر من الأحرف الباقية موضع « أيا » فى هذا المثال .

( ١ ) فى هذه الكلمة لغات ؛ أشهرها : المد مع كسر النون . وهى مصدر قياسى للفعل : « نادى » ويجوز فيها القصر أيضاً . وقد ورد السماع بضم النون مع المد أو القصر . والهمزة التى فى آخر كلمة : « نداء » أصلها الواو ؛ فهى منقلبة عن أصل .

( ٢ ) ويقولون فى تعريفه أيضاً : طلب الإقبال بالحرف : « يا » أو أحد أخواته . والإقبال قد يكون حقيقياً وقد يكون مجازياً يراد به الاستجابة ، كما فى نحو : يا الله .

( ٣ ) منها الهمزة مقصورة وممدودة ، وبقية الأحرف ممدودة - عدا : أي ، مقصورة الهمزة - والبعيد يحتاج إلى مد الصوت ليسمع ، ولهذا يرى بعض النحاة أن « أي » المقصورة هى لنداء القريب .

أما تحديد القرب والبعد فتروك للعُرف الشائع؛ سواء أكانا حسنيين أم معنويين ...  
 ح - « وَا » وتُستعمل لنداء المندوب<sup>(١)</sup>؛ كقول الشاعر في الرثاء :

وأمُحسناً مَلَكَ النفوسَ بِبِرِّهِ وَجَرى إلى الخيرات سَبَّاقَ الخطَا  
 وقول الآخر: واحسَرَّ قلباهُ ممَّنْ قلبُهُ شَمِيمٌ<sup>(٢)</sup> . . . . .

د - وقد تستعمل: «يا» للندبة<sup>(٣)</sup> بشرط وضوح هذا المعنى في السياق، وعدم وقوع لبس فيه؛ كآلية الكريمة التي تحكى قول العاصي يوم القيامة: (يا حسرتنا على ما فرطتُ في جنب الله) .

وقول الشاعر في رثاء الخليفة عمر بن عبد العزيز:  
 حُمِلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا؛ فَاصْطَبَرَتْ لَهُ وَقَمَتْ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَ  
 فإنشاء الشعر بعد موت «عُمَر» العادل دليل على أن «يا» للندبة .  
 فإن التبس الأمر بين أن تكون «يا» للندبة أو لا تكون، وجب ترك «يا» ،  
 والاختصار على: «وا»؛ كأن تقول: في ندبة «عمر»: واعُمَر ، ولا يصح  
 مجيء «يا» إذا كان أحد الحاضرين يسمى: عُمَر . . .<sup>(٤)</sup>

### حذف حرف النداء:

١ - يصح حذف حرف النداء «يا» - دون غيره - حذفًا لفظيًا فقط، مع ملاحظة تقديره، كقول الشاعر في رثاء زعيم وطني شاب<sup>(٥)</sup> :

(١) هو: المتفجع عليه، أو المتوجع منه . فالأول: هو الذي يصاب الناس بفجيعة فقده .  
 والثاني: هو بلاء أو داء يكون سببًا في تألم المتكلم وتوجعه .  
 (٢) بارد .

(٣) نداء المندوب؛ ولها باب خاص سيجيء في ص ٦٧

(٤) فيما سبق من حصر أحرف النداء ومواضع استعمالها يقول ابن مالك في باب عنوانه: النداء:

وَلِلْمُنَادَى النَّاءُ ، أَوْ كَالنَّاءِ: «يَا» وَ:أَيُّ - وَآ - كَذَا: أَيَا - ثُمَّ: هَيَا  
 وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي ، وَ: «وَا» لِمَنْ نَدِبَ أَوْ: «يَا» . وَغَيْرُ «وَا» لَدَى اللَّبْسِ اجْتَنِبَ

(الناء = النائي، أي: البعيد . الداني = القريب) سرد أحرف النداء وبين أن «يا» والأربعة التي بعدها تستعمل للبديد وما يشبهه، وأن الهمزة لنداء القريب . وأن «وا» للمندوب . وكذا: «يا» بشرط أمن اللبس . أما عند اللبس فيجتنب استعمال «يا» وهذا هو المراد من قوله: و«غير «وا» لدى اللبس اجتنب»  
 (٥) البيت من قصيدة لحافظ إبراهيم في رثاء مصطفى كامل .

زَيْنَ الشَّابِّابِ وَزَيْنَ طُلَّابِ الْعُلَا هَلْ أَنْتَ بِالْمُهَجِّ الْحَزِينَةِ دَارِي ؟  
التَّقْدِيرُ : يَا زَيْنَ الشَّابِّابِ . . .

— ب — وهناك مواضع لا يصح فيها حذف الحرف « يا » ، أشهرها :

(١) المَنَادَى المُنْدُوبُ ؛ كالأمثلة السالفة .

(٢) نداء لفظ الجلالة غير المختوم بالميم المشددة ، نحو : يَا اللَّهُ .

(٣) المَنَادَى البعيد ؛ كقول الشاعر :

يَا صَادِحًا يَشْدُو عَلَى فَتَنِ رُحْمَاكَ ؛ قَدْ هِجَتَ لِي شَجَّتِي

(٤) المَنَادَى النكرة غير المقصودة<sup>(١)</sup> ، نحو : يَا مُحَسَّنًا لَا تَكْذُرْ إِحْسَانَكَ

بِالْمَنِّ .

(٥) المَنَادَى المُسْتَعَاثُ<sup>(٢)</sup> ، كقول الشاعر :

يَا لِقَوْمِي لِعِزَّةٍ وَفَخَارٍ وَسَبَاقٍ إِلَى الْمَعَالَى وَسَبَقِ

(٦) المَنَادَى المتعجب منه ؛ نحو : يَا لِفَضْلِ الْوَالِدَيْنِ ؛ لِتَعْجَبٍ مِنْ

كَثْرَةِ فَضْلِهِمَا .

(٧) المَنَادَى ضمير المخاطب ، كقول الشاعر :

يَا أَنْتَ يَا خَيْرَ الدَّعَاةِ لِلْهَدَى لِسَبِّكَ دَاعِيَا لَنَا ، وَهَادِيَا

أَمَّا ضَمِيرُ غَيْرِ الْمَخَاطَبِ فَلَا يَنَادِي مُطْلَقًا .

— ح — ويقلّ الحذف — مع جوازه — إن كان المَنَادَى اسم إشارة غير متصل

بكاف الخطاب<sup>(٣)</sup> ، أو كان اسم جنس لمعين<sup>(٤)</sup> ، فمثال الأول قول

أَعْرَابِي لَابْنِهِ : « هَذَا ، اسْتَمَعَ لِقَوْلِ النَّاصِحِ وَلَوْ أَغْضَبَكَ قَوْلُهُ ؛ فَمَنْ أَحْبَبَكَ

نَهَاكَ ، وَمَنْ أَبْغَضَكَ أَغْوَاكَ » . وقول آخر لأولاده : « هَؤُلَاءِ ، اعْلَمُوا أَنَّ أَقْوَى النَّاسِ

(١) سيجىء شرحها في ص ١٩ .

(٢) مَنْ يَنَادِي لِيُخْلَصَ مِنْ شِدَّةٍ ، أَوْ يُسَاعَدُ فِي دَفْعِهَا . وسيجىء له باب خاص في ص ٥٨ .

(٣) يصح نداء اسم الإشارة ، بشرط ألا يتصل بآخره كاف الخطاب — إلا في الندبة فيصح — وهذا الشرط لازم أيضاً عند حذف : « يا » . لأن مدلول كاف الخطاب يخالف مدلول المَنَادَى .

(٤) المراد باسم الجنس المعين النكرة المقصودة المبنية على الضم عند نداءها ؛ فيخرج اسم الجنس غير المعين ، والمراد منه هنا : النكرة غير المقصودة . وسيجىء تفصيل الكلام على هاتين النكرتين ، وحكماهما في

من قاوم هواه ، وأشجعهم من حارب الباطل . . . » . أى : يا هذا — يا هؤلاء ...  
ومثال الثانى قول بعض الأدباء وقد برّح به السّهر : « ليلٌ ، أمّا لك  
آخرٌ يدنو؟ وهل للحزن آخر ؟ صبحٌ ، أمّا لك مَقدَم يُرجى ؟ وهل فى  
الفجر مَطمع ؟ » أى : يا ليل ، يا صبح ، ليل وصبح مُعيّنين . . .  
ومن هذا قول العرب : أطرق كبراً ؛ إن النعام فى القرى . أى : يا كروان<sup>(١)</sup> .  
وهو مثل يضرب للمتكبر ؛ وقد تواضع من هو خير منه . . .<sup>(١)</sup>

---

( ١ ) حذفت النون والألف لترخيم النداء ، كما سيجىء بيانه فى باب الترخيم ، ص ٧٧ وفى حذف حرف  
النداء لفظاً لا تقديراً — ومواضع الحذف ، يقول ابن مالك :

وغيرُ مندوبٍ ، ومضمّرٍ ، وما جا مُستغاثًا — قد يُعرى . فاعلما  
( جا = جاء . يعرى = يجرى من حرف النداء . فاعلما = فاعلما . والألف إما زائدة للشعر ، وإما أصلها  
نون التوكيد الخفيفة قلبت ألفا عند الوقف )  
يقول : قد يتجرّد المنادى من حرف النداء إذا كان المنادى غير مندوب ، وغير مضمّر ، وغير مستغاث  
وهذا التجرد ، أى : الحذف اللفظى ، ليس قليلا فى الكلام الفصيح . ثم بين أن هناك مواضع غيرها  
الحذف القليل ، وهو مع قلته جائز ، ولا داعى لمنعه وطالب بتأييد مجوزيه ، ونصر من يلومهم على  
المنع ، وعلى عدم إباحة القياس عليه . قال :

وذاك فى اسم الجنس والمشار له قل . ومن يمنعه فأنصر عاذله  
( المشار له : أى : اسم الإشارة ، وكان الأولى أن يقول : المشار به . عاذله = لائمه ) يريد : أن حذف حرف  
النداء قليل فى اسم الجنس واسم الإشارة وقد ترك شرط خلوه من ضمير المخاطب ، وطالب بتأييد من يلوم  
المانع ؛ إذ لا حجة له فى المنع ؛ لورود أمثلة تكفى لإباحة القياس عليه .



## زيادة وتفصيل :

١ - يمتاز الحرف : « يا » بأنه أكثر أحرف النداء استعمالاً ، وأعمّها ؛ لدخوله على جميع أنواع المنادى . ولهذا يتعين تقديره - دون غيره - عند الحذف . كما يتعين في نداء لفظ الجلالة ( الله )<sup>(١)</sup> وفي المستغاث ، وفي نداء « أيّها » وأيتها ؛ إذ لم يشتهر عن العرب أنهم استعملوا في نداء هذه الأشياء حرفاً آخر .

ب - يجوز مناداة القريب بما للبعيد ، والعكس ، وذلك لعلّة بلاغية ، كتزليل أحدهما منزلة الآخر ، وكالتأكيد . . . . .

ج - الأصل في النداء أن يكون حقيقياً ؛ أى : يكون فيه المنادى اسماً لعاقل ؛ كى يكون في استدعائه وإسماعه فائدة .

وقد ينادى اسم غير عاقل ، لداع بلاغى ؛ فيكون النداء مجازياً ؛ كقوله تعالى<sup>(٢)</sup> : ( وقيل يا أرض ابلعى ماءك ، ويا سماء اقلعى<sup>(٣)</sup> ) . . . )

د - وقد يقتضى السبب البلاغى دخول حرف النداء على غير الاسم ، كأن يدخل على حرف ، أو جملة فعلية أو اسمية . فنال الأول قوله تعالى : ( يا ليت

قومى يعلمون بما غفرتلى ربى . . . ) وقول الشاعر :  
فيا ربّما بات الفتى وهو آمن وأصبح قد سدت عليه المطالع  
ومثال الثانى قول الشاعر :

قل لمن حصلّ مالا واقتنى  
أقرض الله ، فبيّا نعم المدين  
وقول الآخر يخاطب ليلى :  
فيا حبّذا الأحياء ما دمت حيّة  
ويا حبّذا الأموات ما ضمك القبر

وفي الحالتين يكون حرف النداء إما داخلاً على منادى محذوف مناسب للمعنى ؛ فيقال فى الآية : يا رب ، أو يا أصحاب . . . أو نحوهما ، وهذا عند من يجيز حذف المنادى - وإما اعتباره حرف تنبيه عند من لا يجيز حذف المنادى . والرأىان مقبولان ؛ ولكن الثانى أولى ؛ لصلاحه لكل الحالات ، ولولم تستوف الشرط الآتى .

( ١ ) فى نداء لفظ الجلالة ( الله ) جملة لغات ، ستجىء فى ص ٢٧ .

( ٢ ) فى قصة طوفان نوح عليه السلام . الواردة بسورة : هود ( ٣ ) امتنعى وكفى عن إنزال المطر ،

غير أن كثيراً من النحاة لا يجيز حذف المنادى قبل الفعل الذى دخل عليه حرف النداء إلا إذا كان الفعل للأمر ، أو للدعاء ، أو صيغة « جبدا » . فمثاله قبل الأمر قراءة من قرأ قوله تعالى : ( أَلَا يَا اسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ . . . ) وقبل الدعاء قول الشاعر :

أَلَا يَا اسْلَمْسَى يَا هِنْدُ ، هِنْدُ بَنَى بَدْرٍ إِذَا كَانَ حَتَّى قَاعِدًا آخِرَ الدَّهْرِ  
وقد سبق مثال « حَبَّذا » . فإن لم يتحقق الشرط فتلا منادى محذوف ، ولانداء ، ويكون الحرف المذكور للتنبيه .

هـ - يعتبر النحاة حرف النداء مع المنادى جملة فعلية إنشائية للطلب ؛ برغم أنها قبل النداء خبرية ، فهي تتحول معه إلى إنشاء طلبى جملة فعلية . فالأصل فى مثل : يا صالح ، هو : أنادى أو أدعو صالحاً . . . حذف الفعل مع فاعله الضمير المستتر ، ونابَ عنهما حرف النداء<sup>(١)</sup> ، وبقى المفعول به ، وصار منادى واجب الذكر - غالباً - وقيل : إن المحذوف هو الفعل وحده ، وناب عنه حرف النداء ، واستتر الفاعل فى حرف النداء . وقيل غير هذا . . .

ولا قيمة للخلاف فى أصل الجملة الندائية ؛ فالذى يعيننا هو أنها فعلية تفيد الإنشاء الطلبى ، وأنها تركت حالتها الأولى الخبرية .

و - ولما كان حرف النداء نائباً عن العامل الأصيل المحذوف صح أن يكون لهذا الحرف بعض المعمولات الخاصة التى يؤثر فيها ؛ نيابةً عن ذلك المحذوف . وأشهرها شبه الجملة ، كقول الشاعر :

يَا دَارُ بَيْنَ النَّقَمَا وَالْحَزَنُ مَا صَنَعْتُ يَدُ النُّوَى بِالْأَلَى كَانُوا أَهَالِيكَ  
وقول الآخر :

يَا كَلَّ رَجَالٍ لِقَوْمٍ عَزَّ جَانِبُهُمْ وَاسْتَلْهُمْ مَجْدَ مِنْ أَصْلٍ وَأَعْرَاقٍ  
فليس فى المثالين - وأشباههما - ما يصلح لتعلق شبه الجملة إلا : « يا » .

وجعلوا من المعمولات المصدر فى مثل قول القائل : « يا هِنْدُ دَعْوَةَ صَبٍّ دَائِمٍ دَنِفٍ »  
أى : أدعو هنداً دعوة صَبٍّ .

(١) ولهذا يعتبر حرف النداء من حروف المعانى التى ينوب كل منها عن جملة محذوفة ، يذكر بدلا منها . . . فحرف النداء ينوب عن : ( أنادى × ، أو : أدعو × ) وحرف الاستفهام ينوب عن ( أستفهم × ) وحرف العطف ينوب عن ( أعطف × . . . ) وهكذا .

## المسألة ١٢٨ :

## أقسام المنادى الخمسة ، وحكم كل

القسم الأول : المفرد العَلَمَ ، ويراد بالمفرد هنا : ما ليس مضافاً ، ولا شبيهاً بالمضاف ؛ فيشمل المفرد الحقيقي ؛ بنوعيه المذكر والمؤنث ، ومثناه ، وجمعه ، ( نحو : فَضْلٌ ، عَلَمٌ رجل - الفضْلان - الفضْلون - الفضُول - عائدة ، علم امرأة - العائدتان - العائدات - العوائد . . ) ويشمل كذلك الأعلام المركبة قبل النداء ؛ سواء أكان تركيبها مَزَجِيّاً ؛ كسَيُوبِيهِ ، عَلَمٌ أمام النحاة المشهور - أم إسناديّاً ، كَنَصَرِ اللَّهِ ، أو : شاء الله ، عَلَمَيْنِ ، أم عدديّاً كخمسَةَ عَشَرَ<sup>(١)</sup> . . .

فكل هذه الأعلام - وأشباهها - تُسَمَّى مفردة في هذا الباب ، وتعريفها بالعلمية قبل النداء يلزمها بعده - على الأصح - فلا يُزيله النداء ليفيدها تعريفاً جديداً أو تعييناً . وإنما يُقَوِّى التعريف السابق ، ويزيدُ العلمية وضوحاً وبياناً . ويلاحظ حذف « أل » وجوباً من صدر المنادى ؛ - علماً وغيره - إن لم يكن من المواضع المستثناة<sup>(٢)</sup>

حكمه :

١ - البناء على الضمة - بغير تنوين - أو على ما ينوب عنها . ويكون في محل نصب دائماً ، لأن المنادى في أصله مفعول به<sup>(٣)</sup> ، نحو : يا فَضْلُ ، كلُّ شَيْءٍ يحتاج إلى العقل ، والعقل يحتاج إلى التَّجَرِبَةِ - يا فَضْلان<sup>(٤)</sup> . . . يا فَضْلون . . . - يا أَفْضَلُ . . . - يا عَائِدَةً . . . - يا عائدتان . . . - يا عائدات . . . - يا عوائد . . .

(١) عند غير الكوفيين الذين يجعلون صدر المركب العددي بمنزلة المضاف ، منصوباً ، كما سيجي . في ص ١٢ ، ٢٤ . ورأيهم ضعيف . وأثر الخلاف يظهر في توابع المنادى .

(٢) سيجي في ص ٢٧ .

(٣) المنادى بمنزلة المفعول به لفعل محذوف ، نابت عنه « يا » أو إحدى أخواتها . يقول النحاة في مثل : يا على ... إن أصله - كما تقدم في ص ٦ - : أدعوا أو أنادى عليا ... ؛ حذف الفعل ، ونابت عنه « يا » وصار المفعول به منادى ، مبنياً على الضم في محل نصب . ويستدلون على أنه في محل نصب بورود كثير من توابعه منصوباً في الكلام الصحيح المأثور . وليس في الجملة ما يصلح سبباً لنصبه إلا مراعاة المحل .

(٤) راجع رقم ٣ ص ١١ في الزيادة والتفصيل - ما يختص ببناء العلم المثني والجمع ؛ لأهميته .

فالمفرد العلم في هذه الأمثلة - وما شابهها - مبني على الضمة في المفرد الحقيقي ، وفي جمع التكسير ، وجمع المؤنث السالم ، ومبني على الألف في المثنى ، وعلى الواو في جمع المذكر السالم . وهو في كل أحواله مبني لفظاً على الضمة وفروعها ، منصوب محلاً<sup>(١)</sup> .

ولافرق بين أن تكون الضمة ظاهرة ، كالأمثلة السالفة ، أو مقدرة كالتى في آخر الأعلام المحتومة بحرف علة ؛ كموسى في قوله تعالى : ( يا موسى ، لا تخف . إني لا يخافُ لدَىّ المرسكون ) . . . وكالتى في آخر الأعلام المركبة التى ذكرناها ، وكالتى في آخر الأعلام المبنية أصالة قبل النداء (كسيبويه - منذُ - كيف - قطام . . . وغيرها مما سُمى به من الأعلام المبنية أصالة قبل التسمية ) فبقى علامة البناء الأصلى السابق على حالها ، وتقدر على الآخر علامة البناء الجديدة التى جلبها النداء ، ويكون المنادى في كل ذلك ، في محل نصب . ويلحقُ بالمفرد العلم في حكم البناء على الضمة المقدرة كل ما ينادى من المعارف الأخرى المبنية أصالة قبل النداء ، وليست أعلاماً ؛ كأسماء الإشارة ( نحو : هذا - هؤلاء . . . ) وأسماء الموصولات غير المبدوءة بأل ( نحو : من - ما . . . ) وضمير المخاطب ( نحو : أنت - إياك . . . ) أما غير المخاطب فلا ينادى كما سبق<sup>(٢)</sup> .

(١) راجع ص ٦ ، ورقم ٣ من هامش الصفحة السابعة .

(٢) في ص ٣ هذا ، وإلحاق الأشياء المذكورة بالمفرد العلم ، هو رأى كثير من النحاة شاع اتباعه والاقصا عليه . وقد يكون من السائغ أن تذكر - بإيجاز - للمتخصصين ما في المطولات النحوية من خلاف جدل شكل حول حكم المعارف المبنية قبل النداء وليست أعلاماً . ويدور الخلاف حول نوع تعريفها بعد النداء ؛ أهو الذى كان لها قبله ، أم هو تعريف جديد بدل السابق ، حل محله ؟ فشارح المفصل ( ج ١ ص ١٢٩ ) يعرض الرايين ، ويرجع - في وضوح وصراحة - الرأى القائل إن المعارف كلها - أعلاماً وغير أعلام - تفقد تعريفها السابق وتصبح نكرات ، ويحلب لها النداء بما فيه من القصد والإقبال على المخاطب تعريفاً جديداً يزيل تنكيرها الجديد . ويؤيد هذا بكلام طويل ، أما غيره - كأبى بكر بن السراج ، ومن معه من القدامى ، وكالصبيان ومن معه المتأخرين - فيؤيد الرأى الآخر ؛ بحجة أن أكثر المعارف لا يمكن أن يزول عنها تعريفها القديم مطلقاً ، ولا يمكن أن تتجرد منه ، وتصبح نكرة تقبل التعريف المجلوب بالقصد والمخاطبة مع النداء ، ( كلفظ الجلالة « الله » وأسماء الإشارة . . . ) وقد وردت إشارة موجزة لهذه المسألة على هامش كتاب سيبويه ( - ١ ص ٣٠٣ ) اكتفى المقرر فيها بأن أحوال إيضاحها وتفصيلها وتفرعها إلى ما جاء في شرح الصيرى لها . كذلك أشار صاحب شرح التصريح ( في أول الفصل الثانى من أقسام المنادى ) إلى المنادى المعروف ؛ ما كان منه مذكراً أو مؤنثاً ، علماً وغير علم ، معرفاً قبل النداء أو بعده . .

وإنما يبنى المفرد العلم — وملحقاته — إذا لم يكن معرباً مجروراً باللام في فداء الاستغاثة والتعجب مع ذكر « يا » ؛ كما في نحو: يا لعلّي للضعيف ، للاستغاثة بعلّي في نصر الضعيف . ويا لعلّي المحسن ؛ للتعجب من كثرة إحسانه . فالمتادى فيهما ، معرب كما كان قبل النداء ، مجرور باللام في محل نصب ؛ لأنه خرج بسبب الجار من قسم المفرد العلم ، ودخل في قسم المضاف — تأويلاً — ، كما سيجيء <sup>(١)</sup> في باب الاستغاثة .

إلى غير هذا مما اشتملت عليه المطولات من تفرعات وتشعيبات لا خير في سردها الآن . ومن الممكن أن نستخلص منها نتيجتين .

الأولى : أن العلم المفرد إذا نودي ، وجب بناؤه على الضمة أو فروعها ، وأنه بعد النداء معرفة لا شك في تعرفه ، علم لا خلاف في علميته . ولا يعنيها بعد هذا أن يكون تعرفه وعلميته هما السابقان على النداء ، أو مجلوبان بعد النداء ، مجددان بسببه ؛ لأنه في الحالتين علم ، بالرغم من وجود أعلام لا يفارقها التعريف مطلقاً ؛ كلفظ الجلالة « الله » .

الثانية : أن المعارف الأخرى التي ليست أعلاماً ، والتي يغلب أن تكون قبل النداء مبنية أصالة ( كالضمير ، والإشارة . . . ) هي معارف أيضاً بعد النداء ، لا شك في تعرفها ولا يعنيها — أيضاً — أن يكون هذا التعريف هو السابق على النداء وأنه استمر بعده ؛ إذ لا يمكن تنكيرها — على الأصح — أو هو تعريف جديد حل محل الأول الذي زال بالنداء ، وصارت المعرفة نكرة بعد زواله ، ثم زال تنكيرها بتعريف القصد والخطاب مع النداء . لا يعنيها ذلك ؛ لأن هذه المعارف التي ليست أعلاماً والتي هي مبنية أصالة قبل النداء — ستبنى بعده على الضمة المقدرة أو فروعها . وتلحق بقسم المفرد العلم السالف ؛ ولا تلحق بقسم النكرة المقصودة — كما يرى بعض النحاة — لأنها معارف قبل النداء ، وليست نكرة تامة التنكير تصير بالنداء والخطاب نكرة مقصودة . ولو فرضنا أن تعريفها السابق يزول بالنداء ، ويحل محله تعريف جديد — وهذا رأى ضعيف مردود — لوجب أن يكون التعريف المتجدد ماثلاً لتعريفها السابق نوعاً ودرجة ، كما عاد للعلم نوع تعريفه السابق ودرجته وهو العلمية ، ( على رأى من يقول : إنه يفقد علميته بالنداء ، ثم تعود له بعده ) فليس بمقبول أن يقال إنها معارف في أصلها ، فقدت تعريفها السابق ، فصارت نكرة ، ثم نوذيت فاكتسبت التعريف الجديد المخالف للسابق ، وصارت به نكرة مقصودة ، ( مع أن أكثر تلك المعارف لا يفقد تعريفه مطلقاً في الرأى الأقوى . . . ) وإنما ألحقت بالعلم لقرب درجة تعريفها منه ، ولم تدخل في عدادها لأنها ليست علماً . . .

وهذا الخلاف شكلي ؛ بالرغم مما يرتبون عليه من وضع المعارف في درجات متفاوتة القوة في التعريف متفاوتاً يؤدي إلى تقديم بعضها في الكلام على بعض — لكن لا أثر له في ضبط الكلمة ، ولا معناها ، ولا إعرابها ؛ فهي على الرأيين معرفة ، ومبنية على الضمة . سواء أكانت من قسم المفرد العلم أم من قسم النكرة المقصودة . . . ( وقد سبق تفصيل الكلام على العلم في ص ١٠ ص ٢٢٠٠ )

## زيادة وتفصيل :

(١) ما كيفية بناء المفرد العَلَم الذى كان فى أصله اسماً منقوصاً ، منونا ، ثم نقل إلى العَلَمِيَّة ؛ مثل : هاد - راض - مرتض - مستكف - وغيرها . . ؟  
 إن المنقوص لا بد أن يكون محتوماً بالياء الظاهرة إلا فى بضع حالات قليلة ؛ أهمها : أن يكون منوناً مرفوعاً أو مجروراً ؛ فيجب حذفها نطقاً وكتابة ؛ لأن الضمة والكسرة ثقيلتان على الياء فتحذفان ؛ طلباً للخفة . فإذا حذفنا تلاقت الياء ساكنة مع التنوين فيجب حذفها ؛ تتخلصاً من التقاء الساكنين ؛ فتصير الكلمة إلى الصورة السالفة . فأصل هاد - مثلاً - فى : ( أنت هاد للخير ) هو: هادِينٌ ؛ بكتابة التنوين نوناً ساكنة تبعاً لأصله - كما أوضحنا فى باب ج ١ - ثم حذفت الضمة ؛ منعاً للثقل ؛ فصارت الكلمة : « هادِين » بياء ونون ساكنتين ثم حذفت الياء ؛ للتخلص من الساكنين ؛ فصارت الكلمة هادِنٌ ، بإثبات التنوين على شكله الأول ، نونا ساكنة ، ثم جرى الاصطلاح على كتابة التنوين كسرة مكررة لكسرة الحرف الأخير الذى قبل الياء المحذوفة ، فصار للحرف الأخير كسرتان ؛ إحداهما حركة أصلية هجائية ، والأخرى بدل التنوين . وانتهت الكلمة إلى صورتها الأخيرة : « هاد » . ومثلها استمعت لهاد ، وأصلها : هادِينٌ ، حذفت كسرة الياء ، وجرى ما سبق . . .  
 فإذا نوديت وجب حذف التنوين ؛ لأن المنادى هنا عَلم مفرد ؛ فيجب بناؤه على الضم بغير تنوين . وهذا الضم مقدر على الياء . لكن أتبقى الياء محذوفة كما كانت ، والضم مقدر عليها برغم حذفها ؛ لأنها ملحوظة كالمذكورة - أم تعود بعد النداء إلى مكانها ؛ فتظهر نطقاً وكتابة ؟  
 رأيان ؛ أحدهما : يوجب حذف التنوين واستمرار حذف الياء ؛ لأن الكلمة المناداة كانت منونة ومحذوفة الياء قبل المناداة فوجب حذف التنوين ، لأنه معارض لبناء المنادى ، ولا ترجع الياء لعدم وجود ما يقتضى إثباتها وإرجاعها ؛ إذ طرأ عليها النداء وهى محذوفة فتبقى على حالها .  
 والآخر : يوجب حذف التنوين للسبب السالف ، ويوجب إرجاع الياء وإثباتها ؛ لأن سبب حذفها - وهو تلاقيها ساكنة مع التنوين - قد زال بزوال التنوين . وإذا زال السبب لم تبقى بعده آثاره . فالرأيان متفقان على حذف التنوين ، مختلفان

.....

في إرجاع الياء وإثباتها أو عدم إرجاعها .  
ويتفقان على إرجاعها إذا لم يكن في المنقوص إلا حرف أصلي واحد، مثل :  
« مر » ، اسم فاعل من « أرى » ، فتقول في نداء المسمى به : يا مَرى .  
والحق أن هذه الأدلة جدلية محضة ليس فيها مقنن ، والفصل إنما هو السماع  
الوارد عن العرب ، ولم ينقل أحدهما منه ما يكفي لترجيح رأيه ؛ فالرأيان  
متكافئان . وقد يكون الأنسب الرأي الداعي إلى إثبات الياء ؛ لأنه أقرب إلى الوضوح  
وأبعد من اللبس والاختلاط .

وكل ما قيل في كلمة : « هاد » — مما أسلفناه — يقال في نظائرها من سائر  
الأعلام المنقوصة المنونة عند نداءها . . .  
( ٢ ) إذا كان المفرد العَلَم في أصله منقولا من اسم مقصور منون . ( نحو :  
مرتضى — مُصطفى — رضا . . . وأشباهاها ) — وجب عند ندائه حذف تنوينه ،  
لأنه سبني على الضم ، وهذا البناء يقتضي حذف التنوين حتماً . لكن أتعود بعد  
ذلك ألف المقصور التي حذفت من آخره نطقاً ؛ بسبب تلاقيها ساكنة مع  
التنوين الساكن ، أم لا تعود ؟

( ذلك أن الأصل في كلمة مثل : مُرتضى ، هو : مُرتَضِينٌ ؛ رفعا — والنون  
الساكنة هي التنوين — تحركت الياء ، وانفتح ما قبلها ؛ فقلبت ألفا ، وصارت  
الكلمة : مُرتضَانٌ ، تلاقى ساكنان ؛ الألف وهذه النون ، فحذفت الألف لالتقاء  
الساكنين ، وصارت الكلمة : مُرتَضِنٌ ، لكنها تكتب « مرتضى » طبقا  
لقواعد رسم الحروف ، وهي تقضى بأن يوضع على الحرف الذي قبل النون حركة  
ثانية مماثلة لحركته الهجائية ، تغني عن النون بعد حذفها ، وتكون هذه الحركة الهجائية  
الثانية هي الرمز الدال على التنوين ) .

ويجب النحاة : أن الظاهر في هذه المسألة هو تطبيق حكم المسألة السابقة  
( في رقم ١ ) عليها ؛ فيجوز على ألف المقصور ما جرى على ياء المنقوص من  
وجود رأيين متفقين على حذف التنوين ، مختلفين في رجوع الألف أو عدم رجوعها  
بالحجة التي تساق لكل . وقد يكون الأنسب إرجاع الألف . . .

( ٣ ) سبق في باب المثني ( ج ١ ص ٨٣ م ٩ ) أن العَلَم إذا ثُنِيَ أو جُمع ،  
زالت علميته ، وصار نكرة ، ولا يُحكم له بالتعريف إلا بوسائل ؛ منها إدخال « أل »  
المعرّفة عليه ، أو نداؤه . . . أو . . . فإذا نودي العَلَم بعد تثنيته وجمعه حكم

له بالتعريف الناشئ من النداء؛ لا من العلمية، نحو؛ يا محمدان — يا محمدون ،  
وأشباههما . . . وفي هذا الرأي تضيق وتعسير لا حاجة إليهما ، ولا ضرر — مطلقاً —  
في إهماله واعتبار العلم المنادى باقياً على علميته بعد النداء. وفي هذا أمان من  
اللبس والخلط بين الأقسام وأحكامها ، فوق ما فيه من وضوح وتيسير نحتاج إليهما.  
وقد بسطنا القول في هذا في هامش ص ٨

(٤) إذا نُودى: «إثنا عشر» و «إثنتا عشرة» علمين ، جاز أن يقال:  
يا إثنا عشر ، ويا إثنتا عشرة ، فإثنا وإثنتا مبنيان على الألف ، لأن المثني ومحلقاته  
في هذا الباب في حكم المفرد ؛ فيبنى على ما يرفع به وكلمة: عشر وعشرة بعدهما  
مبنية على الفتح ، لا أهمية لها ، لأنها بمنزلة نون المثني. وهمزتهما للقطع<sup>(١)</sup> ماداما علمين  
ويجوز أن يقال: يا إثني عشر ، ويا إثنتي عشرة ... بالنصب بالياء على  
اعتبار المثني مع كلمة: «عشر» أو «عشرة» بمنزلة المضاف مع المضاف إليه في الصورة  
والمنادى المضاف واجب النصب<sup>(٢)</sup>

(١) انظر رقم ١ من هامش ص ١٨٨ وهذا رأى الكوفيين الذي أشرنا إليه في هامش ص ٢٤٧ .  
و بمقتضاه تكون الأعداد المركبة كلها داخلة في قسم المنادى المضاف « فصدر كل واحد منها واجب  
النصب ، عند الكوفيين في النداء ، ويظل العجز مبنياً على الفتح ، بمنزلة النون . أما عند غيرهم فالأعداد  
المركبة كلها مبنية ؛ والمنادى هو العدد المركب بجزأيه معاً إثنا عشر ، وإثنتا عشرة ، فصدرهما .



ب - من المفرد العام صورة يجوز فيها أمران<sup>(١)</sup> : البناء على الضم في محل نصب ، أو على الفتح في محل نصب ، . وهذه الصورة لا بد أن يكون فيها المنادى علماً غير مثنى ، ولا مجموع ، وأن يكون آخره مما يقبل الحركة ( فلا يكون معتل الآخر ؛ كعيسى ، ولا مبنياً على السكون لزوماً ، مثل : « من » علم شخص ) وأن يوصف مباشرة - أى : بغير فاصل - بكلمة : « ابن » أو « ابنة » ، دون : « بنت » . وكلتا هاتين مفردة مضافة إلى علم آخر ، مفرد أو غير مفرد<sup>(٢)</sup> . . . . . مثل : يا حسنُ بن علي ، من أننى عليك بما فعلت فقد كافأك . ويا فاطمةُ ابنة محمد ، أنت فخر النساء ، ببناء كلمتي : « حسن » ، و « فاطمة » ، على الضم أو على الفتح ، في محل نصب في الحالتين . ولا بد أن تكون البنوة حقيقية .

فإذا فقد شرط وجب الاختصار على البناء على الضم ، كأن يكون المنادى غير علم ، مثل : يا غلامُ ابنُ سعد ، أو يكون مفصلاً من المنادى ، مثل : يا سليمانُ النبي ابنُ داود ، أو تكون كلمة : « ابن » و « ابنة » ليست صفة وإنما هي بدل ، أو مفعول ، أو خبر : أو منادى جديد ، أو غير ذلك . . . . .

( ١ ) انظر الزيادة والتفصيل . ( ٢ ) ولا يشترط في العلمين ولا في أحدهما التذكير - على الرأي الراجح ، ولا مانع أن يكون العلم اسماً ، أو كنية ، أو لقباً . أو جنسياً للأعلام المجهولة ؛ نحو : يافلان بن فلان ، أو : ياحارث بن همام للشخص الخيالي الذي تخيله الحريري دعامة المحاورات في مقاماته ، وأدار الحديث بلسانه في كثير منها . وكذلك : يا سيد بن سيد ؛ لكثرة استعماله ، وبضع كلمات ساغت كهذه . ومضى اجتمعت الشروط في فداء أو غيره وجب حذف همزة الوصل وألفها كتابة ونطقاً من « ابن » ، و « ابنة » إلا لضرورة الشعر ، أو لوقوع إحداها في أول السطر فتثبت كتابة . وكذلك يجب - في غير الضرورة الشعرية - حذف التنوين كتابة ونطقاً من المستوفى للشروط ؛ ولو كان غير منادى . ( وقد سبقت إشارة لهذا في ص ٣٠ م ٤ ) . غير أن هناك مسألة وقع الخلاف فيها في حذف التنوين من آخر العلم الموصوف المنادى وغير المنادى ، وفي حذف همزة الوصل مع ألفها من الصفة ( ابن وابنة ) هي : أن يكون العلم الأول ( الموصوف ) كنية أو مضافاً ، أو يكون العلم الثاني ( وهو المضاف إليه ) كنية أو مضافاً كذلك ؛ مثل : أول الخلفاء الراشدين أبو بكر بن قحافة . ومثل محمد بن أبي بكر من أشهر الزهاد . . . . . فيرى كثير من النحاة وجوب إثبات التنوين وألف الوصل في الصورتين . ويرى آخرون جواز حذفهما ، وإثباتهما .

ومسألة أخرى ، هي التي تكون فيها الصفة كلمة : « بنت » فهل يجوز بقاء التنوين في موصوفها المنادى وغير المنادى ؟ روى سيبويه الحذف والإثبات عن العرب الذين يصرفون كلمة : « هند » وأشباهاها ؛ فيقولون : هذه هند بنت عاصم ؛ بتنوين « هند » وتركه لكثرة الاستعمال . هذا وقد يكون الأحسن حذف التنوين في المسألتين ، وكذا ألف الوصل في الأولى ليكون الحذف مطرداً في كل المسائل وقاعدته عامة .

## زيادة وتفصيل :

(١) إذا اجتمعت الشروط السابقة جاز الوجهان المذكوران ، ووجه ثالث ، هو أن يكون المنعوت معرباً منصوباً ، بغير تنوين . وللنحاة في تعليل الأوجه الثلاثة آراء قائمة على التكلف ، والتأويل ، والحذف أو الزيادة ، بغير حاجة ماسة إلا رغبتهم في إلحاق كل وجه بحالة إعرابية ثابتة ، وإدخاله تحت قاعدة أخرى مطردة ، ولا يعرف العرب شيئاً من هذه التعليلات ، ولا شأن لهم بها ، ولن يتأثر الأسلوب أو ضبط مفرداته بإغفالها ، وإهمال الوجه الثالث القائم على الإعراب مع النصب المباشر . وفيما يلي بعض تلك الآراء بإيجاز يحتاج إليه الخاصة :

أ - في مثل : يا حسنُ بنَ عليٍّ - بضم المنادى - يكون بناؤه على الضم في محل نصب ؛ مراعاة للقاعدة العامة ؛ لأنه مفرد علم . وتعرب كلمة : « ابن » صفة ، منصوبة ، تبعاً لمحل المنادى الموصوف . لا لفظه . وهذا إعراب حسن لا مأخوذ عليه .

ب - وفي مثل : يا حسنَ بنَ عليٍّ . . . - بفتح المنادى - يكون مبنياً على الفتح في محل نصب ( فهو مبنى لفظاً ، منصوب محلاً ) ويقولون : إن حقه البناء على الضم ؛ لأنه مفرد علم ، ولكن آخره تحرك بحركة تشبه الحركة التي على آخر الصفة ، على توهم وتخيل أن الكلمتين بمنزلة كلمة واحدة : إذ الفاصل بين آخر المنادى ، وآخر صفته حرف واحد ساكن ، فالفصل به كلاً فصل ؛ لأنه حاجز غير حصين ، كما يقولون . وفي هذه الحالة يذكرون في إعراب المنادى : أنه مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره فتحة<sup>(١)</sup> الإتياع في محل نصب ، وكلمة « ابن » صفة له ، منصوبة باعتبار محله .

فلم هذا اللف والالتواء في إعراب المنادى ، وإتياع حركته - وهو السابق - لصفته اللاحقة ؟ ومخالفة المألوف الذي يجرى على أن يكون المتأخر هو التابع في حركته للمتقدم . لم لا نقول : إن المنادى إذا اجتمعت فيه الشروط السالفة جاز أن يكون مبنياً على الفتح أو على الضم ، مراعاة للواقع المأثور من فصيح الكلام العربي ؟ ولا ضرر في هذا ولا إساءة بل إنه السائع المقبول .

(١) أي : الفتحة التي جاءت في آخر المنادى متابعة ومائلة للفتحة التي في آخر صفته .

ح - ويجيزون في إعراب المنادى في الصورة السالفة أنه مبني على الفتح ، على توهم وتخيل تركيبه مع صفته تركيباً لفظياً ، كالتركيب اللفظي الذي في الأعداد : أحد عشر ، وثلاثة عشر ، وأربعة عشر ، ... إلى آخر تسعة عشر ، فإن هذه الأعداد مبنية على فتح الجزأين دائماً في جميع الحالات الإعرابية ، بسبب تركيب الكلمتين تركيباً يلزمهما ، ويقتضى أن يلزمهما فتح آخرهما . فما الداعي لهذا التكلف ، وحمل المنادى مع صفته في هذه الصورة على تلك الأعداد المركبة مع وجود الفارق الواضح بينهما ؟ ذلك أن العدد المركب لا يؤدي معناه الأساسي المطلوب إلا مع التركيب الحتمي ، فكل جزء من الجزأين لا يستقل بنفسه ، وإنما هو بمثابة حرف من كلمة واحدة ، تؤدي معنى أصيلاً ، لا يؤديه أحد حروفها ، وليس هذا شأن النعت والمنعوت كما هو معروف . ومن ثم كانت المشابهة بين الأسلوبين غير قوية ، وكان الاعتماد عليها هنا غير قوى ، وإنما القوى أن نقول في هذه الحالة ما قلناه في الحالة الثانية من إعراب المنادى مبنياً على الفتح - مباشرة - في محل نصب ، نزولاً على حكم الواقع الذي لا ضرر في اتباعه .

أما كلمة : « ابن » فإعرابها هنا كإعرابها هناك .

د - ويجيزون أيضاً في المنادى السالف ألا يكون مبنياً على الفتح في محل نصب وإنما يكون معرباً منصوباً ، مباشرة ، بغير تنوين . غير أنهم لاحظوا أن حالات المنادى المعرب المنصوب لا تنطبق عليه ، فتلمسوا الوسيلة لإدخاله تحت واحدة منها ، فارتضوا أن تكون الصفة ( ابن ) في حكم الزائدة التي لا وجود لها ، وأن المنادى مضاف ، وأن المضاف إليه هو الكلمة التي بعد كلمة « ابن » وبذا يكون المنادى - في تقديرهم داخلياً في قسم المضاف الذي يجب إعرابه ونصبه ! ! ويترتب على هذا أن تكون كلمة « ابن » مقحمة بين المضاف والمضاف إليه وأنها لا توصف بإعراب ولا بناء ، وإنما هي موقوفة - كما يقولون - ولا محل لها من الإعراب ، فليست صفة ، ولا غيرها .

فما هذا ؟ وما الدافع له ؟ الخير في إهماله ، وإنما ذكرناه لنعرض شيئاً يستحق الإعراض عنه . ثم نواجه الواقع فنعرب المنادى منصوباً . وكلمة « ابن » صفة له منصوبة .

## « ملاحظة »

كل ما تقدم خاصاً بكلمة : « ابن » يسرى على كلمة : « ابنة » الواقعة صفة لمنادى مؤنث مستوف للشروط .

وإذا وصف المفرد العلم بغيرهما بقى مفرداً علماً ، ولا ينتقل بسبب الوصف إلى قسم الشبيه بالمضاف ؛ إذ لو انتقل إليه لوجب نصبه في جميع الأحوال ، كالشبيه بالمضاف . أما النكرة المقصودة الموصوفة فإنها تنتقل إلى قسم الشبيه بالمضاف ؛ بالتفصيل والتعليل الآتين في ص ٢٢ .

(٢) المنادى النكرة الموصوف بكلمة : « ابن » ، أو « ابنة » له حكم خاص يختلف عن الحكم السابق ، فيتوقف على حال هذه النكرة ، أكانت موصوفة قبل النداء بإحدى الكلمتين السالفتين ، أم جاء الوصف بعد النداء ، وطراً بعد تحققه ؟ وسيجىء الحكم مفصلاً عند الكلام على النكرة . . . ص ١٩ ، ٢٢

ح - وإذا كان المفرد العلم مبنياً قبل النداء بقي على بنائه القديم في اللفظ ، ولكن يطرأ عليه بناء جديد ، مقدر يجلبه النداء معه . فكلمة مثل : « سيبويه » - وهى علّم على إمام النحاة المشهور - مبنية قبل النداء على الكسر لزوما . فإذا نودى ، وقيل : يا سيبويه ، أحسن الله جزاءك - كانت كلمة « سيبويه » منادى مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره البناء الأصلي على الكسر ، في محل نصب .

ولهذا البناء الجديد المقدر أثره في التوابع ، كالنعت وغيره - وستجىء الأحكام المفصلة الخاصة بتوابع المنادى <sup>(١)</sup> - ، فإذا جاء للمنادى تابع صح في هذا التابع أن يكون مرفوعاً ؛ مراعاة صوريّة للضم المقدر في المنادى ، وجاز أن يكون منصوباً ؛ مراعاة لحل هذا المنادى ؛ لأنه مبنى في محل نصب - كما عرفنا - ولا يجوز مراعاة علامة البناء الأصلي التى ليست طارئة مع النداء . تقول يا سيبويه النحوى ؛ ببناء كلمة « النحوى » على الضم ، أو بنصبها مباشرة : باعتبارها معربة . ومثل هذا يقال في كل علم مفرد لازم البناء في أصله قبل مناداته ؛ سواء أكان بناؤه الأصلي اللازم على الكسر ( ومنه : حزام ، رقّاش ... علمين على امرأتين عند من بينهما ) - أم على غير الكسر ؛ ( مثل : حيث - أربعة عشر - وأخواتها من الأعداد المركبة المبنية على فتح الجزأين ، - نَعَمْ ... أعلام أشخاص ) فيقال في كل علم من هذه الأعلام : إنه مبنى على الضم المقدر منع من ظهوره علامة البناء الأصلي (على الضم ، أو على الفتح ، أو على الكسر ، أو على السكون) في محل نصب في كل ذلك .

ومثل هذا يقال في العَلَمَ المعرب المنقول من جملة محكية ، مثل : « صنعتَ خيراً » علم على شخص ، فيقال : يا صنعتَ خيراً الشجاعُ ، فالمنادى - وهو : صنعتَ خيراً - مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره حركة الحكاية ، في محل نصب . ويجوز في النعت : ( الشجاع ) الرفع تبعاً للفظ المنادى ، والنصب تبعاً لمحلّه .

د - المفرد العَلَمَ مبنى - كما عرفنا - ، فلا ينون إلا في الضرورة الشرعية ؛

غِيَابُ تَنْوِينِهِ مَعَ رَفْعِهِ <sup>(١)</sup> ، أَوْ نَصْبِهِ <sup>(٢)</sup> . فَمِثَالُ الْأَوَّلِ قَوْلُ الشَّاعِرِ يَهْدُ دُخْصَمَهُ حُمَيْدًا :  
 لَا تَهْجِنِي - يَا حُمَيْدُ <sup>(١)</sup> إِنْ لِي فَتْكَةَ اللَّيْثِ ، إِذَا اللَّيْثُ غَضِبَ  
 وَمِثَالُ الثَّانِي قَوْلُ الْمَادِحِ :

حَسْبُنَا مِنْكَ - يَا عَلِيًّا - أَيَادٍ يَتَغَنَّى بِهَا الزَّمَانُ نَشِيدًا  
 وَإِذَا كَانَ الْمَنَادِيُّ الْمَفْرَدُ الْعِلْمَ مُبْنِيًّا عَلَى الزَّمْ ، وَمُنُونًا لِلضَّرُورَةِ لَزِمَ التَّصْرِيحُ  
 بِهَذَا عِنْدَ إِعْرَابِهِ <sup>(١)</sup> ، وَجَازَ فِي تَابِعِهِ الرِّفْعَ مِرَاعَاةً لِلْفِظَةِ - إِنْ لَمْ يَوْجَدْ مَانِعٌ آخَرُ -  
 وَالنَّصْبَ مِرَاعَاةً لِمَحَلِّهِ . أَمَّا إِذَا كَانَ مُنُونًا مُنْصُوبًا فَيُقَالُ فِي إِعْرَابِهِ إِنَّهُ مُنْصُوبٌ مُنُونٌ  
 لِلضَّرُورَةِ ، وَلَا يَجُوزُ فِي تَابِعِهِ إِلَّا النَّصْبُ ، لِأَنَّ النَّصْبَ هُوَ الْأَصْلُ الْمَحَلِّيُّ فِي الْمُبْنِيِّ ،  
 وَقَدْ ظَهَرَ النَّصْبُ فِي الْفِظَةِ ، فَلَا دَاعِيَ لِإِهْمَالِهِ ، وَمِرَاعَاةٌ غَيْرُهُ . . .

(١٠١) وَيُقَالُ عِنْدَ إِعْرَابِهِ : إِنَّهُ مَنَادِيٌّ مُبْنِيٌّ عَلَى الزَّمْ « وَلِحَقِّهِ التَّنْوِينُ لِلضَّرُورَةِ .

القسم الثانى : النكرة<sup>(١)</sup> المقصودة : ويراد بها النكرة التى يزول إيهامها وشيوعها بسبب ندائها ، مع قصد فرد من أفرادها ، والاتجاه إليه بالخطاب ؛ فتصير معرفة دالة على واحد معين<sup>(٢)</sup> بعد أن كانت تدل على واحد غير معين . ولولا هذا النداء لبقيت على حالتها الأولى من غير تعريف . فكلمة مثل : « رجل » هى نكرة ، مبهمه ، لاتدل على واحد معين ، وإنما تصدق على محمود ، وحامد ، وصالح . . . وكل رجل آخر . فإذا قلنا : يا رجلُ سأساعدك على احتمال المشقة - تغير شأنها ، ودلت على واحد معين - دون غيره - هو الذى اتجه إليه النداء ، وخصه المتكلم بالاستدعاء ، وطلب الاستماع ؛ فصارت معرفة معينة بسبب الخطاب ، لا شيوع فيها ولا إيهام .

والنكرة المقصودة هى - فى رأى الأنسب - القسم الوحيد الذى يستفيد التعريف من النداء ، دون بقية أقسام المنادى .

وحكمها : البناء<sup>(٣)</sup> على الضمة ، أو ما ينوب عنها - فى محل نصب ، فهى شبيهة بالمفرد العاظم فى هذا . ومن أمثلتها قول شوق يخاطب بلبله الحبيس :

يا طيرُ - والأمثالُ تُضْ رُبُ لِلْبَيْبِ الْأَمْثَلِ - :  
دُنْيَاكَ مِنْ عَادَاتِهَا أَلَا تَكُونُ لِأَعْزَلِ

ولا يصح تنوينها إلا فى الضرورة الشعرية ؛ فتُنَوِّن مرفوعةً أو منصوبة ، كقول الشاعر وهو ينظر للقمر :

يا قمرًا ، لا تُفْشِرْ أَسْرَارَ الْوَرَى وَاِرْحَمْ فُؤَادَ السَّاهِرِ الْوَلْهَانِ

ويصح : يا قمرٌ . وفى الحالتين يكون إعرابها كالمفرد العلم المُنَوَّن فيهما .

هذا حكم النكرة بشرط أن تكون مقصودة ومفردة ( أى : غير مضافة ،

(١) وتسمى - كما فى ص ٣ - اسم الجنس المعين . وقد سبق الكلام على النكرة وتعريفها وما يتصل بها فى ١٠ ص ٧٢١٣١ .

(٢) الفرق بين التعيين والتعريف فى النكرة المقصودة والمفرد العلم أن التعيين والتعريف فى الأولى عرضيان طارئان بسبب النداء ؛ فهما أثران من آثاره ؛ يبحثان معه ، ويزولان معه . ولكنهما أصيلان فى العلم ملازمان له ، ولو لم يوجد النداء ، فلا أثر للنداء فى إيجادهما أو زوالهما ؛ أو بقاءهما - على رأى الأرجح الذى سبق فى هامش ص ١٠

(٣) إلا فى الصورة الشعرية كما سنعرف ، وفى صورة أخرى . ستجىء فى الزيادة والتفصيل : ص ٢٢ - « ا » .

ولا شبهة بالمضاف ) فإن كانت غير مقصودة فهي من القسم الثالث الآتي ، وإن كانت غير مفردة فهي من أحد القسمين التاليين : الرابع ، والخامس .

وإنما تبني النكرة المقصودة على الوجه السالف بشرط ألا تكون معربة مجرورة باللام في حالة الاستغاثة أو التعجب ؛ مع وجود حرف النداء : « يا » ؛ لأن الجار يجعلها من قسم المنادى المضاف - تأويلا - ، دون غيره ؛ وهو واجب النصب - نحو : يَا لِقَوَى لضعيف يستنصره ، وَيَا لَسَمَطِرِ الهُتُونِ !! في نداء منكسرين معينين . فالمنادى مجرور باللام في محل نصب ، وقد بقي له إعرابه السابق على النداء . وسيجيء البيان في باب الاستغاثة . . . (١)

(١) ص ٦٢ - ويقول ابن مالك في أحكام المنادى المبني على الضم مطلقاً ؛ ( أى : سواء أكان مفرداً علماً أم نكرة مقصودة :

وَابْنُ الْمَعْرِفِ الْمُنَادَى الْمُفْرَدَا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُمِدَا  
فهو يطالب ببناء المنادى المفرد المعروف ، وأن يكون بناؤه على العلامة المبهودة فيه في حالة رفعه قبل النداء ؛ لأن الضم - لا الرفع - هو علامة البناء ، في الشائع فالذي علامته الضمة يبني عليها ، والذي علامته الألف ؛ كالثنى ، أو الواو كجمع المذكر ، يبني عليها . . . وهذا الحكم ينطبق على القسمين : المفرد العلم والنكرة المقصودة ؛ فكلاهما مفرد ومعرف . غير أن تعريف المفرد العلم أصيل ، سببه العلمية فهو سابق على النداء وبقا معها ولو زال النداء . أما تعريف النكرة المقصودة فطارئ ؛ بسبب النداء ، ملازم له مدة وجوده ، زائل بزواله - كما سبق في الصفحة الماضية - وبناء المفرد العلم على الضم إنما يكون واجباً - في غير الضرورة - عند عدم وصفه بكلمة : « ابن » أو « أبنه » ، على الوجه الذي شرحناه ( في ص ١٣ ، ١٤ ) . فإن وصف بإحداها جازت فيه الأوجه التي ذكرناها . كما أن النكرة الموصوفة لا تبني - في غير الضرورة - على الضم وجوباً إلا عند عدم وصفها . فإن وصفت جرت عليها الأحكام الآتية ٢٢ . ثم بين ابن مالك أن المنادى الذي يستحق البناء إذا كان مبنيّاً قبل مناداته يجب تقدير بنائه ، وملاحظته في النية . وإجراؤه مجرى المعرب الذي زال إعرابه وحل محله بناءً جديداً ، أو مجرى اسم مبني في أصله ، زال بناؤه القديم وحل محله بناءً طارئاً جديداً . يقول :

وَأَنوْ اَنْضَمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النَّدَا وَلِيَجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدَا  
وأقيم بعد هذا بيتاً يتعلق بأقسام أخرى سيجيء شرحها وشرحه في ص ٢٥ هو :

وَالْمُفْرَدُ الْمُنْكَوْرُ ، وَالْمُضَافَا وَشِبْهُهُ اَنْضَبَ ، عَادِمَا خِلَافَا  
وعاد بعده إلى بيان حكم المنادى العلم المفرد الموصوف بكلمة « ابن » - أو ابنة - وأنه يجوز فيه البناء على الفتح أو الضم ، ولم يذكر الشروط ؛ وإنما اكتفى في البيت الأول بأن ساق مثالا مستكمل الشروط - وقد شرحناها مفصلة في ص ١٣ ، ١٤ - واكتفى في البيت الذي يليه بالنص على أن الصفة وهي كلمة : ( ابن ، وابنة ) إن لم تقع مباشرة بين علمين لم يصح البناء على الفتح ، ووجب الاقتصار على البناء على الضم . يقول في اختصار معيب :

وَنَحْوُ زَيْدٍ ضَمٍّ ، وَافْتَحَنَ مِنْ نَحْوِ : أَزِيدُ بْنُ سَعِيدٍ لَا تَهِنْ  
( - تهن : مضارع مجزوم معناه : تضعف . وماضيه : وهن ؛ بمعنى ضعف . )



.....  
 =والضمُّ إنَّ لَمْ يَلِ الْإِبْنَ عَلَمًا أَوَّلِ الْإِبْنَ عَلَمٌ - قد حُتِمَا

(الألف التي في آخر كل شطرة زائدة لوزن الشعر)

يريد : أن البناء على الضم محتوم، إن لم يقع الابن بعد علم ( بشرط ألا يكون المنادى نكرة موصوفة فإن لها حكماً خاصاً أو لم يقع علم بعد الابن . أى : إذا لم يتوسط « الابن » بين علمين مباشرة - كما قلنا - ( فقال الأول يا غلام ابن سعد - ياسليمان النبي ابن داود . ومثال الثاني : ياسليمان ابن النبي ) ثم عرض لحكم آخر من أحكام المنادى المستحق للبناء؛ فأوضح أنه يجوز فيه الرفع أو النصب مع التنوين في الحالتين عند الاضطراب الشعري :

واضمُّمٌ أَوْ انْصَبُّ مَا اضْطَرَّارًا نُونًا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بَيْنَا

أى : اضمم أو انصب ما اضطرراً نوناً من كل ما له استحقاق ضم بين فيما سبق . والذي يستحق الضم فيما سبق هو المفرد العلم والنكرة المقصودة . . والمنادى المبني على الضم إذا نون باق على بنائه ، وتنوينه طارئ للضرورة . أما في حالة تنوينه منصوباً فنقول - في الأحسن - إنه معرب منصوب للضرورة .

## زيادة وتفصيل :

١ - تبني النكرة المقصودة على الضمّ وجوباً إذا كانت غير موصوفة قبل النداء . فإن دلت قرينة - أي قرينة ؛ لفظية ، أو غير لفظية - على أنها كانت قبله موصوفة بنعت مفرد ، نكرة أو معرفة - أو غير مفرد ؛ فالأحسن نصبها مباشرة ؛ إذ قد اتصل بها شيء تسمّم معناها ، ولم تقتصر على لفظها وحده فدخل عليها النداء وهي متصلة به ؛ وبسببه تخرج من قسم النكرة المقصودة إلى قسم الشبيه بالمضاف ، وهو واجب النصب . . . مثال هذا أن يقول قائل : أشاهد من بعيد رجلاً قادماً علينا ، يبدو أنه غريب ، فيا رجلاً قادماً ستكون بيننا ضيفا عزيزاً . فالنكرة المقصودة هنا منصوبة ؛ لأنها كانت موصوفة قبل النداء ؛ بقرينة الكلام السابق عليها . ومن الأمثلة للنعت بالجملة أن تسمع : سيزورنا اليوم وفد نعهز ، فتقول : يا وفداً نعهز نحن في شوق لرؤيتك . ويصحّ : يا وفداً من بلاد عزيزة ... أو يا وفداً أماناً - إذا كانت الصفة قبل النداء شبه جملة .

ومن الأمثلة المسموعة التي لها قرائن معنوية تدل على أن النكرة وصفت قبل النداء ما حكاه الفراء : يا رجلاً كريماً أقبل . وقوله عليه السلام : يا عظيماً<sup>(١)</sup> يُرجى لكل عظيم ، ويا حليماً لا يَعْجَل . وقول الشاعر :  
أداراً بحزّوَي هجّت للعين عَبْرَةً فداءُ الهوى يَرْفُضُ أو يَتَرَقُّ  
فالرجاء في الله وحلمه ثابتان قبل النداء ، وكذلك قيام الدار التي يناديها الشاعر . فالنكرات المقصودة في الأمثلة السالفة وأشباهاها منصوبة . وقد اكتسبت هي وصفاتها التعريف بسبب النداء ؛ لأن النداء حين جاء كانت الصفة والموصوف متلازمين مصطحبين ، فأفادهما التعريف معاً ، وإن شئت فقل : إنه أكسب المنادى التعريف ، وسرى هذا التعريف من المنادى الموصوف إلى صفته ، فالصفة هنا تنمّة للمنادى فهي بمنزلة المعمول من العامل ومن أجلها انتقلت النكرة<sup>(٢)</sup> إلى قسم الشبيه

(١) في هذا المثال - وأشباهه - مما يقع فيه المنادى نكرة مشتقة متحملة الضمير وبعدها جملة - يرى ابن هشام إعراب هذه الجملة حالاً من الضمير المستقر في المنادى المشتق ، وليست نعتاً ، ويكون المشتق هو العامل الذي نصب جملة الحال ؛ فهي من معمولاته التي تتم معناها . ويترتب على هذا عنده أن يكون المنادى من نوع الشبيه بالمضاف ، وليس من قسم النكرة المقصودة التي تنصب بشرط ألا يثبت أن الوصف متأخر عن النداء - كما سبق - .

ويتخالفه ابن مالك في تلك الصورة فيرى أن الجملة نعت لا حال ، ولعل السبب عنده أن العامل في النعت هو « يا » أو ما نابت عنه ، ولا شأن للمنادى بالعمل ؛ فليست الجملة من معمولاته ولا مما يقتضى أن يكون من قسم الشبيه بالمضاف . ورأى ابن مالك أوضح وأبهر ، ورأى ابن هشام أدق .

فإن كان المنادى نكرة جامدة فهي خالية من الضمير ، ولا مكان - في الغالب - لمجيء الجملة أو شبهها حالاً منه . ويتعين إعرابها صفة . (٢) وفي ص ٢٦ صورة أخرى تنتقل فيها النكرة الموصوفة إلى قسم الشبيه بالمضاف .

بالمضاف. وقيل إنها لا تنتقل للشبيه بالمضاف ولكن يحسن فيها النصب. والنتيجة واحدة  
أما إن وصفت النكرة المقصودة بعد النداء فإن المنادى يجب بناؤه على  
الضمّ ، ولا يصح نصبه ، بالرغم من وجود صفة له. ذلك أن النداء حين دخل  
على النكرة المقصودة لم تكن موصوفة، فاستحقت البناء وجوباً. فإذا جاءت الصفة  
بعد ذلك فإنما تجيء بعد أن تسمّ البناء وتحقق ، فلا تكون مكملّة للنكرة المقصودة  
التكميل الأصليّ الذي يخرجها إلى قسم الشبيه بالمضاف ، الواجب النصب .  
والمنادى في هذه الصورة معرّف بسبب النداء والقصد مع أن صفته قد تكون نكرة ،  
إذ لا مانع هنا من أن يوصف بالنكرة أو بما هو في حكمها - كالجملّة وشبهها ؛ لأن  
تعريف الموصوف هنا طارئ غير أصيل . والتعريف الطارئ على المنعوت لا يُوجب  
في النعت المطابقة فيه. وإنما يُجزّيه ، فخالفة المطابقة في التعريف مغتفّرة في  
هذه الصورة - كما سيجيء في هامش ص ٣٣ -

ولا يسرى ما سبق على العَلَم الموصوف فإنه حين يُوصف يظل على حاله في  
قسم المفرد العلم<sup>(١)</sup> ، ولا يتركه إلى قسم الشبيه بالمضاف ، لأن العَلَم ليس شديد  
الحاجة إلى الوصف شدة النكرة إليه .

فإن لم توجد قرينة تدل على أن وصف النكرة المقصودة كان قبل النداء  
أو بعده جاز الأمران : النصب ، والبناء على الضم .  
ويرى بعض النحاة أن النصب جائز مطلقاً في النكرة الموصوفة ؛ سواء أكان  
وصفها قبل النداء أم بعده ، ولا يرى حاجة للتقييد بـ «غير داع» ، إذ يصعب تحقيق  
القيّد . ورأيه أيسر وأخف مؤنة ، لخلوه من العناء ، وإن كان أقل دقة في أداء  
المعنى من الأول ؛ فالرأيان محمودان .

ب - إذا كانت النكرة المقصودة اسماً منقوصاً ، منوناً ، محذوف الياء للتونين ؛  
(مثل : داع - مرتض - مستهد) - أو اسماً مقصوراً منوناً محذوف الألف (مثل :  
فتى - علا - غنى) - وبنيت على الضم ، كان الشأن في وجوب حذف تنوينها ،  
 وإعادة حرف العلة المحذوف أو عدم إعادته ، هو ما تقدم<sup>(٢)</sup> في المفرد العلم  
في تلك الصيغتين . فكل ما قيل فيه من الأسباب والنتائج يقال هنا .

ج - هل يُعَدّ من النكرة المقصودة نداء المعارف المبنية أصالة قبل النداء  
وليست أعلاماً (كالإشارة ، وضمير المخاطب ...) فتبنى على الضم المقدّر ؟ راجع  
الشرح والتفصيل الذي بسطناه في رقم ٢ من هامش ص ٨ .

(٢) في ص ١٠ .

(١) راجع ما سبق في ص ٨ و ١٦ خاصاً بهذا .

القسم الثالث : النكرة غير المقصودة<sup>(١)</sup> ، وهي الباقية على إيهامها وشيوعها كما كانت قبل النداء ، ولا تدل معه على فرد معين مقصود بالمناداة . ولهذا لا تستفيد منها تعريفاً .

وحكمها : وجوب نصبها مباشرة . نحو : يا عاقلاً تذكر الآخرة ، ولا تنس نصيبك من الدنيا ، وقول الشاعر :

أيارا كيباً إماماً<sup>(٢)</sup> عرَضْتُ<sup>(٣)</sup> فبَسَلِغْنِ ندامساي<sup>(٤)</sup> من نَجْران<sup>(٥)</sup> ألا تلاقياً  
القسم الرابع : المضاف ، بشرط أن تكون إضافته لغير ضمير المخاطب<sup>(٦)</sup> ، سواء أكانت محضة ، كقول الشاعر :

فيا هَجَرَ ليلى قد بلغت بى المدى وزدت على ما ليس يبسلغنه هَجَرَ  
ويا حبها زدنى جوى كل ليلة ويأسلوة الأيام موعداك الحشَرَ  
أم غير محضة ، كقول الآخر :

يا ناشر العلم بهذى البلاد وفقت نشر العلم مثل الجهاد  
ويلحق بهذا القسم نداء : « انتهى عَشْر ، واثنى عشرة » فينصب صدرهما بالياء في أحد الرأيين اللذين سبق شرحهما<sup>(٧)</sup> - وهو الرأى الذى يجعل الأعداد المركبة كلها من قسم المنادى المضاف -

وقد تفصل لام الجر الزائدة بين المنادى المضاف والمضاف إليه ، بشرط أن تكون زيادتها لضرورة شعرية ، كقول القائل :

\* يا بؤس للحرب ضيرار الأقوام \*

القسم الخامس : الشبيه بالمضاف : ويراد به كل منادى جاء بعده معمول يتم معناه ، سواء أكان هذا المعمول مرفوعاً به ، أم منصوباً ، أم مجروراً

(١) وتسمى اسم الجنس غير المعين . - كما سبق في رقم ٤ من هامش ص ٣

(٢) « إما » هذه مركبة من « إن » الشرطية المدغم فيها : « ما » الزائدة .

(٣) أتيت . . .

(٤) فدائى : جمع من مفرداته : فدّ مان ، وهو : المؤانس فى مجلس الشراب .

(٥) بلد فى اليمن .

(٦) مسايرة للأساليب العربية الصحيحة ؛ فإنها لا تجمع فى الجملة الواحدة الندائية التى ليست للندبة ، خطابين لشخصين مختلفين . على حين يجب أن يكون المضاف غير المضاف إليه فى المعنى ، ومخالفاً له فى المدلول ؛ فحين مطلوب النداء ومطلوب الإضافة تعارض - وهذا فى غير الذبابة - ، فلا يصح أن يقال : يا خادك لأن النداء خطاب للمضاف ؛ مع أن المضاف إليه هنا ضمير لمخاطب غير المضاف .

(٧) فى ص ٧ ، ١٢ وهو الرأى الكوفى الذى يحتج بأن صورتها كالتضايقين . وكذلك صور بقية الأعداد المركبة ، ويوجب نصب صدرها .

بالحرف — والجار والمجرور متعلقان بالمنادى — لا بالإضافة<sup>(١)</sup> — أم معطوفاً على المنادى قبل النداء. فمثال المعمول المرفوع قولهم: يا واسعا سلطانه لا تظلم ، فإن الظلم بلاء على صاحبه ، ويا عظيماً جاهه لا تغتر ؛ فإن الغرور رائد الهلاك . ومثال المنصوب قولهم : يا غاصباً ما ليس لك ، كيف تسعد ؟ ويا آ كلاً مال غيرك ، كيف تنعم ؟ ومثال المجرور بالحرف وهما متعلقان بالمنادى قول شوقي :

يا طالباً لمعالى المُلْكِ مُجْتَهِداً خُذْهَا مِنَ الْعِلْمِ ، أَوْ خُذْهَا مِنَ الْمَالِ  
وكذلك المستغاث المجرور باللام الأصلية ( كما سبق في ص ٩ و ٢٠ ) .

ومثال المنادى المعطوف عليه قبل النداء ما سُمي بمجموع المتعاطفين من أسماء الأعداد المتعاطفة قبل مناداتها ، نحو : يا سبعةً وعشرين — يا تسعةً وأربعين . . . في نداء المسَمَّى بهما معاً وتظل الواو عاطفة ، ومنه قول الشاعر في نداء قصر يريته ، يسمى : خمساً وعشرين

أخمساً وعشرين<sup>(٢)</sup> دهتك الليالى فكيف ؟ وأنت الحصينُ المنيعُ  
.....<sup>(٣)</sup>

\* \* \*

( ملاحظة عامة ) من كل ما سبق يتبين أن قسمين من أقسام المنادى الخمسة — هما : المفرد العَلَمُ ، والنكرة المقصودة — يبيان على الضمة أو فروعها ، وأن الثلاثة الباقية — وهى النكرة غير المقصودة ، والمضاف ، وشبهه — منصوبة .

( ١ ) لأن المعمول إذا كان مجروراً بالإضافة كان المنادى مضافاً ؛ فيدخل في قسم المضاف لا الشبيه به .

( ٢ ) علم على قصر فخم ، أشم ، أقامه أحد ملوك الطوائف الأندلسية ، واشتهر بهذا الرقم .

( ٣ ) وفي الأقسام الثلاثة الأخيرة يقول ابن مالك في بيت سبقت الإشارة إليه في ص ٢٠ :

وَالْمُفْرَدُ الْمَنْكُورُ ، وَالْمُضَافُ ، وَشَبْهُهُ ، أَنْصَبَ . عَادَماً خِلَافاً

يقول : انصب المفرد المنكور ( وهو النكرة الباقية على تنكيرها ، وليست مضافة ولا شبيهة بالمضاف )

وانصب كذلك المضاف ، وشبه المضاف ، بغير خلاف في نصب الثلاثة ؛ إذ أنك لا تجد في نصبها خلافاً ذا قيمة. ثم انتقل بعد ذلك مباشرة إلى أبيات ثلاثة سبق شرحها وتفصيل الكلام عليها في مناسباتها الخاصة ( ص ٢٠ وما بعدها ) وهى :

وَنَحَوْ : زَيْدٌ ضُمٌّ وَافْتَحَنْ مِنْ نَحَوْ : أَزَيْدٌ بَنْ سَعِيدٍ لَا تَهِنْ  
وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الْإِبْنُ عَلَمًا أَوْ يَلِ الْإِبْنُ عَلَمٌ ، قَدْ حُتِمَا  
وَاضْمُنْ أَوْ أَنْصَبْ مَا اضْطَرَّارَانُونَا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بَيْنَا

## زيادة وتفصيل :

١- في نداء الأعداد المعطوفة المسمى بها قبل النداء - كالتى فى الأمثلة السالفة - يلاحظ أن المعطوف والمعطوف عليه يجب نصبهما معاً عند النداء بشرط أن يكونا - معاً - علماً على فرد واحد، سُمِّيَ بهما قبل النداء ؛ فنصب المعطوف عليه واجب ؛ لأنه شبيه بالمضاف فى الطول ، ونصب المعطوف واجب ؛ لأنه تابع للمعطوف عليه . وفى هذه الصورة يمتنع إدخال حرف النداء على المعطوف ، لأنه جزء من العلم يشبه الجزء الأخير من العلم : عبد شمس ، أو عبد قيس ، أو : غيرهما من الأعلام المضافة والمركبة ؛ حيث لا يصح تكرار حرف النداء بين جزأى العلم عند مناداته .

وكذلك لو ناديت جماعة واحدة ، معينة ، مقصودة ، علتها هذه ، وأردت المجموع فيجب نصب الجزأين ؛ لأن المنادى نكرة ، مقصودة لكنها طالت ؛ بسبب العطف عليها ، فصارت من قسم الشبيه بالمضاف ، منصوبة ، وما بعد الواو معطوف منصوب مثلها .

أما إذا كان المنادى أحد الأعداد المعطوفة ، كخمسة وعشرين ، ونظائرها ، ولكن أردت بالأول وحده - وهو المعطوف عليه - المنادى جماعة معينة عددها خمسة ، وأردت بالثانى - وهو المعطوف - جماعة معينة أخرى ، عددها عشرون - وجب بناء الأول على الضم ، لأنه نكرة مقصودة ووجب نصب الثانى أو رفعه ؛ مراعاة لمحل المتبوع ، أو لفظه ، من غير مراعاة لبنائه . والأرجح فى مثل هذه الصورة إدخال « أل » على الثانى ، لأنه اسم جنس أريد به معين ؛ فتدخل عليه « أل » لتفيده التعريف ، إذ لم يدخل عليه - مباشرة - حرف نداء يفيد ذلك ، أما الحرف الموجود فهو داخل على الأول ، مقصور عليه . ولا مانع من الاستغناء عن « أل » هذه ، ويجوز حذف نداء مكانها ؛ ليفيد المعطوف تعريفاً مباشراً ، ويجب فى هذه الصورة بناؤه على الواو ؛ لأنه نكرة مقصودة ، ولا تذكر معه « أل » ؛ إذ لا تجتمع مع حرف النداء إلا على الوجه الذى سنشرحه فى الصفحة التالية .

ب - وأيضاً تُعْتَبَر النكرة الموصوفة قبل النداء داخلة فى قسم الشبيه بالمضاف . وقد سبق شرحها وتفصيل الكلام عليها . . . (١)

## المسألة ١٢٩ :

## الجمع بين حرف النداء ، و « أل »

من أحكام النداء حكم عام تخضع له الأقسام الخمسة ، هو : أنه لا يجوز نداء المبدوء « بأل » فلا يصح الجمع بينه وبين حرف (١) النداء إلا في إحدى الحالات الآتية :

(الأولى) : لفظ الجلالة : الله ، نحو : (يا الله (٢) ، سبحانه!! أنت القادر على كل شيء ، المنعم بفيض الخيرات) . والأكثر في الأساليب العالية عند نداء لفظ الجلالة أن يقال : اللهم ، وهو من إالفاظ الملازمة للنداء (٣) .  
نحو : ( اللهم ، مالك الملك ؛ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ ، وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ ... ) . وكقول عليّ - رضى الله عنه - وقد مدحه قوم في وجهه : ( اللهم إنك أعلم بي من نفسي ، وأنا أعلم بنفسي منهم ، اللهم اجعلني خيراً مما يظنون ، واغفر لي ما لا يعلمون ) .

ويقال في إعرابه : «الله» منادى مبنى على الضم في محل نصب ، والميم المشددة المفتوحة عوض عن حرف النداء : « يا » . ومن الشاذ الجمع بينهما في قول القائل :  
إني إذا ما حدثتُ أَلَمَّا أقول يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّ  
ومن الجائز أن تحذف «أل» من ، أوله ، ويكثر هذا في الشعر ، كقول القائل :  
لَا هُمْ إِنْ الْعَبْدَ يَمْنَعُ رَحْلَهُ ؛ فامْنَعُ رَحْلَكَ  
فتكون كلمة : «لاه» هي المنادى المبني على الضم .

ولا مانع أن يجيء بعد : « اللهم » صفة له كقوله تعالى : ( قل اللَّهُمَّ فاطر السموات والأرض ، عالم الغيب والشهادة ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ

(١) لا فرق في المنع بين « يا » أو أخواتها . وسبب امتناع الجمع مسابقة الكلام العربي الفصيح ، فإنه يكاد يخلو من اجتماع أداتين ظاهرتين للتعريف ؛ كـ « يا » و « أل » . أما دخول « يا » أو غيرها من أحرف النداء على العلم فلا مانع منه ، لأن العلمية ليست بأداة ظاهرة .

(٢) يجوز في همزة « أل » عند نداء لفظ الجلالة - الله ، دون غيره - بالحرف « يا » أن تكون للقطع ، فتظهر وجوباً في النطق وفي الكتابة ، وتثبت معها ألف « يا » في النطق والكتابة . ويجوز اعتبارها همزة وصل ؛ فتحذف مع ألفها وألف يا - وقد تحذف الهمزة وألفها وتبقى ألف « يا » . أى : أنه يجوز حذف الألفين معاً ، وإبقاؤهما معاً . وحذف الثانية فقط . (٣) كما سيجيء في ص ٥٢

عبادك فيما كانوا فيه يختلفون . . ) . ويمنع هذا بعض النحاة ؛ بحجة أن الأسماء الملازمة للنداء ليست في حاجة للنعت ، ويُعرب الصفة لإعراباً آخر ؛ كالنداء المستأنف في الآية السالفة . . . والأُنسب الأخذ بالإباحة . . . (١)

(الثانية) : المنادى المشبه به ؛ بشرط أن يذكر معه وجه الشبه ؛ كقولك لمغنّ : يا البلبل ترنيماً وتغريداً أطربنا — يا الشافعي فقهاً وصلاحاً سرّ على نهجك — يا المأمون ذكاء وبراعة أحسن محاكاته ، أي : يا مثل البلبل . . . يا مثل الشافعي . . . يا مثل المأمون . . . فالنادى في الحقيقة محذوف ، قد حل محله المضاف إليه ، فصار منادىً بعد حذفه . ولا يصح يا « القرية » على إرادة : « يا أهل القرية » لأن الشرط هنا مفقود . . .

(الثالثة) : المنادى المستغاث (٢) به ، المجرور باللام المذكورة ، نحو : يا لئولاد لئولاد فإن لم يكن مجروراً باللام المذكورة لم يصح الجمع بين « يا » و « أل » . فلا يقال : يا الوالدا للولد .

(الرابعة) : اسم الموصول المبدوء « بأل » بشرط أن يكون مع صلته علماً ؛ نحو : يا الذي كتب ؛ في نداء مسمّى بالموصول مع صلته . والأُنسب هنا أن يقال فيه : « إنه مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره الحكاية — في محل نصب . » لأنه في هذه الصورة داخل في عداد الأشياء الملحقّة بالمفرد العَلَم . فإن لم توجد الصلة مع الموصول ، وكانت التسمية بالموصول وحده لم يصح نداؤه ؛ فلا بد لصحة ندائه أن تكون الصلة جزءاً من العَلَم .

(١) هذا ، وتستعمل صيغة : « اللهم » في النداء الحقيقي على الوجه السالف . وقد تستعمل قبل حرف من أحرف الجواب ؛ لتفيد الجواب تقوية وتمكيناً في نفس السامع ، وتأكيداً لمضمونه ؛ كأن يسأل سائل : أصبح أن زكاة المال تنى صاحبها عوادي الأيام ؟ فتجيب : اللهم ، نعم . ومثل : أيتخشى الحازم ركوب الأهوال لإدراك نبيل الأغراض ؟ فتجيب : اللهم ، لا . فكأنك تقول : والله ، نعم ، أو . والله ، لا . وقد تستعمل لإفادة الندرة ، والدلالة على قلة الشيء أو بعد وقوعه وتحققه ، كأن يقال : سأسافر لزيارة أخي . اللهم إذا أبى أن يجيء ، وسأحدثه في شئوننا الهامة ، اللهم إذا لم يغضب . فن النداء أو المستبعد أن يأتي الأخ زيادة أخيه ، أو الحديث معه . وتعرب في صورتين الأخيرتين — في الرأي الأنسب — كما تعرب في النداء الحقيقي . ولكن يزداد عند إعرابها : أن النداء غير حقيقي ، وأنه خرج عن معناه الأصلي إلى معنى آخر ؛ هو : تقوية الجواب وتمكينه وتأكيد مضمونه . أو إفادة الندرة والبعده . . .

(٢) سيجيء باب الاستغاثة وأحكامها في ص ٥٨ .



الخامسة : نداء العَلَم المنقول من جملة اسمية مبدوءة « بَأَل » ؛ نحو : الرَّجُل زَارِع ؛ تقول : يا أَلرجل <sup>(١)</sup> زَارِع ، سر على بركة الله .

السادسة : العَلَم المبدوء « بَأَل » إذا كانت جزءاً منه <sup>(٢)</sup> ، يؤدي حذفها إلى لَبْس لا يمكن معه تعيين العَلَم المنادى ؛ نحو : يا أَلصاحب — يا أَلقاضي — يا أَلهادي ، فيمن اسمه : أَلصاحب بن عَبَّاد ، وأَلقاضي الفاضل — وأَلهادي الخليفة العباسي ، وأمثالها ، ولا التفات إلى الخلاف بين النحاة في هذا .

السابعة : الضرورات الشعرية كقول الشاعر :

فِيا الغَلامان اللذان فَرًّا      إِيَّا كما أن تُعَقِّبانَا شَرًّا

(٣) . . . .

(١) الهمزة هنا للقطع ؛ فيجب إثباتها نطقاً وكتابة في كل الأحوال ؛ لأن المبدوء بهمزة وصل إذا سمي به يجب قطع همزته ؛ لا فرق بين الفعل وغيره ، ولا بين الجملة وسواها . إلا لفظ الجلالة ( الله ) فله عند النداء الأحكام الخاصة التي سبقت في هامش ص ٢٧

(٢) انظر رقم ١ من هامش ص ١٨٨

(٣) وفيما سبق من حكم اجتماع « أَل » وحرف النداء يقول ابن مالك مقتصرأ على بعض المواضع :

وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ « يَا » وَ« أَل »      إِلَّا مَعَ اللَّهِ ، وَمَحْكِي الْجُمْلِ  
وَالْأَكْثَرُ : اللَّهُمَّ ؛ بِالتَّغْوِيضِ      وَشَدَّ : يَا « اللَّهُمَّ » فِي قَرِيضِ

( في قريض : في شعر ) . وقد نص الناظم على امتناع الجمع بين « يا » و « أَل » وهذا النص للتمثيل المجرد وليس مقصوداً به التقييد بالحرف « يا » لما شرحنا من أن الجمع الممنوع يشمل يا مع « أَل » كما يشمل أخوات « يا » مع « أَل » أيضاً .

## المسألة ١٣٠ :

أحكام تابع المنادى<sup>(١)</sup>

من المنادى ما يجب نصب لفظه ، ومنه ما يجب بناؤه على الضم ، ومنه ما يصلح للأمرين . وليس للمنادى حكم آخر في حالة الاختيار ، إلا في الاستغاثة - وما في حكمها - عند جر المنادى باللام ، كما سنعرف في بابها .  
 — ١ — فإن كان المنادى منصوب اللفظ وتابعه نعت ، أو عطف بيان ، أو توكيد - وجب نصب التابع<sup>(٢)</sup> ؛ مراعاة للفظ المتبوع ؛ نحو ، يا عريباً مخلصاً لا تُغفل مآثر قومك ، وقول الشاعر :

أيا وطني العزيز رعاك ربي وحسنبك المكاره والشرورا

وقول الآخر :

ياسارياً في دُجى الأهواء معتسفاً مألُ أمرك للخُسران والندم

ومثل : أجيئوا داعى الله يا عرباً أهل اللغة الواحدة ، والروابط الوثيقة . أو : يا عرباً كلَّكم أو كلَّهم<sup>(٣)</sup> .

— وإن كان التابع بدلاً أو عطف نسق مجرداً من « أل » فالأحسن أن يكون منصوب اللفظ كالمتبوع ؛ مثل ؛ بُوركت يا أبا عبيدة - عامراً ؛ فلقد كنت

(١) أكثر النحاة من الخلاف المهرق والتفريع الشاق في هذا الباب . وقد صنفنا كل أحكامه وفروعه جهد الاستطاعة ، مع البسط الذى لا غنى عنه ، ثم ختمناه بملخص لا يتجاوز أسطراً فيه غنية الشادى ، ومن لا يريد بسطاً ؛ والتوابع أربعة معروفة ، هى : النعت ، والعطف بنوعيه ، والتوكيد ، والبدل . وقد سبق إيضاحها وتفصيل الكلام عليها في آخر الجزء الثالث .

(٢) مَقْرُوناً بِأَلْ أو غير مقرون - على الراجح فيهما - مضافاً أو غير مضاف .

(٣) الضمير المصاحب لتابع المنادى يصح أن يكون للغائب أو للمخاطب . وهذه قاعدة عامة ، فسرى على توابع المنادى المنصوب اللفظ وغير المنصوب إلا إذا كان التابع اسم إشارة ، فلا يصح أن يتصل بآخر علامة خطاب . وتطبيقاً لهذه القاعدة العامة نقول : يا عرباً كلَّكم أو كلَّهم ، أجيئوا داعى الله - يا هارون نفسك أو نفسه نخديب أخيك - يا هذا الذى قمت أو قام ؛ أسرع للصارخ .

من أمهر قواد الفتح الأول ، أو بوركتما يا أبا عُبَيْدَةَ وخالدًا . . . ولا داعي للأخذ بالرأى الذى يجعلهما فى حكم المنادى المستقل - وهو القسم الرابع الآتى (١) .  
فالنصب هو الحكم العام لجميع توابع المنادى المنسوب اللفظ ، مع اشتراط التجرد من «أل» فى : عطف النسق . غير أن نصب التوابع يكون واجباً فى بعضها ، جائزاً فى بعض آخر . . .  
وهناك حالة يجب فيها جراً التابع (٢) ؛ هى التى يقع فيها المتبوع (المنادى) مجروراً باللام - وهذا لا يكون إلا فى الاستغاثة ، وما فى حكمها - نحو : يا لَكْوَالد والوالدة للأولاد (٣) .

(١) فى ص ٣٨ .

(٢) لا يجوز عند أصحاب هذا الرأى ، إلا الجر فى التابع ؛ لأن المتبوع - المنادى - مجرور اللفظ وإذا كان المنادى المستغاث محتوماً بزيادة ألف الاستغاثة ، نحو : يا عليّاً ، ومحموداً ، لم يجز فى توابعه الرفع عند فريق ؛ فلا يصح : «ومحمود» لأن المتبوع مبنى على الفتح ، ويجوز عند فريق آخر الرفع والنصب لاعتبار المنادى مبنياً على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة - فى محل نصب ؛ فيجوز فى توابعه الرفع والنصب . وهذا الرأى أوضح وأنسب . وسيجىء فى باب الاستغاثة ص ٦٢ .  
(٣) يكاد النحاة يتفقون على الحالات السالفة التى يجب فيها نصب توابع المنادى . أما التى يجوز فيها النصب - وهى حالة البدل ، وعطف النسق المجرد من «أل» - فرأيهم مضطرب ، وخلافهم بعيد المدى . فجمعهم - وهذا غريب - توجب اعتبار كل منهما بمنزلة منادى مستقل ، يخضع لحكم المنادى المستقل فيقولون فى البدل : بوركت يا أبا عبيدة عامر . . . ببناء كلمة : «عامر» على الضم ؛ لأنها مفرد علم . ويقولون : بوركت يا أمير الجيش أبا عبيدة ؛ بنصب كلمة : «أبا» لأنها فى حكم المنادى المضاف . وقد بنوا حكمهم هذا على أساس (أن البدل على نية تكرار العامل) ولما كان العامل هنا - فى رأيهم - هو حرف : «يا» أو أحد أخوته كان مقدراً وملحوظاً قبل البدل أيضاً «فكأما تقول : «يا عامر» ويا أبا عبيدة . فالبدل بمنزلة منادى جديد يخضع لحكم النداء كما قلنا . وهذا الكلام مردود من ناحيتين - وجبنا تركه ، وترك الرد عليه ، والاكتفاء بالحكم السالف - :

أولهما : أن القاعدة التى يتمسكون بها ليست قاعدة مطردة ، ولا محل اتفاق ، فالذى لا يؤمن بها - لأسباب عنده قوية - لا يجد مسوغاً لإعراب المنادى مبنياً على الضم ، إذ لا وجه لهذا الإعراب عنده . ثانيتهما : أن اعتبار التابع منادى مجرور ملحوظ مقدر ، أو بالحرف المذكور فى صدر الجملة (عند من يرى هذا) سيخرج التابع من نطاق التبعية ويدخله فى نطاق آخر ليس موضوع البحث ؛ هو نطاق المنادى . لهذا تساهل بعض المحققين : كيف نقول فى أمثال تلك الكلمة إنها مبنية على الضم لتبعيةها المنادى ، مع أن التبعية إما أن تكون لمراعاة اللفظ أو المحل ، والمنادى هنا منصوب مباشرة ، وليس له محل . فكيف نعتبرها تبعاً له ؟ . . . (راجع حاشية ياسين على شرح التوضيح فى هذا الموضوع) .

وشئ آخر أهم من الجدل السالف ؛ هو ما نص عليه سيبويه (فى الجزء الأول من كتابه ص ٣٠٤) قال للخليل : «أرايت قول العرب : يا أخانا زيدا أقبل ؟ قال : عطفوه (أى : عطف بيان) على هذا المنصوب ؛ فصار نصباً مثله . وهو الأصل ؛ لأنه منصوب فى موضع نصب . وقال قوم : يا أخانا زيد - بالبناء على الضم - وقد زعم يونس أن أبا عمرو كان يقوله ، وهو قول أهل المدينة . قال هذا بمنزلة

ويجيز فيه فريق من النحاة أمرين : الجر مراعاة للفظ المنادى ، والنصب مراعاة لمحلّه . وهذا الرأي أحسن - كما سيجي<sup>(١)</sup> في بابها .

\*\*\*

ب - وإن كان المنادى مبنياً على الضم - لفظاً أو تقديرًا - فتوابعه إما واجبة النصب فقط ، وإما واجبة الرفع فقط ، وإمّا جائزة الرفع والنصب ، وإمّا بمنزلة المنادى المستقل . وفيما يلي بيان هذه الحالات الأربع :

(١) - يجب - على الأرجح - نصب التابع ؛ مراعاة لمحل المنادى ، ولا يصح مراعاة لفظه - في صورة واحدة ، هي : أن يكون التابع نعتاً<sup>(٢)</sup> ، أو عطف بيان ، أو توكيداً ، بشرط أن يضاف التابع في الثلاثة إضافة محضة - وهذه تقتضي أن يكون المضاف مجرداً من «أل» - ؛ كقولهم : يا زبادُ أميرَ العراق بالأمس ، نشرت لواء الأمن ، وطوّيت بساط الدّعة - يا أهرامُ أهرامَ الجيزة ، أنتن من عجائب الآثار - شرّ الإخوان من يسائر الزمان ؛ يُقبل معه ويُدبر معه . فاحذر وا هذا يا أصدقاءُ كلُّكم .

قولنا : يا زيد ؛ كما كان قوله : يا زيد أخانا ، بمنزلة : « يا أخانا » فيحمل وصف المضاف إذا كان مفرداً . ( أى : الحكم على هيئته وحاله إذا كان غير مسبوق بحرف نداء مباشر ) بمنزلة إذا كان منادى ويا أخانا زيداً أكثر في كلام العرب لأنهم يردونه إلى الأصل . . . » ومن هذا النص الحرفي يتبين أن النصب هو الأصل ، وأنه الكثير المسموع ، وهذا هو الأهم . فلم نعدل عنه إلى غيره مما ليس له قوته ، ولا كثرته ، ولا وضوحه ، وإن قال به قوم ، أو اعتبروه عطف بيان ، برغم وضوح البدلية في المثال .

هذا شأن البدل . أما عطف النسق المجرد من « أل » فيقولون . إن حرف العطف معه بمنزلة عامل النداء فكان حرف العطف داخل على منادى مستقل تجرى عليه أحكام المستقل ، فيبنى على الضم في مثل : بوركت يا أبا عبيدة وخالد ؛ لأنه مفرد علم ، وينصب في مثل : بوركتم يا جنود الفتح وأبا عبيدة ، بنصب كلمة « أبا » معربة . فامعنى أن حرف العطف بمنزلة العامل ؟ إن قلنا في كلمة : « خالد » إنها منادى ، فليست إذاً بمعطوفة ؛ لأن العطف يقتضى نصبها . وإن قلنا إنها معطوفة على ما قبلها فاقبلها منصوب . فنأين جاء البناء على الضم ؟ قد يقال : إنه على تقدير حرف النداء المحذوف : « يا » وحرف النداء مع المنادى جملة معطوفة على الجملة الندائية الأولى ، فلم يعتبر التابع هنا منادى ، مع أنه لو وصف بكلمة : « ابن » أو « ابنة » لم يعتبر . . . ؟ . وفي هذا كله من الحذف والتقدير والضعف من بعض النواحي ما يقتضى تفضيل الرأي الذى يبيح النصب وهو رأى يؤيده السماع أيضاً . . .

(١) ص ٦٠ .

(٢) بشرط ألا يكون منعوته ( المنادى ) اسم إشارة ، ولا كلمة : « أى » أو : أية . . . - وإلا وجب رفع النعت ، لدخوله في حكم الحالة الآتية الخاصة به ، وهى الثانية .

فإن لم يتحقق الشرط خرجت التّوابع المذكورة من هذا القسم ودخلت في القسم الثالث الآتي ؛ حيث يصح فيها الرفع ؛ مراعاة شكلية للفظ المنادى . والنصب مراعاة لحله ؛ كأن يقع التابع مفرداً مقروناً بأل<sup>(١)</sup> ؛ مثل : يا زيادُ الأميرُ ، أو خاليتاً من «أل» والإضافة المحضة<sup>(٢)</sup> ؛ مثل : يا رجلُ محمدٌ — بالتّنين — أو محمداً ، أو يكون مضافاً لإضافة غير محضة<sup>(٣)</sup> ؛ نحو : يا مسافرُ راكبُ<sup>(٣)</sup> السيارة ، أو الراكبُ السيارة ، حاذر عواقب الإسراع . أو يكون عطف نسق ، أو بدلاً ، ولهذين حكمها الخاص . . . . . إلى غير هذا مما سيجيء بيانه مفصلاً<sup>(٤)</sup> . . . . .

( وتجب الإشارة إلى أن حركة التّابع المرفوع على الوجه السالف ليست حركة

(١) انظر رقم ١ من هامش ص ٣٨ .

(٢) سبق الكلام عليها مفصلاً أول الجزء الثالث .

(٣) لا يقال في هذا المثال وأشباهه إن التعت نكرة ، بسبب إضافته غير المحضة مع أن المنعوت معرفة بالمقصود والإقبال مع النداء ، بسبب أنه نكرة مقصودة — لا يقال هذا ؛ لما سبق في ص ٢٣ «أ» من أنه يتسامح في التعريف الطارئ كتعريفها . ولهذا لا يصح أن ينعت بالمضاف المذكور إلا النكرة المقصودة (راجع الصبان والخضري في هذا الموضع ؛ وله إشارة موضحة بمناسبة أخرى في ص ٢٤ «أ» ) .

(٤) في ص ٣٨ وإلى وجوب النصب السالف أشار ابن مالك في باب مستقل عنوانه : «فصل» قائلا :

تَابِعْ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ «أَلْ»      الزِّمَّةُ نَصْبًا ؛ كَأَزِيدُ ذَا الْحَيْلِ

( المراد : « بنى الضم » ) هو : المنادى المبني على الضمة ، وما ينوب عنها ، من كل ما يكون في آخر المنادى العلم ، والنكرة المقصودة . ويشمل المبني قبل النداء )

يقول : إن تابعه المضاف المجرد من «أل» يلتزم النصب ، ومثل بمثال هو : «أزيد» ذا الحيل أى : صاحب الحيل . فالمنادى : زيد ، مبني على الضم ، وتابعه هو «ذا» نعت منصوب بفتحة مقدرة على آخره ، وهو مضاف ، و «الحيل» مضاف إليه . وقد يفهم من ظاهر البيت أن جميع توابع المنادى المبني على الضم لازمة النصب ؛ بشرط الإضافة والخلو من «أل» وكذلك توابع المنادى الذي ليس مبنيّاً على الضم ، وهو المنادى المنصوب اللفظ — لكن يمنع من هذا الفهم ويزيله قوله بعد ذلك مباشرة :

وَمَا سِوَاهُ أَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ ، وَاجْعَلَا      كُمُسْتَقِلٌ نَسَقًا وَبَدَلًا

فقد صرح في هذا البيت بأن حكم عطف النسق والبدل كحكم المنادى المستقل ( يعربان في حالات ويبتنيان في حالات ) وما عداها مما لا يدخل في نطاق البيت الأول واختصاصه يجوز رفعه ونصبه . ولما كان بيته الثاني يدل على أن عطف النسق مطلقاً ( مجرداً من أل أو مقروناً بها ) يجري عليه حكم المنادى المستقل وهذا غير صحيح إلا في المجرد — أسرع وتدارك الأمر في البيت الثالث حيث يقول :

وَلِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ «أَلْ» مَا نَسَقًا      فَفِيهِ وَجْهَانِ ، وَرَفْعٌ يَنْتَقَى

( ينتقى = يختار ) كذلك يفهم من البيت الثاني أن الرفع والنصب جائزان في تابع المنادى إذا كان

إعراب ولا بناء؛ ولذلك ينون إذا خلا من أل<sup>١</sup> والإضافة<sup>(١)</sup> و... فهي طارئة لتحقيق غرض معين، هو: المشاركة الصورية في المظهر اللفظي بين التابع والمتبوع؛ فلا تدل على شيء غير مجرد المماثلة الشكلية. ومن التساهل في التعبير - أن يقال في ذلك التابع إنه: مرفوع. أما الإعراب الدقيق فهو: أنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها ضمة الإتياع الشكلية للفظ المنادى - كما سيجيء في القسم الثالث -).

ومن النحاة من يوجب النصب في صورة ثانية؛ هي التي يكون فيها المنادى المبني على الضم. محتوماً بألف الاستغاثة؛ نحو: يا جُنْدِيًّا وضابطاً، أدركا المستغيث. فلا يجوز عنده في التابع - مهما كان نوعه، ومنه كلمة: (ضابطاً) في المثال - إلا النصب مراعاة لمحل المنادى المبني على الفتح الطارئ بسبب الألف. لكن التحقيق والتبرجيع يقطعان بجواز النصب، ويجوز الرفع المباح في توابع المنادى المبني على الضم<sup>(٢)</sup>

(٢) ويجب رفع التابع مراعاة للفظ المنادى في صورتين:

إحدهما: أن يكون التابع نعتاً، ومنعوتة - المنادى - هو كلمة: «أى» في التذكير، «وآية» في التأنيث؛ كقوله تعالى: (يأيها الناس ضُربْ مثلاً فاستمعوا له...)، وقوله تعالى: (يأيها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضيةً مرضيةً...)، «فأى وآية» مبيتان على الضم؛ لأن كلا منهما منادى نكرة مقصودة. و«ها» حرف تنبيه زائد زيادة لازمة لا تفارقهما<sup>(٣)</sup>، وكلمتا: «الناس والنفس»، - وأشباههما - نعتان متحركتان بحركة مماثلة لحركة المنادى؛ مراعاة لمظهره الشكلي مع أنه مبني، وهما صفتان معربتان، منصوبتان - مراعاة لمحل المنادى - بفتحة مقدرة على الآخر، منع من ظهورها ضمة المماثلة للفظ المنادى في صورته الشكلية؛ فالضمة التي على آخرهما هي الحركة الطارئة للمساكلة.

المنادى «أى» أو «آية». وهذا غير صحيح كما شرحناه في القسم الثاني الواجب رفعه. ولنع هذا الفهم صرح بأن النعت بعدها يجب رفعه واقتترانه «بأل» وأنهما لا يوصفان إلا بمرفوع مقترن بها. وكذلك اسم الإشارة المنادى لا يكون نعت إلا مرفوعاً مقترناً بها (وله تفصيلات أوضحناها في الشرح) يقول:

وَأَيُّهَا مَصْحُوبُ «أَل» بَعْدُ صِفَةٌ      يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ  
و «أَيُّ هَذَا» «أَيُّهَا الَّذِي» وَرَدَ      وَوَصَفَ: «أَيُّ» بِسِمَاوَى هَذَا يُرَدُّ  
وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيُّ فِي الصَّفَةِ      إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيدُ الْمَعْرِفَةَ

(١) - كما سيجيء في ص ٣٨ - لأن المبني لا ينون في الغالب.

(٢) راجع ما سبق في هامش ص وما يأتي في ص ٦٢٣١.

(٣) ويجوز حذف ألفها وتحريكها بالضم إذا لم يقع بعدها اسم إشارة.

والتي لا توصف بإعراب ولا بناء - كما تقدم - . . . . . (١)

وكما يجب الإتيان بالرفع الشكلي الصوري في صفة «أى، وأية» يجب كذلك في صفة صفتها ؛ ففي مثل : بارك الله فيك يأيها الطيب الرحيم - يتعين الرفع في كلمة : «الرحيم» التي هي صفة للصفة ؛ لعدم ورود السماع بغيره . بالرغم من أن المنعوت في محل نصب ، وأن الأصول العامة لا تمنع النصب .

ثانيتهما : أن يكون التابع نعتاً ، والمنعوت - المنادى - اسم إشارة للمذكر أو للمؤنث ؛ جىء به للتوصل إلى نداء المبدوء «بأل» (٢) ؛ - لأن المبدوء بها لا يجوز مناداته بغير واسطة إلا في بعض مواضع سبقت (٣) - نحو : يا هذا السائح ، لا تتعجل في حكمك ، ويا هذه السائحة لا تتعجلي ... فالمنادى مبنى على ضم مقدر في محل نصب ؛ فيجب رفع النعت في المثالين - وأشباههما - مراعاة شكلية للضم المقدّر في اسم ، الإشارة المنعوت - المنادى - ولا يصح النصب ؛ لأن النعت هنا بمنزلة المنادى المفرد المقصود ، لا يصح نصب لفظه نصباً مباشراً .

وجود النعت على هذه الصورة ضروري ، ليدل على المشار إليه ، ويكشفه (١) ويجب مطابقة اسم الإشارة للمشار إليه في الأفراد والتذكير وفروعهما .

أما إن كان المراد نداء اسم الإشارة فيجوز في التابع الأمران (٤) - كما سيأتي في القسم الرابع .

(١) وإلى هذه الصورة يشير ابن مالك بقوله السالف :

وَأَيُّهَا مَضْحُوبٌ «أَلْ» بَعْدُصِفَةٌ يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ  
(بعد ، أى : بعد كلمة : «أياها» ) يريد : ما كان نعتاً مبدوءاً بأى بعد كلمة : أياها - يلزم بالرفع ، ويقتصر عليه . ثم يبين بعد ذلك ما يصلح نعتاً لأى وأية عند النداء ، مقتصر على اسم الإشارة والموصول :

وَأَيُّ هَذَا «أَيُّهَا الَّذِي» وَرَدَّ وَوَصَفُ أَيُّ بِسَوَى هَذَا يُرَدُّ  
يريد : ورد عن العرب : أى هذا ، وأياها الذى ؛ فالنعت الوارد مقصور على اسم الإشارة والاسم المبدوء بأل . ونعت «أى» بغيرهما يرد ، أى : يرفض ويستبعد . (٢) وفي هذا يقول ابن مالك بيتاً ألقناه له :

وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيُّ فِي الصِّفَةِ إِنْ كَانَ تَرَكُّهَا يَفِيتُ الْمَعْرِفَةَ  
(ذو إشارة : المنادى الذى هو إشارة) . يريد : أن المنادى إذا كان اسم إشارة فإنه يحتاج - كأى - إلى نعت معرفة مرفوعة مقرونة «بأل» من اسم جنس ، أو اسم موصول . ولا يصح هنا أن يكون نعتة اسم إشارة مثله ؛ وبين أن حاجة اسم الإشارة للنعت واجبة إن أدى ترك النعت إلى عدم معرفة المشار إليه أما إذا لم يؤد ذلك فالنعت ليس واجباً .

(٣) في ص ٢٧ . (٤) لأن التابع سيعرب في هذه الحالة صفة ، أو عطف بيان ، وكلاهما مفرد ، فيدخل في القسم الرابع الذى يجوز فيه الأمران .

## زيادة وتفصيل :

(١) يجب إفراد « أئى ، وأئبة » عند وقوعهما منادى ، سواء أكانت صفتيهما مفردة أم غير مفردة ؛ نحو يأئها الناصح اعمك بنصحك أولا - يأئها المتنافسان ترفعا عن الحق - يأئها الطلاب أنتم ذخيرة البلاد .  
أما من جهة التأنيث والتذكير فالأفضل الذى يحسن الاقتصار عليه عند النداء - وإن كان ليس بواجب - هو أن تماثل كل منهما صفتها ، فثال التذكير ماسبق ، ومثال التأنيث : يأئتها الفتاة أنت عنوان الأسرة - يأئتها الفتاتان أنتما عنوان الأسرة - يأئتها الفتيات أنتن عنوان الأسرة . ويجوز فى « أئى » عدم المماثلة دون « أئبة » .

ولا بد من وصف « أئى وأئبة » عند نداءهما ؛ إما باسم تابع فى حركة لحركتهما اللفظية الظاهرة وحدها<sup>(١)</sup> ، معرف بأل الجنسية فى أصلها ، وتصير بعد النداء للعهد الحضورى ، وإما باسم موصول مبدوء بأل ، وإما باسم إشارة مجرد من كاف الخطاب ، ويتحم - فى رأى الأشهر والأولئى - أن يكون اسم الموصول واسم الإشارة تابعين فى حركتهما لحركة المنادى الشكلية الظاهرة وحدها<sup>(٢)</sup> ؛ فىكون كل منهما فى محل رفع فقط ؛ تبعا لصورة المنعوت - المنادى - نحو : يأئها العلم الخفاق ، تحية ، ويأئها الراية العزيزة سلمت على الأيام ، أو يأئها الذى يخفق فوق الرعوس ، تحية ، ويأئها التى ترفرفين سلمت . . . ونحو :

أئها ذا الشاكى وما بك داء<sup>١</sup> كن جميلا تر الوجود جميلا<sup>٢</sup>

فان كانت « أل » ليست جنسية ؛ بأن كانت زائدة للعهد ، أو للمح الأصل أو للغلبة . . . لم يصح النعت بما دخلت عليه ؛ فلا يقال : يأئها السيف ، ولا يأئها الحرب ، لرجلين اسمهما : سيف وحرب ، ولا يأئها المحمدان . . . أو المحمدون وكذلك لا يقال : يأئها . ذاك الرجل ؛ لاشتمال الإشارة على كاف الخطاب . وإذا وصفت « أئى وأئبة » باسم الإشارة السالف فالأغلب وصفه أيضا باسم مقرون بأل كالبيت المتقدم .

(١) يجيز فيه بعض النحاة النصب ؛ مراعاة للمحل كلفظائه - أما الذين يمنعون النصب فحجتهم أن نصبه لم يرد فى المسموع .



.....

(٢) إذا اقتضى الأمر وصف اسم الإشارة المنادى أو غير المنادى وجب أن يكون الوصف معرفة مبدوءة بأل الجنسية بحسب أصلها (وهي التي تصير بعد النداء للعهد الحضورى). أو: باسم موصول مبدوء « بأل » ، نحو: يا هذا المتعلم ، حصّن نفسك بالخلق الكريم ، والطبع النبيل ، فإن في هذا التحصين كمال الغاية ، وتمام المقصد — يا هؤلاء الذين آمنوا كونوا أنصار الله ... ولا يصح أن يكون النعت اسم إشارة — كما سبق —

ومن الجائز إعراب هذا الاسم المبدوء « بأل » عطف بيان ؛ سواء أكان مشتقاً كالمثال السالف ، أم غير مشتق ؛ نحو : يا هذا الرجل . . . . لكن الأحسن إعراب المشتق نعتاً ، وإعراب الجامد عطف بيان .

ويقول النحاة : ليس من اللازم أن يوصف اسم الإشارة إلا إذا كان وُصلة لنداء ما بعده ولم يكن هو المقصود بالنداء ؛ للدليل يدل على ذلك . أما إن قُصد نداء اسم الإشارة ، وقُدّر الوقف عليه ( بأن عرفه المخاطب بدون نعت ؛ كوضع اليد عليه . . . ) فلا يلزم نعته ، ولا رفع نعت نعته<sup>(١)</sup> .

(٣) يتردد في هذا الباب لفظ : « المنادى المبهم » يريدون به : (المنادى الذى لا يكفى في إزالة لبهامه النداء ، ومجرد القصد والإقبال ، وإنما يحتاج معه إلى شيء آخر يكمل تعريفه .) ويقصدون : « أى » ، و « أية » « واسم الإشارة » لشدة احتياج كل منها إلى الصفة بعده .

أما في غير النداء فيريدون بالاسم المبهم : الإشارة ، واسم الموصول ( كما سبق في أول باب الموصول ج ١ ص ٢٤٠ م ٢٦ ) وبعض الظروف التي سبق الكلام عليها في بابها من الجزء الثانى .

(١) لأن حكم نعت النعت في هذه الحالة هو حكم النعت .

(٣) ويجوز رفع التابع ونصبه في المفرد من نعت، أو عطف بيان، أو تأكيد، وفي النعت المضاف المقرون بأل<sup>(١)</sup>، وفي عطف النسق المقرون « بأل »؛ نحو: يا معاوية الواسعُ الحلم؛ بلغت بالحلم المدى. أو: واسعُ الحلم، بنصب كلمة: « الواسعُ » مراعاةً لمحل المنادى، وبضمها مراعاةً لصورية شكلية للحركة اللفظية الظاهرة في المنادى من غير أن يتأثر النعت ببناء المنادى؛ فالمنادى مبنى على الضم، أما النعت فمغرب، والحركة التي على آخره حركة عَرَضية، لا تدل على إعراب أو بناء، ولهذا يجب تنوين التابع إذا خلا مما يعارض التنوين كالألف والإضافة، كما سبق—فقد أريد منها أن تشابه حركة المنعوت في الصورة اللفظية المحضة. ويقال في إعراب النعت ما أشرنا به، وهو: أنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الضمة التي جاءت للإتباع والمشاكلة بين حركة النعت ومتبوعه المنادى<sup>(٣)</sup>. ومن التسامح في التعبير أن يقال في هذا التابع إنه مرفوع. ومثل: يا أحمدُ المتنبئُ—قتلَكَ غُرُورُكَ. برفع « المتنبئِ » أو نصبه على التوجيه. السالف. ومثل أنتم ذخيرة الوطن يا طلابُ أجمعون، أو أجمعين برفع كلمة: أجمعون، أو نصبها، ومثل: يا محزونُ والمكروبُ، إن حمل الموم جنون... وفي هذه الصورة الأخيرة. لا يصح اعتبار التابع كالمنادى المستقل عند من يرى ذلك، ولا ملاحظة حرف نداء قبله، إذ لا يجتمع—هنا حرف النداء و« أل ».

(٤) ويعتبر التابع كالمنادى المستقل عند فريق من النحاة دون فريق<sup>(٤)</sup> إذا كان بدلاً، أو كان عطف نسق خالياً من « أل »؛ فينبى كلٌّ منهما على الضمّ إن كان مفرداً معرفة—

(١) اقترانه « بأل » يقتضى أن تكون الإضافة غير محضة؛ لأنها هي التي تجتمع و« أل ». وتكاد تنحصر هذه الإضافة في تابع واحد هو النعت؛ لأن الغالب عليه الاشتقاق حيث تشيع تلك الإضافة. أما عطف البيان فالأغلب أن يكون جامداً؛ فلا تجتمع فيه الإضافة و« أل ». وأما التوكيد المعنوي فألفاظه معارف—كما سبق في باب—فلا تقترن « بأل » التي للتعريف. (٢) في ص ٣٣.

(٣) لا ينطبق الحكم السابق على نعت المنادى النكرة المقصودة إلا بشرط أن يكون طارئاً بعد نفاها. أما النعت السابق على ندائها فيجعلها شيئاً بالمضاف واجب النصب (كما سبق في ص ٨، ١٦،

٣٣، ٢٢) فيتعين نصب النعت.

(٤) سبق عرض الرأيين في ص ٣٢، ٣٠

بالعلمية أو بالقصد - وينصب إن كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف ؛ فنال البناء على الضم : يا جيشُ قادة<sup>(١)</sup> وجندُ أنت حمى البلاد . ببناء كلمة : « قادة » على الضم ، كبنائها لو كانت مناداة . وكذلك لو قلنا : يا قادةُ وجنودُ أنتم حمى البلاد ؛ فتبنى كلمة : « جنودُ » على الضم ما دام الخطاب لمعين في الصورتين . ومثال النصب : يا جيشُ جيشَ الوطن تيقظ . أو : يا شبابُ وغير الشباب ، لا تُفصروا في إنهاض البلاد . بنصب كلمتي « جند » و « غير » ، لإضافتهما ، فهما في حكم المسبوقتين بأداة النداء . . .

والأحسن عند مجازة هذا الفريق الأخذ بالرأى القائل : إن عامل البناء على الضم وعامل النصب هو حرف النداء المذكور في أول الجملة<sup>(٢)</sup> . . . .  
وأفضل من كل ما سبق الاختصار على النصب ؛ مجازة للفريق الآخر الذى لا يوافق على اعتبار البذل وعطف النسق المجرد من « أل » في حكم المنادى المستقل للأسباب التى أسلفناها<sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

ح - وإن كان المنادى<sup>(٤)</sup> مما يصح نصبه وبنائه على الضم فأمره محصور في نوعين ، لكل منهما حكمه وحكم تابعه .  
أولهما : المنادى الموصوف بكلمة « ابن » أو « ابنة » ، وقد سبق تفصيل الكلام عليه<sup>(٥)</sup> . . .

ثانيهما : المنادى المفرد الذى تكرر لفظه بشرط إضافة اللفظ الثانى المكرر ؛ سواء أكان المنادى المفرد علمياً ، أم اسم جنس ، أم اسماً مشتقاً<sup>(٦)</sup> فنال المكرر العلم : يا صلاحُ صلاحَ الدين الأيوبي ، ما أطيبَ سيرتك ! ! وقول الشاعر :

( ١ ) على اعتبار كلمة : « قادة » بدل جزء من كل ، برغم خلوها من الضمير ، لأن البذل منه قد استوفى كل أقسامه ، أو لأن الضمير الرابط محذوف ؛ أى : قادة منه وجند ( وقد سبق تفصيل هذا في ص ٣٨ م ٤٨٧ م ٢٣ باب البذل ) .

( ٢ ) لن يترتب على الأخذ بهذا الرأى فساد ، وهو خال من كل اعتراض ينشأ عن الرأى القائل إن العامل هو الحرف : « يا » المحذوف الملحوظ ، أو عامل آخر محذوف ، كفعل أو شبهه وقد تقدم في ص ٣١ تفصيل الرأيين ، وسبب الترجيح . ( ٣ ) في ص ٣١ .

( ٤ ) هذا هو القسم الأخير من الأقسام الثلاثة التى سبقت الإشارة إليها في أولى ص ٣٠ .

( ٥ ) في ص ١٣ .

( ٦ ) سبب النص على هذه الأنواع الثلاثة : أن بعض النحاة لا يوافق إلا على العلم .

أَيَّاسَعْدُ سَعْدُ الْاَوْسِ كُنْ أَنْتَ نَاصِرًا وَيَاسَعْدُ سَعْدُ الْخَزَرَجِيِّنَ الْغَطَارِفِ  
أَجِيئَا إِلَى دَاعِيِ الْهُدَى وَتَمَنِّيَا عَلَى اللَّهِ فِي الْفَرْدَوْسِ مُنِيَّةَ عَارِفِ

ومثال اسم الجنس المكرر : يا غلامُ غلامَ القوم كن أميناً على أسرارهم .  
ومثال المشتق المكرر : يا راصدُ راصدَ النجوم ، ماذا رأيت من عجائب الكون ؟ ..  
وحكم المنادى في مثل هذا الأسلوب جواز النصب ، والبناء على الضم . وحكم  
التابع وجوب النصب في الحالتين ؛ طبقاً للبيان التالي .

( ١ ) - في حالة نصب الأول - المنادى - يكون السبب راجعاً ؛ إما : لاعتباره  
مضافاً للمضاف إليه المذكور في الكلام ، والاسم الثاني المكرر مقحماً<sup>(١)</sup> بين  
المتضايين ( توكيداً لفظياً للأول ، أو مهملاً زائداً ) . . . وإما : لاعتباره ،  
مضافاً إلى محذوف يماثل المذكور ؛ وأصل الكلام : يا صلاح الدين صلاح الدين ...  
بإضافتين في الأسلوب الواحد ، ويكون الاسم الثاني منصوباً على هذا الرأي -  
توكيداً لفظياً<sup>(٢)</sup> أو : بدلاً ، أو : عطف بيان ، أو : مفعولاً به لفعل  
محذوف ، أو : منادى بحرف « يا » المحذوف<sup>(٣)</sup> .

ومع جواز هذه الخمسة يحسن اختيار الأنسب منها للسياق ، والأوضح في  
أداء الغرض .

وجدير بالتنويه أننا إذا اعتبرنا الثاني مقحماً بين المتضايين ، وأعربناه توكيداً

( ١ ) أي : متوسطا بين شيئين متلازمين ؛ وتوسطه بينهما إما لأنه توكيد لفظي للأول ، أو : لأنه زائد في رأى  
قوى يبيح زيادة الأسماء زيادة مطلقة لا توصف فيها بإعراب ولا بناء . والأول أحسن ؛ إذ لا خلاف في صحته .  
( ٢ ) لا يقال : كيف يعرب توكيداً لفظياً مع اتصاله بما لم يتصل به الأول ، ومع اختلاف نوع  
التعريف بينهما ، إذ تعريف الأول بالعلمية أو بالنداء - على خلاف في ذلك - وتعريف الثاني بالإضافة ؛  
لأنه لا يضاف إلا بعد تجرده من العلمية ؟ لا يقال ذلك ؛ لأنه يكتفى في التوكيد اللفظي بظاهر التعريف وإن  
اختلفت جهته ، أو اتصل به شيء ( كما سبق في باب التوكيد ص ٣٨٨ م ١٦ ) .

( ٣ ) ويجوز اعتبار الاسمين المذكورين بعد المنادى « مركبين كتركيب الأعداد : ثلاثة عشر -  
أربعة عشر ، وأخواتهما ؛ فيكون المنادى مجموعهما مضافاً إلى ما بعد الثاني ، وهذا المضاف منصوب  
بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة البناء الأصلي ( وهي حركة فتح الجزأين ) فالفتحه التي على  
آخر الثاني هي فتحة البناء الأصلي ، وليست فتحة الإعراب الآتية للنداء . أما الفتحة التي على الاسم الأول  
فلا شأن لها بإعراب أو بناء « لأنها حركة هجائية لضبط بنية الحرف الهجائي .

لفظياً، وجب اعتبار فتحته فتحة إعراب<sup>(١)</sup> كالمتبوع. أما إذا اعتبرناه زائداً<sup>(٢)</sup> فهو مهمل لا يعرب توكيداً، ولا بدلاً، ولا غيرهما، وفتحته هي فتحة مماثلة ومشابهة للأول؛ فلا توصف بأنها فتحة بناء أو إعراب، وإنما حركة صورية للمشكلة المجردة...

(٢) وفي حالة بناء الأول على الضم - لأنه مفرد معرفة - يكون مبنياً على الضم في محل نصب؛ فينصب الثاني إما على اعتباره توكيداً لفظياً، أو بدلاً، أو عطف بيان، مراعى في الثلاثة محلّ المنادى. وإما على اعتباره منادى مضافاً مستقلاً، أو على اعتباره مفعولاً به لفعل محذوف<sup>(٣)</sup>...

\* \* \*

.....

### زيادة وتفصيل :

إذا كان الاسم الثاني غير مضاف؛ نحو: يا صلاح، صلاح، أو يا سعد، سعد...، جاز بناؤه على الضم؛ إما باعتباره منادى حذف قبله حرف النداء «يا»، وإماً باعتباره توكيداً لفظياً. يسائر لفظ المنادى في البناء ويجوز نصبه باعتباره توكيداً لفظياً تابعاً لمحل المنادى.

ولا يصح إعرابه بدلاً، لأن البديل والمبدل منه لا يتحدان في اللفظ إلا بشرط أن يفيد البديل زيادة في البيان والإيضاح، وكذلك لا يصح أن يكون عطف بيان، لأن الشيء لا يبين نفسه<sup>(٤)</sup>...

(١) على هذا الإعراب يصح الفصل بين المتضامين بالتوكيد اللفظي؛ لاتحاده بالأول لفظاً ومعنى وتكون فتحة التوكيد فتحة إعراب. وكان حقه أن ينون ولكن يغتفر عدم تنوينه بقصد المشاكلة بين الاسمين.

(٢) وإذا كان زائداً - عند من يجيز زيادة الأسماء - فالفصل به جائز بين المتضامين ولا يعتبر فصلاً، لاتحاده بالأول لفظاً ومعنى كما سبق وكان حقه التنوين فترك للمشاكلة بين الاسمين، وعلى هذا فتحته فتحة إنباع للأول؛ لا توصف بإعراب ولا بناء كما سلف.

(٣) وإلى هذا القسم «ح» يشير ابن مالك في بيت ختم به هذا الفصل :

فِي نَحْوِ سَعْدٍ سَعْدٍ أَلَاؤِ سَيْتَصِيبِ ثَانٍ، وَضَمٍّ، وَافْتَحَ أَوَّلًا تُصِيبِ

أى: في مثل: يا سعد، سعد، الأوس - والمنادى وتابعه علمان في المثال - يجب نصب الثاني منهما. أما أولها فقد طالب بضمه، أو فتحه، وحكم بالإصابة في الأخذ برأيه. والقاعدة - كما تضمنها البيت غاية في الإيجاز، وتفصيلها وإيضاحها على الوجه الأنسب معروض في الشرح.

(٤) وإنما صح البديل والبيان في الحالة السابقة التي يكون فيها الثاني مضافاً لتحقق شرطهما فيه.

## ملخص موجز يتضمن ما سبق من أحكام هذا الباب

جميع توابع المنادى يصح نصبها <sup>(١)</sup> إلا فيما يأتي :

(١) أن يكون المتبوع - المنادى - هو لفظ «أى» أو «أية» أو اسم إشارة . فيجب في حركة نعتها مشابهتها لحركة المتبوع (أو نقول بالعبارة التي فيها التسميح : يجب رفع النعت بقصد مماثلة حركته لحركة المنادى - بالتفصيل الذي سبق - ، نحو :

أيتها الفتاة ، من كثر كلامه كثر خطؤه . ومثل : يا هذا الغلام لا تنس شكر من أحسن إليك .

(٢) أن يكون المتبوع - المنادى - مبنيًا على الضم والتابع بدلا ، أو عطف نسق مجرداً من «أل» فحكمهما حكم المنادى المستقل ؛ عند فريق من النحاة وغيرهم يجوز نصب وهو الأنسب نحو : جزيت خيراً يا عائشة زوج الرسول ، فلقد كنت مرجعاً وثيقاً في شئون الدين -

يا خديجة وعائشة كنتما خير عون للنبي عليه السلام .

(٣) أن يكون المنادى مجروراً باللام في الاستغاثة وما يلحق بها ؛ فيجب جر التابع - وهذا هو المشهور - أو نصبه <sup>(٢)</sup> ، نحو : يا لكغنى المتلى للجائع ، ويا لسقادر القوى للعاجز .

(١) قد يكون هذا النصب واجباً في مواضع ، وجائزاً في أخرى . فهو في الحالتين صحيح

(٢) كما سيبيء في ص ٦٠ .

## المسألة ١٣١ :

## (١) المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

هذا المنادى قسمان : قسم صحيح الآخر ، وما يشبهه (٢) ، وقسم معتل الآخر ، وما يُلمَحَق به (٣) .

١ - فحكم صحيح الآخر وما يشبهه إذا كانت إضافتهما محضة ومباشرة (٤) ، مما يأتي :

( ١ ) وجوب النصب إن كان المنادى مفرداً (٥) ، أو جمع تكسير ، أو جمع مؤنث سالماً . ومن الأمثلة قول الشاعر يعاتب :

يا أخِي ، أينَ عهدُ ذاكَ الإخاءِ ؟ أينَ ما كانَ بيننا من صفاءِ ؟

( ١ ) لهذا الموضوع صلة قوية بموضوع : « المضاف - الذي ليس منادى - إلى ياء المتكلم » وقد سبق الكلام عليه في الجزء الثالث ص ١٣٧ م ٩٧ - ولا يكاد أحدهما يستغنى عن الآخر . وستجىء إشارة في آخر الباب إلى إضافة الأسماء الخمسة .

( ٢ ) صحيح الآخر هو : ما ليس مختوماً بأحد أحرف العلة الثلاثة ؛ ( الألف - الواو - الياء ) . ومعتل الآخر ؛ هو : ما في آخره حرف منها . فإن كان ساكناً وقبله حركة تناسبه فهو حرف علة ، ومدّ ، ولين ، وإن لم تكن قبله حركة تناسبه مع سكونه فهو حرف علة ، ولين . وإن كان متحركاً فهو حرف علة فقط . والمراد هنا : حرف المد .

والمعتل الذي يشبه الصحيح ما في آخره حرف متحرك من حرفي العلة ( الواو - الياء ) مع سكون ما قبله ، مثل : صفو ، شجر ، نسي ، بغى . . . أما الألف ساكنة مفتوح ما قبله دائماً . ومن الشبيه أيضاً : المخنوم بياء مشددة للنسب ونحوه ؛ ( مما لم يكن نتيجة إدغام يامين ) . نحو : عبقري ، بهي ، شافعي ، كرمي . . . فخرج نحو : خليلي وصاحبي وبنيي ، وكاتبتي . . . فلهذا النوع - ويسمى الملحق بالمعتل الآخر كما سيحىء في الرقم التالي - حكم خاص موضح في باب المضاف إلى ياء المتكلم من الجزء الثالث وله موجز هنا آخر الباب . . .

( ٣ ) الملحق به هو : المثني ، وجمع المذكر ، إذا أضيفا ، وحذفت نونهما للإضافة ، ونحتم آخرهما بالعلامة الخاصة بإعراب كل ؛ وهي : الألف والياء المثني ، والواو والياء لجمع المذكر السالم . فهذه العلامات ليست من بنية الكلمة ولا تده من حروفها ، وإنما هي طارئة على آخرها لغرض الإعراب ؛ بخلاف حرف العلة فإنه معدود من حروف الكلمة ، وجزء من بنيتها . وليس طارئاً لغرض الإعراب ؛ لهذا لا يدخل في عداد المعتل كل من المثني وجمع المذكر السالم إذا أضيفا وحذفت نونهما للإضافة وإنما يسميان ملحقات بالمعتل ، لاشتراكهما معه في المظهر الشكلي ، وفي بعض الأحكام التي سنعرفها . ( ٤ ) أي : بغير فاصل بين المتضامين ، وإلا تغير الحكم على الوجه الآتي في ص ٤٨ ؛ ( ٥ ) أما المثني وجمع المذكر السالم فلحقات بالمعتل - كما قلنا - ولهما حكمهما الخاص . وسيأتي في ص ٥٥ .

وقول الآخر :

سألتني عن النهار جفوني رحم الله - يا جفوني - النهار  
ونحو : يا زميلاتي لكنّ تقديري وإكباري ، ونحو : يا سعيي قد بلغت  
بي المدى ، ويا صفوي إنّ أطلت الغياب ؛ فلن تهدأ نفسي . . .  
فكلمة : أخ - جفون - زميلات - سعي - صفو . . . وأشباهها - منادى ،  
مضاف ، منصوب بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها الكسرة التي جاءت لمناسبة  
الياء . ( لأن هذه الياء يناسبها كسر ما قبلها ) والياء مضاف إليه . مبنية على  
السكون في محل جر . . .

( ٢ ) يصح في هذه الياء ست لغات ؛ بعضها أقوى وأكثر استعمالاً من  
بعض . هي (١) :

حذف الياء مع بقاء الكسرة قبلها دليلاً عليها ؛ نحو : استقبل العالمُ  
المخترعُ أعوانه وهو يقول : أهلاً يا جنود ، أهلاً يا رجال ، أنتم الفخر ، ومجد  
البلاد . والإعراب كالسالف ، إلا أن الياء محذوفة هنا . . .

بقاؤها مع بنائها على السكون في محل جر ، للإضافة ؛ نحو : يا جنودي . . .  
يا رجالي . . .

بقاؤها مع بنائها على الفتح في محل جر للإضافة ؛ نحو : يا جنودي . . .  
يا رجالي . . .

بناؤها على الفتح بعد فتح ما قبلها ، ثم قلبها ألفاً : ( لتحركها وفتح ما قبلها ،  
طبقاً لقواعد الإعرال . . . ) ، نحو : يا فرحاً بإنجاز ما فرض الله ، ويا حسرتنا  
على التقصير . . . ( والأصل (٢) : يا فرحى ، يا حسرتي ، فصار : يا فرحى ،

( ١ ) آثرنا الترتيب الآتي على غيره ؛ مجازة لكثير من النحاة اختاروه ؛ بحجة أنه المطابق للوارد  
من كلام العرب ، كثرة وقلة . وواجب المتكلم أن يتخير من هذه اللغات المتعددة ما هو أنسب للمقام ،  
وأبعد من اللبس عند عدم القرينة .

( ٢ ) هذا الأصل - كثير من أمثاله الكثيرة - خيالي محض ، ومجرد فرض لا يعرف عنه العرب  
الأوائل شيئاً . وإنما يراد منه ما يراد من سائر الفروض المتخيلة ؛ تيسير الوصول إلى النتائج والحقائق من  
طريق واضح مألوف . ومعلوم أن هذه الأصول والفروض - كما رددنا في مناسبات متعددة - ليست مقصورة  
على الصناعة النحوية ، فالنحاة في هذا كثيرهم من المشتغلين بسائر العلوم اللغوية وغير اللغوية . وقد أحسنوا  
وأفادوا ، إلا حين يسرفون أو يتعسفون .



يا حَسْرَتِي ، ثم صار : يا فَرَحًا . . . يا حَسْرَتًا . والمنادى هنا منصوب  
— والأيسر أن يكون بالفتحة الظاهرة — وهو مضاف ، وياء المتكلم المنقلبة ألفا  
مضاف إليه ، مبنية على السكون في محل جر<sup>(١)</sup> . . . ويجوز أن تلحقه هاء السكت  
عند الوقف ؛ فتقول : يا فرحاه — يا حسرتاه .

قلب الياء ألفا على الوجه السالف ، وحذف الألف ، وترك الفتحة قبلها دليلا  
عليها ؛ نحو : يا فَرَحَ . . . ، يا حَسْرَةَ . . . وفي هذه الحالة يكون المنادى  
منصوباً مضافاً ، وياء المتكلم المنقلبة ألفا المحذوفة هي المضاف إليه . . .<sup>(٢)</sup>  
بقيت اللغة السادسة ؛ ( وهي أضعف نظائرها ، ولا تكاد تخلو من لبس في  
تبيين نوعها ، ومن اضطراب في إعرابها<sup>(٣)</sup> ؛ ولهذا يجب اليوم إهمالها ؛ كما أهملها

( ١ ) وإنما كان الأيسر والأوضح إعرابه منصوباً بالفتحة الظاهرة للفرار مما يتكلفه بعض المعربين  
حين يقولون : إنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها للكسرة المنقلبة فتحة مناسبة الياء المنقلبة ألفا .  
وحجتهم : أنهم يريدون تسجيل الأطوار كلها ، ولو أدى الأمر إلى الإطالة .  
( ٢ ) يقول ابن مالك في حكم الصحيح وشبهه واللغات المتعددة التي في ياء المتكلم إذا كانت هي  
المضاف إليه :

واجعلْ مُنادَى صَحَّ إِنْ يُضَفْ لِيَا كَعَبْدٍ ، عَبْدِي — عَبْدٌ ، عَبْدًا ، عَبْدِيَا  
( صح = أى : صح آخره . عبديا = أصلها : عبدى ، وزيدت في آخرها ألف لأجل الشعر )  
يريد : إذا أضيف المنادى صحيح الآخر فاجعله كعبد ، عبدى . . . أى : على مثال واحد مما يأتي - ولم  
يذكرها مرتبة على حسب كثرة استعمالها .

يا عبد : مثال لما حذفت فيه ياء المتكلم مع بقاء الكسرة قبلها دليلا عليها — يا عبدى لثبوت ياء المتكلم الساكنة  
المكسورة قبلها — يا عبد . . . للمنادى الذي قلبت معه ياء المتكلم ألفا مفتوحاً ما قبلها ، وحذفت الألف —  
يا عبدا . . . كالسابق ولكن من غير حذف ياء المتكلم المنقلبة ألفا — يا عبدى : للمنادى الذى أضيف  
لياء المتكلم المبنية على الفتح ؛ فهذه خمس لغات اكتفى بها ولم يتعرض السادسة التي يحذف فيها المضاف إليه  
ويبنى الاسم بعده على الضم ، وقد شرحناها . وساق بعد هذا بيتاً سيجى شرحه في مكانه المناسب ص ٤٩ — هو :

وَفَتَحْ أَوْ كَسَرْ ، وَحَذَفْ لِيَا اسْتَمِرْ فِي يَابْنَ أُمٍّ ، يَا بَنَ عَمٍّ لَا مَقَرَّ  
( ٣ ) سبب الاضطراب في إعرابها اختلافهم الشديد في الحكم على نوع المنادى : أيراعى أصله من  
ناحية أنه مضاف : فيكون منادى منصوباً بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها الضمة التي جاءت لمشابهته بالنكرة  
المقصودة في التعريف بالنداء وقصد الإقبال ، لا بالعلمية ، ولا بالإضافة ، ولا بأل — أم يراعى حالته الحاضرة  
من ناحية بنائه على الضم ؟

وهذا الخلاف ليس شكلياً ، وإنما له أثره في التوابع ؛ أ تكون واجبة النصب حتماً نتيجة للرأى الأول ،  
أم يكون شأنها شأن توابع المنادى المبني على الضم ، وله أحكام مختلفة سبق شرحها في ص ٣٠ وما بعدها ؟

بعض النحاة القدماء ، فلم يذكرها بين اللغات الجائزة .

وتتلخص في حذف « الياء » ، — مع ملاحظتها في النية — وبناء المنادى على الضم ( كالاسم المفرد المعرفة ) . ويقع هذا في الكلمات التي تشيع إضافتها ، ليكون العلم بشيوع إضافتهما قرينة ودليلا على حذف المضاف إليه ، وأنه محذوف في اللفظ لكنه ملاحظ<sup>(١)</sup> في النية . . . . كالكلمات : رَبِّ ، وقوم ، وأمّ ، وأب . . . . وأشباهاها مما يغلب استعماله مضافاً ، نحو : يا ربُّ ، وفقى إلى ما يرضيك — يا قومُ ، لا تتوانوا في العمل لما يرفع شأنكم — يا أمُّ ، أنت أكثر الناس عطفاً علىّ ، ويا أبُّ ، أنت أشدهم عناية بي . . . .

وبما سبق يتبين أن ثلاثاً من اللغات الست تقتضى حذف الياء ، وثلاثاً أخرى تقتضى إثباتها .

( ٣ ) إن كان المنادى الصحيح الآخر هو كلمة « أب » ، أو « أم » جاز فيه اللغات الست السابقة ولغات أربع أخرى ؛ وهي :

حذف ياء المتكلم ، والإنيان بتاء<sup>(٢)</sup> التأنيث عوضاً عنها ، مع بناء هذه التاء على الكسر — وهو الأكثر — أو على الفتح — وهو كثير — أو على الضم ، وهو قليل — نحو : يا أبتُ أنت كافلنا ، ويا أمتُ ، أنت راعيتنا . . . والمنادى في هذه الحالات الثلاث منصوب بفتحة ظاهرة<sup>(٣)</sup> دائماً ، وهو مضاف ، وياء المتكلم المحذوفة مضاف إليه ، وجاءت تاء التأنيث عوضاً عنها مع بقائها حرفاً للتأنيث كما كانت ، وليست المضاف إليه .

والصورة الرابعة ، وهي أقلها ، ولا يصح القياس عليها : الجمع بين تاء التأنيث السالفة التي هي العوض وألف بعدها أصلها ياء المتكلم نحو : يا أبتا . . . يا أمتا ،

( ١ ) لأنها إذا لم تكن مضافة إلى اسم ظاهر ، أو إلى ضمير لغير المتكلم علمنا أنها مضافة للمتكلم ، والمتكلم أولى بذلك ؛ لأن ضميره الياء قد يحذف .

( ٢ ) الأكثر في هذه التاء أن تظل تاء عند النطق بها وفقاً ووصلاً ، وأن تكتب تاء متسعة ( أى غير مربوطة ) ويجوز كتابتها مربوطة ، كما يجوز الوقف عليها بالهاء . لكن الأفضل الاقتصار على الرأى الأول الذى يقضى باعتبارها تاء متسعة في جميع أحوالها .

( ٣ ) لأن تاء التأنيث توجب فتح ما قبلها دائماً . ولا داعى للإطالة بأنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الفتحة التي جاءت لمناسبة التاء .

ومنه قول الشاعر : يا أبتًا علَّكَ أوَّ عَسَا كَمَا .....  
وفي هذه الصورة جمع بين العوض - وهو التاء - والمعوّض عنه ، وهو :  
الياء المنقلبة ألفا . ولذا قال بعض النحاة : إن هذه الألف ليست في أصلها -  
ياء المتكلم ، وإنما هي حرف هجائي زائد لمدّ الصوت . وهذا الرأي أوضح وأيسر  
لإعرابها .

وهناك صورة أضعف من هذه ، وأندر استعمالا ، حتى خصها كثير من  
النحاة بالضرورة الشعرية ، نذكرها لنذكرها إذا صادفتنا في بعض الكلام القديم ،  
هي الجمع بين هذه التاء وياء المتكلم بعدها ، أو الجمع بين ياء المتكلم المنقلبة ألفا  
والتاء بعدها .

كقول الشاعر :

أيا أبتى <sup>(١)</sup> ، لا زلتَ فينا ، فإنما لنا أمل في العيش ما دمت عائشا  
وقول الآخر :

كأنك فينا يا أبات <sup>(٢)</sup> غريب <sup>(٣)</sup> .....

هذا ، ولا تكون تاء التأنيث عوضاً عن ياء المتكلم إلا في أسلوب النداء <sup>(٤)</sup> على  
الوجه السالف دون غيره من الأساليب .

ونشير إلى أمرين هامين :

أولهما : أن الأحكام السابقة كلها مقصورة على المنادى صحيح الآخر ،  
وشبهه إذا كانت إضافتهما محضة - كما أسلفنا - فإن كانت غير محضة فالمنادى

( ١ ) والأيسر في الإعراب أن تكون كلمة : « أب » منادى منصوب مضاف والتاء عوض عن الياء  
المحذوفة . أما المذكورة فحرف هجائي ناشئ من بناء التاء على الكسرة مع إشباع هذه الكسرة . أو :  
أن التاء للتأنيث اللفظي ، والياء بعدها مضاف إليه وقد فصلت التاء بين المتضامين .

( ٢ ) ويقال في الإعراب : « أب » منادى ، منصوب مضاف إلى ياء المتكلم المنقلبة ألفا ،  
والتاء حرف للتأنيث اللفظي ، يضبط بالفتحة ، أو الكسرة ، أو الضمة - كما سلف .

( ٣ ) وإلى بعض ما سبق - في نداء « أب » و « أم » - يقول ابن مالك باختصار :

وفي النداء : أبتَ أمتَ ، عَرَضَ واكسِرَ ، أو افْتَحَ ، ومن الياء التاء عوض

يريد : عرض في النداء أسلوب خاص ، هو : يا أبتَ ، يا أمتَ بكسر التاء أو فتحها «  
وقد ترك الضم - ثم صرح أن التاء عوض من ياء المتكلم المضاف إليه ، واقتصر على هذا تاركاً التفاصيل التي  
عرضناها . ( ٤ ) انظر رقم « ١ » من ص ٥٢ .

واجب النصب بفتحة مقدرة قبل ياء المتكلم منع من ظهورها الكسرة التي لمناسبة الياء . وهذه الياء ثابتة دائماً ومبنيّة على السكون أو الفتح ؛ كقولهم : يا رائدِ للهدى وقيتَ الردى ، ويا مرشدِ للخير صانك الله من الزلل . فالمنادى - رائد ومرشد - منصوب وجوبا بفتحة مقدرة ، والياء معهما مبنية على السكون أو على الفتح ولا يصح حذفها . ولا بد معها أن يكون المنادى المضاف مفرداً<sup>(١)</sup> .

ثانيهما : أن تلك الأحكام مقصورة على النوع السالف من المنادى المضاف إضافة محضة ، بشرط أن يكون مضافاً للياء مباشرة ؛ كما تقدم<sup>(٢)</sup> . فإن كان - هو - أو غيره من سائر أنواع المنادى - مضافاً إلى مضاف إلى ياء المتكلم وجب إثبات الياء وبنائها على السكون ، أو على الفتح<sup>(٣)</sup> . . . . كقولهم : يا طالب انصافى ، لا أعلم لك منصفاً إلا عملك ؛ إذا أحسنه جسمك ، وإذا أتقنته كملك ، وقول الشاعر :

يا لَهْفَ نَفْسِيْ إِنْ كَانَتْ أُمُورُكُمْو شَتَّى ، وَأُحْكِمَ أَمْرُ النَّاسِ فَاجْتَمَعَا  
فيجوز : انصافى ، أو : انصافى - نفسى ، أو نفسى . بإسكان الياء أو فتحها .

ويستثنى من هذا الحكم أن يكون المنادى المضاف إلى مضاف لياء المتكلم هو لفظ : ابن أمّ ، أو : ابن عمّ ، أو : ابنة أمّ ، أو ابنة عمّ ، أو بنت أمّ ، أو بنت عمّ - فالأفصح<sup>(٤)</sup> فى هذه الصور حذف ياء المتكلم مع ترك الكسرة قبلها دليلاً عليها ؛ نحو : يا بَنَ أمّ كن على الخير معواناً لى ، ويا بَنَ عمّ لا تقعد عن مناصرتى بالحق - يا بنة أمّ . . . . يا بنة عمّ . . . . يا بنت أمّ . . .

(١) يفهم من كل ما سبق أن المنادى المضاف الذى إضافته غير محضة ، لا بد أن يكون - فى الغالب - وصفاً عاملاً ، ولا بد أن يكون مفرداً أيضاً ؛ لأن المثني وجمع المذكر السالم ملحقاتان بالمعتل فى حكمه - وسيجيء فى ص ٥٥ - فإذا أضيفا عند النداء للياء المتكلم وجب بناؤها على الفتح وحده - فى رأى الأصح - . (٢) فى ص ٤٥ . . . .

(٣) ما لم تحتم الضرورة الشعرية الاختصار على أحدهما .

(٤) قلنا : الأفصح ؛ لأن هناك لغتين آخرين ؛ أولاهما : إثبات الياء ساكنة ، كقول الشاعر

القديم فى الرثاء :

يَا بَنَ أُمِّى ، وَيَا شَقِيقَ نَفْسِيْ أَنْتَ خَلَفْتَنِيْ لَدَهْرٍ شَدِيدِ  
وثانيهما : قلبها ألفاً كقول الآخر :

يَا بَنَةَ عَمَّا لَا تَلُومِيْ وَاهْجَعِيْ . . . . .

يا بنت عمّ... فالمنادى معرب منصوب، والمضاف إليه الأول مجرور بالكسرة الظاهرة قبل الياء المحذوفة.

ويجوز حذف الياء بعد قلبها ألفا، وقلب الكسرة قبلها فتحة، فتقول: يا بن أمّ... يا بن عمّ... يا بنت أمّ... يا بنت عمّ... قلبت ياء المتكلم ألفا بعد قلب الكسرة التي قبلها فتحة، ثم حذفت ياء المتكلم، وبقيت الفتحة قبلها دليلا عليها. فيقال عند الإعراب: إن المضاف إليه الأول مجرور بالكسرة المقدرة التي منع من ظهورها الفتحة التي جاءت للتوصل بها إلى قلب ياء المتكلم ألفا، وحذفت هذه الألف للتخفيف.

ويصح أن يقال: إن المنادى قد ركب مع ما أضيف إليه تركيباً مزجياً وصاراً معاً بمنزلة: «خمسـة غشـر» أو غيرها من الأعداد والألفاظ المركبة المبنية على فتح الجزأين. وعندئذ يقال في الإعراب: (يا بن أمّ... يا بن عمّ... يا بنت أمّ... يا بنت عمّ... يا بنت أمّ... يا بنت عمّ...) منادى مضاف، منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها حركة البناء الأصلية التي هي فتح الجزأين، وياء المتكلم المحذوفة هي المضاف إليه وتكون الفتحة التي على حرفي النون والتاء (في: ابن، وابنة، وبنت...) حركة هجائية لا توصف بإعراب ولا بناء... (١)

\* \* \*

ب- إن كان المنادى المضاف إلى ياء المتكلم معتل الآخر، أو ملحقا به فحكمه هو ما كان يجرى عليه قبل النداء وقد سبق تفصيله (٢)؛ ويتلخص في

(١) ويجوز - في الألفاظ السالفة - شيء آخر؛ هو إهمال الياء المحذوفة، واعتبارها كأن لم توجد، مع اعتبار المنادى وما أضيف إليه بمنزلة الاسم المركب تركيباً مزجياً، وإعرابه مبنياً على الضم المقدّر؛ كأنهما كلمة واحدة مفردة معروفة. ولا يخلو هذا الوجه - على صحته - من لبس يدعو للفرار منه. وقد أشار ابن مالك إلى بعض الآراء السالفة في بيت سبقت الإشارة إليه في ص ٤٧، وهو:

وَفَتْحٌ أَوْ كَسْرٌ، وَحَذْفُ الْيَاءِ اسْتَمَرَّ فِي: يَا بَنَ أُمٍّ. يَا بَنَ عَمٍّ. لَا مَفْرُ

يابن أم، يابن عم، أصلهما: يابن أي - يابن عمي. ويريد بهما: المنادى المضاف إلى مضاف لياء المتكلم وأن حذف هذه الياء مستمر معهما - على الأرجح - وأن الحرف الذي قبل الياء المحذوفة يصح تحريكه بالفتحة أو بالكسرة، ولم يذكر السبب، واكتفى بما سبق عن غيره مما سردناه...

(٢) ٣٠ ص ١٣٧ م ٩٧.

قاعدة واحدة ؛ هي : سكون آخر المضاف دائماً ، وبناء المضاف إليه على الفتح في الأفصح<sup>(١)</sup> - وهذه القاعدة تنطبق على ما يأتي :

( ١ ) المقصور المضاف إلى ياء المتكلم ؛ نحو : يا فتى أنت عوى في السرّاء والضّرّاء .

( ٢ ) المنقوص المضاف إلى ياء المتكلم وتدغم الياءان ، وأولاهما ساكنة ، والأخرى مبنية على الفتح ؛ نحو يا داعي للخير ، لبّيك من داع مطاع .

( ٣ ) المثني وشبهه ؛ وتدغم ياؤه ساكنة في ياء المتكلم المبنية على الفتح ؛ كقول الشاعر في حديقه :

خُذْ الزاد يا عينيّ من حسن زهرها      فما لكما دون الأزاهر من مُتَعِّ

( ٤ ) جمع المذكر وشبهه ؛ وتدغم ياؤه ساكنة في ياء المتكلم المبنية على الفتح ؛

كقول الشاعر :

يا سابقيّ إلى الغفرانِ ، مكرّمةٌ      إنّ الكرام إلى الغفران تستبقُ

( ٥ ) المختوم بياء مشددة ، وليس تشديدها للإدغام ؛ ففي كلمة مثل عبقرى ،

يقال : أفرحتني يا عبقرى ، بحذف الياء الثانية من المشددة ، وإدغام الأولى في

ياء المتكلم المفتوحة ويصح حذف ياء المتكلم مع بقاء الياء مشددة قبلها مكسورة ،

ويصح قلب ياء المتكلم ألفاً ، وحذفها مع فتح الياء المشددة قبلها ، نحو : يا عبقرى

لك إكباري وتقديري . أو : يا عبقرى . . . . .

أما المعتل الآخر بالواو فشأنه ما فصلناه هناك .

( ١ ) هذا التلخيص لا يكاد يفي عن الرجوع إلى ما سبق من تفصيل وإيضاح ، وعرض صور

هامة كثيرة .

## زيادة وتمضيل :

١- يجرى على الأسماء الخمسة : ( أب - أخ - حم - هن - فم ) عند نداءها مع إضافتها لياء المتكلم ما يجرى عليها بغير مناداتها . ذلك أن الرأى الفصيح الذى يحسن الاختصار عليه هو إضافتها بحاليتها الحاضرة ، دون إرجاع لامها المحذوفة ( أى : دون إرجاع حَرَفِهَا الأخير ؛ وهو : «الواو» المحذوفة ؛ إذ الشائع أن أصلها : أبَوٌ - أخَوٌ - حمَوٌ - هنَوٌ - فتَوهُ والميم والهاء زائدتان فى : « فم » وفى « فتَوهُ » ( . . . ) .

فإذا أضيفت تلك الأسماء أعربت على حسب حاجة الجملة ؛ وكُسِرَ حرفها الأخير الحالى لمناسبة الياء ؛ فنقول : يا أبى - يا أخى - يا حمى - يا هنى - يا فمى - ويصح فى هذه : يا فَمِى<sup>(١)</sup> .

وهناك رأى مستنبط من بضعة أمثلة مروية عن بعض القبائل ، مؤداه : إرجاع الحرف المحذوف من آخر تلك الأسماء مع تسكينه قبل ياء المتكلم . وهذه يجب بناؤها على الفتح ؛ فتجتمع الواو والياء ، وتسبق إحداهما بالسكون ؛ فتقلب الواو ياء ، وتدغم الياء فى الياء<sup>(٢)</sup> ويكسر ما قبلها لمناسبتها ؛ فنقول يا أبى - يا أخى . . . وفى هذه الصورة تكون الكلمة معربة بحركة مقدرة منع من ظهورها السكون الواقع على الياء الأولى لأجل الإدغام<sup>(٣)</sup> .

أما ذو التى تعرب لإعراب الأسماء الخمسة فلا تضاف لضمير المتكلم .

ب- يجوز فى كلمة : « ابنم » المبدوءة بهمزة الوصل ، والمختومة بالميم الزائدة ، ومعناها : ابن - إثبات الميم عند الإضافة وحذفها ؛ نحو : يا بنمى ، أو : أو : يا بنى ؛ بإسكان الياء فى الحالتين ، وكسر ما قبلها .

( ١ ) فهى بهذا تشبه صحيح الآخر من ناحية أن آخرها الحالى صحيح ، وأنه يجب كسره لمناسبة ياء المتكلم ( وقد سقت إشارة لهذا فى مناسبة أخرى ) ( ح ٣ باب المضاف إلى ياء المتكلم ص ١٣٨ م ٩٧ ) .  
( ٢ ) إن كان أصل : « فم » هو « فية » بالياء المحذوفة رجعت الياء ساكنة ، وأدغمت فى ياء المتكلم المبنية على الفتح .  
( ٣ ) وتكون الأسماء الخمسة كالمعتل ؛ فى إسكان آخرها وبناء الياء على الفتح .

## المسألة ١٣٢ :

## الأسماء التي لا تكون إلا منادى

من الألفاظ ما لا يستعمل إلا منادى ؛ فلا يكون مبتدأ ، ولا خبراً ، ولا اسماً أو خبراً لناسخ ، ولا شيئاً آخر غير المنادى <sup>(١)</sup> . وأشهر هذه الأسماء ما يأتي :  
 ( ١ ) «أَبَتْ ، وَأُمَّتْ» بشرط وجود تاء التأنيث في آخرهما على الوجه الذي فصلناه <sup>(٢)</sup> ؛ نحو : يا أبت ، إني لك مطيع ، ويا أُمّت إني بك بارٌّ . أى : يا أبى . . . يا أمى .  
 ( ٢ ) «اللّهم» ، المختومة بالميم المشددة — كما سلف — <sup>(٣)</sup> ، نحو : اللّهم لا سعادة إلا فيما يرضيك ، ولا شقاء إلا فيما يغضبك .

( ٣ ) «فُلٌ» ( بضم الفاء واللام معا ) ؛ وهى عند النداء كناية عن مفرد معين من جنس الإنسان . و «فُلَّةٌ» ، ( بضم الأول وفتح الثانى ) وهى عند النداء كناية عن مفردة معينة من جنس الإنسان كذلك ؛ نحو : يا فُلٌ ، عملُ المرء عنوان نفسه ، ودليل عقله — يا فُلَّةُ ، القَصْدُ يُمْنٌ ، وخير الكلام أصدقُه . فالمنادى : ( فُلٌ ، وفُلَّةٌ ) مبنى على الضم دائماً فى محل نصب .

ولا يعيننا أن يكون سبب التعيين هنا فى الكناية ما يقوله بعض النحاة من أنها علم على إنسان كسائر الأعلام الشخصية ( مثل : محمد . . . وفاطمة . . . ) أو : ما يقوله بعض آخر : إن سببه طارئ بالمناداة والقصد ، وأنها نكرة مقصودة ، مثل : يارجلُ ؛ لمعينٍ ، أو : يافاتة ؛ لمعينة ، وقد عُرِفَت النكرة بالنداء والإقبال . . . — لا يعيننا شيء من هذا كله ؛ لأن نتيجة الرأيين واحدة ؛ هى بناء الكلمة على الضم دائماً فى محل نصب ، وعدم استعمالها فى غير النداء إلا لضرورة شِعْرية ، وكذلك عدم استعمالها منادى منصوباً مباشرة ؛ لأنها لا تكون مضافة ، ولا شبه مضافة ، ولا نكرة غير مقصودة ، إذ السماع فى لفظها يقتضى قصرها على المنادى المبنى على الضم . . . . .

( ١ ) ومن الأسماء ما لا يصلح أن يكون منادى ؛ كالاسم المضاف لضمير المخاطب ؛ نحو : يا صديقك ، وكضائر غير المخاطب . وكاسم الإشارة المتصل بكاف الخطاب ؛ نحو : يا ذاك . . . وكالاسم المبدوء «بأل» فى غير المواضع استثناء التى سبق ذكرها فى ص ٢٧ ؛ فلا يقال : يا المكافح ستدرك مأربك . . . وقد سبقت الإشارة للأسماء التى لا تنادى فى ص ٣ ، ٢٤ ، ٢٧ ، ٣٨ ( ٢ ) ص ٤٦ .  
 ( ٣ ) ص ٢٧ .



## زيادة وتفصيل :

يدور الجدل حول أصل هاتين الكلمتين ، ولولا ما له من أثر يساعد عند الرجوع إلى مادتهما اللغوية في المعاجم ، وعند التصغير ، والمشتقات . . . — لأهملناه . وملخصه : أن فريقاً من النحاة يرى أصل : «فُلٌّ» و «فُلْسَةٌ» هو «فَلان» و «فَلانة» وأنهما في النداء — كأصلهما — كنايةتان عن علم شخص لرجل معين ، كعلیّ ، وامرأة معينة ؛ كزئب ، حذفت الألف والنون ، والتاء ؛ للترخيم <sup>(١)</sup> — برغم أن قواعد الترخيم لا تسمح في غيرهما بهذا الحذف الكثير دفعة واحدة — وأن الألف والتاء زائدتان . وأما النون فأصلية ، لأن مادة فعلهما الماضي هي : «فَلَسَنَ» . وعند التصغير يقال فيهما «فَلَسَيْنَ» و «فَلَسَيْنَةَ» ، وأنهما يختلفان في الاستعمال عن أصلهما ، فلا يُستعملان إلا في النداء ، أما أصلهما فيكون منادى وغير منادى . ويوافق آخرون على هذا الرأي ، إلا أنهم يعتبرون حذف تلك الحروف للتخفيف ، لا الترخيم ؛ والالوجب أن يقال في المذكر «فُلّا» وفي المؤنث «فُلّان» ؛ طبقاً لقواعده . ويخالفهما كثير من البصريين فيرى أنهما كلمتان مستقلتان ، وليستا اختصار «فَلان» و «فَلانة» . وأن باءهما أصلية حذفت تخفيفاً ؛ كحذفها من كلمة «يد» فأصلهما : «فُلّی» و «فُلْسِيَّة» وتصغيرهما «فُلّی» و «فُلْسِيَّة» ومادة ماضيهما «فَلَسَ» وأن كلا منهما عند النداء نكرة مقصودة بالناداة والإقبال ؛ فتدل الأولى على رجل مقصود ، وتدل الثانية على امرأة مقصودة ، ولا يرجعان في أصلهما إلى كلمتي : «فَلان وفَلانة» اللتين هما كنايةتان عن علمين شخصيين ، أحدهما لرجل والآخر لامرأة — كما سبق — . فالآراء متفقة على بناء «فُلٌّ» و «فُلْسَةٌ» على الضم <sup>(٢)</sup> ، مختلفة في نوع المنادى ؛ أهو مفرد علم ، أم نكرة مقصودة ؟ متفقة كذلك على أنهما لا يستعملان بصورتها هذه إلا منادى . وأن كلمتي : «فَلان» و «فَلانة» تستعملان في النداء وغيره ، مع اعتبارهما ، كنايتين عن علمين شخصيين لرجل معين ، وامرأة معينة ، ونونهما أصلية ، ومادة فعلهما «فلن» تقول في استعمالهما في النداء : يا فلان ، تَضِيعُ الغاية بين العجز والملل ، ويا فلانة ، من أعجِبَ بنفسه ضاعت هيبته . . . كما تقول في غيره : أسرع فلان إلى سماع مُحاضرة فلان . . . وبادرت فلانة للإصغاء إلى فلانة أو فلان .

(١) سيأتي بابه في ص ٧٧ (٢) ويجرى على توابعهما حكم توابع المنادى المبني على الضم .

(٤) لُؤْمَانُ ، وَمَسْلَامُ (وكلاهما وصف بمعنى : كثير اللؤم والدناءة) ،  
وَنَوْْمَانُ (وصف بمعنى : كثير النوم) ؛ نحو : يا لُؤْمَانُ من أساء إلى غيره  
حاقَتْ به إساءته — يا نَوْْمَانُ ، الاعتدال في كل الأمور حميد . ويجوز زيادة  
تاء التأنيث عند نداء المؤنث . ولا يقاس على هذه الكلمات غيرها مما يشاركها  
في الوزن . فكل واحدة من هذه منادى ، مبني على الضم في محل نصب .

(٥) مَسْلَامَانُ ، وَمَخْبِشَانُ (وصفان بمعنى : لئيم ، وخبيث) ....  
وغيرهما ؛ من كل وصف على وزن : مَفْعَلَان ، وأصل مادته — في الغالب —  
دالاً على أمر مذموم . وقد يدل على أمر محمود ، مثل : مَكْرَمَان وَمَطْيَبَان ؛  
(وهما وصفان بمعنى : عزيز مكرم ، وطيب) ومن الأمثلة : يا مَسْلَامَانُ ، من  
قَبِضَتْ سيرته تقاسمته البلايا — يا مَخْبِشَانُ ، من خَبِشَتْ نَفْسُهُ حُرِمَ  
صفو الحياة — يا مَكْرَمَانُ ، من كَشَفَ كُرْبَةً غيره ، كشف الله كربه —  
يا مَطْيَبَانُ ، من طابت سيرته سالمته الليالي . ويجوز زيادة تاء التأنيث عند نداء المؤنث .  
والأنسب الأخذ بالرأى الذى يبيح القياس في هذه الصيغة ؛ لكثرة الوارد بها .  
أما إعرابها فكالنوع السابق... (١)

(٦) ما كان وصفاً على وزن : «فُعَل» بمعنى : فاعل ؛ لزم المذكر  
وسببه ، نحو : غُدْر ، بمعنى : غادر ، وسَفَه ، بمعنى : سَفَاه ،  
وَشَتَم ، بمعنى : شاتم . وغيرها مما هو على وزنها مع دلالة مادته في أصلها على  
السبب والذم . ومن الأمثلة : يا غُدْرُ ، لا صداقة معك ، ولا أمانة لك . . .  
— يا سَفَه ، مَقْتَل الرجل بين فكَّيه . . . .

والأنسب الأخذ بالرأى الذى يبيح القياس في هذه الصيغة بشرط دلالة أصلها  
على السبب كما يبيح استعمالها في غير النداء . أما إعرابها عند النداء فكالنوع السابق .  
(٧) ما كان وصفاً على وزن «فَعَال» — (بمعنى فاعل ، أو : فَعِيلَة) لسبب  
الأثني وذمها ، وهو مبني على الكسر أصالة . وينقاس — في الرأى الأنسب — في كل

(١) اكفى ابن مالك في الكلام على : «فل» و «فلة» ولؤمان وملام ، ونومان بقوله في  
باب عنوانه : «أسماء لازمت النداء» .

و «فُل» بعض ما يُخَصُّ بالنداء لُؤْمَانُ ، نَوْْمَانُ ، كَذَا واطردا ١-  
وختم هذا البيت بقوله : « واطردا »

وهذا الختام لا علاقة له بما سبقه ، وإنما يتصل معناه بما يأتي من حكم جديد يختص بوزن : «فَعَال»  
وهذا الاتصال معيب في الشعر عامة .

ماله : فعل ، ثلاثي ، مجرد ، تام ، متصرف تصرفاً كاملاً ، ومعناه السب والشتم ،  
نحو : غَدَّارٌ وَسَرَّاقٌ ، بمعنى : غادِرةٌ ، وسارِقةٌ ، ونحو : خُبَّاثٌ ، وَلَكَّاعٌ ؛  
بمعنى : خبيثةٌ ، ولكيعةٌ ؛ أى : لثيمةٌ وخسيصةٌ . تقول : يا غَدَّارَ ؛ لراحةٍ لحسودٍ ،  
ولا عهدٍ لغَدَّارٍ — يا خُبَّاثِ ، لا هدوءَ مع خُبَّثٍ ، ولا اطمئنانٍ مع  
سوء نية . . .

ومن الشروط السالفة يتضح أن وزن : « فَعَالٍ » لا يصاغ من مصدر فعل  
غير مستوف لتلك الشروط ؛ كالفعل : « دحرج » ؛ لأنه غير ثلاثي ، والفعل  
« كان » لأنه غير تام ، والفعل « ليس » ، لأنه جامد ، والفعل يذرُ ، أو :  
يدع ؛ لأن كلا منهما ناقص التصرف . . .

إما إعرابها : فننادى مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره كسرة البناء  
الأصلي — في محل نصب .

وبمناسبة الكلام على صيغة : « فَعَالٍ » المبنية على الكسر أصالةً ، وأنتها قياسية  
في الموضع السالف بشروطها — يستطرد النحاة فيقولون : إنها قياسية أيضاً في موضع  
آخر ، إذا تحققت تلك الشروط من غير اشتراط الدلالة على السب والشتم ، ذلك  
الموضع هو : أنها تقع اسم فعل أمر ؛ مثل : تَرَّكْ ؛ بمعنى اترك ما أمرك  
بتركه — نَزَّالٌ بمعنى : انزل إلى الحرب أو غيرها — شَرَّابٌ ، بمعنى : اشرب :  
ومن هذا قولهم : شرابٍ من وردٍ التجارب ؛ فإنه خير الموارد . وقول الشاعر :

تَرَّكْ يا صاحبي — ما ليس يحمدُهُ      سرَّاةُ<sup>(١)</sup> قنومِك من أهل المروءاتِ  
وقول الآخر :

نَزَّالٍ إلى حيثُ المكارمُ تبتغي      أليفًا يناغيها ، أمينًا يصونها  
وسيجىء<sup>(٢)</sup> تفصيل الكلام على هذه الصيغة في باب اسم الفعل . . . . (٣)

\* \* \*

(١) أشراف وعظماء ، المفرد : مَرِيٌّ .

(٢) في ص ١١١ م ٠٠ .

(٣) ويقول ابن مالك بإيجاز في نداء ما هو على وزن : « فَعَالٍ » الخاص بالأنثى ، و « فَعَالٍ »

الخاص باسم فعل الأمر و « فُعْمَلٌ » الخاص بنداء المذكر . . . . . واطَّرَدَ أ — ١

في سَبِّ الْإِنْثَى وَزَنْ : يَا خُبَّاثِ وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثَّلَاثِيِّ — ٢

أى : اطرد في سب الأنثى : « يا خبات » وما كان على وزنها . والأصل : « فعال » ، وما كان على

وملخص ما سبق في هذا الباب :

أن في اللغة ألفاظاً لا تُستعمل إلا منادى ؛ وهي أنواع ثلاثة :

١- نوع مقصور على السماع لا يتجاوز الحكم لفظه ونصه إلى لفظ آخر ، وأشهر ألفاظه أبت - أمت ، الملازمين لتاء التأنيث - اللهم - فل - فلة - لؤمان - ملام - نوّمان .

وكل هذا النوع منادى مبني على الضم إلا أبت وأمت ، فلهما حكمهما التفصيلي في الباب السابق .

ب - نوع قياسي ، وهو ما كان على وزن : « فَعْمَال » لسبب الأثني وذمها وله شروط . . . مثل : يا خَيْبَات - يا غَدَار . . .

وهذا النوع منادى مبني على ضم مقدر منع من ظهوره كسرة البناء الأصلي - في محل نصب .

ج - نوع في قياسه خلاف ، والأحسن الأخذ برأى القائلين بقياسيته ، ومن ألفاظه ما كان على وزن ، « مَفْعَلَان » للذم غالباً ، أو للمدح ، ومنه : مَلَامَان ، مَخْبِثَان - مَكْرَمَان - مَطْيَبَان .

ومن ألفاظه أيضاً ما كان على وزن : « فُعْل » للذم المذكور وسببه ، نحو : غُدْر ، وسفّه . . . . . وهذا النوع منادى مبني على الضم في محل نصب

وزنها . وهذا الوزن مطرد في الأمر أيضاً ، ومقصده اسم فعل الأمر ثم قال :

وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ : فُعْلٌ وَلَا تَقِسْ . وَجُرَّ فِي الشِّعْرِ « فُلٌ » - ٣ -

فهو يقرر أن نداء ما كان على وزن : « فعل » خاصاً بسبب الذكر ، أمر شائع ، ومع شيوعه نهى على القياس عليه . ومنع القياس عليه مناقض للحكم بأنه شائع ؛ إذ الشيوع في الكلام الفصيح يبيح القياس - كما بيناه من قبل - لهذا كان الأخذ بالرأى المحيّر أنسب ما دام المعنى المراد واضحاً . وختم البيت بإباحة جر « فل » في الشعر للضرورة ؛ لأن كلمة : « فل » ، و « فلة » ملازمان للنداء ، كما عرفنا ؛ فلا يصح جرهما بحال إلا في تلك الضرورة ؛ كالبيت الذي يرددونه :

تَفِضْ مِنْهُ إِبِلِي بِالْهُوَجْلِ فِي لَجَّةٍ أَمْسِكَ فَلَانًا عَنْ فُلٍ  
( الهوجل هنا : الصحراء التي لا أعلام فيها . اللجة - بفتح اللام - : الأصوات المختلطة )

والبيت متصل بما قبله في وصف الإبل المتزاحمة في الصحراء مثيرة للغبار ، يدفع بعضها بعضاً . وقد شبهها يقوم في لجة - وهي اختلاط الأصوات في الحرب - يدفع بعضهم بعضاً ؛ فيقال : أمسك فلاناً عن فل ، أي : احجز بينهما . . . ويقول بعض النحاة إن « فل » الواردة في البيت ليست المختصة بالنداء وإنما هي اختصار لكلمة « فلان » التي تكون منادى وغير منادى ؛ فلا شاهد في البيت . ويرى غيرهم العكس ولا قيمة لهذا الجدل لوضوح الرأي القائل بأنها ليست منادى .

فالأَنواع الثلاثة عند النداء تبنى على الضم الظاهر في محل نصب إلا وزن :  
« فَعَالٍ » فيبنى على ضم مقدر ، وإلاَّ أبَت وأمَّت .

\* \* \*

### نداء المجهول اسمه

إذا أردنا نداء المجهول الاسم وجدنا في اللغة أساليب تختلف باختلاف ذاته ومكانته ؛ فقد نقول له : يا رجل — يا شاب — يا فتى — يا غلام — يا هذا — أيها السيد — أيها الأخ — يا زميل . . . . . كما نقول : يا فتاة — يا شابة ، ياسيدة أيتها الأخت — يا زميلة ... ، إلى غير هذا من الكلمات الصالحة للنداء . والتي يُترك اختيارها لذوق المتكلم ، وبراعته في حسن الاختيار الملائم للمقام ، كما اختار العرب قديماً ، ويختار المتعلمون اليوم . . .

ومما اختاره العرب أحياناً كلمة : « هَنُ » لنداء المذكر المجهول ، و « هِنَّة » ( بسكون النون ) للمؤنثة المجهولة ؛ تقول : يا هَنُ ، لانتشعر الوحشة في بلدنا ؛ فالغريب بيننا قريب — يا هِنَّةُ ماذا تبتغين ؟ . . . ويقولون في التثنية : يا هَسَان . . . ، ويا هِنْتَان ... وفي جمعى السلامة : يا هَنُون<sup>(١)</sup> يا هَسَاتُ .

وربما ختموا هذه الكلمات عند نداءها بالأحرف الزائدة التي قد تختص بها في الندبة<sup>(٢)</sup> ؛ فيقولون في الأفراد : يا هَسَاهُ ، ويا هِنْتَاهُ ، وفي التثنية : يا هَسَانِيهِ ، ويا هِنْتَانِيهِ ، وفي الجمع : يا هَسُونَاهُ ، ويا هَسَاتُوهُ ؛ بسكون الهاء الأخيرة في كل ذلك عند الوقف ، وحذفها وصلأً . وقد تثبت وصلأ في الشعر أو غيره ؛ فتتحرك بالضم أو بالكسر .

ولما كانت كلمة « هن » و « هنة » متعددة المعاني اللغوية ، ومن معانيها ما هو محمود وما هو مذموم — كان الأنسب اليوم أن نختار سواها عند نداء المجهول الاسم ، وأن نهجرها بصورها وفروعها المختلفة .

(١) يجمعونه جمع مذكر ، مع أن شروط جمع المذكر لا تنطبق عليه .

(٢) سيحى بابها في ص ٦٧ .

## المسألة ١٣٣ :

### الاستِغَاثَة

إذا وقع إنسان في شِدَّة لا يَسْتَطِيع — وحده — التغلب عليها ، أو تَوَقَّعَ مكروها لا يقدر على دفعه — فقد ينادى غيره لينقذه مما وقع فيه ، أو ليدفع عنه المكروه الذى يتوقعه ... من ذلك مناداة الغريق حين يشرف على الموت ؛ فيصرخ : « يا لَكُناس للغريق » . ومناداة الحارس زملاءه حين يرى جمعاً من الأعداء مقبلاً ؛ فيرفع صوته : « يا للحراس للأعداء » . فهذه المناداة لطلب العون والمساعدة هى التى تسمى : « الاستِغَاثَة » ؛ ويقال فى تعريفها إنها :

نداء من يُخْلَص من شدة واقعة ، أو يُعِين على دفعها قبل وقوعها .  
وأسلوب الاستِغَاثَة على الوجه السالف — أحد أساليب النداء . ولا يتحقق الغرض منه إلا بتحقيق أركانه الثلاثة الأساسية ؛ وهى : حرف النداء « يا » ، وبعده — فى الأغلب — : « المستغاث به » ؛ وهو الذى يُطَلَّبُ منه العون والمساعدة . . . . . ، ويسمى أيضاً : « المستغاث <sup>(١)</sup> » ، وهذا الاسم أكثر شيوعاً هنا . ثم : « المستغاث له » وهو الذى يُطَلَّبُ بسببه العون ؛ إمّا لنصره وتأييده ، وإمّا للتغلب عليه ، كالمثاليين السَّالِفِينَ ، فهو الدَّافِع للاستِغَاثَة ؛ لمعاونته ، أو لمقاومته .  
من هذه الأركان الثلاثة مجتمعة ، يتألف الأسلوب الخاص بالاستِغَاثَة الاصطلاحية <sup>(٢)</sup> ، مع مراعاة الأحكام الخاصة بكل ركن منها . وتركز هذه الأحكام فيما يأتى :

١ — ما يختص بحرف النداء :

يتعين أن يكون : « يا » دون غيره من أخواته ، وأن يكون مذكوراً دائماً ، نحو : يا للأحرار للمستضعفين . . .

(١) يقال : استغاث الصبي بوالده ، أو استغاث الصبي والدَه ؛ فالفعل يتعدى بنفسه تارة — وهذا هو الأكثر — وبالباء تارة أخرى ، وهذا صحيح أيضاً . فالوالد مُسْتَغَاثٌ أو : مستغاث به .

(٢) هناك أساليب غير اصطلاحية ، كأن يقول الخائف مثلاً : إني أستغيث بك يا والدى — أدركنى يا صديق وخلصى — أيها النبيل ادفع عني السوء الذى ينتظرني .

ب - ما يختص بالمستغاث ( وهو : المنادى ) :

( ١ ) الغالب على المستغاث أن تسبقه لام الجرّ الأصلية ؛ ومتى وجدت كانت مبنية على الفتح وجوباً ؛ نحو : يا لَطِيبَ المَريض ، وقول الشاعر (١) :

يا لَلرَّجالِ لِحَرَّةٍ مَوْودَةٍ قُتِلْتُ بِغَيْرِ جَرِيرَةٍ وَجُنَاحٍ (٢)

ووجود هذه اللام ليس واجباً ، إنما الواجب فتحها حين تُذكر . . . (٣)

ويستثنى من بنائها على الفتح حالتان ، يجب فيهما بناؤها على الكسر .

الأولى : أن يكون المستغاث « ياء المتكلم » نحو : يالى لِسَمَاهُوف .

والثانية : أن يكون المستغاث غير أصيل ، وذلك بأن يكون غير مسبوق « بيا » ، ولكنه معطوف على مستغاث آخر مسبوق بها ؛ فيكتسب من السابق معنى الاستغاثة ، والمراد منها . نحو : يا لَكْوالِدِ وَلِإِخٍ للقريب المحتاج . فكلمة « الأخ » ليست مستغاثاً أصيلاً ، لعدم وجود « يا » معها ، ولكنها استفادت معنى الاستغاثة من المعطوف عليه الأصيل الذى تسبقه « يا » وهو الوالد ، ففي هذه الصورة - والتى قبلها - يجب كسر اللام الداخلة على المستغاث .

فإن ذكرت « يا » مع المعطوف كان مستغاثاً أصيلاً كالمعطوف عليه ، ووجب فتح اللام معهما ؛ كقول الشاعر :

( ١ ) البيت لشوقي من قصيدة يرثى فيها منصب « الخلافة » الإسلامية التى آلت إلى سلاطين الترك ، ثم ألغوها سنة ١٩٢٩ وكان لإلغائها ألم عميق إذ ذاك .

( ٢ ) هى البنت التى كانت تدفن حية عقب ولادتها ، كمادة بعض الأمم القديمة ، ومنهم بعض القبائل العربية الجاهلية . والجريرة الإثم والذنب ، وكذلك : الجناح .

( ٣ ) فيما سبق يقول ابن مالك فى باب عنوانه : الاستغاثة

إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادَى خَفِضًا بِاللَّامِ مُفْتُوحًا كَيَّا لِلْمُرْتَضَى

( استغيث اسم : أى : استغيث به . وخفض ، أى : جر )

يريد : إذا نودى اسم مستغاث به وجب خفض المنادى ؛ أى : جره بلام مبنية على الفتح ؛ نحو : يا للمرتضى .

يا لَقَوِي ، ويا لَأَمْثال قَوِي لَأَناس عُسْتَوْهُمْ فِي ازْدِيَادٍ (١)  
 وإذا لم تذكر «يا» مع المعطوف صحّ ذكر لام الجر معه وحذفها ؛ نحو :  
 يا للطبيب وللممرض للجريح ، أو : والممرض . . .

٢ - جميع أنواع المنادى المستغاث ، المجرور بهذه اللام الأصلية ، المسبوق بالحرف :  
 «يا» - معرب (٢) منصوب ؛ فهو مجرور لفظاً ، منصوب محلاً . حتّى المفرد العلم  
 والنكرة المقصودة ، فكأنهما يعتبران (٣) - بسبب هذه اللام - من قسم المنادى  
 المضاف ، الواجب النصب ، فكل منهما مجرور اللفظ ، منصوب المحل ،  
 ( كغيره من بقية أنواع المنادى المستغاث ، المسبوق بالحرف «يا» والمجرور  
 باللام لأصلية ) . لهذا يقال في إعراب المستغاث في الأمثلة السابقة (وهي : يا للطبيب . . .  
 يا للرجال . . . وأشباهاها -) اللام حرف جرّ أصلي ، والطبيب . . . أو الرجال . . .  
 منادى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الكسرة التي جلبها حرف الجرّ .  
 والجار والمجرور متعلقان «بيا» ؛ لأنها نائبة عن الفعل «أدعو» أو ما بمنعاه ،  
 كما عرفنا (٤) .

وإذا جاء هذا المنادى تابع فإنه يجوز فيه الجر ، مراعاة للفظ المنادى ،  
 والنصب مراعاة لمحلّه ، وهذا هو الرأى الأنسب الذي يحسن الأخذ به كما سبق (٥) .  
 تقول : يا للطبيب الرحيم . . . يا للرجال الشجعان ، بجر كلمتي : الرحيم  
 والشجعان ، أو نصبهما .

ولا يعتبر المنادى المستغاث معرباً منصوباً إلا بشرط أن يكون معرباً في  
 أصله ، وأن تكون لام الجر مذكورة وقبلها : «يا» . أما إن كان المستغاث مبنيّاً في  
 أصله ؛ نحو : يا لهذا اللصائح . . . فالواجب إبقاؤه على حالة بنائه الأصلي ويكون في

(١) يقول ابن مالك في هذا :

وافتَحْ مَعَ الْمُعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ «يا» وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ أَثْبِتَا

إذا تكررت «يا» بأن ذكرت مع المعطوف وجب فتح لام الجر الداخلة عليه . وفي غير هذه  
 الصورة يجب كسر اللام معه . وهذا يشمل ألا تذكر «يا» مع المعطوف ، كما يشمل اللام الداخلة على  
 المستغاث له إن كان اسماً ظاهراً ، أو ضميراً هوياء المتكلم . ولم يتعرض لوجوب فتح اللام مع الضمائر  
 الأخرى . كما سنعرف

(٢) بالشرطين المذكورين بعد . (٣) كما سبق في ص ٩ ، ٢٠ .

(٤) في ص ٦ ، ٧ . (٥) في ص ٣١ ، ٣٢ . . .



محل نصب<sup>(١)</sup>. فكلمة: «هذا» في المثال السالف منادى، مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره سكون البناء الأصلي في محل نصب.

وأما إن كانت اللام محذوفة فيجوز أن تجيء ألف في آخر المستغاث؛ عوضاً عنها، فيبقى المنادى دالاً على الاستغاثه كما كان (مع وجود قرينة) ولكنه لا يعتبر في هذه الصورة ملحقاً بالمنادى المضاف؛ بالرغم من وجود الألف التي هي عوض عن اللام، وإنما هو مبنى على الضم المقدر في<sup>(٢)</sup> محل نصب؛ لأن اعتباره ملحقاً بالمضاف واجب النصب متوقف على وجود اللام نفسها، لا وجود عوض عنها بعد حذفها<sup>(٣)</sup>. ولا يصح الجمع بين اللام والألف. ومن الأمثلة: يا عالمًا للجاهل. وقول الشاعر:

يا يَتَرِيدًا لَأَمَلٍ نَزِيلٍ عِزٍّ  
وَعِزِّي بَعْدَ فِاقَةٍ وَهَوَانٍ

(١) الرأي الأقوى - بين آراء متعددة - أن المستغاث المحرور باللام الأصلية، المعرب قبل النداء - معرب محرور باللام في محل نصب. وأن حرف الجر أصل، وهو مع مجروره متعلقان بحرف النداء «يا»؛ لنيابته عن الفعل: ادعُ أو ما يشبهه - كما عرفنا أول الباب -

لكن كيف يكون معرباً مع أن له محلاً؟ والإعراب المحلى لا يكون للمعرب الأصلي في الصحيح -؟ وإذا كان له محل فاحمله؟ أهو الجر باللام، أم النصب بالنداء؟ إذ لا يمكن أن يكون له محلان. ولا يفيد في إزالة الاعتراض اعتبار اللام حرف جر زائد لا يحتاج مع مجروره إلى تعلق؛ وبخاصة حين يكون المستغاث المحرور باللام مبنى في أصله قبل النداء؛ (مثل: يا لهذا الصائح - أو: يا لك للداعي...) إذ المنادى هنا مبنى أصالة قبل النداء؛ فيتعين أن يقال في إعرابه إنه مبنى على ضم مقدر، منع من ظهوره علامة البناء الأصلي، وأنه في محل كذا؟ فاحمله هنا؟ أهو الجر، أم النصب؟ ولا يمكن أن يكون له محلان. وإذا تخيرنا أحدهما هنا وهناك فواجه الترجيح؟... و... و...

وبالرغم من هذا، لا مفر من الأخذ بأحد الرأيين: - أ - إما الرأي السمع الذي يعرب المستغاث المحرور باللام الأصلية الذي ليس مبنى قبل النداء - منادى محرور باللام في محل نصب، - مع أنه معرب - وأن المبني أصالة محرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها سكون البناء الأصلي أو حركة البناء الأصلي - في محل نصب. ولا يخلو هذا الرأي بشرطيه من ضعف؛ بسبب مخالفته بعض قواعدهم العامة. ولكنه أهون مخالفة من غيره. - ب - وإما الرأي الذي يعتبر اللام حرف جر زائد، وما بعدها محرور اللفظ، له محل عرابي آخر، وهما لا يتعلقان. فالمستغاث المنرب أصالة محرور بها في محل نصب، وهي مبنية على الفتح إلا مع المستغاث المعطوف الذي لم تسبقه «يا» فتبنى على الكسر. والمستغاث المبني أصالة - أي قبل النداء - (مثل: إلهذا). يكون محروراً بكسرة مقدرة منع من ظهورها علامة البناء الأصلي - في محل نصب فزيادة «اللام» - لا أصلها - هي التي تجعل للمنادى إعراباً لفظياً، وآخر محلياً. أما أصلها فتقتضي اللفظ وحده. (٢) بسبب الفتحة الطارئة لمناسبة الألف. (٣) يقول ابن مالك:

وَلَامٌ مَا اسْتُعِثَّ عَاقَبَتْ أَلِفٌ وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أَلِفٌ  
(أي: عاقبتها ألف، بمعنى: جاءت عقبها، وحلت في مكانها بعد حذفها) وبين لهذا التعاقب موضعين هما ما استغث به (أي: المستغاث) والاسم المتعجب منه في أسلوب التعجب الآتي ص: ٦٥

فعند إعراب المنادى في المثالين المذكورين : (عَالِمًا . . . يزيدًا . . . )  
يقال : منادى مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره الفتحة التي جاءت  
لمناسبة الألف - في محل نصب<sup>(١)</sup> . ويجوز في توابعه - على الرأي الأصح -  
إما الرفع الجائز في توابع المنادى المبني على الضم<sup>(٢)</sup> ، مراعاة للفظه ، وإما النصب  
مراعاة لمحله . ولا يصح مراعاة الفتحة الطارئة لمناسبة الألف<sup>(٣)</sup> .

وإذا وقف على المستغاث المختوم بالألف فالأحسن مجيء هاء السكت  
الساکنة . . . ؛ نحو يا عالِمَاهُ . . . وتحذف عند الوصل .  
وإن كانت لام الجر محذوفة بغير تعويض كان حكم المستغاث حكم غيره  
من أنواع المنادى التي ليست للاستغاثة ، كقول الشاعر :

أَلَا يَا قَوْمُ لِلْعَجَبِ الْعَجِيبِ      وَلِلْغَفَلَاتِ تَعَرِضُ لِلْأَرِيبِ  
فيصح في كلمة : « قوم » أن تكون منادى منصوباً ؛ لإضافته إلى ياء  
المتكلم المحذوفة وبقيت الكسرة المناسبة لها دليلاً عليها . ويصح أن تكون مبنية على  
الضم ( باعتبارها نكرة مقصودة ) في محل نصب . ولا بد من قرينة تدل على أن  
النداء للاستغاثة .

(٣) كل ما يصلح أن يكون منادى يصلح أن يكون مستغاثاً ؛ غير أنه يجوز  
- هنا - الجمع بين « يا » و « أل » التي في صدر المستغاث ، بشرط أن يكون  
مجروراً باللام المذكورة ؛ لتفصل بينهما ؛ كما في الأمثلة المتقدمة ( وقد مرّت  
الإشارة<sup>(٤)</sup> لهذا ) .

(٤) من الجائز - مع قلته - حذف المستغاث ، ووقوع المستغاث له بعد  
« يا » . وذلك في موضعين :

(١) فإن كان المستغاث مثنى أو جمع مذكر سالماً وحذفت لاميتهما فإنهما يبنيان على مايرفمان به  
من ألف أو واو . ويصح مجيء الألف بعد نونهما للتعويض فيقال : يا محمودانا - ويا محمودونا . وإذا كان  
المستغاث المجرور باللام مضافاً ؛ مثل : يا أعوان محمود لمحمود - جاز حذف اللام من المضاف  
وزيادة الألف في آخر المضاف إليه ؛ عوضاً عنها ؛ فيقال : يا أعوان محموداه ، فالمضاف منادى  
منصوب مباشرة ، والمضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها الفتحة التي جاءت لمناسبة الألف ،  
( وهي فتحة طارئة لا تلاحظ في التوابع ولا غيرها ) والهاء للسكت .

(٢) سبق بيان أحكامها في ص ٣١ (٣) راجع هامش ص ٣١ ، ٣٤٤

(٤) ص ٢٨

أحدهما : أسلوب مسموع يلتزم فيه الحذف — على الرأى الصحيح — وهو : « يالى » فى كلّ مواقعه يكون المستغاث به محذوفاً ، والمذكور هو المستغاث له ؛ نحو : عرفت الأحق فاكثوت بحمقه ؛ فىالى . وصاحبت العاقل . فأمنت أذاه ؛ فىالى ؛ ما أنفع العقل الرجيح . والأصل : — مثلاً — يالأنصار لى ، ويا لئلاخوان لى .

ثانيهما : كل أسلوب يكون اللبس مأموناً فيه عند الحذف كقول الشاعر :  
يَا . . . لَأَناسٍ أَبَوًا إِلَّا مُشَابَرَةً عَلَى التَّوَعُّلِ فِي بَغْيٍ وَعُدْوَانٍ  
والأصل : — مثلاً — يا لَأَنصارى لَأَناسٍ أَبَوًا . . . « لَأَناسٍ » هم المستغاث لهم . ولا لبس فى هذا ؛ لأن ضبط اللام بالكسر — نطقاً وكتابة — يمنع ، وإذا لم تضبط فالمعنى يمنع أيضاً ؛ إذ لا يعقل أن يكون الأناسُ مستغاثاً بهم ، مع اتهامهم بالتوغل الدائب فى البغى والعدوان ؛ فَمَنْ شَأْنُهُمْ هذا التوغل لا يستغيث بهم أحد .

\* \* \*

ح — ما يختص بالمستغاث له :

( ١ ) يجب تأخيره عن المستغاث .

( ٢ ) ويجب جره بلام أصلية مكسورة دائماً . وهما متعلقان بيا — كالأمثلة السابقة — إلا فى حالة واحدة ؛ هى : أن يكون المستغاث له ضميراً لغير ياء المتكلم فتفتح لام الجر ؛ نحو : يا لئناصح لنا ، ويا للمخلص لكم ... بخلاف : يا للرائد لى ؛ لأن الضمير ياء المتكلم .

( ٣ ) يجوز حذفه إن كان معلوماً واللبس مأموناً ؛ كقول الشاعر :

فهل من خالدٍ إماماً <sup>(١)</sup> هلكنا وهل بالموت يا لئناس عارُ

والأصل : يا لئناس للشأمتين ، أو نحو ذلك . وقول الآخر :

يَالْقَوْمِى... مِّنَ الْعَلَا وَالْمَسَاعِى ؟ يَالْقَوْمِى... مِّنَ النَّدى وَالسَّمَاحِ ؟

( ٤ ) يجوز — عند قيام قرينة — الاستغناء عن هذه اللام ، والإتيان بكلمة :

مِنْ <sup>(٢)</sup> عوضاً عنها ؛ بشرط أن يكون المستغاث له مستنصراً عليه ، ( أى :

( ١ ) هى : « إن » المدغمة فى : « ما » الزائدة .

( ٢ ) يصح وقوع « من » التعليلية بعد « يالى » بشرط أن يكون ما بعدها غير مستغاث به .

أن يكون القصد من الاستغاثة التغلب عليه ، وإضعاف أمره . . . ) نحو :  
يا لَأَحْرَارَ من الخادعين المنافقين ، وقول الشاعر :  
يَا لِرَجَالِ ذَوِي الْأَبْصَابِ مِنْ نَفْسٍ لَا يَتَّبِعُ السَّفَهَ الْمُرْدِيَّ<sup>(١)</sup> لَمْ دِينَا  
فإن لم يكن مستنصرًا عليه بأن كان مستنصرًا له لم يصح مجيء « مِنْ »  
وتعينت اللام .

\* \* \*

بقيت بعض أحكام عامة أهمها :

( ١ ) جواز وقوع المستغاث به والمستغاث له ضميرين ؛ نحو : يالك لي ؛  
يقولها من يستغيث المخاطب لنفسه .

( ٢ ) جواز أن يكون المستغاث هو المستغاث له في المعنى ؛ كقولك في النصيح  
الرقيق لمن يُهمل ، واسمه على<sup>٢</sup> — مثلاً — : يَا لِعَلِيٍّ ، لِعَلِيٍّ ، تريد أدعوك  
لتنصف نفسك من نفسك .

( ٣ ) إذا وقع بعد « يا » اسم مجرور باللام ، لا يُنَادَى إلا مجازًا ؛ — لأنه  
لا يعقل — وليس بعده ما يصلح أن يكون مستغاثًا به ، جاز فتح اللام وكسرها ؛  
نحو : يَا لِعَجَبٍ — يَا لِمَرْوَةِ — يَا لِكَاثِرَةِ . . . فالفتح على اعتبار الاسم  
مستغاثًا به ، مجازًا ، لتشبيهه بمن يستغاث به حقيقة ، أي : يا عجب ،  
أو : يا مروءة . . . أو : يا كاثرة . . . احضر ، أو : احضري ، فهذا وقتك . والكسر على اعتبار  
الاسم مستغاثًا له . والمستغاث محذوف . فكأنك دعوت غيره تنبهه على هذا الشيء  
والأصل — مثلاً — يَا لِقَوْمِي لِلْعَجَبِ<sup>(٢)</sup> ، أو : لِمَرْوَةِ ، أو لِكَاثِرَةِ . . .  
أما في مثل : « يا لك » — لخطاب العاقل وغيره — فاللام واجبة الفتح<sup>(٣)</sup> ولكن  
الكاف تصلح أن تكون مستغاثًا أو مستغاثًا له على الاعتبارين السالفين .

( ١ ) المهلك .

( ٢ ) وعلى هذين الاعتبارين يجوز فتح اللام وكسرها في المنادى المقصود منه التعجب وهو الموضوع  
الآتى بعد هذا مباشرة .

( ٣ ) لوجوب فتحها دائماً إذا دخلت على ضمير لغير المتكلم ، سواء أكان ما بعدها مستغاثًا أم  
غير مستغاث .

## النداء المقصود به التَّعَجُّبُ :

أسلوبه :

راقبَ أحدَ الشعراءِ البدرَ في ليلة صافية ، فبهره جماله ، وتمام استدارته .  
ولطُفَ حركته . . . فأعلن إعجابه وإكباره بقصيدة مطلعها :  
يا للبدور ، ويا للتحسُّن ؛ قد سَلَبَا مِنِّي الفؤادَ ، فأَمْسَى أمرُهُ عَجَبِيَا  
وراقب آخرَ الشمسِ ساعة غروبها ، وما يتابها من صُفْرَةٍ ، وتغير ،  
واختفاء ، فامتَلأت نفسه بفيض من الخواطر سجله في قصيدة منها :  
يا للغرُوب ، وما به من عِبرةٍ للمستَهام ، وعِبرةٍ للرَّاءِي  
أو ليس نَزْعًا للنَّهار ، وصِرْعَةً للشمس بين جنازة الأضواء ؟ . . .  
وتكشَّفَ يوم من أيام الربيع الباسمة عن صباح عاصف متجهِّم ، قارس ؛  
فقال أحد الشعراء أرجوزة مطلعها :

يا الصَّباحِ اغْبِرِ الأديمِ قد طَعَنَ الربيعَ في الصميمِ  
فهذه الأساليب : ( يا للبدور - يا للتحسن - يا للغروب - يا لتصبح . . .  
وأشباهها ) قد توهِّم في مظهرها اللفظي وهيئتها الشكلية أنها أساليب استغاثة ؛  
لاشتمالها على حرف النداء : « يا » ، وعلى منادى مجرور باللام المفتوحة . ولكنها  
في حقيقتها ليست باستغاثة ؛ لخلوها - في الغالب - من المستغاث الذي يوجه له  
النداء حقيقة ، لا مجازاً ، ولما يصلح أن يكون مستغاثاً حقيقياً ، ولأنَّ المتكلم  
لا يطلب التخلص من شدة ، ولا دفع مكروه . وإنما هي أساليب نداء ؛ أريد بها  
التعجب من ذات شيء ، أو كثرته ، أو شدته ، أو أمر غريب فيه ، فهي نداء خرج  
عن معناه إلى هذا الغرض ، وجاءت صورته الشكلية على صورة الاستغاثة ، دون  
أن يكون منها في المعنى والمراد .  
وقد ينادى العَجَبُ نفسه - مجازاً - للمبالغة في التَّعَجُّب ؛ فيقال : يا عجبُ -  
يا للتعجب - يا عجباً للعاق - .

حكمه :

يجوز أن يشتمل المنادى المقصود به التعجب ، على لام الجر ، كما يجوز أن

يخلو منها؛ فتجىء الألف في آخره عوضاً<sup>(١)</sup> عنها؛ فيقال عند القرينة<sup>(٢)</sup> يا عجب...  
يا بدوراً... يا حسناً... يا عجباً، ولا يجوز اجتماعهما. ويجوز عند  
الوقف على المختوم بالألف مجيء هاء السكت الساكنة؛ نحو: يا بدوراه.  
يا حسناه...

٢ - يجوز في المنادى المقصود منه التعجب فتح اللام الداخلة عليه  
وكسرهما، على الاعتبارين اللذين سبق لإيضاحهما في الحكم الثالث من الأحكام  
العامّة التي وردت في آخر الاستغاثة<sup>(٣)</sup>.

٣ - جميع الأحكام النحوية الأخرى التي ثبتت للمنادى المستغاث -  
ومنها: الإعراب والبنة، ووجود الحرف: «يا» دون غيره - تثبت للمنادى المتعجب  
منه، برغم اختلافهما غرضاً ودلالة.

أما الباعث إلى التعجب بأسلوب النداء فأحد أمرين؛ أن يرى المرء شيئاً عظيماً  
يتميز بذاته، أو بكثرته، أو شدته، أو غرابته... فينادى جنسه؛ إعلاناً بإعجابه،  
وإذاعة به، كالأمثلة السالفة. أو: ينادى من له صلة وثيقة به، وتخصص  
فيه، وتمكن منه؛ حمداً له؛ وتقديراً، أو: طلباً لكشف السرّ فيه، ومواطن  
العجب؛ كأن يسمع عن غزو الفضاء، واختراق الغلاف الجوي، والدوران حول  
الأرض في دقائق، وإرسال راية إلى سطح القمر... - فيقول:

يا لآلءماء، أو: يا لآلءباقرة. وكقول شوقي: (في قيصر الرومان الذي فتنته  
كليوباترة وقضت على ملكه وعليه...):

ضَيَّعَتْ قَيْصَرَ الْبَرِيَّةِ أَنْثَى يَا لَسَرَبَى مِمَّا تَجُرُّ النِّسَاءَ...

هذا، والتعجب هنا - كما سبق في بابه - ليس مقصوداً على الأمر الحميد  
أو المحبوب، فقد يكون فيهما وفي الذميمة أو البغيض.

(١) وإلى هذا أشار ابن مالك في النصف الثاني من البيت الذي سبق في ص ٦١، ونصه:

وَلَا مَ مَا اسْتُغِيثَ عَاقِبَتُ أَلِفٍ وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أَلِفٍ

(٢) لا بد أن تكون القرينة دالة على التعجب، وعلى أن الألف التي في آخر المنادى هي للعوض  
وحده وليست منقلبة عن ياء المتكلم، أو غيرها.

(٣) ص ٦٤.

## المسألة ١٣٥ :

## النَّدْبَةُ

يَتَضَحَّ معناها مما يأتي :

( ١ ) قيل لأعرابي : « مات عثمانُ بنُ عفان . . . » فصرخ : واعثمانُ ، واعثمانُ . أثابك الله وأرضاك ؛ فلقد كنت عامر القلب بالإيمان ، شديد الحرص على دينك ، باراً بالفقراء ، مُقْنَعاً بالحياء . . .

( ٢ ) وقيل لعمر : أصابنا جَدَبٌ شديد . . . فصاح : واعْمَرَاه ، واعْمَرَاه .

( ٣ ) وقيل لفتى يتأوه : ما بك ؟ فأمسك رأسه ، وقال : وارأسى .

وقيل لآخر : مالك تضع يدك على كبدك ؟ فردد قول الشاعر :

فواكيداً من حبٍّ من لا يحبني ومن عبراتٍ ما لهن فناءُ

( ٤ ) وسئل غني افتقر : أين أعوانك وخدامك والمحيطون بك ؟ فقال في

أسف وحرارة : وافقرَاه .

ففي الأمثلة السابقة أساليب نوع من النداء يُسمى : النَّدْبَةُ ؛ ومنه : واعثمانُ -

واعْمَرَاه - وارأسى - واكبدآ - وافقرَاه . . . ويقولون في تعريفها : ( إنها

نداء موجَّهٌ للمتفجَّع عليه ، أو للمتوجَّع منه ) . يريدون بالمتفجَّع عليه : من

أصابتهُ المنية ، فحملت الناس على إظهار الحزن ، وقلة الصبر ؛ سواء أكانت

الفجيرة حقيقية كالتي في المثال الأول : « واعثمان » ، أم حُكْمِيَّة كالتي في

المثال الثاني : « واعمرَاه » فإن عُمَرَحين قال ذلك كان حياً ، ولكنه بمنزلة

مَنْ أصابه الموت .

ويريدون بالمتوجَّع منه : الموضع الذي يستقر فيه الألم ، وينزل به ؛ كالمثال

الثالث : وارأسى - واكبدآ ، أو : السبب الذي أدَّى للألم وأحدثه ؛ كالمثال

الرابع : وافقرَاه .

والمنادى في هذه الأساليب - وأشباهاها - يسمى : المندوب ؛ فهو المتفجَّع

عليه ، أو المتوجَّع منه .

والغرض من النَّدْبَةِ الإعلام بعظمة المندوب ، وإظهار أهميته ، أو شدته .

ومن المندوب وحرف النداء يتألف أسلوب النَّدْبَة الاصطلاحية<sup>(١)</sup> فهما ركناه .  
ولكل منهما أحكامه التي تستلخص فيما يأتي :

### ١ - حرف النداء :

(١) لا يستخدم في النَّدْبَة إلا أحد حرفين من أحرف النداء :

أحدهما : أصيل ، وهو : « وا » ؛ لأنه مختص بالنَّدْبَة ، لا يدخل على غير المندوب ؛ كالذى في الأمثلة السالفة .

والآخر غير أصيل ؛ وهو : « يا » لأنه غير مختص بالنَّدْبَة ، وإنما يدخل على المنادى المندوب وعلى سواه . واستعمال « يا » قليل ، وهو - على قلته - جائز ؛ بشرط أمن اللبس ؛ بوجود القرينة الدالة على أن الأسلوب للنَّدْبَة ، لا لنوع آخر من أساليب النداء .

ومن الأمثلة ما جاء في خطبة أحد الأدباء يرثي زعيماً<sup>(٢)</sup> وطنياً فوق قبره :  
« لقد أفنيت عمرك في الجهاد ، واستترفت مالك - وما أكثره - في طلب الحرية ، واسترجاع الحق الغصوب ، والاستقلال المسلوب ، حتى ذاب جسمك وانطفأ مصباح حياتك ؛ فآه آه يا محمداه . . . »

فلا مجال للالتباس هنا ؛ لأن المقام مقام رثاء ، والمنادى الذى دخلت عليه « يا » ميت . . .  
(٢) ولا بد في أسلوب النَّدْبَة من أن يُذكر أحد هذين الحرفين ؛ فلا يصح حذفه ، ولا الاستغناء عنه بعروض أو بغير عوض . . .

ب- المنادى ، وهو المندوب<sup>(٣)</sup> هنا :

(١) كل اسم يصلح أن يكون مندوباً ، إلا نوعين من الأسماء :

(١) تعريف النَّدْبَة وأسلوبها الاصطلاحى ، هو ما ورد هنا . وهناك أساليب غير اصطلاحية لا شأن لها بالضوابط والأحكام الآتية كأن يقال : ما أشد الفجعة في فلان ، أو فقدنا فلاناً ، أو كانت المصيبة فيه فوق الاحتمال . . . أو . . .

(٢) هو محمد فريد رئيس الحزب الوطنى المصرى المتوفى سنة ١٩١٩ في منفاه ببرلين .

(٣) يقول بعض النحاة : إن المندوب ليس منادى حقيقة ؛ وإنما هو على صورة المنادى . وحجته : أنك لا تريد منه أن يجيبك ، ويقبل عليك ، وأنهم منعوا في النداء . « يا غلامك » « ونحوه ما يكون فيه المنادى مضافاً إلى المخاطب ؛ لأن خطاب المضاف المنادى يناقض في مدلوله المراد من المضاف إليه ، فلا يجمع بين خطابين في جملة واحدة ( كما سبق في هامش ص ٣ و ٤ ) مع أن هذا واقع في أسلوب النَّدْبَة مثل : واغلامك . وقال آخرون إنه منادى . وتصدى آخرون للتوفيق بين الرأيين بما صرح به الرضى من أنه منادى مجازاً لا حقيقة « فإذا قلت في النَّدْبَة : « وا محمداه » فكأنك تقول له : أقبل ؛ فإني مشتاق إليك - مثلاً - وإذا قلت : و « احزنه » ؛ فكأنك تقول : احضر حتى يعرفك الناس فيعذروني فيك . ورأى الرضى هو الجدير بالأخذ به ، والاقتصار عليه .



أحدهما : النكرات العامة ؛ ( وهى الباقية على أصلها من الإبهام والشيوع مثل : رجل — فتاة — عالم — طيبة .. ) وهذه النكرات العامة لاتصلح أن تكون مندوباً إذا كان متفجعاً عليه ، أما إن كان متوجعاً منه فتصلح ، نحو : وامصيتاه ؛ فى مصيبة غير معينة .

والآخر: بعض المعارف <sup>(١)</sup> . وينحصر فى اسم الإشارة الخالى من علاقة خطاب فى آخره ، وفى الضمير ، وفى الموصولات المبدوءة «بأل» وفى «أى» الموصولة ، وفى «أى» التى تكون مننادى . فلا يصلح شئ من هذه المعارف لأن يكون مندوباً ؛ فلا يقال — مثلاً — : واهذا — وأنت ، ولا : وا إياك — والذى ابتكر دواء شافياً — وا أيهم مخترع — وا أيها الرجلأله . أما الموصولات المجردة من «أل°» فىرى فريق صلاحها للندبة بشرط أن تكون صلتها شائعة الارتباط بالموصول ، معروفة بذلك بين المتخاطبين ؛ نحو : وا من بنى هـرم مصر <sup>(٢)</sup> — وا من أنشأ مدينة القاهرة <sup>(٣)</sup> ، لأن هذا بمنزلة قولك : وا «خوفو» — وا معيزٌ ؛ بل أقوى ، لما فيه من الإشادة بالمندوب ؛ بذكر شئ هام ينسب له . ويرى آخرون المنع ؛ بحجة أن شيوع الصلة ، وإدراك المراد منها ، عسير فى أغلب الأحيان . وربما شاعت عند قوم وتخفيت على غيرهم . والأخذ بالرأى الأول أنسب . واسم الموصول : «من°» فى المثالين السالفين مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الأسمى — فى محل نصب . وهذا على اعتبار اسم الموصول — فى الرأى الأصح — من قسم المنادى المفرد . فإن جعل من قسم الشبيه بالمضاف — كما يرى بعض النحاة — فهو منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون البناء الأسمى . وأثر كل رأى يَظهر فى توابعه ، فهى إما توابع منادى مبنى على الضم ، لها أحكامها التى سبقت <sup>(٤)</sup> ، وإما توابع منادى منصوب ؛ فتنصب على الوجه المشروح هناك ، ومثل هذا يقال فى بقية الموصولات المبنية قبل النداء . فليس بين المعارف كلها ما يصلح للندبة إلا العَلَم ، وإلا المضاف لمعرفة

(١) وحجتهم أنه لا يخلو من إبهام كما سبق فى أبوابه . والمندوب لا بد أن يكون معيناً لإبهام فيه ، ليحقق الغرض من الندبة ، وسيأتى .

(٢) بانى الهرم الأكبر بجيزة القاهرة هو فرعون مصرى قديم ، اسمه : «خوفو» .

(٣) هو : المعز لدين الله الفاطمى ، أنشأها حول ٣٦٠ هـ .

(٤) فى ص ٣٠ .

يكتسب منها التعريف وإلا الموصول المجرد من «أل» عند بعض النحاة ، بشرط  
اشتهار الصلة بين المتخاطبين . وإلا بعض المقرون «بأل» مما يصلح للنداء .  
(٢) حكم المندوب من ناحيتي الإعراب والبناء حكم غيره من أنواع المنادى  
فيجب بناؤه على الضم إن كان علماً مفرداً ، أو نكرة مقصودة . نحو :  
واعمرُ - واعثمانُ ، وأرأسُ - واكبدُ . . . وأشباهها مما عرضناه في الأمثلة الأولى  
ومالم نعرضه .

ويجب نصبه إن كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف<sup>(١)</sup> ، فمثال المضاف قول  
الشاعر في قصيدة يرثي بها الأستاذ محمد عبده :  
واخادمَ الدين والفصحى وأهلهمَا وحارسَ «الفقه» من زيغ وبهتان  
ومثال الشبيه به ما قيل في رثاء الإمام على :  
وإماماً خاض أرجاء الوغى يصرعُ الشركَ بسيف لا يُفَلِّ  
أما النكرة غير المقصودة فلا تصلح مندوبة ؛ إذا كانت للمتفجع عايه - كما  
سبق<sup>(٢)</sup> - فلا يقال : «وارجلَاه» لغير معين .  
وإذا اضطر شاعر لتنوين المندوب المفرد جاز رفعه ونصبه كالمنادى . . . .<sup>(٣)</sup>  
(٣) الغلب في المندوب أن يختم - جوازاً - بألف زائدة تتصل بآخره حقيقة ؛  
نحو : واعمرُاه ، أو حكما ؛ كالتى تزداد في آخر المضاف إليه لغير باء المتكلم<sup>(٤)</sup>  
إن كان المندوب مضافاً ؛ نحو : واعبد الملكاه

(١) سبق إيضاح شامل للمفرد العلم والنكرة المقصودة ، والمضاف وشبهه . في أول باب المنادى  
ص ٧ ، ١٩ ، ٢٤ .

(٢) في ص ٦٩ .

(٣) يقول ابن مالك في بيان ما سبق من أن حكم المندوب هو حكم المنادى المحض ، وبيان ما لا  
يندب ، وأن الموصول يندب بما اشتهر به :

ما لِلْمَنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ . وَمَا نَكَّرَ لَمْ يُنْدَبْ ، وَلَا مَا أُبْهِمَا  
وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي اشتهَرُ كَثِيرَ زَمَزَمَ ؛ يَلِي : وَأَمِنْ حَفَرَ  
(يل وأمن حفر ، أى يقع بعد قولك : وأمن حفر يثر زمزم) .

يريد : أن الموصول يصح أن يكون مندوباً بسبب اشتهاره بصلته . وضرب لهذا مثلاً هو : وأمن حفر يثر  
زمزم . والذي حفرها هو عبد المطلبه وشاع بين الناس هذا ، فكأنك قلت : واعبد المطلب .

(٤) لأن المندوب المضاف للياء له حكم مستقل (سيجيء في ص ٧٥) . ومن اتصالها حكماً

والغرض من زيادة الألف مدّ الصوت ليكون أقوى بنبراته على إعلان ما في النفس .

وزيادتها ليست واجبة ، وإنما هي غالبية — كما قلنا — لكنها إن زيدت وجب لها أمران . فأما أحدهما : فحذف التنوين إن وجد قبل مجيئها في آخر المندوب المبني ، أو في آخر المضاف إليه ونحوه ؛ فمثال حذفه من المبني ندبة العلم المحكى حكاية إسناد<sup>(١)</sup> ؛ نحو : وازادَ محموداً ؛ فيمن أسه : زاد محمودٌ . ومثال المضاف إليه : واحارس بيتاه . في ندبة : « حارس بيت » .

وأما الآخر : فأن يتحرك ما قبلها بالفتحة — بشرط أمن اللبس — إن كان غير مفتوح ، لأن الفتحة هي التي تناسبها ؛ كالأمثلة السالفة . فإن أوقعت الفتحة في لَبَس وجب تركها ، وإبقاء الحركة الموجودة على حالها مع زيادة حرف بعدها يناسبها : فتبقى الكسرة وتجيء بعدها ياء ، وتبقى الضمة وتجيء بعدها واو ؛ ففي مثل : واكتابك — بكسر الكاف — نقول : واكتابكى ، ولا يصحّ مجيء الألف ؛ فلا يقال : واكتابكا ؛ إذ لا يتبين مع الألف حال المضاف إليه ؛ أهو خطاب لمذكر أم لمؤنث ؟

وفي مثل : واكتابهم ، يقال : واكتابهموه ، ولا يصح واكتابهماه ، بزيادة الألف ، إذ لا يتضح معها نوع الضمير ؛ أهو لثنى أم لجمع ؟

زيادتها في آخر بعض التوابع وزيادتها في صلة الموصول المجرد من «أل» عند من يبيح ندبته ، فيقول : وامن بنى هرم مصر — وامن أنشأ مدينة القاهرة . ويصح : مصراه ، والقاهرته ؛ بزيادة هاء السكت الساكنة كما سيجيء هنا . وإنما كانت الزيادة التي في آخر المضاف إليه في آخر الصلة — وأشباهها ؛ كالتابع — حكيم ، لأنها لم تتصل بآخر المندوب مباشرة . وإنما اتصلت بآخر شيء وثيق الارتباط به ؛ إذ المضاف والمضاف إليه متلازمان لا يستغنى أحدهما عن الآخر ؛ فالزيادة المتصلة بآخر المضاف إليه تعتبر حكماً وتأويلاً بمنزلة المتصلة بآخر المضاف . وكذلك الشأن في الزيادة المتصلة بآخر الصلة ، والتابع . هذا تعليل النحاة . والعلة الحققة هي استعمال العرب .

(١) اشتمل المثال على ندبة العلم المحكى إسناداً ؛ لأنه الذي يوجد فيه التنوين مع الذاء ؛ تحقيقاً للحكاية . ولا يحذف هذا التنوين إلا مع زيادة ألف الندبة . أما المنادى المفرد فبني على الضم ؛ فلا تنوين فيه اختياراً — كما عرفنا — وإنما يوجد التنوين فيما يتممه ، كصلة الموصول عند من يعتبره مفرداً ، وفي المضاف إليه ، وفي الجزء الثاني المتم لشبه المضاف . أما الجزء الأول من شبه المضاف فلا يحذف تنوينه ، لأن ألف الندبة لا تتصل به ، وأما المضاف فلا يدخله تنوين مطلقاً وأما النكرة المقصودة فقد تنون إذا وصفت ؛ طبقاً لما سلف في ص ١٢ .

ويجب أن يحذف للألف الزائدة ما قد يكون في آخر المندوب من ألف أخرى نحو: مصطفى ، فيقال : وامصطفاه<sup>(١)</sup> . . .

هذا والأحرف الثلاثة السابقة (الألف - الواو - الياء) ، زائدة ، لا تعرب شيئاً ، ولا يقال فيها إلا أنها زائدة للندبة ، ولا تأثير لها فيما اتصلت بآخره إلا باحتياجها إلى حركة تناسبها ؛ فالفتحة قبل الألف ، والضممة قبل الواو ، والكسرة قبل الياء<sup>(٢)</sup> . . .

ويصح في حالة الوقف زيادة هاء السكت الساكنة بعد الثلاثة ، أو عدم زيادتها ، فيقال : وعُمراه - واكبدها - وإماماه - وإخادم وطناه - وكتابكيه - وكتابيه . . . كما يقال : وأعمرا - واكبدا ، وإماما . . . ولا تزد الهاء ، إلا

(١) وعند إعرابه يقال : « مصطفى » منادى مبني على ضم مقدر للتعذر - كما كان قبل الندبة - على الألف المحذوفة لالتقاء الألفين الساكنين والألف الموجودة زائدة للندبة « وإماما للسكت . وهذا هو الرأي الأقوى بالنسبة للرأي الآخر الذي يقول إن المندوب المحتوم بالألف مبني على الفتح .

وإذا حذفت الألف من آخر المندوب بسبب مجيء ألف الندبة وجب - في الأرجح - مجيء هاء السكت معها لتدل على أن الألف المذكورة هي الزائدة للندبة ، وليست من حروف المندوب - كما أشرنا . (٢) يقول ابن مالك في زيادة ألف الندبة وحذف ما قد يكون في آخر المندوب من ألف أو تنوين

لأجلها :

وَمُنْتَهَى الْمُنْدُوبِ صَلَهِ بِالْأَلْفِ مَتْلُوهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفَ

(متلوهوا أى : الذى تليه وتقع بعده) يقصد : أن آخر المندوب مجيء بعده ألف الندبة ، فإن وقعت ألف الندبة بعد مثيل لها ، (أى : بعد ألف) وجب حذف المثيل ؛ لالتقاء الساكنين ، دون ألف الندبة لأنها جاءت لغرض . ثم قال :

كَذَلِكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلَتْ مِنْ صَلَهِ أَوْ غَيْرِهَا . نِلْتَ الْأَمَلِ

يريد : كذلك يحذف التنوين من الشيء الذى أكمل المندوب « وجاء بعد المندوب ليتممه ؛ كالصلة بعد اسم الموصول والمضاف إليه بعد المضاف ، وبعض التوابع بعد متبوعاتها . . . وبقية البيت دعاء للمخاطب سيق للتكلمة الشعرية . . .

ثم قال بعد ذلك فيما يختص بشكل المندوب وضبطه بالفتحة عند مجيء الألف ، وهل يحدث لبس بسببها؟ وكيف نتوفاه ؟

وَالشَّكْلَ حَتْمًا ، أَوَّلِهِ مُجَانِسًا إِنْ يَكُنُ الْفَتْحُ بَوْهْمَ لَا بَسًا

(لا بساً بوهم = خالطاً المقصود بغيره ؛ بسبب وهم ، أى : ذهاب الظن لغير المراد)

يقول : إن كان الفتح قبل ألف الندبة يحدث لبساً ، بسبب وهم فالواجب العدول عن الفتحة وعن الألف ، والمجيء بحرف مجانس للشكل الموجود ، بدل الألف ، فالكسرة يجانسها الياء ، فتجىء بعدها والضممة يجانسها الواو فتجىء بعدها . وهذا معنى : أول الشكل مجانساً له ، أى : اذكر بعده الحرف الذى يجانسها .

بعد حرف المد . والأفصح حذف الهاء في وصل الكلام إلا في الضرورة الشعرية  
فتبقى ، وتحرك بالكسر أو بالضم . ومن القليل الذي يحسن إهماله أن تبقى في  
الاختيار ، وأن تنحرك فيه بالكسر أو بالضم <sup>(١)</sup> . . . ! !

---

( ١ ) وفي هاء السكت ( وتسمى هاء الاستراحة ) يقول ابن مالك :

وواقفًا زِدْ « هاء » سَكَّتْ إِنْ تُرِدْ      وَإِنْ تُرِدْ فالمدَّ « والها » لا تَزِدْ

أى : إن شئت عند الوقف أن تزيد على المتدوب بعد ألفه هاء السكت فزدها ، وإن شئت ألا تزيدها  
فأنت حر - إلا في الصورة التي عرضناها عند الشرح في رقم ١ من هامش الصفحة السابقة - . وإن شئت  
الاستغناء عنهما فلا تزيد حرف المد ، ولا الهاء ( وحرف المد هو الألف ، والواو ، والياء ) ولا تزداد الهاء إلا  
بعد واحد منها .

## زيادة وتفصيل :

١- إذا كان المندوب مثنى أو جمع مذكر سالماً فإن نونهما لا تحذف عند مجيء ألف الندبة ، فيقال : وا إبراهيمانا - وا إبراهيمونا ، فيسنيان على الألف والواو ؛ كالنداء المجرد .

ب - إذا ندب المفرد ولم تلحقه ألف الندبة ، كان كالمنادى المحض مبنياً على الضم في محل نصب - كما سبق - نحو : واجعفرُ . أما في مثل : سيويه ، و «قام محمود» - عامين - فيقال : واسيويه - و «قام محمود» (في ندبة من اسمه هذا) ، فالمنادى مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره علامة البناء الأصلية في سيويه ، وحركة الحكاية في الثاني المنون . فإذا جاءت ألف الندبة ؛ فقلنا : واجعفرُ ، فهو منادى مبنى على ضم مقدر على آخره ، منع من ظهوره الفتحة التي جاءت لمناسبة الألف - في محل نصب . وإذا قلنا : واسيويتهَا ، فهو منادى مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره علامة البناء الأصلية التي حذفت لأجل فتحة المناسبة ، في محل نصب ، أو : أنه مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره فتحة المناسبة - مباشرة - في محل نصب وهذا أوضح ؛ لأن اعتبار الألف الظاهرة أولى من اعتبار المحذوف وإذا قلنا : و «قام محمود» ، بزيادة ألف الندبة ، فالمنادى مبنى على ضم مقدر منع ظهوره حركة الحكاية التي حذفت لأجل فتحة المناسبة - في محل نصب . أو مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره فتحة المناسبة - مباشرة في محل نصب . والأفضل أن يكون الضم مقدراً لفتحة المناسبة ، مراعاة للناحية اللفظية المذكورة .

أما المضاف وشبهه ، نحو : واكتاب جعفره - واقرأ كتاباه - فالجزء الأول منصوب دائماً كالنداء المحض ، والجزء الثاني يقدر إعرابه ، وسبب التقدير مجيء الفتحة ، لمناسبة الألف .

ج - إذا كان للمندوب تابع فإن كان بدلاً ، أو عطف بيان ، أو تأكيداً معنوياً - فالأحسن ألا تدخل ألف الندبة على التابع ، ويكتفى بدخولها على المتبوع . وإن كان عطف نسق دخلت على المعطوف ، نحو : واعمر وعثماناه ويجوز بعضهم دخولها على المعطوف والمعطوف عليه . وهذا حسن .

وإن كان تأكيداً لفظياً دخلت عليهما ، نحو : واعمره واعمره . . . أما إن كان نعتاً لفظه كلمة : «ابن» المضافة لعائمه فإن الألف تدخل على المضاف إليه ؛ نحو : واحسين بن علياه . فإن كان لفظاً آخر فالأحسن إدخالها على المنعوت وحده .

### المندوب المضاف لياء المتكلم

عرفنا (١) أن المنادى المضاف قد تكون إضافته إلى ياء المتكلم، كقول الشاعر وقد عاد إلى وطنه من منفاه :

فيا وطني لقيتُك بعد يأسٍ      كأنني قد لقيتُ بك الشبابا  
وعرفنا ما يجوز فيه - اختياراً - من لغات أشهرها ست ، منها ثلاث ثبتت فيها الياء ، وثلاث تحذف فيها . فالثلاث الأولى : إثباتها ساكنة ؛ نحو : يا وطني - إثباتها متحركة بالفتحة ، نحو : يا وطني - قلبها ألفا بعد فتحة ؛ نحو : يا وطننا . والتي تحذف فيها . هي : حذفها مع بقاء الكسرة قبلها دليلاً عليها ؛ نحو : يا وطن . - قلبها ألفا مفتوحاً ما قبلها ، وحذف الألف مع بقاء الفتحة قبلها ؛ نحو : يا وطن - حذفها ، وتحريك ما قبلها بالضم ؛ نحو : يا وطن .

(١) فإذا نذب المضاف لياء المتكلم الساكنة الثابتة جاز حذفها وحجىء ألف الندبة مفتوحاً ما قبلها ، وجاز تحريك الياء بالفتحة مع زيادة ألف الندبة بعدها فى . نحو : يا مَالِي ، يقال : وا مَالاً ، أو : وامَالِيَا (٢) . ويصح عند الوقف زيادة هاء السكت الساكنة على الوجه الذى أوضحناه .

(١) فى ص ٤٣

(٢) يقال فى إعراب : « واماليا » « مال » ، منادى ، مضاف منصوب بفتحة مقدرة على اللام ؛ منع من ظهورها الكسرة العارضة لمناسبة الياء - - فى محل نصب . والياء مضاف إليه ، مبنى على سكون مقدر منع من ظهوره الفتحة التى جاءت لمناسبة الألف فى محل نصب . ويقال فى إعراب : « وامالا » ، « مال » منادى مضاف ، منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الكسرة التى جاءت لمناسبة الياء المحذوفة - أو : منع من ظهورها الفتحة الحالية التى جاءت لمناسبة ألف الندبة . ومراعاة الفتحة الحالية أوضح . وفى المنسوب المضاف إلى ياء المتكلم الساكنة وجواز تحريكها بالفتح ، أو حذفها مع زيادة ألف الندبة فى الحالتين وفتح ما قبلها - يقول ابن مالك :

وقائلٌ واعْبُدِيَا ،      واعْبُدَا      مَنْ فى النداء ، لِيَا ، ذا سُكُونٍ أَبْدَى

( تقدير البيت : من أبدى فى النداء حرف الياء ذا سكون - قائلٌ وأوعبديا ، واعبدا ) . يريد أن من لغته فى المنادى المضاف لياء المتكلم هو إسكانها ، فإنه يقول عند الندبة : واعبديا - أو واعبدا ، بتحريك الياء بالفتح ، ثم زيادة ألف الندبة ، أو بحذف الياء مع زيادة ألف الندبة وفتح ما قبلها .

(٢) وإذا ندب المضاف لياء المتكلم الثابتة المفتوحة لم يجر إلا زيادة ألف الندبة بعدها ، ففي مثل : يا مَالِي ، يقال : وا مَالِيَا . ويصح زيادة هاء السكت وقفًا . . .

(٣) وإذا ندب المضاف لياء المتكلم المنقلبة ألفًا ، حذفت ، وحل محلها ألف أخرى للندبة ؛ فيقال في : يَا مَالًا - وا مَالًا . ويصح وقفًا زيادة هاء السكت الساكنة . . .

أما إذا ندب المضاف لياء المتكلم المحذوفة فيزداد ألف الندبة مع فتح ما قبلها إن لم يكن مفتوحًا ، ففي مثل : يا مَالٍ - يا مَالٍ - يا مَالٍ . . . يقال فيها جميعًا : وا مَالًا . ويصح وقفًا زيادة هاء السكت الساكنة .

وقد يؤدي بعض الصور السالفة إلى اللبس ، فيجب العدول عنه إلى ما لا لبس فيه ، أو إقامة قرينة تزيله .

وإذا أضيف المنادى المندوب إلى اسم ظاهر مضاف لياء المتكلم ؛ نحو : وا مَالٍ أَهْلِي . . . وجب إثبات الياء ؛ لأن المندوب « لم يصف إليها مباشرة ؛ فلا تسرى عليه أحكام المنادى المضاف لياء المتكلم . ومع إثباتها يجوز زيادة ألف الندبة بعدها وعدم زيادتها ؛ تقول وا مَالٍ أَهْلِي - وا مَالٍ أَهْلِيَا<sup>(١)</sup> .

(١) نص على هذا سيبويه (في الجزء الثاني من كتابه ، باب الندبة ص ٣٢٢) . ويجوز غيره حذف الياء في هذا النوع عند مجيء ألف الندبة ، وليس بشيء . . .



## المسألة ١٣٧ :

## الترخيم

الترخيم الاصطلاحي : حذف آخر اللفظ بطريقة معينة ؛ لداع بلاغي<sup>(١)</sup> . وهو ثلاثة أقسام :

ترخيم اللفظ للنداء ، وترخيمه للضرورة الشعرية ، وترخيمه للتصغير . والباب الحالي معقود للكلام على القسمين الأولين ، أما الثالث فوضع الكلام عليه : باب التصغير

## القسم الأول : ترخيم المنادى

نصح أعرابي لابنه « عامر » ؛ فكان مما قال : يا عامر ، صداقة اللئيم ندامة ، ومداراته سلامة . . . فحذفَ الراء من آخر العلم المنادى .

وسمع آخرُ أعرابيةً تنغني بمزايها ، فقال لها : يا أعرابي ، من حَدَثَ الناس عن نفسه بما يَرْضَى ، تحدثوا عنه بما يكره . فحذف التاء<sup>(٢)</sup> من آخر المنادى النكرة المقصودة . . .

فالخذف على الوجه السالف يسمى : ترخيم نداء ، وهو حذف آخر المنادى العلم ، أو النكرة المقصودة .

شروطه :

لا يصح إجراء هذا النوع من الترخيم إلا بعد أن تجتمع في المنادى شروط عامة لا بد من تحققها فيه ؛ سواء أكان مجرداً من تاء التأنيث أم كان مختوماً بها . وهي :

( ١ ) أن يكون معرفة ( إما بالعلمية ، وإما بالقصد والإقبال<sup>(٣)</sup> ) . . . فإن كان مجرداً من التاء . فتعريفه بالعلمية . وإن كانت مقروناً بها فتعريفه بالعلمية ، أو بالنداء مع الإقبال ) ولا يصح ترخيم النكرة المحضة ، وهي : غير المقصودة .

( ١ ) هو التخفيف - غالباً - أو : التليخ ، أو : الاستهزاء .

( ٢ ) نداء الترخيم عندهم كثير في المنادى المختوم بتاء التأنيث ، وفي بعض كلمات أخرى ؛ منها : مالك - عامر - حارث - صاحب .

( ٣ ) فسبب تعريفه أنه مفرد علم ، أو نكرة مقصودة .

(٢) ألا يكون مستغاثًا مجرورًا ؛ فلا يصح الترخيم في مثل : يا لصالح لمحمود — يا لفاطمة لأخيها. فإن حذفت اللام الداخلة عليه جاز ترخيمه ؛ نحو : يا صالًا لمحمود — يا فاطمًا لأخيها .

(٣) ألا يكون مندوبًا ؛ فلا يصح الترخيم في مثل : وا معصمٌ ، أين أنت ؟ واعدةٌ ما صنعت بك الايام !

(٤) ألا يكون مضافًا ، ولا شبيهًا به ؛ كالمضاف في قولهم : يا أهل العلم ، عالمٌ ذو همة يُحِبُّ أمة . — يا فتاتِي أنتِ عنوان بلادِي . وشبهه في مثل : « يا بخيلا بماله ، أنت تشقى ، وغيرُك يسعد .

(٥) ألا يكون مركبًا تركيب إسناد — على الأرجح — فلا يصح الترخيم في عَلمٌ كالذي في قولهم : « يا فَتَحَ اللهُ » ، الجاه يفنى ، والمجد يبقَى — يا « زينب فاضلة » ؛ لا تقابلي الإحسان بالبحود .

(٦) ألا يكون من الألفاظ المقصورة على النداء <sup>(١)</sup> ، فلا يصح في مثل : يا فُلٌ ، ويا فُلَّةٌ . . .

تلك هي الشروط العامة التي يجب تحققها في المنادى المرخَّم بنوعيه : المختوم بقاء التأنيث ، والمجرد منها .

وبقي بعد ذلك شروط خاصة لا بد من تحققها في المجرد من تاء التأنيث ، دون المختوم بها . . . . . أهمها :

(١) أن يكون تعريفه بالعلمية — كما سبق — نحو : « سالم » علم رجل ؛ تقول : يا سالٍ : أذلَّ الحرصُ أعناق الرِّجال . فلا يصح في المجرد من التاء أن يكون نكرة مقصودة (لأن تعريفها بالقصد والإقبال ، نحو : يا صاحبُ ، لمعيْن) . أما المختوم بها فيصح أن يكون علمًا وأن يكون نكرة مقصودة ؛ كأن تقول في نداء فتاة اسمها عائشة : يا عائِشَسَ : آفة النصح أن يكون جِهارًا . وفي نداء مسافرة معينة : يا مسافرَ ، تيقظي في رحلتك ؛ فإن السلامة في اليقظة .

(٢) أن يكون العلمُ المجرد أربعة أحرف أو أكثر ؛ فلا يصح ترخيم الثلاثي مطلقًا <sup>(٢)</sup> في مثل : يا سعد ، من أحسن إلى لثيم أساء إلى نفسه — يا رجس ، النفس الصغيرة مولعة بالصغائر .

(١) وقد سبقت في ص ٥٢

(٢) أى : سواء أكان ساكن الوسط أم متحركه ، ولا قيمة للفرقة بين الاثنين كما يرى بعض النحاة .

أما المختوم بالتاء فيصح ترخيمه ولو كان ثلاثياً ، تقول في نداء فتاة اسمها «هبة» نداء ترخيم : يا هِبَ ، إن الأمانى والأحلام كالأزهار ؛ ما تراكم منها قتَل . وفي أخرى اسمها : «ماجدة» ، يا ماجِدَ ، إن الله لا ينظر إلى الصور وإنما ينظر إلى الأعمال<sup>(١)</sup> . . .

ما يحذف جوازا من آخر المنادى المرخم :

يصح أن يحذف من آخر المنادى المرخم حرف - وهو الأغلب - أو حرفان ، أو كلمة ، أو كلمة وحرف . وفيما يلي البيان :

أولا - يحذف منه الحرف الأخير وحده بغير شروط إلا التي سلفت .

ثانيا - يحذف منه الحرفان الأخيران<sup>(٢)</sup> معاً بشرط أن يكون المنادى مجرداً من تاء التأنيث ، وأن يكون الحرف الذى قبل الأخير حرف مد<sup>(٣)</sup> .

وأن يكون زائداً لا أصلياً ، وأن يكون رابعاً فصاعداً .

(١) فيما سبق يقول ابن مالك :

تَرْخِيماً اخْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى كَيْبَا «سُعَا» فَيَمِنْ دَعَا «سُعَادَا»  
أى : اخذف آخر المنادى حذف ترخيم كمن يقول : يا سَعَا ، وهو ينادى : سعاد .  
ثم قال :

وَجَوَزْنَهُ مُطْلَقاً فِي كُلِّ مَا أَنْتَ بِهَا . وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَ :  
بِحَذْفِهَا وَقَرُّهُ بَعْدُ . وَاحْظَلَا تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْهَاءِ قَدْ خَلَا  
إِلَّا الرُّبَاعِيُّ فَمَا فَوْقُ . الْعَلَمُ دُونَ إِضَافَةٍ ، وَإِسْنَادٍ مُتَمِّمٍ

يقول : يجوز الترخيم في المنادى المؤنث بالهاء ، (أى : بتاء التأنيث التى تصير «هاء» في الوقف) إجازة مطلقة ؛ يتساوى فيها كل منادى مختوم بالتاء ؛ علماً أو غير علم ، ثلاثياً أو زائداً على الثلاثة . ثم قال : إن المنادى المرخم بحذفها يوفر بعد ذلك ، فلا يجوز حذف شيء من حروفه بعد التاء . وعرض بعد هذا للترخيم الخالى منها ؛ فقال : احظ (أى : امنع) ترخيم المنادى الخالى منها إلا إذا كان رباعياً فما فوقه ، وكان علماً غير مضاف ، ولا مركباً تركيب إسناد ممت ، (أى : تركيب إسناد تام كامل) .  
ويلاحظ في هذه العبارات القصور والخلط ، لأن بعض الأشياء المحظورة السابقة كالمنادى المضاف والمركب تركيب إسناد ليس محظوراً في المنادى المختوم بالتاء وحده وإنما حظره يشمل المجرد منها أيضاً كما شرحنا . (٢) يدخل في هذا المشئ وجميع المذكر السالم .

(٣) لا يسمى حرف مد إلا إذا كان حرف علة ساكناً . والحركة التى قبله تناسبه ، وهى الفتحة قبل الألف ، الضمة وقبل الواو ، والكسرة قبل الياء . نحو : قام - يقوم - مقيم . وهو في هذه الحالة حرف علة ، ومد ، ولولين . فإن كان ساكناً وقبله حركة لا تناسبه سمي : حرف علة ولين ، نحو : فرعون ، وغير . فإن كان متحركاً فهو حرف علة فقط ؛ نحو : حَمَور ، وهَيْبَف . . .

وبعبارة أخرى: يجوز أن يحذف من المنادى المرخم المجرد من تاء التأنيث الحرفان الأخيران ، بشرط أن يكون السابق منهما حرف مدّ، زائداً، رابعاً فأكثر . . .  
مثل : عِمْرَان - خلدون - إسماعيل . . . تقول : يا عِمْرَ ، من ساء قوله  
ساءت معاملة الناس له - يا خَلْدُ ، النصح أغلى ما يباع ويوهب - يا إسمَاعَ ،  
من خاف الله حرصه عنايته .

أما الحرف الأخير فقد يكون بمنزلة الأصلي ( بأن يكون متقبلاً عنه ) .  
كهزمة « أسماء » في المنادى المرخم من قول الشاعر :  
يا أَسْمُ ، صبراً على ما كان من حَدَثٍ      إنَّ الحوادثَ مَلْقَى<sup>(١)</sup> ومُنْتَظَرُ  
فكلمة : « أَسْمُ » ، أصلها : أسماء ، وهمزتها منقلبة عن واو أصلية . وقد يكون  
زائداً كالنون في « مَرَوَان » من قول الشاعر :

يا مَرَوُ إنَّ مطيقتي محبوسةٌ      تَرْجُو الحبيّاءَ ، وربُّها لم يَبْسُوسِ  
ولا يصح في هذا النوع المستوفى للشروط الاختصار على حذف الآخر وحده ، وإنما  
يجب أن يحذف معه الحرف الذي قبله أيضاً . إلا إن كان المنادى المرخم مختوماً  
بتاء التأنيث ، فإنها تحذف وحدها دون الحرف الذي قبلها . ففي مثل : « عَقَنْبَاءَ »<sup>(٢)</sup>  
وسُلْحَفَا ، علمين يقال : يا عَقَنْبَا ، يا سُلْحَفَا بالالف فيهما .

فالترخيم يحذف آخر المنادى أمر اختياري ، لا واجب ، لكن إذا اخترنا الحذف  
في هذا النوع المستوفى للشروط وجب أن يحذف مع الآخر الحرف الذي قبله ،  
لأنهما متلازمان وجوداً وحذفاً في غير المختوم بالتاء .  
وبمراعاة الشروط السالفة يتبين أنه لا يصح في الأمثلة الآتية وأشباهها ،  
حذف الحرفين الأخيرين معاً في نداء الترخيم :

يا مرتجاة ، علما ، لا يقال : يا مرتَجَ ، لوجود تاء التأنيث .

(١) يريد : أصبر على ما يحدث ؛ لأن الحوادث محتومة ؛ بعضها ملق (أى : واقع حاصل) ،  
وبعضها منتظر وقوعه .

(٢) هي في الأصل صفة للعقاب ، إحدى الطيور الجارحة . يقال : هذه عقاب عقنباة ، أى : ذات  
مخالب قوية .

يا جعفر، يا ثمود - يا سعيد - يا عماد ... أعلاماً، لا يقال : يا جَعْ -  
يا ثَمَّ - يا سَع - يا عِمَ ... لأن الحرف الذى قبل الأخير ليس حرف مدّ  
أو حرف مدّ لكنه ليس رابعاً فأكثر .

يا رُحَيْم ، يا هَبَيْيخ <sup>(١)</sup> - علمين - لا يقال : يا رُحَى -  
يا هَبَى ... لأن حرف العلة (الياء) قبل الآخر ليس ساكناً ؛ فلا يصح حذف  
الياء مشددة ؛ لأنها ليست للمدّ .

يا قَسَوْر <sup>(٢)</sup> - علماً - لا يقال : يَاقَسَوْ ؛ لأن حرف العلة (الواو) قبل الآخر  
ليس ساكناً ؛ فلا يصح حذفه . لأنه ليس حرف مدّ

يا فَرَعَوْن - علماً - لا يقال : يَافِرْعَ ؛ لأن الحركة التى قبل حرف العلة (الواو)  
لا تناسبه ؛ فلا بد من بقاء الواو . لأنها ليست للمدّ

يا غُرْنَيْق <sup>(٣)</sup> - علماً - لا يقال : يَاغُرْنَ ؛ لأن الحركة التى قبل حرف العلة  
(الياء) لا تناسبه ؛ فلا بد من بقاء الياء . لما سبق

يا مُخْتار - علماً - لا يقال : يَامُخَتَ ؛ لأن حرف العلة ليس زائداً ، فأصله  
الياء ؛ فلا بد من بقاء الألف .

يا مُنْقَاد - علماً - لا يقال : يَامُنْقَ ؛ لأن حرف العلة ليس زائداً ، فأصله  
الواو ؛ فلا بد من بقاء الألف .

(٤) . . . . .

(١) أصل معناه : الغلام السمين ، الممتلئ .

(٢) أصل معناه : الصعب اليبس من كل شيء .

(٣) أصله اسم لطائر طوبل العنق من طيور الماء .

(٤) وفى حذف الحرف الأخير ومعه الحرف الذى قبله ( وهو الحرف الذى تلاه الأخير ) يقول ابن

مالك :

وَمَعَ الْآخِرِ احْدَفَ الَّذِى تَلَا      إِنَّ زَيْدَ ، لَيْنًا سَاكِنًا ، مُكَمَّلًا ..

أَرْبَعَةً فَضَاعِدًا . وَالْخَلْفُ فِي      وَاوٍ وَيَاءٍ      بَهْمَا      فَتَحُ قُفْيَ

( تَلا : أى : تلاه الآخر - ولينا ساكناً = يقصد به حرف المد وقد شرحناه . الخلف = الخلاف

بين النحاة . قُفْيَ -- تبع ، أى : جاء بعده حرف ) . يريد : يحذف مع الحرف الأخير ما قبله من حرف

مد رباعى فإن كان قبل الواو والياء فتحة فقد وقع خلاف فى جواز حذفهما .

## زيادة وتفصيل :

الحركة المجانسة لحرف العلة قد تكون ظاهرة ؛ كالأعلام التي في الأمثلة السالفة ، وقد تكون مقدّرة في بعض الأعلام الأخرى ؛ كما في جمع المقصُور جمع مذكر سالماً ؛ نحو : يامصطفَوْن ، و يامصطفَيَيْن ، عَمَمَيْن ... فنقول عند الترخيم : يا مصطفَ ، بحذف الواو والنون من الأول ، والياء والنون من الثاني ، لأن أصلهما ؛ مصطفَيُون ومصطفَيَيْن ، بضم الياء في الأول ، وكسرها في الثاني . تحركت الياء فيهما ، وانفتح ما قبلها ؛ فقلبت ألفاً . وحذفت الألف لالتقاء الساكنين . فالحركة مجانسة ؛ لأنها الضمة قبل الواو في اللفظ الأول ، والكسرة قبل الياء في الثاني . فلا يضر أن تكون المجانسة تقديرًا ؛ لأن المجانسة التقديرية كالمجالسة اللفظية . ولهذا يجب حذف الواو والياء عند حذف الحرف الأخير من الكلمتين السالفتين وأشباههما ؛ بشرط أن تكون أعلاما .

ثالثاً - يحذف من آخره كلمة كانت في أصلها مستقلة، ثم ركبت مع أخرى تركيب مزج<sup>(١)</sup>، وصارتا بمنزلة الكلمة الواحدة؛ نحو حَمْدٌ وَبَسَةٌ - خَالِيَةٌ - رَامَهُرْمَزٌ - تسعة عشر... إذا جعلت هذه المركبات أعلاماً؛ فنقول في نداءها ترخيماً، يا حمد - يا خال - يا رام - يا تسعة. ولا بد عند ترخيمهما من وجود قرينة قوية تدل على أصلها، إذ ترخيمها لا يخلو من لبس، ولا سيما المركبات العددية المبنية على فتح الجزأين؛ نحو: تسعة عشر، وقد منع كثير من النحاة ترخيم المركب المزجي؛ بحجة أنه لم يسمع، وأنه موضع إلباس. والأخذ برأيه أحسن.

رابعاً - يحذف من آخره كلمة، وحرف قبلها. ويقع هذا في لفظين من المركبات العددية؛ هما: إثنا عشر، وإثنتا عشرة، إذا جعلنا علمين<sup>(٢)</sup>؛ فيقال: يا إثنتا... يا إثنتا... يحذف كلمة: «عشر» أو «عشرة» والألف التي قبلها - كما يقال هذا في ترخيمهما من غير تركيب - لأن كلمة: عشر، وعشرة، بمنزلة النون في الاسم المقدر؛ فصارت هي والألف بمنزلة الحرفين الزائدين في آخر الأصل المثنى؛ وهو: إثنتان، وإثنتان، إذا كان علماً.

\* \* \*

### كيفية ضبط المنادى بعد ترخيمه :

المنادى المرخم لا يكون إلا مفرداً علماً أو نكرة مقصودة - بالتفصيل الذي عرضناه - فحكمه الأساسي هو البناء على الضم. ولضبطه طريقتان بعد ترخيمه. الأولى: أن يلاحظ الحذف، ويعتبر كأنه باق ويظل ما قبله على حركته

(١) تفصيل الكلام على المركب المزجي في ١ ص ٢١٩ م ٢٣. وفي حذف عجزه؛ أي: آخره، يقول ابن مالك:

وَالْعَجْزُ أَحْدَفُ مِنْ مَرْكَبٍ، وَقَلَّ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ، وَذَا عَمَرُو نَقَلَ

يريد: حذف العجز من المزجي جائز أمان مركب الجملة وهو الإسنادي قليل، وقد نقله عن العرب عمرو، المشهور باسم سيبويه.

(٢) هذا شرط حتمي؛ لكيلا يلتبس ببناء المثنى، وهو: اثنتان وإثنتان، ومثلها في نداء المرخم بقية الأعداد المركبة ثلاثة عشر وأربعة عشر وخمسة عشر... الخ، فلا يحذف عجزها للتخيم إلا إذا كانت علماً، منأى للالتباس بثلاثة وأربعة وبقية الأعداد المفردة.

هذا. وإذا صار الاسم المبدوء همزة وصل - مثل: إثني... وإثني - علماً فإن همزته تصير همزة قطع؛ يجب كتابتها والنطق بها. (راجع رقم ١ من هامش ص ١٨٨).

أو سكونه قبل الحذف<sup>(١)</sup>، ويستمر البناء على الضم واقعاً على الحرف الأخير المحذوف، كما كان قبل حذفه، من غير نظر لما طرأ عليه؛ ففي مثل: يا عامِرُ... يا سيدةُ... يكون المنادى قبل الترخيم (عامِرُ - سيدةُ) مبنياً على الضم في محل نصب، ويصير بعد الترخيم: يا عامِر - يا سيّد، منادى مبنياً على الضم في محل نصب أيضاً، بالرغم من كسر الميم وفتح الدال؛ لأن كلامهما لا يُعَدّ - بحسب هذه الطريقة - حرفاً أخيراً في كلمته، يختصّ بعلامة البناء.

كذلك في مثل: يا سَالمُ - يا مسافِرُ، فالمنادى من غير ترخيم مبنى على الضم في محل نصب. فإذا رُخِّم قيل: يا سَالم - يا مسافِر، والمنادى مبنى على الضم في محل نصب، كما كان من غير حذف... وهكذا يظل آخر اللفظ الحالي على ما كان عليه من حركة أو سكون قبل الحذف.

وتسمّى هذه الطريقة: لغة: «من ينوى المحذوف». وتشتهر باسم «لغة من ينتظر». ويجب الاختصار عليها في ترخيم المنادى المختوم بئاء التأنيث عند خوف اللبس - كما سيجىء - مثل: يا علىّ، مرخم «عليّة»، علم أنثى؛ لتكون هذه الفتحة - في الاسم المفرد الذى يجب بناء آخره على الضم - دليلاً على أن هناك حرفاً محذوفاً ملحوظاً، إذ لو لم نلاحظه لقلنا: «يا علىّ» فيلتبس نداء المؤنث بالمذكر<sup>(٢)</sup>.

الثانية: مراعاة الأمر الواقع؛ وذلك باعتبار أن ما حذف من اللفظ قد انفصل

(١) يستثنى من هذا مسألتان يقع فيهما تغيير؛ الأولى: ما كان مدغماً في المحذوف مع وقوعه بعد ألف، فإنه إن كان له حركة في الأصل حركته بها؛ نحو: «مِضَارٌّ» ومِحْاجٌ علمين؛ فيقال فيهما يامِضَارٌّ، ويا مِحَاجٌّ، بالكسر على اعتبارهما اسمي فاعل أصله: مضارر - محاجج، أو بالفتح على اعتبارهما اسمي مفعول ونحو: نحاجٌّ، مضارع «حاج» في الأصل. فصاره قبل الإدغام هو: تحا-ج-ج. وإن كان أصل السكون فالأحسن تحريكه بالفتحة؛ نحو: إمحارٌّ (بتشديد الراء اسم لبقلة) فيقال عند التسمية به وترخيمه «يا إمحار» فحذف الراء الثانية للترخيم وفتحت الأولى التي كانت مدغمة فيها وبقيت بعدها.

الثانية: ما حذف لواو الجمع، كما إذا سمي بنحو: قاضون ومصطفون من جموع معتل اللام فإنه يقال في ترخيمه: يا قاضى، ويا مصطفى؛ برد الياء في الأول، والألف في الثانى؛ لزوال سبب الحذف. (حاشية الصبان - وغيرها - هذا الموضوع).

(٢) والأفصح عند ترخيم المؤنث بالتاء وحذفها على لغة من ينتظر أن يزداد على آخره عند الوقف هاء السكت. بل جعلها سيبويه لازمة عند طوائف العرب التي ترخم هذا النوع. (راجع كتاب سيبويه ج ٢ ص ٣٣٠).

بقى شيء هام هو أن أكثر النحاة يوجب طريقة من ينتظر في المرخم المؤنث عند خوف اللبس. فلم يقصر ونها على المؤنث وحده؟ إن الفرار من اللبس يجب أن يعم كل الحالات؛ ترخياً وغير ترخيم.



نهائياً، وانقطعت الصلة بينهما « وكأنها لم تكن »، وصار آخره الحالى — بعد حذف ما حذف — هو الذى يقع عليه البناء . فى المثالين السالفين يقال فى نداء الترخيم : يا سالُ — يا مسافُ . فالمنادى مبنى على الضم فى محل نصب . وتُسَمَّى هذه الطريقة : « لغة من لا ينوى المحذوف » — أو : « من لا ينتظر » .

أما فى مثل : « عنتَر » و « عبل » فى قول الشاعر عنترة :

ولقد شفى نفسى وأبرأ سقمها قيل الفوارس يك — عنتَر — أقدم وقوله :

يا عبلُ لا أخشى الحِمام وإنما أخشى على عينيك وقت بكائك

فأصل الكلمتين قبل النداء : عنترة وعبله ، ثم ناداهما نداء ترخيم ؛ فحذف آخرهما . فالواجب أن نترك آخرهما الحالى على ما كان عليه قبل الحذف فيظل مفتوحاً كما كان — على لغة من ينتظر — ويقع البناء على الضم على الحرف المحذوف فنقول : عنتَر — عبل . . . وهكذا فى كل النظائر الأخرى المختومة بـ « التأنيث » ، لأن المرحم المختوم بـ « التأنيث » لا تصلح له إلا طريقة : « من ينتظر » عند خوف اللبس — كما أسلفنا — فإذا أمِن اللبس جاز اختيار هذه الطريقة أو تلك ؛ نحو : يا فاطمٌ — بضم الميم أو فتحها — وهى ترخيم : فاطمة ، ومثلها همزة ، لمن يغتتاب الناس ، ومُسَلِّمة علم رجل . . .

( ١ ) وفى الطريقتين المذكورتين لضبط المنادى المرحم يقول ابن مالك فى الأولى التى ينوى فيها المحذوف :

وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَحْذُوفٍ فَالْبَاقِ اسْتَغْمِلْ يَمًا فِيهِ أَلِفٌ

( استعمل : استعمله ) يريد : إن نويت ما حُذِفَ بعد حذفه ، فاستعمل الباقي بعد الحذف بما أُلِفَ فيه وعرف عنه قبل الحذف . أى : اترك الباقي على حاله المألوف فيه قبل الحذف . ويقول فى الثانية التى لا ينوى فيها المحذوف :

وَاجْعَلْهُ إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا كَمَا لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضْعًا تُمَمًا

أى : أجعل الباقي من المنادى المرحم بعد حذف ما حذف وعدم ملاحظته فى النية — اجعله كما لو كان قد تمم بالآخر فى الوضع ، فكلمة : « وضعا » منصوبة على نزع الخافض . والمقصود من هذا كَلِمَةً : إن لم تنو المحذوف فاجعل الآخر الحالى بعد الحذف كأنه آخر وضعى ، أى : أصلى من وضع العرب وكأنه لم يحذف شيء يليه . وعلى الأول الذى ينتظر يقال فى « ثمود » علماً « يا قُثَمُو » بحذف الدال وترك

## زيادة وتفصيل :

١ - الأخذ بطريقة « من لا ينتظر » على الوجه المشروح يقتضي - كما عرفنا - إهمال الحرف المحذوف ، واعتباره كأنه لم يوجد ؛ فيجـرى على الآخر الحالـى كل الأحوال النحوية والصرفية المختصة بآخر الكلمة . ففى مثل : ثمود - علاوة - كبروان ... وأشباهها من الأعلام التى تنادى ترخيما فيختم آخرها بحرف علة فيقال : يا ثمو - يا علاو - يا كرو . . . - فى مثل هذه الكلمات يبقى الآخر على ما هو عليه عند من ينتظر ؛ فيبنى على الضم على الدال ، والتاء ، والتون المحذوفات - فى محل نصب ولا يقع تغيير على الأحرف الباقية بعد الحذف .

أما على لغة من لا ينتظر فيقع على الآخر الحالـى تغييرات لا مناص منها ؛ أهمها أنه سيتغير ضبطه ؛ فيصير مبنياً على الضم المقدّر أو الظاهر فيقال : يا ثمو - يا علاو - يا كرو ، وأن توابعه ستخضع لحكم توابع المنادى المبنى على ضم آخره المذكور فى الكلام ، وأنه سيتغير تغييراً صرفياً على حسب ما تقتضى به الضوابط الصرفية من الاعلال ، والصحة ، والأبدال . . . وغير هذا ، كرجوع حرف محذوف ؛ فيقال . يا ثمى ، بقلب ضمة الميم كسرة ، لتقلب الواو ياء ، كى لا يكون آخر الاسم المعرب وأو لازمة ساكنة قبلها ضمة ، لأن هذا نادر

ما عداها على حاله . أما الثانى الذى لا ينتظر فتقلب الواو ياء ويقال : يا ثمى ؛ للسبب المبين فى الشرح . وفى هذا يقول ابن مالك :

فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي ثُمُودَ يَا ثُمُو، وَيَا ثَمِي، عَلَى الثَّانِي بِيَا

ويجب الاقتصار على الرأى الأول فى المرخم المختوم بالتاء إذا وقع الأخذ بالرأى الثانى فى لبس كما فى ترخم « مسلمة » علم امرأة ؛ فيقال : يا مسلم ، ؛ ليكون فتح الميم فى هذا المنادى الواجب بناؤه على الضم - دليلا على الحذف . أما لو قلنا : « يا مسلم » بغير انتظار المحذوف فإن اللبس يقع بين نداء مسلم ومسلمة والحق أنه يجب الفرار من اللبس ، سواء أكان موضعه المنادى المختوم بـ « التانيث » ، أم المجرد منها ؛ أم غيرها ولا معنى لقصره على المختوم بالتاء . فإن لم يكن هناك احتمال لبس جاز اختيار إحدى الطريقتين كما فى مسلمة ( علم قائد مشهور ) وفى هذا يقول ابن مالك :

وَالْتَزِمِ الْأَوَّلَ فِي كَمُسْلِمَةٍ وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَمَسْلَمَةٍ

في العربية<sup>(١)</sup> ، وتنقلب الواو في آخر الكلمتين الأخيرتين همزة؛ لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة في « يا علاو » ولتحركها وانفتاح ما قبلها في « يا كرو » فيقال : يا علاء - يا كرا<sup>(٢)</sup> . . . ولا يقع شيء من هذا عند اتباع الطريقة الأخرى .

ب - مع أن الطريقتين صحيحتان فصيحتان ، والأمر في تقديم إحداهما على الأخرى متروك للمتكلم ومراعاته المقام - قد تكون الأولى أنسب ؛ لبعدها عن اللبس - غالباً - إذ حركة آخرها الحالى في أكثر الصور ، لا تكون ضمة - برغم استحقاق المنادى في موضعه هذا للبناء على الضم وجوباً - فعدم وجود الضمة يوحي أن في اللفظ الحالى حذفاً ، ويرشد إلى أن الحرف الأخير الحالى ليس هو الأخير في الأصل ، وإلا فأين علامة البناء ؟ نعم يقع اللبس في هذه الطريقة حين يكون الحرف الذى قبل المحذوف مباشرة مضموماً هجائياً نحو : قنْفُذ - علمساً - فعند ندائه نداء ترخيم على لغة من ينتظر يقول : يا « قنْفُذ » فالفاء مضمومة ضمماً يختلط الأمر فيه ؛ أهو ضمة بناء ، أم ضمة حرف هجائى ليس آخر الأحرف .

وللمتكلم أن يتخير ما يزيل به هذا اللبس أو يعدل عن هذه الطريقة إلى الأولى . . .

ح - يرد في الفصح كثيرًا نداء لفظ « صباح » كقول الشاعر :  
هَلَمْ « يا صباح » إلى روضة يجلو بها العاني صدا همه  
فأصل الكلمة : « صاحب » نوديت نداء ترخيم بحذف الباء وهذا الرأى يساير قواعد الترخيم ، فهو أنسب من الرأى الذى يقول إن أصلها « صاحبي » ورخمت شذوذاً بحذف ياء المتكلم والباء ، إذ لا داعى للأخذ بالشاذ ما دام المطرد ممكناً .

(١) كان هذا رأياً مقبولاً قبل انتشار الأسماء المعربة المختومة بواو لازمة ساكنة ، قبلها ضمة . أما الآن فقد شاعت كثيرها من الأسماء المقصورة والمنقوصة ؛ فوجب اتخاذ حكم لها ؛ كظائرهما . ولعل في الترخيم يكون باوتنائها . أما في غير الترخيم فقد وضحناء في الجزء الأول ، في المسألة الخامسة عشرة . كما وضحناء في باب التثنية والجمع ، والنسب . . .

(٢) اى : يا كروان ، ومنه المثل العربى الذى يقال لمن يتكبر وحوله من هو أشرف منه يتواضع :

أطرق كرا « إن النعام في القرى . وقد أشرنا له ص ٤

## المسألة ١٣٨ :

## القسم الثاني ترخيم الضرورة الشعرية

هذا النوع مقصور على غير المنادى ؛ ولا يصح إجراؤه إلا بعد أن تتحقق شروط ثلاثة مجتمعة :

أولها : أن يكون في شعر .

ثانيها : أن يكون المرخم غير منادى ، ولكنه صالح للنداء ؛ فلا يصح ترخيم لفظ : « الغلام » ؛ لأنه لا يصلح للنداء ؛ بسبب وجود « أل » . . . (١)

ثالثها : أن يكون المرخم إما زائداً على ثلاثة ، وإما مختوماً بتاء التأنيث . فمثال الأول :

لنعم الفتى - تعشوا إلى ضوءِ نارِهِ - طريفُ ابنِ مُالٍ ليلةَ الجوعِ والخَصَرِ (٢)

أراد : ابن مالك ؛ فرخمه ترخيم الضرورة . ومثال الثاني :

وهذا ردائي عنده يستعيره ليسلُبني حقى ، أمال بن حَسَنَظَلِ

أراد : يا مالك بن حنظلة ؛ فحذف التاء في غير المنادى للضرورة .

وإذا وقع ترخيم الضرورة في لفظ جاز ضبط آخره بإحدى الطريقتين السالفتين طريقة من لا ينتظر - كاليبيتين السالفتين (٣) أو من ينتظر ، كقول الشاعر :

ألا أضحتُ حبالكمو رِماماً (٤) وأضحت منك شاسعة (٥) - أمّاماً (٦)

وبمقتضى الأولى يضبط آخر اللفظ المرخم على حسب ما تقتضيه الجملة من إعلال وصحة وإبدال ، وقد ينون أو لا ينون إن اقتضى الأمر شيئاً مما سبق مع عدم اختلال الوزن ؛ ككلمة « مالك » المنونة في البيت الأول والمجرورة بالإضافة ،

(١) وقد سبق في ص ٢٩

(٢) الخصر : شدة البرد .

(٣) بدليل وجود التنوين في الأول ، وكسر اللام في الثاني . فلو جرى على الانتظار لوجب أن براعى الأصل بحذف التنوين وفتح اللام .

(٤) جمع رمة (بضم الراء غالباً) ويصح الكسر (قطعة جبل بالية .

(٥) بعيدة . (٦) علم امرأة .

وكلمة : حنظل المجرورة بالإضافة في البيت الثاني بالإضافة وعدم التنوين . وبمقتضى  
 الثانية يبقى اللفظ على حاله بعد حذف آخره ، ككلمة « أُمَامَ » في البيت الأخير .  
 هذا ، ولا يشترط في المرخم للضرورة أن يكون معرفة ، ولا شروطاً أخرى غير  
 التي سبقت . ومن ترخيم النكرة قول الشاعر — في بعض الروايات — :  
 ليس حيّ على المنونِ بخالٍ  
 أى : بخالد<sup>(١)</sup> . . .

---

( ١ ) وقد اكتفى ابن مالك في الكلام على ترخيم الضرورة ببيت واحد هو :  
 وَلَا ضِطْرَّارَ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ ؛ نَحْوُ : أَحْمَدَا  
 فلم يتعرض لشيء إلا اشتراط أن يكون المرخم للضرورة صالحاً للتداء ؛ نحو : أحمد .

## المسألة ١٣٩ :

## الاختصاص

نسوق الأمثلة الآتية لإيضاحه :

(١) قال أحد الشعراء :

قلْ للحوادثِ أقْدَمِي ، أوْ أَحْجِمِي      إِنَّا بَنُو الإِقْدَامِ والإِحْجَامِ  
نحنُ النَّيَامُ إِذَا اللَّيَالِي سَأَلَمَتْ      فَإِذَا وَثَبْنَ فَنَحْنُ غَيْرُ نِيَامِ

من يسمع : « نا » أو : « نحن » يتردد في خاطره السؤال عن المقصود من هذا الضمير ، وعن مدلوله ، وحقيقة المتكلم به وجنسه ؛ أيكون مدلوله والمقصود منه : العرب ، أم : أهل العلم ، أم : الأبطال ، أم : أبناء الشرق . . . أم . . . أم . . . ؟ أم غير هؤلاء ممن لا يُحْصَوْنَ جنسا ، ولا نوعا ، ولا عددًا .

أيكون المراد مثلا- : (إننا - العرب ، - بنو الإقدام . . . ونحن - الأبطال ، - النيام ) . . . و . . . فالضمائر المذكورة يشوبها عيب واضح ؛ هو : عموم يخالطه إبهام تحتاج معه إلى تخصيص وتوضيح . فإذا جاء بعد كل منهما اسم ظاهر ، معرفة ، يتفق مع الضمير في المدلول ، ويختلف عنه في التحديد والوضوح - زال العيب ، وتحقق الغرض . كالذي تحقق بزيادة كلمة : « العرب » وكلمة : « الأبطال » . فيما سبق ؛ إذ المراد منها هو المراد من الضمير قبلها ؛ ولكن بغير عموم ولا غموض كالذي في تلك الضمائر ، برغم أنها للمتكلم<sup>(١)</sup> .

(٢) يقول الشاعر :

وأنا ابنُ الرِّياضِ ، والظِّلِّ ، والماءِ .      ودادى ما زال خير ودادِ  
فن هذا المتكلم ؟ وما مدلول هذا الضمير ؟ أهو شاعر ، أم ناثر ، أم عالم ، أم زاهد ؟ ما جنسه . . . ؟ إن الضمير : « أنا » لا يسلم من غموض يحتاج معه إلى اسم يزيل هذا العيب : كأن يقال : (أنا - الشاعر - ابن الرياض) أو : (أنا -

(١) سبق في ١٦ ص ١٨١ م ٢٠ (باب الضمائر) إبهام الضمير وطريقة إيضاحه .

الشرقيّ - ابن الرياض ) . . . فجئى هذا الاسم الظاهر المعرفة المعين الواضح الذى معناه معنى الضمير قبله - قد أزال عيب العموم المبهم .

( ٣ ) وكذلك الضمير « أنت » فى قول الشاعر :

أنت فى القول كله أجمل الناس مذهباً

فما الذى يظنه سامع الضمير : « أنت » ؟ أياكون المراد : (أنت - الشاعر - أجملُ الناس مذهباً ) ، أم : (أنت - الناثر - . . . ) أم (أنت - الأديب - . . . ) أم محمداً - أم علياً . . . ؟ لا بد من اسم كالأسماء التى وصفناها لإزالة العموم والإبهام .

( ٤ ) نشهد فى عصرنا كثيراً من المتعاقدين يبدؤون عقود البيع ، والشراء ، والمدانة ، وغيرها بجملة شاعت بينهم حتى ابتدلت ؛ هى : « نحن - الموقعين - على هذا ، نقر ونعترف بكذا وكذا .. » وكلمة : « الموقعين » هى الاسم الظاهر المعرفة الذى جاء لإزالة ما فى الضمير قبله من عموم وإبهام مع اتفاقهما فى المدلول ، وتسميته الثانى بما فيه من تحديد وإيضاح .

بالأمل فى الأمثلة السالفة - وأشباهها - نلاحظ فى كل أسلوب منها بعد إزالة ما فى الضمير من عيب العموم والإبهام - أربعة أمور مجمعة ، تتصل بموضوعنا اتصالاً أصيلاً قوياً .

أولها : ضمير لغير الغائب ؛ يشوبه عموم وإبهام .

ثانيها : اسم ظاهر معرفة ، مدلوله هو مدلول الضمير ، ولكنه يُحدّد المراد من ذلك الضمير ، ويخصّصه ، ويوضحه ؛ فيزيل ما فيه من عموم وإبهام .

ثالثها : حُكم معنوى وقع على ذلك الضمير .

رابعها : امتداد ذلك الحكم إلى الاسم الظاهر المعرفة ( لأنه شريك الضمير فى الدلالة ؛ فيقع عليه ما يقع على الضمير من حكم معنوى ) واختصاصه به واقتصاره عليه ، فيكون هذا اختصاصاً واقتصاراً على بعض معين مما يشمل الضمير أى : أن الضمير بعمومه يشمل أفراداً كثيرة ، منها أفراد الاسم الظاهر المعرفة الذى يعتبر أقل أفراداً منه ، وإن شئت فقل : إن هذا الاسم أخص من الضمير الذى بمعناه .

ففى مثل : نحن - العرب - بنو الإقدام والإحجام . الضمير هو : « نحن »

والاسم الظاهر المعرفة هو : « العرب » ، والحكم المعنوى الذى وقع على المبتدأ هو : « البنية » للإقدام والإحجام . وقد خُصص هذا الحكم لبعض أفراد الضمير ؛ وهم : « العرب » ، وصار خاصاً بهم ، مقصوراً عليهم . وهكذا يقال فى سائر الأمثلة ونظائرها . . .

فالاسم الظاهر المعرفة هو الذى يسميه النحاة : « المختص » ، أو : « المخصوص » ؛ لاختصاص المعنى به ، ولأنه يُعرب مفعولاً به لفعل واجب الحذف مع فاعله ، تقديره الشائع<sup>(١)</sup> عندهم ، هو : « أخص » ويعبرون عن هذه المسألة بالغرض منها : وهو : « الاختصاص » .

ويقولون فى تعريفه : إنه إصدار حكم على ضمير لغير الغائب ، بعده اسم ظاهر ، معرفة ، بمعناه ، وتخصيص هذا الحكم بالمعرفة ، وقصره عليها .

الغرض منه :

الغرض الأصلى هو التخصيص والقصر ، وقد يكون الفخر ؛ نحو : (إنى العربى - لا أستكين لطاغية) . (إنى - الرحالة - أتعلم من الرحلة مالا أتعلمه من الكتاب) . أو التواضع : كقول أحد الخلفاء : (أنا - الضعيف العاجز - أحطّم البغى ، وأهدم قلاع الظالمين . وأنا - البائس الفقير - لا أستريح وبجاننى متأوه ، أو محتاج) . . . أو : تفصيل ما يتضمنه الضمير من جنس ، أو نوع أو عدد . . . ، نحو : (نحن - الناس - نخطئ ونصيب ؛ والعاقل من ينتزع من خطئه تجربة تعصمه من الزلل مرة أخرى) ، (نحن - المثقفين - قدوة لسوانا ، فإن ساءت القدوة فالبلاء فادح) . (نحن - الأربعة - نجوم الهداية ، ومصابيح العرفان) .

\* \* \*

حكم الاسم<sup>(٢)</sup> الواقع عليه الاختصاص ، (وهو : المختص ، أو المخصوص) : يجب نصبه دائماً على التفصيل الآتى :

(١) لا مانع أن يكون تقديره : أعنى ، أو : أقصد ، أو : أريد . . . أو ما شاكل هذا - إلا أن الفعل : « أخص » هو المشهور ، ومن مادته جاء الاصطلاح الشائع : « الاختصاص » ولا بد من حذف هذا الفعل مع فاعله - كما أشرنا - ولهذا يعتبرون « المخصوص » هنا نوعاً من المفعول به الذى ينصب بعامل واجب الحذف .

(٢) هذا الاسم أربعة أنواع يحى بيانها فى الزيادة ص ٩٦ .



(١) إن كان الاسم هو لفظ «أى» في التذكير أو «أية» في التأنيث وجب بناءهما على الضم في محل نصب<sup>(١)</sup> ؛ على المفعولية ؛ ووجب أن يتصل بآخرهما كلمة : «ها» التي للتنبيه ، وأن يلتزما هذه الصيغة التي لا تتغير لإفراداً ، ولا تثنية ، ولا جمعا ، ولا بد أن يكون لكل منهما نعت لازم الرفع — بغير بناء — تبعاً للفظهما المبني ، مبدوء بأل التي للعهد الحضورى نحو : (أنا — أيها الجندى — فداءً وطني) . (نحن — أيها الجنديان — نقضى الليلَ ساهرين) . (نحن — أيها الجنود — حماة الأوطان) . (أنا — أيتها الصانعة — حريصة على الإتقان) . (نحن — أيتها الصانعتان — حريصتان على الإتقان) . (نحن — أيتها الصانعات — حريصات على الإتقان . . .)

فالضمير في كل ما سبق ، مبتدأ . وكلمة «أى، أو : أية» مفعول به لفعل محذوف مع فاعله تقديره : «أخص» وهى مبنية على الضم في محل نصب . و «ها» حرف تنبيه مبني على السكون . والاسم المعرفة المقرون بأل نعت مرفوع رفعاً لإتباع للناحية الشكلية اللفظية وحدها . وليس له محل<sup>(٢)</sup> إعرابى — فى الشائع — ؛ لأنه تابع للفظ كلمتى : «أى وأية» المبنيتين على الضم لفظاً ، وإن كانتا منصوبتين محلاً — كما سبق .

ويصح تأخيرهما فى نهاية الجملة ؛ مثل : نحن أنصار الحق — أيها الطلاب نحن أنصار الفضيلة — أيتها الفتيات . . .

(٢) إن كان الاسم المختص لفظاً آخر غير : «أى وأية» وجب نصبه ، سواءً أكان مضافاً أم غير مضاف ، نحو : (أنا — طالب العلم — لا تفتُرْ رغبتي فيه) . (أنا — الطبيب — لا أتوانى فى إجابة الداعى . . .)

أوجه التشابه والتخالف بين الاختصاص والنداء :

بين الاختصاص والنداء تشابهٌ فى أمور ، وتختلف فى أخرى . فيتشابهان فى ثلاثة أمور<sup>(٣)</sup> :

- (١) يقول النحاة إنهما بنيا هنا محلاً لما على النداء ، لأن أسباب البناء لا تنطبق عليهما . والحق أن علة بناءهما على الضم هنا وفى باب النداء هى الاستعمال العربى وحده .
- (٢) التحقيق أن ضمته ضمة إتباع لفظى كما سبق فى باب النداء ص ٣٦ ؛ إذ لا مقتضى للرفع الإعرابى .
- (٣) يردد النحاة هذه الأوجه لإثبات المشابهة . والحق أن هذه المشابهة واهية ، ولا يكاد أمرها يقوى إلا فى «أى وأية» بسبب بناءهما على الضم فى محل نصب ووجود حرف التنبيه والنعت بعدها ، وكل هذا مع الأمور الثلاثة السالفة .

أولها : إفادة كلّ منهما الاختصاص . وهو في هذا الباب خاص بالمتكلم أو المخاطب ، وفي باب النداء خاص بالمخاطب .

ثانيها : أن كلا منهما للحاضر ( أى المتكلم أو المخاطب ) (١) .

ثالثها : أن الاختصاص هنا مراد منه تقوية المعنى وتوكيده ، وقد يكون في النداء كذلك أحياناً ؛ كقولك لمن هو مصنع إليك مقبل على حديثك : إن الأمر — يا فلان — هو ما فصلته لك . . .

ويختلفان في أمور ؛ بعضها لفظي ، والآخر معنوي ، فاللفظية أشهرها :  
( ١ ) أن الاسم المختص لا يذكر معه حرف نداء مطلقاً ؛ لا لفظاً ، ولا تقديرًا ، ولا « يا » ، أو غيرها .

( ٢ ) أنه لا يكون في صدر الجملة وإنما يكون بين طياتها — كأمثلة السالفة — أو في آخرها : نحو : اللهم ساعدنا على النصر — أيها الجنود ، أو أيتها الكتيبة .

( ٣ ) أنه لا بد أن يسبقه ضمير بمعناه في التكلم أو الخطاب — سواء أكان ضمير المتكلم خاصاً به وحده . أم شاركه فيه غيره . فالخاص مثل أنا ، والآخر مثل : نحن . والغالب أن يكون ضمير تكلم . ولا يصح أن يكون السابق ضمير غيبة ولا اسماً ظاهراً . ومن أمثلة ضمير الخطاب قولهم في الدعاء : سبحانه الله العظيم بك — الله — نرجو الفضل . بنصب : « الله » فيهما .

( ٤ ) أن الاسم المختص منصوب دائماً في لفظه ، علماً كان أو غير علم إلا « أى وأية » فليهما مبنيان لفظاً ، منصوبان محلاً . . . أما المنادى فإن العلم والنكرة المقصودة مبنيان فيه على — في الأغلب — الضم ، وكذا أى ، وأية . . .  
( ٥ ) أنه يقل أن يكون علماً — ومع قلته جائز — نحو : أنا — خالداً — حطمت أصنام الجاهلية .

( ٦ ) أنه يكثر تصديره « بأل » بخلاف المنادى فلا يجوز اقترانه بأل إلا في بعض حالات سبق سردها (٢) .

( ١ ) يلاحظ أن النداء — كما سبق في بابه — لا يكون للمتكلم . ( ٢ ) في ص ٢٧ .

(٧) أنه لا يكون نكرة ، ولا اسم إشارة ، ولا ضميراً ، ولا اسم موصول .

(٨) أن « أَيْتاً وَأَيْتَةً » هنا لا توصفان باسم إشارة . بخلافهما في النداء ، وأن صفتيهما واجبة الرفع اتفاقاً ، بخلافهما في النداء .

(٩) أنه لا يُرَخِّم اختياراً ، ولا يستغاث به ، ولا يندب . . .

(١٠) أن العامل هنا محذوف وجوباً مع فاعله بغير تعويض ، أما في النداء فحرف النداء عوض عنهما . وأن الفعل المحذوف هنا تقديره — غالباً — أخصُّ ، أو ما : بمعناه . أما في النداء فالفعل تقديره : أدعو : أو : أنادى ، أو : ما بمعناها .

والمعنوية أشهرها :

(١) أن الكلام مع الاختصاص خبر ، ومع النداء إنشاء .

(٢) أن الغرض الأصلي من الاختصاص هو قصر المعنى على الاسم المعرفة ، وتخصيصه من بين أمثاله بما نسب إليه . وقد يكون الغرض هو : الفخر ، أو التواضع ، أو : زيادة البيان : — كما شرحنا — أما الغرض من النداء الأصيل فطلب الإقبال ... بالتفصيل الذي سردناه<sup>(١)</sup> في بابه<sup>(٢)</sup> . . .

(١) ص ■ وما بعدها

(٢) وقد اقتصر ابن مالك في بيان ما سبق كله ، على بيتين دونهما في باب مستقل عنوانه :

الاختصاص ■ قال :

الِإِخْتِصَاصُ : كَنِدَاءٍ دُونَ «يَا» كَأَيْهَا الْفَتَى بِإِثْرِ : اِرْجُونِيَا

أى : كقولك ارجوني أيها الفتى ، بوقوع : « أيها الفتى » إثر : « ارجوني » ، أى : على إثرها ، وبعدها . ثم قال :

وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ «أَيٍّ» تِلْوَ «أَلْ» كَمِثْلِ: نَحْنُ الْعُرْبُ أَسْحَى مِنْ بَذَلْ

أى : قد يرى الاختصاص مستعملاً من غير كلمة « أى » ، وأية ، فيه ، يريد : من غير أن يكون الاسم المختص هو لفظ : « أى » ، أو : أية » وإنما يكون اسماً مشتملاً على « أَلْ » كالمثال الذى ساقه ، وهو : نحن — العرب — أسحى من بذل ، أى : أكرم من أعطى ماله . فكل ما يفهم من البيتين هو أن الاختصاص كالنداء لكن من غير حرف نداء مطلقاً ، وأن لفظه قد يكون : « أى وأية » ، وأن الاختصاص قد يستغنى عنهما باسم ظاهر فيه : « أَلْ » وهذا كلام مبتور .

## زيادة وتفصيل :

- ١ - يفهم مما سبق أن الاسم المختص (المختص) أربعة أنواع .  
 الأول منها مبنى على الضم وجوباً ، فى محل نصب وهو : « أى » للمذكر  
 و « آية » للمؤنث ؛ مع التزام هذه الصيغة فى جميع أحوالهما « ووقوع » ها  
 التى للتنبيه بعدهما ، ومجىء نعت لهما مقرون بأل التى للعهد الحضورى .  
 أما الثلاثة الباقية فواجبة النصب ، وهى : المقرون بأل نحو : نحن -  
 الشرفاء - نرفع عن الدنيا . والمضاف نحو : أنا - صانع المعروف - لا أرجو  
 عليه جزاء . والعالم - وهو أقل الأربعة استعمالاً - نحو : أنا - علياً - لا أهاب  
 فى سبيل الحق شيئاً .
- ب - الاسم المختص منصوب بفعل محذوف مع فاعله ، والجملة - فى الغالب -  
 تكون فى محل نصب ، حالاً من الضمير الصالح قبلها لأن يكون صاحب حال ؛  
 - فلا يكون مبتدأ مثلاً - كالتى فى مثل : أرجو أن أياها الفتى . وفى مثل : ربنا  
 اغفر لنا أيتها الجماعة (١) .
- وقد تكون أحياناً معترضة ؛ مثل : نحن - الحكام - خدّامُ الوطن .  
 أى : أخص الحكام . فهذه معترضة بين المبتدأ وخبره ، ومثلها : إنا - معاصر  
 الأنبياء - لا نورث (٢) .

(١) التقدير : أرجو أن يكون مختصاً من بين الفتيان - اغفر لنا حال كوننا مختصين  
 بين الجماعات . وقد نص النحاة على إعراب جملتى الاختصاص فى المثالين حاليين من الياء ، ونا .

(٢) كانت الجملة هنا معترضة لتوسطها بين شيئين متلازمين ؛ قبل أن يستوفى أولهما ما يلزم له .  
 وقد نص النحاة على أنها معترضة « ولم يعرفوها هنا حالاً من الضمير الذى قبلها - كما أعربوها فى  
 المثلىين السابقين - فراراً من مجىء الحال من المبتدأ » إذ الشائع بين كثيرهم ألا يكون صاحب الحال مبتدأ ،  
 وقد عرضنا - فى الجزء الثالث ، باب الحال - لهذا الشائع وأنهينا إلى تخطيطه بالحجة القوية . وإذا لا مانع  
 أن تكون جملة الاختصاص الفعلية فى المثالين الأخيرين وأشباههما جملة حالية أو معترضة ، بل إنها فى  
 الحالية أنسب للغرض وأوضح .

## المسألة ١٤٠ :

## التحذير والإغراء

١ - التحذير: « تنبيه المخاطب على أمر مكروه ؛ ليجنبه »<sup>(١)</sup> . والأصل في أسلوب التحذير أن يشتمل على ثلاثة أمور مجتمعة :  
أولها : « المحذّر » ، وهو المتكلم الذى يُوجّه التنبيه لغيره .  
ثانيها : « المحذّر » وهو الذى يتجه إليه التنبيه .  
ثالثها : « المحذّر » ، أو : المحذّر منه « وهو : الأمر المكروه الذى يصدر بسببه التنبيه .

ولكن هذا الأصل قد يُعدّل عنه أحياناً كثيرة ، فيقتصر الأسلوب على بعض تلك الأمور ، كما سنعرف .

ولأسلوب التحذير صور مختلفة ؛ منها : صورة الأمر ؛ كالذى فى قول الشاعر :  
احذر مصاحبة اللئيم ، فإنها تُعدى كما يُعدى السليم الأجرُ  
ومنها : صورة النهى ؛ كقول الأعرابي فى لغته ، وقد فتنته :  
لا تَلْمَنِى فى هواها ليس يرضينى سواها . . .

ومنها : المبدوءة بالضمير « إِيَّاكَ » وفروعه الخاصة بالمخاطب<sup>(٢)</sup> ؛ كالذى فى قول أعرابية لابنها : إِيَّاكَ والنميمة<sup>(٣)</sup> . فإنها تزرع الضغينة<sup>(٤)</sup> ، وتُفرّق بين المحبين . وإِيَّاكَ والتعرّض للعُيوب ؛ فَيُسْتَخْدَ غَرَضاً<sup>(٥)</sup> ، وخليق<sup>(٦)</sup> .  
يُثبت الغرض على كثرة السهام . . . إلى غير هذا من العبارات والصور المتعددة التى تحقق المعنى السالف فى التحذير .

(١) هذا تعريف لغويّ ، ويفضل بعضهم أن يقال « إنه اسم منصوب معمول لأحذر المحذوف ، ونحوه . » لأن هذا يناسب مهمة النحو التى هى البحث فى أحوال الكلام إعراباً وبناءً .

(٢) هى : إِيَّاكَ وإِيَّاكَ وإِيَّاكَ وإِيَّاكَ .

(٣) السعى بين الناس بالإفساد .

(٤) الحقد والعداوة .

(٥) هدفًا تصوّب إليه السهام .

(٦) جدير ، أمر محقق . .

غير أن الكثير من الصور السالفة لا يخضع لأحكام هذا الباب . ولا تنطبق عليها ضوابطه وقواعده ؛ لأن هذه الضوابط والقواعد ، والأحكام لا تنطبق إلا على خمسة أنواع « اصطلاحية » ؛ يسمونها : « صور التحذير » ، هي - وحدها - المقصودة من هذا الباب بكل ما يحويه ، ولا سيما اشتغال كل منها على اسم منصوب يُعَرَّب مفعولاً به لفعل مَحذوف مع مرفوعه . وفيما يلي بيانها .  
الأول : صورة تقتصر على ذكر « المحذَر منه » ( وهو : الأمر المكروه ) اسما ظاهراً دون تكرار ولا عطف مثيل له عليه . - والمراد بالمثل هنا ؛ مُحذَر منه ، آخر - كتحذير الطفل من النار ؛ بأن يقال له : النار ، وكتحذيره من سيارة ؛ بأن يقال له : السيارة .

وحكم هذا النوع جواز نصبه بفعل محذوف جوازاً هو ومرفوعه . فكلمة : « النار » أو « السيارة » يجوز نصبها على اعتبارها مفعولاً به لفعل محذوف ؛ تقديره - مثلاً - احذر النار - احذر السيارة . والفاعل ضمير ؛ تقديره : أنت . ويجوز تقدير فعل آخر يناسب المعنى والسياق من غير تقييد بشيء في اختياره إلا موافقة المعنى ، وصحة التركيب ، مثل : اجتنب النار - اجتنب السيارة . . . . أو : حاذر . . . أو جانب . . . .

وفي كل هذه الأمثلة يصبح حذف الفعل مع فاعله أو ذكرهما ؛ فيقال : النار ، أو اجتنب النار . . . . كما يصبح ضبط « المحذَر منه » ضبطاً آخر غير النصب ؛ كالرفع فيقال : النار ، على اعتباره - مثلاً - مبتدأ خبره محذوف . لكنه في حالة التصريح بفعله لا يدخل في عداد الأساليب الاصطلاحية الخمسة ، وكذلك في حالة ضبطه بغير النصب ، إذ الشرط الأساسي في التحذير الاصطلاحى أن يكون الاسم منصوباً على أنه مفعول به ، وناصبه محذوف (١) .

الثاني : صورة تقتصر على ذكر « المحذَر منه » اسماً ظاهراً إماً مكرراً ، وإما معطوفاً عليه مثله بالواو ؛ نحو : البرد البرد - البرد والمطر .

وحكم هذا النوع وجوب نصب الاسم في صورتين بعامل محذوف مع مرفوعه وجوباً (٢) . ويراعى في تقديره موافقته للمعنى وصحة التركيب ؛ نحو : احذر البرد البرد -

(١) والداعى البلاغى للحذف هو ضيق الوقت ، لأن أكثر حالات التحذير تتطلب الإسراع ؛ ليتنبه المخاطب قبل فوات الفرصة ، كى لا يصيبه المكروه بفواتها .

(٢) لهذا إيضاح آخر يجىء في « ج » من الزيادة والتفصيل ص ١٠٤ .

احذر البرد والمطر ، أو : تجنب . . . أو اتق . . . فحكم هذا النوع وجوب النصب ووجوب حذف العامل ومرفوعه . ويتعين في صورة التكرار أن يكون الاسم الثاني توكيداً لفظياً ، وفي حالة العطف أن يكون حرف العطف هو : «الواو» — دون غيرها — وما بعدها معطوف على الاسم قبلها عطف مفردات ، لا عطف جملة .

الثالث : صورة تقتصر على ذكر اسم ظاهر مختوم بكاف خطاب للمحذّر بحيث يكون هذا الاسم هو الموضع أو الشيء الذي يخاف عليه ، سواء أكان مكرراً أم غير مكرر ، معطوفاً عليه نظير له ، أم غير معطوف . كأن يقال لمن يحاول لمس طلاء سائل : يدك — أو : يدك يدك — أو : يدك وملابسك : والتقدير : أبعد يدك . . . — أبعد يدك وملابسك . . . أو صن يدك . . . صن يدك وملابسك . . . ويصح اختيار عامل محذوف آخر يناسب السياق والتركيب . . .

وحكم هذا النوع وجوب نصب المكرر والمعطوف عليه . والنائب عامل محذوف مع مرفوعه وجوباً<sup>(١)</sup> وما بعد الواو معطوف على ما قبلها عطف مفردات .

أما الاسم المنفرد ( أى : الذى ليس مكرراً ولا معطوفاً عليه ) فحكمه حكم النوع الأول الذى يجوز نصبه بعامل محذوف جوازاً — لا وجوباً — فيصح إظهار عامله وحذفه كما يصح ضبطه بغير النصب فإذا ظهر عامله أو ضبط بغير النصب فلن يكون من أساليب التحذير الاصطلاحي كما أوضحنا في ذلك النوع .

الرابع : صورة تشمل على اسم مختوم بكاف خطاب للمحذّر ، ويكون هذا الاسم موضع الخوف عليه ، وقد عطف عليه بالواو «المُحذّر منه»<sup>(٢)</sup> ؛ نحو : يدك والسكّين — رأسك وحرارة الشمس — مواعيدك والخُلف .

وحكم هذا النوع وجوب نصب الاسم الظاهر والمعطوف وأن يكون عامل النصب محذوفاً مع مرفوعه وجوباً<sup>(١)</sup> . والأيسر والأسهل اختيار عاملين مناسبين<sup>(٢)</sup> . أحدهما : للمعطوف عليه ، والآخر للمعطوف . ولا يراعى في اختيارهما

(١، ١) لهذا الحكم إيضاح يجي في «ح» من الزيادة ص ١٥٤ .

(٢) الفرق بين هذا النوع وسابقه . أن هذا النوع لا بد فيه من معطوف يكون مُحذّر منه . أما السابق فقد يوجد معطوف أو لا يوجد ، وإن وجد وجب أن يكون اسماً ظاهراً موضعاً للخوف عليه وليس محذراً منه .

(٢) وقد يمكن اختيار عامل واحد يستقيم معه المعنى ، ويساير الضوابط العامة .

إلا مناسبتهما للسياق والتركيب ؛ كأن يقال : صُنْ يدك وأبعد السكين - احفظ رأسك ، واحذر حرارة الشمس - تذكر مواعيدك ، وتجنب الخلف . . . وأمثال هذا مما هو مناسب . وعلى هذا التقدير يكون أسلوب التحذير جملتين تشتمل السابقة منهما على الموضع أو الشيء الذى يُخاف عليه ، ويتجه إليه التحذير ، وتشتمل المتأخرة على « محذّر منه » وبين الجملتين واو العطف ؛ تعطف الثانية على الأولى ؛ فيكون العطف عطف جُمْلٍ ، لا مفردات .

وهناك تقديرات وإعرابات أخرى لا تسلم من تعقيد ، أو صعوبة ، ولا حاجة لنا بها ، بعد أن تلاقت الآراء المختلفة عند وجوب نصب المتعاطفين ووجوب حذف عامل النصب . أما الخلاف العنيف فى غير هاتين الناحيتين فيريحنا منه الالتجاء إلى الطريقة التى تخيرناها .

الخامس : صورة تشتمل على ذكر المحذّر ضميراً منصوباً للمخاطب ، هو : « إياك »<sup>(١)</sup> وفروعه . وبعده « المحذّر منه » ، اسماً ظاهراً مسبوقاً بالواو ، أو غير مسبوق بها ، أو مجروراً بالحرف « من » . فلا بد من ذكر المحذّر ، والمحذّر منه فى هذا النوع . فمثال المسبوق بالواو قول الأعرابية لابنها : إياك والحدود بدينك ، والبخل بمالك . . . ومثال غير المسبوق بها قولهم : إياكم تحكيم الأهواء ؛ فإن عاجلها ذميم ، وأجلها وخيم . ومن أمات هواه أحيا كرامته . وقول الشاعر :

إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ ، فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ ، وَلِلشَّرِّ جَالِبُ  
ومثال المجرور بمن : إياك من مؤاخاة الأحمق ؛ فإنه يريد أن ينفعك فيضرك .

وحكم هذا النوع وجوب ذكر المحذّر منه بعد الضمير « إياك » وفروعه ، ووجوب نصب هذا الضمير ؛ باعتباره مفعولاً به لفعل واجب الحذف<sup>(٢)</sup> مع مرفوعة تقديره « أحوذِر » والأصل : « أحوذرك » . ثم أريد تقديم الكاف لداع بلاغى ؛ هو : إفادة الحصر ؛ فنفع من تقديمها أنها ضمير متصل لا يستقل بنفسه ، ولا يوجد إلا فى

(١) الأحسن اعتبار « أيا » مع علامة الخطاب التى بعدها هما - مآ - الضمير المنصوب ، ولا داعى لاعتبار الضمير هو « أيا » ، واعتبار ما بعده علامة خطاب ( وقد سبق إيضاح هذا فى موضعه من باب الضمير ج ١ ص ١٦٣ م ١٩ ) .

(٢) للحكم إيضاح يحىء فى « ح » من الزيادة والتفصيل ص ١٠٤ .



ختام كلمة أخرى . فلم يكن بدّ - عند إرادة تقديمه - من الاستغناء عنه ،  
والإتيان بضمير آخر منصوب ، له معناه ، ويمتاز بأنه يستقل بنفسه ، وهو :  
الضمير : « إياك » فصار الكلام : « إياك أحتذر » ثم حذف الفعل والفاعل ،  
مجازة للمأثور من الكلام الفصيح الذي يطرد فيه هذا الحذف .

أما الاسم الظاهر المذكور بعد « إياك » وفروعها فإن سبقته واو العطف وجب  
نصبه بفعل محذوف مع مرفوعه وجوباً . والأحسن الأيسر - اختيار فعل خاص به يناسبه  
ويساير المقام ، ويكون غير الفعل الناصب للضمير « إياك » فيجتمع في الأساوب  
فعلان محذوفان مع مرفوعهما . ففي المثال السابق : - إياك والنميمة - إياك والتعرض  
للعيوب . . . يكون التقدير : إيتاك أحتذر وأبتغضُ النميمة - إياك أحتذر ،  
وأقبّح التعرّض للعيوب . بمعنى : أحتذرك وأبتغض . . . وأقبّح . . . .

ويصح أن يكون التقدير : إياك احفظ واحذر النميمة<sup>(١)</sup> - إياك احفظ ،  
واترك التعرّض للعيوب . . . وهكذا من غير تقييد بشيء إلا نصب الاسم بعد  
الواو ، واختيار فعل - أى فعل - يناسب المقام ، ويساير الأساوب الصحيح .

وعلى هذا تكون الواو حرف عطف ، والجملة بعدها معطوفة على الجملة التي  
قبلها ، وبالرغم من حذف الفعل ومرفوعه في كل جملة ؛ فإن المحذوف هنا يراعى  
في العطف كأنه مذكور .

فإن لم تكن الواو مذكورة فالأسهل إعراب المنصوب بعدها مفعولاً به للفعل :  
« أحتذر » المحذوف ؛ لأنه قد ينصب مفعولين بنفسه مباشرة . فأول المفعولين هو :  
« إياك » وفروعه ، وثاني المفعولين هو الاسم الظاهر الواقع بعد الضمير « إياك » ،  
وفروعه .

أما إذا قلنا : « إياك من النميمة » « إياك من التعرّض للعيوب » . فإن الجار

( ١ ) والأصل : احفظ نفسك واحذر النميمة ، أو : باعد نفسك . . . أو . . . حذف الفعل وفاعله  
فصار الكلام : نفسك واحذر النميمة ، ثم حذف المضاف ( نفس ) وأقيم المضاف إليه ( وهو : الكاف )  
مقامه ؛ فصار منصوباً مثله وأتينا بدله بضمير منفصل ؛ هو : « إياك » ، السبب الذي يبيانه . ونعود  
فنكرر هنا ما رددناه ؛ وهو : أن تقدير الفعل المحذوف في جميع مسائل هذا الباب متروك للمتكلم يختاره  
بغير قيد إلا قيد المناسبة للسياق ، ومسايرته للتركيب الصحيح . ومن المسائرة للتركيب الصحيح ألا تعطف  
الجملة الثانية على الأولى إذا كانت إحداها خبراً والأخرى إنشاء ، طبقاً للرأى الأقوى .

مع مجروره متعلقان بالفعل المحذوف وجوباً وهو : « أخطر » ؛ لأنه قد يتعدى  
— أيضاً — لمفعولين ؛ ينصب أحدهما بنفسه مباشرة ويتعدى للآخر بحرف  
الجر : « من » .

وفي جميع الصور السالفة يجوز تكرار الضمير « إياك » وعدم تكراره ؛ فلا  
يتغير شيء من الأحكام المتقدمة ، ويُعرب « إياك » الثاني تأكيداً لفظياً للأول .  
ولا يصح أن يكون الضمير « إياً » المَحذَر مَحْذُوماً بغير علامة الخطأ ،  
— كعلامة التكلم ، أو الغياب — فلا يقال : إياي ومعاونة الظالم ، ولا إياه ومعاونة  
الظالم ؛ لأن المتكلم لا يحذر نفسه ، ولا يحذر الغائب . وقد وردت من هذا النوع  
المنوع أمثلة نادرة لا يصح القياس عليها .

لكن يصح أن يكون المحذَر منه ضميراً غائباً معطوفاً على المحذَر ؛ نحو :  
لا تصاحب الأحمق ، وإياك وإياه

فالضمير « إياه » في حكم كلمة « النيمة » في مثال : إياك والنيمة . . .  
وعلى هذا لا يكون التحذير بضميرى الغائب والمتكلم شاذاً إلا إذا كان محذَراً  
لا محذَراً منه .

\* \* \*

يمكن تلخيص الأحكام السابقة كلها فيما يأتي :

( ١ ) إن كان أسلوب التحذير مصدراً بالضمير « إياك » وفروعه — وجب  
في كل الأحوال نصب هذا الضمير بعامل محذوف مع مرفوعه وجوباً . سواء في  
هذا أن يكون الضمير مكرراً أم غير مكرر ، عطف عليه ، أم لم يعطف عليه ،  
جُزء بعده المحذر منه أم نصب . . .

( ٢ ) إن كان أسلوب التحذير غير مصدر بالضمير « إياك » وفروعه وجب  
نصب الاسم بعامل محذوف مع مرفوعه وجوباً بشرط العطف أو التكرار <sup>(١)</sup> ، فإن لم يوجد  
عطف ولا تكرار جاز النصب بعامل محذوف جوازاً أيضاً . فيصح إظهاره كما يصح  
ضبط الاسم بغير النصب . وفي هاتين الحالتين — حيث لا عطف ولا تكرار — لا يتعين  
الأسلوب للتحذير . . .

( ١ ) انظر « > » في الزيادة والتفصيل التاليين ، حيث ترى إيضاحاً وتكميلاً .

## زيادة وتفصيل :

١- تضمنت المراجع المطولة جَدَّلاً يصدِّع الرأس في تقدير عامل النصب المحذوف في التحذير - ولا سيما ناصب الضمير «إياك وفروعه» . أهو الفعل : أَحَذَرَ ، أم بِأَعَدَّ ، أم اجتنب ، أم احذر . . . ؟ أينصب مباشرة أم لا ينصب إلا على تأويل آخر . . . والأمر لا يحتاج لكل هذا ولا لبعضه وخير ما يقال في شأن المحذوف هو ما سجله بعض المحققين ، ونصه (الحق أن يقال : لا يقتصر على تقدير : «باعد» ، ولا على تقدير : «احذر» ؛ بل الواجب تقدير ما يؤدي الغرض ؛ إذ المقدر ليس أمراً مُتَعَبِّداً به لا يُعَدَّلُ عنه<sup>(١)</sup>) وهذا رأى نفيس ، صادق ، يجب اتخاذه دستوراً عند تقدير المحذوف في التحذير وفي الإغراء وفي غيرهما من كل ما يحتاج لتقدير .

ب- يقول بعض النحاة إن الضمير «إياك» وفروعه منصوب بفعل محذوف مع فاعله ، وأن فاعله الضمير عاد فاستتر في الضمير «إياك» وصار «إياك» مغنيا عن التلطف بالفعل المحذوف ، فإذا قلت : «إياك» فعندنا ضميران : أحدهما : هذا البارز المنفصل المنصوب ، وهو : «إياك»

والآخر : ضمير رفع ، مستكن فيه ، منتقل إليه من الفعل الناصب له . ويترتب على هذا أنك إذا أكدت : «إياك» قلت : إياك نفسك ، أو إياك أنت نفسك بفصل أو بغير فصل - طبقاً لقواعد التوكيد المعنوي بالنفس والعين - أما إذا أكدت ضمير الرفع المستكن فيه فإنك تقول مراعاة لتلك القواعد : إياك أنت نفسك ، بالفصل بالضمير المرفوع المنفصل دون ترك الفاصل . ومثل هذا يراعى عند العطف ؛ فتقول في العطف على الضمير المنصوب «إياك» : إياك والصديق ، والسفهاء . أو إياك أنت والصديق ، والسفهاء ؛ بفصل أو بغير فصل . وتقول عند العطف على الضمير المرفوع وحده : إياك أنت والصديق ، بالفصل . وكل هذا مبني على أن الضمير الفاعل ينتقل من الفعل المحذوف ، ويستتر في «إياك» وإخواته . وهو رأى لا يأخذ به فريق آخر يقدر أن الفعل وفاعله حذفاً معاً ، ولم يرجع الفاعل المحذوف ليستكن في «إياك» وفروعه ، فليس معنا إلا ضمير واحد هو الضمير المنصوب البارز

(١) راجع حاشية الصبان ٣ أول باب التحذير . . .

( إياك وفروعه ) . والأخذ بهذا الرأي أولى ؛ لبعده من التكلف والتعقيد ؛ ولأن الفريق الأول لم يؤيد رأيه — فيما رجعت إليه — بأمثلة من الكلام الفصيح يكون لها وحدها القول الفصل .

ح — يقول الرضى : ( إن المحذر منه المكرر قد يكون ظاهراً ؛ نحو : سيفك سيفك . وقد يكون مضمراً ؛ كإياك إياك ، أو : إياى إياى ، أو إياه إياه ) .  
والأحسن العدول عن المضمر لندرة الأمثلة ندرة لا تبيح القياس عليه .  
د — قد يرفع ، المكرر والمعطوف فى أسلوب التحذير — وفى أسلوب الإغراء ، وسيأتى قريباً — وفى هذه الحالة لا يكون الأسلوب تحذيراً . قال الفراء فى قوله تعالى : « ناقة الله وسقياها » : نصبت كلمة : « الناقة » على التحذير . ولو رفعت على إضمار مبتدأ مثل كلمة : « هذه » لحاز « وكان التقدير : هذه ناقة الله ؛ لأن العرب قد ترفع ما فيه معنى التحذير .

هـ — يصح فى كثير من أمثلة التحذير المشتمة على الواو أن تكون هذه الواو للمعية إذا استقام المعنى عليها ؛ نحو : يدك والسيف ، أصابعك والخبر ... فلا مانع هنا أن تكون الواو للمعية ، والمراد : راقب يدك مع السيف — باعد أصابعك مع الخبر . . . أو نحو هذا ؛ فالاعتبار الأول دائماً هو للمعنى وصحة التركيب . فإن اقتضى العطف وحده ، أو المعية وحدها ، أو جوازهما نزلنا على حكمه كما سبق (١) .  
و — ألحق بالتحذير والإغراء ألفاظ سنعرضها فى آخر الإغراء فى قسم الزيادة .  
ز — الأغلب فى أساليب التحذير أن تكون من نوع الإنشاء الطلبى ؛ تبعاً لعاملها الدال على الطلب . فإن لم يكن دالاً على الطلب فبى خبرية . . .

\* \* \*

## ب - الإغراء :

هو : تنبيه المخاطب على أمر محبوب ليفعله<sup>(١)</sup> ؛ نحو : العمل العمل ؛ فإنه مفتاح الغنى ، والطريق إلى المجد . فالتكلم : هو المغرّى . والمخاطب هو المغرّى . . . والأمر المحبوب هو المغرّى به

وحكم الاسم المحبوب وجوب نصبه باعتباره مفعولاً به ليعامل مناسب للسياق محذوف مع مرفوعه وجوباً ، بشرط أن يكون هذا الاسم مكرراً كالمثال السابق أو معطوفاً عليه مثله ، ( أى : أمر محبوب آخر ) كقولهم : الفرار والهرب من اللئيم الأحمق ؛ فإنه كالحية لا يكون منها غير اللدغ . أى : الزم الفرار والهرب . فإن لم يكن مكرراً ولا معطوفاً عليه مثله جاز نصبه مفعولاً به ليعامل مذكور أو محذوف ، وجاز أيضاً أن يضبط ضبطاً آخر غير النصب - كالرفع - ؛ تقول : « الاعتدال » ، فإنه أمان من سوء العاقبة . أى : الزم الاعتدال ، فيصح حذف العامل ويصح ذكره . ويصح الرفع - مثلاً - فيقال « الاعتدال » . . . على اعتباره - مثلاً - مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : الاعتدال مطلوب ، فإنه . . . وفى حالتي ظهور العامل ، أو ضبط الاسم ضبطاً غير النصب على المفعول به ، لا يكون الأسلوب<sup>(٢)</sup> إغراء اصطلاحياً . . . . .<sup>(٣)</sup>

والأكثر فى أساليب الإغراء أنها إنشائية طلبية . تبعاً لنوع عاملها الدال على الطلب .

( ١ ) يقال فى هذا التعريف ما قيل فى التحذير ص ٩٧ .

( ٢ ) سبقت الإشارة فى - د - من الزيادة والتفصيل إلى أن المكرر والمعطوف فى الإغراء قد يرفع فلا يسمى إغراء . ومن أمثلة الإغراء .

إن قوما منهم : عُميرٌ ، وأشباهُ عُميرٍ ، ومنهم : السفاحُ...  
لجديرون بالوفاء إذا قال أخو النجدة السلاحُ السلاحُ

وأما كلمة : « ناقة » فى قوله تعالى : « ناقة الله وسقياها » فتصاح إغراء وتحذيراً .

( ٣ ) فيما سبق يقول ابن مالك فى باب عنوانه : التحذير والإغراء

إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ نَصَبٌ مُحَذَّرٌ بِمَا اسْتَتَارَهُ وَجَبَ

## زيادة وتفصيل :

ا - ليس من اللازم أن تكون الواو في الاغراء للعطف ؛ فقد يقتضى المعنى أن تكون للمعية ، نحو : الإجادَة والمثابرة كي تفوزَ بما تهوى . وقد يقتضى المعنى العطف وحده ؛ أو يتسع للأمرين فيراعى دائماً ما يقتضيه كما سبق .

ب - ألحق - بالتحذير والإغراء في وجوب النصب ، وجوب إضمار الناصب في بعض الأمثال المأثورة المسموعة بالنصب ، وبعض العبارات الأخرى المسموعة أيضاً والتي يسمونها « شبه الأمثال » ؛ لأنها لا تبلغ مبلغ المثل في الشهرة ، وكثرة الاستعمال والتعميم وقد تشتمل على قيد تخاطب أو حالة معينة .  
ا - فن الأمثال :

( ١ ) كليهما وتمرا - وهو مثل يقال لمن خيّر بين شيئين ، فطلبهما معاً ، وطلب الزيادة عليهما . التقدير : أعطى كليهما وزدنى تمرا .

يقول : المحذر - وهو المتكلم - نصّب أسلوب : « إياك والشر » ونحو هذا الأسلوب . . . نصبه بما وجب استتاره ؛ أى : بعامل محذوف وجوباً . هذا إن اشتمل الأسلوب على عاطف ؛ كالمثال الذى عرضه . فإن لم يكن مشتملاً على عاطف فقد قال فيه :

وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِإِيَّا أَنْسَبَ ، وَمَا سِوَاهُ سَتَرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا  
إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوْ التَّكْرَارِ كَالضَّيْعَمِ الضَّيْعَمِ ، يَا ذَا السَّارَى  
(الضيعم = الأسد . السارى : المسافر ليلاً ) .

يريد : أنسب هذا الحكم لـ « إيا » أيضاً عند عدم العطف عليها . أما في جميع الحالات الأخرى - غير السالفتين - فحذف الفعل الناصب ليس واجباً إلا مع العطف أو التكرار . ثم بين بعد ذلك أن اشتمال أسلوب التحذير على محذر منه يكون هو الضمير : إياك وإياه وفعولهما للمتكلم ، أمر شاذ . ولغالب أكثر شذوذاً ومن قاس عليه فقد انتبه ، أى : ابتعد عن الصواب يقول :

وَشَذُّ إِيَّائِي وَإِيَّاهُ أَشَدُّ وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذَ  
ثم انتقل إلى الإغراء واكتفى فيه ببيت واحد هو :

وَكَمَحْذَرٍ بِإِلَّا إِيَّاءَ ، اجْعَلَا مُغْرَى فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا  
أى : أن حكم الاسم المغرَى به كحكم المحذر الذى بغير « إياك » في كل الأحكام .

(٢) الكلاب على البقر ؛ مثل يضرب حين يريد المرء ترك الخير والشر يصطرعان ، وأن يغتنم السلامة لنفسه . والتقدير : اترك الكلاب على البقر ، يتصرف كل منهما مع الآخر كما يشاء ، وانج بنفسك .

(٣) أحششفاً<sup>(١)</sup> وسوء كيلة ، يضرب لمن يجمع بين إساءتين لغيره ، ويظلم الناس من ناحيتين . والتقدير : أتبيع حششفاً ، وتزيد سوء كيلة .

ب - وما يشبه المثل :

(١) قوله تعالى : « إِنَّتَهُوْا . خيراً لكم » . أى انتهوا واصنعوا خيراً لكم

(٢) من أنت ؟ علياً . التقدير : من أنت ؟ تذكر علياً . يقال لمن يذكر عظيمًا جليل القدر بسوء .

(٣) كل شيء ولا هذا . التقدير : اصنع كل شيء ، ولا تصنع هذا .

(٤) هذا ولا زعماتك . التقدير : أرضى هذا ، ولا أتوهم زعماتك .

(٥) إن تأت فأهل الليل وأهل النهار . التقدير : إن تأت تجد أهل الليل وأهل النهار في خدمتك بدل أهلك .

(٦) مرحبًا ، وأهلاً ، وسهلاً . التقدير : وجدت مرحبًا وأتيت أهلاً ، ونزلت سهلاً .

(٧) عذيرك . أى : أظهر عذرك ، أو أظهر عاذرك ( عذير : بمعنى عذر أو عاذر . )

(٨) ديار الأحباب . أى : أذكر ديار الأحباب . . . .

وهكذا

ويصح - كما عرفنا - تقدير أفعال مناسبة غير التي عرضناها ، ويصح اعتبار الواو للمعية في كثير مما سلف . والمهم استقامة المعنى .

(١) الحشف : أردأ النمر . وسوء الكيلة : قبيح الطريقة التي تستخدم في الكيل ...

## المسألة ١٤١ :

## أسماء الأفعال

## تعريفها :

في اللغة ألفاظ يدل الواحد منها على فعل معين ، — أى : محدد بزمنه ، ومعناه ، وعمله — لكنه لا يقبل العلامة التي يقبلها هذا الفعل ، والتي تبيّن نوعه كاللفظ : « هيات » في قول الشاعر يخاطب عزيزاً راحل عنه :

بَعُدْتُ دياراً ، واحتوتك ديارُ هيات للنجم الرفيع ، قرارُ

فإنه يدل على الفعل الماضي : « بَعُدَ » ويقوم مقامه في أداء معناه ، وفي عمله ، وزمنه ، من غير أن يقبل العلامة الخاصة بالفعل الماضي ؛ مثل : إحدى التّاءين ( تاء التّأنيث الساكنة ، أو تاء الفاعل ) ، إذ لم يَرِدْ عن العرب وجود علامة للماضي في : هيات .

وكاللفظ : « آه » في قول الشاعر :

آهًا لها من ليالٍ !! هل تعودُ كما كانت . ؟ وأى ليالٍ عادَ ماضيها ؟  
فإنه يدل على الفعل المضارع : « أتوجع » . ولكنه لا يقبل علامة من العلامات الخاصة بالمضارع ؛ لأن العرب لم تدخلها على « آه » قط .

وكاللفظ « حذّار » في قول المادح :

سلّ عن شجاعته ، وزرّه مسالماً وحذّارٍ ، ثم حذّارٍ منه ، مُحْتَارِبا  
فإنه يدل على فعل الأمر : « احذّر » من غير أن يقبل علامة الأمر ؛ لأن العرب لم تدخلها على « حذّار » مطلقاً . . .

والمراد من أن كل لفظ من هذه الألفاظ يدل على فعل معين محدّد ؛ هو : أنك لو سألت المراجع اللغوية عن المقصود من لفظ : « هيات » لكان الجواب : ( هيات ، معناه : بَعُدَ ) — ( آها ، معناه : أتوجع ) — ( حذّار ، معناه : احذّر ) وهكذا نظائرها . فكل لفظ مما سبق — ونظائره — يسمى : « اسم فعل » . وهو<sup>(١)</sup> :

(١) التعريف الآتي صفوة تعريفات متعددة جلوزت سعة ، ولم تخل من قصور أو غموض . وهو أقرب إلى التعريف الدقيق الذي اختاره جمهورهم لاسم الفعل . وزيده بياناً ووضوحاً بما يأتي : لو وضعنا فاكهة معينة أمام إنسان لا يعرفها : فسأل : ما هذه ؟ فأجبنا : رمان — مثلاً — لكأنت كلمة : « رمان » هي الرمز « أو العلامة ، أو اللفظ الدال على تلك الفاكهة ، وإن شئت فقل : إنها « اسم »



اسم يدل على فعل معين ، ويتضمن معناه ، وعمله ، وزمنه ، من غير

يفهم منه السامع تلك الفاكهة المعينة دون غيرها . فعدونا شيثان ؛ فاكهة لها أوصاف حسية خاصة بها ولفظ معين ، إذا نطقنا به انصرف للذهن مباشرة إلى تلك الفاكهة الخاصة . فلهذا اللفظ معنى ، أو مدلول ، أو مراد ؛ وما معناه ، أو مدلوله ، أو المراد منه . . . إلا هذه الفاكهة ، وإن شئت فقل : إنه اسم ، هي معناه وسماه . وأن هذا المعنى والمسمى له اسم ؛ هو : التفاح . فالاسم ليس إلا رمزاً ، أو علامة ، أو شارة يراد بها أن تدل على شيء آخر ، وأن تعينه ، وتميزه من غيره . وهذا الشيء الآخر هو ، المراد من تلك الشارة « والغرض من اتخاذها . فهو مدلولها ومرماها . أى : هو المسمى بها . ومتى ثبت أن الاسم هو الرمز والعلامة ، وأن المسمى هو : المرموز له ، المطلوب إدراكه بالعقل — كان الاسم متضمناً في ذاته كل أوصاف المسمى ؛ كالصورة التي يكتب إزاءها اسمها ؛ فإذا قرئ الاسم أولاً دل على الصورة ومضمونها كاملة .

مثال آخر : هيك رأيت طائراً صغير الجسم ، جميل الشكل ، سحر الغناء « يتميز بأوصاف خاصة ، فسألت : ما هذا الطائر ؟ فقبل : بلبل . فإن كلمة : « بلبل » رمز ، أو : شارة ، أو : علامة على هذا الطائر المعين . فإذا سمعتها بعد ذلك ، أو قرأتها فهمت ما ترمز إليه ، وما تشير له ، وإن شئت فقل : فهمت معناها وما تدل عليه « أى : فهمت مدلولها وسماها ، لأنها الاسم الدال عليه . فالبلبل مدلوله الطائر المعين ، وهذا الطائر المعين له اسم هو البلبل ، فلكل اسم مسمى ، ولكل مسمى اسم ، ولا ينفصل أحدهما عن صاحبه ، مهما كثرت ألفاظ كل ، وتعددت الكلمات الدالة عليه .

قياساً على ما سبق ، ما الذى نفهمه حين نسمع كلمة مثل : هيات ؟ نفهم أن مدلولها ومرماها هو الفعل : « بَعُدْ » بكل خصائصه ؛ من الدلالة على معنى البعد ، والمضى والعمل « وعدم التأثير بالعوامل فاللفظ : « هيات » رمز ، أو شارة أو علامة — تدل على الفعل : « بَعُدْ » أى : أن اللفظ : « هيات » اسم ، سماه الفعل : « بعد » . والفعل : « بعد » مسمى ، له اسم ؛ هو : هيات .

وإذا شئت : ما المراد من : « آه » ؟ كان الجواب : « أتوجع » . فكلمة : « آه » هي الرمز ، أو : العلامة ، أو : الاسم . أما المرموز له ، أو : المسمى — فهو الفعل المضارع : « أتوجع » بكل خصائص المضارع ؛ من معنى ، وزمن ، وعمل ، مع سلامته من التأثير بالعوامل التي يتأثر بها المضارع ؛ كالتواصب أو الجوازيم والتي لا يتأثر بها . . . وكذلك : « حذار » فإنه اسم ، سماه فعل الأمر : « احذر » بما هو مختص به .

بما تقدم يتبين المراد — عند جمهورهم — من أسماء الأفعال ، وأن المقصود أنها « أسماء للأفعال » ، كما أن لفظ : « الزمان » اسم للكفاكة المعينة ، و « البلبل » اسم للطائر الخاص ؛ و « الفرس » اسم للحيوان المعروف . . . فكذلك هذه الأسماء ؛ كل واحد منها اسم « لفعل بعينه . . . ولما كان الاسم — كما شرحناه — يدل دلالة كاملة على سماه ، ويتضمن كل خصائص المسمى تبعاً لذلك ، لا بالأصالة — كان اسم الفعل متضمناً بالتبعية لا بالأصالة معنى فعله وزمنه « وكذا عمله — في الغالب — مع عدم التأثير . وكذلك يتبين أن المراد هنا من كلمة : « اسم » هو المراد منها في كل موضع آخر ، ولكنه اسم ، في لفظه فقط بدليل قبوله التنوين حيناً ، والإسناد إليه حيناً ، وكلاهما من علامة الاسم ، وأنه ليس فعلاً في لفظه بدليل أنه لا يقبل علامة من علامات الأفعال فحقيقته : أنه اسم في لفظه ، فعل في معناه ( وسيجىء في ص تصريح النحاة بهذا وما يترتب عليه من آثار . . . ) .

وبالرغم من هذا البيان الذى عرضناه لإيضاح الرأى الغالب — لا يزال يشوبه — بحق — بعض الضعف ؟

أن يقبل علامته . أو يتأثر بالعوامل (١) .

ما يمتاز به اسم الفعل :

بالرغم من أن شأنه هو ما وصفنا فقد اكتسب بالاستعمال العربى القديم مزيتين ليستا للفعل الذى بمعناه .

الأولى : أن اسم الفعل أقوى من الفعل الذى بمعناه فى أداء المعنى ، وأقدر على إبرازه كاملاً مع المبالغة فيه . فالفعل : « بَعُدَ » — مثلاً — يفيد : مجرد « البعد » ، ولكن اسم الفعل الذى بمعناه ؛ وهو : هيهات ، يفيد البعد البعيد ، أو : الشديد ؛ لأن معناه الدقيق هو : بَعُدَ جداً . والفعل : « افترق » يفيد : « الافتراق » المحرد ؛ ولكن اسم الفعل : « شَتَّانَ » وهو بمعناه — يفيد الافتراق الشديد ؛ لأن معناه الحقيقى هو : « افترق جداً » . . . . وهكذا .

الثانية : أنه يؤدى المعنى على الوجه السالف ، مع إيجاز اللفظ واختصاره . لا لزامه — فى الأغلب — صورة واحدة لا تتغير بتغير المفرد ، أو المثنى ، أو الجمع أو التذكير ، أو التأنيث ؛ إلا ما كان منه متصلاً بعلامة تدل على نوع معين دون غيره (٢) ؛ تقول : صه يا غلامُ ، أو يا غلامان ، أو يا غلمان ، أو يا فتاة ، أو يا فتاتان ، أو يا فتيات . ولو أتيت مكانه بالفعل الذى بمعناه لقلت : اسكت يا غلام — اسكتا يا غلامان — اسكتوا يا غلمان — اسكتى يا فتاة ، اسكتا يا فتاتان — اسكن يا فتيات . . . .

وبسبب هاتين المزيتين كان استعمال اسم الفعل هو الأنسب حين يقتضى المقام إيجاز اللفظ واختصاره ، مع وفاء المعنى ، والمبالغة فيه .

أقسامها :

١ — تنقسم بحسب نوع الأفعال التى تدل عليها ، إلى ثلاثة أقسام :

كاعتبار هذه الألفاظ أسماء عاملة مع أنها لا موضع لها من الإعراب ؛ فلا تكون مبتدأ ، ولا خبراً ، ولا فاعلاً ، ولا مضافاً ، ولا مضافاً إليه . . . .

ويخف الاعتراض ، ويكاد الضعف يخنق — لو أخذنا بالرأى القائل : إنها قسم رابع مستقل من أقسام الكلمة . وأصحاب هذا الرأى يسمونه : « مخالفة » بمعنى : خليفة الفعل ، ونائبه ، فى معناه ، وعمله وزمنه ، وكل ما يتضمنه على الوجه المشروح هنا .

(١) قلنا هذا : لأن المضارع يتأثر بعوامل للنصب والجزم . وهذا القيد يخرج المصدر النائب عن فعله ؛ لأنه يتأثر بالعوامل ، وتخرج كذلك المشتقات . . . .

(٢) كأسماء الأفعال المنقولة من شبه الجملة وبعض المصادر ، مثل : عليك ، أمامك ، رويدك . . . . وستأتى .

أولها : اسم فعل أمر ، وهو أكثرها وروداً في الكلام المأثور ، نحو : آمين ، بمعنى : استجب ومه - بالسكون - بمعنى : اترك ما أنت فيه الآن من قول أو فعل . وصه - بالسكون - بمعنى : اسكت عن الموضوع المعين الذي تتكلم فيه وحى - بفتح الياء المشددة - في مثل : حى على الصلاة - حى على الفلاح ، بمعنى : أقبل ، أو : عجل . ... وجميع هذه الألفاظ سماعية .

ومن هذا القسم نوع قياسى مطرد - على الأصح - هو : ما كان على وزن « فَعْعَالٌ »<sup>(١)</sup> بشرط أن يكون له فعل ثلاثى - تمام - متصرف ، نحو : حذر ، - في البيت السالف - بمعنى : احذر ، ونحو : نزل إلى ميدان الجهاد ، وزحام - في مجال الإصلاح ؛ بمعنى انزل ، وازحَم .

ولا يصح صوغ « فَعْعَالٍ » إذا كان فعله غير ثلاثى ، كدحرج ، وشدّ : دَرَاكٍ ، من أدرك ، أو : كان فعله ناقصاً ؛ مثل : كان ، وظل ، وبات ، الناسخات ، أو كان غير متصرف ، نحو : عسى ، وليس .

واسم فعل الأمر مبنى دائماً ، ولا بد له من فاعل مستتر وجوباً . وقد يتعدى للمفعول به أو لا يتعدى على حسب فعله .

ومن أسماء فعل الأمر : هيا ، بمعنى : أسرع - ومه ؛ بمعنى : انكفئ عما أنت فيه - وتيسد ، وتيسدخ ، وهما بمعنى : أمهل - ووبهها ، بمعنى : حرّض وأغرى<sup>(٢)</sup> - وحيهل<sup>(٣)</sup> ؛ بمعنى : أقبل ، أو عجل . . . وهلم<sup>(٤)</sup> ، بمعنى : أقبل ، وتعال .

(١) سبق عند الكلام على الأسماء الملازمة للنداء (ص ٥٢ م ١٣٢) أن منها ما يكون على وزن « فعال » بشروط خاصة .

(٢) فعل أمر ، ماضيه : أغرى .

(٣) يجوز في اللام عدة لغات ، منها السكون ، ومنها الفتح بتنوين أو غير تنوين . والأشهر فتح هائه في كل أحوالها .

(٤) المجازيون وبعض العرب يلزمونه صورة لا تتغير مطلقاً في الأفراد والتذكير وفروعها . وغيرهم يعدونه اسم فعل . ولكن يتغير الضمير الفاعل في آخره بحسب المعنى .

وتجرى على الألسنة عبارة : « هلم جرا » ويقول بعض النحاة في توجيهها : إن « هلم » بمعنى : « أقبل واثت » وليس المراد الإقبال والمجيء الحسين ؛ وإنما المراد الاستمرار على الشيء وملازمته . وأيضاً : ليس المراد الطلب حقيقة ، وإنما المراد الخبر ؛ كالذى في قوله تعالى « فليسمد » له الرحمن مداً « وأما كلمة : « جرا » فهي مصدر جره ، يجره ، جرا ، إذا سمحه . وليس

ثانيها : اسم فعل مضارع - وهو قليل - نحو : أوّه ، بمعنى : أتألم ، وأُف ، بمعنى : أتضجر ، كقوله تعالى : ( فلا تقل لهما أف ) أى : للوالدين ووى ، بمعنى : أعجبب ؛ كقوله تعالى : ( وى ) ، كأنّه لا يُفْلِحُ الكافرون ) - وقد يكون اسم الفعل : « وى » مختوماً بكاف الخطاب ، ومنه قول عنتره :

ولقد شقّى نفسى وأبرأ سقمَها      قيلُ الفوارس : ويك - عنتر - أقدم  
واسم الفعل المضارع مبنى حتمًا ، ولا بد له من فاعل مستتر وجوبًا ، وهو مثل فعله فى التعدى والملزوم .

ثالثها : اسم فعل ماض - وهو قليل ؛ كالسابق - ، ومنه : « هيهات » ، التى ذكرناها : « وشتان » . والصحيح الفصيح أن يكون الافتراق خاصًا بالأمور المعنوية ؛ كالعلم والفهم ، والصّلاح ؛ تقول : شتان <sup>(١)</sup> علىّ ومعاوية فى الشجاعة ، وشتان المأمون والأمين فى الذكاء ، وشتان الإيثار ، والأثرة <sup>(٢)</sup> ؛ فلا يقال : شتان المتخاصمان عن مجلس الحكم ، ولا شتان المتعاقدان عن مكان التعاقد <sup>(٣)</sup> . . .

واسم الفعل الماضى مبنى فى كل أحواله ، ويحتاج إلى فاعل ظاهر أو ضمير مستتر جوازًا ، للغائب - فى الأعم الأغلب كما سيجىء - وهو بهذين يخالف النوعين

المراد الجرح الحسى ، بل التعميم الذى يشمل غيره ؛ فإذا قيل : كان ذلك عام كذا وهلم جرا ، فكأنه قيل : واستمر ذلك فى بقية الأعوام استمرارًا . أو استمر مستمرًا ( على الحال المؤكدة ) وهذا يزول إشكال عطف الخبر على الطلب وغيره من الاعتراضات ( الصبان فى هذا الموضع ) .

( ١ ) ولا يكون فاعله إلا متعدداً بواوالمطفردن غيرها ؛ كالشأن فى فاعله ( وستجىء إشارة لهذا عند الكلام على الأحكام فى ص ١٢١ ) .

( ٢ ) الإيثار تقديم المرة غيره على نفسه فى الانتفاع ، والأثرة العكس .

( ٣ ) وقد اقتصر ابن مالك فى باب عنوانه : « أسماء الأفعال والأصوات » على الإشارة العابرة لما شرحناه ، بقوله :

ما ناب عن فعلٍ ؛ كشتانَ وصَه      هو اسمُ فعلٍ ، وكذا : أوّه ، ومَه  
والمراد من عنوان الباب هو : أسماء الأفعال ، وأسماء الأصوات ، لا أن الأسماء لها معاً .  
وقد أوضحنا معنى أسماء الأفعال التى عرضها . ثم قال :

ومًا بمعنَى : « افعل » ؛ كأمينَ - كثرُ      وغيرُه ، كوى وهيهاتَ - نَزُرُ  
( المراد من : « افعل » ، هو فعل الأمر . نزر = قل . ) أى : أن اسم الفعل الذى بمعنى فعل الأمر كثير . أما الذى بمعنى غيره - كالذى بمعنى الماضى أو المضارع - فقليل .

السالفين ، فوق مخالفتهما أيضاً في المعنى والزمن . أما تعديته ولزومه فيجترى فيهما كغيره على نظام فعله .

ب - وتنقسم إلى قسمين : بحسب أصلتها في الدلالة على الفعل وعدم دلالتها .  
أولهما : المُرْتَجَل ؛ وهو : ما وُضِعَ من أول أمره اسم فعل ، ولم يستعمل في غيره من قبل . مثل : شتان - وى - مه . . .  
ثانيهما : المنقول ؛ وهو الذي وضع أول الأمر لمعنى ، ثم انتقل منه إلى اسم الفعل .

والمنقول أقسام ؛ فهو :

١ - إما منقول من جار مع مجروره ، مثل : عليك ، بمعنى : تَمَسَّكَ وبمعنى : الزم ؛ كَقَوَّطُم : عليك بالعلم ؛ فإنه جاء من لاجاه له ، وعليك بالخلق الكريم ؛ فإنه الغِنَى الحق . وقوله تعالى : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ ، لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ نَزَلَ بِهِ مَكْرُوهٌ فَعَلِيهِ بِالصَّبْرِ ؛ فَهُوَ أَبْعَدُ لِلْأَلَمِ ، وَأَجْلَبُ لِلْأَجْرِ أَى : فَلْيَتَمَسَّكْ بالصبر . . . ومن الجائز أن يقال : على بالكفاح لبلوغ الأمانى . أى : أعتصم بالكفاح .

ومن المنقول من الجار والمجرور : إليك ؛ بمعنى : ابتعد وتَسَحَّ ، مثل : إليك عنى - أيها المنافق - ؛ فذو الوجهين لا مكان له عندى ، ولا منزلة له فى نفسى . . . ومنه : إلى ، بمعنى : أقبل ، نحو : إلى - أيها الرقى - فإنى أخوك الصادق العهد . والأحسن فى الأمثلة السالفة - وأشباهها - إعراب الجار ومجروره معا ، اسم فعل مبنى ، لا محل له من الإعراب <sup>(١)</sup> .

٢ - وإما منقول من ظرف مكان ؛ مثل : أمامك ؛ بمعنى : تقدم . ووراءك ؛ بمعنى : تأخر ، تقول : أمامك إن وانتك الفرصة ، وساعتك القوة . ووراءك إن كان فى إدراك الفرصة غصّة ، وفى نبيلها حسرة وندامة . ومثل : مكانك ،

(١) وهذا الإعراب الذى أشار به بعض النحاة نأمن كثيراً من الاعتراضات والمغاز التى فى غيره . ولن يترتب على الأخذ به إساءة للمعنى ، أو لصحة التركيب . وإذا جاء تابع بعد اسم الفعل فتبوعه هو فاعل اسم الفعل .

بمعنى اثبتت ، تقول لمن يحاول الهرب من أمر يمارسه : مكانك تـُحمد وتـُدرِك غايتك .

والأيسر اعتبار الظرف كله ( بما اتصل بآخره من علامة تكلم أو خطاب أو غيبة ) هو اسم الفعل .

٣- وإما منقول من مصدر له فعل مستعمل من لفظه ؛ مثل ؛ « رُوِيْدَ » - بغير تنوين - بمعنى : تـَـمـَـهـَـلَ ، وبمعنى : أـمـَـهـَـلَ ؛ نحو : رُوِيْدَ -أيها العالم- لقوم يتعلمون ؛ فإن التمهّل داعية الفهم ، والفهم داعية الاستجابة . رُوِيْدَ مـَـدِينًا ؛ فإن الإمهال مروءة . . . (١) فكلمة : « رويد » في المثالين اسم فعل أمر مبنى غير منون .

وأصل المصدر : « رُوِيْدَ » هو : « إرواد » ، مصدر الفعل الرباعي : « أَرَوَدَ » ، ثم صُغِّرَ المصدر : « إرواد » تصغير ترخيم ؛ بحذف حروفه الزائدة ؛ فصار : « رُوِيْدَ » (٢) ، ثم نقل بغير تنوين إلى اسم الفعل .

وقد يكون اسم الفعل منقولا من مصدر ليس له فعل من لفظه ، لكن له فعل من معناه ، مثل كلمة : « بـلـَـهَ » - بغير تنوين - بمعنى : اـتـَـرـَـكْ ؛ تقول : بـلـَـهَ مـسِيئًا ، واغفر له إساءته ، أى : اـتـَـرـَـكْ . . .

(١) وهذا المصدر المصغر ينصب المفعول به جواراً ولو لم ينتقل إلى اسم الفعل ، بالرغم من أن شرط إعمال المصدر ألا يكون مصغراً ( كما تقدم في بابه ٣ ص ١٦٧ م ٩٩ ) لأن هذا الشرط حتى في غير المصدر : « رويد » الذي ورد به السماع عاملاً وغير عامل .

(٢) لكلمة : « رويد » - حـ تـان ؛ أو لاها : أن تكون مصدراً معرباً باقياً على مصدريته وإعرابه ، والأخرى أن تترك المصدرية والتنوين وتنتقل إلى حالة جديدة هي « اسم فعل الأمر » على الوجه الذى شرحناه . وفي حالته الأولى التى يظل فيها مصدراً معرباً قد يكون مصدراً معرباً نائباً عن فعل الأمر المخذوف . إما منوناً ناصباً مفعولاً به ، نحو : رويدا عليا ، وإما مضافاً إلى المفعول به ، نحو : رويد على ، فلفظ : « رويد » فيها مصدر منصوب بفعل الأمر المخذوف ، بمعنى : أروِد ، وفاعله مستتر فيه وجوباً . وكلمة : « على » مفعول به منصوب فى الأول ، ومضاف إليه مجرور فى الثانى . وإما منوناً غير ناصب مفعوله ، نحو : رويداً يا سائق ؛ فيكون نائباً عن فعل الأمر المخذوف أيضاً . ويصح استعماله مصدراً غير نائب عن فعل الأمر فينصب منوناً إما حالا ؛ نحو قرأت الكتاب رويداً ؛ بمعنى : مـَـرَوِّداً ، أى : متمهلاً ، وإما نعتاً لمصدر مذكور - فى الغالب - نحو : سارت الوفود سيراً رويداً ، أى : سيراً متمهلاً ؛ أو لمصدر مقدر ، نحو : تحركت سيارة رويداً ، أى : سيرا رويداً ( وكان المصدر هنا نعتاً لمخذوف لا حالا ؛ فراراً من أن يكون صاحب الحال نكرة ) .

والأصل : بَلَّهَ المَسِيءَ ، بمعنى : تَرَكَّ المَسِيءَ ، من إضافة المصدر لمفعوله ،  
ومن الجائز أن يكون الأصل : بَلَّهَهَا مَسِيئًا . . . باستعمال كلمة : « بَلَّهَهَا »<sup>(١)</sup>  
مصدرًا ناصبًا معموله ؛ قياساً على : تَرَكَّهَا مَسِيئًا ، بمعنى اترك تركًا مَسِيئًا ،  
ومن هذا المصدر الناصب لمفعوله انتقل لفظ « بَلَّهَ » ولكن بغير تنوينه - إلى اسم  
فعل بمعناه . . . (٢)

(١) ورد في حاشية الخضرى تنوين « بلها » ولا أدري أهذا التنوين مسموع ، أم هو افتراضى  
حملا على المصدر : تركًا ، كما أظن ؟ .

(٢) إذا كان الاسم بعد : « بله » منصوبًا منونًا جاز أن تكون مصدرًا عاملاً معرباً كمصدر فعلها  
المعنوى : « ترك » ( وهو مصدر : ترك ) و جاز أن تكون فعل أمر مبنياً بمعنى : اترك ، والقرائن  
- إن وجدت - هى التى تحدد أحد الأمرين ؛ فإن كان الاسم بعدها مجروراً وجب أن تكون مصدرًا  
مضافاً ، والاسم المجرور هو المضاف إليه . فكلمة : « بله » مثل كلمة : « رويد » كلتاهما تتعين مصدرًا إذا  
جرت الاسم بعدها ، وتصلح مصدرًا أو اسم فعل إذا نصبت . وتكون فتحتهما فتحة بناء إذا كانا اسمي فعل ،  
وفتحة إعراب فى غيرها .

وفى الكلام على اسم الفعل المنقول من جار مع مجروره ، مثل : عليك - إليك ، أو من ظرف  
مكان ، مثل : دونك ، أو من مصدر له فعل من لفظه ؛ نحو : رويد ، أو ليس له فعل إلا من  
معناه ؛ مثل : بله - يقول ابن مالك :

وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَ وَهَكَذَا دُونَكَ ، مَعَ إِلَيْكَ  
كَذَا رُويَدَ ، بَلَّهَ ، نَاصِبِينَ وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

وقد بين فى البيت الثانى : أن « رويد » و « بله » قد يكونان اسمي فعل إذا نصب ما بعدهما وترك  
التفصيل الضرورى لهذا النصب . وأنهما يعملان الخفض فيما بعدهما إذا بقيا على أصلهما مصدرين مضافين  
فيجران بعدهما الاسم باعتباره مضافاً إليه . فهذا الجر دليل على بقاءهما مصدرين حتماً . أما نصبه فلا يكتفى  
وحده للقطع بأنهما مصدران أو اسمان لفعلين إنما عدم التنوين فى « رويد » هو القاطع فى أنها اسم فعل عند  
نصب الاسم بها .

## زيادة وتفصيل :

ا - قد تفصيل « ما » الزائدة بين اسم الفعل : « رويد » ومفعوله ، قال أعرابي لشاعر يمدحه : والله لو أردت الدراهم لأعطيتك ، رويد ما الشعر . فالمراد : أروود الشعر ؛ كأنه قال : دع الشعر ، لا حاجة بك إليه .

ب - قد تكون « بله » اسم استفهام مبنية على الفتح ، بمعنى : « كيف » . وتعرب خبراً مقدماً عن مبتدأ مؤخر . نحو : بله المريض ؟ بمعنى : كيف المريض ؟ وما يحتمل الاستفهام ، والمصدر المضاف ؛ واسم فعل الأمر - « بله » في قول الشاعر :  
تَسْدُرُ الجُمَاجِمَ ضاحياً هاماتُها      بله الأكف ؛ كأنها لم تخاف

فيجوز في « بله » أن تكون اسم فعل أمر مبني على الفتح ، و « الأكف » بعده منصوب ، مفعول به . ويجوز أن تكون : « بله » مصدراً منصوباً على المصدرية نائباً عن فعل الأمر ، مضافاً ، و « الأكف » مضاف إليه ، مجرور كما يجوز أن تكون « بله » اسم استفهام مبني على الفتح ، خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ مؤخر .

وقد تقع « بله » اسماً معرباً بمعنى : « غير » كالذي في الحديث القدسي منسوباً للمولى جل شأنه : أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ، من بله ما اطلعتم عليه ، أى : من غير ما اطلعتم عليه . فهي مجرورة بمن .



## أهم أحكامها :

(١) أنها سماعية جامدة ؛ فيجب الاختصار على الوارد منها ، دون تنصّرف فيها بزيادة في عددها ، أو إدخال تغيير على لفظها ، فلفظها المسموع واجب البقاء على حاله ؛ لا يجوز زيادة حروفه ، أو نقصها ، أو استبدال حرف بآخر ، أو تغيير ضبطه . . .

إلا أن هناك نوعاً واحداً قياسيًّا ؛ هو صوغ « فَعَالٍ » بالشروط التي سبق الكلام عليها في اسم فعل الأمر . وما عدا هذا النوع يجب الوقوف فيه عند حد السماع الوارد من العرب ؛ فيلزم الصورة الواردة لا يختلف فيها باختلاف الأفراد ، وفروعه ، أو التذكير والتأنيث ، أو الخطاب وغير الخطاب . أما الذي يختلف بحسب الحالات فهو فاعلها ؛ فيكون مطابقاً للمراد منه . فاسم الفعل : « صه » مثلاً يلزم صورة واحدة ، ولكن فاعله الضمير المستتر قد يكون : أنت - أنت - أنتما - أنتم - أنتن - على حسب الحالات .

(٢) أنها - في الرأي الشائع - أسماء مبنية<sup>(١)</sup> ليس فيها معرب ، حتى ما كان منها أسماء لأفعال مضارعة . ويجب التزام حركة البناء المسموعة - طبقاً لما مر في الحكم الأول - فمنها المبنية على الفتح ؛ كالشائع في شَتَانٍ ، وهيئات ، عند كثير من القبائل . ومنها : المبنية على الكسر ، مثل : كَتَابٍ - حَمَادٍ - قَرَاءٍ ، بمعنى اكتب - احمّد - اقرأ . . .

ومنها المبنية على الضمّ مثل : آه ؛ بمعنى أتوجع . . . ومنها المبنية على السكون ؛ مثل مَهْ ، بمعنى : انكفئ ، وقد يجوز في بعضها ضبطان أو أكثر ، نَحْوُ : وَى ؛ بمعنى : أعجب ، فيصح « وا » ؛ كما يصح : « واهّا » بالتنوين . ومثل : آه ؛ فإنها يصح فيها أيضاً : آه ، وآهّا ، بالتنوين فيهما . وغاية القول أنه يجب الاختصار على نصّ اللفظ المسموع ، وعلى حركة بنائه الواردة معه ؛ سواء أكانت واحدة أم أكثر ، معها تنوين أو لا . فعند إعراب واحد

(١) يقول النحاة في تعليل بنائها : إنه شبه لبعض الحروف التي تعمل ، ( مثل : ليت وأخواتها ) في أنها عاملة ولا تكون معنولة . وهذا تعليل يحتاج إلى تعليل أيضاً . . وكلاهما يرفض ما دام غير مطابق للواقع الحق ؛ وهو : مجرد استعمال العرب ؛ إذ لا علة غير هذا . وقد أفضنا الكلام في علل البناء وبيان السبب في رفضها في مكانها من الجزء الأول ص ٥٥ م ٦ .

منها يقال : اسم فعل ، ماض ، أو مضارع ، أو أمر ، — على حسب نوعه — مبنى على الكسر أو الفتح أو غيرهما — لا محل له من الإعراب .

( ٣ ) أن بعضها لا يدخله التنوين مطلقاً ، مثل : آمين ، وشَتَّان ، وباب « فَعَال » وبعضها لا يتجرد من تنوين التنكير<sup>(١)</sup> ؛ مثل « واهَّا » بمعنى « أتعجب » وبعضها يدخله تنوين التنكير حيناً ؛ لغرض معين ، وقد يخلو من هذا التنوين لغرض آخر . مثل : « صَه » فإنها اسم فعل أمر بمعنى : اسكت . فحين يكون المراد طلب السكوت عن كلام خاص معين ، نقول : صَهْ ، بسكون الهاء ، ومنع التنوين . وحين يكون المراد طلب الصمت عن كل كلام — تتحرك الهاء بالكسر — وجوباً — مع التنوين . فنقول : « صَه » . فعدم التنوين في « صَه » بمثابة قولنا : اترك الكلام في هذا الموضوع الخاص المعروف لنا ، وتكلم في غيره . ويجيء التنوين معناه : اترك الكلام مطلقاً في الموضوع الخاص وغيره الخاص . . . . . ومثل : « إِيْهِ » اسم فعل أمر ، بمعنى : زدني ، فإن كان مبنياً على الكسر بغير تنوين فعناه : زدني من حديث خاص معروف لنا ، أما مع التنوين فالمراد : زدني من حديث أيِّ حديث ، بغير تقييد بنوع معين .

من ثَمَّ كان اسم الفعل المشوّن نكرة ، والخالى من التنوين معرفة ، وما يُشَوّن حيناً ولا ينون حيناً آخر يجري عليه في كل حالة حكمها المناسب لها .

( ٤ ) أنها تعمل — غالباً — عمل الفعل الذي تدل عليه ؛ فترفع مثله الفاعل حتماً ، وتسايره في التعدى واللزوم وباقي المكملات . . . فإن كان فعلها متعدياً فهي

( ٢ ) وجود التنوين فيها دليل على أنها اسم من جهة لفظها ، أما من جهة معناها فهي فعل — كما شرحنا ، وكما صرح الناظم في شرح الكافية ؛ حيث قال : « لما كانت هذه الكلمات من قبل المعنى أفعالا ومن قبل اللفظ أسماء جعل لها تعريف وتنكير ؛ فعلامته تعريف المعرفة منها تجرده من التنوين » وعلامة تنكير النكرة منها استعماله منكراً . . . » راجع حاشية الصبان في هذا الموضع . ( وقد سبق تفصيل الكلام على تنوين التنكير وأنه خاص — في الغالب — بالأسماء المبنية — ص ٢٠ م ٣ ) . وإذا كان معناها معنى الفعل فكيف يلحقها التعريف والتنكير وهما لا يلحقان الفعل مباشرة ؟ أجبوا : إن تعريفها وتنكيرها راجع إلى المصدر الذي هو أصل ذلك الفعل ؛ فلفظ : « صَه » — بالتنوين — معناه : اسكت سكوتاً مطلقاً ؛ أي : أفل مطلق السكوت عن كل كلام ، إذ لا تعيين في اللفظ يدل على نوع خاص محدد من السكوت . أما لفظ : « صَه » المجرد من التنوين فعناه : اسكت السكوت المعهود المعين عن الحديث الخاص المعروف لنا مع جواز تكلمك في غيره إن شئت .

مثله ، وإن كان لازماً يتعدى بحرف جر معيّن ، فهي مثله أيضاً . وفي الحالتين لا بد أن ترفع فاعلاً . وإن احتاجت لمكملات أخرى استوفت حاجتها . فمن المتعدية كأفعالها : ما سبق من : « رُوِيَ ، وبله ، ومن دَرَاكَ » بمعنى : أدرك . . . ومن اللازمة : هيهات - أف - صه . . .

فإن كان اسم الفعل مشتركاً بين أفعال مختلفة ، بعضها لازم وبعضها متعد ، فإنه يساير في التعدى واللزوم الفعل الذى يؤدي معناه ، نحو : حيّهل المائدة ، بمعنى : ايت المائدة ، وحيّهل على فعل الخير ، بمعنى : أقبل على فعل الخير ، ومنه قولهم : إذا ذكر الصالحون فحيّلاً بعُمَرَ ، أى : فأسرعوا بذكر عمر بن الخطاب ، ومثل : هَلُمَّ ؛ فإنها تكون متعدية كقوله تعالى : ( هَلُمَّ شهداءكم ) بمعنى : قربوا وأحضروا . وتكون لازمة نحو قوله تعالى : ( هَلُمَّ إلينا ) بمعنى اقرب وتعال .

ومن غير الغالب أن يخالف اسم الفعل فعله في التعدية واللزوم مثل : آمين ؛ فإنه لم يسمع من العرب متعدياً بنفسه . مع أن فعله الذى بمعناه ، وهو : « استجب » قد ورد متعدياً ولزماً ؛ فقالوا : اللهم استجب دعائى ، أو استجب لدعائى . . . ومثل : « إيه » من حديثك ، بمعنى زدنى من حديثك ؛ فاسم الفعل : « إيه » لازم ، مع أن فعله متعد .

أما فاعل أسماء الأفعال : فقد يكون اسماً ظاهراً أو ضميراً للغائب مستتراً جوازاً ، ويكاد<sup>(١)</sup> هذان يختصان باسم الفعل الماضى وحده . نحو : هيهات تحقيق الآمال

(١) قلنا : « يكاد » لأن هناك حالة نادرة عرضها بعض النحاة في قوله تعالى في سورة يوسف : ( وَغُلِّقَتْ الأبواب ، وقالت هَيِّتْ لك ) فأعرب : هَيِّتْ . اسم فعل ماضى بمعنى : « تهيأت » ويترتب على هذا أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً تقديره : « أنا » والجار والمجرور متعلقان باسم الفعل كما يتعلقان بفعله . ( راجع المغنى في الكلام على لام التبيين )

وقيل : إن « هيت » اسم فعل أمر بمعنى : « أقبل » أو « تعال » والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره : أنت ، والمراد : إرادتى لك ، أو : أقول لك ، فالجار والمجرور ليسا متعلقين باسم الفعل ، وعلى هذا رأى لا يكون فاعل اسم الفعل الماضى ضميراً للمتكلم ، لأن هذا غير معهود فيه ؛ إنما المعهود فيه أن يكون اسماً ظاهراً أو ضميراً للغائب مع استتاره جوازاً . ( راجع المغنى في الموضع السابق وحاشية ياسين على التصريح - ٢ عند الكلام على تقسيم اسم الفعل إلى مرتجل ومنقول ) .

بغير الأعمال ، وقوله : (هيات هيات لما<sup>(١)</sup> توعدون) ونحو : السفر هيات ، أى : هو — عمرو ومعاوية فى الدهاء شتان ، أى هما . . . .

وقد يكون ضميراً للمخاطب مستتراً وجوباً ، وهذا هو الأعم الأغلب<sup>(٢)</sup> فى اسم الفعل المضارع واسم فعل الأمر . ويشترط فى هذا الضمير أن يكون مناسباً للمضارع أو للأمر الذى يقوم اسم الفعل مقامه ، نحو : أف من عمل الحمقى ؛ بمعنى أتضجر . ففاعل اسم الفعل هو ضمير مستتر وجوباً تقديره : «أنا» وهذا الضمير وحده هو الذى يصلح فاعلاً للمضارع : أتضجر . ونحو : صه ، بمعنى : اسكت . ففاعل اسم الفعل ضمير مستتر وجوباً تقديره : أنت . وهذا الضمير وحده هو الذى يلائم فعل : الأمر : «اسكت» .

ومن الأمثلة السالفة يتبين أن فاعل اسم الفعل محتم<sup>(٣)</sup> ، وأنه يماثل فاعل فعله — وأنه — فى الأعم الأغلب ، — يكون فى اسم الفعل الماضى اسماً ظاهراً ، أو ضميراً للغائب مستتراً جوازاً ، وفى اسم الفعل المضارع والأمر ضميراً مستتراً وجوباً للمتكلم أو لغيره ، وللمفرد أو غيره<sup>(٤)</sup> على حسب فعله ، ولا يكاد يصح فى هذا الباب كله أن يكون الفاعل ضميراً بارزاً<sup>(٥)</sup> .

(١) «لما» اللام حرف جر زائد . «ما» موصولة ، فاعل مجرورة بكسرة مقدرة منع من ظهورها سكون البناء الأصيل ، فى محل رفع ، لأنها فاعل : «هيات» .

(٢) قلنا : «الأعم الأغلب» لأن هناك حالة نادرة فى مثل قولنا : من طلب إدراك غاية فعلية بالسعى الدائب لها ، وهو أسلوب مسموع قديماً ، ومنه قولهم : «فعلية بالصوم» . أى فليتمسك بالصوم فالضمير هنا للغائب وهو أيضاً مستتر جوازاً وقد قال بعض النحاة : إن «عليه» هنا ليست اسم فعل ، بل الجار والمجرور على حالها خبر مقدم ، والباء بعدها زائدة ، داخلة على المبتدأ المجرور لفظاً بها ، المرفوع محلاً . ولو أخذنا بهذا الرأى لصارت القاعدة مطردة ، وهى أن فاعل اسمى الفعل المضارع والأمر لا يكون إلا ضميراً مستتراً وجوباً . فإن شئنا أخذنا بهذا وإن شئنا استثنينا من القاعدة المطردة الحالة النادرة .

(٣) حاجة اسم الفعل إلى فاعل محتم دليل على اسميته ، لأن الاسم الذى بعده (وهو الفاعل) يسمى : المسند إليه ؛ فهو محتاج حتى إلى : «مسند» يكون فعلاً أو اسماً . ولا ثالث لها . واسم الفعل لا يقبل علامة الفعل ، فلا يصلح أن يكون فعلاً مسنداً . فلم يبق إلا أنه اسم مسند .

(٤) الأمثلة للفاعل المستتر المفرد كثيرة . أما غيره فالمفردة مثل : أيتها الفتاة ، عليك بالخزم فى كل أمورك . ولغيرها عليكما بالخزم . . . عليكم بالخزم . . . عليكم بالخزم . . . وتقدير الفاعل : أنت — أنتم — أنتم .

(٥) قد يكون فى آخر اسم الفعل ما يدل على الإفراد والتذكير أو فروعهما . وعلى المخاطب أو غيره



(٥) جميع أسماء الأفعال ليس لها محل إعرابي مطلقاً - مع أنها أسماء مبنية ، عاملة ، كما تقدم - فلا تكون مبتدأ ، ولا خبراً ، ولا فاعلاً ، ولا مفعولاً به ، ولا مضافاً ولا مضافاً إليه . . . ولا شيئاً آخر يقتضى أن تكون مبنية في محل رفع ، أو في محل نصب ، أو في محل جر . ، فهي مبنية لا محل لها من الإعراب .

(٦) أن معمولاتها - في الأعم الأغلب - لا تتقدم عليها ؛ مثل : عليك بالحق ، بمعنى : تمسك بالحق ، و عليك نفسك ، بمعنى : الزم شأنك . . . ولا يصح - بناء على الأعم الأغلب - أن يقال : بالحق عليك ، ولا نفسك عليك . . . (١)

(٧) أنها لا تلحقها نون التوكيد مطلقاً . ويتساوى في هذا المنع أن تكون أسماء الأفعال دالة على طلب أو على خبر ، فالأولى كأسماء فعل الأمر (صه - مه - - آمين) والثانية كأسماء الفعل الماضي أو المضارع (هيهات - شتان - أف - واها) .

(٨) أن اسم الفعل مع فاعله بمنزلة الجملة الفعلية ؛ فلهما كل الأحكام التي تختص بالجملة الفعلية ؛ كوقوعها خبراً أو صفة ، أو صلة ، وحالا . . . و . . . وكاعتبارها جملة إنشائية طلبية إن دلت على طلب ، ( كاسم فعل الأمر ، وما كان على وزن فَعَعَال . . . ) وخبرية إن لم تدل على إنشاء ( كاسم الفعل

(١) وفيما يلي كلام ابن مالك في أنها تعمل عمل الفعل الذي تنوب عنه ، وفي أن بعضها نكرة - وهو المنون تنوين التنكير - وبعضها معرفة ، وهو غير المنون ، وفي أن معمولاتها لا تتقدم عليها :

وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ لَهَا . وَأَخَّرَ مَا لِيَذَى فِيهِ الْعَمَلُ

( تقدير البيت نحويًا : وأخر ما العمل فيه لذي . . . أي : هذه الأسماء . وما من عمل لما تنوب عنه - لها . أي : وشيء هو عمل للذي تنوب عنه - لها . فما يثبت من عمل للفعل الناقبة عنه يثبت لها . فكلية « ما » الأولى بمعنى شيء ، مبتدأ ، وخبره الجار مع المجرور : « لها » والبيت مع تعقيد اللفظي يتضمن أمرين : أولها : إعمالها كفعلها ، وثانيهما : تأخير معمولاتها عنها . ثم قال :

وَأَحْكُمُ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنُونُ مِنْهَا ، وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيْنَ

( بين = واضح . وسبب وضوحه تجرده من التنوين الذي يدل وجوده على التنكير وعدمه على التعريف . )

الماضى ، أو المضارع . . . ) وغير هذا من كل ما تصلح له الجملة الفعلية بالضوابط والشروط الخاصة بكل حالة<sup>(١)</sup> . . .

(١) خالف في هذا شارح المفصل فقد قال ( في ج ٤ ص ٢٥ باب أسماء الأفعال ) ما نصه : « اعلم أن هذه الأسماء وإن كان فيها ضمير تستقل به فليس ذلك على حدة في الفعل . ألا ترى للفعل يصير بما فيه من الضمير جملة ، وليست هذه الأسماء كذلك بل هي مع فيها من الضمير أسماء مفردة على حدة في اسم الفاعل واسم المفعول والظرف . والذي يدل على أن هذه الألفاظ أسماء مفردة إسناد الفعل إليها قال زهير :

وَلِنَعْمَ حَشْوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيتَ « نَزَالٍ » وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ

فلو كانت « نزال » بما فيها من الضمير جملة ما جاز إسناد « دعيت » إليها من حيث كانت الجملة لا يصح كون شيء منها فاعلاً »  
وكلامه هذا مخالف لما تقرر في باب المبتدأ والخبر من قوهم : إن الجملة الاسمية هي ما تركبت من مبتدأ وخبر « أو من مبتدأ هو وصف ، له مرفوع يغنى عن الخبر ؛ كاسم الفاعل المبتدأ مع فاعله ، وكاسم المفعول المبتدأ مع خبره . . . فكيف يعتبر كلا منهما مع ضميره ليس جملة مطلقاً ؟ لعله يرى إلى حالتهما حين يكون أحدهما معمولاً ؛ فاعلاً أو مفعولاً - مثلاً - وهذا غير ما نحن فيه . على أن الأعلم قال في البيت السابق ما نصه : ( إنما أخبر عن « نزال » على طريق الحكاية . وإلا فالفعل وما كان اسماً له لا ينبغي أن يخبر عنه . . . ) .

## المسألة ١٤٢ :

## أسماء الأصوات

يراد منها نوعان :

— أولهما : ألفاظ يُخاطب بها الحيوانُ الأعجم ، وما في حكمه ، — كالأطفال — إما للزجر والتخويف ؛ رغبة في ترك شيء ، وإما للحث على أداء أمر معين بمجرد سماعه أحد هذه الألفاظ ، دون حاجة إلى مزيد .

وإنما يتحقق الأداء بعد مدة يسبقها تكرار المخاطبة باللفظ ، وتدريب الحيوان على إنفاذ المطلوب منه عند سماعه ؛ فيدرك — بعد التكرار الذي يصاحبه التدريب — المراد من توجيه اللفظ إليه ، ومن مخاطبته به ، ويكتفى في إدراك الغرض بسماع هذا اللفظ دون زيادة عليه . فمن أمثلة الزجر ما كان يوجهه العرب لبعض الحيوانات — وأشباهاها — بسبب أمر بغض يراد العدول عنه ، كزجرهم الإبل على البطء والتأخر ، فيقولون لها أحد الألفاظ الآتية :

هَيْتَدَ - هَادَ - دَهَ - جَهَ - عَاهَ - عِيَهَ ... وقولهم لزجر الناقة : عاجَ - هَيْتَجَ - حَلَّ ... وكقولهم لزجر الغنم : إِسَ - هِيسَ - هُيسَ - هَيْجَ - وللكلب : هَجَجَا - هَجَجَ ... وللضأن : سَعَجَ - وَخَجَ - عَزَجَ - عَيْزَجَ ... وللخيل : هَلَا - هَال . وللطفل - كَحَجَجَ ، كَحَجَجَ ... وللشبع : جَاهَ - وللبغل : عَدَسَسَ ... إلى غير هذا من ألفاظ الزجر ، وهي كثيرة في عددها ، وضبط حروف كل منها .

ومن أمثلة ما يوجه للحيوانات وأشباهاها لا بقصد زجرها ؛ وإنما بقصد تكليفها أمراً كي تؤديه وتقوم بإنفاذه — قول العرب للإبل : « جُوتَ » ، أو : « جِيءَ » ، إذا أرادوا منها الذهاب للماء لتشرب : « وَنِخَ » ، إذا طلبوا منها الإناخة . « وَهْدَعَجَ » ، إذا أرادوا منها الهدوء والسكون من السفار . « وَسَأَ ، وَتَشَشُّ » ، إذا أرادوا من الحمار الذهاب للماء ، ليشرب . « وَدَجَجَ ، وَقُوسَ » لدعوة الدجاج إلى الطعام والشراب . . . « وَحَاحَا » للضأن ، « وَعَاعَا » للمعز ليحضر الطعام . . . — ثانيهما : ألفاظ صادرة من الحيوان الأعجم <sup>(١)</sup> ، أو مما يشبهه كالجماد ونحوه ،

(١) أما الحيوان الناطق فالفاظه ذات معان وإلا كان كغيره .



فيردها الإنسان ويعيدها كما سمعها ؛ تقلبها منه ومحاكاة لأصحابها . فقد كان العربي يسمع صوت الغراب ، فيقلده قائلا : غاق ، أو : صوت الضرب ؛ فيقول محاكيا : طاق ، أو صوت وقوع الحجارة ، فيحاكيه : طق ، أو صوت ضربة السيف فيرده : قَبْ ، أو صوت طي القماش ، فيقول : قاش . ماش<sup>(١)</sup> . . . . إلى غير هذا من الأصوات التي يسمعها فيحاكيها<sup>(٢)</sup> . . . .

### أشهر أحكامها :

( ١ ) أنها أسماء مبنية<sup>(٣)</sup> ، لا محل لها من الإعراب ، ما دامت أسماء تدل على مجرد الصوت ، ولم تخرج عن هذه الدلالة إلى تأدية معنى آخر . وما كان مسموعاً عن العرب يجب إبقاؤه على صيغته ، وحالته الواردة عنهم من غير إدخال تغيير عليه في عدد حروفه ، أو في نوعها ، أو ترتيبها . أو ضبطها ، أو علامة بنائها . . . . كالأمثلة

( ١ ) قاش ماش ( بكسر الشين فهما ) مركب مزجي مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، وهو من المركبات المزجية المتعددة التي تكون اسم صوت مع تركيبها المزجي .  
( ٢ ) وفي النوعين السابقين يقول ابن مالك في الباب الذي عنوانه : أسماء الأفعال والأصوات :

وَمَا بِهِ خَوِطَبَ مَا لَا يَعْقِلُ مِنْ مِثْلِهِ اسْمُ الْفِعْلِ - صَوْتًا يُجْعَلُ

( التقدير : ما به خوطب ما لا يعقل . . . يجعل صوتاً يريد أن ما يشبه اسم الفعل - في أنه لا يحتاج في أداء المراد منه إلى لفظ آخر - يسمى : اسم صوت . وهذا تعريف قاصر مبتور ، فوق أن تشبيه اسم الصوت باسم الفعل فيما سبق غير صحيح . لأن اسم الفعل لا بد له من فاعل ظاهر أو ضمير ، ولا يمكن أن ينفرد بنفسه ، وقد يحتاج لمعاملات أخرى . . . كما سبق في بابيه . ثم اقتصر في بيان أنواعه وأحكامه على بيت واحد ختم به الموضوع هو :

كَذَا الَّذِي أَجْدَى حَكَايَةً ؛ كَقَبْ وَالزَّمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ ؛ فَهُوَ قَدْ وَجَبَ  
المراد : حكاية صوت الجهاد وغيره . وقب : صوت للسيف . واسم الصوت بنوعية مبنى وجوباً كما يقول في بيته . . .

( ٣ ) يمترض بعض النحاة على اسميتها ؛ بحجة أن الاسم لا بد أن يكون له معنى مفرد ، مفهوم . وهذه الألفاظ لا تدل على معنى مفهوم ؛ لأنها تتوجه إلى من لا يفهم ، ويخاطب بها غير العاقل . وقد دفع هذا الاعتراض بأن المقصود بدلالة الاسم على معنى مفرد مفهوم أنه إذا أطلق فهم منه العالم بالوضع اللغوي معناه . وهذا ينطبق على أسماء الأصوات . فليس الشرط في الاسم أن يخاطب به من يعقل ليفهم معناه . وقيل إنها ملحقه بالأسماء وليست أسماء . . . ولا أهمية للخلاف إذ الأهمية لأحكامها الآتية .

ويقولون إن سبب بنائها هو : شبهها بالحروف المهملة ( مثل : لا ، وما ، النافيتين ) في أنها غير عاملة ، ولا معمولة . والسبب الحق هو : مجرد استعمال للعرب الأوائل - كما كررنا -

السالفة . أما المستحدث بعدهم فيلازم ما شاع فيه ، لأن إنشاء الأصوات واستحداثها - جائز في كل عصر <sup>(١)</sup> ، ويجرى على الحديد المستحدث ما يجرى من الأحكام على المسموع الوارد عن العرب ؛ فيعتبر اسماً واجب البناء بالعلامة التي يشيع بها النطق في عصره ، وتسرى عليه بقية الأحكام الأخرى الخاصة بأسماء الأصوات . لكن هناك حالتان ؛ إحداهما : يجب فيها إعراب أسماء الأصوات - بنوعيتها المسموعة عن العرب والموضوعة - والأخرى يجوز فيها الإعراب والبناء .

١ - فيجب إعرابها إذا خرجت عن معانيها الأصلية ، وصارت اسماً متمكناً يدل : إما على صاحب الصوت ، الذي يصدر عنه الصوت والصياح ، وينسبان له أصالة دون غيره . وإما على شيء آخر ليس هو الصاحب الأصل للصوت ، وإنما يوجه له الصوت والصياح توجيهها يقصد منه الزجر ، أو التهديد أو غيرهما . . .

فمثال الأول : أزعجنا : غاق ، وفزعنا من غاق . . . فكلمة : « غاق » ، بالتنوين ، لا أيراد منها هنا أصلها وهو : صوت الغراب ، وإنما يراد أنها اسم يدل على صاحب هذا الصوت نفسه ؛ أى : على الذي ينسب له الصوت ويشتهر به ، وهو : « الغراب » ذاته ، لا صوته الصادر منه . فالغراب هو المسمى و « غاق » في الجملتين اسم معرب متمكن ، فاعل في الجملة الأولى ، ومجرور « بمن » في الجملة الثانية .

ومثل : ما أقسى قبياً . فكلمة : « قبياً » - بالتنوين - اسم معرب متمكن منصوب في هذه الجملة ، لأن المراد بها هنا : « السيف » مع أنها في الأصل اسم صوت للسيف ، مبنية . لكنها تركت أصلها هذا وصارت معربة تدل على مسمى هو : السيف ، بعد أن كانت اسماً لصوته ، مبنية . فالمراد في الأمثلة السابقة وأشباهاها أزعجنا الغراب - فزعنا من الغراب - ما أقسى السيف .

ومثال الثاني : أردت هالاً ؛ فصادت عدساً . وأصل كلمة : « هال » اسم صوت صادر من الإنسان ، يوجه إلى الفرس لزجره . وأصل كلمة : « عدس » اسم صوت صادر من الإنسان يوجه إلى البغل لزجره ، فكلتا الكلمتين تركت أصلها ، والبناء ، وصارت اسماً معرباً مراداً منه الحيوان الأعجم - وشبهه - مما

(١) ومنها أصوات الحيوانات والطيور التي لم يعرفها العرب ، والأصوات التي وجدت بعدهم كأصوات السيارات ، والطيارات والبواخر والآلات المختلفة ؛ ما جدد منها وما سيجد .

لا يصدر عنه ذلك الصوت ، وإنما يوجه إليه من غيره<sup>(١)</sup> .

ب - ويجوز إعرابها وبناءها إذا قصد لفظها نصّاً ؛ مثل : فلان لا يرعوى إلا بالزجر . كالبغل لا يرعوى إلا إذا سمع : « عَدَسٌ » أو : « عَدَسًا » بالبناء على السكون أو بالإعراب ، والمراد : إلا إذا سمع هذه الكلمة نفسها

( ٢ ) أنها - في أصلها - أسماء مفردة مهملة ، والمراد من إفرادها : أنها لا تحتمل ضميراً ، وهذا نوع من أنواع الاختلاف بينها وبين أسماء الأفعال .

والمراد من إهمالها أنها لا تتأثر بالعوامل المختلفة ولا تؤثر في غيرها ، فلا تكون مبتدأ ، ولا خبراً ، ولا فعلاً ، ولا فاعلاً ، ولا مفعولاً . . . ولا شيئاً آخر يكون عاملاً أو معمولاً - إلا في الحالتين السالفتين : ا ب ، بصورهما الثلاث . ومن ثمّ تختلف أيضاً عن أسماء الأفعال ؛ فهذه لا بد أن تعمل .

وإنما تكون أسماء الأصوات مهملة إذا بقيت على وضعها الأصلي اسم صوت بالطريقة التي شرحناها . أما إذا قصد لفظها ، أو استعملت استعمال الأسماء المتمكنة ، بأن انتقلت من معناها الأصلي إلى الدلالة على من يصيح بها أو على من يتجه إليه النطق بها - فإنها في هذه الصور الثلاث تكون معربة إما وجوباً كما في : « ا » وإما جوازاً - كما في : « ب » فالشرط في إهمالها ، وفي بنائها لزوماً - أن تبقى على حالتها الأولى اسم صوت مجرد لا محل لها من الإعراب ؛ فلا تكون في محل رفع ، ولا نصب ، ولا جرّ ، وإنما يقال فيها : اسم صوت مبني على الضم ، أو الفتح ، أو الكسر أو السكون على حسب حالة آخره .

( ١ ) بعض النحاة يميز بناءها في الصور السالفة مراعاة لأصلها . ولكن الإعراب أوضح وأقدر على أداء المعنى ؛ فيحسن الاختصار عليه .

## زيادة وتفصيل :

نختم الباب بسرِد بعض آخر من أسماء الأفعال يكثر ترداده في الكلام العربي القديم ، واكتفينا بضبط واحد مما له أكثر من ضبط .

اسم الفعل	معناه	اسم الفعل	معناه
هَيْتَ ، هَلْ هَلَا	أَسْرَعُ ، وتعالَ إلى	حَدَّرَكَ بِرْدَا بَعَدَكَ	احذر بردا تأخَّرْ ، أو احذر شيئاً خلفك
قَدَّكَ - قَطَّكَ بَسْ - هَيْتَكَ - هَيْتَكَ هَيْتَا إِلَيْكَ	اكتف بما كان وانه وانقطع عما أنت فيه أَسْرَعُ فيما أنت فيه تَسَحَّحْ	أَمَامَكَ وَرَاءَكَ - فَرَطَكَ	احذر شيئاً بين يديك
دَعُ - دَعْدَعُ	قم فانتعش ، واسلِّمْ بما أصابك من السوء . دعاء له بالانتعاش والسلامة .	حَيَّ ( بياء مشددة مفتوحة ) عندك مكانك	بادرْ وأسرع ، ومنه حَيَّ على الصلاة عندك الشريف : الزَّمُّه من قرب اثبت
وشكان	اسم فعل ماضٍ ( ويجوز في الواو الحركات الثلاث ) قُرْبُ أَوْ : عَجِلَ وَأَسْرَعَ . ومنه وشكان إذا خرجا فذا فاعل ، وخرجوا تمييز		
سرعان	( يجوز في السين الحركات الثلاث ) عَجِلَ وَأَسْرَعَ . وقد يتضمن في الوقت نفسه التعجب من السرعة ، فكأنك تقول ما أسرع !		
لَعَا	انتعش من مكروه أصابه ونهض من عثرة . وهو يتضمن الدعاء بالسلامة		
دعدعا	انتعش من مكروه أصابه ونهض من عثرة ، وهو يتضمن الدعاء بالسلامة .		
هَمَّهَامْ بَخْ	نفد ولم يبق من الشيء بقية أُتِيَ وَأَمْدَحَ وَأَبْدَى إعطاي وتقديرى لما أرى		

## نونا التوكيد

يراد بهما : نونان ، إحداهما مشددة مفتوحة الآخر ، والثانية مخففة ساكنة .  
وتتصل كل واحدة منهما بآخر المضارع المتجرد للزمن المستقبل ؛ أو بآخر الأمر ،  
فلا تتصل بالمضارع الدال على الحال ، أو على المضي<sup>(١)</sup> ، ولا بالماضي ، ولا بأسماء  
الأفعال مطلقاً ؛ ( سواء أكانت طلبية أم خبرية ) ولا بغيرها من أنواع الكلمات  
الأخرى ؛ نحو : لا تحملنَّ حقدًا على من ينافسك في الخير ، وابدلنَّ  
جهدك الحميد في سبقه ، وإدراك الغاية قبله . فالنون في آخر الفعلين للتوكيد ويصح  
تشديدها مع الفتح ، أو تخفيفها مع التسكين . وقد اجتمعا في قوله تعالى في  
قصة يوسف : ، ( لَيَسْجُنَنَّ ، وَلَيَكُونَنَّ من الصَّاغِرِينَ ) .

أثرهما المعنوي :

لو سمعت من يقول : لا تنفع النصيحةُ الأحمقَ ، ولا يفيدہ التأديب ،  
فقد تردد في تصديق الكلام ، ويداخلك الشك في صحته . ولك العذر في هذا ؛  
لأن المتكلم لم يحسن التقدير ؛ إذ كان عليه أن يدرك بخبرته وذكائه أن مثل هذا  
الكلام قد يقابل بالتردد والشك ؛ فيعْمَل على أن يدفعهما ، ويمنع تسريهما إلى  
ذهن القارئ ، بإحدى الوسائل الكلامية التي عرَض لها البلاغيون — ومنها : نون  
التوكيد . . . فلو أنه قال : لا تنفعن . . . ولا يفيدن . . . لكان مجيء نون  
التوكيد ، بمثابة القسم على صحة الكلام وصدقه ، أو بمنزلة تكراره وإعادته بقصد  
تأكيد مضمونه ، وصحة ما حواه ، فلا يكون هناك مجال للشك والتردد عند من  
هو مستعد للاقتناع .

ومثل هذا أن يقال لك : ( أكثر من الحساد بفضلك ) ، ( ولا تكثر من  
الأعداء بجهلك . ) أو : ( تجنب شرَّ القتلة ؛ شاهد الزور ) ، ( وهل يُبرئُ  
القاتلَ ، وهل يقتل البريء سواه ؟ ) . . . فقد تزعم أن المتكلم يعرض عليك

( ١ ) قد يدل المضارع على الزمن الماضي في مواضع سبق بيانها في صدر الجزء الأول .

كل مسألة من هذه المسائل عَرَضًا مجردا، (أى: خالياً من رغبته وتشدده فى مطالبتك بالتنفيذ أو بالتَّرك ، خالياً من الحرص على تأديتك ما تحدَّثَ بشأنه أو عدم تأديتك ، وتصديقك به أو عدم التصديق .)

وقد يكون لك الحق فى هذا الزعم ؛ فليس فى الكلام ما يبعده . فلو رغب المتكلم أن يبعده ، ويشعر السامعين بتمسكه بمضمون كلامه ، وتشدده فى التنفيذ والتأدية ، وحرصه على تصديق ما قال — لزاد فى الكلام ما يدل على رغبته ؛ كزيادة نون التوكيد ، على آخر الفعل المضارع أو الأمر ؛ فإن زيادتها تفيد معنى الجملة قوة ، وتكسبه تأكيداً ؛ إذ تبعد عنه الاحتمال السابق ، وتجعله مقصوراً على الحقيقة الواضحة من الألفاظ ، دون ما وراءها من احتمالات . فلو قيل فى الأمثلة السالفة : أكثرن . . . — لا تُكثرن . . . — تَجْنِبْنَ . . . — يُسِرْنَ . . . يقتلن . . . لكان مجيء نون التوكيد — برغم اختصارها البالغ — بمنزلة قول المتكلم : إني أؤكد كلامي ، وأتشدد فى أن تنفذ مضمونه فى المستقبل ، وأحرصُ على أن تُصدقه ، أو : بمنزلة تكرار ذلك الكلام ، وإعادته لتحقيق الغرض السالف . لهذا سميت : «نون التوكيد» . والمشددة أقوى فى تأدية الغرض من المخففة ، وفوق هذا فكلتاهاما تُخلِّص المضارع للزمن المستقبل ، سواء أكان اتصّالها به مباشراً أم غير مباشر<sup>(١)</sup> . ومن ثَمَّ يمتنع دخولها على المضارع إذا كان للحال ، أو للمضى ؛ منعا للتعارض بينهما . أما الأمر فزمنه مستقبل — فى الأغلب — ، فتقوى فيه الاستقبال . وقد يفيدان — مع التوكيد — الدلالة على الإحاطة والشمول إذا كان الكلام لغير الواحد ، فى مثل : يا قومنا احذَرُنْ مكاييد الأعداء . . . يكون المراد : يا قومنا كلكم أو جميعكم فرداً فرداً . . .

وخلاصة ما تقدم : أنهما يُلْحَقَان بآخر المضارع وآخر الأمر ، بشرط تجردهما للزمن المستقبل ، ولا يلحقان بغيرهما من الأفعال ، ولا أسماء الأفعال مطلقاً ، ولا سائر الأسماء ، والحروف . وأن فائدتهما المعنوية : هى تأكيد المعنى وتقويته بأقصر لفظ ، وتخليص المضارع للزمن المستقبل ، وأنهما قد يفيدان — مع التوكيد — الشمول والعموم فى بعض الصور .

(١) يكون غير مباشر ؛ لوجود فاصل بينهما ؛ كالضمير .

آثارهما اللفظية والأحكام المترتبة على وجودهما :

لهما آثار لفظية مشتركة تحدث من اتصال إحداهما بآخر المضارع ، أو بآخر الأمر . وتمتاز الخفيفة بأحكام خاصة تنفرد بها دون الثقيلة . وأهم الآثار المشتركة هو :

( ١ ) بناء المضارع على الفتح - إذا كان مجرداً من ضمير رفع بارز<sup>(١)</sup> ؛ ذلك أن المضارع معرب دائماً ، إلا إذا اتصلت به اتصالاً مباشراً نون التوكيد ؛ فيبنى على الفتح ، أو نون النسوة ؛ فيبنى على السكون . كقول شوقي في وصف الدنيا :

لا تحفَلسنْ ببؤسها ونعيمها      نُعمى الحياة وبؤسها تَضليلٌ  
وكقوله في الأمهات المصريات المجاهدات :

ينفُشنَ في الفتيان من      رُوحِ الشجاعة والثبات  
يهوِّينَ تقبيلَ المهْ      نَد ، أو معانقةَ القنّاةِ<sup>(٢)</sup>

ويدخل فيما سبق المضارع المسبوق بلام الأمر ؛ كقولك للسهمل :  
لِتَحْتَرِمَنَّ عَمَلَك ، وَلِتُكْرِمَنَّ نَفْسَكَ بِإِنْجَازِهِ عَلَى خَيْرِ الْوَجْهِ . . .  
فالفاعلان : تَحْتَرِمَ ، وَتُكْرِمَ ، مبنيان على الفتح ؛ لاتصالهما بنون التوكيد ،  
في محل جزم بلام الأمر .

( ٢ ) بناء فعل الأمر على الفتح ، إذا لم يكن متصلاً بضمير رفع بارز<sup>(١)</sup> ؛  
نحو : اشكرن من أحسن إليك ، وكافئنه بالإحسان إحساناً ، واعلمن أن  
كلمة حمد وثناء قد تكون خير جزاء<sup>(٣)</sup> .

فإن كان فعل الأمر متصلاً بضمير رفع بارز فإنه يجرى عليه ما يجرى على  
المضارع المسند لذلك الضمير من غير اختلاف في الأحكام ولا في التغيرات ؛

( ١ ) ضائرت الرفع البارزة التي تتصل بآخر المضارع والأمر هي : الف الاثنين ، وواو الجماعة ، وياء  
المخاطبة ونون النسوة . وقد سبق ( في ١ ص ٥٣ م ٦ ) تفصيل الكلام على بناء المضارع ، والسبب في أن  
يكون اتصال نون التوكيد به مباشراً عند بنائه على الفتح . أما نون النسوة فاتصالها به لا يكون إلا مباشراً  
دائماً ، ويبنى معها على السكون .

( ٢ ) الرفع .

( ٣ ) ولا داعي لأن نقول : فعل أمر مبني على سكون مقدر منع من ظهوره الفتحة الآتية لمناسبة النون .  
وإنما نقول بغير تلك الإطالة فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد .

فالمضارع والأمر سيَّان فيما يجرى عليهما عند الإسناد لضمائر الرفع البارزة ؛ سواء أكان آخرهما صحيحاً أم معتلاً ، مؤكَّدَيْن أم غير مؤكَّدَيْن مع ملاحظة الاختلاف بينهما في ناحيتين هامتين

أولاهما : أن الأمر مبني دائماً في كل الأساليب : وثانيتهما أنه لا تلحقه نون الرفع مطلقاً . وسيجيء تفصيل الكلام عليه مع المضارع آخر الباب .  
( ٣ ) أن توكيد فعل الأمر بها جائز في كل أحواله <sup>(١)</sup> ، بغير قيد ولا شرط ، وكذلك المضارع المبدوء بلام الأمر .

أما المضارع المجرد من هذه اللام فلتوكيده أحوال أربعة هي : وجوب التوكيد ، وامتناعه ، واستحسانه ، وقيلته . وإليك البيان :

الأولى والثانية : فوجوب توكيده ، حين يكون مثبتاً ، مستقبلاً ، جواب قسم ، مبدوءاً باللام التي تدخل على جواب القسم ولا يفصل بينه وبين هذه اللام فاصل ، نحو . والله لأعملن الخير جهدي — بالله لأجتنبن — قول السوء قدر استطاعتي — تالله لسُحاربن الشر ما وسعتنا المحاربة <sup>(٢)</sup> . . . فالأفعال المضارعة : أعمل — أجتنب — نحارب . . . واجبة التوكيد بالنون ، لاستيفائها الشروط كلها ؛ فهي مثبتة ، مستقبلة الزمن <sup>(٣)</sup> ، وقبلها قسم وقعت في جوابه ، مصدره بلام الجواب ، بغير فاصل بينهما .

فإذا فقد بعض الشروط نشأت صورة جديدة قد يمتنع فيها توكيده ، وقد يصح إذا انطبقت عليها أوصاف المنع أو أوصاف الجواز التالية :

فن الصور التي يمتنع فيها توكيد المضارع بالنون أن يفقد شرط الثبوت في الحالة السالفة فيكون منفيّاً ، إمّا لفظاً ، نحو : إن دعيت للشهادة فوالله لا أكرم الحق ، وإما تقديرًا

( ١ ) فتدخل الحالات التي يخرج فيها عن معنى الأمر الخالص إلى غرض آخر مع بقاء صيغته على حالها ؛ كخروجه إلى الدعاء في شعر لأحد الأنصار كان يردده النبي عليه السلام يوم غزوة الخندق ، ومنه :

فَثَبَّتِ الْأَقْدَامَ إِنَّ لَاقَيْنَا وَأَنْزَلْنَ سَكِينَةً عَلَيْنَا

( ٢ ) أي : مدة اتساع المحاربة لنا ، واقتدارنا عليها .

( ٣ ) لأن نون التوكيد تخلص زمن المضارع للمستقبل (كما أوضحنا هنا ، وفي ج ١ ص ٣٨ م ٤)



نحو : قوله تعالى : ( تَاللّٰهِ تَسْفَتًا تَذَكَّرُ يَوْسَفَ . . . ) أى : لا تفتأ ، لأن حذف « لا » النافية كثير في جواب القسم عند أمن اللبس .

ومن الصور التى يمتنع فيها توكيده أيضاً أن يفقد شرط الاستقبال ، فى تلك الحالة أيضاً ؛ فيكون زمنه للحال بقريته تدل على هذا ، كقول الشاعر :

لَمَنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بَيُوتُكُمْ لَسَيَعْلَمُ رَبِّى أَنْ يَبْقَىٰ وَاسِعٌ  
وقول الآخر :

يَمِينًا لِّأَبْغَضُ كُلِّ امْرِئٍ يَزْخَرُ قَوْلًا ، ولا يفعلُ

لأن لام جواب القسم الداخلة على المضارع تخلص زمنه للحال — عند فريق من النحاة<sup>(١)</sup> — ونون التوكيد تخلصه للمستقبل ؛ فيتعارضان .

ومن الصور الممنوعة أيضاً أن يكون فى تلك الحالة السالفة مفصولاً من لام الجواب ؛ إما بمعموله ، وإماً بغيره ؛ كالسين أو سوف ، أو قد ؛ نحو : والله لغترضكم تدركون بالسعى الدائب ، والعمل الحميد ، ونحو قوله تعالى : ( ولسوف يعطيك ربك فترضى . ) والأصل والله لسوف . .

الثالثة : أن يكون توكيده هو الكثير المستحسن ؛ لكنه — مع كثرة واستحسانه — لا يبلغ درجة الواجب . وأمارته : أن يكون المضارع فعل شرط للأداة : « إن » الشرطية المدغم فيها « ما » الزائدة للتوكيد ( أى : إماً ) ، أو : يكون مسبقاً بأداة طلب تنفيذ الأمر ، أو النهى ، أو الدعاء ، أو العترض<sup>(٢)</sup> ، أو التحضيض أو التمنى ، أو الاستفهام . . .

فمثال المضارع المسبوق « إماً » : إماً تَحْذَرْنَ من العدو تأمنْ أذاه ، وإما تُهملن الحذر تتعرضن للخطر . والأصل : إن تحذر . . . وإن تُهمل . . . زيدت « ما » على « إن » الجازمة ، وأدغمت فيها . ولا يحسن فى النثر ترك التوكيد

( ١ ) غير البصريين . ومعلوم أن الذى يعين المضارع للحال أمور ؛ منها : كلمة : الآن ، أو : الساعة . . . ، ومنها : النفى بليس ، ومنها : لام الابتداء . . . ، إلى غير هذا مما سردناه فى موضعه الأنسب ( ح ١ ص ٣٦ م ٤ ) فمن يريد الدلالة على الحال بغير لام القسم فى مثل البيتين السالفين فله وسائل ؛ منها : أن يقول فى النثر : ليعلم الآن . ويمينا لأبغض الساعة . . .

( ٢ ) العترض : طلب فيه لمن ورفق ( ويظهران فى اختيار الكلمات الرقيقة ، وفى نبرات الصوت ) والتحضيض : طلب فيه عنف وشدة ، يظهران فيما سبق أيضاً . والأداة الغالبة فى العترض هى : « ألا » الخفيفة . وقد تستعمل قليلاً للتحضيض . وأدواته الغالبة هى : لولا — لوما — هلا — هلا — وسيجىء الكلام على هذه الأدوات فى بابها الخاص .

لكنه يصح في الشعر للضرورة ، كقول القائل :

يا صاح ، إِمَّا تَجِدُنِي غَيْرَ ذِي جِدَّةٍ <sup>(١)</sup> فَا تَخْلُتَنِي عَنِ الْإِخْوَانِ مِنْ شَيْمِي  
ومثال المسبوق بأداة تفيد الأمر : لِيَتَحَذَرَنَّ مَدِيحَ نَفْسِكَ ، وَلِتَدَعَنَّ  
الثَّناءَ عَلَيْهَا ، وَإِلَّا كُنْتَ هَدَفًا لِلْسُخْرِيَةِ وَالْمُهَانَةِ .

ومثال المسبوق بالنهاية قوله تعالى : ( وَلَا تَحْسِبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ  
الظَّالِمُونَ ) ، وقول الشاعر :

لَا يَخْدَعُكَ مَنْ عَدُوٌّ دَمَعُهُ      وَارْحَمْ شَبَابَكَ مِنْ عَدُوٍّ تَرَحَّمُ

ومثال المسبوق بالدعاء قول القائل :

لَا يَبْعِدَنَّ <sup>(٢)</sup> قَوْمِي الَّذِينَ هُمُّو      سَمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْحُزُرِ . . .  
وبالعرض قولهم : أَلَا تَنْسَى إِسَاءَةَ مَنْ أَعْتَبَكَ <sup>(٣)</sup> ، وبالتحضيض  
قول الشاعر :

هَلَا تَتَمَنَّيَنَّ بُوْعْدِي غَيْرَ مُخْلَفَةٍ      كَمَا عَهْدَتُكَ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمٍ

وبالتمني قول الشاعر :

فَلَيْتَكَ يَوْمَ الْمَلْتَقَى تَرَيْنَنِي      لَكِي تَعْلَمِي أَنِّي أَمْرُؤُ بِكَ هَائِمٌ

وبالاستفهام قول الشاعر :

أَتَهْجُرَنَّ خَلِيلًا صَانَ عَهْدَكَو      وَأَخْلَصَ الْوَدَّ فِي سِرِّ وَإِعْلَانِ ؟

الرابعة : أن يكون توكيده قليلا ، وهو — مع قلته — جائز ، لكنه لا يرقى  
في قوته ودرجته البلاغية مرقى النوعين السالفين .

وعلامته : أن يكون بعد : « لا » النافية ؛ كقوله تعالى : « وَاتَّقُوا فِتْنَةً  
لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمْتُمْ مِنْكُمْ خَاصَّةً » . أو بعد : « ما » الزائدة التي لم

(١) مال وغنى .

(٢) لا يبعدن ؛ أى : لا يهلكن ( الفعل : بعد يبعد ، بمعنى : هلك يهلك ) . دعاء لقومه ألا  
يصيبهم الهلاك ، ويصفهم بأنهم سم لأعدائهم ، آفة لجزرهم ( جمع : جزور . والجزور مؤنثة في لفظها .  
ومعناها الغالب : الناقة ، وقد يراد منها الحمل ) وإنما كانوا آفة لها لكثرة ذبحهم إياها لأنفسهم ، وللضيوف .  
وهذه كناية عن الكرم .

(٣) أزال سبب عتابك .

تدغم في « إن » الشرطية ؛ كقولهم في المثل : بعَيْنٍ ما أَرَيْتَكَ <sup>(١)</sup> ، وقول الشاعر في المال :

قليلا به <sup>(٢)</sup> ، ما يَحْمَدُ نَكَ وَاِثْ إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَمًا  
ويدخل في هذا « ما » الزائدة بعد « رُبَّ » ؛ نحو : ربما يُقْبِلُنَّ الْخَيْرَ وَرَاءَ  
المَكْرُوهِ <sup>(٣)</sup> .

أو بعد : « لَمْ » كقول الشاعر :  
مَنْ جَحَدَ الْفَضْلَ وَلَمْ يَبْدُ كُرْنٌ بِالْحَمْدِ صَاحِبَهُ فَقَدْ أَجْرَمَا  
أو بعد أداة شرط غير « إن » المدغمة في : « ما » الزائدة ؛ كقول الشاعر :  
مَنْ تَشَقَّقَنَّ <sup>(٤)</sup> مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَيِّ أَبَدَا ، وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِي

---

(١) هذا مثل تقوله لمن يخفى عنك أمراً أنت به بصير ، تريد : إلى أراك بعين بصيرة  
«فما» زائدة . وجاء في الأساس : تقول هذا لمن أرسلته واستعجلته فكأنك تقول له : لا تَكَلِّمْ عَلَى شَيْءٍ فَإِنِّي  
أَنْظُرُ إِلَيْكَ ، أَيْ : لَا تَقِفْ - لَا تَنْتَظِرْ .

(٢) الضمير عائد على المال في بيت قبله هو :

أَهْنُ لِلَّذِي تَهَوَّى التَّلَادُ فَإِنَّهُ إِذْ مَتَ كَانَ الْمَالُ نَهْبًا مُقْسَمًا

(٣) منع بعض النحاة التوكيد بعد : « ربما » بحجة أنها لا تدخل على الزمن المستقبل أو ما هو في  
حكمه . ويرى سيبويه صحة التوكيد بحجة وروده في المأثور . وقد يكون الأفضل الأخذ بالرأى الأول ليكون  
حكم « رب » مطرداً . (٤) تصادف وتقابل .

(٤) عدم تقديم معمول فعلها على هذا الفعل . إلا إن كان المعمول شبه جملة ؛ فيصح التقديم ؛ ففي مثل : اسمعَ النصيح . . . لا يصح أن يقال : النصيح اسمعَ . بخلاف لا تثقن بمنافق ، واحذرته عند قلب الأيام ، فيصح أن يقال : بمنافق لا تثقن ، وعند قلب الأيام احذرته .

(٥) وقوع تغيرات أخرى تلحق المضارع صحيح الآخر ومعتله ، وكذا الأمر ، عند إسنادهما لضمائر الرفع البارزة ؛ فقد يحذف حرف العلة عند الإسناد أو يُقلب . وقد يحذف الضمير إذا كان واو جماعة أو ياء مخاطبة ، وقد يتحرك بحركة مناسبة له من غير أن يحذف . وقد تحذف نون الرفع ، أو تدغم بغير حذف . . . إلى غير هذا من التغيرات المختلفة المترتبة على التوكيد ، والتي سندكرها آخر الباب تفصيلاً — كما قلنا<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

(١) وفيما سبق يقول ابن مالك في باب عنوانه : « نونا التوكيد »

(وسنضع جهة اليسار رقماً لكل بيت كما ورد في ترتيب بابهِ)

لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ ؛ هُمَا كَنُونِي أَذْهَبَنَّ ، وَاقْصِدَنْهُمَا — ١

يريد بالمثل الأول المشددة ، وبالثاني المخففة .

ثم قال :

يُوكَّدَانِ «افْعَلْ» وَيَفْعَلُ «آتِيَا» ذَا طَلَبٍ ، وَأَوْشَرَطًا أَمَّا تَالِيَا — ٢

المراد «بافعل» : الأمر . و«يففعُل» آتيا ، المضارع الآتي ، أى : الذى زمنه مستقبل ، حالة كونه ذا طلب ، أو : كونه شرطاً تالياً إما . (فى الجملة تقديم وتأخير) :

أَوْ : مُثَبَّتٌ فِى قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا وَقَلَّ بَعْدَ «مَا» ، وَ«لَمْ» وَبَعْدَ : «لَا» — ٣

وغير «إِذَا» مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا وَآخِرَ الْمَوْكِدِ افْتَحَ كَابِرُزَا — ٤

يريد : أن توكيد المضارع قليل بعد : «ما» و«لم» ، و«لا» وبعد غير «إن» الشرطية المدغمة فى «ما» ، من باقى طوالب الجزاء ، أى : باقى الأدوات الشرطية التى تطلب جزاء .

ويفهم من كلامه السالف أن توكيد المضارع كثير فى غير هذه المواضع التى سردها . ومن الكثير ما ذكره أولاً مجملًا . ثم قال : إن آخر الفعل المؤكدة يبنى على الفتح ؛ «كابرزا» وأصله : «ابرزن» بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف . وسرد بعد هذا أبياتاً أربعة فى أنواع من التغيرات التى تصيب الفعل عند إسنادها لضمائر الرفع البارزة ، وسنعود إليها عند الكلام على تلك التغيرات ، ثم بين الأحكام التى تختص بها الخفيفة ، وعرضها فى خمسة أبيات ختم بها الباب وسندكرها فيما يلى .

## زيادة وتفصيل :

١- يرى بعض النحاة - ورأيه سديد - أن توكيد المضارع المنفى بالحرف : « لم » قليل ، قلة ذاتية تدخله في حكم النادر الذي لا يصح القياس عليه ، وليست قلة نسبية ؛ ( أى : بالنسبة لغيره حيث يشترك القليل والكثير معا في الكثرة التي تبيح القياس عليهما ، ويمتاز الكثير بزيادة الدرجة فيها . ) وحجته أن « لم » حرف يقلب زمن المضارع للمضى ، ونون التوكيد حرف يُخَلِّصُ زمنه للمستقبل ، فيتعارضان . وهذا رأى يحسن الاقتصار عليه .

ب - جرى بعض النحاة على تقسيم حالات المضارع - من ناحية توكيده بالنون - خمسة أقسام .

الأولى : وجوب توكيده ... وهي الحالة التي أوضحناها ، والثانية : أن يكون توكيده قريباً من الواجب ، وذلك حين يكون مسبوقاً « بإن » الشرطية المدغم فيها : « ما » الزائدة . والثالثة : أن يكون توكيده كثيراً ؛ وذلك إذا وقع بعد أداة طلب : ( أمر نهى - دعاء - عرض - حض - تمن - استنهام ) . والرابعة : أن يكون توكيده قليلاً . وذلك بعد : « لا » النافية ، أو « ما » الزائدة غير المسبوقه بإن الشرطية . والخامسة : أن يكون توكيده أقل ، وذلك بعد : « لم » الجازمة ، أو أداة شرط أخرى . وذكرنا لهذا التقسيم تعليقات مصنوعة لا يعرفها العرب ، ولم تخطر ببالهم ، والتعليل الحق في التقسيم يجب أن يقتصر على كثرة الاستعمال وقلته بين العرب . فما الحاجة إلى هذا التقسيم الخماسي ، مع أن القسم الثاني والثالث لا يختلفان في الأثر ؟ فحكمهما واحد ؛ هو : شدة الحاجة معهما إلى التوكيد . وإن كانت هذه الحاجة لا تبلغ مرتبة الوجوب ؛ إذ لا أهمية لزيادة أحدهما على الآخر في درجة الكثرة والنوع ؛ لأنهما - معا - مشتركان عند العرب في الكثرة التي تفيد شدة الحاجة للتوكيد ، وتجعل استعماله قياسياً قوياً ، وما زاد على هذا القدر المشترك فهو زيادة في الدرجة البلاغية ؛ لا في صحة الاستعمال وقوته ، وهذه الزيادة متروكة لتقدير المتكلمين في العصور المختلفة ؛ بمنحونها هذا أو ذاك على حسب مقتضيات الأحوال . فهي متنقلة بينهما فإن أهملوها في أحدهما وشاع الاستعمال الأدبي على إهمالها فيه ، اكتسبها الشائع الصحيح - لغرض بلاغي - فكلاهما بليغ صحيح يقاس عليه ، وكلاهما قد يحتفظ لنفسه دون الآخر بمرتبة الزيادة زمنياً . ومثل هذا يقال في القليل والأقل . فما الحاجة إلى تفريقهما ، وعدم إدماجهما في قسم واحد مادامت قلتهما ليست مانعة من القياس عليهما ؛ لأنها قلة نسبية عددية ( أى : على حسب نسبة أحدهما للآخر . ) وليست قلة ذاتية تمنع القياس .

## المسألة ١٤٣ :

الأحكام التي تختص بها نون التوكيد الخفيفة دون الثقيلة

تتفرد الخفيفة بأمر أربعة :

الأول : عدم وقوعها - في الرأي الأرجح - بعد ألف اثنين ، أو غيرها من أنواع الألف - نحو : أيها الشباب ، عاملاً ن زملاء كما بكريم المعاملة ، واجتنبان كثرة العتاب ؛ فإنه يفضى إلى القطيعة . ففتعين المشددة هنا ، ولا يصح مجيء الخفيفة ، مسيطرة للأعم الأغلب في الكلام المأثور .

ويجيز بعض النحاة مجيء الخفيفة ساكنة ، أو متحركة بالكسر ؛ متابعة لبعض العرب ، والأنسب الاختصار على الأغلب ؛ منعاً للتشبيب ، وابتعاداً عما فيه من إلباس وخفاء<sup>(١)</sup> . . .

الثاني : عدم وقوعها بعد نون النسوة مباشرة . فإذا كان الفعل المضارع أو الأمر مستنداً لنون النسوة وأريد توكيده بالنون ، وجب أن تكون نون التوكيد مشددة ، ووجب أن يفصل بينها وبين نون النسوة ألف زائدة ، لا مهمة لها إلا الفصل بينهما ؛ نحو : أيتها السيدات : لا تُقَصِّرْنَ في واجبك القومى ، وفي مقدمته حسن تربية الأولاد ، والإشراف على شئون البيت ، واعلمن أن ما في تقصيركن من ضرر شامل ، وإساءة عامة . فلا يصح مجيء الخفيفة هنا - في الرأي الأحسن الذي يحتمل الاختصار على المشددة ، بعد الألف الفاصلة ؛ كهذا المثال ، وبعد ألف الاثنين ؛ كالمثال السابق في الأمر الأول ، وبعد غيرهما من كل أنواع الألف<sup>(٢)</sup> :

(١) في هذا الأمر يقول ابن مالك :

وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الْأَلْفِ لَكِنْ شَدِيدَةٌ كَسَرُهَا أَلِفٌ - ١٠

(٢) وفيه ابتعاد أيضاً عن إلباس ، وعن صور خيالية تنشأ عند الوقف ومن هذه الصور المتعددة قلب نون التوكيد الخفيفة ألفاً عند الوقف بعد ألف الاثنين أو الألف الفاصلة بين النونين . . . في مثل : يا لعابان دَحْرَجَانْ كَرْتَكَا « يا لعابت دحرجان كرتكن ؛ فتصير : دَحْرَجَا - ودحرجنا . ثم تقلب الألف الثانية همزة ؛ فيقال فيهما : دحرجاء ، ودحرجناء ؛ لوقوع الألف الثانية متطرفة بعد ألف فتقلب همزة .

وفي الاكتفاء بهذا الرأي ، ابتعاد عن اللبس والخفاء<sup>(١)</sup> .

الثالث : وجوب حذفها - في الرأي الشائع - لفظاً لا خطاً إذا وليها ، مباشرة ، ساكن ، ولم يُوقَفْ عليها . وسبب حذفها الفرار من أن يتلاقى ساكنان في غير الموضع الذي يصح فيه تلاقيهما<sup>(٢)</sup> - ؛ نحو : لا تتعودن الحليف ، ولا تصدقن الحلاف ، فتحذف النون الخفيفة عند النطق ، وتبقى الفتحة التي قبلها دليلاً عليها ؛ فلا يلتبس الأمر على السامع ، إذ لا مسوغ لوجود الفتحة هنا إلا وجود نون التوكيد بعدها ، مذكورة أو محذوفة .

ولا داعي لحذفها كتابة كما يرى بعض النحاة ، وحجته الاكتفاء بوجود الفتحة الدالة عليها . . . لأن هذا الحذف ؛ الخطي قد يقع في لبس أو احتمال ، يحسن الفرار منهما .

وأفضل من كل ما سبق تحريكها بالكسر إذا وليها ساكن . وهذا رأى فريق آخر من النحاة ، وحجته : أن الأصل في التخلص من التقاء الساكنين هو الكسر<sup>(٣)</sup> ،

( ١ ) وفي الأمر الثاني الذي تنفرد به الخفيفة يقول ابن مالك :

وَأَلِفًا زِدْ قَبْلَهَا مُوَكَّدًا فِعْلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ أُسْنِدًا - ١١

أى : زد قبلها مباشرة ألفاً حين يكون الفعل المؤكد مسنداً إلى نون النسوة .

( ٢ ) يصح تلاقى الساكنين عند الوقف ، وعند قصد النطق ببعض الألفاظ وذكر أسمائها ؛ نحو : كاف - جيم - لام ، وفي غير هذين لا يصح تلاقى الساكنين إلا إذا تحققت شروط ثلاثة ، فتي تحققت جاز الالتقاء ، ووصف بأنه « على حده » أى : على النمط المشروع المحدد لصحة التلاقى .

أولها : أن يكون الساكن الأول حرف لين ( أى : حرف علة ساكناً ) ثانيها : أن يكون بعده حرف صحيح ساكن ، مدغم في مثله . ثالثها : أن يكون التلاقى في كلمة واحدة ؛

ومن الأمثلة للألف : شابة - عامة - ضالون - صادون ولواو : تَمُودُ الثوب ( الأصل : ما ددت البائع الثوب : أى : مذكر منا الثوب ؛ فتماد الثوب ، وهذه التاء هي تاء المطاوعة . فإذا بنى الفعل « تماد » للمجهول صار : تمود ) وللياء : خَوَيْصَةٌ ؛ تصغير : « خاصة » ، و« أصيخ » تصغير « أصم » .

وبناء على الشرط الثالث لا يكون التقاء الساكنين مع نون التوكيد الخفيفة جارياً على حده ، وبالرغم من هذا يحذف أول الساكنين معه كما سنعرف .

ويرى بعض النحاة : - ورأيه أحسن - أن التلاقى ليس مقصوراً على كلمة واحدة ، فقد يكون فيها وفيها شبه الكلمة الواحدة أيضاً ، كالكلمات التي يتصل بآخرها فاعلها الذي هو واو الجماعة ، أو ياء الخطاب ، أو ألف الاثنين ، وبعد كل ضمير من هذه الضمائر نون التوكيد ( كما سبق في ص ٣٣ ، ٦٣ م ٤ و ٧ ) وكما يتضح في هذا الباب .

( ٣ ) قال شارح المفصل ( ص ٩٧ ) ما نصه : « أعلم أن الأصل في كل ساكنين التقيا أن يحرك الأول منهما بالكسر ؛ نحو : بنت الأمة ، وقامت الجارية ، ولا يعدل عن هذا الأصل إلا علة . . . ) ولم يذكر هو ولا غيره من المتمسكين بحذفها تعليلاً مقبولا لحذف نون التوكيد الخفيفة التي يليها ساكن .

وأن الكسر هنا مسموع في بعض أمثلة قليلة ؛ لكنها على قلتها مسيطرة للأصل العام السالف .

وهذا الرأي — على قلة أنصاره — أفضل كما قلنا ، لبعده عن شائبة اللبس والغموض وخلوه من التفريق بين حالتى النطق والكتابة ، فإن وُجِدَ من يعارض في أنه الأفضل فلا أقل أن يكون في منزلة الرأي الشائع الذى يوجب الحذف .

أما عند الوقف عليها فلها حكم خاص يذكر في الأمر الرابع التالى :

الرابع: وجوب قلبها ألفاً عند الوقف عليها ؛ بشرط أن تكون النون الخفيفة بعد فتحة فى مثل : احذرَنَّ قول السوء ، وتعودَنَّ حبس اللسان عن منكر القول — نقول عند الوقف على الفعلين المؤكَّدَيْن ؛ احذرًا — تعودًا . . . والقرائن كفيّلة بأن تدل على نوع هذه الألف ، وأن أصلها نون التوكيد الخفيفة . . .

فإن لم تكن النون الخفيفة بعد فتحة ، بأن كانت بعد ضمة ، أو كسرة — وجب أمران : حذف النون ، وإرجاع ما حذف من آخر الفعل بسبب وجودها عند وصل الكلام وعدم الوقف ، فى مثل : أيها الشباب ، لا تَهَابُنَّ مُقَابِلَةَ الشَّدَائِدِ ، ولا تَخَافُنَّ مُلَاقَاةَ الصَّعَابِ فى سبيل إدراك الغايات النبيلة . وفى مثل : يا فتاتى : لا تُحْجِمِينَ عن احتمال العناء فى شريف المقاصد ، وسنّى الأغراض . . . نقول عند الوقوف على الأفعال المؤكدة : لا تَهَابُوا — لا تَخَافُوا . . . — لا تُحْجِمِي . . . بحذف نون التوكيد الخفيفة ، وإرجاع واو الجماعة وياء المخاطبة اللتين حذفتا عند وجود النون الخفيفة للتخلص من التقاء الساكنين . أما عند حذفها فلا التقاء لساكنين — فلا يحذف الضمير ، ويعود إن كان محذوفاً بسبب وجودها .

ومن الأمرين الثالث والرابع يتبين أنها تحذف وجوباً فى حالتين

الأولى : حذفها فى النطق إن وقع بعدها ساكن ، ولم يُوقَفْ عليها ، — وهذا رأى هو الشائع — والأخرى حذفها فى النطق إن وقِفَ عليها بعد ضم أو كسر . وكل ما سبق جارٍ على أشهر الآراء المستنبطة من أكثر اللغات شيعاً ، وقد



أهملنا الآراء الضعيفة المتعددة التي لا خير في نقلها ، وليس من ورأها اليوم إلا البلبلة والاضطراب<sup>(١)</sup> . . . . .

## زيادة وتفصيل :

ارتضى بعض النحاة تسمية الأمور الأربعة السالفة : « خصائص تمتاز بها نون التوكيد الخفيفة » ، أو : « أمور تنفرد بها » . ولا مانع من هذا على اعتبار تلك الخصائص أو الأمور أحكاماً بعضها عدمي ( سلبي ) كالأول والثاني ، وبعضها حذف ؛ كالثالث ، أو : قلب ؛ كالرابع .

ولا مانع في الوقت نفسه من اعتبار تلك الأمور الأربعة خصائص تمتاز بها نون التوكيد الشديدة دون الخفيفة ولكن على أساس آخر ، هو أنها أمور إيجابية لا عدم ، أو لا سلب فيها ولا تغيير .

فالأول : وقوعها بعد ألف الاثنين ، والثاني : وقوعها بعد الألف الفاصلة ، والثالث : بقاؤها لفظاً إذا وليها ساكن . والرابع : بقاؤها على حالها عند الوقف . . . . .

( ١ ) وفي الأمرين الثالث والرابع يقول ابن مالك :

وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِّسَاكِنٍ رَدِفَ وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفَ - ١٢ -

أى : احذف نون التوكيد الخفيفة إذا ردفها ( وليها وجاء بعدها ) ساكن . وكذلك إذا وقعت عند الوقف عليها - بعد غير فتحة - وغير الفتحة هو : الكسرة والضمة - ثم قال :

وَارْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عَدِمًا - ١٣ -

يريد : إذا وقعت عليها وجب أن ترجع إلى الفعل ما عدم منه ( أى : حذف منه ) في وصل الكلام عند وجودها وختم الباب بقوله :

وَأَبْدَلْنَهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفًا وَقَفًا كَمَا تَقُولُ فِي قِفْنٍ : قِفًا - ١٤ -

أى : أن نون التوكيد إذا وقف عليها بعد حرف مفتوح وجب قلبها ألفا . وساق لهذا مثلاً ؛ هو : « قفن » حيث وقعت النون بعد الفاء المفتوحة فعند الوقف يقال : قفا .

## المسألة ١٤٤ :

إسناد المضارع والأمر إلى ضمائر الرفع البارزة بغير  
توكيدهما ، ومع التوكيد

## أولاً : المضارع :

عرفنا أن المضارع معرب في كل أحواله ، إلا إذا اتصل بآخره نون النسوة ؛  
فبني على السكون ، كالأمثلة السالفة ، أو اتصل بآخره نون التوكيد اتصالاً  
مباشراً ؛ فبني على الفتح ، سواء أكان صحيح الآخر ؛ نحو : أتأمرُنَ بالمعروف ،  
وأنت لا تأتمرَن به ؟ أم معتل الآخر مطلقاً ؛ ( بالالف ، أو الواو ، أو الياء ) ؛  
كقول ناصح لأخيه : لا تنهينَ عن الأذى ، وأنت تمارسه ، ولا ترجونَ من  
لثيم خيراً وإن تودد إليك ، ولا تفترينَ حديثاً ، ولو توهمت أن الناس به  
— مصدقون — فالأفعال المضارعة : تأمر — تتأتمر — تنهى — ترجو —  
تفترى . . . . مبنية على الفتح لاتصالها — مباشرة — بنون التوكيد .

وما تجب ملاحظته أن حرف العلة : « الألف » لا بد أن ينقلب ياء مفتوحة  
قبل : « نون التوكيد » كما في المثال السالف وأشباهه . أما « واو » العلة و « ياؤها »  
فيبيان على صورتها مع تحريكهما بفتحة البناء ؛ لأجل نون التوكيد .

فإن لم يكن اتصال هذه النون بآخر المضارع اتصالاً مباشراً لم يصح بناؤه  
على الفتح ، وذلك حين يفصل بينهما ضمير رفع بارز ( ألف اثنين ، أو واو  
جماعة ، أو ياء مخاطبة ، أو نون نسوة ) فإن أريد توكيده مع وجود فاصل من  
هذه الضمائر البارزة جاز ولكن من غير بناء على الفتح . ويترتب على هذا التوكيد  
وقوع تغييرات حتمية تختلف باختلاف آخر المضارع ؛ أهو صحيح الآخر  
أم معتله ؟ وفيما يلي بيان هذه التغييرات الحتمية <sup>(١)</sup> :

( ١ ) سندكرها بتفصيل وإسهاب وجلاء ؛ لدقتها وخفائها على كثير ، مع شدة الحاجة إليها في  
غالب الأساليب الهامة . هذا إلى أن فهمها واستيعاب صورها يساعد أيما مساعدة على فهم أحوال فعل الأمر  
عند إسناده لهذه الضمائر ؛ مؤكداً وغير مؤكد .

وهذه المناسبة نذكر ما يردده بعض المتصرعين بشأن الحذف والتقدير والتعليل في هذا الباب من أنه  
خيالي محض لا يعرف عنه العرب الأوائل شيئاً . وهذا صحيح . ولكنه خيال بارع نافع هنا . وحذف وتقدير  
يوصلان إلى ضبط ما لا يمكن ضبطه بغيرهما ، وتيسير ما يصعب ، بل ما يستحيل إدراكه بدونهما . فن  
لحمود إنكار فضل مبتكره ،

١- إسناد المضارع الصحيح الآخر إلى ضمائر الرفع البارزة بغير توكيد ،  
وبتوكيد :

١- إذا كان المضارع صحيح الآخر ؛ مثل : « تَفْهَمُ » ، وأردنا إسناده  
لألف الاثنين من غير توكيد - قلنا : أنتما تفهمان . والإعراب : « تفهمان » ،  
مضارع مرفوع بثبوت النون ، والألف فاعل . فهو معرب حتما .  
أما عند التوكيد ، وقبل إحداث التغيير فنقول : « أنتما تفهمانين » بنون  
التوكيد الثقيلة المفتوحة ، ولا يصح مجيء الحفيفة بعد ألف الاثنين <sup>(١)</sup> . والمضارع هنا  
معرب أيضاً ؛ لوجود الضمير : ( ألف الاثنين ) فاصلا بينه وبين نون التوكيد المشددة .  
غير أنه اجتمع في الكلام ثلاث نونات متواليات <sup>(٢)</sup> ، وهذا لا يقع - غالباً - في  
لغتنا إلا سماعاً . فوجب حذف « نون الرفع » لوجود قرينة تدل عليها ؛ ( هي : أن  
المضارع من الأفعال الخمسة ، ولم يسبقه ناصب أو جازم ؛ فوجب أن يكون  
مرفوعاً بثبوت النون . فإذا لم تكن مذكورة ، فلا بد أن تكون محذوفة لعله ،  
( والمحذوف لعاة كالثابت ) . ولا يصح هنا حذف نون التوكيد الثقيلة ، أو تخفيفها ؛  
لأن الحذف أو التخفيف يناهض الغرض البلاغي من الإتيان بها ، ومن تشديدها .  
فصار الكلام بعد الحذف : تفهمان ، ثم كسرت نون التوكيد المشددة ، مراعاة  
للمأثور عن العرب في هذا الموضع

وعند الإعراب يقال في : « تفهمان » : « تفهما » ، فعل مضارع  
مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي النونات . و « الألف » فاعل ، و « نون التوكيد »  
حرف لا محل له من الإعراب . وإن شئت قلت : « تفهما » : فعل مضارع  
مرفوع بثبوت النون ، وحذفت لتوالي النونات ، والألف : فاعل ، والنون : للتوكيد .  
فالصورة النهائية بعد إجراء التغييرات السالفة هي : « تفهمانين » ، بتشديد  
نون التوكيد وجوباً بعد ألف الاثنين ، وحذف نون الرفع . ولا مانع هنا من

( ١ ) نون التوكيد الحفيفة لا تقع - في الأرجح - بعد ألف الاثنين مطلقاً ، وإنما تقع الشديدة - كما  
سبق في ص ١٣٨ .

( ٢ ) أولاً : نون الرفع ، والثانيتان نون التوكيد المشددة ؛ والحرف المشدد يعتبر حرفين .  
فوجب حذف أحد الثلاثة ؛ فحذفت نون الرفع للاستغناء عنها ، ولوجود القرينة التي تدل عليها . والنونات  
الثلاثة زائدة فإن كانت إحداها أصلية وجب بقاء الأصلية كقوله تعالى : ( لَيْسَ سَجْدَتَيْنِ ) وليكونن  
من الصاغرين ) .

التقاء « ألف الاثنين » ساكنة مع النون الأولى الساكنة من نون التوكيد المشددة ، لأن التقاء الساكنين هنا جائز — كما أوضحنا من قبل (١) .

٢ — ونقول عند إسناده لواو الجماعة من غير توكيد: أنتم تفهمون . ( فالمضارع مرفوع بثبوت النون ؛ والواو فاعل ) . ونقول عند توكيده بالنون المشددة وقبل التغيرات : أنتم تفهمون ؛ بثلاث نونات ، تحذف نون الرفع ؛ لتوالى ثلاثة أحرف من نوع واحد ؛ فيصير الكلام : « تفهمون » فيلتقى ساكنان ؛ هما : واو الجماعة ، والنون الأولى من النون المشددة ؛ فتحذف واو الجماعة ؛ لوجود الضمة قبلها تادل عليها عند حذفها ، ولعدم الاستغناء عن تشديد نون التوكيد ؛ لأنها جاءت مشددة لغرض بلاغى — يقتضيه المعنى ؛ فيصير الكلام : أنتم تفهمون . وعند الإعراب نقول بعد الحذف: « تفهم » مضارع مرفوع بالنون المحذوفة ؛ لتوالى الأمثال ، وواو الجماعة المحذوفة لالتقاء الساكنين ، فاعل . ونون التوكيد المشددة حرف لا محل له من الإعراب . ولا تتغير الفتحة الذى على آخره .

« ملاحظة » : ليس من اللازم لحذف واو الجماعة فى هذه الصورة وأمثالها مما يُسند فيها المضارع الصحيح الآخر لواو الجماعة أن تكون نون التوكيد مشددة ، فن الجائز أن تكون مخففة . ومع تخفيفها تحذف لأجلها نون الرفع كما تحذف مع المشددة ، ويترتب على هذا الحذف أن يتلاقى الساكنان السالفان ؛ وهما : واو الجماعة ونون التوكيد المخففة ؛ فتحذف واو الجماعة هنا كما حذفت هناك .

أما سبب حذف نون الرفع إذا كانت نون التوكيد مخففة فهو اتباع العرب فى المأثور عنهم ، ومحركاتهم فى حذفها بالرغم من عدم اجتماع ثلاث نونات فى هذه الصورة ، ويقول النحاة : إن نون الرفع تحذف من الفعل المسند لواو الجماعة ، وياء المخاطبة ، إذا أكد بالنون المشددة أو المخففة ، فتحذف مع المشددة منعاً لتوالى ثلاثة أحرف متماثلة ، وتحذف مع المخففة أيضاً طلباً للتخفيف ، ومجارة للحذف مع المشددة .

٣ — ونقول عند إسناده لياء المخاطبة بغير توكيد: أنت تفهمين يا زميلتى . فالمضارع « تفهمين » مرفوع بثبوت النون ، وياء المخاطبة فاعل . ونقول عند

التوكيد من غير تغيرات : تفهمين<sup>١</sup> ، بحذف النون الأولى ( علامة الرفع ) لتوالى  
الأمثال . فيصير الكلام : تفهمين<sup>٢</sup> ، فيلتقى ساكنان ياء المخاطبة والنون الأولى من  
النون المشددة ؛ فتحذف ياء المخاطبة للسبب السالف « وتبقى الكسرة قبلها لتدُل  
عليها ؛ فيصير الكلام : تفهمين<sup>٣</sup> .

ويقال في إعرابه : مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالى الأمثال ، والفاعل  
هو : « ياء » المخاطبة المحذوفة لالتقاء الساكنين . ونون التوكيد حرف لا محل له  
من الإعراب ، وتظل الفتحة باقية عليه مع تشديده .

ولو أتينا بنون التوكيد الخفيفة مكان الثقيلة لوقعت التغيرات السالفة كلها تماماً ؛  
طبقاً لما تضمنته الملاحظة القرينية ، من أن نون الرفع تحذف هنا للخفة وللمحمل على  
الثقيلة ، لا لتوالى الأمثال .

٤ — ونقول عند إسناده لنون النسوة بغير توكيده : أنتن — يا زميلاتي —  
تفهمن<sup>٤</sup> . فالفعل « تفهمن<sup>٥</sup> » مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ،  
وهي ضمير فاعل . ونقول مع التوكيد : أنتن تفهمتان<sup>٦</sup> بمعنى نون التوكيد  
المشددة المكسورة ؛ دون المخففة ؛ فانها لا تجيء هنا — ثم زيادة « ألف »  
فاصلة<sup>(١)</sup> بين نون النسوة ونون التوكيد . والإعراب بعد التوكيد لا يتغير ، ولكن نزيد  
على ما سلف أن النون الأخيرة المشددة المكسورة . حرف للتوكيد لا محل له ،  
والألف التي بين النونين حرف زائد لا محل له .

\* \* \*

يستخلص مما سلف أن إسناد المضارع الصحيح الآخر إلى ضمائر الرفع البارزة ،  
بغير توكيد — يستلزم ما يأتي :

١ — إن كان الضمير ألف اثنين ، أو واو جماعة ، أو ياء مخاطبة ، لزمته في  
حالة الرفع النون التي هي علامة الرفع ، فيكون معرباً مرفوعاً بثبوت النون ، والضمير  
فاعلاً . وهذه النون مكسورة بعد ألف الاثنين فقط ، أما بعد واو الجماعة ، وياء  
المخاطبة ففتوحة

٢ — وإن كان الضمير نون النسوة وجب بناء المضارع على السكون ونون النسوة  
هي الفاعل<sup>(٢)</sup> . . .

(١) إذا أكد الفعل المضارع المسند إلى نون النسوة وجب الإتيان بألف زائدة تفصل بينهما  
ويكون المضارع مبنياً على السكون لاتصاله بنون النسوة .

(٢) وفي توكيد المضارع صحيح الآخر يقول ابن مالك بعد أبياته التي عرض فيها لحالات توكيد :

ويستخلص كذلك أن إسناده لتلك الضمائر مع توكيده يستلزم ما يأتي :

١ - عدم بناء المضارع مطلقاً ، فيجب إعرابه مع تلك الضمائر إلا مع نون النسوة فيبنى على السكون .

٢ - وجوب حذف نون الرفع - إن كانت موجودة من قبل - إذا كان ضمير الرفع ألف اثنين ، أو واو جماعة ، أو ياء مخاطبة ، ويتساوى في وجوب حذفها مع الواو والياء أن تكون نون التوكيد بعدهما مشددة ومخففة . أما بعد الألف فنون التوكيد مشددة حتماً .

٣ - وجوب حذف واو الجماعة وياء المخاطبة ، مع بقاء الضمة قبل واو الجماعة لتدل عليها ، والكسرة قبل ياء المخاطبة ؛ لتدل عليها .

٤ - زيادة ألف بين نون النسوة ونون التوكيد ؛ لتفصل بينهما .

٥ - وجوب تشديد نون التوكيد ، وكسرها بعد ألف الاثنين ، وبعد الألف الزائدة للفصل بين نون النسوة ونون التوكيد .

أما بعد واو الجماعة وياء المخاطبة فقد تكون مشددة مفتوحة الآخر ، أو خفيفة ساكنة .

\* \* \*

ب - إسناد المضارع المعتل الآخر ، لضمائر الرفع البارزة<sup>(١)</sup> ، من غير توكيد وبتوكيد :

المضارع المعتل الآخر إما أن يكون معتل الآخر بالألف ، أو بالواو ، أو

واشْكُلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عَلِمَا - ٥  
وَالْمُضْمَرُ أَحَدِفْنَهُ إِلَّا الْأَلْفَ

( المراد بالضمير اللين هنا : الضمير الساكن الذي أسند إليه المضارع ؛ ويقصد به : ألف الاثنين ، وواو الجماعة ، وياء المخاطبة - جانس : مائل وسائر . )

في آخر البيت السابق على هذا قال الناظم : « وآخر المؤكدة افتح ؛ كابرزا » واستثنى من هذه القاعدة ما ذكره الآن ؛ خاصاً بالمضارع صحيح الآخر المتصل بالضمير اللين ، فإنه يحرك بحركة تجانس هذا الضمير ، وهي الضمة قبل الواو والكسرة قبل الياء ، والفتحة قبل الألف . والذي يدل على أنه قصد صحيح الآخر دون معتله كلامه الآتي - مباشرة - على المعتل الآخر .

( ١ ) سبقت الإشارة لهذا في موضع آخر مناسب لها ؛ وهو حكم المضارع ( ١ - ص ٥٣ م ٢٦ ص ٦٢ )

بالياء ، نحو : أنت ترضى الإنصاف ، وتدعو إليه ، وتجري وراء تحقيقه .

أولا : ١- إن كان معتلا بالألف (مثل ترضى) وجب قلبها ياء مفتوحة عند إسناده لألف الاثنين ، تقول بغير التوكيد بالنون : أنتما ترضيان . والإعراب : « تَرْضِيَانِ » فعل مضارع معرب ، مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعل . وتقول عند التوكيد قبل التغيير : تَرْضِيَانِنِ ، والمضارع معرب لوجود اللصير فاصلا بينه وبين نون التوكيد ، ويجب هنا ما وجب هناك من حذف نون الرفع لتوالى الأمثال ، وبقاء ألف الاثنين برغم التقاء ساكنة مع النون الأولى من النون المشددة . كما يجب بناء نون التوكيد على الكسر في هذه الحالة . فيصير الكلام « تَرْضِيَانِ » . فالفعل المضارع « ترضيا » معرب مرفوع بالنون المحذوفة والألف فاعل . والنون المذكورة المشددة حرف للتوكيد .

٢- فإن كان معتلا بالألف وأريد إسناده لواو الجماعة من غير توكيد ولا تغيير ، قيل فيه : « تَرْضِيُونِ » بقلب ألفه ياء مضمومة ، وزيادة واو الجماعة ؛ فتتحرك الياء ، ويفتح ما قبلها ؛ فتقلب ألفا . ويصير الكلام : « تَرْضَاوُنِ » فيلتقى ساكنان ألف العلة وواو الجماعة ؛ فتحذف الألف ؛ لأنها حرف هجائي ، وقبله الفتحة تدل عليه بعد الحذف ، ويصير الكلام « تَرْضَوُنِ » .

والإعراب : مضارع مرفوع بثبوت النون ، والواو فاعل .

وعند التوكيد يقال بغير التغيير « تَرْضَوْنِنِ » ، تحذف نون الرفع لتوالى الأمثال ؛ فيصير الكلام : « تَرْضَوُنِ » فيلتقى ساكنان ؛ واو الجماعة والنون الأولى من النون المشددة ، ولا يمكن الاستغناء عن أحدهما<sup>(١)</sup> ؛ فتتحرك واو الجماعة بحركة تناسبها ؛ وهى الضمة ، ويصير الكلام : « تَرْضَوُنِ » .

والإعراب : مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالى الأمثال ، وواو الجماعة فاعل . ونون التوكيد المشددة حرف مبنى على الفتح هنا . وقد فصلت واو الجماعة بينه وبين المضارع ، ولهذا بقى معربا .

هذا إن كانت نون التوكيد مشددة ؛ فإن كانت مخففة حذفت نون الرفع مع

(١) لأن الفاعل شطر جملة ، والنون المشددة مقصودة التشديد لغرض بلاغى .

عدم تعدد الأمثال - ؛ للتخفيف ، والحمل على المشددة ، كما سبق البيهان<sup>(١)</sup> - ؛  
فيتلاقى الساكنان ، فتتحرك واو الجماعة ، بالضم للتخلص منه .

٣- وإن كان معتلا بالألف أيضاً وأريد إسناده لياء مخاطبة من غير توكيد .  
قبل بغير التغيير : « تَرْضَايْنِ<sup>(٢)</sup> » التي ساكنان ألف العلة وياء مخاطبة ، حذفت  
الألف لأنها حرف هجائي<sup>(٣)</sup> وقبله الفتحة التي تدل عليه بعد حذفه ، وبقيت الياء ؛  
لأنها شطر جملة ( فاعل ) فصار الكلام : « تَرْضَيْنَ » وهو فعل مضارع مرفوع  
بشوب النون ، والياء فاعل . وعند التوكيد قبل التغيير يقال : تَرْضَيْنَنَّ ؛ فتحذف  
نون الرفع لتوالى الأمثال ؛ فيصير الكلام : « تَرْضَيْنَنَّ » فيلتقى ساكنان ؛ ياء  
المخاطبة والنون الأولى من النون المشددة ، ولا يمكن الاستغناء عن إحداهما ،  
فتتحرك ياء المخاطبة بالكسرة ، لأنها هي المناسبة لها ، ويصير الكلام : « تَرْضَيْنَنَّ » .  
وإعرابه : مضارع مرفوع بالنون المحذوفة ، والياء فاعل ، ونون التوكيد حرف  
لا محل له . وقد فصل بينه وبين المضارع ياء المخاطبة ، وبسبب هذا الفصل بقي  
المضارع معرباً .

هذا إن كانت نون التوكيد مشددة فإن كانت مخففة حذفت نون الرفع أيضاً  
بالرغم من عدم تعدد الأمثال - لما سبق - ؛ فيتلاقى الساكنان ؛ فتتحرك ياء  
ياء المخاطبة بالكسرة للتخلص منه .

٤- وإن أريد إسناده لنون النسوة بغير توكيد وجب قلب الألف ياء ،  
فنقول : أَنْتِنِ تَرْضَيْنِ . فالمضارع : « تَرْضَيْنِ » مبني على السكون لاتصاله بنون  
النسوة ، وهي فاعل .

أما عند التوكيد فنقول : تَرْضَيْنَنَّ ، بزيادة ألف فاصلة بين النونين .  
والإعراب كما سبق<sup>(٤)</sup> في صحيح الآخر .

\* \* \*

ثانياً - إن كان معتل الآخر بالواو ( مثل : تَرْجُو ) وأريد إسناده :

(١) في ص ١٤٤ .

(٢) والأصل : « تَرْضَيْنِ » بقلب الألف ياء مفتوحة ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً .

(٣) فليس شطر جملة بخلاف ضمير الرفع .

(٤) ص ١٤٥ .



١ - لألف الاثنين وجب تحريك الواو بالفتحة لمناسبة الألف ؛ فنقول بغير توكيد : أنتما ترجوآن - مثلاً - والمضارع مرفوع بثبوت النون والألف فاعل . ونقول مع التوكيد : « أنتما ترَجَوَانِ » ، وتحذف نون الرفع لتوالى الأمثال ، وتكسر نون التوكيد المشددة ، مراعاة للنسق العربى الذى يقتضى كسرها دائماً بعد ألف الاثنين ، وتشديدها ، ولا تجىء المخففة بعد الألف مطلقاً ، كما كررنا .

٢ - وإن أريد إسناده لواو الجماعة بغير توكيد قيل : « أنتم ترجوونَ » - مثلاً - فلتقى واوان ساكتان ، فتحذف واو العلة للسبب الذى عرفناه ؛ فيصير الكلام : « ترَجُونُ » مرفوع بثبوت النون وواو الجماعة فاعل .

فإذا أريد التوكيد ، قيل بغير التغير : « ترَجُونُ » وتحذف نون الرفع لتوالى الأمثال ، فيصير : ترَجُونُ ؛ فيلتقى ساكتان ، واو الجماعة والنون الأولى من المشددة ، فتحذف واو الجماعة ؛ لوجود الضمة قبلها تدل عليها ، ولعدم استغناء المعنى عن تشديد النون ، فيصير الكلام : « ترَجُنُ » مضارع مرفوع بالنون المحذوفة ، والفاعل : واو الجماعة المحذوفة ، والنون المذكورة للتوكيد ، وهى مفصولة من المضارع بالواو المحذوفة . ويصح أن تجىء نون التوكيد الخفيفة بدلاً من المشددة ، فيتلاقى الساكتان<sup>(١)</sup> ؛ فتحذف الواو للتخلص منه وتبقى الضمة قبلها لتدل عليها .

٣ - وإن أريد إسناده لياء المخاطبة بغير توكيد قيل : « أنتِ ترجوينَ » فيلتقى ساكتان ؛ واو العلة وياء المخاطبة ؛ فيحذف حرف العلة ، ويصير الكلام : ترجينَ ، ثم تقلب الضمة التى قبل الياء كسرة ، لأن الكسرة هى المناسبة للياء ؛ فيصير : ترجينَ .

وعند التوكيد قبل التغير نقول « أنتِ ترَجِينَنَ » ، تحذف نون الرفع لتوالى الأمثال ، فيصير : « ترَجِينُ » . فيلتقى ساكتان ياء المخاطبة والنون الأولى ؛ فتحذف الياء للتخلص من التقاء الساكتين ، ( برغم أن الياء شطر جملة « فاعل » لوجود الكسرة

(١) يتلاقى الساكتان هنا ؛ إما بسبب ما قلناه من حذف نون الرفع وهذا هو الأحسن بل قيل إنه واجب للخفة والحمل ؛ ؛ فتكون نون التوكيد بعد ذلك واضحة التخفيف فى اللفظ . . . وإما لإدغام نون الرفع فى نون التوكيد فتسكن الأولى . وفى هذه لبس لا يتبين معه أن نون التوكيد خفيفة .

الدالة عليها، وعدم الاستغناء عن تشديد النون ( فيصير : تَرْجُونُ مع تشديد النون وفتحها . والإعراب : فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة ، وياء المخاطبة المحذوفة فاعل ، والنون المذكورة حرف للتوكيد

فإن كانت نون التوكيد مخففة — لا مشددة — حذفت لها نون الرفع أيضاً ؛ فيتلاقى الساكنان ؛ فتحذف الياء ، وتبقى الكسرة قبلها .

٤ — وإن أريد إسنادُهُ لنون النسوة بغير توكيد قيل : أَأَنْتِ تَرْجُونَ اللَّهَ . بزيادة نون النسوة . فالمضارع : « ترجو » مبنى على السكون ؛ بسببها . وهى الفاعل . وعند التوكيد نقول : أَنْتِ تَرْضِيَانِ بزيادة ألف فاصلة بين النونين . وعند الإعراب نقول : « تَرْضَى » مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة . ونون النسوة فاعل ، والألف بعدها زائدة ، ونون التوكيد حرف مشدد مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب .

\* \* \*

ثالثاً — إن كان المضارع معتل الآخر بالياء ، وأريد إسناده :

١ — إلى ألف الاثنين بغير توكيد ، وجب تحريك الياء بالفتحة — لوجوب فتح ما قبل الألف — فنقول : أَنْتَا تَجْرِيَانِ . فالمضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف التثنية فاعل . ونقول عند التوكيد قبل التغيير : « تَجْرِيَانِ » تحذف نون الرفع ؛ لتوالى النونات ، وتتحرك نون التوكيد المشددة بالكسرة ؛ — لما ذكرناه من وجوب تشديدها ، وكسرها بعد ألف الاثنين — فيصير الكلام : « تَجْرِيَانِ » . ويقال فى الإعراب : « تَجْرِيَا » مضارع مرفوع بالنون المحذوفة ؛ لتوالى الأمثال ، والألف فاعل ، والنون المشددة حرف للتوكيد لا محل له .

٢ — وإن أريد إسناده إلى واو الجماعة بغير التوكيد قلنا قبل التغيير : أَنْتُمْ تَجْرِيُونَ « تَجْرِيُونَ » التثنية ساكنان ؛ ياء العلة ، وواو الجماعة ، حذفت ياء العلة — لما عرفناه — فصار الكلام : تَجْرِيُونَ ، قلبت الكسرة قبل الواو ضمة ؛ لتناسب الواو ؛ فصار الكلام : « تَجْرُونَ »

وعند التوكيد قبل التغيير نقول : « تَجْرُونِ » تحذف النون لتوالى النونات ؛ فيصير : « تَجْرُونِ » فيلتقى ساكنان ، وواو الجماعة والنون الأولى من النون المشددة ،

فتحذف واو الجماعة ؛ لوجود الضمة قبلها دليلا عليها ؛ ولعدم الاستغناء عن تشديد النون ؛ فيصير الكلام تجرُنْ . مضارع معرب مرفوع بالنون المحذوفة ، وواو الجماعة المحذوفة فاعل ، والنون المشددة المذكورة حرف للتوكيد واجب الفتح . وقد انفصل عن المضارع بواو الجماعة المحذوفة التي هي في حكم المذكورة كما سبق .

ويصح أن تجيء نون التوكيد الخفيفة بدلا من الثقيلة . فتحذف نون الرفع أيضا ، فيلتقي الساكنان ؛ فتحذف واو الجماعة .

٣ - وإن أريد إسناده لياء المخاطبة بغير توكيد قيل : أنت تجريين ؛ فيلتقي ساكنان ؛ ياء العلة ، وياء المخاطبة ؛ فيحذف حرف العلة ، لأنه حرف هجائي وقبله ما يدل عليه عند حذفه ؛ فيصير الكلام : « تجرين » ، مضارع مرفوع بثبوت النون وياء المخاطبة فاعل . وعند التوكيد : « تجرينن » وتحذف نون الرفع لتوالي الأمثال ، فيصير الكلام : « تجرينن » فيلتقي ساكنان ياء المخاطبة والنون الأولى من المشددة ؛ فتحذف ياء المخاطبة - برغم أنها شطر جملة - لوجود الكسرة قبلها تدل عليها ، ولعدم الاستغناء عن تشديد النون ، فيصير : « تجرينن » . مضارع مرفوع بالنون المحذوفة ، وفاعله ياء المخاطبة المحذوفة أيضا . والنون المشددة للتوكيد . . . وقد فصلت من المضارع بياء المخاطبة المحذوفة والتي تعد كالمذكورة .

ولو كانت نون التوكيد مخففة لحذفت لها نون الرفع أيضا . فيتلاقى الساكنان ، فتحذف ياء المخاطبة .

٤ - وإن أريد إسناده لنون النسوة بغير توكيد ، قيل : أنتن تجرين . فالمضارع : « تجرى » مبنى على السكون ؛ لاتصاله بنون النسوة ( الفاعل )

وعند التوكيد : « تجرينان » فالمضارع « تجرى » مبنى على السكون ، ونون النسوة بعده فاعل ، والألف زائدة للفصل ، ونون التوكيد المشددة حرف ، ويجب تشديده وتحريكه بالكسر ، ولا تجيء المخففة هنا .

\* \* \*

١ - يستخلص مما سلف أن المضارع المعتل الآخر تلحقه التغيرات الآتية عند إسناده لضمائر الرفع البارزة بغير توكيد .

( ١ ) إن كان مُعتَلا بالألف قلبت ياء عند إسناده لألف الاثنين ونون

النسوة . وحذفت هذه الألف عند إسناده لواو الجماعة وياء المخاطبة ، مع بقاء الفتحة التي قبلها في الحالتين لتدل عليها بعد الحذف .

زيادة نون الرفع بعد ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة ؛ لتكون علامة لرفع المضارع المعرب .

أما نون النسوة فالمضارع معها مبنى على السكون دائماً فلا توجب معها نون الرفع .

( ٢ ) وإن كان معتلا بالواو أو بالياء بقيا عند الإسناد لألف الاثنين ، وتحركا بالفتحة لمناسبة الألف ، وتجيء بعد الألف نون الرفع التي هي علامة لرفع المضارع . وبقيا كذلك عند الإسناد لنون النسوة ولكنهما لا يتحركان ؛ لأن المضارع يبنى على السكون عند إسناده لنون النسوة .

ويجب حذفهما مع واو الجماعة وياء المخاطبة مع ضم ما قبل واو الجماعة وكسر ما قبل ياء المخاطبة ، وزيادة نون الرفع بعدهما في حالة رفع المضارع .

ب- ويستخلص كذلك أن إسناده إلى تلك الضمائر مع توكيده يستلزم ما يأتي :  
( ١ ) حذف ألف العلة عند الإسناد لواو الجماعة وياء المخاطبة مع تحريك الواو بالضم والياء بالكسر

وقلب ألف العلة ياء عند الإسناد لألف الاثنين ، أو نون النسوة . مع مجيء نون التوكيد مشددة فيهما ومع إichاد ألف فاصلة بين نون النسوة ونون التوكيد المشددة .  
( ٢ ) ترك الواو والياء مع فتحهما ، عند الإسناد لألف الاثنين ، ويجب أن تكون نون التوكيد مكسورة مشددة بعد الضمير . والمضارع معرب في هذه الصورة

ويتركبان على حالهما من السكون عند الإسناد لنون النسوة ( إذ المضارع معها مبنى على السكون ) وبعدها ألف فاصلة فنون التوكيد الثقيلة المكسورة .  
أما عند الإسناد إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة فيجب حذف حرفي العلة كما يجب حذف الضميرين ( الواو والياء مع ترك الضمة قبل الواو والكسرة قبل الياء ) .

( ٣ ) حذف نون الرفع في جميع الحالات وهي لا توجد مع وجود نون النسوة .

( ٤ ) ذكر نون التوكيد مشددة مفتوحة أو مخففة ساكنة في جميع الحالات ، إلا مع ألف الاثنين ونون النسوة فيجب تشديدها وكسرها في الحالتين ، كما يجب

زيادة ألف فاصلة بين نون النسوة ونون التوكيد . . . (١)

(٥) المضارع في جميع الحالات السالفة معرب ؛ لوجود الضمير فاصلاً بينه وبين نون التوكيد . إلا عند الإسناد لنون النسوة فيكون مبنياً على السكون .

\* \* \*

ثانياً : الأمر :

الأمر صحيح الآخر ومعتله ، كمضارعه عند الإسناد لضمائر الرفع البارزة ، بتوكيد ، وبغير توكيد ؛ بلا فرق بينهما إلا من ناحية أن الأمر مبني دائماً ، ولا تتصل بأخوه نون رفع مطلقاً ، — كما أشرنا سابقاً — .

(١) يقول ابن مالك في حكم المضارع المعتل الآخر المسند لضمائر الرفع :

وإن يكن في آخر الفعل ألف ————— .

فاجعله منه رافعاً غير اليا والواو — ياء ؛ كاسعين سعيًا — ٧

( اجعله منه ياء . أي : اجعل الألف ياء حالة كون الألف من الفعل ، ومن حروفه ، وليست ضميراً فالضمير في : « اجعله » راجع للألف . وفي : « منه » راجع للفعل ، والجار والمجرور حال من الهاء التي هي المفعول الأول للفعل : اجعل . أما مفعوله الثاني فهو كلمة : « ياء » المتأخرة . )

والمعنى : اجعل حرف العلة الألف ينقلب ياء ، إذا رفع الفعل ضميراً غير واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ، بأن رفع ألف الاثنين أو الضمير المستتر ؛ نحو : أنرضين يا أخى ... أنرضيان يا أخوى ... واقتصر الناظم على مثال للأمر المسند للمخاطب الواحد ؛ هو : اسعين سعيًا .

أما إن رفع المضارع واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة فقد طالب ابن مالك بحذف حرف العلة الألف ، مع تحرريك الضمير بحركة تناسبه ؛ وهي الضمة للواو والكسرة للياء ، وترك الفتحة قبل الألف المحذوفة . يقول :

واحدفُه من رافع هاتين ، وفي واوٍ وياءٍ شكلٌ مجانسٌ قَفِي — ٨

نحو ؛ أخشين يا هندُ ، بالكسر ، ويا قومُ أخشونُ ، وضمُّم ، وقسْ مُسَوِّيًا — ٩

( مجانس : مناسب للضمير ، ولائق به . قفى . تبع . أي : توییع فيه كلام العرب وحوكى الوارد عنهم . )

وإنما تحذف الألف ، وتبقى الفتحة التي قبلها ، وتضم الواو ، وتكسر الياء — إذا أكد الفعل بالنون . فإن لم يؤكد بها لم تضم الواو ، ولم تكسر الياء ، وإنما يجب تسكينها ، نحو : يا قوم هل ترضون بغير النجوم مقعداً ؟ يا بنت بلادی : هل ترضين بغير الفخار مقعداً ؟

ثم انتقل بعد ذلك إلى الأبيات الخمسة الخاصة بنون التوكيد الخفيفة وختم بها الباب . وقد شرحناها في مكانها المناسب من ص ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤١ وأول كل منها : ولم تقع خفيفة ... ، وألفاً زد ... ، واحذف خفيفة ... . وورد إذا حذفها ... ، وأبدلتها . وأرقامها ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤

## المسألة ١٤ :

## (١) ما لا ينصرف

معنى الصرف :

الاسم المعرب قسمان :

(١) قسم يدخله نوع أصيل<sup>(٢)</sup> من التنوين ، لا يدخل غيره ، ولا يفارقه في حالات إعرابه المختلفة . — إلا عند وجود طارئٍ مُعارض — كإضافة الاسم ، أو اقترانه « بـأل » ، أو وقوعه منادى معرّفاً ، أو اسماً مفرداً « للـا » النافية للجنس .. — ويدل وجوده على أن الاسم المعرب الذى يحويه أشد تمكناً في الاسمية من سواه ؛ ولهذا يسمى : « تنوين الأُمَكْنِيَّة »<sup>(٣)</sup> ، أى : التنوين الدال على أن هذا الاسم المعرب أُمَكْنٌ<sup>(٤)</sup> ، وأقوى درجة في الاسمية من غيره . ويسمى أيضاً : « تنوين الصَّرْف »<sup>(٥)</sup> وبهذا الاسم يشتهر عند أكثر النحاة<sup>(٦)</sup> . وجوده في الاسم

(١) الحروف كلها مبنية ، وكذلك الأفعال إلا المضارع المجرد من نون التوكيد ، ومن نون الإناث فإن اتصل بإحدهما كان مبنياً . أما الأسماء ففها المعرب ، ومنها المبنى . ومن المعرب : المتمكن الأمكن ، وهو : المنصرف ، والمتمكن غير الأمكن ، وهو غير المنصرف ويقول النحاة : إن الاسم إذا أشبه الحرف بنى ، وإذا أشبه الفعل منع من الصرف . وقد سبق في الجزء الأول ( ص ٤٤ م ٦ ) تفصيل الكلام على هذا كله « وبيان أحكامه ، وحقيقة الرأى فى كل .

(٢) من التنوين ما هو أصيل ، وينحصر فى أربعة أنواع سبق بيانها وإيضاح أحكامها ( فى ١٠ ص ١٧ م ٣ ) وهى : تنوين الأُمَكْنِيَّة — تنوين التذكير — تنوين المقابلة — تنوين العوض . وما هو غير أصيل ؛ كتنوين الضرورة الشعرية ، وتنوين التزم ، والتنوين الغالى . . . . .

(٣) لا بد من فهم هذا النوع من التنوين فهماً دقيقاً ؛ كى يتيسر إدراك « الممنوع من الصرف » على وجه الحق . ولن يتأتى الفهم الدقيق إلا بالإلمام التام بالأنواع الأربعة الأصلية ، وفهمها عند تفهم « تنوين الأُمَكْنِيَّة » لىتميز بعضها من بعض ، ولا يختلط أمرها .

(٤) « أمكن » ، أفعال تفضيل من الفعل الثلاثى : « مَكَّنَ مكانة » « إذا بلغ الغاية فى التمكن ، ومن هنا جاء تنوين الأُمَكْنِيَّة ولا يصح أن يكون من الفعل : « تَمَكَّنَ » لأن هذا غير ثلاثى . والثلاثى موجود .

(٥) من معانى الصرف فى اللغة : التصويت — اللبّ الخالص — الانصراف عن شىء إلى آخر . ومن أحد هذه المعانى أخذ معنى الصرف النحوى . فالتنوين تصويت فى آخر الاسم المنصرف — أو الاسم المنصرف خالص من مشابهة الحرف والفعل ؛ أو منصرف عن طريقهما إلى غيره ؛ إلى طريق الاسمية المحضة (٦) وآخرون — كابن مالك — يسمون التنوين كله : صرفاً ، وفى هذا يقول ابن مالك فى أول الباب الذى عقده بعنوان : « ما لا ينصرف » : — وسنذكر على يسار كل بيت رقم ترتيبه فى بابه .

الصَّرْفُ : تنوينٌ أَتَى مُبَيَّنًا مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْإِسْمُ أُمَكْنًا —

جدول مركز يوضح إسناد المضارع والأمر لضمائر الرفع البارزة ، بغير توكيد ، ومع التوكيد ، ويبين أثر الإسناد

الفعل	نوعه	توكيده بغير إسناد للضمير	إسناده لألف الاثنين ، وبيان ما طرأ	إسناده لواو الجماعة ، وبيان ما طرأ	إسناده لياء المخاطبة ، وبيان ما طرأ	إسناده لنون النسوة ، وبيان ما طرأ
أيتهم ؟	مضارع صحيح الآخر	يتقهمن : (١) زيادة نون التوكيد المشددة ، أو المخففة .	يتقهما : (١) الإتيان بألف الاثنين ، وبعدها نون الرفع خفيفة مكسورة	يتقهما : (١) الإتيان بواو الجماعة ، وبعدها نون الرفع خفيفة مفتوحة .	يتقهما : (١) الإتيان بياء المخاطبة ، وبعدها نون الرفع خفيفة ، مفتوحة	يتقهمنان : (١) الإتيان بنون النسوة مفتوحة .
		(٢) بناء المضارع على الفتح .	(٢) حذف نون الرفع لتوالي الأمثال .	(٢) حذف نون الرفع ،	(٢) حذف نون الرفع	(٢) زيادة ألف بعدها مباشرة .
				(٣) حذف واو الجماعة .	(٣) حذف ياء المخاطبة	(٣) محيى نون التوكيد مشددة مكسورة مفصولة من نون الإناء بالألف الزائدة .
أفهم ؟	أمر	افهمن : (١) زيادة نون التوكيد المشددة أو المخففة ، وقبهما فتحة (٢) الإعراب . «افهم» ، فعل أمر مبني على الفتح . والفاعل ضمير مستتر تقديره : أنت . «النون» : حرف للتوكيد لا محل له .	افهما : (١) زيادة نون التوكيد ، المشددة ، المكسورة . (٢) الإعراب : افهما ، فعل أمر ، مبني على حذف النون ، والألف فاعل ، والنون المشددة حرف للتوكيد .	افهما : (١) الإتيان بواو الجماعة . (٢) الإعراب : افهما ، فعل أمر ، مبني على حذف النون ، وواو الجماعة فاعل .	افهما : (١) الإتيان بياء المخاطبة . (٢) الإعراب : افهي ، فعل أمر ، مبني على حذف النون ، والياء فاعل .	افهمنان : (١) الإتيان بنون النسوة فآلف زائدة فنون التوكيد الثقيلة المكسورة (٢) الإعراب : افهم ، أمر مبني على السكون فاعله نون النسوة والألف زائدة ، والنون للتوكيد .
				(٢) حذف واو الجماعة مع بقاء الضمة قبلها .	(٢) حذف ياء المخاطبة مع بقاء الكسرة قبلها .	(٢) بناء الأمر على السكون .
				(٣) الإعراب : افهموا ، أمر ، مبني على حذف النون ، وواو الجماعة المحذوفة فاعل ، والنون المذكورة للتوكيد .	(٣) الإعراب : افهي ، فعل أمر مبني على حذف النون ، وفاعله الياء المحذوفة . والنون حرف للتوكيد .	(٣) الإعراب : افهم ، فعل أمر مبني على السكون والفاعل نون النسوة .
أيرضى ؟	مضارع معتل الآخر بالألف	يرضين : (١) قلب ألف العلة ياء مفتوحة . (٢) بناء المضارع على الفتح .	يرضيان : (١) قلب ألف العلة ياء مفتوحة . (٢) زيادة ألف الاثنين وبعدها نون الرفع مكسورة .	يرضيهون : (١) حذف حرف العلة (الألف) مع بقاء الفتحة قبلها دليلاً عليها . (٢) الإتيان بواو الجماعة ساكنة ، وبعدها نون الرفع مفتوحة .	أنت ترضيهين : (١) قلب ألف العلة ياء ، ثم حذفها مع بقاء الفتحة قبلها ؛ دليلاً عليها (٢) الإتيان بياء المخاطبة ساكنة ، وبعدها نون الرفع مفتوحة .	أنتن ترضين : (١) قلب ألف العلة ياء ساكنة . (٢) محيى نون النسوة مفتوحة
		(٣) زيادة نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة .	(٣) زيادة نون التوكيد الثقيلة المكسورة .	(٣) تحريك واو الجماعة بالضم . (٤) زيادة نون التوكيد	(٣) كسر ياء المخاطبة (٤) محيى نون التوكيد	(٣) بناء المضارع على السكون .
أرض ؟	أمر معتل الآخر بالألف المحذوفة ، مبني على حذفها	ارضين : (١) قلب ألف العلة ياء مفتوحة (٢) بناء الأمر على الفتح لاتصاله بنون التوكيد	ارضيان : أن الأمر مبني على حذف نون الرفع . . .	ارضيهوا : أن الأمر مبني على حذف نون الرفع	ارضين : أن الأمر مبني على حذف نون الرفع .	ارضينان : أن الأمر مبني على حذف نون الرفع .
هل تدعو ؟	مضارع معتل الآخر بالواو	تدعون : (١) زيادة نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة (٢) بناء المضارع على الفتح .	يدعون : (١) زيادة نون التوكيد الثقيلة المكسورة . (٢) حذف نون الرفع التي تجيء مع ألف الاثنين .	يدعونه : (١) الإتيان بواو الجماعة وبعدها نون الرفع مفتوحة . (٢) حذف حرف العلة (الواو) مع بقاء الضمة قبلها .	أنت تدعين : (١) حذف واو العلة بعد محيى ياء المخاطبة ونون الرفع المفتوحة . (٢) قلب الضمة قبل الياء كسرة .	هن يدعون : (١) زيادة نون النسوة مفتوحة . (٢) بناء المضارع معها على السكون .
				(٣) حذف نون الرفع بعد زيادة نون التوكيد .	(٣) حذف ياء المخاطبة مع بقاء الكسرة قبلها . (٤) حذف نون الرفع .	(٣) الإعراب ، تدعو : مضارع مبني على السكون ، وفاعله نون النسوة .
ادع ؟	أمر معتل الآخر بالواو المحذوفة مبني على حذفها	ادعون : (١) زيادة نون التوكيد	ادعوا : (١) الإتيان بواو الجماعة وبعدها ألف زائدة خطأ .	ادعوه : (١) الإتيان بواو الجماعة وبعدها ألف زائدة خطأ .	ادعوي : (١) حذف واو العلة بعد محيى ياء المخاطبة	ادعونان : (١) محيى نون النسوة ، بعدها ألف زائدة ، تليها نون التوكيد .





المعرب يفيد خفة في النطق ، فوق الدلال على الأمكنية .

وإذا ذكرت كلمة « التنوين » خالية من التقيد الذى يبين نوعه كان المقصود :  
« تنوين الأمكنية » ، أى : « الصِّرف » . ومن أمثلة الأسماء المشتملة عليه ، أو التى تستحقه لولا الطارئ المعارض ما جاء فى قول شوقي :

إنما الشرقُ منزلٌ لم يُفَرِّقْ أهله إن تفرقت أصقاعه  
وطنٌ واحدٌ على الشمس والقُصَّة حصى ، وفى الدِّمع والجراح اجتماعه

وإنما كان وجود هذا التنوين دليلاً على « الأمكنية » لأن انضمامه إلى الإعراب فى اسم واحد جعل هذا الاسم مشتملاً على علامتين بدلاً من واحدة ، يبعدانه كل البعد عن الحروف وعن الأفعال ؛ هما : « التنوين » ، و « الإعراب » ؛ إذ التنوين لا يدخل الحروف ولا الأفعال . وكذلك الإعراب ، لا يدخل الحروف ولا أكثر الأفعال . فبهذا التنوين صار الاسم القوى المتمكن بالإعراب أقوى وأمكن باجتماع الإعراب والتنوين معا . كما صار أخف نطقاً .

وليس من هذا القسم تنوين جمع المؤنث السالم الباقى فى دلالة على جمعيته ، نحو : هؤلاء متعلماتٌ فاضلات ؛ لأنه هذا تنوين للمقابلة ، ولأنه قد يوجد فى الاسم غير المنصرف ؛ كالعالم المؤنث المنقول من جمع مؤنث سالم ؛ مثل : سعادات - عطيات - زينات ، فإن هذا العلم ، يجوز صرفه ، مراعاة لأصله الذى نقل منه ، فيكون تنوينه - كتثوين أصله - للمقابلة لا للأمكنية . ويجوز عدم صرفه ، مراعاة للحالة التى هو عليها الآن ؛ وهى أنه : علم على مؤنث فيكون غير أمكن أيضاً . وليس من تنوين « الأمكنية » ، أيضاً تنوين « العوض » ولا تنوين « التنكير » ؛ لأنهما يدخلان الأسماء المنصرفه وغير المنصرفه (١) . . .

(٢) قسم لا يدخله هذا النوع الأصيل من التنوين ، ويمتنع وجوده فيه ؛ فيكون امتناعه دليلاً على أن الاسم المعرب متمكن فى الاسمى ، ولكنه غير أمكن ، إذ لا يبلغ

(١) يدخل تنوين العوض الأسماء غير المنصرفه ؛ نحو : ليال - سواع - غواد - هواد . وقد يدخل الأسماء المنصرفه أيضاً ، نحو : « كل » ؛ و « بعض » ؛ فيكون للعوض والصرف معاً ؛ لا أحدهما . أما تنوين التنكير فالغالب دخوله على المبنيات لإفادة تنكيرها . وقد يدخل على الاسم المعرب لهذا الغرض - كما سبق فى بابه ( ج ١ ) ، وكما سيحىء هنا .

في درجة التمكن ، وقوته مبلغ القسم السالف ؛ كالأسماء : عمر — عثمان — مريم — علة . . . وغيرها من الأسماء الممنوعة من الصرف ، أى : الممنوعة من أن يدخل عليها تنوين : « الصرف » الدال على « الأمكنية » ، والمؤدى إلى خفة النطق ، لأن هذا التنوين يرمز إلى الأمرين المذكورين ويدل عليهما ، كما أسلفنا . . . وسيتكرر في هذا الباب — وغيره — كلمة « الصرف » مراداً منها تنوين « الأمكنية » جرياً على الشائع (١)

ولإنما كان هذا القسم متمكناً غير أمكن لاشتماله على علامة واحدة ؛ هى الإعراب ، أما تنوين « الأمكنية » فلا يدخله ، وبسبب حرمانه هذا التنوين . وامتناع دخوله عليه ، اقرب من الفعل والحرف إذ صار شبيهاً بهما في حرمانهما التنوين ، وامتناع دخوله عليهما .

وإذا امتنع دخول تنوين « الأمكنية » على الاسم الذى لا ينصرف ، امتنع تبعاً لذلك — جره بالكسرة ؛ فيجر بالفتحة نيابة عنها (٢) ، بشرط ألا يكون مضافاً ، ولا مقترناً « بأل » . فإن أضيف أو اقترن « بأل » وجب جره بالكسرة . — وهذا هو حكم الممنوع من « الصرف » ، وسيجىء الكلام عليه .

لكن كيف يمكن التمييز بين القسمين ، والحكم على الاسم المعرب بأنه من القسم الأول : الأمكن ، أو من القسم الثانى : المتمكن ؟

لقد اقتصر النحاة على وضع علامات مضبوطة تميز الاسم المعرب المتمكن ، وهو « الممنوع من الصرف » ، وتدل عليه بغير خفاء ولا غموض ، واكتفوا بها ، لعلمهم أنها متى وجدت فى اسم معرب كانت دليلاً على أنه ، « لا ينصرف » ، ومتى خلا منها كان فقد لها دليلاً على أنه من القسم الأول : وهو : المعرب الأمكن ، أى : المعرب المنصرف . « المنصرف » فعلمة الاسم المعرب الذى « لا ينصرف » وجودية ، وعلامة المعرب « المنصرف » ، عدمية « سلبية » .

غير أن العلامة الدالة على منع الاسم من الصرف قد تكون واحدة ، وقد تكون

(١) عند غير ابن مالك ومن وافقه

(٢) إلا العلم الذى أصله جمع مؤنث سالم ثم صار علماً منقولاً ؛ فإنه يجوز إعرابه كأصله ،

رفعا ، ونصباً ، وجراً ، ويجوز إعرابه كالممنوع — كما عرفنا فى ص ١٥٥ —

اثنين معاً ، لهذا كانت الأسماء الممنوعة من الصرف نوعان :

نوع يُمنع صرفه في كل استعمالاته حين توجد فيه علامة واحدة ، ونوع يُمنع صرفه بشرط أن توجد فيه علامتان معاً<sup>(١)</sup> من بين علامات تسع :

(١) يعبر النحاة عن هذا بقولهم : إن الاسم يمنع من الصرف لوجود علتين فيه ، أو علة واحدة تقوم مقام العلتين . والتعبير بعلتين ليس دقيقاً ؛ لأن كل علة واحدة لا بد لها من معلول واحد ، فالعلتان لا بد لها من معلولين حتماً . فكيف يجتمع علتان على معلول واحد ؟ فإن كانا قد اشتركا معاً في إيجاد المعلول الواحد لم يكونا علتين . وإنما هما علة واحدة ذات جزأين اشتركا معاً في إيجاد هذا المعلول الواحد . ويقولون في تعليل منع الاسم من الصرف كلاماً لا تطمئن إليه النفس ، ولا يرتاح إليه العقل . ملخصه : أن التنوين الأصل خاصة من خواص الأسماء ، لا وجود له في الأفعال ولا الحروف . وأن الحروف كلها مبنية ، وكذلك الأفعال ، إلا المضارع في بعض حالاته . فالاسم إذا أشبه الحرف بنى ، وإذا أشبه الفعل منع من الصرف ؛ لأن الفعل أقل استعمالاً من الاسم وأضعف شأناً منه ؛ فحرم - لذلك - التنوين الذي هو علامة القوة ، والوسيلة لحقة النطق . فإذا اقترب الاسم من الفعل وشابهه في الضعف فقد استحق مثله امتناع التنوين . أما سبب ضعف الفعل عندهم دون الاسم - فأمران : أحدهما : لفظي ، وهو : أن الفعل مشتق من المصدر ؛ فالفعل فرع ، والاسم أصله . والفرع أضعف من الأصل .

ثانيهما : معنوي ؛ وهو : أن الفعل محتاج - دائماً - إلى الاسم في الإسناد ، وليس كذلك الاسم ، فإنه قد يستند إلى اسم مثله - ولهذا كان الاسم أخف لكثرة استعماله ، والفعل أثقل ؛ لقلة استعماله - والحاجة ضعف . فإذا وجد في الاسم الضعف بنوعيه ، أو بنوع واحد آخر يقوم مقامهما فقد شابه الفعل ، واستحق منع التنوين ، كما في مثل : « فاطمة » فقد وجد في هذا الاسم الضعف اللفظي ، وهو علامة التأنيث ، إذ التأنيث فرع التذكير ، ووجد فيه الضعف المعنوي ؛ وهو : العلمية التي هي فرع التنكير . أما النوع الواحد من الضعف الذي يقوم مقام الاثنين فحضور في ألف التأنيث بنوعيه : ( المقصورة والممدودة ) . وفي صيغة منتهى الجموع . فوجود ألف التأنيث في آخر الاسم علة لفظية ، وملازماتها إياه في كل حالاته علة معنوية . وخروج صيغة منتهى الجموع عن أوزان الأحاد العربية علة لفظية . إذ ليس في تلك الأحاد مفرد ثالث ألف بعدها حرفان أو ثلاثة إلا وأوله مضموم . كعمذافر للجمال القوي والأسد . أو تكون ألفه عوضاً عن إحدى ياءي النسب كيمان وشأم ، وأصلهما معنى ، وشأى ، بالياء المشددة حذفت إحدى الياءين تخفيفاً ، وجاءت الألف عوضاً عنها ، وفتحت همزة شأى بعد سكنها ومدت ؛ فصارت يمان وشأى . ثم أعل إعلال المنقوص (كوال ، وراع) فصارت يمان وشأم ومثلها ثمان ، فأصله ثُمْنِي ، نسبة إلى الثمن ، فتح أوله تخفيفاً ثم حذفت إحدى الياءين . . . إلى آخر مأمَر ، وغير ذلك مما لا تجاربه ولا توافقه صيغة منتهى الجموع . . . أما العلة المعنوية في صيغة منتهى الجموع فدلالتها على الجمع . . . إلى غير هذا مما يقولون . وقولهم بادئ التكلف والصنعة . لا يقوى على الفحص ، وقد آن الوقت لإهماله نهائياً ، ولأنه لا يثبت أمام الاعتراضات التي تتجه إليه . ومنها ما يوجهه إليه بعض النحاة القدامى .

وقد عرضنا ملخص رأيهم في الجزء الأول ( ص ٢٠ م ٣ عند الكلام على التنوين ) ثم أوضحنا بعده أن التعليل الحق في « الصرف » وفي منعه هو : كلام العرب الأوائل ، واستعمالهم الصحيح الوارد إلينا ، والذي نحكيه .

١- فالذى يُمنَع صرفه لوجود علامة واحدة هو ما يكون مشتملا على ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة . وكذلك ما يكون على وزن صيغة تنتهى الجموع .

( ١ ) فالمقصورة ألف تجىء فى نهاية الاسم العربى لتدل على تأنيثه ، ومثلها الممدودة ، إلا أن الممدودة لابد أن يسبقها - مباشرة - ألف زائدة للمد ؛ فتقلب ألف التأنيث همزة (١) . . . ومن أمثلة المقصورة : « ذِكرى » مصدر نكرة للفعل : ذكر ، بمعنى . تذكّر و « رضى » علم على جبل بالحجاز ( بالمدينة ) ، وجرحى ؛ جمع : جريح ، وحُبلى ، وصف للمرأة الحامل . . .

وعند إعراب هذه الكلمات نقول فى حالة الرفع : إنها مرفوعة بضمّة مقدرة على الألف ، وفى حالة النصب منصوبة بفتحة مقدرة على الألف ، ونقول فى حالة الجر : إنها مجرورة بفتحة مقدرة على الألف ، نيابة عن الكسرة . والتنوين ممتنع فى كل الحالات كما عرفنا .

وإنما تجر هذه الأسماء وأشباهاها « بالفتحة نيابة عن الكسرة بشرط خلو الاسم من « أل » ومن الإضافة وإلا وجب جرّه بالكسرة كما سلف .

ومن أمثلة الممدودة : صحراء ، وهى اسم نكرة ، وزكرياء ، علم لإنسان « وأصدقاء جمع صديق . . . وحمراء ، وصف للشئ الأحمر المؤنث . . . وعند إعراب هذه الكلمات نقول : إنها مرفوعة بالضمّة الظاهرة ، ومنصوبة بالفتحة الظاهرة ، ومجرورة بالفتحة الظاهرة نيابة عن الكسرة ، بشرط خلو الاسم من « أل » ومن الإضافة ؛ وإلا وجب جرّه بالكسرة .

ومن هذه الأمثلة - وأشباهاها - يتبين أن ألف التأنيث بنوعها قد تكون فى اسم نكرة ؛ كذِكرى وصحراء ، وقد تكون فى معرفة ؛ كرضى وزكرياء - كما تكون فى اسم مفرد كالأمثلة السالفة ، وفى جمع ؛ كجرحى وأصدقاء ، وقد تكون فى اسم خالص الاسمية ؛ كرضوى وزكرياء ؛ علمين ، أو فى وصف ؛ كحبنى وحمراء . . . وهى بنوعها تمنع الاسم فى كل حالاته من التنوين ما دام الاسم

( ١ ) لألف التأنيث بنوعها أوزان مشهورة « تضمنها الباب الخاص بالتأنيث . وسيأتى . وألف التأنيث الممدودة ليست فى الحقيقة هى الممدودة ، كما يتبين من الشرح السالف ، إنما الممدود ما قبلها فوصفت بالمدة للاصقها له كما سيجىء فى الزيادة .

مجرداً من « أل » ومن الإضافة . . . - ولا يمكن أن يكون منوناً مع وجودها فيه<sup>(١)</sup> . . .

.....

### زيادة وتفصيل :

١ - يقول النحاة إن ألف التانيث الممدودة ؛ كحمراء ، وخضراء - وغيرهما - كانت في أصلها مقصورة ( أى : حمرى - خضرى . . . ) فلما أريد المدّ زيدت قبلها ألف أخرى ، والجمع في النطق بين ألفين ساكتتين محال ، وحذف إحداهما ينافي في الغرض من ذكرها ؛ إذ لو حذفت الأولى لضاع الغرض من المدّ ، ولو حذفت الثانية لضاع الغرض من التانيث ، وقلب الأولى حرفاً قريباً منها - وهو الهَمْزة - يفيت الغرض من المد ، فلم يبق إلا قلب الثانية همزة تدل على التانيث ؛ كما كانت هذه الألف تدل عليه قبل انقلابها .

ب - يمنع الاسم من الصرف بشرط ألا يكون مضافاً ، ولا مقرونًا « بأل » - كما عرفنا - ومثل « أل » ما يحل محلها عند بعض القبائل العربية ومنه : « أم » التى هي بمنزلة « أل » .

( ١ ) وفي هذه الألف بدالاتها المختلفة يقول ابن مالك :

فَالْأَلِفُ التَّانِيثُ مُطْلَقًا مَنَعَ صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ ، كَيْفَمَا وَقَعَ<sup>(٢)</sup>

( مطلقاً : أى : بنوعها ، في جميع حالاتها ؛ من ناحية أن كل واحدة تكون خاتمة في معرفة ، أو نكرة ، في مفرد أو جمع « اسم أو صفة - ومعنى صرف : تنوين . . . ) يريد : أن ألف التانيث تمنع صرف الاسم الذى يشتمل عليها كيفما وقع هذا الاسم ، أى : على أى حال كان عليه من التعريف ، أو التنكير ، أو الاسمية ، أو الوصفية ، أو الإفراد ، أو الجمع . . .

(٢) وصيغة منتهى الجموع هي : كل جمع تكسير بعد ألف تكسيه حرفان<sup>(١)</sup> ، أو ثلاثة أحرف<sup>(٢)</sup> ، بشرط أن يكون أو سط هذه الثلاثة حرفاً ساكناً ، نحو : ( أقارب - معابد - طبائع - جواهر - تجارب - دواب ) ، وكذلك ( عصفير - أحاديث - كراسي - مناديل - تهاويل - )

ومن هذه الأمثلة - وأشباهها - يتضح أن صيغة منتهى الجموع قد تكون على وزن : « مفاعل » ، و « مفاعيل » - كمعابد ومناديل - وقد تكون على أوزان أخرى ينطبق عليها وصف تلك الصيغة كباقي الأمثلة السالفة .

ويجوز على السنة كثير من النحاة أن صيغة منتهى الجموع هي : جمع التفسير المماثل لصيغة « مفاعل ، ومفاعيل » . لكنهم يريدون بالمماثلة : أن الكلمة خماسية أو سداسية ، والحرف الأول مفتوح في الحالتين - سواء أكان ميماً أم غير ميم - وأن الثالث ألف زائدة يليها كسر الحرف الأول من حرفين بعدها أو من ثلاثة أحرف أوسطها ساكن . . . فليس المراد بالمماثلة أن تكون جارية على أسس الميزان الصرفي الأصل الذي يراعى فيه عدد الحروف الأصلية والزائدة وترتيبها ، وحركاتها ، وسكناتها ، مع النطق بالحروف الزائدة كما وردت بنصّها في الموزون . وإنما المراد عندهم : المماثلة في عدد الحروف ، وحركاتها ، وسكناتها ، دون اعتبار لمقابلة الحرف الأصلي بمثله ودون تمسك بالنطق بالحروف الزائدة نصّاً ، فيقولون في « جواهر » إنها على وزن « مفاعل » - مثلاً - وفي : « الأعيب » إنها على وزن : « مفاعيل » - مثلاً - مع أن الوزن الصرفي الأصل يوجب أن تكون الأولى على وزن : « فواعل » والثانية على وزن : « أفاعيل » . فالأمر هنا مجرد اصطلاح يراعى في العمل به ما وضع له . والأحسن الاقتصار على التعريف الأول ؛ لعدم معارضته . . . الميزان الصرفي الأصل<sup>(٣)</sup> :

(١) وقد يكون أحد الحرفين مدغماً في الآخر ؛ نحو : خواص - عوام - دواب . . .

(٢) وقد يكون الثاني الساكن مدغماً في مثله ، نحو : كراسي - قماري لنوع من الطيور ،

المفرد : قمرى ، وبخاني ، لنوع من الإبل ، المفرد : بُخَي .

(٣) اعترض بعض النحاة على التعريف السابق لصيغة منتهى الجموع ، واعترض على أنها الصيغة المماثلة لصيغة : « مفاعل » ومفاعيل » ووضع تعريفاً آخر يحوى شروطاً سبعة . واعتراضه ضعيف ، وتعريفه طويل معقد ، ولا حاجة تدعو إلى تسجيله كما سجله بعض النحاة وشرح غامضه ، ومنهم المنصرى في حاشيته ، والصبيان .

### حكمُ صيغةٍ منتهى الجموع :

هو حكم غيرها من الأسماء الممنوعة من الصرف ، فيجب تجريدُها من تنوين « الأمكنية<sup>(١)</sup> » ، كما يجب جرُّها بالفتحة نيابة عن الكسرة ، بشرط ألا تكون مقترنة « بآل » وألا تكون مضافة . فترفع بالضمّة وتنصب بالفتحة ، وتجر بالفتحة أيضاً ، نيابة عن الكسرة ، إلا إذا كانت مضافة أو مقترنة بآل ؛ فتجر بالكسرة مباشرة . . .

ومن أحكامها : أنها إذا تجردت من « أل » و « الإضافة » ، وكانت اسماً منقوصاً<sup>(٢)</sup> ( مثل : دواعي ، جمع : داعية ، وثوان ، جمع : ثانية . وأصلهما : دواعي ، وثواني ) . كان الأغلب هنا أن تحذف ياؤها ويحذف التنوين عوضاً عنها . وتنوين « العوض » غير تنوين « الأمكنية » ، كما سبق في بابها ، وتبقى الكسرة قبلها في حالتي الرفع والجر . أما في حالة النصب فتبقى الياء ، وتظهر الفتحة عليها بغير تنوين ؛ نحو : للرحلات دواعي تحتمها . وما عرفت لإغفالها من دواعي . فعلى أهل النشاط ، والرغبة في المعرفة والتجربة — أن يجيبوا دواعي الارتحال ؛ والتنقل بين مشارق الأرض ومغاربها . . . فتكون مرفوعة بضمة مقدرة على الياء المحذوفة ، ومنصوبة بالفتحة الظاهرة ، ومجرورة بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة ، نيابة عن الكسرة . والتنوين المذكور في حالتي الرفع والجر عوض عن حرف الياء .

فإن كانت اسماً منقوصاً مقترناً بآل ، أو مضافاً وجب أن تبقى ياؤها ساكنة في حالتي الرفع والجر ، متحركة بالفتحة الظاهرة في حالة النصب . نحو : من الثواني تكون الساعات والأيام ؛ فليس العمر إلا الثواني التي نستعين بها ، وليست الثواني إلا قطعا من الحياة نفقدها ، ونحن عنها غافلون .

ومثل : دواعي الخير والشر كثيرة ، تكاد تختلط إلا على العاقل الأريب ؛

( ١ ) وكذلك لا يدخلها تنوين التنكير كما سيجيء في ص ١٦٣ وقد يدخلها تنوين العوض كما أوضحنا ولكنه نوع يخالف النوعين السابقين .

( ٢ ) هو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة ، غير مشددة ، قبلها كسرة ، مثل : هادٍ — راضٍ — مستقصٍ — متعالٍ . . . وقد سبق إيضاحه وتفصيل الكلام على أحكامه المختلفة في ص ١٠٤ م ١٢٤ .

فإنه يميز دَوَاعِيَّ ، الخير ، ويستجيب لها سريعاً ، ويدرك دَوَاعِيَّ الشرِّ ، ويفر منها<sup>(١)</sup> . . . . .

(١) مما تقدم يتبين أن المنقوص الذي هو صيغة منتهى جموع ، والمنقوص المفرد ، يتشابهان عند تجردهما من «أل والإضافة» في وجوب حذف الياء رفعاً وجرا ، وبقائها مع ظهور الفتحة عليها في حالة النصب ، ورفعها بضمة مقدرة على الياء المحذوفة كما يتشابهان في وجود التنوين رفعاً وجرا .

ويختلفان بعد ذلك في أن المنقوص المفرد المجرد من «أل» والإضافة يلحقه التنوين في حالة النصب أيضاً . وتنوينه في حالاته الثلاث تنوين «أمكنية» وليس تنوين عوض . أما المنقوص الذي هو صيغة منتهى الجمع فيجب تنوينه عند حذف يائه رفعاً وجرا فقط - كما سبق - وتنوينه عوض «عن الياء المحذوفة» وليس تنوين «أمكنية» ولا يجوز تنوينه في حالة النصب .

ويختلفان كذلك في الجر ؛ فالمفرد يجر بالكسرة المقدرة على الياء المحذوفة أما الآخر فيجر بفتحة على الياء المحذوفة ؛ لأنه ممنوع من الصرف .

ويختلفان كذلك في أن حذف الياء في صيغة منتهى الجموع هو للخفة ، أو للتخلص من التقاء الساكنين - على خلاف في ذلك - أما في المفرد فللتخلص من التقاء الساكنين ، بيان هذا ما يقولونه في كلمة منقوصة للمفرد ، مثل : «داع» ، وأن أصلها : «داعى» (دَاعِيْنُ)

استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة ؛ فصارت الكلمة : (دَاعِيْنُ) ، التقى ساكنان لا يصح التقاؤهما : الياء والتنوين المرموز له بالنون الساكنة حذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين ، فصارت : داع

(دَاعِيْنُ) . أما في كلمة هي منتهى الجموع ؛ مثل : «دواع» فأصلها : دَوَاعِيْ (دَوَاعِيْنُ) فعلى اعتبار أن حذف الياء سابق على منع الصرف ، استثقلت الضمة على الياء فحذفت ؛

فصارت : دَوَاعِيْنُ ؛ التقى ساكنان ، الياء والتنوين المرموز له بالنون الساكنة ؛ فحذفت الياء للتخلص من الساكنين ، فصارت الكلمة : دواع (دَوَاعِيْنُ) . ثم حذف التنوين ؛ لأن الكلمة ممنوعة من الصرف ، وحل محله تنوين آخر ؛ ليكون عوضاً عن الياء المحذوفة ، ولينع رجوعها عند النطق ، فصارت : «دواع» .

أما على اعتبار أن الحذف متأخر عن منع الصرف فالأصل : «دواعى» (دَوَاعِيْنُ) حذف التنوين لمنع الصرف ؛ فصارت الكلمة : «دواعى» حذفت الياء طلباً للخفة ، وجاء تنوين آخر للعوض ولينع رجوعها (هكذا يقولون . وقد أوضحنا ما فيه بإسهاب في ج ١ ص ٢٤ م ٣ كما أوضحنا هناك ما يحسن الأخذ به) . وكل ما سبق فهو في المنقوص الخالي من «أل والإضافة» .

فإن كان المنقوص بنوعيه - المفرد والجمع المتناهي - مضافاً أو مقروناً بأل ، فالحكم واحد ؛ هو منع تنوينه وعدم حذف يائه ويرفع بضمة مقدرة على الياء ، وينصب بفتحة ظاهرة عليها ، ويجر بكسرة مقدرة عليها .



## زيادة وتفصيل :

١ - قلنا إن حكم المنقوص من صيغ منتهى الجموع إذا كان مجرداً من « أل » والإضافة هو - في الأغلب الذي يحسن الاختصار عليه - حذف يائه رفعاً وجراً ، مع بقاء الكسرة قبلها ، ومجىء التنوين عوضاً عنها . . . . . وإنما كان هذا هو الأغلب لأن بعض العرب يقلب الكسرة قبل الياء فتحة ؛ فتقلب الياء ألفاً بشرط أن يكون وزن المنقوص كوزن إحدى الصيغ الأصلية لمنتهى الجموع ، وأن يكون مفردة اسماً محضاً على وزن : « فَعْلَاء » الدالة على مؤنث ليس له - في الغالب - مذكر ؛ كصحراء وصحار ؛ فيقول فيها : صحارى . . . . . رفعاً ونصباً وجراً بغير تنوين ؛ نحو : في بلادنا صحارى واسعة - إن صحارى واسعة تحيط ببلادنا ، تحوى كنوزاً نفيسة من المعادن المختلفة - وقد اتجهت الغزائم إلى تعمير صحارى لا حدود لها على جانبي وادينا الخصب . . . فكلمة « صحارى » اسم مقصور ، ممنوع من الصرف وفي بعض اللهجات العربية تثبت ياء المنقوص في كل أحواله ، وتكون ساكنة رفعاً وجراً ، وتظهر عليها الفتحة نصباً .

ث - صيغة منتهى الجموع لا تكون في اللغة العربية إلا جمع تكسير بالوصف السالف ، أو منقولة عنه . ولا تكون لمفرد بالأصالة .

أما كلمة « سراويل » مراداً بها : الإزار المفرد ، فهي أعجمية الأصل كما سنعرف . وهي اسم مؤنث في جميع استعمالاتها ؛ تقول : هذه سراويل قصيرة لبسها السباح . - وصيغة منتهى الجموع - في كل الاستعمالات - تمنع الاسم من تنوين « الأمكنية » وتنوين « التنكير » سواء أكان الاسم علماً أم غير علم ، فلو سمي إنسان باسم على وزن صيغة من صيغها فإنه يمنع من الصرف ، لشبه منتهى الجموع ؛ لأن مدلولها هنا مفرد لا جمع تكسير .

د - عرفنا<sup>(١)</sup> أن مثل : كراسى - قمارى - بخاتى . . . ممنوعة من الصرف . فإذا نسب إليها حذفت هذه الياء المشددة (التي هي في الجمع وفي مفردة) وحل محلها ياء أخرى مشددة ، من نوع آخر ؛ هي ياء النسب ، ولا يمنع الاسم من الصرف مع ياء النسب . . .

ه - تسمى صيغة منتهى الجمع : بالجمع المتناهي أيضاً ، لانتهاه الجمع إليها ، فلا يجوز أن يجمع بعدها مرة أخرى بخلاف كثير غيرها من جموع التكسير فإنه قد يجمع ، نحو : أنعام ، وأكلب ، يجمعان على : أنعام ، وأكلاب .

حكم ملحقاتها :

ليس الحكم السابق خاصاً بصيغة منتهى الجموع - وهي نوع من جمع التكسير كما عرفنا - مقصوراً عليها وحدها ، وإنما يشملها ويشمل ما ألحق بها<sup>(١)</sup> والملاحق بها هو : كل اسم جاء وزنه مماثلاً لوزان صيغة من الصيغ الخاصة بها مع دلالة على مفرد ، سواء أكان هذا الاسم عربياً أصيلاً ، أم غير أصيل ، علماً المرتجلاً أم منقولاً . فمثال العلم العربى المرتجل<sup>(٢)</sup> الأصيل : « هَوَازَن » ؛ اسم قبيلة عربية ، ومثال العلم المُعَرَّب : « شَرَا حِيل » وقد استعمله العرب علماً سمي به عدة رجال . . .

ومن الأعجمى العرب الذى ليس علماً « سَرَاوِيل » - بصورة الجمع - اسم ، نكرة ، مؤنث للإزار المفرد .

ومثال الأعلام المرتجلة فى العصور الحديثة : كَشَاجِم<sup>(٣)</sup> علم رجل و « بَهَادَر » علم مهندس هندى ، و « صَنَافِير » ، علم قرية مصرية ، وكذا « أَعَانِيْب » .

( ١ ) اكنفى ابن مالك فى الكلام على صيغة منتهى الجموع بقوله :

وَكُنْ لَجْمَعٍ مُّشْبِهٍ : « مَفَاعِلًا » أَوْ ، « المَفَاعِيلَ » بِمَنْعِ كَافِلًا - ١٠

التقدير : كن كافلاً - أى : قائماً منفذاً - بجمع مشبه « مفاعل ومفاعيل » ، بمنع الصرف وليس من اللازم أن يكون جمعاً حقيقة ؛ فقد يكون اسماً على وزن الجمع . وإنما ذكر الجمع للتمثيل وليته قال : للفظ . والذى يشبه « مفاعل ومفاعيل » هو ما كان مثلهما فى عدد الحروف وحركاتها وسكناتها ، سواء أكان مبدوءاً بالميم أم غيرها فليس المراد : الميزان الصرفى الحقيقى كما شرحنا ، ثم تكلم على حكم صيغة منتهى الجموع إذا كانت اسماً منقوصاً ، كالجوارى ؛ فقال :

وَذَا اغْتِلَالٍ مِنْهُ كَالْجَوَارِى رَفْعًا وَجَرًّا أَجْرِهِ كَسَارِى - ١١

أى ، أجر عليه ما تجريه على سار ، ( وأصله : سارى ، اسم فاعل منقوص من سرى : إذا سافر ليلًا ) . من حذف يائه رفْعاً وجرّاً عند تنوينه ، وبقيائها فى حالة النصب ، وترك التفصيل الضرورى لهذا ، وقد عرضناه .

( ٢ ) العلم المرتجل : ما وضع أول أمره علماً ولم يستعمل من قبل فى معنى آخر ، ( وقد سبق تفصيل الكلام عليه فى باب العلم ج ١ ص ٢١٢ م ٢٢ ) .

( ٣ ) بفتح الكاف . ويجوز فيها الضم ، فيخرجها عن أوزان صيغة منتهى الجموع وبالضم يشتهر شاعر عباسى .

فكل اسم من هذه الأسماء - ونظائرها - يعتبر ملحقاتاً بصيغة منتهى الجموع  
يجرى عليه حكمها ، بشرط أن يكون دالا على مفرد وجاريا على وزن من أوزانها<sup>(١)</sup>  
- كما سبق - لا فرق في هذا بين العلم ، وهو الأكثر ، وغير العلم . ويقال في إعرابه :  
إنه ممنوع من الصرف ؛ لأنه مفرد على وزن صيغة منتهى الجموع ، أو لأنه مفرد ملحق  
بها<sup>(٢)</sup> . . . أما هي فمنوعة أصالة ، كما أسلفنا ؛ لدالتها على الجمع حقيقة .

وإنما كانت تلك الألفاظ - ومنها سراويل - ملحقات لأنها تدل على مفرد ،  
مع أن صيغتها صيغة منتهى الجموع ، وهذه لا تكون في العربية إلا لجمع أو منقول  
من جمع . فما جاء على وزنها يمنع من الصرف للمشابهة وإن دل على مفرد .

\* \* \*

ب - الذي يُمنَع صرفه لوجود علتين معاً :  
لا بد أن تكون إحدى العلتين معنوية ، والأخرى لفظية . وتنحصر العلة

( ١ ) وفي هذا يقول ابن مالك :

و « لسراويل » بهذا الجمع شبه اقتضى عموم المنع - ١٢  
وإن به سمي أو بما لحق به - فالانصراف منعه يحق - ١٣

يريد : أن لكلمة « سراويل » وهي على صورة الجمع شبهاً بصيغة منتهى الجموع ؛ لأن « سراويل »  
- مع دلالتها على اسم مفرد مؤنث - جارية على وزن أحد الجموع ، فاقترض هذا الشبه منها من الصرف  
منعاً عاماً ( أى : يشمل كل حالاتها التي تكون فيها دالة بصيغتها على المفرد وحده كما يرى بعض اللغويين ،  
أو عليه حيناً وعلى الجمع الذي مفرد « سرولة » حيناً آخر ؛ كما يرى غيرهم ، ثم قال بعد ذلك :  
إن به سمي أى : بصيغة الجمع المتناهي ، فإذا سمي به شيء وصار علماً عليه يحق منع المسمى الانصراف ،  
أى : من الصرف . . . يريد أن كل ما سمي بالجمع المتناهي أو بما ألحق بالجمع المتناهي يمنع من الصرف  
سواء أكان علماً مرتجلاً أم منقولاً ، عربياً أم أعجمياً . . .

( ٢ ) إذا كانت صيغة منتهى الجموع الأصلية ، ( نحو : مكارم ) ، أو ما ألحق بها ، ( نحو :  
شراويل ) - علماً على مفرد ، فما سبب منعها من الصرف ؟ أهو مجيء العلم على وزن مماثل لأوزان  
صيغة منتهى الجموع ، أم هو العلمية وشبه العجمة ، لأن هذا الاسم علم ، ولأنه ليس بين أوزان المفرد  
العربي الأصل ما يكون على هذا الوزن . . . ؟ رأيان ..

ويقول سيبويه : إذا طرأ على العلم الموازن صيغة منتهى الجموع ما يقتضى تنكيره ، وزوال  
علمية - فإنه يظل ممنوعاً من الصرف ، لبقاء صورة الجمعية ، وشكلها . ويقول غيره : لا يمنع من الصرف ،  
لأنه كان ممنوعاً منه للعلمية القائمة مقام الجمعية ، أو للعلمية وشبه العجمة . والصواب والأيسر رأى سيبويه  
ومن معه . بهذا تكون صيغة منتهى الجموع وما ألحق بها ممنوعة من الصرف دائماً باطراد ، في جميع حالاتها  
حتى الحالة التي نكون فيها علماً لمفرد ثم زالت علميته . . .

المعنوية في « الوصفية » وفي « العسمية » وينضم لكل واحدة منهما علة أخرى لفظية تكون من بين العلل السبع الآتية - دون غيرها<sup>(١)</sup> - وهي : زيادة الألف والنون - وزن الفعل - العدل - التركيب - التأنيث - العجمة - ألف الإلحاق . فينضم للوصفية إما زيادة الألف والنون ، وإما وزن الفعل ، وإما العدل . وينضم إلى العلمية إما واحدة من هذه الثلاث ، وإما التركيب ، أو التأنيث ، أو العجمة ، أو ألف الإلحاق .

فالعلل ( كما يسميها النحاة ) تسع ليس فيها علامة معنوية إلا الوصفية والعلمية ، أما السبعة الباقية فلفظية<sup>(٢)</sup> . والاسم يمنع من الصرف : للوصفية مع زيادة الألف والنون ، أو الوصفية مع وزن الفعل - أو الوصفية مع العدل . وكذلك يمنع للعلمية مع الزيادة ، أو العلمية مع وزن الفعل ، أو العلمية مع العدل ، أو العلمية مع التركيب ، أو العلمية مع التأنيث ، أو العلمية مع العجمة ، أو العلمية مع ألف الإلحاق . وفيما يلي البيان :

( ١ ) اشترطنا أن تكون العلامتان محصورتين فيما سيذكر هنا ؛ لأنه قد يوجد في الاسم المعرب علامتان إحداهما لفظية والأخرى معنوية ويجب صرفه مع وجودهما . وسبب صرفه أن إحداهما ليست معتبرة في منع الصرف ، ولا معدودة من أسبابه ، كما في كلمة : « أجيمال » تصغير : « أجيمال » جمع تكسير لحمل . فإن أجيمالامصروفة بالرغم من اشتغالها على علتين ، إحداهما : معنوية ، وهي : التصغير الذي يعد فرعاً للتكبير ، والأخرى لفظية ، وهي الجمع الذي يعتبر فرعاً للإفراد . ومثل هذا يقال في حائض وطامث فإنهما مصروفان حتماً . والسبب في الصرف استعمال العرب ليس غير ؛ فإنهم قصرُوا الممنوع من الصرف على ما سردناه . أما ما يذكره النحاة غير هذا من التعليقات فرفوض .

( ٢ ) حتى التأنيث المعنوي في مثل : سعاد - زينب - م . . . يعتبر في هذا الباب علة لفظية ؛ لظهور أثره في اللفظ ؛ بتأنيث الفعل له ، وعودة الضمير عليه مؤنثاً ، كما سيجي . في ص ١٨١ .

## المسألة ١٤٦ :

الكلام على الاسم الممنوع من الصرف للوصفية<sup>(١)</sup> ،  
وما ينضم إليها من إحدى العلل الثلاث

(١) يمنع الاسم من الصرف للوصفية مع زيادة الألف والنون إذا كان على وزن «فَعْلَان» — بفتح الفاء وسكون العين — بشرط أن تكون وصفيته أصيلة (غير طارئة) وأن يكون تأنيثه بغير التاء ، إما لأنه لا مؤنث له ؛ لاختصاصه بالذكور — وإما لأن علامة تأنيثه الشائعة ليست تاء التأنيث — كأن يكون ، بألف التأنيث . . . فثال ما ليس له مؤنث : «لَحْيَان» لطويل اللحية . ومثال الآخر : عطشان — غضبان — سكران . . . فإن أشهر مؤنثاتها : عطشى — غضبى — سكرى<sup>(٢)</sup> . ومن الأمثلة قولهم : كان أبو بكر لحيان ، تریده لحيته وقاراً ، وهيبة . كثير الصمت ، وافر الحلم . ما رآه الناس غضبانَ إلا حينَ يُحْمد الغضب .

فإن كان الغالب على مؤنثه وجود تاء التأنيث في آخره لم يمنع من الصرف ؛ نحو : سَيْفَان ، للرجل الطويل الممشوق القامة — ومَصَّان ، للرجل اللثيم ، فإن مؤنثهما : سيفانة ومصَّانة وكذلك إن كانت وصفيته غير أصيلة ؛ فإنه لا يمنع من الصرف ؛ ككلمة : «صفوان» في قولهم : بش رجل صفوان<sup>٣</sup> قلبه . وأصل الصفوان : الحجر وإذا زالت الوصفية وحدها ؛ بأن صار الاسم علماً مزيداً بالألف والنون — فإنه يظل على حاله ممنوعاً من الصرف ؛ لأن الوصفية التي زالت حل محلها العلمية الجديدة ؛ وبانضمام العلمية إلى الزيادة يجتمع في

(١) المراد بالصفة أو الوصف هنا بعض الأسماء المشتقة التي ليست أعلاماً . وقه سبق تعريف الاسم المشتق ، وبيان مدلوله (في ٣ ص ١٤٤ م ٩٨) .

(٢) يشترط أكثر النحاة ألا يكون المؤنث على : «فعلانة» ويمثلون للمستوفى الشرط : بمطشان وغضبان ، وسكران . . . مع أن كتب اللغة تأتي للثلاثة بمؤنث مختوم بالتاء ، وبمؤنث آخر ليس مختوماً بها . فلا مناص من حمل الشرط النحوي على الأكثر الأغلب في : «فعلان» ؛ بأن يتجرد مؤنثه من التاء في المشهور إن تعددت مؤنثاته .

الاسم العلتان المؤديتان إلى منعه من الصرف ؛ كتسمية رجل : غضبان ،  
أو عطشان<sup>(١)</sup> . . .

( ٢ ) ويمنع الاسم من الصرف للوصفية مع وزن الفعل<sup>(٢)</sup> بالشرطين السالفين  
( وهما : ألا يكون مؤنثه بالتاء ، وألا تكون وصفيته طارئة غير أصيلة ) . ويتحقق  
الشرطان في الوصف الذى على وزن « أَفْعَل » ، ومؤنثه فَعْلَاء أو فَعْلَى ؛ نحو :  
أحمر وحمراء — أبيض وبيضاء — أجمل وجَمَلَاء<sup>(٣)</sup> ، ونحو : أفضل وفُضلى ،  
وأحسن وحُسنى — أدنى ودُنْيَا . . .

فهذه الألفاظ — وأشباهاها — ممنوعة من الصرف ، لتحقيق الشرطين ، فإن  
كان مؤنثه بالتاء لم يُمنع الوصف من الصرف ، نحو : عطفت على رجل أرملٍ  
( بالكسرة مع التنوين ) ، أى : فقير ؛ لأن مؤنثه أرملة . وكذلك ينصرف الوصف  
إذا كانت وصفيته طارئة ، ليست أصيلة ، نحو : مررت برجل أرنبٍ ( بالكسرة  
مع التنوين ، أى : جبان . ) فالوصف منصرف — بالرغم من أن مؤنثه لا يكون  
بالتاء — لأن وصفيته طارئة سبقتها الاسمى الأصيلة ، للحيوان المعروف .

( ١ ) وفي الكلام على الوصفية مع زيادة الألف والنون يقول ابن مالك بعد كلامه على ألف التأنيث  
أول الباب :

وزائداً « فَعْلَان » فى وَصْفٍ سَلِمَ مِنْ أَنْ يَرَى بَتَاءً تَأْنِيثَ خُتْمٍ — ٣

( المراد بزائدى « فَعْلَان » : الألف والنون الزائدتان فى آخره ) . يقول : إن الاسم يمنع من الصرف  
إذا اشتمل على الألف والنون الزائدتين بشرط أن يكون وصفاً لا يختم آخره بتاء التأنيث عند تأنيثه ؛  
فلا بد أن يسلم آخره عند التأنيث من هذه التاء ، إما لأنه وصف خاص بالرجال ، فلا مؤنث له ، وإما  
لأن الغالب على مؤنثه أن يكون بألف التأنيث .

( ٢ ) سواء أكان الوزن خاصاً بالفعل ، نحو : أجمل — أشرف — . — أم على وزن مشترك بين  
الأسماء والأفعال ولكن الفعل به أولى لغلبته فى الفعل ، أو لدلالته على معنى فى الفعل دون الاسم ؛ نحو :  
أحمر ، وأفضل ، ( تصغير : أحمر ، وأفضل ) فهما على وزن : « أبيضر » وهو وزن فى الأفعال  
أكثر . والهمزة فى أولها لا تدل على شيء مع أنها فى الفعل : « أبيضر » تدل على المتكلم . لما سبق وجب منع  
« أحمر وأفضل من الصرف . بخلاف بَيْطَل ، وجَمَل ( للصلب الشديد ) ونَدَس ( للقوى السمع ) فإنها  
أوصاف أصيلة على وزن للفعل ولكنه وزن مشترك بين الأسماء والأفعال لا يتغلب فيه جانب الفعل .

( ٣ ) قال الكسافى مستدلاً :

فهى جَمَلَاء كَبِدو طالع بدت الخلق جميعا بالجمال

ومما فقد الشرطين معاً كلمة : « أربع » في مثل : قضيت في التزهة ساعات أربعاً ؛ لأن مؤنثها يكون بالتاء ؛ فتقول : سافرت أياماً أربعة ؛ ولأن وصفيتها طارئة عارضة ؛ إذ الأصل فيها أن تستعمل اسماً للعدد المخصوص<sup>(١)</sup> في نحو : الخلفاء الراشدون أربعة . ولكن العرب استعملتها بعد ذلك وصفاً ؛ فوصفيتها ليست أصيلة ، وبسبب فقد الشرطين وجب صرف الكلمة .

ومن أمثلة الوصفية الطارئة التي لا يعتد بها في منع الاسم من الصرف كلمات أخرى ؛ مثل : أجدل ، للصقر — وأخيل ، لطائر ذى خيلان (جمع : خال) وهي النقط المخالفة في لونها سائر البدن — وأفعى ، للحية . فكل هذه — وما شابهها — أسماء بحسب وضعها الأصلي لتلك الأشياء ولهذا تُصرف . وقد يجوز منعها من الصرف على اعتبار أن معنى الصفة يلاحظ فيها ، ويمكن تخيله مع الاسم ، وقد وردت ممنوعة من الصرف في بعض الكلام الفصيح ؛ فالأجلد : يُلاحظ فيه القوة ؛ لأنه مشتق من الجدل (بسكون الدال) بهذا المعنى . والأخيل : يُلاحظ فيه اللون ؛ لأنه من الخيـلـان ، بهذا المعنى . والأفعى : يلاحظ فيها الإيذاء الذي اشتهرت به ، واقرن باسمها<sup>(٢)</sup> ، وعلى أساس التخيل والملاحظة المعنوية يجوز منع الصرف . ولكن الأنسب للاقتصار على صرف هذه الأسماء ؛ لغلبة الاسمية عليها .

وهناك ألفاظ وُضعت أول نشأتها أوصافاً أصلية ، ثم انتقلت بعد ذلك إلى الاسمية المجردة<sup>(٣)</sup> وبقيت فيها ، فاستحقت منع الصرف بحسب أصلها الأول الذي وضعت عليه ؛ لا بحسب حالتها الجديدة التي انتقلت إليها ؛ مثل : « أدْهم » ، للقيد<sup>(٤)</sup> ؛ فإنه في أصل وضعه وصف للشيء الذي فيه دُهْمَة ، أى : سواد ، ثم انتقل منه ؛ فصار اسماً مجرداً للقيد ؛ ومثل : « أرقم » ؛ فإنه في أصل وضعه وصف للشيء المرقوم ، (أى : المنقط) ثم انتقل منه فصار اسماً للثعبان الذي ينتشر على جلده النقط

(١) إذا كانت كلمة : « أربع » مستعملة في الوصفية العارضة ، فعناها يشمل أمرين ذوات وعدد أى : ذوات معناها العدد المخصوص والكمية المخصوصة ؛ كما هو الشأن في المشتقات ؛ كضارب ، فإنه يفيد أمرين : الذات والمعنى الذي هو الضرب . أما إذا كانت مستعملة في مجرد العدد فمعناها الكمية العددية المخصوصة ، دون دلالة على ذات وقد شرحنا دلالة المشتق على الذات والصفة في الجزء الثالث .

(٢) يرى بعض النحاة أن « أفعى » لا مادة لها في الاشتقاق . ويرى آخرون — بحق — أنها مشتقة من فِعْمَة السم أى شدته . (٣) الحالية من الوصفية والعلمية . (٤) المصنوع من الحديد .

البيض والسود . ومثل : « أسود » فأصله وصف لكل شيء أسود ، ثم انتقل منه ؛ فصار اسماً للثعبان المنقط بنقط بيض وسود . ومثل : « أبطح » وأصله وصف للشيء المرتقى على وجهه ؛ ثم صار اسماً للمكان الواسع الذي يجري فيه الماء بين الحصى الدقيق ، ومثل : أبرق ، وأصله وصف لكل شيء لامع براق ، ثم صار اسماً للأرض الخشنة التي تختلط فيها الحجارة والرمل والطين .

وقد يجوز صرف هذه الأسماء على اعتبار أن وصفيّتها الأصلية قد زالت بسبب الاسمية الطارئة . ولكن الاقتصار على الرأي الأول أنسب .

ويفهم مما سبق أن الوصفية الأصلية الباقية لا يصح إغفالها في منع الصرف . أما الوصفية الطارئة القائمة ، أو الوصفية الأصلية التي زالت وحل محلها الاسمية الطارئة المجردة ؛ فيصح أن يلاحظ كل منهما عند منع الصرف ، أو لا يلاحظ ؛ بمعنى أنه يجوز—عند وجود إحداهما مع العلة الثانية—صرف الاسم ومنعه من الصرف . وأن الأفضل الاقتصار على حالة واحدة ؛ فالصرف أفضل إن كانت الاسمية هي الأصلية ، والوصفية هي الطارئة . والمنع أولى ؛ إن كانت الوصفية هي الأصلية والاسمية هي الطارئة . وفي مراعاة هذه الأفضلية مسأيرة للسبب العام في منع الصفة من الصرف ، وتيسير في الاستعمال (١) . . .

وإذا سُمي بهذا الوصف زالت عنه الوصفية ، وحل محلها العلمية ؛

( ١ ) وفي الوصفية الأصلية والطارئة وما يتبع هذا يقول ابن مالك :

ووصفٌ أصليٌّ ووزنٌ أفعلاً ممنوعٌ تأنيثٌ يتا ؛ كاشهلاً — ٤

يريد : أن الاسم يمنع من الصرف للوصف الأصلي مع وزن « أفعَل » — وهو وزن الفعل — الممنوع تأنيثه بالتاء . ومثل للمستوفى الشروط بلفظ : « أشهل » ؛ تقول طفل أشهل ، وطفلة شهلاء . ( والشهْل : تغير لون بياض العين فيختلط بالحمرة ، أو الزرق ) ثم انتقل بعد ذلك للكلام على الوصفية الطارئة والاسمية الطارئة وحكمها واتمثيل لها ■ فقال :

وَأَلْغَيْنِ عَارِضَ الْوَصْفِيَّةِ كَأَرْبَعٍ ، وَعَارِضَ الْإِسْمِيَّةِ — ٥

فَالْأَدْهَمُ : ( الْقَيْدُ ) لِكَوْنِهِ وَضِعٌ فِي الْأَصْلِ وَضَفًا — انْصِرَافُهُ مُنْعٌ — ٦

وَأَجْدَلُ ، وَأَخْيَلُ ، وَأَفْعَى مَصْرُوفَةٌ ، وَقَدْ يَنْلَنَ الْمَنْعَا — ٧

يقول : ألغ الوصفية العارضة كالتى في أربع ، ولا تعتد بها في منع الصرف . وكذلك ألغ الاسمية العارضة . وساق أمثلة للحالتين ؛ منها : الأدهم ( وهو : اسم للقيد ) فإنه ممنوع من الصرف مراعاة لوضعه الأول وصفاً للشيء الأسود لا مراعاة لاسميته الحالية . ثم ضرب أمثلة لألفاظ وضعت في أول أمرها أسماء



فيجتمع فيه العلمية ووزن الفعل وهما علتان يؤدي اجتماعها لمنع صرفه ؛ كتسمية رجل : أرقم — أو : أسود .

( ٣ ) ويمنع الاسم من الصرف للوصفية مع العدل<sup>(١)</sup> في حالتين :

الأولى : أن يكون أحد الأعداد العشرة الأولى . وصيغته على وزن : « فُعْعَال »  
أو : « مَفْعَل » ، نحو : أَحَادَ وَمَوْحَدَ — ثُنَاءَ وَمِثْنَى — ثَلَاثَ ، وَمَثَلثَ —  
رُبَاعَ وَمَرْبِعَ — خُمَاسَ وَمَخْمَسَ — سُدَّاسَ ، وَمَسْدَسَ — سَبْعَ ،  
وَمَسْبِعَ — ثَمَانَ وَمِثْمَنَ — ثَسَاعَ وَمِثْسَعَ — عَشَارَ وَمَعَشَرَ .

خالية من الوصفية فصرفت و يجوز تخيل معنى الوصفية فيها ، وملاحظة هذه الوصفية برغم أن تلك الألفاظ لا تزال باقية على اسميتها ، ومنها أجدل — أخيل — أفي . . .

( ١ ) يقولون في تعريفه : إنه تحويل الاسم من حالة لفظية إلى أخرى مع بقاء المعنى الأصلي ، بشرط ألا يكون التحويل لقلب ، أو لتخفيف ، أو لإلحاق ، أو لزيادة معنى ، فليس من المعدول « أيس » مقلوب « يش » ، ولا « فخذ » بسكون الخاء ؛ تخفيف « فخذ » بكسرهما ؛ ولا « كثر » بزيادة الواو ؛ لإلحاق الكلمة : بجعفر ، ولا « رجيل » بالتصغير ؛ لإفادة معنى التحقير أو غيره . . .  
والعدل يكون في الصفات وله حالتان ذكرناهما . ويكون في الأعلام . وله صورتان : « فُعْمَل »  
المعدول عن فاعل . وكذا « فعال » بالشروط والتفصيلات الآتية عند الكلام على منع الاسم من الصرف  
للعلمية والعدل . ( ص ١٩٤ ) .

والعدل قسبان : « أ » تحقيقي : وهو الذي يدل عليه دليل غير منع الصرف ؛ بحيث لو صرف هذا الاسم لم يكن صرفه عائقاً عن فهم ما فيه من العدل وملاحظة وجوده ؛ كالعدل في : سحر ، وآخر ، ومثنى .  
فإن الدليل على العدل فيها ورود كل لفظ منها مسموعاً عن العرب بصيغة تخالف الصيغة الممنوعة من الصرف مع اتحاد المعنى في الصيغتين ، فسحر بمعنى السحر ، وآخر بمعنى آخر ، ومثنى بمعنى اثنين اثنين ، . وهكذا .  
فالذي دل على أن كل واحد من هذه الألفاظ — وأشباهاها — معدول ، ليس الصرف أو عدمه ، وإنما هو وروده عن العرب بصيغة أخرى تخالف صيغته الممنوعة بعض المخالفة مع اتحاد معناه في الحالتين برغم هذه المخالفة .  
ب — تقديرى ، هو الذي يمنع فيه العلم من الصرف ، سماعاً من العرب ، من غير أن يكون مع العلمية علة أخرى تنضم إليها في منع الصرف . فيقدر فيه العدل لثلاث المنع بالعلمية وحدها مثل : عمر — زفر . . . فلو سمع مصروفاً لم يحكم بعدله ، مثل : « أَدَد » ( وهو جند إحدى القبائل العربية ) . وهذا النوع التقديرى خاص بالأعلام ومنها عمر — زفر — جشم — جمح . . . ولا دليل يدل عليه إلا منع العلم من الصرف ، وعدم وجود علة أخرى تنضم إلى العلمية في منع صرفه .

وفائدة العدل : إما تخفيف اللفظ باختصاره — غالباً — كما في مثنى وآخر ، وعمر . . . وإما تخفيفه مع تفرغه وتمحضه للعلمية كما في عمر وزفر المعدولين عن عامر وزافر ، لاحتمالها قبل العدل للوصفية .  
وكل ما قيل في العدل وتعريفه وتقسيمه مصنوع متكلف . ولا مرد لشيء فيه إلا السماع وخير ما يقال عند الإعراب في سبب المنع إنه العلمية وصيغة فُعْعَال — أو مَفْعَل ، أو فُعْمَل ، أو غيرها من الصيغ المسموعة نصاً عن العرب .

ويقول النحاة : إن كل لفظ من هذه الألفاظ معدول عن لفظ العدد الأصلي المكرر مرتين للتوكيد ؛ فكلمة : «أحاد» في مثل : صافحت الأضياف أحاد ، معدولة عن الكلمة العددية الأصلية المكررة : «واحدًا واحدًا» والأصل : صافحت الأضياف واحدًا واحدًا ؛ فعدلنا عن الكلمتين ، واستغنيا عنهما بكلمة واحدة - للتخفيف - تؤدي معناهما ؛ هي : أحاد ، ومثلها موحد<sup>(١)</sup> وكلتا الكلمتين ممنوعة من الصرف مع أن أصلهما المعدول عنه منصرف ، ولا ينظر لهذا الأصل هنا ؛ ولهذا كانت محتمة المنع من الصرف .

وكلمة : ثناء ، في مثل : سار الجند ثناء ، معدولة عن أصلها العددي المكرر للتوكيد : «اثنين اثنين» والأصل : سار الجند اثنين اثنين ، فعدلنا عن الكلمتين ، وأتيننا بدلها بكلمة واحدة - للتخفيف - تؤدي معناهما ؛ هي : ثناء ، ومثلها : «مثنى» وهاتان ممنوعتان من الصرف مع أن أصلهما مصروف .

ومثل هذا يقال في بقية الأعداد العشرة الأولى المعدولة . والأغلب في هذه الأعداد العشرة المعدولة أن تكون حالاً ، كالأثلة السالفة ، أو تكون نعتاً ؛ نحو : شاهدت حول الماء طيوراً مثنى ، وطيوراً ثلاثاً . . . أو تكون خبراً ؛ نحو : أصابع اليدين والرجلين خماس . . . ومن القليل أن تكون مضافاً ، ومن المنوع أن تكون مقرونة بأل .

ويجوز أن يتكرر اللفظ المعدول فيكون المتكرر توكيداً لفظياً للأول فنقول : مثنى مثنى - ثلاث ثلاث . . . وهكذا .

ومن العرب من يجيز صرف تلك الألفاظ ، فيقول : ادخلوا ثلاثاً ثلاثاً أو ثلاثاً ثلاثاً . . . وهكذا . وعند صرفها يعدها أسماء مجردة من الوصفية . والرأى الأول أكثر وأشهر .

الثانية : كلمة أنحر ؛ في مثل سجل التاريخ لعائشة أم المؤمنين ، ولنساء أنحر أثرهن في السياسة والثقافة ونشر العلم . فهي جمع ، مفردُه : «أخرى» ،

(١) التعليل النحوي السابق ضعيف ؛ فالدليل على أن العرب الأوائل عدلوا عن استعمال اسم العدد الأصلي المكرر ، إلى استعمال الاسم المعدول ؟ لا دليل ولا ما يشبهه . والحق أن العرب استعملوا النوعين ، وأحدهما مصروف ، والآخر ممنوع من الصرف ، ولا داعي لذلك التعليل .

و «أخرى» مؤنث للفظ مذكر ؛ هو : «آخر» . . . بفتح الخاء ، على وزن : «أفعل» ، ومعناه : أكثر مغايرة ومخالفة — فلفظ : «آخر» هنا : «أفعل تفضيل» ، مجرد من «أل» والإضافة ؛ فحقه أن يكون مفرداً مذكراً في جميع استعمالاته ولو كان المراد منه مثنى ، أو جمعاً ، أو مؤنثاً ، وهذا ما تقتضيه أحكامه العامة ، نحو : المتعلم والمتعلمة أقدر على نفع الوطن من غيرهما — الإخوان والأصدقاء أنفع في الشدة ، وأبعد عن التقصير — ليس بين النساء أفضل ، ولا أحسن من الساهرات على تربية أولادهن . . . .

وبناء على هذا الحكم العام يكون القياس في المثال السابق وأشباهه أن نقول : لعائشة أم المؤمنين ولنساء آخر — بمد الهمزة وفتح الخاء — أثرهن . . . لكن العرب عدلوا عنه وقالوا نساء «آخر» بصيغة الجمع ومنعوه من الصرف ، فكان منعه من الصرف دليلاً على وجود العدل فيه <sup>(١)</sup> .

وإذا زالت الوصفية وحدها وحل محلها العلامية بقي على منع الصرف كتسمية إنسان : «مثنى» أو «ثلاث» أو نحوهما مما كان في أصله وصفاً معدولاً ، ثم صار علماً باقياً على حاله .

ويتبين مما سبق في الصور الثلاث الخاصة بالوصفية ومعها العلامة الأخرى ، أن الوصفية إذا اختفت وحدها بسبب أن الاسم صار علماً مزيدياً ، أو علماً على وزن الفعل ، أو علماً معدولاً — بقي الاسم ممنوعاً من الصرف كما كان ولكن للعلمية ومعها العلامة الأخرى <sup>(٢)</sup> . . .

(١) العدل هنا : تحقيق ، سبقت الإشارة له في رقم ١ من هامش ص ١٧١ — وفي هذا التعليل ما في سابقه من ضعف . والعللة الصحيحة هي مجرد الاستعمال العربي الصحيح وقد بسطنا تعليل النحاة كاملاً ، وعرضنا رأيهم في «آخر» ومنعها من الصرف ، وفي أنها للتفضيل أو ليست له . . . ثم الرد عليه في الجزء الثالث (باب أفعل التفصيل ص ٣١٠ م ١١٢) فلا داعي للتكرار والإطالة ؛ علماً بأن المعروض في باب التفضيل هام ومفيد .

(٢) وفي الصورة الثالثة وهي صورة الوصفية مع العدل يقول ابن مالك :

وَمَنْعُ عَدَلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرٍ فِي لَفْظٍ مَثْنَى وَثَلَاثَ ، وَآخَرُ ٨—

يقول إن الاسم يمنع من الصرف إذا كان لفظه هو : «مثنى» أو : «ثلاث» ، أو «آخر» ولم يذكر إيضاحاً ولا تفصيلاً إلا ما ذكره في البيت التالي من أن مثنى وثلاث يشبههما ما جاء على وزنها من ألفاظ الأعداد الأربعة الأولى قال :

ووزن مثنى وثلاث كهُمَا مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا ٩—

## زيادة وتفصيل :

١- لم يحكم النحاة على « أخرى » بأنها معدولة لاشتغالها على ألف التأنيث المقصورة وهي أقوى في منع الصرف من العدل . وأما آخران وآخران فمعربان بالحروف فلا دخل لهما في منع الصرف .

ب - قد تكون : « أخرى » بمعنى : « آخرة » - بكسر الخاء - وهي التي تقابل كلمة : « أولى » كالتى فى مثل : قالت أخراهم لأولاهم . . . وقالت أولاهم لأخراهم . . . وفى هذه الصورة تجمع كلمة : « أخرى » على آخر المصروفة لأنها غير معدولة ؛ لأن مذكرها هو : « آخر » - بكسر الخاء - الذى يقابل « أول » بدليل قوله تعالى : ( وأن عليه النشأة الآخرة ) ، أى : الآخرة ، يؤيد هذا قوله تعالى : ( ثم الله ينشئ النشأة الآخرة ) ، والقصة واحدة ، فليست أخرى التى هى بمعنى : آخرة من باب أفعل التفضيل . والفرق أن أنثى المفتوح لا تبدل على انتهاء ، كما لا يدل عليه مذكرها فلذلك يعطف عليه مثلها من جنس واحد ؛ كقولك : عندى رجل ، وآخر وآخر ، وعندى سيدة وأخرى وأخرى أما أنثى المكسور فتدل على الانتهاء ، ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد كما أن مذكرها كذلك . . . . .

= وأهل ما زاد على الأربعة .

ثم انتقل بعد هذا مباشرة إلى ذكر الأبيات الأربعة الخاصة بصيغة منتهى الجموع والتى أول كل منها .

- |    |       |                         |
|----|-------|-------------------------|
| ١٠ | ..... | وكن لجمع مشبه مفاعلا    |
| ١١ | ..... | وذا اعتلال منه كالجوارى |
| ١٢ | ..... | ولسراويل بهذا الجمع     |
| ١٧ | ..... | وإن به سُمى أو بما لحق  |

وقد شرحنا الأبيات الأربعة في مكانها الأنسب (ص ١٦٤، ١٦٥) حيث يكون الموضوع متصلا ببعضه ببعض وبعدها الأبيات الخاصة بمنع الاسم من الصرف العلمية وسبب آخر معها وسيجىء شرحها في موضعها .

## الكلام على الاسم المنوع من الصرف للعلمية

## مع إحدى العلل السبع

(١) يمنع الاسم من الصرف إذا كان علماً مركباً تركيب مزج. والمراد بالتركيب المزجي<sup>(٢)</sup> : كل كلمتين امتزجتا (أى : اختلطتا) بأن اتصلت ثانيتهما بنهاية الأولى حتى صارتا كالكلمة الواحدة ؛ من جهة أن الإعراب أو البناء يكون على آخر الثانية — فى رأى الأشهر — وآخر الكلمة الأولى قد يكون ساكناً نحو ، بُرْسَعِيد<sup>(٣)</sup> — نِيُورِك<sup>(٤)</sup> — جِرْدِ نَسْتِي<sup>(٥)</sup> — وقد يكون متحركاً بالفتحة وهذا هو الأكثر ؛ نحو : طَبَرَسْتَان<sup>(٦)</sup> — (خَالَوِيَه<sup>(٧)</sup>) — سِيُويَه<sup>(٨)</sup> فى لغة من يُعْرِبُهما ولا يبينهما) — حَضْرَمَوْت<sup>(٩)</sup> — بَعْلَبَك<sup>(١٠)</sup>.

وأشهر أحكام العلم المركب تركيب مزج أن يُترك آخر جزئه الأول على حاله من السكون أو الحركة، ونوعها. فلا يتغير ضبطه مطلقاً، ولا يجرى عليه إعراب ولا بناء، ولا ينظر إليه إلا على اعتباره جزءاً من كلمة، وليس كلمة مستقلة ولهذا يتصل بالثانى كتابة إن

(١) ملاحظة هامة : المنوع من الصرف للعلمية مع شئ آخر لا يدخله تنوين « الأمكنية » فلو زالت العلمية لوجب تنوينه تنوين تنكير — كما سنعرف فى هامش ص ١٧٨ — إن لم يوجد سبب آخر للمنع .

(٢) سبق الكلام على المركب المزجى فى باب العلم ( ص ١٢٢ م ٢٢ ) .

(٣) اسم مدينة مصرية على الساحل الشمالى . ويصح نطقها وكتابتها بواو بعد الباء ولكن تتحرك الراء بعدها للتخلص من الساكنين .

(٤) مدينة فى الولايات المتحدة الأمريكية .

(٥) اسم حى مشهور فى القاهرة ، على الساحل الشرقى للنيل .

(٦) اسم مدينة فارسية مركبة من طبر ، وستان ، ومعنى ستان : مكان .

(٧) عالم لغوى ، نحوى ، فى القرن الرابع الهجرى .

(٨) اسم إمام النحاة ، عمرو بن عثمان المتوفى حول سنة ١٨٠ هـ ، ومعنى سيب باللغة الفارسية : التفاح

ومعنى «ويه» : رائحة . وتقدم المضاف على المضاف إليه كالمألوف فى اللغة الفارسية . فعناه رائحة التفاح

(٩) اسم بلد فى اليمن .

(١٠) اسم بلد فى لبنان . وأصله مركب من كلمتين : « يعل » ( اسم صنم ) و « بك » اسم رجل

اشتهر بمبادئه .

أمكن وصل حروفهما الهجائية - ويجرى الإعراب على آخر الجزء الثاني وحده ؛ فيعرب إعراب الممنوع من الصرف ، فيرفع بالضممة ، وينصب بالفتحة ، ويجر بالفتحة نيابة عن الكسرة ، مع امتناع التنوين في الحالات الثلاث ؛ كالأشأن في كل اسم ممنوع من الصرف ، مجرد من أل والإضافة . ومن الأمثلة : غادرنا يَنْوِيرُكَ في طائرة قاصدين إلى بَعْلَبَكْ ؛ فوصلناها بعد عشرين ساعة ولما نزلنا في مطارها قال المذيع : من كانت برُسعيدُ غايته فليستعد ؛ فهذه الطائرة متجهة إليها .

ومن العرب من يجعل الجزء الأول مضافاً تجرى عليه جميع حركات الإعراب على حسب حاجة الجملة - ولا يمنع من الصرف ما دام مضافاً - ويكون الثاني هو المضاف إليه المحرور دائماً <sup>(١)</sup> فإن كان الأول (المضاف) مختوماً بحرف علة قدر على هذا الحرف جميع حركات الإعراب ، رفعاً ونصباً وجراً من غير منع صرف ، ولا فرق في هذا بين الألف ، والواو ، والياء - ثم يجيء بعده القسم الثاني (المضاف إليه) فيكون ممنوعاً من الصرف إن استحق المنع ؛ وإلا فينصرف <sup>(٢)</sup> . وعلى هذا الرأي يُفصل الجزءان في الكتابة . ومن الأمثلة التي يكون فيها آخر الجزء الأول حرفاً صحيحاً وآخر الثاني غير ممنوع من الصرف : هذه بَعْلُ بَكْ - زرت بَعْلَ بَكْ - تمتعت ببَعْلَ بَكْ . ومثال ما يكون فيه الأول (المضاف) صحيح الآخر معرباً ويكون المضاف إليه ممنوعاً من الصرف : من أشهر المدن الفارسية القديمة رامُ هُمَزْ - عرفت أن رامَ هُرمَزْ مدينة أثرية - في رامَ هُرمَزْ صناعات

(١) وهذه الإضافة لفظية ، لأن كل جزء من الجزأين بمنزلة حرف الهجاء في الكلمة الواحدة من مثل : معدن . . . فهو يتم الآخر . وإنما فائدتها تخفيف التركيب والتنبيه إلى شدة الامتزاج .

(٢) هناك أحكام إعرابية أخرى نهلها لقلة الوارد بها ، وعدم أهميتها ، ومنها بناء الجزأين على الفتح رفعاً ، ونصباً ، وجراً ؛ كبناء خمسة عشر وأشباهاها - وتستجىء لها إشارة في الزيادة - ؛ فيكون في آخر كل جزء فتحة لا تتغير مطلقاً في جميع حالات الإعراب ؛ بشرط أن يكون آخر الجزء الأول صحيحاً ؛ فإن كان معتلاً (ألفاً ، أو واواً أو ياءاً) وجب إبقاء الأول على سكونه ، ويقتصر البناء على الفتح على الثاني في جميع أحواله . وعلى هذا فالركب المزجي إذا كان جزؤه الأول معتلاً - يظل ساكناً . في كل اللغات السالفة وفي منع الاسم من الصرف للعلمية والتركيب المزجي يقول ابن مالك مقتصرأ على بيت واحد :

والعلمَ اَمْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا تَرْكِيْبَ مَزْجٍ ؛ نحو: مَعْدِيْكَرْبَا - ١٤

يدوية دقيقة . فكلمة : « رام » معربة على حسب الجملة ؛ وهى مضاف ، وكلمة : « هرمز » مضاف إليه مجرورة بالفتحة بدل الكسرة فى كل الاستعمالات ؛ لأنها<sup>(١)</sup> علم أعجمى يمنع من الصرف لهذا . . .

ومثال المضاف الذى آخره حرف علة تقدر عليه جميع الحركات وبعده الجزء الثانى ( المضاف إليه ) غير ممنوع من الصرف : « صافى ورود » اسم قرية مصرية . تقول : صافى ورود فى الصحراء الغربية — أرغب أن أشاهد صافى ورود ، بسكون الياء<sup>(٢)</sup> — لم أذهب إلى صافى ورود .

فكلمة : « صافى » مرفوعة بضممة مقدرة على الياء ، ومنصوبة بفتحة مقدرة عليها ، ومجرورة بكسرة مقدرة أيضاً . وهى مضافة ، وكلمة : ورود ، مضاف إليه مجرورة منونة ؛ لأنها غير ممنوعة من الصرف ؛ لعدم وجود ما يقتضى المنع . ومثلها : « معدي كيرب » اسم رجل ( وهو مركب من جزأين . . . )<sup>(٣)</sup> .

ومثال معتل الجزء الأول الذى يليه الجزء الثانى ممنوعاً من الصرف : — رضا عائشة ، اسم امرأة فارسية — حادى شمر ، ونيويورك ، اسم مدينتين . . .

( ١ ) هى وحدها بغير صدرها علم أعجمى فى الأصل .

( ٢ ) وهذا النوع من المنقوص ينصب بفتحة مقدرة كما سبق فى هامش الصفحة الماضية ، وفى

١٥ ص ١٢٧ م ١٥ .

( ٣ ) ويقال إن أصلهما : « معدي » : على وزن مفعِل ؛ اسم مكان أو زمان من « عدا » بمعنى : جاوز ، وكان القياس فتح الدال . وكرب بمعنى : « فساد » . وقيل : أصله : معدى ، بفتح الدال ، ثم حذفت الياء وجاءت ياء النسب وخففت هذه الياء ؛ فصار غير مشددة فوزنه : مفعى . ، وكل هذا لا أهمية له بعد التركيب .

## زيادة وتفصيل :

١- إذا كان الاسم ممنوعاً من الصرف للعلمية مع التركيب المزجي - نحو : خالويه - وفقدتهما ، أو أحدهما - وجب تنوينه إن لم يوجد داع آخر للمنع . فمثال فقدتهما معاً . زارنا خال ( وهو أخو الأم ) - استقبلت خالاً - فرحت بخال .

ومثال فقد التركيب . هذا خال ( علّم رجل ) - إن خالاً مقبل - سعت إلى خال . . . ومثال فقد العلمية : من أشهر خالويه في اللغة وفروعها بين أصحاب هذا الاسم ؟ بتنوين كلمة : « خالويه » تنوين تنكير<sup>(١)</sup> .

ب - إذا كان المركب إضافياً وجب أن يكون الإعراب على جزئه الأول المضاف . أما الثاني فمضاف إليه ينون أو لا ينون على حسب ما ينطبق عليه من الأحكام . وإذا كان المركب إسنادياً وجب أن يحكى على ما هو عليه من غير تغيير والصحيح أنه معرب لا مبني . أما المركب العددي مثل : ثلاثة عشر وأخواته المركبة فبني على فتح الجزأين عند البصريين - إلا اثني عشر واثنتي عشر فمعربان إعراب المثني كما سبق في باب المثني - والكوفيون يجوزون إضافة صدره إلى عجزه وسيأتي البيان في باب العدد . فإن سمي بالعدد المركب جاز إبقاؤه على بناء طرفيه ، وجاز إعرابه إعراب ما لا ينصرف ، وجاز إضافة صدره إلى عجزه أما المركب من الأحوال نحو : « أنت جاري بيت بيت » ، ومن الظروف نحو : صباح مساء ، فيجوز فيه الإضافة أو البناء للتركيب .

(١) انظر رقم ١ من هامش ص ١٧٥ وقد سبق الكلام على تنوين التنكير مفصلاً ( في ص ٢٣ م ٣ ) وأنه يلحق بعض الأسماء ليكون وجوده دليلاً على أنها نكرة ، وحذفه دليلاً على أنها معرفة . والأغلب دخوله على الأسماء المبنية . ولكنه قد يلحق الأسماء المعربة غير المنصرفة ، لنرض أوضاعها هناك وهو الدلالة على تنكيرها ؛ كقولك : مررت بأحمد - بالتثنية - إذا كنت تريد الإخبار عن واحد غير معين من أشخاص متعددين ، اسم كل منهم : أحمد .



(٢) ويمنع الاسم من الصرف إذا كان علماً مختوماً بألف ونون زائدتين ، سواء أكان العلم للإنسان أم لغيره ؛ نحو : بدران - حيّان - مروان - قمحطان - غطفان... أسماء أشخاص ، ونحو : شعبان - رمضان - من أسماء الشهور العربية ، ونحو : « عمّان » اسم بلد في الأردنّ ، و « رغدان » اسم قصر بها .

وحكم هذا النوع المنع من الصرف بشرطيه ؛ العلمية والزيادة ؛ تقول : عمّان حاضرة البلاد الأردنيّة ، وفي أحد أطرافها قصر فخم حديث يسمى : « رغدان » بينه وبين عمّان بضعة أميال . . .

فإن كان الحرفان : الألف والنون أصليين ، معاً ، أو النون<sup>(١)</sup> وحدها ، لم يمنع الاسم من الصرف ؛ فمثال الأصليين : بان<sup>(٢)</sup> - خان<sup>(٣)</sup> .  
ومثال أصالة النون : أمان<sup>(٤)</sup> - لسان<sup>(٥)</sup> - ضمان<sup>(٦)</sup> .

وإن كانا صالحين للأصالة ، وللزيادة ، أو أحدهما - جاز في الاسم الصرف وعدمه ؛ نحو : حسان ، علم على رجل<sup>(٧)</sup> ، فيجوز أن يكون مشتقاً من الحسّ ، بمعنى : الشعور ، فيمنع من الصرف ، أو : من الحسن ؛ فلا يمنع . وكذلك : « غسّان » ؛ قد يكون من الغسّ ؛ بمعنى : دخول البلاد ؛ فيمنع من الصرف ، أو : من الغسّين ؛ بمعنى : المضغ ؛ فلا يمنع . وودّان ، قد يكون من الودّ ؛ بمعنى : الحب ؛ فيمنع ، أو : من الودّ ، بمعنى : نقع الشيء في الماء ونحوه ؛ فلا يمنع<sup>(٨)</sup> . . .

(١) الأعم الأغلب أن تكون النون هي الأصلية . وقبلها الألف زائدة . أما العكس فلا يكاد يوجد .

(٢) اسم جبل بالحجاز ، واسم الشجر المعروف بشجر : « البان » .

(٣) دكان ، أو فندق . (٤) واسم شاعر الرسول .

(٥) وفي منع الاسم من الصرف للعلمية مع الزيادة يقتصر ابن مالك على قوله :

كذلك حاوى زائدئ فعلاًنا كغطفان ، وكأصبهاناً

أي : كذلك يمنع الاسم من الصرف إذا كان علماً حاوياً الحرفين الزائدين في « فعلاًنا » وهما : الألف والنون . وليس من اللازم أن يكون على وزن « فعلاًنا » وإنما اللازم احتواؤه على الحرفين الزائدين نحو : عمران - وسفيان و « غطفان » ( اسم فرع من فروع قبيلة « قيس » العربية . والغطف : اتساع النعمة ) و « أصبهان » ( وفي هذه الكلمة لغات كثيرة : منها كسر الهزمة ، ومنها : إبدال بائها فاء . . . ) ولا تكون الألف والنون زائدتان إلا على اعتبار أن أصل الكلمة : عربي ؛ أما على الرأي القائل إنها أعجمية - وهو الصواب - فلا تمنع للعلمية مع الزيادة ، وإنما تمنع للعلمية مع شيء آخر سيجيء ؛ هو : العجمة . . .

## زيادة وتفصيل :

١ - يقول الصرفيون : إن علامة زيادة الألف والنون هي سقوطهما في بعض التّصريفات ؛ - كما في « حمدان » و « فرحان » ، علمين ؛ حيث يمكن ردهما إلى : حَمْدٌ ، وفَرَحٌ . . . - بشرط أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصليين بغير تضعيف الثاني ؛ نحو : عثمان - مروان - رشدان . . . فإن كان قبلهما حرفان أصليان ثانيهما مضعف جاز أمران ؛ إما اعتبار الحرف الذي حصل به التضعيف أصيلاً ؛ فيؤدى هذا إلى الحكم بزيادة الألف والنون ؛ لوقوعهما بعد ثلاثة أحرف أصلية ، وإما عدم اعتباره أصيلاً فيؤدى إلى الحكم بأصالة النون .

ومن الأمثلة : حسان - عفان - حيان . . . فتمنع من الصرف على اعتبارها من الحسّ ؛ بمعنى : الإحساس - مثلاً - ومن العفة - ومن الحياة . ويكون وزنها « فَعْلَان » . وتنصرف على اعتبارها من الحسن ، والعفن والحين ( بمعنى الهلاك ) ، وتكون على وزن « فَعْعَال » لأن نونها أصلية .

ومن الأمثلة : شيطان ؛ فهو إما من شطن بمعنى : ابتعد ، وإما من شاط بمعنى : احترق . . . .

وإذا كان العلم ذو الزائدتين مسموعاً عن العرب الفصحاء بصورة واحدة هي المنع أو عدمه فالأولى اتباع المسموع كما في « حسان » شاعر الرسول فالمسموع عنهم منعه في الحالات المختلفة ، ولهذا يحتم أكثر النحاة منعه ولكن هذا التحميم تحكم وتشدد بغير حق .  
ب - لو أبدلت النون الزائدة لاماً - كما يعجرى في بعض اللهجات القديمة - منع الاسم من الصرف إذا كان مستوفياً شروط المنع . كقولهم : أصيلا ، في « أَصِيلَان » ، التي هي تصغير شاذ لكلمة : « أَصِيل »<sup>(١)</sup> فإذا سمي إنسان : أصيلا منع الصرف ؛ إعطاء للحرف المبدل ، حكم الحرف المبدل منه .

ولو أبدل الحرف الأصلي نوناً ، لم يمنع من الصرف كقول بعض العرب حَسَّان ، وهي الحِنَّاء ، فأبدلوا الهزة الأصلية نوناً ؛ فلو سمي رجل : « حَسَّاناً » لم يمنع من الصرف .  
ج - إذا كان الاسم ممنوعاً من الصرف للعلمية مع الزيادة وفقدتهما أو أحدهما - وجب تنوينه ، إن لم يوجد داع آخر للمنع ؛ فمثال ما فقد العلمية ، كلمة : « بَدْرَان » في مثل : ادعُ « بدرانا » واحداً من بين أصحاب هذا الاسم ، والتنوين هنا للتذكير الذي أشرنا إليه<sup>(٢)</sup> . ومثال ما فقد الزيادة : « بدر » علم رجل ، تقول فرحت ببقاء بدر . ومثال ما فقدتهما : بدرٌ بمعنى : قمر ، أحد البدور السماوية . . .

(١) الوقت بين العصر والمغرب .

(٢) في هامش ص ١٧٨ .

(٣) ويمنع الاسم من الصرف العلمية مع التأنيث<sup>(١)</sup> ومنعه إما واجب وإما

جائز .

١- فالواجب يتحقق في صور ؛ منها : أن يكون العلم مختوماً بالتاء الدالة على التأنيث ، لا فرق بين العلم لمذكر ؛ نحو : عنبرة - معاوية - طلحة - حمزة . . . والعلم لمؤنث ؛ نحو : فاطمة - عبله - مية - بشينة . . . ولا بين الثلاثي كأمة ، وهبة ، وعظة . . . أسماء نساء ، وغير الثلاثي كالأعلام السالفة ولا بين ساكن الوسط ، ومتحركه . . . فجميع الأعلام المختومة بالتاء الدالة على التأنيث ممنوع من الصرف حتماً<sup>(٢)</sup> . . .

ومنها أن يكون غير مختوم بتاء التأنيث ولكنه علم ، لمؤنث وأحرفه تزيد على ثلاثة ؛ نحو : زينب - سعاد - سوسن - رَبَّاب . . .

ومنها أن يكون غير مختوم بها وغير زائد على ثلاثة ، ولكنه علم مؤنث ، محرك الوسط نحو : قمر - تحف - أمل . . . أعلام فتيات .

ومنها أن يكون غير مختوم بها وغير زائد على ثلاثة ، وغير محرك الوسط ، ولكنه علم أعجمي لمؤنث نحو : رام ، علم فتاة . . . وجور<sup>(٣)</sup> ، علم بلد ، وموك<sup>(٤)</sup> ، علم قنصر ، وسيب ، علم فاكهة .

(١) سبق ( في ص ١٦٦ ) أن التأنيث ولو كان معنوياً - يعتبر علة لفظية من علل منع الصرف . ومثال المعنوي : زينب ، سعاد ، سوسن . فإن هذه الأعلام مؤنثة تأنيثاً معنوياً لعدم وجود علامة تأنيث ظاهرة في لفظها ، ولكنها تعتبر في هذا الباب ممنوعة من الصرف العلمية والتأنيث اللفظي لظهور آثاره في اللفظ . بتأنيث الضمير العائد على المؤنث ، وتأنيث الفعل له . . .

(٢) وليس من هذا النوع التاء في مثل : « أخت وبنت » فإنها - في الراجع - ليست للتأنيث ، وإنما هي من أصول الكلمة ، كتاء : « سحت » فلو سمى بما هي فيه مذكر لم يحز منه من الصرف . وإلى هذا أشار ابن مالك بالشرط الأول من بيت . نصه :

كَذَا مُؤنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقًا . . . . . ١٦-

أي يمنع الاسم من الصرف كالذي منع سابقاً ولكن السبب هنا هو العلمية والتأنيث اللفظي الذي تدل عليه تاء التأنيث . ( وسماها : « الهاء » نظراً لأنه يوقف عليها بالهاء . وكان الأولى أن يقول : « بتاء » أما الشرط الثاني للبيت فيأتي في رقم : (١) من الصفحة التالية

(٣، ٣) قد يقال : كيف تمنع كلمة : « جور » وكلمة : « موك » من الصرف وجوباً مع أنهما من أسماء الأماكن ، وأسماء الأماكن يجوز منعها وعدم منعها كما سيجيء في الزيادة ؟ أجابوا : أن جواز الأمرين يكون حيث لا توجد العجمة - أو علة أخرى - في العلم المؤنث ، فإن وجدت معهما رجع جانب المنع وحده ، تبعاً للمسموع عن العرب في هذا .

ومنها أن يكون ثلاثياً مخالفاً لكل ماسبق ولكنه علم منقول من المذكر الذى  
اشتهر به إلى مؤنث ؛ نحو : سعد ، صخر - قيس . . . ، أعلام  
نساء (١) . . .

ب - والخائر حين يكون العلم الذى للمؤنث ثلاثياً ، ساكن الوسط ، غير  
أعجمي ، ولا منقول من مذكر ؛ نحو : هند - مئ - دعد - جمل - من أسماء  
النساء ، فيجوز فيها الصرف وعدمه ؛ تبعاً للفصيح المأثور .  
أو يكون العلم المؤنث ثنائياً الحروف ؛ كيد ، علم فتاة ؛ فيجوز الأمران . . .  
وملخص ما سبق :

أن العلم المؤنث يجب منعه من الصرف فى جميع حالاته إلا أن كان ثنائياً ، أو  
كان ثلاثياً ساكن الوسط ، غير أعجمي ، وغير منقول من مذكر . ففى هاتين  
الحالتين يصح المنع وعدمه

( ١ ) وفى هذا يقول ابن مالك فى العلم المؤنث الخالى من تاء التأنيث ( مع ملاحظة أن صدر البيت  
الأول قد سبق فى رقم ( ٢ ) من الصفحة السابقة :

وشرط منع العار كونه ارتقى - ١٦ . . . . .

فوق الثلاث . أو : كجور ، أو سقر أو زيد اسم امرأة : لا اسم ذكر - ١٧

يريد : أن العلم المؤنث العارى من تاء التأنيث إنما يمنع من الصرف بشرط ارتقاء أحرفه على الثلاثة ،  
( أى : زيادتها على الثلاثة ) وإلا فيشترط أن يكون أعجمياً ؛ مثل : جور ، أو أن يكون ثلاثياً محرك  
الوسط ، نحو : سقر ، أو أن يكون علماً منقولاً من مذكر المؤنث ، ومثل له : بزيد علم امرأة ثم قال :

وجّهان فى العادم تذكيرا سبق وعجمة ؛ كهند ، والمنع أحق - ١٨

وجّهان فى العادم أى يصح وجهان فى العلم الذى عدم وفقذ التذكير السابق وصفه كما عدم وفقذ  
العجمة - ولا بد أن يكون ساكن الوسط . مثل : هند . . ومنه أولى .

## زيادة وتفصيل :

١- ما سبق هو الأصل العام الذى يراعى تطبيقه فى الاستعمال مع ملاحظة أن بجانبه أصلاً آخر يصح تطبيقه أيضاً وهو خاص بأسماء الأرضين والقبائل والأحياء وأسماء الكلمات ؛ ومنها حروف الهجاء، وحروف المعاني، مثل : إن - لم . . . والأفعال . . . فيصح فى كل ما سبق الصرف على إرادة تأويلها بشيء مذكر المعنى ؛ كتأويل الأرض بالمكان ، والقبيلة بالجد الأول لها ، والحى بالخط ، أو بالمكان . . . وحرف الهجاء وحرف المعنى والفعل ، بإرادة اللفظ وهكذا . كما يصح منع الصرف على إرادة تأويلها بشيء مؤنث المعنى ؛ كتأويل الأرض والحى بالبقعة ، وكذا القبيلة . (ولفظها) مؤنث أيضاً ، والحى على إرادة البقعة أو الجهة . وأسماء حروف الهجاء وحروف المعاني والأفعال على إرادة الكلمة . . . فأمثال تلك الأعلام يجوز فيها الصرف وعدمه بمراعاة أحد الاعتبارين السالفين . إلا إن وجد سبب آخر للمنع غير التأنيث المعنوى ؛ فعند ذلك يراعى السبب الآخر - على الأرجح - ، كتغلب ، علم قبيلة ؛ فيمنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل وكذا « تعز » علم بلد يعنى . . . و « بَغْدَان » علم على « بَغْدَاد » ؛ فيمنع من الصرف للعلمية والزيادة . . . وهكذا . . . ( انظر رقم ٣ من هامش ص (١٨١) .

ب - إذا سمي المذكر باسم مؤنث خال من التاء فإن كان ثلاثياً صرف مطلقاً ، وإلا وجب منعه من الصرف بشروط أربعة :

أولها : أن يكون رباعياً فأكثر ؛ حقيقة ؛ كزنب ، أو تقديراً ؛ كجيسل ، مخفف : جيسل<sup>(١)</sup> .

ثانيها : ألا يكون التذكير هو الأصل فيه قبل استعماله علماً مؤنثاً ولا يُعرف استعماله بغير التذكير قبل العلمية ، مثل : « دلال » علم امرأة ؛ فإنها منقولة من التذكير وحده ؛ إذ أصلها مصدر ، ولم تستعمل مؤنثة فإن سمي بها بعد ذلك مذكر وجب صرفها .

ثالثها : ألا يكون من الأسماء التى تستعمل مذكورة ومؤنثة قبل استعمالها علماً للمذكر ؛ نحو : ذراع ؛ فإنها مذكورة ومؤنثة فإن سمي بها مذكر وجب صرفها<sup>(٢)</sup> . . .

(١) الضم .

(٢) هذا الشرط إيضاح للثانى الذى يشمل ضمناً .

رابعها : ألا يكون تأنيثه مبنياً على تأويل خاص يجعله غير لازم ؛ كتأنيث أكثر جموع التكسير ؛ مثل كلمة « رجال » ، فإن تأنيث « رجال » - وأشباهاها - مبنى على تأويله بالجماعة <sup>(١)</sup> وهذا التأويل غير لازم ؛ إذ يصح تأويله بالجمع والجمع مذكر . فإذا سمي مذكر بكلمة : « رجال » وجب صرفه .

ح - إذا سمي مذكر أو مؤنث بعلم منقول عن جمع المؤنث السالم - نحو : فاطمات - زينبات - عطيات - ثمرات - مهجات . جاز في هذا العلم المنقول عدة لغات أشهرها : بقاؤه مصروفاً ؛ مراعاة للحالة التي نقل منها ، وكان فيها التنوين ، ويصح منعه من الصرف ، مراعاة لمفرد ذلك الجمع بشرط أن يكون مفردة مؤنثاً <sup>(٢)</sup> .

د - إذا امتنع صرف الاسم للعلمية مع التأنيث وزال أحدهما ، أو زالا معا - وجب تنوينه تنوين تنكير . إن لم يوجد داع آخر للمنع ، فنثال زوال العلمية : لم أتحدث إلى زينب من الزينبات ، ولا إلى فاطمة من الفاطمات اللاتي لا أعرفهن . ومثال ما فقد التأنيث : محمد - علي . . . .

ومثال ما فقدهما : رجل ، غلام .

هـ - التأنيث الذي يلاحظ عند منع الصرف قد يكون لفظياً فقط بوجود علامة تأنيث ظاهرة في علم يُراد به مذكر ؛ نحو : معاوية . وقد يكون معنوياً فقط . كزينب . وقد يكون لفظياً ومعنوياً معا ؛ كعائشة . . .

(١) كما سبق في باب الفاعل ح ٢ ص ٦٥ م ٦٦ .

(٢) سبقت الإشارة لهذا في ج ١ ص ١٠٩ م ١٢ .

(٤) يُمنَع الاسم من الصرف للعلمية مع العجمة بشرطين :

أولهما : أن يكون علماً في أصله الأعجمي : ( أى : الأجنبي مطلقاً ، وهو : غير العربى ؛ فيشمل كل لغة أجنبية ) ، ثم ينتقل إلى اللغة العربية علماً<sup>(١)</sup> فيها ، ثانيهما : أن يكون رباعياً فأكثر ، مثل : يوسف - إبراهيم - إسماعيل . . .

فإن لم يتحقق الشرط الأول بأن كان الاسم غير مستعمل في أصله الأعجمي ( الأجنبي ) علماً ، فإن نقله العرب إلى لغتهم واستعملوه أول استعماله علماً ، فإنه يمنع من الصرف ، وإن لم يستعملوه أول استعماله علماً وإنما نقلوه إلى لغتهم نكرة أول الأمر ، ثم جعلوه علماً بعد ذلك - لم يمنع من الصرف فمثال ما ليس علماً في اللغة الأعجمية ولكن نقله العرب إلى لغتهم علماً أول الأمر الكلمة الفارسية : « بُنْدَار » - وهى اسم جنس لتاجر المعادن ، وللتاجر الذى يخزن البضائع إلى زمن الغلاء - والكلمة الرومية : « قالون » - وهى اسم جنس للشيء الجيد - والكلمتان في اللغة الأجنبية اسم جنس وليستا علمين . وقد نقلهما العرب إلى لغتهم علمين في أول استعمالهما ولهذا امتنع صرفهما ، في رأى الشائع .

ومثال ما ليس علماً في اللغة الأعجمية ونقله العرب إلى لغتهم نكرة أول الأمر - لا علماً - « ديباج » و « لحام » و « فيروز » فكل منها في اللغة الأجنبية اسم جنس يدل على المعنى المعروف . وقد نقله العرب إلى لغتهم اسم جنس كذلك في أول الأمر ، فلا يجوز منعه من الصرف ويظل حكم الصرف باقياً بعد أن يصير علماً .

وعلى الأساس السابق لا بد لمنع العلم الأجنبي من الصرف أن يكون إما علماً في اللغة الأجنبية ثم ينتقل منها علماً في العربية ، وإما أن يكون غير علم في اللغة الأجنبية ، ولكنه ينتقل إلى العربية فيستعمل فيها أول استعمالاته علماً .

ويرى بعض النحاة أنه لا داعى لاشتراط علميته في لسان الأعاجم قبل نقله علماً إلى لغتنا . وهذا أحق بالاتباع والتفضيل ؛ لأنه على ، فيه نفع وتيسير بغير

(١) وقد يدخل عليه بعض تغيير يسير في الحروف ، وضبطها ، إما لتخفيف النطق به ؛ وإما لتقريبه من الصيغ العربية .

إساءة للغتنا ؛ فن العسير اليوم — بل من المستحيل — أن نهتدى إلى أصل كل علم أجنبي نريد التسمية به ونعرف : أهو علم في اللغة الأجنبية فمنعه من الصرف ، أم غير علم فلا نمنعه .

هذا والأعلام الأجنبية التي انتقلت إلى العربية قد يكون الناقل لها هم العرب الفصحاء الأوائل ؛ أخذوها عن الأجانب ، ونقلوها إلى اللسان العربي . وقد يكون الناقل لها من جاء بعد العرب الفصحاء من المحدثين وهذا جائز ، وحق مستديم لهم . ولا يزالون على نقلها واستعمالها أعلاماً ، وسيستمرون على هذا . ومن الأمثلة إبراهيم وإسماعيل ، وهما من الأعلام في لغة الأعاجم ونقلهما العرب علمين أيضاً . ومن الأمثلة الأخرى التي اتخذوها أعلاماً أول الأمر وليست في اللغة الأجنبية أعلاماً كلمة فَرْقَج ، ومعناها الفارسي : عريض الجناح . وكلمة : طَسْجُوج ، ومعناها : الناحية . وكلمة : فَتَرْجَج ، ومعناها : رقص . وكلمة : سادَج ، ومعناها : غض طرى . . . . فهذه الكلمات ونظائرها ليست أعلاماً في اللغة الفارسية ولكن العرب الأوائل نقلوها إلى لغتهم ، واتخذوها أعلاماً — ثم غير أعلام — ومن الأعلام المنقولة حديثاً إلى لغتنا : مُرْقَص — جوزيف — فكتور . . . فكل ما سبق ممنوع من الصرف وجوباً للعلمية والعجمة .

وإن لم يتحقق الشرط الثاني بأن كان العلم الأعجمي ثلاثياً فإنه لا يمنع من الصرف ( سواء أكان ساكن الوسط ، أم متحرك الوسط . . . ) ؛ مثل : نُوح — ومثل : شَتَر ، علم على قلعة . وكذلك إن كان رباعياً قد اشتمل على ياء التصغير فإنه في حكم الثلاثي ، لا يمنع من الصرف . ويرى بعض النحاة أن الثلاثي ساكن الوسط يجوز صرفه ومنعه من الصرف ، وأن المتحرك الوسط واجب المنع من الصرف . والأحسن الأخذ بالرأى الأول (١) . . .

(١) وفي منع الصرف للعلمية مع العجمة يقول ابن مالك :

وَالْعَجْمِيُّ الْوُضْعُ وَالتَّعْرِيفُ مَعُ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعَ (٩)

( زيد = زيادة . العجمي الوضع والتعريف = أي العجمي وضعه وتعريفه ؛ بأن يكون اسماً أعجمياً معرفة — بالعلمية في لغة العجم ، فإن لم يكن معرفة بأن كان في أصله وصفاً لشيء — لم يجوز في رأى ابن مالك منعه من الصرف . وهو بهذا يسير على الرأى الذي يشترط أن يكون الاسم أعجمياً وعلماً عند الأعاجم .



## زيادة وتفصل :

١ - أسماء الملائكة ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة إلا : مالِكًا ومنكرا ونكيرا ، فصرفه وأما «رضوان» فمنوع من الصرف للعلمية والزيادة . وأسماء الأنبياء ممنوعة من الصرف إلا محمداً وصالحاً وشعيباً ، وهوداً ، ولوطاً ، ونوحاً وشيثاً . وسبب المنع العلمية والعجمة وأما «موسى» فيجوز منعه وعدم منعه إذا لم يكن اسماً للنبي وكان اسماً للأداة التي للحلق ؛ فيصرف إن كان من أوسيت رأسه إذا حلقته ، فالرأس مُوسَى ؛ كمعطى ويكون ممنوعاً إن كان فعله ماس يمس فهو فُعَلَى منها . قلبت الياء واواً لوقوعها بعد ضمة ( كما قلبت في : موقن - من أيقن ) ومنع الصرف لألف التأنيث .

وأما «موسى» اسم النبي فمنوع من الصرف . وأما «إيليس» فمنوع من الصرف للعلمية والعجمة ؛ على اعتباره أعجمي الأصل . وأما على اعتباره عربي الأصل مشتق من الإبلّاس ؛ وهو الإبعاد فمنوع من الصرف أيضاً ، ولكن للعلمية وشبه العجمة ؛ لأنّ العرب لم تسم به أصلاً ؛ فكأنه من غير لغتها بالرغم من أن صيغته لها نظائر أصيلة في العربية ؛ مثل : إكليل ، إقليم . . .

ب - وضع النحاة علامات غالية ؛ يعرف بها الاسم الأعجمي .  
منها : أن يكون وزنه خارجاً عن الأوزان العربية ؛ مثل : إبراهيم ، وإبريسم .  
ومنها : أن يكون رباعياً أو خماسياً مع خاوه من حروف الذلاقة ، وهي ستة ، جمعها بعضهم في : «مُر بنقل» .

ومنها : أن يجتمع في الاسم من أنواع الحروف ما لا يجتمع في الكلمة العربية الصميمة ؛ كاجتماع الجيم والقاف بغير فاصل بينهما مثل «قَسَقَـجَـة» (١) ، واجتماع الصاد والجيم في مثل : الصولجان ، والكاف والجيم في نحو : سُكَّرَجِه ، والراء بعد النون في أول الكلمة ؛ نحو : نرجس ، ولزأى بعد الدال في مهندز .  
ومنها : أن ينص الأئمة الثقات على أن الكلمة أعجمية الأصل .

ج - إذا فقد الاسم المنوع من الصرف علميته أو عجمته ، أو هما معا - وجب تنوينه تنوين تنكير إن لم يكن هناك داع آخر للمنع . فمثال فاقدة العلمية : تكلم إبراهيم واحد في الحفل وناب عن غيره ممن يشاركونه في الاسم . ومثال فاقدة العجمة : مصطفى - مأمون - أمين . . . ومثال فاقدتهما : إنسان - صبي . . .

(٥) يمنع الاسم من الصرف العلمية مع وزن الفعل — سواء أكان الفعل ماضياً ، أم مضارعاً ، أم أمراً — إذا تحققت صورة من ثلاث :

الأولى : أن يكون العلم على وزن خاص ، إما بالفعل الماضى وحده — دون سائر أقسام الكلمة — كالماضى الذى على وزن فعَل بالتشديد — نحو : صَرَحَ ؛ وكَلَّمَ ، وكالماضى المبني للمجهول فى مثل : حَوَكِمَ — عُوْفَى — كُرِّمَ . وكالماضى المبدوء بهمزة وصل ، أو بناء زائدة للمطاوعة أو غير المطاوعة ، نحو : انفع — استفهم — تسابق — تقاتل — تبيّن ، فإذا صارت هذه الأفعال وحدها ، دون فاعلها — أعلاماً منقولة وجب منعها من الصرف العلمية مع وزن الفعل . ووجب أن تصير همزة الوصل التى فى أولها همزة قطع ، تظهر فى النطق وفى الكتابة ، — كما هو الشأن فى كل همزة وصل فى أول اللفظ ، ثم قد صار علما منقولاً ؛ سواء أكان منقولاً من فعل أم غير فعل ، فإنها تصير للقطع <sup>(١)</sup> — فإذا نقلت الأفعال هى وفاعلها فلا تمنع من الصرف ؛ لأن العلم صار جملة محكية .

وإما على وزن خاص بالمضارع ، أو بالأمر إذا كان من غير الثلاثى ؛ نحو : يدرج — ينطلق — يستخرج . ونحو : دحرج — انطلق — استخرج . إلا الأمر من الفعل الدال على المفاعلة ؛ فإنه ليس خاصاً بالفعل ولا غالباً فيه ، نحو : قاوم — قاتل — عارض . . . فنظائره من الأسماء كثيرة على هذا الوزن ، نحو : راكب — فاضل — صاحب . . .

ولا يُخرجُ الصيغة عن اختصاصها بالفعل أن يكون العرب قد استعمالوها قليلاً فى غيره ؛ كاستعمالهم صيغة الماضى الذى على وزن : « فعَل » علماً نحو : « خَضَمَ » علم رجل تيمى ، و « شَمَّرَ » علم فرس ، أو استعمالوها نادراً بصيغة المبني للمجهول ، نحو : « دُئِلَ » علم قبيلة ، أو بصيغة المضارع ؛ نحو : « ينجلب » ، « نخرزة » ، و « تُبشِّر » لطائر . . . و « تَعِزَّ » لمدينة من فى اليمن .

وكذلك لا يخرجها عن اختصاصها أن يكون لها نظير فى لغة الأعاجم ( أى : الأجانب غير العرب ) مثل « رَنَدَ » علم فتاة و « طُسِجَ » علم نبات ، و « بَقَمَ » علم صيغ ، و « يَجَقِّب » علم رجل رسام . . .

( ١ ) تصير همزة الوصل التى فى أول الفعل وغيره همزة قطع إذا صار الفعل أو غيره علماً منقولاً ، يتساوى فى هذا الأسماء بأنواعها المختلفة وغير الأسماء ( وقد نص على هذا الصبان والتصريح فى آخر باب النداء عند قول ابن مالك : « وباضطرار خص جمع « يا » و « أل » وبجمله الخضرى أيضاً فى الموضع نفسه وزاده إيضاحاً وتعليلاً سائفاً يجب الاكتفاء به لكن الصبان سها فنقل عن بعضهم شرطاً يخرج بعض الأسماء من هذا الحكم . والصواب أن الحكم عام مطلق .

الثانية : أن يكون العلم على وزن مشترك بين الاسم والفعل ، ولكنه أكثر في الفعل ؛ كصيغة « اِفْعَلْ » ، نحو : اِثْمِدْ<sup>(١)</sup> - اجلس - وكصيغة : « اُفْعُلْ » نحو : « اُبْلُسْ »<sup>(٢)</sup> - اَكْتُبْ . وكصيغة : اِفْعَلْ ؛ نحو : اِصْبَعْ - اسْمَعْ فإذا سمى بعلم منقول من هذه الصيغ وجب منعه من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، لأن وزنه هو الأغلب استعمالاً ، والأكثر بين هذه الأوزان .

الثالثة : أن يكون العلم على وزن مشترك بين الاسم والفعل . شائع فيهما معا ، ولكنه أنسب وأليق بالفعل ؛ لاشتماله على زيادة تدل على معنى في الفعل ، ولا تدل على معنى في الاسم ، نحو : اِفْكَلْ<sup>(٣)</sup> ، وأَكْلُبْ ، وَتَتَفَلْ<sup>(٤)</sup> ، فإنها على وزان : اِفْهَمْ ، وأَكْتُبْ ، وَتَنْصُرُ . . . لكن الهمزة والتاء في الأسماء الثلاثة لا تدل على معنى في حين أن الهمزة في « اِفْهَمْ وأَكْتُبْ » تدل على المتكلم ، والتاء في « تنصر » تدل على المخاطب أو على المؤنثة الغائبة . فالفعل المبدوء بالزيادة التي لها معنى أقوى من الاسم المبدوء بها ، من غير أن تدل على معنى فيه . فإذا جاء العلم على الوزن المشترك بينهما كان أقرب إلى الفعل ؛ فيمنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل . ويفهم مما تقدم أن العلم إذا كان على وزن مشترك بين الأسماء والأفعال على السواء من غير ترجيح لتاحية الفعل - لا يجوز منعه من الصرف ، كشجر ؛ فإنه يوازن : ضَرَبَ ؛ وكجعفر ؛ فإنه يوازن : دَحْرَجَ .

ويرى بعض النحاة أن مثل هذا العلم يمنع من الصرف مادام منقولاً من فعل : نحو : صَابِر ؛ منقولاً من فعل أمر ، و « ظَنِرَ » منقولاً من الماضي وإهمال هذا الرأي أحسن<sup>(٥)</sup> . . .

(١) كحل .

(٢) نوع من البقل .

(٣) هي الرعدة والردة .

(٤) ثعلب .

(٥) وفي منع الاسم من الصرف للعلمية ووزن الفعل يقول ابن مالك مقتصراً على النوعين الأولين من

وزن الفعل :

كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخْصُ الْفِعْلَ أَوْ غَالِبٌ ، كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَى - ٢٠

أي : كذلك يمنع الاسم من الصرف إن كان علماً على وزن يختص بالفعل ، أو يغلب في الفعل فالختص بالفعل ؛ نحو : « يعلى » ، علماً . والغالب ، نحو : « أحمد » ؛ وهو علم منقول من المضارع وقد يكون منقولاً من أفعال التفضيل الذي فعله : « حمد » فيكون منقولاً من وصف لا من فعل مضارع .

## زيادة وتفصيل :

١ - لا يُمنع العلم من الصرف إذا كان على وزن الفعل إلا بشرط أن يكون هذا العلم ملازماً صورة ثابتة لا تتغير في كل أحواله ، وأن تكون صيغة الفعل أصلية لم يدخلها تغيير ، وألا يخالف العلم الطريقة السائدة في الفعل . فكلمة : « امرئ » — مثلاً — يجوز في « رائيها » أن تكون مضمومة ، أو مفتوحة ، أو مكسورة ، تعاً للهمزة ومسيرة لها ، فإذا كانت الهمزة مضمومة جاز أن تتبعها الراء ، وإذا كانت مفتوحة أو مكسورة جاز أن تتبعها في الحالتين كذلك ؛ تقول : جاء امرؤ نابه — كرمت امرأ نابه — أثبت على امرئ نابه ، فإذا كانت الراء مضمومة . فالكلمة على وزن الفعل : « أنصُر » ، وإذا كانت مفتوحة . فهي على وزن الفعل : « استمع » . وإذا كانت مكسورة فهي على وزن الفعل : « اجلس » فهذه الموازنة في الصور الثلاث لا يُعتد بها في منع الصرف . فإذا صارت كلمة : « امرئ » علماً ، لم تمنع من الصرف ؛ لأنها لا تثبت على حال واحدة في استعمالها المختلفة ، ولا تلازم وزناً واحداً . تقتصر معه على وزن فعل واحد

وكذلك الاسم : « قفل » فإنه على وزن الفعل الماضي المبني للمجهول : « رُد » . والاسم « ديك » على وزن الفعل المبني للمجهول : « قيل » و « بيع » وبالرغم من هذا فإن الاسمين « قفل وديك » — وما يشبههما — لا يمتنعان من الصرف ، لأن وزن الفعل هنا ليس أصلياً خالياً من تغيير سابق ؛ فالفعل : « رُد » أصله رُدَدَ ، — بضم فكسر ، وأدغمت الدالان ؛ فصار : « رُد » فهذه الصيغة جاءت متأخرة عن صيغة أصلية سابقة . . .

وصيغة الفعل « قيل » المبنية للمجهول : ليست أصلية ، في هذا الوزن ؛ وإنما أصلها : « قول » نقلت حركة الواو للقاف بعد حذف الضمة <sup>(١)</sup> ، ثم قلبت الواو ياء ، لوقوعها بعد الكسرة المنقولة للقاف ، فصارت الكلمة : « قيل » بصيغة طارئة ؛ بسبب نقل حركة الواو ، وقلب هذه الواو ياء .

وكذلك صيغة الفعل : « بيع » ليست أصلية ؛ لأن أصلها : « بُيع » ؛

(١) وذلك يمكن قلب الواو ياء ، والوصول إلى بناء الماضي المعتل العين — للمجهول ، ( طبقاً لقاعدة البناء للمجهول وقد سبقت في ص ٨٦ م ٦٧ ، وهي تبين أن تكون فاء هذا المعتل إما خالصة الكسر وإما خالصة الضم . . . إلخ ) .

نقلت حركة الياء إلى ما قبلها<sup>(١)</sup> بعد حذف الضمة ؛ فصارت : « بيع » ، بصيغة جديدة ، نشأت من نقل الحركة وحذف الأخرى .

فصيغة الفعلين - وأشباههما - عند بنائهما للمجهول ليست هي الصيغة الأصلية ، وإنما هي صيغة مستحدثة ؛ لا يعتد بها في منع العلم من الصرف ، فلو صارت كلمة : « قفل » أو : « ديك » علماً لم يجز منعها من الصرف للعلمية مع وزن الفعل ، لأن شرط وزن الفعل لم يتحقق . . .

أما مخالفة العلم للطريقة السائدة ، في الفعل فتظهر في كلمة مثل : « ألب »<sup>(٢)</sup> فإنها على وزن المضارع : أنصر ، أو : أكتسب . فإذا صارت علماً فإنها لا تمنع من الصرف للعلمية مع وزن الفعل ، لأن المضارع المماثل لها يغلب على عينه ولا مه الإدغام إذا كانا من نوع واحد ، نحو : أعد وأصد ؛ فأصلهما أعدد ، وأصدد ثم وقع الإدغام . فإذا صار « ألب » وما شابهه علماً لم يصح منعه من الصرف للعلمية ووزن الفعل ؛ بسبب مخالفته الفعل في الإدغام . وهذا رأى فريق من النحاة . ويرى سيبويه ومن معه منعه من الصرف ؛ لأن الفك ( عدم الإدغام ) ، قد يدخل الفعل لزوماً كما في التعجب مثل ؛ أشدد بفلان وجوازاً في مثل : اردد ، ولم يردد ، وفي بعض ألفاظ مسموعة . . . والأفضل الاقتصار على رأى سيبويه لأنه أنسب .

ب - إذا كان الاسم ممنوعاً من الصرف للعلمية مع وزن الفعل وزالا معاً أو أحدهما وجب تنوينه تنوين تنكير إن لم يوجد مانع آخر ؛ فثال ما فقد العلمية : لقد أثبت على أحمد<sup>(٣)</sup> واحد من حملة هذا الاسم ، فاز بالسبق ؛ بتنوين كلمة : « أحمد » . ومثال ما فقد وزن الفعل : على . . . ومثال فاقدتهما : شجاع - نبات وقد تزول العلمية ويبقى الاسم ممنوعاً من الصرف . وهذا حين يكون العلم في أصله وصفاً قبل العلمية ، كأحمر ، وأشرف ؛ علمين فإنهما يمنعان من الصرف للعلمية ووزن الفعل وقد اختفت الوصفية . فإن زالت العلمية لم ينصرفا ، لأن الوصفية ستعود ؛ فيمنعان لها مع الزيادة .

(١) عملاً بالحكم السالف في : (١) .

(٢) جمع : لب ، بمعنى : عقل .

(٣) كان حقه إذا زالت علميته أن يعود إلى وصفيته الأولى ؛ كما عرفنا في : « أحمر » وأمثاله . إلا أن « أحمد » أوغل في العلمية وأقوى ؛ حتى نسيت وصفيته أو كادت .

(٦) ويمنع الاسم من الصرف للعلمية مع ألف الإلحاق المقصورة . وبيان هذا أن العرب كانوا يُلحقون بآخر بعض الأسماء ألفاً مقصورة أو ممدودة زائدة ، لازمة ، ليصير الاسم على وزن اسم آخر <sup>(١)</sup> ، ويخضع لبعض الأحكام اللغوية التي يخضع لها ذلك الاسم الآخر - ومنها : الصرف ، وعدمه - وتسمى هذه الألف : « ألف الإلحاق » ومن أمثلتها : « عِلْقَى » ، علم لنبت ، و « أَرْضَى » ، علم لشجر ، وهما ملحقان بجعفر . وصحّ منعهما <sup>(٢)</sup> من الصرف للعلمية وألف الإلحاق المقصورة ؛ لأن ألف الإلحاق المقصورة في الكلمتين زائدة لازمة ، وزيادتها اللازمة في آخرهما جعلتهما على وزن « فَعْلَى » المختومة بألف التانيث المقصورة اللازمة التي يمتنع صرف الاسم بسبب وجودها - فلما أشبهت ألف الإلحاق في زيادتها ولزومها ألف التانيث ، وجعلت وزن الاسم جارياً على الوزن الخاص بهذه - امتنع صرفه معها كما يمتنع مع ألف التانيث ؛ إلا أن الألف التانيث أصيلة في المنع ؛ فيكفي وجودها للمنع ، دون أن ينضم إليها سبب آخر . أما ألف الإلحاق فلا بد أن أن ينضم لها العلمية <sup>(٣)</sup> . . . تقول : هذا عِلْقَى يتكلم - عرفت

(١) قال السيوطي ( في جمع الهوامع ج ١ ص ٣٢ ) ما نصه : « الإلحاق أن تبنى - مثلاً - من ذوات الثلاثة كلمة على بناء يكون رباعي الأصول ؛ فتجعل كل حرف مقابل حرف . فتفتي ( أى : تنتهي ) أصول الثلاثي ؛ فتأتي بحرف زائد للثلاثي ؛ ليقابل الحرف الرابع من الرباعي الأصول ، فيسمى ذلك الحرف - الذي زاد - حرف الإلحاق . »

وعلى هذا الكلام مأخذ متعددة . يغنيها عن عرضها وتأييدها أن ألف الإلحاق تكاد تنحصر في كلمات قليلة معدودة ، وليس لها أحكام هامة ، وأن الإلحاق خاص بالعرب أنفسهم . وقد انتهى بانتهاء عصور الاحتجاج بكلامهم ، وقد حدها المجمع اللغوي القاهري بآخر القرن الثاني الهجري في المدن ، وآخر الرابع في البوادي . ( ٢ ) في الرأي الشائع .

( ٣ ) هذا تعليل كثير من النحاة ، وهو تعليل مرفوض ؛ لأن العلة الحقيقية هي استعمال العرب ليس غير . ومثل هذا يحكم على ما يقولونه في تعليل صرف الاسم المختوم بألف الإلحاق الممدودة ، وأنها لا تشبه ألف التانيث الممدودة في منع الصرف . والعلة - عندهم - أن همزة ألف التانيث الممدودة كانت ألفاً في الأصل ، ثم انقلبت همزة حين وقعت بعد ألف زائدة للمد - كما سبق عند الكلام عليها في ص ١٥٩ . أما ألف الإلحاق الممدودة ، كعلباء ، اسم لقصة العنق - وهي مزيدة للإلحاق بكلمة : « قرطاس » ، وليست على أوزان الممدودة - فنقلية عن « ياء » ؛ فليس بين الهمزتين تشابه في أصلهما . . هكذا يفعلون . والصواب ما عرضناه . وفي منع الصرف للعلمية وألف الإلحاق يقول ابن مالك :

وما يصيرُ علماً مِنْ ذِي أَلِفٍ زِيدَتْ لِإِلْحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ

علقي يحسن الخطابة ، استمعت إلى علقي ، فهو ممنوع من الصرف للعلمية وألف الإلحاق المقصورة . أما الممدودة — مثل : علباء — فلا تمنع من الصرف . ومن أمثلة المقصورة : رجل عزهى ( أى : لا يلهو ) : ووزنها « فِعْلَى » ولا تكون المقصورة على وزن فُعْلَى .

.....

### زيادة وتفصيل :

١ — إذا فقد هذا الاسم الممنوع من الصرف علميته أو ألف الإلحاق أو هما معاً دخله التنوين للتذكير ، فنال فاقد العلمية : رأيت أرطى كثيراً ، ثمره كالعُنَاب يُغَذَّى الإبل ( بتنوين « أرطى » للتذكير ) .  
أما استعماله بغير ألف الإلحاق فليس معروفاً .

ب — لا تكون ألف الإلحاق المقصورة — دون الممدودة — إلا في وزن خاص بألف التأنيث . وكلاهما حرف زائد لازم غير مبدل من شيء آخر ، ويجوز في الاسم المختوم بألف الإلحاق أن تلحقه تاء التأنيث مع التنوين بشرط أن يكون غير علم ؛ مثل : هذه أرطاة ، أو علقاة . . . ولكنهما لا يلحقان الاسم المختوم بألف التأنيث ، ولهذا لم تجعل الألف في « أرطى » وعلقي — وأشباههما — للتأنيث .  
أما كلمة : « تَسْرَى » وبعض أسماء أخرى فقد سمعت منونة وغير منونة على اعتبار الألف للتأنيث فتمنع من الصرف ، أو للإلحاق فلا تمنع .

(٧) ويمنع الاسم من الصرف للعلمية مع العدل ، ويتحقق هذا في عدة صور أهمها خمس :

الأولى : ما كان من ألفاظ التوكيد المعنوي جمعاً على وزن : « فَعْلٌ <sup>(١)</sup> » ؛ وهو : جُمِعَ - كُتِبَ <sup>(٢)</sup> - بُصِعَ <sup>(٣)</sup> - بُشِعَ <sup>(٤)</sup> . مثل : احتفيت بالنابغات كَلِهْنِ جمعَ - كَتَعَ - بَصَعَ - بَتَعَ ؛ فالألفاظ الأربعة التي على وزن : « فَعْلٌ » توكيدٌ للكلمة : « النابغات » ، مجرورة بالكسرة بدل الفتحة ؛ لأنها ممنوعة من الصرف للعلمية مع وزن : « فَعْلٌ » ، المجموع سماعاً <sup>(٥)</sup> . وهو الوزن الذي يقول النحاة في سبب منعه من الصرف : إنه العلمية مع العدل .

الثانية : ما كان على وزن « فَعْلٌ » أيضاً ، ولكنه علم لمفرد ، مذكر ،

(١) سبق الكلام عليها في باب التوكيد ( ص ٣٨٢ م ١١٦ ) .

(٢) من كتَبَ الجلد بمعنى : تجمعه .

(٣) من بصع العرق بمعنى : تجمعه .

(٤) من البتّع ، وهو : طول العنق مع قوة تماسك أجزائه .

(٥) أما العلمية فلما سبق ( في الجزء الثالث ص ٣٨٤ م ١١٦ ) من أن هذه الألفاظ معارف بالعلمية ؛ إذ كل واحد منها علم جنس على الإحاطة والشمول . . . أما التعبير بوزن « فَعْلٌ » السماعي فتعبير أصح وأدق وأقرب للحقيقة من التعبير « بالعدل » الذي ارتضاه كثير من النحاة ، وحاولوا جاهدين تأييده ، والدفاع عنه أمام المعارضين فلم ينجحوا في دفاعهم . يقولون إن هذه الصيغة الأربع التي على وزن : « فَعْلٌ » جموع تكسير ، مفرداتها : جُمِعَ - كُتِبَ - بَصِعَ - بَشِعَ . فالمفرد على وزن : « فَعْلٌ » والمفرد إذا كان اسماً على وزن « فَعْلٌ » يكون قياس جمعه « فعلاوات » لا « فَعْلٌ » . وأيضاً : فإن تلك المفردات هي المؤنث للألفاظ المذكورة : أجمع - أكتب - أبصع - أبتع . وهذه المفردات المذكورة تجمع جمع مذكر سالماً . فحق مؤنثاتها أن تجمع جمع مؤنث سالماً لا جمع تكسير ؛ لتساير نظائرها المذكورة في الجمع المناسب لكل . ثم يقولون : إن العرب لم تفعل هذا وعدلت عن الجمع المناسب لتلك الألفاظ إلى جمع آخر لا يناسبها ، ومنعت الجمع غير المناسب من الصرف ؛ إلا ليكون دليلاً على عدولها . وكلام غير هذا كثير والاعتراض عليه أكثر وأقوى . فلو صح أن العرب عدلت عن جمع إلى آخر ، فاحكمة عدولها ؟ وما حكمة منع الصرف للدلالة على جمع أهملته وعدلت عنه ؟ وهل يعرف العرب الأوائل القياس وغير القياس كما اصطلاح النحاة عليه ؟ وأن الجمع القياسي لفعلاء هو : الجمع بالألث والتاء ، وغيره مخالف للقياس ؟ ولم لا يكون القياس هو ما فعلته العرب في هذه الألفاظ ؟ وهل يفكر العربي ويطيل التفكير المنطقي على هذا الوجه قبل أن ينطق بالكلمة وجمعها ؟ . . . . كل هذا غير معقول ولا واقعي . وقد أشرنا إليه كثيراً في ثنايا الأجزاء المختلفة وأوضحنا وجوه الخطأ فيه ، وأن بعض النحاة أرادوا أن تكون القاعدة مطردة فتكلفوا وتجاوزوا المقبول . ولما كان مرد الأمر كله لنطق العربي الفصيح كانت العلة الحقيقية هي السماع عنه ومثل هذا يقال في كل ما كان البديل علة من علل منع صرفه .



ممنوع من الصرف سماعاً<sup>(١)</sup> وأشبه المسموع من الأعلام : عُمَر - مُضَر - زُقَيْر - زُحَل - جُمَح - قَزَح - عَصَم - دُلَف هُذَل - ثُعَل - جُثَم - قُثَم .

وأما "أَدَد" (جِد قَبيلة عربية) فلم يسمع فيه إلا الصرف . وأما : « طَوَى » ( اسم واد بالشام ) فيجوز منعه من الصرف للعلمية والتأنيث ، بإرادة أنه علم على بقعة معينة ، ويجوز صرفه على إرادة أنه علم على مكان وقد ورد السماع بصرفه ، وعدم صرفه . فإن لم يعرف السَّماع في : « فُعَل » فالأحسن صرفه ويجب الصرف إن كان « فُعَل » جمعاً ؛ كغُرْف وقُرْب . أو اسم جنس كصُرْد<sup>(٢)</sup> ونُغز<sup>(٣)</sup> ، أو صفة كحُطَم ولُبْد ، أو مصدر كهُدَى ، وتُسْقَى . . .

فوزن « فُعَل » هذا قد يجب منعه من الصرف إذا كان علماً مفرداً ، مذكراً مسموعاً بالمنع . وقد يجب صرفه إذا كان جمعاً . وقد يجوز فيه الأمران والأحسن الصرف إذا كان السَّماع مجهولاً . فله ثلاث حالات . . .

الثالثة : لفظ « سَحَر » ( وهو : الثلث الأخير من الليل ) بشرط استعماله ظرف زمان ، وأن يراد به سحريوم معين ، مع تجريده من « أل » والإضافة ، نحو : غردت البلابل يوم الخميس سَحَر ، فكلمة : « سَحَر » ظرف منصوب على الظرفية ، ممنوع من التنوين للعلمية والعدل<sup>(٤)</sup> ، سماعاً في هذه الكلمة المنصوبة . وهذا هو

( ١ ) إذ ليس مع العلمية سبب آخر لمنع الصرف فلجأ النحاة إلى ما يسمونه العدل ، قالوا إن ذلك العلم ممنوع من الصرف لأنه معدول عن كلمة أخرى على وزن : « فاعل » ، وأن العرب أرادوا أن يدلوا على هذا العدول ، ويرشدوا إليه ففتحوا العلم السالف من الصرف ؛ ليكون هذا المنع دليلاً ومرشداً للعدل وكل هذا مرفوض لما كررناه هنا وفي أمكنة أخرى . وقد آن الوقت لإهماله . . . ومثل هذا يقال في كل ما كان العدل علة من علل صرفه .

( ٢ ) نوع من الغربان .

( ٣ ) نوع من البلابل .

( ٤ ) سبق الكلام على العدل وأقسامه وفائدته ، وتَحَر ، وأُخِر . وفي الممنوع من الصرف للعلمية والعدل يقول ابن مالك :

وَالْعَلَمَ مَنَعُ صَرْفُهُ إِنْ عُدِلَا      كَفُعَلِ التَّوَكِيدِ ، أَوْ : كَثُعَلَا

امنع صرف العلم إن كان معدولاً عن كلمة أخرى . ومثل للعلم المعدول بمثالين أولهما فعل التوكيد ، أي : بصيغ التوكيد التي هي جمع على وزن : « فُعَل » وثانيهما : ثعل علم رجل . ( والألف التي في آخر : « ثعل » زائدة للشعر ) .

التعليل الصحيح . . . أمّا أكثر النحاة فيقول : إنه ظرف ممنوع من الصرف للعلمية والعدل<sup>(١)</sup> .

فإن لم يكن لفظ « سحر » ظرف زمان ، بأن كان اسماً محضاً ، معناه الوقت المعين دون دلالة على ظرفية شئ وقع فيه — وجب تعريفه « بأل » ، أو « بالإضافة » إذا أريد منه أن يدل على التعيين ، ولا تصح العلمية ، تقول : السحر أنسب الأوقات للتفكير الهادئ ، وصفاء الذهن . وعجيب أن يغفل الناس عن سحرهم وأن يتقصوا سحرهم نائمين . . .

وإن كان ظرفاً لكنه غير معين ( بأن كان ظرفاً مبهماً ، لا يدل على سحر يوم معين ، خاص — ) وجب صرفه ، نحو : يحرص الزراع على الحصاد في سحر — سأبدأ رحلتى القادمة بسحر . فالمراد في المثالين : سحر غير معين من الأسحار المتعددة .

وإن كان ظرفاً معيناً لكنه غير مجرد من « أل » و « بالإضافة » وجب صرفه كذلك ؛ نحو : سأسافر يوم الخميس من السحر إلى العصر ، أو أعود يوم السبت سحره<sup>(٢)</sup> .

« ملاحظة » : بمناسبة الكلام على : « سحر » ، ومنعه من الصرف وعدم منعه — يعرض النحاة للكلام على : رجب وصفر . وهما من أسماء الشهور العربية . فإن أريد بهما معين فهما غير منصرفين ، وإلا فهما منصرفان . ووجه ذلك — عندهم — أن المعين معدول عن « الرجب » ، و « الصفر » كما قالوا في « السحر » إنه معدول عن « السحر » إذا أريد به سحر بعينه ؛ ففيهما العلمية والعدل . ويمكن أن يكون المانع هو العلمية والتأنيث باعتبار أن المراد : المدة<sup>(٣)</sup> .

(١) فهو — عندهم — علم على الوقت المعين الخاص ، وهو معدول عن « السحر » المقررة بأل التي للتعريف ؛ لأنه لما أريد به معين كان الأصل فيه أن يكون معرفاً « بأل » ؛ فعدل العرب عن النطق « بأل » وقصدوا تعريفه بغير ذكرها . . . وهناك عدة أقوال أخرى في سبب منعه واعتراضات كثيرة على كل منها . وما أغنانا عنها جميعاً لو جعلنا السبب هو السماع .

(٢) وفي « سحر » يقول ابن مالك :

والعدلُ والتعريفُ مانِعَا سَحَرَ إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْداً يُعْتَبَرُ

أى : أن العدل والتعريف بالعلمية يمتنعان — معاً — « سحر » من الصرف بشرط أن يكون لفظ « سحر » مقصوداً به تعيين سحر معين . وقد ترك بقية الشروط التي سردناها .

(٣) راجع حاشية ياسين على التصريح - ٢ باب التوكيد عند الكلام على توكيد النكرة . والخضري — وغيره ، في آخر باب الممنوع من الصرف ، عند الكلام على العلمية والعدل في سحر — ينتهى إلى ما قرره ياسين في حاشيته .

الرابعة: ما كان علماً مؤنثاً، على وزن : « فَعْعَال » مثل : رَقَاشٍ - حَدَّامٍ - قَطَّامٍ . . . أعلام : نساء ؛ فللعرب فيه طريقتان :

إحداهما: أن بعضهم - كقبيلة تميم - يَمْنَعُه من الصرف بشرط ألا يكون مختوماً بالراء . ويقول النحاة إن سبب المنع هو العلمية والعدل ، لأن الأصل : راقشة - حاذمة قاطمة ، فعُدِلَ عن هذا الأصل إلى وزن : « فَعْعَال » ؛ مع منعه من الصرف . وفي هذا التعليل ما في غيره مما سبق . وقيل إن سبب المنع ، هو : العلمية والتأنيث المعنوي كالشأن في زينب ، وسعاد . . . وهذا التعليل أصح ؛ نحو : رقاشٌ شاعرة جاهلية - ضرب المثل بجذام ، في قوة الإبصار . . .

فإن كانت صيغة : « فَعْعَال » مختومة بالراء مثل : « وَبَارٍ » علم قبيلة عربية ، و « ظَفَّارٍ » علم بلد يمني ، و « سَفَّارٍ » علم بئر معينة - فأكثر التميميين يبنونه على الكسر في كل الحالات ، نحو : « وَبارٍ » بلاد عربية على حدود اليمن - أفنى الزمان وبارٍ القديمة - لم يبق من وبارٍ القديمة إلا الأطلال . فكلمة : « وَبارٍ » في الأمثلة السالفة مبنية على الكسر في محل رفع أو نصب أو جر على حسب الجملة ، ومثلها : « ظَفَّارٍ ، وسَفَّارٍ ، ونظائرهما -

والأخرى : أن الحجازيين يبنون ذلك كله على الكسر ، سواء أكان « فَعْعَالٍ » علماً مؤنثاً مختوماً بالراء أم غير مختوم (١) . . .

فتبين أن المنع من الصرف للعلمية والعدل في وزن « فَعْعَال » المؤنث مقصور على

(١) وزن « فعال » قد يكون معدولاً ، وقد يكون غير معدول . « أ » فالمعدول - كما يؤخذ من هذا الباب وما سبقه في أبواب أخرى - خمسة أنواع ، علم مؤنث ، كحذام . واسم فعل أمر ؛ كزال . ومصدر كحذام المعدول عن المحمدة ( بكسر الميم الثانية وفتحها ) وحال مثل كلمة : « بداد » في قولهم : الخيل تعدو في الصعيد « بداد » ، وصيغة إما مسموعة جارية مجرى الأعلام من ناحية استعمالها غير تابعة لموصوف نحو : « حـلّاقٍ » للمنيّة ، وهو معدول عن « حالقة » وإما صيغة ملازمة للنداء نحو : لكاع في ذم الأنثى فهذه خمسة أنواع كلها مبنية على الكسر معدولة عن مؤنث . فإن صارت علماً لمذكر جاز لإعرابها مع منعها من الصرف - وهذا هو الأغلب - وجاز إعرابها مع تنوينها ، ولا يصح البناء في الحالتين : وإن صار علماً لمؤنث جرى عليه ماسبق تفصيله عند التميميين والحجازيين .

« ب » - وغير المعدول يكون اسماً ؛ كجناح ، ومصدراً ؛ كذهاب ، ووصفاً ( أى : مشتقاً ) نحو : جواد ، أى : كريم ، وجنساً نحو : صحاب . فهذه أربعة أنواع لو صار أحدها علماً لمذكر وجب إعرابه وتنوينه إلا إن كان « فعال » في أصله مؤنثاً ، كعتاق ؛ للأنثى من أولاد المعز ، فإن جعل عناق المؤنث - وأشباهه - علماً منع صرفه للعلمية والتأنيث .

بعض تميم بشرط ألا يكون العلم المؤنث مختموماً بالراء (١) . . .

الخامسة : أمس . وأشهر لغات العرب فيه لغتان ؛ إحداهما : منعه من الصرف ، رفعاً ، ونصباً ، وجراً . وهذه لغة بعض التميميين ، بشرط أن يكون مراداً به اليوم الذى قبل يومك مباشرة ، وأن يكون خالياً من « أل » والإضافة ، وأن يكون غير مصغر ، وغير مجموع جمع تكسير ، وغير ظرف ؛ فيقولون انقضى أمس على خير حال — وقضيت أمس فى انجاز عملى — وقد استرحت مذ أمس . فكلمة أمس مرفوعة بالضممة بغير تنوين ، ومنصوبة ومجرورة بالفتحة من غير تنوين فيهما .

ويقول النحاة فى تعليل منعه من الصرف : إنه العلمية والعدل ؛ لأنه علم على الوقت المعين من غير أن يكون فيه علامة تدل على التعيين ؛ فهو لهذا معدول عن الأمس المعروف بأل ؛ فصار معرفة بغيرها (٢) .

أما أكثر التميميين فيمنعه من التنوين فى حالة الرفع وحدها ، ويبينه على الكسر فى حالتى النصب والجر فلا يدخله فى باب الممنوع من الصرف ؛ فيقول فى الأمثلة السالفة : انقضى أمس . . . — قضيت أمس . . . وقد استرحت مذ أمس . . . والأخرى ؛ بناؤه على الكسر فى جميع استعمالاته (٣) إذا استوفى الشروط السالفة . وهذه لغة الحجازيين لا يدخلونه فى باب الممنوع من الصرف ؛ فيقولون مضى أمس بأحدائه ؛ فنهياً للغد — عرفت أمس فاذا يكون اليوم — لم أهتم بأمس . . . فكلمة : « أمس » مبنية على الكسر فى محل رفع أو نصب أو جر على حسب حاله بالجملة .

(١) وفيما سبق يقول ابن مالك فى بيت واحد وكلمتين من أول البيت الذى يليه :

وابن على الكسر «فعال» علماً مونثاً . وهو نظير جشماً — ٢٤

عند تميم . . . . . — ٢٥

يقول : ابن على الكسر العلم المؤنث الذى على وزان : «فعال» فى كل أحواله عند غير تميم أما عند تميم فهو نظير : «جشم» فى أنه علم ممنوع من الصرف للعلمية والعدل . وتتم البيت الأخير تختص بحكم مستقل ستذكر معه .

(٢) وهذا التعليل مرفوض كنظائره السالفة ؛ لما أوضحناه من قبل .

(٣) ويقول النحاة فى سبب بنائه هو تضمينه معنى الحرف « فى » (وقد تكلمنا على هذا التضمين تفصيلاً فى الجزء الأول ص ٥٥ م ٦ فى موضوع الإعراب والبناء وسببها) .

فإن أريد بكلمة : أمس يوماً مبهماً ( أى : يوماً ماضياً غير معين ، بأن أريد به أمس " من الأموس من غير تخصيص ) كان معرباً منصرفاً عند التميميين والحجازيين . وكذلك إن كان مضافاً ، نحو : انقضى أمس " من الأموس الطبية - قضينا أمساً من الأموس في رحلة - لم نأسف على أمس من الأموس . . . . . أمسنا كان جميلاً - إن أمسنا كان جميلاً - سررت بأمسنا . وكذلك إن كان معرفاً « بأل » نحو : الأمس كان جميلاً . . . . . إن الأمس كان جميلاً . . سررت بانقضاء الأمس .

أو كان مصغراً ؛ نحو " أميس كان جميلاً . . . إن أميس . . . سررت بأميس .

أو كان مجموعاً جمع تكسير ؛ نحو : أموس كانت جميلة . . . إن أموسا . . . سررت بأموس .

أما إن كان لفظ : « أمس » ظرفاً مجرداً من « أل » والإضافة - وليس اسماً - فهو مبنى على الكسر عند الفريقين أيضاً ؛ نحو : سررت زيارتك أمس وسأزورك قريباً - خرجت أمس مبكراً للرحلة نهرياً<sup>(١)</sup> . . .

.....

### زيادة وتفصيل :

١ - إذا زالت علمية « أمس » دخلها تنوين التنكير ، نحو : سأزورك في أمس الأموس . وإذا زال العدل بأن استعملت مقرونة « بأل » فهي معربة ، يمتنع تنوينها بسبب « أل » - كما هو معروف - لا بسبب منع الصرف . وكذلك عند الإضافة .

ب - إذا سميت رجلاً « بأمس » وجب صرفه على لغة الحجازيين كما تصرف « غاق » إذا سميت بها ؛ لأن كل مفرد مبنى إذا صار علماً فإنه يجب فيه الإعراب مع الصرف .

وإن سميت « بأمس » على لغة تميم صرفته أيضاً في الأحوال كلها ؛ لأنه لا بد

( ١ ) راجع حاشية ياسين على التصريح في هذا الموضع .

## المسألة ١٤٨ :

## أحكام عامة في الممنوع من الصرف

كثير من هذه الأحكام العامة منشور في مواضع متفرقة من الباب أو غيره من الأبواب الأخرى . ونعرضه هنا في جمع وتركيز :

( ١ ) الممنوع من الصرف لا يدخله تنوين « الأمكنية » مطلقاً . وحكمه : أنه يرفع بالضممة ، وينصب بالفتحة ، ويجر بالفتحة أيضاً نيابة عن الكسرة . ولكن يشترط لجره بالفتحة ألا يكون مضافاً ، ولا مقروناً « بأل » - أو ما ينوب عنها ، مثل : « أم » في بعض اللهجات - فإن فقد الشرط وجب جره بالكسرة ، مثل : لا تكن بأعجل الحصين استجابة للشر ، فما أضراً أن توصف بالأعجل .  
...و...

وإذا كان الممنوع من الصرف علماً منقولاً من جمع مؤنث سالم (١) - مثل : عطيات - عليات - زينات . . . ، - جاز لإعرابه إعراب ما لا ينصرف ، وجاز لإعرابه كالمصرف ؛ فيرفع بالضممة ، وينصب بالفتحة ، ويجر بالكسرة ؛ مع تنوينه في الحالات الثلاث .

( ٢ ) الممنوع من الصرف أحد عشر نوعاً . منها ما يكون ممنوعاً ( لعلّة ) واحدة ، ومنها ما يكون ممنوعاً لاثنين . فالممنوع لواحدة هو : صيغة متنوى الجموع ، والمختوم بألف التأنيث . وكلاهما لا ينصرف مطلقاً مهما اختلفت استعمالاته ؛ لأن علامته لا تفارقه مطلقاً .

والممنوع لعلامتين قد تكون إحداهما الوصفية مع شيء آخر ، وقد تكون العلمية مع شيء آخر أيضاً .

فالممنوع للوصفية مع شريكها ثلاثة أنواع لا تنصرف مطلقاً مهما اختلفت استعمالاتها ؛ لأن هذه الوصفية مع شريكها ملازمة للاسم ، لا تفارقه إلا إذا حلت محلها العلمية وعندئذ يمتنع صرفه للعلمية وما يكون معها فهذا النوع الممنوع للوصفية وشريكها كسابقه لا ينصرف مطلقاً .

( ١ ) تفصيل هذا في الجزء الأول ص ١٠٩ م ١٢ عند الكلام على جمع المؤنث السالم . وكما سبقت الإشارة هنا في ص ١٨٤ .

والممنوع من الصرف للعلمية مع شيء آخر سبعة أنواع ويظل ممنوعاً ما دام مشتملاً على العلتين فإن فقد إحدهما أو كلاهما دخله التنوين وجوباً - إن لم يوجد داع آخر للمنع - فإن فقد العلمية دخله تنوين التنكير - لا تنوين الأمكنية - وإن فقد العلامة الأخرى دخله التنوين المناسب . وقد أوضحنا تفصيل هذا في مواضعه . . . وستأتي له إشارة أخرى قريبة (١) . . .

ويستثنى من هذا الحكم ما كان صفة قبل العلمية ؛ كأحمر ، وأفضل علمين ، فإنهما يمتنعان من الصرف للعلمية الطارئة مع وزن الفعل مع أنهما في الأصل وصفين ، وقد اختفت الوصفية الأصلية أمام العلمية الجديدة . فإذا زالت العلمية لم يجز تنوين الاسمين لأن زوالها سيؤدي إلى رجوع الوصفية التي زالت بسببها . فيظل الاسمان ممنوعين من الصرف بعد زوالها ، ويصير المنع بسبب الوصفية مع وزن الفعل .

(٣) إذا كان الممنوع من الصرف اسماً منقوصاً (٢) - علماً أو غير علم كالوصف وصيغة منتهى الجموع - فإن ياءه تحذف رفعاً وجراً ، وينون (٣) . وتبقى في حالة النصب مفتوحة بغير تنوين . مثل : (دواع ، جمع : داعية . أعْيِلْ ، (تصغير : أعلّى) . راعٍ ، علم فتاة ، وكذلك : تَقْدِ (علم فتاة منقولة من المضارع تَقْدِي) .

(١) وقد أشار ابن مالك إلى حكم الممنوع من الصرف للعلمية مع شيء آخر « إذا فقد العلمية فقال :

..... وأصْرَفْنُ مَا نَكُرَّا      من كل ما التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَرًا - ٢٥

أى : يجب صرف كل اسم نكر بعد أن كان معرفاً وكان التعريف أثر في منع صرفه . وهو يريد بالتعريف هنا : تعريف « العلمية » دون غيرها كما يريد بالصرف أحياناً كثيرة التنوين مطلقاً وكان الأنسب هنا أن يقول : و « فَوْزِن » ، بدلاً من : « أصْرَفْن » ؛ لأن « الصرف » الذى يشيع استعماله في هذا الباب يراد به : « تنوين الأمكنية » فى الأغلب . أما التنوين الذى يلحق العلم الممنوع من الصرف إذا فقد علميته فتنوين التنكير هذا وصدر البيت هو : (عند تميم « وأصْرَفْنُ مَا نَكُرَّا ») سبق وهو خاص بحكم ينسب لقيم ورد ذكره قبله .

(٢) سبقت الإشارة إليه فى هذا الباب ص ١٦١ . أما تفصيل الكلام عليه فى الجزء الأول ص ١٢٤

١٥٢ .

(٣) وهذا التنوين العوض ( كما أشرنا فى هذا الباب وفى ص ٢٥ - ٣ م ) وأبدينا ملاحظات عليه حين يكون فى الممنوع من الصرف ) .

تقول : ( ظهرت للخير دواع - عرفت دواعي للخير - استجبت للدواع كريمة ) فكلمة : « دواع » ، الأولى منونة ، وهى فاعل مرفوع بضمة على الياء المحذوفة . والأصل ( دَوَاعِي - دَوَاعِيْن ) دخلها أنواع من التغير سبق شرحها لأن هذه الكلمة ممنوعة من الصرف لصيغة منتهى الجموع . . .

وكلمة : « دواعي » ، مفعول منصوب بالفتحة الظاهرة بغير تنوين .

وكلمة : « دواع » الأخيرة - منونة مجرورة باللام ، وعلامة جرّها الفتحة على الياء المحذوفة ، بدل الكسرة ؛ لأن الكلمة ممنوعة من الصرف لصيغة منتهى الجموع ، وأصلها : دَوَاعِي ( دَوَاعِيْن ) دخلتها التغيرات التى سبق إيضاحها .

وتقول : ( أُعْيِلْ خير من الأسفل - إنَّ أُعْيِلِيْ خير من الأسفل - لا تقنع بأُعْيِلْ واطلب المزيد ) . فكلمة : « أُعْيِلْ » الأولى منونة ، مبتدأ مرفوع بالضمة على الياء المحذوفة ، والأصل : أُعْيِلِيْ ( أُعْيِلِيْن ) دخلتها التغيرات التى عرفناها لأن هذه الكلمة ممنوعة من الصرف للوصفية ووزن الفعل فهى على وزن المضارع : أُسَيِّطِرُ ، وَأَبْيَسُطِرُ . . .

وكلمة : « أُعْيِلِيْ » اسم « إن » منصوب بالفتحة الظاهرة على الياء بغير تنوين . وكلمة : « أُعْيِلْ » الأخيرة ، منونة مجرورة بالياء وعلامة جرّها الفتحة بدل الكسرة على الياء المحذوفة ، لأن الكلمة ممنوعة من الصرف للوصفية ووزن الفعل . وقد دخلها التغير المعروف .

وتقول : ( سمعت قصيدة لشاعرة اسمها « راع » ) ( وقد صافحت رَاعِيْ بعد سماعها ) - ( وسوف أستمع إلى راعٍ . . . ) ، فكلمة : « راعٍ » الأولى منونة ، خبر مرفوع بضمة على الياء المحذوفة ، وأصلها : رَاعِيْ ( رَاعِيْسُ ) طرأ عليها التغير السالف .

وكلمة : رَاعِيْ مفعول منصوب بغير تنوين .

وكلمة : « راعٍ » الأخيرة منونة ، مجرورة بإلى ، وعلامة جرّها الفتحة على

( ١ ) وهذا على الرأى الأرجح الذى لا يجعل وزن : « أفعل » خاصاً بالوصف ، إذ يوجد فى الفعل نحو أبيض .



الياء المحذوفة بدل الكسرة ؛ لأن الكلمة ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث . وقد طرأ عليها التغير الذى قدمنا .

وتقول : « تَقْدُ » طيبة مشهورة — إن « تَقْدَى » طيبة مشهورة — يثنى المرضى على « تَقْدُ » فكلمة « تَقْدُ » الأولى منونة ، مبتدأ مرفوع بضمه على الياء المحذوفة ، وكلمة : « تَقْدَى » ( بغير تنوين ) اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة . وكلمة : « تَقْدُ » الأخيرة منونة ، مجرورة بعلی ، وعلامة جرّها الفتحة على الياء المحذوفة بدل الكسرة ؛ لأن الكلمة ممنوعة من الصرف للعلمية ووزن الفعل ... وهكذا . ويرى جماعة من النحاة أن المنقوص الممنوع من الصرف على الوجه السالف ، ثبتت ياءه بغير تنوين فى جميع حالاته ( رفعاً ونصباً وجرّاً ) ، فيرفع بضمه مقدرة على الياء بغير تنوين ، وينصب بالفتحة الظاهرة بغير تنوين . ويجر بالفتحة الظاهرة بغير تنوين بدل الكسرة ، لأنه ممنوع من الصرف ، فيقولون فى الأمثلة السالفة ظهرت دواعى للخير ، — اتبعت دواعى للخير — اهتديت بدواعى للخير . ويقولون : أُعِيلَى خَيْر ... — إن أُعِيلَى خَيْر ... — لا تقنع بأعِيلَى ... ويقولون : الشاعرة اسمها : سَاعَى ... — صافحت سَاعَى ... — إلى سَاعَى ... — وكذلك : « تَقْدَى » طيبة مشهورة ... — إن تَقْدَى طيبة ... يثنى المرضى على تَقْدَى ...

ولكن هذا رأى ضعيف لندرة شواهد الفصيحة ، وضعف الاستدال بها ؛ فيحسن إهماله (١) ...

وهناك رأى آخر فى المنقوص الذى على وزن الصيغة الأصلية لمتتهى الجموع

(١) وإنما ذكرناه — كما نذكر الضعيف من أشباهه — لنتدى به فى فهم الوارد منه فى الكلام القديم وفى الممنوع من الصرف المنقوص يقول ابن مالك .

وما يكونُ منه منقوصاً فى إعرابه نهجَ جَوَارٍ يَفْتَنِي

( منه ، أى : من الممنوع من الصرف . يَفْتَنِي = يتبع ) . وتقدير البيت : ما يكون من الممنوع من الصرف منقوصاً ، فإنه يَفْتَنِي ( أى : يتبع ويسير ) فى إعرابه نهجَ جَوَارٍ ، وطريق جوار ( جمع تكسير لمخارية ) فى حذف يائه رفعاً وجرّاً مع التنوين ، وإثبات الياء وإظهار الفتحة عليها بغير تنوين فى حالة النصب . وهذا حكم مجمل مختصر . وقد وفيناه فى الشرح .

وملخصة<sup>(١)</sup>: أن بعض العرب يقلب الكسرة قبل ياء المنقوص فتحة؛ فتقلب الياء ألفاً بشرط أن يكون وزان المنقوص كوزان إحدى الصيغ الأصلية لمتبهي الجموع ، وأن يكون مفردة اسماً محضاً على وزن « فعلاء » الدالة على مؤنث ، ليس له — في الغالب — مذكر ؛ كصحراء وصحاري ، فيقول فيها . « صحارَى » بغير تنوين في الحالات الثلاث .

( ٤ ) الممنوع من الصرف . قد يجب تنوينه وقد يجوز :

فيجب تنوينه في حالتين :

١ — أن يكون أحد السببين المانعين له هو العلمية ، ثم زالت بسبب تنكيره وبقى بعد زوالها العلة الثانية وهي التأنيث ، أو : الزيادة ، أو : العدل ، أو : الوزن أو : العجمة ، أو : التركيب ، أو : ألف الإلحاق المقصورة ، وهذه العلة الثانية الباقية لا تكفي وحدها لمنع الصرف بعد زوال العلمية ؛ فيجب تنكير الاسم ولهذا تدخل عليه « رب » وهي لا تدخل إلا على النكرات في الأعم الأغلب ، فتقول : رب فاطمة ، وعثمان ، وعُمَيْرٌ ، ويزيد ، وإبراهيم ، ومعديكربٍ وأرطى ، — لقيتهم ؛ بالجر بالكسرة مع التنوين في هذه الأنواع السبعة ؛ لذهاب أحد موجبي المنع ، وهو العلمية . ويستثنى من هذا الحكم ما أشرنا إليه من قبل<sup>(٢)</sup> وهو الاسم الذي زالت علميته الطارئة وكان في أصله وصفاً ، نحو : « أحمر » ؛ فإن زوال علميته لا يبيح تنوينه ولكنه يقتضى رجوعه إلى الوصفية الأصلية التي سبق أن تركت مكانها للعلمية الطارئة فإذا زال الطارئ عاد الاسم إلى أصله ممنوعاً من الصرف كما كان . أما في غير هذه الحالة فينون في حالاته الثلاثة ولا يجز بالفتحة .

ب — أن يكون الاسم مصغراً ، وقد أدى تصغيره إلى إزالة أحد السببين المانعين من صرفه ؛ كتصغير « عُمَيْر » على : « عُمَيْرٌ » ، وكتصغير : « أحمد » تصغير ترخيم على : « حُمَيْد » فإن هذا التصغير جعل الاسم على صورة لا يصح منعها من الصرف فكلمة : « عمير » ليست كعمر الممنوعة من الصرف ؛ للسمع ( أو لما يسميه النحاة : العلمية والعدل ) فلا سماع في عمير ، ولا عدل فيها .

وكلمة : « حميد » ليست على وزن الفعل ؛ فهي فاقدة للسبب الثاني الذى لابد منه مع العلمية . بخلاف « أحمد » ففيه السببان (١) .

وهذه الحالة الثانية : « ب » راجعة للأولى . وفي الحالتين يجر الاسم بالكسرة . وجوباً إذ يجرى عليه حكم المنصرف كاملاً بعد زوال التنوين .

ويجوز تنوينه ومنعه من التنوين في حالتين :

الأولى : مراعاة التناسب في آخر الكلمات المتجاورة ، أو في آخر الجُمل لتتشابه في التنوين ، من غير أن يكون له داع إلا هذا ؛ لأن التناسب إيقاعاً عذباً على الأذن ، وأثراً في تقوية المعنى ، وتمكينه في نفس السامع والقارئ . ومن الأمثلة كلمة : « سلاسلًا » بالتنوين في قراءة من قرأ قوله تعالى : ( إنا اعتدنا للكافرين سلاسلًا وأغلالًا ، وسعيراً . . . ) ، فقد نونت الكلمة لمراعاة التي تليها وتجاورها . وكذلك كلمة : « قواريرًا » في قراءة من قرأها بالتنوين في قوله تعالى يصف أهل الجنة : ( متكئين فيها على الأرائك ، لا يرون فيها شمسًا ولا زمهريرًا . ودانية عليهم ظلالها ، ودُلِّلَتْ قطوفها تنذله لا يُطافُ عليهم بآنية من فضة وأكواب كانت قواريرًا ، قواريرًا من فضة (٢) ) قد رُوها تقديرًا . . . ) فقد نونت كلمة « قوارير » ، الأولى لمراعاة آخر الجملة التي قبلها ، ومراعاة لآخر الجملة التي بعدها . . . ونونت كلمة : « قواريرا » الثانية لمراعاة الأولى . . . ومراعاة لنهاية الآية السابقة ، فإنه منون أيضاً .

ومن الأمثلة قراءة من قرأ : « يغوث » و « يعقوب » منونتين في قوله

(١) قد يكون الاسم منوناً وهو مكبر ، فإذا صغر امتنع صرفه لوجود السببين معاً . ويمثلون لهذا بكلمة : « تحلى » علماً ، ( وهو في أصله : القشر الذى يظهر حول منابت الشعر ) فهي غير ممنوعة من الصرف إلا إذا كانت علماً مصغراً ، نحو : « تحلى » فإنها تمنع العلمية ووزن الفعل . إذ تكون على وزن تدرج وتبيطر .

(٢) السجعة : وجود حرف متشابه متماثل في نهاية جملتين أو أكثر . . . كقوله تعالى : ( إنا نخاف من ربنا يوماً عبوساً قمطريراً ) ؛ فوقاهم الله شر ذلك اليوم ، ولقاهم نفرة وسروراً . . . ) والفاصلة . . . وقوع كلمة في آخر الجملة على وزن كلمة أخرى في جملة قبلها أو بعدها من غير أن تتشابه الكلمتان في الحرف الأخير منهما . وليس من اللازم أن يكون التشابه في الوزن كاملاً صرفياً ، وإنما يكفي أن يكون متقارباً . ومن الأمثلة الآية الآتية بعد في أهل الجنة : ( متكئين فيها . . . ) .

تعالى عن المشركين ومخاطبة بعضهم بعضاً بالتمسك بأصنامهم : ( وقالوا :  
لَا تَذَرْنِ آٰلِهَتَكَكُمْ ، وَلَا تَذَرْنِ وُدَّآ ، وَلَا سُوَاعًا ، وَلَا يَغُوثًا ، وَلَا يَعُوقًا ،  
وَنَسَرًا <sup>(١)</sup> ) فقد نُوتت الكلمتان مراعاة لما حوّلتهما من كلمات أخرى منونة .

الثانية : الضرورة الشعرية فيضطر الشاعر ببسبها إلى تنوين الاسم ، ويتبع هذا  
جره - حتماً - بالكسرة بدل الفتحة في حالة الجر ككلمة « عُنيزة » في قول امرئ  
القيس :

ويوم دخلتُ الحدرَ حدرَ عنيزةٍ فقالت لك الويلاتُ إنك مُرْجِلِي <sup>(٢)</sup>  
فقد دخل الجر والتنوين في كلمة « عنيزة » لضرورة الشعر ومثل كلمة :  
« فاطمة » في قول الشاعر يمدح علياً زين العابدين بأنه من نسلها وهي بنت الرسول  
عليه السلام :

هذا ابنُ فاطمةٍ إن كنتَ جاهله بجَدّه أنبياءُ الله قد ختموا  
وقد يضطر الشاعر إلى جر الاسم بالكسرة دون تنوينه ، مثل كلمة :  
« العصائب » في قول المادح :

إذا ما غزا بالجيش حلقٌ فوقه عصائبٌ طير تهتدى بعصائبٍ  
ولأنما كان التنوين جائزاً - لا واجباً - في الحالتين السالفتين ، لأن المتكلم  
يستطيع في الحالة الأولى أن ينون أو لا ينون ، فله الخيار ، كما يستطيع في الحالة  
الثانية أن يختار كلمة أخرى تلائم القافية والوزن الشعري من غير حاجة ، لمنع  
الصرف ويترك التي تدفعه إلى التنوين قهراً واضطراً <sup>(٣)</sup> .

وفي كلتا الحالتين السالفتين تعرب الكلمة على حسب موقعها من الجملة ،  
ويزاد على إعرابها وحين تكون منونة أن تنوينها للضرورة ، وتجر بالكسرة - لا بالفتحة -  
على الألفصح .

(١) كل هذه أسماء صنم اتخذها المشركون من أهل الجاهلية آلهة لهم عبدوها .

(٢) الحدر : الهودج . « مرجلي : ستجعلني راجلة ، أى : ماشية ، لأن الهودج لا يحملهما معاً .

(٣) أى : أن تنوين الضرورة يعتبر ضرورياً محتوماً إذا حرص الشاعر على كلمة معينة لا يريد  
تركها إلى أخرى لا تستوجب التنوين . ويعتبر اختيارياً جائزاً إن لاحظنا أن الشاعر حر يستطيع أن  
يختار كلمة أخرى لا توجب عليه التنوين . والصحيح أن الضرورة هي التي تباح في الشعر دون النثر  
ولو استطاع الشاعر أن يتخطاها ، إذ تعد في النثر مخالفة غير جائزة .

(٥) يجوز في الضرورة الشعرية أن يُمنع الاسم من التنوين الذي استحقه قبل هذه الضرورة سواء أكان الاسم علماً أم غير علم ، فمثال العلم كلمة : « شبيب » في قول الشاعر :

طَلَبَ الْأَزَارِقُ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ بِشَبِيبٍ <sup>(١)</sup> غَائِلَةُ النُّفُوسِ غَدُورُ  
فقد منع التنوين من كلمة : « شبيب » ، للضرورة ، إذ لا يوجد مع العلمية السبب الذي يجب أن ينضم إليها عند منع الصرف ومثال غير العلم كلمة : « مولى » في قول الشاعر :

فلو كان عبدُ الله مولىً هجوتُهُ ولكنَّ عبدَ الله مولىً موالياً  
والأصل الغالب أن يقول : مولى موال ، فترك هذا الأصل وأثبت الياء وجر الاسم بالفتحة الظاهرة عليها . . .

لكن إذا منع الاسم من التنوين بسبب الضرورة الشعرية فما حكمه في حالة الجر ؟ أيجر بالكسرة كالأسماء المنصرفة المتمكنة . ولكن بغير تنوين ، أم يجز بالفتحة بغير تنوين كالممنوع من الصرف ؟ الأمران جائزان والأحسن جره بالكسرة كأصله ، والاقتصار في الضرورة على منع تنوينه <sup>(٢)</sup> .

ويعرب الاسم الممنوع من التنوين للضرورة على حسب موقعه من الجملة ، ويزاد في كل حالة إنه ممنوع من التنوين للضرورة . وإذا كان مجزوراً بالفتحة زيد أيضاً : أنه مجزور بالفتحة ؛ لأنه ممنوع من الصرف للضرورة <sup>(٣)</sup> . . .

(١) مجزور بالفتحة بدل الكسرة لما تقرر : أن المنصرف الذي يمنع صرفه للضرورة يجز بالكسرة بدل الفتحة .

(٢) ليكون في هذا تقدير للضرورة بقدرها الذي لا بد منه وحده ، وترك ما لا شأن له بها .

(٣) وفي تنوين الممنوع ، ومنع التنوين من الاسم الذي يستحقه . . يقول ابن مالك في ختام الباب

وَلَا ضَرْطَ رٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفَ ذُو الْمَنَعِ وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ - ٢٧

يريد : أن الممنوع من الصرف قد يصرف بسبب الضرورة أو التناسب الكلامي ، وأن المصروف قد ينون . وقد أوضحنا الحكمين وسردنا تفاصيلهما .

ومناسبة قول ابن مالك : ( والمصروف قد لا ينصرف ) فذكر أن فريقاً من النحاة - ومنهم ابن هشام في المغنى في مبحث « قد » - يمنع وقوع « لا » النافية بعدها ، فاصلة بينها وبين المضارع ، ومشرطاً أن يكون المضارع بعدها مثبتاً . وهذا الرأي يقول بعض اللغويين كصاحب القاموس ، وتبعهم فيه أحد الباحثين من أعضاء المجمع اللغوي بالقاهرة مسجلاً بحثه في الجزء الأول من مجلة المجمع ( ص ١٣٨ ) لكن صاحب لسان العرب نقل في مادة : « ذام » مثلاً عربياً فصيحاً نضه : « قد لا تعدم الحسنة ذاماً » كما نقل أبو هلال العسكري في كتابه الأمثال المطبوع على هامش كتاب الأمثال للميداني ( في ص ١١٧ ح ٢ ) مثلاً آخر نضه « قد لا يقاد في الجمل » ورأيت في بعض الشعر الجاهلي المضارع المنى بالحرف « لا » المسبوق بقده . فورد هذه النصوص الصحيحة الصريحة كاف في الحكم بصحة ما نعه . وإن كان لا يبلغ في كثرته وقوته مبلغ الممنوع .

## زيادة وتفصيل :

للتصغير والتكبير أثر في الصرف ومنعه . ولهذا أربع حالات .  
الاولى : أسماء تمنع من الصرف وهي مصغرة أو مكبرة ، لوجود سبب المنع في حالتها ؛ نحو : معديكرب - طلحة - زينب - حمراء - غضبان - إسحاق - أحمر - يزيد .

الثانية : أسماء تمنع من الصرف وهي مكبرة ، وتصرف وهي مصغرة ، نحو : عُمَر - شَمْر - سرحان - أَرطى - جنادل . . . أعلاماً . فإن تصغيرها على عُمَيْر - شَمِير<sup>(١)</sup> - سريحين - أَرَيْط<sup>(٢)</sup> - وجنيدل<sup>(٣)</sup> - يزيل سببا لازماً لمنعها من الصرف ؛ هو العدل في عمير ، ووزن الفعل في شمير ، وعدم وجود الألف الزائدة في سريحين وعدم وجود ألف الإلحاق في أريط ، وعدم وجود صيغة منتهى الجموع في جنيدل .

الثالثة : أسماء تمنع من الصرف مصغرة ، وتنصرف مكبرة . ومنها : تحيل<sup>٤</sup> ، - توست<sup>(٤)</sup> - تهبط<sup>(٥)</sup> . - تَرْتُب فتصغيرها : تُحَيِّل<sup>٥</sup> - تَوَيْسِط - تَرْتَب - تَهْبِط وكل هذه الأسماء المصغرة جارية على وزن المضارع : «تَبْطِر» ولم تكن قبل التصغير مستحقة ليمنع فكفله لها . وهذا بشرط ألا تجيء ياء عوضاً عن حرف حذف في بعضها ؛ فإن جيء بها وجب التنوين نحو : تويسيط وتهبط ، لفقد وزن الفعل .

الرابعة : أسماء يجوز صرفها ومنعها من الصرف وهي مكبرة ، فإذا صُغِرَتْ تحم المنع ، نحو : دُغْد - جُمِّل وهما علمان لفتاتين . فيجوز فيهما المنع وعدمه قبل التصغير أما بعده (دَعِيد - جميل . . .) فيجب منعهما .

(١) تصغير ترحيم .

(٢) الشعر المتروك على الجلد بعد الدباغة ، ووسخ الجلد وسواده .

(٣) مصدر توسط .

(٤) اسم طائر .

(٥) الشيء المقيم الثابت .

## إعراب الفعل المضارع

## ١ - نواصبه

الأفعال ثلاثة : ماض وأمر ، وهما مبنيان دائماً . ومضارع ، وهو معرب ، إلا إذا اتصلت به اتصالاً مباشراً نون التوكيد ؛ فيبنى على الفتح ، أو نون النسوة ، فيبنى على السكون . وفي غير هاتين الحالتين يكون معرباً (١) .

وهذا الإعراب يقتضى أن تتغير علامة آخره ؛ رفعاً ، ونصباً ، وجزماً ، على حسب أحواله ؛ فتكون العلامة ضمة ، أو ما ينوب عنها ، في حالة رفعه ، وتكون فتحة ، أو ما ينوب عنها ، في حالة نصبه بناصب قبله ، وتكون سكوناً ، أو ما ينوب عنه في حالة جزمه بجازم قبله . وعلى هذا لا يرفع المضارع إلا في حالة واحدة ؛ هى التى يتجرد فيها من الناصب ، والجازم ؛ فلا يسبقه شئ منهما ؛ سواء

(١) سبق (في ج ١ ص ٤٤ ، ٥٠ م ٦) تفصيل الكلام على معنى الإعراب والبناء ، وأثرهما في الأفعال . . . كما سبق هنا (في ص ١٢٩ م ١٤٣) الكلام على نونى التوكيد وأحكامهما وآثارهما . واتصالها المباشر وغير المباشر ، ونتيجة كل . . .

(٢) للنحاة جدل عنيف في سبب رفع المضارع ؛ أهو التجرد - والتجرد علامة عدمية - أم هو حلوله محل الاسم ، أم الزيادة التى فى أوله . . . أم . . . ؟ إلى غير ذلك من آراء متعددة ، لا يسلم واحد منها من اعتراضات مختلفة ، ولا يقوى اعتراض منها على الثبات أمام الردود التى توجه إليه . . . وهذه المعركة الجدلية الشاقة لا طائل وراءها . ومن إضاعة الوقت والجهد الوقوف عندها ، أما حقيقة الأمر فهى أن العربى رفع المضارع الذى لم يسبقه ناصب ولا جازم ، ونصبه أو جزمه إذا تقدمت الأداة الخاصة بهذا أو بذاك . وأن المحدثين تابعوا العرب فى مسلكتهم وحاكوهم فيه ، من غير أن يفكر العرب ولا المحدثون فى عامل الرفع : أهو عدى أم غير عدى ؟ ويقتضينا الجد ومتابعة ركب الحياة الحضرية بعلومها وفنونها أن نوجه الجهد - ولو كان يسيراً - إلى جلائل الأمور .

إن نظرية العامل التى ابتكرها النحاة نظرية بارعة عظيمة ، ودليل نبوغ وعبقرية ؛ وطالما امتدحناها ، ولم ننكر من أمرها إلا التمسف - بغير داع - فى تطبيقها . وهذا هو العَرَضُ المعيب فى جوهرها النفيس (كما أشرنا فى ص ٤٥ م ٦ ج ١ . وفصلنا الكلام فيها) . ونحن نكشف عنها هذا العرض فى مناسبات مختلفة ليصفو جوهرها ، ويخلص معنيتها الثمين . . . ولهذا ندع الجدل فى سبب رفع المضارع .

أكان رفعه ظاهراً أم مقدراً ؛ كالفعلين : « يُسَيِّءُ وَيُتَلَّى » في قول الشاعر :  
وَأَقْتُلْ دَائِمَ رُؤْيَا العَيْنِ ظَالِمًا يَسِيءُ ، وَيُتَلَّى فِي المَخَافِلِ حَمْدُهُ  
فإن سبقه ناصب وجب نصبه ، أو جازم وجب جزمه (١) . وهذا الباب معقود  
للكلام على الأدوات التي تنصبه وكلها حروف ، وهي تسعة :

( أن - لن - إذن - كي ) - ( لام الجحود - أو - حتى - فاء السببية -  
واو المعية ) . وزاد بعض النحاة حرفان ؛ هما : « لام التعليل » ، و « ثم » ؛ الملحق (٢)  
بواو المعية ؛ وبهما يكمل عدد النواصب أحد عشر حرفاً .

والأربعة الأولى تنصب المضارع بنفسها مباشرة لا بحرف آخر ظاهر  
أو مقدر . أما بقية الأحرف فلا تنصبه بنفسها ، وإنما الذي ينصبه هو « أن »  
المضمرة وجوباً بين تلك الأحرف والمضارع .

والمذهب الكوفي يبيح توسط « كي » مضمرة أو مظهرة بين لام التعليل والمضارع  
ويجعل هذا المضارع منصوباً بها ، لا « بأن » المضمرة ، وسيجيء (٣) بيان هذا كله  
في موضعه المناسب من الباب .

( ١ ) يقول ابن مالك في رفع المضارع في باب عنوانه : « إعراب الفعل » :

ارْفَعْ مُضَارِعاً إِذَا يُجَرَّدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ ؛ كَتَسَعَّدَ - ١

( ٢ ) في المذهب الكوفي .

( ٣ ) في ص ٢٢٨ .



## زيادة وتفصيل :

إذا بنى المضارع المجرد من الناصب والجازم على الفتح ، أو على السكون - فهل يكون له محل من الإعراب ، فيقال عنه : مبنى في محل رفع ؛ لأن الرفع هو الأصل الثابت قبل أن تطرأ عليه فتحة البناء وسكونه ؟

الأحسن الأخذ بالرأى القائل إنه مبنى على الفتح أو على السكون في محل رفع ؛ لأنه الأصل الذى تجب مراعاته عند مجيء مضارع آخر بعد الأول تابع له ( كأن يكون الثانى معطوفاً ، أو توكيداً لفظياً ، أو بدلاً ) ؛ فيجب رفع الثانى المجرد ؛ تبعاً لمحل الأول من غير أن يتأثر ببناء الأول ؛ إذ التابع لا يكتسب البناء من المتبوع ؛ أما إذا كان المضارع المبنى غير مجرد ؛ لوقوعه بعد ناصب أو جازم - فإنه

يبنى على الفتح أو على السكون ، على حسب نوع النون المتصلة بآخره ، ويكون في محل نصب إن سبقه ناصب ، وفي محل جزم إن سبقه جازم . ويراعى هذا المحل فى المضارع الذى يجيء بعده ، تابعاً له ؛ ( معطوفاً ، أو توكيداً لفظياً ، أو بدلاً . . . ) لأن مراعاة المحل واجبة فى هذه الصورة . ويتعين فيها أن تكون الحركة الإعرابية فى التابع مماثلة للحركة الإعرابية المحلية فى المتبوع . فمثال المضارع المبنى على الفتح فى محل نصب : ... إذن لا أصحاب الخائن ، ولا أرافقه . فالفعل : « أصحاب » مبنى على الفتح فى محل نصب بالحرف : « إذن » والفعل « أرافق » معطوف عليه ، معرب منصوب ؛ تبعاً لمحل المعطوف عليه ...

ومثال المبنى على الفتح فى محل جزم : لا تخافن إلا ذنبك ، ولا ترجون إلا ربك وقول الشاعر :

لا تحسبن المجد والعلياء فى كذب المظاهر

فالأفعال : تخاف - ترجو - تحسب - مبنية على الفتح فى محل جزم بـ « لا » الناهية .

ومثال المضارع المبنى على السكون ، لاتصاله بنون النسوة - إما فى محل نصب وإما فى محل جزم على حسب الأداة التى قبله - قول بعض المؤرخين فى وصف الأعرابيات :

اشرك كثيرات منهن فى الحروب ، كما تشرك فرق المتطوعات اليوم . ومع

اشتراكهن لم يهملن التصون والتحفظ . وأنتى لمن أن يتركه ، والدين والنشأة العربية  
الأصيلة خير عاصم للحرائر ؟

فالمضارع « يهمل » - مبنى على السكون في محل جزم بالحرف « لم » . والمضارع  
« يترك » مبنى على السكون في محل نصب بالحرف : « أن »

ويجب مراعاة هذا المحل في التوابع - كما سلف - ؛ فيجب نصب المضارع  
المعطوف - مثلاً - إن كان المعطوف عليه مضارعاً مبنياً في محل نصب ، كما يجب  
جزم المضارع المعطوف - مثلاً - إن كان المعطوف عليه مضارعاً مبنياً في محل  
جزم .... وهكذا بقية التوابع . فلاعراب المضارع إعراباً محلياً أثر في توابعه وفي المعنى

ح - لا يعتبر المضارع ساكناً إذا كان سكون آخره عارضاً بسبب الوقف  
عليه ، أو التخفيف من توالى ثلاث حركات في آخره ، أو فيه مع ما يتصل به  
ويعتبر جزءاً منه ، كالضمير . وهذا التخفيف لغة بعض القبائل ، وأوضح صورته  
تسكين الحرف الثاني من الأحرف الثلاثة المتحركة . فيقولون : - يستمع - بسكون  
الميم في المضارع : « يستمع » مكسور الميم ، ويقولون : ( إن الله يأمرُكم أنْ  
تُؤدوا الأمانات إلى أهلها ) ؛ بسكون الراء في آخر المضارع : « يأمر » وهذا  
هو ما يعيننا الآن . فعند الإعراب نقول : إن المضارع مرفوع أو منصوب على  
حسب حالته الأصلية ، ونزيد أنه سكن للوقف ، أو للتخفيف . . . ومثل هذا  
السكون لا يراعى في التوابع

الأحرف الأربعة الناصبة بنفسها :

الأول : « أن » المصدرية <sup>(١)</sup> الناصبة للمضارع . وعلامتها : أن تقع في كلام يدل على الشك ، أو على الرجاء والطمع ( الأمل ) وأن يقع بعدها فعل . فهي لا تقع في كلام يدل على اليقين والتحقق . وإن وقعت في كلام يدل على الرجحان والظن الغالب <sup>(٢)</sup> : كانت صالحة للمصدرية الناصبة للمضارع وللمخففة <sup>(٣)</sup> من الثقيلة . فمثال وقوعها بعد الشك : أى الأمرين أجدرُ بالعاقل ؛ أن يدارى السفية أو أن يقاطعه ؟ فلقد اضطرب الرأى في هذا . . .

ومثال الرجاء والطمع قوله تعالى : ( والذى أطمعُ أن يغفرَ لى خطيئتي يوم الدين ) وقول الشاعر :

المرءُ يأملُ أن يعي شَ وطولُ عيشٍ قد يضره

فأما التى تقع في كلام يدل على اليقين فهي المخففة من الثقيلة <sup>(٣)</sup> نحو : أعتقد أن سينتصرُ الحق ، ولو تأخر انتصاره . . . أى : أنه سينتصر . . .  
وَأما التى تقع في كلام يدل على الظن الغالب فيصح - كما سبق - أن تكون مصدرية ناصبة وأن تكون مخففة من الثقيلة ، نحو : من غره شبابيه ، أو ماله ، أو جاهه ، وظن أن يسالهُ الدهر - فقد عرض نفسه للمهالك ،

وإن لم يقع بعدها فعل فليست بالمصدرية التى تنصب المضارع .

كقول الشاعر :

أأنت أخى ما لم تكن لى حاجة ؟  
فإن عرضتُ أيقنتُ أن لا أخاليا  
أى : أنه لا أخاليا

( ١ ) يصح أن يقال : « أن » المصدرى ، أى : الحرف المصدرى . وأن يقال « أن » المصدرية «  
أى : الكلمة المصدرية ؛ فالتذكير على اعتبار الحرف ، والتأنيث على اعتبار الكلمة . وهذا يصدق على جميع الحروف الناصبة وغيرها . ( انظر هامش ص ٢١٩ ، ٢٨١ .  
( ٢ ) اليقين : هو قطع المتكلم بثبوت أمر ، وتحققه ، سواء كان هذا اليقين صحيحاً في الواقع م غير صحيح . والشك : استواء التصديق والتكذيب في نفس المتكلم ؛ بحيث لا يستطيع أن يتقطع بثبوت الشيء أو بنفيه ؛ لعدم وجود مرجح لأحدهما . والظن أو الرجحان : هو تغلب أحد الأمرين على الآخر في قوة الدليل .  
( ٣ ) سبق البيان الشافى عنها في المكان الأنسب ( ج ١ ص ٥١٥ م ٥٥ باب : « إن وأخواتها » ) لأنها من أخوات « إن » تنصب الاسم وترفع الخبر ؛ فلا تنصب المضارع .

أهم أحكامها :

(١) أنها تدخل على الماضي والمضارع باتفاق <sup>(١)</sup> . وإذا دخلت على الماضي لا تنصبه لفظاً ولا تقديرًا ، ولا محلاً - لأن الماضي لا ينصب مطلقاً - ولا تُغيّر من زمنه . وإنما تركه على حاله ؛ نحو : فرحت بأن عاد الحق إلى أهله . وإذا دخلت على المضارع نصبته لفظاً ، أو تقديرًا ، أو محلاً ، وخلصت زمنه للاستقبال - كالشأن في كل النواصب والجوازم - كقولهم : خير لك أن تقبل ما لا بد منه مختاراً ، بدل أن ترضى به قهراً واضطراراً . فلا تجمعن على نفسك ضعف المضطر ، وذلة المغلوب على الأمر .

(٢) أنها لا بد أن تُسبك مع الجملة الفعلية - المضارعية وغير المضارعية - التي تدخل عليها سبكاً خاصاً يؤدي إلى إيجاد مصدر مؤول ، يغنى عن « أن » وما دخلت عليه ، ويعرب على حسب حاجة الكلام قبلها : فقد يكون فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مبتدأ ، أو خبراً . . . أو غير ذلك مما يقتضيه السياق <sup>(٢)</sup> . . .

(٣) أنها تتصل بالفعل الذي تدخل عليه مباشرة <sup>(٣)</sup> ؛ فلا يجوز الفصل بينهما بغير « لا » النافية ، أو الزائدة . فالأولى ، نحو :

وإن افتقادی واحداً بعد واحد دليلٌ على ألاّ يدوم <sup>(٤)</sup> خليلٌ ونحو : ما أعجبَ ألاّ يرتدعَ الظالمُ بمصير من سبقوه . والثانية نحو : قوله تعالى : ( لئلاّ يعلمَ أهلُ الكتابِ ألاّ يقدِّرونَ على شيءٍ من فضلِ الله ... ) أى : لأنّ يعلمَ أهل الكتاب <sup>(٥)</sup> ... لأن المعنى هنا على زيادتها وإلّا فسدت . وكذلك لا يجوز الفصل بأجنبي بين أجزاء الجملة الفعلية التي دخلت عليها « أن » المذكورة <sup>(٥)</sup> . فإذا دخلت على جملة فعلية <sup>(٦)</sup> تشتمل على مضارع - مثلاً -

(١) أما دخوطا على الأمر والنهى فيجىء الكلام عليه في الزيادة والتفصيل ص ٢٢٤ .

(٢) سبق ( في ج ١ ص ٢٩٩ م ٢٩ عند الكلام على الموصولات الحرفية ) كيفية سبك المصدر المؤول ، وطرائقه المختلفة ، وفوائده التي لا تتحقق في المصدر الصريح ، وأوضحنا كل هذا بما فيه غنى وكفاية . (٣) فلا يصح الفصل بينهما بالسین ( كما نص التصريح عند الكلام على « لام الجحود » ) ولا بسواها إلا كلمة « لا » النافية أو الزائدة .

(٤) هنا : « أن » مدغمة في « لا » طبقاً لقواعد رسم الحروف . والأصل : أن لا - وسيجىء الكلام على كتابتها في ص ٢٢٥ قسم « ب » من الزيادة .

(٥) وأجاز بعضهم الفصل بينهما بالظرف أو بالجار مع مجروره ؛ لأن شبه الجملة موضع التوسع .

(٦) الجملة التي تدخل عليها « أن » تسمى : « صلة أن » كما عرفنا في الجزء الأول عند الكلام على الموصولات الحرفية .

وفاعله ، أو عليهما وما يكملهما من مفعولات أو غيرها — وجب أن تتصل أجزاء الجملة بعضها ببعض من غير أن يفصل بينهما أجنبي يجيء من جملة أخرى .  
ففي مثل : سررت أن أراك نصير الفضيلة ؛ لا تبغى بها بدلاً ، ولو أحتملت في سبيلها المتاعب ) ، ولا قيت المشتقات — لا يصح في كلمة أو أكثر من الكلمات التي جاءت بعد : « لو » أن تنتقل من مكانها لتفصل بين كلمتين مما دخلت عليه « أن » السالفة (١) .

( ٤ ) أن معمول فعلها لا يتقدم عليها — في الرأي الشديد — سواء أكان المعمول مفعولاً أم غير مفعول ، كقول شوقي : عليك أن تلبس الناس على أخلاقها وليس عليك ترويع أخلاقها . (٢) فلا يصح : عليك — الناس — أن تلبس على أخلاقها ، كما لا يصح : عليك — على أخلاقها — أن تلبس الناس . . .

( ٥ ) أن بعض القبائل العربية يهملها ؛ فلا ينصب بها المضارع ، برغم استيفائها شروط نصبه ؛ كقراءة من قرأ قوله تعالى : ( والوالداتُ يرضعنَ أولادَهُنَّ حولينِ كاملينِ لمن أرادَ أنْ يُتمَّ الرضاعةَ ) برفع المضارع : « يتمُّ » على اعتبار « أنْ » مصدرية مهملة . والأنسب اليوم ترك هذه اللغة لأهلها ، والاقتصار على الإعمال ؛ حرصاً على الإبانة ، وبُعْداً عن الإلباس .

( ٦ ) أنها تمتاز — ومثلها : كى عند الكوفيين — بنصب المضارع ظاهرة ، أو مضمومة (٣) بخلاف بقية الأدوات الأخرى التي تنصبه بنفسها فإنها لا تنصبه إلا ظاهرة .

وبهذه المناسبة يذكر النحاة مواضع لإظهارها وجوباً ، ومواضع لإضمارها وجوباً ومواضع لجواز الأمرين .

١ — فيجب إظهارها في موضع واحد ، هو أن تقع بين « لام الجر » و « لا » النافية ، أو بين

( ١ ) لهذا يمتنع في مثل : عسى أن يعرف الولد فضل والديه — إعراب : « الولد » اسماً لعسى ؛ لأن اسم « عسى » أجنبي عن الجملة التي دخلت عليها « أن » إذ ليس منها ، ولا من مكملاتها . ونظير هذا كلمة : « رب » في قوله تعالى : « عسى أن يبعثَ ربُّكَ مقاماً محموداً » فلا يصح إعرابها اسم « عسى » مع إعراب « مقاماً » منصوباً على الظرفية أو غيرها بالفعل : « يبعث » .  
أما مع إعراب : « مقاماً » مصدرًا لفعل محذوف ( أى : تقوم مقاماً ) فيجوز الأمران ( وقد أوضحنا هذا في الجزء الأول ص ٢٩٤ م ٢٩ في باب الموصولات الحرفية ، وفي باب عسى وأخواتها ص ٤٧٠ م ٥٠ من ذلك الجزء ) .

( ٢ ) جمع : خِصَيقٌ ، وهو : الثوب البالي القديم .

( ٣ ) في ص ٣٠٧ م ١٥٣ السبب في إضمار « أن » وجوباً جوازاً .

« لام الجر » و « لا » الزائدة ؛ نحو : إني أنتصر للعرب ؛ لئلا يطمعَ فينا أعداؤنا ، ونحو قول الله تعالى : ( لئلا يعلمَ أهلُ الكتابِ ألاَّ يقدِّرونَ على شيءٍ من فضل الله ) أي : ليعلمَ أهل الكتاب . . . - كما سبق -

ب - ويجب إضمارها بعد ستة أحرف : ( لام الجحود - أو - حتى - فاء السببية - واو المعية ) ، وكذا بعد : « ثُمَّ » الملحقة بواو المعية ، عند من يرى إلحاقها . وإلضمارها بعد هذه الأحرف تفصيلات وشروط تجيء عند الكلام على كل منها .

ح - ويجوز إظهارها وإضمارها في موضعين :

أولهما : أن يسبقها لام الجر ، ويقع بعدها المضارع مباشرة من غير أن تفصله : « لا » النافية ، أو الزائدة ، نحو : اقرأ التاريخ لئلا تستغف بعبرته ومواعظه ، أو : لأن تنتفع <sup>(١)</sup> .

ولام الجر هذه قد تكون أصلية لإفادة التعليل <sup>(٢)</sup> وهي التي بمعنى : « لأجل : كذا : . . . » ، فإيضا بعد ما قبلها في الأغلب <sup>(٣)</sup> ، كالأمثلة السابقة . وقد تكون أصلية لبيان العاقبة ( وتسمى : « لام الصيرورة » ، أو : « لام المآل » ، وهي التي يكون ما بعدها نتيجة مترتبة على ما قبلها ، ونهاية له ) . كقوله تعالى عن موسى عليه السلام : ( فاتخذَهُ آلُ فرعونَ ليكونَ لهمَ عدُوًّا وحِزْنا . . . ) ، فإن فرعون وآله لم يعتنوا بموسى وبترتيبه في القصر الفرعوني ليكون لهم بعد ذلك سبب عداوة وحزن . . . وإنما اعتنوا بترتيبه لينفعهم ، أو يكون لهم بمنزلة الولد . فلم تتحقق هذه الأمنية ، وتحقق بدلها أمر آخر ؛ هو العداوة والحزن ، فالعداوة والحزن هما اللذان انتهى إليهما أمر التربية ، وهما العاقبة أو المآل الذي صار إليه أمر العناية .

وقد تكون زائدة لتقوية المعنى ، وهي الواقعة بين فعل متعد ، ومفعوله ، كقول الشاعر في الحديث عن ليلاه :

أريدُ لأنسى ذِكْرَهَا ؛ فكأنما تَمَثَّلُ لي ليلتي بكل سبيلٍ

(١) وكل هذا بشرط ألا يسبقها كون منفي فإن سبقها وجب إضمار « أن » كما سيبيء في مواضع الوجوب ص ٢٤٠ .

(٢) تختلف لام التعليل في معناها وحكمها عن الجحود . وسيأتي الكلام على هذا في ص ٢٤٠ ، ص ٢٤٣ .

(٣) وقد تسمى : « لام كي » ، لصحة إحلال كي الدالة على التعليل محلها . ( انظر ص ٢٢٨ ، ٢٤٣ ) .

فالمضارع : « أريد » متعد ، ومفعوله المناسب هو المصدر المنسبك من « أن » المقدرة جوازاً بعد اللام ، ومن الجملة المضارعية بعدها ، وهذه اللام زائدة بينهما .  
والتقدير : أريد نسياني ذكرها <sup>(١)</sup> ، والأصل أريد لأن أنسى .

ويجيز الكوفيون إضمار : « كى » فى كل موضع يجوز فيه إضمار : « أن » كالحالة السالفة بأمثلتها المختلفة فالموضع الصالح لأظهار « أن » وإضمارها صالح للأمرين عندهم فى « كى » جوازاً . ويسمون لام الجر التى قبلها : « لام التعليل » والخلاف لا أهمية له بالرغم من كثرة استعمال « أن » الناصبة فى أفصح الأساليب ظاهرة ومضمرة . . .

ثانيهما : أن تقع بعد حرف عطف من حروف أربعة ؛ هى : الواو - الفاء - ثم - أو . . . بشرط ألا يدل هذا الحرف على معنى من المعانى التى توجب إضمار « أن » ؛ كالسببية مع : « الفاء » ، والمعية مع : « الواو » و « ثم » وكالتعليل أو الغاية أو الاستثناء مع : « أو » <sup>(٢)</sup> . . . وبشرط أن يكون المعطوف عليه اسماً مذكوراً ، جامداً محضاً ( أى : اسماً خالصاً من معنى الفعل ) سواء أكان هذا الاسم المذكور الجامد مصدراً صريحاً <sup>(٣)</sup> أم غير مصدر . أما المعطوف فهو المصدر المؤول من « أن » والجملة المضارعية بعدها .

( ١ ) والغالب أن يكون المفعول مصدراً مؤولاً ، وقد يكون اسماً صريحاً . ومن الأمثلة أيضاً قول الشاعر

فى الرثاء :

أرادوا ليخفوا قبره عن عدوه      فطيب تراب القبر ثم على القبر

أى : أرادوا إخفاءهم قبره ؛ فلام الجر زائدة بين الماضى ومفعوله المصدر المؤول . ومثله :

أراد      الظاعنون      ليحزنوني      فهاجوا صدع قلبى ؛ فاستطارا

ومثله :

ومن يك ذا عظم صليب رحابيه      ليكسر عود الدهر فالدهر كاسره

أى : رجا كسر عود الدهر به . . . ومثل :

وملكت ما بين العراق ويشرب      ملكا أجار لمسلم ومعاهد

أى : أجار مسلماً ومعهدا . . . فاللام فى هذه الأمثلة وأشباهاها - زائدة بين الفعل المتعدى ومفعوله الاسم الصريح كالمثال الأخير أو المصدر المؤول كبقية الأمثلة واعتبار هذه اللام زائدة داخلية على المفعول أفضل من اعتبار المفعول اسماً محنوقاً قبلها . ( ٢ ) انظر ص ٢٤٨ ، ٢٥١ .

( ٣ ) غير مؤول ولا متصيد .

فمثال « الواو » إذا كان المعطوف عليه مصدراً صريحاً : تعَبُّ وأَحْصَلَ -  
رزق خَيْر من راحة وأَمُدَّ يدي للسؤال .

وقول القائل :

وَلُبَّسَ عِبَادَةً وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبَّسِ الشُّفُوفِ (١)  
ومثالها إذا كان جامداً غير مصدر : لولا النخل في الصحراء ويغذى البدوى  
لم يجد قوته ، ولولا الآبار وتسقيته لم يجد شربه .

ومثال الفاء والمعطوف عليه مصدر صريح : إن اقتنائى الكتب وأترك الاستفادة  
بها ، كإقتنائى الحديقة البانعة وأترك الانتفاع بثمارها ورياحينها . . .  
ومثالها وهو جامد غير مصدر إن البحر وأفكر في عجائبه كالقمر وأطلق  
خواطرى وراء أسرارهِ .

ومثال « ثم » والمعطوف عليه مصدر صريح : إن التسرع في الأمر ثم يصلح ،  
كالإهمال فيه ثم يتدارك ؛ كلاهما معيب يضاعف الجهد والعناء ويضعف الأثر .  
ومثالها وهو اسم جامد غير مصدر : إن الزراعة ثم أعتمد على نفسى  
في رعايتها لى من خير الوسائل للغنى ، وإن التجارة ثم يساء التصرف في مزاولتها  
لى أقرب الوسائل للفقر . . .

ومثال « أو » والمعطوف عليه مصدر صريح : لا يرضى النابه بالتقصير أو يصلحه  
وإنما رضاه بالكمال أو يقترب منه .

ومثالها وهو جامد غير مصدر قولك للمسافر : لن يحول البعد دون اتصالنا .  
فعندنا البريد والبرق أو يبادر أحدنا بزيارة أخيه . . . . . وهكذا .  
فكل مضارع بعد حرف من الحروف الأربعة السالفة منصوب بأن مضمره  
جوازاً ، ويصح إظهارها ، وكل مصدر مؤول من أن المضمره جوازاً أو الظاهرة معطوف  
على اسم خالص قبلها ، قد يكون مصدراً صريحاً ، أو اسماً جامداً غير مصدر . ولا بد أن  
يكون المعطوف عليه مذكوراً في الكلام ؛ فلا يصح أن يكون محذوفاً أو متصيذاً متوهماً .  
فإن كان المعطوف عليه اسماً غير صريح بأن كان فيه معنى الفعل —  
— كالمشتقات العاملة — لم يصح النصب ؛ نحو الصارخة فيتألم العاقل ، النادبة

(١) جمع : شف ، وهو الثوب الرقيق الذى يكشف ما تحته ، كالحرير الغالى ونحوه .



فالفعل يغضب واجب الرفع ؛ لأنه معطوف على كلمة : « الصارخة » وهي اسم غير صريح ؛ إذ هي من المشتقات العاملة ؛ ففيها معنى الفعل ، ورائحته ، وواقعة موقعه ، من جهة أنها صلة « أل » الموصولة . والأصل في الصلة أن تكون جملة ، فكلمة صارخة بمنزلة : « تصرخ » فكأن التقدير : « التي تصرخ » فلما جاءت « أل » الموصولة اقتضت العدول عن الفعل إلى اسم الفاعل : لأنها لا تدخل إلا على بعض المشتقات التي تصلح أن تكون صلة لها .

وإذا لم يصح العطف في المواضع السالفة لم يصح نصب المضارع تبعاً لذلك ، فيجب رفعه على اعتبار الواو ، والفاء ، وثم ، حروف استئناف ، والجملة بعدها مستقلة في إعرابها عما قبلها . وعلى اعتبار « أو » في هذا الموضع - خاصة - للاستئناف كذلك (١) .

(١) وفي موضع الإظهار الواجب والجائز والإضمار الواجب يقول ابن مالك في البيتين السابع والثامن :

وبينَ « لا » ، ولَمْ جَرِ التَّزِمِ      إِظْهَارُ « أَنْ » نَاصِبَةٌ ، وَإِنْ عُدِمَ : ٧-

« لا » فَإِنْ أَعْمِلَ مُظْهِراً أَوْ مُضْمِراً ..... ٨-

أي : يلزم إظهار « أن » الناصبة للمضارع إذا وقعت متوسطة بين « لا » بنوعها ولام الجر . فإن عدت « لا » فأعمل « أن » مظهرة أو مضمرة ؛ لأن الأمرين جائزان . ثم انتقل في الشطر الأخير إلى الكلام على مواضع إضمارها وجوباً وستأتي .

وفي الموضع الثاني من مواضع إظهار « أن » الناصبة وإضمارها - جوازاً ، يقول ابن مالك في بيت واحد قبل البيت الذي ختم به الباب :

وإن عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فَعِلٌ عُطِفَ      تَنْصِبُهُ « أَنْ » ثَابِتاً أَوْ مُنْحَذِفٌ ١٨-

- وستجىء له إشارة أخرى في ص ٣٠٤ حيث مكانه الذي ارتضاه ابن مالك - يقول : إذا عطف المضارع على اسم خالص من رائحة للفعل . - ومعنى أنه خالص : جموده على الوجه الذي شرحناه - نصيبته « أن » ثابتة في الكلام أو محذوفة ؟ ( بمعنى : مقدرة ) ولم يذكر شيئاً عن حروف العطف التي تستعمل هنا ، ولا شيئاً من الشروط والتفصيلات . ويلاحظ أنه قال : تنصبه « أن » فأراد بأن الكلمة ثم عاد فقال : ثابتاً أو منحدف ، يريد : منحدفاً ؛ على إرادة الحرف « أن » . ( انظر رقم « ١ » من هامش ص ٢١٣ ، ٢٨ ) .

## زيادة وتفصيل :

١ - من المفيد سرد بقية أنواع : « أن » بإيجاز مناسب ؛ لشدة الحاجة إلى فهمها ، ولأنها تزيد « المصدرية الناصبة للمضارع وضوحاً لا يكاد يتحقق إلا بعرض الأنواع المختلفة ؛ عرضاً تستبين به وجوه المشابهة والمخالفة .  
والأنواع خمسة :

( ١ ) المصدرية الناصبة وقد سبق الكلام عليها .

( ٢ ) المخففة<sup>(١)</sup> من الثقيلة - وهي من أخوات « إن » - وتعرف بعلامة من

أربع : أن تدخل مباشرة على فعل جامد ، أو على حرف غير « لا » ، كقوله تعالى : ( وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ) ، وقول الشاعر :

أجدك ، ما تدبرين أن رب ليلة كأن دجاها من قرونك ينشسر  
أو : تقع في كلام يدل على اليقين والتحقيق والاعتقاد الثابت ( ويدخل في هذا : كل الأفعال - وغيرها - مما يدل على اليقين والقطع ؛ مثل : « علم » و « رأى » إذا كانا للتحقيق والتأكيد ، ومثل : خاف وحذر - وما بمعناهما - عند سبويه ، ومن معه ، إذا كان الشيء المسخوف أو المحذور متيقناً . . . ) ، نحو : أعلم أن سيكون الجزاء بقدر العمل .

أو : تكون داخلة على جملة اسمية مسبوقة بجزء من جملة ، لا بجملة كاملة فيكون المصدر المؤول من « أن » المخففة وما دخلت عليه متمماً للسابقة ؛ كقوله تعالى : ( وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين ) ، فالمصدر المنسبك من « أن » وما دخلت عليه خبر المبتدأ : « آخر » . وكقول الشاعر :

كفى حزناً أن لا حياة هنيئة ولا عمل يرضى به الله ، صالح . . .  
فالمصدر المؤول فاعل .

أو تكون داخلة على فعل مقصود به الدعاء ؛ نحو : صانك الله ورعاك ، وأن هيا لك حياة سعيدة .

وأهم أحكامها : أنها من أخوات « إن » ؛ فتنصب المبتدأ وترفع الخبر ، واسمها ضمير الشأن ، وخبرها جملة قد تحتاج إلى فاصل في أغلب الأحوال .

( ١ ) المخففة من الثقيلة ثنائية لفظاً ، ثلاثية بحسب أصلها قبل التخفيف . أما المصدرية فثنائية أصلاً وحالاً . . .

( ٢ ) إذا وقعت « لا » بعد أن المخففة وجب فصلها كتابة كما سيجيء في ص ٢٢٥ .

ومن الشذوذ أن تنصب المضارع<sup>(١)</sup>  
ومن أحكامها أنها تُسبِّك مع معموليها فينشأ من السبك مصدر يعرب على  
حسب الجملة . . .  
إلى غير هذا من الأحكام والتفصيلات الهامة التي عرضناها بأمثلتها في مكانها  
الأنسب<sup>(٢)</sup>.

(٣) الصالحة لأن تكون مصدرية ناصبة للمضارع ولأن تكون مخففة ؛  
وهي الواقعة في كلام يدل على الرجحان ؛ كأن يسبقها الفعل : ظن - خال - علم  
التي بمعنى : ظن - حسب - حجا . . . فيرفع أو ينصب المضارع بعد كل  
هذه الأفعال - وما شابهها - .

أما « أن » الواقعة في كلام يدل على الشك ، أو على الطمع والرجاء والأمل -  
فليست إلا المصدرية الناصبة للمضارع ، كما سلف . فإن أجرى الظن مجرى اليقين  
تأويلا . جاز الأمران . وبالنصب والرفع قرئ قوله تعالى : ( أحسب الناس أن  
يُتركوا ) أو يتركون . . .

(٤) الزائدة : وهي التي يتساوى وجودها وعدمها ، من ناحية العمل ، إذ  
لا عمَل لها على الأصح . وإنما أثرها معنوي محض ؛ هو تقوية المعنى وتأكيده ؛  
( كالشأن في الحروف الزائدة المهمة ) .

وتقع - في الغالب - بعد « لما » الحينية<sup>(٣)</sup> كالتى في قوله تعالى : ( فلمّا  
أن جاءَ البشيرُ ألقاهُ على وجهه ، فارْتَدَّ بصيراً ) . والتى في نحو : أجيبُ  
الصارخ لما أن يكونُ مظلوماً . برفع : يكون<sup>(٤)</sup> .

أو بين الكاف ومجرورها ، كقول الشاعر يصف امرأة :  
ويوما تُؤافِينا<sup>(٥)</sup> بوجهه مُقسَم<sup>(٦)</sup> كأن ظبية تَعْطُو<sup>(٧)</sup> إلى وارق<sup>(٨)</sup> السَّلم<sup>(٩)</sup>

(١) إذا نصبته خلصت زمنه للمستقبل وصارت مصدرية ناصبة للمضارع . أما المخففة فلا تخلص  
زمنه للمستقبل ، ولا تؤثر فيه ، لأن التخليص من شأن الأول .

(٢) ١ - ص ٥١٥ م ٥٦ ، ص ٢٩٦ م ٢٩ ، ص ٤٨٤ م ٥٢ .

(٣) « لما » الحينية ، هي التي بمعنى : حين . ووقت .

(٤) وقوع المضارع بعد « لما » الحينية جائز ولكنه قليل .

(٥) تأتينا .

(٦) جميل حسن . (٧) تمد عنقها وتميله .

(٨ ، ٩) السلم شجر . وسلم وارق ، أى : به أوراقه .

.....

أو بين فعل مذكور للقسم ولو ؛ كقول الشاعر :  
فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقَيْنَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مَظْلَمٌ  
أو بين فعل للقسم محذوف ولو ؛ كقول الشاعر :  
أَمَّا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتُ حَرًّا وَمَا بِالْحَرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقُ (١)  
ومن الزائدة أيضاً - في رأى بعض النحاة - الواقعة بعد جملة مشتملة على  
القول وحروفه نصاً ؛ مثل : قلت للمتردد : أن أقدم ... عند من يصوب هذا التركيب ،  
كما سيجيء ؛ في الكلام على المفسرة (٢) .

(٥) الجازمة . وهي لغة لإحدى القبائل العربية (٣) . نحو : أو اصل العمل  
إلى أن ينته وقته . والأفضل إهمال هذه اللغة ؛ منعا للخلط والإلباس .  
(٦) الضمير :

تكون « أن » ضميراً للمتكلم عند بعض العرب - بمعنى : « أنا » ؛ فيقول :  
« أن جاهدت في الله حق الجهاد » ؛ بمعنى : أنا جاهدت . . . أما مجيئها للمخاطب  
بفروعه المختلفة فهو الشائع بين القبائل ، نحو : أنت - أنت . . . .  
(٧) المفسرة :

وهي حرف مهمل ( لا عمل له ) . والغرض منه : إفادة التبيين والتفسير ،  
مثل : « أى » المفسرة . فكلاهما حرف تفسير ولهذا يصح إحلال « أى » محل  
« أن » .

ولا تكون « أن » مفسرة إلا بثلاثة شروط مجتمعة :  
أولها : أن تسبقها جملة مستقلة كاملة ، فيها معنى القول دون حروفه .  
ثانيها : أن يتأخر عنها جملة أخرى مستقلة ، تتضمن معنى الأولى ، وتوضح  
المراد منها .

ثالثها : ألا تقترن « أن » بحرف جر ظاهر أو مقدر .  
(ومن الشرط الثانى يتبين أن الذى يقع به التفسير هو الجملة المتأخرة : أما  
الحرف « أن » فجرد أداة أو آلة أو رمز ، فى الكلام مجاز مرسل ، علاقته الآلية ) .

(١) الشريف كريم الأصل . (٢) انظر هامش الصفحة الآتية

(٣) عرض بعض النحاة لها أمثلة شعرية . وصفها غيره بأنها لا تصلح للاستشهاد لأسباب صحيحة  
قوية . ولكن صححتها وفساد تلك الأمثلة لا يقدر حان في وجود قبيلة عربية تجزم بأن .

فإذا استوفت الشروط الثلاثة كانت مفسرة لمفعول الفعل الذى قبلها ؛ إن كان متعديا ، ، سواء أكان المفعول ظاهراً أم مقدراً . فالظاهر كالذى فى قوله تعالى ؛ يخاطب موسى : ( . . . إذ أوحينا إلى أمك ما يوحي ؛ أن أقذفيه فى اليم . . . ) . فـ « يوحي » هو عين « أقذفيه فى اليم » معنًى . . . والمقدر كالذى فى قوله تعالى فى قصة نوح : ( فأوحينا إليه أن اصنع الفلک . . . ) على تقدير : أوحينا إليه شيئاً ؛ هو : اصنع . ويصح أن تكون « أن » هنا زائدة ، والمعنى <sup>(١)</sup> : أوحينا إليه لفظ : « اصنع »

وإن لم يكن الفعل متعديا فبالجملة التفسيرية لا محل لها — كما سيحىء — فإن لم يسبقها جملة كاملة كانت — فى الغالب — مخففة من الثقيلة كالتى فى قوله تعالى : ( وآخرو دعواهم أن الحمد لله رب العالمين ) لأن ما قبلها مبتدأ لا خبر له إلا « أن » وما دخلت عليه . وهذا ينافى التفسيرية ؛ لأنها لمحض التفسير — لا للتكميل — فتقتضى أن يكون قبلها جملة تامة ؛ كما سلف .

وإن كان قبلها جملة تامة ولكنها مشتملة على حروف القول وجب اعتبار « أن » زائدة لا مفسرة ؛ نحو : قلت له : أن افعل <sup>(٢)</sup> — كما سبق عند الكلام على « أن » الزائدة — .

وإن لم يتأخر عنها جملة امتنع مجيء « أن » ؛ فلا يقال : أرسلت إليك ما يليق ؛ « أن » مدحاً . فيجب حذف : « أن » أو الإتيان بكلمة : « أى » المفسرة . وإن اقترنت بحرف جر ظاهر أو مقدر فهى مصدرية ، لاختصاص حرف الجر بالدخول على الاسم ولو كان الاسم مصدراً مؤولاً ، كالمثال السابق وهو : ( وأوحينا إليه أن اصنع الفلک . . . ) إن جعلنا التقدير : وأوحينا إليه بصنع الفلک . . . على معنى : وأشرنا إليه ( أى : عليه ) بصنع الفلک . ولم نجعله على تقدير حذف المفعول والاستثناء بتقديره عن تقدير حرف جر محذوف .

(١) انظر ص ٢٢٤ .

(٢) جاء فى حاشية الصبان فى هذا الموضع عند الكلام على « أن » الناصبة ما نصه : « قلت له : أن افعل — ليست مفسرة ؛ لوجود حروف القول — ولا يقال مثل هذا التركيب لعدم وجوده فى كلامهم ؛ لأن الجملة تقع مفعولاً لصريح القول ( يريد : من غير « أن » ) وعلى تسليم أنه يقال — لا تجعل « أن » فيه تفسيرية ، بل زائدة . وجوز الزحشرى فى قوله تعالى : « ( ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ) اعتبار « أن » مفسرة على تأويل : « قلت « بأمرت . واستحسنه فى المعنى . قال : وعلى هذا فعنى شرطهم ألا يكون فى الجملة التى قبلها حروف القول ، أى : باقيا — هذا القول — على حقيقته ، غير مؤول بغيره . »

بقى شيء هام ؛ هو : إعراب الجملة الواقعة بعد «أن» المفسرة . قال صاحب المغنى :  
الجملة المفسرة لا محل لها مطلقاً . ولكن الصبان في حاشيته ناقش هذا عند الكلام  
على «أن» المفسرة . وقال : إن الجملة المفسرة التي لا محل لها من الإعراب هي  
الجملة التي ليست في محل المفرد ، كالتى في مثل : محمدًا أكرمته . أما التى فى  
محل المفرد — كالواقعة بعد «أن» المفسرة — وهى التى تفسر المفعول — فالظاهر  
أنها فى محل نصب ، تبعاً لما فسرته ؛ لأنها فى معنى هذا اللفظ ، فيحل المفرد  
محلها . وإذا كان لها محل من الإعراب كالمفرد الذى تفسره فما موقعها ؟ أ تكون  
مفعولاً مثله ، أم بدلاً أو عطف بيان ؟

تكون بدلاً أو عطف بيان ؛ لأن البدل والبيان هما اللذان يسيران التفسير  
ويناسبانه ؛ كما سبق فى بابهما (ج ٣ ص ٣٩٩ ١١٧ ... وص ٤٨٦ م ١٢٣ ....) .  
وشيء آخر هام أيضاً :

إذا جاء بعد «أن» الصالحة للتفسير مضارع مسبوق بكلمة : «لا» نحو :  
أشرت إليه أن لا يفعل — جاز رفعه على اعتبار «لا» نافية . وجزمه على اعتبارها  
ناهية ، وهى فى الحالتين مفسرة<sup>(١)</sup> وجاز نصبه على اعتبار «لا» نافية ، و «أن»  
مصدرية<sup>(٢)</sup> . فإن حذفت «لا» امتنع الجزم وصح الرفع أو النصب . لكن صرح  
الصبان بأنه يصح على الجزم بلا الناهية اعتبار «أن» مصدرية ؛ اعتماداً على رأى الأصح  
الذى يبيح دخولها على الأمر والنهى . وقد جاء فى حاشية الخضرى ما نصه<sup>(٣)</sup> ؛  
”وصل «أن» بالماضى اتفاق ، وبالأمر<sup>(٤)</sup> عند سيبويه ، بدليل دخول الجار  
عليها فى نحو : كتبت إليه بأن قم أو لا تقعد . إذ لا يدخل إلا على الاسم ؛

(١) فى هذا المثال — وأشباهه — تكون الجملة بعدها مفسرة للجملة قبلها ، لعدم وجود مفعول  
ظاهر أو مقدر تفسره ؛ لأن الفعل قبلها لازم ، فالجملة التى بعدها لا محل لها من الإعراب بناء على ما  
سبق من كلام المغنى والصبان .

(٢) وتكون مصدرية مع انطباق شروط المفسرة عليها على اعتبار آخر : هو أن الفعل الذى قبلها لازم  
يتعدى بحرف الجر ، وأن الحرف الجار مخوف ، وبهذا التأويل تخرج من عداد المفسرة وتدخل فى عداد  
المصدرية ، وليس فى هذا التأويل تكلف ، لأن حذف حرف الجر قياسى قبل «أن» وأن «إذا» كان الفعل  
قبلها لازماً .

(٣) ح ١ أول باب الموصول .

(٤) والمراد به ما يشمل النهى أيضاً ؛ لأن النهى أمر بالكف وطلب الامتناع .

فتؤول بمصدر طلبى أى : كتبت إليه بالأمر بالقيام كما قدر الزمخشري في قوله تعالى : ( إنا أرسلنا نوحاً إلى قومه أن أنذر قومك ) ، أى : بالأمر بالإنذار ، فلا يفوت معنى الطلب . ورده الدماميني بأن كل موضع وقع فيه الأمر هو محتمل لكون « أن » فيه تفسيرية ؛ بمعنى : أى ؛ كهذه الآية ، ونحو : ( فأوحينا إليه أن<sup>(١)</sup> اصنع الفلك . . . ) ونحو ( وإذ أوحيت إلى الحواريين أن آمنوا بى وبرسولى ) . ونحو : ( وانطلق الملائم منهم أن امشوا . . . ) ، أى : انطلقت ألسنتهم<sup>(٢)</sup> فكل ذلك — إن لم يقدر فيه الجار — هى فيه إمّا تفسيرية ؛ — لسبقها بجملة فيها معنى القول دون حروفه ؛ ووقوع جملة بعدها ، وخلوها من الجار لفظاً ، ولا حاجة إلى تقديره كما يقول سيبويه ، — وإما زائدة ؛ كالمثال : ( أى : كتبت بأن قم ) ، أى : بهذا اللفظ . زيدت « أن » كراهة دخول الجار على الفعل ظاهراً ، وإن كان في الواقع اسماً ؛ لقصد لفظه ) .

وإذا دخلت « أن » على الماضي والأمر باعتبارها مصدرية فإنها لا تغير زمنهما ، ولا يكون لهما محل تنصبه ؛ كما جاء في المغنى عند الكلام عليها . خلافاً لرأى ضعيف آخر .

ب — انتهينا من الكلام على « أن » من وجهتها النحوية واللغوية وبقيت ناحية تتصل بإظهارها أو عدم إظهارها في النطق وفي الكتابة إذا وقعت بعدها ، « لا » أما مع غير « لا » فتظهر في الحالين .

( ١ ) فيجب حذف النون إن كانت « أن » مصدرية ناصبة للمضارع المسبوق « بلا » النافية ، أو : « لا » الزائدة ، نحو : شاع ألا يخفق الإنسان في الوصول للقمر — ( ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك ) والحذف هنا معناه عدم ظهورها في الكتابة وفي النطق ؛ فهي مدغمة في « لا » وإدغامهما يمنع ظهورها خطأ ونطقاً . . .

( ٢ ) ويجب إظهارها في الكتابة وإبرازها خطأ لا نطقاً إن كانت غير ناصبة سواء أكان بعدها اسم أم فعل نحو : تيقنت أن لا أسافر — أشهد أن لا إله إلا الله ، فتظهر فيهما خطأً ، وتدغم في « لا » عند النطق

( ١ ) انظر ص ٢٢٣ .

( ٢ ) ليس المراد بالانطلاق المشى ، وإنما المراد : انطلاق الألسنة كما أن المراد بالمشى هنا هو الاستمرار على الشيء وليس المشى المعروف .

الثانى : لَسْنُ :

وهو حرف غير مركب<sup>(١)</sup>، يفيد النفي بغير دوام ولا تأييد إلا بقرينة. فإذا دخل على المضارع نفى معناه فى الزمن المستقبل نفياً مؤقتاً يقصر أو يطول من غير أن يدوم ويستمر فمَنْ يقول : لن أسافر أو : لن أشرب أو : لن أقرأ غداً، أو نحو هذا...، فإنما يريد نفي السفر - أو غيره - فى قابل الأزمنة مدة معينة، يعود بعدها إلى السفر - ونحوه - إن شاء ، ولا يريد النفي الدائم المستمر<sup>(٢)</sup> إلا أن وجدت قرينة أخرى .  
وأشهر أحكامه :

( ١ ) أنه مختص بالمضارع ، ينصبه بنفسه ، ويخلص زمنه للمستقبل غالباً<sup>(٣)</sup> ولهذا كان نفيه لمعنى المضارع مقصوراً على المستقبل - غالباً - نحو قوله تعالى : ( لن تألوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ) .

( ٢ ) جواز تقديم معمول مضارعه عليه ( أى : على « لن » ) ؛ كقول الشاعر :

مَهْ - عاذلى - ؛ فهائمًا لن أبرحًا      بمثل أو أحسن من شمس الضحا

فكلمة : « هائمًا » خبر للمضارع المنصوب « بلن » ، وقد تقدمت على الناصب .

( ٣ ) عدم الفصل بينه وبين مضارعه ، إلا للضرورة الشعرية ؛ كالتى فى قول القائل :

( ١ ) أما ما يعرض له بعض النحاة من الكلام على أصل مادته وبنيته ، ( وأن أصله « لا أن » أو ... أو ... ) فلا يصح الوقوف عنده ، ولا الالتفات إليه . .

( ٢ ) يدل على هذا قوله تعالى : ( فلن أكلم اليوم إنسيا ) فلو كانت « لن » تفيد تأييد النفي لوقع التعارض بينها وبين كلمة : « اليوم » فى الآية ، لأن اليوم محدد معين ، وهى غير محددة ولا معينة . ولوقع التكرار فى قوله تعالى : ( . . فتمنوا الموت إن كنتم صادقين ، ولن يتمنوه أبدا . . ) فافائدة كلمة : « أبدا » التى تدل على التأييد إن كانت « لن » تدل عليه ؟ أما التأييد فى قول الشاعر :

إن العرائن تلقاها محسدة      ولن ترى للناس حسادا

وفى قوله تعالى : ( إن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذبابا ولو اجتمعوا له . . ) فبسبب قرينة خارجية ، هى العلم القاطع المستمد من المشاهدة الصادقة الدائمة .

( ٣ ) لأنه قد ينفى زمنه المستقبل المتصل بالحال كآية ( فلن أكلم اليوم إنسيا ) أى : ينفى الحال الممتد إلى المستقبل .



لن — ما رأيت أبا يزيد مقاتلاً — أدع القتال وأشهد<sup>(١)</sup> الهيجاء  
والأصل : لن أدع القتال . . . ما رأيت أبا يزيد . . . وأجاز بعضهم الفصل  
بالظرف أو بالجار والمجرور ؛ لأن شبه الجملة يَتَّوَسَّعُ فيه . . .

(٤) أنه قد يتضمن مع النفي الدعاء أحياناً ؛ كقول الشاعر :

لن تزالوا كذلكم ؛ ثم لازدُمتُ لكم خالداً خلودَ الجبال

ومنه قوله تعالى : ( فلن أكون ظهيراً للمجرمين ) لأن أدب المتكلم مع ربه ، وجهله  
بالغيب يقتضيان أن يكون الكلام متضمناً الدعاء ، لا النفي القاطع لأمر يكون في  
المستقبل لا يدري المتكلم عنه شيئاً ؛ فكيف يقطع فيه برأى حاسم ، وأنه سيظل خالداً  
لأعدائه خلود الجبال ؟

(٥) أنه — بمعناه السابق — حرف جزم عند بعض العرب القدامى ؛ فيقول قائلهم :  
لن أنطق لغوا ، ولن أشهد زوراً . . . بجزم الفعلين . وليس من المناسب اليوم  
محاكاة هذه اللغة ؛ حرصاً على الإبانة ، وإبعاداً للخلط واللبس .

\*\*\*

الثالث : كى .

وهو حرف متعدد الأنواع ؛ يعيننا منه النوع المصدرى المحض ، المختص بالدخول  
على المضارع وبنصبه وجوباً بنفسه مباشرة ، لا « بأن » المضمرة وجوباً كما يرى  
بعض النحاة .

وعلامة مصدريته وقوعه بعد لام الجر مع عدم وقوع « أن » المصدرية بعده  
ظاهرة أو مضمرة ؛ نحو : منحنا الله الخواس لكي نستخدمها في تحصيل العلم ،  
وإنجاز مطالب العيش . وزودنا بالأمل الكبير لكيلا<sup>(٢)</sup> يستبد بنا اليأس فيحرقنا بناره .  
ويشتهر هذا النوع باسم : « كى المصدرية » . وهو مثل : « أن » المصدرية

(١) المضارع : « أشهد » ، إما مرفوع على الاستثناف . وإما منصوب بأن المضمرة جوازاً لعطفه  
على اسم صريح ؛ هو المصدر : « قتال » — طبقاً للقاعدة الخاصة بهذا ، وقد سبق في ص ٢١٧ —  
والتقدير : لن أدع القتال « وأن أشهد الهيجاء . أى : لن أدع القتال ، وشهود الهيجاء . . . ولا يجوز  
عطف أشهد على المضارع المنصوب قبلها وهو : « أدع » لثلا يفسد المعنى ؛ إذ يكون المعطوف منفياً  
كالمعطوف عليه ؛ فيكون التقدير : لن أدع القتال ، ولن أشهد الهيجاء . وهذا غير المراد .

(٢) إذا توسطت كى بين لام الجر ولا النافية وجب وصل الثلاثة في الكتابة . وإن لم توجد لام  
الجر فصلت « كى » عن « لا » .

معنى وعملا وسبكا . وتشتهر لام الجر قبله باسم : « لام التعليل » : لأن ما بعدها علة لما قبلها من كلام مثبت<sup>(١)</sup> . وأهم أحكام « كى » المبهمة لمدى .

(١) وجوب نصبها المضارع بنفسها وتخليص زمنه للمستقبل — فهى كسائر النواصب فى هذا التخليص

(٢) وجوب اتهم الها بالمضارع مباشرة وعدم الفصل بينهما ، بغير ، « لا » النافية وحدها — كالتى فى المثال السالف — أو « ما » الزائدة وحدها أو هما معاً بشرط تقديم « ما » ومثال الفصل « بما » الزائدة : امنح نفسك قسطها من الراحة لكى — ما — تنشط وتقوى . ومثال الفصل بهما معا : لا تتعرض للشبهات لكى — ما — لا يصيبك التجريح بحق وغير حق . . . والفصل « بلا » النافية لا يمنع النصب — باتفاق — أما الفصل بـ « ما » الزائدة ، أو بهما معا فالراجع أنه لا يمنع أيضاً .

(٣) وجوب سبكها مع الجملة المضارعية التى بعدها مصدراً مؤولاً يعرب على حسب حاجة الجملة ؛ لأن « كى » حرف مصدرى ، مثل « أن » المصدرية معنى وعملا وسبكا — كما سبق — ، ولهذا لا يصح وقوع « أن » بعده لغير توكيد لفظى أو لضرورة شعرية ، وبالرغم من هذا فدخوله فى هاتين الحالتين غير مستحسن

ونشير هنا إلى أسلوب فذ يح شائع يقع فيه المضارع المسبوق بلام التعليل منصوباً ، كقوله تعالى : ( إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ؛ لِيَغْفَرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ . . . ) فما الذى نصب المضارع : « يغفر » ؟ قيل منصوب « بأن » مضمره جوازاً بعد اللام ، وقيل منصوب بـ « كى » مضمره جوازاً بعدها عند الكوفيين وقد يكون رأى الأول هو الأنسب ؛ لأن الأكثر هو إضمار « أن » ، ويشيع عملها ظاهرة ، ومضمره ، وجوباً أو جوازاً<sup>(٢)</sup> . . .

(١) فإن كان الكلام قبلها منفياً فقد تكون علة لما قبلها أو لا تكون على حسب البيان الآتى عند عودة الكلام عليها ، والموازنة بينها وبين لام الجحود ، فى ص ٢٤٣ .

(٢) انظر ص ٢١٦ وص ٣٠٧ — وفى : لن ، وكى ، وأن — يقول ابن مالك :

وَبَلَنْ أَنْصِبُهُ وَ« كَى » ، كَذَا « بَأَنَّ » لا بَعْدَ عِلْمٍ . وَالتَّى مِنْ بَعْدِ ظَنٍّ — ٢

### فَانْصَبَ بِهَا ، وَالرَّفْعَ صَحَّحَ ، وَاعْتَقِدَ تَخْفِيفَهَا مِنْ «أَنَّ» ؛ فَهُوَ مُطَرِّدٌ - ٣

يقول : انصب المضارع بالحرف : « لن » ، والحرف : « كى » وكذا بالحرف « أن » بشرط ألا يكون الحرف : « أن » واقعاً بعد ما يفيد العلم واليقين ، أما إن كانت الأداة « أن » واقعة بعد ما يفيد الظن فانصب بها المضارع إن شئت ، وصحح الرفع إن شئت ، أى : اعتبره صحيحاً ، واعتقد أنها فى صورة الرفع مخففة من الثقيلة التى هى من أخوات « إن » . ثم بين بعد ذلك أن بعض القبائل يهمل « أن » الناصبة للمضارع وجوباً حملاً على أختها ما المصدرية . . قال :

وبعضهم أهمل : أَنَّ ؛ حملاً على : « ما » أختها - حيث استحقت عملاً - ٤

( تقدير البيت : وبعضهم أهمل « أن » حيث استحقت عملاً ؛ حملاً على أختها : « ما » المصدرية فإنها لا تعمل ) .

يريد أن بعض العرب أو النحاة - يهمل « أن » فى كل موضع تستحق فيه أن تنصب المضارع وسبب إهمالها حملاً على « ما » المصدرية التى لا تعمل بالرغم من مشابهتها « أن » فى المعنى . والإهمال مقصور على « أن » المصدرية التى تستحق العمل فى المضارع كما سبق أما غيرها من بقية أنواع « أن » كالمخففة من الثقيلة وغيرها فلا دخل لها بهذا ، فلكل نوع حكمه الخاص به . وعلى هذا الأساس يجب - فى بيت ابن مالك تعليق الظرف : « حيث » بالفعل الماضى : « أهمل » ؛ ليستقيم المعنى المراد . وقبل أن يتم الكلام على : « أن » المصدرية الناصبة ، انتقل إلى : « إذن » الناصبة ، ثم عاد إلى إتمام الكلام على « أن » فسرر حالات إظهارها وإضمائها جوازاً وجوباً فى الحالتين فقال :

وبين « لا » ولأم جرَّ التزم . . . . . - ٧

وقد شرحنا هذا البيت ونصف الذى يليه مما له علاقة بالبحث فى المكان المناسب ص ٢١٩ .

## زيادة وتفصيل :

— قلنا : إن « كى » حرف متعدد الأنواع ... ، أشهرها النوع المصدرى السالف الذى أوضحناه ، ومما يزيد ه بياناً وجلاء ويتم الفائدة عرض بقية الأنواع فى إيجاز مناسب . الأنواع كلها أربعة :

أ — « كى المصدرية » المحضة المختصة بالمضارع ونصبه وجوباً . وقد سبقت .  
ب — « كى التعليلية المحضة » وهى حرف جريفيد التعليل ( أى : يفيد أن مابعد علة لما قبله من كلام مثبت <sup>(١)</sup> غالباً ؛ فهى بمنزلة « لام التعليل » السابقة معنى وعملاً .  
ولها أربع صور :

الأولى : أن تدخل على « ما » الاستفهامية ، — للسؤال عن العلة — فتجرها ؛ نحو ؛ كيّم تكثر الغابات فى المناطق الاستوائية ؟ بمعنى : لم تكثر الغابات ؟ ولا يصح أن تكون هنا مصدرية ؛ لوجود فاصل قوى بينها وبين المضارع ، ولفساد التركيب والمعنى على المصدرية ؛

الثانية : أن تدخل على « ما » المصدرية فتجر المصدر المؤول : كقول الشاعر :

إذا أنت لم تنفع فضرّ فإنما يُرَجّى الفتى كى ما يضرّ وينفع  
أى : يُرَجّى الفتى « كى » الضرّ والنفع ؛ بمعنى للضر والنفع <sup>(٢)</sup> . فلا يصح — فى الراجح — اعتبارها مصدرية ؛ لوجود الفاصل ، ولأن الحرف المصدرى لا يدخل على نظيره فى الفصحح إلا لتوكيد لفظى فى بعض الحالات ، أو لضرورة شعرية ، وكلاهما غير مستحسن هنا . . .

الثالثة : الداخلة على « لام الجر » كقول الشاعر يفتخر بكرمه :  
فأوقدتُ نارى كى ليُبَصَّرَ ضوءُها وأُخرجتُ كلّى وهو فى البيت داخله  
ولا يصح اعتبارها مصدرية ؛ لوجود الفاصل . أما هذا المضارع المنصوب بعدها فناسبه : « أن » المضمرّة جوازا .

الرابعة : الداخلة على « أن » المضمرّة وجوباً ؛ نحو : أخلصُ فى عملى كى أرفع شأن وطنى . وهذا على اعتبار الناصب للمضارع هو : « أن » المصدرية

(١) انظر ص ٢٤٤ .

(٢) وقيل إن « ما » زائدة ، كفتحها عن العمل وليست مصدرية ، والمصدر منسبك من كى الملتغاة وصلتها . وعلى هذا تكون لام الجر مقدرة قبلها . وتدخل « كى » فى عداد المصدرية الناصبة ، ولكنها لم تنصب بسبب « ما » .

المضمرة وجوباً ، وليس « كى » ؛ لأن الحرف المصدرى ، لا يدخل على نظيره ولو كان مقدراً — فى فصيح الكلام إلا على الوجه السالف . وظهور « أن » هذه أحياناً بعد « كى » ضرورة على هذا رأى البصرى ، كقول الشاعر :

فقلت أكل الناس أصبحت مانحاً لسانك كى ما أن تغرّ وتخدعا<sup>(١)</sup>

والكوفيون يجيزون وقوع أن الظاهرة — بعد « كى » فى الاختيار ويجعلون الناصب عند اجتماعهما هو : كى ؛ مثل اسمع الموسيقى ؛ كى أن تهدأ أعصابك ، واستمتع بالغناء كى أن تنتعش . . . ورأيهم هو السديد الذى يحسن الأخذ به ، ويؤيد ظهور « أن » المصدرية أن إضمارها بعد « لام التعليل » جائز لا واجب عند الفريقين . . .

فالْحَرْفُ « كى » فى الصور الأربعة السالفة بمنزلة لام الجر معنى وعملاً . فإن وقعت بعده لام الجر كانت مؤكدة له وكان النصب عند البصريين بأن مضمرة وجوباً كما سبق وإضمار « أن » هنا وجوباً عندهم هو موضع سادس يزداد على المواضع الخمسة الآتية (فى ص ٢٤٠) التى يجب فيها الإضمار .

ح — « كى » الصالحة للمصدرية وللتعليلية ولها صورتان .

الأولى : « كى » المجردة من « لام الجر » قبلها ، ومن « أن » المصدرية بعدها ؛ نحو : صن لسانك كى تسلم من ألسنة الناس ، وادخر بعض مالك كى ينفعك عند تقلب الأيام . . . فإن قدرنا اللام قبلها « فكى » مصدرية ، وإن قدرنا « أن » بعدها « فكى » تعليلية بمعنى لام الجر . والمضارع فى الحالتين منصوب .

الثانية « كى » المتوسطة بينهما ؛ نحو : يُغْفَرُ للصديق هفوته ، لكى أن تدوم مودته ، فيصح أن تكون اللام للتعليل وهى جارة ، و « كى » تعليلية مؤكدة لها تأكيداً لفظياً ، و « أن » مصدرية ناصبة للمضارع . والمصدر المنسبك مجرور باللام .

كما يصح أن تكون « اللام » للتعليل وهى جارة أيضاً ، و « كى » مصدرية مؤكدة تأكيداً لفظياً « بأن » المصدرية . والمضارع منصوب بـ « كى » ، والمصدر المؤول من « كى » وصلتها مجرور باللام . ويفضل النحاة الإعراب الأول لالتصاق

(١) البيت لجميل بن معمر وفيه رواية أخرى تخلو من الشاهد ، هى :

فقلت : أكل الناس أصبحت مانحاً لسانك هذا كى تغرّ وتخدعا

« أن » بالمضارع مباشرة ، ولأنها أقوى في نصبه ، وأكثر استعمالاً من « كى » .  
ومن المغتفر هنا دخول حرف الجر أو الحرف المصدرى على نظيره لأنه للتوكيد اللفظي  
وفي الصورتين السالفتين يجوز فصلها من المضارع « بلا » النافية فلا تمنع عملها  
النصب أو : بـ « ما » الزائدة فتكفها عن العمل . وقيل : لا تكفها ، أو بهما معاً مع  
تقديم « ما » ؛ نحو : اتق الأذى كى لا تؤذى ، واحذر العدوى كيما تسلم .  
د - كى الاستفهامية فتكون اسماً مختصراً من كلمة : « كيف » الاستفهامية  
وتؤدى معناها ، وتعرب اسم استفهام مثلها . نحو : كى أنت ؛ بمعنى :  
كيف أنت ؟ ومنه قول الشاعر :  
كى تجنحون إلى سلم وما ثيرت قتلاكمو ، ولظى الهيجاء تضطرم ؟  
أى : كيف تجنحون وتميلون . . . ولا يمكن أن تكون هذه مصدرية ، لعدم  
وجود العلامة الخاصة بها ، ولفساد المعنى على تأويل المصدر المنسبك ، ولأن هذه  
لها الصدارة الحتمية في جملتها ( مثل كيف ) مع أن المزمع المؤول قد يكون صدرا  
وقد يكون عجزاً . . .  
ولمى هنا انتهى الكلام على أنواع « كى » الأربعة .

\* \* \*

( ٢ ) ما الذى نصب المضارع : « يحسبوا » فى البيت القديم ( المنسوب لـالبسيط  
العامري على لسان محبوبته ) . وهو :  
وطرفك إماً جئتنا فاحبسنته كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر  
( أى : إن زرتنا فاجعل بصرك لغيرنا ؛ ليحسب الناس أنك تنظر إلى من تهواها  
هناك ، فلا تتجه الشبهة إلينا . ولا يحق بنا المكروه . أو : امنع نظرك عنا ؛  
لحسبان الناس - إن نظرت إلينا - أن هواك عندنا . . . )  
فقليل أصل الكلام : « كيما » حذفت الياء تخفيفاً ، واتصلت بها « ما »  
الزائدة ، ونصب المضارع ، لأنها مصدرية قبلها لآم الجر مقدرة . وقيل : إن  
« كما » تنصب أحياناً بنفسها ومعناها « كيما » وقيل الكاف للتعليل و « ما »  
مصدرية ناصبة ، كما تنصب أن . . . وكل هذه آراء ضعيفة . وأخفها الأول .

\* \* \*

الرابع : إذن .

الكلام على هذه الأداة يتركز في أربعة أمور :

مادتها - معناها - أحكامها - كتابتها .

١ - فأما مادتها فكلمة واحدة « بسيطة » ، ثلاثية الحروف الهجائية ، وليست مركبة من كلمتين هما : « إذ » و « أن » ولا من غيرهما مما يتوهمه القائلون بتركيبها وبأنها تحوّل من أصلها المركب إلى أصلها الحالى<sup>(١)</sup> . . .

ب - وأما معناها : فالدلالة على أمرين هما : الجواب - وهذا يلزمها دائماً في كل استعمالاتها - والجزاء ، وهذا يلزمها في الأغلب . والمراد من دلالتها على الجواب : وقوعها في صدر كلام يكون مترتباً على كلام قبله تترتب الجواب على السؤال ؛ سواء أكان السّابق مشتملاً على استفهام أم غير مشتمل ، فليس من اللازم أن يكون مشتملاً على استفهام يحتاج إلى جواب ، وإنما اللازم أن يترتب ويتوقف عليه كلام يجيء بعده في الجملة المشتملة على « إذن » ، ومن الأمثلة قول الصديق لصديقه . سأغضى عن هفوتك . فيقول الآخر : إذن أعترّ عنها ، مخلصاً شاكرًا . فهذه الجملة ليست ردّاً على سؤال سابق ، وإنما هي جملة مترتبة على كلام خال من الاستفهام ، وخال من طلب الجواب ، ولكنها بمنزلة الجواب وكلمة : « إذن » فيها بمثابة الرمز الذى يحمل إلى الذهن سريعاً الدلالة على مجيء الإجابة ، ويوحى أنها ستذكر مباشرة .

ومثال اشتمال الكلام السّابق على استفهام قول القائل : ماذا تفعل لو صادفت

بائساً ؟

فتجيب : إذن أبذل طاقى في تخفيف بؤسه . فهذه الجملة جواب عن سابقتها . ووجود « إذن » رمز سُوحى أن الإجابة آتية بعدها مباشرة ولا فرق في وقوعها جواباً بين أن تكون في أول جملتها ، ووسطها ، وآخرها - فتقول : إذن أعترّ لك مخلصاً - أو أعترّ - إذاً - لك مخلصاً - أو : أعترّ لك مخلصاً - إذاً .

( ١ ) وقد انطوت بطون المراجع على أنواع من دعاوى التركيب ، يرفضها العقل ؛ لحرماتها الدليل على صحتها ، أو علم العرب بشيء منها . ولا داعى للائعال بعرضها هنا . والواجب تناسيها كأن لم تكن . . . ومن شاء الإطلاع على شيء منها فأمامه المطولات كحاشية الصبان ، وشرح المفصل ، وشرح سيويه .

والمراد من أنها للجزاء - غالباً - دلالتها على مجيء جملة بعدها تكون في الغالب مسببة عما قبلها وتعد أثراً من آثاره التي توجد بوجوده ، وترتبط به عادة ؛ كالمثالين السالفين وفيهما تبدو السببية واضحة بين الاعتذار ، والإغضاء عن الهفوة ، وبين التخفيف عن البائس ومصادفته ، فكأن الحبيب يقول : إن كان الأمر كما ذكرت فإني أعتذر . . . أو : إني أبذل طاقتي <sup>(١)</sup> ، أى : فالجزاء

فإن لم يوجد بين الجملتين جزاء لم يصح - في الغالب - مجيء « إذن » كأن يقول الصديق : سأغضى عن الهفوة ؛ فتجيب : إذاً ينزل المطر ، وكأن يقول قائل : سأقرأ الصحف ؛ فيجاب : إذاً تغرب الشمس ، إذ لا علاقة ولا ارتباط بين المعنى في الجملتين ، فالكلام لغو .

وإنما كانت دلالتها على « الجزاء » غالبية ، لأنها - أحياناً - لا تدل عليه إذا استغنى المقام عنه ، فتمحض للجواب وحده ، كأن يقول الشريك لشريكه : أنا أحبك . فيجيب : إذاً أظنك صادقاً ؛ لأن الصديق لا يصلح جزاء مناسباً للمحبة ، وأيضاً فهذا الظن حالى الزمن والجزاء لا يكون إلا مستقبلاً . وبسبب الحالية في هذا المثال لم تنصب المضارع .

ح - وأما عملها فنصب المضارع بنفسها مباشرة ، وتخليص زمنه للاستقبال ؛ كسائر الأدوات الناصبة . وإنما تنصبه وجوباً إذا اجتمعت شروط أربعة <sup>(٢)</sup> : أولها : دلالتها على جواب حقيق بعدها ، أو ما هو بمنزلة الجواب - كما شرحنا - .

ثانيها : أن يكون زمن المضارع بعدها مستقبلاً محضاً ؛ فلا يوجد في الجملة ما يدل على أن زمنه للحال ؛ لثلا يقع التعارض بين الحال ، وبين ما يدل عليه الناصب من تخليص زمن المضارع بعدها للمستقبل . فإن وجد ما يدل على الحالية المضارع لم تكن : « إذاً » ناصبة ويجب رفع المضارع واعتبارها ملغاة العمل ؛ كالمثال الذى سلف ، وهو : أن يقول الشريك لشريكه : أنا أحبك . فيجيب : إذاً أظنك صادقاً ؛ لأن هذا الظن قائم حاصل وقت الإجابة فزمنه حالى .

(١) راجع شرح المفصل ( ج ٧ ص ١٥ و ج ٩ ص ١٤ في الكلام على : « إذن » ) .

(٢) شرح المفصل ج ٩ ص ١٤ فقد جعل الشروط أربعة لا ثلاثة . ورأيه سيد .



ثالثها : اتّصالها بالمضارع مباشرة بغير فاصل بينهما ، إلا بالقسم إن وجد ، أو « لا » . النافية فإن وجد فاصل آخر ألغى إعمالها ، وارتفع المضارع بعدها ؛ مثل : . . . إذا - أنا - أدركُ غايي بسلوك أنجع الوسائل لتحقيقها . ومثال الفصل بالقسم مع إعمالها : إذن - والله - أرضى ربى برضاء الوالدين . ومثال الفصل « بلا » النافية مع الإعمال أيضاً . . . إذن - لا أخاف فى الله لومة لائم ، وقد ورد فى النصوص أمثلة قليلة وقع فيها الفصل مع الإعمال - بالنداء ، أو الدعاء ، أو الظرف . ولكنها لقلتها مقصورة على السماع ؛ لا يباح القياس عليها .

رابعها : أن تقع فى صدر جملتها ؛ فلا يرتبط ما بعدها بما قبلها فى الإعراب - بالرغم من ارتباطهما فى المعنى - فإن تأخرت عن صدر جملتها إلى آخرها أهملتُ وكذلك إن وقعت حشواً بين كلماتها . فمثال التى فقدت صدارتها ووقعت فى آخر الجملة : . . . أنصفُك إذا . ومثال التى وقعت فى ثنايا جملتها : إن تسرف فى الملاينة إذا تسهم بالضعف . . .

ويكثر وقوعها حشواً فى ثلاث مواضع :

١ - بين المبتدأ وخبره المفرد أو غير المفرد نحو : أنا - إذا - أنصرُ المظلوم .

والخبر هنا جملة مضارعية .

ب - بين جملى الشرط والجواب ؛ سواء أكانت أداة الشرط جازمة ، أم غير جازمة ، نحو : إن يكثر كلامك - إذا - يسأمُ سامعوك . ونحو : إذا أنصف الناس بعضهم بعضاً - إذا - يسعدون .

ح - القسم وجوابه ؛ سواء أكان القسم مذكوراً ؛ نحو : والله - إذا - أتركُ عملاً لا أحسنه ، وقولاً لا خير فيه . أو مقدراً ؛ نحو : لئن يصن المرء نفسه عن مواقف الهوان - إذا - لا يفقدُ إكبار الناس ، واحترامهم إياه <sup>(١)</sup> .

(١) كان القسم هنا مقدراً « لوجود اللام الدالة عليه بعد حذفه والأصل : والله إن يصن . . . وقد وقع بعدها أداة الشرط : « إن » . وإذا اجتمع الشرط والقسم - وكلاهما لا بد له من جملة جوابية - يكون الجواب فى الثالب للمتقدم منهما ، ويحذف جواب المتأخر جوازاً ، للاستغناء بجواب المتقدم ، فإنه يدل على الجواب المحذوف . لهذا كانت الجملة من « يفقد وفاعله » جواباً للقسم لا للشرط وفى « إذن » وأحكامها السابقة يقول ابن مالك :

ونصبوا « بإذن » المستقبلا إن صُدِّرت ، والفعلُ بعدُ مُوصَلاً - ٥

أو قبله اليمين . وانصب وارفعاً إذا « إذن » من بعد عطف وقعا - ٦

يريد : أن العرب نصبت المضارع « بإذن » ، إن كان المضارع مستقبل الزمن وكانت « إذن » =

د - وأما طريقة كتابتها فالأكثر من القدامى يكتبونها ثلاثية مختومة بالنون هكذا : ( إذنْ ) سواء أكانت عاملة أم مهملة .  
 أمّا خاصّة المحدثين فيكتبون العاملة ثلاثية مختومة بالنون ، والمهملة مختومة بالألف ، لا بالنون ؛ للفرقة بين النوعين .  
 وهذا حسن جدير بالاعتصار عليه . والاتفاق على الأخذ به .

\* \* \*

إلى هنا انتهى الكلام على القسم الأول ؛ وهو الأدوات الأربعة التي تنصب المضارع بنفسها ظاهرة . ومن بينها « أنْ » تنصبه ظاهرة ومضمرة . وكذا « كي » عند الكوفيين . وننتقل إلى القسم الثاني وهو الأدوات التي ينصب بعدها المضارع « بأنْ » مضمرة وجوباً .

---

= مصدرة في أول جملتها ، والفعل المضارع متصلاً بها بغير فاصل بينهما ، أو بفاصل هو القسم . واقتصر في الفاصل على القسم وحده ، ولم يذكر : « لا » النافية .  
 ثم قال : انصب المضارع أو ارفعه ، إذا كانت « إذنْ » واقعة بعد حرف عطف ، ولم يقيد هذا العاطف . ولكن النحاة قيدوه بالواو أو الفاء وترك التفاصيل الهامة في كل ما سبق .  
 ثم انتقل بعد ذلك إلى بيّتين ذكرناهما في مكانهما الأنسب ( ص ٢١٩ ) هما :

وبينَ « لاَ » و « لامِ جَرَّ » التَّزِمَ      إظهارُ « أنْ » ناصبةً . وإنْ عُدِمَ - ٧  
 « لاَ » فأنْ « أَعْمِلْ مُظْهِراً أو مُضْمِراً ..... - ٨

## زيادة وتفصيل :

١ - هل تفقد : « إذن » صدارتها بسبب تقدم واو العطف أوفائه عليها ؟  
إذا تقدم أحد الحرفين المذكورين جاز إعمال « إذن » ؛ فتنصب المضارع بعدها ، وجاز إهمالها ؛ فلا تنصبه ، فمن اعتبرهما للاستئناف كانت عنده : « إذن » في الصدر ، فتنصب المضارع . ومن اعتبرهما للعطف كانت حشواً ؛ فلا تنصب المضارع . وقد قرئ بهما قوله تعالى : ( وإن كادوا لَيَسْتَفِزُّوكَ مِنَ الْأَرْضِ ؛ لَيُخْرِجُوكَ مِنْهَا ، وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا ) ، أو : ( وَإِذَنْ لَا يَلْبِثُوا خِلَافَكَ . . . ) واعتبارهما للاستئناف أو للحشو خاضع للسياق ، ولما يقتضيه المعنى فلا بد من ملاحظة هذا .

وجدير بالتنبيه أن عطف الفعل المضارع على الفعل المضارع يختلف عن عطف الجملة المضارعية على نظيرتها المضارعية<sup>(١)</sup> وغير المضارعية من ناحية الإعمال والإهمال . فعطف المضارع على المضارع يوجب الإهمال ؛ لأن المعطوف لا يستقل بنفسه ؛ فلا بد أن يتبع المعطوف عليه في إعرابه فهو تابع له ؛ فلا تكون « إذن » واقعة في صدر جملة مستقلة في إعرابها ؛ نحو : لم يحضر الغائب ، وإذا يَسْتَرْخُ أَهْلُهُ أَي : لم يحضر الغائب ولم يسترخْ أَهْلُهُ ؛ فجزم المضارع « يسترخ » دليل على أنه معطوف وحده على : « يحضر » عطف فعل على فعل ، لا عطف جملة على جملة ؛ إذ لو كان المعطوف جملة لم يصح جزم « يسترخ » لعدم وجود ما يقتضى جزمه .

أما عطف الجملة المضارعية على جملة قبلها ( مضارعية أو غير مضارعية ، كالماضوية والاسمية ) فيتوقف الحكم فيه على حالة السابقة ؛ ألّا محل من الإعراب أم ليس لها محل ؟ فإن كان لها محل من الإعراب وجب إهمال : « إذن » ؛ لوقوعها في صدر جملة تابعة في إعرابها لجملة أخرى سبقتها ، وبهذه التبعية لا تكون في صدر جملة مستقلة بنفسها في الإعراب ؛ نحو إن للطيور المهاجرة رائداً يتقدمها ؛ وإذا يرشدها إلى غايتها ، ويهديها السيل . فجملة : « يتقدمها » مضارعية في محل نصب صفة لكلمة : « رائداً » ، وجملة : « يرشدها » مضارعية معطوفة عليها ؛ فهي في محل نصب كالمعطوف عليه ، ويجب إهمال « إذن » فلا تنصب المضارع

(١) سبق ( في ٣ ص ٤٧٤ م ١٢١ - إيضاح الفروق الدقيقة بين عطف الفعل على الفعل

وعطف الجملة على الجملة .

بعدها ؛ لعدم وقوعها في صدر جملة مستقلة بنفسها .  
 وإن لم يكن للجملة الأولى محل من الإعراب — كالجملة الشرطية : مثلاً —  
 جاز الأعمال والإهمال ؛ نحو : إن يشتهر نابغ وإذا تزداد أعباؤه — يفرح خاصته —  
 فجملة : « يشتهر نابغ » جملة شرطية لا محل لها من الإعراب وقد عطف عليها  
 بتمامها جملة « تزداد أعباؤه » ، وليس لها محل من الإعراب أيضاً ؛ لأنها  
 كالعطف ؛ فيصح نصب المضارع : « تزداد » باعتبار « إذن » في صدر جملة  
 لا محل لها من الإعراب ؛ فهي بمنزلة الجملة المستقلة ، ولأن المعطوف على الأول أول  
 مثله . ويصح الرفع على اعتبار أن الجملة بعد حرف العطف معطوفة على ما قبلها  
 فهي مرتبطة بها ارتباطاً معنوياً يجعلها في حكم غير المستقلة ويجعل « إذن »  
 في غير الصدارة الكاملة .

ولما تقدم يصح الاعتباران في مثل : عجائب الاختراع تزداد كل يوم ،  
 وإذا تسعد بها الناس أو تشقى . فإن عطفنا الجملة المضارعية : ( تسعد وفاعله )  
 على المضارعية : ( تزداد وفاعله ) الواقعة في محل رفع خبر المبتدأ — وجب إهمال  
 « إذن » ورفع « تسعد » ، وإن عطفناها ، على الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ :  
 « عجائب » وخبره ، وهي جملة لا محل لها من الإعراب — جاز الأعمال والإهمال ،  
 فينصب المضارع أو يرفع . . .

ب — قد تكون « إذا » متضمنة معنى الشرط في الماضي فيجوز إجراؤها  
 مجرى « لو » في قرن جوابها باللام ، كقوله تعالى : ( ولولا أن ثبتناك لقد كدت  
 تركن إليهم شيئاً قليلاً ، إذا لأذقناك ضعف الحياة ، وضعف الممات ، ثم  
 لا تجد لك علينا نصيراً . ) ، أى : لو ركنت شيئاً قليلاً لأذقناك . . . وقد  
 تتضمن معنى الشرط في المستقبل ؛ فيجوز قرن جوابها بالفاء ؛ كقول الشاعر :  
 ما<sup>(١)</sup> إن أتيت بشيء أنت تكرهه إذا فلا رفعت سوطاً إلى يدي  
 إذا فعاقيبى ربي معاقبة قررت بها عين من يأتلك بالحسد  
 أى : إن أتيت — في المستقبل — بشيء أنت تكرهه فلا رفعت . . . — فعاقيبى  
 ربي . . . وما بعد الفاء في المثالين ، جملة دعائية ، فزمنها مستقبل  
 وقد تدخل على جواب : « لو » وجواب « إن » الشرطيتين ؛ لتوكيده وتقويته ،

.....

نحو : لو زاملتني إذا لأرضيتك .

وقول الشاعر :

فلو خَلَدَ الكرامُ إذا - خَلَدَنا ولو بقي الكرام إذا - بقينا

- ونحو : إن تنصف أخاك - إذا تسلم لك مودته ...

ويقول الفراء في الآية الكريمة : ( ما اتَّخَذَ اللهُ من ولد وما كان معه من إله ، إذا لذهب كلُّ إله بما خَلَقَ ... ) ، إن مجيء اللام بعد : « إذا » يقتضى وجود : « لو » قبلها مقدرة كالأية المذكورة ، أو ظاهرة كقوله تعالى في آية أخرى : ( قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى ، إذا لأمسكنكم خشية الإنفاق ) .

## المسألة ١٤٩ :

الأدوات الخمس التي ينصب بعدها

المضارع « بأن » مضمرة وجوبا<sup>(١)</sup>

أولها : لام الجحود ( أى : النفي ) ونمهد لها بالأمثلة التالية :

ما كان الحرُّ لِيَقْبَلَ الضَّيْمَ .  
 ما كان الطبيبُ لِيَسْتَوِيَّ عن المريض .  
 ما كان العاقلُ لِيُسَارِعَ في الاتِّهَامِ .  
 لم يكن ربيب السوء لِيَنْسَى نشأته .  
 لم يكن المتقنُ لِيَرْضَى بالنقص .  
 لم يكن الأديبُ لِيَسْقُرَ تافه الكلام .

ما المعنى الدقيق الذي قصدته  
 الناطق بإحدى هذه الجمل ؟

إن من نطق بالأولى نَفَسَ عن الحرُّ نفياً قاطعاً أنه قَبِيلَ الضَّيْمِ ، أو سكنت عليه ؛ فكأنه قال : ما كان الحرُّ مريداً<sup>(٢)</sup> قبول الضَّيْمِ ، أو مستعداً ، أو مستسغافاً قبوله : ... فالنفي واقع على ما قبل « اللام » وما بعدها . أى : أنه واقع على الكلام كله . . . ومن نطق بالثانية نفي عن الطبيب نفياً باتناً أنه تباطأ في إنقاذ مريضه ، وأنه رضى أو أراد ذلك ؛ فكأنما قال : ما كان الطبيب مريداً التواني ، ولا راضياً به . فعنى الكلام كله مننى "سواء أ كان قبل اللام أم بعدها . والغرض الضمني الذي يرمى إليه الأسلوب من وراء ظاهره أن الحرَّ لم يخلق ولم يوجد لما نفي عنه ، وكذلك الطبيب . ومثل هذا يقال في الأمثلة الأخرى وما يشاكلها . فكل منها يرمى إلى نفي شيء ، نفياً قوياً قاطعاً وأن الذي نَفَى عنه ذلك الشيء لم يرض به ولم يقبله ؛ ولم يسهياً

( ١ ) يزداد على هذه الخمسة : « ثم » عند نحاة الكوفة - كما سيجيء - ، وكى « التعليلية » المحضة عند من يرى أنها لا تنصب بنفسها ، وإنما تنصب بأن مضمرة وجوبا ، ولا داعي للأخذ بهذا الرأي . كما سبق عند الكلام عليها في ص ٢٣١ . هذا ويشور الجدل - ولا سيما اليوم - حول إضمار « أن » جوازاً وجوباً ، وأثرها في نصب المضارع ، وسيجيء في ص ٣٠٧ م ١٥٣ الاعتراض ودفعه ، بعد أن نفرغ من مواضع الإضمار ، ونفهم حقيقته ، وما يتصل به من تأويل المصدر .

( ٢ ) إنما قدرنا هنا الخبر « مريداً » أو مهياً أو مستعداً . . . فراراً من تقدير الكلمة الشائعة ؛ وهى : « موجود » ؛ لكيلا يتسرب منها الهم إلى أن « كان » هنا بمعنى : « وُجد » وهى « كان » التامة التى لا تصلح قبل « لام الجحود » أما التى تصلح فلا بد أن تكون ناسخة ، كما سيجيء . . ولا مانع من تقدير الخبر المحذوف كلمة : « موجود » مع إدراك أن فعل « الكون » قبلها لا بد أن يكون ناسخاً لا تاماً .

لقبوله ، وإنما خلق وهْيِيٌّ لدفعه ورفضه . فهذا أسلوب يبلغ الغاية في قوة الجحد ؛ إذا أريد به الاتجاه المعنوي السالف .

وبملاحظة كل جملة—مما سلف—نجدها تشتمل على أربعة أمور مجتمعة :  
أولها : الفعل الناسخ : « كان » أو « يكون » — دون غيرهما من سائر الأفعال  
الناسخة أو التامة . وكلاهما يسمى : « فعل كَوْن » ؛ لاشتقاقه من المصدر  
« كَوْن » الذى يدل على الوجود العام . المطلق .

ثانيهما : وجود حرف نفي قبل فعل « الكون » الناسخ . وهذا النافي المسموع هو : « ما »  
وتختص بالدخول على : « كان » ، و « لم » الجازمة ، وتختص بالدخول على  
المضارع المجزوم : « يَكُن » ولا يصلح للدخول عليه غيرها<sup>(١)</sup> .

ثالثها : أن فعل « الكون » إما ماض لفظاً ومعنى ؛ كالأمثلة الثلاثة الأولى ،  
وإما ماض معنى فقط ؛ كالثلاثة الأخيرة التى وقع فيها فعل « الكون » مضارعاً  
مسبوقةً بالحرف : « لم » الجازمة ، وهذا الحرف إذا دخل على المضارع قلب زمنه  
ماضياً ، مع ترك صورته اللفظية المجزومة على حالها ؛ فيصير مضارعاً ، فى لفظه ،  
ماضياً فى زمنه ومعناه .

رابعها : أن فعل الكون الناسخ يليه — مباشرة — اسمه ظاهراً ، لا ضميراً ،  
ثم مضارع منصوب ، مبدوء بلام مكسورة . أما خبره فعامٌ محذوف يجب أن  
يتعلق به الجار مع مجروره ، والجار هو « اللام » التى اشتهرت باسم : « لام<sup>(٢)</sup> »  
الوجود ، والتى تتصل بالمضارع — كما قلنا — والمضارع بعدها منصوب « بأن »  
مضمرة وجوباً ، والمصدر المكون من « أن » وما دخلت عليه من المضارع وفاعله—فى  
محل جر « بلام الوجود » . والجار والمجرور متعلقان بالمحذوف العام فى محل نصب ،  
لأنه خبر الناسخ . والتقدير ما كان الحرّ مهياً أو مريداً لقبول الضيم . . . أو  
ما شابه هذا .

(١) فلا تصلح : « لن » ؛ لأنها لنفى زمن المضارع المستقبل . والمطلوب هنا أن يكون زمنه ماضياً .  
ولا تصلح : « لا » ؛ لكثرة استعمالها فى نفي المستقبل . ولا تصلح : « لما » الجازمة ؛ لأنها لنفى معنى  
المضارع بعد أن تقلب زمنه للماضى مع اتصاله بالزمن الحالى ؛ فلا يكون زمنه للماضى الخالص المطلوب هنا .  
(٢) الوجود ، أى : النفى — كما تقدم — لأنها تقوى معنى النفى فى الجملة كلها ؛ (قبلها وبعدها)  
إذ لا تقع إلا بعد كون منى عام ، والمعنى بعدها منى أيضاً ؛ لتعلقها مع مجرورها بالخبر العام المحذوف  
المنى ؛ فيسرى النفى منه إلى المصدر المقول الذى يليها مباشرة ، وهو مجرورها .

فعند إعراب المثال الأول نقول : ( ما ) نافية - ( كان ) : فعل ماض ناقص -  
 ( الحر ) اسمها مرفوع - ( لِيَقْبَل ) : اللام لام الجحود « حرف جر أصلي -  
 ( يقبل ) : مضارع منصوب « بأن » مضمرة وجوباً ، وفاعله مستتر جوازاً تقديره :  
 هو - ( الضيم ) مفعول به . والمصدر المؤول من المضارع وفاعله مجرور باللام ،  
 والتقدير : لِيَقْبَل . . . . . والجار مع مجروره متعلقان بمحذوف منصوب خبر « كان »  
 والتقدير : ما كان الحر مهياً أو مريداً لقبول الضيم . . . . .

ولا يختلف إعراب « إن » النافية عن إعراب : « ما » ، في شئٍ مطلقاً  
 - عند من يبيح دخولها - فكلاهما يصح أن يحل محل الآخر بغير تفاوت بينهما .

ومثل هذا يقال في بقية الأمثلة مع ملاحظة أن : « لم » حرف نفي جازم ، ولا بد  
 بعده من المضارع : « يَكُنْ » المجزوم به .

من كل ما سبق يتبين معنى : « لام الجحود » ؛ وعملها ، وأن المضارع ينصب  
 بعدها « بأن » مضمرة وجوباً ، بشرط اجتماع الشروط الأربعة السالفة : ( أن يسبقها  
 فعلٌ كَوْنٌ عام ناسخ دون غيره من الأفعال - منفي - ماض لفظاً ومعنى أو معنى فقط -  
 بعده اسمه ظاهراً ، يليه المضارع المنصوب المسبوق باللام . . . ؛ فإن فقد شرط  
 من الأربعة لم تكن اللام لام الجحود ، ولم يكن الأسلوب داخلاً فيما نحن  
 فيه . . . . .

وجدير بالتنويه أن فاعل المضارع الذي تدخل عليه لام الجحود لا يكون اسماً  
 ظاهراً - في الأعم الأغلب - بل يكون ضميراً مستتراً جوازاً ، يعود على اسم  
 الناسخ السابق ومنع أكثر النحاة أن يكون اسماً ظاهراً<sup>(١)</sup> . . . . .

( ١ ) اقتصر ابن مالك في الكلام على لام الجحود ، وكل ما يتصل بها - بالشرط الثاني من البيت  
 الثامن ونصه :

وَبَعْدَ نَفْيِ « كَانَ » حَتَّمَا أَضْمِرًا - ٨ . . . . .

يريد : أضم الحرف الناصب وهو : « أن » إذا وقع بعد الفعل المنفي : « كان » . ولم يوضح  
 شروط هذا الفعل ، ولا مضارعه « ولا شيئاً من الأحكام والتفصيلات الهامة التي لا تصح القاعدة إلا  
 بذكرها . وقد عرضناها وافية . أما الشرط الأول من البيت فيتعلق بحكم آخر أوضحناه وذكرنا البيت معه



## زيادة وتفصيل :

١ - اختلف النحاة في الحكم على نوع « لام الجحود » . فمن قائل إنها حرف زائد ، وزيادته غير محضة ؛ إذ لا يمكن الاستغناء عنه ؛ لأنها تفيد الاختصاص وتقوية النفي الذي قبلها ويشمل ما بعدها <sup>(١)</sup> أيضاً ، ومع زيادتها فهي الناصبة للمضارع بنفسها ، والفعل وفاعله خبر الكون . وقيل هي زائدة غير محضة أيضاً ولكن المضارع منصوب بأن مضمرة بعدها ، والمصدر المؤول خبر . وقيل . . . . . وقيل . . . . . وهذه الآراء ضعيفة ، أكثرها يعارض ويناقض القواعد النحوية العامة وأقرب الآراء إلى القبول هو الرأي البصري ، الذي يجعل لام الجحود حرف جر أصلي يفيد تقوية معنى النفي قبلها وبعدها والمضارع منصوب بعدها « بأن » المضمرة وجوبا ، والمصدر المؤول مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف عام ، وهذا الإعراب هو الشائع بين أكثر النحاة ، وهو أقل عيوباً من سواه ، ويؤيده بعض الأمثلة الفصيحة التي وردت مشتملة على خبر « الكون » مذكوراً كقول القائل :  
سموت ولم تكن أهلاً لتسمو ولكن المضيع قد يصاب  
فذكر الخبر « أهلاً » يمنع أن تكون اللام في هذه الأساليب زائدة محضة أو غير محضة ، كما يمنع أن يكون المضارع وفاعله هما الخبر فيها . . . . . أو المصدر المؤول هو الخبر . . . . .  
ب - إذا لم يكن الفعل المنفي قبل اللام « فعل كون » لم يصح اعتبارها « لام جحود » . ووجب اعتبارها شيئاً آخر يناسب السياق ، ويساير معنى الأساوب ؛ كأن تكون زائدة ، أو للتعليل <sup>(٢)</sup> . . . والأغلب أن تصلح للتعليل في كثير من الأساليب المنفية ؛ فتدل على أن ما بعدها علة لما قبلها ، وقد تسمى « لام كى » كما سبق <sup>(٣)</sup> ، نحو : لم يكذب الشاهد ليساعد المتهم ؛ فعدم مساعدة المتهم هو العلة في عدم كذب الشاهد ؛ أى : لم يكذب الشاهد كذباً يكون سببه وعلته حدوثه هو مساعدة المتهم . ومساعدة المتهم هنا لم تتحقق ؛ فهي منفية ؛ وأساس نفيها وعدم تحققها ما قرره <sup>(٤)</sup> من أن النفي الذي قبل لام التعليل ينصب على ما بعدها ، دون أن يشمل معه ما قبلها إلا بقرينة ، كما في المثال . وتفسير هذا ما قرره أيضاً من أن الجار والمجرور بعد « لام التعليل » المسبوبة بفعل منفي يتعلقان بذلك الفعل المنفي ، ويكونان قيداً فيه ؛ فليس نفيه مطلقاً خالياً من

(١) حاشية الخضرى والصبان في هذا الموضع من باب إعراب الفعل .

(٢) انظر « ح » من ص ٢٤٥ .

(٤) راجع الصبان في هذا الموضع .

(٣) في ص ٢١٦ .

التقييد ، ولكنه مقيد بهما ، فالنفي ينصب عليه في حالة تقييده بهما دون بقية أحواله المطلقة التي لا تخضع للتقييد. وفي هذه الحالة يسرى النفي إلى القيد فيشملة أيضاً ( أى : يسرى على الجار مع مجروره ) ، ففي المثال السالف يكون الكذب المنفي هو الكذب المقيد بأنه لمساعدة المتهم ، أما الكذب لغير هذه المساعدة فسكوت عنه ؛ فقد يكون منفيّاً أو غير منفي بقريئة أخرى خارجة عن الجملة . والقيد نفسه ( وهو : المساعدة ) منفي حتماً . . . .

مثال آخر : ما صلّى العابد لينافق . أى : ما صلّى العابد صلاة سببها ، وعلّة أدائها هو : النفاق . فالجار والمجرور المكونان من لام التعليل وما دخلت عليه قد انصبّ عليهما النفي حتماً . وأما ما قبلهما فسكوت عنه وإن شئت فقل : هما متعلقان بالفعل المنفي : « صلّى » فهما قيد له ، وصار بهما مقيداً ، فالصلاة المنفية هي الصلاة المقيدة بأنها للنفاق وليست مطلقة صلاة . أما الصلاة المطلقة التي ليست للنفاق فسكوت عنها لا يفهم أمرها من هذا التركيب ؛ فقد تكون للنفاق أو لا تكون ، وتوجيهها لأحد الأمرين يحتاج إلى قريئة خارجة ؛ تعينها لهذا أو لذاك ، والقيد في الحالين منفي حتماً . . . .

وإذا كان الفعل المنفي قبل اللام فعل « كون » غير ناقص لم يصح اعتبارها لام جحود ، ووجب توجيهها لشيء آخر ، ويكثر أن يكون هو « التعليل » أيضاً على الوجه السالف ؛ نحو : ما كان الحاكم ليظلم ؛ بمعنى : ما وجد الحاكم ليظلم . فالشأن في « كان » هنا كالشأن في كل فعل غير ناسخ يحل محلها من ناحية أن الجار والمجرور منفيان حتماً ، أو يتعلقان به ؛ فيه ير مقيداً بهما ؛ ويصير منناه بسبب النفي الواقع عليه غير مطلق ، وإنما هو مقيد بحالة معينة دون غيرها . أما غيرها فسكوت عنه يحتاج لقريئة خارجة عن الجملة ، تبين أمره نفيّاً وعدم نفي ، والقيد ( الجار والمجرور المتعلقان به ) منفي حتماً . فكأن الناطق بهذا المثال يقول : ما كان الحاكم ( أى : ما وُجد وظهر الحاكم ) الذي يكون سبب وجوده ، وعلّة ظهوره : الظلم . فسبب الوجود وعلمته هو : الظلم ، والظلم منفي ، فالمسبب عنه منفي لا محالة . أو الجار والمجرور متعلقان بالفعل فهما قيد له . . . .

وفي هذا المثال لا يصح اعتبار اللام « للجحود » ؛ لأن هذا يؤدي إلى مخالفة الواقع الذي يدل على أن كثيراً من الحكام ظالمون . ومن الأمثلة السالفة وأشباهها يتبين أن النفي قبل لام التعليل ينصب على الفعل

الذى قبلها في حالة واحدة ؛ هي التى يكون فيها مقيداً باللام وبمجرورها وليس مطلقاً من التقييد ، وأن هذا النفي ينصب على ما بعدها دائماً .

وإذا كان الفعل غير منفي لم تكن اللام للجحود . .

وإذا كان الفعل ناسخاً غير « كون » لم تصلح اللام للجحود - في أصبح الآراء فلا يقال : ما أصبح محمد ليهمل عمله ، ولم يصبح محمود ليهين غيره . . . وما ظننت الأمة الناهضة لتسعى إلى علمائها ، ولم أظن الشعوب القوية لتتركن إلى الراحة . . . قال أبو حيان : كل هذه التراكيب فاسدة ( إذ لم يسمع لها نظير في كلام العرب فوجب منعها وردّها ) .

ح - يتردد هنا - وفي الأبواب الأخرى - اسم « لام التعليل » ، و « لام الجحود » فما الفارق الدقيق بينهما ؛ بحيث تتميز إحداهما من الأخرى بغير غموض ولا خفاء ؟

الفارق بينهما ما أسلفناه ؛ من ، أن النفي مع لام الجحود مسلط على ما قبلها وما بعدها معا ؛ فهو منصب على الكلام كله ؛ لأن ما قبلها كون عام منفي ، وخبره المحذوف أمر عام أيضاً ، ومنفي تبعاً له ، ويتعلق به الجار والمجرور ، فهما متعلقان بأمر عام منفي ؛ فيتسرب إليهما النفي منه حتماً ؛ لدخولهما فيما يشتمل عليه ، ويؤثر فيه بالنفي كالأمثلة التى في أول البحث ؛ حيث يعم ما قبل لام الجحود وما بعدها ، ويكون شاملاً غير مقيد بقيد يخرج بعض الحالات .

أما لام التعليل فالنفي قبلها داخل على فعل خاص ، ليس كوناً عاماً ، وإنما هو فعل مقيد بالجار والمجرور ( وهما لام التعليل وما دخلت عليه ) ؛ فالنفي منصب على هذا الفعل المقيد ؛ أى : عليه في حالة تقييده - وهى حالة واحدة - دون غيرها من الحالات الأخرى الكثيرة التى لا تدخل في التقييد ؛ والتى هى مسكوت عنها - كما قدمنا - فلا يحكم عليها بالنفي أو بعدمه إلا بقريضة خارجة عن الحملة . والقيد - وهو لام التعليل ومجرورها - منفيان حتماً ، لتعلقهما بالفعل الخاص المنفي . فالمنفي بعد لام التعليل منفي أما قبلها فلا يتعين النفي إلا في صورة واحدة منه ، هى معنى الفعل في حالة تقييده بالجار والمجرور<sup>(١)</sup> . . .

(١) يقول الصبان : إن النفي مع « لام التعليل » منصب على ما بعدها فقط ، فهل هذا يوافق ما يقوله أكثر النحاة من أن ما بعد « لام التعليل » علة لما قبلها وإذا انتفت العلة انتفى المعلوم ؟ يبدو أنه لا يوافقه إلا إذا كان مراده أنه لا يشمل ما قبلها من الصور المتعددة التى لا تدخل في التقييد .

.....

وبناء على ما سبق اشترطوا لصحة «لام الجحود» ألا ينتقض النفي بعدها بإلا الاستثنائية - أو إحدى أخواتها - فلا يقال : ما كان الحر إلا ليقبل الضيم لأن «إلا» هذه تنقض النفي السابق عليها ؛ وتجعل ما بعدها مثبتاً . وهذا مُخَالَف لما تتطلبه لام الجحود من نفي ما قبلها وما بعدها معاً بالحرف الثاني المذكور في صدر جملة لها . ولم يشترطوا هذا في لام التعليل فأجازوا : ما حضر المتعلم إلا ليستفيد ، فصدر الجملة ينفي الحضور عن المتعلم ، وعجزها الواقع بعد «إلا» ينفي ذلك النفي وينقضه ، ويثبت الحضور . . . وأنه لاستفادة المتعلم . فكان الجملة : حضر المتعلم ليستفيد

د - هل يصح حذف «لام الجحود»؟ وهل يصح حذف فعل «الكون» قبلها ؟  
يجوز الحذف بعض النحاة ، معتمداً على ظاهر أمثلة واردة عن العرب ، وقد تصدى لبحثها بعض المحققين ، وانتهى منها إلى أن المحذوف لا يتعين أن يكون أحدهما ، بل يستقيم المعنى على تقديره ، أو تقدير غيره . فلا داعي لإباحة حذف واحد منهما .

ثانيها : « أو » العاطفة التي بمعنى : « حتى » ، أو « إلا » الاستثنائية :

ينصب المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد « أو » العاطفة في موضعين ؛ أحدهما : أن تكون « أو » العاطفة صالحة للحذف ، ووضع « حتى » في مكانها من غير أن يتغير المعنى ؛ سواء أكانت : « حتى » دالة على الغاية ، أم دالة على التعليل .

١ - فالدالة على الغاية : ( ويسمونها : « الغائية » أو : التي بمعنى : « إلى » ) هي التي ينقضى المعنى قبلها شيئاً فشيئاً ، لا دفعة واحدة ، ويتم انقضاؤه بمجرد وقوع ما بعدها ، وتحقق معناه ؛ فإذا وقع ما بعدها انقطع ما قبلها نهائياً . وذلك بأن يكون لما قبلها نوع امتداد زمني ، واستمرار معنوي متلاحق ، لا ينقطع ولا يتوقف نهائياً إلا بتحقيق ما بعدها وحصوله ، فإذا تحقق ما بعدها وحصل انقطع المعنى قبلها بمجرد هذا التحقيق والحدوث ؛ نحو : أقرأ الكتاب ، أو أتعب ، أى : حتى أتعب ، أو : إلى أن أتعب ، فقراءة الكتاب تتطلب وقتاً ، يتبع بعضها بعضاً فيه ، ولا تتم دفعة واحدة بغير استمرار زمني ، فإذا حصل التعب — وهو المعنى الذي بعد « أو » — انتهت القراءة وانقضت بمجرد حصوله . ونحو : أتناول الطعام أو أشبع . ( بمعنى : حتى أشبع أى : إلى أن أشبع ) فتناول الطعام لا يتم دفعة واحدة وإنما يستغرق وقتاً يتوالى فيه بعضه وراء بعض ، ويستمر هذا حتى يحصل الشبع ويتحقق — وهو المعنى الذي بعد : « أو » فإذا حصل وتحقق انقطع تناول الطعام ، ومثل : أنام الليل أو يطلع الفجر ، وأصلتى الصبح وأتعبت أو تشرق الشمس . . .

فالحرف « أو » فيما سبق حرف عطف بمعنى « حتى » الغائية . ولكنه لا يعرب حرف جر مثلها .

ب - والدالة على « التعليل » ( ويسمونها : « أو التعليلية » ) أى : التي بمعنى : « كى » التعليلية أو « لام التعليل » ؛ فما بعدها علة لما قبلها ؛ نحو : لأرضين الله — أو يغفر لى ، بمعنى : حتى يغفر ، أو : كى يغفر لى ، فما بعد « أو » — وهو : المغفرة — علة فى فيما قبلها ، وهو : إرضائى الله . ولا تصح أن تكون « أو » هنا بمعنى : « حتى » الغائية ؛ لفساد المعنى ؛ إذ يكون : سأرضى الله إلى أن يغفر لى ، فإذا تحقق الغفران انقطع إرضائى له وأغضبه . . .

ومن الأمثلة : أحاذر العَدوى أو أسلمَ وأحرصُ على التَوَقَّى أو أنجوَ من المرض . فأو بمعنى : « حتى التعليلية » ، ولا تصلح الغائية ، لفساد المعنى معها . . .  
و « أو » تعرب هنا حرف عطف ولا يصح إعرابها حرف جر أو شيئاً غير العطف بالرغم من أنها بمعنى « حتى » التعليلية الجارة .

\* \* \*

والآخر : أن تكون « أو » بمعنى : « إلا » الاستثنائية ؛ وهذا حين لا يصلح في موضعها « حتى » بنوعيهما السالفين وهما ( الغائية ، والتعليلية ) . فلا بد من الالتجاء أول الأمر إلى : « حتّى » ووضعها في مكان : « أو » ، فإن لم يستقم المعنى معها قصّدتنا : « إلا » الاستثنائية . نحو : تهوى الطائرة أو تسلم من الخلل ، وتسقطُ أو تبرأ من الفساد . . . أى : إلا أن تسلم — إلا أن تبرأ . . . ونحو : يُقتلُ النمرُ بالرصاص أو تُخطئُهُ الرصاصة . . . ويحرصُ الله ياد على جلده أو يعجزِرَ عن سلخه .

فلفظ « أو » في الأمثلة السالفة بمعنى : « إلا » ولا يصلح غيرها . ومع أنه بمعناها — يعرب حرف عطف ولا يصح اعتباره حرف استثناء .

فإن لم تصلح « أو » العاطفة لأن تكون بمعنى : « حتى » أو : « إلا » لفساد المعنى بوضع إحداهما موضعها ، كانت لمجرد العطف ؛ فلا ينصب المضارع بعدها ، إلا أن اقتضى المعنى بعدها نصب المضارع لسبب آخر غير السالف<sup>(١)</sup> . . . فإن اقتضى المعنى نصب المضارع لسبب غير ما تقدم : وجب نصبه « بأن » أيضاً ، ولكن يجوز إظهارها وإضمارها ، كقول أحد الولاة لشاعر هجاء : لولا شعرك الجيد أو يُحَرِّمَ أولادك عائلهم لقطعت لسانك . فلا عفو بعد اليوم ، أو أقبل شفاعه . ويصح إظهار « أن » فنقول : أو أن يحرم أولادك . . . أو أن أقبل شفاعه . وفي كلتا الحالين يعرب المصدر المنسبك من « أن » الظاهرة أو المضمرة جوازاً مع ما دخلت عليه ، معطوفاً . أما المعطوف عليه فلا بد أن يكون اسماً صريحاً قبل « أو »<sup>(٢)</sup> ؛

(١) سيجىء في الزيادة والتفصيل ( ص ٢٥١ ) ، بيان السبب الذي يقتضى نصب المضارع بعد « أو » الماطقة .

(٢) عملاً بقاعدة نصب المضارع بأن مضمرة جوازاً بشروط ، منها أن يكون المصدر المؤول من « أن » وما دخلت عليه معطوفاً على اسم صريح خالص . . . . . وقد سبقت في ص ٢١٧ .

وهو هنا . شِعْر ، وعفو . والتقدير : لولا شعرك ، أو حرمان أولادك . . . .  
 فلا عفو أو قبول شفاعة . . . ومن هذا قوله تعالى : ( وما كان لبشر أن يكلمه الله  
 إلاّ وحياً ، أو من وراء حجاب ، أو يُرْسِلَ رسولاً . . . ) بمعنى : أو أن  
 يرسل رسولا . فالمضارع « يرسل » منه وب « بأن » مضمرة جوازاً ، وفاعله مستتر  
 جوازاً تقديره : هو ، والمصدر المؤول معطوف على الاسم الصريح : « وحياً »  
 والتقدير : إلاّ وحياً أو إرساله رسولا . . . .

ولما كانت « أو » التي ينصب بعدها المضارع بأن المضمرة وجوباً أو  
 جوازاً ، حرف عطف - وجب أن يكون المصدر المؤول بعدها معطوفاً على  
 شيء قبلها يناسبه ؛ ( كمصدر صريح ، أو مؤول ، وكاسم جامد ليس  
 بمصدر . . . ) فإن وُجد في الكلام السابق معطوف عليه مذكور ، عطفنا  
 عليه المصدر المؤول الذي بعد « أو » كما في الأمثلة الأولى ، وكما في الأمثلة  
 الأخيرة ( وهي : لولا شعرك الجيد أو أن يُحْرَم . . . - فلا عفو أو أقبل  
 شفاعة . . . إلاّ وحياً أو يرسل رسولا . . . ) وإن لم يذكر في الكلام السابق  
 معطوف عليه تَصَيّدُنا من ذلك الكلام اسماً جامداً ، مصدراً كان أم غير  
 مصدر ، وجعلناه المعطوف عليه . والأنسب أن يكون مصدراً - لا اسماً جامداً  
 محضاً ؛ - ليكون المعطوف والمعطوف عليه متناسبين ، في المصدرية<sup>(١)</sup> . . . .

ويقول النحاة : إن تصيد المصدر - المعطوف عليه - من الكلام الذي قبل  
 « أو » لا يحتاج في تلمسه إلى ضابط معين ، ولا إلى طريقة خاصة . وكل ما يشترط

( ١ ) لا يصح في حالة نصب المضارع ان يكون المعطوف عليه فعلاً او مشتقاً يشبهه ؛ إذ لو  
 كان المصدر المؤول - وهو بعد التأويل اسم صريح - معطوفاً على فعل أو ما يشبهه لاختلف الأمر بين  
 التابع والمتبوع في أمور ؛ أهمها الزمن ، والذات ، ذلك لأن المصدر المؤول يدل على المعنى المجرد الخالي من الزمن  
 ومن الذات ، في حين يدل الفعل على الزمن ، وتدل المشتقات العاملة على الزمن ومعه صاحب المعنى ( الذات ) .  
 وقد أشرنا إلى صحة وقوع المعطوف عليه اسماً جامداً محضاً ( أى اسماً جامداً غير مصدر ) نحو :  
 لولا شعرك الجيد أو يحرم أولادك عائلهم . . . . فالمصدر المؤول من أن المضمرة بعد « أو » ومن  
 الجملة المضارعية بعدها معطوف على : « شعر » وهو اسم جامد محض . والتقدير : لولا الشعر ، أو حرمان  
 أولادك . . . ومثله قول الشاعر :

ولولا رجالاً من رزام أعزة وآل سُبَيْع ، أو أسوءك علقما

( رزام : اسم قبيلة ، وعلقم منادى مرخم ، وأصله يا علقمة . . . ) فالمصدر المؤول من أن المضمرة  
 بعد « أو » ومن الجملة المضارعية بعدها معطوف على : « رجال » ورجال اسم جامد محض .  
 والتقدير : لولا رجال أو إساءتك .

فيه أن يكون ملائماً المعنى مسائراً السياق . وفيما يلي بعض الأمثلة السالفة الخالية من ذكر المعطوف عليه ، صراحة ثم اشتغالها عليه بعد تصديده :

المثال أولاً بغير المعطوف عليه صراحة	المثال بعد تصيد المصدر المعطوف عليه	ملاحظة
أقرأ الكتاب أو أتعب أتناول الطعام أو أشبع أنام الليل أو يطلع الفجر أصلي وأتعب أو تشرق الشمس لأرضين الله أو يغفر لي أحاذر العدو أو أسلم	سيكون منى قراءة أو تعب سيكون منى تناول للطعام أو شبع . . يكون منى النوم واستمراره أو طلوع الفجر . تكون منى صلاة وتعب أو شروق الشمس . . ليكن منى إرضاء الله أو غفرانه لي تكون منى محاذرة للعدوى أو سلامة . .	ليس من اللازم أن نقول : « سيكون » أو : « لتكن » ... وإنما اللازم هو مسابقة المعنى

(١) اكتفى ابن مالك ببيت واحد في الكلام على « أو » السالفة ؛ هو :

كَذَاكَ بَعْدَ «أَوْ» ، إِذَا يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِهَا : «حَتَّى» ، أَوْ : «أَلَّا» أَنْ خَفِيَ ٩

وفي البيت تقديم وتأخير . والأصل : « أن » خفي كذاك بعد « أو » إذا يصلح . . .  
يريد : الحرف المصدرى « أن » خفي - بمعنى : أضمر ولم يظهر - خفاء بعد « أو » مثل ذاك الذي  
وقع بعد لام الحجود ؛ من ناحية أنه خفاء وإضمار واجب ؛ فلا يصح ظهور « أن » فيه بعد « أو »  
كما لا يصح ظهورها بعد لام الحجود . بشرط أن تكون : « أو » بمعنى : « حتى » أو « إلا » ؛ فيصح  
إحلال أحد هذين الحرفين في موضعها .



## زيادة وتفصيل :

١- يجرى على المضارع المنصوب بأن المضمر بعد : «أو» جميع الأحكام الخاصة بالمضارع المنصوب بأن المصدرية من السبك والفصل وعدمه<sup>(١)</sup>

ب- صرحنا فيما سبق أن : «أو» التي بمعنى : «حتى» أو : «إلا» - هي حرف عطف، ولا يصح إعرابها حرف جر، أو حرف استثناء تبعاً للحرف الذي يصلح في موضعها ؛ فهي بمعناه فقط ، وليست مماثلة له في إعرابه ؛ فلكل منهما إعرابه الخاص به . وهو يخالف إعراب الآخر . ولهذا السبب وجب إعراب المصدر المؤول بعد «أو» معطوفاً على شيء قبلها، ولا يصح إعرابه مجروراً ، أو مستثنى ، برغم أن «أو» بمعنى : «حتى» الجارة أو «إلا» الاستثنائية .

ح- قد تصلح «أو» السالفة لأن تكون بمعنى : «حتى» أو «إلا» عند عدم قرينة تعينها لأحدهما ؛ ولكن يختلف المعنى في كل صورة ؛ نحو : لألازمك أو تُسَدِّد لي ديني . فيصح أن تكون «أو» هنا بمعنى «حتى» ، أو «إلا» . والمعنيان مختلفان .

د- من الملاحظ أن «أو» السالفة تقع بين معنيين مختلفين ؛ أحدهما قبلها ، والآخر بعدها ، والأول محقق الوقوع أو مرجحه حتى يقع ما بعدها ؛ فحصول الأول ثابت أو بمنزلة الثابت ، حتى يحصل ويقع ما بعدها ، وحصول الثاني ووقوعه مشكوك فيه غالباً ؛ فقد يقع أو لا يقع فإذا أريد الدلالة على أن ما قبلها وما بعدها متساويان في الشك وجب توجيهها للعطف المجرد ، ويجب رفع المضارع بعدها ؛ ليكون الرفع شارة وعلامة على هذه المساواة في الشك . بخلاف ما لو أريد الدلالة على أن الأول محقق الوقوع أو مرجحه ، وأن الثاني وحده هو المشكوك في حصوله فيجب نصب المضارع حتماً بأن مضمره وجوباً بعد «أو» ؛ ففي مثل : أسافر يوم الجمعة أو أستريح . . . - يصح رفع المضارع : «أستريح» على إرادة أن السفر والراحة متساويان من ناحية وقوعهما أو عدم وقوعهما ؛ فكلاهما مشكوك في حصوله . غير مقطوع بواحد منهما . وبصح نصب المضارع . «أستريح» على إرادة أن الأول ؛ وهو : السفر ، محقق الوقوع والحصول ، وأن الراحة مشكوك فيها ؛ فقد تحصل أولاً تحصل ، وأن المعنى أسافر حتى أستريح ، أو إلا أن أستريح . فالسفر ليس موضع شك ؛ وإنما الشك في الراحة ؛ إذ لا يلزم المتكلم أن يتحقق أو لا يتحقق ؟ . لهذا كان استعمال : «أو» في معناها الصحيح محتاجاً إلى يقظة ودقة فهم . . . ومثل المساواة في الشك المساواة في غيرها من المعاني الأخرى التي تدل عليها «أو» المتجردة للعطف المحض .

## ثالثها : « حتى » الجارة .

( ١ ) لا تنفصح « حتى » الجارة على الوجه المحمود إلا بعرضها مع بقية أنواع « حتى » عرضاً مناسباً ؛ يكنى تمييز بعضها من بعض . وأنواع « حتى » ثلاثة أولها : العاطفة ؛ وهي حرف عطف يفيد الغاية في خسة أو شرف . . . ، ولا يدخل على الحروف « ولا يعطف المصادر المؤولة ، ولا الأفعال « ولا الجمل الفعلية ولا الاسمية وإنما يعطف الاسم الظاهر الصريح . . . ( وقد سبق تفصيل الكلام عليه وعلى أحكامه في باب العطف ج ٣ ص ٤٢٩ م ١٨ ) .

ثانيها : « حتى الابتدائية » وتفيد الدلالة على : « الغاية » ولو بتأويل أو تقدير - ، ولكنها لا تدخل إلا على جملة جديدة ؛ مستقلة عن الجملة التي قبلها في الإعراب ، مع اتصالها معنى بنوع من الاتصال . فتدخل على الجملة الاسمية نحو : الصنعة مفيدة ؛ حتى فائدتها الخلقية كبيرة . وتدخل على الجملة الفعلية الماضية ؛ نحو قول الشاعر :

وضاقت الأرض ؛ حتى ظن هاربهم إذا رأى غير شيء ظنه رجلا

ونحو : ارتفع صوت الحرية في القرن العشرين حتى ملأ الأسماع ، ودوى في المشارق والمغارب حتى زلزل حصون الاستبداد . . . وتدخل على الجملة المضارعية بشرط أن يكون زمن المضارع حالاً حقيقية ، أو مؤولة بالحال .

فالحقيقية : ( هي التي يكون زمنها هو زمن التكلم . ) وفي أثنائه يتحقق معنى المضارع ؛ بحيث يكون الوقت الذي يجرى فيه الكلام هو الوقت الذي يقع فيه - أول مرة - معنى المضارع . أى : أن الزمن الحالى يجمع بين كلام المتكلم ، وحصول معنى المضارع أول مرة . والمؤولة إما عن ماض ؛ وهي التي يكون زمنها قد فات قبل التكلم ومعنى المضارع قد وقع ، وانتهى « وتم كل هذا قبل النطق بالجملة المشتملة على « حتى » ولكن المتكلم يتخيل أن ذلك الزمن بما يحويه من معنى المضارع لم ينته ، وأنه موجود قائم حين النطق بالجملة - وهذه الطريقة تسمى : « حكاية الحال الماضية » وسيجيء تفصيل الكلام عليها هنا ، وفي ص ٢٥٥ .

وإما عن مستقبل وهي التي لم يأت زمنها وزمن مضارعها بعد ولكن المتكلم يتخيل أنه قائم وقت الكلام وعلى هذا لا يصح اعتبار : « حتى » ابتدائية إذا كان معنى المضارع الذي بعدها قد تحقق في زمن انتهى حقيقة ، أو أنه سيتحقق في زمن مستقبل حقيقة ، بغير تخيل الحال وحكايتها في كل واحدة منهما . . . فثال حكاية الحال الماضية التي يتخيل فيها المتكلم وقوعها وقت كلامه : أقام المصريون القدماء مسلات ضخمة ، حتى يكتبون على جوانبها تاريخهم ، وما ثرهم . ومثال الحال الحقيقية - : أقف الآن على شاطئ البحر والشمس تجري إلى مغربها حتى أتابع غروبها . . . هذه الوردية في يدى أرقبها وأشملها حتى أتمتع بلونها ، وبطيب رائحتها - فتابعة الغروب تتحقق في الزمن الذي ينطق فيه المتكلم بالجملة المشتملة على « حتى » ؛ فزمنها واحد ؛ هو : الحال . كذلك التمتع بطيب الوردية ولونها ؛ يقع في الزمن الذي يقع فيه النطق بالجملة المشتملة على « حتى » وهو الزمن الحالى . وفي هذه الأمثلة وأشباهها تعرب « حتى » حرف ابتداء . للدلالة على « الغاية » كما سبق - والجملة بعدها مستقلة في إعرابها لا في معناها .

وثالثها : « حتى » الجارة ، وهي ذوعان ؛ نوع يجر الاسم الظاهر الصريح ( والظاهر : ما ليس ضميراً « والصريح - : ما ليس مصدرأ مؤولاً ) ومعناها الدلالة على الغاية ؛ نحو : قرأت الكتاب حتى الخاتمة . ولا شأن لنا بهذا النوع هنا ، - فقد سبق الكلام عليه في الجز الثاني ، باب حروف الجر - . ونوع يجر المصدر المؤول من « أن » المضمرة وجوباً وما دخلت عليه . ومعناها : إما الدلالة على الغاية ، وإما الدلالة على التعليل ، وإما الدلالة على الاستثناء . والنوع الجار للمصدر المؤول هو موضوع كلامنا الآن

والكلام عليها - هُنا - يتجه إلى ناحية معناها ، وعملها ، وحكم المضارع بعدها .

١ - فأما معناها فالدلالة على الغاية ، أو : على التعليل ، أو : على الاستثناء فتدل على الغاية إذا كان المعنى بعدها نهاية لمعنى قبلها ينقضى تدريجاً ، لا دفعة واحدة ، ولا سريعاً ، ويترتب على تحقق المعنى الذى بعدها أن ينقطع المعنى السابق فوراً ، ويتوقف بمجرد تحقق اللاحق وحصوله ؛ نحو : يمتد الليل حتى يطلع الفجر - يزداد الحار الصيف حتى تغيب الشمس ، ويزداد البرد ليل الشتاء حتى تشرق - يسرع القطار حتى يدخل المحطة ، والطائرة حتى تدخل الحظيرة . . . . فامتداد الليل يستمر تدريجاً إلى أن يظهر الفجر ، وعند ظهوره ينقطع الامتداد ويختفي . وازدياد الحر يدوم إلى أن تختفى الشمس ، ومتى اختفت انقطع الازدياد وتوقف . . . وهكذا بقية الأمثلة ونظائرها مما تقع فيه : « حتى » دالة على الغاية ، ولذا يسمونها : « حتى الغائية » أو : « حتى التى بمعنى : إلى » ؛ لدلالة كل واحدة منهما على انتهاء ما قبلها بمجرد حصول ما بعدها . ولا بد أن يكون المعنى السابق من الأمور التى تنقضى شيئاً فشيئاً - كما نرى - فلا ينقضى مرة واحدة ، ولا ينقطع بغير تمهل .

وتدل على « التعليل » إذا كان ما قبلها سبباً وعلة فيما بعدها ؛ نحو : نقرأ الصحف حتى نعرف الشؤون الداخلية والخارجية ، ونستمع إلى الإذاعة حتى نعلم ما يدور فى البلاد المختلفة ؛ فقراءة الصحف هى السبب فى معرفة الشؤون الداخلية والخارجية ، والاستماع إلى الإذاعة هو السبب فى العلم بما يدور فى البلاد المختلفة . فما قبل « حتى » هو العلة والسبب فيما بعدها<sup>(١)</sup> ؛ ولهذا ، تسمى : « التعليلية » ومن الأمثلة أيضاً ؛ تحرص الأمم على نشر التعاليم حتى تنهض وتقوى ، وتتنافس فى ميادين الصناعة حتى تفوز بأكبر قسط من مزاياها ، وتسابق إلى كشف الكواكب حتى تستأثر بما فيها . . . . .

وتدل على « الاستثناء » - كإلا - إذا لم تصلح للدلالة على الغاية أو على التعليل ؛ فلا بد من القطع بعدم صلاحيتها « للغاية » ، والتعليل « قبل جعلها

(١) لأن السبب متقدم فى زمنه على المسبب حتماً .

للاستثناء الخالص . نحو : لا يصلح الوالى للحكم حتى يلتزم العدل ، ويحرص عليه . . . . والتقدير : لا يصلح الوالى للحكم إلا أن يلتزم العدل . « فحتى » هنا بمعنى : « إلا » — وعند التقدير نقول معناها : « إلا أن » ، فتظهر « أن » بعد « إلا » ، ولا يصح إظهارها بعد « حتى » — ولا تصح أن تكون « غائية » ولا « تعليلية » ؛ إذ لو كانت « غائية » لوجب أن ينقضى المعنى قبلها تدريجاً — كما سبق — والمنفى من المعانى التى تنقضى دفعة واحدة ؛ لأنه حكم بالسلب على أمر ، والحكم بالسلب يستصعبُ سريعاً ، دفعة واحدة ؛ لا تدريجاً — فى الصحيح (١) . . . .

ولو كانت « تعليلية » لوجب أن يكون ما قبلها سببا وعلّة فيما بعدها . وهذا لا ينطبق على ما نحن فيه ؛ إذ ليس عدم صلاحية الوالى للحكم هو السبب فى أنه يلتزم العدل . ومن أمثلة « حتى » التى بمعنى : « إلا » قول شوق :

وما السلاحُ لقومٍ كلَّ عُدَّتِهِم حتى يكونوا من الأخلاق فى أُهْب (٢)

\* \* \*

(١) وهنا اعتبار آخر ؛ هو : أن الكلام قبل « حتى » « منى » ؛ والمنفى لا يزول نفيه إذا كانت الغاية ، وتحققت الغاية ، فعند تحققها يظل ما قبل « حتى » منقياً كما كان ، ويترب على بقائه منقياً فساد المعنى ، إذ يكون التقدير : لا يصلح الوالى للحكم إلى أن يلتزم العدل ؛ فإذا تحقق التزامه العدل لا يصلح للحكم . . . .

وبهذه المناسبة نشير إلى أهم الأحكام الخاصة « بحتى الاستثنائية » ؛ وهى أربعة نبه العلماء إليها ؛ لدقتها ، وخفائها على كثير :

« أولها » أن « حتى » الاستثنائية تسبق — كثيراً — بنى . ثانياً — أن هذا النفى يظل على حاله عند التقدير ؛ فلا ينقلب إثباتاً إذا تحقق ما بعد « إلا » بل يظل ما قبلها مستمراً ومنقياً لا ينقطع استمراره ونفيه بوقوع ما بعدها ، مهما كانت الأحوال . ثالثاً : أن الاستثناء الذى تتضمن معناه ، وتدل عليه — هو استثناء منقطع ( أى ليس من جنس المستثنى منه ، فهى بمعنى : « لكن » ساكنة النون ) . كالذى هنا ، وقد يكون متصلاً أحياناً كالذى فى قوله تعالى : ( لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ) فهى للاستثناء المتصل من عموم الأحوال . رابعاً : أن « حتى » تتضمن معنى « إلا » الحالية من « أن » بعدها . أما « أن » التى تظهر فى تأويل الجملة فهى « أن » المصدرية المضمرة وجوباً بعد « حتى » . فإذا وضعنا « إلا » مكان « حتى » ظهرت « أن » المضمرة ؛ إذ لو كانت « حتى » بمعنى : « إلا » و « أن » معاً لتكررت « أن » عند التأويل ، وصار الكلام : لا يصلح الوالى للحكم : « إلا أن أن » يلتزم العدل ، بذكر « أن » مرتين ؛ إحداهما التى كانت مضمرة وجوباً مع « حتى » والأخرى هى المزعومة خطأ بعد « إلا » .

(٢) جمع : إهاب ، بمعنى : جلد .

ب - وأما عملها : فالجر - متى كان المضارع بعدها منصوباً - باعتبارها حرف جر أصلى . وهذا النوع الذى يعنينا ، لا يجر إلا المصدر المنسبك من « أن » المصدرية - المضمرة وجوباً - مع صلتها الجملة المضارعية . ففى مثل : الصبر يحمى النفس الحزينة ، حتى تنفّ إلى السكينة - يكون الإعراب : ( حتى حرف جر - ( تنفّ ) فعل مضارع ، منصوب « بأن » مضمرة وجوباً بعد ، « حتى » . والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره : هى . والمصدر المؤول من « أن » وما دخلت عليه من الجملة المضارعية مجرور « بحتى » . والتقدير : حتى إفاء تيّها . . . وهذا الجار ومجروره متعلقان بالمضارع : « يحمى » . . . وهى تعمل الجر دائماً ولو كان معناها : الاستثناء ؛ فشأنها شأن : خلا ، وعدا وحاشا ، والثلاثة حروف جر . ومعناها : الاستثناء .

\* \* \*

ح - وأما حكم المضارع بعدها : فتارة يجب رفعه ، وتكون ابتدائية ، وتارة يجب نصبه بأن مضمره وجوباً ، وتكون جارة للمصدر المؤول ، وتارة يجوز فيه الأمران ؛ فتكون ابتدائية عند رفعه ، وجارة عند نصبه وجوباً وفى كل أحواله لا يجوز أن يفصل بينه وبينها فاصل مذكور أو مقدر ، إلا « أن » المضمرة وجوباً <sup>(١)</sup> : ( ١ ) فيجب رفعه فى كل حالة تستوفى ثلاثة شروط مجتمعة :

أولها : أن يكون زمنه للحال حقيقة أو تأويلاً ، والحال الحقيقية - كما سلف - هى التى يقع فيها الكلام ؛ فزمنها زمن النطق بالكلام المشتمل على « حتى » . أى أن الزمن الذى يحصل فيه الكلام هو نفسه الزمن الذى يجرى فيه - أول مرة - معنى المضارع التالى لها . فلا بد أن تجمع الحال الحقيقية بين الأمرين ، وهما : الكلام المشتمل على « حتى » ، وحصول معنى المضارع الذى يتاوها ؛ بحيث يتكلم الناطق بها وبجملتها فى وقت تحقق معنى المضارع وحصوله أول مرة ؛ نحو : هذا الماء ينساب بين الزروع حتى تشرب . فالشرب - وهو معنى المضارع التالى ، « حتى » - يتحقق ويحصل فعلاً أول مرة فى الوقت الذى يتكلم فيه المتكلم بالجملة فزمن النطق والشرب واحد ؛ هو : الزمن الحالى ، وهو الذى يجمع بينهما . ومثل :

( ١ ) ويجيز بعض النحاة الفصل بينهما بالظرف ، أو بالجار مع مجروره ، أو بالقسم ، أو بالمفعول ، أو بالشرط الذى فعله ماض . وهذا الرأى حسن ؛ إذ فيه تيسير .

يسمع الطبيب دقات القلب الآن حتى يعرف أمره ، ويجس نبض المريض حتى يسترشد به في معرفة الداء . بشرط أن يقال هذا في وقت استماع الطبيب للدق ، وجس النبض . ومثل : أشاهد العواصف تشتد الساعة حتى تقتلع الأشجار ، وتزداد شدة وعنفًا حتى تهدم البيوت ، وتغرق السفن ، وتسقط الطائرات . . . بشرط أن يكون الزمن الذي يتحقق فيه معنى الأفعال المضارعة التالية « حتى » في كل ما سبق هو زمن النطق بالكلام ؛ فكأن الناطق بالمضارع الحالى الزمن يقول : الأمر الآن كذا وكذا ، أى : شأنه في الحال القائمة كذا وكذا . . .

فالمضارع في الأمثلة السالفة — وأشباهاها — مرفوع وجوبًا . و « حتى » حرف ابتداء ، يدل على أن الجملة بعده جديدة مستقاة عما قبلها في الإعراب دون المعنى ؛ إذ لا بد من اتصالهما فيه — كما عرفنا .

ولا مانع أن يستمر معنى المضارع الحالى الزمن ؛ فيمتد وقته بعد انتهاء النطق بالجملة المشتملة على « حتى » وإنما الممنوع أن ينقضى معناه قبل النطق بها ؛ فيكون ماضى المعنى . أو أن يتأخر بدء تحققه إلى ما بعد النطق بها والفراغ منها ؛ فيكون تحققه في زمن مستقبل حقيقى بالنسبة لها ؛ إذ يتحقق بعد الانتهاء من التكلم بجملة لها . أما الزمن الماضى المؤول بالحال — فهو الذى يكون فيه معنى المضارع قد تحقق وانتهى فعلا قبل النطق بالجملة ، وكان المناسب أن يذكر الفعل بصيغة الماضى ، ولكنه يعاد ذكره بصيغة المضارع بقصد حكاية الحال<sup>(١)</sup> الماضية التى ترشد إليها القرينة — بالطريقة التى شرحناها<sup>(٢)</sup> . . .

وفى هذه الصورة التى يكون فيها زمن المضارع حالاً ماضية مؤولة — يجب رفعه وتكون « حتى » ابتدائية ؛ كما يجب رفعه في الزمن الحالى حقيقة وكانت فيه « حتى » ابتدائية أيضاً . . . ومثال الحالى تأويلا : هذا زهير الشاعر الجاهلى ، يراجع قصيدته حتى تجودُ بعد حول على مراجعتها ؛ فيذيعُها ، ولذا تسمى قصائده : « الحوليات » . . . فعنى المضارع — وهو الجودة بعد الحول — أمر فات حقاً قبل النطق بكلمة : « حتى » وبجملتها . كفوات المراجعة . وزمن الأمرين في حقيقته ماض ، ولكن التحدث عنهما بصورة المضارع — قُصِدَ به حكاية

(١) أى : الحالة ، أو : الحادثة . (٢) في هامش ص ٢٥٢ .

ماضى ، وإرجاع ما فات ، على تخيل أنه يقع الآن — فى وقت الكلام — أو على تخيل المتكلم قد ترك زمانه الذى يعيش فيه ، ورجع إلى الزمن السالف الذى يتحقق فيه المعنى أمامه ، وكأنه من أهل ذلك العصر .

ويسمى هذا : « حكاية الحال الماضية » ، أى : إعادة حالة سبقت وحادثة وقعت وترديد قصتها وقت الكلام ، وكأنها تحصل أول مرة ساعة حكايتها ، مع أنها — فى حقيقة الأمر — قد حصلت من قبل ، وانتهى أمرها قبل ترديدها . وهذه هى الصورة الغالبة فى الحكاية .

وهناك صورة أخرى أقل استعمالاً ؛ هى حكاية الحال المستقبلية التى لم تقع بعد ، وتصوير أمرها بصورة مايقع السّاعة ، ويحصل الآن . مع أنها لم تقع ، ولم تتحقق قبل الكلام ، ولا فى أثناءه . والغرض منها : إفادة القطع بمجيئها وأنها آتة ، لا محالة ؛ فهى بمنزلة ما وقع وتحقق .

أما الغرض من « حكاية الحال الماضية » فهو الإشعار بأهمية القصة ، وصحتها ، وإثارة الشوق إلى سماعها ليمتزج السامع بجوها ، ومن الأمثلة : كان الفراعين يبنون قبورهم فى حياتهم منحوتة فى الصخر الأصم حتى تضم رفاتهم بعد موتهم ، وربما أخفوها حتى يأمنون الأيدي العابثة بها . . .

فزمن بناء القبور قد انتهى وانقضى ، وكذلك الدفن فيها والإخفاء والأمن . . . فكان المناسب ذكر هذه المعانى بصيغة الماضى لا المضارع . ولكن جرى بالمضارع على سبيل « حكاية الحال الماضية » ؛ ليكون من وراء ذلك توجيه الأنظار إلى القصة العجيبة ، وأنها صحيحة كأنها تقع أمامنا بما يلبسها من غرائب وكأن المتكلم يطلب إلى السامع التنبيه إلى ما يحيط بها ، وأن يستعيد صورتها كاماة ويعيش — ساعة سماعها — فى جو يشابه الجو الحقيقى الذى ولدت فيه أول أمرها . دون الاكتفاء بالسمع المجرد .

فالتعبير عن القصة الماضية بصيغة المضارع و « الحال المحكية » يجعل القصة الماضية بمنزلة ما يحصل أمامنا الآن أو ، يجعلنا بمنزلة من تقدم بهم الزمان فشاهدوها فى وقتها الحقيقى السالف . والأمران على سبيل التخيل المحض

ولهذا يعتبر زمن المضارع حاليًّا تأويلاً<sup>(١)</sup>، لا حقيقة. ولا بد في حكاية الحال بنوعها من قرينة تدل على الحكاية.

ثانيها : أن يكون ما بعد « حتى » مسبباً عما قبلها ؛ كالأمثلة السالفة — ليقع الربط بين ما قبلها وما بعدها — فإن لم يكن مسبباً عما قبلها لم يصح رفع المضارع ووجب اعتبارها جارة ينصب بعدها « بأن » مضمرة ، وجوباً — نحو : يتقضى هؤلاء الزراع نهارهم في العمل حتى تغرب الشمس . فغروب الشمس ليس مسبباً عن قضاء النهار في العمل ، فيجب نصب المضارع : « تغرب » ، ولا يجوز رفعه ... ونحو : يحرص هذا البخيل على ماله حتى يموت ، فالموت ليس مسبباً عن البخل ؛ ولهذا يجب نصب المضارع ...

ثالثها : أن يكون ما بعد « حتى » فضلة — كالأمثلة المتقدمة — لا جزءاً

(١) ونزيد « حكاية الحال الماضية » وضوحاً ؛ فنقول ؛ إذا كان المعنى الذي بعد « حتى » قد وقع وانتهى زمنه قبل النطق بالجملة التي تشتمل عليها ، وأريد التعبير عنه فالتعبير بالفعل الماضي هو المناسب له ، والأليق . غير أن هناك بعض دواع بلاغية تدعو — أحياناً — إلى ترك التعبير بالماضي ، وإلى العدول عنه للمضارع الذي يقوم — مع القرينة — مقامه تأويلاً وتنزيلاً . وهذا ما يسمى : « حكاية الحال الماضية » . وتقوم على أحد اعتبارين ؛ أولها : تخيل المتكلم أن المعنى الماضي الذي حصل وتحقق قبل النطق بالكلام — لم يحصل ولم يتحقق إلا وقت الكلام ، أي : في الزمن الحالى ؛ فكان هذا المعنى يحصل ويتحقق أمامه الآن ؛ لهذا يعبر عنه بفعل مضارع يدل على الحال .

وثانيهما : أن يتخيل — أيضاً — أنه لا يعيش في الزمن الذي يتكلم فيه ، وإنما رجع به زمنه إلى الوراء ؛ ونقله من عصره الحاضر القائم إلى عصر مضى ، ووقع فيه ذلك المعنى ، فكان المعنى يقع أمامه ويتحقق في الزمن الذي ينطق ويتكلم فيه بذلك المعنى ؛ وهو : « الحال » ويحىء بالمضارع ليعبر عن هذا المعنى وزمنه ، بدلا من الماضي .

فحكاية الحال الماضية قائمة إما على تقديم المتكلم ونقله إلى زمن سبق ، وتحقق فيه المعنى ، وإما على تأخير زمن المعنى إلى عصر المتكلم . وفي الحالين يستعمل المضارع بدل الماضي ؛ للدلالة على أن زمن المعنى وزمن التكلم واحد ؛ هو : الزمن الحالى وكل هذا على سبيل التخيل والتأويل والحكاية ... ويوضح الاعتبارين السالفين المثال الآتي بقوله أحدنا اليوم :

دعا الرسول عليه السلام قومه إلى طاعة ربه ، وإلى ترك المردول من عادات الجاهلية ، فبذل الجهد في هذا السبيل ، واحتمل الأذى من قومه « وصبر على ما لقيه من العنت والاضطهاد ...

فهذه قصة وقع معناها ، وتحقق فعلاً قبل النطق هنا ؛ فالتعبير عنها بالفعل الماضي هو المناسب لها . لكن المتكلم قد يعدل عنه إلى التعبير بالمضارع ؛ لسبب بلاغى — كما أشرنا — فيقول : ( وهو يتخيل أن الزمن تقدم به إلى عصر الذي فهو يشاهدها ، أو أنها تأخرت إلى عصره فهو يشاهدها كذلك ، وفي الحالتين يكون زمن مشاهدتها والتكلم بها واحداً ، هو : الزمن الحالى ) : إن رسولنا يدعو قومه ... ويبذل الجهد ... ويحتمل الأذى ... ويصبر ...



أساسياً في جملة ؛ فلا يكون خبراً<sup>(١)</sup> لمبتدأ ، أو خبراً لناسخ<sup>(٢)</sup> . فإن لم يكن فضلة لم يصح الرفع ، ووجب النصب بأن مضمره وجوباً بعد « حتى » ، نحو :  
عملي حتى تغرب الشمس - كان عملي حتى تغرب الشمس - إن عملي حتى تغرب ... فالمصدر المنسبك من « أن » وما دخلت عليه مجرور بـ « حتى » والجار والمجرور خبر المبتدأ أو خبر الناسخ .

\* \* \*

( ٢ ) ويجب نصبه في كل حالة من الحالات الثلاث السالفة التي لا تصلح

للرفع الواجب ؛ وهي :

١ - أن يكون زمنه غير حال حقيقة ولا تأويلاً . بأن يكون ماضياً خالصاً ، أو مستقبلاً خالصاً ، فمثال الماضي المحض : في سنة عشرين من الهجرة تم فتح مصر على يد العرب حتى ينقذوها من ظلم الرومان . . . فالفتح والإنقاذ وقعا في زمن خالص الماضي ، وبقياً هنا على حالهما من غير تأويل زمنهما بالحال . ومثل :  
بني العباسيون مقياساً لليل بجزيرة الروضة<sup>(٣)</sup> حتى يعرفوا زيادته ونقصه .

ومثال المستقبل الحقيقي : في الشهر القادم يزور بلادنا وفود من العلماء الأجانب حتى يطلعوا على مظاهر الحضارة والتقدم عندنا ، وسننتهز فرصة وجودهم للانتفاع بعلمهم وتجربتهم حتى تقوم مشروعاتنا العمرانية الجديدة على أسس علمية وفنية صحيحة . . . وقول الشاعر :

يا ليت من يمنع المعروف يمنعه حتى يذوق رجال غيب ما صنعوا  
ب - أن يكون ما بعد « حتى » غير مسبب عما قبلها ؛ فينصب المضارع

( ١ ) لأن الخبر مع مجروره ( كحتى مع مجرورها ) لا يكون جزءاً أساسياً في جملة إلا حين يكون خبر المبتدأ ، أو الناسخ أو يكون نائب فاعل في غير هذا .

( ٢ ) الناسخ يشمل ظن وأخواتها ما ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر وإنما وجب أن يكون ما بعدها فضلة ؛ لأن « حتى » الابتدائية لا تدخل إلا على جملة مستقلة في إعرابها عما قبلها - كما أوضحنا - فإذا جاء ما بعدها غير فضلة كان جزءاً أساسياً مما قبلها فلا تكون ابتدائية .

( ٣ ) في الجنوب الغربي من مدينة القاهرة الحالية .

وجوباً في هذه الصورة؛ نحو : أصوم يومى هذا حتى يجىء المغرب ، فجىء  
المغرب ليس مسبباً عن الصيام . ونحو : يتسابق السباحون حتى ينتهى الوقت ؛  
فانتهاء الوقت ليس مسبباً عن التسابق . . .

ح - أن يكون ما بعد « حتى » غير فضلة . فينصب المضارع وجوباً إذا كان  
ما بعدها جزءاً أساسياً من جملة قبلها . . . ؛ نحو : سهرى حتى أنجزَ عملى .  
أو : كان سهرى حتى أنجزَ عملى . . . أو : إن سهرى حتى أنجزَ عملى . . .  
فكلمة : « حتى » في الحالات الثلاث السالفة حرف جرّ أصلى ، والمضارع  
بعدها واجب النصب « بأن » مضمرّة وجوباً . و« أن » وما دخلت عليه من المضارع  
وفاعله في تأويل مصدر مجرور « بحتى » ، والجار والمجرور متعلقان بعامل مناسب  
قبلها .

أما معناها في هذه الحالات فخاضع لما يناسب كل حالة ؛ فقد يكون الدلالة  
على الغاية ، أو الدلالة على التعليل . أو على الاستثناء ، طبقاً لما شرحناه (١) .  
ولا مانع أن تجىء « حتى » صالحة للدلالة على أكثر من معنى واحد ، عند فقد  
القرينة التى تعين معنى دون غيره .

\* \* \*

(٣) ويجوز رفعه ونصبه إذا كان معناه مستقبلاً بالنسبة للمعنى الذى قبل  
حتى بأن يكون المعنى بعدها قد تحقق قبل الزمن الحالى كما تحقق المعنى قبلها ؛  
فكلاهما قد تحقق فعلاً وحصل قبل النطق بالكلام الذى قبلها والذى بعدها .  
غير أن تحقق معنى المضارع تأخر عن تحقق المعنى السابق عليها ؛ فهو  
مستقبل بالنسبة للسابق ، أى : أن المعنيين قد وقعا وحصلا قبل الكلام . ولكن  
أحدهما وهو الذى قبل « حتى » - أسبق فى زمن تحققه وحصوله من المتأخر عنها  
ولهذا يعتبر المتأخر فى زمنه ( وهو ما يلى « حتى » ) مستقبلاً بالنسبة لما قبلها ؛ لتحقيق  
معناه بعد ذلك المتقدم عليها . وكل هذا بغير : « حكاية الحال الماضية » وبغير  
تخيل أنها قائمة الآن (٢) . . .

(١) فى ص ٢٥٢ وما بعدها .

(٢) لأن تخيل الحال الماضية وحكايتها ، يجعل زمن المضارع للحال تأويلاً كما سبق . فيرفع

ومن الأمثلة ما قاله أحد المؤرخين : بنى المعز لدين الله الفاطمي مدينة القاهرة حتى تكون مقراً لحكمه ، ومأوى يتسع لأعوانه وجنده . ولما تمّ بناؤها عرضت عليه أسماء كثيرة حتى يختار منها ما يريد ؛ فاختار لها : « القاهرة » . . .

فالمعنى قبل « حتى » — وهو بناء القاهرة — قد تحقق وفات . وكذلك اتخاذها مقراً للحكم ومأوى . إلا أن البناء تحقق أولاً ، ثم تحقق بعده المقر . فالمقر معنى متأخر في زمن حصوله عن زمن البناء ، ولهذا يعتبر مستقبلاً بالنسبة لزمن البناء . . . وكذلك تمام بنائها أمر فات وانتهى ، ومثله اختيار اسم لها . فالمعنيان قد فاتا وانقضى زمنهما . غير أن اختيار الاسم متأخر عن تمام البناء ، فهو مستقبل بالنسبة لتمام البناء ، بالرغم من أن كلا منهما قد انتهى وانقضى . ولكن أحدهما ( وهو ما يلي « حتى » ) متأخر في زمنه عما سبقها . . . وبسبب هذا التأخر كان مستقبلاً بالنسبة له من غير حكاية حال ماضية ، ولا تخيل إرجاعها .

ومن الأمثلة أيضاً قول مؤرخ آخر : استطاع المسلمون الأوائل فتح فارس والشام ومصر في شهور قلائل ؛ لأن سلطان العقيدة غلب كل سلطان آخر ؛ فوهب الرجل منهم نفسه للقتال حتى ينتصر أو يموت شهيداً لا يعرف التردد ، ولا الفرار ، ولا الخيانة ؛ ونخاض المعركة حتى يبلغ أمنيته ، في النصر أو الاستشهاد . . .

فالمعنى قبل « حتى » — وهو : الهبة للقتال — قد مضى وانتهى . وكذلك المعنى بعدها ؛ وهو : النصر ، أو الموت . إلا أن الهبة أسبق في مضيّ زمنها ؛ ولذا يعد الثاني — وهو المتأخر في زمن انقضائه — مستقبلاً بالنسبة للأسبق .

ومثل هذا يقال في خوض المعركة ، وفي بلوغ الأمانة ؛ فكلاهما ماضى المعنى قد فات وقته حقاً ، إلا أن خوض المعركة أسبق في المضي من بلوغ الأمانة ؛ فكان بلوغ الأمانة — بسبب تأخر زمنه — مستقبلاً بالنسبة لخوض المعركة .

وجواز الرفع والنصب في هذه الحالة وأشباهاها قائم على أساس التأويل ؛ فالرفع على اعتبار زمن المضارع حالاً مؤولة ، والنصب إما على اعتباره مستقبلاً بالنسبة للمعنى الذي قبل « حتى » ، لا بالنسبة لزمن التكلم . وإما على اعتبار العزم والنية على تحقيق معنى المضارع قبل وقوع معناه .

وفى صورة رفعه تكون « حتى » ابتدائية ، وفى صورة نصبه تكون جارة والمضارع بعدها منصوب بأن المضمرة وجوباً - كما أسلفنا<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

فلخص الحالات الثلاث الخاصة بالمضارع الواقع بعد « حتى » ، هى :  
 ١ - وجوب رفعه واعتبار « حتى » ابتدائية - إذا كان زمنه للحال حقيقة أو تأويلاً<sup>(٢)</sup> ، وكان مسبباً عما قبله ، وفضلة . فوجوب الرفع لا يتحقق إلا باجتماع هذه الشروط الثلاثة .

ب - وجوب نصبه بأن مضمرة وجوباً بعد « حتى » مع اعتبار « حتى » حرف جر ، إذا كان زمن المضارع ماضياً حقاً ، أو مستقبلاً استقبالا حقيقياً .  
 بغير تأويل فيهما أو كان زمنه للحال ولكن فقد شرط « السببية » ، أو شرط « الفضلة » . . .<sup>(٣)</sup>

ج - جواز رفعه ونصبه إن كان زمنه مستقبلاً بالنسبة لزمن المعنى الذى قبل « حتى » - لا بالنسبة لزمن الكلام - وكلا الزمنين ماضى حقيقة وتكون « حتى » ابتدائية عند رفعه ، وجارة عند نصبه . . . والأحسن عدم محاكاة هذا النوع .

\* \* \*

بقيت أمور جديرة بالتنويه :

أولها : علامة المضارع بعد « حتى » إذا كان معناه ماضياً حقاً ، ولكن زمنه إما للحال تأويلاً ، وإمّا للمستقبل بالنسبة للمعنى الذى قبل « حتى » - هى صحة الاستغناء عنه ؛ بوضع فعله الماضى موضعه فيظل المعنى مستقيماً .  
 ثانيها : أن الرفع - بالشروط التى توجبه بعد « حتى » - يفيد الإخبار بوقوع معنى الكلام وحصوله قبل « حتى » وبعدها ، كما يفيد أن الثانى مسبب عن الأول .  
 أما النصب فى الحالات التى ينصب فيها المضارع بعدها فيفيد الإخبار بوقوع شيء

(١) التفرقة دقيقة بين هذه الصورة والحال المؤولة ؛ ولهذا اعتبرها كثير من النحاة شيئاً واحداً ، وخالف بعض المحققين : بأن حكاية الحال المؤولة تفيد معنى هاماً لا يستفاد من غيرها - وقد شرحناه فى الصفحات الماضية ... -

(٢) وكلاهما بمعنى : الآن .

(٣) لم يذكر ابن مالك فى الكلام على « حتى » التى ينصب بعدها المضارع « بأن » مضمرة وجوباً - إلا البيتين التالين :

وَبَعْدَ : « حَتَّى » هَكَذَا إِضْمَارُ « أَنْ » حَتْمٌ ؛ كَجُذِّ حَتَّى تَسْرُ ذَا حَزَنٍ -<sup>(١٠)</sup>

واحد وحصوله ، هو معنى الكلام الذى قبل « حتى » وأن المعنى الذى بعدها مُتَرَقَّبُ الحصول فى المستقبل ، ينتظر تحققه ولا يفيد وقوعه ، ولو كان وقوعه معلوماً من قرينة أخرى . . .

ثالثها : أن وجوب رفع المضارع الحالى الزمن حقيقة أو تأويلاً - هو لمنع التعارض بين دلالاته على الحالية وما تدل عليه « أن » الناصبة ؛ إذ لو نصبته لجعلت زمنه للمستقبل المحض ، كشأن كل النواصب ، مع أن زمنه للحال الحقيقية أو المؤولة ، ومن ثم يقع التعارض الذى لا وجود له مع الرفع .

---

( تقدير البيت : وإضمار « أن » حتم بعد « حتى » هكذا ، بمعنى : « كذا » ، أى : كالإضمار السابق الواجب ، فى المشار إليه . . . ) وساق مثلاً لما تضمنه هذا البيت - وهو مثال للتعليلية - ثم قال بعده :

وتَلَوْ « حَتَّى » حَالاً ، أَوْ مُوَوَّلاً بِهِ ارْفَعَنَّ ، وَانْصَبِ الْمُسْتَقْبَلَ  
يريد : أن المضارع التالى : « حتى » إن كان معناه حالاً أو مؤولاً بالخال - يرفع . وإن كان مستقبل المعنى ينصب . ولم ينص على بقية الحالات المختلفة .

## زيادة وتفصيل :

ا - من الأحكام السابقة يسهل ضبط المضارع في الأمثلة الآتية التي عرضها النحاة لبيان ضبطه . ومنها : سرت حتى تطلع الشمس ، فيجب النصب ؛ لعدم تسبب الطلوع عن السير . وكذلك : ما سرت حتى أدخل البلد ؛ لعدم وقوع شيء يصلح أن يكون سبباً في الدخول ؛ إذ أن الدخول لا يتسبب عن عدم السير . ومثله : قلما سرت حتى أدخلتها ، إذا كان معنى « قلما » هو النفي . . .

وكذلك في : أسرت حتى تدخلها ؛ لأن السبب لم يتحقق ؛ بسبب الاستفهام عنه ؛ فلو رفع الفعل لزم تحقق وقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب ؛ وهذا لا يصح . . . في الأمثلة السالفة - ونظائرها يجب النصب ، ولا يصح الرفع . بخلاف : أيهم سار حتى يدخلها الآن ؟ ومتى سرت حتى تدخلها الآن ؟ فيجوز الرفع ؛ لأن السير محقق . وإنما الشك في معرفة من فعل الفعل ، أو في زمن الفعل .

ب - يرى الكوفيون أن « حتى » حرف ناصب بنفسه ، ويجوز وقوع « أن » المصدرية بعده فتكون مؤكدة توكيداً لفظياً حتى . أما البصريون فيوجبون أن يكون الناصب هو « أن » المضمرة وجوباً بعد « حتى » الجارة ، ولا يجيزون ظهور « أن » بعدها . ويجيزون ظهور « أن » بعد التابع ، مستلدين بقول القائل يمدح بني شيبان : ومن تَكْرَمَ مِهم في المحل<sup>(١)</sup> أنهمو لا يعرف الجار فيهم أنه جار حتى يكون عزيزاً من نفوسهمو أو أن يبين جميعاً وهو مختار وموضع الشاهد ظهور « أن » قبل المضارع : « يبين » وبعد « حتى » الملحوظة المعطوفة على أخرى قبلها . والتقدير عند البصريين : حتى يكون عزيزاً من نفوسهم أو حتى أن يبين . . .

ح - يتساءل بعض النحاة عن معنى « حتى » في قول العرب : « ما سلم فلان حتى ودّع » ، فقيل إنها ابتدائية تفيد الاستثناء هنا ( فهي بمعنى : « إلا » التي تليها « أن » ) والاستثناء مفرغ في الظرف . والتقدير : ما سلم في وقت إلا وقت ودع الناس فيه . وقيل إنها ابتدائية ؛ بمعنى : لكن - ساكنة النون كالمألوف الكثير فيها - ومن شأن الابتدائية ألا تقطع الصلة المعنوية بين ما بعدها وما قبلها برغم أن ما بعدها لا بد أن يكون جملة مستقلة في إعرابها كما عرفنا - فيكون المعنى ما سلم في وقت لكن ودع فيه . والمعنيان متقاربان .

\* \* \*

رابعها : فاء السَّبِيبة الجوابية :

معناها : يتَّضح من الأمثلة التالية :

(١) لا يَغْضَبُ العاقلُ فيَفْقِدَ صوابَ الرأى، ولا يَتَبَلَّدُ فيَفْقِدَ كريمَ الشعور.

(٢) لست أنكرُ الفضلَ ؛ فأُتَهَمَ بالاحود أو بالحد، ولست أبالغُ في

الثناء ؛ فأُتَهَمَ بالغفلة ، أو الرياء .

(٣) لا تصاحبُ غادراً، فينالكَ غدرُهُ، ولا تأمنُ خائناً فتُصَيِّبُكَ خيانتُهُ.

(٤) أتعرفُ لنفسك حقها ؛ فتصوِّنُها عن الهوان ؟ وهل تدركُ أن الكِبَر

كالضَّعة ؛ كلاهما بلاء ، فتحدِّره ؟

إن الناطقُ بمثل : « لا يَغْضَبُ العاقلُ ؛ فيَفْقِدَ صوابَ الرأى » . . . يريد

أمرين معاً . هما :

نفي الغضب عن العاقلِ ، وبيان ما يترتب على نفيه من عدم فقد الرأى

الصائبِ، فكأنه يقول : العاقلُ لا يَغْضَبُ ؛ فيترتب على عدم غَضبه أنه لا يَفْقِدُ

صوابَ الرأى ، أى : لا يَغْضَبُ، فلا يَفْقِدُ سديدَ الرأى . فما بعد « الفاء » مسبب

عما قبلها ، وكلاهما منفي هنا <sup>(١)</sup>.

والناطقُ بمثل : لا يَتَبَلَّدُ فيَفْقِدَ كريمَ الشعور ، يريد أمرين معاً ؛ هما :

عدم التَّبَلُّدِ ، وما يترتب عليه من عدم فقد الشعور الكريم ؛ فكأنه يقول : لا

يَتَبَلَّدُ ، وعدم تبَلُّده يؤدي إلى عدم فقده الشعور الكريم ، أى : لا يَتَبَلَّدُ

فلا يَفْقِدُ كريمَ الشعور . . . فابعد الفاء مسبب عما قبلها . وكلاهما منفي هنا <sup>(١)</sup>.

والناطقُ بمثل : لست أنكرُ الفضلَ فأُتَهَمَ بالاحود . . . يريد الأمرين ، عدم

إنكار الفضل ، وما يؤدي إليه من عدم الاتهام بالاحود . ومثل هذا يقال في

الشرط الثاني من المثال .

والناطقُ بمثل : لا تصاحبُ غادراً فينالكَ غدرُهُ . . . يريد أمرين ؛ النهي

عن مصاحبة الغادر ، وبيان ما يترتب على مصاحبته من الإصابة بغدرِهِ . ومثل

هذا يقال في بقية المثال .

(١٠١) وفي بعض مواضع أخرى - سنعرِّفها في الزيادة والتفصيل ص ٢٧١ - قد ينصَّبُ النفي

على أحدهما فقط .

والناطق بمثل : أتعرف لنفسك حقها ؛ فتصونها عن الهوان ؟ يريد أمرين ؛ سؤال المخاطب عن معرفته بحق نفسه ، وبيان ما تؤدي إليه هذه المعرفة . كما يسأله عن إدراكه حقيقة الكبر والضعفة ، وبيان ما يترتب على هذا الإدراك . . .

فلنحظ في كل الأمثلة السالفة — وأشباهاها — أن « الفاء » تتوسط أمرين السابق منهما ، هو « العلة » أو « السبب » في المتأخر الذي يليها ؛ ولهذا سميت : « فاء السببية » ، أى : « الفاء » التي معناها الدلالة على أن ما بعدها مسبب عما قبلها ، ولا بد — هنا — أن يليها مضارع منصوب .

كما نلاحظ شيئاً آخر . هو : دلالتها على « الجواب » . والمراد من دلالتها على الجواب أن ما بعدها مترتب على ما قبلها ترتب الجواب على السؤال ؛ سواء أكان ما قبلها مشتملاً على استفهام ؛ كالمثال الرابع ، أم غير مشتمل عليه ؛ كبقية الأمثلة<sup>(١)</sup> . ولهذا توصف بأنها : « الجوابية » أى : التي تدل على أن ما بعدها بمنزلة الجواب لما قبلها فمعناها هو . الدلالة على السببية والجوابية معاً .

ولما كان معناها الدلالة على « السببية والجوابية » معاً سميت : « فاء السببية الجوابية » . لكن شاع الاكتفاء بتسميتها : « فاء السببية » ؛ اختصاراً ، مع لإرادة أنها تدل « على الجواب » أيضاً ، فهي عند الاختصار اللفظي أو عدمه يراد منها الدلالة على الأمرين مجتمعين . وبهذا جرى العرف بين النحاة — وغيرهم — فإذا ذكرت فاء « السببية » مطلقة من التقييد كان المراد منها : « فاء السببية الجوابية » التي ينصب بعدها المضارع . « بأن » مضمرة وجوباً بالشرط الذي سنعرّفه . . . وقد صار هذا الاسم المختصر خاصاً بها مقصوراً عليها<sup>(٢)</sup> . . .

(١) سبق الإيضاح الوافي لمعنى : « الجواب » ، وتحديد الغرض منه عند الكلام على « إذن » الناصبة ص ٢٣٣ ؛ فأمر الجواب هنا وهناك واحد . أما المعنى والعمل فختلفان من نواح متعددة . ويزيد النحاة هنا : أن « فاء السببية » لا بد أن يسبقها نفي محض أو طلب ( كما هو مبين في عملها في الصفحة التالية ) وكلاهما يشبه الشرط في أن مضمونه غير محقق الوقوع ، ولا مقطوع بمحصوله ، وما بعد الفاء مسبب عما قبلها ؛ كتسبب جواب الشرط على فعل الشرط . هذا والعدول عن العطف المحض بالفاء إلى العطف مع نصب المضارع بأن المضمرة وجوباً يدل على التسبب .

(٢) قد تدل الفاء التي للعطف المحض ( وهى : التي لا ينصب بعدها المضارع « بأن » المضمرة وجوباً ) على السببية ، وتقيد ترتب أمر على أمر ، ولكنها — بالرغم من هذا — لا تسمى اصطلاحاً « فاء السببية » ؛ نحو : يتغذى النبات فينمو — يشرب المريض الدواء فيبرأ — عطش الزرع فجف — اشتدت الريح فأسقطت الثمار الناضجة . . .

وعلى هذا ، كل « فاء » ينصب بعدها المضارع بأن مضمرة وجوباً لا بد أن تكون « السببية » ، ولا عكس .



ومع دلالتها على السببية الجوابية تدل معهما على الترتيب والتعقيب ، فما بعدها لا بد أن يتأخر عما قبلها في زمن تحققه ، إذ المسبب متأخر في الوجود عن السبب حتماً ، ولكن زمن التأخر قصير يقتضى التعقيب ، أى : عدم التمهّل .

\* \* \*

عملها :

فاء السببية حرف عطف يفيد الترتيب والتعقيب — مع دلالته على «السببية . الجوابية» التى شرحناها — . ويختص بالدخول على المضارع المنصوب «بأن» المضمرة وجوباً . وهو يعطف المصدر المؤول من «أن» وما دخلت عليه من الجملة المضارعية ، على مصدر قبله — كما سنعرف — وعملها مقصور على هذا العطف . ولا يجوز الفصل بين فاء السببية والمضارع بغير «لا» النافية إن اقتضى المعنى وجودها . ولا تكون «الفاء» للسببية الجوابية إلا بشرط<sup>(١)</sup> أن يسبقها — فى الأغلب — أحد شيئين ؛ إما النفي المحض ، أو ما ألحق به ، وإما الطلب المحض ، أو ما ألحق به . فإن لم يسبقها شئ مما تقدم لم يصح — فى الأغلب — اعتبارها سببية جوابية . وفيما يلى التفصيل الخاص بهذا :

النفي المحض ، وما ألحق به :

١ — المراد من النفي : سلب الحكم عن شئ بأداة معينة<sup>(٢)</sup> . وهذه الأداة النافية قد تكون حرفاً ؛ مثل : لا — ما — لم — لن . . . وقد تكون فعلاً ، مثل : ليس — زال . . . وقد تكون اسماً ؛ مثل : غير . . . نحو : لا يهملُ الصانعُ فيقبلَ على صناعته الناس — ليس الأحقق مأموناً فتصاحبه — الأديب الظريف غير حاضر فيؤنسنا .

(١) هذا الشرط واجب فى أغلب الحالات وهناك ست حالات . أخرى يجوز فى كل منها اعتبار الفاء سببية مع فقد الشرط وتستجىء فى ص ٢٨٢ .

(٢) المراد من النفي معروف شائع . ولكن الشراح يتناولونه بالتعريف والتحديد ؛ فيقولون عنه : إنه سلب الحكم عن الشئ ، أو : رفع النسبة الثابتة بين شيئين ، أو إزالة الإسناد الموجب بينهما . . . أو . وكل هذه التعريفات — وغيرها — يرمى إلى غرض واحد ؛ هو سلب الحكم الموجب ، ويوضحونها بما يأتى : من قال : «محمود عادل» ، فقد أثبت له العدل ، أو : نسب له العدل ، أو : أسند إليه العدل ، أو حكم عليه بالعدل . . . وكلها عبارات متحدة المدلول . فإذا قال : ما محمود عادل . فقد سلب عنه ما ثبت له ، أو أزال ما نسب إليه ، أى : أزال النسبة السابقة ، أو ما أسند إليه ، أو رفع الحكم السابق . . .

ويلحق بالنفي: التشبيه المراد به النفي بقرينة دالة عليه ، كقول الجندی لزميله المتكبر : كأنك القائد فنطيعك . . . وكذا التقليل المراد به النفي — أحياناً — بقرينة ؛ ومن ألفاظه : « قللنا » و « قدّ » ؛ نحو : قلما يشيع الظلم والخلاف في أمة فتنهض . . . ، بهذا خبرنا التاريخ ، وقطع به — أيها المتحدث عن الشجاعة في الحرّوب ، وما حملت سيفاً ، ولا اقتحمت معركة ؛ قد كنت في معركة فتصفّتها . . . فالمعنى : ما أنت بالقائد فنطيعك — لا يشيع الظلم والخلاف في أمة فتنهض . . . ما كنت في معركة فتصفّتها .

ب — والمراد بالخص ؛ الخالص من معنى الإثبات ؛ فلا يوجد في الكلام ما ينقض معناه ، مثل : « إلا » الاستثنائية التي تنقض النفي<sup>(١)</sup> ومثل نفي آخر بعده يزيل أثره ، ويجعل الكلام مثبتاً ؛ لأن نفي النفي إثبات كما هو معروف . ومن أمثلة النفي الخاص : لا يسقط المطر في الصحراء فينبت الكلاء . . . وكذا الأمثلة التي تقدمت في أول البحث.

فإن نقض النفي بإلا الاستثنائية ، وكانت قبل فاء السببية — لم يصح نصب المضارع ووجب رفعه ، على اعتبار هذه الفاء للاستئناف أو للعطف المجرد<sup>(٢)</sup> ، وليست للسببية ؛ نحو : لا يشاهد الخبير أعمالاً إلا المشروعات العظيمة ؛ فيعلن رأيه فيها — لم أشر مطبوعات إلا الكتب النافعة ؛ فأستوعبها — ما اكتسبت غنى إلا المال الحلال فأنفقه .

أمّا إن نقض النفي « إلا » الاستثنائية ، وكانت بعد الفاء والمضارع . . . فيجوز في المضارع الرفع والنصب<sup>(٣)</sup> ؛ نحو : لا يشاهد الخبير أعمالاً فيعلن رأيه فيها إلا المشروعات العظيمة — لم أشر مطبوعات فأستوعبها إلا الكتب النافعة — ما اكتسبت مالاً فأنفقه إلا المال الحلال . وقول الشاعر :

وما قام منا قائمٌ في نَدِينَا فينطقُ إلا بالتي هي أعرف<sup>(٤)</sup>

(١) وهي تنقض النهي أيضاً — كما سيجيء عند الكلام عليه في ص ٢٧٥ و ٢٧٨

(٢) وكلاهما يعينه المقام ، وما يقتضيه المعنى .

(٣) هذا عند سيبويه ومن وافقه . أما ابن مالك وموافقوه ، فيوجبون الرفع . وفي رأى سيبويه تيسير

(٤) أحسن وأفضل .

يدعو لتفضيله .

فيجوز في كل هذه الأفعال المضارعة — ونظائرها — الرفع والنصب <sup>(١)</sup> . . .  
ومثال نقض النفي بنى آخر يتلوه فيزيل أثره : ما تزال تحسن المعاملة فتكتسب  
حب الناس .

فقد وقع بعد «ما» النافية نفي آخر هو «تزال» فانقلب المعنى مثبتاً بسببه ، وفي  
هذه الصورة يجب رفع المضارع ، ولا يصح نصبه .

وهل من النفي المحض النفي الواقع بعد : « الاستفهام التقريرى » <sup>(٢)</sup> ؛ كقول الوالد  
يعاتب ابنه العاق : ألم أتعهد شئونك صغيراً ؛ فتذكر فضلى ؟ — ألم أجاهد في  
سبيل إسعادك فتحمد جهادى ؟

الصحيح جواز الأمرين ، النصب على اعتبار النفي محضاً ، والرفع على اعتباره  
منقوضاً وغير قائم ؛ بسبب همزة التقرير ، وبهما جاء القرآن . قال تعالى عن  
الكافرين : ( أفلم يسيروا فى الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها . . . ) بنصب  
المضارع : « تكون » . ثم قال بعد ذلك فى آية أخرى : ( ألم تر أن الله أنزل من  
السماء ماءً فتصبغ الأرض فخررة ) ، برفع المضارع : « تصبغ » <sup>(٣)</sup> . . .

( ١ ) وينبنى على نقض النفي « بإلا » قبل « الفاء » ، أو بعدها ما يأتى : إذا قلت : ما زارنى أحد  
إلا الوالد فأكرمه . . — فإن كان الضمير ( الهاء ) عائداً على : « أحد » جاز رفع المضارع أو نصبه ؛  
لوقوع النقض بعد « الفاء » وما دخلت عليه ، والأصل : ما زارنى أحد فأكرمه إلا الوالد .

وإن كان الضمير عائداً على : « الوالد » وجب الرفع ؛ لوقوع النقض قبل « الفاء » وما دخلت عليه .  
( ٢ ) الاستفهام الحقيقى هو : طلب معرفة شئ مجهول — حقاً — للمتكلم . فهو يريد أن يعرفه .

أما الاستفهام التقريرى فيراد به — غالباً — ثبوت مدلول الشئ المستؤل عنه ، المعلوم للمتكلم ؛ وتقديره فى  
نفس المخاطب ، والسمع ، أى طلب الاعتراف بوقوعه والموافقة على حصول مدلوله . فإن كان الاستفهام عن  
شئ منى صار المعنى — غالباً — مثبتاً بسبب الاستفهام المراد منه التقرير ؛ نحو : ألم تحضر فأحسن إليك .  
فالمعنى : أنك حضرت فعلاً ، فأحسن إليك . ومنه ( ألم نشرح لك صدرك . . ) وبسبب أنه يتضمن  
ثبوت المعنى المنفى ، غالباً ، وتقدير حصوله بغير نفي — قال بعض النحاة : إن المضارع  
لا ينصب معه بعد الفاء ، وأن ماورد منه منصوباً — كآلية الأولى ( أفلم يسيروا فى الأرض فتكون . . . )  
فلمراعاة صورة النفي ، ومظهره اللفظى ، لا معناه ، أو لمراعاة الاستفهام فى الكلام ، فإ بعد الفاء — فى  
هذه الصورة التى يراعى فيها الاستفهام — يكون جواباً للاستفهام ؛ لا للنفي . ولا يعيننا هذا الخلاف وما  
تفرع عنه من فروع كثيرة . إنما الذى يعيننا هو جواز الرفع والنصب مع ملاحظة أن المعنى على أحدهما  
يخالف المعنى على الآخر حتماً .

( ٣ ) وقيل : إن كان ما بعد الفاء مسبباً عما قبلها نصب المضارع ؛ كآلية الأولى . وإلا رفع  
كالثانية ؛ لأن رؤية نزول الماء ليست سبب الخسرة .

وإذا كانت فاء السببية حرف عطف ، والمعطوف بها هو المصدر المؤول بعدها — فأين المعطوف عليه ؟

يقول النحاة لا بدّ أن يكون المعطوف عليه مصدرًا أيضًا ، ليتشابه المعطوف والمعطوف عليه في المعنى المجرد<sup>(١)</sup> . وفي هذه الحالة يكون العطف عطف مفردات لا عطف جمل . فإن وجد مصدر في الكلام قبلها فهو المعطوف عليه ، وإن لم يوجد وجب تصيده من ذلك الكلام السابق ، وليس لهذا التصيد ضابط أو قاعدة إلا الوصول إلى مصدر لا يفسد به المعنى مع العطف . فمثال المصدر الصريح المذكور قبل الفاء ، الصالح لأن يكون معطوفًا عليه — ما هذا إسرافًا ؛ فتخاف الفقر — ما الشجاعة تهورًا فهمل الحذر . والتقدير : ما هذا إسرافًا فخوفك الفقر ، وما الشجاعة تهورًا فهملك الحذر ، أي : ما هذا إسرافًا يترتب عليه خوفك الفقر . وما هذه شجاعة يترتب عليها إهمالك الحذر . . .

ومثال المصدر المتصيد : لا يتوانى المجيد فتفوتَه الفرصة — لا تزهد في المعروف فتخسرَ أنفس الذخائر . . . التقدير : لا يكون من المجيد تَوَانُ ففواتُ الفرصة إياه — لا يكن منك زهد في المعروف فخسارتكَ أنفس الذخائر . أي : لا يكون من المجيد تَوَان يترتب عليه فوات الفرصة إياه — لا يكن منك زهد في المعروف يترتب عليه خسارتك أنفس الذخائر .

فإن لم يوجد قبلها مصدر صريح ، ولا ما يصلح أن يُتَصَيَّدَ منه المصدر — كالجملة الاسمية التي يكون فيها الخبر جامدًا — نحو : ما أنت عُمَرُ فنها بئكَ ، فنصب المضارع ممنوع عند بعض النحاة ؛ لفقد المعطوف عليه . وتكون الفاء للاستئناف والجملة بعدها مستقلة في إعرابها عما قبلها أو الفاء لمجرد العطف الخالي من « السببية » والجملة بعدها معطوفة على الجملة قبلها ، ويكون الكلام عطف جملة على جملة . ويجوز آخرون تصيد مصدر من مضمون الجملة الجامدة ، ومن لازم معناها ، كأن يقال في المثال السالف : ما يثبت كونك عمرُ فهبيتنا إياك . . . أي : ما يثبت كونك عمرُ ثبوتًا يترتب عليه أن نهايك . والأخذ بهذا الرأي أنسب ؛ لتكون القاعدة مطردة .

والنحاة يسمون العطف على المصدر المتصيد : العطف على المعنى والتوهم .

(١) ما يوضح هذا ما سبق في رقم ١ من هامش ص ٢٤٩ .

## زيادة وتفصيل

١- يعرض النحاة هنا لمسألة هامة دقيقة ، ويعطونها من العناية والتوفية ما يناسبها ؛ وهي مسألة النفي الذى قبل الفاء ؛ أينصب على ما قبلها وما بعدها معاً ، أم ينصب على أحدهما فقط . . . ؟ ويجيبون : إن الأمر يتوقف على المعنى ، وما يقتضيه السياق ؛ فقد يستدعيان تسليط النفي على ما قبلها وما بعدها معاً ، وقد يستدعيان تسليطه على أحدهما دون الآخر . . . وفما يلي البيان :

. . . إذا قلت : « ما تحضر فتحدثنا » . . . جاز رفع الفعل : « تحدث » على أحد اعتبارات ثلاثة ؛ وجاز نصبه على أحد اعتبارين ، وأكل واحد من الخمسة أثره الإعرابى والمعنوى الذى يخالف الآخر واختيار واحد منها دون غيره متوقف على مناسبته المعنى والسياق ، ولا يصح اختيار واحد دون التقيد بهذه المناسبة . وإلا كانت اللغة عبثاً وفوضى فأوجه الرفع الثلاثة هي :

( ١ ) الرفع ؛ على اعتبار الأولى منفية ، و« الفاء » للاستئناف ؛ فما بعدها جملة مستقلة فى إعرابها عن الأولى ، فلا تتأثر بنفى الأولى . فكأنك تقول : أنت لا تحضر فى المستقبل . . . ، ولهذا فأنت تحدثنا الآن . إنما قلنا فى « المستقبل » مع أن المضارع يصلح للحال والاستقبال إن لم يوجد مانع - لوجود ما يمنع الاستقبال هنا وهو التخاطب مع شخص معين ؛ فلا يصح أن تنفى عنه الحضور فى الزمن الحالى مع أنك تخاطبه فيه خلال حضوره . وقلنا : « الآن » ، لأن الزيارة فى المستقبل منفية ؛ فلا يقع فى المستقبل حديث ، إذ هو منى تبعاً لها ؛ فلم يبق إلا أن الحديث حاصل الآن .

ومثله قولك للمسافر : لن أراك عدة أشهر ؛ فأودعك داعياً لك ، حزناً لغيابك . تريد : لن أراك فى المستقبل . . . فأنا أودعك الآن . فالنفي فى المثالين مقصور على الأولى وحدها .

( ٢ ) الرفع على اعتبار « الفاء » متجردة للعطف المحض ؛ تعطف المضارع بعدها على المضارع المنفى قبلها ، وفى هذه الصورة يكون المعطوف كالمعطوف عليه فى الإعراب ( رفعاً ، ونصباً ، وجزماً ) كما يكون مثله فى النفي . ففى المثال السابق يكون التقدير : ما يحصل منك حضور فى المستقبل ، فما يحصل منك تحديث فيه ، فالفعلان مرفوعان ، ومنفيان . ولو قلنا : لن تحضر فتحدثنا - لكان المضارعان منصوبين ومنفيين . ولو قلنا : لم تحضر فتحدثنا لكانا مجزومين ومنفيين

أيضاً ؛ فالثاني تابع للأول في إعرابه ، وفي نفيه كما نرى<sup>(١)</sup> . والعطف هنا عطف الفعل المضارع وحده - دون فاعله - على مضارع وحده دون فاعله ؛ فالعطف عطف مفردات ، لا عطف جُمل .

(٣) الرفع على اعتبار الأولى منفية و « الفاء » متجردة للعطف المحض - كما سبق - ولكنها تعطف الجملة المضارعية على الجملة المضارعية السابقة - ولا تعطف المضارع وحده على نظيره السابق - وفي هذه الصورة يستقل المضارع بعد الفاء بإعرابه ، ولا يتبع فيه الأول . وتكون الجملة الثانية معطوفة على الأولى ، منفية مثلها أو غير منفية على حسب ما يقتضيه المعنى ، وتدل عليه القرائن . فيصح أن يكون المعنى في المثال السالف : ما تحضر في المستقبل فما تحدثنا في المستقبل ؛ لأن الحضور لن يتحصل ، فلن يحصل تحديث . ويصح أن يكون المراد : ما تحضر في المستقبل ، فأنت تحدثنا الآن ؛ ليكون تحديثك الحالي تعويضاً عن فقدته في المستقبل .

أما الوجهان الخاصان بالنصب فهما :

(١) النصب على اعتبار « الفاء » سببية جوابية ؛ فالمضارع بعدها منصوب بأن المضمره وجوباً ، وما بعدها مسبب عما قبلها وجواب للنفي - كما شرحناه آنفاً - وهي في الوقت نفسه عاطفة ؛ فالمصدر المؤول بعدها منفي ؛ لأنه معطوف على مصدر قبلها منفي أيضاً ؛ فالنفي مسلط على ما قبلها وما بعدها ، فمعنى المثال السابق لا يكون منك حضور في المستقبل ؛ فلا يكون منك تحديث فيه ، أى : لا يكون منك في المستقبل حضور يترتب عليه ويقع بسببه تحديث . . . فالثاني منفي بنفي الأول ؛ لأن زوال السبب مؤذن بزوال المسبب . أى : أن المعنيين منفيان .

وقد يخطر بالبال السؤال التالي : أليس المعنى في هذه الصورة كالمعنى في الصورتين الثانية والثالثة من المضارع المرفوع ؛ حين يعطف وحده على الفعل السابق أو تعطف جملة على الجملة السابقة ؟

(١) سبق (في ٣ ص ٤٧٤ م ١٢١) الكلام على عطف الفعل على الفعل ، وعطف الجملة على الجملة والفرق بينهما ، وآثار كل .

الجواب : لا . فإن المضارع حين يكون منصوباً بأن المضمرة وجوباً بعد الفاء ، — تكون هذه الفاء « للسببية الجوابية » فتدل على أن المعنى بعدها مسبب عما قبلها وجواب للنفي ، مع دلالتها — فوق ذلك — على العطف وإفادتها الترتيب والتعقيب — أما في حالة عطف الفعل المضارع على المضارع أو عطف جملة على الجملة التي قبل الفاء — فإن الفاء تكون للعطف المجرد الذي تدل معه على الترتيب والتعقيب ، فلا سببية ، ولا جوابية . هذا إلى أن عطف الجملة الفعلية على أخرى منفية لا يوجب أن تكون المعطوفة منفية كالمعطوف عليها ، فقد تتبعها في النفي أو لا تتبعها على حسب القرائن .

( ٢ ) النصب على اعتبار أن ما بعد الفاء « قيد » فيما قبلها ، وأن النفي مُنْصَبٌ على « القيد » حتماً ، أما « المقيّد » ففي الرأي الراجح قد يقع عليه النفي أو لا يقع ، تبعاً للسياق والقرينة ، فليس من اللازم أن يشمل النفي الذي يقع على « القيد » لا محالة<sup>(١)</sup> ، فإذا قلت : ما جاء محمد ركباً . « فالركوب » « قيد » في المجيء . وهذا القيد ( الركوب ) منفي قطعاً . أما المقيّد وهو « المجيء » المطلق فقد يكون منفياً ( أى : لم يقع ) ، وقد يكون غير منفي . فعدم الركوب مقطوع به ؛ سواء أوقع المجيء أم لم يقع . والحكم بوقوع المجيء أو عدم وقوعه محتاج إلى قرينة أخرى تعينه .. وعلى هذا الأساس يقال في المثال الأسبق ، ( وهو : ما تحضر فتحدثنا ) ، فالتحديث « قيد » للحضور . والقيد منفي — لا محالة — في حالتي الحضور وعدمه . أما الحضور نفسه فقد يكون منفياً أو غير منفي . فهو مسكوت عنه ، يحتاج إلى ما يعين أحد الأمرين ؛ شأنه شأن التقييد بالحال ؛ فكأنك تقول : ما تحضر متحدثاً . فالتحديث هو القيد المنفي دائماً ، والحضور هو المقيّد المسكوت عنه . أو : كأنك تقول : ما يكون منك حضور يعقبه ويترتب عليه تحديث . فالتحديث هو المقطوع بنفيه . أما الحضور وعدمه فأمرهما للقرينة ؛ تعين أحدهما دون الآخر . وعلى هذا فالفاء للسببية والمصدر المؤول بعدها معطوف على مصدر قبلها . والنفي منصب على القيد وحده ، كما شرحنا .

ب — ويقول النحاة : إن المعنى قبل « فاء السببية » قد يكون مثبتاً ؛ بأن يتخطاه النفي إلى ما بعدها . بالرغم من وجود النفي قبلها — كما يفهم من بعض الحالات

( ١ ) قد يعبرون عما سبق بقول أدق ؛ هو : أن المقيّد لا ينصب عليه النفي إلا في حالة واحدة هي التي يتقيد فيها ، ويتحقق فيها وجود القيد دون غيرها من بقية الحالات ؛ فقد يشملها النفي أو لا يشملها على حسب القرائن . ويزيد الأمر وضوحاً إذ رجعنا إلى « ب » ص ٢٤٣ .

السابقة — فإن تسلط النفي على ما قبلها فالفاء تفيد معنى التسبب الذى ينصب بعده المضارع بأن مضمرة وجوباً . وإن لم يتسلط على ما قبلها ، وبقي معناها مثبتاً ، ومدلوله حاصلًا موجباً — فالفاء لا تفيد التسبب<sup>(١)</sup> وإنما ينصب المضارع بعدها تشبيهًا لها بفاء السببية .

ح — عرفنا أن الرفع جائز في ثلاث حالات ، وأن النصب جائز في حالتين . وهذا الجواز في الحالات الخمس مشروط بالألا يكون المضارع قبل فاء السببية مجزومًا ؛ مثل : ألم تحضر فأكرمك ؟ فإن وجد جازم واقتضى المعنى عطف المضارع الذى بعد الفاء على المضارع الذى قبلها وجب أن يكون المعطوف مجزومًا ومنفياً كالمعطوف عليه وهذا ما يقتضيه عطف المضارع على المضارع عطف مفردات ، ولا يصح إلا الجزم مع نفي المعنى عن المعطوف ما دام السياق يقتضى هذا العطف الذى يؤدي إلى النفي وإلى الجزم معاً .

وربما لا يوجد قبل الفاء فعل ، مثل : غير موجود أخوك فأكرمه . . . وفي هذه الصورة يمتنع عطف الفعل على الفعل لعدم وجود فعل معطوف عليه . . . د — تطبيقاً على ما سبق من تسلط النفي على ما قبل الفاء وما بعدها معا ، أو على أحدهما وحده — يتعين تسليطه عليهما معا في قوله تعالى : ( والذين كفروا لهم نار جهنم ؛ لا يقضى عليهم فيموتوا ... ) . ولا يصح تسليطه على القيد وحده ؛ لاستحالة أن يقضى الله عليهم بالموت فلا يموتوا ؛ فلا بد أن يكون الأول منفياً كذلك ، والفاء للسببية . ويصح : ( لا يقضى عليهم فيموتون ... ) فتكون الفاء للعطف المجرد ، والمضارع بعدها مرفوع ( إذ ليست للسببية ) فالفعل الثانى معطوف على الأول تابع له في إعرابه وفي نفيه — كما قدمنا أول البحث — فالتقدير : لا يقضى عليهم ؛ فلا يموتون . والمعنى في الحالتين واحد . مع ملاحظة ما أشرنا إليه من الفرق بين فاء السببية والفاء المتجردة للعطف المحض ولا مانع أن يكون عطف جمل .

ومثل الآية قولهم : « ما يليق بالله الظلم فيظلمنا » فيصح اعتبار « الفاء » للسببية ينصب النفي على ما قبلها ، وما بعدها ، والمضارع منصوب . أو : للعطف الخالص بدون سببية فيرفع والنفي عام أيضاً . بخلاف نحو : « ما يحكم الله بحكم فيجور » حيث يتعين أن يكون النفي منصباً على الثانى وحده باعتباره قيداً للأول ، أى : ما يكون منه حكم يترتب عليه جور . ولا يصح نفي الأول لما يترتب عليه من أن

( ١ ) سماها النحاة — كالحضري — فاء المعية .



يكون معناه : ما يحكم الله بحكم . . . وهذا فاسد ؛ لأن الله يحكم في كل وقت . . .  
ومن الأمثلة لنفى الفعلين معاً : لا يحب الريني الأسفار ؛ فيشاهد عجائب  
البلاد الأجنبية - ما ينظم فلان الشعر البليغ ؛ فينتفع به الأديب - لم يتنبه السائق فينجو  
من الخطر - لا يسرف العربي في الطعام ؛ فيشكو البطنة<sup>(١)</sup> ، ولا يهمله ؛  
فيشكو الخمصة<sup>(٢)</sup> . . .

ومن الأمثلة لنفى الثانى وحده : ( أى : لنفى القيد ) :  
ما يسرق اللص فيسلم - لا يطول السهر فيستريح الجسم - لا يسىء التاجر  
المعاملة فينجح . . . - هذا لا يهمل التعلم فينتفع ، ولا يترك العلماء فيستفيد .  
هـ - يجرى مع أداة النهى ما جرى مع أداة النى من ناحية عطف الفعل على  
الفعل ، وعطف الجملة على الجملة ، وتسلب النهى على ما قبل الفاء وما بعدها معاً ،  
أو على أحدهما فقط . . . و . . . مع ملاحظة أن « لا » الناهية تجزم المضارع حتماً  
أما حروف النى فلا تجزمه<sup>(٣)</sup> .

( ١ ) امتلاء البطن .

( ٢ ) الجوع .

( ٣ ) انظر ص ٢٦٨ ، ٢٧٨ .

ب - الطلب بنوعيه ؛ المحض وغير المحض .

الطلب المقصود هنا ثمانية أنواع ؛ لكل منها معناه وحكمه ، ويكتفى بوجود واحد منها قبل « الفاء » ؛ فتكون سببية ، ينصب بعدها المضارع بأن مضمرة وجوباً إن لم يوجد مانع آخر ، وهذه الثمانية هي :

- |                   |                    |
|-------------------|--------------------|
| ( ١ ) الأمر .     | ( ٥ ) العَرْض .    |
| ( ٢ ) النهى .     | ( ٦ ) التحضيض .    |
| ( ٣ ) الدعاء .    | ( ٧ ) التمنى .     |
| ( ٤ ) الاستفهام . | ( ٨ ) الترجى . . . |

ولا خلاف في أن السبعة الأولى هي من أنواع الطلب المقصود ؛ وإنما الخلاف في الثامن : ( الترجى ) والصحيح أنه منها .

وهذه الأنواع الثمانية قسمان ، قسم يدل على الطلب المحض ، بأن يدل بلفظه نصاً وصرحة على الطلب مباشرة ، من غير أن تجيء دلالة على الطلب تابعة لمعنى آخر يتضمنه ، ومن غير أن يكون محمولاً في أدائه على غيره . وينحصر هذا في الأنواع الثلاثة الأولى : ( الأمر - النهى - الدعاء ) .<sup>(١)</sup>

وقسم يدل على الطلب دلالة غير محضة ، بأن يجيء معنى الطلب تابعاً لمعنى آخر يتضمنه<sup>(٢)</sup> . ويدخل في هذا القسم بقية الأنواع الطلبيه ؛ فإنها محمولة على الثلاثة المحضة . وفيما يلي معنى كل واحد من الثمانية ، وحكمه :

( ١ ) الأمر ، ومعناه : طلب فعل شيء . ولا يسمى أمراً إلا إن كان صادراً ممن هو أعلى درجة إلى من هو أقل منه . فإن كان من أدنى لأعلى سمي : دعاء . وإن كان من مساوٍ إلى نظيره سمي : التماس .

وله صيغتان ، صيغة فعل الأمر الصريح ؛ وهذه هي الأصلية ، وصيغة : « لام الطلب » الجازمة المختصة بالدخول على المضارع ، وهذه ملحقة بتلك ، وتسمى : « لام الأمر » إن كان الأمر بها من أعلى لأدنى ، و « لام الدعاء » إن كان من أدنى

( ١ ) ومثل هذا يجرى على المضارع بعد واو المعية المسبوقة بطلب كما سيجيء عند الكلام عليها

في ص ٢٨٥ .

( ٢ ) كما سيجيء في ٢٨٠

لأعلى ، و « لامَ الالتماس » إن كان من مساوٍ لنظيره . فتسميتها « لام الطلب » أدق من تسميتها : « لام الأمر » لأن الطلب — والمقصود به هنا : طلب فعل شيء — يشمل الصور الثلاث .

فثال الأمر الصريح : اغفر هفوة الصديق فيحمدك ، وانصحه في السر فيقبل نصحك ، وجامل الناس فيما لا يضر ، فتستريح ، ويدوم لك ودهم . ومثل : خذ وهات في قول الشاعر :

من لى بسوق في الحيا ة يقال فيها خذ وهات  
فأبيع عمرا في الهموم ساعة في الطيبات  
ومثال لام الطلب : لتكن طاعة الله أولى بالأمور لديك فتسعد ، وليكن حرصك على أداء الواجب عقيدة فتنهض وينهض وطنك ، ولتبتعد عن مواطن الشبهات فيرتفع قدرك .

فإن كان الأمر بصيغة اسم الفعل فالأحسن التيسير بقبول الرأى الذى يجعل الفاء بعده للسببية ؛ نحو : صه فيهدأ النائم ، وتراك الشر ؛ فتأمن عواقبه ، وتزال إلى ميدان الإصلاح فتحب . والمعنى : اترك وانزل . . . وكذلك إن كان الأمر بصيغة المصدر الواقع بدلا من التلغظ بفعله ؛ نحو : سكوتاً فنسمع الخطباء . (١) . . . ولكن الأبلغ والأشهر في الحالتين ألا تكون للسببية .

( ٢ ) النهى ومعناه : طلب الكف عن شيء . وأداته واحدة ؛ هى : « لا » الطلبية ، وتسمى « لا ، الناهية » إن كان النهى صادراً من أعلى لأدنى ؛ فإن كان من أدنى لأعلى سميت « لا ، الدعائية » . وإن كان مساوٍ سميت : « لا ، التى للالتماس »

( ١ ) ومن الحمل الخبرية الدالة على الأمر — قوله تعالى : ( هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم ، تؤمنون بالله ورسوله ، وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ، ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون . يغفر لكم ذنوبكم ، ويدخلكم . . . ) بجزم المضارعين « يغفر » و « يدخل » في جواب الجملة الخبرية المقصود بها الأمر ، والتقدير : آمنوا بالله . . . وجاهدوا . . . يغفر لكم . . . وليس الجزم راجعاً لوقوعهما جواباً للاستفهام : ( هل أدلكم ) . . . لفساد المعنى على هذا ؛ لأن السؤال عن مجرد الدلالة والإرشاد بدون عمل آخر ، لا يؤدي إلى مغفرة الله والدخول في الجنة ؛ فغفران الذنوب لا يكون مسبباً عن مجرد الدلالة ، وإنما يتسبب عن الإيمان نفسه وعن الجهاد . وكثير من الأساليب الناصعة يجرى على نسق الآية ولا يزال الناس يقول أحدهم للآخر : تهتم بملك وتجيده وتحرس عليه ، تغفل ، ويكثر رزقك . وينصح الوالد ابنه الطالب فيقول : تذكر وتلتفت إلى دروسك تنجح . التقدير : اهتم بملك وأجده . واحرص عليه ، تغفل — ذاكر والتفت تنجح . . . وهكذا ( وستجىء لهذا إشارة أخرى لمناسبة جديدة في ص ٣٠٣ )

فتسميتها « لا الطلبية » أولى ؛ لأن طلب الكف بها يشمل حالاتها الثلاث . وإنما ينصب المضارع بعد فاء السببية في جواب النهي بشرط ألا ينتقض النهي بإلا الاستثنائية على الوجه الذى سبق إيضاحه فى النقي ونقضه <sup>(١)</sup> ومن الأمثلة : لا تقل الخطأ فيشتهر جهلك ، ولا تخف العلم ؛ فتهم فى مروءتك . ومثل قوله تعالى : ( لا تفتروا على الله كذباً فيُسْحَتْكُمْ ... ) <sup>(٢)</sup> وقولهم : لا تكثر مقاطعة الإخوان فيهنّ عليهم سخطك .

فإن كان النهي بصيغة الاسم فالأنسب الأخذ بالرأى الذى يجعل الفاء بعده للسببية ؛ نحو سيراً لا قعوداً فتكسل ، وعملاً لا بطالة ، فتفقد رزقك .  
( ٣ ) الدعاء . ومعناه : طلب فعل شئ أو الكف عنه ، بشرط أن يكون فى الحالتين من أدنى لأعلى . وإلا فهو أمر أو نهى إن كان من أعلى لأدنى ، والتماس إن كان بين متساويين . — كما سبق —

وصيغته فعل الأمر الأصيل المراد منه الدعاء ، وكذا المضارع المسبوق بلام الأمر ، أو بلا الناهية مع إرادة الدعاء بهما . . . ومن الأمثلة قول الشاعر :  
ربّ ، وفقني فلا أعدلّ عن ستنّ الساعين فى خير ستنّ  
وقول الآخر :

فيا ربّ عجلّ ما أمّول منهمو فيداً فأمقرور <sup>(٣)</sup> ويتشبع مرّمل <sup>(٤)</sup>  
ومثل : ربّ : ليتكنّ طاعتى لك على قدر فضلك ؛ فأفوز فوزاً عظيماً ،  
ولتكنّ أعمالى مقهورة على مايرضيك ؛ فأنالّ أسى الغايات ، ولا تركتني  
نفسى فأضلّ ضلالاً عظيماً . . .

فإن كان الدعاء بصيغة أخرى . لم ينصب المضارع — إلا فى الرأى الذى قُصِد

( ١ ) سبقت الإشارة فى ص ٢٦٨ و ٢٧٥ إلى أن النهى يجرى عليه ما يجرى على النقي عند نقضه «بإلا» .  
وعلى هذا إن كان نقض النهى قبل الفاء فلا ينصب المضارع بعدها . أما إن كان النقض بعدها فالرفع والنصب جائزان . . .

( ٢ ) فيستأصلكم ويبيدكم .

( ٣ ) من أصابه البرد الشديد .

( ٤ ) شديد الفقر .

به التيسير — ؛ كصيغة الاسم في قولهم : سَقِيًّا لك فتسلمُ ، ورَعِيًّا لمن معك فتتجنبُهُم المخاوف . . . وكصيغة الخبر المراد منه الدعاء — أو غير الدعاء نحو : يرزقني الله الغنى فأثنيك المال في سبيل الخير . وبعض الكوفيين يجيز النصب في هذه الصور ، ورأيه مقبول وفيه التوسعة التي أشرنا إليها ، وإن كان الأبلغ متابعة الأكثر .

(٤) الاستفهام ( حقيقياً كان وهو طلب معرفة شيء مجهول للمتكلم حقيقة ، أم إنكارياً ، أم توبيخياً ) ويشترط هنا ألا يكون عن معنى قد وقع قبل الكلام<sup>(١)</sup> . ومن أمثلته قوله تعالى بلسان أصحاب النار : ( . . . فَتَهْلِكُنَا مِنْ شَفْعَاءَ ؟ فَيُشَفِّعُونَا لَنَا . . . ) ، وقول الشاعر :

هل تعرفون لبائناي ؟ فأرجو أن تُقضى ، فيرتدَّ بعض الروح للجسد ( ٥ ) العَرَض<sup>(٢)</sup> ؛ وهو الطلب برفق ولين . ويظهران — غالباً — في صوت المتكلم ، وفي اختيار كلماته رقيقة دالة على الرفق ، ومن أدواته : « ألّا » ؛ كقول الشاعر :

يا بَنَ الكرامِ ألّا تدنو فتُبْصِرَ ما قد حدثوك . فما راءَ كنَ سَمِعَا  
ومن أدواته — أحياناً — « لو » ؛ نحو : لو أوفق للكمال المستطاع فأبلغ غاية  
المنى . . .

( ٦ ) التحضيض<sup>(٢)</sup> ، وهو الطلب بشدة وعنف ويظهران — غالباً — في صوت المتكلم ، وفي اختيار كلماته جزلة قوية . ومن أدواته : « هلاً » ؛ نحو : هلاً حطمت قيود الاستبداد فتعزَّزْ ، وهلاً قوَّضت حصون الاستعباد فتسود . ومن أدواته أيضاً : « لولا » ؛ نحو : لولا تدفع الظلم فيخاف الظالم . . . وقول الشاعر :  
لَوَلَا تعوجينَ يا سَلَمَى على دَرِّفٍ فَتَسْخَمْدِي نَارَ وَجْدٍ كَادَ يُقْنِيهِ  
ومن أدواته — أحياناً — « لو » ؛ نحو : لو تحترم القانون فتأمن العقوبة .

( ١ ) سبق إيضاح الاستفهام الإنكاري والتوبيخي في ج ٢ ص ٢٣٥ م ٨١ هذا وشرط عدم المضى يتمسك به أكثر النحاة ، ولا يتمسك به آخرون . وسيجيء البيان في الزيادة والتفصيل ص ٢٨٣ ومن التيسير المقبول عدم التمسك به . ويتمسك الأولون أيضاً بشرط آخر هو : ألا يكون الاستفهام بجملته اسمية فيها الخبر جامد . وقد سبق أنه لا داعي للتمسك به .

( ٢ ) سيجيء تفصيل الكلام على العرض والتحضيض في باب : « لولا ولوما . . . » ص ٣٧٧ .

(٧) التمني ، وهو الرغبة في تحقق أمر محبوب ؛ سواء أكان تحققه ممكناً ، أم غير ممكن ولا يصح أن يكون في أمر محتوم الوقوع<sup>(١)</sup> . وأشهر أدواته : « ليت » وهي الأصل ؛ كقوله تعالى : ( يا ليتني كنت معهم فأفوزَ فوزاً عظيماً ) ، ونحو : يا ليت من يمنع المعروفَ يُحرّمُ المعروف ؛ فيذوقَ مرارة الحرمان . وكقول الشاعر :

يا ليت أمّ خليلد واعدتْ فوفتْ      ودام لي ولها عمرٌ فنصطحباً  
ومن أدواته — أحياناً — « لو » كقراءة من قرأ قوله تعالى : ( فلو أن لنا كـرةً  
فنكون من المؤمنين ) بنصب المضارع . وكذا « ألا »<sup>(٢)</sup> نحو : ألا صديقَ مخلصاً فينصحننا .

(٨) الترجى ، وهو : انتظار حصول شيء مرغوب فيه ، ميسور التحقق . ولا يكون إلا في الأمر الممكن ، ومثله التوقع<sup>(٣)</sup> والكوفيون هم الذي يعتبرون الفاء بعده للسببية ، والشواهد — ومنها القرآن — تؤيدهم<sup>(٤)</sup> . نحو : لعلك تحسن اختيار الكلام ، فتفوزَ بإعجاب السامعين ، ولعل إعجابهم ؛ يبرأ من التزيد والتحفيف فتدركَ مبلغ توفيقك ، وحقيقة أمرك . . .

تلك هي أنواع الطلب بنوعيه ؛ المحض وغير المحض . وقد عرفنا<sup>(٥)</sup> أن المحض منها ثلاثة ، وأنها سميت محضة لدلالة صيغها اللفظية — نصّاً وأصالة — على الطلب الصريح مباشرة ؛ لا عن طريق تبعي أو ضمني ، غير مباشر ؛ كدلالة التمني على الطلب ، فإن الطلب يجيء من طريق تبعي ؛ أي : من طريق غير مباشر ، إذ يلزم من تمنى الشيء طلبُ مجيئه . . . وكذلك العرض والحض وغيرهما من

(١) فلا يصح أن يقال : ليت غداً يجيء . . . وقد سبق الكلام على التمني في ١ ص ٤٧٣ م ٥١ ثم انظر رقم ٣ من هامش ص ٢٩٥

(٢) سبق الكلام على « ألا » المفيدة للتمنى وإعرابها وحاجتها أو عدم حاجتها للخبر في ١ ص ٥٤٠ م ٥٨ .

(٣) سبق الكلام على الترجى والتوقع والإشفاق ومعنى كل في الجزء الأول ص ٤٧٣ م ٥١ .

(٤) ومنها قوله تعالى : « (لعله يـزكّـى ، أو يـذكّر ، فتنتفع به الذكرى .) بنصب « تنتفع » ومنه قوله تعالى ( يا ها مان ابن لي صرحاً . لعل أبلغ الأسباب ، أسباب السموات ، فأطلع إلى إله موسى ) بنصب : « أطلع » ولا داعي للتأويل .

(٥) في ص ٢٧٦ .

بقية أنواع الطلب غير المحض ؛ فإنها تدل على الطلب من ذلك الطريق الضمني ،  
غير المباشر بخلاف الثلاثة المحضة : ( الأمر والنهي والدعاء ) فإن صيغها صريحة  
فيه كما أسلفنا<sup>(١)</sup> . . .

( ١ ) وفي الكلام على « فاء السببية » يكتفى ابن مالك ببيت واحد هو :

وبعدَ « فَا » جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ مَحْضِينَ - « أَنْ » . وَسَتْهُ هَا حَتْمٌ نَصَبٌ

وتقدير البيت : و « أَنْ » ، نصب بعد « فا » جواب نفى أو طلب محضين . وسرتها حتم . ( ويلاحظ أنه  
- كمادته - استعمل « أَنْ » بمعنى « الحرف » أولاً ، ثم عاد فاستعملها بمعنى الكلمة ، وأعاد الضمير عليها  
في الأولى مذكراً وفي الثانية مؤنثاً . والأمران صحيحان - ) انظر هامش ص ٢١٣ و ٢١٩ .

والمعنى : « أَنْ » مستترة ( مقدرة ) حتماً بعد فاء السببية الواقعة في صدر كلام يقع جواباً لنفى محض ،  
أو طلب محض . وفي الكلام نقص واضح ؛ إذ لم يتعرض لأنواع النفى ، وأحكامها ، وشبه النفى . واقتصر  
في الطلب على المحض من غير تفصيل ولا إبانة . ثم عرض أحياناً تتعلق بحرف آخر غير فاء السببية ؛ هو :  
« واو المعية » ثم رجع للكلام على فاء السببية بعد الرجاء فقال البيت السابع عشر :

والفعلُ بعدَ « الْفَاءِ » فِي الرَّجَا نَصَبٌ كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنَّى يَنْتَسِبُ - ١٧

يريد أن المضارع بعد فاء السببية الواقعة في جواب الرجاء - ينصب بأن مضمرة وجوباً ؛ كنصب  
المضارع بها إذا كان منتسباً للتمنى ، أى : جواباً للتمنى ؛ بأن كان بعد الفاء المسبوقة بالتمنى ، فكما ينصب  
بعد هذا ينصب بعد ذاك . وستجىء إشارة لهذا البيت بمناسبة أخرى في ص ٣٠٤ .

## زيادة وتفصيل :

١ - تقدم أن الفاء لا تكون سببية ينصب بعدها المضارع « بأن » المضمرة وجوباً إلا بشرط أن يسبقها إما النفي المحض أو شبهه ، وإما الطلب المحض أو غير المحض . . . لكن هذا الشرط هو الأغلب في أكثر الحالات ، فهناك حالات ست يصح اعتبار الفاء في كل منها سببية مع فقد هذا الشرط ، فعند اعتبارها سببية ينصب المضارع حتماً ، بأن مضمرة وجوباً ، وعند عدم اعتبارها لا ينصب . والأربعة الأولى تكون في حالتى الاختيار والضرورة الشعرية ، والأخيرتان خاصتان بالضرورة الشعرية .

( ١ ) الفاء الواقعة بعد نفي مسبق باستفهام تَقْرِيرى ، نحو : ألم تشهد بدائع الأزاهر في مطلع الربيع فننعم بها ؟ فيجوز رفع المضارع : « تنعم » ، ونصبه على أحد الاعتبارين ( وقد سبق الكلام على هذا في موضعه المناسب ص ٢٦٩ ) .  
( ٢ ) الفاء الواقعة بعد نفي قد نقض « بإلا » الاستثنائية ، وكان النقض بعد الفاء والمضارع نحو : ما تزورنا فتحدثنا إلا أتحدثنا بطرائفك الأدبية . . . وقد سبق هذا (١) .

( ٣ ) الفاء الداخلة على المضارع المتوسط بين فعل الشرط وجواب الشرط ، أو بعدهما . نحو : من يَهْنِ فيقبل يسهلُ الهوان عليه ، ومن يسهل الهوان عليه يفقد كرامته ؛ فيُحرم سعادة الحياة . فالفعالان : يصبر ، ويحرم ، يجوز نصبهما على اعتبار الفاء للسببية ، ويجوز عدم النصب على اعتبارها ليست سببية (٢) . . .

ويقول النحاة : إن السبب في جواز النصب هنا - حيث لا نفي ولا طلب - أن فاء السببية تعطف المصدر بعدها على مصدر قبلها ، وفعل الشرط قبلها غير محتوم الوقوع ؛ فأشبه الاستفهام والأمر وغيرهما من أنواع الطلب التي ليست محققة الوقوع . وأن علة جواز نصبه بعد فعل الشرط والجواب معا هو أن الجزء غير محقق الوقوع ، ولا يحتم الحصول ، فالواقع بعده كالواقع بعد الاستفهام ونحوه . . .

( ١ ) وقد سبق شرح هذا عند الكلام على النفي في ص ٢٦٨ .

( ٢ ) سيجىء في الجوازم ( ص ٣٥٧ ) الأوجه الأخرى الجائزة . فهناك الموضع المناسب .



هذا كلامهم . وكأنهم يرجعون هاتين الصورتين إلى « الطلب » تقديرًا .  
ولا محل للتقدير ؛ فالعلة الصحيحة هي محاكاة كلام العرب واستعمالهم ليس غير . . .  
( ٤ ) الفاء الداخلة على المضارع المسبوق بأداة الحصر : « إنما » ؛ نحو :  
إنما أنت العالم فتفيد ؛ فيجوز نصب المضارع : « تفيد » على اعتبار الفاء سببية ،  
وعدم نصبه على اعتبارها غير سببية<sup>(١)</sup> .  
وإلى هنا انتهت الحالات الأربع التي تقع في النثر والشعر ، أي : في حالتى  
الاختيار والضرورة .

ويليهما الحالتان المقصورتان على الضرورة وهما :  
( ٥ ) الفاء الداخلة على المضارع المسبوق بأداة الحصر : « إلا » ، نحو :  
ما تتكلم إلا فتحسن الكلام<sup>(٢)</sup> .

( ٦ ) الخبر المثبت الخالى من النفي ومن الطلب ومن الحصر « بلإلا » كقول الشاعر :  
سأترك منزلى لبني تميم وألحق بالهجاز فأستريحاً  
فالمضارع : « أستريح » منصوب على اعتبار الفاء - للضرورة - سببية ،  
كما يقول كثير من النحاة<sup>(٣)</sup> .

ب - قلنا إن أكثر النحاة يشترط فى فاء السببية بعد الاستفهام ألا يكون  
الاستفهام عن أمر قد حصل فى الزمن الماضى حقيقة ؛ فيخرج نحو : لم أسأت

( ١ ) يذكر النحاة لهذه الحالة مثالا هو قوله تعالى ( إذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون )  
فى قراءة من نصب : « يكون » باعتبار الحصر منزلاً منزلة الطلب تأويلاً . ولم يجعل المضارع منصوباً فى  
جواب « كن » لعدم وجود قول : « كن » حقيقة ؛ إذ لا ينطق بها الله حين يريد خلق شئ من العدم ،  
وإنما هى كناية عما يسمى « تعلق القدرة تنجيذاً بوجود شئ » . هذا إلى أنه لا يجوز توافق الجواب والحجاب  
عنه فى صيغة الفعل والفاعل ؛ فلا بد من اختلافهما فهما ، أو فى أحدهما ؛ فلا يقال قم تقيم . ويقول ابن  
هشام والصبيان : إن الجواب لا بد أن يخالف الحجاب ؛ إما فى الفعل والفاعل ؛ نحو : جئنى أكرمك «  
أو فى الفعل ، نحو : أحسن إلى الناس تستعبد قلوبهم ، أو فى الفاعل ؛ نحو : قم أقم . ولا يجوز أن  
يتوافقا فهما .

( ٢ ) لم أجد فيما رأيت من المراجع النحوية مثالا من الشعر ؛ كى تتحقق فيه الضرورة . فأمثلتهم  
المعروضة نثرية . ولعلمهم يريدون ما يكون مثلها فى النظم .

( ٣ ) لا داعى لهذا فخير منه أن تكون للعطف المجرد والمضارع بعدها مرفوع ، لعطفه على مثله  
المرفوع ، وإنما حرك بالفتحة للضرورة ؛ وهى مراعاة القافية .

إلى الصديق فيقاطعك ؟ فلا ينصب المضارع :لأن الإساءة وقعت فعلا . وحجته أنه إذا سبك المصدر المؤول بعد الفاء كان هذا المصدر المؤول مستقبلا ، يجب عطفه على مصدر قبل الفاء ويجب أن يكون مستقبلا أيضاً ؛ ليتحد المعطوف والمعطوف عليه في الزمن — عملاً بالرأى الراجح — فلو كان ما قبل الفاء ماضى الزمن لحاء المصدر المعطوف عليه ماضى الزمن أيضاً فيختلف في زمنه عن زمن المعطوف المستقبل .

أما الذين لم يشترطوا عدم المضى فحجتهم ما ورد من مثل : أين ذهب الرسول فنتبعه ، بنصب : « نتبع » مع أن المعنى في ذلك قد وقع في زمن ماضى . ثم قالوا : إن لم يمكن الوصول إلى مصدر مستقبل من الكلام الذى قبل « الفاء » مباشرة فن الممكن تصيده والوصول إليه من مضمون ذلك الكلام ولازمه ؛ كأن نقول : ليكن منك إعلام بذهاب الرسول ، فاتبعنا منا .

ومع أن الرأى الأول دقيق محكم « وله الاعتبار الأقوى — فالأنسب الأخذ بالرأى الثانى ليكون الحكم مطرداً ؛ فيقل التشعيب والتفريع ، ولأن التقدير فيه روعى مثله في أحوال أخرى مع فاء السببية كما يتبين مما سبق . . .

خامسها : واو المعية :

فائدتها :

الدلالة على أن المعنى الذى قبلها والذى بعدها مصطحبان معاً عند حصول مدلولهما وتحققه ؛ لا يسبق أحدهما الآخر ، أى : أنهما متلازمان عند التحقق ؛ ويحصلان معاً فى زمن واحد يجمعهما ؛ فى مثل : أتبتسم وتصافح الزائر ؟ ينصب المضارع : « تُصافِح » يكون الاستفهام مُنصباً على تحقق الابتسام والمصافحة معاً فى وقت واحد للزائر ، ولا يتجه إلى تحقق أحدهما دون الآخر ، ولا يتجه كذلك إلى تحققهما فى زمنين مختلفين . فكأن من ينطق بهذه العبارة ، وينصب فيها المضارع بعد الواو - يقول : أنا أسأل عن تحقق الأمرين معاً فى وقت واحد ، ولا أسأل عن غير هذا .

ومثل : لا يتكلم الخطيب ويقعد . ينصب المضارع : « يقعد » فإن الننى مسلط على اجتماع القعود والتكلم ووقوعهما فى وقت واحد ؛ فكأن التكلم يقول : إنهما لا يحصلان معاً فى وقت واحد . أما ننى حصول أحدهما فقط أو ننى حصولهما فى زمنين مختلفين فلا يفهم من هذه الجملة . ومثله : لا يهمل العاقل عمله ويلعب ، ولا يقعد عن السعى ويتنظر الرزق ؛ ينصب : « يلعب » ، و « يتنظر » فيكون المراد ننى الجمع فى وقت واحد بين الترك واللعب ، وكذا ننى اجتماع القعود عن السعى وانتظار الرزق فى زمن واحد . ونحو : لا تأكل وتكلم . ينصب المضارع « تتكلم » إذا كان الغرض النهى عن الجمع بين الأكل والكلام فى وقت واحد .

ولما كانت هذه الواو دالة على اجتماع المعنيين واصطحابهما معاً وقت تحققهما - سميت لذلك : « واو المعية » أى : « الواو » التى بمعنى : « مع »<sup>(١)</sup> ؛ فهى تدل دلالتها على الجمع والمصاحبة بين أمرين فى وقت واحد .

(١) المعنى لا يتغير مع كل منهما ولكن الإعراب يختلف . فواو المعية حرف عطف ، والمضارع بعدها منصوب بأن مضمرة وجوباً ، والمصدر المؤول معطوف على مصدر سابق . . . أما كلمة : « مع » فظرف منصوب وهو مضاف - غالباً - فبعده اسم مضاف إليه ولا يقع بعده المضارع مباشرة . . . وواو المعية التى هنا تختلف عن واو المعية التى يليها المفعول معه ؛ فإن التى يليها المفعول معه حرف مجرد للدلالة على المعية وليس عاطفاً أو غير عاطف . أما التى هنا فحرف عطف ، مع دلالتها على المعية نصاً ؛ ولا يليه إلا المضارع بالشروط التى سنعرفها . وإنما قلنا مع دلالتها الدائمة على المعية نصاً ؛ لأن الواو العاطفة لا تدل على المعية

عملها :

واو المعية - هنا - حرف عطف - في المشهور - مع إفادته المصاحبة<sup>(١)</sup> والاجتماع - والمضارع بعده منصوب بأن المضمرة وجوباً، وزمنه - كما عرفنا - .  
خالص متجرد للاستقبال ، والمصدر المؤول بعده معطوف بالواو على مصدر  
مذكور في الكلام السابق . فإن لم يوجد في الكلام السابق مصدر وجب تصيده  
بالطريقة التي سلفت في العطف بفاء السببية<sup>(٢)</sup> .

ويشترط لنصب المضارع بأن المضمرة وجوباً بعد « واو المعية » أن تكون واو  
المعية مسبقة إماماً بنى محض ، أو بما يلحق به ، وإما بنوع من أنواع الطلب الثمانية  
التي سبق بيانها في « فاء السببية »<sup>(٣)</sup> - غير أن بعض النحاة يمنع وقوع « واو المعية »  
بعد أربعة أنواع من الطلب ؛ هي الدعاء ، والعرض ، والتخفيض ، والترجي :  
وحجته : أن السماع الكثير لم يرد بواحد منها . والسماع الكثير هو الأساس للقياس ؛  
فلا يصح الإقدام على نصب المضارع بعدها ما دام هذا الأساس مفقوداً ،  
ولا يصح عنده النصب ، حملاً لواو المعية على « فاء السببية » ؛ لأن الحمل - برغم  
التشابه بينهما في كثير من الأمور - لا داعي له . ورأيه وجيه .

ويخالفه فريق آخر ، بحجة التشابه القوي بين الحرفين في نواح متعددة فلا  
ضرر من حمل واو المعية على فاء السببية . وفي هذا الرأي تيسير ، ولكن فيه إهدار

---

نصاً ، وإنما تدل عليها بقرينة أخرى خارجة عنها ؛ فن يقول : دعوت الضيف والشريك لزيارتي - قد  
يقصد أنه دعاها معاً في وقت واحد ، وقد يقصد أنه دعاها في وقتين مختلفين ؛ فليس في الكلام ما يعين  
أحدهما ؛ لأن الواو العاطفة تدل على مجرد التشريك في المعنى ، ولا تدل على المصاحبة والاجتماع في أثناء  
تحقيقه إلا بقرينة . وهذا هو المراد من قولهم : إنها مجرد الجمع ، أي : للتشريك في المعنى من غير دلالة  
على ترتيب أو تعقيب أو مصاحبة . . . بخلاف الدالة على العطف والمعية معاً فإنها تجمع بين الأمرين في  
وقت واحد ، ووقوع المضارع بعدها منصوباً دليل على أن المتكلم يريد الأمرين معاً . وقد سبق بيان هذا  
في باب العطف ( ج ٣ ص ٤١٢ م ١١٨ وفي باب المفعول معه ج ٢ ص ٢٢٦ م ٨٠ ) .

( ١ ) والكوفيون يمتنعون العطف بها .

( ٢ ) ص ٢٧٠ .

( ٣ ) ويلحق بالطلب أداة الشرط إذا وقع المضارع المسبوق بالواو متوسطاً بين شرطها وجوابها ،  
أو متأخراً عنها ، في حالة التوسط أو التأخر يجوز اعتبار الواو المعية « ونصب المضارع بعدها بأن  
المضمرة وجوباً ، كما يجوز عدم اعتبارها للمعية فلا تنصب المضارع وكل هذا على حسب الاعتبارات  
الغرضية التي تقدمت في فاء السببية والتي ستجيء في الجزم .

لأهم الأسس التي تراعى ، ولهذا يحسن عدم الأخذ به قدر الاستطاعة : احتراماً  
للأساس الأهم السابق .

فن أمثلة واو المعية بعد النفي قول أعرابى يجرى إلى ساحة القتال : لا ألزم  
دارى وأشهد الأبطال يَمضون للجهاد سراعاً ، ولا أموتُ على فراشى كالبعير  
المهزول ، وأبصرَ الرجالاتِ فى حِوْمَةِ الوغى شهداء .  
ومن أمثلتها بعد أنواع الطلب ما يأتى (١) :

(١) بعد الأمر : أيها الصديق : اغْفِرْ هَفْوتى وأغْفِرْ هَفْوتِكَ ؛ لتَدومَ  
صداقتنا ، وساعدنى وأساعدك لتتغلبَ على المشقات .

ولا خلاف فى نصب المضارع « بأن » المضمره وجوبا بعد واو المعية إذا كانت  
الواو مسبوقه بإحدى صيغتي الأمر المحض . أما الدلالة على الأمر بغيرهما ( كالدلالة  
عليه باسم الفعل ، أو بصيغة اسم ، أو بجملة خبرية . . . . . ) فالحكم هنا  
كالحكم فى فاء السبيبة (٢) .

(٢) بعد النهى :

لاتنهَ عن خُلُقٍ وتأتى مشله عارٌ عليك - إذا فعلت - عظيمُ

(٣) بعد الاستفهام :

ألم أكُ جارِكمُ ويكونَ بينى وبينكمُ المودة والإخاءُ

ومثل :

أتيتُ رِيَّانَ الجفونِ من الكَرَى وأيتَ منك بليلة الملسوعِ

(٤) بعد التمنى : قوله تعالى حكاية لقول الكفار يوم القيامة : ( يا ليتنا نردَّ  
ولا نُكذِّبَ بآياتِ رَبِّنا . . . )

وقول الشاعر :

ألا ليت الجوابَ يكونُ خيراً ويُطْفِئَ ما أحاط من الجوى بى

(١) مع ملاحظة ان المعطوف بواو المعية والمعطوف عليه مصدران - كما شرحنا - فليس فى الكلام  
عطف جملة خبرية بعد الواو على جملة طلبية قبلها ما يمنعه النحاة ، ولا عطف فعل على فعل . وكل هذا  
بشرط نصب المضارع بعد الواو .

(٢) ص ٢٧٧ .

( ٥ ) بعد الدعاء ( على الرأى القائل به ... ) : رباه ، ما أسعدنى بطاعتك ؛ فوجهتنى إليها ، ويعينتنى فضلك على ملازمتها . وما أشد حاجتى إلى بركك ؛ فأسبغ على ثوب العافية ، وتحرّسهُ برحمتك ، وأغدق على النعم ، وتوفقتنى إلى صيانتها . ربّاه ، لتدخلتنى فى عداد المقربين ، وترفع مقامى بينهم ، ولا تدع للتّوانى سبيلا إلى وتركتنى بعيداً عن المدى الذى يرضيك .

( ٦ ) بعد العرض ( على الرأى القائل به .. ) : ألاّ تزور المريض وتُقدّم له هدية . ألاّ تسأله عن حاله وتدعوه له بالشفاء .

( ٧ ) بعد التحضيض ( على الرأى القائل به ... ) : هلاّ تتعرض لأشعة الشمس وقت الضحا أو قبل الغروب وتحذرّ حرارتها ، وطول التعرّض لها . وهلاّ تعرف رأى الأطباء فى فائدة التعرّض وضرره ؛ وتعمل برأيهم ...

( ٨ ) التمنى ( على الرأى القائل به ... ) : ليت العالم يدرك أنه قُدوة ، ويتزكّ ما لا يليق به ، وليته يعرف أن فسادهُ أشدّ ضرراً وأعظم خطراً من كل فساد آخر ، ويُجنب الناس أثره ...

يتبين مما سبق أن بين فاء السببية وواو المعية تشابها واختلافاً ؛ فيتشابهان فى أمرين أولهما : نصب المضارع بعدهما بأن مضمرة وجوباً ؛ بشرط أن يسبقهما — غالباً — نفي أو طلب ، وما يلحق بهما بالتفصيل الذى عرفناه .

ثانيهما : اعتبار كل منهما حرف عطف أيضاً فوق دلالته الخاصة ( وهى : دلالة الفاء على « السببية » فوق دلالتها على الترتيب والتعقيب . ودلالة الواو على « المعية » ) . والمصدر المنسبك بعدهما من « أن » المضمرة وجوباً وما دخلت عليه من الجملة المضارعية — معطوف على مصدر مذكور أو متصيد قبلهما . وهذا على الرأى الشائع الذى يخالف فيه بعض المحققين <sup>(١)</sup> ويقول : إن هذه الواو التى تفيد المعية ليست عاطفة ، وهو بهذا يوافق الكوفيين ( ويسمونها : واو الصّرف ) وحجته أن العرب إذا أرادوا بالواو معنى المعية والمصاحبة أتوا بالمضارع بعدها منصوباً

ليصرفوه عن المألوف فيكون صرفه هذا دليلاً على أنها للمعية والمصاحبة ومرشداً من أول الأمر إلى أنها لإفادة اجتماع أمرين في زمن واحد ، وليست للعطف (١) .  
ويختلفان في خمسة أمور :

أولها : أن نصب المضارع بعد فاء السببية متفق عليه بعد أنواع الطلب السبعة ؛  
لورود السماع بأمثلة كثيرة لكل نوع تبيح القياس عليها .

وأما الثامن ( وهو « التَّرجِي » ) فيقع فيه وحده الخلاف ، والصحيح أنه كبقية الأنواع في وجوب نصب المضارع الواقع في جوابه بعد فاء السببية ، وأن ناصبه هو « أن » المضمرة وجوباً .

في حين يخالف بعض المحققين في وقوع الدعاء ، والعرض والتضييض والتَّرجي قبل واو المعية ، ويمنع اعتبارها للمعية كما يمنع نصب المضارع إذا سبقه واحد من الأربعة المذكورة ؛ بحجة عدم ورود السماع بأمثلة لكل منها تكفي للقياس عليها .

ثانيها : الأصح في فاء السببية أنها حرف عطف يفيد الترتيب والتعقيب مع دلالتها - في الغالب - على السببية الجوابية في الوقت نفسه . على حين يشتد الخلاف في جعل الواو - هنا - للأمرين مجتمعين ؛ وهما : العطف والمعية ؛ إذا رأى القوي أنها تفيد المعية دائماً بغير أن تكون عاطفة .

ثالثها : - وهذا مهم - أن فاء السببية لا بد أن تقع - غالباً - في جواب نبي أو طلب أو ملحقتهما . . . ؛ فما بعدها مسبب عما قبلها وجواب له . أما واو المعية فتقتضي مصاحبة ما قبلها وما بعدها مصاحبة حقيقية عند وقوعهما ؛ أي : تستلزم تلاقيهما

---

( ١ ) ومع أنها عنده للمعية وليست للعطف - يعتبرها إما واو الحال ، وأكثر دخولها على الجملة الاسمية ؛ فالمصدر المؤول بعدها في تقدير مبتدأ خبره محذوف وجوباً « فنى : قم وأقوم - قم وقيامي ثابت . أي : قم في حال ثبوت قيامي . وإما بمعنى : « مع » « أي : قم مع قيامي . وذلك كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو . ولو جعلت الواو عاطفة للمصدر على مصدر سابق لزال التنصيص على معنى الجمع . . . وقد قامت على هذا الرأي اعتراضات كثيرة واجهتها ردود كثيرة أيضاً . ولا حاجة بنا إلى شيء من هذه أو تلك ؛ لاعتادهما - في الغالب - على الجدل المجرد . وغاية ما نقوله إن اعتبار الواو لجرد المعية هنا يريح من العطف وما يقتضيه - أحياناً - من تصيد المصدر المعطوف عليه حين لا يكون في الكلام السابق مصدر مذكور . ولولا اعتبارات أخرى قوية لكان هذا الرأي وحده هو المستحسن في جميع حالات فاء السببية أيضاً فلا نعدّها حرف عطف ؛ طبقاً للمذهب الكوفي الذي يقصرها على السببية ويمنع أن تكون عاطفة .

واجتماعهما في زمن واحد عند تحقق معناهما وحصوله ، وهذه المصاحبة تمنع أن يكون ما بعد الواو مسبباً عما قبلها ، وجواباً له ؛ لأن المسبب والجواب لا بد أن يتأخرا - حتماً - في وجودهما عن السبب ، وعما يحتاج إلى إجابة . وهذا التأخر يناقض المصاحبة ويعارضها . ولهذا يقول النحاة : إن صحة الفهم ودقة التعبير يقضيان بتخطئة من يقول عند الإعراب : ( واو المعية الواقعة في جواب النفي ، أو الأمر ، أو النهي ، أو غيرهما من بقية الأنواع السالفة . . . ) . وبتصويب من يقول : « واو المعية » الواقعة بعد النفي أو الطلب من غير ذكر لكلمة : جواب . . .

رابعها : أن « واو المعية » هنا - لا بد أن يسبقها نفي محض ، أو طلب أو ملحقاتهما ، ولا بد كذلك أن تدل على المصاحبة الحقيقية وهذه تقتضي أن ينصبّ النفي والنهي - وغيرهما من بقية الأنواع - على ما قبل الواو وما بعدها معاً ، أى : أن النفي والنهي - ونظائرها - يشملان ما قبل الواو وما بعدها لا محالة ، ولا يقتصران على أحدهما دون الآخر - بشرط أن تكون الواو للمعية ، والمضارع بعدها منصوباً - فن يقول لا آكلُ وأتكلمَ . بنصب « أتكلمَ » فإنما ينفي اجتماع الأمرين ( الأكل والكلام ) في وقت واحد ؛ فالنفي مسلط على ما قبل الواو وما بعدها مجتمعين أما شأنهما عند عدم مصاحبتهما فسكوت عنه والحكم عليه متروك ؛ لا دخل للنفي به ؛ فقد يقع الأكل وحده أو لا يقع ، وقد يحصل التكلم وحده أو لا يحصل ، وقد يقع الأكل والتكلم ولكن في وقتين مختلفين ، أولاً يقعان مطلقاً . . . فلا يمكن القطع بأحد هذه الأشياء إلا بقريضة خارجة عن الحملة .

ومن يقول : لا أكتبُ وألوّثُ أصابعي ( بنصب : « ألوّثَ » ) فإنما ينفي اجتماع الأمرين معاً في وقت واحد ، وهما : الكتابة ، وتلوّث الأصابع ، فالنفي شامل ما قبل واو المعية وما بعدها مجتمعين ، يُسَلِّطُ عليهما في زمن اصطحابهما وتلاقيهما ولا ينصبّ على أحدهما دون الآخر . أما المعنى عند عدم اصطحابهما فسكوت عنه ، متروك حكمه ، لا صلة للنفي به ، فقد تكون الكتابة وحدها منفية أو غير منفية ، وقد يكون تلوّث الأصابع وحده حاصل أو غير حاصل . . . وقد يكون الاثنان غير -ناصلين ، وقد يحصلان في زمنين مختلفين . فكل هذه أمور يعرض لها الاحتمال ، ولا سبيل للقطع بأحدها إلا بقريضة أخرى .



وكذلك من يقول : لا تمس وتكتب . . . — أو : لا تخطب وتجلس . . . —  
 أو : لا تظلم الضعيف وتخاف القوى . . . بنصب المضارع بعد الواو المسبوقة  
 بالنهي في هذه الأمثلة وأشباهاها — فإن النهي فيها مسلط على ما قبل الواو وما بعدها  
 مجتمعين في وقت واحد ، ولا ينصب على أحدهما دون الآخر ، فكلاهما وحده  
 مسكوت عنه ، مهمل أمره ؛ لا دليل للقطع بأنه منهي عنه وحده أو غير منهي  
 عنه ، ولا منهي عنه مع الآخر في زمنين مختلفين . . . فالقطع بأحد هذه الأمور  
 متوقف على قرينة خارجة عن الجملة ؛ توجه لأحدها دون الآخر .  
 أما النفي والنهي قبل فاء السببية فقد يسلطان على ما قبلها وما بعدها معا ، أو  
 على ثانيهما فقط كما سلف .

هذا ، وما قيل عن النفي والنهي يقال في ملحقات النفي وفي سائر أنواع الطلب  
 بنوعيه حيث يسرى — في وقت واحد — على ما قبل الواو وما بعدها معنى النفي  
 أو الطلب ، ويشملهما هذا المعنى مصطحبين مجتمعين في زمن واحد <sup>(١)</sup> . . .  
 خامسها : « أن فاء السببية قد تسقط جوازاً بعد الطلب — لا النفي — أو لا توجد  
 من الأصل فيصح في المضارع بعدها الجزم في جواب الطلب ؛ ففي مثل : شارك  
 في ميادين الإصلاح ؛ فينهض بلدك . . . ، يصح أن يقال : شارك في ميادين  
 الإصلاح ينهض بلدك . . . بجزم المضارع : « ينهض » . ولا يصح هذا في  
 في واو المعية ؛ كما سيجيء قريباً <sup>(٢)</sup> .

(١) في الكلام على واو المعية يكتفى ابن مالك ببيت واحد ؛ هو :

والواو كالفا ، إن تُفدَ مفهومُ معْ كَلَّا تَكُنْ جَلْدًا ، وتُظْهِرَ الجزعَ — ٣

يريد : أن « الواو » كفاء السببية في كثير من الأحكام ؛ وفي مقدمتها وقوعها بعد النفي وما  
 ألحق به ، وبعد الطلب بنوعيه . . . مع نصب المضارع بعدها بأن المضمرة وجوباً ، وعطف المصدر  
 المؤول بعدها على مصدر قبلها . . . وقد اشترطوا في هذه الواو أن تكون بمعنى « مع » أي : دالة على المعية ،  
 ومصاحبة ما قبلها وما بعدها في زمن وقوع النهي — وغيره — وتحققه . وساق مثالا معناه : لا تكن جلد ،  
 وقت إظهار الجزع . وفي المثال عيب معنوي ؛ إذ كيف يكون جلدًا مع إظهاره الجزع .

(٢) لهذا الحكم مسألة مستقلة تشمل تفصيله وشروطه تجيء في ص ٢٩٤ .

## زيادة وتفصيل .

١ - لبعض النحاة كلام مفيد في « واو المعية » ، يتضمن ما قلناه . وملخص كلامه : أن المضارع ينصب بعد واو المعية في سائر المواضع التي ينصب فيها بعد فاء السببية ؛ وهي المواضع التي تكون مسبقة فيها بالنفي وملحقاته ، والطلب المحض وما حمل عليه .

وإنما يصح النصب إذا أردت المصاحبة الحقيقية والاجتماع وقت حصول المعنى الذي قبل الواو والمعنى الذي بعدها . ولم ترد مجرد الاشتراك المطلق بين المعنيين اشتراكاً لا مصاحبة فيه ولا اجتماع عند وقوعهما . وإذا نصبت المضارع بعد الواو فهي للعطف أيضاً ؛ فتعطف المصدر المنسبك بعدها على مصدر قبلها ، لأنها للعطف مع إفادتها المعية ، والمصاحبة ؛ وليست مقصورة على مجرد التشريك بين المعنيين كالذي تقتضيه واو العطف ، وإنما تقتضي التشريك والمصاحبة الحتمية معاً ، وهما من خصائصها دون الواو المجردة للعطف وحده .

ثم يقول : نعم إن الواو العاطفة قد تحتل المصاحبة أحياناً كما في قولك : جاء محمد وعلى ، ويتكلم محمود ، ويصرخ ، وينظر . . . ولكن هذا مجرد احتمال وليس أمراً مقطوعاً به ، ولا منصوباً عليه ؛ إذ معنى العطف بالواو الدلالة على مجرد الاشتراك ، دون زيادة على ذلك ؛ من ترتيب ، أو تعقيب ، أو إمهال ، أو مصاحبة ، أو غيرها . وهذه هي مهمتها الأصلية ، وما عداها يكون أمراً محتملاً ؛ يحتاج في القطع به إلى قرينة أخرى حالية ، أو مقالية ، فإن لم توجد القرينة بقي الاشتراك المجرد على حاله مقطوعاً به ، وما عداه فوضع الاحتمال ، بخلاف الواو الدالة على المعية والمضارع بعدها منصوب ؛ فإنها للأمرين للعطف ، وللمعية ولا مجال للاحتمال في أحدهما ؛ إذ المعية مقطوع بها هنا كالعطف - في الرأي الشائع - .

ومتى ثبت أن المضارع لا ينصب إلا بعد الواو التي للمعية ثبت كذلك أنه لا يصح نصبه بعد الواو إذا كانت للاستئناف والجملة المضارعية بعدها مستأنفة . كما لا يصح نصبه إن كانت الواو للحال والجملة المضارعية بعدها خبر المبتدأ محذوف ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال . وعلى أساس الاعتبارات السالفة يجوز في الأمثلة التالية - وأشباهاها - ضبط

المضارع بعد الواو ضبوطاً مختلفة ؛ كل ضبط منها يؤدي معنى غير الذى يؤديه الآخر ؛ فالضبط خاضع للاعتبار ، وإن شئت فالضبط خاضع للمعنى ، ومتى تمّ الضبط كان هو المرشد للمعنى :

لا تقرأ وتأكل - لا تمش وتكتب - لا تغضب وتترك الحاضرين - لا تنتقل في الحديقة وتأكل ثمارها . . . فيجوز في المضارع بعد الواو ما يأتى :

( ١ ) نصبه على اعتبار الواو للمعية ؛ فيتعين أن يكون النهى مسلطاً على الأمرين مصطحبين معاً ، فالكلام نصّ في النهى عن عدم الجمع بين هذين الأمرين فهو بمعنى : لا تجمع في وقت واحد بين هذين الأمرين .

( ٢ ) جزمه على اعتبار الواو لمجرد العطف وحده ، من غير معية . ويكون النهى منصّباً على الأمرين أيضاً ، ولكن على سبيل التشريك الذى لا دلالة معه على مصاحبة ، أو عدم مصاحبة . فالنهي مسلط على هذا وذاك سواء أكانا مصطحبين أم غير مصطحبين ؛ فالاصطحاب وعدمه أمران محتملان ؛ لا سبيل للقطع بأحدهما إلا بقريئة .

( ٣ ) رفعه على اعتبار الواو للاستئناف فالمضارع بعدها مرفوع والجملة المضارعية مستقلة في إعرابها عما قبلها . ولذا يتعين أن يكون النهى منصّباً على ما قبل الواو دون ما بعدها ، فما بعدها مباح لا يسرى إليه النهى .

( ٤ ) رفعه على اعتبار الواو للحال والجملة المضارعية بعدها في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف - في رأى الأرجح<sup>(١)</sup> والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال والنهى في هذه الصورة منصب على ما قبل الواو بشرط تقييده بما بعدها ، أى : أنه ينصب على ما قبل الواو في صورة واحدة ؛ هي التى يكون فيها مقيداً بالحال ، ويتحقق فيها حصول القيد ؛ ففي مثل : لا تقرأ وتأكل يكون المراد لا تقرأ وأنت تأكل . . . أى : لا تقرأ في الحالة التى تأكل فيها . أما في غير هذه الحالة فالأمر مسكوت عنه لا دليل في الكلام على النهى عنه أو إباحته ، فلا بد من قريئة أخرى تعين أحدهما ، وتزيل الاحتمال .

ب - ألحق الكوفيون « ثم » العاطفة بواو المعية في المعنى بشرط استقامة المعنى على المعية ، وأن يسبقها النفي والطلب كما يسبقان واو المعية - فكلا

( ١ ) الذى لا يبيح ربط الجملة الحالية المثبتة بالواو وحدها .

الحرفين عندهم يؤدي العطف والمعية معاً بالشرط السالف—مستدلين بقوله عليه السلام : ( لا يبولن أحدكم في الماء الدائم <sup>(١)</sup> ثم يغتسل منه ) ؛ بنصب : « يغتسل على اعتبار » ثم « للعطف والمعية » معا ، والمضارع بعدها منصوب « بأن » المضمرة وجوباً . وقد عورض رأيهم بأنه يلزم عليه أن يصير معنى الحديث — في حالة النصب — النهي عن الجمع بين البول في الماء والاغتسال منه ، أى : النهي عن اجتماع الأمرين ومصاحبتيهما . ويترتب على هذا أن البول في الماء الدائم من غير اغتسال منه مباح ؛ كما هو مفهوم الكلام السابق ، مع أن هذا المفهوم مخالف للمراد من الحديث ؛ إذ المراد منه — كما تدل قرائن متعددة — النهي عن البول في الماء الدائم مطلقاً ، سواء أصبح اغتسال أم لم يصحبه .

وكيف تدل على المعية والعطف معا ومعناها في العطف هو الترتيب والتسلسل وهما ينافيان المعية ؟ فهل المراد مطلق الاشتراك ولو بغير معية .

قال بعض المحققين يناقش الكلام السابق كله ومعناه : إن الإشكال نشأ من قول بعض النحاة : ( « الفعل » : يغتسل في الحديث السابق يجوز نصبه بإعطاء : « ثم » حكم واو الجمع . . . ) ، فوقع في الوهم أن المراد إعطاؤها حكمها في المعية ، مع أن النحاة لم يقصدوها . أما المفهوم والأخذ بما يقتضيه فإنما يكون حين لا يمنع منه مانع ، ولا يصمد عنه دليل ، كالشأن في هذا الحديث الشريف فإن الأخذ بمفهومه غير جائز ؛ لوجود ما يعارضه ويمنع الأخذ به .

وبناء على ما تقدم ( من المذهب الكوفي وغيره . . . ) يكون نصب المضارع ؛ « يغتسل » قائماً على أساس إلحاق « ثم » بواو المعية — مطلقاً سواء اقتضى المعنى النهي عن المصاحبة والاجتماع أم لم يقتض .

ويصحّ جزمه على إرادة العطف المجرد الذي يفيد مطلق التشريك دون إفادة المصاحبة والمعية . ويجب رفعه عند ابن مالك وآخرين على اعتبار « ثم » حرف استئناف يرفع بعدها المضارع ، كما يرفع بعد الواو والفاء الاستثنائيتين . ولا يجيز ابن مالك ومن معه العطف ، لما يترتب عليه من عطف الخبر على الإنشاء وهذا ممنوع على الأرجح . ( وإلى هنا انتهى كلامه ملخصاً ) .

والأنسب ترك المذهب الكوفي لقلة شواهد ، ولما فيه من تكلف وتعقيد ، والاقتصار على المسموع الذي وردت فيه « ثم » بمعنى واو التشريك المفيد للمعية أو غير المفيد لها .

## المسألة ١٥٠ :

## حكم المضارع إذا لم توجد قبله « فاء السببية »

عرفنا<sup>(١)</sup> أن « فاء السببية » تخالف : « واو المعية » في أمور ؛ منها : أن فاء السببية قد تسقط من الكلام ؛ فلا يصح نصب المضارع بعدها ، وإنما يصح جزمه إن استقام المعنى المراد على الجزم . ومعنى سقوطها : غيابها واختفاؤها عن موضعها ، وخالو مكانها منها ؛ سواء أوجدت أولاً ثم سقطت ؛ أم لم توجد من أول الأمر ؛ ففي مثل : خذ من الحضارة باللباب الحميد ؛ فتسعد ، وتجنب الزائف البراق ؛ فتسلم — يصح أن يقال : خذ من الحضارة باللباب الحميد ؛ تسعد ، وتجنب الزائف البراق ؛ تسلم . بجزم المضارعين : تسعد ، وتسلم ، بعد سقوط فاء السببية ، وقد كانا منصوبين عند وجودها . ويشترط لجزم المضارع بعد سقوطها ثلاثة شروط مجتمعة :

أولها : أن تكون مسبقة بنوع من أنواع الطلب المحض أو ملحقاته — لا بنوع من النفي وملحقاته — وقد عرفنا أنواع الطلب الثانية<sup>(٢)</sup> ( وهي : الأمر — النهي — الدعاء — التمني<sup>(٣)</sup> — الترجي — العرض — التحضيض — الاستفهام ) .

ثانيها : أن تكون الجملة المضارعية بعدها جواباً<sup>(٤)</sup> وجزاء للطلب الذي قبلها ، ( أى : مسببة عنه كتسبب جزاء الشرط على فعل الشرط ) .

ثالثها : أن يستقيم المعنى بحذف « لا » الناهية ووضع « إن » الشرطية وبعدها « لا »<sup>(٥)</sup> النافية محل « لا » الناهية التي حذفت وحل محلها الحرفان . وهذا إن كانت أداة الطلب « لا » الناهية فإن كانت الأداة نوعاً آخر — كفعل الأمر ، أو الدعاء

(١) في ص ٢٨٩ .

(٢) سبق تفصيل الكلام عليها في ص ٢٧٥ .

(٣) ينحصر التمتي هنا في النوع الأصلي ، وهو الذي أداته : « ليت » ، دون الأنواع الأخرى المحمولة عليه بأدواتها العارضة في معناه ، ومنها « لو » و « ألا » وقد سبق إيضاحها في ص ٢٨٠ لأن الجزم غير مسموع بعد التمتي العارض وأدواته الطارئة في معناه .

(٤) سبق شرح الجواب والجزاء في ص ٢٣٣ .

(٥) لأن أداة الشرط لا تدخل على « لا » الناهية . ( انظر ص ٣٠٥ ) .

أو غيرهما من الأدوات الاسمية والفعلية والحرفية - وجب أن يستقيم المعنى بالاستغناء عن أداة الطلب وإحلال «إن» الشرطية هذه محلها ، فتدخل على المضارع الذى دخلت عليه الأداة السابقة، إن وجد مضارع مذكور . وإن لم يوجد فعلى آخر تنصيده فى مكانه ، ويوافق المراد . وليس الغرض من مجيء «إن» بالصورة السالفة قبل «لا» الناهية أو قبل غيرها من باقى أنواع الطلب - بقاءها واستمرارها ، وإحداث أسلوب جديد يبنى ويستمر مع إهمال الأول - وإنما المراد استخدامها بصورة مؤقتة أو تخيلية ؛ لترشدنا إلى صحة الجزم أو عدم صحته تبعاً لسلامة المعنى أو فساده ؛ فليست إلا مجرد أداة للاختبار المؤدى لغرض خاص، من غير أن يكون لها أثر نحوى أو معنوى آخر، فإذا ما تحقق الغرض زالت وبقي الأسلوب الأول ( الذى كان قبل مجيئها ) على حالته اللفظية والمعنوية ، ولا اعتبار لغيره .

ففى اجتماعت الشروط الثلاثة صح الجزم . فنال الجزم بعد الأمر قولهم :  
أفضلُ على من شئت تكن أميرهُ ، واستغن عن شئت تكن نظيرهُ - واحتج إلى من شئت تكن أسيرهُ . والتأويل : إن تفضلُ على من شئت تكن أميرهُ ، وإن تستغن تكن . . . وإن تحتج تكن . . .

ومثال الجزم بعد النهى : لا تكن عبد هواك ، تأمن سوء العواقب ، ولا تهمل مشورة الناصح الخبير ، تدرك حميد الغايات . والتأويل : إلا تكن عبد هواك تأمن سوء العواقب وإلا تهمل مشورة الناصح تدرك . . .

وبعد الدعاء : رباه . وفقنى ، أهد لما يرضيك ، ولا تدعنى بغير تأييدك أجد خير ناصر ومعين . والتأويل : إن توفقنى أهد . . . وإلا تدعنى وبعد الاستفهام : أتجامل الناس بالحق تكسب رضاهم ؟ وهل تلاينهم فى غير ضعف تأمن أذاهم ؟ والتأويل : إن تجامل . . . تكسب . . . إن تلاين تأمن . . .

وبعد التمنى : ليت إخوان الصفاء كثير ؛ يقو بهم جانبي ، وليت صفاءهم دائم أعيش به سعيداً . والتأويل : إن تتحقق أمني بكثرة إخوان الصفاء يقو بهم جانبي . . . و . . .

وبعد الترجى : لعلك تساعد المحتاج ، تؤجر ، ولعلك تحاذر المن عايه .  
بضائعك أجرك . والتأويل : إن تساعد المحتاج تؤجر . . . و . . .

وبعد الحض : هلاً تستبق إلى الخير تُذكر به ، وهلاً تدعو إليه تشتهر  
بالفضل . والتأويل : إن تستبق إلى الخير تذكر به . . . و . . .

وبعد العرض : ألا تعرف الفضل لأهله تكن منهم ، ألا تنكر وجود  
المغرورين تخرج من زميرهم . والتأويل : إن تعرف الفضل لأهله تكن منهم . . . و . . .  
فإن فقد شرط ، أو أكثر ، لم يصح الجزم ، ووجب رفع المضارع وإعرابه  
على حسب ما يقتضيه السياق .

١ - فعند فقد الشرط الأول - بسبب وجود نفي لا طلب - لا يصح جزم  
المضارع وإنما يجب رفعه ؛ ففي مثل : ما يُحسِن العبيُّ الكلامَ يملك به أفئدة  
السامعين ، لا يصح جزم « يملك » في جواب النفي عند غياب فاء السببية<sup>(١)</sup> إلا عند  
الكوفيين الذين يجيزون جزمه على اعتباره جواباً للنفي . أما غيرهم فلا يبيحه ويوجب  
رفع المضارع « يملك » على اعتباره في هذا المثال بدل مضارع من مضارع قبله ،  
أو على اعتباره شيئاً آخر في أمثلة تخالف السالف ، وتقتضى معانيها إعراباً غير  
البديلة . . . كرفعه ، على اعتبار الجملة المضارعية مستأنفة<sup>(٢)</sup> ، أو صفة ، أو حالا  
أو غير هذا مما تصلح له في موضعها . . .

(١) للنحاة في منع الجزم بعد النفي تعليل غريب يجب رفضه ، والانصراف عنه . فهم يقولون :  
إن النفي يقتضى عدم وقوع المنى ، ويستلزم عدم حصوله . والإثبات على نقيضه ، يستلزم تحقق شيء  
ويقتضى وقوعه . فكل منهما يقتضى تحقق أمر حتماً . برغم أن التحقق مختلف ؛ إذ النفي يقتضى تحقق عدم  
الوقوع ، والإثبات يقتضى تحقق الوقوع ، فهما مشتركان في أمر واحد هو التحقق ، وإن كانت جهة  
التحقق مختلفة وبسبب هذا الاشتراك حمل المضارع الواقع في جواب النفي على المضارع الواقع في جواب الإثبات ؛  
والمضارع في جواب الإثبات لا يصح جزمه فكذلك ما حمل عليه لا يصح جزمه . حملاً للشيء على نقيضه .  
وهذا تعليل فاسد « ولو أخذنا به وتكلفناه في مسائل أخرى - وهذا ممكن - كما تكلفناه هنا لفسدت  
اللغة ، وانهارت دعائمها وأصولها . ومثله التعليل الآخر الذي يرى أن عدم الجزم بعد النفي سببه أن النفي  
خبر محض فليس فيه شبه بالشرط . . .

أما التعليل الصحيح الذي يجب الاقتصار عليه فهو : « السماع » وأن العرب لم تجزم المضارع بعد  
النفي إذا سقطت منه فاء السببية ، وكل تعليل غير هذا فيه مضيعة للوقت والجهد ، وإفساد للمنطق الصحيح .

(٢) سواء أكان الاستثناء بيانياً أم غير بيانى و « البيانى » هو الذى تنقطع بسببه الصلة  
الإعرابية بين الجملة المستأنفة والجملة التى قبلها ، دون الصلة المعنوية بينهما ؛ فكلاهما مستقلة بنفسها  
فى الإعراب وحده ، أما فى المعنى فلا بد بينهما من نوع ارتباط . وغير البيانى تنقطع فيه الصلة الإعرابية  
والمعنوية بين الجملتين فتكون الجملة المستأنفة مستقلة بإعرابها وبمعناها الجديد .

ب - وعند فقد الشرط الثاني - بسبب أن المضارع بعد الفاء المختفية ليس واقعا  
جواب الطلب - لا يصح جزمه ، وإنما يجب رفعه ؛ مراعاة لاعتبار أو أكثر مما  
يقتضى رفعه . ومن تلك الاعتبارات :

( ١ ) رفعه على اعتبار الجملة المضارعية صفة لنكرة محضة <sup>(١)</sup> ؛ نحو :  
استمع إلى خطيب يملك ناصية القول .

( ٢ ) رفعه على اعتبار الجملة المضارعية حالا من معرفة محضة ، نحو :  
تمتع بعذاب حسادك ؛ ينظرون نعم الله عليك ، محترقين بنار الحسد .

( ٣ ) رفعه على اعتبار الجملة المضارعية استثنائية ؛ نحو أقيم عندنا اليوم ؟  
يسافر غداً زملاؤك . ونحو : قم للصلاة ؛ يغفر الله لنا ولك .

( ٣ ) رفعه على اعتبار الجملة المضارعية صالحة للحال والوصف ؛ لوقوعها  
موقعا يؤهلها لهما ، وعدم وجود قرينة تعينها لأحدهما - كوقوعها بعد نكرة موصوفة  
أو غيرها مما ليس محضاً من المعارف والنكرات - نحو : كرم عالماً نابغا يعتزم الرحيل  
( ٤ ) رفعه على اعتبار الجملة المضارعية صالحة « للحال ، والوصف ،

والاستئناف ، مع عدم وجود قرينة تعينها لواحد دون الآخر ؛ كقوله تعالى : ( خذ من  
أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها ) ، فيصح في الجملة المضارعية : « تطهرهم »  
الأمر الثلاثة . . . وهكذا <sup>(٢)</sup> . . .

( ١ ) النكرة المحضة : هي الكاملة الإبهام والشيوع الحالية ، من التحديد والتعيين الذي ينشأ من إضافتها  
أو من تقييدها بنعت أو غيره من القيود التي تفيدها نوعاً من التخصيص .

والمعرفة المحضة هي الخالصة من شائبة التنكير ؛ فلا يتصل بها ما يقر بها من النكرة ؛ كأل الجنسية  
وغيرها مما سبق إيضاحه وتفصيله في موضعه الأنسب ( ح ١ ص ١٤٥ م ١٧ باب النكرة والمعرفة .  
وفي ج ٢ باب الحال ص ٢٩٤ م ٨٤ وفي ح ٣ باب النعت ص ٣٤٩ م ١١٤ ) .

( ٢ ) تطبيقاً على ما فات من الأخذ باعتبار أو أكثر تبعاً للمعنى تعين جزم المضارع جواباً وجزاء  
للطلب في مثل : افتح صنبور الماء ينهمر مائه - أوقد المصباح تنور الحجرة - أغلق النافذة تحجب الريح  
الباردة - ازرع الحقل ينبت ثمراً طيباً .

ويتعين رفعه وإعراب جملته وصفاً في مثل : أكرم مهاجراً يلتبس من يكرمه - أحسن إلى بائس يضع  
بالشكوى - تمتع بحديقة تمتلئ بالأزهار - صاحب رجلا يؤثر البعد عن الشر .

ويتعين رفعه وإعراب جملته حالا في مثل : أكرم المهاجر يلتبس من يكرمه - أحسن إلى البائس  
يضع بالشكوى - تمتع بحديقته تمتلئ بالأزهار - عاون الحر ينزل به الضر

ويتعين رفعه واعتبار جملته مستأنفة في مثل : ( ليلتك تزورني . ينزل المطر ) - ( أوسعده المحتاج ؟ ) =



ح- وعند فقد الشرط الثالث<sup>(١)</sup> - لا يصح الجزم ؛ ففي مثل : لا تقترب من النار تحترق ، لا يصح جزم المضارع : « تحترق » ؛ لعدم استقامة المعنى عند إحلال « إن » الشرطية و « لا » النافية محل « لا » الناهية ؛ إذ يفسد المعنى حين نقول : إلا<sup>(٢)</sup> تقترب من النار تحترق . بخلاف : لا تقترب من النار تسلم ، فيصح جزم المضارع ؛ لصحة قولنا : إلا<sup>(٣)</sup> تقترب من النار تسلم . ومن الأمثلة : لا تهمل الرياضة تضعف ؛ فلا يصح جزم المضارع للسبب السالف ؛ بخلاف : لا تهمل الرياضة تأمن الضعف .

ومن أمثلة الطلب بغير « لا » الناهية : أحسن معاملتي أحسن معاملتك ، فيصح جزم المضارع : « أحسن » ؛ لصحة قولنا : إن تحسن معاملتي أحسن معاملتك ؛ بوضع « إن » الشرطية وبعدها مضارع مناسب موضع فعل الأمر « أحسن » . بخلاف : أحسن إلى لا أحسن إليك ؛ فيجب رفعه ؛ إذ لا يصح قولنا : إن تحسن إلى لا أحسن إليك ؛ لفساد المعنى .

ومن أمثلة الطلب بغير « لا » الناهية أيضاً : أين بيتك أزرُك ؟ بجزم المضارع ؛ لصحة مجيء « إن » الشرطية وبعدها مضارع متصيد . والتقدير : إن تعرفني بيتك أزرُك . بخلاف أين بيتك أقف في السوق ؛ إذ لا يصح : إن تعرفني بيتك أقف في السوق ، لعدم استقامة المعنى ؛ بسبب عدم ارتباط أجزائه ، وفقد المناسبة بينها . . .

---

= يجب الناس الغنى ) - ( لا تهمل شراء الكتب النافعة . نسافر غداً لزيارة بعض الأقارب - ( اجتنب الصياح ورفع الصوت خلال الكلام . يقبل المثقف على كتب الأدب الرفيع ) . . .

و يصلح لأكثر من حالة في مثل قوله تعالى : ( هب لي من لدنك وليا يرثني ) وقوله تعالى لموسى « وألق ما في يمينك تسلّط ما صنعوا . . ) وقوله تعالى له : ( واضرب لهم طريقاً في البحر يبرأ ) ؛ لا تخاف دَرَكاً ولا تخشى ) وأما قوله تعالى : ( خذ من أموالهم صدقة تطهرهم . . ) - فيصح في المضارع : « تطهر » أن يكون مجزوماً في جواب الأمر أو مرفوعاً إما على اعتبار جملة مستأنفة ، أو صفة للنكرة المحضة التي قبلها أو حالاً من فاعل فعل الأمر : « خذ » وكذلك كل أسلوب على شاكلة .

( ١ ) وأما فقدته كما عرفنا - هي عدم استقامة المعنى عند إحلال « إن » الشرطية و « لا » النافية محل « لا » الناهية ، وحدها بعد حذفها حين تكون أداة الطلب « لا » الناهية ، أو عند إدخال « إن » الشرطية على مضارع مناسب أداة طلب أخرى .

( ٢ ) أصلها : « إن لا » وتندغم « النون » في : « لا » فلا تظهر في الكتابة ولا في النطق ، ويرمز لوجودها في الخط بكتابة « شدة » فوق : « لا » .

وهكذا بقية أنواع الطلب الأخرى - ومنها: الأمر والترجي بالتفصيل الآتي (١) -  
فيجرب على بقية الأنواع (٢) ما جرى على نظائرها .

وبعض الكوفيين - وفي مقدمتهم زعيمهم الكسائي - لا يشترط إحلال  
« إن » مع « لا » النافية محل « لا » الناهية ، ولا إحلال « إن » قبل بقية أدوات  
الطلب ، ولا ما يترتب على هذا الإحلال من استقامة المعنى أو عدم استقامته .  
قائلاً إن إدراك المراد من الجملة الأصلية ، والتفريق بين الغرض المقصود منها وغير  
المقصود - مرجعه القرائن وحدها ، فعليها - دون غيرها - المعوّل . ففي مثل  
قولك للمشرك : « أسلم تدخل النار » يجيز جزم المضارع « تدخل » على معنى :  
إن لم تسلم تدخل النار ؛ فهو يقدر وجود النفي ، بشرط وجود قرينة توجه الذهن  
إليه . في حين يستبعد النفي ويهمله إن كان الطلب نهياً ، ويجعل الجملة المضارعية  
جواباً وجزاء للنهي مباشرة ، معتمداً في فهم المراد وتعيينه على القرائن ؛ مثل : لا تقرب  
من النار تحترق . . . بجزم المضارع : « تحترق » واعتبار الجملة المضارعية  
هي الجواب والجزاء بغير تأويل ولا تقدير (٣) . وقد مال بعض النحاة القدامى إلى هذا

(١) في ص ٣٠١ .

(٢) إلا التمي الذي أداته : « لو » ، فإنه كالنفي ؛ لا يجزم المضارع في جوابه عند غيبة الفاء .  
(٣) ويؤيد رأيه أيضاً بقراءة من قرأ قوله تعالى : « ( ولا تمنن تستكثر ) » بجزم المضارع  
« تستكثر » على معنى : تظهر كثرة نعمك على غيرك . . . وقوله عليه السلام في شجرة الثوم : ( من أكل  
من هذه الشجرة فلا يقربن مسجدنا هذا ؛ يؤذنا ) بجزم المضارع « يؤذ » بحذف الياء من آخره . وقول أحد  
الصحابه يخاطب الرسول في أثناء موقعة : ( يا رسول الله . لا تشرف ) يصيبك سهم . ) بجزم المضارع  
« يصب » . فالأفعال المضارعة في النصوص السالفة مجزومة مع عدم استقامة المعنى بوضع « إن » الشرطية  
قلها « لا » النافية ، بدلا من « لا » الناهية .

أما الذين يتمسكون ( بأن . . . ) فيعربون تلك الأفعال المجزومة إعراباً آخر ؛ فيقولون :  
« تستكثر » مجزومة في جواب الطلب ؛ على اعتبار أن المعنى : لا تمنن ؛ فيترتب على عدم المن  
أنك تطلب من الله كثرة النعم وزيادة الثواب . أو أن الفعل تستكثر مجزوماً لأنه بدل من الفعل : تمنن .  
فالعنى لا تمنن . . . أى : لا تستكثر ما أنعمت به . . . وكذلك يقولون في المضارع : « يؤذ » ،  
إنه بدل من المضارع : يقرب ، أى : لا يؤذنا . أما المثال الأخير : ( يصب ) فيحكون عليه بالشنوذ إذ  
لا يحبون له تأويلاً سائناً .

وفيما يلي بعض أمثلة للنهي يستقيم فيها المعنى على تخيل « إن » وإحلالها مع « لا » النافية بالطريقة  
التي سلفت محل « لا » الناهية ، وجزم المضارع في الجواب . وأمثلة أخرى لا يستقيم فيها المعنى على تخيلها .

الرأى وإلى الأخذ به فى أنواع الطلب المختلفة ( نهيا وغير نهى ) ولعل الدافع له هو التيسير ، وأن الناس يستعملونه فلا يخفى المراد منه عند قيام القرينة الحاسمة . ولكن الرأى الأول هو الأحسن ، والأجدر بالاعتصار عليه ؛ لأنه أكثر وروداً فى فصيح الكلام ، وأوضح معنى ، وأبعد من اللبس والخفاء (١) . . .

\* \* \*

## جواب الأمر والترجى

كل ما تقدم يسرى على المضارع الخالى من الفاء ، الواقع فى جواب نوع من الطلب كالأمر ، أو الترجى ، أو غيرهما . . . ونخص هذين بشىء من البيان

١ - فن الأول :

لا تهمل يشتهر أمرك بالإجادة - إلا تهمل يشتهر أمرك . . .

لا تفش أسرار الناس تكتسب ودهم - إلا تفش تكتسب . . .

لا تسرق تحترم - إلا تسرق تحترم .

لا ترفع صوتك تحسن - إلا ترفع صوتك تحسن .

لا تصافح المريض تسلم - إلا تصافح المريض تسلم .

ب - ومن الثانية :

لا تهمل يحمل شأنك - إلا تهمل يحمل شأنك .

لا تفش أسرار الناس تفقد ودهم - إلا تفش أسرار الناس تفقد ودهم .

لا تسرق تعاقب - إلا تسرق تعاقب

لا ترفع صوتك يزعج السامعين - إلا ترفع صوتك يزعج السامعين

لا تصافح المريض تنتقل إليك عدواه - إلا تصافح المريض تنتقل إليك عدواه .

(١) وفيما سبق من جزم المضارع جوازاً عند سقوط الفاء بعد غير النفى - أى بعد الطلب يقول ابن

مالك :

وبعد غير النفي جزمًا - اعتمد  $\text{إِنْ تَسْقُطِ}$  «الفا» والجزاء قد قصد - ١٤

وشرط جزم بعد نهى أَنْ تَضَع  $\text{«إِنْ قَبْلَ: «لا»}$  ، دون تخالف يقع - ١٥

التقدير : ( واعتمد جزمًا بعد غير النفى إن تسقط الفاء والجزاء قد قصد ) . . . دون تخالف يقع ، أى : بشرط ألا يقع اختلاف فى المعنى قبل مجيء « إن » سابقة « لا » وبعد مجيئها وترك الشروط والتفصيلات الأخرى التى أوضحناها .

١ - من أنواع الطلب المحض : الأمر - كما عرفنا<sup>(١)</sup> - والمضارع في جوابه - إذا كان مقرونًا بفاء السببية ، يجب نصبه بأن مضمرة وجوبًا . وكثرة النحاة تشترط لنصبه هذا أن يكون بالصيغة الصريحة الدالة على فعل الأمر مباشرة ؛ نحو ؛ ارحم من هو أضعف منك ؛ فيرحمك من هو أقوى منك ، أو بالصيغة التي تشبهها ؛ وهي لام الأمر الجازمة للمضارع ؛ نحو : لترحم من هو أضعف منك فيرحمك من هو أقوى ...

فإن لم تكن الدلالة على الأمر بإحدى هاتين الصيغتين فالفاء بعدها ليست للسببية . كالدلالة باسم فعل الأمر في مثل : صه عن اللغو ؛ فيرتفعُ قدرك ، ومثل : مكانك فتُحمدن أو تستريحين . أو بالمصدر الواقع بدلًا من التلطف بفعله في مثل : سعيًا في الخير ، فتجتمعُ القلوب حولك . أو بصيغة الدعاء بالاسم في مثل : سقيًا لوطن الأحرار فيسعدون به . أو بصيغة الجملة الخبرية بقصد الدعاء<sup>(٢)</sup> نحو : يعينني الله فأحتملُ أعباء الجهاد . فالفاء في كل هذه المواضع ليست للسببية في رأى الكثرة وقد سبق<sup>(١)</sup> أن الأفضل الأخذ بالرأى الذى يجعلها سببية .

واتفق رأى الكثرة والقلة على صحة جزم المضارع الواقع بعد هذه الفاء إذا سقطت ، وخلا الكلام منها ؛ فيصير المضارع بعد غيابها واقعا في جواب الأمر فيُجزم ؛ سواء أكانت الدلالة على الأمر بالصيغتين الأصليتين أم بغيرهما من باقى الصيغ التي عرضناها ؛ بشرط استقامة المعنى عند إحلال « إن » الشرطية ، والمضارع المناسب محل الأمر<sup>(٣)</sup> فتقول : ارحم من هو أضعف منك يرحمك من هو أقوى - لترحم من هو أضعف منك يرحمك من هو أقوى . كما تقول : صه عن اللغو يرتفعُ قدرك - ومكانك تحمدى أو تستريحى - سعيًا في الخير تجتمعُ حولك القلوب - سقيًا لوطن الأحرار يسعدوا به - يعينني الله أحتملُ أعباء الجهاد ...

( ١ ، ١ ) في ص ٢٧٧ .

( ٢ ) أو بقصد غير الدعاء كالأمر كما سيجىء أول الصفحة الآتية .

( ٣ ) وبه يتم تحقق الشروط الثلاثة اللازمة ، وهى : ( الطلب - وقوع المضارع جواباً له - صحة

إحلال « إن » . . .

ومثل الحملة الخيرية المقصود منها الأمر كقوله تعالى : ( هل أدلكم على تجارة تُنجيكم من عذاب أليم ، تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ، ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون . يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم جنات . . . ) بجزم المضارعين « يغفر » و « يدخل » في جواب الأمر : إذ الأصل : آمنوا بالله ورسوله ، وجاهدوا في سبيل الله . . . يغفر لكم . . . ويدخلكم . . . ومثل الآية الكريمة كثير من فصيح الأساليب التي يحاكيها الناس حتى يومنا هذا - وقد أشرنا لبعضها في مناسبة سابقة <sup>(١)</sup> - ومنها قول الزارع ينصح زميله : تزرع حقلك وتعني به تحصد كثيراً . وتهمل أمر زرع ، وتنصرف عنه تحزن يوم الحصاد : التقدير ازرع حقلك واعتن به تحصد كثيراً . وأهمل أمره وانصرف عنه تحزن . ومن الأمثلة الماثورة : اتقى الله امرؤ فعل خيراً يُشَبَّ عليه . . . التقدير : ليتق الله امرؤ ، وليفعل خيراً . . . يُشَبَّ عليه <sup>(٢)</sup> . . .

\* \* \*

ب - ومن أنواع الطلب - في الرأي الراجح - الترجى وقد سبق تعريفه والكلام عليه <sup>(٣)</sup> فإذا وقع في جوابه المضارع مقروناً بفاء السببية وجب نصبه بأن مضمرة وجوباً ومن الأمثلة : لعلك مزود بالجد والصبر فتبلغ أسمى الغايات ، ولعلك تحفظ حق النعمة فيديمها الله عليك . فإذا سقطت هذه الفاء خلا مكانها ، صار المضارع بعدها - في ذلك الرأي الراجح - جواباً للترجى مجزوماً إن تحققت شروط الجزم التي عرفناها ؛ ففي الأمثلة السالفة نقول : لعلك مزود بالجد والصبر ، تبلغ أسمى الغايات ، ولعلك تحفظ حق النعمة يدُمها الله عليك . ومثل قول الشاعر :

لعل التفاتا منك نحوى مُيسَّرٌ يَملُ بك من بعد القساوة لليسر

(١) في ص ٢٧٧ .

(٢) في ص ٢٨٠ .

(٣) وفي جزم المضارع في جواب الأمر يقول ابن مالك :

والأمرُ إن كانَ بغيرِ : « أَفْعَلْ » فلا تنصبُ جوابه . وجزمه اقْبَلًا - ١٦

( اقْبَلًا ، أصلها : اقبلن ، بنون التوكيد الخفيفة ، قلبت ألفاً للوقوف . ) يريد الأدر - وهو من أنواع الطلب - إن كانت صيغته ليست الصيغة الصريحة فيه - وهي صيغة « افعل » - لا يجوز اعتبار الفاء بعده سببية ما دامت الصيغة ليست صريحة أصيلة فيه وبالرغم من هذا يصح جزم المضارع في جواب هذا الأمر عند سقوط تلك الفاء . وهذا الكلام مبتور غير واف .

\* \* \*

( ١ ) وقد اكتفى في الكلام على فاء السببية بعد الترجى وعلى سقوطها وجزم المضارع بعد غيابها جواباً للترجى - بيت واحد ( سبق شرحه في ص ٢٨١ لمناسبة أقوى وأليق ، ) هو :

والفعل بَعْدَ «الفاء» فِي الرَّجَا نُصِبَ كَنَصَبِ مَا إِلَى التَّمَنَّى يَنْتَسِبُ ١٧

يريد : أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء المسبوقة بالرجاء ينصب ، كما ينصب المضارع الواقع بعد التمتنى على اعتبار الفاء سببية في كل منهما . ولم يذكر شرطاً ولا فروعاً لنصبهما ، ولم يتعرض لحكم المضارع إذا سقطت الفاء بعد الترجى . وقد تداركنا هذا كله . ثم انتقل من هذا البيت إلى آخر يتضمن حكم المضارع المعطوف على اسم صريح فقال :

وإن عَلَى اسمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفَ تَنْصِبُهُ «أَنْ» ثَابِتاً أَوْ مُنْحَذِفٌ

وقد سبق تفصيل الكلام على هذا المعنى وافياً شاملاً في موضع أنسب ( ص ٢١٩ ) . . .

## زيادة وتفصيل :

ا - إذا دخلت « إن » الشرطية على « لا » الناهية فقدت دلالتها على النهي وصارت للنفي ؛ لأنّ أداة الشرط لا تدخل على النهي . وعلى هذا كيف نعرب : « لا » الناهية التي فقدت الدلالة على النهي ؟ بسبب وقوعها بعد « إن » ؟  
أقول إنها حرف نهي باعتبار أصلها السابق ، أم نقول إنها حرف نفي باعتبار الواقع الذي انتهت إليه ؟ رأيان قد يكون خيرهما مراعاة الواقع .

ب - إذا جزم المضارع ، في جواب الطلب وقد اختفت فاء السببية - فما العامل الذي جزمه ؟

للنحاة في هذا ميدان جدل فسيح يملثونه كراً وفراً بغير ضرورة لشيء منه . ولسنا في حاجة لعرض تلك المساجلات<sup>(١)</sup> وحسبنا الإشارة العابرة إليها ، والاكتفاء بان نقول في المضارع المجزوم : إنه مجزوم لوقوعه في جواب الطلب :  
( ١ ) فمن قائل إن أداة الطلب تضمنت معنى أداة الشرط فجزمت ، كما أن أسماء الشرط تضمنت معنى الشرط فجزمت . وقد دفع هذا باعتراضات كثيرة يصدمها ردود كثيرة أيضاً .

( ٢ ) ومن قائل إن أداة الطلب وجملته نابت في العمل عن أداة الشرط وجملته بعد حذفهما فجزمت ؛ كما أن النصب بالمصدر في نحو : ضربا اللص ؛ لنيابته عن اضرب ، لا لتضمنه معناه . ونصيب هذا من الكر والفر نصيب سابقه ... وكلاهما يرمى إلى أن العامل المذكور

( ٣ ) ومن قائل إن عامل الجزم ليس مذكوراً في الكلام تضمنناً أو إنابة كما يقول أصحاب الرأيين السالفين ، وإنما هو شرط مقدر دل عليه الطلب المذكور فن يقول : أكرمني أحسن إليك - يريد : أكرمني ؛ فإن تكرمني أحسن إليك . وهذا أشهر الآراء مع ما يتعاوره من معارضات مختلفة .

( ٤ ) ومن قائل إن العامل ليس مذكوراً - كما هو الرأي الثالث - ولكنه مقدر ينحصر في « لام الأمر » المقدرة - دون غيرها - فأصل : ألا تنزل عندنا تصب خيراً ... هو : ألا تنزل عندنا . لتصب خيراً ... وهذا أضعف الآراء عندهم والاعتراضات عليه كثيرة وقوية .

( ١ ) من شاء الاطلاع عليها فليرجع إلى المطولات ، ومنها الأشموني وحاشية الصبان عليه .

## المسألة ١٥١ :

حذف<sup>(١)</sup> « أن » في غير المواضع السابقة

عرفنا المواضع التي يُنصَّب فيه المضارع بأن المضمره وجوباً أو جوازاً . وقد سمع من العرب نصبه في غير تلك المواضع أحياناً ، فمن الوارد عنهم : خذ اللص قبل يأخذك - تسمع بالمُعَيَّدِ خير من أن تراه . وقول الشاعر :  
ألا أيهاذا الزاجري - أحضِرَ الوغى وأنْ أشهدَ اللذات - هل أنت مُخلدي  
... والأصل : خذ اللص قبل أن يأخذك - أن تسمع بالمُعَيَّدِ ... -  
أن أحضِرَ الوغى ...

وقد دار الجدل حول هذه الحالات ؛ أصبح القياس عليها أم لا يصح ؟ وكيف نضبط المضارع في الأمثلة المسموعة ؛ بعد حذف « أن » ؟ أنتركه منصوباً كما كان عند وجودها ؛ مراعاة للأصل الأول ، أم يصح رفعه مراعاة للأمر الواقع<sup>(٢)</sup> ؟ وصفوة ما يقال ، وما يجب الاقتصار عليه - حرصاً على سلامة اللغة ، وبعداً عن اللبس والاضطراب في فهمها - هو : الحكم بالشذوذ على ما ثبت سماعه وصحت روايته من تلك الأمثلة ، وعدم محاکاتها أو القياس عليها .

أما ضبط الأفعال المضارعة المسموعة فيصح رفعها أو تركها منصوبة كما وردت من غير تغيير في ضبطها ؛ وقد تحذف « أن » سماعاً ، ويرفع المضارع مرفوعاً ، كالفعل « يريكم » في قوله تعالى : ( ومن آياته يُريكم البرقَ خوفاً وطمئناً ... ) . عند من يرى الأصل : ( أن يريكم ... ) ثم حذفَت « أن » ورفع المضارع بعد حذفها مع حاجة المعنى إليها ...<sup>(٣)</sup>

(١) الحذف غير الإضمار ؛ لأن المحذوف غير موجود في الكلام مطلقاً ، لا ظاهراً ولا خفياً أما المضمر فموجود غير ظاهر . (٢) حام الشك حول صحة النقل في بعض الأمثلة القديمة ، وأنه غير مسموع على الوجه الذي نقل به (٣) وفي هذا يقول ابن مالك خاتماً الباب .

وَشَذَّ حَذَفُ « أَنْ » وَنَصَبُ فِي سِوَى مَا مَرَّ . فاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدَلَ رَوَى - ١٩  
ومعنى البيت : أن حذف أن - لإظهارها في المواضع السابقة - مع إعمالها النصب في المضارع بعد حذفها أمر شاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، وأن ما روى منه على لسان الراوى العدل - الأمين - يقبل منصوباً كما روى .



## المسألة ١٥٢ :

## السبب في إضمار « أن » وجوباً وجوازاً

تقدمت المواضع التي تضرر فيها : « أن » الناصبة بنفسها للمضارع ؛ بالذم من إضمارها ، ولا ترضى جمهرة النحاة أن يكون الناصب فيها عاملاً آخر . وتتلخص الحجة فيما يأتي :

نصب المضارع لا بد أن يكون أثراً لعامل إن لم يظهر في الكلام فلا مناص من تقديره مختلفاً ، يعمل عمله وهو مضمّر . إذ لا يستقيم المعنى بغير إضماره .

١ - يتضح هذا من مواضع الإضمار الجائز ؛ كالمضارع المسبوق بلام التعليل في مثل : تداوى المريض ليبراً - تعلم الناشئ ليسعد - أجاد الصانع ليشتهر . . . فسبب الإضمار هنا أن التعليل أمر معنوي محض ؛ فهو متجرد من الدلالة على الزمان أو المكان ، أو الذات أو غيرها ، مقتصر على الناحية العقابية الخالصة ؛ ( ومنها : التداوى - البرء - السعادة - الاشتهار - القيام - القعود - الحصد - الأكل - الشرب - السفر . . . ) على حين يتضمن المضارع الذي بعد لام التعليل الدلالة على الزمان حتماً . فهو مخالف لذلك القانون اللغوي الثابت ؛ ومناقض له . فلا بد من البحث عن وسيلة تخضعه للقانون العام المطرد . وقد وجدها النحاة فيما يسمونه : « المصدر المؤول » . وزاد اطمئنانهم إليه حين رأوا العرب يعطفون عليه المصدر الصريح عطفاً يدل على اشتراكهما في الدلالة المعنوية المحضة . ولم يبق بعد هذا إلا اهتدائهم إلى الحرف المصدرى السابك . فهل يكون لام التعليل ؟

قالوا : لا . إذ هي حرف جر ، والمضارع لا يقبل الجر ، ولو تركت الجر ، وتجردت للنصب والسبك - كأن - لوجب حذفها بعد إتمام السبك وقيام المصدر المؤول . غير أن حذفها أو ذكرها مع وجود المصدر المؤول يؤدي إلى فساد المعنى والتركيب في الحالتين . يظهر هذا جلياً في الأمثلة السالفة - ونظائرها - كأن نقول في المثال الأول : « يتداوى المريض لبرئه » أو : « يتداوى المريض برئه » - بلام أو غير لام - فلو ارتضينا : « لبرئه » لوقعنا في لبس ؛ إذ لا ندري أصل الكلام .

والفرق واسع في المعنى بين ذلك الأصل من غير تأويل ، وما انتهى إليه <sup>(١)</sup> ولو ارتضينا حذف اللام لكان التركيب فاسداً إلا على وجه ذميم من التأويل والتقدير . والتعسف . فلم يبق إلا القول بإضمار : « أن » دون غيرها . وأساس اختيارها : استقراء الكلام العربي في أفصح أساليبه ؛ فقد دل على أن العرب يعمدون في الأسلوب الواحد إلى إظهار « أن » بعد لام التعليل وإلى إضمارها مع نصب المضارع في الحالتين ، دون أن يختلف في التركيب شيء من لفظه أو معناه .

ب — وأما إضمارها وجوباً بعد أحرف أخرى معينة ؛ ( كالفاء ، والواو ، وحتى . . . و . . . ) فلأن كلا منها يؤدي معنى خاصاً محتمولاً ؛ كالسببية ، والمعينة والتعليل ، والغائية . . . وكل هذه معان مجردة ، لا مجال فيها لزمان « أو مكان أو ذات ، أو غيرها . . . — على الوجه الذي شرحناه — فلا توافق بينها وبين المضارع ، لاقتضائه الزمان حتماً . فلا مفر من البحث عن وسيلة تجعل الجملة المضارعية بعد لام التعليل في عداد ما يدل على الأمر المعنوي المحض ، وهذه الوسيلة هي المصدر المؤول . والحرف السابق هو : « أن » دون غيرها من الأحرف السالفة التي تسبق المضارع ؛ لأن اختيار واحد من تلك الأحرف يؤدي إلى فساد المعنى ، وإلى خلو التركيب من الأثر النحوي الهام الذي يقوم به ذلك الحرف ؛ كالعطف ، والجزم . . . و . . . وهذا الأثر ضروري في ربط شطري الكلام ( قبل الحرف وبعده ) ومنع تفكك أجزائه ، وفي الوصول إلى ضبط الأفعال المضارعة . ضبطاً صحيحاً ولذا تمسك النحاة بأن تعمل هذه الأحرف العطف أو غيره مما يخص كلا منها ومن أوضح الأمثلة لهذا : فاء السببية حيث ينصب النفي على ما قبلها وما بعدها معا أو على ما بعدها وحده . وحيث يختلف ضبط المضارع من رفع واجب في مواضع ، إلى نصب واجب في أخرى وإلى جواز الأمرين أو وجوب الجزم في غيرها . . . . . ويترتب على كل ضبط معنى يخالف الآخر — كما سبق عند الكلام عليها . وما يقال في فاء السببية يقال في غيرها من باقي الأدوات التي تضمّر بعدها « أن » وجوباً .

هذا ملخص ما تحتج به الجمهور المستمسكة بإضمار « أن » وهو يشهد لها بالحدق ، والبراعة ، وسداد الرأي . فمن التسرع أو جَسَفَ الهوى اتهمها بالتشدد ، أو الجمود ، أو الاستمساك بما لا داعي له ، أو ما لا خير فيه .

(١) أوضحنا الفوارق بين المصدر الصريح والمؤول في الجزء الأول باب الموصول .

## إعراب المضارع

« ب » جوازمه<sup>(١)</sup>

عوامل جزمه ثلاثة أنواع : نوع يقتصر على جزم مضارع واحد . في النثر وفي النظم ، بلا خلاف ، وهو أربعة أحرف : « اللام الطلبية » - « لا ، الطلبية » - لم - لمّا - .

ونوع لا بد أن يجزم مضارعين معاً ، أو ما يحل محل كل منهما أو محل أحدهما وهو عشر أدوات ، منها : إن - إذا - ما - من - متى - ... و ... و ... بعضها أسماء وبعضها أحرف وسيجيء بيانها وتفصيل الكلام عليها<sup>(٢)</sup> ولا يكاد يوجد خلاف في أن هذا النوع جازم .

ونوع ثالث يختلف النحاة في اعتباره جازماً ، وقليل منهم يُعده جازماً ويتقصر جزمه على الشعر دون النثر . وأدواته ثلاثة : إذا - كيفما - لو ... والجوازم بأنواعها الثلاثة لا تدخل إلا على الفعل ظاهراً ، أو مقدراً . وفيما يلي البيان :

النوع الأول : الأربعة التي تجزم مضارعاً واحداً . معانيها ، وأحكامها :  
أولها : لام الطلب . وهي التي يُطلب بها عمل شيء وفعله - لا تركه ، ولا الكف عنه - فإن كان الطلب من أعلى لأدنى سميت : « لام الأمر » ، وإن كان

(١) لم سميت هذه العوامل « جوازم » ؟ بذل الشراح وأصحاب المطولات جهداً عالياً في عقد الصلة بين الجزم بمعناه اللغوي ، وهو : القطع ، ومعناها النحوي الاصطلاحي : قائلين إن الجوازم سميت بهذا ، لأنها تقطع من المضارع ( أى : تحذف ) حركة آخره إن كان آخره صحيحاً ، وتقطع الحرف كله ( أى : تحذفه ) إن كان الآخر حرف علة . وطال الجدول واشتد حول هذا التعليل ؛ كما طال واشتد حول بعض العوامل ؛ أ « بسيطة هي أم مركبة قبل استخدامها في الجزم ؟ وما الأطوار التي مرت بها حتى وصلت إلى صورتها الأخيرة الجازمة ؟ وأتوا في هذا بالغرائب التي تستحق اليوم الرفض السريع ، والإهمال ؛ لما في أكثرها من وهمية وبحوث لا تتصل بالواقع بصله حقة . نقلوها عن شيخهم القديم « السيرافي » أحد شراح : « كتاب سيبويه » وزادوها على الأيام حتى وصلت إلينا بصورتها الغريبة وحسبنا هذه الإشارة العابرة دون الاهتمام بتسجيلها ، إنما المهم أن نعلم آثار الجوازم « وأحكامها المختلفة » وفي مقدمتها أنها لا تدخل إلا على الفعل فإن ظهر بعدها فيها وإلا وجب تقديره - كما سنعرف -

(٢) في ص ٣١٩ الكلام على النوع الثاني « وفي ص ٣٣٢ الكلام على النوع الثالث .

من أدنى لأعلى سميت : « لام الدعاء » . وإن كان من مساو سميت : « لام الالتماس » . وبسبب دلالتها على المعاني الثلاثة كانت تسميتها « بلام الطلب » أنسب - كما عرفنا<sup>(١)</sup> . ومن أمثلتها : لتكن حقوق الوالدين عندك مرعية ، ولتكن صلة القرابة لديك مصونة . وأشهر أحكامها :

- ( ١ ) أنها تجزم المضارع بشرط ألا يفصل بينهما فاصل .
- ( ٢ ) أن الجزم بها يختلف في درجة القوة والكثرة ؛ فيكثر دخولها على المضارع المبدوء بعلامة الغياب ( وهي الياء للمذكر ، والتاء للمؤنث ) ، ويقل - مع صحته - دخولها على المضارع المبدوء بحرف الخطاب ، لأن فعل الأمر هو المختص بالأصيل في هذا ، أو المبدوء بحرف التكلم ( وهو : الهمزة أو النون ) لأن المتكلم لا يأمر نفسه إلا مجازاً ، وهذا - مع قلته - قياسي فصيح ، كسابقه . ومن الأمثلة قوله تعالى : ( لينفق ذو سعة من سعته ) . وقوله تعالى : ( وقال الذين كفروا للذين آمنوا اتبعوا سبلنا ولكنهم حميلٌ خطاياكم ) ، وقوله عليه السلام : « قوموا فلاصل لكم<sup>(٢)</sup> » . ومثل : لا تترك من أساء ولا صاحب من أحسن .
- ( ٣ ) أنها قد تحذف ويبقى عملها ، وحذفها إما كثير مطرد . وذلك إذا وقعت بعد فعل الأمر : « قل » كآية الكريمة : ( قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا<sup>(٣)</sup> الصلاة ... ) ؛ أى : ليقموا ... .
- وإما قليل ، ولكنه جائز في الاختيار ، وفي الضرورة . وهو حذفها بعد مشتقات القول الأخرى ، التي ليست فعل الأمر : « قل » ، نحو : قلت لبواب لديه دارها تأذن ؛ فإننى حممها<sup>(٤)</sup> وجارها يريد : لتأذن<sup>(٥)</sup> لى بالدخول .

( ١ ) في ص ٢٧٧ عند الكلام على أنواع الطلب . هذا ولا يمنع من تسميتها طلبية خروجها عنه مع مضارعها إلى معنى آخر ؛ كالتهديد في قوله تعالى : ( وقل : الحق من ربكم ؛ فمن شاء فليؤمن ، ومن شاء فليكفر ؛ إنا أعتدنا للظالمين نارا أحاط بهم سرادقها ... ) . وكالخبرية في قوله تعالى : ( قل من كان في الضلالة فيليسمع دله الرحمن مدا ... ) .

( ٢ ) الفاء زائدة . أو عاطفة ، عطفت جملة طلبية على طلبية . . .

( ٣ ) الأصل : ليقموا . وحجة القائلين بحذفها هنا وبأن المضارع ليس مجزوماً في جواب الأمر : « قل » - هو : أن مجرد الأمر بالقول لا يترتب عليه إقامة الصلاة فعلاً ؛ إذ لا يلزم من القول المجرد ، والنطق به بصيغة فعل الأمر حصول الفعل حقيقة ، وتحقيق المأمور به ..

( ٤ ) أبو زوجها . ( ٥ ) وليس المضارع هنا ساكناً لضرورة الشعر ، في استطاعة الشاعر أن يقول « إيذن » من غير أن ينكسر البيت ، وفي استطاعته أيضاً أن يقول ولا ينكسر البيت : « تأذن إني حممها وجارها » بضم النون وحذف الفاء بعدها ... .

والضرورة الشعرية تفسير آخر ، سبق عند الكلام عليها في ص ٢٠٦ .

وإما قليل مقصور على حالة الضرورة الشعرية؛ وهذا حين لا يسبقها شيء من مادة القول : نحو :

محمدٌ تَفْدٍ نفسك كلُّ نفسٍ إذا ما خِفَتَ من أمرٍ تَبَّالاً<sup>(١)</sup>

وقول الآخر<sup>(٢)</sup> :

فلا تستطيلُ منى بقائى ومدى ولكن يكنْ للخير منك نصيبُ والأصل فيهما : لتفدٍ - ليكن . . . فحذفت اللام للضرورة الشعرية .

(٤) أن تحريكها بالكسر هو الأكثر ؛ إذا لم يسبقها الواو ، أو الفاء ، أو ثم . وفتحها لغة إن فتح تاليها . فإن سبقها أحد الأحرف الثلاثة المذكورة جاز تسكينها وتحريكها على الوجه السالف ، ولكن التسكين أكثر ، نحو قولهم : من ولى من أمور الناس شيئاً فليراقب ربه فيما ولىه ، وليتذكر أنه محاسب على ما يكون منه ، ثم لينتظر عاقبة ما قدمت يداه .

ثانيها : « لا » الطليبة .

وهى التى يطلب بها الكف عن شيء وعن فعله . فإن كان الطلب موجهاً من أعلى لأدنى سميت : « لا الناهية » وإن كان من أدنى لأعلى سميت : « لا الدعائية » ، وإن كان من مُساوٍ إلى نظيره سميت : « لا التماس »<sup>(٣)</sup> . . .

ومن الأمثلة قوله تعالى : ( وإذ قال لقمانُ لابنهِ وهو يعظهُ : يَا بُنَيَّ لَا تَشْرِكْ بِاللّهِ . . . ) ، وقوله تعالى : ( رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِي عَذَابٍ مُّثِلِ الَّذِي نُخَالِفُ بِمَا نَعْتَمِدُ لَدُنْكَ لِتَجْعَلَ لِمَن يَكْفُرُ الْهَنَاءَ وَالنَّجَاحَ ) ، ومثل : لا تنهافت على اللئيم فتتهم في مروعتك ، ولا على الجاهل فتتهم في فطنتك .

وأشهر أحكامها :

(١) أنها تجزم المضارع بشرط ألا يفصل بينهما فاصل ، إلا عند الضرورة الشعرية كالتى فى مثل :

وقالوا : أحنأ - لا تسخّشع لظالمٍ عزيز ، ولا إذا حقّ قومك تظلم<sup>(٤)</sup>

(١) هلاكاً . (٢) يخاطب ابنه العاق الذى يتمنى لهذا الوالد الموت .

(٣) وقد سبقت الإشارة لهذا فى النواصب عند الكلام على الطلب ص ٢٧٧

(٤) حرك المضارع بالكسر لأجل القافية .

والأصل : ولا تَظَلِمَ ذا حق قومك<sup>(١)</sup> . وأجاز بعضهم الفصل بالظرف أو بالجار مع مجروره ؛ — لأن التوسع بشبه الجملة كثير في ألسنة العرب . ورأيه حسن — مثل قولك للطائش لا — اليوم — تعبث والقوم يجدون ، ولا — عن النافع — تنصرف والعقلاء يقبلون .

(٢) صحة حذف مضارعها للدليل يدل عليه ؛ نحو : انصح زميلك ما وجدته مستريحاً للنصح ، منشرحاً له . وإلا فلا . . . أى : فلا تنصحه .

(٣) كثرة جزمها المضارع المبني للمعلوم إذا كان مبدوءاً بالتاء أو الياء ، نحو قوله تعالى : ( لا تحزن إن الله معنا ) . وقول الشاعر :

لا تسأل الناس عن مالى وكثرته      وسأئل الناس عن حزى وعن خلقي  
وقولهم : لا يقعد أحدكم عن طلب الرزق ؛ فإن الرزق لا يسعى للقاعد عن طلبه  
فإن كان مبدوءاً بعلامة التكلم ( الهمزة أو التّون ) فن النادر الذى لا يقاس  
عليه أن تجزّمه — فى الرأى المختار — لأن المتكلم لا ينهى نفسه إلا مجازاً . ومن القليل  
المسموع قول الشاعر :

لا أعرفن ربّ ربّا<sup>(٢)</sup> حوراً مدام معها      مرَدّات<sup>(٣)</sup> على أعقاب<sup>(٤)</sup> أكوّار<sup>(٥)</sup>  
وقول الآخر :

إذا ما خرجنا من دِمَشقَ فلا نَعُدْ      لَهَا أبداً ما دامَ فيها الجُرّاضِم<sup>(٦)</sup>  
أى : لا يكن ربّ ربّ أعرفه — لا تكن منا عودة بعد خروجنا .

فإن كان مبدوءاً بعلامة التكلم مع بنائه للمجهول جزمته بكثرة ؛ نحو :  
لا أُخْرِجْ من وطنى إلا تحت ظلال السيوف . أو لا نُخْرِجْ من وطننا . . . وإنما  
كثر هذا لأن النهى متّجه إلى غير المتكلم ؛ فأصل الكلام . لا يخرجنى أحد ،  
أو لا يخرجنا أحد .. فالنهى منصرف للفاعل وهو غير المتكلم . ثم حذف الفاعل ،  
وناب عنه ضمير المتكلم ؛ فصار الكلام : لا أُخْرِجْ ، ولا نُخْرِجْ<sup>(٧)</sup> . . .

(١) أى : يا أخانا لا تخشع ؛ بمعنى : لا تخضع . ويقول العيني : « ذاق » مفعولان فصل  
بهما بين « لا والمضارع » . وقد تعقبه الصبان ؛ فقال : ( ذا مفعول ، وحق منصوب على نزع الخافض ،  
والقدير : لا تظلم هذا فى أخذ حق قومك منك ) . وقد يكون أوضح من هذا اعتبار كلمة « ذا » مفعولاً بمعنى :  
« صاحب » مضافاً إلى كلمة : « حق » . والمعنى : ولا تظلم صاحب حق قومك .

(٢) قطعياً من الظباء أو البقر الوحشية ، والمراد : جماعة من النساء جميلات العيون كالربوب .

(٣) متتابعات ؛ بعضها وراء بعض . (٤) جمع : عقب ، وهو آخر كل شيء .

(٥) جمع : كور ، وهو : الرجل بأدواته .

(٦) كثير الأكل ، كبير البطن ، ويريد الشاعر به : معاوية بن أبى سفيان .

(٧) هذا تعليل جليل . والتعليل الحق مجرد استعمال العرب .

## زيادة وتفصيل :

لم يشترط الكوفيون للجزم « بلا » أن تكون لطلب الكف ؛ فهم يصححون الجزم بعد « لا » النافية أيضاً ؛ بشرط أن يصح وقوع « كى » التعليلية قبلها مع استقامة المعنى ؛ كالذى حكى من قول بعض العرب : « ربطتُ الفرس لا ينفلت » بجزم المضارع ورفعه ، فالجزم على توهم وتقدير جملة شرطية ؛ أى : لأنى إن لم أربطه ينفلت . وهنا يمكن وضع : « كى » قبل : « لا » من غير أن يفسد المعنى ، بأن يقال : ربطتُ الفرس كى لا ينفلت . ومن الخير عدم الأخذ بهذه اللغة وعدم القياس على القليل الوارد بها .  
أما الرفع فعلى الاستئناف .

ثالثها ورابعها : لم ، ولما .

ويشتركان في أمور ، منها : أن كلاهما حرف نقي . مختص بجزم مضارع واحد ، وبنفي معناه ، وبقلب زمنه من الحال والاستقبال إلى الزمن الماضي<sup>(١)</sup> وبصحة دخول همزة الاستفهام — ولا سيما التقريرية<sup>(٢)</sup> — عليه ( أى : على هذا الحرف ) دون أن تغير عمله .

ومن الأمثلة قوله تعالى : ( قل هو الله أحدُ الله الصمد ، لم يلدْ ، ولم يُولدْ ، ولم يكنْ له كُفُوًا أحدٌ ) ، وقوله تعالى : ( ألمْ نشرحْ لك صدرك ؟ ) ، وقوله تعالى : ( ألم يجدك يتيماً فأوى ؟ ... ) .

ومثل : حضر الرحالة ولماً تحضر رفاقه ، وأقبل الناس على تهنئته ، ولما يسمعون منه وصف رحلته . ومثل : أيتها الفتى ، ألمّا ترك عبث الغلمان وقد كبرت ؟ ألمّا تُقبلْ على عملك والوطن ينتظر منك الحد والإخلاص ؟

لما سبق يقول عنهما العربون ؛ إنهما حرف نقي ، وجزم ، وقلب ؛ وإن المضارع بعدهما مضارع في لفظه وفي إعرابه ، لكنه ماض في معناه ؛ سواء أكان مضيه متصلاً بالحال أم غير متصل .

وتنفرد كل أداة . منها بأمور ؛ فمما تنفرد به « لم » :

( ١ ) صحة دخول بعض أدوات الشرط عليها ( مثل : إنْ — إذا — مَنْ — لو ... ) كقوله تعالى : ( يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ . وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ<sup>(٣)</sup> فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ... ) وقول الشاعر :

( ١ ) فيكون الفعل مضارعاً في صورته وفي إعرابه ، ولكن زمنه ماض . كما سيجيء .

( ٢ ) وهو : حمل المخاطب على الإقرار ( أى : على الاعتراف ) بالحكم الذي يعرفه فيما جرى بشأنه الاستفهام . وقد يكون إقراره إثباتاً ؛ كما في قوله تعالى ( ألم نشرح لك صدرك ) أو نفياً ، كقوله تعالى يخاطب عيسى : ( أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله ... ) . فليس المراد حمله في كل الأحوال على الإقرار والموافقة على ما جاء منفياً بعد الهدوء ؛ وإنما المراد حمله على الإقرار بإثبات ما بعدها حين يقتضى المعنى الإثبات ونفيه حيناً آخر تبعاً للمعنى أيضاً . وقد يكون المراد من الاستفهام هنا : إظهار الاستبطاء ، والحث على الإسراع ؛ كقوله تعالى : ( ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله ) أو التوبيخ ؛ نحو قوله تعالى يخاطب الكفار يوم القيامة ، ( ألم نعلمكم ... ؟ ) وقد سبقت الإشارة للاستفهام التقريري في نواصب المضارع عند الكلام على فاء السببية . ص ٢٧٩ ، ٢٨٢ ( ٣ ) وفي إعراب قوله تعالى : ( فإن لم تفعلوا ... ) يقول الخضري ( ح ١ آخر باب المغرب والمبني ) عند الكلام على بيت ابن مالك : « واجعل لنحو يفعلان التوفا ... » ما نصه : ( « فإن لم تفعلوا » قيل تنازع الحرفان الفعل ؛ فأعمل =



إذا لم يكن فيكُن ظِلٌ ولا جَسَى فأبعد كنَّ الله من شَجَرَاتِ  
وقول الآخر :

من لم يؤدبه الجَميد لُ في عقوبته صلاحه  
وقول المتنبي يرثى جدته :

ولو لم تكوني بنتَ أكرمِ والدٍ لكان أباك الضَّخَمَ كَوْنُكَ لي أُمًّا  
وإذا دخلت أداة الشرط على «لم» صار المضارع بعدهما متجردا للزمن  
المستقبل المحض ، وبطل تأثير «لم» في قلب زمنه للماضي . ومعنى هذا : أن  
«لم» تنقلب زمن المضارع من الحال والاستقبال إلى الماضي بشرط ألا تسبقها  
أداة شرط ، فإن سبقتها أداة شرط لم ينقلب زمنه للماضي ، وصار التأثير في زمنه  
مقصوراً على أداة الشرط — وحدها ؛ فتخلصه للمستقبل المحض ، كالشأن في  
جميع أدوات الشرط الآتية .

لكن ما الذي يجزمه إذا اجتمعت قبله أداة الشرط و «لم» ، وكانت أداة  
الشرط جازمة ؟

اختلف النحاة ؛ فقائل : إنها «لم» لاتصالها به مباشرة ، وأداة الشرط مهملة  
داخلة على جملة ، وقائل : إنها أداة الشرط ؛ لسبقها ولقوتها ، فكما تؤثر في  
زمنه فتجعله للمستقبل الخالص — تؤثر في لفظه فتجزمه كما جزمت جوابه ؛  
ونخلصت زمنه للمستقبل . وفي هذه الحالة تقتصر «لم» على نفي معناه دون جزمه .  
والأخذ بهذا الرأي أحسن بالرغم من أن الخلاف لا قيمة له ؛ لأن المضارع مجزوم  
على الحالين والمعنى لا يتأثر .

(٢) صحة الفصل بينها وبين مجزومها في الضرورة الشعرية فقط كقول

الشاعر :

فأضحت مغانيها قِفاراً رسومُها كأن لم سوى أهل من الوحش — تؤهل  
(٣) جواز أن يكون معنى المضارع المنقى بها قد انتهى وانقطع قبل الكلام

= الثاني ، وحذف نظيره من الأول . وقيل الأصل : إن ثبت أنكم لم تفعلوا ...

ففي «لم» في عدم الفعل واستقبال «إن» في إثبات ذلك العدم ، على حد قوله تعالى : «إن كان قميصه قد  
من دُبر» — فإن المعلق عليه لإثبات القد ، لا هو نفسه ؛ لسبقه على وقت المحاكاة . وقيل «لم» عملت في  
الفعل ، وهي معه في محل جزم وإن ، وجواب الشرط على كل محذوف تقديره : فاتركوا العناد . . . .  
وستجىء إشارة عابرة لهذا في ص ٣٢٩ بمناسبة أخرى . والأنسب الأخذ بما عرضناه .

بوقت قصير أو طويل<sup>(١)</sup>، وأن يكون مستمراً متصلاً بالحال ؛ أى : بوقت الكلام ؛  
فمثال انقطاعه قبل الكلام وعدم امتداده للحال ؛ لم ينزل المطر - لم ينزل المطر منذ  
شهرنا . ومثال استمراره واتصاله بالحال وعدم انقطاعه قوله تعالى : ( قل هو الله أحد  
الله الصمد ، لم يلد ، ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد ) ، وقول الشاعر :  
غاية البؤس والنعيم زوال<sup>٢</sup> لم يدم في النعيم والبؤس حتى<sup>٣</sup>  
وقول الآخر في مغنية :

غَنَنْتُ فَلَمْ تَسْتَسْبِقْ جَارِحَةً إِلَّا تَمَنَنْتَ أَنَّهَا أَذُنُ<sup>(٢)</sup>

( ٤ ) صحة وقوع الاسم بعدها معمولاً لفعل محذوف يفسره شيء مذكور  
كقول الشاعر :

ظَنَنْتُ - فقيراً - ذاغني ، ثم نلتُهُ فَلَسَمَ - ذا رجاء - ألقه غير واهب  
والتقدير : فَلَسَمَ ألقى ذا رجاء - ألقه - غير واهب إياه<sup>١</sup> ما يريد ، وما يحتاج  
إليه<sup>(٣)</sup> . والأحسن الرأي الذي يتقصر هذه الحالة على الضرورة الشعرية ويمنع القياس  
عليها في النثر .

( ٥ ) امتناع حذف مضارعها إلا في الضرورة الشعرية كقول القائل :  
احفظْ وديعتك التي استودعتْها يومَ الأعازب<sup>(٤)</sup> ، إن وصلت وإن لم

( ١ ) والغالب في هذا الزمن الماضي المتقطع أن يكون طويلاً ؛ سواء أكان انقطاعه قبل الكلام قصيراً  
أم طويلاً أى : أن للغالب على هذا الزمن الماضي أن يكون أوله قديماً بعيداً عن نهايته ؛ فالاتساع عظيم بين  
أوله ونهايته أما نهايته المنقطعة فقد تكون قريبة أو بعيدة من بداية الزمن الحالى .

( ٢ ) قد يكون اتصاله بالحال واجباً ، لأمر عقل يقتضى ذلك كما في قوله تعالى : ( لم يلد ، ولم  
يولد ، ولم يكن له كفواً أحد . ) أو لأمر لفظي ( لغوي ) كوقوع كلمة تفيد بانضمامها إلى « لم » معنى  
الدوام والاستمرار ؛ كما في مثل : لم يبرح - لم يزل - لم ينفك - لم يفتأ - . وعلى كل حال : الممول عليه  
في الاستمرار وعدمه هو : القرائن .

( ٣ ) معنى البيت كان الناس يظنونني - في حال فقري - غنياً مع إنى لم أكن غنياً في الواقع .  
فلما منحني الله الغنى لم ألق ذا رجاء في مروي وأمل في معاونتي ، إلا حققت رجاءه وأمله ؛ ففتحته من المال  
ما يرضيه . فكلمة « فقيراً » حال .

( ٤ ) يوم الأعازب ، أو يوم الأغارب : يوم معهود من أيام العرب ويقول صاحب : الدرر  
للأوامع على همع الهوامع « ( ٢ ص ٧٢ ) لم أقف عليه في كتب أيام العرب . والبيت منسوب للشاعر ابن  
هرمة . . .

أى : وإن لم تصل . . .

(٦) أن بعض العرب قد ينصب بها ، وبعضاً آخر قد يهملها فلا تنصب ولا تجزم ، وإنما تتجرد للنفي المحض ؛ كقراءة من قرأ ( ألم نشرح لك صدرك ) .

وقول الشاعر :

لولا فوارس من ذُهلٍ وأُسْرَتِهِمْ يوم<sup>(١)</sup> الصَّلَيفَاءِ لم يُوفُونَ بالجارِ

\* \* \*

ومما تنفرد به « لما » :

(١) صحة حذف المضارع المجزوم بها ، والوقوف عليها بعد حذفه ، في النثر وفي الشعر ؛ كقول أحد القمّواد الرّحّالين : « ولما دخلت دمسق دمسق عزمت على زيارة قبر صلاح الدين الأيوبي . فما كدت أقرب منه حتى امتلأت نفسي هيبةً ، وسرت في جسدي رهبة لم أستطع منها خلاصاً إلا على صوت رائدى يقول : "تقدّم للدخول" . . . فتقدمت ولما . . . وبقيت في غمرة من جلال الموت ، وعبر التاريخ ؛ أردد قول الشاعر :

فجئت قبورهم بدءاً<sup>(٢)</sup> ولما . . . فسناديت القبور فلم يُجيبَنه<sup>(٣)</sup> أى : ولما أكن سيداً قبل ذلك . . . أما المضارع المجزوم « بلم » فلا يصح حذفه إلا في الضرورة كما سبق .

(٢) وجوب امتداد الزمن المنفي بها إلى الزمن الحالى امتداداً يشملهما معاً ، وذلك بأن يكون المعنى منفيّاً في الزمن الماضى وفي الزمن الحالى أيضاً من غير اقتصار على أحدهما ، نحو : بهرنى ورد الحديقة ، وأغراني بقطفه ، ولمّا أقطفه ، أى : ولما أقطفه ؛ لا في الزمن الماضى ( قبل الكلام ) ، ولا في الحال ( وقت الكلام ) ومثل قول الشاعر يستغيث بمن يحميه من أعدائه :

(١) الظرف : « يوم » متعلق بمحذوف تقديره : لولا وجود فوارس يوم الصليفاء . ولا يصح تعليقه بالفعل الذى بعده ؛ لأن ما في حيز جواب « لولا » - وغيرها مما يحتاج لجواب - لا يتقدم على الجواب و « الصليفاء » في الأصل : الأرض الصلبة . وهى هنا موقعة من أشهر مواقع العرب .

(٢) البدء : السيد .

(٣) الهاء التى في آخر هذا المضارع هى : « هاء السكت » الساكنة . والبيت لشاعر يتحسر على من مات من قومه ، وأن موت عظمائهم قد أدخل له الطريق « كى يكون سيداً بعد موتهم ، مع أنه لم يكن كذلك في حياتهم . وهو معنى قريب من قول الآخر :

خلت الديار فسدت غير مسود ومن الشقاء تفردى بالسود

وفى ذلك البيت الأسبق مخالفة لما تقدم من وجوب اتصال نفي متفياً بالزمن الحالى . وقد تكلفوا التأويل لإبعاد المخالفة .

فإنَّ أَكْ مأكولا فكنْ أنتَ أَكَلِي وإلَّا فأذركني ، ولمَّا أمزق يريد :، أنى لم أمزق في الماضي ولا في الزمن الحالى .

أما «لم» فليست ملازمة هذا — كما عرفنا — ومن ثمَّ يصح : لم يحضر الغائب ثم حضر الآن ولا يصح : لمَّا يحضر الغائب ثم حضر الآن، لأن الأولى معناها لم يحضر في الزمن الماضى قبل التكلم ثم حضر الآن في وقت التكلم؛ فلا تعارض بين الزمنين . أما الثانية فمعناها : لم يحضر في الماضى ولا في الحال ثم حضر الآن ؛ أى : في الحال، وهذا تناقض واضح، إذ من المحال أن يثبت الحضور وينفى في زمن واحد هو الحال<sup>(١)</sup> . . . .

(٣) أن التكلم بالمعنى المنفى بها يتوقع رفع النفي — غالباً — عن ذلك المعنى وحصوله مثبتاً ، أى : يستظر تحقق المعنى ووقوعه — في الغالب — على الوجه الحالى من النفي، فالذى يقول، لما تشرق الشمس ،... يريد : أنها لم تشرق قبل الكلام ولا في أثنائها، لكن من المنتظر أن تشرق. ومن يقول لما تُمطر السماء، يقصد : أنها لم تمطر قبل التكلم، ولا في خلاله، ومن المتوقع أن تمطر<sup>(٢)</sup>. أمَّا المتكلم بالمعنى المنفى بالحرف «لم» فلا يتوقع رفع النفي عنه، ولا ينتظر حصوله مثبتاً<sup>(٣)</sup> . . . .

إلى هنا انتهت أوجه التشابه والتخالف بين «لم» و«لما» وهى أوجه دقيقة تتطلب بقظة وسلامة إدراك عند استعمال هذين الحرفين، وعند تفهم الأساليب التى تحويهما<sup>(٤)</sup> —

(١) وما يختلف فيه الحرفان أيضاً أن الزمن الماضى المنفى بالحرف : «لم» ، طويل — على الوجه المشروح هناك — أما الماضى المنفى بالحرف «لما» فقصر غالباً ، أى ؛ ليس قديم المبدأ ؛ فأوله — في الغالب — ليس بعيداً من آخره المتصل بالحال ؛ فلا يصح أن يقال : لما يكن الرحالة مقيماً هنا في العام الماضى ؛ ويصح : لم يكن الرحالة . . . على أن تقدير القصر ، والطول ، والقدم ، والجدة — متروك للعرف ، وللمناسبة بين شيئين والموازنة بينهما . ومن العسير وضع تحديد دقيق لهذه الأزمنة . . . .

(٢) قلنا إن التوقع هو الغالب . ومن غير الغالب مثلاً : ندم إبليس ولما ينفعه ذمه . واستشفع المحكوم عليه بالقتل قصاصاً ولما تنفعه شفاعته .

(٣) والانتظار وعدمه هما بالنسبة للمعنى المستقبل بعدهما . أما المعنى الماضى فهما سيان في التوقع وعدمه ؛ نحو : «ماى قتت ولم تقم» أو : لما تقم والمراد : لم تقم أو لما تقم مع أنى كنت متوقفاً منك فيما مضى القيام . وهذا هو ما يشعر به التعجب من عدم قيام المخاطب . ومثال عدم التوقع أن تقول ابتداءً : لم يقم الرجل ،

(٤) وقد عقد ابن مالك للجوازم باباً مستقلاً عنوانه : «عوامل الجزم» بدأه بالكلام على الجوازم الأربعة المختصة بجزم مضارع واحد واكتفى في الكلام عليها ببيت واحد هو :

بلا . ولا مِ — طالِباً — ضَعْ جزماً فى الفعلِ ، هكذا بـ «لم» و «لما»  
يريد : اجزم الفعل المضارع بلا وباللام إذا كنت طالباً بهما . أى : إذا استخدمتهما أداتى طلب ، واجزمه أيضاً بلم ولما .

## زيادة وتفصيل :

« لما » الجازمة تختلف اختلافاً واسعاً : « لما » الظرفية التي هي ظرف — في المشهور<sup>(١)</sup> — بمعنى : حين ، أو : إذ ، وتفيد وجود شيء لوجود آخر ، فالثاني منهما مترتب على الأول ، ومسبب عنه ولهذا تدخل على جملتين ثانيتهما هي المترتبة على الأولى . والغالب أن تكونا ماضيتين . نحو قوله تعالى : ( فلما نجاًكم إلى البر أعرضتم ) وقد تكونان غير ماضيتين بالتفصيل الذي عرفناه في الظروف<sup>(٢)</sup> . . . .

وكذلك تختلف : « لما » الجازمة عن : « لما » التي بمعنى « إلا » كالتى في قوله تعالى : ( إن كل نفس لَمَّا عليها حافظ ) ، أى : إلا عليها حافظ ( فى أحد المعانى . . . ) وهذه لا تدخل — فى الغالب — إلا على الجملة الاسمية . . . أو على الماضى لفظاً لا معنى ، نحو : أنشدك الله لمّا فعلت كذا . إلا فعلت . والمعنى : ما أسألك إلا فعل كذا ، أى : إلا أن تفعل كذا . فالماضى هنا صورى فقط ؛ لأن لفظه ماض ومعناه معنى المضارع المستقبل . . .

( ١ ، ١ ) وبعض النحاة يعدها حرفاً وقد سبق تفصيل الكلام عليها فى باب الظرف ( ج ٢ ص

٢٢٣ ٧٩ ) وفى باب الإضافة ( ج ٣ ص ٧٥ م ٩٤ ) .

## المسألة ١٥٤ :

النوع الثاني الذى يجزم مضارعين معاً ، أو ما يحل محل كل منهما ، أو محل أحدهما

أدواته إحدى عشرة<sup>(١)</sup> ؛ (إن - إذ ما) - من - ما - مهما - متى - أيان - أين - أنى - حيثما - أى . . . وكلها أسماء ؛ ما عدا : «إن» ، وإذ ما» فهما حرفان<sup>(٢)</sup> .

وتتفق الأدوات السالفة كلها ، فى أمور وتختلف فى أخرى . أشهر الأمور التى تتفق فيها :

(١) أن كل أداة منها لا تدخل على اسم ؛ وإنما تحتاج : إما إلى فعلين مضارعين تجزم لفظهما<sup>(٣)</sup> مباشرة ، إن كانا معربين ، ومحلّهما إن كانا مبنيين . وأولهما يسمى : «فعل الشرط» . وثانيهما يسمى : «جواب الشرط وجزاءه»<sup>(٤)</sup> .

(١) أما «إذا» و«كيفما» و«لو» فالصحيح اعتبار الثلاثة أدوات غير جازمة كمايجب عند الكلام عليها فى القسم الثالث الخاص بها (ص ٣٣٢) .  
(٢) وكل الأدوات التى تجزم فعلين لا تدخل إلا على الفعل ظاهراً أو مقدراً . وفى بيان الأسماء والحروف منها يقول ابن مالك :

واجزّم بِلَنْ ، وَمَنْ ، وَمَا ، ومهما  
أَيَّ ، متى ، أيان ، أين ، إذ ما  
وحيثما ، أنى ، وحرف «إذ ما» «كأن» وباقى الأدوات أسماء  
أسماء : أى أسماء .

(٣) فأداة الشرط - فى الرأى الذى يجب الاقتصاد عليه - هى الجازمة لفعل الشرط ، وفعل الجواب وللملة الجواب .

(٤) سمي فعل شرط ، لأن المتكلم يعتبر تحقق مدلوله ووقوع معناه - شرط لتحقيق مدلول الجواب ووقوع معناه ، ولا يمكن - عنده - أن يتحقق معنى الجواب ويحصل إلا بعد تحقق معنى الشرط وحصوله ، إذ لا يتحقق المشروط إلا بعد تحقق شرطه ؛ سواء أكان الشرط سبباً فى وجود الجواب والجزاء ، نحو : إن تطلع الشمس يخف الليل ، أم غير سبب ؛ نحو : إن كان النهار موجوداً كانت الشمس طالعة . فوجود النهار ليس سبباً فى طلوع الشمس وإنما هو ملزوم ، والجواب لا زم له ؛ ولهذا يقولون : إن الشرط ملزوم دائماً والجزاء لازم ؛ سواء أكان الشرط سبباً أم غير سبب . ويقول ابن الحاجب أيضاً : إن الجزاء قسمان ؛ أحدهما : يكون مضمونه مسبباً عن مضمون الشرط ؛ نحو إن تجتئى أكرمك . والثانى لا يكون مضمونه مسبباً عن مضمون الشرط ، وإنما يكون الإخبار به هو المسبب عن الشرط ، نحو : إن تكرمنى فقد أكرمك أمس . والمعنى : إن اعتدلت على بأكرامك إياى فانا أعتد أيضاً عليك بأكرامى إياك . فالأكرام

ولما إلى فعلين ماضيين ، يحلّان محل المضارعين ، وتجزمهما محلاً<sup>(١)</sup> . ولما إلى فعلين مختلفين ، تجزم لفظ المضارع منهما ، وتجزم محل الماضى . ولما إلى جملة اسمية ، تحل محل المضارع الثانى ، وتجزمها محلاً<sup>(٢)</sup> . ولا يمكن أن يحل محل الأول شيء ، لأن الأول لا بد أن يكون فعلاً مضارعاً ، أو ماضياً .

ومهما كانت صيغة فعل الشرط أو جوابه فإن زمنهما يتخلص للمستقبل الخض بسبب وجود أداة الشرط الجازمة بالرغم من أن صورتها أو صورة أحدهما قد تكون غير فعل مضارع ، إذ من المقرر أن أداة الشرط الجازمة تجعل زمن شرطها وجوابها مستقبلاً خالصاً<sup>(٣)</sup> ومن المقرر كذلك أن تتحقق الجواب ووقوعه متوقف على تحقق الشرط ووقوعه ، ومعلّق عليه ؛ فإذا حصل الشرط حصل ما تعلق عليه وهو الجواب . لا فرق في هذا بين أن تكون الأداة مقتصرة في معناها على التعليق — مثل : « إن » — أم متضمنة معه معنى آخر : كالزمانية ، أو المكانية ، أو غيرهما مما يتضمنه بعض الأدوات الأخرى ( وسنعرّفه بعد<sup>(٤)</sup> ) ، كما نعرف المراد من التعليق وما يقوم مقامه ، وتفصيل الكلام فيه ) .

فمثال جزمها المضارعين لفظاً قول الشاعر :

إن يتفرق فسبب يؤلف بيننا أدب أقمناه مقام الوالد  
وقول الآخر :

رُدّوا السيوف إلى الأعماد واتشدوا من يشعل الحرب يُصبح من ضحاياها  
ومثال جزمها الماضيين جزماً محلياً<sup>(٥)</sup> قول الشاعر في حساده :  
صم إذا سمعوا خيراً ذُكرت به وإن ذُكرت بسوء عندهم أذنوا<sup>(٥)</sup>

بالأمر ليس مسبباً عن الإكرام في المستقبل وإنما الحديث والإخبار عن إكرام الأمر هو المسبب عن إكرام المستقبل ( ثم انظر « ١ » من ص ٣٢٧ وما بعدها ) وهامش ص ٣٤٢ ففيهما تعليقات أخرى نافعة ومهمة . هذا وقد سبق شرح معنى الجواب والجزاء تفصيلاً في النواصب عند الكلام على « إذن » ص ٢٥٠ وعلى فاء السببية ص ٢٦٦

( ١٤١ ) لأن لفظ الماضى لا يجزم ، وإنما يكون في محل جزم ومثله الجملة الاسمية والفعلية . ( انظر ص ٣٤٥ )  
( ٢ ) قد تشتمل إحدى الجملتين على كلمة صريحة الدلالة على المضى الحقيقي كالمثال الذى سبق ( فى رقم ٤ من هامش الصفحة السابقة ) وهو : إن تكرمتى فقد أكرمتك أمس . وفى هذه الصورة يتعين أن يكون المراد الإخبار فى المستقبل على الوجه الذى سلف ، ومثله : إن أكرمتى أمس فأنا أكرمتك غداً . أى : إن تحدثت عما وقع من إكرامك إياى بالأمس فأنا أكرمتك غداً . وفى هاتين الصورتين دقة توجب اليقظة والتنبه ؛ كى لا يقع الخطأ فى استمالها على الوجه الصحيح الذى يؤدى إلى اعتبار زمن الشرط والجواب فيها مستقبلاً كغيرهما . ( ٣ ) فى ص ٣٢٣ ( ٤ ) مع ملاحظة ما يأتى فى ص ٣٥١ خاصاً بالفعل الماضى الواقع جواباً . ( ٥ ) استمعوا له بإعجاب .

ومثال جزمها فعلين مختلفين : قول الآخر فيهم :

إِنْ يَعْلَمُوا الْخَيْرَ أَخْفَوْهُ ، وَإِنْ عَلِمُوا شَرًّا أَدَاعَوْا ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمُوا كَذَّبُوا

ومثال جزمها الجملة الاسمية التي تحل محل الثاني جزماً محلياً — قول الشاعر :

إِنْ كُنْتَ عَنْ خَيْرِ الْأَنْامِ سَائِلًا فَخَيْرُهُمْ أَكْثَرُهُمْ فَضَائِلًا

ويسمى فعل الشرط مع مرفوعه<sup>(١)</sup> : « الجملة الشرطية » . ولا بد أن يتأخر

عنها « الجملة الفعلية » أو « الاسمية » الواقعة جواباً وجزاء للشرط ، وتسمى : « جملة

جواب الشرط » ، أو « الجملة الجوابية للشرط »<sup>(٢)</sup> .

ومما سبق يتبين أن الشرط لا بد أن يكون فعلاً فقط ولا يصح أن يكون جملة .

أما الجواب فقد يكون فعلاً فقط ، وقد يكون جملة . ولكل من الجملة الشرطية

والجوابية أحكام سنعرفها<sup>(٣)</sup> .

( ٢ ) أدوات الشرط لا تدخل على الأسماء ، وإنما تحتاج إلى مضارعين ، أو

إلى ما يحل محلها ، أو محل أحدهما ، كما عرفنا . فإذا وقع بعدها اسم — والغالب

أن تكون الأداة إن — أو إذا — وجب تقدير فعل مناسب يفصل بينهما ؛ بحيث تكون

الأداة داخلة على الفعل المقدر ، لا على الاسم الظاهر<sup>(٤)</sup> .

( ١ ) مرفوعه هو : الفاعل ، أو نائبه . . .

( ٢ ) وفي عمل تلك الأدوات ، وما تتفق فيه جميعاً يقول ابن مالك :

فِعْلَيْنِ يَقْتَضِيَنَّ شَرْطٌ قُدِّمًا يَتْلُو الْجُزْأَ ، وَجَوَابًا وَسَمًا

( قدما ) أصله : قدم ، والألف زائدة للشعر . ومثله : « وسما » ؛ أصله : « وسم » والألف زائدة

للشعر ( فعلين : ) مفعول به للفعل : « اجزم » في البيت الأسبق . يريد : اجزم فعلين بكل أداة ،

مع ملاحظة أن جزمها الفعلين معاً هو الأصل الغالب . وقد تجزم فعلاً واحداً ومعه جملة . والذي لا بد أن

يكون فعلاً وأن يكون مجزوماً لفظاً أو محلاً هو : « فعل الشرط » . أما الجواب فقد يكون فعلاً أو جملة .

ثم بين أن فعل الشرط هو المتقدم منهما . و « يتلو الجزاء » أى : يتلو ويحيى بعده الجزاء . يريد : يقع

بعده الفعل الذى يكون فى صدر جملة الجزاء إن كانت فعلية . ( وجواباً وسماً ) أى : وسم جزاء بمعنى : أنه

يسمى فعل الجزاء ، لوقوعه فى صدر الجملة الجزائية — كما سبق — ثم بين نوع الفعلين فقال :

وَمَاضِيَيْنِ ، أَوْ مُضَارِعَيْنِ تُلْفِيهِمَا ، أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ

ثم أردف هذا بيتاً آخر سيجىء شرحه فى المكان الأنسب ( ص ٣٥٧ ) . قال :

وَبَعْدَ مَاضٍ رَفَعْتَ الْجُزْأَ حَسَنٌ وَرَفَعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنٌ

أى : ضعيف . ( ٣ ) فى ص ٣٣٦ ( ٤ ) انظر رقم ٧ من ص ٣٣٧



ومن الأمثلة : إن امرؤ<sup>١</sup> أثنى عليك بما فعلت فقد كافأك — إن جائع<sup>٢</sup> عاجز  
ووجد فمن حوله آثمون إن لم يطعموه — وقال الشاعر :  
إذا أنت أكرمت الكريم ملكته وإن أنت أكرمت اللئيم تسمردا  
وقول الآخر :

إذا أنت لم تعرف لنفسك حقها هواناً بها كانت على الناس أهواناً  
والتقدير : إن أثنى امرؤ<sup>١</sup> أثنى عليك... — إن وُجد جائع عاجز وجد... — إذا  
أكرمت أكرمت... وإن أكرمت أكرمت... — وإذا لم تعرف لم تعرف...  
والأصل في هذا التقدير وأشباهه أن الفعل قد حذف وحده بعد أداة الشرط ،  
وبقي فاعله ، فإن كان الفاعل اسماً ظاهراً قدر قبله فعل مناسب له ، وإن كان ضميراً  
مرفوعاً متصلاً كالتاء — ويدخل في حكم المتصل ، الضمير المرفوع المستتر ؛  
كالضمير : « هي » المستتر ، فاعل المضارع : « تعرف » — وجب الإتيان بضمير  
مرفوع بارز ؛ ليحل محل المتصل الذي لا يمكن أن ينفصل من فعله ، وليقوم مقامه  
في إعرابه وفي معناه ، وهو : « أنت »<sup>(١)</sup> . . .

( ٣ ) لأداة الشرط الصدارة في جملتيها ؛ فلا يصح أن يسبقها شيء من جملة  
الشرط ، ولا من جملة الجواب ، ولا من متعلقاتهما ، إلا في صورة واحدة ، ستجىء<sup>(٢)</sup>  
(هي التي يكون فيها جواب الشرط مضارعاً مرفوعاً — كما يحصل أحياناً — فيصح في  
معموله أن يتقدم على الأداة ؛ نحو : طعامنا إن تزرنا تأكل . بنصب كلمة :  
« طعام » باعتبارها مفعولاً للمضارع تأكل المرفوع على الأساس الذي سنعرفه عند  
الكلام على جواب الشرط) .

وكذلك لا يجوز أن تكون أداة الشرط معمولة لعامل قبلها ، إلا إن كانت  
الأداة الشرطية اسماً ، والعامل السابق عليها حرف جر ، أو مضافاً ؛ نحو : إلى  
من تذهب أذهب ، عند من تجلس أجلس .  
( ٤ ) لا يصح حذف أداة الشرط في الرأي الأرجح الذي يجب الاختصار عليه

( ١ ) سبق في الجزء الثاني ( ص ١٠٦ م ٦٩ باب الاشتغال . ) بيان حكم هذا الاسم ، وتفصيل  
إعرابه وتأنيده النحاة في تقدير الفعل وأن هذا الاسم الذي بعد الأداة ليس مبتدأ .

## المسألة ١٥٥ :

## الأُمُور التي تختلف فيها الأدوات الجازمة

الأُمُور التي تختلف فيها متعددة النواحي ؛ منها الاختلاف في ناحية الاسمية والحرفية ، ( وليس فيها أفعال ) ، وفي ناحية اتصالها « بما » الزائدة وعدم اتصالها ، وفي ناحية معناها ، وإعرابها .

ففي ناحية الاسميَّة والحرفية : منها الأسماء باتفاق ؛ وهي : من - متى - أيّ - أين - أيان - أننى - حيثما .

ومنها اسم على الأرجح ، وهو : « مهما » بدليل عودة الضمير عليه مذكراً في قوله تعالى عن قوم موسى : ( وقالوا مَهْمَما تأتينا به من آية لِنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ) .

ومنها الحرف باتفاق ، وهو : « إن » ، والحرف على الأرجح ؛ وهو : « إذ ما » <sup>(١)</sup> .

وفي ناحية اتصالها بما « الزائدة » - منها : ما لا يَسْجُزِمُ إلا باتصاله بما الزائدة ، وهو : حيث ، وإذ ، فلا بد أن يقال فيهما عند الجزم بهما : حيثما ، إذ ما .

ومنها ما يمتنع اتصاله بها عند استخدامه أداة شرط جازمة ، وهو ؛ من - ما - مهما . ومنها ما يجوز فيه الأمران ، وهو : إن - أيّ - متى - أين - ويزاد عليها أيان - في الرأي الأصح .

وفي ناحية اختلاف المعنى - مع اتفاقها جميعاً في تعليق وقوع الجواب على وقوع الشرط :

( ١ ) منها : ما وضع في أصله للدلالة على شيء يعقل - غالباً - فإذا تضمن معنى الشرط - صار أداة شرطية ، للعاقل ، جازمة . والغالب أيضاً أنه بذاته لا يدل على زمن <sup>(٢)</sup> ، وهو : « من » ، كقوله تعالى : ( من يعمل سوءاً يُسْجَرْ به . ولا يسجد له من دون الله ولياً ولا نصيراً ) .

( ١ ) غير الأرجح يعتبرها ظرف زمان بمعنى : « متى » . فإذا قلنا : « إذ ما تستمع للموسيقى تهذا نفسك » كان المعنى على الرأي الأرجح : إن تستمع . . . وعلى الرأي الآخر : متى تستمع . . . وانظر رقم ٣ من هامش ص ٣٢٥ ( ٢ ) انظر هامش الصفحة الآتية .

وقول الشاعر يمدح قومًا :

من تلقَ منهم تَقُلْ لا قَيْتُ سِيدِهِمْ . مثلَ النجوم التي يَسْرِي بها السَّارِي  
(٢) ومنها ما وضع في أصله للدلالة على شيء لا يعقل — غالبًا — فإذا  
تضمن معنى الشرط صار أداة شرطية لغير العاقل ، جازمة . والغالب أنه لا يدل  
بذاته على زمن<sup>(١)</sup> . وهو « ما » ، و « مهما » . كقوله تعالى : ( وما تفعلوا من خير يعلمه

(١) والنحاة رأيهم دونوه في باب الموصول : ملخصه : أن « من » للعاقل ، وتستعمل في غيره مجازاً  
سواء أكان المجاز علاقته التشبيه فيكون استعارة ، أم كانت علاقته شيئاً آخر غير التشبيه فيكون  
مجازاً مرسلًا ، كقول الشاعر :

أَسْرَبَ القَطَا هل من يُعِيرُ جناحَه ؟ لَعَلِّي إلى من قد هَوِيَتْ أَطِيرُ  
وقول الآخر :

أَلَا عَمَّ صباحاً أَيْهَا الطَّلُّ البالي وهل يَعْمَنُ من كان في العُصْر الخالي  
ومن المجاز تغليبه على غير العاقل في اختلاط معه ؛ نحو : والله يسجد من في السموات ومن في الأرض ) ،  
أو اقترانه به في عموم فصل بمن ؛ نحو قوله تعالى : ( وأبته خلق كل دابة من ماء ؛ فمنهم من يمشي على  
بطنه ، ومنهم من يمشي على رجلين ، ومنهم من يمشي على أربع . . . ) لاقرانه بالعاقل المتدرج تحت  
قوله : « كل دابة » .

وأما « ما » فإنها لغير العاقل ؛ كقوله تعالى : ( ما عندكم ينفذ ) وتستعمل قليلاً في العاقل إذا  
اختلط به ؛ كقوله تعالى : ( يسبح لله ما في السموات وما في الأرض . . . ) وتستعمل في صفات العاقل ؛  
نحو : تزوجوا ما طاب من النساء ، وامتاز بالفضل . وتستعمل في المبهم ؛ كأن ترى شيئاً من بعد ،  
فتقول : تعال وشاهد ما أرى ( راجع الأشموني والصبيان في بابي الموصول ، والجواز م . وقد وفينا الكلام  
على « من وما » الموصولتين في ج ١ ص ٢٤٧ م ٢٦ ) .

ويرتضي بعض النحاة أن يقال « من » للعالم بدلاً من العاقل ؛ لأن الله يوصف بأنه عالم ولا يقال  
له عاقل . ولم يتمسك بهذا فريق آخر . . . وإذا لم تتضمن « من » و « ما » معنى الشرط فليستا بشرطيتين ،  
فقد تكونان موصولتين ، أو استفهاميتين . . . أو . . . أو . . .

ويرى أكثر النحاة أن الشرطيتين مبهمتان من ناحية الزمن ، بمعنى : أنهما لا يدلان على زمن معين يربط  
الجواب بالشرط ؛ فكل واحدة منهما لا تدل بذاتها على وقت محدد لهذا الربط ؛ ففي مثل : من يحسن إلى أشكر  
له . . . أو : ما تزرع تحصد لا تدل « من » على مبدأ زمن الشكر ، ولا على تحديد مدته ، أو توقيتها .  
وكذلك : « ما » فإنها لا تدل على مبدأ زمن الحصد ، ولا على تحديد مدته أو توقيتها وقال فريق آخر :  
إن كل واحدة منهما قد تفيد مع الشرط الزمن المؤقت المعين من غير أن تعتبر ولا أن تعرب بسببه ظرف  
زمان — وكل هذا بشرط وجود قرينة تدل على الزمن مثل : من يلمس ناراً تحرقه ، أي : مدة لمسه النار  
تحرقه ، وقول الشاعر يمدح :

فما تَحَيَّ لا تُسَامُ حياةً ، وإن تَمَتَّ فلا خيرَ في الدنيا ولا العيش أجمعاً

أي : مدة حياتك لا تسام الحياة . . . وقول الشاعر :

نبئتُ أن أبا سُتَيْمٍ يدعى مهما يَعِشُ يسمع بما لم يسمع

الله) ، وقوله تعالى : ( وما تُقَدِّمُوا لأنفسكم من خيرٍ تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً ) ، وقول الشاعر :

ومهما تَكُنْ عند امرئ من خليقة (١) وإن خالها (٢) تخفى على الناس تعلُّم (٣)

( ٣ ) ومنها ما وضع في أصله للزمان المجرد (٤) ؛ فإذا تضمن معه معنى الشرط جزم ؛ وهو : « متى » و « أيان » ؛ فكلاهما ظرف زمان جازم . ومن الأمثلة قول الشاعر في الورد :

متى تَزُرُهُ تَلْقَ من عَرَفَه (٥) ما شئت من طيب ومن عِطْرٍ  
وقول الآخر يصف عظيماً :

متى ما (٦) يقل لا يكذب القول فعله سريع إلى الخيرات غير قطوب (٧)  
وقول الآخر يفتخر :

أيان نؤمِّنكَ تأمِّن غيرنا ، وإذا لم تُدرك الأمن منا لم تزل خائفاً  
ولا أهمية للرأى الذى يجيز إهمال : « متى » الشرطية فيجعلها شرطية غير  
جازمة ؛ لأنه رأى تعوزه الشواهد المتعددة ، والحجة القوية .

( ٤ ) ومنها ما وضع في أصله للمكان — غالباً — فإذا تضمن معه معنى الشرط صار أداة شرطية جازمة ، وهو : أين — حيثما — أنى . كقوله تعالى : ( وضرب الله مثلاً رجلين ؛ أحدهما أبكم ؛ لا يقدر على شئ ، وهو كَلٌّ على (٨)

وأمثلة أخرى متعددة يؤيدون بها رأيهم ، وتشهد بصحته وقوته . أما الكثرة فتقول تلك الشواهد تأويلاً لا داعى له ، ولا فائدة منه إلا الرغبة في اطراد قاعدتهم ، بل إنهم يتركون بعض الشواهد بغير تأويل ؛ إذ لا يجدون لها تأويلاً مقبولاً ويحكمون عليها بالشذوذ . وخير من هذا التكلف الأخذ برأى الأقلية هنا .

( ١ ) عادة وخلق . ( ٢ ) ظنّها .

( ٣ ) يستدل بعض النحاة بهذا البيت على أن : « مهما » حرف ؛ إذ لا يحل لها من الإعراب ، ولم يعد عليها ضمير . وردوا كلامه بأنها : إما خبر للفعل : « تكن » و « خليقة » اسمها و « من » زائدة — وإما مبتدأ . واسم « تكن » ضمير يعود عليها ؛ أى : على « مهما » ، و « عند امرئ » خبر « تكن » على اعتبارها ناقصة . أو الضمير المستتر في « تكن » فاعلها باعتبارها تامة و « عند امرئ » ظرف متعلق بالفعل « تكن » التامة ، « من » بيان « مهما » على وجهي اعتبارها مبتدأ .

( ٤ ) الذى لا دلالة معه على استقبال أو غيره . فإذا صار للشرط جعل زمن فعله وجوابه مستقبلاً

( ٥ ) رآه . ( ٦ ) ما . ( ٧ ) زائدة .

( ٨ ) حمل ثقیل .

مَوْلَاهُ ، أَيْسَمَا يُوجِّهُهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ ؛ هل يستوى هو ، ومن يأمرُ بالعدل ... )  
وقولهم : أين ينزل العدل يتبعه الأمن والرخاء . وقولهم : حيثما تجدُ صديقاً وفيّاً  
تجدُ كثرًا نفيساً . وقول الشاعر :

خليلي ، أننى تقصّيدانيّ تقصّيداً أخبأ غير ما يرضيكُما لا يحاولُ  
( ٥ ) ومنها المضاف الذى يصلح للأمور الأربعة السالفة ؛ فيكون للعاقل  
أو لغيره ، وللزمان ، أو للمكان ؛ تبعاً للمضاف إليه فى ذلك كله فأداة الشرط  
مضافة ، وتدل على أحد المعانى السالفة على حسب دلالة المضاف إليه ، وهى :  
أى . فثالها للعاقل : أى إنسان تستقيم خطّته تأتلف حوله القلوب . ومثالها لغير  
العاقل : أى عمل صالح تمارسه أسارس نظيره . وللزمان : أى يوم تسافرُ  
أسافرُ معك . وللمكان : أى بقعة جميلة تقصدُ أقصدُ .

( ٦ ) ومنها : ما يختص إما بالأمر المتيقّن منه أو المظنون ، ولكن الأول هو  
الأغلب — ، وهو « إذا » الشرطية .

وإما بالمشكوك فيه أو بالمسحيل ، وهو باقى الأدوات الشرطية . ومن  
المسحيل قوله تعالى : ( قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين ) ، وأما نحو  
قوله تعالى : ( وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد ، أفإن مِت فهم الخالدون ) ،  
فلتتزيله منزلة المشكوك فيه ؛ لإبهام زمن الموت <sup>(١)</sup> . . .

والقرائن وحدها هى التى تعين اليقين ، أو الظن ، أو الشك ، أو الاستحالة . . .  
مع الدلالة على الشرطية فى كل حالة .

( ٧ ) ومنها ما وضع — فى الأكثر — لتعليق الجواب على الشرط تعليقاً مجرداً  
يراد منه الدلالة على وقوع الجواب وتحقيقه ، بوقوع الشرط وتحقيقه ، من غير دلالة على  
زمان ، أو مكان ، أو عاقل ، أو غير عاقل ؛ وهو : « إن » <sup>(٢)</sup> و « إذ ما » مع دالتهما  
على الشك و الاستحالة اللتين تدل عليهما الأدوات الشرطية الأخرى غير « إذا »  
— كما سبقت الإشارة فى الأمر السادس — فثال « إن » قوله تعالى : ( وإن تُبَدِّوا  
ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله ) ، ومثال « إذ ما » قول الشاعر :  
وإنك إذ ما تأت ما أنت أمرٌ به تُلَفِّ من إياه تأمر آتيا

( ١ ) راجع الحضرى ٢ باب الإضافة عند الكلام على إضافة « إذا » .

( ٢ ) انظر الزيادة والتفصيل فى الصفحة الآتية .

## زيادة وتفصيل :

١- تقع « إن » زائدة - وتسمى : وصلية ؛ أى : زائدة لوصل الكلام ببعضه ببعض وتقوية معناه ؛ فلا تعمل شيئاً ، ويمكن الاستغناء عنها - ويكثر هذا بعد « ما » النافية ؛ كقول الشاعر يصف وجه غادة :  
ما - إن - رأيت ولا سمعت بمثله دُرّاً يعود من الحياء عقيقاً  
وقول الآخر يذم قوما :

بَنَى غَسَدَ آذَنَةٍ ، ما - إن - أَنْتُمُودَ هَبُ ولا صَرِيفُ<sup>(١)</sup> ، ولكن أَنْتُمْ الخَزْفُ  
كما يكثر وقوع « ما » الزائدة بعد « إن » الشرطية فتدغم فيها نطقاً وكتابة ؛ كقوله تعالى في الولدين : ( إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَف... ) ، وقوله تعالى : ( فِإِمَّا تَشْتَقِقْنَهُنَّ<sup>(٢)</sup> فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِنَّ مَنْ خَلْفَهُنَّ ) ، وتسمى في هذه الصورة : « إن » المؤكدة « بما » .

وهناك « إن » المخففة من الثقيلة ، و « إن » النافية الناسخة ، وقد سبقتا في النواسخ ، و « إن » النافية التي لا تعمل ، وقد سبقت في هذا الباب - وغيره -  
وهناك « إن » الشرطية التي لا تجزم . وهذه أضعف الأنواع ، وأقلها دوراناً في فصيح الكلام . ومن الواجب إغفالها ، وعدم استعمالها<sup>(٣)</sup> .

وقد اختلف النحاة اختلافاً مرهقاً - نذكره لأنه لا يخلو من فائدة -  
في نوع « إن » في مثل : الحريص - وإن كثر ماله - بخيل . فقيل :  
وصلية<sup>(٤)</sup> ، والواو للحال ، أى : الحريص بخيل ، والحال أنه كثر ماله . وقيل شرطية ، حذف جوابها . لوجود ما يدل عليه ، والواو للعطف على جملة مقدرة ، أى : إن لم يكثر ماله وإن كثر فهو بخيل . لكن

(١) فضة خالصة .

(٢) تجدنهم .

(٣) إلا ما كان منها دالاً على تفصيل ، وسيجيء في قسم « ب » من ص ٣٣٠ .

(٤) جاء في حاشية ياسين على التصريح أول باب المعرب والمبني ( ج ١ ) بشأن « إن » الوصلية :  
أهى لمجرد الوصل والربط فلا جواب لها ؛ لا في اللفظ ولا في التقدير ، أم هي مع ذلك شرطية فيقدر جوابها ؟  
أم هي شرطية ولكن لا جواب لها ؟ ثم قال : ( إن للسعد فيها كلاماً مضطرباً بينته في حواشي المختصر في بحث تقييد المستند بالشرط ) .

ليس المراد بالشرط في الجملة حقيقة التعليق ؛ لأنه لا تعليق حقيقياً على الشيء ونقيضه معاً ؛ لما في ذلك من المنافاة العقلية ؛ إذ كيف يحدث الجواب الذي هو بمثابة المسبب عن الشرط حين يوجد الشرط وحين يُعَدَم ؟ وبعبارة أوضح : كيف ينتج الشرط - وهو بمثابة السبب نتيجة واحدة لا تختلف باختلاف وجوده وعدمه ؟ من أجل ذلك قيل إن معنى « إن » في الجملة السالفة هو : « التعميم » « لا » « التعليق » . ويقولون : إن المحذوف أحياناً قد يكون الواو مع المعطوف - لا المعطوف عليه - كقوله تعالى : ( فَدَكَّرَ إِنَّ نَفَعَتِ الذِّكْرَى ) ، أى : وإن لم تنفع . وقيل « إن » في هذا المثال بمعنى : قد ، وإنما للتعليل في قوله تعالى : ( وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ) ، وفي قوله تعالى : ( لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمَنِينَ ) ، وقوله عليه السلام للموتى المؤمنين الأبرار : « ولأنا - إن شاء الله بكم لاحقون . . . » وحجة القائلين بأنها بمعنى « إذ » التعليلية أن التعليق غير صحيح في الأمثلة المذكورة ؛ لأن التعليق يقتضى ترتب أمر على أمر . فالأمر الثانى ( المسبب ) غير متحقق ولا حاصل وقت الكلام . إذ لو كان متحققاً حاصلًا وقت الكلام لم يكن هناك معنى للتعليق . فى حين : الإيمان وعدمه فى الآية الأولى معلوم قطعاً لله الذى لا يخفى عليه شىء مما كان ، أو هو كائن الآن ، أو سيكون فى المستقبل ، فهو محقق الوجود وقت الكلام . وكذلك مشيئته فى الآية الثانية معلومة له حين أخبرهم بدخول المسجد الحرام إن شاء الله . وكذلك الحديث فإن الرسول عليه السلام : يعلم مشيئة الله التى تقضى بأن كل فرد لا بد أن يموت ، ويلحق السابق ، ولا ينجو من ذلك أحد . فلا مجال للتعليق فى الأمثلة السالفة وأشباهاها ، إذ ليس فيها مجهول يستعظم حصوله ومعرفته .

وأجيب هنا بأن كلمة : « إن » قد يؤتى بها للشرط المحقق ؛ لنكتة بلاغية ؛ كالتهميش فى الآية الأولى ، كما يقول الولد لابنه : إن كنت ابنى فافعل كذا . وكتعليم الناس التأدب والحيلة عند ما يخبرون عن أعمالهم المستقبلية ، وأمورهم المقبلة ، وكالتبرك كما فى الحديث ( أى : سنلحق بكم فيصيبنا الخير والبركة من جواركم ) . . . . . وهكذا . . . . .

وقيل : كل شىء يقع فيه التردد عادة بين الناس ويَدَّخله الشك عندهم ، يجوز تعليقه « بإن » ؛ سواء أكان معلوماً للسامع ، أو للمتكلم ، أم غير معلوم ، وسواء أكان التعليق من الله أم من غيره . (راجع حاشية الصبان عند الكلام على « إن » وحاشية السيوطى على المغنى) .

وبانضمام هذه الاعتراضات والرد عليها إلى ما سبق من نظائرها فى بعض نواحي

الكتاب<sup>(١)</sup> يمكن الوقوف على الغرض من الجواب في كثير من الأساليب الناصعة البليغة ، لا يكون الجواب فيها مترتباً وقوعه على الشرط .

ب - من أنواع « إن » الشرطية نوع يسمى : « إن » التفصيلية ( وقد سبقت الإشارة إليها في باب البديل من الجزء الثالث ص ٤٩٧ م ١٢٥ ) ، وملخص الكلام عليها : أن المبدل منه قد يكون متضمناً معنى حرف الشرط : « إن » من غير ذكر صريح لهذا الحرف<sup>(٢)</sup> . فإذا اقتضى الأمر بدلاً يُفَصِّلُ مجمل المبدل منه ظهر مع البديل حرف الشرط : « إن » ليوافق البديل المبدل منه في تأدية المعنى . بشرط ألا تظهر أداة الشرط مع المبدل عنه .

والشرط الذي يتضمنه المتبوع قد يكون للعاقل أو غيره ، وللزمان أو المكان . فمثال الشرط للعاقل : من يجاملني إن صديقٌ وإنْ عدو أجامله . فكلمة : « صديق » بدل تفصيل من كلمة : « مَنْ » الشرطية . و « إن » الشرطية الظاهرة في الكلام ليس لها من الشرط إلا اسمها ؛ فلا تعجز ولا تعمل شيئاً ؛ وإنما تفيد مجرد التفصيل . ومثال الشرط لغير العاقل : ما تقرأ إن جيداً وإن رديئاً تتأثر به نفسك . فكلمة : « جيداً » بدل من كلمة : « ما » و « إن » المذكورة في الجملة لا أثر لها إلا في إفادة التفصيل - كما سبق - ، ومثال الشرط الدال على الزمان : متى تترنن إن غدا وإن بعد غد أسعد بلقائك . فكلمة : « غدا » بدل من : « متى » وكلمة « إن » للتفصيل . ومثال الشرط الدال على المكان : حيثما تجلس إن فوق الكرسي ، وإن فوق الأريكة - تجد راحة . فكلمة : « فوق » بدل من : « حيثما » وكلمة : « إن » للتفصيل . وإنما قرن البديل في كل ماسبق بالحرف « إن » ليكون موافقاً للمتبوع الذي يتضمن هذا الحرف من غير أن يذكر معه صريحاً . - هذا ملخص ما سبق في الموضوع السالف .

ج - قد تدخل : « إن » الشرطية على : « لم » الجازمة في مثل : إن لم تحسن إلى المحتاج فلا تمنع عنه الإحسان . وقد سبق الكلام على هذا ، وإعرابه<sup>(٣)</sup> .

(١) كالتى في رقم ٤ من هامش ص ٣٢٠ ، ورقم ١ من هامش ص ٣٤٣

(٢) لأن من يقول : ( من يجاملني أجامله ) يريد : إن يجاملني صديق ، أجامله ، وإن يجاملني عدو أجامله . وإن يجاملني محمد أجامله ، أو محمود أو . . . فكلمة « من » وهى لفظة واحدة يتضمن هذا كله .

(٣) في رقم ٣ من هامش ص ٣١٥ . . . عند الكلام على : « لم » .



وفي ناحية إعرابها : ما كان منها حرف شرط فلا محل له من الإعراب ، وما كان اسم شرط<sup>(١)</sup> فإعرابه ما يأتي :

( ١ ) إن كان اسم الشرط الجازم ( أى : أداة الشرط الاسمية ) بعد حرف جر أو مضاف فهي مجرورة بالحرف أو بالمضاف ، نحو : عَمَّنْ تتعلم أنتعلم ، وعما تسأل أسأل . وكتاب من تقرأ أقرأ ، وصفحة ما تكتب أكتب . ولا تكاد أداة الشرط الاسمية تجرّ في غير هاتين الحالتين . كما سيجيء في « ب » من هامش ص ٣٤٠

( ٢ ) إن كانت الأداة ظرفاً للزمان أو للمكان ، وفعل الشرط بعدها غير ناسخ – فهي ظرف لفعل<sup>(٢)</sup> الشرط ؛ نحو : متى يقبل فصل الربيع يعتدل جوتنا ، وأنتى يعتدل يزدد النشاط . فإن كان فعل الشرط ناسخاً فهي – غالباً – ظرف لخبر فعل الشرط الناسخ ، نحو : أينما تكن تصادف عملاً يناسبك ، وأينما تكن تجد لعملك تقديراً . فأينما ظرف متعلق بمحذوف خبر « تكن »

وإنما كانت الأداة هنا ظرفاً للخبر لافعل الشرط . لأن فعل الشرط الناسخ إن احتاج إلى اسم فالظرف لا يصلح له ، إذ الظرف لا يكون مبتدأ ولا اسم ناسخ . . . وإن كان الناسخ غير محتاج لاسم فالظرف لا يتعلق بالناسخ ولا يكون معمولاً له في أشهر الآراء .

( ٣ ) إن دلت الأداة على حدث محض ( أى : على معنى مجرد خالص ) ، فهي مفعول مطلق لفعل الشرط ؛ مثل : أى إخلاص تُقدم لبلدك تُحمد عليه .

( ٤ ) إن لم تدل على الحدث المحض وإنما دلت على ذات وكان فعل الشرط بعدها لازماً ، فهي مبتدأ<sup>(٣)</sup> ، مثل : من يهاجر في سبيل الله أهاجر معه . وكذلك إن كان فعل الشرط متعدياً ومفعوله أجنبي منها ، من يعمل سوءاً يُعْزَ به . فإن كان فعل الشرط متعدياً مسلطاً على الأداة نفسها فهي مفعوله ، مثل : وما تفعلوا من خير يُوف إليكم ، ومن يستنصر أنصره .

( ١ ) ومثله ما كان اسم استفهام متجرداً للاستفهام المحض ولا شأن له بالشرط ، .

( ٢ ) انظر رقم « ١ » من هامش ص ٣٣٤

( ٣ ) خبره فعل الشرط وفيه ضميرها . وقيل جملة جواب الشرط ، وقيل جملة الفعل والجواب معاً .

وسيجيء ما ارتضوه في هذه المسألة بعد التحرير والتدقيق في ص ٣٣٧ .

وإن كان مسلطاً على ضميرها أو على ملابس الضمير فاشتغال<sup>(١)</sup> ، نحو : من يصاحبه ، أو من يصاحب أخاه على أصاحبه « فيجوز في الأداة وهي : « من » — مثلاً — أن تكون مبتدأ ، وأن تكون مفعولاً لفعل محذوف يفسره فعل الشرط .

فالعامل في كل الأدوات الشرطية هو فعل الشرط إلا إن كانت أداة الشرط هي « إذا » ، أو كان فعل الشرط ناسخاً ؛ فيكون الجواب هو العامل في هاتين الحالتين .

ولإنما كان العامل هو فعل الشرط — بشرط ألا يكون ناسخاً وألا تكون الأداة « إذا » ؛ لأن الجواب مع متعلقاته مؤخر وجوباً عن فعل الشرط ، فلا يعمل في المتقدم على فعل الشرط . ولأن الجواب قد يقترن « بالفاء » أو « إذا » الفجائية في بعض الحالات . وما بعد هذين الحرفين لا يعمل فيما قبلهما . وكان هذا مغتفراً في « إذا » لأنها — في الرأي الشائع — مضافة لشرطها فلا يصلح للعمل فيها ؛ إذ المضاف إليه لا يعمل في المضاف .

(١) سبق بابه كاملاً في ج ٢ ص ١٠٦ م ٦٩ .

## المسألة ١٥٦ :

## النوع الثالث الذى يقع الخلاف فى اعتباره جازماً

وأظهر أدواته ثلاث ؛ هى : إذا<sup>(١)</sup> - كيف - لو . . . ولم يقتصر الخلاف على أنها تجزم ، أو لا تجزم ؛ وإنما امتد إلى ميدان جزمها ؛ أهو النثر والشعر ، أم الشعر فقط ؟ وإلى شروط جزمها . . . وصفوة كلامهم ما يلي :

إذا : ظرف زمان مستقبل<sup>(٢)</sup> وهى شرطية فى أكثر استعمالاتها ، ولكن

( ١ ) سبق الكلام وأفاً على معناها فى ص ٣٢٧ .

( ٢ ) يفضل المحققون هذا التعبير ، على التعبير الشائع ؛ وهو : « ظرف لما يستقبل من الزمان » لما يوحى به التعبير الشائع من أن « إذا » ظرف زمان ، ومظروفه هو ما يستقبل من الزمان ، فالظرف والمظروف شيء واحد ، وهذا لا يكون . ثم قالوا : إن التعبير الشائع قد يقبل إما على اعتبار اللام زائدة ، وإما على اعتبارها مع مجرورها متعلقين بكون خاص محذوف - وحذف الكون الخاص قليل - والتقدير : ظرف موضوع لما يستقبل من الزمان . . . أما التعبير الأول فلا حذف فيه ولا تقدير . . . ( راجع المغنى فى الكلام على : « إذا » ) .

ودلالة « إذا » على الشرطية غريب عند النحاة ؛ لأن « إذا » ظرف زمان مستقبل ، والزمان المستقبل لا بد أن يجرى ويتحقق معه ما يقع فيه من أحداث . وكل هذا مقطوع به مع أن الشرط المقتضى للجزم لا يكون فى أمور محققة الوقوع ، وإنما يكون فيما يحتمل الوقوع وعدمه . ومن أجل ذلك رفض أكثر النحاة الجزم بها مطلقاً ( فى النثر وفى الشعر ) وحجته - على قوتها - مدفوعة بالنصوص الصريحة المأثورة التى وردت فيها جازمة . لكنها نصوص نادرة لا تكفى للمحاكاة والقياس ، وبعضها لا يساير إلا لغات ضعيفة . فن الخير الأخذ بالرأى القائل إنها تجزم فى الشعر ؛ لا لأن النصوص الشعرية المجزومة بها كثيرة تكفى للمحاكاة والقياس ، ولكن لأن الشعر محل التساهل فى مثل هذا ، ويباح فيه ما لا يباح فى النثر ، فيمنح الشاعر هذه الرخصة ؛ ليستخدامها متى شاء ، ولو لم يكن مضطراً لاستخدامها .

وإذا كانت ظرفاً جازماً فهل تكون مضافة ؟ وما العامل فيها ؟ رأيان . فالقائل بإضافتها للجملة الشرطية بعدها يرى العامل فيها هو الجواب - كالشائع الآن - والقائل بامتناع إضافتها للجملة الشرطية بعدها يرى العامل فيها فعل الشرط الذى يليها ، وأنها فى هذا كغيرها من أدوات الشرط حيث تكون معمولة لفعل الشرط غير الناسخ للجواب - كما سبق فى ص ٣٣١ - ولكل أدلته الجدلية المستفيضة التى احتوتها المطولات ، ووردت خلاصتها فى : « المغنى » .

وجاء فى حاشية الخضرى ( ح ٢ باب الإضافة عند الكلام على « إذا » ) ما خلاصته : أنها قد تتجرّد عن الشرط نحو قوله تعالى : ( وإذا ما غضبوا هم يغفرون ) بدليل خلو الجملة الاسمية ( هم يغفرون ) من الفاء ! ومن ذلك الواقعة فى القسم ، نحو : ( والليل إذا يغشى ) ونحو « ( والنجم إذا هوى ) ... وهى ظرف للمستقبل ، وقد تجبى للماضى كقوله تعالى ، ( وإذا رأوا تجارة أو هواً انفضوا إليها وتركوك قائماً ) لأن الآية خطاب للرسول عليه السلام فى حادثة مضت وقت نزول الآية الكريمة . وقد تكون للحال كالواقعة فى

الحزم بها مقصور على الشعر وحده ، ومن الأمثلة الماثورة به قول الشاعر :  
استغن - ما أغناك ربك - بالغنى وإذا تصببك خصاصة فتَحَمَل..  
(أو فتجمل ؛ أى : اظهر أمام الناس بالأجمل والأحسن الذى يناسب الرجال المتجلدين<sup>(١)</sup>) وقول الآخر :

ترفعُ لى خندِفٌ ، واللهُ يرفعُ لى ناراً إذا خمدت نيرانهم تنقد  
ومن الأمثلة النثرية قوله عليه السلام : « إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا أربعاً وثلاثين » . وقيل إن هذا الحديث قد يكون بلغة من يحذف النون من آخر الأفعال الخمسة ، بغير نصب ولا جزم . . .

و « إذا » الشرطية كغيرها من أدوات الشرط ؛ تحتاج إلى جملة شرطية ، وأخرى جوابية ولا بد أن ينطبق عليهما كل الشروط والأحكام الخاصة بجملي الشرط والجواب ؛ سواء أكانت جازمة أم غير جازمة

وهي أيضاً مثل : « إن » الشرطية ؛ فى كثرة دخولها على الأسماء فى الظاهر - كما سبق<sup>(٢)</sup> - أما فى الحقيقة فهما داخلان على فعل مقدر ؛ لأن أداة الشرط لا تدخل إلا على فعل ظاهر أو مقدر ؛ كما عرفنا .

ويكثر وقوع : « ما » الزائدة بعد : « إذا » ، كقول الشاعر :

إذا ما بدت ليلتى فكلتى أعينٌ وإنْ هى ناجتني فكلتى مسامعُ  
وقول الآخر :

ولست - إذا ما صاحبُ خان عهدُه وعندى له سرٌ - مذيعاً له سرا  
وأما : « كيف » فأصل معناها السؤال عن الحالة ، والهيئة ( الكيفية ) ، نحو :  
كيف أنت ؟ كيف غرسك ؟ وقد ترك الاستفهام وحده فتكون أداة شرط لبيان الكيفية وتقتضى جملة شرطية وأخرى جوابية ولكنها لا تجزم - على الأرجح - ولا بد

القسم عند جماعة ، بناء على أن عاملها فعل القسم وهو حالى . ولا تخرج عن الظرفية أصلاً عند الجمهور . فأما قوله عليه السلام لعائشة : ( إني لأعلم إذا كنت عني راضية . . . ) فهي فيه ظرف للمفعول المخذوف ، لا مفعول كما يقع فى الوهم ، والتقدير : إني لأعلم شأنك إذا كنت راضية . ثم قال الخضرى : وهى منصوبة بجوابها عند الأكثر ، لا بشرطها ، لأن المضاف إليه لا يعمل فى المضاف ، واقتران جوابها بالفاء أو « إذا » الفجائية لا يمنع عمله فيها ؛ لتوسمهم فى الظروف . أو يقال : محل عمل جوابها إذا لم يقرن بهما وإلا كان عاملها محذوفاً يدل عليه الجواب . ومن جعل شرطها هو العامل فيها كسائر الأدوات الشرطية قال إنها غير مضافة إليه كما أن بقية الأدوات الشرطية لا تضاف إليه . واتفق الجميع أنها لا تضاف إليه إذا جزم .

(١) اسم امرأة . (٢) فى ٣٢٠ ، ٣٢٢

أن ينطبق على جمليتيها كل الشروط والأحكام الخاصة بجمليتي الشرط والجواب. ويزاد على هذا وجوب موافقة فعل الجواب لفعل الشرط في مادة اشتقاقه وفي المعنى ، فلا بد من اشتراكهما<sup>(١)</sup> لفظاً ومعنى ، نحو : كيف تمشي أمشي ، وكيف يتكلمُ الحاذق أتكلمُ ، وقد يتصل بآخرها « ما » الزائدة فلا يتغير من أحكامها شيء ، كقول الشاعر :

ما الناس إلا مع الدنيا وصاحبها فكيفما انقلبت يوماً به انقلبوا

وأما « لو » الشرطية فخير الآراء أنها لا تجزم مطلقاً<sup>(٢)</sup> ، لا في النثر ولا في الشعر وسيجيء لها باب خاص يحوى أحكامها المختلفة<sup>(٣)</sup>.

---

(١) لهذا كان من الأمثلة المشكلة قوله تعالى : (وقالت اليهودُ يدُ الله مغلولة. غَلَّتْ أَيْدِيهِمْ، وَاِمْسُواْ بِمَا قَالُواْ. بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ، يَنْفَقُ كَيْفَ يَشَاءُ . . . ) وقوله تعالى : ( هو الذي يصوركم في الأرحام كيف يشاء ) فجوابهما مخذوف يدل عليه ما قبله . وليس بين فعل الشرط والجواب المشاركة اللفظية والمعنوية المطلوبتان معاً . وقد دفع الاعتراض بأن : كيف ليست شرطية هنا ، أو بأن المقصود بالمشاركة ما يكون في غير المشيئة والإرادة - كما جاء في حاشية الصبان في هذا الموضع من الباب .

(٢) والأمثلة التي استشهدوا بها للدلالة على جزمها - أمثلة قليلة جداً لا تكفي للقياس عليها ، ومع قلتها تحتمل أموراً تخرجها عن صلاحية الاستشهاد بها : وهي مدونة في الأشمونى وحاشيته وفي غيره من المطولات ، ولا داعي لعرضها هنا .

## المسألة ١٥٧ :

الأحكام الخاصة بجملة الشرط ، وجملة الجواب  
إذا كانت الأداة شرطية جازمة

أولاً : أحكام الجملة الشرطية ، ( ومنها حذفها ، وحذف فعلها وحده ) :

( ١ ) لا بد أن تكون فعلية ، ويلاحظ ما سبق<sup>(١)</sup> ، وهو أن فعلها وحده هو الشرط ؛ إذ لا يصح أن يكون الشرط جملة .

( ٢ ) وجوب الترتيب بين أجزائها ، فلا يتقدم فعلها ، ولا شيء من معمولاتها على أداة الشرط . ولا يتقدم - في الغالب - شيء من هذه المعمولات على فعل الشرط<sup>(٢)</sup> .

( ٣ ) امتناع وقوع فعلها ماضى المعنى حقيقة ، فلا يصح إن هطل المطر أمس يشرب النبات ، وأما قوله تعالى على لسان عيسى عليه السلام : ( إن كنتُ قتلته فقد علمته . . . ) ، فالقرائن تدل على أن المراد : إن يثبت أنى قتلته فقد علمته ؛ كما يدل على هذا سياق الكلام ، ونصه : ( وإذ قال الله يا عيسى بن مريم أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله ؟ قال : سبحانك ! ! ما يكون لي أن أقول ما ليس لي بحق . إن كنتُ قتلته فقد علمته ؛ تعلم ما في نفسي ، ولا أعلم ما في نفسيك ؛ إنك أنت علام الغيوب . . . ) .

( ٤ ) امتناع أن يكون طلبياً أو جامداً ، فلا يصح : إن اصفح عن المسيء يجتنب الإساءة ، ولا : إن ليس الهواء هادئاً نرغب فيه .

( ٥ ) امتناع أن يكون مبدوءاً بحرف تنفيس<sup>(٣)</sup> ، أو بقسم - عند كثرة النحاة - أو بشيء له الصدارة ؛ كأدوات الاستفهام ، والشرط ، أو بحرف من حروف النفي ؛ مثل : ( ما - لن - إن - ) ويجوز اقترانه « بلم » ، أو « لا » إن كان مضارعاً واقتضى المعنى نفيه بأحدهما .

( ١ ) في ص ٣٢٢ .

( ٢ ) إلا في بعض صور تكون فيها أداة الشرط معمولة لفعله وقد سبقت في ص ٣٣١ .

( ٣ ) السين أو : سوف . وتسمى « سوف » : حرف تسويق أيضاً .

(٦) وجوب جزمه لفظاً إن كان مضارعاً ، ومحلاً<sup>(١)</sup> إن كان ماضياً .  
وجازمته في الحالتين أداة الشرط — على الصحيح .

أما الجملة الشرطية كاملة فلا محل لها من الإعراب إلا في حالتين :  
الأولى : أن تكون أداة الشرط هي : « إذا » الجازمة أو غير الجازمة : فتكون ظرفاً مضافاً ، والجملة الشرطية بعدها في محل جر هي المضاف إليه .  
الثانية : أن تكون أداة الشرط هي المبتدأ ، والجملة الشرطية هي الخبر — عند من يجعلها خبراً وهو الأرجح<sup>(٢)</sup> . مثل : إذا انصرفت الولاة عن العدل انصرفت الرعية عن الطاعة ، والطاعة إن تخفت تخفت معها دعائم الملك ، وأسباب السكينة والرفاهة . ومثل قول الشاعر :

فمن يلقَ خيرًا يحمد الناسُ أمرهُ ومن يتغوّر لا يَعدَمُ على الغنى لأنما  
(٧) عدم حذفه بعد أداة شرطية مع بقاء فاعله<sup>(٣)</sup> ظاهراً ، وبعده الفعل المفسّر للمحذوف ، إلا إن كانت أداة الشرط هي « إن » أو « إذا » — وهذه الصورة هي التي يكثر فيها حذفه ، حتى قيل إن حذفه فيها واجب ولكن الأول<sup>(٤)</sup> أنسب — ومن الشذوذ حذفه بعد أداة شرطية غيرهما<sup>(٥)</sup> والأحسن أن يكون المفسّر فعلاً ماضياً ، أو مضارعاً مسبوقاً بالحرف « لم » فمن أمثلة الحذف بعد « إن » قوله تعالى : ( وإن أحدٌ من المشركين استجارك فآجرهُ حتى يسمع كلامَ الله )<sup>(٦)</sup>

(١) انظر ص ٣٤٦ . ويظهر أثر الإعراب المحلى في التوابع فمثلاً إذا عطف على الماضى المحزوم محلاً فعل مضارع مماثل له في الزمن — جزم . وقد سبق تفصيل هذا في باب المناسب ( ج ٣ ص ٤٧٤ م ١٢١ باب العطف ) .  
(٢) وقيل : جملة الجواب هي الخبر ، وقيل هما معاً . كما سبق في ص ٣٣٠ هذا إن كانت أداة الشرط هي المبتدأ ، فإن كان المبتدأ اسماً قبلها فقد نصوا على أن ( المبتدأ إذا تقدم على أداة الشرط فإن اقترن ما بعدهما بالفاء أو : إذا ، التي تغنى عنها أو صلح لمباشرة الأداة كان جواباً ، والخبر محذوفاً يدل عليه الجواب المذكور ، وإلا كان خبراً والجواب محذوفاً ) . ( راجع الصبان وتعقيب الخضرى عليه في باب « الكلام وما يتألف منه » عند بيت ابن مالك : « والأمر إن لم يك للنون محل . . . » وانظر رقم ١ - من هامش ص ٣٤٥ فله ارتباط بهذه المسألة .

(٣) أو نائبه . هذا إن كان الفعل تاماً ، فإن كان ناقصاً ( لأنه من النواسخ ) . لم يرفع فاعل ولا نائب فاعل ، وإنما يرفع اسماً . (٤) لكثرة النصوص الواردة به والتي لا تحتاج إلى تأويل .

(٥) سبقت إشارة لهذا في ص ٣٢٢ .

(٦) يتردد على السنة بعض المتسرعين الاعتراض على حذف هذا الفعل ، وعلى إعراب الاسم المرفوع بعد إن ، وإذا فاعلاً — كالأسماء المرفوعة في الأمثلة المذكورة . قائلين : لم لا تكون هذه الأسماء مبتدأ ولنستريح من التقدير ؟ وقد أوضحنا خطأ هذا في ج ٢ ص ١٢٢ م ٦٩ .

وقولهم :، إنَّ أحدٌ نال ما يستحق فاغبطه ، وإنَّ أحدٌ نال ما لا يستحق فترقبْ  
 أنْ تسلبه الأيام ما نال . وقول أحد الخلفاء لقائد جيشه المنتصر : اتقوا الله في  
 الأسرى ؛ عاملوهم برفق ، وانزلوا معهم على حكم الدين . وإنَّ فتيةً منهم أضلَّهم  
 الهوى فاهدوهم سواء الصراط ، وإنَّ شيوخاً استبد بهم ما ألفوه فترفقوا بهم إلى  
 حين ، وإنَّ نساءً لم يَسَلَّمن من الفزع فأدخلوا السكينة على قلوبهن . . .

ومن أمثلة الحذف بعد «إذا» الشرطية قوله تعالى في وصف يوم القيامة : ( إذا  
 السماء انفطرت ، وإذا الكواكب انثرت ، وإذا البحار فجسرت ، وإذا القبور  
 بعثرت - علمت نفس ما قدمت وأخرت ) ، وقول الشاعر :  
 إذا الملك الجبار صعرَّ خدَّهُ مشينا إليه بالسيوف نعاتبهُ  
 وقول الآخر :

إذا أنت عاتبت الوضيع فإنما تخطُّ على صحف من الماء أحرفاً  
 ومن أمثلة الحذف قول الشاعر يصف عادة هيفاء :

صَعْدَةُ<sup>(١)</sup> نَابِئَةٌ فِي حَائِرِ<sup>(٢)</sup> أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمَسِّلُهَا تَمِيلُ

(٨) امتناع تصدير الجملة الشرطية بالحرف : « قد » ؛ فلا يصح : إن  
 - قد - يعدل الراعي تسعد رعيته . لأن مجيء « قد » بعد فعل الشرط يقتضى وقوع  
 فعل الشرط وتقريبه من الحال مع أن فعل الشرط يقتضى احتمال أمرين ؛ وقوع معناه  
 وعدم وقوعه ، كما يقتضى أن زمنه مستقبل<sup>(٣)</sup> .

(٩) جواز حذف الجملة الشرطية ( فعلها ومرفوعه )<sup>(٤)</sup> بشرط وجود قرينة  
 تدل عليها ، وألا يذكر في الكلام بعدها ما يفسرها . وقد يبقى بعد حذفها شيء  
 قليل منها مثل « لا » النافية . وقد تبقى الأداة أو تحذف مع الجملة الشرطية المحذوفة .  
 ومن الأمثلة قول الشاعر :

متى ... تُوْخِلُوا<sup>(٥)</sup> قَسْرًا بِطْنَةَ<sup>(٦)</sup> عامر ولا ينبجُ إلا في الصَّفَادِ<sup>(٧)</sup> أسيرُ

(١) رمح مستو ، وقناة لا عوج فيها . (٢) مجتمع الماء .

(٣) راجع شرح التصريح ج ٢ باب الجوازم عند الكلام على « لما » .

(٤) مرفوع الفعل يشمل الفاعل ، ونائبه ، واسم الفعل ناسخاً ، إن كان الفعل ناسخاً ، كما سبق .

(٥) قهراً . (٦) بئمة .

(٧) القيد ، ونحوه ، مما يقيد به الأسير ، ويربط .



يريد : متى توجدوا تَوُخذوا<sup>(١)</sup> . . .

ومن أمثلة حذفها مع بقاء « لا » النافية الداخلة عليها ، قول الشاعر :  
فطلقها فلست لها بكفء وإلاّ يعْلُ مفرقك الحُسامُ  
والأصل : وإلا تطلقها ؛ فحذفت الجملة الشرطية وحدها مع بقاء الأداة ،  
و « لا » النافية . ومثله قوله عليه السلام في اللَّقْطَة<sup>(٢)</sup> . . . فإن جاء صاحبها ،  
وإلاّ استمتع بها . والأصل : فإن جاء صاحبها أخذها ، وإلاّ يجي فاستمتع بها .  
وقولهم : المرء مجزى بعمله ، إن خيراً فخير ، أى : إن كان عمله خيراً فجزاؤه  
خير . فقد حذف فعل الشرط واسمه وبقي خبره . وجعلوا مما يصلح لأمثلة حذف الأداة  
وجملة الشرط قوله تعالى يخاطب المؤمنين ، ويذكر انتصارهم على الكفار : ( فلم  
تقتلوهم ، ولكن الله قتلهم ) ، والأصل : إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم . . .  
— وقد دخلت الفاء على « لم » هنا — ومثله قوله تعالى في المشركين : ( أم اتَّخذُوا  
من دونه أولياء . فالله هو الولي ) ، التقدير : إن أرادوا الولي الحق فالله هو الولي  
الحق وحده . وقوله تعالى : ( يا عبادي الذين آمنوا إن أرضي واسعة ) ؛ فيأبى  
فاعبدون ) ، والتقدير : إن لم يتيسر أن تعبدوني في أرض فيأبى في غيرها فاعبدون .  
هذه هي أهم الأحكام الخاصة بالجملة الشرطية . وستجىء —<sup>(٤)</sup> أحكام عامة  
تختص بها وبالجملة الجوابية .

\* \* \*

ثانياً : أحكام الجملة الجوابية للشرط ؛ ومنها الحذف :

( ١ ) أن تكون فعلية . ويصح أن تكون اسمية مقترنة « بالفاء » الزائدة للربط  
أو « بإذا » الفجائية التي تحل محلها في بعض الحالات للربط — كما سيجىء —<sup>(٥)</sup> ومن  
أمثلة الفعلية قول الشاعر :  
لا يذهبُ الخيرُ سُدىً ومن يُعِنُّ يوماً يُعِنُّ  
ومن أمثلة : الاسمية :

فإن تتقوا شراً فثلكموا اتَّقَى وإن تفعلوا خيراً فثلكموا ففعل  
ونحو : إن يسر المرء على سنن الهدى إذا التوفيق حليفه .

( ١ ) هذا البيت هو من الشواهد التي تؤيد القائلين بأن الجملة الشرطية قد تحذف ولو كانت أداة  
الشرط غير « إن » ولا يشترطون أن تكون « إن » . . . وعندهم شواهد نثرية ونظمية تؤيدهم نعم إن الحذف بعد  
« إن » هو الأكثر . ( ٢ ) الشيء الذي يضيع من صاحبه ويحده بعض الناس في الطريق . ( انظر هامش ص ٣٤٩ )  
( ٣ ) بل . . . ( ٤ ) في ص ٣٥٢ . ( ٥ ) في ص ٣٤٥

(٢) لا بد من إفادتها معنى جديداً إلا يفهم من جملة الشرط — كالأمثلة السالفة — ، فلا يصح : إن تسأل عن الغائب تسأل ؛ لأن ألفاظ الجملة الجوابية هي ألفاظ الشرطية ، فلا جديد في معنى الجواب ، فإن تضمنت معنى جديداً جاز وقوعها جواباً ؛ كقوله عليه السلام : ( . . . لكل امرئ ما نوى ؛ فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله . . . ) ، أى : فهجرته مقبولة ، أو مباركة . . . فالجملة الجوابية أفادت جديداً بالرغم مما بينها وبين الجملة الشرطية من اشتراك لفظي . . .

(٣) وجوب تأخيرها ؛ فلا يجوز تقديمها ولا تقديم شيء من أجزائها ومعمولاتها على أداة الشرط ولا على الجملة الشرطية . إلا في حالتين : الأولى : أن يكون الجواب جملة مضارعية ، مضارعها مرفوع ، فيجوز تقديم معمول الجواب على الأداة (كما في ص ٣٥٦) .

الثانية : أن يكون المعمول هو : « إذا » الشرطية عند من يعربها ظرفاً للجوابها ، وكذا غيرها من الأسماء الشرطية الأخرى التي تكون معمولاً للجواب حين يكون فعل الشرط ناسخاً لا تصلح معمولاً له وقد سبق أيضاً بيان هذه الحالة بصورتها (في ص ٣٣٠) نحو : خيراً إن تستمع تستفيد .

وسوغ التقديم في هذه الصورة أن المضارع المرفوع ليس هو الجواب في الحقيقة ، لأن الجواب محذوف<sup>(١)</sup> ، وتسمية المذكور جواباً تساهل لوحظ فيه الأصل<sup>(٢)</sup> .

(١) وفي « ج » من ص ٣٥٥ حكم المضارع المرفوع في جواب الشرط .

(٢) بمناسبة حذف الجواب يعرض النحاة لحالة فعل الشرط ، ولتقديم دليل الجواب عليه وحالات يتعين أن تكون فيها بعض الأدوات موصولة لا شرطية فيقولون : « إن تقدم على أداة الشرط شبيه بالجواب فهو — في الأرجح — دليل الجواب وليس بالجواب » وجاء في التسهيل والجمع ما ملخصه : إذا حذف الجواب في السعة وتقدم دليله على أداة الشرط فلا يكون فعل الشرط — في الأصح — إلا ماضياً لفظاً ومعنى بحسب أصله ، أو معنى فقط كالمضارع المسبوق بالحرف « لم » — مع ملاحظة ما يأتي في الحكم الرابع — . قال سيبويه : ( هذا هو الوارد من كلام العرب . ) وإذا لا يصح الأخذ بالرأى الكوفي الذي يقيس المضارع على الماضي ؛ فيجيز : أنت كريم إن تصفح ؛ لأن في هذا قياساً لشيء على آخر يخالفه في علة القياس وسببه . . . وما سبق مقصور على السعة أما في الضرورة الشعرية فيصح حذف الجواب مطلقاً وفعل الشرط مضارع ، ومنه :

يثنى عليك وأنت أهل ثنائيه ولديك — إن هو يستزدك — مزيد

فإن كان فعل الشرط المسبوق بدليل الجواب غير ماض وأداة الشرط : « ما » أو « من » ، أو « أى » — وجب في السعة ( أى : في غير الضرورة الشعرية ) جعلها موصولة وإعطائها حكم الموصول فتقول : أعط من يعطى محمداً ؛ وأحب ما يحبه . . . وأكرم أيهم يحبك . . . برفع المضارع والجرم بالعائد ؛ واعتبار الجملة صلة لا محل لها من الإعراب وصحة عمل العوامل التي قبل الموصول فيه . أما في

## (٤) امتناع حذفها إلا بشرطين :

أولهما : أن يدل دليل عليها بعد حذفها ؛ ولا يصلح جواباً ؛ بأن يسبقها أو يكتنفها ( أى : يحيط بها ) ما يدل على الجواب المحذوف<sup>(١)</sup> ؛ مثل : أنت الشجاع إن قلت الحق في وجه الظالم ، أو : أنت - إن تلطفت في القول - محبوب . فالجملة الجوابية في المثالين محذوفة ؛ لوجود ما يدل عليها ؛ وهو الجملة التي قبلها ، أو التي تحيط بها وكلاهما لا تصلح جواباً ، والأصل : أنت الشجاع ، إن قلت الحق في وجه الظالم فأنت الشجاع - أنت محبوب ، إن تلطفت في القول فأنت محبوب . وقد يكون الدال عليها متأخراً بشرط ألا يصلح جواباً ، كقوله تعالى : (وإن يكذبوك فقد

الضرورة فيجوز بقاء الشرطية والجزم . وكذلك يجب جعل تلك الأدوات موصولة إذا وقعت مع جملتها مضافاً إليه . والمضاف اسم زمان ؛ نحو : أتذكر إذ من يرضينا نرضيه ، لأن أسماء الزمان لا تضاف إلى جملة مصدرة «إن الشرطية» فكذا المصدرة بما تضمن معنى «إن الشرطية» كن ؛ خلافاً للزيادة حيث جوز في هذه الصورة الجزم اختياراً . أما عند غيره فقد خرجت تلك الأدوات عن الشرطية . وصارت موصولة ينطبق عليها ما ينطبق على الموصول من أحكام ، ولا دخل لها بالشرط .

وكذلك يجب ما ذكره من مطلقاً - أى : في السعة وفي الضرورة ، سواء أ كان بعدهن ماض أو مضارع فيما يأتي .  
 ا - إذا تقدمت «هل» مباشرة ؛ لأن «هل» لا تدخل على «إن الشرطية» فكذا ما تضمن معنى «إن» بخلاف الهمزة ؛ فيجوز معها الجزم على الأصح ؛ نحو : أمن يرضك نرضه ؛ لدخولها على «إن» الشرطية .  
 ب - إذا وقع بعد ناسخ من باب «كان» أو «إن» ؛ لأن اسم الشرط لا يعمل فيه عامل قبله إلا حرف الجر أو المضاف فإنهما قد يحجران بعض أسماء الشرط (كما سبق في ص ٣٣١) وغير هذين العاملين لا يعمل فيه . ومن الأمثلة : كان من يرضينا نرضيه - إن من يرضينا نرضيه . وأما قول الأعشى :

إن من يدخل الكنيسة يوماً يلقى فيها جاذراً وطلباء

فعل تقدير ضمير الشأن ، أى : إنه من يدخل .

ح - إذا وقع بعد «ما» النافية ؛ لأن «ما» النافية لا تنفي الجملة الشرطية . نحو : ما من يرمينا نرميه .  
 د - إذا وقع بعد «لكن» - ساكنة النون - أو «إذا» الفجائية ، نحو : لا أذهب لمن يقاطعني ولكن من يزورني أزوره - مررت بالمحسن فإذا من يستعين به يعينه . وسبب المنع هو أن أداة الشرط (اسمها كانت أم حرفاً) لا بد أن تكون في صدر جملة جديدة مستقلة بمعناها وبإعرابها . أما «لكن وإذا» فلا بد أن يسبقهما كلام يرتبط به ما بعدهما ارتباطاً معنوياً بحيث يتصل المعنيان اتصالاً وثيقاً .

وجاء في حاشية الصبان أن سريان الحكم على تلك الأدوات بعد «لكن وإذا» الفجائية مشروط بشرط ألا يضمم بعدهما مبتدأ ، فإن أضمر بعدهما مبتدأ جاز جزم المضارع ، تقول : رأيت الشريف فإذا من يزوره يكرمه - وعلى كرم الخلق لكن من يزوره يهنه . والتقدير فيهما : فإذا هومن ... - لكن هو من .. ولم يرد لهذا الشرط ذكر في بعض المراجع الأخرى «كالهمع» . ولم أجد فيما رأيت أمثلة مسموعة تؤيد الأخذ به . ولهذا يحسن إهماله . والبعيد عن التأويلات والتقديرات بغير ضرورة . (راجع في كل ما سبق : الهمع ج ٢ ص ٦١ وما بعدها . وحاشية الصبان عند بدء الكلام على الأدوات التي تجزم فعلين ... ) .  
 (١) فالغالب أن تسبقه جملة أو تكتنفه ، بأن يقع بين ركنيها الأساسيين .

كذبت رسل من قبلك ... ) ، أى : فلا تحزن فقد كذبت رسل من قبلك . فالمدال عليها قد يكون قبلها ، أو بعدها ، أو محيطاً بها . وهو فى كل حالاته لا يصلح جواباً . ومن أمثلة حذفه للدلالة جملة سابقة قول الشاعر :

عش وحيداً إن كنت لا تقبل العُد ر ، وإن كنت لا تغفر زلَّه  
ومما يدل عليها مع سبقه : « القسم » ، نحو : والله إن رعيتَ اليتيمَ ليرعى سنك  
الله . فالقسم محتاج للجواب ، وكذلك أداة الشرط ؛ فحذف جواب المتأخر منهما  
وهو الشرط ؛ للدلالة جواب المتقدم ، وهو القسم — على المحذوف . ولهذا تعتبر اللام  
فى المثال داخلة على جواب القسم ؛ كدخولها عليه فى قوله تعالى : ( ولئن سألتهم  
من خلق السموات والأرض ، وسخرَ الشمسَ والقمرَ — ليقولنَّ اللهُ )  
وفى قوله تعالى بلسان الكفار يهدون الرسل : ( لئن لَّمْ تَنْتَهُوا لَنَرْجُمَنَّكُمْ )  
فاللام السابقة على أداة الشرط : ( إن ) هى أداة القسم ، واللام المتأخرة داخلة  
على جوابه . أما جواب الشرط فى الآيتين فمحذوف : لتأخر أداة الشرط . ويدل  
عليه فى كل منهما جواب القسم المذكور .

ثانيهما : أن يكون فعل الشرط — فى غير الضرورة الشعرية ، وعند غير  
الكوفيين — ماضياً لفظاً ومعنى بحسب أصله ، أو معنى فقط ؛ كالمضارع المسبوق  
بالحرف : « لم » فثال الماضى لفظاً ومعنى : أنت عزيز إن ترفعت عن الدنيا ،  
أو أنت — إن ترفعت عن الدنيا — عزيز . وقول الشاعر :

ونحن أولو المآثر من قديم وإن جحدت مآثرنا اللثام  
ومثال الماضى معنى لا لفظاً قول الشاعر :

لمن تطلب الدنيا إذا لم تُرد بها سرور مُحِبٍّ أو إساءة مُجْرِمٍ ؟  
ومنى اجتمع الشرطان فالحذف غالب ، بل قيل إنه واجب والأول أنسب .  
فإن لم يكن فعل الشرط ماضياً بأن كان مضارعاً لفظاً ومعنى لم يصح — فى الأرجح  
حذف الجملة الجوابية <sup>(١)</sup> إلا إن سدمسدها جملة أخرى بعدها <sup>(٢)</sup> تدل عليها ، ولا يستقيم  
المعنى يجعلها هى الجواب ؛ كقوله تعالى : ( وإن تجهر بالقول فإنه يعلم السر وأخفى ) ،  
والأصل : وإن تجهر بالقول فإنه غنى عن جهرك ، فحذف الجواب الأسمى ،  
وسد مسدده جملة : ( فإنه يعلم السر ) ، وهى جملة بعده شغلت مكانه ولا يستقيم

(١) لاحظ ما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٣٤٠ (٢) فهى متأخرة فى مكانها عن الجواب المحذوف ، وموضعها الأسمى بعده ، بالرغم من أنها تشغل مكانه ظاهراً ، لا حقيقة إذ مكانه خال فى الواقع

المعنى على اعتبارها الجواب الحقيقي؛ لأن الجهر بالقول لا يترتب عليه أن الله يعلم السر؛ إذ الله يعلم السر دائماً؛ سواء أوجد جهر بالقول أم لم يوجد<sup>(١)</sup>. ومثل هذه الآية قوله تعالى: (وإن يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك...)، والأصل وإن يكذبوك فلا تحزن، فقد كذبت رسل من قبلك. ولا يصح أن تكون الجملة المذكورة هي الجواب؛ لأنها ليست مترتبة على ما قبلها. وكذلك قوله تعالى: (من كان يرجو لقاء الله فإن أجل الله لآت...)، فالجواب المحذوف تقديره فليبادر للعمل الصالح.

والكوفيون لا يشترطون لحذف الجواب أن يكون فعل الشرط ماضياً، بل يجوزون أن يكون مضارعاً؛ ولذا يقولون فيما سدد مسدده: إنه الجواب الحقيقي، وليس بالدليل ولا بالسداد مسدده. مستدلين بأمثلة كثيرة تؤيدهم كالآيتين السالفتين، وكقول الشاعر:

لئن تلت قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي أن بيتي واسع

فقد حذف جواب الشرط «إن» مع أن فعله مضارع وهو «تلت»، أما جملة «ليعلم» فهي جواب القسم الذي تدل عليه اللام الداخلة على «إن»، ولا يصح أن تكون هذه الجملة جواباً للشرط، لأنه متأخر، ولأن جوابه لا يكون مبدوءاً باللام. وكذلك قول الشاعر:

يُشْنِي عَلَيْكَ وَأَنْتَ أَهْلُ ثَنَائِهِ وَلَدَيْكَ إِنْ هُوَ يَسْتَزِيدُكَ مَزِيدٌ

(١) ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى: (من كان يرجو لقاء الله فإن أجل الله لآت...) فالجواب محذوف؛ تقديره: فليبادر للعمل... والذي دعا لهذا التقدير أن أجل الله آت على كل حال فليس الجواب مترتباً على الشرط. فهو كقوله تعالى: «(وإن تجهر بالقول فإنه يعلم السر...)» ومثل قوله تعالى: (وإن يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك...) فالجواب في كل هذه الأمثلة محذوف وقد وجد ما يسد مسده، فجاز حذفه بالرغم من أن فعل الشرط مضارع. والسبب في اعتباره محذوفاً واعتبار المذكور في مكانه ساداً مسده، أن هذا المذكور ليس مترتباً على الشرط ولا مسبباً عنه؛ كما هو الشائع في أغلب الأساليب. أما على غير هذا الاعتبار فلا حذف والمذكور هو الجواب؛ كما سبق تفصيله (في هامش ص ٣١٩ رقم ٤) من أن الشرط ملزوم والحزاء لازم له؛ سواء أكان الشرط سبباً أم غير سبب. وكذلك ما قاله ابن الحاجب من أن الجزاء قسمان أوضاعهما هناك... ويكاد الخلاف يكون لفظياً؛ لاتجاهه إلى مجرد التسمية؛ أنسمى المذكور جواباً أم ساداً مسد الجواب حين لا يكون مسبباً عن الشرط مباشرة؟ وما يلاحظ أن هذا الخلاف في التسمية مقصور على الحالة التي يكون فيها فعل الشرط مضارعاً بعده جملة ليست مسببة عنه مباشرة. وسيجيء في ص ٣٤٤ إشارة لما سبق لداع هناك. كما أن في ص ٣٦١ إشارة أخرى خاصة بأداة الشرط «إن».

والأصل : إن يستردك - هو - يستردك فليدك مزيد .

والأخذ برأى الكوفيين أنسب وأيسر ؛ بسبب الشواهد القوية الكثيرة التي تؤيدهم وبسبب ما يراه أكثر المحققين ، وهو : أن جواب الشرط قد يكون غير مترتب على فعل الشرط كما أوضحناه من قبل (١) .

هذا حكم الحملة الجوابية من ناحية حذفها حذفاً غالباً ، أو واجباً . أما حذفها جوازاً فأشهر صورته ثنتان :

الأولى : أن تقع جملة الشرط جواباً لسؤال ؛ نحو : أترشد الغريب ؟ فتجيب إن رأيته .

الثانية : أن تشعر الحملة الشرطية نفسها - دون سواها - بالجواب المحذوف ؛ كقوله تعالى يخاطب الرسول في شأن المعارضين : ( فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلْمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ ... وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهَدْيِ ) والتقدير : فافعل .

(٥) امتناع تكرار مدلولها إذا كان مدلول الحملة الشرطية يقتضي التكرار إلا إن اقتضى العرف التكرار ، أو قامت قرينة تدل عليه . ففي مثل : إن أسافر أركب طائرة - لا يكون المراد أن ركوب الطائرة يتكرر بتكرار السفر ، وإنما المراد أن سفرى سيقضى ركوب الطائرة مرة واحدة . فإذا تكرر السفر فقد يكون في الطائرة أو في غيرها . . . بخلاف قوله تعالى : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ . . . ) ، فإن الجواب وهو : الأمر بغسل الوجه والأيدى وغيرها مما يحتمه الوضوء يقتضى التكرار كل مرة ؛ لدليل شرعى يوجب الوضوء قبل كل صلاة على من ليس متوضئاً .

(٦) جزم فعلها لفظاً إن كان مضارعاً ، ومحلاً إن كان ماضياً (٢) ؛ بشرط ألا تقترن به « الفاء » أو « إذا » الفجائية - وهما لجرد الربط - كقول الشاعر يصف الحساد :

إن يعلموا بالخير يُخفوه . وإن علموا شراً أذاعوا . وإن لم يعلموا كذبوا

(١) في ص ٣١٩ على أن الخلاف بين الفريقين يكاد يكون لفظياً في تسمية المذكور ؛ أهو جواب أم ساد مسده . كما قلنا في هامش الصفحة السالفة . (٢) انظر « ج » رقم ٢ من ص ٣٥٠

فالمضارع : « يُخَفُّوا » مجزوم بحذف النون . والماضي : « أذاع » مبنى على الضم لمناسبة الواو في محل جزم . ومثله الماضي : « كذب » ولا محل للجملة كل منهما ؛ لأن الجازم قد عمل عمله في الفعل ؛ فلا يؤثر في محل الجملة بعد هذا .

فإن كان الجواب مقترناً « بالفاء » أو « إذا » الفجائية التي قد تحل محلها أحياناً - فإن الجازم يؤثر في مجموع الجملة ، لا في الفعل وحده ، ولا في غيره من أجزائها . فتأثيره مسلط عليها كلها مجتمعة متماسكة الأجزاء - ومن بين أجزائها الفاء وإذا الفجائية . - فتصير الجملة المجتمعة في محل جزم بأداة الشرط <sup>(١)</sup> .

ويظهر أثر هذا الإعراب المحلى في توابعها - كما سلف وكما سيجيء هنا .

(٧) جواز اقترانه - لداع بلاغى - بكلمة : « إذا » الجوابية ؛ لتفيده توكيداً وتقوية ، بشرط أن تكون أداة الجزم ، هي : « إن » ؛ نحو : إن تنصر أهل البغى إذاً يصبلك بغيرهم <sup>(٢)</sup> .

(٨) وجوب اقتران الجواب « بالفاء » - أو « إذا » الفجائية التي تخلّفها في بعض المواضع - إذا كان الجواب نوعاً من الأنواع التي لا تصلح فعل شرط . وهذه « الفاء » زائدة محضة ؛ ليست للعطف ولا لغيره <sup>(٣)</sup> ، ولا تفيد معنى إلا عقد الصلة ومجرد الربط المعنوى ، بين جملة الجواب وجملة الشرط ، كى لا تكون إحداهما مستقلة بمعناها عن الأخرى . وتعرب « الفاء » و « إذا » مع الجملة التي بعدهما في محل جزم جواباً للشرط كما تقدم . وأشهر هذه الأنواع ما يأتى :

الأول : الجملة الطليية . وتشمل الأمر ، والنهى ، والدعاء - ولو بصيغة الخبر -

(١) قالوا : لأنه لو وقع في هذا الموقع فعل يقبل الجزم . لجزم وعلى هذا لا يتسلط الجازم على جزء من أجزاء الجملة ؛ كما في المغنى والكشاف . وقال الدمامى وأقره الشنئى : ( الحق أن جملة الجواب لا محل لها مطلقاً ، إذ كل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها . ولا يقال إنها واقعة هنا موقع المفرد - وهو الفعل القابل للجزم - ؛ لأنها لم تقع موقعه وحده ؛ بل موقعه مع فاعله الذى يتم به الكلام كما يتم بهذه الجملة ... ) فعلى رأى الأول : لو كان اسم الشرط مبتدأ لكانت جملة الجواب في نحو : ( من يقيم فإني أكرمه ) في محل جزم ورفع باعتبارين ؛ هما الشرطية والخبرية ؛ بناء على أن الجواب هو الخبر ، وعلى الثانى في محل رفع على الخبرية فقط ؛ كحالها في نحو : من يقيم أكرمه اتفاقاً ؛ لظهور أثر أداة الشرط في المضارع الثانى . (راجع الخضرى أول الباب) ثم الصبان أيضاً .

ولا يخلو هذان الرايان من غموض واضطراب ، ونوع معارضة للحكم الذى قرروه وحققوه خاصاً باجتماع المبتدأ والشرط - وقد سبق فى ص ٣٣١ رقم ٢ من هامش ص ٣٣٧ .

فابتعاداً عن هذا كله ، وقراراً من اللبس - يحسن الاختصار على رأى الثانى عند اقتران الجواب بالفاء « أو » إذا « ، والاستغناء عن الخبر . (٢) سبق إيضاح هذا فى ص ٢٣٨ .

(٣) فليست فاء السببية الجوابية التي ينصب بعدها المضارع « بأن » المضمرة وجوباً .

والاستفهام ، وغيره من بقية أنواع الطلب التي سبقت (١) . فمثال الأمر :  
 إن ملكتَ النفوسَ فابغِ رضاها فلها ثورة ، وفيها مضاء  
 ومثال النهي : مَنْ يَشْتَرِكْ فَلَا تَكَمْ (٢) عنه صادق المشورة ، ومن يستنصحك  
 فلا تحجب (٣) عنه خالص النصيح .

ومثال الدعاء : ربّ : إن أدعُك لما يرضيك فاستجب ، وإن أتجّه لما  
 يغضبك فترشدني للسداد . ربّ . إن هفوت فلا تحرمني المغفرة ، وإن ضللت  
 فلا تتركني ضالاً . . . ونحو : إن يمُت المجاهد فيرحمهُ الله ، أو : فرحمه الله ،  
 ومثال الاستفهام قوله تعالى : (إِنْ يَنْصُرْكُمْ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ ، وَإِنْ يَخْذُ لَكُمْ فَنَاصِرُ  
 الذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ ؟ ) ، ومثل : مَنْ تَسْنَحْ لَهُ الْفُرْصَةُ فَهَلْ يَتْرَكُهَا تَفَرُّ ؟ ومن  
 تلوح له الآمال أفيقعد عن السعي وراءها ؟

ومن الواجب أن تتقدم الفاء على أداة الاستفهام إن كانت الأداة غير  
 الهمزة . مثل : هل ، أين - متى . . . فإن كانت الأداة هي الهمزة وجب  
 تقديمها على الفاء ، وقد سبقت الأمثلة .

ومثال التمني : العافية أغلَى ما في الحياة ، إن وهبها الله لإنسان فليته يرعى  
 حقها . ومثل : الربيع شباب الزمان وجماله ، إن يُقبِلَ فليت الناس يغتنمون إقباله  
 ويسارعون إلى التمتع بمباهجه ومفاته . . .  
 وهكذا بقية أنواع الطلب . . .

الثاني : الجملة الفعلية التي فعلها جامد ؛ نحو : من يطلق لسانه بذي الناس  
 فليس له واق من ألسنتهم .

الثالث : الجملة الفعلية المصدرة بالحرف : « قد » (٣) ؛ نحو : من يحكم أمره  
 فقد ضمن إصابة الهدف . ومن أساء الوسيلة فقد ضل السبيل إلى الغاية . وقول الشاعر :

فإن تكن الأيام أحسن مرةً إلى فقد عادت لهن ذنوبُ  
 الرابع : الجملة الفعلية المصدرة بأحد حرفي التنفيس (وهما : السين وسوف ) ؛  
 نحو : من يحسن فسيُجزى على الإحسان إحساناً ، ومن يسيء فسيُلقى على  
 الإساءة شراً وخُسراً . ونحو : إن يعدل الحاكم فسوف تستقيم له الأمور ، وإن

(١) في ص ٢٧٦ .

(٢) المضارع مجزوم « بلا » الناهية ، وليس جواباً مجزوماً لأن الجواب هو الجملة المضارعية . كلها

(٣) انظر السب في رقم ٨ من ص ٣٣٨ .



يظلم فسوف تنهار دَعَائِمُ حكمه ، وتدوم بعدها حَسَرَاتُه وآلامه .

الخامس : الجملة المصدرية بأحد أحرف النفي الثلاثة (وهي : ما-لن-إن) ؛ نحو من يُقَصِّرْ فما ينتظر حسن الجزاء ، ونحو قوله تعالى : ( وما تفعلوا من خير فلن نُكَفِّرُوهُ ) ، ونحو : من يَسْتَسْلِمَ للغضب فإنَّ يلو من إلا نَفْسَه على ما يصيبه . أى : فلا يلو من إلا نَفْسَه . . . فإن كانت أداة الشرط هي « إذا » والنافي هو « إن » جاز مجيء الفاء وعدم مجيئها . ومن الثانى قوله تعالى : ( وإذا رآك الذين كفروا إنَّ يتَّخذُونكَ إلا هُزُوًا ) ، أى : ما يتخذونك<sup>(١)</sup> . . .

السادس : الجملة المصدرية بكلمة لها الصدارة ؛ مثل : رُبَّ - كأن - أدوات الشرط - أداة القسم عند كثير من النحاة . . . نحو :

إن كان عادكو عيد فربَّ فتى بالشوق قد عادته من ذكركم حزنٌ ونحو قوله تعالى : ( من أجل ذلك كتبنا على بنى إسرائيل : أنه من قتل نفساً بغير نفس ، أو فساد فى الأرض ، فكأنما قتل الناسَ جميعاً ) ، وقولهم : من يأكل مال اليتيم فكأنه يأكل ناراً . ومثل قوله تعالى يخاطب الرسول فى أمر المعارضين : ( وإنَّ كان كَبُرَ عليك إعراضُهم فإن استَظَعْتَ أن تَبْتَغى نفقاً فى الأرض ، أو سُلَّمًا فى السَّمَاءِ فتَأْتِيَهُمْ بِآيةٍ . . . ) ، ومثل : متى تعتمد الدولة على أسباب القوة فوالله يخافها أعداؤها .

السابع : الجملة الاسمية كقول الشاعر :

إن يحسدوك على فضلٍ تُخصصتَ به فكلُّ منفردٍ بالفضل محسودٌ  
وقول الآخر :

ومن كان مُنحلَّ العزائم تابعاً هواه فإن الرشد منه بعيد  
وقد تغنى « إذا » الفجائية<sup>(٢)</sup> عن الفاء فى الدخول على الجملة الاسمية

( ١ ) انظر رقم « ب » فى الزيادة الآتية والتفصيل ( ص ٣٤٩ ) . فقد جعل بعض النحاة « ما » و « لا » النافيتين مثل « إن » النافية .

( ٢ ) معناها الدلالة على المفاجأة فى الحال ، ولا بد أن يسبقها كلام . والأحسن اعتبارها فى كل الأساليب حرفاً وقد سبق الكلام عليها ( فى ج ١ ص ٤٩٢ م ٥٢ ) وفى الجزء الثانى باب الظرف . . . وبالرغم من أنها للمفاجأة فى الحال - لا تخلو هنا - بعد أداة الشرط - من دلالة تمقيط لجواب الشرط بعد فعل الشرط .

بشرطين ؛ أحدهما : متفق عليه ، وهو أن تكون الجملة اسمية غير دالة على طلب ، ولا مسبوقه بنفى ، ولا بناسخ ؛ ومن الأمثلة : البيت الأول السالف ، بخلاف : إن يطع الولد أبويه فويح له ، وإن يعصهما فويل له <sup>(١)</sup> . أو : إن يعصهما فماله حظ من التوفيق ، أو إن يعصهما فإن خسارانه مبین ، وكالبيت الثانى السالف . فالفاء واجبة فى هذه الأمثلة وأشباهها ولا يصح : « إذا » .

والآخر غير متفق عليه . وهو أن تكون أداة الشرط « إن » دون غيرها من أخواتها الشرطية . فكثرة النحاة تشترطها . نحو : إن تخلص إذا الإخلاص ينفعك . وقلة النحاة لا تشترطها بعينها ، وإنما تجعل مثلها « إذا » الشرطية ؛ مستدلين بقوله تعالى فى المطر : ( فإذا أصاب به من يشاء من عباده ، إذا هم يستبشرون ) وقوله تعالى : ( إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون ) والأحسن الأخذ برأى القلة ؛ إذ تؤيدها الشواهد ، ولا سيما الآية القرآنية ، ولا داعى للتأويل .

هذا وقد اجتمع فى البيت الآتى أكثر الأمور السابقة التى لا يصلح فيها الجواب أن يكون شرطاً ، ويجب فى كل منها اقترانه بالفاء ؛ والبيت هو :  
اسمية ، طلبية ، وبجامدٍ وبما ، وقد ، وبلن ، وبالتنفيص  
..... (٢) .

إلى هنا انتهت الأحكام الخاصة بالجملة الجوابية، وستجىء <sup>(٣)</sup> أحكام عامة تتصل بها وبالجملة الشرطية .

( ١ ) الدعاء نوع من الطلب - كما عرفنا فى ص ٢٧٦ .

( ٢ ) وفى اقتران الجواب بالفاء أو بإذا الفجائية التى تخلفها يقول ابن مالك : ( وسنذكر البيتين فى ص ٣٥٧ لمناسبة أخرى هناك ) .

واقرن « بفا » حتماً جواباً لو جعل  
شرطاً « لأن » أو غيرها لم ينجعل  
وتخلف « ألفاً » « إذا » المفاجأة كأن تجد إذا لنا مكافأة

( بفا ، أى : بالفاء ) يريد : اقرن بالفاء حتماً كل جواب لو جعلته فعل شرط للأداة « إن » أو لغيرها من أخواتها - لم ينجعل . أى : لم يصلح فعلاً للشرط ؛ لعدم انطباق الشروط عليه . ثم قال : إن هذه « الفاء » قد تختفى ويحل محلها « إذا » وساق لها مثلاً ، ولم يتعرض للتفصيلات والشروط المختلفة .

( ٣ ) فى ص ٣٥٢

## زيادة وتفصيل :

١ - أيجوز الجمع بين الفاء وإذا - السالفتين - ؟ صرح النحاة بأنه لا يجوز وتأولوا قوله تعالى : ( حتى إذا فُتِحَتْ أَبْجُوجٌ وَمَأْجُوجٌ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ ، واقترَبَ الوعدُ الحقُّ - فإذا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا . . . ) ، فقالوا إن « إذا » مجرد التأكيد هنا ، وليست للربط ، والممنوع أن تكون للربط عوضاً عن الفاء . وهذا تأويل بادى الضعف ؛ لأن المهم الذى يراد معرفته هو الجمع بين الحرفين أحياناً ؛ أصحيح هو - على قلته - سائغ الاستعمال ، أم غير صحيح وغير سائغ ؟ والقرآن قد استعمله ؛ فلم يبق مجال لمنع الجمع وإن كان قليلاً . أمّا التعليل بالتأكيد أو بالربط فأمر لا أهمية له بعد الحكم بصحة الاستعمال ، محاكاة للقرآن الكريم . إذ لا شك أن محاكاته جائزة بالصورة والمعنى الواردين به ، وإن كان أحد الاستعمالين أكثر فيه من الآخر بل هى اختيار موفق لأسمى الأساليب التى تحاكي .

ب - هل يصح - أحياناً - الاستغناء عن هذه الفاء ، وعما يخلُفها بعد حذفها ؛ وهو : « إذا » الفجائية ؟  
أجابوا : لا يصح الاستغناء إلا فى الضرورة الشعرية ؛ كقول القائل :  
من يفعل الحسناتِ اللهُ يشكرُها      والشرُّ بالشرِّ عند الناسِ مِثْلانِ  
وقول الآخر :

ومن لم يزل ينقاد للغى والصبا      سيُلفى على طول السلامة نادماً  
ومن النادر الذى لا يقاس عليه عندهم قوله عليه السلام فى حديث اللقطة<sup>(١)</sup> :  
( . . . ) فإن جاء صاحبُها ، وإلا استمتع بها . . . ) ويؤولون قوله تعالى : ( وإن الشياطينَ لَئِيْوُونََ إِلَى أُولِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوْكُمْ . وإنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ . . )  
على تقدير « قسم » قبل الشرط ؛ فيكون الجواب للسابق وهو القسم ؛ والأصل عندهم : لئنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ . فجملة : إنكم لمشركون ، جواب للقسم لا للشرط ، ولم تذكر لام القسم مع أن القسم نفسه محذوف - ( والأصل : والله لئنْ أَطَعْتُمُوهُمْ . . . ) لأن ذكر اللام بعد حذفه ليس واجباً ، وإنما هو أقوى

وأكثر . ( وسيجيء بيان لهذا في ص ٣٦٥ ) . والتمسحل ظاهر في تأويل الآية وفي الحكم على الحديث بالندرة لوجود شواهد أخرى ثرية لا تخضع للضرورة ، وغير ثرية فالأفضل أن يقال : إن الأعم الأغلب هو عدم حذف « الفاء » و « إذا » التي تنوب عنها . ويقول أبو حيان وفريق من النحاة إن « إذا » الشرطية تنفرد بخلو جوابها منهما إذا كان الجواب منفيًا بإن أو : ما ، أو : لا ، وجعل منه قوله تعالى : ( وإذا رآك الذين كفروا إن يتخذونك إلا هزواً ) كما سبقت الإشارة لهذا ( في ص ٣٤٧ ) .

ح - هل يصح اقتران الجواب بالفاء في غير تلك المواضع التي لا يصلح فيها أن يكون فعل شرط ؟ أجابوا :

( ١ ) إن كان المضارع يصلح فعلاً للشرط جاز اقترانه « بالفاء » ؛ بشرط أن يكون مثبتاً أو منفيًا بـ « لا » ، أو « لم » ، ومتى اقترنت به « الفاء » وجب رفعه على اعتباره خبر مبتدأ محذوف ، والجملة الاسمية جواب الشرط . ولا يصح أن يكون المضارع المرفوع وحده هو الجواب ؛ إذ لو كان الجواب لوجب جزمه ، والحكم بزيادة الفاء . لكن العرب التزمت رفعه معها ؛ فدلّ هذا على أصالة الفاء ، وأنها داخلة على مبتدأ مقدر ، وليست زائدة للربط : ومن أمثلته قوله تعالى : ( فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسًا ولا رهقًا ) ، وقوله ( ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلماً ولا هضماً ) ، أى : فهو لا يخاف . . . فإن لم يوجد في الكلام ما يعود عليه المبتدأ الضمير كان الضمير للشأن أو للقصة ، كقراءة من قرأ قوله تعالى في حكمة شهادة المرأتين : ( إن تفضل إحداها فتذكر إحداها ( الأخرى ) بكسر همزة : « إن » ورفع المضارع : « تذكر » . والتقدير : فهي - أى : القصة - تذكر ، ونحو : إن قام المسافر فيتبعه صديقه . أى : فهو - الحال والشأن - يتبعه صديقه . ( وفي هذه القراءة تكلف لا داعي له )

( ٢ ) إن كان فعل الجواب ماضياً لفظاً ومعنى فالواجب اقترانه بالفاء على تقدير : « قد » قبله إن لم تكن ظاهرة ؛ لتقربه من الحال القريب من الاستقبال كقوله تعالى في سورة يوسف : ( إن كان قميصه قد من قبّل فصدقت . . . ) (١) أى : فقد صدقت .

( ١ ) المضى حقيقى هنا وهو مؤول بمثل التأويل الذى جرى على آية أخرى سبقت فى ص ٣٣٥ وهى قوله تعالى ( إن كنت قلته فقد علمته ) . إذ المراد فىهما : إن ثبت فى المستقبل أنى قلته فقد علمته ، وإن ثبت فى المستقبل أن قميصه قد . . . ( كما فى رقم ٣ من هامش ص ٣١٣ ) .

.....

وإن كان ماضياً في لفظه مستقبلاً في معناه ، غير مقصود به وعد أو وعيد — امتنع اقترانه؛ بالفاء ؛ نحو : إن قام المسافر قام زميله .

وإن قصد بالماضي الذي معناه المستقبل ، وعد أو وعيد ، جاز اقترانه بالفاء على تقدير : « قد » ؛ إجراء له مجرى الماضي لفظاً ومعنى للبالغ في تحقق وقوعه ، وأنه بمنزلة ما وقع . ومنه قوله تعالى : ( ومن جاء بالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ . . . ) وجاز عدم اقترانه مراعاة للواقع وأنه مستقبل في حقيقته وليس ماضياً .

د — بمناسبة الكلام على جواب الشرط وجزمه نذكر ما يجيزه الكوفيون من جواز جزم المضارع الواقع في جملة بعد جملة الصلة ، أو في جملة بعد الجملة الواقعة صفة لنكرة ، بشرط أن تكون الجملة المشتملة على المضارع المراد جزمه بمنزلة الجواب والخزاء بجملة الصلة ، أو الصفة . ففي مثل : الذي يكرمني أكرمه — وكل رجل يقول الحق أحترمه — يجيزون جزم المضارعين : « أكرم » ، « وأحترم » لأن جملة كل منهما على اعتبارهما بمنزلة جوابين للصلة والصفة ، شبيهة بجملة الجواب الشرطية ؛ كالتأنيدهما مترتبة على الجملة التي قبلها . فلا مانع عندهم من جزم المضارع هنا كجزمه هناك .

وهذا قياس مرفوض ؛ إنما الحجة القوية هو السماع عن العرب . وما عرضه الكوفيون من أمثلة قليلة غير صالح لتأييد دعواهم . فوجب الاختصار على المسموع القليل ، دون القياس عليه .

## أحكام عامة تختص بجملتى الشرط والجواب معا .

ما يختص بهما من ناحية نوعهما ، وكيفية إعراب فعلهما :

جملة الشرط لا بد أن تكون فعلية ، - وفعلها ، وحده ، هو فعل الشرط كما عرفنا - ؛ سواء أكانت ماضوية أم مضارعية . فلها من هذه الناحية حالتان . أما جملة الجواب فقد تكون فعلية - ماضوية<sup>(١)</sup> أو مضارعية - وقد تكون اسمية . والصور السالفة كلها صحيحة . ولكنها - مع صحتها - مختلفة الدرجة في قوة الفصاحة والسمو البلاغى ، فبعضها أقوى وأسمى من الآخر ؛ تبعاً لنصيبه من كثرة الاستعمال الوارد فى الأساليب العالية الماثورة . كما يختلف فى إعراب أفعاله . هذا ، ويلاحظ : أن الماضى قد يكون ماضياً لفظاً ومعنى ؛ بحسب أصله ؛ فإذا دخلت عليه أداة الشرط الجازمة جعلته ماضياً لفظاً ، لا معنى ؛ لأنها تجعل زمنه مستقبلاً<sup>(٢)</sup> ؛ فيظل ماضياً بلفظه وصورته ، دون زمنه الذى تغير فصار بسببها مستقبلاً . كما يلاحظ أن المضارع قد يكون مضارعاً لفظاً ومعنى بحسب أصله فإذا دخلت عليه «لم» الجازمة تركته مضارعاً لفظاً ؛ لا معنى ؛ لأنها تجعل زمنه ماضياً ؛ فيظل مضارعاً بلفظه وصورته ، دون زمنه الذى تغير وصار زمناً ماضياً . وإذا سبقتهما معاً أداة شرط جازمة خلت زمنه للمستقبل المحض ، بالرغم من وجود : «لم» ، ذلك أن أداة الشرط الجازمة لا بد أن تخلص زمن الفعل فى الجملة الشرطية ، وفى الجملة الجوابية - للمستقبل المحض ؛ سواء أكان هذا الفعل مضارعاً أصيلاً ، أم كان ماضياً أصيلاً (أى : ماضياً لفظاً ومعنى) أم ماضياً معنى فقط دون لفظ - كالمضارع المسبوق بالحرف «لم» ، فإن صورته صورة المضارع ولكن زمنه ماضى بسبب «لم» - فهذه الأفعال تتجرد للزمن المستقبل وحده ؛ بسبب أداة الشرط .<sup>(٣)</sup> وفيما يلى ترتيب درجاتها :

الأولى : أن يكون الفعلان مضارعين أصيلين مجزومين ، لفظاً<sup>(٤)</sup> بأداة الشرط ؛ لأن أحدهما فعل الشرط ، والثانى هو فعل الجواب المباشر<sup>(٥)</sup> ؛ كقوله تعالى :

(١) مع مراعاة ما سبق فى رقم ٢ من ص ٣٥٠ . (٢) راجع ما سبق خاصاً بهذا فى رقم ٣ من هامش ص ٣١٣ . (٣) هذا إن اتصل بالمضارع إحدى التوئين ، فإن اتصلت بهما إحداهما كانا مبنين فى محل جزم . كقافى ص ٢١١ (٤) أى : الذى يعتبر وحده فعل الجواب مجزوماً وهو مع فاعله جملة فعلية هى جملة الجواب ؛ فلا يرب مع فاعله شيئاً آخر ؛ بخلاف ما لو كان المضارع مع فاعله خبراً لابتدأ محذوف ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره هى الجملة الجوابية ، فى محل جزم - كما سيحى فى هامش ص ٣٥٥ - فى هذه الصورة وأمثالها لا يكون المضارع هو فعل الجملة الجوابية ؛ إذ الجملة المضارعية هنا خبر محذوف ، وليست هى الجواب ، وليس المضارع فيها مجزوماً .

(لله ما في السموات وما في الأرض ؛ وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله ) ، وقوله تعالى : ( وإن تعودوا نعد<sup>(١)</sup> ) ، وقوله تعالى : ( وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يُوف إليكم ) .

الثانية : أن يكون الفعلان ماضيين لفظاً فيبينان لفظاً ويجزمان محلاً - أي : أن كلا منهما مبنى ؛ - كالشأن في الأفعال الماضية كلها - ولكنه في محل جزم ؛ لأنه فعل الشرط ، أو فعل الجواب والأصل في فعل الشرط والجواب أن يكونا مضارعين مجزومين لفظاً ؛ فكذلك يجزم ما يحل محلها . ولما كان الماضي لا يجزم لفظاً وجب جزمه محلاً<sup>(٢)</sup> . ومن الأمثلة : من أسرف في الأمل . قصر في العمل ، وقول الشاعر :

ومن دعا الناس إلى ذمه ذموه بالحق وبالباطل  
وقول الآخر :

إن اللثام إذا أذلتهم صلبوا على الهوان ، وإن أكرمتهم فسدوا ويدخل في هذه الدرجة الماضي معنى دون لفظ - وهو المضارع المسبوق بالحرف « لم » ؛ نحو : إن لم تتأهب للأعداء لم تغلب عليهم - من لم يهيئ للغاية وسائلها عوقب بالخيبة في إدراكها - من قصر في الوسيلة لم يفز بتحقيق الأمل - وقد سبق<sup>(٣)</sup> الكلام على إعراب المضارع المسبوق « بلم » .

الثالثة : أن يكون فعل الشرط ماضياً - ولو معنى - وفعل الجواب مضارعاً أصيلاً كقوله تعالى : ( من كان يريد حرث الآخرة نزر<sup>د</sup> له في حرثه ، ومن كان يريد حرث الدنيا نؤته منها ، وما له في الآخرة من نصيب ) . فالماضي مبنى في محل جزم ، والمضارع المجرد مجزوم مباشرة . ومثل : من لم يغتنم الفرصة يعاقب بالحرمان ، ويجوز رفع المضارع وهذا حسن ، ولكن الجزم أحسن كما سيحییء .

الرابعة : أن يكون فعل الشرط مضارعاً أصيلاً مجزوماً ، وفعل الجواب ماضياً

(١) أول الآية : ( إن تستفتحوا فقد جاءكم الفتح ، وإن تنهوا فهو خير لكم ، إن تعودوا نعد ... )

(٢) لهذا الجزم المحل آثاره في التوابع ؛ كالمطف والبدل وغيرها . فإذا عطف عليه مضارع متحد معه في الزمن وجب جزم المضارع . وإن أبدل منه مضارع جزم أيضاً ، وهكذا . وإن عطف عليه ماض كان مبنياً في اللفظ مجزوم المحل .

(٣) في هامش ص ٣١٤ .

— ولو معنى وهذه الصورة أضعف الصور — كما يتضح من الترتيب السالف — حتى خصّها بعض النحاة بالضرورة الشعرية . ولكن الصحيح أنها ليست مقصورة على الشعر ، وإنما تجوز في النثر مع قلتها . ومن أمثلتها نثراً قول النبي عليه السلام من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غُفِرَ له . وقول عائشة عن أبيها وهي تحدث الرسول عليه السلام : « إن أبا بكر رجلٌ أسيف<sup>(١)</sup> ، متى يَقُمُ مَقَامَكَ<sup>(٢)</sup> رَقَّ . ومن أمثلتها شعراً قول القائل يمدح ناصره :

مَنْ يَكِدُنِي<sup>(٣)</sup> بِسَيْئِي كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَائِينِ حَلَقُهُ وَالْوَرِيدِ  
وقول الآخر في أعدائه :

إِنْ يَسْمَعُوا سَبَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحاً مَنِ ، وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا...<sup>(٤)</sup>

ما يختص بهما من ناحية رفع المضارع في الجواب وجزمه :

الأصل أن يكون المضارع في الجواب مجزوماً . لكن يصح جزمه ورفعهُ إن كان فعل الشرط ماضياً — لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط ؛ كالمضارع المجزوم بلم — فكلا الضبطين حسن ، ولكن الجزم أحسن . — كما أشرنا — وقد سبقت أمثلة الجزم . ومن أمثلة الرفع قول الشاعر يمدح :

وإن أتاه خليل يوم مسغبةٍ يقول : لا غائبٌ مالي ، ولا حريمٌ<sup>(٥)</sup>

وقول المتغزل :

إِنْ رَأَيْتُنِي تَمِيلُ عَنِّي كَأَنْ لَمْ يَكُ بَيْنِي وَبَيْنَهَا أَشْيَاءُ

وقولهم : من لم يتعود الصبر تُودِي به العوادي

فإن كان فعلاً الشرط والجزاء مضارعين لفظاً ومعنى وجب جزمهما إلا على رأى ضعيف يجيز رفع المضارع الواقع جواباً في النثر وفي النظم ؛ مستدلاً بقراءة

(١) كثير الأسف والحزن والبكاء ؛ خوفاً من الله .

(٢) تريد : متى يقيم مقامك في الصلاة إماماً بالناس وقت تخلّك عن الإمامة .

(٣) كاد ، يكيّد « كيّداً — خدع ومكر .

(٤) وفي نوعي الفعلين يقول ابن مالك في بيت أشرنا إليه في ص ٣٢١ :

وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ تُلْفِيهِمَا ، أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ

(٥) لا حرم « لا ممنوع » . أى يقول : ما لي غير ممنوع .



من قرأ قوله تعالى : ( أينا تكونوا يدر كُفُّمُ الموت ، ولو كنتم في بروج مُشَيَّدة )  
 برفع المضارع « يدرُك » وبقول الشاعر :

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ إنَّك إنَّ يُصرعُ أخوك تُصرعُ  
 وقول الآخر يخاطب جملة :

فقلت : تحملُ فوق طوقك إنها مطبَّعةٌ ، من يأتِها لا يَصِيرُها<sup>(١)</sup>  
 والأفضل : إهمال هذا الرأي قدر الاستطاعة ، منعا للخلط واللبس ، ولأن ذلك  
 الاستدلال واه . فرواية القراءة المذكورة موضع شك . وبقية الأمثلة قليلة ، فوق أنها  
 مقصورة على الشعر ولذا قال بعض النحاة : إنه لا يصح الرفع مطلقاً إلا في  
 الضرورة الشعرية .

لكن كيف نعرب المضارع المرفوع في جملة الجواب كالحالتين السالفتين ؟  
 الخير : أن نواجه الحقيقة والأمر الواقع : فنقول عند وقوعه مرفوعاً في الشعر  
 وليس له معمول متقدم على الأداة ؛ : إنه جواب الشرط ، مرفوع للضرورة  
 أو على لغة ضعيفة . وعند وقوعه في النثر : إنه مرفوع ؛ محاكاة لتلك اللغة .  
 ولا داعي للتأويل المرهق ، والتقدير ، وافترض الحذف أو التقديم « أو التأخير ، رغبة  
 في الوصول إلى وسيلة تخرجه من نطاق جواب الشرط المرفوع بضعف ، إلى نطاق  
 شيء آخر يبيح رفعه بغير ضعف وبغير أن يكون جواب شرط . وفي هذا ما فيه  
 من التكلف الذي لا يطابق الواقع . فوق ما يوجه إليه من اعتراضات أخرى<sup>(٢)</sup> .

( ١ ) يقال إن الشاعر : أراد أن يضع فوق جملة قرينة أو غرارة كبيرة مملوءة طعاماً ، وأن يشجعه  
 على احتمال عبثها الثقيل فقال له هذا . ( إنها مطبوعة . . . « أي : إن القرينة أو الغرارة مملوءة » من يأخذ  
 منها شيئاً لا ينقصها ) .

( ٢ ) من أمثلة هذا التكلف والإرهاق ما يقوله : سيبويه وبعض أئمة النحاة .

« ١ » يقول سيبويه : إن المضارع المرفوع بعد فعل الشرط الماضي - مثل : إن رأيتني تميل عنى ... -  
 ليس هو جواب الشرط وإنما هو دليل على الجواب ، وتسميته بالجواب : تساهل أو مجاز لدلالته على  
 الجواب . والجواب الحقيقي محذوف وهذا المضارع المرفوع قد تأخر مع فاعله عن موضعهما الأصلي الذي  
 يسبق أداة الشرط . والأصل عنده : تميل عنى إن رأيتني تميل . فالجواب محذوف دل عليه جملة ؛  
 ( تميل عنى ) . وهذه الجملة المتقدمة على أداة الشرط قد تركت موضعها وجاءت متأخرة عن الجملة  
 الشرطية ففي الكلام حذف الجواب ، وتأخير ما يدل عليه . وعلى هذا لا يجوز جزم ما عطف  
 على هذا المضارع ، ويجوز أن يفسر ناصباً للاسم الذي قد يكون قبل الأداة مثل : محمداً إن جاء  
 أكرمهُ وأوعاه . وقال الكوفيون والمبرد : إن المضارع وما يتصل به هو الجواب . ولكن على  
 تقدير « الفاء » التي تدخل على الجواب أحياناً ؛ فتقوم - في إفادة الربط بين جملي الشرط والجواب -

فإن كان له معمول متقدم على الأداة فأكثر النحاة يميل إلى رفعه ، وفي هذه الصورة يكون المضارع دليل الجواب وليس جواباً حقيقياً ؛ نحو : طعامنا إن تزرنا تأكلُ ، فطعام - بالنصب - مفعول مقدم للمضارع : « تأكل » الذي يعتبر دليل الجواب ، ولا يصح أن يكون جواباً حقيقياً ، لأن الجواب الحقيقي لا يتقدم هو ولا شيء من معمولاته على الجملة الشرطية ، ولا الأداة كما سلف - (١) أما لو جعلنا كلمة « طعام » مرفوعة على اعتبارها مبتدأ فالأحسن الأخذ بالرأى

مقام جزم الفعل ، ولا يجوز معها الفعل ؛ استغناء في الربط عن الجزم - كما سبق - . ويعرب هذا المضارع المرفوع مع فاعله خبراً لمبتدأ محذوف ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره هي جواب الشرط في محل جزم . ويجب عندهم رفع المضارع في هذه الصورة ؛ لأن المضارع الواقع في حيز « فاء » الربط على الصورة السليقة واجب الرفع - بالرغم من أن الفاء مقدرة - سواء أكان فعل الشرط ماضياً ، نحو قوله تعالى : ( ومن عاد فينتقم الله منه ) أم مضارعاً كقوله تعالى : ( فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخساً ولا رهقاً ) . ففي الكلام - عندهم - حذف الفاء وتقدير وجودها ، وحذف المبتدأ ، وتكوين جملة منه ومن خبره تعرب جواب الشرط ، وجملة الجواب في محل جزم ، فيجوز العطف عليها بالجزم ، ولا يصح أن يكون لها معمول مقدم ولا أن تفسر عاملاً . وهذا الرأى - برغم ما فيه - أقرب من رأى سيبويه إلى القبول .

وهناك رأى ثالث قد يكون أقربها إلى السداد - برغم ما فيه أيضاً - وملخصه : أن المضارع مرفوع لا لسبب ما ذكر ، ولكن لأن أداة الشرط لم يظهر لها تأثير في لفظه ؛ لأنها عجزت عن التأثير في لفظ فعل الشرط الماضي فصعقت عن الوصول إلى المضارع لتؤثر في لفظه أيضاً ! ! وهذا التعليل واضح الفساد . فما السبب في عجزها هنا وعدم عجزها حين تجزم المضارع مع فعل الشرط الماضي مع أن فعل الشرط ماض في الحالتين ؟ ومن ثم يظهر فساد التعليل ؛ - برغم ما سجله من أن الأداة عجزت عن التأثير في لفظ المضارع وهذا نوافقه عليه - وهو فوق ذلك مقصور على إحدى الحالتين . فلا يشتمل على الآتية :

ب ب ويقول سيبويه : فإن كان المضارع مرفوعاً بعد فعل شرط مضارع فإن تقدم على أداة الشرط عامل يطلب المضارع المتأخر المرفوع فالأفضل اعتبار هذا المضارع المتأخر منقولاً من مكان سابق على أداة الشرط وأنه ترك مكانه الأصلي وتأخر عنه إلى المكان الذي حل فيه بعد الجملة الشرطية فهو دليل الجواب وليس جواباً حقيقياً إلا من باب التساهل أو المجاز ويجب عنده اعتبار هذا المضارع الذي تأخر من تقديم معمولاً هو وفاعله للعامل المحتاج إليهما قبل أداة الشرط . ففي المثال السالف : ( إنك إن يصرع أخوك تصرع ) . يكون المضارع « تصرع » مع فاعله خبر « إن » وتكون هذه الجملة الفعلية قد تأخرت من مكانها الأصلي كما سبق . وإن لم يوجد قبل أداة الشرط عامل يحتاج للمضارع المرفوع وجب تقدير الفاء والمضارع بعدها مع فاعله خبر لمبتدأ محذوف والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره في محل جزم ، جواب الشرط . . .

ويرى الكوفيون والمبرد ومن معهم تقدير الفاء هنا كما قدروها هناك ( في « ا » ) ويتساوى عندهم أن يكون فعل الشرط ماضياً وأن يكون مضارعاً . وهذا خير من رأى سيبويه .

الأقوى الذى استخلصناه من عدة آراء، وشرحناه فيما سبق<sup>(١)</sup> ...

---

(١) كما فى ص ٣٤٠ وفيما سبق من رفع المضارع فى الجزء يكتبنى ابن مالك بيت واحد لا إيضاح فيه ولا تفصيل - وقد تقدم فى ص ٣٢١ - ؟ هو :

وبعدَ ماضٍ رَفَعُكَ الْجَزَا حَسَنٌ وَرَفَعُهُ بَعْدَ مضارعٍ وَهَنٌ - ٦  
ثم أردفه بيتين سبق شرحهما فى مكانهما الأنسب من ص ٣٤٨ ، وهما :

واقْرُنْ «بفا» حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلَ شَرْطًا لـ «إِنْ» ، أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ - ٧  
وتخلف «الفا» «إِذَا المَفَاجَأَةُ» كَأَنَّ تَجَدُّ إِذَا لَنَا مُكَافَأَةٌ - ٨

ما يختص بهما من ناحية عطف مضارع على أحدهما :

١- إذا وقع بعد جملة الجواب - ولو كانت اسمية ، لأنها في محل جزم - مضارع مقرون بالواو أو الفاء ، جاز فيه ثلاثة أوجه إعرابية ؛ يختار منها المتكلم والمعرب ما يناسب السياق ويساير معنى التركيب (١) .

أولها : اعتبار « الواو » و « الفاء » حرفي استئناف ؛ فالجملة بعدهما استئنافية مستقلة في إعرابها عما قبلها ، والمضارع فيها مرفوع - إن كان مجرداً من ناصب وجازم ومن نوني التوكيد - من الأمثلة قوله تعالى : ( وَإِنْ تُبْذَرُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ ، يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ ؛ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ ) ، برفع المضارع « يغفر » بعد فاء الاستئناف ، وقوله تعالى : ( وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا هَادِيَ لَهُ وَيَسْذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ) ، برفع المضارع : « يذر » بعد واو الاستئناف وقول الشاعر يَمْدَحُ :

فَإِنْ يَهْلِكَ أَبُو قَابُوسَ (٢) يَهْلِكُ رِبِيعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ  
وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِئَابِ عَيْشٍ أَجَبَ (٤) الظَّهْرُ ، لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ  
برفع المضارع : « نأخذ » بعد واو الاستئناف .

ثانيها : اعتبار الفاء للسببية والواو للمعية ، - وهما عاطفان - والمضارع بعدهما منصوب « بأن » مضمرة وجوباً ( بالتفصيل الذي سبق إيضاحه عند الكلام على فاء السببية ، وواو المعية (٥) ) . كالأمثلة التي سبقت في الوجه الأول ، ولكن بعد نصب الأفعال المضارعة : يغفر - يذر - نأخذ .

(١) كل وجه من هذه الثلاثة يقوم على اعتبار معنى خاص به ، يخالف الآخر . وواجب المتكلم والمعرب اختيار الوجه الإعرابي الذي يقوم على الاعتبار المناسب للسياق ولما يقتضيه المعنى . ومن الخطأ الزعم أن هذه الأوجه الثلاثة تصلح لكل أسلوب ، وتباح في كل تركيب بغير تقييد بهذا الاعتبار المعين الخاص وإلا صارت اللغة فوضى بسبب محو القيود ، وإهمالها ، وإهمال الاعتبارات التي تميز المعاني بعضها من بعض .

(٢) هو النعمان بن الحارث الأصغر .

(٣) ذنب - عقب .

(٤) مقطوع ، يريد لا ظهر له ولا سنام ، لضعفه وهزاله . فلا خير فيه .

(٥) في ص ٢٦٥ ، ٢٨٥ . وقالوا في سببه : إن الذي سوغ وقوعهما للسببية والمعية هنا - دون أن يتحقق شرط إضمار « أن » بعدهما وجوباً - وهو النفي المحض والطلب المحض وما ألحق بهما مما شرحناه في مكانه - أن جواب الشرط قبلهما غير متحقق الوقوع ؛ فثله مثل النفي أو الطلب وملحقتهما . فهم يريدون إرجاع

ثالثها : اعتبارهما حرفي عطف مجردين له - فلا يفيدان سببية ولا معية -  
 والمضارع بعدهما مجزوم ؛ لأنه معطوف على جواب الشرط ؛ فإن كان جواب  
 الشرط مضارعاً مجزوماً مباشرة ، فالمضارع المعطوف مجزوم مثله ، وإن كان  
 فعل الجواب ماضياً فهو مجزوم محلاً ، والمضارع المعطوف مجزوم لفظاً ؛ مراعاة  
 نحل المعطوف عليه . وكذلك إن كان الجواب جملة اسمية أو فعلية ؛ فإنها تكون  
 في محل جزم ، والمضارع المعطوف عليها مجزوم لفظاً تبعاً لحملها . كالأمثلة التي  
 سبقت في الوجه الأول ، ولكن بعد جزم الأفعال المضارعة : يغفر - يذر - تأخذ .  
 والكوفيون يجعلون « ثم » كالواو والفاء في الأوجه الثلاثة السالفة (١) .

ب - وإذا وقع المضارع المسبوق بأحد الأحرف السالفة بعد الجملة الشرطية  
 مباشرة ، متوسطاً بينها وبين الجملة الجوابية ، فأكثر النحاة يجيز فيه وجهين ؛ يختار  
 منهما المتكلم والمعرب ما يناسب السياق .

أحدهما : اعتبار هذه الأحرف للعطف المجرد ، والمضارع بعدهما معطوف بها  
 على فعل الشرط المجزوم لفظاً أو محلاً ؛ كقوله تعالى : ( إنه من يستق ويصبر  
 فإن الله لا يضيع أجر المحسنين ) ، ومثل : من يتكلم فيُسرف يكن عرضة  
 للزلل .. أو ويسرف . ومثل : من تكلم فيكثر ، أو ويكثر - كان عرضة للزلل ... بجزم  
 الأفعال المضارعة : ( يصبر - يسرف - يكثر ... لأنها معطوفة والمعطوف  
 عليه مجزوم لفظاً أو محلاً ؛ فهي تابعة له في الجزم فتجزم لفظاً .

والآخر : النصب على اعتبار الفاء للسببية مع العطف ، والواو للمعية مع  
 العطف ، و« ثم » - عند الكوفيين - للعطف والمعية . والمضارع منصوب بأن  
 مضمرة وجوباً بعد الثلاث . ومن الأمثلة نصب الأفعال المضارعة السابقة  
 كلها . وكذا نصب المضارع : « يخضع » في قول الشاعر :

ومن يقترب منا ويخضع نُؤوهِ فلا يخش ظُلماً ما أقام ولا هَضْماً

النصب هنا إلى إستيفائهما شرطهما من الوقوع بعد النفي أو الطلب تأويلاً ، ولكن السبب الحق هو الاستعمال  
 العربي الذي نصب المضارع بعدهما مع عدم تحقق الشرط الأصلي .

وما تجب ملاحظته أن الأخذ بهذا الوجه وجعلهما للمعية والسببية - إنما هو اختياري محض  
 متروك أمره للمتكلم يختاره ، أو يختار غيره على حسب الاعتبار المناسب للسياق لكن إذا اختارها للسببية  
 والمعية وجب نصب المضارع بأن ، ووجب أن تكون مضمرة . فالاختيار جائز ، ولكن النتيجة المترتبة  
 عليه حتمية . ( ١ ) وفريق آخر يزيد على أحرف العطف السالفة حرف العطف : « أو » ،  
 ورأيه ضعيف كراي الكوفيين ؛ لضعف الشواهد التي تؤيده ، والتي يحسن عدم القياس عليها .

أما الاستئناف فيمنعه أكثر النحاة ؛ بحجة أنه لا يصح الاستئناف قبل أن تستوفى أداة الشرط جملتيها ؛ الشرطية والجوابية معاً ؛ كي يتم المعنى المرتبط بأداة الشرط ووضع الجملة الاستئنافية بين جملتي الشرط والجواب إنما هو إقحام الجملة الأجنبية بين جملتين متلازمتين في المعنى .

ويرى المحققون أن هذه الحجة واهية ، إذ لا يمنع مانع من اعتبار تلك الجملة الأجنبية جملة معترضة . ورأيهم صحيح<sup>(١)</sup> ، ولا ضرر في الأخذ به إن اقتضاه المعنى . وعلى هذا يجوز في المضارع المسبوق بأحد أحرف العطف السابقة والذي تتوسط جملته بين جملتي الشرط والجواب — الأوجه الثلاثة وهي الرفع على الاستئناف مع اعتبار الجملة اعتراضية ، والجزم بالعطف على فعل الشرط المحزوم لفظاً أو محلاً ، والنصب على اعتبار «الواو» ثم للعطف مع المعية و «الفاء» للعطف مع السببية ، وأن المضارع منصوب بأن مضمرة . وجوباً بعد الثلاثة ، وبهذا يكون حكمه واحداً ، لا يختلف باختلاف وقوعه بعد الجملة الجوابية ، أو توسطه بينها وبين الجملة الشرطية<sup>(٢)</sup> . . . .

« ملاحظة » : إذا توسط المضارع بين جملتي الشرط والجواب ، ولم يسبقه أحد أحرف العطف السالفة أعرب « بدلاً » ، إن كان مجزوماً ، وأعربت جملته « حالاً » — في الغالب — إن كان مرفوعاً . فثال الأول :

مَتَى تَأْتَانَا — تَلْسِمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطَبًا جَزَلًا ، وَنَارًا تَأْجَجًا  
والثاني :

مَتَى تَأْتَهُ — تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرَ مَوْقَدٍ

( ١ ) لأنه تطبيق على ما قرره النحاة من جواز وقوع الجملة المعترضة بين جملتي الشرط والجواب ، واستدلوا بأمثلة من القرآن الكريم . ( راجع الجزء الثاني من المنى ، باب الجمل التي لا محل لها من الإعراب )  
( ٢ ) وفي المضارع المسبوق بالواو أو الفاء مع وقوعه بعد الجملة الجوابية يقول ابن مالك :

وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَفْتَرِنُ بَا « لَفَا » أَوْ « الْوَاو » ، بِتَثْلِيثٍ قَوْنٍ ( قمن ، أي : جدير ) . والمراد بالتثليث الأوجه الثلاثة التي ذكرناها باعتبارها المختلفة ولم يذكر « ثم » . وانتقل إلى حكم هذا المضارع إذا توسط بين جملتي الشرط والجواب فقال :

وَجَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ لِفِعْلِ إِثْرَفَا أَوْ وَاوٍ أَنْ بِالْجَمْلَتَيْنِ اكْتِنِفَا ( إثر : بعد — اكتنف : أحيط ) يريد : أن المضارع المسبوق بأحد هذين الحرفين يتعين نصبه أو جزمه إن اكتنفته الجملتان ، أي : أحاطت به جملتا الشرط والجواب . واقتصر على ما سبق دون بيان الشروط والأوجه والاعتبارات .

ما يختص بهما من ناحية حذفهما معاً :

يصح حذف الجملتين معاً - في النثر والنظم - بشرط أن تقوم قرينة تدل عليهما . والأغلب عند حذفهما أن تكون أداة الشرط هي : « إن » مثل قول الشاعر في فتيات ينصحن أخرى اسمها سلمى - برفض الزواج من رجل فقير مُعْدِم : قالت بنات العم : يا سَلَمَى وإنَّ كان فقيراً مُعْدِماً ؟ قالت : وإنَّ (١) التقدير : يا سلمى : أتزوجينه وإن كان فقيراً مُعْدِماً ؟ قالت : وإن كان فقيراً مُعْدِماً أتزوجهُ . . . ومن أمثلة حذفهما بعد أداة غير « إن » قوله عليه السلام : من فعل فقد أحسن ، ومن لا فلا . التقدير ومن لا يفعل فلا حسن منه . وكذا قول العرب : من يسلم عليك فسلم عليه ، ومن لا فلا ، أى : ومن لا يسلم عليك فلا تسلم عليه ، وقول الشاعر :

فإن المنية من يخشها فسوف تصادفه أينما . . .  
أى : أينما يذهب تصادفه . . . (٢)

(١) الأصل : « وإن . . . » زيد عليه نون ساكنة جاءت لضرورة الشعر . وتسمى هذه النون بتنوين الضرورة كما تسمى بالتنوين الغالى ؛ إما لغلوه ؛ أى : زيادته « وإما لغلوه » أى : ففاسته ؛ بسبب قلته . . .

(٢) فيما سبق من حذف جملة الشرط ، أو جملة الجواب « أو هما معاً ، أو فعل الشرط وحده . اكفى ابن مالك بالبيت الآتى :

والشرطُ يُغْنِي عن جواب قد عُلِمَ والعكسُ قد يَأْتِي ، إن المعنى فُهِمَ  
يريد : أن الجملة الشرطية قد تغنى عن الجملة الجوابية « وتدل عليها عند حذفها . فلا مانع - في هذه الحالة - من حذف الجوابية . كما أن العكس قد يقع ، - وهو حذف الجملة الشرطية لدلالة الجوابية عليها ، وإغنائها عنها عند حذفها . فالخذف في صورتين جائز ؛ بشرط القرينة الدالة ، وأن يكون المعنى المراد مفهوماً بعد الحذف : فلا لبس ولا اضطراب فيه .

## المسألة ١٥٨ :

## اجتماع الشرط والقسم ، وحذف جواب أحدهما

تمهيد - جواب الشرط ، وجواب القسم :

كل واحد من الشرط والقسم يستدعى جواباً خاصاً به ، يتميز بعلامة أو أكثر ينفرد بها ، دون الآخر . فجواب الشرط الجازم لا بد أن يكون مجزوماً إمّا لفظاً ، لأنه «فعل» مضارع ، وإما محلاً لأنه فعل ماض ، أو لأنه من النوع الذى يجب اقترانه بالفاء أو «إذا» الفجائية ، وقد سبق بيان هذا كله ، وتفصيله<sup>(١)</sup> .

أما جواب القسم فيختلف باختلاف نوعي<sup>(٢)</sup> القسم ؛ وهما : «الاستعطافى» ، و «غير الاستعطافى» . فإن كان القسم استعطافياً - وهو جملة طلبية يراد بها تأكيد معنى جملة طلبية أخرى مشتملة على ما يثير الشعور والعاطفة - فلا بد أن يكون جوابه جملة طلبية كقول الشاعر : بعينك يا سلمى ارحمى ذا صباة . . .  
وقول الآخر :

بربك هل نصرت الحق يوماً ؟ وذقت حلاوة النصر المبين ؟  
فالقسم هو : بعينك وبربك ، وكلاهما مع متعلقه - المحذوف هنا - جملة طلبية ، نراها فى المثال الأول تؤكد الجملة الطلبية التى بعدها والتى تشتمل على ما يحرك الوجدان ، وهى : ارحمى . ونراها فى المثال الثانى تؤكد الجملة الطلبية التى تليها والتى تشتمل كذلك على ما يحرك الوجدان ؛ وهى : «هل نصرت» . ولا يكون جواب هذا النوع من القسم إلا جملة إنشائية

وإن كان القسم غير استعطافى - وهو ما جىء به لتوكيد معنى جملة خبرية ،

(١) فى ص ٣٤٤ ، ٣٤٥ .

(٢) سبق تفصيل الكلام على جواب القسم من نواحيه المختلفة فى المبحث الخاص به عند الكلام على أحرف القسم وجوابه ، وكل ما يتصل به مما لا غنى عنه - وذلك فى الجزء الثانى ص ٣٦٣ م ٩٠ وفيه أن الجواب قد يكون شبه جملة .



وتقوية المراد منها<sup>(١)</sup> — فلا بدّ له من جواب يكون جملة خبرية تختلف صورتها على النحو الآتى :

( ١ ) إن كانت الجملة الجوابية مضارعية مثبتة أكدت<sup>(٢)</sup> باللام والنون معا ؛ نحو : والله لأبذلن جهدى فى مساعدة المحتاج .

( ٢ ) إن كانت الجملة الجوابية ماضوية مثبتة وماضيها متصرف . فالغالب تصديرها « باللام » و « قد » معا ؛ نحو : والله لقد فاز أهل المروءة والكرامة .

فإن كان فعلها جامداً ، غير « ليس » فالأكثر تصديرها باللام فقط ، نحو والله لعسى التوفيق يصحب المخلص — أو : والله لنعم رجلاً المخلص . فإن كان الماضى الجامد « ليس » لم يقترن بشئ ؛ نحو : والله ليس طول العمر بالسنوات ولكن بجلائل الأعمال .

( ٣ ) إن كانت الجملة فعلية منفية بالحرف : « ما » ، أو : « لا » ، أو : « إن » وجب تجريدتها من اللام سواء أكانت ماضوية أم مضارعية ؛ نحو : والله ما يحتمل العزيزُ الضيمَ — والله لا يحجب ثوب الرياء ما تحته — بالله إن تحيا الأمة وأفرادها حياة العزة والقوة إلا بكرائم الأخلاق — ومثل : والله ما احتمل عزيز ضيماً — والله لا حجب ثوب الرياء ما تحته ولا دفع عن صاحبه سوء ، أو : والله ما حجب ثوب الرياء ما تحته ، ولا دفع<sup>(٣)</sup> عن صاحبه سوء — والله إن أوجدَ الكونَ العجيبَ إلا اللهُ ، وإن أمسك السموات والأرض وما فيهما إلا المولى جل شأنه .

ومن الشاذ الذى لا يقاس عليه أن يكون جواب القسم جملة فعلية منفية مصدرة باللام ، أو أن تكون أداة النفي فيها « لم » أو : لن .

( ٤ ) إن كانت الجملة الجوابية جملة اسمية مثبتة فالأغلب تأكيدها « باللام » و « إن » معا ويصح الاكتفاء بأحدهما ، ولكن الأول أبلغ ، نحو : تالله إن

( ١ ) ذلك أن من يقول : والله إنك لشريف المقصد — يخبر عن شرف مقصدك ، ويؤكد خبره هذا بما يقويه ؛ وهو : القسم .

( ٢ ) وجوباً عند البصريين ، وكثيراً عند الكوفيين . والأحسن الاقتصار على الرأى البصرى .

( ٣ ) هذه الجملة الماضوية معطوفة على السابقة للواقعة جواباً ؛ فهى جواب مثلها .

الخِذَاع لمَقُوت ، وإن صاحبه لَشَقِيٌّ - تالله إن الخِذَاع ممقوت ، وإن صاحبه شَقِيٌّ - تالله لَلْخِذَاع ممقوت ، ولصاحبه شَقِيٌّ .

ومن النادر تجردها منهما إن لم يطل الكلام بعد القسم ؛ كقول أبي بكر في نزاع بينه وبين عمر رضى الله عنهما ؛ والله أنا كنت أظلم منه . فإن استطال الكلام بعد القسم حسن التجرد ؛ كقول ابن مسعود : والله الذى لا إله غيره هذا مقام الذى أنزلت عليه سورة البقرة .

فإن كانت الجملة الاسميّة منفية فحكمها حكم الجملة الفعلية المنفية « بما » ، أو « لا » ، أو « إن » من وجوب تجريدها من اللام والاقتصار في نفيها على أحد هذه الحروف الثلاثة دون غيرها - كما سبق .

\*\*\*

والآن نعود إلى الكلام على اجتماع الشرط والقسم والاستغناء بجواب أحدهما عن الآخر :

١ - إذا اجتمع شرط غير امتناعي <sup>(١)</sup> ، وقسم فالأصل أن يكون لكل منهما جواب . غير أن جواب أحدهما قد يحذف اكتفاء بجواب الآخر الذى يغنى عنه ، ويدل عليه . ولهذا الحذف صور منها :

(١) أن يجتمع الشرط غير الامتناعي والقسم مع تأخر الشرط ، وعدم وجود شيء قبلهما يحتاج إلى خبر <sup>(٢)</sup> وفي هذه الصورة يحذف - فى الأرجح - جواب المتأخر منهما - وهو الشرط - نحو : والله من يراقب ربّه فى عمله يخشاه الناس . فالمضارع « يخشاه » مرفوع ؛ لأنه فى جملة جوابية للقسم المتقدم ، وليس جواباً للشرط المتأخر ، المحذوف الجواب . ومثله قول الشاعر :

لئن ساءنى أن نلتقى بسمساءٍ لقد سرّنى أنى خطرت ببالكا  
فالجملة الفعلية (سرّنى) جواب للقسم وهو « اللام » لتصدير هذه الجملة « باللام وقد » معاً ، وليست جواباً للشرط المتأخر عن « لام » القسم ؛ لأن الشرط لا يكون جوابه مقترناً باللام وقد . فجوابه هنا محذوف .

(١) الشرط الامتناعي : ما كانت أدواته دالة على الامتناع ؛ وهى : لو ، ولولا ولوما .

(٢) كالمبتدأ ، وكالناسخ ؛ فكلاهما يحتاج إلى خبر ، أو ما يسد مسد الخبر . . .

أما عند تقدم الشرط فالأرجح أن يكون الجواب له وجواب القسم محذوف فنقول : من يراقب ربه والله يَحْشُهُ الناس . وقول أحدهم : إن يكن الله لي نصف وجه ونصف لسان — على ما بهما من قبح منظر ، وسوء مخبر — يكن هذا أحب من أن أكون ذا وجهين .

وما وصفناه بأنه الأرجح في الحالتين يراه كثير من النحاة واجباً لا يصح مخالفته (١) ...

ويستثنى مما سبق أن يتأخر القسم وقبله الفاء الداخلة عليه مباشرة ، فإن الجواب يكون له برغم تأخره عن الشرط ، فنقول في المثال السالف : من يراقب ربه في عمله فوالله يخشاه الناس . فالمضارع : « يخشاه » مرفوع ، وهو مع فاعله جملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم وجملة القسم في محل جزم جواب الشرط .

(٢) إن اجتمع الشرط غير الامتناعي والقسم وسبقتهما ما يحتاج إلى خبر ، فالأرجح أن يكون الجواب للشرط مطلقاً ، سواء أكان متقدماً على القسم أم متأخراً ؛ نحو : القوانين والله من يحترمها تحرسه ، أو : القوانين من يحترمها والله تحرسه ؛ بجزم المضارع : « تحرس » في الصورتين ، لأنه جواب للشرط ، وجواب القسم محذوف فيهما .

أما غير الأرجح في كل ما تقدم (من ١، ٢ — ما عدا القسم المقرون بالفاء —) فاعتبار الجواب للشرط غير الامتناعي في كل الحالات ، سواء أكان متقدماً على القسم أم متأخراً ، وسواء أكان قبلهما ما يحتاج إلى خبر أم لم يكن . ومن الأمثلة : لئن منيت بنا عن غيب معركة لا تُلْفِينَا عن دماء القوم نَسْتَفِلُ (٢)

(١) ويقولون لا فرق في القسم بين أن يكون مذكوراً ، أو مقدراً ويستدلون بالمقدّر بقوله تعالى : ( وإن أطمعتموهم إنكم لمشركون ) لأن سقوط الفاء من صدر الجملة الاسمية ( إنكم مشركون ) دليل على أنها ليست جواباً للشرط ؛ إذ لو كانت جواباً له لوجب اقترانها بالفاء ؛ طبقاً للقاعدة الخاصة بهذا الاقتران ( وقد سبق الكلام عليها في «ب» من ص ٣٤٩ ) وهو تعليل واهن أمام التعليل الآخر الذي يقول إن الفاء قد تسقط قبل الجملة الاسمية وغيرها ما يحتاج إلى اقترانه بالفاء أو بما ينوب عنها . وقد سبقت الإشارة لهذا في الموضع السالف .

(٢) ( منيت بنا ) : أصبت بنا وقدّر عليك أن تلقانا . ( غب ) : بعد . عقب ( لا تُلْفِينَا ) : لا تجدنا . ( نَسْتَفِلُ ) : نتبرأ وننفصل . يقول لعدوه . لو أصبت بنا بعد المعركة — حين يشتد التعب والإرهاق عادة ، فلن ترى منا تعباً ، ولا إرهاقاً ، ولا تبرأً وانفصالاً من قتلنا — يجعلنا ننصرف ، ونترك الأخذ بثأرهم ، والانتقام من أعدائهم .

وقول الآخر :

لَيْتَ كَانَ مَا حَدَّثْتُهُ الْيَوْمَ صَادِقًا أَصُمُّ<sup>(١)</sup> فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيَا  
فالمضارعان : « تُلْفِ » و « أَصُمُّ » مجزومان مباشرة في جواب « إِنْ » الشرطية  
برغم تأخرها وتقدم لام القسم عليها<sup>(٢)</sup> . . ومن الأمثلة أيضاً قول الشاعر :

أما والذي لو شاء لم يخلق النّوى لئن غبت عن عيني فما غبت عن قلبي  
لأن وجود الفاء في الجواب دليل على أنه للشرط ؛ إذ جواب القسم لا تدخله الفاء .  
ومما سبق نستخلص أن اجتماع الشرط غير الامتناعي والقسم يقتضى الاكتفاء  
بجواب واحد يكون - على الأرجح - للسابق منهما . أما المتأخر فجوابه محذوف  
يدل عليه المذكور . وأنه يستثنى من هذه القاعدة حالتان

إحدهما : يكون الجواب فيها للقسم مع تأخره وهي التي يكون فيها مبدوءاً بالفاء  
والأخرى : يكون الجواب فيها للشرط مع تأخره عن القسم وهي التي يكونان  
فيها مسبوقين بما يحتاج إلى خبر . . .

ب - فإن كان الشرط امتناعياً ( وهو : لو - لولا - لوَمَا ) وتقدم ، فيتعين أن  
يكون الجواب له ، وأن يحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه . نحو : لولا  
رحمة المولى بعباده ، والله لأهلكهم بذنوبهم<sup>(٣)</sup> . وإن كان القسم هو المتقدم على الشرط  
الامتناعي ، فالصحيح أن الجواب المذكور هو للشرط ، وأن الشرط وجوابه جواب  
للقسم ولم يغن شيء عن شيء ، والجوابان المذكوران ، لم يحذف أحدهما لدلالة  
الآخر عليه ، نحو : والله لولا الله ما اهتدينا ؛ فجملته : « ما اهتدينا » هي جواب  
« لولا » . وهذه مع جوابها جواب القسم .

( ١ ) أى : إِنْ كَانَ مَا بَلَغَكَ عَنِّي صَادِقًا فَإِنِّي أَعَاقِبُ نَفْسِي عَلَيْهِ بِالصُّومِ وَبِالْوَقُوفِ بِأَدْيَا لِلشَّمْسِ  
( أى : مكشوفاً لها ) فِي يَوْمِ الْقَيْظِ ؛ وَهُوَ الْيَوْمُ الشَّدِيدُ الْحَرِّ ( وصادقاً : حال من الهاء فِي حَدَّثْتُهُ .  
وبادياً حال من فاعل : أَصُمُّ ) . ( ٢ ) والبصريون يحكون على هذا وأمثاله بالشذوذ ، أو بزيادة اللام  
وأنها ليست للقسم فلا تحتاج لجواب . وكل هذا تكلف وإبتعاد عن الواقع . وغير منه ما قاله الخضرى :  
من أن اللام للقسم وجوابه هو أداة الشرط وما دخلت عليه من جملتها وأن لهذا نظائر .  
( ٣ ) وفي أحكام الحذف السابقة يقول ابن مالك :

وإحذف لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمٍ جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ ؛ فَهُوَ مُلْتَزِمٌ  
وإِنْ تَوَالَيَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرٍ فَالْشَّرْطُ رَجَّحٌ مُطْلَقًا بِلَا حَذَرٍ  
وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمٍ شَرْطٌ بِلَا ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمٌ

## توالى شرطين ، أو أكثر . وتوالى شرط واستفهام

١ - يصح أن يتوالى أداتان - أو أكثر - من أدوات الشرط . فتكون لكل أداة جملتها الفعلية الشرطية التي تليها مباشرة ، وتفصل بينها وبين الأداة الأخرى . وتحتاج كل أداة بعد هذا إلى جملة جوابية تخضع للأحكام الآتية :

( ١ ) إن كان التوالى بغير عطف <sup>(١)</sup> فالجواب للأداة الأولى وحدها ، مالم تقم قرينة تعيين غيرها . أما باقى الأدوات التالية فجوابه محذوف لدلالة جواب الأولى عليه . ومن الأمثلة : مَنْ يعتدل في شبابه ، مَنْ يحرص على سلامة جوارحه وحواسه - يَسْلَم . من متاعب الكهولة ، وويلات الشيخوخة . التقدير : من يعتدل في شبابه يسلم . . . من يحرص على سلامة حواسه يسلم . . . ومثل قول الشاعر :

إن تستغيثوا بنا ، إن تَدْعُوا - تَسْجِدُوا      مِنَّا معاقلَ عزٍّ زانها كَرَمٌ

التقدير : إن تستغيثوا بنا تجدوا . . . إن تَدْعُوا تجدوا . . .

( ٢ ) إن كان التوالى بعطف بالواو فالجواب لهما ؛ لأن الواو للجمع . مثل :

مَنْ يُحْجِمَ عن نداء الخير ، ومن ينأ عن داعي المروءة - يعش بغیضا منبوءاً .

( ٣ ) إن كان التوالى بعطف بـ «أو» ، فالجواب لأحدهما - لأن «أو» - في الغالب - لأحد الشئین أو الأشياء . وجواب الآخر محذوف يدل عليه المذكور ومن الأمثلة : إن تغب عن عيني أو إن تحضر . . . فلست عن خاطري بغائب - من يُكَبِّرُهُ الناس لعلمه ، أو من يرفعوه لسمو خلقه - يعش بينهم سعيداً . . .

( ٤ ) إن كان التوالى بعطف بـ «بالفاء» فالجواب للثاني ؛ لأن الفاء تفيد الترتيب . والثاني وجوابه جواب للأول ، نحو إن تمارس عملاً فإن تخلص فيه يحالفك الفوز والتوفيق .

( ١ ) بغير عطف المذكور أو ملحوظ كالذى سيجي في رقم ٤ .

وليس من اللازم أن تكون الفاء مذكورة ، فقد تكون ملحوظة يقتضيها السياق وتدل قرينة على تقديرها . وفي هذه الحالة لا تكون عاطفة ولا تعرب شيئاً ، وإنما يقتصر أثرها على الفائدة المعنوية الملحوظة .

ب - إذا توالى الاستفهام والشرط فقليل الجواب للاستفهام ، لتقدمه ؛ نحو  
 «إِنْ تُدْعَ لأداء الشهادة على وجهها تسجيب ؟ برفع المضارع : تستجيبُ .  
 وقيل : « لا » ؛ بدليل قوله تعالى : ( أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ ) ؛ إذ لو كانت  
 الجملة الاسمية : ( هم الخالدون ) ، جواباً للاستفهام ما دخلتها الفاء ؛ لأن الفاء  
 لا تدخل في جواب الاستفهام وإنما تدخل في جواب الشرط إذا كان جملة اسمية  
 أو غيرها مما لم يستوف شروط الجواب - كما عرفنا<sup>(١)</sup> - .

والصحيح أن تعيين الجواب لأحدهما خاضع للقرينة التي تتحكم فيه  
 فتجعله لهذا أو لذاك ، دون أن يختص به واحد منهما في كل الأساليب ما لم يمنع  
 مانع كالفاء السابقة .

## « لو » الشرطية

هي نوعان : شرطية امتناعية ، وشرطية غير امتناعية ، وكلا النوعين حرف .  
١- الشرطية الامتناعية ؛ معناها وأحكامها النحوية :

فأما معناها فأمران مجتمعان ؛ هما إفادة الشرطية ، وأن هذه الشرطية لم تتحقق في الزمن الماضي بل امتنع وقوعها فيه . إفادتها الشرطية تقتضي تعليق شيء على آخر ؛ فلا بد أن يقع بعدها جملتان ، بينهما نوع ترابط واتصال معنوي ؛ يغلب أن يكون هو « السببية » في الجملة الأولى ، و « المسببية » في الجملة الثانية ؛ نحو : لو تعلم الجاهل لنهضت بلاده — لو عَفَّ السَّارِقُ لنجا من العقوبة — لو أتقن الصانع ما بارت صناعته . فالجملة الأولى من المثال الأول هي ( تعلم الجاهل ) ، والثانية هي ( نهضت بلاده ) وبين الجملتين ذلك الارتباط المعنوي ؛ لأن نهضة البلاد مسببة عن تعلم الجاهل ؛ ولذا تسمى الأولى : « جملة الشرط » ، وتسمى الثانية : « جملة الجواب » . ومثل هذا يقال في الأمثلة الأخرى .

وإفادتها امتناع المعنى الشرطي في الزمن الماضي يقتضي أن شرطها لم يقع فيما مضى ، ولم يتحقق معناه في الزمن السابق على الكلام . فهي تفيد القطع بأن معناه لم يحصل<sup>(١)</sup> . كما تفيد أن تعليق الجواب عليه كان في الزمن الماضي أيضاً ، على خلاف المعهود في التعليق بالأدوات الشرطية الجازمة حيث يتعين الاستقبال فيها — غالباً — ويترتب على امتناعه هنا امتناع جوابه تبعاً له ، إذا كان فعل الشرط هو السبب الوحيد في إيجاد جوابه وتحقيقه ، وليس هناك سبب آخر للإيجاد والتحقيق لأن امتناع السبب الوحيد الموجد للشيء يؤدي حتماً إلى امتناع المسبب عنه ، المترتب عليه ؛ نحو : لو طلعت الشمس لظهر النهار ؛ فقد امتنع فعل الشرط وهو السبب الوحيد ؛ فامتنع له الجواب — وهو المسبب عنه — ؛ إذ ظهور النهار متوقف على طلوع الشمس دون شيء آخر ؛ فلا يمكن أن يظهر إلا بطلوعها ما دام طلوعها هو السبب الفردي لإيجاده .

(١) فكأنها معه بمنزلة حرف نفى ؛ ينفي معنى الجملة التي يدخل عليها . مع أنها ليست حرف نفى ، ولا يصح إعرابها حرف نفى ؛ بالرغم من أنها في هذا الموضع تؤدي ما يؤديه حرف النفي من سلب المعنى في الزمن الماضي .

فإن كان للجواب سبب آخر فلا يتحتم الامتناع بامتناع الشرط ، لجواز أن يؤدي السبب الآخر<sup>(١)</sup> إلى إيجاد الجواب ، وتحقيق معناه ؛ نحو: لو طلعت الشمس لكان النور موجوداً . فطلوع الشمس هنا ممتنع ، أما الجواب فيصح أن يكون غير ممتنع - برغم امتناع الشرط - إذا وجد سبب آخر - غير الشمس - يحدثه ؛ كمصباح ، أو برق ، أو نار . . . . فالشرط في هذا المثال ليس السبب الفريد في إحداث الجواب ؛ فامتناعه لا يستلزم ولا يوجب امتناع جوابه ؛ فقد يمتنع الجواب حيناً ؛ ولا يمتنع حيناً آخر ؛ على حسب ما تقضى به القرائن والمناسبات .

ومن الأمثلة لامتناع الجواب امتناعاً حتمياً تبعاً للشرط : لو توقفت الأرض عن الدوران لهلك الأحياء جميعاً من شدة البرد أو الحر - لو سكنت الأرض ما تعاقب الليل والنهار في المكان الواحد - لو امتنع الغذاء لمات الحي - لو اختلت الجاذبية الكونية لانقرط عقد الكواكب والنجوم - لو توقف القلب عن النبض نهائياً لمات الحيوان . . .

ومن أمثلة امتناع الشرط دون أن يستلزم امتناع الجواب استلزاماً محتملاً : لو تعلم الفقير لا غنى - لو استقل المسافر الطائرة لبلغ غايته - لو قرأ الرقيق الصحف لعلم أهم الأخبار العالمية - لو وازب الغلام على السباحة لقوى جسمه - لو استشار المريض طبيبه لشفى . . .

وما تقدم يتبين خطأ التعبير الشائع على ألسنة المعربين وهو : « أنها حرف امتناع لامتناع » ؛ يريدون أنها حرف يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط . وإنما كان هذا خطأ لما قدمناه من أن امتناع الشرط لا يستلزم امتناع الجواب ؛ فقد يستلزمه ، أو لا يستلزمه . إلا إن كان غرضهم أن ذلك الامتناع هو الكثير الغالب .

والصواب ما رده سيبويه من أنها : حرف يدل على ما كان سيقع لوقوع غيره ، أى : لما كان سيقع في الماضي ؛ لوقوع غيره في الماضي أيضاً وهذه العبارة صحيحة دقيقة ، لا تحتاج إلى تأويل ، أو تقدير ، أو زيادة .

(١) وهذا الضابط تدخل صور كثيرة بغير حاجة إلى تأويل أو تقدير اضطر إليه النحاة في مثل : فلان لو لم يخف ربه لم يعصه .



وأما أحكامها النحوية ، فلإنها أداة شرطية ؛ لا تجزم على الرأى الأرجح ، ولا بد لها — كما سبق — من جملتين بعدها ؛ أولاهما الشرطية ، تليها الجوابية والجزائية . والأغلب أن تكونَ الجملتان فعليتين ، ماضويتين لفظاً ومعنى معاً ، أو معنى فقط ( بأن يكون الفعل مضارعاً مسبوقاً بالحرف « لم » ) .

والفعل الماضى فيهما باق على مضيه ؛ فلا يتغير زمنه بوجود « لو » الامتناعية ومن الأمثلة : لو تراحم الناس لعاشوا إخواناً ، لا يعرفهم البؤس ، ولا الشقاء ، ولا العدا . وقول الشاعر :

إن أرضاً تَسْرَى<sup>(١)</sup> إليها لو أسطأ<sup>(٢)</sup> عت لسارت إليك قبل مَسِيرِكُ  
وقولهم : لو لم يثق المرء بعدل الخالق لعاش معذباً باليأس ، ولو لم يطمئن إلى حكمته لأحرق بنار الشك .

فإن جاء بعدها مضارع لفظاً ومعنى قلبت زمنه للمضى مع بقاء لفظه على حاله ومن الأمثلة : لو يجىء الضيف أمس لأكرمه . وقول الشاعر :

رُهبانٌ مَدِينٌ ، والذين عَهَدَتْهُمْ<sup>١</sup> يكون من حَذَرِ العذاب قعودا  
لو يسمعون كما سمعتُ كلامها خرواً لعزة ركَعاً وسجودا  
والمراد : لو جاء الضيف . . . لو سمعوا .

ولجوابها أحكام أخرى — غير المضى — يَشْتَرِكُ في أكثرها « لو » غير الامتناعية وسنعرفها .

\* \* \*

ب — الشرطية غير الامتناعية . معناها وأحكامها النحوية :  
هي قليلة الاستعمال — ومن أمثلتها : لو يشتد الحر في العطلة الصيفية المقبلة أصطافُ في جهات معتدلة . . .

فأما معناها فالدلالة على الشرطية الحقيقية التي تقتضى تعليق أمر على آخر وجوداً وعدمًا في المستقبل ، ولا بد لها من جملتين ؛ ترتبط الثانية ؛ منهما بالأولى ارتباط المسبب بالسبب — غالباً — بحيث لا يتحقق في المستقبل معنى الثانية ، ولا يحصل إلا بعد تحقق معنى الأولى وحصوله في المستقبل ؛ فكلاهما لا يتحقق معناه إلا في المستقبل . غير أن معنى الثانية مترتب على معنى الأولى الذي لا يمتنع هنا

(٢) استطاعت .

(١) تسافر إليها ليلاً .

وبهذين تختلف « لو » غير الامتناعية عن « لو » الامتناعية التي تقتضى أن يكون ارتباط جملتيها في زمن ماض فقط ، وأن شرطها ممتنع ، فيمتنع له الجواب . ومن ثمَّ قال النحاة : إن « لو » الشرطية غير الامتناعية شبيهة « بإن الشرطية » ؛ فهما يفيدان — غالباً<sup>(١)</sup> — تعليق الجواب على الشرط ، ويوجبان أن يكون زمن الفعل في جملتي الشرط والجواب مستقبلا ، مهما كان نوع الفعل وصيغته ، كما يوجبان أن يكون زمن الجواب مستقبلا .

وأما حكمها النحوى فقصور على أنها أداة شرطية حقيقية ، ولكنها لا تجزم — على الرأى الأرجح — ولا بدَّ لها من الجملتين بعدها أولاها جملة الشرط ، والأخرى جملة الجواب . والأغلب أن يكون فعل الشرط وفعل الجواب مضارعين لفظاً ومعنى . وإذا كان أحدهما ماضى اللفظ وجب أن يكون زمنه مستقبلا ، فيكون ماضى الصورة دون الزمن . ومن الأمثلة قول الشاعر :

ولو تلتقى أصدائنا بعد موتنا      ومن دون رمسنا<sup>(٢)</sup> من الأرض سببنا<sup>(٣)</sup>  
لظل صدّى صوتي وإن كنت رمةً      لصوت صدّى ليلى يهشّ ويضطرب<sup>(٤)</sup>  
وقول الآخر :

لا يُلْفكُ الراجوك إلا مُظْهِراً      خلق الكرام ولو تكون عديماً<sup>(٥)</sup>  
ومثال الماضى الذى يصير زمنه مستقبلا خالصاً مع بقاء صورته اللفظية على حالها — قوله تعالى : ( وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم ) ، أى : لو يتركون ؛ إذ لو كان الفعل باقياً على زمنه الماضى لفسد المعنى ؛ لاستحالة الخوف بعد موتهم . ومثله قول الشاعر :

ولو أن ليلى الأخيلىة سلّمت      على ودونى جندل<sup>(٦)</sup> وصفائح<sup>(٧)</sup>  
لسلّمت تسليم البشاشة ، أو : زقماً<sup>(٨)</sup> إليها صدّى من جانب القبر صائح  
فالماضى هنا ( وهو محذوف بعد : « لو » على الرأى المشهور الذى سيأتى<sup>(٩)</sup> .  
وتقديره — مثلاً — : لو سلّمت مؤول بالمضارع . أى : لو تسلّم ؛ لاستحالة المعنى

(١) قلنا : « غالباً » لأن التعلق قد يراد به معانى أخرى غير « السببية والمسببية » كما فصلناه في ص ٣٤٢ ، ٣٢١ عند الكلام على المراد من جواب الشرط الجازم .

(٢) قبرينا . (٣) صحراء . (٤) فقيرا .

(٥) صخر . (٦) أحجار عريضة . (كناية عند الموت) . (٧) صاح .

(٨) فى رقم ١ من ص ٣٧٣ و ٣ من ص ٣٧٥ .

على المضى الحقيقى ، إذ يترتب عليه أنه قال هذا الكلام بعد موته . ومثل هذا قولهم :  
مسكين ابن آدم ، لو خاف النار كما يخاف الفقر لنجا منهما جميعاً . ولو رغب  
فى الجنة كما يرغب فى الدنيا لفاز بهما جميعاً .

\* \* \*

أحكام مشتركة بين النوعين :

( ١ ) كلاهما مختص بالدخول على الفعل من غير أن يعمل فيه الجزم — على  
الرأى الأرجح — لكن النوع الأول مختص بالدخول على الماضى غالباً ، والثانى  
مختص بالدخول على المضارع غالباً — كما عرفنا — فلا بد أن يقع بعدهما الفعل  
مباشرة . فإن لم يقع الفعل ظاهراً بعدهما وكان الظاهر اسماً ، فالفعل مقدر بينهما ،  
يفسره مفسر مذكور بعد الاسم الظاهر<sup>(١)</sup> . نحو : لو ذات سوار<sup>(٢)</sup> لطمت  
الرجل الحر لكان الأمر . وقول الشاعر :

أخلاقى<sup>(٣)</sup> ، لو غير الحيمام أصابكم عتبت ، ولكن ما على الدهر معتب  
والتقدير : لو لطمت ذات سوار لطمت ... — لو أصابكم غير الحيمام  
أصابكم ... وقد يكون المفسر جملة ، والفعل المحذوف هو « كان الشائبة » ،  
كقول الشاعر :

لو بغير الماء حلقى شريق<sup>(٤)</sup> كنت كالغصان<sup>(٥)</sup> ؛ بالماء اعتصارى<sup>(٥)</sup>  
والتقدير : لو كان ( الحال والشأن حلقى شرق بغير الماء ، كنت  
كالغصان ...

( ٢ ) كلاهما لا بد له من جواب مذكور أو محذوف .

١ — فإن وقع جواب أحدهما فعلاً ماضياً لفظاً ومعنى ، أو لفظاً فقط —

( ١ ) أحوال هذا الاسم الظاهر وضبطه ، وإعرابه — سبقت فى الجزء الأول ، فى الباب الخاص به ،  
وهو باب الاشتغال .

( ٢ ) المراد بذات السوار : المرأة الحرة ، لا الأمة . وأصله مثل نطق به حاتم الطائى حين لطمته  
جارية ؛ فقال : لو ذات سوار لطمتنى ... أى : لكان الأمر . وقد كان عندهم لبس السوار مقصوراً  
على الحرائر .

( ٣ ) أصله : أخلاقى . ثم قصر بحذف الهزة ، لضرورة الشعر ، وأضيف لياه المتكلم . ويجوز  
قراءته : « أخلاء » ، بالمد وحذف ياء المتكلم ، وكسر ما قبلها ، أو عدم كسره على حسب الأوجه  
الجائزة فيه بعد حذفها ( وقد سبقت فى ص ٤٣ ) .

( ٤ ) المصاب بغصة فى حلقه . ( ٥ ) نجاتى وسلامتى .

جاز اقترانه « باللام » وعدم اقترانه؛ سواء أكان الماضي مثبتاً أم منفيّاً بما . إلا أن اقتران المثبت بها أكثر من تجرده منها والمنفى بعكسه. فمن أمثلة اقتران المثبت وتجرده قوله تعالى في الصمّ البكم الذي لا يعقلون : ( . . . ولو عَلِمَ اللهُ فيهم خيراً لأَسْمَعَهُمْ . ولو أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ ) ، وقوله تعالى في الزرع : ( لو نشاء لجعلناه حطّاماً ) . . . وقوله تعالى في الماء الذي نشربه : ( لو نشاء جعلناه أجاجاً <sup>(١)</sup> ) ، فلو لا تشكرون !! ) .

ومن أمثلة تجرد المنفى بما واقترانه قوله تعالى : ( ولو شاء ربك ما فَعَلُوهُ . . . ) وقول الشاعر :

ولو نعطي الخيار لَمَّا افترقنا ولكن لا خيار مع الليالي  
ولا تدخل هذه اللام على حرف نفي غير « ما » .

ولبعض النحاة رأى حسن في مجيء هذه اللام حيناً ، وعدم مجيئها حيناً آخر ؛ يقول : هذه اللام تسمى : « لام التسويف » ، أى : التأجيل والتأخير والتمهل ؛ لأنها تدل على أن تحقق الجواب سيتأخر عن تحقق الشرط زمناً طويلاً نوعاً ، وعدم مجيئها يدل على أن تحقق الجواب سيتأخر عن تحقق الشرط تحققاً يسيراً ، قصير المهلة بالنسبة للمدة السالفة : فتحقق الجواب في الحالتين متأخر عن تحقق الشرط — كالتأخر في الجواب دائماً — إلا أن مجيء اللام معه دليل على أنه سيتأخر كثيراً ، وأن مهلته ستطول ، بالنسبة له حين يكون خالياً منها .

ب — وقد يكون الجواب جملة اسمية مقرونة باللام ومنه — في رأى بعض النحاة — قوله تعالى : ( ولو أنهم آمنوا واتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ . . . ) ، والأصل : لو ثبت أنهم آمنوا واتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ . فاللام داخلة على المبتدأ : « مثوبة » وخبره كلمة : « خير » والجملة الاسمية هي الجواب .

ح — وقد يكون الجواب مسبوقاً بكلمة « إذا » <sup>(٢)</sup> نحو : لو قصدتني — إذاً — لعاونتك .

ومن النادر الذي لا يقاس عليه أن يكون فعل الجواب « أفعل » ، للتعجب مقرونًا باللام <sup>(٣)</sup> أو أن يكون الجواب مسبوقاً بالفاء ، أو رب ، أو قد .

( ١ ) مر ، شديد الملوحة .

( ٢ ) سبق الكلام عليها وعلى دخولها في جواب « لو » في ص ٢٣٨ ومن أمثلتها في القرآن الكريم : ( قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى — إذاً لأمسكنكم ؛ خشية الإنفاق ) .

( ٣ ) نحو : لو مات الجندى شهيداً لأكرم بها من ميتة . ( راجع المجمع ج ٢ ص ٦٦ ) .

( ٣ ) كلاهما صالح للدخول على : « أن » — مفتوحة الهمزة — ومعموليهما « — وهذا أحد مواضع الاختلاف بين « أو » و « إن » الشرطيتين — ومن الأمثلة قوله تعالى : ( ولو أنهم آمنوا واتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ ) ، وقوله تعالى : ( ولو أنهم صبروا حتى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ ) ، وقول الشاعر :  
ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني — ولم أطلب — قليلٌ من المال  
وإذا دخلت « لو » على « أن ومعموليهما » فهل تفقد اختصاصها الذي عرفناه وهو دخولها على الأفعال في الأعم الأغلب ؟

يرى فريق من النحاة أنها فقدت اختصاصها ، وأن المصدر المنسبك بعدها من أن مع معموليهما مبتدأ ، خبره محذوف ؛ تقديره : ثابت ، . . . أو نحو هذا مما يناسب السياق . ففي مثل : لو أن التاجر أمين لرأجت تجارته — يكون التقدير : لو أمانةُ التاجر ثابتة لرأجت تجارته . . . وفي مثل : لو أن الحارس غافل لاجترأ اللص — يكون التقدير : لو غفلة الحارس ثابتة لاجترأ اللص .

ويرى فريق آخر أنها لم تفقد اختصاصها ، وأنها في الحقيقة لم تدخل على « أن » ومعموليهما « مباشرة وإنما دخلت على فعل مقدر هو : ثبت — ونحوه — والمصدر المؤول من : « أن ومعموليهما » فاعل للفعل المقدر . فتقدير الفعل في الأمثلة السابقة هو :

ولو ثبت أنهم آمنوا . . .

ولو ثبت أنهم صبروا . . .

ولو ثبت أن ما أسعى . . .

ولو ثبت أن التاجر . . .

ولو ثبت أن الحارس . . . وهكذا .

وتقدير الفعل مع فاعله المصدر المنسبك من أن معموليهما — هو : ولو ثبت إيمانهم — ولو ثبت صبرهم . . . — ولو ثبت سعي . . . — ولو ثبت أمانة التاجر . . . — ولو ثبت غفلة الحارس . . . —

والرأيان صحيحان وثانيهما أولى بالترجيح ، إذ يحقق حكماً أصيلاً غالباً ،

من أحكام « لو » بنوعيهما ؛ هو : اختصاصها بالدخول على الفعل ، ولكيلا يدخل الحرف المصدرى على مثله .

( ٤ ) يجب الترتيب بين « لو » وجملتيها . فلا يصح تقديم شئ منهما ، ولا من معمولاتهما على « لو » . ولا يصح تقديم شئ من الجملة الجوابية أو معمولاتها على الشرطية .

\* \* \*

حذف فعل شرطها وحده ، وحذف الجملة الشرطية كاملة :

يصح هنا حذف فعل الشرط وحده إذا دل عليه دليل ؛ كوجود مفسر له بعد فاعله المذكور في الكلام . نحو : لو مطرٌ نزل لاعتدل الجو . والأصل لو نزل مطر نزل . . . — ومن أمثلة حذفه بغير المفسر أن يكون فاعله مصدرًا مؤولا من أن ومعموليهما كالأمثلة التي مرت ( في ٣ ) .

أما حذف الجملة الشرطية كلها فنادر لا يصح القياس عليه ؛ كأن يقال : أيعتدل الجو لو نزل المطر ؟ فيجواب : نعم لو . . . لاعتدل الجو . وقد يحذف فعل الشرط : « كان » ومعه اسمه أو خبره ؛ نحو : اقرأ كل يوم ولو صفحةً أو صفحةً . على تقدير : ولو كان المقروءُ صفحةً ، أو : ولو كانت المقروءةُ صفحةً — كما تقدم في باب كان —

حذف فعل الجواب ، وحذف جملة الجواب كاملة :

لا يصح هنا حذف فعل الجواب وحده . لكن يكثر حذف الجملة الجوابية كاملة لدليل ، كقوله تعالى : ( ولو أن قرآنًا سُبِّرت به الجبالُ ، أو قُطِعت به الأرضُ ، أو كُلِّم به الموتى . . . بل لله الأمرُ جميعاً ) ، وتقدير الحذف : ما نفعهم . . . أو : لكان هذا القرآن . . . ومثل : تتمزق الأمة باختلاف زعمائها ؛ فلو اتفقوا .. التقدير : لو اتفقوا لبقيت سليمة ، أو قوية . . .

حذف جملتي الشرط والجواب معاً :

ورد في المسموع أمثلة قليلة لحذفهما معاً ، ولا يصح القياس عليها ؛ لقلتها ؛ ولأنها في الشعر . ومنها :

إن يكن طبعك الدلالُ فلو . . . في سالف الدهر والسنين الخوالى . . .

التقدير : فلو كان في سالف الدهر والسنين الخوالى لكان مقبولاً ، أو نحو هذا<sup>(١)</sup> . . .

(١) عقد ابن مالك باباً خاصاً عنوانه : ( فصل « لو » ) اقتصر فيه على ثلاثة أبيات موجزة الأحكام غامضة الدلالات .  
ونفسها :

« لو » حرف شرط في مضي ، وَيَقْلُ ، وَيَلَاوُهَا مَسْتَقْبَلًا . لَكِنْ قَبْلُ  
يريد بهذا : « لو » الشرطية الامتناعية ؛ فإنها هي التي يكون بها التعليق في الزمن الماضي . أما التي  
يكون التعليق بها مستقبلاً فالشرطية غير الامتناعية . والتعليق بها - مع قلته - مقبول ، أي : جائز يصح  
القياس عليه . ثم قال :

وهي في الاختصاص بالفعل كإِنْ لَكِنْ « لو » - « أَنْ » بها قد تقترن  
يصرح بأن « لو » الشرطية بنوعها مختصة بالدخول على الفعل ، شأنها في هذا شأن « إِنْ » الشرطية ،  
لا تدخل إلا على الفعل ظاهراً أو مقدراً . ثم بين بعد هذا ما يمتاز به « لو » من دخولها على : « أَنْ »  
ومعمولها « وهذا الدخول لا تشاركها فيه « إِنْ » الشرطية » إذ لا يصح أن تقترن « بَأَنْ » مع معمولها « ،  
أي : لا يصح أن تدخل عليها . . . وانتقل بعد هذا إلى البيت الثالث خاتماً به الفصل :

وإن مضارع تلاها صُرْفًا إِلَى الْمَضِيِّ ؛ نحو : لَوْ يَفِي كَفَى  
يقرر : أن المضارع الواقع بعد « لو » الامتناعية يكون زمنه ماضياً حتماً فهو مضارع في صورته  
وشكله ، ماض في زمنه ؛ نحو : « لو يَفِي كَفَى . أي : لو وفى كفى » وهذا خاص بالمضارع بعد « لو »  
الامتناعية . أما غير الامتناعية فيبقى على حاله صورة وزمناً .

## زيادة وتفصيل :

عرفنا « لو الشرطية » ، بنوعيتها . وهناك أنواع أخرى عرضت لها المطولات النحوية ؛ ( كالمغنى ، وشرح المفصل ) واللغوية ؛ كلسان العرب وتاج العروس . وسنشير إلى كثير من هذه الأنواع إشارة عابرة وكلها حروف .

( ١ ) « لو » المصدرية وقد سبق الكلام عليها في الجزء الأول باب الموصول ( ص ٢٩٨ م ٢٩ ) .

( ٢ ) « لو » الزائدة ، أو : « الوصلية » ولا تحتاج لجواب فهي كأن الوصلية التي سبق الكلام عليها هنا في ص . ٣٢٧ وتعرب كإعرابها ؛ ونحو : الدنىء ولو كثر ماله ، بخيل .

( ٣ ) « لو » التي تفيد التقليل المجرد ، وهي حرف لا عمل له ؛ نحو : من ضروب البرِّ الإحسان ، ولو بالكلمة الطيبة .

( ٤ ) « لو » التي تفيد التحضيض كأن ترى بخيلاً في مستشفى ؛ فتقول : لو تبرع لهذا المستشفى فتعالَ خيرَ الجزء . ينصب المضارع بعد فاء السببية الجوابية ( ٥ ) « لو » التي للعرض ؛ مثل : لو تُسهم في الخير فتثاب ، ينصب المضارع بعد فاء السببية الجوابية .

( ٦ ) « لو » التي للتمنى ؛ — ولا تكون للتمنى إلا حيث يكون الأمر مستحيلاً أو في حكم المستحيل — نحو : لو يستجيب لى حكام الدول فأحولَ بينهم وبين إشعال الحروب . ينصب المضارع « أحول » بعد فاء السببية الجوابية .

وقد سبق الكلام على « لو » التي بمعنى العرض أو التحضيض أو التمنى -- عند الكلام على فاء السببية الجوابية ( ص ٢٧٩ م )



## أما الشرطية

صيغتها — معناها — أحكامها النحوية :

١ — صيغتها في الرأي الأرجح « بسيطة <sup>(١)</sup> » ؛ رباعية الأحرف الهجائية .  
ومن العرب من يقلب ميمها الأولى ياء ، فيقول في مثل : أما الرياء فخلق اللثام ،  
وصفة الضعفاء . . . أيما الرياء . . . ومن هذا قول الشاعر يصف نفسه بالترف  
البالغ والنعمة السابغة :

رأت رجلاً أيماً إذا الشمس عارضت <sup>(٢)</sup> فيضحي . وأيماً أبا العشي فيحصر <sup>(٣)</sup>  
وقول الآخر :

مبتلة <sup>(٤)</sup> ، هيفاء . أيماً وشاحها فيجري ، وأيماً الحجل <sup>(٥)</sup> منها فلا يجرى <sup>(٦)</sup>  
ب — ومعناها : الدلالة على الشرطية <sup>(٧)</sup> والتوكيد <sup>(٨)</sup> دائماً ؛ فلا يخلو من

هذه الشرطية والتوكيد استعمال لها . وقد تقتصر عليهما — كما في مثل : أما على  
فسافر ، وكما في المثال الأول <sup>(٩)</sup> — ، أو لا تقتصر وهو الغالب الكثير ؛ فتدل معهما  
على التفصيل <sup>(١٠)</sup> ؛ نحو : الناس طبقات . . . فأما الشريف فن شرف  
أعماله ، وكملت خصاله ، وإن كان فقيراً . وأما الدنيا فن قبس صنعه ،  
وساء طبعه ، وإن كان غنياً . وأما العزيز فن ترفع عن الدنيا ، وأبى المهانة وإن كان  
قليل الأهل والأنباع . وأما الدليل فن رضى الهوان وإن كان كثير الأهل والأعوان .  
فكلمة « أما » في هذا الكلام وأشباهه دالة على الشرطية والتوكيد معاً ؛ إذ المراد : ( مهما

(١) أى ليست مركبة من كلمتين ، أو أكثر . (٢) ارتفعت . ويضحى يخرج من بيته ،  
ولا يخرج قبل ذلك خوف البرد ، ولا استغنائه عن السعى . (٣) يشعر بالبرد . (٤) منسقة الجسم .  
(٥) اللخلال . (٦) لأنها سميعة منعمة . (٧) تعليق أمر على آخر وجوداً وعدمه . وارتباطه  
به بنوع ارتباط ؛ يغلب أن يكون السببية والمسببية ؛ على الوجه الذى سبق تفصيله عند الكلام على  
جواب الشرطى فى البابين السالفين ص ٢٣٣ • ٢٦٦ ، ٣٣٩ • ٣٤٣ . (٨) المراد بالتوكيد  
هنا : تحقق الجواب والقطع بأنه حاصل وأنه لا محالة واقع ولو إدعاء . (٩) لأن المراد : مهما يكن  
من شيء فالرياء خلق اللثام . فقد علقنا أمراً — هو الحكم بنسبة الرياء إلى خلق اللثام — على وجود شيء  
آخر أى شيء . . . كما سيحىء هنا . (١٠) تبين الأمور والأفراد المجتمعة تحت لفظ واحد يتضمنها  
إجمالاً وقد سبق الكلام عليه ( فى ٣ ص ٤٤٧ م ١١٨ ) وعن الصلة بينه وبين التقسيم والتفريق . . .

يكن من شيء فالشريف من شرف أفعاله . . . — مهما يكن من شيء فالدنيء من قبح صنعه . . . — مهما يكن من شيء فالعزيز من ترفع . . . وهكذا وهي دالة على التفصيل فيه أيضاً ؛ بذكر الأقسام ، والأفراد المتعددة المختلفة لشيء مجمل<sup>(١)</sup> وهي دالة فيه على التوكيد أيضاً .

ولإيضاح التوكيد نذكر أن من يقول : « محمد عالم » يقصد إثبات العلم لمحمد ، ونسبته إليه ، بغير تأكيد ولا تقوية . فإذا أراد أن يمنح المعنى فضل تأكيد ، ومزيداً من التقوية — أتى بكلمة : « أمّا » قائلاً : أما محمد فعالم . وسبب التأكيد والتقوية في هذا أنه يريد : ( مهما يكن من شيء فمحمد عالم ) فقد علّق وجود علمه على وجود شيء أي شيء آخر ، بمعنى أن وجود ذلك العلم مترتب ومتوقف على وجود شيء يقع في الكون . ولما كان من المحقق المؤكد وقوع شيء في الكون حتماً ، كان من المحقق المؤكد — ادعاء — كذلك وقوع ما يترتب عليه ؛ وهو : « العلم » لأن تحقق السبب وحصوله لا بد أن يتبعه تحقق المسبب وحصوله على سبيل التحتم . . . وقد تدل على التفصيل تقديرًا : أي : بغير ذكرها وذكر شيء معها ، وإنما يدل عليهما السياق والقرائن ؛ نحو : الناس معادن ؛ فأما أنفُسُها وأغلاها فالأخيار . . . التقدير : وأما أخسُّها وأرخصها فالأشرار . ونحو : الأصدقاء ضروب . فأما أحسنهم فالوفى الأمين . . . التقدير : وأما أقبحهم فالغادر الخائن . . .

ح — وأحكامها النحوية تنحصر فيما يأتي :

( ١ ) أنها أداة شرط بسبب قيامها مقام اسم الشرط : « مهما » الواجب حذف جملته الشرطية هنا ؛ فكأنها قائمة مقام : ( مهما يكن شيء ، أو من شيء ) بحيث يصح حذف « أما » ووضع ( مهما يكن من شيء ) موضعها فلا يفسد المعنى ولا التركيب مطلقاً . وليس المراد من قيامها مقام اسم الشرط : « مهما » المحذوف شرطه وجوباً ، أنها تعرب اسم شرط ، أو فعل شرط ، أو هما معاً ، — ولا أن تؤدي معناهما تأدية حقيقية ، يمكن بمقتضاها وضع « أمّا » في كل موضع تشغله « مهما » مع فعل شرطها . . .

( ١ ) هو : الناس .

ليس المراد هذا ؛ لأن «أما» حرفٌ ، والحرف لا يؤدي معنى اسم وفعل معاً ، ولأن كثيراً من الأساليب يفسد تركيبه ومعناه إن حلت فيه : «أما» محل : «مهما» الشرطية - وإنما المراد هو : صحة حذف «أما» الشرطية دائماً ووضع : (مهما يكن من شيء) موضعها . لأن في هذا رجوعاً إلى الأصل ، واستغناء عن النائب عنه الذي ليست شرطية أصيلة ، وإنما هي مكتسبة بسبب نيابته .

وإعراب الجملة المشتملة على «أما» في مثل : (أما المخترع فعالم) هو : (أما) نائبة عن . «مهما يكن شيء ، أو من شيء» . (المخترع) مبتدأ مرفوع (فعالم) (الفاء) داخلة على جواب اسم الشرط المحذوف الذي نابت عنه «أما» - وكان الأصل أن تدخل على المبتدأ ولكنها تتأخر عنه إلى الخبر إذا لم يفصل بينها وبين الشرط فاصل - كما في هذه الصورة - و «عالم» خبر المبتدأ . والجملة الاسمية في محل جزم جواب : «مهما» .

وإعراب : «مهما يكن من شيء ، أو شيء - فالمخترع عالم» ، هو : (مهما) ، اسم شرط جازم مبتدأ ، (يكن) مضارع مجزوم ؛ لأنه فعل الشرط . (من شيء) «من» حرف جر زائد ، و «شيء» فاعل مرفوع بضمه مقدرة منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد . هذا إن وجد الحرف : «من» . فإن لم يوجد فالفاعل مرفوع مباشرة ، على اعتبار : «يكن» فعلاً تاماً . أما على اعتباره ناسخاً فكلمة : «شيء» اسمه ، وخبره محذوف تقديره ؛ «موجوداً» ، والجملة الشرطية خبر «مهما»<sup>(١)</sup> . (المخترع) (الفاء) داخلة على جواب الشرط ، و «المخترع» مبتدأ و «عالم» خبره والجملة من المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط «مهما» وهناك إعرابات أخرى نكتفي بالتلميح إليها دون الإطالة بذكرها ؛ لسهولة جريانها على مقتضى القواعد العامة .

وليس من اللازم أن تكون : «أما» الشرطية في كل استعمالاتها قائمة مقام «مهما يكن شيء ، أو من شيء» بهذا التعبير الحرفي ؛ فمن الجائز - في أساليب أخرى - أن تقوم مقام تعبير شرطي آخر مناسب للسياق ، والمعنى المراد ؛ كقولهم في الرد على من يشك في علم شخص أو شجاعته : أما العلم فعالم ، وأما الشجاعة فشجاع . بنصب

(١) على الرأي القائل إنها الخبر ، أو الجملة الجوابية ، أو هما معاً على الرأي القائل بذلك .

كلمتى : « العلم ، والشجاعة » على تقدير : مهما ذكرت العلم ففلان عالم . . .  
مهما ذكرت الشجاعة ففلان شجاع . بل إن هذا التقدير أحسن على اعتبار هذه  
الأسماء المنصوبة مفعولاً به للفعل : ذكرت ونحوه<sup>(١)</sup>.

(٢) وجوب اقتران جوابها بالفاء الزائدة للربط المجرد ؛ فليست للعطف ولا  
لغيره . ومع أنها زائدة للربط لا يجوز حذفها إلا إذا دخلت على مَقُول محذوف ؛  
فيغلب حذفها معه ، حتى قيل إنه واجب كقوله تعالى : ( فأما الذين أسودت وجوههم  
أكفرتم . . . ) والأصل : فيقال لهم : أكفرتم . . . وقد سمع حذفها نادراً في  
النثر وفي الضرورة الشعرية ، وهذان لا يقاس عليهما اختياراً .

ويجب تأخير الفاء إلى الخبر إن كان الجواب جملة اسمية مبتدؤها غير  
مفصول من « أمّا » بفواصل — كما أسلفنا —

(٣) وجوب الفصل بينها وبين جوابها بشرط أن يكون الفاصل أحد الأمور  
الآتية :

١ — المبتدأ<sup>(٢)</sup> ؛ كبعض الأمثلة السابقة .

ب — الخبر ؛ نحو : أما كريم فالعربي . وأما في البادية فالشجاعة .

ج — الجملة الشرطية وحدها دون جوابها ؛ نحو : قوله تعالى في الميت :  
( فأما إن كان من المقربين فروح وريحان وجنة نعيم . وأما إن كان من أصحاب  
اليمن فسلام لك من أصحاب اليمن . . . ) ويجب أن يكون جواب الجملة  
الشرطية محذوفاً استغناء بجواب « أمّا » .

د — الاسم المنصوب لفظة أو محلاً بجوابها — ولا مانع هنا من أن يعمل  
ما بعد الفاء فيما قبلها<sup>(٣)</sup> — ، فالأول كقوله تعالى : ( فأما اليتيم فلا تقهر ) . والثاني

(١) هذا الإعراب أحسن من إعرابهم إياها مفعولاً مطلقاً معمولاً للمشتق الذي بعد الفاء في الجملة  
الجوابية ، أو مفعولاً لأجله لفعل الشرط المحذوف إن كان الاسم معرفة ، وحالاً من مفعول الفعل  
المحذوف إن كان نكرة . وإنما كان أحسن لأن تقدير هذا الفعل مطرد في كل موضع ، ولا يترتب عليه أن  
يكون ما بعد هذه الفاء عاملاً فيما قبلها وهذا ممنوع عندهم وإن كان أكثرهم يميزه بعد هذه الفاء الداخلة في  
جواب « أمّا » الشرطية . ( وانظر رقم ٣ في هذا الهامش ) .

(٢) وقد يكون المبتدأ مستلزماً شيئاً آخر يذكر معه ؛ كالمبتدأ اسم الموصول في قوله تعالى :  
( فأما الذين آمنوا فعملون أنه الحق من ربهم . وأما الذين كفروا فيقولون ماذا أراد الله بهذا مثلا . . . )  
واسم الموصول يستلزم بعده صلة حتمية .

(٣) قال الرضى يصح أن يتقدم على الفاء من معمولات الجواب : المفعول به والمفعول المطلق  
والمفعول لأجله والظرف ، والحال .

كقوله تعالى : (وأما بنعمة ربك فحدث) ، لأن الجار مع مجروره في حكم المفعول به ؛ فكأنه منصوب محلا . والفصل في صورتين واجب ؛ إذ لا يصح دخول «أما» على الطلب مباشرة .

هـ - الاسم المعمول المحذوف يفسره ما بعد «الفاء» ، نحو : أما المخترع فأعظمه<sup>(١)</sup> .

و - شبه الجملة المعمول لـ «أما» ؛ - إذا لم يوجد عامل غيرها - لما فيها من معنى الفعل الذى نابت عنه ، ويصح اعتباره معمولا لفعل الشرط المحذوف . نحو أما اليوم فالخارب أسد . أو : أما فى القتال فالخارب أسد .

ز - الجملة الدعائية بشرط أن يسبقها شبه جملة ، نحو : أما الآن - حفظك الله - فأنا مسافر . أو : أما فى بلدنا - صانها المولى - فالأحوال طيبة . . .

(٣) جواز حذفها للدليل ؛ ويكثر هذا قبل الأمر والنهى ؛ كقوله تعالى : (وربك فكبير) ، وثيالك فطهر ، والرجز فاهجر ، والدليل على حذفها فيما سبق هو «الفاء» التى لا مسوغ لها إلا دخولها فى الجواب . كما أن التنوين فى السياق يدل على حذفها<sup>(٢)</sup> . . .

(١) ومنه قوله تعالى : (وأما ثمود فهديناهم) ويقول كثير من النحاة : إن تقدير العامل واجب بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه ؛ بحجة أن «أما» نابتة عن الفعل ، فكأنها فعل ، والفعل لا يلى الفعل . وهذا كلام لا يحسن الأخذ به هنا .

(٢) وفى الكلام على «أما» الشرطية يقول ابن مالك فى باب مستقل عنوانه : «أما، ولولا، ولو ما» :

أَمَّا كَمَهُمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ ، وَ «فَا» لَتَلَوِ تَلَوَهَا وَجُوبًا أَلِفًا

( «فا» أى : فاه - تلو ، بمعنى التالى )

الأصل : أما كمهما يكن من شيء . و «فاء» ألف وجوباً - لتالى تاليتها ؛ أى : للجواب ؛ لأن تاليتها مباشرة هو : الشرط ، وتالى التالى هو الجواب . فيجب اقترانه بالفاء تبعاً للألوف فى الكلام الفصيح . ويفهم من هذا أن حذفها غير مألوف فيه ؛ كما وضعه بقوله بعد هذا مباشرة :

وحذف ذى «ألفا» قل فى نشر إذا لم يك قول معها قد نبذا

(ذى : هذه) يريد أن حذف هذه الفاء قليل فى النثر لا يقاس عليه إلا إذا حذفت مع القول كما شرحنا وقد اكتفى بالبيتين السابقين فى الكلام على «أما» وكل ما يختص بها .

## زيادة وتفصيل :

تختلف «أما» الشرطية السالفة في صيغتها، ومعناها، وأحكامها — عن «أما» مفتوحة الهمزة، المركبة من «أن» المصدرية، و «ما» التي جاءت عوضاً عن «كان» المحذوفة وقد سبق بيانها تفصيلاً<sup>(١)</sup>.

كما أنها تختلف عن «أما» التي أصلها : «أم» و «ما» المدغمتين — عند من يكتبهما متصلتين — وليس هذا بالمستحسن — نحو : أسقيت الحقل أماذا ؟ والفرق أوسع بينها وبين «إمّا» مكسورة الهمزة التي لاشروطية معها . قال الفخر الرازي في تفسيره<sup>(٢)</sup> وقد عرض لهما :

إذا كنت آمراً ، أو ناهياً ، أو مخبراً فالهمزة مفتوحة ، نحو : أما الله فاعبده وأما الخمر فلا تشربها ، وأما الضيف فقد خرج . وإن كنت مشروطاً<sup>(٣)</sup> أو شاكاً أو مخبراً — فالهمزة مكسورة . فمثال الاشتراط : إمّا تعطين المحتاج فإنه يشكر . وقوله تعالى : ( فإنما تثقفنهم في الحرب فشردّ بهم من خلفهم ) ، ومثال الشك : لا أدري من قام ؛ إما محمد وإما علي ، ومثال التخيير : لي في المدينة دار فلما أن أسكنها وإمّا أن أبيعها .

(١) ج ١ ص ٤٣١ م ٤٥ باب كان .

(٢) ج ١ ص ٢١٢ .

(٣) مستعملاً أداة الشرط .

## المسألة ١٦٢ :

أدوات التحضيض ، والتوبيخ ، والعرض ، والامتناع :

لولا - لو ما - هلا - ألا - ألا

صيغها - معانيها - أحكامها النحوية :

١- أما صيغها فالشائع أن كل أداة مركبة من كلمتين : (لو ، ولا) - (لو ، وما - هل ، ولا) - (أل ، ولا) - (الهمزة ، ولا) ولا يعنينا هذا البحث في أصلها وتاريخها القديم ، وإنما يعنينا أمرها الآن ، وما انتهت إليه كل أداة منها ، بعد أن صارت كلمة واحدة ؛ تؤدي معنى جديداً ، وتختص بأحكام جديدة لم تكن لها قبل التركيب ، ولو زال عنها هذا التركيب لتغيرت معانيها وأحكامها تغيراً أصيلاً واسعاً .  
ب- معانيها : هذه الحروف الخمسة تشترك جميعاً في أنها تدل على التحضيض<sup>(١)</sup> تارة ، وعلى التوبيخ تارة أخرى . ولذا يسميها اللغويون : « حروف التحضيض والتوبيخ » .

وتمتاز « ألا » - وحدها - بأنها تكون أحياناً أداة للعرض<sup>(٢)</sup> . كما تمتاز « لولا - ولو ما » بأنهما ينفردان بالدلالة على امتناع شيء بسبب وجود شيء آخر ، ويسميان لهذا أداتى شرط امتناعي<sup>(٣)</sup> .

فالمعاني التي تؤديها هذه الحروف ثلاثة أنواع :

(١) التحضيض والتوبيخ وتؤدي به الحروف الخمسة .

(٢) العرض . وتنفرد به : « ألا » ، وهو الأكثر في استعمالها .

(٣) الامتناع . وتنفرد به « لولا ولو ما » .

(١) الترغيب القوي في فعل شيء أو تركه . وتظهر القوة في اختيار الكلمات الجزلة القوية ، وفي نبرات الصوت .

(٢) الترغيب في فعل شيء أو تركه ترغيباً مقروناً بالعطف والملاينة . ويظهر هذا في اختيار الكلمات وفي نغم الصوت .

(٣) ومن الأمثلة : لولا الهواء مات الأحياء - لولا حرارة الشمس هلك الأحياء برداً - لولا الساعة لم نعرف الوقت - لولا التعلم لم تنهض الأمة ؛ فقد امتنع موت الأحياء بسبب وجود الهواء - وبسبب وجود الشمس - وامتنع عدم معرفتنا الوقت بسبب وجود الساعة - وامتنع عدم نهضة الأمة بسبب وجود التعليم .

— ح — أحكامها النحوية :

(١) إذا كانت الأداة للتحضيض أو للعرض وجب أن يليها المضارع ظاهراً أو مقدراً ؛ بشرط استقبال زمنه فيهما ؛ لأن أداة الحض والعرض تخلص زمن المضارع للمستقبل ؛ إذ معناه لا يتحقق إلا فيه .

فمثال الظاهر المباشر لها ( أى : غير المفصّل منها ) . لولا تؤدى الشهادة على وجهها — لو ما تغيّر المنكر بيدك ، أو بلسانك ، أو بقلبك — هلاّ تحمى الضعيف . ألاّ تُصاحب النبيل الوديع ، أو ألاّ . . . ؛ ومثال المتأخر المفصول منها : لولا الشهادة تؤدى على وجهها — لوما المنكر تغير بيدك . . . هلا الضعيف تحمى . . . وكذا الباقي ومثال المضارع المقدر دخولها على اسم ظاهر يكون معمولاً لمضارع مقدر بينه وبين الأداة ؛ نحو : لولا الشهادة تؤدى على وجهها — لو ما المنكر تغيره — هلا الضعيف تحميه ، ألاّ ، أو : ألاّ النبيل الوديع تصاحبه . والتقدير : لولا تؤدى الشهادة تؤدى . — لوما تغير المنكر تغيره — هلا تحمى الضعيف تحميه . . . ويدخل فى المضارع المقدر الفعل : « تكون » الشائنة ( أى : الدالة على الحال والشان كماضيها « كان » الشانية ) إذا كانت أداة التحضيض داخلية على جملة اسمية ؛ كقول الشاعر :

ونبتُ لَيْسَلَى أرسلت بشفاعة إلىّ ، فهلاّ نفسُ لَيْسَى شفيعتها  
التقدير : فهلاّ تكون . . . ( نفس ليلي شفيعتها ) فالجملة الاسمية خبر « تكون المقدره . أما اسمها فضمير الشان ، أى : هلا تكون الحالة والهيئة والشان<sup>(١)</sup> : نفسُ ليلي شفيعتها .

فإن دخلت الأدوات السالفة على ماضٍ خلصت زمنه للمستقبل بشرط أن تكون للمعنى الذى ذكرناه ؛ كقوله تعالى : ( فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين ) . أى : فلولا ينفر . . .

وأداة التحضيض والعرض قد تحتاج إلى جواب ، أو لا تحتاج ، على حسب ما يقتضيه المقام ؛ فجيئته جائزٌ . فإن جاء بعدها جواب وجب أن يكون مضارعاً إما مقروناً بفاء السببية وإماً خالياً منها . وفى الحالتين تجرى عليه الأحكام الخاصة بكل حالة . وقد عرفناها عند الكلام على فاء السببية المذكورة أو التى لم تذكر<sup>(٢)</sup> .

(١) سبق الكلام على ضمير الشان تفصيلاً فى ح ١ ص ١٧٧ م ٢٠ .

(٢) فى ص ٢٧٩ م ١٤٩ ، ٢٩٥ م ١٥٠ .



(٢) إن كانت الأداة للتوبيخ وجب أن يليها الماضي <sup>(١)</sup> لفظاً ومعنى معاً ،  
ظاهراً ، أو مقدراً يدل عليه دليل ؛ فمثال الظاهر غير المفصول من الأداة :  
هلاً دافع الجبان عن وطنه فانتصر أو استشهد . ألا قاومت بغى الطاغى .  
ومثال الظاهر المفصول : هلاً الطائر رحمت - ألا الضيف صافحت . والأصل :  
هلا رحمت الطائر - هلا صافحت الضيف ومثال المقدر قول الشاعر :

أتيت بعبد الله في القيد موثقاً فهلاً سعيداً ذا الخيانة والغدر  
والأصل : فهلاً أحضرت سعيداً . . . وكذا الباقي .

(٣) إن كانت الأداة دالة على امتناع <sup>(٢)</sup> شيء بسبب وجود شيء آخر  
وكلاهما في الزمن الماضي حتماً - فلا بد في هذه الحالة من أمرين .  
أولهما : دخولهما على مبتدأ ، محذوف الخبر وجوباً ( كما سبق في باب المبتدأ  
والخبر ) .

وثانيهما : جواب مصدّر بفعل ماضٍ لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط ( كالمضارع  
المسبوق بالحرف « لم » ) ، وقد سبقت الأمثلة للحالتين <sup>(٣)</sup> . ويجوز في هذا الماضي  
أن يكون مقترناً باللام أو مجرداً منها ؛ سواء أكان مثبتاً أم منفيّاً « بما » دون  
سواها . غير أن اقتران المثبت ، وخلو المنفى - هو الأكثر . فمثال المثبت المقترن  
بها ( غير ما تقدم ) قوله تعالى : ( يقول الذين استضعفوا للذين استكبروا لولا  
أنتم لكننا مؤمنين ) ، وقول الشاعر :

لولا الإصاخة للوشاة لكان لى من بعد سُخْطِكَ فى الرِّضاء رجاء  
ومثال المجرد منها :

لولا المشقة ساد الناس كلهمو الجود يُفْقِرُ والإقدام قتالُ  
وقول الآخر يرد على من عابه بالقصر :

لولا الحياء ولولا الدين عبتكما ببعض ما فيكما ؛ إذ عبتما قصرى

(١) لأن التوبيخ لا يكون إلا على شيء حصل .

(٢) هذه الدلالة خاصة بالحرفين : « لولا ، ولوما » وبسببها يعتبران الأداتين الخاصتين « بالشرط  
الامتناعى » وتعرب كل منهما حرف امتناع لوجود أى : امتناع شيء بسبب وجود غيره . أما « لو » فتدل على  
امتناع أيضاً ولكن من نوع آخر تقدم في بابها .

(٣) فى رقم ٣ من هامش ص ٣٨٥ .

ومثال المنفى « بما » المجرد من اللام قوله تعالى : ( ولولا فضلُ الله عليكم ورحمته ما زكا منكم من أحد أبداً ) ، وقول الشاعر :

لولا مفارقةُ الأحباب ما وجدت لها المنيا إلى أرواحنا سُبُلاً  
ومثال المنفى المقرون بها قول الشاعر :

لولا رجاء لقاء الظاعنين لما أبقت نواهم لنا روحاً ولا جسداً  
ويصح حذف الجواب إذا دل عليه دليل ؛ كقوله تعالى : ( ولولا فضلُ الله عليكم ورحمته .... وأن الله تواب حكيم ) . التقدير : ولولا فضل الله ورحمته هلكتم ... (١)

---

( ١ ) في تأدية « لولا ولوما » معنى الامتناع ودخولها على المبتدأ لزوماً - يقول ابن مالك في الباب السابق الذى عنوانه : ( أما ، ولولا ، ولوما ) :

لولا ولو ما يلزم أن الابتدا إذا امتناعاً بوجود عقداً

يريد : أنهما يلزمان الدخول على المبتدأ إذا عقدا الامتناع بالوجود ، أى ربطا الامتناع بالوجود ؛ بحيث يمتنع شيء بسبب وجود آخر . فإذا وجد هذا الآخر تحتم امتناع ذاك .  
ثم انتقل بعد ذلك إلى بيان معناها الآخر ؛ وهو : الدلالة على التحضيض ؛ فنص عليه وأشرك معهما فيه حروفاً أخرى ؛ هى : هلا - ألا - ألا . وصرح بأن هذه الأدوات التحضيضية مختصة بالدخول على الفعل - ولم يبين نوعه - وأن الاسم قد يقع بعدها فى الظاهر ولكنه فى الحقيقة يكون معلقاً - ، أى : متعلقاً بـ «مولا» - بفعل مقدر بعد الأداة مباشرة - أو بفعل متأخر عن هذا الاسم . يقول :

وبهما التحضيض مِرْ . وهَلَا ، أَلَا ، وَأُولَيْنَهَا الْفِعْلُ لَا

وقد يليها اسمٌ بفعل مُضْمَرٌ عُلِقَ ، أَوْ بظَاهِرٍ مُؤَخَّرٍ

( مِرْ : مَيَّرَ - أُولَيْنَهَا : أَتْبَعَهَا وأذكر بعدها ... )

## المسألة ١٦٣ :

## (١) العدَد

يشمل الكلام عليه ما يأتي :

أقسامه الاصطلاحية ، وكيفية إعرابها - تمييزه - تذكيره وتأنيثه - صوغه على وزن : « فاعل » ، وإعرابه بعد هذه الصياغة - تعريفه وتنكيره - التأريخ بالأيام والليالي . . .

الكلام على أقسامه الاصطلاحية ، وكيفية إعرابها .

أقسامه أربعة : مفرد (٢) ومركب ، وعقد ، ومعطوف .

(١) فالعدد المفرد ، يشمل الواحد والعشرة وما بينهما : ويلحق

به : لفظة : « مائة وألف » ، ولو اتصلت بهما علامة ثنية أو جمع ؛ كما تثنى وألفين ، ومئات ، وألوف . . . ؛ لأن معنى إفراد هذا القسم أنه ليس من الأقسام

(١) أحكام هذا الباب كثيرة ، والخلاف والتضارب فيها كثير كذلك . وما استخلصناه منها فهو - في تقديرنا - أقواها حجة ، وأوفرها شيوعاً . ولم نعرضها مرتبة على حسب ترتيب أبيات ابن مالك ، وإنما اخترنا ترتيباً آخر ، لعله أنسب وأحسن . وقد اقتضى هذا ألا نذكر أبيات ابن مالك التي نسوقها لتأييد القاعدة - مرتبة كما أوردناها في « باب العدد » . وتداركنا الأمر فذكرنا بجانب كل بيت رقمه الدال على ترتيبه الأصل في الباب ؛ ليعرف ترتيب النظم لأبياته .

ولم يترك القدماء كلمة : « العدد » من غير تعريف ، مع وضوح معناها ، وبداهة مدلولها ؛ فجاء تعريفهم حاملاً من الغموض والخفاء والإيهام ما يحمله كل تعريف البدیه ، وكل توضيح للواضح . وقد يكون من المقبول أن نذكره . قالوا : ( هو ما وضع لكىة الآحاد - أى : الأفراد - وأن من خواصه مساواته لنصف مجموع حاشيته المتقابلتين ! ) .

يريدون بالمساواة : أن كل عدد ، يحيط به طرفان ؛ هما : عدد قبله ، وعدد بعده « ويسميان : الحاشيتين » . وأن مقدار العدد يساوى نصف مجموع الحاشيتين . ذلك لأن الحاشية التي قبله تنقص عنه بمقدار ما تزيد عليه الحاشية التي بعده . وهذا معنى التقابل بينهما . فالعدد « ثمانية » - مثلاً - حاشيته العليا : تسعة ، وحاشيته السفلى : سبعة ، فمجموعهما ستة عشر ، وهما يحيطان به ؛ فقدره يساوى نصف مجموعهما . أى : أن ثمانية يساوى نصف مجموع السبعة والتسعة :  $8 = \left( \frac{9 + 7}{2} \right)$  والعدد « ستة » له حاشيتان ؛ العليا : سبعة ، والسفلى : خمسة ، ومقداره يساوى نصف مجموعهما معاً . أى : أن ستة يساوى نصف مجموع السبعة والخمسة ،  $6 = \left( \frac{5 + 7}{2} \right)$  وهكذا . . . ولا حاجة بنا لشيء من هذا التعريف .

(٢) ويسميه بعض النحاة « العدد المضاف » . وهى تسمية شائعة ، لكنها غير دقيقة لأنها لا تشمل إلا ثلاثة وعشرة وما بينهما دون : ١ و ٢ كما قد يسمى العقد : « بالمفرد » والعقد أحسن .

الثلاثة الأخرى ؛ وليس المراد أنه غير مثنى ، وغير جمع .  
 أما إعرابه فبالحرركات الظاهرة على آخره . إلا ما كان داخل في حكم المثنى أو الجمع ؛  
 فيعرب إعرابهما ؛ كاثنتين ، ومائتين ، وألفين ، ومئات ، وكذا : مئتان ، في بعض الحالات  
 ومن الأمثلة : العصامي رجل الدنيا وواحدُها - إن اثنين لا يشبعان ؛ طالب علم ،  
 وطالب مال - يقوم المجد الحق على ثلاث دعائم ؛ العلم ، والعمل ، والخلق  
 النبيل - ما أعجب تاريخ الخلفاء الراشدين الأربعة !! - . . . وكقوله تعالى :  
 ( فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين ، وإن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين  
 بإذن الله ، والله مع الصابرين ) - أقام العرب في الأندلس مئتا سنين ، قاربت  
 تسعة قرون - وقوله تعالى : ( ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف حذر  
 الموت . . . ) .

أما ضبط « الشين » من « عشرة » ففيه لغات ؛ أشهرها : أن العشرة  
 إذا كانت دالة على معدود مذكر فـ « الشين » مفتوحة وإن كانت دالة على  
 معدود مؤنث فهي ساكنة ، وقليل من العرب يكسرها في هذه الصورة .

( ٢ ) والعدد المركب ، هو : ما تركب تركيباً مزجياً<sup>(١)</sup> من عددين  
 لا فاصل بينهما ، يؤديان معاً - بعد تركيبهما وامتزاجهما - معنى واحداً جديداً  
 لم يكن لواحدة منهما قبل هذا التركيب والأولى تسمى : صدر المركب ، والثانية  
 تسمى : عَجْزُهُ<sup>(٢)</sup> وينحصر هذا القسم في الأعداد : أحد عشر ، وتسعة عشر ،  
 وما بينهما ( أى : ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ ) .  
 وحكمه : بناء آخر الكلمتين على الفتح<sup>(٣)</sup> في الأفصح ، مهما كانت حاجة

( ١ ) سبق الكلام على كل ما يختص بالمركب المزجى في الجزء الأول ( ص ٢١٢ م ٢٢ - باب  
 العلم ) وفي الجزء الرابع ( ص ١٧٥ باب الممنوع من الصرف ) ( ٢ ) سيجىء أيضاً - في ص ٣٩٢ -  
 وأن صدر العدد المركب يسمى : « النيف » ومعناه هنا : العدد المحصور بين عقدين ؛ فيشمل الواحد  
 التسعة وما بينهما مما ينحصر موضعه بين العقدين . كما أن عجز المركب يسمى : عقداً ، ومن العقود كلمة  
 عشرة . وسيجىء الباقي ( انظر هامش ص ٣٩٢ ) . ( ٣ ) مما يجب التنبيه له أن المركب المزجى العددي  
 لا بد أن يكون مفتوح الجزأين - في الأشهر - وقد يكون معرباً مضافاً على الوجه المبين في صفحتي  
 ٣٩١ ، ٤٠٠ . أما غير العددي فقد يكون مفتوحاً أو لا يكون ، على حسب نوعه المبين في موضعه المشار إليه في  
 رقم : ١ . ومن المركب المزجى العددي : « إحدى عشرة » للمعدود المؤنث والكلمات مبنيتان على فتح الجزأين  
 - أيضاً - في آخرهما . إلا أن الفتح مقدر على آخر الأولى . كما سيجىء في ص ٤١٠ - هذا وأصل المركب  
 العددي كلمتان بينهما واو العطف أى : أحد عشر - اثنا عشر - ثلاثة عشر وهكذا . ثم حذفت  
 الواو وركبت الكلمتان - لإبعاد معنى العطف تركيباً مزجياً وليؤديا معاً معنى واحداً جديداً .

الجملة إلى مرفوع أو منصوب أو مجرور ؛ ولذا يقال في إعرابهما : إنهما مبيتان معا على فتح الجزأين في محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب حاجة الجملة . ويستثنى من هذا الحكم حالتان .

الأول أن يكون العدد المركب هو اثنا عشر واثنا عشرة ؛ فإن صدرهما يعرب إعراب المثنى ، وعجزهما بدل نون المثنى ؛ مبني على الفتح لا محل له . ومن الأمثلة : المتسابقون أحدَ عَشَرَ سَبَّاحًا - إني رأيت أحدَ عَشَرَ كوكبًا - أثبتت على أحدَ عَشَرَ محسنًا . « فأحدَ عشر » في المثال الأول مبني على فتح الجزأين في محل رفع خبر ، وفي المثال الثاني مبني على فتح الجزأين في محل نصب مفعول به ، وفي الثالث مبني على فتح الجزأين في محل جر بعلى . وهكذا .

ولو وضعنا عددًا مركبًا آخر مكان : « أحد عشر » لم يتغير الإعراب . ما عدا اثني عشر ، واثنتي عشرة ، فلهما حكم خاص بهما في الإعراب - كما قلنا - ؛ إذ تعرب : « اثنا واثنتا » إعراب المثنى ، وتعرب كلمة : « عَشَرَ وعَشْرَة » بدل نون المثنى ، ففي مثل . السنة اثنا عشر شهرًا ، واليوم اثنا عشر ساعة - نقول : « اثنا واثنتا » : خبر مرفوع بالألف فيهما . وكلمة : عشر وعَشْرَة بدل النون التي تكون في المثنى الأصلي وهما مبيتان على الفتح لا محل لهما . وفي مثل قضيت اثني عشر شهرًا واثنتي عشرة ساعة في رحلة علمية - نقول : « اثني واثنتي » ، مفعول منصوب بالياء . وعشر ، وعشرة مبيتان على الفتح لا محل لهما ؛ لأنهما بدل النون التي تكون في المثنى الأصلي . . . . وفي مثل : انتفعت باثني عشر كتابًا ، واستتمعت إلى اثنتي عشرة محاضرة . . . . نعرب : « اثني واثنتي » مجرورة وعلامة جرهما الياء . وعشر وعَشْرَة بدل النون . مبيتان على الفتح ولا محل لهما .

وتضبط « الشين » في كلمة : « عشرة » المركبة كضبطها في المفردة ؛ فتفتح في أشهر اللغات - إن كان المعدود مذكرًا ، وتسكن إن كان مؤنثًا . فضبط « الشين » لا يختلف في أفراد ولا تركيب ، إن اقتصرنا على الأشهر بين لغات متعددة .

الثانية : أن يكون العدد المركب غير اثني واثنتي - مضافًا ؛ فيصح بناؤه على فتح الجزأين مع إضافته ، كما يصح إعراب عجزه على حسب حالة الجملة مع ترك صدره مفتوحًا في كل الحالات - وسيجيء هذا موضحة - ( في ص ٤٠٠ ) .

(٣) العدد العقْد<sup>(١)</sup> : ينحصر اصطلاحاً في الألفاظ : عشرين - ثلاثين - أربعين - خمسين - ستين - سبعين - ثمانين - تسعين .

وحكم هذه العقود أنها تعرب لإعراب جمع المذكر السالم في جميع أحوالها ؛ لأنها ملحقة به ؛ إذ هي اسم جمع ، وليست جمع مذكر حقيقياً . ومن الأمثلة قوله تعالى : ( إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ ) ، وقوله تعالى : ( وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ، وَاتَّمَنَّا بِعِشْرٍ ؛ فَتَسَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ) . وقوله تعالى : ( وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ ؛ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ ، إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا . . . ) . . . وهكذا . . . فحيثما توجد كلمة من ألفاظ العقود فإنه يتحتم إعرابها بإعراب جمع المذكر ، مهما اختلف موقعها الإعرابي .

(٤) العدد المعطوف : وينحصر بين عقدين من العقود الاصطلاحية السالفة ؛ كالأعداد المحصورة بين عشرين وثلاثين ، أو : بين ثلاثين وأربعين ، أو : بين أربعين وخمسين . . . وكل عدد محصور بين عقدين على الوجه السالف لا بد أن يشمل على معطوف ، ومعطوف عليه ، وأداة عطف ( واو ) ، ومنه : واحد وعشرون - اثنان وعشرون ، ثلاثة وعشرون . . . أربعة وثلاثون . . . خمسة وأربعون . . . ستة وخمسون . . . سبعة وستون . . . ثمانية وسبعون . . . ومن هذه الأمثلة يتبين أن المعطوف لا بد أن يكون من نوع العقود ، وأن المعطوف عليه - ويسمى النِّيف<sup>(٢)</sup> - لا بد أن يكون من نوع المفرد ( أى : المضاف ) وأن أداة العطف هي الواو دون غيرها . وحكم هذا القسم أن المعطوف عليه ، ( وهو المفرد المسمى بالنِّيف ) لا بد أن يتقدم

(١) ويسميه بعض النحاة بالعدد المفرد ؛ أى : الخالي من الإضافة والتركيب . ولكن تسميته بالعقد أفضل . والأصل اللغوي العام للعقد الحسابي هو : العدد يكون على رأس تسعة أعداد قبله من نوع واحد ؛ مفردة أو غير مفردة ، أى : العدد الذى يكمل به ما قبله عشرة . فيصدق على ١٠ ، ٢٠ ، ٣٠ . . . كما يصدق على ١٠٠ ، ٢٠٠ ، ٣٠٠ ، ٤٠٠ ، ١٠٠٠ ، ٢٠٠٠ . . . وهكذا من كل ما يتم عشرة . غير أن المقصود بالعقد هنا معنى اصطلاحى ، يقتصر على أعداد محصورة ، لها حكم خاص بها ؛ هي تلك العقود التى تبدأ بعشرة وتنتهى بتسعين ، ( أى : ١٠ - ٢٠ - ٣٠ - ٤٠ - ٥٠ - ٦٠ - ٧٠ - ٨٠ - ٩٠ ) ، ولكن العقد « عشرة » لا يشترك مع البواقي في حكمها النحوي . ولهذا لا يعد فيها من هذه الناحية . ولا يذكر معها برغم تسميته عقداً ، وكل واحد من البواقي يداخل في هذا النوع المسمى نحوياً : « باسم الجمع » . ولكنه يعرب بإعراب جمع المذكر السالم ، ويلحق به في ناحية الإعراب ، دون أن يكون جمع مذكر سالماً حقيقياً .

(٢) النيف هنا : العدد الذى بين عقدين . كما في رقم « ٢ » من هامش ص ٣٩٠

دائمًا ، وأن يعرب على حسب الجملة مع خضوعه لحكم إعراب المفرد الذى سبق فى القسم الأول — فيعرب فاعلا أو مفعولا أو مبتدأ أو خبراً أو غير هذا على حسب السياق ، ويكون إعرابه بحركات ظاهرة على آخره ، إلا ما كان منه دالا على ثنية ؛ فيعرب إعراب المثني . وأن المعطوف — ويكون بالواو خاصة — يتبعه فى الإعراب ، ولكن بالحروف التى يعرب بها جمع المذكر السالم . فى مثل : الحاضرون واحد وعشرون . . . تعرب كلمة « واحد » خبراً مرفوعاً ، والواو حرف عطف — ( عشرون ) معطوف على : « واحد » ، مرفوعة بالواو . ونقول : كان الحاضرون واحداً وعشرين . . . وأنست بواحد وعشرين . . . وهكذا سائر الأعداد المعطوفة . إلا إن كان المعطوف عليه هو ، « اثنان واثنان » ؛ فيعربان كالمثني ؛ نحو : الحاضرون اثنان وعشرون رجلاً — كان الحاضرون اثنين وعشرين رجلاً — أنست باثنين وعشرين رجلاً — أو : كانت الحاضرات اثنتين وعشرين ؛ فاثنان واثنان إما مرفوعة بالألف ، وإما منصوبة أو مجرورة بالياء . . . فى جميع حالات الأعداد المعطوفة . . .

## المسألة ١٦٤ :

## الكلام على تمييز العدد

العدد لفظ مبهم ، لا يوضح بنفسه المراد منه ، ولا يعين نوع مدلوله ومعدوده ؛ فمن يسمع كلمة مثل : ثلاثة ، أو أربعة ، أو خمسة ... أو غيرها من ألفاظ العدد — لا يمكن أن يدرك النوع المقصود من هذا العدد ، ولا أن يميزه من بين الأنواع الكثيرة المحتملة . أهو ثلاثة كتب ، أم أقلام ، أم أيام ، أم دراهم ، أم دنائير . . . أم غيرها من مئات الأشياء الأخرى . . . فلو قلنا : ثلاثة كتب ، أو أربعة أيام ، أو خمسة شهور . . . أو . . . لزال الإبهام ، وانكشف الغموض عن مدلول العدد ، وصار المراد واضحاً ؛ بفضل الكلمة التي جاءت بعده ؛ فبينت نوعه ، وميزته من غيره ، وعينت المعدود بعد أن كان مبهماً مجهولاً ، ولذا يسميها النحاة : « تمييز العدد » — سواء أكانت منصوبة أم مجرورة ، على التفصيل الذي سنعرفه — وهذا معنى قولهم : العدد مبهم يزيل إبهامه التمييزُ ، ( أى : المعدود ) .

ولهذا التمييز أحكام تختلف باختلاف أقسام العدد :

١ — فالأعداد المفردة <sup>(١)</sup> التي عرفناها ثلاثة أنواع ، نوع لا يستعمل مع تمييز له — وهو واحد ، واثنان ؛ فلا يقال : جاء واحدٌ ضيف ، ولا أقبل اثنا ضيفين ، ولا نحو هذا ؛ لأن ذكر التمييز ( ضيف . . . ضيفين . . ) مباشرة يغني عن ذكر العدد قبله ، إذ يبين النوع مع الدلالة على الوحدة أو على الزوجية ، فلا حاجة إلى العدد ، ولا فائدة منه . وقد يضاف هذا النوع لغرض آخر سنعرفه <sup>(٢)</sup> .

ونوع يحتاج إلى تمييز مفرد مجرور بالإضافة ؛ وهو لفظ : مائة ، وألف ، ومثناهما وجمعهما . فالمراد هو جنس المائة والألف . ومن الأمثلة قوله تعالى : ( مثل الذين يُنْفِقُونَ أموالَهُمْ في سبيلِ الله كمثلِ حَبَّةٍ أُنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ ، في كُلِّ سُنْبُلَةٍ مائةٌ حَبَّةٌ . والله يضاعفُ لمن يشاءُ ) — يبلغ ارتفاعُ هرمِ الجيزة الأكبرُ نحو مائتي ذراع <sup>(٣)</sup> — وكقولهم عند رؤية أشباح بعيدة : هذه مثو رجل ، أو مئات رجل — وقوله تعالى : ( وإنَّ يوماً عند ربك كألف سنة مما تعدُّون ) — حرَّاس المدينة ألفا حارس ، وجيشها تسعة آلاف جندي .

( ١ ) والتي قد تسمى مضافة على اعتبار أن أكثرها مضاف وهو ثلاثة عشرة وما بينهما دون العددین : ٢ و ١ كما سبق في هامش ص ٣٨٩ والتسمية غير دقيقة . ( ٢ ) في ص ٣٩٩ . ( ٣ ) أى : نحو ( ١٣٦ متراً ) بعد النقص الذي أصاب قمته ، ويقدر ، بنحو : سبعة أمتار تقريباً . . .



ونوع يحتاج إلى تمييز مجرور بالإضافة - أيضاً - ولكنه في الأغلب جمع تكسير للقلّة<sup>(١)</sup>، وهو: ثلاثة، وعشرة، وما بينهما؛ نحو الصيف ثلاثة أشهر - قضيت خمسة أيام في الريف - وقوله تعالى: (وأما عادٌ فأهلكوا بريح صرصر<sup>(٢)</sup> عاتية. سخّرها عليهم سبع ليالٍ وثمانية أيام حسوماً<sup>(٣)</sup>). فالأصل في تمييز القسم المفرد أن يستوفى أربعة أمور مجمعة؛ هي: أن يكون جمعاً - للتكسير - مفيداً للقلّة - مجروراً. وكل واحد من هذه الأربعة يحتاج إلى مزيد بيان وتفصيل:

(١) فأما كونه جمعاً فهو الأعم الأغلب؛ ليتطابق المعدود والعدد في الدلالة على التعدد الكثير. ويجوز إضافته إلى مفرد إن كان التمييز هو لفظ: «مائة»، نحو: ثلاثمائة رجل - أربعمائة كتاب - خمسمائة قلم... أو كان العدد مضافاً إلى مستحقه ملكاً أو انتساباً على أيّ حالة من الحالات؛ فتكون بالإضافة لبيان أن العدد مملوك للمعدود، أو منسوب إليه بوجه من وجوه التملك أو النسبة التي تستفاد من الإضافة<sup>(٤)</sup>؛ نحو: هذه خمسة محمود، وتلك سبعة علي... فقد تعرف المضاف بالمضاف إليه، وتميز به؛ فلا يحتاج إلى تمييز ولهذا لا يعتبر المضاف إليه المذكور تمييزاً؛ لأن العدد استغنى عن التمييز واحتاج لمضاف إليه يحقق غرضاً آخر وقد يغنى عن الجمع ما يدل على الجمعية ولو لم يسمّ جمعاً في اصطلاح النحاة؛ كقوم، ورهط<sup>(٥)</sup>، وغيرهما من أسماء الجموع؛ وكنحل وبقر، من أسماء الأجناس. والغالب في هذين النوعين أن يكونا مجرورين بالحرف «مين» نحو: ثلاثة من القوم فازوا، وأربعة من الرهط تقدموا، وخمسة من النحل جمعت العسل، وستة من البقر جلبت الغنى لصاحبها. أما جرهما بالإضافة فالأحسن الاقتصار فيه على المسموع ومنه قوله تعالى: (وكان في المدينة تسعة رهط) وقوله عليه السلام: «ليس فيما دون خمس ذود<sup>(٦)</sup> صدقة»<sup>(٧)</sup>.

(١) جمع التكسير - كما سيأتي في بابه ص ٤٦٧ - نوعان، جمع تكسير للقلّة، وهو ما كان دالا على أفراد لا تقل عن ثلاثة ولا تزيد على عشرة. وله أوزان خاصة، ومنها أفعلّة، وأفعال، وفعلّة، وأنفعل. نحو: أجهزة، وأنهار، وصبيّة، وأعين. وجمع تكسير للكثرة ويدل على أكثر من عشرة، وأوزانه كثيرة... (٢) شديدة الصوت، أو شديدة البرد. (٣) متتابعة. (٤) كما سيجي في الزيادة ص ٣٩٩ و ص ٤١٣ (٥) عدد من الرجال - خاصة - لا يزيد على عشرة في الغالب، وهو اسم جمع، فلا واحد له من لفظه. (٦) الذود: مؤنث، وهو عدد من الإبل لا يقل عن ثلاث، ولا يزيد على عشرة. ولفظه اسم جمع، لا يجيء منه واحد. (٧) انظر «ح» من ص ٤٠٦

(٢) وأما كونه للتكسير فهو الأكثر وروداً في الكلام الفصيح . ويجوز أن يكون جمعاً للتصحيح<sup>(١)</sup> إذا لم يكن للكلمة جمع مستعمل للتكسير ، نحو : خمس صلوات ، وسبع سنين . أو كان لها جمع تكسير مستعمل ولكن يعدل عنه إلى التصحيح لمجاورته ما أهمل تكسيـره في الكلام ؛ نحو : سبع سنبلات ؛ فإنه مجاور في الآية الكريمة لسبع بقرات ، في قوله تعالى : ( وقال الملكُ إني أرى سبعَ بقرات سمانَ يأكلهن سبعُ عجاف<sup>(٢)</sup> ) ، وسبعَ سنبلات خضر ، وأخترَ يابسات ) ، فقال لمراعاة التنسيق : « سبع سنبلات » ، بدل « سنابل » ؛ لمناسبة « بقرات » التي ترك جمع تكسيـرها في الآية . أو يكون لها جمع تكسير ولكنه قليل الاستعمال ، نحو ثلاث سعادات فهو أحسن من ثلاث سعائد .

ومن النادر الذي لا يقاس عليه أن يقع جمع التصحيح المشتق تمييزاً للعدد في مثل : هنا ثلاثة صالحين وأربعة زاهدين ؛ بالإضافة . والأحسن إعراب هذا الجمع نعتاً ، ويجوز نصبه على الحال إن كان نكرة ، وبذا يسلم من الضعف . ومع أن مدلول جمع التكسير الذي للقلة هو مدلول جمعي التصحيح عند سيبويه — نجد كثرة النحاة لا ترتضى التمييز بجمعي التصحيح .

(٣) وأما أنه للقلة فمراعاة للمأثور الأفيصح الذي يدل على أن الكلمة التي لها جمعان ؛ جمع كثرة وجمع قلة — يكون تمييز العدد بجمع قلتها في الأعم الأغلب ، فإن لم يوجد لها إلا جمع كثرة صحّ التمييز به بغير ضعف .

(٤) وأما جره بالإضافة فهو الأكثر أيضاً ، ويحدث تخفيفاً في العدد بحذف التنوين منه ؛ لإضافته . ولا يصح الفصل بينه وبين العدد إلا بما يصح الفصل به بين المتضايفين .

ولما يجب جـر التمييز بشرط تأخره وإعرابه تمييزاً . فلو تقدم التمييز على العدد لوجب إعرابه على حسب حاجة الجملة ، وإعراب العدد نعتاً مؤولاً<sup>(٣)</sup> له ، في مثل : عندي ثلاثة كتب ، بجر « كتب » ، بالإضافة — نقول : عندي كتبٌ ثلاثةٌ ؛ برفعها . ولو تأخر وأريد — ادع معنوى — إعرابه عطفاً بيان إن كان جامداً — كالأغالب

(١) هو جمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم .

(٢) نحيفات ، هزيلات . ( المفرد : أعجف ، وعجفاء . يقال ثور أعجف ، وثيران عجاف ، وبقرة عجفاء ، وبقرات عجاف ) . (٣) ويؤول النعت هنا لجموده . ويجوز إعرابه بدلاً أو عطفاً بيان إن كان المعنى عليهما دون النعت ؛ كما سيـجيء في ص ٤٠٩ .

أو نعتاً مؤولاً بالمشتق أيضاً — لو جب أن يكون تابعاً في إعرابه للعدد نحو عندى ثلاثة أثواب ، فأثواب : عطف بيان ، أو نعت مؤول بمعنى : مسماة بأثواب .

ب — وباقي أقسام العدد ( وهو : المركب ، والعقود الاصطلاحية ، والمعطوف ) يحتاج إلى تمييز <sup>(١)</sup> مفرد ، منصوب غير مفصول من العدد بفواصل ، نحو : (إني رأيت أحدَ عشرَ كوكباً) — (إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً) — (إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين) — (ووصينا الإنسان بوالديه إحساناً حملته أمه كرهاً ، ووضعته كرهاً . وحمله وفصاله ثلاثون شهراً . حتى إذا بلغ أشده ، وبلغ أربعين سنةً ، قال رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي . . .) — قال أحد الشعراء : هاجني منظر شائق ؛ فلم أغادر مكاني حتى فاض خاطري بخمسة وأربعين بيتاً في وصفه ، لم أقض فيها أكثر من ضحوة . وأزعجني نعي صديق لي ، فانهمر لساني برثائه ، وأنشأت قصيدة بلغت اثنين وخمسين بيتاً لم أقطع فيها أكثر من بضع ساعات ، ثم أكملتها بعد ذلك تسعة وسبعين بيتاً . . .

« ملاحظة » إذا نعت تمييز العدد المركب ، أو العقد ، أو المعطوف ، جاز في هذا النعت أن يكون مفرداً مراعاة للفظ المنعوت ( وهو التمييز ) وجاز أن يكون جمعاً مراعاة لمعناه ، نحو : هنا أربعة عشر خبيراً عالماً ، أو علماء — وعشرون طالباً ذكياً ، أو أذكياً — وخمسة وعشرون كاتباً ماهراً ، أو ماهرين . . . وهكذا . ومراعاة اللفظ أكثر ومثل النعت غيره من بقية التوابع ؛ كما سيجيء <sup>(٢)</sup> فليخلص الكلام على العدد من ناحية تمييزه هو — في الأغلب — :

واحد واثنان : لا يحتاجان لتمييز — ثلاثة وعشرة وما بينهما : تحتاج لجمع تكسير للقلة ، مجرور — جنس المائة . والألف : يحتاج إلى مفرد مجرور — ما عدا ذلك ؛ يحتاج لمفرد منصوب . . . <sup>(٣)</sup>

( ١ ) وقد يستغنى عن التمييز مطلقاً لداع بلاغى كما سيجيء في ص ٣٩٩ و ٤٠٠ .

( ٢ ) في ص ٣٩٩ .

( ٣ ) في تأنيث العدد المركب يقول ابن مالك :

وَأَحَدَ أَذْكَرَ وَصِلْنَهُ بِعَشْرٍ مُرَكَّبًا ؛ قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرْ —  
وَقُلْ لَدَى التَّأْنِيثِ إِحْدَى عَشْرَةَ وَالشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَمَمِّ كَسْرَةٍ —

يريد : أن . عشرة « إذا ركبت مع « إحدى » وجب مطابقة « العشرة » لها في التأنيث » وأن

عشرة المؤنثة ، تسكن « شينها » في أشهر اللغات ، وتميم تجيز السكون أيضاً . ثم أراد أن يبين عموم الحكم الخاص « بعشرة » من ناحية تأنيبها مطابقة للمعاود وأن هذا ليس مقصوراً على « إحدى » ، فقال :

ومَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى مَا مَعَهُمَا فَعَلْتَ فَافْعَلْ قَصْداً - ٦

( الفاء التي في صدر « افعَل » زائدة ) . والتقدير : وافعل قصداً مع غير أحد وإحدى ما فعلت معهما ، حيث أنشت عشرة مع إحدى المؤنثة وذكرتها مع أحد المذكر . أي : راع المطابقة في التذكير والتأنيث مع غيرهما من الأعداد التي تتركب مع العشرة كما راعيته مع : أحد وإحدى . وزاد الأمر إيضاحاً بالنص عليه مع ثلاثة وتسعة وما بينهما ؛ فقال :

ولثَلَاثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدَّ مَا - ٧

وبالنص عليه أيضاً في اثني واثنتي حيث يقول :

وَأَوَّلُ عَشْرَةٍ اثْنَتَيْنِ ، وَعَشْرًا اثْنَتَيْنِ إِذَا أُنْشِيَ تَشَا ، أَوْ ذَكَرَا - ٨

يريد أتبع المؤنثة ( أي : اذكر بعدها ) كلمة : « عشرة » المؤنثة . واذكر كلمة : « عشر » المذكورة بعد « اثني » المذكورة ، ثم بين : أن « اثني واثنتي » يعربان إعراب المثني عند تركيبهما كما كانا قبل التركيب ؛ فيرفعان بالالف ، وينصبان ويجران بالياء . وأما غيرهما فالجزءان المركبان مبنيان على الفتح في القول المألوف ؛ أي الشائع . يقول :

و « أَلِيا » لغير الرفع ، وارفَعْ بِالْأَلِفِ والفتحُ فِي جَزَائِ سِوَاهُمَا أَلِفٌ - ٩

ثم انتقل إلى حكم تمييز العقود فقال :

وَمِيزَ الْعَشْرِينَ لِلتَّسْعِينَ بِوَاحِدٍ كَارْبَعِينَ حِينَا - ١٠

( الحين : الوقت - ) ثم إلى تمييز المركب مباشرة وأنه مثل تمييز العشرين . فقال :

وَمِيزَ زَوْا مُرَكَّباً بِمِثْلِ مَا مُيزَ : « عَشْرُونَ » ؛ فَسَوَيْنَهُمَا - ١١

## زيادة وتفصيل :

١ - قد يضاف العدد المفرد إلى غير تمييزه المبين لنوع المعدود ، وحقيقته الذاتية ؛ فيضاف إلى مستحق المعدود ( ومن المفرد : واحد ، ومؤنثه : واحدة وحادية ، وإحدى ... ومنه : اثنان ، ومؤنثها : اثنتان ، ومنه ثلاثة وتسعة وما بينهما ويلحق به جنس المائة والألف ... ) لعدم الحاجة إلى ذكر التمييز استغناء عنه ، وطلباً لمضاف إليه يحقق غرضاً لا يحققه التمييز ؛ هو الدلالة على أن العدد مملوك أو منتسب للمضاف إليه ، أو مرتبط به بنوع من أنواع الصلة والارتباط التي تحدثها الإضافة الجديدة ، والتي لا تبين نوعاً ، ولا ذاتاً ، وإنما تبين استحقاق المضاف إليه للمضاف بوجه من وجوه الاستحقاق<sup>(١)</sup> ومن الأمثلة : واحد قومه من لا يعمل في الدنيا على أحد - واحدة قومها من رفعت شأن بلدها في مجال التربية والأمومة . وكأن يقال في كتابين لمحمد : هذان اثنان لمحمد . وفي فتاتين من القاهرة : هاتان اثنتا القاهرة ، أو اثنتا القاهرة . وفي دراهم لمحمد وعلى هذه سبعة محمود ، وتسعة على ... أما بقية أقسام العدد فيستغنى عن التمييز نوعاً منها : كما سيجيء في « ه »

ب - قلنا : إن المراد بالمائة والألف هو جنسهما الشامل لمفردهما ، ولثنائهما ، ولجمعهما ... هذه الدلالة على الجمعية قد تكون بصيغة الجمع المباشر المتحقق في لفظهما ؛ نحو : هذه مئو رجل تقود أربعة آلاف جندي . وقد تكون « الجمعية » غير مباشرة ؛ بأن تكون صيغة المائة والألف « مضافاً إليه » يكتسب معنى الجمعية من « المضاف » بشرط أن يكون هذا المضاف ثلاثة ، أو تسعة ، أو عدداً بينهما نحو : قضى الرحالة ثلاثمائة يوم في الصحراء ، قطع فيها تسعمائة ميل . وقد تكون بوقوع المائة والألف تمييزاً منصوباً مضافاً ، والعدد هو : أحد عشر أو غيره من الأعداد المركبة ، نحو : في المكتبة أحد عشر مائة كتاب ، واثنتا عشرة ألف مخطوطة ومن الجائز في النوعين الأخيرين اعتبارهما مفردين ؛ اعتماداً على أن لفظهما الصريح مفرد مجرد من علامة تثنية أو جمع ، وأن اعتبارهما غير مفردين راجع للعدد المذكور قبلهما ، وهو لفظ مستقل عنهما ، ولكنه احتاج إليهما ليكونا تمييزين له . فاعتبارهما مفردين راجع لمراعاة مادتهما وصيغتهما اللفظية وحدها ، واعتبارهما غير مفردين راجع لمراعاتهما مع اسم العدد . ولن يترتب على الاعتبارين خلاف يمس التمييز مباشرة وإنما الخلاف في توابع هذا التمييز ؛ كالنعت مثلاً ؛ أيكون مفرداً

(١) لأن من يقول : هذه « خمسة محمود » يكون عارفاً « محموداً وخمسة » حتماً ؛ فلا تحتاج لتمييز وإذا قلت : « هذه عشروك » فقد خاطبت من يعرف العشرين المنسوبة إليك « ولا تقولها إلا لمن يعرف هذا ؛ كما أنك لا تقول : « كتاب حامد » إلا لمن يعرفهما .

تبعاً للفظ التمييز المنعوت أم جمعاً تبعاً لمعناه ؟ الأمران جائزان ولكن الأحسن والأكثر هو مراعاة اللفظ ؛ بأن يكون تابع التمييز مطابقاً له في إفراده . ويسرى الحكم السالف أيضاً على تمييز العقود والأعداد المعطوفة كما سبق <sup>(١)</sup>

ح - يصلح الألف تمييزاً لكل أقسام العدد الأربعة (المفرد - غير الواحد والاثنين - والمركب - والعقد - والمعطوف .) ، أما المائة فلا تصلح تمييزاً إلا للثلاث التسعة وما بينهما ، وإلا للأعداد المركبة ، مثل : ثلاثمائة . . . خمسمائة . . . إحدى عشرة مائة . . . خمس عشرة مائة . . . ولا تكون تمييزاً للعقود ، ولا للأعداد المعطوفة . وإذا وقع لفظ « مائة » تمييزاً للثلاثة أو التسعة أو ما بينهما فالأغلب إفراده .

د - من الشاذ تمييز المائة - وجنسها - بمفرد منصوب ؛ كقول الشاعر :

إذا عاش الفتى ، مائتين عاماً فقد ذهب اللذات والفناء

ومن القليل تمييزها بجمع مجرور ؛ كقراءة من قرأ قوله تعالى : ( وليبثوا في كهفهم ثلاثمائة سنين ) على اعتبار « مائة » مضاف و « سنين » مضاف إليه . أما من ينون : « مائة » فإنه يجعل كلمة : « سنين » بدلاً أو عطف بيان من « ثلاث » المضافة إلى مائة . لا تمييزاً - لثلاث يكون التمييز شاذاً من وجهين ؛ هما : وقوعه جمعاً ، ونصبه .

هـ - ما صح في الأعداد المفردة من استغنائها عن التمييز أحياناً - كما تقدم

في « ا » - يصح في قسمين آخرين ؛ هما : المركب - ما عدا اثني عشر واثني عشرة - والعقود ، فيصح حذف التمييز حين لا يتعلق الغرض بذكره . ومن حالات الاستغناء عنه أن يضاف العدد إلى شيء يستحقه ؛ بأن يكون العدد مملوكاً للمضاف إليه ، أو متسبباً له بصلة من الصلات المستفادة من الإضافة الدالة على الاستحقاق لا على بيان نوع المعداد . كأن يكون لمحمود خمسة عشر درهما فنقول : خمسة عشر محمود ، وكأن يكون لغرف البيت عشرون مفتاحاً ؛ فنقول : هذه عشرو البيت . . .

وإذا أضيف العدد المركب - غير اثني عشر واثني عشرة - ففي إعرابه لغات أشهرها وأحقها بالاختصار عليه لغتان <sup>(٢)</sup> : - أما إعراب العقود فكجمع المذكر السالم فلا تتأثر عند إضافتها إلا بحذف نونها - .

الأولى : أن يبقى على ما كان عليه من فتح الجزأين في جميع مواقعه الإعرابية ، ولا مانع من اجتماع البناء والإضافة هنا ؛ تقول خمسة عشر محمد عندي - إن خمسة عشر محمد عندي حافظت على خمسة عشر محمد ؛ بالبناء ، على فتح الجزأين في محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب حالة الجملة .

(٢) سبقت الإشارة لها في ص ٣٩١ .

(١) في ص ٣٩٧ .

.....

الثانية : ترك الجزء الأول مفتوحاً كما كان ، وإجراء الحركات الإعرابية على الثاني ، فيكون معرباً ؛ مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً على حسب موقعه من الجملة ؛ ولا يكون مبنياً ؛ تقول : خمسة عشر محمد عندي . إن خمسة عشر محمد عندي - و « خمسة عشر » هنا : اسم « إن » ، منصوبة مباشرة ، وليست مبنية على فتح الجزأين - حافظت على خمسة عشر محمد . فخمسة عشر في الأمثلة الثلاثة غير مبنية ؛ فعجزها في الأول مبتدأ مرفوع مباشرة ، وفي الثاني اسم « إن » منصوب مباشرة - وفي الثالث مجرور مباشرة . وما عدا هذين الرأيين ضعيف يحسن إهماله ؛ ومنه : إضافة صدر المركب إلى عجزه المضاف إلى مستحق المعدود ، نحو : هذه خمسة عشر محمد ... ومنه إضافة صدر المركب إلى عجزه من غير إضافة العجز إلى شيء ؛ نحو : هذه سبعة عشر . . . (١)

---

(١) وإلى بعض هذه الآراء يشير ابن مالك بقوله :

وإن أضيف عددٌ مركبٌ يَبْقَى البِنَاءُ . وعَجَز «قد يُعربُ» - ١٢

## المسألة ١٦٥ :

## تذكير العدد وتأنيثه

عرفنا الأقسام الاصطلاحية للعدد ؛ وأنها أربعة : ( مفرد - مركب - عقد - معطوف ) .

الأول : تذكير الأعداد المفردة وتأنيثها ، ويتلخص في :

( ١ ) أن الواحد والاثنين يُذكّران مباشرة بغير حاجة إلى معدود بعدهما ، أى : أن صيغتهما العددية تذكّر أو تؤنث ؛ طبقاً لمدلولها وللمقصود منها . دون أن يكون معهما معدود ؛ ( تمييز ) إذ لا يصح ذكر تمييز لهما - كما عرفنا <sup>(١)</sup> - ومن الأمثلة قوله تعالى : ( قل الله خالق كل شيء . وهو الواحد القهار ) ، وقوله تعالى : ( يأياها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة ) ، وقوله تعالى : ( إلا تنصروه فقد نصره الله ؛ إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين . . . ) وقوله تعالى : ( قالوا : ربنا أمتننا اثنتين ، وأحييتنا اثنتين ) .

( ٢ ) وأن « مائة » و « ألفا » وجنسهما ثابتة على حالتها اللفظية ؛ تأنيثاً في « مائة » ، وتذكيراً في « ألف » مع أنهما يَحْتَسَاجَان إلى تمييز مفرد مجرور غالباً . وهذا التمييز قد يكون مذكراً أو مؤنثاً على حسب الدواعى المعنوية ؛ نحو : جاء مائة رجل - جاءت مائة فتاة - حضر ألف جندي - حضر ألف طالبة . أى : أن صيغة لفظهما لا تخرج عما وضعت له في الأصل ؛ فكلمة : « مائة » ملازمة للتأنيث اللفظي في كل استعمالاتها هى ومضاعفاتها ، وكلمة « ألف » ملازمة للتذكير اللفظي دائماً هى ومضاعفاتها ، فادتهما الهجائية ثابتة لا يدخل عليها تغيير من هذه الناحية إلا عند إلحاق المائة بجمع <sup>(٢)</sup> المذكر السالم .

( ٣ ) وأن ثلاثة ، وعشرة ، وما بينهما - تلحقها تاء التأنيث إن كان المعدود

( ١ ) في ص ٣٩٤

( ٢ ) عند إلحاق المائة بجمع المذكر السالم يقال فيها : « متون ومتين » .



( التمييز ) مذكراً ، وتتجرد من تاء التأنيث إن كان المعدود ( التمييز ) مؤنثاً . فالعدد مخالف للمعدود تذكيراً وتأنثاً . ويشترط لتحقيق هذه المخالفة شرطان ؛ أن يكون المعدود مذكوراً في الكلام ، وأن يكون متأخراً عن اسم العدد ، نحو : ثلاث عيون - أربعة قلوب - خمس أصابع - ستة رعوس - سبع رقاب - ثمانية<sup>(١)</sup> جلود - تسع أقدام - عشرة ظهور . . . فإن لم يتحقق الشرطان معاً ؛ بأن كان المعدود متقدماً ، أو كان غير مذكور في الكلام ولكنه ملحوظ في المعنى يتجه الغرض إليه - جاز في اسم العدد التذكير والتأنث ؛ نحو ؛ كتبت صحفاً ثلاثاً ، أو ثلاثة - صافحت أربعة . . . أو أربعاً<sup>(٢)</sup> . . .

والحكم على المعدود الدال على الجمع بأنه دال على التأنيث أو التذكير

( ١ ) للعدد : « ثمان » المفرد حكم خاص بصيغته وإعرابه ، حين يكون مؤنثاً أو غير مؤنث ويتلخص هذا الحكم فيما يأتي :

أ - إذا كان « ثمان » عدداً مفرداً مضافاً ومذكراً - بسبب إضافته إلى تمييزه المؤنث - فالأفصح إثبات الياء في آخره في جميع حالاته ، مع إعرابه إعراب المنقوص ؛ فتقدر على يائه الضمة والكسرة ، وتظهر الفتحة ؛ نحو : ثمانى غوان ينشدن ، وثمانى فتيات يعزفن - سمعت ثمانى غوان ينشدن ، وثمانى فتيات يعزفن - طربت لثمانى غوان ينشدن وثمانى فتيات يعزفن . فكلمة : « ثمانى . . . » في المثال الأول مرفوعة بضمة مقدرة على الياء ، وفي الثانى منصوبة بالفتحة الظاهرة ، وفي الثالث مجرورة بكسرة مقدرة .

فإن كان مؤنثاً - بسبب إضافته إلى تمييزه المذكر - لزمته « الياء » وبعدها - « التاء » الدالة على التأنيث ، وأعرب إعراب الأسماء الصحيحة ، نحو : فرقة الإنشاد ثمانية رجال - شاهدت ثمانية رجال - استمعت إلى ثمانية رجال .

ب - إذا كان : « ثمان » عدداً مفرداً ، غير مضاف والمعدود مذكر - لزمته الياء والتاء - أيضاً - وأعرب إعراب الأسماء الصحيحة في كل أحواله . نحو : المسافرون من الرجال ثمانية - كان المسافرون من الرجال ثمانية - أنست بثمانية . . .

فإن كان المعدود مؤنثاً فالأكثر إعرابه إعراب المنقوص ؛ نحو : أشهر من الشاعرات ثمان - اكتفيت من الشاعرات بثمان عرفت من الشاعرات ثمانياً ، أو ثمانى . بالتثنية وعدمه فالتثنية على اعتبار كلمة : « ثمانياً » اسم منقوص منصرف ، وعدم التثنية على اعتباره اسماً ممنوعاً من الصرف يشبه . « غوان » وجوار في وزنها اللفظي وفي دلالتها المعنوية على المؤنث . ومن القليل في هذه الصورة إعرابها بالحرركات الظاهرة على النون مباشرة عند حذف الياء ؛ كقول الشاعر :

لها ثمانية أربع حسان وأربع ؛ فعدتها ثمان

يريد ثمانية ثمان . أما العدد ثمانية عند تركيبه مع العشرة فيجىء الكلام عليه في تأنيث الأعداد المركبة

ص ٤١٠ ؟

( ٢ ) انظر « د » من ص ٤٠٩ .

لا يكون بالنظر إلى لفظه الدال على الجمعية ، وإنما يكون بالرجوع إلى مفردة ؛ لمعرفة حال المفرد من ناحية التذكير والتأنيث ، ومراعاة هذه الناحية وحدها ، دون التفات إلى تأنيث المعدود وتذكيره<sup>(١)</sup> . . .

وإذا مُيز العدد المفرد بتمييزين أحدهما مذكر والآخر مؤنث ، روعي في تأنيث العدد وتذكيره السابق منهما ؛ نحو أقبل سبعة رجال وفتيات ، وأقبل سبع وفتيات ورجال<sup>(٢)</sup> . . .

\* \* \*

( ١ ) كما سيحيى البيان في ص ٤٠٥ إلا عند الكسائي وبعض البغداديين ؛ فيجيزون الرجوع إلى المفرد ، أو مراعاة الجمع بلفظه الذي هو عليه . ورأيهم مخالف للأعم الأغلب .  
( ٢ ) في تأنيث العدد المفرد وتذكيره يقول ابن مالك في باب مستقل عنوانه : « العدد » - ولم يسلك فيه الترتيب الذي سلكناه ، كما أشرنا في هامش ص ٣٨٩ ، وأوضحنا الأمر :

ثلاثةٌ بالتاء قل للعشرة في عدد ما آحاده مذكّرة-١

في الضد جرّد . . . . . ٢-

( التقدير : قل ثلاثة بالتاء إلى العشرة . وآحاده : جمع أحد ، بمعنى : المفرد للجمع . وتكلمة البيت الثاني لا علاقة لها بهذه القاعدة وإنما تتصل بحكم آخر سيحيى ) .  
يريد : أنث العدد . ثلاثة « وعشرة ، وما بينهما - إن كنت تعد جمعا مفرداته مذكّرة . فالهبة بمعرفة التذكير والتأنيث في المعدود المجموع إنما تكون بالرجوع إلى مفردة بغير نظر إلى لفظ المعدود من هذه الناحية . أما في الضد - حيث يكون مفرد المعدود مؤنثا فيجب تذكير العدد . ثم انتقل بعد ذلك للكلام على تمييز العدد فقال :

(في الضد جرّد). والمُمَيِّزُ اجْرُرْ جمعا بلفظ. قَلَّةٍ في الأشهر-٣

وهذا الحكم خاص بالعدد ثلاثة وعشرة وما بينهما ، أما المائة والألف فقال فيه :

ومائةٌ والألفُ للمفردِ أَضِفْ ومائةٌ بالجمعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفْ-٤

( نَزْرًا = قليلا جداً . رُدِفْ = جاء بعده ) يقول : أضف مائة والألف للمفرد ، ليكون هذا المفرد المضاف إليهما هو التمييز . ثم قال : إن العدد « مائة قد يردفه ( أي : يقع بعده ) جمع فيكون المضاف إليه جمعا « ووقوع الجمع تمييزاً للمائة نزر لا يقاس عليه .

## زيادة وتفصيل :

١ - قلنا <sup>(١)</sup> : إن الحكم على المعدود بالتذكير أو التأنيث لا يكون بمراعاة لفظه إذا كان جمعاً ، وإنما يكون بالرجوع إلى مفرده ، وملاحظة هذا المفرد أهو مذكر أم مؤنث - حقيقى أم مجازى <sup>(٢)</sup> فى الحالتين ؛ فعلى المفرد وحده يكون الاعتماد فى هذه الناحية ، ولا عبرة بالمعدود المجموع . تقول : سمعنا غناءَ ثلاثِ غوان ، بحذف التاء من العدد « ثلاث » ؛ لأن المعدود جمع ، مفردُه : « غانية » وغانية مؤنثة حقيقية . ومثلها : سهرنا سبع ليالٍ ؛ بحذف التاء من العدد : « سبع » ؛ لأن المعدود جمعٌ مفردُه : ليلة ، وهى مؤنثة مجازية . وتقول : ثلاثة أدوية ، بإثبات التاء فى العدد ؛ لأن المعدود جمع ، مفردُه : دواء ؛ وهذا مذكر . ولا عبرة بتأنيث جمعه المذكور . وتقول : خمسة غلُمة ؛ بإثبات التاء فى اسم العدد ، لأن المعدود وإن كان جمعاً للتكسير مؤنثاً بالتاء - مفرده مذكر ، وهو : غلام . ومثلها : خمسة فتية ؛ بإثبات التاء فى اسم العدد ، بالرغم من أن معدوده جمع تكسير مؤنث بالتاء - لأن مفرده مذكر ، وهو : فتى ، والعبرة بالمفرد وحده كما سلف .

ب - هذا المفرد الذى يجب الرجوع إليه عند الأكثرين لمعرفة حاله من التذكير أو التأنيث الحقيقيين أو المجازيين ؛ للتوصل منه إلى تأنيث اسم العدد ، أو تذكيره - هذا المفرد يختلف الصور ؛ فقد يكون مؤنثاً لفظاً ومعنى معاً ؛ مثل فاطمة - مية - عائشة - ليلى - سلمى - زرقاء ( علم ) ، ومنه : زرقاء اليمامة ( حمراء ( علم أيضاً ) وغيرها من أعلام النساء المختومة بعلامة تأنيث .

وقد يكون مؤنثاً معنى لالفظاً ( وهو ما يلد ويتناسل ، مع خلو لفظه من علامة تأنيث ) ، مثل : زينب - سعاد - هند . . . وغيرها من أعلام النساء الحالية من علامة تأنيث وقد يكون مؤنثاً مجازياً . مثل : أرض و « بطن » بمعنى قبيلة وغيرهما من الأسماء الدالة على مؤنث غير حقيقى <sup>(٣)</sup> .

وقد يكون مؤنثاً لفظاً لا معنى ، مثل : طلحة ، عنترة - معاوية ، حمزة ، وغيرهما من أعلام الذكور المشتملة على علامة تأنيث . فلفظها مؤنث ، ومعناها مذكر . . .

( ١ ) فى ص ٤٠٣ ( ٢ ) سبق الكلام مفصلاً على أنواع المؤنث ( وهى : الحقيقى - المجازى -

المعنوى - اللفظى - التأويل - الحكى ) فى ص ٢٦٦ م ٦٧ - باب الفاعل . وسيجىء هنا التكلة فى

باب التأنيث ص ٤٣٧ ( ٣ ) المؤنث الحقيقى هو الذى يلد ويتناسل ، ولو من طريق البيض .

ولا بد أن يشتمل على علامة تأنيث ظاهرة أو مقدرة كما سيجىء فى ص ٤٣٧

.....

وقد يكون مذكراً لفظاً ومعنى ؛ ( كرجل ، وعلى ) .

وقد يكون صالحاً للدلالة على المؤنث أو المذكر ، مثل : شخص - نفس - حال . . .

فإذا كان المفرد مؤنثاً تأنيثاً حقيقياً وجب مراعاة هذا التأنيث بتذكير اسم العدد ، سواء أكان التأنيث الحقيقي لفظاً ومعنى معاً ، أو معنى فقط . ( مثل : فاطمة - زينب ) .

وإن كان المفرد مذكراً لفظاً ومعنى وجب مراعاة هذا التذكير بتأنيث اسم العدد وفي غير هاتين الحالتين يصح اعتبار المفرد مذكراً أو مؤنثاً ؛ كأن يكون مذكراً لفظاً ومعناه مؤنث تأنيثاً مجازياً ، مثل « حرف » المرادُ به : كلمة . و « بطن » : المرادُ به : « قبيلة » ، و « كتاب » المرادُ به : ورقاته . . . .

وكان يكون مؤنثاً لفظاً ومعناه مذكر ؛ مثل : طلحة - حمزة - معاوية - وكان يكون لفظاً يصلح للدلالة على المؤنث حيناً والمذكر حيناً آخر ؛ مثل : شخص - نفس - حال وغيرها مما يصلح للأمرين<sup>(١)</sup> . . .

بالرغم من أن هذه الصوري يجوز فيها اعتبار المفرد مؤنثاً أو مذكراً فالأحسن في المفرد إن كان علماً مراعاة لفظه ، وكذلك إن وجد في السياق ما يقوى جانب اللفظ . فنقول : ثلاث طلحات ، أو ثلاثة طلحات ، والأول أحسن ؛ مراعاة للفظ المفرد « طلحة » لأنه علم . ونقول : ممن اشتهروا في صدر الإسلام بأعمال جليلة باقية على الزمان سجلها التاريخ لهم : أربعة أشخاص ، عرفوا بالخلفاء الراشدين ، ويصح أربع أشخاص ؛ ولكن التأنيث هنا أحسن ، لأن نسق الكلام جار على التذكير ففيه : اشتهروا - لهم - عرفوا - الراشدين ، وهذا الاتجاه يقوى في المفرد ( وهو : شخص ) ناحية التذكير ، ويغلبها على ناحية التأنيث ، فيستحسن تبعاً لهذا تأنيث العدد .

ح - ليس من اللازم أن يكون التمييز الخاص بالأعداد : « ثلاثة ، وعشرة » وما بينهما - جمعاً في كل الحالات ، وإنما اللازم - كما سبق<sup>(٢)</sup> - أن يكون دالا على معنى الجمعية ، فيشمل الجمع الحقيقي ، كما يشمل اسم الجمع ؛ كقوم ،

(٢) في ص ٣٩٥ .

(١) انظر في ص ٤٣٩ .

ورھط وناس وأناس ، ونساء ، وعشرون ، وثلاثون ، وباقي العقود . . . وكذلك يشمل ؛ اسم الجنس الجمعی <sup>(١)</sup> ؛ كمنحل ، ونخل ، وبطّ ، وبقر ، وككلم . . . وقد عرفنا أن المعدود الجمع لا يراعى لفظه في ناحية التذكير والتأنيث ، وإنما الذي يراعى هو مفرد فقط . فما الذي يراعى إن كان المعدود اسم جمع . أو اسم جنس جمعی ؟

يراعى أمرهما مباشرة ، ( أى : صيغتهما ) وماهما عليه من تأنيث ، أو تذكير ، أو صلاح للأمرين ، ولا يراعى مفردهما إن وجد .

ويعرف أمرهما من هذه الناحية بوسائل متعددة ؛ منها : نوع الضمير العائد على كل منهما : أهو مذكر أم مؤنث ؟ ومنها اسم الإشارة المستعمل مع كل ؛ أهوما يستعمل مع المذكر أم مع المؤنث ؟ ومنها النعت ، وكذلك تأنيث الفعل . . . ، فكل وسيلة من هذه - وأشباهاها - صالحة للدلالة على تأنيث اسم الجمع واسم الجنس الجمعی أو تذكيرهما أو صلاحيتهما للأمرين على حسب الوارد في الكلام الصحيح المأثور . فإذا أردنا أن نبين أمر اسم جمع : « كقوم » أو رھط . . . أهو مذكر أم مؤنث ؛ نرجع إلى الكلام الفصيح فنجد العرب يقولون - مثلاً - القوم سافروا والرهط أقبل - وهذا قوم من خير الأقسام ، وهذا الرھط المقبل من قریش سيكون له شأن . . . - ولا يقولون على الحقيقة الحالية من التأويل والحجاز : القوم سافروا ، ولا الرھط أقبلت ، ولا هذه قوم من خير الأقسام - ولا هذه الرھط المقبلة . . .

ويقولون : كان قومنا المجاهدون أصبر الناس على الجهاد ، وكان رھطنا الرواد أسرع الجنود إلى الفداء والتضحية . ولا يقولون : كانت قومنا المجاهدات . . . ولا كانت رھطنا الرائدات . . . أى : أنهم يذكرون : قوماً ورھطاً ، من أسماء الجموع . فيتبع هذا تأنيث العدد ، فنقول : ثلاثة من القوم ، وأربعة من الرھط <sup>(٢)</sup> .

وهم يؤنثون من أسماء الجمع : « رَجُلَةٌ » ( بمعنى بضعة رجال لا تزيد على عشرة ) فيقولون : أقبلت رَجُلَةٌ تكشف المجاهل . . . ويتبع هذا تذكير العدد ، فيقال : ثلاث من رجلة . . . . .

( ١ ) سبق تفصيل الكلام عليه وعلى أقسام اسم الجنس في الجزء الأول ( ص ١٣ م ٢ ) .

( ٢ ) مع مجيء حرف الجر ؛ « من » ؛ طبقاً لما تقدم في حكم تمييز العاد الذي معدوده اسم

جنس ، أو اسم جمع . . . ص ٣٩٥ .

وهم - في أغلب الفصيح - يذكرون من أسماء الأجناس الجمعية : « البنان »  
« والكليم » ، فيقولون : بنان مخضب . ويقول الله تعالى : ( إليه يصعد الكلم  
الطيب ) ، كما يقول ، ( يُحَرِّفُونَ الكلم عن مواضعه ) ويترتب على هذا تأنيث اسم  
العدد ؛ نحو : خمس من البنان المخضب ، وسبع من الكلم الطيب . . . . .

وهم - في الأغلب أيضاً - يؤنثون ويذكرون من تلك الأجناس الجمعية :  
البط والنخل ؛ فيقولون البط سابح في الماء ، والبطّ سابحة في الماء . ويقولون الله  
تعالى : ( . . . والنخلَ باسقات <sup>(١)</sup> لها طلعٌ نضيدٌ <sup>(٢)</sup> ) كما يقول في وصف الرياح  
التي أهلكت عاداً ( . . . تَنزِعُ النَّاسَ ، كأنهم أعجازُ نخلٍ مَنقَر <sup>(٣)</sup> ) .  
ويترتب على هذا صحة التذكير والتأنيث في اسم العدد ؛ نحو : سبع أو سبعة  
من البط ، وتسع ، أو تسعة من النخل . . .

فشأن هذا شأن المعدود الذي يدل على المذكر وعلى المؤنث حيث يصح معه  
في اسم العدد مراعاة هذا أو ذاك .

ويشترط لتطبيق الحكم السالف الخاص باسم الجمع واسم الجنس الجمعي في  
صورهما المختلفة ألا يتوسط بين المعدود واسم العدد نعت يدل على التأنيث فقط ،  
أو التذكير فقط أو يكون لفظه من الألفاظ التي تصلح نعتاً للمؤنث والمذكر ، فإن  
توسط هذا النعت وجب مراعاة المعنى الذي يقتضيه ، ويدل عليه ؛ فيذكر اسم  
العدد أو يؤنث تبعاً له ؛ نحو : في الماء خمس إناث من البط ، وعلى مقربة منها  
خمسة ذكور من البط أيضاً <sup>(٤)</sup> . ولو تأخر هذا النعت عن المعدود ، أو كان لفظه  
مما يصلح نعتاً للمذكر والمؤنث ؛ - ككلمة : حسان ؛ مثلاً - لم يكن له  
أثر في تأنيث العدد ، وتذكيره ؛ فوجوده من هذه الناحية كالأوجود . فنقول :  
في : الماء خمسة من البط إناث - أو خمس من البط إناث . وخمس من البط  
ذكور ، أو خمسة من البط ذكور . كما نقول خمسة حسان من البط ، أو خمس  
حسان من البط ، لأن لفظ : « حسان » يصلح نعتاً للمذكر والمؤنث ؛ فيقال :  
رجال حسان ، ونساء حسان .

(١) عاليات . (٢) مقطوع من أصله . وأعجاز النخل أصوله . والمراد هنا : النخل نفسه .

(٣) إناث وذكور ، نعتان ، مؤنلان المشتق ؛ أى : مذكرة ومؤنثة .

(٤) منسق .

د - يشترط لتطبيق الحكم العام الخاص بتأنيث الأعداد المفردة السالفة (٣، ١٠) وما بينهما) وتذكيرها - أن يكون المعدود المفرد مذكوراً ومتأخراً عن اسم العدد، كما<sup>(١)</sup> عرفنا. ولهاتين الحالتين صور، منها: أن يكون المعدود محذوفاً مع ملاحظته في المعنى وتعلق الغرض به، فيصح في اسم العدد التذكير والتأنيث؛ نحو: ثلاث من كن فيه فهو منافق أثيم؛ الحيانة وخلف الوعد، والكذب، فيصح في اسم العدد هنا: التذكير والتأنيث؛ فيقال: ثلاث، أو ثلاثة؛ إِمَّا على اعتبار أن المعدود المحذوف متقدم في الأصل على العدد، والأصل: صفات ثلاث. أو صفات ثلاثة، ويعرب المعدود المحذوف على حسب حاجة الجملة ويعرب اسم العدد بعده نعتاً<sup>(٢)</sup> في الغالب حين يكون المحذوف مذكوراً، فإذا حذف حلّ النعت محله في إعرابه؛ فصار مبتدأ، أو خبراً، أو غير ذلك مما كان يؤديه المعدود المحذوف.

وإِمَّا على اعتبار المعدود المحذوف متأخراً في الأصل على العدد والأصل هو ثلاث صفات؛ وهذا الاعتبار يقضى بتطبيق الحكم الخاص بتذكير العدد أو تأنيثه حين يكون المعدود مذكوراً ومتأخراً عنه.

فإن كان المعدود المحذوف غير ملاحظ في التقدير مطلقاً، ولا يتعلق الغرض به بتاتاً، وإِنَّمَا المقصود هو ذكر اسم العدد المجرد فالأفصح في هذه الصورة تأنيث العدد بالتاء على اعتباره علم جنس مؤنثاً؛ ويمنع من الصرف ولا تدخل عليه «أل» المعرفة - في الأرجح -؛ نحو ثلاثة نصف ستة، وأربعة نصف ثمانية... فالعدد في المثالين - وأشباههما - علم جنس، مؤنث، ممنوع من الصرف، لا تلحقه - في الأرجح - «أل» المعرفة، كما قلنا؛ لأنها لا تدخل على المعارف وقد تدخل عليه «أل» التي للمح الأصلى؛ وهو: الوصفية العارضة، كما دخلت في كلمة: إلهة؛ علم للشمس، وكلمة: شعوب، علم للمنية فقالوا فيهما الإلهة، والشعوب.

(١) في ص ٤٠٣

(٢) سبق في (ص ٣٩٦) أنه لا مانع في هذه الحالة من إعرابه بدلا أو عطف بيان إن كان المعنى عليهما. ولا مانع هنا من عدم مطابقة النعت للمنوع في التذكير والتأنيث؛ لأن هذه الصورة مما يجوز فيه المطابقة وعدمها، فيجوز فيها أن يكون المعدود المحذوف مذكراً واسم العدد مؤنثاً، ويجوز العكس؛ كما يجوز المطابقة؛ وهى الأحسن عند إمكانها، لموافقها القاعدة العامة في حكم النعت الحقيقي. أما عدم المطابقة فسايرة لخالفه العدد للمعدود.

الثاني : تأنيث الأعداد المركبة وتذكيرها :

سبق أنّ الأعداد المركبة تنحصر في : (أحد عشر ، وتسعة عشر ، وما بينهما) وأنها سميت مركبة لتركيبها من جزأين امتزجاً واتّصلاً حتى صارا بمنزلة كلمة واحدة ؛ تؤدي معنى جديداً لا يؤديه واحد منهما منفرداً . والجزء الأول منهما يسمى : « صدر المركب » أو : النيف ( وهو يشمل ١ ، ٩ وما بينهما ) والجزء الثاني يسمى : « عجز المركب » أو العقد ، ويقتصر على كلمة : « عشرة » ولا بد للمركبات من تمييز يكون مفرداً منصوباً ، وتعرب مبنية على فتح الجزأين في كل أحوالها<sup>(١)</sup> ، في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب الجملة . ما عدا اثنين واثنتين فيعربان بإعراب المثني . . .

أما حكم الأعداد المركبة من ناحية التأنيث والتذكير فيتلخص : في أن عجزها ( وهو : عشرة ) يطابق المعدود دائماً ، أي : يسايره في تذكيره وتأنيثه بغير تخالف . وأن صدرها : إن كان لفظه كلمة : أحد ، أو اثني ، أو اثنتي . . . يجب مطابقتها للمعدود ، وإن كان ثلاثة وتسعة وما بينهما وجب مخالفتها للمعدود كمخالفتها له وهو مفرد (أي : مضاف) فالأعداد «ثلاثة وتسعة» وما بينهما يجب مخالفتها للمعدود في التذكير والتأنيث ؛ سواء أكانت تلك الأعداد مفردة أم مركبة<sup>(٢)</sup> . . . ومن الأمثلة : دخلت حديقة بها أحد عشر رجلاً - زرعت إحدى عشرة شجرة - الشهور اثنا عشر شهراً - سنوات الدراسة ، نحو : اثنتي عشرة سنة - اشترك في تمثيل المسرحية ثمانية عشر رجلاً وأربع عشرة فتاة . . . وهكذا<sup>(٣)</sup> . . .

(١) مع ملاحظة ما سبقت الإشارة إليه - في ص ٣٩٠ - وهو : أن المركز المزجي العددي يجب بناؤه على فتح الجزأين - في أشهر انغات ، وأكثر الصور أو إضافته - أما غير العددي فقد يكون مبنياً على فتحهما أو غير مبنئ . ومن المزجي العددي . «إحدى عشرة» ، وهي مبنية على فتح الجزأين أيضاً ، ولكن الفتح مقدر على آخر الأولى . (٢) العدد : «ثمانية» عند تركيبه مع العشرة يكون - من ناحية تذكيره وتأنيثه - كحاله قبل التركيب - وقد سبق في ص ٤٠٣ - ؛ يؤنث بالتاء مع إثبات الياء إن كان المعدود مذكراً ؛ نحو : ثمانية عشر رجلاً . ويجرد من التاء إن كان المعدود مؤنثاً ، نحو : ثمان عشرة سيدة . وفي هذه الحالة التي يتجرد فيها من التاء مع تركيبه يجوز فيه أربع لغات ، إثبات الياء ساكنة أو مفتوحة وحذفها مع فتح النون أو كسرها . وعند إثبات الياء ساكنة يكون الفتح عليها مقدراً ، وعند إثبات النون مكسورة تكون الياء بعدها مخدوفة للتخفيف مفتوحة بفتحة ظاهرة أو مقدرة .

أما «ثمان» المفردة فقد تقدم الكلام على حكمها في ص ٤٠٣ . مع الأعداء المفردة .

(٣) عرض ابن مالك تأنيث الأعداد المركبة وتذكيرها بمجملتها مختلطة بغيرها من الأقسام الأخرى .

وقد سجلنا أبياته في ص ٣٩٧ ، ٣٩٨ .



وإن كان للعدد المركب تمييزان أحدهما مذكر والآخر مؤنث كان الاعتبار للمذكر؛ فيجب تأنيث صدر العدد المركب؛ مراعاة للتمييز المذكر ولو كان متأخراً بشرط أن يكون من نوع العقلاء؛ نحو: هاجر أربعة عشر رجلاً وفتاة، أو: هاجر أربعة عشر فتاة ورجلاً. فإن لم يكن من العقلاء روى السابق منهما، نحو: في الحديقة خمس عشرة عصفورة وبلبل، أو خمسة عشر بلبلًا وعصفورة. وهذا بشرط ألا يفصل بين العدد والتمييز فاصل فإن فصل بينهما روى المؤنث، نحو الحديقة خمس عشرة ما بين بلبل وعصفورة.

الثالث: تذكير العقود<sup>(١)</sup>: (٢٠ - ٣٠ - ٤٠ - ٥٠ - ٦٠ - ٧٠ - ٨٠ -

- ٩٠).

العقود ملحقة في إعرابها بجمع المذكر السالم؛ فلا يصح أن يتصل بلفظها علامة تأنيث؛ منعاً للتعارض؛ إذ يلزمها دائماً علامتا جمع المذكر السالم؛ سواء أكان معدودها مذكراً أم مؤنثاً، ومن الأمثلة: أقبل وفد السيّاح؛ فيه ثلاثون رجلاً وعشرون امرأة، وسيقضى الوفد أربعين يوماً أو خمسين في الصعيد؛ حيث ينعم بدفء الشتاء ويتمتع بروائع الآثار...

ومع أن لفظها اسم جمع ملحق بإعرابه بجمع المذكر السالم - فدلّوها (المعدود، أى: التمييز) لا بد أن يكون مفرداً مذكراً أو مؤنثاً على حسب الحالة.

الرابع: تأنيث الأعداد المعطوفة وتذكيرها:

الأعداد المعطوفة تستلزم ثلاثة أمور مجتمعة:

أولها: أن تكون صيغها مقصورة على ألفاظ العقود.

والثاني: أن يكون صيغة المعطوف عليه - وهو النيف - مقصورة على لفظ من ألفاظ الأعداد المفردة الأصلية ويتعين أن يكون هذا اللفظ هو: واحد أو تسعة أو عدد محصور بينهما.

والثالث: أن تكون أداة العطف: «الواو» دون غيرها. وقد سلفت الأمثلة المختلفة لهذا القسم. فأما من ناحية تذكيره وتأنيثه، فالمعطوف - أى: العقد -

(١) سبق - في ص ٣٩٢ - أنها تعد من أسماء الجموع وليست جموعاً حقيقية، بالرغم من إلحاقها بجمع المذكر السالم في إعرابه.

مذكر دائماً ؛ لأن صيغته تعرب إعراب جمع المذكر السالم وفيها علاماته فلا يصح مجيء علامة تانيث معهما ؛ منعاً للتعارض والتناقض كما سلف .

وأما المعطوف عليه ( أى : النِّسْف ) فإن كانت صيغته هي لفظ « واحد » أو اثنين ، وجب مطابقتها للمعدود في تذكيره وتأنيثه . وإن كانت صيغته هي لفظ ثلاثة أو تسعة أو عدد بينهما – وجب مخالفتها للمعدود ؛ فتؤنث حين يكون المعدود مذكراً ، وتُذكر حين يكون مؤنثاً . فحكم المعطوف عليه هنا – من ناحية تذكيره وتأنيثه – كحكمه في الأعداد المفردة والمركبة . . . ومن الأمثلة : في المتجر واحد وثلاثون رجلاً وإحدى وعشرون فتاة ، وفي المصنع اثنان وخمسون عاملاً وثمان وثلاثون عاملة . وفيه من الغلمان أربعة وثمانون غلاماً وسبع وثلاثون فتاة<sup>(١)</sup> . . .

( ١ ) عرض ابن مالك الأبيات الخاصة بهذا القسم مختلطة بما يخص غيره . وقد عرضناها في ص ٣٩٧ ، ٣٩٨ .

## زيادة وتفصيل :

١ - مؤنث « واحد » و « أحد » الذي بمعناه ؛ وكذا الحادى ، هو : واحدة وإحدى ، وحادية . وتختلف مواضع استعمال الكلمات الستة « فالواحد » : يدخل فى قسم الأعداد المفردة كما يدخل فى قسم الأعداد المعطوفة باعتباره هو المعطوف عليه . ولا يدخل فى غيرهما غالباً

و « الأحد » يركَّب مع العشرة فيصير : أحد عشر ، ويقتصر على هذا الاستعمال العدديّ ، فلا يستعمل استعمال الأعداد المفردة ، ولا يكون - فى الفصحح - معطوفاً عليه فى الأعداد المعطوفة فلا يقال : جاء أحد ، ولا سافر أحد وعشرون . و « واحدة » تستعمل عدداً مفرداً ، وتكون أيضاً معطوفاً عليه فى الأعداد المعطوفة ، ولا تركَّب مع العشرة إلا نادراً لا يقاس عليه ؛ ومن الأمثلة : هذه واحدة ، وهذه واحدة وعشرون .

والحادى ، والحادية - يكونان مركبين مع العشرة ، أو معطوفاً عليهما فى الأعداد المعطوفة ؛ نحو : انقضت الليلة الحادية عشرة - أو الحادية والعشرون وكذا اليوم الحادى عشر والحادى والعشرون . ولا يكونان فى غير هذين القسمين . و « إحدى » تكون - فى الأكثر - مركبة مع العشرة ، أو معطوفاً عليها فى الأعداد المعطوفة ، ومن النادر أن تكون مفردة بنفسها ؛ نحو : فى البيت إحدى عشرة غرفة ، أو إحدى وعشرون غرفة .

ويقول اللغويون : إن أصل الحادى والحادية : هو : الواحد والواحدة . نقلت « الواو » إلى آخر الكلمة وتأخرت الألف بعد الحاء ؛ فصارت : « حادو » ، و « حادوة » ، ثم قلبت الواو ياء على حسب مقتضيات القواعد الصرفية ؛ فصارت : « حادى ، وحادية » ، على وزن « عالف وعالفة » . وكلاهما منقوص والأول تحذف ياءه عند التنوين دون الثانى .

أما العدد : « اثنان » فؤنثه : اثنتان ، أو ثنتان . والألفاظ الثلاثة قد تكون مفردة أو مركبة مع عشرة ، أو معطوفاً عليها .

وقد سبق<sup>(١)</sup> أن لفظ « واحد » و « اثنين » وفروعهما لا يحتاجان إلى تمييز ، ولكنهما قد يضافان لغرض آخر من أغراض الإضافة - وهو الاستحقاق -<sup>(٢)</sup> فلا يسمى المضاف إليه تمييزاً لهما لأنه لم يجرى بقصد إزالة الإبهام والغموض عن

(١) فى ص ٣٩٤ ، ٣٩٧

(٢) الدلالة على أن المضاف إليه يستحق المضاف - كما سبق -

نوع معدودهما . فليس شأنه معهما كشأنه مع غيرهما من الأعداد التي تحتاج لتمييز مجرور أو منصوب يجيء لإزالة الإبهام عن العدد قصداً ، فمن الخطأ : واحد رجل ، وواحدة فتاة ، واثنا رجلين ، وثنتا فتاتين إذ يجب أن نستغنى عن العدد فنقول : حضر رجل ، أو رجلان — حضرت فتاة ، أو فتاتان . فإن أريد بالمضاف إليه معنى من المعاني التي تجلبها الإضافة — كالاستحقاق — ولا شأن لها بالتمييز — جاز ؛ نحو : رجل الدنيا وواحدها من يعتمد على نفسه — واحدة البيت نشيطة — لكل إنسان رجلان ، واثنتا المقعد عاجزتان ... فإن الغرض من الإضافة في هذه الأمثلة وأشباهها هو الملكية أو التخصيص أو شيء آخر مناسب غير إزالة الإبهام<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

- ب — تلخيص ما سبق من تأنيث العدد — بأقسامه المختلفة — وتذكيره ، هو :
- (١) أن « الواحد » و « الاثنان » يذكran ويؤنثان تبعاً لمدلولهما ؛ لافرق في هذا بين وجودهما في الأعداد المفردة ، والمركبة ، والمعطوفة .  
وأن المائة والألف لا تتغير صيغتهما اللفظية مطلقاً فالأولى مؤنثة والأخرى مذكرة دائماً<sup>(١)</sup> .
- (٢) وأن « ثلاثة » و « تسعة » وما بينهما تخالف المعدود دائماً ؛ سواء أكانت من قسم المفرد أم قسم المركب ، أم قسم المعطوف .
- (٣) وأن « عشرة » المفردة تخالف معدودها دائماً فهي كثلاثة وتسعة وما بينهما أما « عشرة » المركبة فتوافق معدودها تذكيراً وتأنيساً . . .

(١) إلا إذا ألحقت المائة بجمع المذكر السالم وختمت بعلامتيه .

## صياغة العدد على وزن : « فاعل »

يصح أن يصاغ من مصدر كل فعل ثلاثي ، متصرف ، صيغة على وزن : « فاعل » ؛ لتدل على ذات ، ومعنى معين . وتسمى هذه الصيغة : « اسم فاعل »<sup>(١)</sup> وكذلك يجوز اشتقاق هذه الصيغة من العدد « اثنين » ، أو عشرة ، أو أحد الأعداد التي بينهما - برغم أن هذا العدد ليس بمصدر<sup>(٢)</sup> - لتحقيق غرض لا يمكن تحقيقه إلا بهذه الصيغة ، ولا يستفاد من العدد الجامد الذي سيكون منه الاشتقاق فيقال : ثان - ثالث - رابع - خامس - سادس - سابع - ثامن - تاسع - عاشر . وقد تجيء بعد صيغة : « فاعل » المشتقة من أحد الأعداد السالفة - كلمة : « عشرة » فتستفيد منها الصيغة معنى جديداً لا يستفاد إلا بوجودها ؛ فيقال : ثالث عشر - رابع عشر - خامس عشر . . . وهكذا إلى نهاية الأعداد المركبة . وقد يجيء بعدها كلمة معطوفة تدل على عقد من العقود العددية غير « عشرة » كأن يليها العقد : عشرون ، أو ثلاثون ، أو أربعون . . . أو أخوات هذه العقود ؛ فيقال الخامس والعشرون - السادس والثلاثون - السابع والأربعون - الثامنة والستون - التاسعة والسبعون . . . وهكذا . وفيما يلي البيان :

١ - اشتقاق صيغة فاعل من غير أن يليها العقد : « عشرة » :

(١) قد يكون الغرض من صوغ « فاعل » من أحد الأعداد السالفة بدون أن تذكر بعده كلمة : « عشرة » : هو استعماله منفرداً عن الإضافة ؛ ليفيد

(١) سبق الكلام عليه تفصيلاً في ج ٣ ص ١٨٢ م ١٠٢ .

(٢) الأصل العام في الاشتقاق أن يكون - على الرأي الأرجح - من المصدر . فالاشتقاق من هذه الأعداد مخالف للأصل العام ، ولكنه سماعي يراعى فيه الاختصار على المسموع ، ولم يكن قياسياً ، لأن هذه الأعداد أسماء أجناس جامدة معنوية ليست بمصادر ، ولا أفعال لها تشترك معها في أداء معانيها الآتية بعد . ما عد المعنى الثالث الذي يراد به التحويل والتصيير فله مصادر وأفعال ؛ فالصيغة فيه مشتقة من المصدر - ومثله اثنان وثنتان - ( كما سيجيء في هامش ص ٤١٧ ) .

وقد أباح المجمع اللغوي القاهري الاشتقاق المباشر من الأسماء الجامدة نفسها عند الحاجة . كما أوضحنا هذا تفصيلاً في موضعه عند الكلام على الاشتقاق ( ج ٣ ص ١٤٤ م ٩٨ ) .

الاتصاف بمعنى العدد الذى كان أصلاً للاشتقاق . فحين نقول : هذا ثالث ، أو رابع ، أو خامس . . . يكون المراد : أنه واحد موصوف بهذه الصفة ، وهى : كونه ثالثاً ، أو رابعاً أو خامساً . . . دون زيادة على هذا المعنى . ويقال فى المؤنثة : هذه ثالثة ، أو رابعة ، أو خامسة . . . على المعنى السالف .

وحكم صيغة : « فاعل » فى الأمثلة السالفة وأشباهاها هو الإعراب بالحركات الظاهرة على حسب ما يقتضيه الكلام ، مع مطابقة الصيغة فى التذكير والتأنيث لدلولها (١) . . .

(٢) وقد يكون الغرض من صوغ : « فاعل » استعماله ضمناً إلى العدد الأصلي الذى اشتق منه ، للدلالة على أن : « فاعلاً » هذا هو بعض من العدد الأصلي المحدد ، مثل : فلان خامس خمسة نهضوا ببلدهم . تريد أنه بعض جماعة منحصرة فى خمسة محددة ، أى : أنه واحد من خمسة لا زيادة عليها . ومن الأمثلة قوله تعالى عن رسوله الكريم : ( إلاً تنصروه فقد نصره الله ؛ إذ أخرجهم الذين كفروا ثانياً اثنين . . . ) ، وقوله تعالى : ( لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة . . . ) ، فالفرق بين دلالة الصيغة هنا ودلالاتها فيما سبق أنها هنا تدل على الاتصاف بالعدد مزيداً عليه الدلالة على أنها فرد منه وبعض من كله . أمّا الأولى فتدل على مجرد الاتصاف بمعناه .

وحكم الصيغة هنا : إعرابها بالحركات على حسب حاجة الكلام ، مع مطابقتها لدلولها فى التذكير والتأنيث ، ووجوب إضافتها إلى العدد الأصلي الذى اشتقت منه . ( فتكون هى المضاف ، والعدد الأصلي هو المضاف إليه ) . وهى بهذه الإضافة تكون من إضافة الشئ إلى جزئه ؛ مثل يدٌ على ، وعين محمود ،

(١) وإلى هذه الحالة يشير ابن مالك بقوله :

وَصُغَ مِنْ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقَ .. إِلَى عَشْرَةٍ : « كفاعل » مِنْ فَعَلًا - ١٣  
أى : صغ وزناً على مثال : « فاعل » كما تصوغه من الفعل الثلاثى : « فَعَلَ » على أن تكون الصياغة مأخوذة من العدد : « اثنين » ، أو ما « فوقه » إلى : « عشر » ، ( أى : صغ كفاعل . . . والكاف هـ اسم بمعنى : مثل ) ثم قال :

وَاخْتِمَهُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّاءِ . وَمَتَى ذَكَّرْتَ فَادْكُرْ « فاعلاً » بغيرنا - ١٤  
يريد : أنت « فاعلاً » بزيادة تاء التأنيث فى آخره حين يكون المعنى على التأنيث . فإن لم يكن المعنى على التأنيث فلا تأت بها .

وتمتاز صيغة ثان وثانية - دون غيرهما - بشيء آخر ؛ وهو إعراب العدد الأصلي بعدهما مفعولاً به منصوباً ، فوق صحة إعرابه مضافاً إليه . فيصح أن يقال كان فلان<sup>(٢)</sup> ثانياً اثنين قادا جيشهما للنصر ، بإضافة الصيغة إلى أصلها العددي ، وأن يقال : كان فلان ثانياً اثنين على اعتبار كلمة : « اثنين » مفعولاً به . وإذا نصبت المفعول به وجب أن تكون معتمدة على نفي أو غيره مما يعتمد عليه اسم الفاعل عند إعماله . . . (١)

(٣) وقد يكون الغرض من صوغ « فاعل » استعماله مع العدد الأقل - مباشرة (٢) من عدده الأصلي الذي اشتقت منه الصيغة ؛ ليفيد معنى التصيير والتحويل (٣) نحو : عثمان ثالث اثنين من الخلفاء الراشدين . وعلى رابع ثلاثة منهم . أى : عثمان هو الذى جعل الاثنين بنفسه ثلاثة ، وصيرهم بانضمامه إليهم ثلاثة . وعلى هو الذى جعل الثلاثة بنفسه أربعة ، وصيرهم بانضمامه إليهم أربعة . ومن هذا قوله تعالى : ( ما يكون من نجوى<sup>(٤)</sup> ثلاثة إلا هو رابعهم<sup>(٥)</sup> ) ، ولا خمسة إلا هو سادسهم<sup>(٦)</sup> ) ، أى هو الذى يصيرهم - بانضمامه إليهم - أربعة ، ولا يصيرهم خمسة ، ويصيرهم بانضمامه إليهم ستة لا خمسة ؛ فهو يجعل العدد الأقل مساوياً

(١) وفي هذا الاستعمال السابق يقول ابن مالك :

وإن تُرَدُّ بَعْضُ الَّذِي مِنْهُ بُنِيَ تُضِفُ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضِ بَيْنِ

أى : إن أردت « بفعل » المذكور الدلالة على أنه بعض مما بنى منه رجب أن تضيفه ، مثل بعض ، أى : كما تضيف بعضاً إلى كل . ( بين : واضح ) .

(٢) العدد الأقل - مباشرة - من العدد الأصلي ، هو العدد الذى قبله ، وينقص عنه درجة واحدة ؛ كسنة بالنسبة لسبعة ؛ فإنها قبل السبعة مباشرة . وتنقص عنها درجة واحدة - أى ، رقماً واحداً وكالخمسة بالنسبة للسته . والثمانية بالنسبة للتسعة . . . وعلى هذا لا يصح : خامس ثلاثة ، ولا تاسع سبعة . . .

(٣) سبقت إشارة فى هامش ص ٤١٥ إلى حكم الاشتقاق من اسم العدد . فإذا كانت صيغة « فاعل » دالة على التحويل والتصيير فإنها تكون مشتقة من مصدر فعل ثلاثى عددي يدل على هذا المعنى . فى اللغة ؛ ثلثت القوم ثلثاً صيرتهم بسبب ثلاثة - وربعت القوم ربعا صيرتهم بانضمام إليهم أربعة ، وكذلك خمستهم خمسا ، وسدستهم سدساً ، وسبعتهم سبعا ، وثمانتهم ثمناً - وتسعتهم تسعا . والماضى والمصدر فى كل ذلك على وزن : ضرب ضرباً ، أما المضارع فعلى وزن « يضرب » إلا ما كان محتوماً بحرف الحلق ( العين ) فصاره على وزن : يفتح . وهو : أربعهم - أسبعتهم - أئسعتهم بناء على ما تقدم يكون اشتقاق صيغة « فاعل » بهذا المعنى جارياً على الأصل فى الاشتقاق ؛ وهو أنه من مصدر الفعل ؛ فهو قياسى ومثله اثنان واثنان . (٤) محادثة سرية .

(٥) لأن كلمة : « رابع » مضافة إلى الضمير العائد إلى ثلاثة فكأنها مضافة إلى ثلاثة ، وكأن الأصل : رابع ثلاثة . (٦) أى : سادس خمسة . فالضمير بمنزلة مرجعه . . .

للعدد فوقه بدرجة واحدة ؛ إذ يُصَيَّرُ الثلاثة أربعة والأربعة خمسة ، والخمسة ستة كما ذكرنا (١) . . . وهكذا (٢) .

وحكم صيغة : « فاعل » هنا : هو إعرابها بالحركات على حسب موقعها من الكلام ، مع تكبيرها أو تأنيثها على حسب مدلولها ، وجواز إضافتها إلى العدد الذى بعدها — وهو العدد الأقل مباشرة من عدده الأصلي ، كما فى الأمثلة السالفة . ويجوز شئ آخر ، هو : عدم إضافة الصيغة إلى العدد الأقل الذى بعدها . وإنما تنصبه على اعتباره مفعولاً به ؛ بشرط أن تكون معتمدة على شئ مما يعتمد عليه اسم الفاعل حين إعماله ؛ كالننى والاستفهام وغيرهما ؛ فنقول : عثمانُ ثالثُ اثنين ، وعلى رابعُ ثلاثة ؛ بنصب : اثنين ، وثلاثة على أنهما مفعولين لصيغة « فاعل » قبلهما .

بقيت الإشارة إلى ما ارتضوه فى مثل : ثانى واحد ؛ فقد قالوا : لا مانع — فى الأحسن — من قبول هذا التركيب ويجب التنبه إلى أن كل معنى من الثلاث السالفة يخالف الآخر ؛ فلا يصح إغفال هذا عند اختيار واحد منها ، ليراعى فى اختياره مناسبته للسياق .

ب — اشتقاق صيغة : « فاعل » وتليها كلمة : عشرة ، ظاهرة أو ملحوظة .  
( ١ ) إذا قلنا هذا اليوم الحادى عشر من الشهر ، وهذه الليلة الرابعة عشرة منه — فقد يكون المراد من اشتقاق صيغة « فاعل » من العدد الذى بمعناها وزيادة كلمة : « عشرة » بعدها — هو إفادة الاتصاف بمعنى العدد مقيداً بملازمة العشرة ؛ فليس المراد إفادة الاتصاف المطلق ، وإنما المراد أنه واحد أو رابع موصوف بهذه الصفة ، ( وهى : كونه واحداً ورابعاً ) مع تقييد هذا الوصف بأنه مرتبط بالعشرة ، ومنسوب إليها ، ارتباط زيادة عليها وانضمام إليها ، فهو واحد مزيد على العشرة ، أو رابع

( ١ ) راجع بيان هذا فى باب اسم الفاعل ج ٣ ص ١٨٢ م ١٠٢ .

( ٩ ) وفى هذا يقول ابن مالك :

وإن تُرِدْ جَعَلَ الْأَقْلُ مِثْلَ مَا فَوْقُ ، فَحُكْمُ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكَمًا — ١٦

يريد : إذا أردت أن يكون العدد الأقل مساوياً لما فوقه بدرجة واحدة فاجزم له بحكم : « جاعل » ويقصد « بجاعل » اسم الفاعل من الفعل « جَعَلَ » الذى يفيد التصيير والتحويل حيث يصح أن ينصب بعده المفعول به ما دام شرط إعماله متحققاً .



مزيد عليها . . . ومثل هذا يقال في : ثالث عشر ، وخامس عشر وتاسع عشر وما بينهما . . .

وحكم هذا النوع وجوب فتح الجزأين معا ( وهما فاعل وعشرة ) في محل رفع ، أو نصب أو جر على حسب حاجة الجملة ، مع مطابقة الجزأين لمدلولهما تذكيراً وتأنيثاً . ومن الأمثلة : هذا هو الكتاب السابع عشر ، وهذه هي المذكرة السابعة عشرة — إن الكتاب السابع عشر نفيس ، وإن المذكرة السابعة عشرة نفيسة — سأحرص على الكتاب السابع عشر وعلى المذكرة السابعة عشرة . فكل من السابع عشر ، والسابعة عشرة ، مبنى على فتح الجزأين في محل رفع ، أو نصب ، أو جر . على حسب موقعه من الجملة وكل منهما مذكر أو مؤنث طبقاً لمدلوله .

( ٢ ) وقد يكون المراد من صوغ « فاعل » وبعده كلمة : « عشرة » هو الدلالة على أنه فرد من العدد الأصلي الذي صيغ منه . وأن « فاعلا » هذا بعض جماعة منحصرة في العدد الأصلي ، وواحد من تلك الجماعة المحددة العدد ، ولتحقيق هذا الغرض يصاغ « فاعل » وبعده كلمة : « عشرة » بصورة متعددة ، منها : هذا خامس عشر خمسة عشر ؛ فنجى بصيغة « فاعل » وبعدها كلمة « عشرة » مبنيتين على الفتح ، ونجى بعدهما بالعدد الأصلي ( وهو خمسة ) الذي اشتقت منه الصيغة وبعدها كلمة : « عشرة » أيضاً . والجزءان الأخيران مبنيان على الفتح ، كالأولين . فعندنا مركبان عدديان ، كل منهما مبنى على فتح الجزأين . فأما الأول منهما فبنى على فتح الجزأين في محل رفع ، أو نصب أو جر ؛ على حسب حاجة الجملة . ثم هو — مع بنائه على فتح الجزأين — مضاف ، والمركب الثاني كله هو : المضاف إليه ، مبنى على فتح الجزأين في محل جر ، ويجرى على صيغة « فاعل » من التذكير والتأنيث ما تطابق به مدلولها ، وهي لا توجد إلا في صدر المركب الأول . وتطابقها في الحالتين كلمة : عشر

ومن أمثلة الصور المتعددة التي أشرنا إليها : هذا خامس . . . خمسة عشر . بذكر صيغة « فاعل » وحدها دون ذكر كلمة : « عشرة » بعدها ؛ استغناء عنها بذكرها في المركب الثاني الذي صدره العدد الأصلي الذي اشتقت منه الصيغة ، وعجزه هو كلمة « عشرة » .

فهذه الصورة مشتتة على صيغة فاعل وحدها وعلى مركب كامل بعدها ؛ فعندنا صدر التركيب الأول دون عجزه ، ويليه التركيب الثانى كاملاً . وهذه الصورة أكثر من غيرها استعمالاً ، وتقوم على ثلاث كلمات .

فأما صدر التركيب الأول فيعرب على حسب حاجة الكلام ؛ ولا يصح بناؤه إذ لا مقتضى للبناء بعد زوال التركيب . وهو أيضاً مضاف ، والتركيب الثانى — كاملاً — مضاف إليه ، مبنى على فتح الجزأين فى محل جر<sup>(١)</sup> . . . . والصيغة هنا وهى : فاعل مطابقة فى التذكير والتأنيث لمدلولها .

ومن أمثلة الصور المتعددة أيضاً : هذا خامس . . . — . . . عشر ، بذكر صيغة فاعل وحدها دون كلمة : « عشرة » التى تصاحبها عند التركيب ، ودون ذكر العدد الأصلى الذى يكون منه الاشتقاق ؛ فالركب الأول حذف عجزه ، والمركب الثانى حذف صدره ؛ فزال من كل مركب جزء ، وبقي جزء

وصيغة فاعل هنا مطابقة لمدلولها تأنيثاً وتذكيراً والأحسن إعرابها على حسب حاجة الجملة ؛ فتكون فى محل رفع أو نصب أو جر ، وهى — فى الوقت نفسه — مضاف والجزء الباقى من المركب الثانى ( أى : العِقد «عشر» ) . مضاف إليه مجرور . ومن الناحية من يجوز فى هذه الصورة إعراب « فاعل » على حسب العوامل — كما سبق ؛ لزوال تركيبه — مع اعتباره مضافاً . واعتبار كلمة : « عشرة » هى المضاف إليه مع بنائها على الفتح فى محل

( ١ ) وفى هذه الصورة والتى قبلها يقول ابن مالك :

وإن أردتَ مثلَ ثانِيِ اثْنَيْنِ مُرَكَّباً فجئْ بتركيبَيْنِ ١٧

وهذا خاص بالصورة الأولى أما التى تليها فقال فيها بعد البيت السابق مباشرة :

أو فاعِلاً بحالتيهِ أَضِفْ إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِ ١٨

( يف ، وأصلها : يفي — مضارع مجزوم فى جواب الأمر : أضف ) .  
التقدير : أضف فاعلاً بحالتيه — وهما : حالة التذكير أو التأنيث — إلى المركب الثانى كاملاً بعد حذف كلمة : « عشرة » من المركب الأول . ويفهم من هذا أن المركب الثانى فى محل جر مضاف إليه .

جر ، بتقدير ملاحظة صدرها المحذوف واعتباره كالموجود<sup>(١)</sup> وهذا شاذ لا يقاس عليه .

(٣) وقد يكون المراد من صوغ : « فاعل » وبعده « عشرة » استعماله مع العدد الأقل — مباشرة — من العدد الأصلي الذى اشتُقَّت منه الصيغة ؛ ليفيد معنى التصيير والتحويل — فنقول : هذا رابعَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ ، وهذه خامسةَ عشرةَ أربعَ عشرةَ . . . فهنا أربعة ألفاظ يتألف منها مركبان عدديان ، والمركب الأول منهما مبنى على فتح الجزأين فى محل رفع ، أو نصب أو جر ؛ وهو فى حالاته الثلاث مضاف ، والمركب الثانى مبنى على الفتح دائماً فى محل جر ، مضاف إليه .

وبالرغم من أن صيغة : « فاعل » فى هذا الأسلوب هى اسم فاعل ؛ بمعنى : جاعل كذا ؛ أى : أنها تفيد التحويل والتصيير وكان حقها أن تنصب الاسم بعدها جوازاً على أنه مفعول به لها ، أو تجره على أنه مضاف إليه — على الرغم من هذا لا يصح أن تنصب مفعولاً به هنا ، لأن اسم الفاعل الذى ينصب المفعول به لا بد أن يكون منوناً أو مبدوءاً بأل . والأمران ممتنعان هنا ؛ إذا العدد المركب لا يُنُون ، وهو هنا مضاف فلا تدخله مع إضافته

والنحاة يقررون أن هذه الصورة لم يسمع لها نظير فى كلام العرب . وأكثرهم يمنع استعمالها لهذا . إلا أن سيبويه وبعض النحاة يجيزونها ويرون فى إجازتها توسعة وتيسيراً .

ويتبين مما سبق أن كل معنى من الثلاثة يخالف الآخر فلا يصح استعمال واحد مكان غيره وإلا كان خلطاً معيياً .

ح — اشتقاق صيغة « فاعل » وبعدها عشرون ، أو عقد آخر من العقود التى بعد العشرين :

يصح اشتقاق صيغة « فاعل » من أحد الأعداد المفردة المحصورة فى واحد

(١) وفى الصورة الأخيرة بحاليتها بقول ابن مالك بعد البيت السالف :

وشاع الاستغناء بحادى عشرًا ونحوه . . . . . — ١٩

المراد بنحو : « حادى عشر » ثانى عشر ، وثالث عشر ، إلى تسعة عشر . والاستغناء الذى يريده هو ما أوضحناه من حذف العقد من التركيب الأول مع حذف النيف من التركيب الثانى فينتهى الأمر ببقاء جزأين . وفى إعرابهما الوجهان اللذان شرحناهما . والثانى منهما شاذ لا يقاس عليه . أما بقية البيت فتتعلق بحكم آخر .

وتسعة وما بينهما ويُذكر بعد الصيغة «العقد» معطوفاً عليها بالواو خاصة : نحو الواحد والعشرون ، والحادى والعشرون ، والواحدة والعشرون ، والحادية والعشرون . . . والثانى والثلاثون ، والثانية والثلاثون ، والرابع والخمسون والرابعة والخمسون . . . وهكذا<sup>(١)</sup> . . .

وحكم هذا النوع وجوب تقديم الصيغة ، وهى المعطوف عليها (أى : النيف) ، وتأخير المعطوف ، وهو : «العقد» . وأن يكون العاطف هو الواو دون غيرها . والمعطوف عليه يطابق مدلوله فى تذكيره وتأنيثه ؛ ويعرب بالحركات على حسب حاجة الجملة ، والمعطوف يتبعه فى إعرابه ، فيكون مثله مرفوعاً ، أو منصوباً أو مجروراً ولكنه معرب بالحروف كجمع المذكر السالم ، ولا يعرب بالحركات كالـمعطوف<sup>(٢)</sup> . وإذا كان من الخطأ استعمال عاطف غير الواو ، فمن الخطأ أيضاً حذفها ؛ فلا يصح مثل : حادى عشرين ، أو ثانى عشرين ، أو ثالث أربعين . . .

أما الغرض المعنوى من هذه الصياغة فهو الغرض من صياغتها من الأعداد المفردة التى تليها كلمة : «عشرة ولا يصح الخلط بين غرض وآخر عند الاستعمال .

(١) والاشتقاق فى هذه الصورة يكون من اسم العدد نفسه ، فهو اشتقاق من اسم جنس معنوى ليس بمصدر . ماعدا اثنين كما تقدم فى هامش ص ٤١٥

(٢) وفى هذه الصورة يقول ابن مالك فى آخر بيت سبق فى ص ٤٢١ لمناسبة أخرى والبيت هو :

(وشاع الاستغناء بحادى عشرًا ونحوه) وقبل عشرين اذكرا - ١٩

الذى يعنىنا هو الجملة الأخيرة منه : ونصها : وقبل عشرين اذكرا . . . وبعدها بيت يتم المراد ونصه :

وبابه الفاعل من لفظ العدد بحالتيه قبل واو يُعتمد - ٢٠

(واو يعتمد : أى حرف واو يعتمد عليه فى العطف دون غيره من أخواته) .

والتقدير : واذكر قبل عشرين - بابه وهو باقى العقود التى بعده - صيغة فاعل بحالتيه من التذكير أو التأنيث على حسب مدلوله بشرط أن يكون متقدماً على واو العطف ( ويلها العقد المعطوف .

## التأريخ<sup>(١)</sup> بالليالي والأيام

تأريخ الحوادث والأمور الجارية ضرورى لضبط شئون الفرد ، وتنظيم حياته الخاصة والعامة ، وهو ضرورى كذلك لضبط شئون الجماعات (دُولا وأممًا) وما يكون بينهما من معاملات . ومنذ وجد الإنسان وهو يستعين بالتأريخ ؛ ليرشده ، ويذكره ، ويعينه على كشف أكثر الحقائق والوقائع التى يبغي الاهتمام إلى زمنها . ولكل فرد طريقته التى يختارها لنفسه خاصة ، ويراه أنسب له ، وأكثر ملاءمة . غير أن الجماعات قد اتفقت كلمتها على اختيار كل منها مبدأ زمنيا تؤرخ به شئونها العامة ، ويرجع إليه أفرادها فى شئونهم المشتركة بينهم ، ولكل فرد بعد ذلك أن يرجع إليه أو إلى غيره فى شئونه الخاصة به . والعرب من هؤلاء فقد اختاروا حادث الهجرة مبدأ زمنيا لتسجيل الحوادث وتاريخها . وسموا هذا : « التاريخ الهجرى »<sup>(٢)</sup> وساروا فيه على أسلوب مأثور عنهم ؛ فإذا وقع حادثٌ ما سجلوه بطريقتهم قولاً أو كتابة ، وأرخوا بالليالى لسبقها فى حسابهم ؛ إذ الشهور عندهم قمرية ، وأول الشهر القمري ليلة ، وآخره نهار ، فإذا أراد أحدهم أن يؤرخ للحادث الذى وقع أول الشهر الهجرى ككتابة رسالة — مثلاً — قال : كُتِبَتْ لأول ليلة منه ، ( أى : فى أول ليلة ) أول لُغُرَّتِيه ، أو مُسْتَهْنَتِه . فإذا انتهت الليلة الأولى قال : كُتِبَتْ لليلة خلت ، ثم لليلتين خلتا ، ثم لثلاث خلتن إلى أن

(١) يقال : التأريخ — بالهمزة — والتأريخ بدونها والتورِخ ، وهذا مصدر الفعل ورخ . تورِخاً ، أما الأولان فصدران لأرخ .

(٢) يقول الصبان فى آخر باب العدد ، ما نصه ؛ ( كانت العرب تؤرخ بالحصب ، وبالعامل ( أى : الولى الحاكم عليهم ) وبالأمر المشهور . ولم يزالوا كذلك حتى فتح عمر بلاد العجم فذكر له أمر التاريخ — وكان شائعاً عند الفرس ، فاستحسنه هو وغيره . ثم اختلفوا ( فى بدئه ) فقال بعضهم : من البعثة . وقال قوم من وفاة الرسول ثم أجمعوا على الهجرة ، ثم اختلفوا بأى شهر يبدأون ؟ فقال بعضهم رمضان ، وبعضهم : رجب ، وبعضهم : ذى الحجة . ثم أجمعوا على المحرم ؛ لأنه شهر حرام ، ومنصرف الناس من الحج . فرأس التاريخ قبل الهجرة بشهرين . واثنتى عشرة ليلة ؛ لأن قدومه عليه السلام المدينة كان يوم الاثنين لاثنتى عشرة ليلة . « خلت من ربيع الأول ؛ وقيل المؤرخ بالهجرة هو رسول الله صلى الله عليه وسلم كما بسط ذلك السيوطى . فى كتابه التماريخ فى علم التاريخ ) .

تنتهى عشر ليال فيقول: لإحدى عشرة خلت ، أو للثانية عشرة . . . إلى أن تجيء ليلة النصف فيقول: كتبت للنصف منه، أو لمنتصفه، أو لانتصافه . ويصح أن يقول : لحمس عشرة خلت أو بقيت، (أى : عند خمس عشرة) والأول أكثر شيوعاً في كلام الفصحاء. ثم لأربع عشرة بقيت، إلى أول العشرين فيقول: لعشر بقيت، أو لثمان بقيت . . . وهكذا إلى أن تبقى ليلة واحدة فيقول : ليلة بقيت ، أو لسراره ، أو سرره . فإن مضت وبقي نهار اليوم الأخير فيقول : كتبت لآخر يوم منه ، أو لسلكه أو انسلاخه. وقد يستعمل السلك والانسلاخ الليلة الأخيرة أيضاً وإذا قال لآخر ليلة منه أو آخر يوم منه كان هذا دليلاً على أن الشهر القمري كاملاً؛ أى: ثلاثين يوماً، وليس من الشهور التي تنقص .

هذا ويصح وضع تاء التأنيث مكان نون النسوة والعكس في كل موضع يراد فيه التحدث عن عدد مدلوله جمع لا يعقل ؛ بأن يكون المعداد ثلاثة أو أكثر مما لا يعقل ولكن اتباع الوضع الذي سردناه أفضل (١) .

تعريف العدد وتنكيره :

سبق الكلام عليه وإيضاً في (ج ١ ص ٣٢٠ م ٣٢) .

(١) سبب الأفضلية أن أكثر المسموع يكون بنون النسوة مع الثلاث والعشر ، وما بينهما ؛ فيقال : ثلاث خلون ؛ أو أربع خلون . . . وهكذا إلى عشر خلون . أما ما زاد على العشر إلى خمسة عشر فيقال فيه خلت . وكل ما سبق فعلى سبيل الأولوية ، وبغير ملاحظتها يصح وضع تاء التأنيث مكان النون . على أن تفضيل نون النسوة على الوجه السالف في الأساليب العددية هو الذى يساير مجيئها في جمع التكسير الدال على القلة كما أن مجيء تاء التأنيث فيما زاد على العشر هو الذى يلائم مجيئها في جمع التكسير الدال على الكثرة ، فالمعروف أن نون النسوة أنسب مع جمع القلة للمؤنث نحو : رأيت أذرعاً امتددت في الهواء ، وهذا أفضل من : امتدت . كما أن المعروف أن تاء التأنيث أنسب في جمع التكسير الدال على الكثرة للمؤنث ؛ نحو : للوالد أياذ غمرت أبنائه ، وهذا أفضل من غمرن . فانطبق حكم كل جمع للتكسير على العدد الذى يدل دلالته على القلة أو الكثرة ؛ فالعدد ثلاثة وعشرة وما بينهما يدل على القلة فالأنسب له نون النسوة وهى - فوق ذلك - ملائمة تمييزه الذى يكون فى الأغلب جمعاً . والعدد المركب يدل على الكثرة فالأنسب له تاء التأنيث (راجع الصبان فى هذا الموضع) .

## المسألة ١٦٨ :

كنايات العدد <sup>(١)</sup> :

( كم - كأي - كذا ... ) وكنايات أخرى ، منها : كيت وذت

الأولى : كم . وهي نوعان : « كم الاستفهامية » و « كم الخبرية » .

١ - معنى الاستفهامية : أداة استفهام يُسأل بها عن معدود ، مجهول الجنس والكمية معاً . ذلك أن من يسمع : « كم » وحدها لا يدري حقيقة مدلولها ؛ أى : جنسه ؛ أهو كتاب ، أم دينار ، أم رجل ، أم قلم . . . ولا يدري أيضاً عدد أفراد تلك الحقيقة ، ولا مقدارها ؛ أكتابان أم أكثر ؟ أديناران أم دنانير ؟ أرجلان أم رجال ؟ أقلمان أم أقلام ؟ فكلمة : « كم » وحدها مبهمة المدلول (المعدود) عند السامع فى هاتين الناحيتين .

لكنه إذا سمع كم كتابا قرأت ؟ - كم ديناراً أنفقت ؟ - كم رجلاً صافحت ؟ أثلاثة أم أربعة ؟ - كم قلماً اشتريت ؟ أقلمين أم ثلاثة ؟ . . . - إذا سمع هذا فإن الإبهام يزول عنها فى الناحيتين السالفتين ، وتنكشف له حقيقة المعدود (المستؤل عنه) ومقداره ؛ بسبب الاسم الذى جاء بعد : « كسم » - ويسميه النحاة : تمييزاً - وبسبب ما وليه من بدل مقرون بالهمزة . وهذا معنى قولهم : « كم » الاستفهامية أداة استفهام مبهمة عند سامعها ، لا بد لها من تمييز بعدها يزيل الإبهام عن إحدى ناحيتي المعدود . وقد يليه ما يزيل الإبهام عن الناحية الأخرى . فالتمييز محتوم ، أما ما يليه فليس بمحتوم .

أشهر أحكامها :

(١) أنها اسم استفهام له الصدارة فى جملته دائماً إلا إن كان مجروراً

(١) أصل الكناية : التورية عن الشيء بأن يعبر عنه بغير اسمه ، لسبب بلاغى . وهذه الألفاظ سميت كنايات ؛ لأن كل واحدة منها يكفى بها عن معدود « أى : يرمز بها إلى معدود » ويراد منها ذلك المعدود ؛ فهو مدلولها ، وهى الرمز الدال عليه . فكما أن كلمة : محمد ، أو على ، أو صالح . . . هى الدالة ومدلولها هو الذات المعينة المشخصة لكل - كذلك هذه الكنايات ؛ هى الدالة « ومدلولها معدود ، ولكنه معدود مبهم - كما سنعرف - فليس معيناً ولا مشخصاً كدلالات الأعلام السابقة . . .

بحرف جر أو بإضافة ؛ نحو : بكم دينار تبرعت ؟ ومرضى كم مستشفئى ساعدت ؟ والاستفهام بها قد يكون عن شيء مضى أو لم يمض . . .

(٢) أنها مبنية على السكون دائماً في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعها من الإعراب<sup>(١)</sup> ، نحو : كم نوتياً في هذه الباخرة ؟ - وكم بحاراً فنياً بها ؟ وإلى كم رُبَّانٍ تحتاج إدارتها ؟

(٣) يجوز عودة الضمير عليها مفرداً مذكراً أو مطابقاً لما يدل عليه ، (أى : بحسب لفظها ، أو بحسب ما يحتمله معناها) ، نحو : كم أخناً جاءك ، أو جاءك أو جاءوك ، أو . . .

(٤) لا بدّ لها من تمييز بعدها والغالب أن يكون مفرداً<sup>(٢)</sup> منصوباً بها نحو : كم طالباً يتعلمون في جامعاتنا ؟ وكم بلدًا عندنا يضم جامعة أو أكثر ؟ ويصح أن يكون تمييزها مفرداً مجروراً بيمين بشرط أن

(١) وضع بعض النحاة لإعرابها المحلى ضابطاً حسناً ؛ فقال ما ملخصه :

إذا وقعت . « كم » على زمان أو مكان فهي ظرف مبنية على السكون في محل نصب . نحو : كم يوماً صمت ؟ - كم ميلاً مشيت ؟ . وإن وقعت على معنى مجرد (أى : حدث) فهي مفعول مطلق « مبنية على السكون في محل نصب ؛ نحو : كم زيارة زرت المريض ؟ وإن وقعت على ذات ، وكان الفعل بعدها متعدداً - ، لواحد أو أكثر ولم يستوف مفعوله فهي مفعول به ، مبنية على السكون في محل نصب ؛ نحو : كم درهماً بذلت للسائل المحتاج ؟ وإن سبقها حرف جر ، أو مضاف - فهي مبنية على السكون في محل جر ؛ نحو : في كم ساعة تطوف الطائرة حول الأرض ؟ وفوق كم خط من خطوط الطول تمر ؟ وما عدا ذلك تكون مبتدأ - غالباً - مبنية على السكون في محل رفع ؛ نحو : كم مهاجراً حضر ؟ وكم مهاجراً مبحضر ؟ وقد تكون معمولاً لناسخ يعمل فيها قبله مثل : « كان وظن » (دون- « إن ») نحو : كم كان مالك . وقد تصلح مبتدأ أو خبراً في مثل : كم مالك ؟ إن كانت استفهامية .

وما يوضح محلها الإعرابي ، ويسهل إعرابها - أن نفترض عدم وجودها ، ونجعل التمييز محل في مكانها ونعرف موقعه الإعرابي ونجرى عليها حكمه ؛ في مثل : كم يوماً صمت . نفترض أن أصل الكلام : صمت يوماً . « فيوماً » ظرف زمان . وإذا نعرها ظرف زمان . مبنية - على السكون في محل نصب . وفي مثل : كم ميلاً مشيت . . . نتخيل أن الأصل : مشيت ميلاً . فكلمة : ميل ، ظرف مكان . وإذا نعرها ظرف مكان مبنى على السكون في محل نصب . . . وهكذا :

(٢) وردت أمثلة نادرة وقع فيها التمييز جمعاً منصوباً ، واستشهد بها الكوفيون على صحة وقوعه جمعاً . وأغلب النحاة يردّها أو يؤوّلها ويرفض جمعيتها . والأحسن الحكم على تلك الأمثلة بالنادرة التي لا يصح معها القياس . ولا داعي لتكلف التأويل .



تكون « كم » مجرورة بحرف جرّ ظاهر<sup>(١)</sup>؛ نحو : بكم طبيب نعالج المرضى في الريف ؟ وإلى كم مهندس يحتاج ؟ وعلى كم خبير زراعى يعتمد في زراعته ؟ .  
ويصح ، من طبيب - من مهندس - من خبير . . .

فإن وجدت « مِن » الجارة ظاهرة ، فهي ومجرورها ( التمييز ) متعلقان « بكم » .  
وإن لم توجد « مِن » ظاهرة فهي مقدرة تجر التمييز ، أو ليست مقدرة و « كم » هي التي تجرّه ؛ على اعتبارها ؛ مضافة ( مع بنائها ) والتمييز بعدها مضاف إليه مجرور . ويجوز أن يعىء بعد التمييز بدل مقرون بالهمزة والمبدل منه هو : « كم » ؛ فيزول ما بقى من غموضها ، وتتكشف الناحية الأخرى من إبهامها - كما أشرنا - نحو : كم بجاراً في الباخرة ؟ عشرة أم عشرون ؟ .

( ٥ ) وإذا كانت « كم » مضافة لتمييزها فلا يصح الفصل بينهما بجملة ؛ لأن المتضايقين لا يفصل بينهما جملة . لكن يصح الفصل بأحد شبهى الجملة ؛ لأنهما محل التوسع والتيسير . - فإن كان التمييز مجروراً بـ « مِن » الظاهرة جاز الفصل بالجملة أو غيرها . وكذا إن كان التمييز منصوباً لكن يجب جر هذا التمييز بمن إن كان الفاصل بينهما فعلاً متعدياً لم يستوف مفعوله ؛ لكيلا يقع في الوهم أن هذا التمييز المنصوب ليس بتمييز ، وأنه مفعول الفعل المتعدى ، فلا إزالة الوهم واللبس يجب جره بمن ، نحو : كم ترى من عصفور على الشجرة ؟ وكم ترى من صياد يحوم حولها ؟

٦- وتميز « كم » الاستفهامية في كل أحواله يصح حذفه إن دلّ عليه دليل ولم يترتب على حذفه لبس<sup>(٢)</sup> . . .

( ١ ) لا يشترط بعض النحاة لجر تمييزها جرّها مستدلاً بقوله تعالى : ( سل بنى إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ) ورأيه ضعيف .  
( ٢ ) فيما سبق من أحوال الاستفهامية يقول ابن مالك في باب عنوانه : ( كم ، وكأين ، وكذا ) . . . مانصه :

مَيَّزَ فِي الْإِسْتِفْهَامِ « كَمْ » بِمِثْلِ مَا      مَيَّزَتْ عِشْرِينَ ؛ كَكَمْ شَخْصًا سَمَا  
وَأَجَزَ أَنْ تَجْرَهُ « مِن » مُضْمَرًا      إِنَّ وَلَيْتَ « كَمْ » حَرْفٌ جَرُّ مَظْهَرًا  
( والأصل : أجزأن . حذف الهمزة للشعر ، وانتقلت حركتها إلى الراء الساكنة قبلها .  
مضمراً ، أى : مضرة . وجعلها مذكرة على فيه الحرف : من ، غير مريد الكلمة : « من » ) يريد : أنه  
يصح جر التمييز « بمن » المضمرة جوازاً إن وقعت « كم » بعد حرف جر ظاهر .

ب - الخبرية : هي أداة للإخبار عن محدود كثير ، ولكنه مجهول الجنس والكمية<sup>(١)</sup> . ومن أمثلتها ما جاء في عتاب صديق لصديقه : (إني أحفظ ودك ، وأرعى عهدك ، وأرسّم طريقى على الوفاء لك ، والصفتح عن بوادرك . فكم مرة هفوت فأغضيت ، وكم إساءة نالتنى فغفرت ، وكم لإخوان أبعدتّهم عنك فقربتّهم منك ، وأرجعتهم إليك . . . فهل تنسى هذا أو تناساه ؟ ) .

فكلمة : « كم » وحدها - قبل وضعها فى شىء من الكلام السابق ، مبهمة لا تدل على حقيقة المحدود وجنسه ، ولا على مقداره وكميته ؛ إذ لا يدرى السامع المراد : أهو : كم يوم ، أم كم رجل ، أم كم إساءة . . . فلما ذكر الاسم المجرور بعدها أزال عنها الإبهام وكشف الغموض عن المحدود ، وبَيَّنَ حقيقة وكميته وأن هذه الكمية كثيرة ، ومثله قول الشاعر :

وكم ذنبٌ مُؤَلَّدُهُ دلالٌ      وكم بُعدٌ مُؤَلَّدُهُ اقترابٌ  
وبسبب أن الإخبار بها يرمى إلى كثرة المحدود وجب أن يكون هذا الإخبار عن شىء مضى لأن الذى مضى بانت كميته ومقدار أفراده ؛ فيمكن الحكم عليها بالكثرة ، والإخبار بهذا الحكم ، أما الذى لم يمض فمجهول المقدار . ومن ثم كان الدافع على استعمالها هو الافتخار والمدح بالكثرة أو الالتماس بكثرة شىء معيب .  
أحكامها :

( ١ ) وجوب صدارتها فى جملتها ، إلا حين تكون مجرورة بحرف جر ، أو بإضافة ، نحو : لله أنت !! فإلى كم مشروعٍ نافع سارعت ؛ فحمد الناس إسراعك . وعندكم عقبة فى طريقه وقفت لتذليلها . فأكبر العارفون شأنك .

( ٢ ) صحة عودة الضمير إليها مفرداً مذكراً مراعاة للفظها أو مطابقاً لمعناها مراعاة لما يحتمله مدلولها . والأفصح مراعاة تمييزها ، نحو : كم رفاق نفع أو نفعا . . .

( ٣ ) وجوب بنائها على السكون فى محل رفع أو نصب ، أو جر على حسب الجملة<sup>(٢)</sup> .

( ١ ) ما سبق فى ص ٤٢٥ عن هذين فى « كم الاستفهامية » يزيد الأمر وضوحاً هنا .

( ٢ ) لا تختلف « كم » الخبرية فى إعرابها المحلى عن « كم » الاستفهامية فى إعرابها السابق :

فى رقم « ١ » من هاش ص ٤٢٦ . برغم اختلاف معناهما وتمييزهما .

(٤) وجوب الإتيان بتمييز لها يكون مفرداً مجروراً ، أو جمعا مجروراً<sup>(١)</sup> بشرط أن يكون في الحالتين غير مفصول منها بشيء . والأفصح إفراده . ومن الأمثلة قول الشاعر :

فكم نزهة فيك للحاضرين وكم راحة فيك للأنفس  
وقول الناثر : الأريب لا ينخدع بالمظهر الزائف ، فكم رجال حسنت  
مناظرهم وساءت مخابرههم ، وكم رجال تقتحمهم العيون وفي أثوابهم أبطال عظام ...  
ويصح فصل التمييز منها : فإن كان مفصولا بجملة وهو مجرور وجب نصبه ، ولا  
يجوز جره إلا في ضرورة الشعر ؛ ، نحو : ما أنفس نصائح الحكماء ، وأعلى  
أقوالهم ؛ فكم أرشدنا منهم - نصحاء ، وكم صاننا منهم - قولاً . وقول الآخر في مدح قوم :  
كم نالني منهم فضلاً على عديم . . . ( وفاعل الفعل في الأمثلة السابقة  
ضمير يعود على « كم » ويجوز جعل التمييز : فاعلاً بعد رفعه<sup>(٢)</sup> ) .

وكذلك يجب نصبه ولا يجوز جره إلا في ضرورة الشعر إن كان مفصولا  
بظرف ، ومعه جار ومجرور ؛ نحو : كم دون الوصول إلى الشهرة - كفاحاً .  
وكم لها بعد إدراكها تعباً .

فإن كان الفصل بالظرف فقط ، أو بالجار مع مجروره فقط - جاز الأمران ،  
والنصب هو الأرجح . نحو : كم دون الشهرة كفاحاً ، وكم لها تعباً . . .  
ولا يصح الفصل بغير ما سبق - على الصحيح -

وإذا فصل بين « كم » الخبرية وتمييزها بجملة فعلية فعلها متعدي ، لم يستوف  
مفعوله وجب جر التمييز بالحرف : « من » ؛ لمنع اللبس ؛ إذ قد يقع في الوهم أن التمييز  
المنصوب ليس تمييزاً ، وإنما هو مفعول به للفعل المتعدي . فلا يبعد هذا الوهم يجب جر

(١) والجر في الحالتين لأنه مضاف إليه ، و « كم » هي المضاف أو « بمن » المقدرة . ويجوز  
دائماً - إظهار « من » .

(٢) وفي « كم » الخبرية يقتصر ابن مالك على بيت واحد ، يبين فيه معناها . وأن تمييزها يكون  
كتمييز العدد « عشرة » ، أي : جمعا مجروراً - في الغالب - أو كتمييز المائة يكون مفرداً مجروراً .  
يقول :

وَأَسْتَعْمِلُهَا مُخْبِراً كَعَشْرَةٍ أَوْ مِائَةٍ ؛ كَكَمِّ رَجَالٍ ، أَوْ : مَرَّةٍ

التمييز بمن لا بالاضافة اذ لا يصح الفصل بالجملة بين المتغايقين . كقوله تعالى :  
 ( كم تركوا من جنّات وعيون . . . ) ، وقوله تعالى : ( . . . كم أنبئنا فيها من  
 كل زوج كريم ) ، و « كم » في الآيتين مبنية على السكون في محل نصب مفعول به .  
 ومن الجائز حذف تمييزها إذا دل عليه ولم يقع حذفه في لبس . ولكن حذفه  
 وهو « مضاف إليه » قليل غير قياسى ؛ لما يترتب عليه من حذف « المضاف إليه » مع  
 وجود المضاف وحده .

— ٥ — من كل ما تقدم نستطيع أن ندرك الموازنة التي عقدها النحاة بين نوعى  
 « كم » ؛ لبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما . وملخصها : أنهما يتشابهان في  
 خمسة أمور .

( ١ ) أنهما كنايةتان مبهمتان عن معدود ، مجهول الجنس ، والمقدار . ( أى :  
 مجهول الحقيقة والكمية ) .

( ٢ ) مبنيتان .

( ٣ ) بناؤهما على السكون في محل رفع ؛ أو نصب ، أو جر ، على حسب  
 موقعهما من جملتهما فهما متماثلتان في إعرابهما المحلى .

( ٤ ) ملازمتان للصدارة في جملتهما . إلا إن سبقها حرف جر أو مضاف .

( ٥ ) وجوب تمييزهما .

ويفترقان في خمسة أمور كذلك :

( ١ ) أن الخبرية تتضمن الإخبار بكثرة شيء معدود ؛ فتختص بالزمن الماضى  
 وحده . ولهذا لا يصح على الإخبار أن نقول : كم رحلة سأقوم بها أيام العطلة  
 المقبلة ! لأن التكرير والتقليل — كما سبق — لا يكونان إلا فيما أعرف مقداره . وهذه  
 المعرفة لا تتحقق إلا فى شيء قد مضى وانتهى . ويصح على الاستفهام أن نقول ما سبق .  
 ( ٢ ) أن المتكلم بالخبرية لا يتطلب جواباً من السامع ؛ لأنه مُخْبِر ، غير  
 مستخبر ؛ بخلاف الاستفهامية .

( ٣ ) أن المتكلم بالخبرية ، يتعرض للتصديق والتكذيب ، لأنه مخبر ، والخبر  
 عرضة لأن يصدقه السامع أو يكذبه .

( ٤ ) أن الأغلب فى تمييز الاستفهامية أن يكون مفرداً منصوباً بها ، أو

مَجْرُورًا بِالْإِضَافَةِ • أَوْ بَمِنْ إِنْ جُرَّتْ بِحَرْفٍ جَرَّ ظَاهِرٌ . أَمَّا تَمْيِيزُ الْخَبَرِيَّةِ فَيَكُونُ مُفْرَدًا مَجْرُورًا ؛ أَوْ جَمْعًا مَجْرُورًا . وَلَا يَكُونُ مَنْصُوبًا إِلَّا فِي بَعْضِ حَالَاتِ الْفَصْلِ ( ٥ ) أَنْ الْبَدَلَ مِنْ « كَمْ » الْخَبَرِيَّةُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَقْتَرْنَ بِهِمِزَةُ الاسْتِفْهَامِ ؛ لِأَنَّ هَذَا الْبَدَلَ خَبَرِيٌّ كَالْمَبْدَلِ مِنْهُ ( وَهُوَ : كَمْ الْخَبَرِيَّةُ ) وَالْخَبَرُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَتَضَمَّنَ مَعْنَى الاسْتِفْهَامِ . يَقَالُ : كَمْ رِجَالٌ حَضَرُوا الْخَفْلَ !! ثَمَانِينَ بَلْ تَسْعِينَ . . . . . أَمَّا الاسْتِفْهَامِيَّةُ فَيَجِبُ اقْتِرَانُ الْبَدَلِ مِنْهَا بِهِمِزَةُ الاسْتِفْهَامِ ؛ لِأَنَّ الاسْتِفْهَامِيَّةَ تَتَضَمَّنُ مَعْنَى الاسْتِفْهَامِ . فَيَقَالُ : كَمْ رِجَالٌ حَضَرُوا ؟ ثَمَانِينَ أَمْ تَسْعِينَ ؟ إِذَا كَانَ الْعَدَدُ مَجْهُولًا يُرِيدُ أَنْ يَعْرِفَهُ السَّائِلُ .

الثاني : كَأَيِّنُ<sup>(١)</sup> — وأشهر لغاتها : كَأَيِّنُ\* — بتشديد الياء مكسورة فنون ساكنة — ثم : كَائِنٌ بسكون النون . ثم : كَأَيِّنُ ؛ بهمزة ساكنة بعد الكاف — تليها ياء مكسورة ، فنون ساكنة<sup>(٢)</sup> — وهي بمنزلة « كَمْ » الْخَبَرِيَّةِ ، وتشاركها في خمسة أمور :

- ( ١ ) الإبهام .
  - ( ٢ ) الدلالة على تكثير المعدود .
  - ( ٣ ) الملازمة للصدارة .
  - ( ٤ ) البناء على السكون في محل رفع ، أو نصب على حسب موقعها . ومن الممكن وضعها في كل مكان توضع فيه : « كَمْ » إِلَّا الْجَرَّ .
  - ( ٥ ) الحاجة إلى تمييز مجرور ولكنه يجزئ هنا « بَمِنْ » ظاهرة لا بالإضافة ، والجار مع مجروره متعلقان بكأى .
- وقد ينصب التمييز . ومن الأمثلة للمجرور قوله تعالى : ( وَكَأَيِّنُ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا . اللَّهُ يُرْزِقُهَا وَإِيَّاكُمْ . . . ) ، وقوله تعالى : ( وَكَأَيِّنُ مِنْ قَرْيَةٍ أُمْلِيَتْ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ، ثُمَّ أَخَذْنَاهَا ، وَإِلَى الْمَصِيرِ ) .

( ١ ) الأحسن : إثبات ذونها خطأ ونطقاً في جميع لغاتها ، حتى عند الوقف ؛ عليها منعاً للإلباس ، وأصل هذه « النون » ، هو : التنوين فيصح الرجوع إلى أصلها ، عند الكتابة والوقف . ولكن الأول هو الأحسن كما قلنا .

( ٢ ) ثم كَيْفِيٌّ — بكاف مفتوحة ، فياء ساكنة فهمة مكسورة ، فنون ساكنة — ثم : كَيْفِيٌّ ، كالسابقة مع حذف الياء وقد أطال النحاة في إثبات أنها مركبة في الأصل . . . . . ولا حاجة بنا إلى احتمال البناء في معرفة ذلك الأصل المزعوم المتكلف لأن الذي يعيننا الآن أنها وهى بمعنى « كَمْ » كلمة واحدة في إعرابها وفي معناها وكل أحكامها .

وقول الشاعر :

وكائنٌ رأينا من فروع طويلةٍ      تموت إذا لم تُحْيِهِنَّ أَصُولُ

ومن التمييز المنصوب قول الشاعر :

أُطْرِدُ اليأس بالرجاء ؛ فكأينُ      أَلِمَّا<sup>(١)</sup> حُمَّ<sup>(٢)</sup> يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرٍ

وقول الآخر :

وكائِنُ لَنَا فضلا عليكم ومِنَّةٌ      قديمًا . ولا تدرون مَا مَنَّ مُنْعَمُ

ويجوز الفصل بينها وبين تمييزها مطلقاً — كما في بعض الأمثلة السالفة —

فإن كان الفاصل فعلاً متعدياً لم يستوفِ مفعوله يجب جرّ التمييز « بمن » منعاً لتوهم

أنه مفعول به في حالة نصبه ومن الأمثلة قول الشاعر :

وكائِنُ ترى من صامت لك مُعْجِبٍ      زيادته أو نقصه في التكلم

وقول الآخر :

وكائِنُ ترى من حالِ دُنْيَا تَغَيَّرَتْ      وحالِ صفا بعد اكْدرَارٍ — غَدِيرُهَا

وتخالف كم الخبرية في أربعة :

(١) « كم » كلمة « بسيطة » على الأرجح أما « كَأَيْنُ » فمركبة — على

الأرجح عندهم — من كاف التشبيه ، و « أَى » المثنونة . ولا أثر للتركيب ولا للمعنى

جزأيه في حالتها القائمة الآن ، بعد أن صارت كلمة واحدة تؤدي معنى جديداً .

(٢) كَأَيْنُ لا تكون مجرورة بحرف ، ولا بإضافة ، ولا بغيرهما . بخلاف

« كم » فإنها تجر بالحرف وبالإضافة .

(٣) إذا وقعت « كَأَيْنُ » مبتدأ فخيرها لا يكون إلا جملة . كالأمثلة السالفة

أما « كم » فلا يلزم أن يكون جملة .

(٤) ليس لها نوع آخر يستعمل في الاستفهام أو في غير الإخبار . . .

(٥) تمييزها في الغالب مجرور بمن الظاهرة . بخلاف « كم » فإنه يجز

بالإضافة أو بمن المضمر أو الظاهرة .

\* \* \*

(١) اسم فاعل من ألم يَأْلَم ؛ بمعنى : تألم يتألم . . .

(٢) فدر هي .

الثالث : كذا وصيغتها ثابتة في كل الحالات ، ولا يطرأ على حروفها تغيير ما دامت من كنايات العدد . وهي مركبة من « كاف » التشبيه ، و « ذا » الإشارية ، وصارت بعد التركيب كلمة واحدة ثابتة تؤدي معنى جديداً مستقلاً ، لا صلة له بالتشبيه ولا الإشارة . وهو الإخبار عن شيء معدود قليل أو كثير ، فهو من كنايات العدد المبهمة .

وتشبه « كم » الخبرية فيما يأتي :

(١) في الإخبار (٢) وفي الإبهام

(٣) وفي البناء على السكون في محل رفع أو نصب أو جر (٤) وفي الحاجة إلى تمييز .  
وتخالفها في :

(١) أنها لا تلازم الدلالة على الكثرة ، فقد يكون « كذا » كناية عن معدود كثير أو قليل ؛ نحو : أنفقت . كذا ديناراً في رحلاتي ، وركبت خلالها كذا سيارة وطيارة ، وباخرة وقطاراً

(٢) وفي أن تميزها واجب النصب بها على الأرجح<sup>(١)</sup> سواء أكان مفرداً أم جمعاً

(٣) وأنها لا تكون في الصدر (٤) وأنها تتكرر — غالباً — مع عطف بالواو كقول الشاعر :

عَدِ النفسَ نعمتي بعد بؤسائك ذا كراً      كذا وكذا ؛ لطفاً به نسيَ الجهد

(١) قلنا على الأرجح لأن الكوفيين يميزون جره إذا كان غير مكرر بعطف ، فيقولون : في المتجر كذا ثوب ، وفي المصنع كذا عامل . فيكون التمييز مضافاً إليها مجروراً ، أو مجروراً بمن مقدرة . أو بدلاً في رأى ثالث . والأفضل هنا عدم الأخذ بالرأى الكوفي ؛ لأنه مبني على مجرد القياس على تمييز « كم » ، دون عرض أمثلة تؤيده من الكلام العربي الفصيح . ومجرد القياس في مثل هذا ضعيف مردود . وبعض النحاة ومنهم ابن مالك يميز جره بمن كما سيأتي في البيت التالي :  
وفي الكلام على : « كآين » ، وكذا « يكتفي ابن مالك ببيت واحد ، هو :

ككم : « كآين » و « كذا » ، وينتصب تمييزُ دَينٍ ، أو : به صِلَ : « مِن » تُصَبُّ

يقول إن « كآين » و « كذا » مثل : « كم » — يريد : « كم » الخبرية — ولم يبين أوجه الشبه . وقد أوضحناها ، ثم بين أن تمييز « كآين وكذا » منصوب . ومن الجائز عنده جره بمن ، ويرى في جره صابة وسداداً . وهو يخالف أكثر النحاة في جر تمييز « كذا » « بمن » كما سلف . إلا إن كان الضمير في : ( به ) عائداً على تمييز : « كآين » فقط كما يرى بعض المعربين .

## زيادة وتفصيل :

تأتى « كذا » المكررة المعطوفة بالواو ، وغير المكررة — كناية عن غير العدد ، فيكنى بها عن اللفظ الواقع فى التحديث عن شىء حصل أو عن قول . سواء أكان ذلك اللفظ معرفة أم نكرة ؛ كالحديث : يقال للعبد يوم القيامة : أتذكر يوم كذا وكذا<sup>(١)</sup> . . .

ويجوز أن تبقى على أصلها من التركيب من كاف التشبيه وذا الإشارية حين يقتضى المعنى بقاءها على أصلها . نحو : عرفت الأخ نافعا ، والصديق كذا . ورأيت الغنى واقيا من ذلّ السؤال والعمل كذا .

وفى هذه الصورة قد تدخل عليها « هاء التنبيه » فيقال : والصديق هكذا . . . والعمل هكذا . . . أو : وهكذا الصديق — وهكذا العمل .

---

(١) قال السيوطى فى الأشباه والنظائر : الذى شهد به الاستقراء ، وقضى به الذوق الصحيح أن : « كذا » المكنى بها عن غير العدد إنما يتكلم بها من يخبر عن غيره ؛ فتكون من كلامه ، لا من كلام المخبر عنه ؛ فلا تقول ابتداء : مررت بدار كذا « ولا بدار كذا وكذا ، بل تقول بالدار الفلافية . ويقول من يخبر عنك : قال فلان : مررت بدار كذا ، أو بدار كذا وكذا .



الرابع : كُنَايَاتُ أُخْرَى ، مِنْهَا : كَيْتٌ . . . وَذَيْتٌ .  
هَاتَانِ لَيْسَتَا مِنْ كُنَايَاتِ الْعَدَدِ ، وَلِنَّمَا يَذْكُرُهُمَا النُّحَاةُ بَعْدَ تِلْكَ الْكُنَايَاتِ  
لِلتَّنَاسُبِ بَيْنَ النُّوعَيْنِ فِي مَجْرَدِ الْكُنَايَةِ عَنْ شَيْءٍ .

وَكَيْتٌ وَكَيْتٌ - بَقْتَحِ التَّائِينَ مَعًا ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ ، أَوْ كَسْرُهُمَا مَعًا ،  
أَوْ ضَمُّهُمَا كَذَلِكَ - يُكْنَى بِهِمَا عَنِ الْقِصَّةِ وَالْخَبَرِ ، أَيْ : الْحَدِيثِ عَنْ شَيْءٍ  
حَصَلَ أَوْ عَنْ قَوْلٍ وَقَعَ ؛ مِثْلُ : صَنَعَ الْعَامِلُ كَيْتَ وَكَيْتَ ، وَقَالَ كَيْتَ  
وَكَيْتَ . وَلَا بَدَّ مِنْ تَكَرُّرِهِمَا مَعَ الْعَطْفِ بِالْوَاوِ ، وَاعْتِبَارِهِمَا مَعًا مَرْكَبًا مُزْجِيًّا  
بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ذَاتِ جُزْأَيْنِ ، وَالْجُزْءَانِ مَبْنِيَانِ مَعًا ؛ إِمَّا عَلَى الْفَتْحِ ، وَإِمَّا عَلَى  
الْكَسْرِ ، وَإِمَّا عَلَى الضَّمِّ ، فِي مَحَلِّ رَفْعٍ ، أَوْ نَصْبٍ ، أَوْ جَرٍّ ، عَلَى حَسَبِ حَاجَةِ  
الْجُمْلَةِ . وَهَذَا الْمَرْكَبُ الْمَزْجِيُّ نَائِبٌ فِي الْحَقِيقَةِ عَنِ جُمْلَةٍ ، وَلِهَذَا صَحَّ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ  
الْقَوْلُ فِي نَحْوِ : أَنْتَ : قُلْتَ كَيْتٌ وَكَيْتَ ؛ فَيَكُونُ الْمَرْكَبُ الْمَزْجِيُّ هُنَا فِي مَحَلِّ  
نَصْبٍ مَفْعُولًا بِهِ لِلْفِعْلِ : قَالَ .

وَكُلُّ مَا تَقْدَمُ فِي : كَيْتَ وَكَيْتَ ، يُقَالُ كَامِلًا فِي : ذَيْتَ وَذَيْتَ ، مِنْ غَيْرِ  
تَفْرِيقٍ فِي شَيْءٍ إِلَّا فِي الْحَرْفِ الْأَوَّلِ الْمَهْجَأِيِّ ؛ فَهُوَ « كَافٌ » فِي أَحَدِ الْمَرْكَبَيْنِ ،  
و « ذَالٌ » فِي الْمَرْكَبِ الْآخَرِ ، وَلَا خِلَافَ فِي شَيْءٍ بَعْدَ هَذَا .

## زيادة وتفصيل :

١ - يقول اللغويون : إن أصل : « كيت وكيت » و « ذيت وذيت » هو : ، « كِيَّةٌ وَكِيَّةٌ » و « ذِيَّةٌ وَذِيَّةٌ » بتشد الياء في كل لفظة ، وبعدها تاء التأنيث المربوطة . ثم حصل تخفيف بحذف التاء المربوطة وبقلب الياء الثانية ( من كل ياء مشددة ) تاء واسعة ( أى : غير مربوطة ) فهذه التاء ليست للتأنيث وإنما هي منقلبة عن حرف أصلى . ولا مانع عندهم من استعمال الأصل بدون تخفيفه . ويتعين عند استعماله تركيب كل جزأين تركيباً مزجياً مع بنائهما على الفتح دائماً في كل المواقع الإعرابية .

ب - ويقول الصبان : ( يتعين في مثل : كان من الأمر « كيت وكيت » . . . أو « ذيت وذيت » - اعتبار « كان » للشأن ، وخبرها : كيت وكيت ، - أو ذيت وذيت - لأن هذا المركب المزجى نائب عن الجملة ، ولا يكون اسماً لكان ؛ كما لا يكون اسمها جملة . قاله الفارسي واستحسنه ابن هشام . لكن يلزم عليه تفسير ضمير الشأن<sup>(١)</sup> ، بغير جملة مصرح بجزأيهما . والظاهر أن : « من الأمر » تبين يتعلق « بأعنى » مقدراً ) هذا كلامه .

وفيه حذف وتقدير لا داعى لهما . ولو جعلنا كيت وكيت ، اسماً لكان على اعتبار المركب المزجى الحالى ليس جملة في ظاهره الحقيقي لاستغنيا عن الحذف والتقدير ، ولسايرنا الأيسر الواضح بغير ضرر ولا خروج على الأصول العامة .

(١) تفصيل الكلام عليه في ج ١ ص ١٧٧ م ٢٠ .

التأنيث<sup>٤</sup>

الاسم نوعان ؛ مذكر : مثل : حاتم - قيس - جعفر - نهر - قمر - كتاب . . . ولا يحتاج إلى علامة لفظية تزداد على صيغته لتدل على تذكيرها وتذكير صاحبها ؛ لأن الذى يدل على تذكيرهما هو الشهرة ، وشيوع الاستعمال .

ومؤنث ؛ مثل : سنيّة - عزيزة - ليلي - لمياء - أرض - أُذُن . . . ويحتاج إلى علامة لفظية ظاهرة أو مقدرة ( أى : ملحوظة ) تزداد على صيغته ؛ لتدل على تأنيثها ، وتأنيث صاحبها فالعلامة الظاهرة فى الأسماء المعربة هى : « تاء التأنيث » المتحركة ، أو : « ألف التأنيث » بنوعيها ؛ المقصورة ، والممدودة ؛ مثل : عزيزة - ليلي - لمياء . والعلامة المقدرة فى الأسماء المعربة الثلاثية هى تاء التأنيث الملحوظة فى مثل : أرض - أذن - عين - قدم - كتف . والذى يدل على أن هذه الكلمات الثلاثية - وأشباهاها - مؤنثة بتاء مقدرة ( أى : ملحوظة ) ظهور هذه التاء عند التصغير ؛ إذ يقال : أُرِيضَة - أُذَيْنَة - عُيَيْنَة - قُدَيْمَة - كَتَيْفَة <sup>(١)</sup> - وعود الضمير عليها مؤنثاً ، وهذه العودة هى الدالة على تأنيث الاسم غير الثلاثى أيضاً - كعقرب - فى مثل : الأرض زرعته ، والعقرب قتلته ، ونعتهما ، أو الإشارة إليهما بالمؤنث ، فى مثل هذه الأرض المتحركة واحدة من أرضين كثيرة - : هذه العقرب السامة قتالة ، ولا تكون ألف التأنيث مقدرة <sup>(٢)</sup> .

(١) بمناسبة الكلام على أعضاء الإنسان يقول اللغويون : إن تذكيرها وتأنيثها موقوف على السماع وحده « لكن الأعضاء المزدوجة مؤنثة فى الغالب تبعاً للسماع الوارد فيها كعين ، وأذن ، ورجل ، وغير المزدوجة مذكر فى الغالب ، نحو : رأس ، أنف ، ظهر . . . ومن المزدوج المذكر : الحاجب - الصدغ - الخد - اللحي (عظم الفك) - المرفق - الزند - الكوع - الكرسوع . . . ومن المزدوج الذى يذكر ويؤنث : العضد ، الإبط - الفرس . ومن المنفرد المؤنث : الكرشي ، ومن المنفرد الذى يصح تذكيره وتأنيثه : العنق - اللسان - القفا - المن - المعى . . . فالقاعدة أغلبية .

(٢) وفى هذا يقول ابن مالك فى باب عنوانه : « التأنيث » :

عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلْفٌ      وَفِي أَسْمَاءٍ قَدَرُوا « التَّاءَ » كَالْكَتِفِ

معنى كلمة : « مؤنث » :

هذه الكلمة إحدى المصطلحات التي يتكرر ذكرها كثيراً في الاستعمال اللغوي. ويختلف معناها باختلاف ما تدل عليه من أنواع ؛ تقضى الفائدة بالإشارة إليها هنا ؛ لأن هذا الباب هو الأنسب لذكرها<sup>(١)</sup> . وأشهرها :

( ١ ) المؤنث الحقيقي : وهو الذى يلد ، ويتناسل ، ولو كان تناسله من طريق البيض والتفريخ ؛ ولا بد في لفظ المؤنث الحقيقي من علامة تأنيث ظاهرة ، أو مقدرة ، مثل : ولادة - سعدى - هند - عصفورة - عقاب<sup>(٢)</sup> .

وله أحكام مختلفة ؛ يتصل فيها بموضوعنا : وجوب تأنيث فعله ، ونعته ، وخبره وإشارته ، وضميره . . . ، بالشروط والتفصيلات الخاصة بكل واحد من هذه الأمور نحو : كانت ولادة أديبة أندلسية ذائعة الصيت . وقد نقل التاريخ الأدبي إلينا كثيراً من أخبار هذه الأديبة ، ومجالسها وفنونها . . .

( ٢ ) المؤنث المجازى . وهو الذى لا يلد ولا يتناسل ؛ سواء أكان لفظه مختوماً بعلامة تأنيث ظاهرة ؛ كورقة ، وسفينة . . . أم مقدرة ؛ مثل : دار ، وشمس . ولا سبيل لمعرفة المؤنث المجازى إلا من طريق السماع الوارد عن العرب ، ولا يمكن الحكم على كلمة مؤنثة بأنها تدل على التأنيث مجازاً إلا من هذا الطريق اللغوي . والنوع المجازى يخضع في استعماله لكثير من أحكام المؤنث الحقيقي ؛ خضوعاً واجباً في مواضع ، وجائزاً في أخرى ؛ كوجوب تأنيث الضمير العائد عليه في مثل : الدار اتسعت . وجوازه في مثل : اتسعت الدار ، أو : اتسع الدار . . .

( ٣ ) ومنه المؤنث اللفظى فقط ؛ وهو الذى تشتمل صيغته على علامة تأنيث مع أن مدلوله (معناه) مذكر ؛ نحو : أسامة - زكرياء . . . وله أحكام مختلفة مدونة في الأبواب المناسبة لها ؛ فقد يراعى معناه فلا يؤنث له الفعل ؛ فلا يقال : اشتهرت حمزة بالشجاعة والإقدام ، ولا يجمع جمع مذكر سالماً . . . وقد يراعى

= ( أسام : جمع جمع ، مفردة : أسماء . ومفرد الأسماء : اسم ) ، ثم قال بعد ذلك في بيان التأنيث المقدّر :

ويُعرفُ التقديرُ بالضمير ونحوه ؛ كالرّد في التصغير

( ١ ) سبقَت الإشارة إليها في ج ٢ ص ٦٦ م ٦٦ باب الفاعل .

( ٢ ) إحدى الطيور الخارجة .

لفظه - وهو الأغلب في كثير من حالاته - فيمنع من الصرف ، ويُذكر له اسم العدد<sup>(١)</sup> ؛ فيقال ثلاث حمزات . . .

(٤) المؤنث المعنوى فقط ، وهو ما كان مدلوله مؤنثاً حقيقياً أو مجازياً ولفظه خالياً من علامة تأنيث ظاهرة ؛ فيشمل المؤنث الحقيقى الخالى من علامة تأنيث ، مثل : زينب - سعاد - عقاب . . . كما يشمل المؤنث المجازى الخالى منها ، مثل : عين - رجل - بيتر . . .

ويجرى عليه كثير من أحكام المؤنث الحقيقى والمجازى ، كتأنيث الفعل له ، وتأنيث ضميره ، ونعته ، والإشارة إليه . . . وكنهه من الصرف أو عدم منعه على حسب حالته .

(٥) المؤنث اللفظى المعنوى ، وهو ما كانت صيغته مشتملة على علامة تأنيث ظاهرة ، ومدلوله مؤنثاً ؛ مثل : فاطمة - عليّة - ريا - سعدى - حسناء - هيفاء - نحلة - أسدة - شجرة - دنيا ويخضع لكل أحكام المؤنث اللفظى والمعنوى . والمعانى الخمسة السابقة قد يجتمع منها معنيان أو أكثر ، ويسميان باسم يشمل المعنيين ، كأن يقال : لفظى مجازى ؛ مثل : دنيا . . .

(٦) المؤنث التأويلى ؛ وهو ما كانت صيغته مذكرة فى أصلها ولكن يراد لسبب بلاغى - تأويلها بكلمة مؤنثة ؛ تؤدى معناها ؛ فقد كان العرب يقولون : أتننى كتاب أسرّ بها ، يريدون رسالة . خذ الكتاب واقرأ ما فيها . يريدون الأوراق . وكذلك الحرف ؛ يريدون : الكلمة ، وأمثال هذا كثير فى كلامهم . وحكم هذا النوع أنه يصح - مراعاة صيغته اللفظية ، من ناحية عدم تأنيث فعلها المسندة إليه ، وكذلك مراعاة تذكيرها اللفظى عند نعتها ، والإشارة إليها . . . كما يصح مراعاة معناها الذى تؤول به عند قيام قرينة جلية ، وهذا هو الأحسن نحو : امتلأت الكتاب بالسطور ؛ تريد : الورقة التى فى يدك - مثلاً - هذه الكتاب نافعة ، تريد : الورقة . ومن الخير الاقتصار على الأول قدر الاستطاعة .

(٧) ومنه المؤنث الحكيمى ؛ وهو ما كانت صيغته مذكرة ولكنها أضيفت إلى مؤنث فاكتسبت التأنيث ؛ بسبب الإضافة ؛ كقوله تعالى : ( وجاءت كل نفس

(١) وهذا فى الأحسن كما سبق ص ٤٠٦ .

معها سائق وشهيد) . فكلمة « كل » مذكرة في أصلها ولكنها في الآية اكتسبت التأنيث من المضاف إليه المؤنث وهو « نفس »<sup>(١)</sup> .

تلك أشهر أنواع المؤنث . ويعنيها منها ، النوعان الأساسيان ؛ وهما الأول والثاني أما سواهما فتفزع منهما ، راجع إليهما في أكثر أحكامه . . . .  
والنوعان الأساسيان ( أى : الحقيقى والمجازى ) لا بد من اشتغالهما على علامة تأنيث ظاهرة أو مقدره ( أى : ملحوظة ) ، كما في بعض الأمثلة الأولى .

وعلامات التأنيث الدالة على تأنيث الأسماء المعربة<sup>(٢)</sup> ثلاث زوائد ، ولا يصح أن يوجد منها في الاسم إلا علامة واحدة<sup>(٣)</sup> لتأنيثه . والثلاث هي : تاء التأنيث المتحركة المربوطة<sup>(٤)</sup> ، وألف التأنيث المقصورة ، وألف التأنيث الممدودة ، وفما يلي تفصيل الكلام على كل علامة :

١ - فأما تاء التأنيث المربوطة فمختصة بالدخول على أكثر الأسماء المشتقة<sup>(٥)</sup> ، مذكراها ومؤنثها ؛ نحو : عابدة وعارفة - عراف وفرحة - مأمون ومأمونة - ولا تدخل على أسماء الأجناس الجامدة ، وقد سمعت في بعض ألفاظ قليلة لا يقاس عليها ؛ مثل : أسد وأسدة - رجل ورجلة - فتى وفتاة - غلام وغلامة - امرأ وامرأة - إنسان وإنسانة ، في لغة - . . . ونظائرها مما تنص عليه المراجع اللغوية . ويجب الوقوف فيه عند حد السماع الوارد .

وإنما كانت تاء التأنيث مختصة بالدخول على أكثر الأسماء المشتقة دون

(١) إيضاح هذا مدون في موضعه من باب الإضافة ( ج ٣ ص ٥١ م ٩٢ ) .

(٢) أما الأسماء المبنية فلا تكون علامة تأنيثها التاء المربوطة ، ولا الألف ، وإنما لها علامات أخرى ، منها : كسر التاء في مثل : أنت ، والنون المشددة في مثل : هن . وأما بعض الحروف فقد تدخلها التاء المفتوحة سماعاً ، نحو : ربت .

وأما الأفعال فتؤنث بالتاء لتأنيث فاعلها ؛ فتدخل تاء التأنيث الساكنة على آخر الماضى ، نحو : برعت الطيبة ، وتدخل التاء المتحركة على أول المضارع ، نحو تبرع الطيبة . . .

(٣) وأما : علقاة ، اسم نبت ، وأرطاة ، اسم شجر - فألفهما مع وجود التاء معها ألف إلحاق ليست للتأنيث .

(٤) ويسمى بعض النحاة ، « هاء التأنيث » ؛ لأنها تصير عند الوقف عليها ، بالسكون « هاء » أما في غير الوقف فتتحركة .

(٥) يطلق - غالباً - على الاسم المشتق : « الوصف » ، أو : « الصفة » ، وهو غير النعت كما عرفنا .

جميعها لأن بعض المشتقات لا تدخله مطلقاً وبعضها تدخله قليلاً . وأشهر الأوزان التي لا تدخلها <sup>(١)</sup> أربعة :

( ١ ) فَعُولٌ بمعنى : فاعل ( وهو الدال على الذى فعل الفعل ) ، نحو :

صَبُور — نَفُور — حَقُود ... بمعنى : صابر — نافر — حاقد — مثل : رجل أو امرأة صبور ، ونفور ، وحقود ...

أما قولهم : امرأة ملولة وفروقة ؛ بمعنى : خوافة — فالتاء للمبالغة مع التأنيث وليست لمحض التأنيث وحده <sup>(٢)</sup> وأما « عدوة » مؤنث : « علو » فقصورة هي وأشباهاها — على السماع .

فإن كان « فَعُولٌ » بمعنى : « مفعول » ( وهو الدال على الذى وقع عليه الفعل ) جاز تأنيثه بالتاء الفارقة بين المذكر والمؤنث ؛ نحو : قطارٌ رَكُوبٌ ،

( ١ ) انظر الزيادة فى ص ٤٥٥ لأهميتها .

( ٢ ) ذلك أن تاء التأنيث قد تكون دالة على التأنيث المجرد ، وقد تفيد معنى آخر من المعاني الآتية ؛ دون أن تفيد الفصل بين مذكر ومؤنث بالرغم من أن الكلمة المشتعلة عليها تعتبر مؤنثة تأنيثاً لفظياً مجازياً ، وتجوز عليها أحكامه . فن تلك المعاني : أنها تكون لفصل الواحد من جنسه الجامد ؛ كتمر ، ولبنة ولبن ، وللعكس ، أى : فصل الجنس الجامد من واحد ؛ كجَبَّانة وكَمَّانة ( يفتح أولهما وسكون ثانيهما ، وهما اسمان لنوع واحد من النبات . يقال لمفرده : جَبَّ ، أو كَمَّ ) . وأنها تكون عوضاً عن فاء الكلمة ، مثل : عدة ، مصدر ، وعدة ، أو عوضاً من لام الكلمة ، مثل : سنة ، وأصلها فيما يقال : سَنَسَر ، أو سَنَسَه بدليل . الجمع : سنوات وسنات . أو عوضاً من حرف زائد لمعنى ؛ كياء النسب فى قولهم . هو أشعش ، وهم أشاعة ، وهو أزرق ، وهم أزارقة ، وهو مهلب ، وهم مهالبة . يقولون هذا فى جموع التكسير المنسوب مفرداً إلى : أشعث ، وأزرق ومهلب . . ويدل على هذا قولهم : أشعثون وأشاعة ، وأزرقيون . وأزارقة ، ومهلبون ومهالبة . فلا يجمعون بين الياء والتاء — وسيجيء البيان فى ص ٥٠٣ — أو عوضاً من حرف زائد لغير معنى كزندق وزناقة . فالتاء عوض عن الياء المفرد إذ كان الأصل فى تكسيرها : زناديق ، ولا يجمعان ، أو عوضاً عن ياء التفعيل فى مثل : زكى تزكية . وقد تأتى للدلالة على التعريب ؛ أى : للدلالة على أن الكلمة فى أصلها غير عربية ، وعربها العرب أنفسهم بإدخال شيء من التغيير على صيغتها ، واستعمالها بعد ذلك . مثل : كياجة ( جمع : كيلجة لمكيال . والقياس كياليج . فجاءت التاء بدلا من الياء للدلالة على تعريبه . ومثل موازجة ( جمع : موازج ، بفتح الميم ، وسكون الواو ، وفتح الزاى ، للجورب أو الخف ) والقياس . موازج ؛ فدخلت « التاء هنا وهناك للدلالة على أن الأصل أعجمى فعرّب . والفرق بين المعرّب وغيره . أن العرب إذا استعملت الأعجمى فإن خالفت بين ألفاظه — بأن أدخلت عليها نوع تغيير — فقد عربته . وإلا فلا وهو الباقي على أعجميته . وقد تأتى للمبالغة فى الوصف كرجل راوية ؛ لكثير الرواية .

وقد تأتى لتأكيد المبالغة ؛ نحو : رجل « نساب » ، لكثير العلم بالأنساب ؛ ذلك أن كلمة « نساب » صيغة مغالبة بنفسها ، فإذا زيدت عليها التاء أفادت تأكيد المبالغة . . .

وقد تكون التاء ثابتة فى بعض أسماء لا يمكن تمييز مذكرها من مؤنثها ، نحو : فملة . فيجب اعتبار الاسم مؤنثاً دائماً . وبعض ما لا يمكن تمييزه يتجرد منها دائماً فيعد مذكراً فى كل استعمالاته ، نحو : برغوث . ( راجع التصريح والصبان ) .

وسيارة ركوبة ؛ بمعنى مركوب ومركوبة ، ونحو : أكلة ، وحلوبة ، بمعنى : مأكلة ومحلوبة .

(٢) مِفْعَال ، نحو : مِفْتاح ، لكثيرة الفتح ولكثيره - معلام ، لكثيرة العلم وكثيره - مفراح ؛ لكثيرة الفرح وكثيره . . . فهذه الصيغة - بغير تاء - صالحة للمذكر والمؤنث . ومن الشاذ ميقان وميقانة . لمن يكثر اليقين والتصديق بما يسمعه . (٣) مِفْعِيل ، نحو : مِئطيق - للرجل البليغ ، والمرأة البليغة . ومِعْطِير ؛ لكثير العطر وكثيرته . ومن الشاذ مسكينة ، بتاء التأنيث .

(٤) مِفْعَعْل ، كِمِغْشَم ، للمذكر والمؤنث ، بمعنى جرىء ، شجاع ، لا يثنى عن إدراك ما يريد . يقال رجل أو امرأة مِغْشَم . ومما سبق يتبين أن التاء لا تدخل على الصيغ الأربع السالفة إلا شذوذاً<sup>(١)</sup> يراعى فيه المسموع وحده .

أما أشهر المشتقات التي تدخلها قليلاً فنوعان ؛ ودخولها فيهما - مع قلته - مقيس . ولكن الأحسن عدم إدخالها :

أحدهما : المشتقات الدالة على معنى خاص بالأنثى ، يناسب طبيعتها وحدها ، وتنفرد به دون المذكر ؛ كالحمل والولادة ، والإرضاع ، والحيض . . . وغيره مما هو من خصائص الأنثى ؛ نحو : امرأة حامل أو حاملة (ومعناها : حُبلى) ومرضع ومرضعة . فدخول التاء وعدمه سيان والأمران قياسيان ، كما أسلفنا ، والحذف أحسن<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر الزيادة الآتية في ص ٣٤٥ .

(٢) إنما يجوز الأمران والحذف أحسن إذا كان معنى الاسم المشتق خاصاً بالأنثى ، يلائم طبيعتها وحدها ، ووصفاً ثابتاً لها وليس مقيداً بحالة طارئة ؛ كوصف المرأة بأنها «مرضع» ؛ أى : بأن طبيعتها ، وأهليتها التي خلقت معها - هي «الإرضاع» ولو لم تكن وقت الكلام ترضع طفلاً ، أو تضع ثديها في فم ، ومثل وصفها بأنها : «حامل» ؛ فى نحو : هذه المرأة من النوع الحامل لا العاقر ، أى : من شأنها ومن طبيعتها أن تحبل ، ولو لم تكن وقت الكلام حبلى ، بل يقال هذا ولو لم تكن قد تزوجت . فإن كانت الصفة طارئة ، والقصد منها الحدوث لا الثبوت ، وجب الإتيان بالتاء ؛ نحو : هذه مرضعة الآن أو غداً ، وحاملة اليوم أو غداً . ومن هذا قوله تعالى فى هـول القيامة : ( يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت . . . ) ، أى : التي هى فى حالة إرضاع طارئ ، تلقم صبيها ثديها ( انظر «ب» من الزيادة فى ص ٤٤٥ ) . ولو قال : «مرضع» بحذف التاء لكان المراد : التي من شأنها ومن غرائزها الإرضاع لا أنها تمارسه وقت التكلم « أو فى وقت محدد معين . وما سبق يفهم المراد من قول اللغويين : إن الصفات المختصة بالمؤنث - كمرضع - إن قصد بها الحدوث . . . فى أحد الأزمنة لحقتها التاء ، فيقال مرضعة وإن لم يقصد بها هذا لم تلحقها فإن كان المعنى ليس خاصاً بطبيعة المرأة وجب إثبات التاء



والآخر : ما كان على وزن « فَعِيل » بمعنى : مفعول ؛ بشرط أن يُعرَف المتصِف بمعناه ؛ ( أى : بشرط ألا يستعمل استعمال الأسماء غير المشتقة ) ومن أمثلته : قَتِيل وجريح في مثل : انْجَلَّت المصادمة عن فتاة قتيل وفتاة جريح ؛ بحذف التاء جوازاً لعدم الحاجة إليها . إذ اللَّبَس مأمون في هذه الصورة . فإن شاع استعماله استعمال الأسماء المجردة — بأن لم يُعرَف الموصوف<sup>(١)</sup> — وجب ذكرها لمنع اللبس ، نحو : حَزَنْتُ لقتيلة المصادمة . ومثل : رأيت في المجزر ذبيحة ، أو نطيحة ، أو أكيلة الذئب ؛ بمعنى : مذبوحة ومنطوحة ومأكولة .

فإن كان « فَعِيل » بمعنى « فاعل » فالأكثر مجيئها ؛ كقول شوقي :

قَطَى جِدُّ أَلِفِهِ      وَهْنَى لِلْبَيْتِ حَلِيفَهُ  
هِيَ مَا لَمْ تَتَحَرَّكَ      دُمِيَّةُ الْبَيْتِ الظَّرِيفَهُ

ومن حذفها قول الآخر :

فَدَيْتِكَ !! أَعْدَائِي كَثِيرٌ ، وَشُقَّتِي<sup>(٢)</sup>      بَعِيدٌ وَأَشْيَاعِي لَدَيْكَ قَلِيلٌ

ومما تقدم يتبين أن للتاء الفارقة مع المشتق ثلاثة أحوال ؛ فتارة تكون ممنوعة الدخول عليه ، وتارة تكون قليلة مقيسة ، وفي غير النوعين السالفين كثيرة غالبية .

أما مع غير المشتق — وهو الأجناس الجامدة — فقصوره على السماع الوارد في بعض الألفاظ ، ولا يصح القياس عليها<sup>(٣)</sup> . . .

كقولنا : شاهدت حاملة ؛ تريد : امرأة تحمل على رأسها أو كتفها شيئاً ؛ لأن الحمل على الرأس أو الكتف ليس من خصائصها وحدها ، وإنما يشاركها فيه الرجل . ومن ثم كان حذف التاء ممنوعاً إذا وقع في لبس ؛ فلا يقال : في الحقل ضامر ؛ وتحت الشجرة عانس ، لأن الضامر والعانس يقال للمذكر والمؤنث ؛ فإذا حذف التاء عند إرادة المؤنث ، لم يتبين المراد .

( ١ ) ليس المراد بالموصوف هنا الموصوف الصناعي المعروف بالمنعوت ، وإنما المراد الموصوف المعنوي الذي يتصل به معنى المشتق . فيمثل : الفتاة قتيل بحذف التاء ، مع أن الفتاة مبتدأ ، وليست موصوفاً صناعياً ( أى : ليست : منعوتاً ) ولا فرق في الموصوف المعنوي بين الملفوظ ، أو الملحوظ في الكلام وهو المحنوف اكتفاء بما يدل عليه من قرينة ؛ كإشارة إليه ، أو ضمير يعود عليه ؛ وبين نوعه ، أو شيء آخر يوضح أمره ، نحو : قتيل من النساء ؛ فلا تجيء التاء في هذه الحالات ، مجارة للأحسن . فالمعول عليه في الموصوف هو العلم بنوعه وإن لم يكن المشتق نعتاً تابعاً له حقيقة . سواء أذكر موصوف أم لا

( ٢ ) من معاني الشقة ( بضم الشين المشددة وكسرهما ) : الناحية التي يقصدها المسافر .

( ٣ ) وقد عرض ابن مالك المشتقات التي لا تدخلها التاء الفارقة ؛ فقال :

وَلَا تَلِي - فَارَقَةً - فَعُولًا أَصْلًا . وَلَا الْمِفْعَالُ ، وَالْمَفْعِيلُ  
 كَذَاكَ : مِفْعَلٌ . وَمَا تَلِيهِ «تَا» الْفَرْقُ مِنْ ذِي ، فَشُدُوذٌ فِيهِ  
 (ذِي : هَذِهِ . يَرِيدُ : مَا تَلَحُّقُهُ التَّاءُ الْفَارِقَةُ مِنْ هَذِهِ الْأَوْزَانِ فِيهِ شُدُوذٌ . أَيْ : أَنَّهُ شَاذٌ) . ثُمَّ انْتَقَلَ  
 إِلَى حَكْمِ فَعِيلٍ ، فَقَالَ :

وَمِنْ «فَعِيلٍ» كَقَتِيلٍ إِنْ تَبِعَ مَوْصُوفُهُ - غَالِبًا «تَا» تَمْتَنَعُ  
 «تَبِعَ مَوْصُوفُهُ» «أَيْ : جَاءَ بَعْدَهُ تَابِعًا لَهُ . وَالْغَرَضُ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَوْصُوفٌ مَعْرُوفٌ ، سِوَاهُ أَكَانَ  
 الْمَوْصُوفُ مَنْعُوتًا ، صَنَاعِيًّا أَمْ غَيْرَ مَنْعُوتٍ ، مَذْكُورًا أَمْ غَيْرَ مَذْكُورٍ عَلَى الْوَجْهِ السَّابِقِ فِي الرَّقْمِ الْخَامِسِ  
 وَقَالُوا إِنْ بَيَّنَّ ابْنُ مَالِكٍ يَخْلُو مِنَ التَّقْصِيرِ لَوْ كَانَ :

وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ عُرِفَ مَوْصُوفُهُ - غَالِبًا تَا تَمْتَنَعُ .

## زيادة وتفصيل :

١ - صرح بعض أئمة النحاة الأقدمين ( كصاحب المفصل وشارحه ابن يعيش في ص ١٠٢ > ٥ ) بأن الأربعة الأولى السالفة يشترط حذف التاء منها ما يشترط في «فعليل» ونصوا على أنك تقول : صبورة ، ومعطارة ، إذا لم يُعرف الموصوف ؛ فيقول ابن يعيش : ( « إن هذه الأسماء إذا جرت على موصوفها لم يأتوا فيها بالهاء ، وإذا لم يذكروا الموصوف أثبتوا الهاء خوف اللبس ؛ نحو : رأيت صبورة ، ومعطارة وقتيلة بنى فلان . . . » ) .

ب - وفي الكلام على : « فعليل » يقول سيبويه في كتابه ( ج ٢ ص ٢١٣ ) مانصه : ( « وأما «فعليل» إذا كان في معنى مفعول فهو في المؤنث ، والمذكر سواء ، وهو بمنزلة : « فَعول » ولا تجمع بالواو والنون كما لا تجمع صيغة : فعول . . . و . . . وتقول : شاة ذبيح ، كما تقول : ناقة كسير ، وتقول : هذه ذبيحة فلان وذبيحتك . ذلك أنك لم ترد أن تخبر أنها قد ذبحت . ألا ترى أنك تقول ذلك وهي حية ؟ وإنما هي بمنزلة ضحية . وتقول : شاة رمي ، إذا أردت أن تخبر أنها قد رميت . وقالوا : بشس الرمية الأرنب ، وإنما تريد : بشس الشيء مما يرمى . فهذه بمنزلة : الذبيحة . وقالوا : نعجة نطيح ، ويقال : نطيحة . شبهوها بسمين وسمينة . . . وقالوا : رجل حميد ، وامرأة حميدة . يشبه بسعيد وسعيدة ، ورشيد ورشيدة حيث كان نحوهما في المعنى ، واتفق في البناء .. ) « قال شارحه أبو سعيد السيرافي تعليقا على « هذه ذبيحة فلان وذبيحتك » ما نصه : ( لم أر أحداً علل في كتاب إلحاق التاء . والعلة فيه عندي أن ما قد حصل فيه الفعل يذهب به مذهب الأسماء ، وما لم يحصل فيه ذهب به مذهب الفعل ، لأنه كالفعل المستقبل ؛ ألا ترى أنك تقول : امرأة حائض . فإذا قلت حائضة غدا لم يحسن فيه غير الهاء ( التاء ) . وتقول : فلان ميت إذا حصل فيه الموت . ولا تقل : مائت . وإذا أردت المستقبل قلت : مائت غدا ؛ فتجعل فاعلا جارياً على فعله . ) «

من كل ما سبق يتبين تأويلهم لما ورد من « فعليل » بمعنى مفعول مختوماً بالتاء . وفي هذه التأويلات تكلف واضح . ومن اليسير كشف ما فيها من الخطأ الذي يمنع قبولها . هذا إلى أن كتب اللغة ومغاجمها تحوى أمثلة أخرى متعددة مختومة بالتاء ، ولا تحتمل تأويلاً سائغاً . فالخير الاقتصار على ما نقلناه عن المحققين من أن الأكثر هو حذف التاء مع الموصوف وهذا رأى شديد يجب الأخذ به ، بالرغم من أن أكثر النحاة لم يذكروه .

ب - وأما ألف التأنيث المقصورة فتزاد في آخر الأسماء المعربة ، سواء أكانت جامدة أم مشتقة ؛ تبعاً للمسموع عن العرب ولا تدخل في غيره ، فإدخالها عليه فهو وحده مؤنث بها . وللأسماء التي تدخلها أوزان مختلفة ؛ بعضها نادر مبثّر في المراجع اللغوية ، يصعب معرفته والاهتداء إلى أنه مؤنث إلا بمعونتها وإرشادها . وبعضها شائع في الكلام الفصيح ، مشهور الصيغة بالتأنيث فقي عُرِفَت صيغته دلت - في الأعم الأغلب - على أنها لمؤنث ، دون حاجة إلى مرشد أو معين . وصيغ هذا النوع تكاد تنحصر في الأوزان الآتية التي يدل كل وزن منها على أن الكلمة مؤنثة وهي أوزان سماعية لا يجوز زيادة وزن على الوارد المسموع منها عن العرب :

( ١ ) فَعَلَى ( بضم ففتح ، ففتح ) كُشْعَبَى ، وأُدْمَى ... اسمين لموضعين ، وأرْبَى ، اسم للداهية .

( ٢ ) فَعَلَى ( بضم فسكون ) ، مثل : بُهْمَى ؛ اسم نبت ، وطُولَى ، أنثى للوصف <sup>(١)</sup> : أطول . وحَبْلَى ، وصف للحامل ، ورُجْعَى ، مصدر الفعل : رجع .

( ٣ ) فَعَلَى ( بفتحات ) ، مثل : بَرَدَى ، اسم نهر بالشام ، وحَيَّيْدَى ، وصف في مثل : ناقة حيدى ، أى : تحيد عن ظلها وتحاول الفرار منه ، ومَرَطَى وبَشَكَى ، وجَمَزَى . . . والثلاثة مصادر ، ومعناها واحد هو المشية السريعة . وأفعالها : مَرَطَ ، وبَشَكَ ، وجَمَزَ ، ثلاثية مفتوحة الوسط .

( ٤ ) فَعَلَى ( بفتح فسكون ) جمعاً ؛ كقتلى وجرحى وصرعى ، أو مصدرا كدعوى ، مصدر : دعا ، أو وصفا كسكرى ، وسيفسى وشبعسى ، وكسلى . . . مؤنث سكران ، وسيفان ( بمعنى : طويل ) ، وشبعان ، وكسلان . فإن كان « فَعَلَى » اسماً - كأرطى <sup>(٢)</sup> وعلقى <sup>(٣)</sup> - فقليل ألفه للتأنيث فيمنع للصرف ، وقيل للإلحاق فلا يمنع .

( ٥ ) فَعَلَى ( بضم أوله وفتح ثانيه بغير تشديد ) ، مثل : حُبَارَى وَسُمَّانَى اسمين لطائرين وسكاري جمع سكران ، وعُلَادَى ، وصفاً ، بمعنى : شديد ، يُقَال : جملُ عُلَادَى : أى : قوى شديد .

( ٦ ) فَعَلَى ( بضم أوله وفتح ثانيه مع تشديد ) ، مثل : سُمَّهَى ، اسم للباطل والكذب ، واسم الهواء المرتفع .

( ١ ) ويعبر عن المشتق من الأسماء بالوصف أو الصفة كما قلنا ، وهو غير الوصف أو الصفة بمعنى : النمت . ( ٢ ) شجر . ( ٣ ) نبت .

(٧) فَعَلَّيْ (بكسر أوله ، وفتح ثانيه ، وسكون ثالثة المدغم في مثله) ،  
مثل : سَبَطَرَى ؛ اسم لمشيئة فيها تبخر ، ودَفَقَى ، اسم لمشيئة فيها تدفق وإسراع .  
(٨) فَعَلَى (بكسر فسكون) جمعاً ، كَحَجَلَى الذى مفردة : حَجَل (بفتحتين) اسم طائر . أو مصدرًا كَذِكْرَى ؛ (مصدر الفعل ذَكَرَ ، يَذْكُرُ ،  
ذِكْرًا وَذِكْرَى) .

(٩) فَعِيلَى (بكسر أوله فكسر ثانيه مع تشديده) ، مثل : حَشَى اسم  
مصدر للفعل : حَشَّ على الشيء إذا حضَّ عليه ، وحَلَيْفَى ، اسم بمعنى الخلافة .  
(١٠) فَعَلَّى (بضمين فتشديد ثالثة) ، مثل : كَفَرَى ، اسم لوعاء يوضع فيه  
طلع النخل ، واسم للطاع نفسه . وَبُذِرَى وحَذِرَى ، اسمين بمعنى التذير والحذر .  
(١١) فَعِيلَى (بضم أوله وفتح ثانيه مشدداً) ، مثل : خُلَيْطَى ، اسم  
للاختلاط . يقال : اختلف القوم ووقعوا في خُلَيْطَى . أى : اختلط عليهم  
أمرهم ، ومثل : قُبَيْطَى ، اسم لنوع من الحواى ، وَلُغَيْرَى ، اسم للغز .  
(١٢) فَعَالَى (بضم أوله وتشديد ثانيه) ، مثل : شُقَارَى ، وخُبَارَى  
اسم نبتين ، وخُضَارَى اسم طائر . . . . .

« ملحوظة » : ومن الأوزان النادرة :

فَعِيلَى : مثل خَيْسَرَى اسم للخسارة . — فَعَلَوَى : مثل : هَرَنَوَى ،  
اسم نبت . — فَعَوَلَى : اسم نوع من المشى . — فَبِعُولَى : مثل : فَبِضْوَى ،  
اسم للمفاوضة ، أى : الاشتراك فى الشيء . — فَوَعُولَى : مثل : فَوْضْوَى :  
اسم بمعنى المفاوضة . — فَعَلَايَا ، مثل : بَرَحَايَا ؛ كلمة تقال عند التعجب من شيء .  
..... و ..... و .....

\* \* \*

(١) يقول ابن مالك فى قسمي ألف التأنيث :

وَأَلْفُ التَّانِيثِ ذَاتُ قَصْرٍ وَذَاتُ مَدٍّ ؛ كَأُنْثَى الْغُرِّ

« الغر » جمع مفردة المذكر : أغر ، والمؤنث : غراء ، ثم انتقل بعد هذا إلى سرد الأوزان المشهورة

للألف المقصورة فقال :

وَالِإِسْتِهَارُ فِي مَبَانِي الْأَوَّلَى يُبْدِيهِ وَزْنَ أَرْبَى ، وَالطُّوَلَى

وَمَرَطَى ، وَوَزْنُ فَعَلَى جَمْعًا أَوْ مَصْدَرًا أَوْ صِفَةً ، كَشَبَعَى

وَكُحْبَارَى ، سُمِّى ، سَبَطَرَى ذِكْرَى ، وَحِثَّى مَعَ الْكُفَرَى

كَذَاكَ : خُلَيْطَى مَعَ الشُّقَارَى وَاعْزُ لَغِيرَ هَذِهِ اسْتِنْدَارَا

(اعز : انصب — استندارا ، نكرة) أى : انصب كل صيغة خالفت هذه الأوزان إلى القلة القليلة ، والنكرة .

ج - وأما ألف التأنيث الممدودة . فكأختها المقصورة<sup>(١)</sup> زادها العرب في آخر بعض الأسماء المعربة الحامدة ، أو المشتقة ؛ وأوزان الأسماء التي تحتويها مختلفة ؛ بعضها نادر مفرق في المظان اللغوية وهي التي ترشد إليه ؛ وبعضها شائع مشهور يُعرف بمجرد سماع صيغته ، ومنه الأوزان الآتية :

(١) فَعْلَاء (بفتح فسكون) ، كصحراء ، اسم للبقعة القفرة . ورغباء ، مصدر للفعل : رَغِبَ ، وحمراء ، وصف للمذكر الأحمر ... وطَرَفَاء ، جمع\* ، مفردة : طَرْفَاء في الأكثر وهي نوع من شجر الأثل .

(٢ ، ٣ ، ٤) أَفْعُلَاء (بفتح الهمزة ، مع كسر العين ، أو فتحها ، أو ضمها) ، اسم لليوم المعروف . ومن معانيه إذا كان مفتوح الهمزة مضموم الباء : عمود الخيمة ، ومن معانيه بضمهما اسم لموضع مُعَيَّن .

(٥) فَعْلَاء (بفتح ، فسكون ، ففتح) ، مثل : عَقْرَبَاء اسم لمكان . واسم لأثنى العقرب .

(٦) فِعْلَاء (بكسر ، ففتح) ، مثل : قِصَاص ، اسم للقصاص .

(٧) فَعْلَاء (بضم فسكون ، فضم) ، مثل : قُرْفُصَاء ، اسم لنوع من القعود .

(٨) فاعولاء ، مثل : عاشوراء ، اسم لليوم العاشر من المحرم .

(٩) فاعيلاء ؛ (بكسر العين ، بعدها لام مفتوحة غير مشددة) ، نحو :

قاصِعَاء ، وغائباء ، وناقفاء وكلها اسم للبحور<sup>(٢)</sup> اليرْبُوع ...

(١٠) فِعْلِيَاء (بكسر ، فسكون ، فكسر ، فياء مفتوحة مخففة ...) ،

نحو : كبرياء اسم للتكبر .

(١١) مفعولاء (بفتح ، فسكون ، فضم) ، نحو : مشيوخاء ، اسم

لجماعة الشيوخ ، اسم للأمر المختلط .

(١٢) فَعْلَاء (بفتح أوله وثانيه) ، نحو : بَرَأَسَاء ؛ اسم للناس ، وبَرَأَكَاء .

اسم لمعظم الشيء = وشدته . ومنه قول الشاعر :

(١) يرى البصريون : أن ألف التأنيث الممدودة هي ألف في آخر الاسم زائدة للتأنيث وقبلها ألف .

زائدة أخرى ؛ فتقلب الثانية الدالة على التأنيث همزة كما في الأوزان التي سذكرها .

(٢) حيوان أكبر قليلا من الفأر ، يده أقصر من رجله .

- ولا يُسْجَى من الغَمَمَرَاتِ إِلَّا بِرَأْكَاءُ القتالِ ، أو الفرار  
يقال : وقعوا في براكاء الأمر ، أو القِال ؛ أى : فى شدته وأكثره .
- ( ١٣ ) فَعِيلَاء ( بفتح فكسر ) ، نحو : قَرِيْثَاء ، وَكَرِيْثَاء اسمين لنوعين من التمر .
- ( ١٤ ) فَعُولَاء ( بفتح فضم ) ، نحو : جَلُولَاء<sup>(١)</sup> .
- ( ١٥ ) فَعَلَاء ( بفتح أوله وثانيه ) ، نحو : جَنَفَاء اسم لموضع ، وقَرَمَاء اسم لموضع أيضاً .
- ( ١٦ ) فِعْلَاء ( بكسر أوله ، وفتح ثانيه ) ، نحو : سِيْرَاء اسم لثوب مخطط مخلوط بالحرير ، واسم لنبت ، وللذهب .
- ( ١٧ ) فُعْلَاء ( بضم ففتح فلام مفتوحة ) ؛ نحو : خِيْلَاء اسم للكبر والاختيال ... (٢)

---

( ١ ) بلدة بالعراق ...

( ٢ ) سرد ابن مالك الأوزان المشهورة لألف التأنيث الممدودة فى ثلاثة أبيات ختم بها

الباب ، هى :

لَمَدَّهَا فَعْلَاءُ أَفْعَلَاءُ مُثَلَّثَ العَيْنِ وَفَعْلَلَاءُ  
ثم فَعَالًا ، فُعْلَلًا ، فَاعُولًا وَفَاعِلَاءُ ، فِعْلِيَاءُ ، مَفْعُولًا  
ومطلق العَيْنِ : «فَعَالِيَّ» . وكذا مَطْلُقُ «فَاءٍ» فَعْلَاءُ أَخَذَا

وما تجدر ملاحظته أن كل وزن مما سبق لا بد أن يكون مختوماً « بالهمزة » وإنما تركها لوزن الشعر وأن المراد بمطلق العَيْنِ « فعالى » ، هو : ما كان على وزن : « فعلااء » مضموم العين نحو جَلُولَاء ، أو مفتوحها نحو : براساء ، أو مكسورها نحو : قريثاء ، فعنى إطلاق العين أنها غير مقيدة بحركة من الثلاث ، وكذا مطلق « الفاء » أن أوله غير مقيد بحركة فقد يكون مفتوحاً أو مضموماً أو مكسوراً . فى نحو : جنفاء ، وسيراء وخيلاء وهى الأوزان الثلاثة الأخيرة فيما عرضناه

## المسألة ١٧٠ :

## (١) المقصور والممدود

١ - المقصور هو : الاسم العرب الذى آخره ألف لازمة ؛ مثل : الهدى  
- الهوى - المولى - فى قول أحد الزهاد : كلما جنحت نفسى إلى الهوى تذكرت  
غضب المولى ؛ فيرجعنى التذكير إلى الهدى .

فليس من المقصور الأفعال المختومة بالألف ، مثل : دعا - ارتضى - يخشى .  
ولا الحروف المختومة بالألف ؛ مثل : لا - إلى - على ، ولا الأسماء المبنية المختومة  
بألف ؛ مثل : إذا ، أو : ما الموصولة ، ونحوهما . ولا الأسماء المعربة المختومة بحرف  
علة غير الألف ؛ مثل : الهادى - أدكو ، طوكيو ... ولا المثنى فى حالة رفعه ،  
ولا الأسماء الستة فى حالة نصبها ؛ لأن الألف فى هاتين الحالتين غير ثابتة ، إذ ألف  
المثنى لا توجد فى حالة نصبه أو جره ، وألف الأسماء الستة لا توجد فى حالة رفعها أو جرها .  
وحكم المقصور الإعراب بالحركات المقدرة على آخره فى جميع حالاته .  
وإذا جاء بعد ألفه تاء التأنيث - نحو : فتاة - زال عنه اسمه وحكمه ، وصار الإعراب  
على هذه التاء وقد سبق إيضاح هذا كله ، وبيان كثير من تفصيلاته (٢) .  
كيفية صوغ المقصور :

المقصور نوعان قياسى يخضع للقواعد النحوية ، ويصوغه - فى العصور  
المختلفة - الخبير بها . وسماعى تختص به اللغة ويعرفه المطلع على مفرداتها الواردة  
عن العرب .

والقياسى يصاغ على صور متعددة ؛ منها :

( ١ ) أن يصاغ مصدراً على وزن « فَعْعِل » ( بفتح أوله وثانيه ) ، بشرط أن  
يكون فعله الماضى ثلاثياً ، لازماً ، معتل بالياء ، على وزن : « فَعْعِلَ »  
( بفتح فكسر ) وبشرط أن يكون لهذا المصدر المعتل الآخر وفعله المعتل الآخر

( ١ ) وهما من أقسام الاسم المعتل الآخر . والنحاة لا يطلقونهما على اسم إلا إذا كان معرباً . أما  
اللغويون والقراء ، فيطلقونهما مطلقاً عليه ، سواء أكان معرباً أم مبنياً « فيقولون : فى «أولاء» اسم إشارة :  
إنه ممدود ، وفى : «أولى» اسم إشارة أيضاً إنه مقصور . مع أنهما مبنيان .

( ٢ ) ج ١ ص ١٢٢ م ١٥ .



كذلك - نظائر على وزنهما من الفعل الصحيح الآخر مصدره صحيح الآخر أيضاً، بحيث يتفق الفعلان والمصدران في وزنهما ؛ نحو: غِنَى الرجل غَنَى - ثَرَى ثَرَى - رَضَى رَضًا - هَوَى هَوًى - شَقَى شَقًا - جَوَى جَوًى (٢) ... ونظائرها من الصحيح الآخر ، فرح فرحًا - أشر أشراً - بطّر بطراً - ورم رمًا ... ؛ لأن «فَعِلَ» اللازم قياس مصدره - في الغالب - «فَعَعِلَ» ، - كما عرفنا (٣) - فالمصادر : ( غِنَى - ثَرَى - رَضًا - هَوًى - شَقَى - جَوًى ) هي وأشباهها ، نوع من المقصور القياسى .

( ٢ ) ومنها : أن يصاغ جمعاً للتكسير على وزن : فَعَعِلَ ( بكسر ، ففتح ) بشرط أن يكون المفرد على وزن : « فَعْلَه » المختومة بتاء التأنيث التى قبلها حرف علة ؛ وبشرط أن يكون لهذا المفرد وجمعه نظائر من المفرد الصحيح وجمعه على وزنهما - ، نحو : حَيَاة وحَيَاً - بِنْيَة (٤) وبنًى - رَشَوَة ورشاً - فِرْيَة (٥) وفِرًى - مِرْيَة (٦) ومِرًى - فجمع التكسير السابقة هي وأشباهها - نوع من المقصور القياسى . ونظائرها من الصحيح : قِرْبَة وقرب - فِكْرَة وفكر - نِعْمَة ونعم - حِكْمَة وحكم ... ؛ لأن « فَعْلَة » السالفة يكثر جمعها على : « فَعَعِلَ » ...

( ٣ ) ومنها : أن يصاغ جمعاً للتكسير على وزن : « فَعَعِلَ » ( بضم ففتح ) بشرط أن يكون المفرد على وزن : « فَعْلَة » المختومة بتاء التأنيث التى قبلها حرف علة . وبشرط أن يكون للمفرد وجمعه نظائر من المفرد الصحيح وجمعه على وزنهما - ، نحو : دُمِيَة ودُمًى - رُقِيَة ورُقًى - قُدوة وقُدًى - قُوة وقُوى - كُوة وكُوى ... فجمع التكسير السالفة هي - وأمثالها - نوع من المقصور القياسى . ونظائرها من الصحيح : غُرْفَة وغُرْف -

( ١ ) أحب . ( ٢ ) أحَب ، أو : حزن .

( ٣ ) وهذا إن لم يكن دالاً على لون ، أو معالجة ، أو شيء ثابت . وتفصيل هذا كله فى الباب

الخاص ؛ وهو باب : أبنية المصادر ( ج ٣ ص ١٤٤ م ٩٨ ) .

( ٨ ) شك .

( ٥ ) كذب .

( ٤ ) الشيء المبني .

— رُكْبَةٌ ورُكْبٌ — طُرْفَةٌ وطُرْفٌ — قُرْبَةٌ وقُرْبٌ ؛ لأن « فُعْلَةٌ » يكثر جمعها للتكسير على : فَعَلٌ .

(٤) ومنها : أن يصابغ اسم مفعول وفعله الماضي معتل الآخر ، يزيد على ثلاثة أحرف ، بشرط أن يكون لاسم المفعول وفعله نظائر من صحيح الآخر ، على وزنهما ؛ نحو : مُعْطَى ، وفعله : أَعْطَى — مُعْفَى ، وفعله : أَعْفَى — . . . ونحو — مُرْتَقَى ، وفعله : ارْتَقَى — مُسْتَوَى ، وفعله : اسْتَوَى . . . ونحو : مُسْتَقْصَى ، وفعله : اسْتَقْصَى — مُسْتَبْقَى ، وفعله : اسْتَبْقَى — مُسْتَدْعَى ، وفعله : اسْتَدْعَى .

فأسماء المفعول السابقة هي — وأمثالها — ضرب من المقصور القياسي . ونظائرها من الصحيح الآخر : أكرمت فلاناً فهو مكرم ، وأخبرته فهو مخبر . احترمت العالم العامل ؛ فهو محترم ، واجتلبت الرزق بالعمل ؛ فهو مجتلب ، — استغفرت الله ؛ فهو مستغفر ، واستخلصت الأمر ؛ فهو مستخلص . . . لأن اسم المفعول القياسي للفعلين السالفين يجيء على هذا الوزن (١) .

(١) وفي المقصور القياسي يقول ابن مالك في باب عنوانه : « المقصور والممدود » :

إذا اسمٌ استوجبَ من قِبَلِ الطَّرْفِ      فتحاً ، وكان ذا نظيرٍ ؛ كالْأَسْفِ  
فلنظيره      الْمُعَلُّ الآخرِ      ثُبُوتُ قُصْرٍ ، بقياسِ ظَاهِرِ  
كفِعَلٍ ، وفُعَلٍ ، في جَمْعِ مَا      كفِعْلَةٍ ، وفُعْلَةٍ ؛ نحو : الدُّمَى

يقول : إن الاسم الصحيح الآخر إذا استحق فتح ما قبل آخره وجوباً — مثل : « أَسْف » مصدر الفعل : أَسَف — وكان لهذا الاسم الصحيح نظير معتل ، مفتوح قبل آخره ، فإن هذا النظير يثبت له القصر ؛ يمتنع قياس ظاهر ، أى : قياس لا خفاء فيه ؛ فلا يكون موضع اختلاف . وساق لهذا الاسم المقصور وزنين يكون عليهما ؛ هما وزن : فَعَلٌ وفُعَلٌ « والأول منهما جمع مفردة : فِعْلَةٌ ، والثاني منهما جمع مفردة فُعْلَةٌ ؛ كالدُمَى ، مفردة : دُمِيَّة .

## زيادة وتفصيل :

هناك أشياء أخرى غير ما سلف ، منها : ما كان جمعاً لفُعْلَى ، أنثى الأفعل كالدينا والدِّنا ، والقصوى والقُصْصَا ، ونظيرهما من الصحيح : الكبْرى والكُبْر ، والأخرى والآخر . . .

وكذلك ما كان من أسماء الأجناس دالا على الجمعية بالتجرد من التاء وهو على وزن «فَعْعَل» وعلى الوَحْدَة بوجود التاء ؛ كحصاة وحصى ، وقطاة وقطأ ، ونظيرهما من الصحيح ؛ شجرة وشجر ، ومدرة ومدّر .

وكذلك : « الْمَفْعَل » مدلولا به على مصدر ميمى أو على اسم زمان أو اسم مكان ؛ نحو مَسْأَهَى ، ومَسْعَى ؛ فإن نظيرهما من الصحيح مذهب ، ومسرح . وكذلك : « الْمَفْعَل » مدلولا به على آلة ؛ نحو : مِرْمى ، ومِهْدَى (لوعاء الهدية) ونظيرهما من الصحيح : مِخْصَف ومِغْزَل . إلى غير هذا مما أشارت إليه المطولات . . .

أما المقصور السماعي فينطبق عليه تعريف المقصور ؛ ولكنه لا يخضع للضوابط السالفة التي من أهمها وجود نظير له من الصحيح .

والأمر فيه راجع إلى الوارد المسموع دون غيره . ومن أمثله : فتى - ثررى - سنًا - حجاجًا .

ب - الممدود : هو الاسم المعرب الذى آخره همزة قبلها ألف زائدة<sup>(١)</sup> . . . نحو : قرّاء - بدّاء - سماء - بناء - حوراء - خضراء . فإذا كانت الهمزة بعد ألف أصلية فليس بممدود ، نحو : ماء . وكذلك إن وقع بعدها تاء التانيث ؛ نحو : هناة ؛ إذ يجرى الإعراب على هذه التاء .

وهو قسمان ؛ قياسى ، وهو من اختصاص النحوى ، وسماعى ، وهو من اختصاص اللغوى ؛ فالقياسى يصاغ على أشكال متنوعة منها :

( ١ ) أن يصاغ مصدرًا لفعل ماض معتل الآخر بالألف على وزن : «أفعلّ» بشرط أن يكون لهما نظير فى الصحيح الآخر على وزنهما . فى الفعل ومصدره . . . - كما شرحنا - ؛ نحو : أعطى إعطاء - أربى إرباء - أفنى إفناء - أغنى إغناء . . . فالمصادر السالفة ( إعطاء - إرباء - إفناء - إغناء . . . ) ، وأشباهاها نوع من الممدود القياسى . ونظائرها من الصحيح : أقدم وإقدام - أعلن وإعلان - أخبر وإخبار - أبرم وإبرام ، لأن مصدر الماضى الرباعى السالف يكون على هذا الوزن قياسًا .

( ٢ ) أن يصاغ مصدرًا لفعل ماض خماسى أو سداسى بشرط أن يكون معتل الآخر ، فى الحالتين ، وأن يكون مبدوءاً بهمزة وصل فيهما ، وله ولمصدره نظائر من الفعل الصحيح الآخر ومصدره على وزنهما ، نحو : اعتلى واعتلاء - ارتقى وارتقاء - انتهى وانتهاء - استوى واستواء . ونحو : استعلى واستعلاء - استقصى واستقصاء - استجدى واستجداء . . . فالمصادر المذكورة : ( اعتلاء - ارتقاء - انتهاء - استواء . . . وكذا استعلاء - استقصاء - استجداء . . . ) هى

( ١ ) ويقولون فى تعريفه أيضاً : إنه الاسم المعرب الذى فى آخره ألف قبلها ألف زائدة فتقلب الثانية منها همزة . ( انظر رقم ١ من هامش ص ٤٤٨ )

مصادر من نوع : الممدود . ونظائرها من الصحيح : اكتسب واكتساب - اتخذ واتخاذ - انهمر وانهمار - اقتبل واقتبال . . . وكذا : استغفر واستغفار - استعلم واستعلام - استظهر واستظهار . . . وهذا الوزن هو القياسى لمصدر الفعلين الماضيين السالفين .

( ٣ ) أن يصاغ مصدرراً على وزن « فُعَال » بشرط أن يكون ماضيه ثلاثياً معتل الآخر على وزن : فَعَعَل ( بفتح أوله وثانيه ) ، الدال على صوت ، أو داء وبشرط أن يكون له نظير من الفعل الصحيح الآخر ومصدره على وزنهما . نحو : عوى وعُواء - رغا ورُعَاء<sup>(١)</sup> - ثغا وثَغَاء<sup>(٢)</sup> ونحو : مشى بطنه مُشَاء . ونظيرهما من الصحيح الآخر : صرخَ وصُراخ - دار رأسه ودُوَار - لأنَّ « فُعَالاً » مصدر قياسى للثلاثى الدال على صوت أو داء .

( ٤ ) أن يكون مفرداً بالجمع تكسير على وزن : « أفعلة » المختومة بالتاء المسبوقة بحرف العلة « الياء » بشرط أن يكون هذا المفرد مختموماً بالهمزة المسبوقة بحرف علة ، وأن يكون لهما نظائر من الصحيح الآخر ، نحو : كساء وأكسية - رداء وأردية - بناء وأبنية - دعاء وأدعية - دواء وأدوية . . . فالأسماء المفردة السابقة ( كساء - رداء - بناء - دعاء - دواء - أدوية - أدوية . . . ) وأمثالها نوع من الممدود القياسى .

ونظائرها من الصحيح الآخر : سلاح وأسلحة - حِجَاب وأحجية - شِفَاء ، وأشفية ، ( بمعنى دواء وأدوية ) لأن « أفعلة » تكون جمع تكسير للمفرد الرباعى الذى قبل آخره مدة . . . (٣)

( ١ ) الرغاء . صوت الحيوانات ذات الحف ؛ كالإبل .

( ٢ ) الثغاء : صوت الغنم والمعز .

( ٣ ) وفى الممدود يقول ابن مالك :

وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرِ أَلِفٍ فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْمًا عُرِفَ

أى : ما استحق - بحسب القواعد العامة - من الأسماء الصحيحة أن يكون قبل آخره ألف ( وهذا يتحقق فى مصدر الماضى الرباعى الذى على وزن : « أفعل » وفى الحماشى والسداسى المبدئيين همزة وصل ) ، =

(٥) أن يصاغ مصدرًا على وزن : « تَفَعَّل » ، أو صيغة مبالغة على وزن « فَعَّال أو مَفْعَال » . نحو : التَّعَدَّاء ، والعَدَّاء ، والمعطاء ونظائرها من الصحيح تَدَّكَار - زَرَاع - مشراب .

أما الممدود السماعي فينطبق عليه اسم الممدود ، ولا تنطبق عليه الضوابط السالفة التي من أهمها وجود نظير له من الصحيح ؛ كالفَتَاء ، بمعنى حدائة السن - والثَّرَاء ؛ بمعنى : الغنى - والسَّنَاء ، بمعنى : الشرف (١) . . . .  
قصر الممدود ، ومدّ المقصور :

يكاد يقع الاتفاق على صحة قصر الممدود في الضرورة الشعرية وحدها ،  
وبنه قول المادح يصف من مدحهم بأنهم المثل الأعلى الذي يعرفه الناس  
للفضائل : وأنهم أهل الوفاء :

فهم مثلُ الناس الذي يعرفونه وأهلُ الوفا من حادثٍ وقديمٍ  
وقول الآخر في الخمر :

فقلت : لو باكرتِ مشمولة<sup>(٢)</sup> صفراً ، كلون الفرس الأشقر  
أى : صفراء .

أما مد المقصور فالخلاف فيه متشعب ، والأحسن الأخذ بالرأى الذي يبيحه  
في الضرورة الشعرية وحدها ، لأن الشعر محل التيسير . بشرط ألا يؤدي المد  
إلى خفاء المعنى أو لبسَه ؛ فيصح غناء في غنى - نهاء في نهى - بلاء في  
في بلى . . . . ولا يصح هذا في النثر (٣) . . .

== فإن نظيره من مصادر الماضي المعتل الآخر الذي على وزن « أفعل » أو الذي يكون خماسياً أو سداسياً -  
ممدود . ووضح هذا بمثال هو :

كَمَضِدِرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْبِدُنًا بِهِمْزٍ وَضَلٍ ؛ كَارَعَوَى وَكَارْتَنَى  
(١) أشار ابن مالك إلى المقصور والممدود السماعيين ببيت واحد هو :

وَالْعَادِمُ النَّظِيرُ : ذَا قَصْرٍ وَذَا مَدٍّ ، بِنَقْلِ : كَالْحِجَا . وَكَالْحِذَا  
المراد بالنقل السماع الحذا : الحذاء .

(٢) خمرأ . (٣) وفي النوعين يقول ابن مالك :

وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ . وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

(ذى المد : صاحب المد ، وهو الممدود . اضطراراً ، أى : للضرورة الشعرية . خلف : خلاف )

يقول : قصر الممدود لضرورة الشعر متفق عليه إجماعاً . أما العكس - وهو : مد المقصور - فيقع  
بخلف ، أى : فيجوز وقوعه مع الخلاف في أمر صحته . والرأى الأرجح رفضه كما بينا .

## المسألة ١٧١ :

كيفية تثنية المقصور ، والممدود ، وجمعهما تصحيحاً <sup>(١)</sup>

١- تثنية المقصور : المقصور مختوم بالألف دائماً ؛ فلا يمكن أن تزداد في آخره علامة التثنية مع بقاء الألف على حالها ؛ لذا يجب قلبها حرفاً آخر يقبل العلامتين ؛ فعند التثنية تُقلب ياء في ثلاث حالات ، وتقلب واواً في حالتين :

(١) المراد بجمعي التصحيح : جمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم ؛ لأن مفردهما يصح ويسلم - غالباً - عند جمعه على أحدهما ؛ فلا يدخل على حروفه تغيير في نوعها ، أو عددها ، أو ضبطها ، إلا عند الإعلال أحياناً . بخلاف جمع التكسير ؛ فإن مفردة لا بد أن يتغير عند التكسير .  
والاسم الذي يراد تثنيته إما أن يكون صحيح الآخر وهو الذي لا تكون لامه حرف علة ؛ مثل : محمود . وإما أن يكون بمنزلة صحيح الآخر ، ( وهو المختوم بواو ، أو ياء ، وقلبهما سكن : سواء أكانتا مخففتين ، أم مشددتين ، مثل : ظبي ، وعضو ، ومرعى ، ومغزو ) وإما أن يكون منقوصاً ، ( أى : اسماً معرباً في آخره ياء لازمة غير مشددة قبلها كسرة ؛ مثل : العالى - المستعمل ) - ( وقد سبق تفصيل الكلام عليه في ص ١٢٤ م ١٥ ) . وإما أن يكون مقصوراً ، وإما أن يكون ممدوداً . وكلاهما لا يحتم بناء التانيث فأما الصحيح وشبهه فلا يلحقهما تغيير عند تثنيتهما وجمعهما تصحيحاً إلا زيادة علامات التثنية والجمع .

وأما المنقوص فيجب إثبات يائه في التثنية وجمع المؤنث السالم ، كما يجب إثباتها عند إضافته أو تصديره بأل ، ( وكذا في فدائه ، على حسب التفصيل السابق في ص ١٠ ) ففى مثل : هاد - داع - يقال : هاديان - داعيان ، كما يقال : الهادى والداعى . . . والدين هاديتنا وداعيتنا إلى ما يسعدنا ، وبين المتعلمات هاديات للرشاد - داعيات للسداد .

ويجب حذف ياء المنقوص عند جمعه جمع مذكر سالماً ويضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء ، نحو : الهادون للرشاد ، والداعون إلى الخير خلفاء الأنبياء - إن الهادين للرشاد والداعين للخير أحق الناس بالإكبار . . .

وأما المقصور والممدود فيلحقهما التغيير الذى سيجىء مفصلاً فى هذا الباب . وقد سبق تعريفهما وشئ من الأحكام الأخرى فى الباب السابق . وما سبق خاص بتثنية تلك الأنواع وجمعها جمعى تصحيح . أما جمع التكسير فله باب مستقل يجىء فى أول ص ٤٦٧ م ١٧٢ .

بقي نوع من الأسماء المعتلة الآخر لم أر من تعرض للكلام على تثنيته وجمعه ، وهو المعتل الآخر بالواو . بل إنهم حين يقسمون المعتل الآخر إلى مقصور ومنقوص لا يذكر ونوعه ، وحكمه ؛ بحجة أن الكلام العربى الأصل لا يعرف اسماً مختوماً بالواو إلا نحو ثلاث كلمات معربة ؛ منها : سمنندو وقمنندو . . . وقد ناقشنا هذا الرأى ( فى الجزء الأول ص ١٢٥ م ١٥ ) وانتهينا إلى أن الحاجة اليوم تدعو لاتخاذ ضابط عام فى إعرابه ؛ لكثرة دورانه ، وشيوع استعماله علماً للأشخاص والبلدان وغيرهما . ومن أمثلته : أرسطو - سنفر - خوفو - أدفو - أدكو - طوكيو - كنفو . . .

(١) فإن كانت الألف الثالثة وأصلها ياء<sup>(١)</sup> - وجب قلبها عند التثنية ياء ؛ فيقال في تثنية : ندَّى ، وهُدَّى ، وغنَّى . . . نَدَيَان ، وهُدَيَان ، وغَنَيَان .

(٢) وكذلك إن كانت الثالثة مجهولة الأصل - لأنها جامدة - وأميلت<sup>(٢)</sup> ، نحو : متى ، وإذا - علمين ؛ فيقال في تثنيتهما : مَتَيَّان وإِذَيَّان .

(٣) وكذلك يجب قلبها ياء إن كانت رابعة فأكثر - بغير نظر إلى أصلها - فيقال في تثنية : نَعْمَي ، ومرْتَضَي ، ومستعلَي . . . نَعْمَيَّان ومرْتَضَيَّان ومستعلَيَّان . وإذا قلبت الزائدة على الثلاثة ياء ، وأدَّى قلبها إلى اجتماع ثلاث ياءات في آخر كلمة واحدة - وجب حذف التي قبلها مباشرة ؛ نحو : ثُرَيَّا وثرَيَّان ؛ لكيلا يجتمع في الكلمة الواحدة ثلاثة أحرف<sup>(٣)</sup> من نوع واحد .

والحكم الذي ارتضيناه هناك هو إعرابه بحركات مقدرة في جميع حالاته إعراب الممنوع من الصرف للعلمية والعجمة ، فيرفع بضمة مقدرة على آخره . وينصب بفتحة مقدرة ، ويجر بفتحة مقدرة أيضاً . وقد يكون المناسب له عند تثنيته وجمعه جمع مؤنث سالماً - بقاء الواو مع تحريكها بالفتحة وزيادة علامتي التثنية ؛ فيقال : أرسطوان وأرسطوين - سنفروان وسنفروين . . . وهكذا الباقي . كما يقال في روميو وجوليو ، وصنبو ، وبمبيو وأشباهها من أعلام الإناث ، روميوات وجوليوات - صنبوات وبمبيوات أما إذا كان علماً لمذكر ، وأريد جمعه جمع مذكر سالماً فالأحسن حذف حرف العلة ( الواو ) مع ضم ما قبلها في حالة الرفع ، وكسره في حالتى النصب والجر .

(١) يدل على الأصل أشياء ، ترجع فيها الألف إلى أصلها الياء ، أو الواو ، ومنها : المصدر ، والمشتقات ، والتصغير . . .

(٢) أى : لم تظهر عند النطق « ألفا » خالصة . وإنما كانت « ألفا » فيها رائحة « الياء » . فلهذا كانت الياء أحق بها عند القلب .

(٣) أصل « ثريا » : ثَرَوَى . ( بمعنى : ثروة ) ثم صغرت ؛ فصارت : « ثُرَيَّوَى » ، ثم قلبت الواو ياء ، وأدغمت في الياء قبلها ، فصارت : « ثُرَيَّا » . فلو قلبت ألفها ياء في التثنية ، وقلنا : « ثُرَيَّيَّان » لاجتمع في آخر الكلمة الواحدة ثلاثة أحرف هجائية من نوع واحد ؛ وهذا ممنوع - غالباً - تبعاً لما نص عليه صاحب المزهري ( في الجزء الثاني ، ص ٥٢ ) حيث قال : ( ليس في كلامهم ثلاثة أحرف من جنس واحد ، وليس ذلك من أبنيهم ، استثنائاً ، إلا في كلمتين : غلام بَبَّة ، أى : سمين ، وقول عمر : لن بقيت إلى قابل لأحملن الناس على بَيَّان واحد ، أى : أسوى بينهم في الرزق والأعطيات ) .

وجاء في الجزء الثاني من اللمع باب التصغير ( ص ١٨٦ ) ما نصه : ( إذا ولي ياء التصغير ياءان حذفت أولاهما ؛ لتوالي الأمثال . . . ) ، وجاء في الصبان أول باب التصغير ، ما نصه : ( قال في التسهيل : يحذف لأجل ياء التصغير أول ياء ين ولياها ) ، ثم قال بعد ذلك عند بيت ابن مالك :

وحائد عن القياس كل ما خالف . . . . .

مانصه في تصغير « سماء » : ( إنه سَمِيَّة ، والأصل سمى . بثلاث ياءات ؛ الأولى ياء التصغير ، والثانية =



(٤) وتقلب واواً إن كانت ثالثة وأصلها الواو ؛ نحو : عللاً ، وشذأ ؛ (وهو : المسك ، أو : رائحته) ، وعصا . . . فيقال في التثنية : عللوان ، وشذوان ، وعصوان .

(٥) وأيضاً إن كانت ثالثة مجهولة الأصل - لأنها جامدة - ولم تطرأ عليها الإمالة ، نحو : 'إلى - ألا - علمين - فيقال في تثنيتهما : إلوان ، وألوان . . . وغير ماسبق شاذ ، لا يقاس عليه . وطريق معرفته المراجع اللغوية (١) . . . وإذا ختم المقصور بتاء التأنيث - نحو : فتاة - زال عنه اسمه وحكمه ؛ لما سيجيء في ص ٤٦١ .

\* \* \*

ب - تثنية الممدود :

الممدود مختوم - دائماً - بهزة قبلها ألف زائدة (٢) . فإذا أريد تثنيته فقد تبقى الهزمة حتماً ، وقد تقلب واواً حتماً ، وقد يجوز فيها الأمران ؛ فلها ثلاث حالات . فيتحم بقاؤها إن كانت حرفاً أصلياً من أصول كلماتها ؛ نحو : قراء ، وبداء ، وخبأ . . . فيقال في تثنيتهما : قراءان ، وبداءان وخبأان ، بإثبات الهزمة وجوباً : لأنها من بنية الكلمة الأصلية ؛ إذ الأصل : قرأ ، وبدأ ، وخبأ . ويجب قلبها واواً إن كانت زائدة للتأنيث ؛ نحو : بيضاء ، وصفراء وخضراء ؛ فيقال في تثنيتهما ؛ بيضاوان ، وصفراوان ، وخضراوان .

بدل المدة ، والثالثة بدل لام الكلمة فحذفت إحدى اليامين الأخيرتين على القياس المقرر في هذا الباب ، بقي الاسم ثلاثياً ، فلحقته التاء . هذا كلامهم - انظر ص ٥١٩ وكذا ص ٥٣٣ وفي هذه الصفحة شروط حذفها - لكن يفهم من صريح كلام الصبان والخضري في باب : « المعرب والمبني » (عند الكلام على المضارع المستند لضمير الرفع : ألف الاثنين ، أو الواو الجماعة ، أو ياء المخاطبة وبعده نون التوكيد) - أن نون الرفع تحذف لتوالي النونات وأن التوالى المنعرج إذا كانت الحروف المتوالية كلها زوائد فلا يرد ؛ نحو : القاتلات جن ، أو يجن لأن الزائد هو المثل الأخير فقط . . .) فكلامهما يعارض ما سبقه . والظاهر أن التوالى ممنوع في غير « جن » و « يجن » وما يماثلهما مما حروفه المتوالية أصيلة بذاتها وليست مقبلة . ولا زائدة .

(١) في تثنية المقصور يقول ابن مالك في باب عنوانه كالعنوان الذى هنا :

آخر مقصور تُثنى اجعله يا إن كان عن ثلاثة مُرتقياً  
كذا الذى «ألى» أصله ؛ نحو : القى والجامد الذى أميل ؛ كمتى  
(مرتقياً ، أى : زائداً) .

فجمع في هذين البيتين الأحوال الثلاثة التى تقلب فيها ألف المقصور « ياء » . وهى أن تكون زائدة على ثلاثة ، أو ثالثة وأصلها الياء ، أو ثالثة جامدة (مجهولة الأصل) قد أميلت . ثم قال في قلبها واوا :

فى غير ذا تُقلب «واو» الألف وأولها ما كان قبل قد ألف  
أى : أتبع الكلمة المألوف من علامتى التثنية . (٢) إذا لحقت تاء التأنيث زال عنه اسمه وحكمه كما في ص ٤٦٤ .

ويجوز بقاؤها وقلبها وأو إن كانت مبدلة من حرف أصلي<sup>(١)</sup> (نحو : صفاء ودعاء، وبناء، وفداء؛ وماء؛ لأن الأصل : صفاو - دعاو - بناى - فداى - ماه) أو كانت مبدلة من حرف زائد للإلحاق (نحو : علباء<sup>(٢)</sup> وقوباء<sup>(٣)</sup>) ، فيقال فى التثنية : صفاءان ، أو صففاوان - دعاءان أو دعاوان - بناءان ، أو بناوان - فداءان أو فداوان - ماءان ، أو : ماوان ؛ كما يقال : علباءان أو علباوان - قوباءان أو قوباوان . . . وهكذا . . . والأحسن إبقاء المبدلة من حرف أصلي ، وقلب المبدلة من حرف زائد للإلحاق .

وما جاء مخالفا لما سبق فهو شاذ ، لا يقاس عليه ؛ كقولهم : قُرَّأوان فى تثنية : قُرَّاء : ( بضم القاف وتشديد الراء المفتوحة - ومن معانيه : القارئ - مع أن همزته أصلية ) وكحمرايان ؛ تثنية : حمراء ، وعاشوران ، تثنية : عاشوراء ، بقلب همزة التأنيث ياء فى حمراء، وحذفها فى عاشوراء . ومثل : كسايان، تثنية ، كساء ، الذى همزته مبدلة من حرف أصلي هو الواو . . . وهكذا<sup>(٤)</sup> . . .

(١) قاعدة الإعلال تقضى بقلب حرف العلة همزة إذا كان متطرفاً بعد ألف زائدة - فبقاء الواو هو مراعاة الواقع ، إذ أنها لم تقع طرفاً حقيقياً ، فبعدها علامتا التثنية ؛ فتبقى على اعتبارها ليست متطرفة بسبب علامتى التثنية . وتقلب همزة على اعتبار علامتى التثنية طارئتين لا يلتفت إليهما . هكذا يقولون . والتعليل الصحيح هو : استعمال العرب ليس غير .

(٢) اسم لبعض أعصاب العنق . وأصل الكلمة : علباى ، بزيادة ياء الإلحاق لتكون كـعـطـراس ، فى وزنها « وأحكامها . ثم انقلبت الياء همزة ؛ لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة . وما يلاحظ أن الإلحاق خاص بالعرب ، مقصور عليهم ، وكانوا يستخدمونه غالباً لضرورات شعرية أو ما يشبهها .

(٣) مرض جلدى يظهر على شكل بقع مستديرة ، صغيرة « ثم تتسع . . . وأصل الكلمة : «قوبأى» ، بزيادة ياء الإلحاق ؛ لتكون كـقـرـفـاس (وهو الأنف البارز من الجبل) ، ثم انقلبت الياء همزة . لما سبق (فى رقم : ٢) . (٤) وفى تثنية الممدود يقول ابن مالك :

وما « كصخرَاء » بَوَاوٍ تُثْنِيَا ونحو « علبَاء » ، كِسَاءٌ وَحِيَا :  
بَوَاوٍ أَوْ هَمْزٌ . وَغَيْرُ مَا ذُكِرَ صَحِّحٌ . وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلِ قُصِرَ

يريد : أن الممدود الذى همزته كهـمزة صخرَاء - للتأنيث - تقلب همزته وأواً عند التثنية . أما علباء وهو الذى همزته للإلحاق . و « كساء » وهمزته مبدلة من أصل ؛ هو الواو ، وكذا « حياء » - ولكنه قصرها لضرورة الشعر فقال : « وحيا » - وهمزته مبدلة من أصل ؛ هو الياء ، - . . . أما الذى همزته من نوع هذه الأشياء فيجوز قلبها وأو فى التثنية ، أو إبقاؤها همزة على حالها . وغير هذه الأنواع الثلاثة التى تكون فيها الهمزة للتأنيث ، أو مبدلة من أصل ، أو للإلحاق - تبقى همزته على حالها . وما خالف الأحكام السالفة فهو شاذ ؛ يوقف فيه عند حد السماع .

وإذا حُتِمَ المقصور الثلاثي وغير الثلاثي ، بتاء التأنيث فقد زال عنه اسم المقصور وأحكامه ؛ إذ يشترط في المقصور أن يكون محتوماً بألف لازمة تجرى عليها حركات الإعراب مقدرة ، وهذا الشرط الأساسي لا يتحقق بمجىء تاء التأنيث بعد ألفه ؛ مثل : فتاة ، مباراة . فقد صارت الألف حشواً ( أى : غير متطرفة ) وصارت حركات الإعراب ظاهرة على تاء التأنيث وحدها . وتبقى الألف ثابتة معها في حالة التشية فلا تنقلب شيئاً . أما التاء فتثبت أيضاً في حالة التشية ، كى تدل على التأنيث ؛ فيقال : فتاتان ، مباراتان . . .

\* \* \*

ح - جمع المقصور جمع مذكر سالماً<sup>(١)</sup> :

إذا جمع المقصور جمع مذكر سالماً وجب حذف آخره ( وهو : ألف العلة ) في كل الحالات ، مع ترك الفتحة قبلها دليلاً عليها ؛ تقول في : رضا ، وعلاً ، ومرضى ... وأمثالها من أعلام الرجال : الرضون والرضيين - العلون والعليين - والمرضىين والمرضىين ... ومثل هذا يقال في المشتقات وسائر الأسماء المقصورة التي يصح جمعها جمع مذكر سالماً ، نحو : المبتغى ، والأسمى ، والمعلى ... في قولهم : صادفت الشجاع المبتغى ، وهؤلاء هم الشجعان المبتغون - وأكبرت العالم الأسمى ، والعلماء الأسميين - وقدرت العظيم المعلى قدره بين نظرائه من المعليين ... ومن هذا قوله تعالى : ( ولا تهنئوا ، ولا تحزنوا ، وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين ) ، وقوله تعالى في إبراهيم وأولاده عليهم السلام : ( وإنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار ) ... (٢)

(١) سبق الكلام على تعريف جمع المذكر السالم وشروطه وما يتصل به ( في ج ١ ص ٨١ م ١٠ ) وهو يسمى : الجمع على حد المثني ؛ لوجوب تحقق شروط المثني فيه . أما جمع المؤنث ففى ج ١ ص ١٠٠ م ٢ ) .

(٢) وفى جمع المقصور وحده - وترك جمع المنقوص والممدود - يقول ابن مالك .

وَحُذِفَ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى حَدِّ الْمَثْنِيِّ مَا بِهِ تَكْمَلًا ..  
( ما به تكمل المقصور ، أى : ما أكملت به صيغة المقصور ) ، يريد : الألف التي يختم بها ؛ فيجب حذفها قبل مجىء علامتى التشية . ثم أشار إلى فتح ما قبلها بعد حذفها بالشرط الأول من البيت التالى ، قائلا :

والفتح أبى مُشْعِراً بما حُذِفَ .....

د - جمعه جمع مؤنث سالماً<sup>(١)</sup> :

يراعى فى لجمعه جمع مؤنث سالماً ما روعى فيه عند تشنيته ؛ فتقلب ألفه ياء فى ثلاثة مواضع ، وتقلب واواً فى موضعين . فالثلاثة الأولى : حين تكون رابعة فأكثر ؛ أو ثلاثة أصلها الياء ، أو ثلاثة مجهولة الأصل - لأن الاسم جامد - وأميلت ؛ ( نحو : سعدى وسعديات - وهدى وهديات - متى ومتيات . والثلاثة أعلام إناث ) .

والموضعان الأخيران : حين تكون الألف ثلاثة أصلها الواو ، أو ثلاثة مجهولة الأصل - ؛ لأن الاسم جامد - ولم تلحقها إمالة ؛ ( نحو : رضا ورضوات - وإلى والتوات - وهما علمان لمؤنثتين . . . )

وإذا أدى جمع المقصور إلى اجتماع ثلاث ياءات - كما فى جمع : ثريّاً على « ثريّيات » . وجب الاختصار على اثنتين فقط ، فيقال : ثريّات - بحذف الياء التى بعد ياء التصغير ، لما سبق إيضاحه عند الكلام على تشنية المقصور<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

هـ - جمع الممدود جمع مذكر سالماً :

يسرى على همزته فى هذه الحالة ما سرى عليها عند تشنيته ؛ فتبقى على حالها إن كانت أصلية ؛ نحو : قراءون ، وبداءون ، وخباءون . . . فى جمع : قراء ، وبداء وخباء . وتقلب واواً إن كانت فى أول استعمالها زائدة فى المفرد للنأنث ، ثم صار هذا المفرد علماً للمذكر ، ومن الأمثلة : حمراء ، وجمعه : حمراون ، وخضراء ، وجمعه : خضراون ، وبيضاء ، وجمعه : بيضاون .

ويجوز إبقاؤها وقلبها واواً إن كانت مبدلة من حرف أصلى ، أو للإلحاق . ومن هذا رضاء - علم مذكر - وجمعه ؛ رضاءون أو رضاون - وعلباء - علم مذكر أيضاً - وجمعه علباءون أو علباون . . .

\* \* \*

و - جمعه جمع مؤنث سالماً : يجرى على الهمزة ما جرى فى التشنية ، نحو : قراءات - حمراوات - رضاءات وعلباءات ، أو : رضاوات وعلباوات

(١) فى رقم ٣ من هامش ص ٤٥٩ ولما سيجىء من تكملة فى ص ٥٣٣

بعض الأحكام العامة فيما يجمع جمع مؤنث سالماً :

(١) إذا كان المفرد المراد جمعه جمع مؤنث سالماً مخنومًا بتاء التأنيث وجب حذفها قبل جمعه ؛ سواء أكان المفرد بغيرها صحيح الآخر أم غير صحيح ، ففى مثل : كاتبة يقال : كاتبات ؛ بحذف التاء التى كانت فى المفرد ؛ لثلاث تجمع علامتان للتأنيث ، وفى مثل : ظبية وصفوة ، ومهديّة ، ومجلوّة ... من أعلام النساء ( وكلها من معتل الآخر ، الشبيه بالصحيح الآخر <sup>(١)</sup> ) يقال : ظبيات — صفوات — مهديات — مجلوات .

وإن كان قبل التاء ألف وجب حذف التاء وقلب الألف هنا قلبها فى الشنية ، فالثالثة ترد إلى الواو أو الياء ؛ طبقاً للتفصيل المذكور هناك ؛ نحو : فتاة وفتيات ، وقناة وقنوات .. و .. والرابعة فأكثر تقلب ياء كمُعْطاة ومُعْطيات ، ومصطفاة ومصطفيات . مع ملاحظة أن المفرد المختوم بتاء التأنيث وقبلها ألف ، لا يسمى مقصوراً ، ولا يخضع لأحكامه ؛ إذ لا بد أن تكون ألف المقصور آخرًا ويسجى عليها الإعراب لأعلى التاء كما قلنا <sup>(٢)</sup> .

وإن كان قبلها همزة مسبوقه بألف زائدة وجب حذف التاء أيضًا ، وإخضاع الهمزة لحكم همزة الممدود عند تشنيته ؛ فتبقى إن كانت أصلية ، نحو : قرّاءة وبدّاءة وخبّاءة فيقال : قرّاءات ، وبدّاءات ، وخبّاءات ... ، ويجوز إبقاؤها وقلبها وأوّا إن كانت مبدلة من أصل ؛ نحو : نَبَاءة ( للبقعة المرتفعة ) . ونباوات ، كما يقال فى الشنية . ولا تقع الهمزة هنا للتأنيث قبل تائه ؛ لأنها لا تجتمع مع تاء التأنيث ، وكذلك لا تقع الهمزة للإلحاق قبل تاء التأنيث لأن همزة الإلحاق لا بد أن تكون فى آخر الكلمة <sup>(٣)</sup> .

(١) راجع ١٠ ص ١٢١ ١٥٠ . (٢) فى ص ٤٥٩ و٤٦١ .

(٣) أشار ابن مالك إلى ما سبق : ( من جمع المقصور جمع مؤنث سالماً ، وأن ألفه تقلب فى هذا الجمع كقلبها فى الشنية ، وأن مفرد هذا الجمع يجب حذف ما فيه من تاء للتأنيث إن وجدت قبل جمعه ) ، فقال بيتاً نصفه الأول لا علاقة له بهذه المسألة ، وإنما علاقته بمسألة أخرى سبقت ، وسبق معها الشطر . والبيت هو :

(والفتح أبقي مُشْعِراً بِمَا حُذِف) وإن جمعته بتاءً وألِف.. =

وإذا كان المفرد مختوماً بتاء التأنيث وقبلها همزة مسبقة بألف زائدة — فإنه لا يسمى في هذه الصورة ممدوداً ، ولا يخضع لأحكام الممدود ، لأن الممدود لا بد أن يكون مختوماً بالهمزة ويجرى عليها حركات إعرابه .

( ٢ ) تتحرك عين جمع المؤنث السالم بحركة فائه ، فيتماثلان في حركتهما ، إذا استوفى مفرده شروطاً ستة <sup>(١)</sup> .

أولها : أن يكون هذا المفرد اسماً ؛ نحو : هند — مجد — صلح . . . أسماء إناث ؛ فخرج المفرد الوصف ( أى : المشتق ) نحو : ضخمة وحلوة . . . ثانيها : أن يكون ثلاثياً ، فخرج ما زاد على الثلاثة ، نحو : درهم ، وسكّهب <sup>(٢)</sup> ، وبرقع . . . أسماء إناث .

ثالثها ، ورابعها : أن يكون غير معتل العين ، ولا مضعفها ؛ فخرج ما كان مثل : هالة ، ودولة ، وديعة ، وجسنة ، ومينة ، وقبة .

خامسها : أن يكون ساكن العين ، فخرج ما كان متحركها ، نحو : لبينة ، وسمرة <sup>(٣)</sup> . . .

سادسها : أن يكون لمؤنث ، فخرج ما هو لذكر ؛ نحو : سعد ، وقفل ، وحلف . . . فإن هذه الأسماء لا تجمع جمع مؤنث سالماً ، فلا إتياع فيها .

فإذا استوفى المفرد — المختوم بالتاء أو غير المختوم بها — الشروط الستة تحركت في الجمع عينه الساكنة بحركة تماثل حركة الفاء ؛ فيقال في هند : هِنْدَات ، وفي مسجد : مَسْجِدَات ، وفي صلح : صَلُحَات وفي حكمة : حِكِمَات ، وفي

ثم تم القاعدة فقال :

فَالْأَلِفُ أَقْلِبُ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَةِ وَتَاءُ ذِي النَّأِزِمِ تَنْحِيهِ

( أى : أأزمن التاء تنحية وإبعاداً من المفرد الذى يحتويها ) ، يريد : احذف التاء من المفرد المشتغل عنها قبل جمعه مؤنثاً سالماً .

ولم يتعرض ابن مالك — كما أشرنا من قبل — لحكم الممدود والمنقوص إذا أريد جمعهما هذا الجمع ؛ لأن حكمهما معه كحكمهما عند تثنيتهما .

( ١ ) سبقت الإشارة لها في ج ١ ص ١١٤ م ١٢ لمناسبة هناك .

( ٢ ) طويل . ( ٣ ) اسم نوع من الشجر .

نَحْلَة: نَحَلَات ، وفي غُرْفَة: غُرُفَات . ففي كل ذلك حذف سكون العين ،  
وتَسَبَّعتُ العينُ في حركتها حركةَ الفاء .

غير أن هذا الإتيان قد يكون واجباً ، وقد يكون جائزاً . فيجب إذا كان  
المفرد المستوفى للشروط مفتوح الفاء ؛ فيتعين إتيان حركة عينه في الجمع لحركة  
فائه ، نحو : رحمة ، وفتحة . . . فيقال فيهما : رَحِمَات ، وفتحات . ونحو :  
نهر وحممد (لؤئثتين) فيقال : نَهَرَات وحممدات . بفتح الثاني وجوباً في كل  
ذلك ؛ تبعاً لفتحة الأول .

أما في غير الحالة السابقة فيجوز في العين : إما إبقاؤها ساكنة ، وإما  
تخفيفها بحذف السكون وتحريكها بالفتحة ، وإما حذف سكونها ، وإتيانها في  
حركاتها لحركة الفاء ، فتكون مضمومة مثلها ، أو مكسورة . ففي نحو الأسماء  
الآتية إذا كانت أعلاماً لإناث ، وهى : صُنْع ، وذُمِيَّة ، وحِلْم ، وحِكْمَة . .  
يقال : صُنْعَات ، أو صُنْعَات ، أو : صُنْعَات بضم الثاني أو تسكينه ، أو فتحه  
وهذه الثلاثة تقال في بقية الأسماء . . .

وفي نحو : فتنة ، وسِحْر ، وتحفة ، ولُطْف ، من أعلام النساء ، يقال في  
جمعها : فتنَات ، أو فتِنَات ، أو فتِنَات . . . بإسكان التاء الأولى أو  
كسرها ، أو فتحها . وهكذا يقال في الأعلام الأخرى ؛ حيث يصح فيها  
ضبط العين بأحد الضبوط الثلاثة الجائزة .

ويستثنى من هذا الحكم حالتان : لا يجوز فيهما الإتيان ، الأولى : الاسم  
المكسور الفاء إذا كانت لامه واواً ، نحو : ذِرْوَة ، وقِنْوَة <sup>(١)</sup> وجِنْوَة <sup>(٢)</sup> فلا يجوز  
فيها : ذِرَوَات ، ولا قِنَوَات ، ولا جِنَوَات ، بكسر ثانيه إتياناً لأوله ؛ لأن  
الكسرة ثقيلة قبل الواو يتحاشاها العرب في أغلب كلامهم ، ولهذا لا يصح  
الإتيان ، ويصح السكون أو الفتح . . .

(١) للشئ المكتسب .

(٢) للحجارة المتجمعة .

الثانية : الاسم المضموم الفاء إذا كانت لامه ياء ؛ مثل : دُمِيَّة ، قُنِيَّة (١) ، غُنِيَّة ؛ فلا يجوز فيها دُمِيَّات ، ولا قُنِيَّات ، ولا غُنِيَّات . . . بضم ثانية تبعاً لأوله ؛ لأن الضمة ثميلة قبل الياء يتحاشاها العرب في أغلب كلامهم ، ولهذا لا يصح الإتيان ويصح السكون أو الفتح .

وما خالف الأحكام السابقة فنادر ، أو شاذ ، - وكلاهما لا يقاس عليه - أو ضرورة شعرية ، أو لغة قوم من العرب عددهم قليل . . . ومن الأمثلة : جمع كهلة على كهلات ، مع أنها وصف . وظبئيات ؛ بسكون الباء والواجب فتحها . وزفريات بالسكون لضرورة الشعر في قول الشاعر :

وَحُمِلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَا فَأَطَقْتُهَا وَمَالِي بِزَفْرَاتِ الْعِشِيِّ يَدَانِ  
وقبيلة هذيل لا تشترط الصحة في عين الاسم ، فتجيز أن تكون معتلة فتقول :  
بِيضَةٌ وَبِيضَاتٌ ، وجوزة وجوزات ؛ بفتح الثاني إتياناً للأول . . .

( ١ ) في الأحكام الخاصة بعين المفرد المؤنث الذي يراد جمعه جمع مؤنث سالماً يقول ابن مالك :

وَالسَّالِمُ الْعَيْنِ ، الثَّلَاثِي ، أَسْمًا أَنْيَلْ إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَأَعَهُ بِمَا شَكِلْ  
إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُوَنَّثًا بَدَأَ مُخْتَتَمًا بِالنَّاءِ أَوْ مُجَرَّدًا

( الثلاثي : أصلها الثلاثي بتشديد الياء ، خففت للشعر . في البيت تقديم وتأخير . والتقدير : وأنزل السالم العين الثلاثي الاسم - إتيان عين فاه . أي أمنيح السالم . . . إتيان عينه الساكنة الحركة التي شكلت بها الفاء . ثم انتقل بعد ذلك لبيان ما يجوز في العين الساكنة من فتح أو سكون إن كانت العين بعد فاء غير مفتوحة ؛ حيث يجوز في العين الساكنة . إما تركها على سكونها ، وإما تخفيفها بالفتحة ، وإما إتيانها بحركة الفاء قبلها من ضم أو كسر ) - قال :

وَسَكَّنَ التَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ ، أَوْ خَفَّفَهُ بِالْفَتْحِ فَكُلًّا قَدْ رَوَوْا  
ثم عرض بعد ذلك للحالتين اللتين لا يجوز فيهما الإتيان فقال :

وَمَنْعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ : « ذِرْوَةٌ » ونحو : « زُبْيَةٌ » . وَشَذَّ كَسْرُ جِرْوَةٍ  
( الزبية : حفرة تحفر للأسد ليتبع فيها ؛ فيصاد . والجروة الأنثى من الكلاب والسباع ) . ثم بين أن ما خالف الأحكام السالفة فهو نادر أو ضرورة أو لغة ، فقال :

وَنَادِرٌ ، أَوْ : ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا قَدَّمْتُهُ ، أَوْ ، لِأَنَّا نَسْتَعْمِلُ



## جمع التكسير

معناه : في الأبيات الآتية التي يصف بها الشاعر <sup>(١)</sup> أسباب العظمة ، وخلود السيرة — أمثلة مختلفة مما يسميه النحاة : جمع التكسير ، قال :

وليس الخُلْدُ مرتبةً تُلَاقَى <sup>(٢)</sup> وتُؤْخَذُ من شَفَاهِ الجاهِلِينَا  
ولكنْ مُسْتَهَيِّ هِمَمٍ كِبَارٍ إذا ذهبتْ مَصَادِرُهَا <sup>(٣)</sup> بَقَيْنَا  
وسِرُّ العَبَقْرِيَةِ حينَ يَسْرَى فينْتَظِمُ الصَّنَائِعُ والفُنُونَا  
وآثَارُ الرِّجَالِ إذا تَنَاهَتْ إلى التَّارِيخِ خَيْرَ الحَاكِمِينَا  
وأَخَذُكَ من فَمِ الدُّنْيَا ثَنَاءً وترَكُوكَ في مَسَامِعِهَا طَنِينَا <sup>(٤)</sup>

فالكلمات ؛ ( شَفَاه — هِمَم — كِبَار — مَصَادِر — صَنَائِع — فُنُون — آثَار — رِجَال — مَسَامِع ) . . . ، هي مما يسمونه : جمع التكسير . يريدون : أن كل واحدة منها تتضمن أمرين معاً ، هما : معنى ينصبّ على أفراد لا تقل عن ثلاثة . ووجود مفرد لكل واحدة ، يشاركها في معناها ، وفي حروفها الأصلية مع اختلاف يطرأ على صيغته عند جمعها .

فكلمة : « شَفَاه » — مثلاً — تدل على شَفَاه ثلاث على الأقل . ولها مفرد هو : « شَفَقَة » ، يشاركها في معناها ، وفي حروفها الأصلية ، مع اختلاف طرأ عليه عند الجمع ؛ إذ صارت « الشين » مكسورة بعد أن كانت مفتوحة ، وزيدت « ألف » قبل الآخر لم يكن لها وجود قبل الجمع .

وكلمة : « هِمَم » — مثلاً — تدل على ثلاثة فأكثر من هذا النوع ، ومفردها « همة » يشاركها في معناها ، وفي حروفها الأصلية . وقد تغيرت صيغته عند جمعه للتكسير بعض تغير ؛ فحذفت التاء من آخره ، وانفك الإدغام الذي كان في ثانيه .

(١) أحمد شوقي المتوفى سنة ١٩٣٢ م . (٢) المراد : تؤخذ تلقيناً ، أو وراثه مجردة .  
(٣) أصولها وأصحابها . (٤) صوتاً مدوياً ، كصوت النحاس أو الطبل .

وكلمة : « كبار » تدل على عدد من هذا النوع لا يقل عن ثلاثة ، ومفردها : « كبير » يشاركها في المعنى ، وفي الحروف الأصلية ؛ وقد طرأ على صيغته بعض تغير عند الجمع ؛ فحذف من آخره الياء ، وكسر أوله المفتوح ، وفتح ثانيته المكسور ، وزيدت « ألف » قبل في آخره . فتناول التغير ضبط بعض الحروف وحذف بعض منها ، والزيادة عليها ... وهكذا بقية الجموع السالفة ونظائرها ...

مما سبق يتضح تعريفهم جمع التكسير بأنه « ما يدل على ثلاثة فأكثر ، وله مفرد<sup>(١)</sup> يشاركه في معناه ، وفي أصوله ، مع تغير يطرأ على صيغته عند الجمع » .

وهذا التغير الطارئ على المفرد عند جمعه جمع تكسير قد يكون مقصوراً على ضبط بعض الحروف فقط ؛ نحو : أسد وأسد ، وقد يكون مقصوراً على زيادة بعض الحروف فقط ؛ نحو : أسد وآساد ؛ وقد يشمل على الزيادة وتغيير الضبط معاً ؛ نحو : رجل ورجال ، وقد يشمل على تغيير الضبط مع نقص بعض الأحرف ؛ نحو : كتاب وكتب . وقد يشمل على تغيير الضبط مع نقص الأحرف وزيادتها ؛ نحو : كبير وكبيرة وجمعهما للتكسير هو : كبار ... وهكذا ؛ فلا بد من تغير يصيب المفرد عند جمعه تكسيراً .

\* \* \*

قسماهما ؛ والفرق بينه وبين جمعى التصحيح . :

استقصى اللغويون جموع التكسير في الكلام العربى - جهد طاقتهم - فبينوا أن العرب يستعملون صيغاً معينة إذا أرادوا من التكسير عدداً محدداً لا يقل عن ثلاثة ، ولا يزيد على عشرة . ويستعملون صيغاً أخرى إذا أرادوا عدداً يزيد على عشرة . وأشهر الصيغ الأولى أربعة ، تُسمَّى : « صيغ جموع القليلة » . وتُسمَّى الصيغ الأخرى : « صيغ جموع الكثرة » . فالأربعة الخاصة بجموع القليلة ، هى :

(١) أَفْعِلَةٌ ؛ نحو : أغذية ، وأدوية ، وأبنية - جمع : غذاء ، ودواء ، وبناء ...

(٢) أَفْعُلْ ؛ نحو : ألسُنْ ، وأرجُلْ ، وأعين ؛ جمع : لسان ، ورجل ، وعين ...

(١) وهذا المفرد قد يكون حقيقياً ، أو تقديرياً بالتفصيل الهام والإيضاح الضرورى الوازى  
فى ص ٥٠٨ م ١٧٤ .

(٣) فِعْلَةٌ ؛ نحو : صَبِيَّةٌ ، وَفَتِيَّةٌ ، وَوَلَدَةٌ ؛ جمع : صَبِيٌّ ، وَفَتَى ، وَوَلَدٌ .

(٤) أفعال ؛ نحو : أَبْطالٌ ، وَأَسْيافٌ ، وَأَنْهَارٌ ؛ جمع : بَطْلٌ ، وَسَيْفٌ وَنَهْرٌ . . .

وأشبه الصيغ الثانية المختصة بجموع الكثرة يزيد على ثلاثين ، وسنعرف الكثير منها ؛ مثل : فَعُلٌ ، وفواعلٌ ، ومفاعِلٌ ، وفَعَالِيٌّ ، وفُعُلٌ . . . و . . . نحو : حُمْرٌ ، وجواهرٌ ، ومعابدٌ ، وصحارىٌ ، وكتبٌ . . .

وتبيِّن اللغويون أمرين آخرين :

أولهما : أن العرب قد يضعون جمعا على وزن صيغة لأحد النوعين ولكنهم يستعملون هذا الجمع في القلة حيناً ، وفي الكثرة حيناً آخر ، استعمالاً حقيقياً ، لا مجازياً — والقرائن وحدها في السياق هي التي تعينه لأحد النوعين — بالرغم من أن صيغته خاصة بأحدهما فقط ، وأن وزنه يشيع استعماله في نوع منهما دون الآخر ، فيكتفون بوزنه الغالب الشائع في أحد النوعين ويستعملونه فيه ، وفي الآخر أيضاً من غير أن يجمعوا المفرد جمع تكسير على وزن من الأوزان التي تشيع في هذا النوع الآخر . ومن الأمثلة استعمالهم في القلة ، والكثرة معا : أرجلٌ ، وأعناقٌ ، وأفئدةٌ (وهي جمع : رجلٌ ، وعنقٌ ، وفؤادٌ) مع أن صيغة : أفْعُلٌ ، وأفعالٌ وأفْعِلَةٌ — هي من الصيغ الغالبة في القلة ، فاكتفوا بها في النوعين عند تكسير هذه الكلمات ، ولم يجمعوا كلمة : رجلٌ ولا عنقٌ ولا فؤادٌ ، على صيغة من صيغ الكثرة .

ومن الأمثلة أيضاً عند تكسير المفردات ؛ استعمالهم : رجالٌ وقلوبٌ (جمع : رَجُلٌ ، وَقَلْبٌ) في القلة والكثرة ، مع أن صيغة : «فِعْعَالٌ» و «فُعُولٌ» من الصيغ الغالبة في الكثرة . فاكتفوا بها في الدلالة على النوعين عند تكسير الكلمتين ، ولم يجمعوا رَجَلاً ، وَقَلْبًا على صيغة للقلة .

وثانيهما : أن العرب قد يستعملون صيغة شائعة في نوع مكان صيغة وضعوها للنوع الآخر وشاعت فيه . فكلتا الصيغتين موجودة فعلا ، وتشيع في أحدهما<sup>(١)</sup> ،

(١) في صيغ جمع القلة وأنها قد تستعمل للكثرة والعكس — يقول ابن مالك في أول باب عنوانه :

جمع التكسير :

أَفْعَلَةٌ ، أَفْعُلٌ ، ثُمَّ : فِعْلَةٌ ثُمَّتَ : أَفْعَالٌ - جُمُوعٌ قِلَّةٌ

وحده ، ولكنهم يستعملونها في معنى الآخر ؛ بقرينة في الكلام خارجة عن الصيغة وعن وزنها ، تدل على هذا النقل والتبادل . وبغير القرينة لا يصح الحكم على الصيغة بأنها مستعملة في غير نوعها<sup>(١)</sup>

والفرق بين هذه الحالة والتي سبقتها : أن المفرد هنا له نوعان من التكسير ؛ أحدهما : بصيغة مستقلة تختص بجمع التكسير الدال على الكثرة ، والآخر بصيغة مستقلة تختص بجمع التكسير الدال على الكثرة ، فتستعمل إحداهما في معنى الأخرى . أما الحالة السابقة للمفرد فيها له جمع تكسير على وزن خاص بأحدهما فقط ، فصيغة جمعه مقصورة على نوع منهما وحده ؛ فلم يضع العرب لهذا المفرد نوعين للتكسير ، تكون صيغة أحدهما مستقلة للدلالة على القلة ، وصيغة الآخر مستقلة للدلالة على الكثرة ، وإنما وضعوا له جمعاً من نوع واحد ، بصيغة تختص بهذا النوع ولكنها مشتركة للدلالة فتدل على الكثرة حيناً ، وعلى القلة حيناً

= ( ثمت : هي « ثم » العاطفة زيت في آخرها تاء التانيث المفتوحة ) ، تلك صيغ القلة . وانتقل بعدها مباشرة إلى استعمالها في الكثرة وصيغ الكثرة في التلة : فقال :

وبعض ذى بكثرة وضعاً يفى ، كآرجل ، والعكس جاء ؛ كالصفي  
يقول : إن بعض هذه الأوزان يبنى بالكثرة « أى : يدل عليها ، ويبنى فيها ، كآرجل ؛ جمع رجل ، فإنها تكون للكثرة كما تكون للقلة . وهذا بالوضع العربي : أى : أن العرب وضعوا الجمع المكسر : « أرجل » للكثرة كما وضعوه للقلة فصالح للمعنيين ، ولم يعرف الجمع : « رَجْل » صيغة خاصة بالكثرة ؛ فالوضع في المعنيين أصيل وحقيق . ولكن صيغته في أحدهما أكثر شيوعاً منه في الآخر . والعكس صحيح كذلك ، فقد جمعوا بعض الألفاظ لتدل على القلة ، مع أنها مصوغة على وزن بعض الصيغ الشائعة في الكثرة . - كما قلنا - وضرب مثلاً هو : « الصَفِي » جمع صَفَا (معنى الصخرة المساء وأصله : صَفْوَى ، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء - عملاً بقواعد الإعلال - وأدغمت الياء في الياء ، فصارت صَفِي ، ثم قلبت الضمة قبل الياء كسرة ؛ لأن الكسرة هي التي تناسبها ؛ فصارت : صَفِي ياء مشددة » ولم يشدها الناظم لضرورة الوزن .

( ١ ) وقد كثر هذا النقل والتبادل في بعض الصيغ ؛ كصيغة « أفعال » التي للقلة ؛ فقد أشاعوها في المعنيين ؛ وإن كانت للقلة أوزر شيوعاً . ومن الجائز لنا في كل وقت أن نستعملها في المعنيين مثلهم فيكون الاستعمال حقيقياً لا مجازياً ؛ بسبب شيوعه عندهم . أما غير الشائع عندهم فنستعمله مجازاً ؛ لأن استعمال القليل في موضع الكثير أو العكس - جائز بلاغة ؛ ويكون من قبيل المجاز المرسل الذي علاقته الكلية أو الجزئية « واستعماله مطرد ، ما دامت شروط المجاز متحققة ، ولا يتوقف على استعمال العرب للكلمة أو الكلمات المجازية ذاتها » - وأنهم استعملوها مجازاً ، إذ لا أهمية مطلقاً لاستبانة أمرهم في هذه الكلمة أو الكلمات ؛ لأن استخدام المجاز قياسى بغير قيد ، إلا قيد تحقق شرطه . غير أن العرب إذا استعملوا صيغة الكثرة في القلة أو العكس وكان هذا الاستعمال كثيراً شائعاً فإنه يكون من قبيل الاستعمال الحقيقي لا المجازي « ويكون استعمالنا إيابه حقيقياً ، كذلك ؛ كاستعمالهم صيغة : « أفعال » في الكثرة ؛ فهو حقيقى لنا أيضاً . بخلاف استعمال « فَعَلَ - مثلاً - في القلة فإنه مجازى .

آخر على حسب القرائن ، وبرغم أنها من الصيغ الخاصة بأحدهما دون الآخر .. كما قلنا — يستعملونها في النوعين .

(١) وهذه الدلالة العددية هي إحدى نواحي الفرق بين جمع التكسير وجمعي التصحيح ؛ ذلك بأن جمع التكسير قد يكون مدلوله عدداً محدوداً لا يقل عن ثلاثة ، ولا يزيد على عشرة . وقد يكون مدلوله عدداً كثيراً يزيد على العشرة ، ولكل دلالة صيغ خاصة . أما جمعا التصحيح ، فمدلولهما الغالب عند «سيبويه» عدد محدود لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد على عشرة . فهما يدلان عنده على القلة التي يدل عليها أحد نوعي جمع التكسير ، ولا يدلان على الكثرة إلا بقريضة أخرى خارجة عن صيغتهما ؛ فليس لهما صيغ تدل على القلة أو على الكثرة كالصيغ التي لجمع التكسير في هذين النوعين .

والرأى الأرجح أن جمعي التصحيح لا يختصان بالقلة وإنما يصلحان<sup>(١)</sup> للقلة والكثرة . بشرط ألا توجد القرائن التي تعين الجمع لأحدهما دون الآخر .

(٢) وفرق آخر هام ؛ هو : أن جمع التكسير لا بد أن يتغير ، فيه صيغة مفردة ؛ بخلاف جمعي التصحيح ؛ فإن مفردهما لا يتغير — في الغالب — عند جمعهما على أحدهما ، بل يظل حافظاً صورته الأصلية .

\* \* \*

### قياسية جمع التكسير :

صيغ جمع التكسير — بنوعيه — متعددة ، وأوزانه كثيرة تتجاوز ؛ الثلاثين ؛ منها الصيغُ المطَّردة ، وبتصدي علم النحو لبيانها ، وعرض أحكامها . ومنها غير المطَّردة ، والسبيل إلى معرفتها مقصور على المراجع اللغوية الأخرى . والمراد بالصيغة المطَّردة ما تتطلب مفرداً مشتملاً على أوصاف معينة ، إذا تحققت فيه جاز جمعهُ تكسيراً على تلك الصيغة بدون تردد ، ولا رجوع إلى كتب اللغة ، أو غيرها ، ومثل هذا الجمع يكون صحيحاً فصيحاً ؛ لا يصح رفضه ولا الحكم عليه بالضعف اللغوي ، أو بشيء يعيبه من ناحية صياغته ، أو وزنه ، أو فصاحته ، فصيغة «فُعِلَ» — مثلاً تكون جمعاً مطرداً لكل مفرد مذكور

(١) راجع خاتمة المصباح المنير ص ٩٥٤ بعنوان : (فصل : الجمع قسماً ، قلة وكثرة . . .) حيث صرح بالرأى الأرجح وبأدلته . . .

على وزن: «أَفْعَل» أو: مؤنث على وزن ، «فَعْلَاء» بشرط أن يكون المفرد في الحالين مشتقاً دالا على لون أو عيب . . . نحو : هذا أحمر ، وهؤلاء حمُرٌ - وهذه حمراء ، وهنَّ حُمُرٌ . وذلك أخرس ، وهم خُرُسٌ - وتلك خرساء ، وهن خُرُسٌ . . . وهكذا كل صيغة أخرى من جموع القلة أو الكثرة فإن المفرد يطرد جمعه عليها إذا كان مستوفياً للشروط التي يجب توافرها فيه ؛ ليصلح أن يجمع على وزنها . فتنى تحققت تلك الشروط ساغ جمعه عليها من غير استشارة المراجع اللغوية، وساغ استعمال هذا الجمع بغير توقف لمعرفة رأيها فيه، أهو موافق لما تحويه أم مخالف ؟؛ فإن هذا التوقف لا مَسَوِّغ له بعد أن تحققت في المفرد الصفات التي جعلته صالحاً لأن يُجْمَعَ جمع تكسير على تلك الصيغة والوزن .

وما أكثر تعدّد الجموع في المراجع اللغوية وكثير منها مخالف في صيغته لصيغة الجمع المطرد ، فلا يؤدي هذا - مع كثرة الصيغ المخالفة - إلى تخطئة الجمع المطرد ، ولا إلى الحكم عليه بالضعف ، أو العيب، وإنما يؤدي إلى أن لهذا المفرد جمعين للتكسير - أو أكثر أحيانا - وأن أحد الجمعين كثير شائع ، فهو لهذا قياسى مطرد ، والآخر قليل أو نادر ؛ فهو سماعى ، ولا يجوز القياس عليه ؛ لقلته وندرته ، ولا اتخاذ وزنه مقياساً يُجْمَع عليه مفرد آخر غير الذى ورد مسموعاً فيه عن العرب ؛ وهذا هو المسمى بـ: «جمع التكسير السماعى» أو: «جمع التكسير غير المطرد» . ومن ثَمَّ يتبين خطأ من يتوهم أن كل جموع التكسير سماعى ، وأن الرجوع في كل منها إلى المظان اللغوية محتوم على من يعرف الأوصاف المشروطة في مفرد كل صيغة ، ومن لا يعرف .

نعم الرجوع إلى تلك المظان محتوم على من لا يعرف تلك الأوصاف والضوابط ، أما من يعرفها فله أن يصل من طريق معرفته إلى ما يريد من جموع التكسير المطردة في تلك المفردات . ولا تمنعه معرفته أن يرجع - إذا شاء - إلى المظان اللغوية ، ليستخدم ما تنص عليه من جموع أخرى مسموعة للمفردات التي معه ؛ أى: أنه حرّ في استعمال جمع التكسير القياسى أو السماعى ، من غير أن يُفرض عليه الاقتصار على السماعى وحده ؛ وإلا كانت الضوابط المطردة والقواعد العامة المستنبطة من الكلام العربى الشائع - عبثاً لا جدوى منه<sup>(١)</sup> . . .

(١) للمجمع اللغوى القاهرى قرار حاسم ، أصدره بعد دراسة وافية، وهو يقطع بأن «المطرد» و «القياس» بمعنى واحد ؛ ونص القرار (كما جاء في الصفحة الخامسة والخمسين من محاضر جلسات

وفيما يلي الأوزان المطردة - أى : القياسية - لجمع التكسير بقسميه : جمع القلة وجمع الكثرة ، والأوصاف الواجب تحققها في المفرد المراد جمعه على إحدى الصيغ ، مع الإشارة إلى أن كل صيغة من هذه الصيغ المطردة قد تزامنها صيغ كثيرة مسموعة ، مرجعها اللغة وحدها .

\* \* \*

١ - جموع القلة : أشهرها :

( ١ ) أفْعَلَة .. وهو مقيس في كل مفرد يكون اسماً ، ( لا وصفاً ) ، مذكراً ، رباعياً ، قبل آخره حرف مد ؛ نحو : طعام وأطعمة - بناء وأبنية - عمود وأعمدة - رغيغ وأرغفة ...

وهو مقيس أيضاً في كل اسم على وزن : فَعْعَال ، أو فِعَال ( بفتح الفاء أو كسرها ) إذا كان عين كل منهما ولا منه من جنس واحد ، أو كانت لهما حرف علة ، فالأول ، نحو : بَسَات<sup>(١)</sup> وأبَيْتَة ، وزِمَام وأزِمة<sup>(٢)</sup> ، والثاني ، نحو : قَبَاء<sup>(٣)</sup> وأقْبِيَة ، وكسَاء وأكْسِيَة .

( ٢ ) أفْعُل : وينقاس في كل مفرد ، اسم ( لصفة ) على وزن : فَعْل ( بفتح فسكون ) صحيح العين ؛ سواء أكان صحيح اللام أم معتلها ؛ ليست

الدور الرابع لانعقاده وهي الجلسة الرابعة صباح الثلاثاء ١٩ يناير سنة ١٩٣٧ ، وكما ورد أيضاً في الصفحة الأولى من الجزء الرابع من مجلة المجمع :

« ( يرى المجمع أن الكلمات التي يستعملها قدامى النحويين والصرفيين ؛ وهي : القياس ؛ والأصل ، والمطرّد ، والغالب ، والأكثر ، والكثير ، والباب ، والقاعدة ... ألفاظ متساوية الدلالة على ما يتقاس . وأن استعمال كلمة منها في كتبهم يسوغ للمحدثين من المؤلفين وغيرهم قياس ما لم يسمع على ما سمع » وأن المقيس على كلام العرب هو من كلام العرب ) « ١ . هـ .

والمراد من تسجيل هذا القرار هنا ، ومن الإيضاح الذي ذكرته قبله ، إزالة كل غموض عن قياسية الجموع المطردة ، ومحو كل وهم تردد أو يتردد على خاطر بعض القدامى والمحدثين بهذا الشأن .

وهناك أسباب أخرى قوية تزيل الشك أو الوهم عن قياسيته ؛ هي الأسباب العامة التي أشرنا إليها في مواضع متفرقة من الأجزاء الأربعة في الرد على من يتشككون في قياسية بعض المسائل . كالذي في الجزء الثالث عند الكلام على أبنية المصادر القياسية ( ص ١٤٤ م ٩٨ ) . ومن تلك الأسباب آراء العالم العبقري ابن جني التي يرجع إليها المجمع اللغوي في كثير من بحوثه ، ويستشهد بفصله الرائع الذي عنوانه : ( باب في اللغة المأخوذة قياساً ) والذي سجلته مجلة المجمع في عددها الأول ، كما سجلته محاضر جلساته مرة أخرى في الصفحة الخامسة والأربعين من محاضر جلسات الدور الرابع لانعقاد ، وكذلك آراء العالم الذكي : « الفراء » الذي ورد عنه في محاضر جلسات المجمع اللغوي ( دور الانعقاد الرابع ص ١٠٨ ) : ( أنه إمام الكوفيين ، ووارث علم الكسائي ، ولا تثريب علينا إذا أخذنا بمذهبه ) .

( ١ ) متاع البيت ، أو الزاد . ( ٢ ) انظر جمع « فَعْل » ص ٤٧٨ . ( ٣ ) العبادة أو البرنس .

فاؤه واوًا ، كوقت . وليس مضعفا كعم وجدّ فمثال صحيح اللام : بحر وأبجر - زههر وأنّهـر . . . ومثال معتلها : ظبي وأظب ، وجـرّ و ، وأجـر (١)

وينقاس أيضاً في كل اسم رباعي مؤنث تأنيثاً معنوياً ؛ (أى : بغير علامة تأنيث ظاهرة) ، قبل آخره مدّة ، (آلف أو واو ، أو ياء) ؛ مثل : عتّاق (لأنثى الجندى) وأعتق ، وعقّاب (لإحدى الطيور الجارحة) وأعقب ، وذراع وأذرع ، ويمين وأيمن ، وثمود وعمود (وهما من أسماء النساء) وجمعها : أئمد وأعمد .

(٣) أفعال . وينقاس فيما لا ينقاس فيه « أفعل » السابق ؛ فيطرد في كل اسم معتل العين بالواو أو بالياء أو بالآلف ؛ نحو : ثوب وأثواب ، وسيف وأسياف ، وباب وأبواب . . . وفي كل اسم واوى الفاء ، أو مضعف ؛ نحو : وقت وأوقات وعم وأعمام وفي كل اسم ثلاثى مفتوح الأول ، مع فتح ثانية ، أو مع كسره ، أو ضمه ؛ نحو : جمـل وأجمال ، ونـمـر وأنمار ، وعضـد وأعضاء .

وفي كل اسم ثلاثى مكسور الأول مع فتح ثانية ، أو مع كسره ، أو تسكينه ؛ نحو : عنب وأعناب ، وإبل وآبال ، وحمـل وأحمال .

وفي كل اسم ثلاثى على وزن فُعْل أو فُعِّل (بضم الأول والثانى ، أو بسكون الثانى) ، نحو : عتق وأعناق ، وقُفِّل وأقفال .

فإن كان المفرد على وزن : فُعِّل (بضم ففتح) فالكثير - كما سيأتى فى ص ٤٨٦ - أن يكون جمعه على فِعْلان (بكسر فسكون) ؛ نحو : صُرْد (٢) وصِرْدان ، ونُغَر (٣) ونُغَران ، وجُرْد (٤) وجُرْدان .

وينقاس فى كل اسم على وزن « فُعِّل » معتل اللام أو مضاعفا (٥) .

أما الاسم الثلاثى الذى على وزن : « فُعِّل » (بفتح فسكون) صحيح العين - غير ماسبق - ففتح أكثر النحاة جمعه قياساً على : « أفعال (٦) » . وهذا منع لا يستند إلى أساس سليم ، والصواب جواز جمعه قياساً على : « أفعال » فيقال : بحث

(١) أصل أظب وأجر ؛ « أظبى » ، و « أجرو » ، استثقلت الضمة على الياء فى الكلمة الأولى فحذفت - وهذا على فرض تقدم الإعلال على منع الصرف دون العكس وقد شرحنا الطريقة تفصيلاً فى منع الصرف فى هذا الجزء ، وفى ١٣ م - فالتقى ساكنان الياء والتنوين : فحذفت الياء للتخلص من الساكنين كطريقة حذفها فى المنقوص . أما فى الكلمة الثانية فقلبت الواو ياء لوقوعها متطرفة بعد كسرة ، ثم حذفت بالطريقة السابقة . (٢) اسم طائر . (٣) اسم طائر . (٤) فأر .

(٥) إيضاح هذا فى ص ٤٨٦ (٦) مع أن التصريح وحاشيته نقلًا منه نحو عشرين .



وأبحاث ، وسهم وأسهام ، وشكل وأشكال<sup>(١)</sup> . . . . ولا مانع أن يجمع - كغيره - على صيغة أخرى إذا انطبق عليه وصف المفرد الذى يطرد جمعه عليها .

(٤) فعلة (بكسر ، فسكون ، ففتح) . . . ولا يعرف لهذه الصيغة مفردات لها أوصاف معينة . وإنما يعرف عنها أنها مسموعة في جمع مفردات معدودة بعضها على وزن : فععل (بفتححتين) ؛ نحو : ولد وولده ، وفى وفتية . . . أو على وزن : فععل (بفتح فسكون) ، نحو : شيخ

(١) سبب منهم جمع : « فععل على أفعال » الذى وصفناه هو ما جاء في الجزء الثانى من كتاب سيبويه (ص ١٧٥ بعنوان : هذا تكسير الواحد للجمع . من أنه يجمع على فاعل ، وعلى فاعول ، وأفعول . وأن جمعه : على « أفعال » ليس بالباب في كلام العرب وإن كان قد ورد منه بعض ألفاظ ؛ كأفراخ وأجداد وأفراد .

وقد جرى كثير من النحاة وراء سيبويه حتى عصرنا ، وكانوا - في هذه المسألة - متسرعين ؛ فقد جاء في الجزء الخامس ص ٣٩٢ من كتاب إرشاد الأريب لمعرفة الأديب ، تأليف ياقوت الروى ، وطبعة مرجليوث ، ما نصه :

”حدث أبو حيان التوحيدى قال : « قال الصاحب بن عباد يوماً : « فععل » (بفتح فسكون) » - ويريد ما كان منه صحيح العين ليس من الأنواع التى ذكروها - و « أفعال » قليل . ويزعم النحويون أنه ما جاء منه إلا زند وأزناد وأسرخ وأفراخ وفرد وأفراد . فقامت له : أنا أحفظ ثلاثية حراً (أى : كلمة) كلها : فعيل وأفعال . فقال : هات يامدنى . فسردت الحروف ، ودأبت على مواضعها من الكتب ، ثم قلت : ليس للنحوى أن يلزم هذا الحكم إلا بعد التبحر ، والسماح الواسع ، وليس للتقليد وجه إذا كانت الرواية شائعة والقياس مطرداً . . . وهذا كقولهم : فعيل (بفتح فكسر) على عشرة أوجه ، وقد وجدته أنا يزيد على أكثر من عشرين وجهاً ، وما انتهيت في التتبع إلى أقصاه . فقال : خروك من دعواك في فعيل (بفتح فسكون) يدل على قيامك في فعيل » ا هـ .

وجاء على لسان أحد أعضاء المجمع اللغوى القاهرى (وهو الألب أنستاس الكرملى) ما يأتى منقولاً من محاضر جلسات دور الانعقاد الرابع ص ٥١ :

« إن النحاة لم يصيبوا في قولهم : إن : « فعلا » لا يجمع على : « أفعال » إلا في ثلاثة ألفاظ لا رابع لها : وهى : فخرخ وأفراخ ، وفعيل وأعمال ، وزند وأزناد ، وأكد ابن هشام أن لا رابع لها . «والذى وجدته أن ما سمع عن الفصحاء من جموع : فعل على أفعال أكثر مما سمع من جموعه » - أى : المطردة - على : أفعول (بفتح فسكون فضم) أو فعيل (بكسر ففتح) ، أو : فاعول (بضمين) فعدد ما ورد على أفعول هو (١٤٢) اسماً ، وعلى فعيل (٢٢١) اسماً ، وعلى فاعول (كذا : ولعل الصواب ؛ فعول) هو (٤٢) فأن يسلموا بجمعه قياساً مطرداً على : « أفعال » أحق وأولى . لأن عدد ما ورد فيها هو (٣٤٠) لفظة وكلها منقولة عنهم ، لو ردها في الأسماء المعتمدة ؛ مثل القاموس واللسان ، « ثم قال : ” ( يحق للمجمع ألا يعتمد على مجرد الأقوال التى تداولها النحاة ناقلين الأقوال الواحد عن الآخر بلا اجتهد ولا إيمان في التحقيق بأنفسهم . أما الذى يؤيده الاجتهاد فخالف لما أثبتوه . وقد حان الوقت للمجمع أن ينادى على رموس الملاء هذه القاعدة الجديدة المبنية على أقوال الأئمة الفصحاء . . . » ا هـ . ثم ذكر بعد هذا أن كل الأمثلة التى وجدناها لصحيح العين والفاء . . .

وشَيْخَة - ثَوْرٌ وَثِيرَةٌ . أو على وزن : فِعْعَل (بكسر ففتح) ، نحو : ثَمِيٌّ <sup>(١)</sup> .  
وِثْنِيَّةٌ . أو على وزن : فَعْعَال (بفتح أوله وثانيه) نحو غزال وغَزْلَةٌ . أو على وزن :  
فَعْعَال (بضم ففتح) ، نحو : غلام وغِلْمة ، أو على وزن : فَعْعِيل (بفتح  
فكسر) ؛ نحو صَبِيٌّ وصَبِيَّةٌ . . . . وبعض صيغ أخرى لا ضابط لها إلا السماع  
المحض ، لأن صيغة : « فِعْعَلَة » لا تطرد في جمع مفردات معينة - كما سبق - وإنما  
أمر مفرداتها موقوف على السماع <sup>(٢)</sup> . . . .

( ١ ) الأمر الذي يعاد مرتين . وأيضاً : الثاني في السيادة ؛ أى : الذى يلى الرئيس الأكبر في  
السيادة والمكانة . ومن الأول قوله عليه السلام : لا تَتَّبِعْنِي فِي الصَّدَقَةِ . أى : لا تؤخذ مرتين في السنة . . .  
( ٢ ) للأوزان الثلاثة الأولى ضوابط عرضها ابن مالك مختصرة بقوله في : « أفْعَل » :

لِفْعَلٍ اسماً صَحَّ عَيْنًا : « أَفْعَلُ » وللرباعي اسماً أيضاً يُجْعَلُ  
إِنْ كَانَ كَالْعَنَاقِ وَالذَّرَاعِ فِي مَدٍّ ، وَتَأْنِيثٍ ، وَعَدَّ الْأَحْرَفِ

وقد اكتفى ابن مالك في ضابط « أفعل » بأن مفردة يكون صحيح العين وأن الرباعي يكون كالعناق في  
المد والتأنيث وعدد الحروف وقد شرحنا المراد .  
ثم قال في صيغة : أفعال ، إن الذي لا يطرد جمعه على أفعل يجمع على أفعال : والغالب أن فِعْلَانُ هو  
جمع لفِعْلٍ . كصِرْدَانِ فَإِنْ مَفْرَدَهُ صِرْدٌ :

وغير ما أَفْعَلُ فِيهِ مُطَرِّدٌ من الثلاثي اسماً « بأفعال » يَرِدُ  
وْغَالِباً أَغْنَاهُمُو فِعْلَانُ فِي فُعْلٍ : كقولهم : صِرْدَانُ  
ثم انتقل إلى صيغة : أفعلة ، فقال :

فِي اسْمٍ مَذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدٍّ ثَالِثٍ - « أَفْعَلَةٌ » عَنْهُمْ أَطَرَدُ  
وَالزَّمَةُ فِي « فَعْعَالٍ » أَوْ : « فِعْعَالٍ » مُصَاحِبِي تَضْعِيفٍ ، أَوْ إِعْلَالٍ  
أما وزن « فِعْعَلَة » ومفردة لا يكون إلا سماعياً فعرضه في الشطر الثاني من بيت بعد هذا مباشرة ، شطره  
الأول خاص بجمع من جموع الكثرة . ( سيجىء في هامش ص ٤٧٧ ) قال :

فُعْلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرٍ وَحَمْرٍ وَفِعْعَلَةٌ جَمْعاً بِنَقْلِ يُدْرَى  
يريد من الشطر الثاني أن « فِعْعَلَة » ، يدرى مفردة ويعم بالنقل الوارد عن العرب وبالسماح المأثور عنهم  
فلا ضابط له ولا قياس .

## ب - أشهر جموع الكثرة

أشهرها ثلاثة وعشرون جمعاً قياسياً وقبل أن نسردها، ونذكر شروط اطرادها نذكر أن لكل مفرد من مفرداتها جموعاً مسموعة متعددة تخالف هذه الجموع القياسية المطردة - وقد أوضحنا الحكم في هذا (في ص ٤٧١) - . وفيما يلي القياسية:

(١) فَعْل (بضم فسكون) وهو جمع قياسي لشئين، «أَفْعَل» وصف المذكور، و «فَعْلَاء» وصف للمؤنث؛ نحو: أحمر وحمراء، وجمعهما: حُمْر. وأخضر وخضراء، وجمعهما: خُضْر. وأصفر وصفراء، وجمعهما: صُفْر.

ويجب ترك فائه مضمومة إن كانت عينه صحيحة أو معتلة بالواو، نحو: خُضْر وزُرْق وسُود وحوّ؛ في جمع: أخضر وخضراء، وأزرق وزرقاء، وأسود وسوداء، وأحوى وحواء<sup>(١)</sup> في هذه الأمثلة - وأشباهها - تسلم ضمة الفاء في الجمع وتبقى على حالها.

أما إن كانت عينه ياء فيجب قلب ضمة الفاء كسرة؛ لتسلم الياء من القلب، نحو: أبيض وبيضاء، وجمعهما: بِيض؛ بكسر الباء. ومثل: أَعْيَن<sup>(٢)</sup> وعَيْنَاء وجمعهما: عَيْن، بكسر العين. ووزن الجمع «فُعْل»، بضم الفاء كأصله، برغم ما طرأ على فائه من قلب ضممتها كسرة.

ويجوز في ضرورة الشعر ضم العين من هذا الجمع بشرط أن تكون صحيحة وغير مضعفة، وأن تكون لامه صحيحة كذلك؛ مثل: «النُّجُل<sup>(٣)</sup>» في قول الشاعر:

طوى الحديدان<sup>(٤)</sup> ما قد كنت أنشره وأنكرتني ذوات الأعين النُّجُل  
ولا يجوز ضم العين إن كانت معتلة، نحو: بِيض وسُود، أو كانت مضعفة،

(١) الحَوّ: سواد يميل إلى خضرة، أو حمرة تميل إلى سواد.

(٢) أعْيَن الرجل: اتسعت عينه واشتد سوادها.

(٣) جمع، مفردة: نجلاء، وهي العين المستعفة، يقال: عين نجلاء، أى: واسعة.

(٤) الليل والنهار.

نحو : غُرَّ ، جمع أَغَرَّ أو غَرَّاء . أو كانت اللام معتلة ؛ نحو : عُسِّي وعُسْمَى ، جمع : أعشَى وعشواء ، وأعمسى وعمياء<sup>(١)</sup> . . .

(٢) فَعُلْ ( بضم أوله وثانيه . ) وينقاس في شيئين :

أولهما : وصف على : « فَعُول » ( بفتح فضم ) بمعنى فاعل ، نحو : صبور وغفور ؛ فجمعهما القياسي : صُبُرٌ وغُفُرٌ ، فإن كان بمعنى مفعول — نحو : حَلُوبٌ ، وركوب — لم يجمع هذا الجمع .

ثانيهما : اسم رباعي صحيح اللام ، قبل لاه مدّة ؛ سواء أكانت ، ألفا ، أم واوا ؛ أم ياء ، غير أن المدّة إن كانت ألفا يجب أن يكون الاسم غير مضاعف ومن الأمثلة ؛ عِمَادٌ وعُمُدٌ ، وَأَتَانٌ وَأَتْنٌ ، وعمودٌ وعُمُدٌ ، وقُلُوصٌ<sup>(٢)</sup> وقُلُصٌ وبريدٌ وبرُدٌ . . . فلا فرق في هذا الاسم بين المذكور والمؤنث .

فإن كانت المدّة ألفا والاسم الرباعي مضعفاً فقياس تكسيره : « أَفْعِلَة » ، نحو : زِمَامٌ وأَزِمَّةٌ ، وهلالٌ وأَهْلَةٌ ، وسِنَانٌ ، وأَسَنَةٌ . . . كما سبق عند الكلام على : أفعلة<sup>(٣)</sup> . أما إن كانت المدّة ياء أو واوا فالاسم المضعف يجمع على : فَعُلْ أيضاً ؛ نحو : سريرٌ وسُرُرٌ ، وذَكُولٌ وذُلُلٌ .

ويجب — في غير الضرورة الشعرية — تسكين عين هذا الجمع إن كانت واوا ؛ نحو : سِوَارٌ وسُورٌ ، وسِوَاكٌ وسُوكٌ ، وصِوَانٌ وصُونٌ<sup>(٤)</sup> — أما في الضرورة الشعرية فيجوز بقاؤها مضمومة .

وإن كانت عينه ياء جاز ضمها أو تسكينها لكن يجب عند تسكينها كسر فائه — لتسليم الياء ؛ نحو : سَيْيَالٌ<sup>(٥)</sup> وسَيْيِلٌ أو : سَيْلٌ . . . ويجوز تسكين عينه إن كانت حرفاً صحيحاً ؛ نحو : كِتَابٌ وكُتُوبٌ ، أو : كُتِبَ وَأَتَانٌ وَأَتْنٌ أو أَتْنٌ . . .

ويمتنع تسكين عين المضعف<sup>(٦)</sup> ؛ نحو : سريرٌ ، سُرُرٌ<sup>(٧)</sup> . . .

(١) وإلى ما سبق يشير ابن مالك في صدر البيت السالف في هامش ص ٤٧٦ ، وهو :

فَعُلْ لِنَحْوِ أَحْمَرَ وَحَمْرًا . . . . .

(٢) الناقة الشابة القوية . (٣) ص ٤٧٣ (٤) ما يسمى : « الدولاب » .

(٥) نوع من الشجر له شوك ( بفتح السين وكسرها ) (٦) ويجوز فتحها بمراعاة ماسياتي

في « د » في الصفحة التالية . (٧) وفي الكلام على : « فَعُولٌ » يقول ابن مالك :

فللعين أربع حالات : وجوب ضمها - وجوب تسكينها - جواز الأمرين من غير تغيير حركة الفاء - جواز الأمرين مع وجوب كسر الفاء إن سكنت العين وكانت ياء.

( ٣ ) فَعَلْ ( بضم ففتح ) وَيَطْرُدُ فِي أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ :

١ - اسم على وزن : « فُعْلَةٌ » ( بضم فسكون ) سواء أكان صحيح اللام ، أم معتلها ، أم مضاعفها ؛ نحو : غُرْفَةٌ وَغُرْفٌ ، وَمُدَّةٌ ، وَمُدَّةٌ ، وَحُجَّةٌ وَحُجَجٌ .

ب - وصف على وزن : « فُعْلَى » التي هي مؤنث الوصف المذكور : « أَفْعَلٌ » ، نحو : الكُبْرَى ، والوسطى ، والصغرى ؛ فجمعها القياسى : الكُبَرُ ، والوُسَطُ ، والصَّغَرُ ، والمفرد المذكور هو : أكبر ، وأوسط . وأصغر . ولا يصح جمع « حُبْلَى » على « حُبَلٌ » لأنها وصف لمؤنث لا مذكر له .

ج - اسم على وزن : فُعْلَةٌ ( بضم أوله وثانيه ) ، نحو : جُمُوعَةٌ وَجُمُوعٌ .

د - كل جمع تكسير على وزن : « فُعْلٌ <sup>(١)</sup> » ( بضميتين ) وعينه ولامه من جنس واحد ، فإنه يجوز عند بعض القبائل العربية تخفيفه بجعله على وزن : « فُعْلٌ » ( بضم أوله وفتح ثانيه ) ، نحو : جديد وذُكُولٌ ؛ فقياس جمعهما للتكسير : جُدُدٌ وذُلُلٌ ، ويصح التخفيف فيقال : جُدَدٌ وذُلُلٌ . . . .

( ٤ ) فِعْلٌ ( بكسر ففتح ) ويطرُد في اسم تام <sup>(٢)</sup> على وزن : « فِعْلَةٌ » ( بكسر فسكون ) نحو : كِسْرَةٌ وَكِسْرٌ ، بِيَدَةٌ وَبِيدٌ ، فِرْيَةٌ وَفِرٌّ . وقد يجمع فِعْلَةٌ على فُعْلٍ ؛ نحو حِلْيَةٌ وَحُلَّى ، وَلَحْيَةٌ وَلُحَى ( بضم أولهما في التكسير أوبالكسر ) وهو قياسى ولكنه قليل .

وَفُعْلٌ لِاسْمٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدٍّ      قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ إِعْلَالًا فَقَدْ  
مَالِمَ يُضَاعَفُ فِي الْأَعْمِ - ذَوَالِإِفٍ      وَفُعْلٌ جَمْعًا لِفُعْلَةٍ عُرِفَ

( إعلالا : مفعول به للفعل : فقد . والأصل : قد زيد قبل لام ، وحرف اللام فقد إعلالا . أى : بشرط أن تكون اللام صحيحة ، و « ذو » نائب فاعل للفعل : يضاعف . وبشرط ألا يكون الاسم الذي قبل آخره ألف - مضاعفا ، وهذا في الاستعمال الأعْمُ الأغلب المطرد وبقية البيت الثانى لاشأن له « بفعل » وإنما يختص بوزن آخر سيجى : هو فُعْلٌ .

( ١ ) سبق الكلام عليه في ص ٤٧٨ .

( ٢ ) لم يخلف من أصوله شئ .

فإن كان المفرد صفة لم يجمع قياساً هذا الجمع ؛ نحو : صِغْرَةٌ وكَبِيرَةٌ (بمعنى : صغير وكبير) وكذلك إن كان غير تام ؛ نحو : رِقَّةٌ<sup>(١)</sup> ، وأصلها وِرْقٌ (بكسر الواو) حذفت فاؤها وعوض عنها تاء التأنيث في آخره ؛ فلا يقال : وِرْقَةٌ بجمعه بعد إرجاع الحرف المحذوف ، وإبقاء التاء التي هو عوض عنه . فهذا لا يصح ؛ لأن فيه جمعا بين العوض والمعوّض عنه . . . (٢)

(٥) فُعْلَةٌ (بضم ففتح) وهو مقيس في كل وصف لمذكر عاقل ، على وزن : فاعل ، معتل اللام بالياء أو بالواو ؛ نحو : رام ورماة ، ساع وسعاة ، غاز وغزاة ، داع ودعاة

وأصل : رماة وسعاة وغزاة ودعاة — رُمِيَّةٌ ، وسُعِيَّةٌ ، وغُرُوزَةٌ ، ودُعُوزَةٌ . وكلها على وزن : « فُعْلَةٌ » تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله ، فانقلب حرف العلة ألفاً ؛ فصار جمع التكسير على الصورة السالفة ، ووزنها « فُعْلَةٌ » بالرغم مما دخلها من التغيير .

فلا يجمع على هذا الوزن ما كان اسماً ، نحو : واد ، وعاد (اسم قبيلة) ، ولا ما كان وصفاً لمؤنث ؛ نحو : سارية وعادية ، ولا ما كان وصفاً لمذكر غير عاقل ؛ نحو : أسد ضارٍ ، أو وصفاً وزنه على غير فاعل ؛ كجميل ، أو صحيح اللام ؛ كعالم . . .

(٦) فَعْلَةٌ (بفتح أوله وثانيه) ، وهو مقيس في كل وصف على وزن : « فاعل » ، للمذكر ، عاقل ، صحيح اللام ؛ نحو : كامل وكَمَلَةٌ ، وكاتب وكتبة ، وبارٌّ وبررة .

فلا يجمع هذا الجمع ما كان غير وصف ؛ نحو : واد وعاد ، اسمين . . . ولا ما كان وصفاً على غير فاعل ، نحو : حَسَدٌ ، ولا ما كان وصفاً لمؤنث ؛ نحو : طالق ، وحامل (بمعنى حبلى) ، ولا ما كان وصفاً لغير العاقل ؛ نحو :

(١) فضة . (٢) في الحمين : وفُعْلٌ فيقول ابن مالك :

..... وفُعْلٌ جمعاً لفُعْلَةٍ عُرف

ونحو : كُبْرَى ، ولِفْعَلَةٍ فَعْلٌ وقد يجيئ جمعه على فَعْلٌ

صاهل ، ولاحق ، وسابق ؛ من أوصاف الحصان ، ولا ما كان وصفا معتل اللام ؛  
نحو : ساع وداع <sup>(١)</sup> . . .

فأوصاف المفرد هنا هي أوصافه في الصيغة السابقة إلا أن اللام هنا صحيحة  
وهناك معتلة

(٧) فَعَلَى (بفتح فسكون) ، وهو مقيس في كل وصف دال على آفة  
طارئة ؛ من موت ، أو ألم ، أو عيب ونقص ، أى نقص ، ويشمل سبعة أنواع :  
١ - المفرد الذى على وزن : فَعِيل بمعنى : مفعول ؛ نحو : صريع ، وقتيل ،  
وجريح . والجمع ؛ صرعى ، قتلى ، جرحى . وهذه أوصاف دالة على موت ،  
أو تَوَجُّع .

ب - المفرد الذى على وزن : فَعِيل ؛ بمعنى فاعل ؛ نحو : مريض ومرضى <sup>(٢)</sup>  
ح - المفرد الذى على وزن : فَعِيل ؛ كزَمِنَ وزَمَنَى ، وهذان الوصفان دالان  
على الألم .

د - المفرد الذى على وزن فاعِل ، نحو : هالك وهلكى .

ه - المفرد الذى على وزن : فَيَعِيل (بفتح ، فسكون ، فكسر) ، نحو :  
ميت وموتى .

و - المفرد الذى على وزن ؛ أَفْعَل ، كأحمق وحمقى .

ز - المفرد الذى على وزن فَعْلان ؛ كسكران وسكرى . وهذان الوصفان

(١) وفي جمعي فُعْلَة وفُعْلَة يقول ابن مالك :

في نحو : رام ذو أطرادٍ فُعْلَة وشاع نحو : كامل وكَمْلَة

واكتفى بالمثال « رام » فلم يذكر الشروط الخاصة بجمع هذا المفرد على : فُعْلَة ، لأن الشروط التي =  
سردناها متحققة في المثال . كما استغنى بالمثال : « كامل » الذي قياس جمعه للتكسیر « فُعْلَة » عن سرد  
الشروط ، لأن المثال جامع لها . والمراد بالشيوع في الشطر الثاني من البيت : الشيوع الذي يفيد الاطراد ،  
لأن بعض الأشياء الشائعة لا تكون مطردة عند فريق من قدامى النحاة . وقد ذكرنا في ص ٧٢ ما قرره  
المجمع اللغوى ، وهو : أن الشيوع والاطراد بمعنى واحد .

(٢) وقد يجمع على صيغة أخرى إن وافق البيان الآتى في ص ٤٨٤ و ٤٨٧ و ٤٨٨ .

الأخيران دالان على نقص وعيب<sup>(١)</sup> . . .

(٨) فِعْلَةٌ (بكسر ففتح) وهو مقيس في كل اسم، صحيح اللام، على وزن: فُعْلٌ (بضم فسكون)، نحو: قُرْطٌ وقِرْطَةٌ، ودُرْجٌ ودِرْجَةٌ وكُوزٌ وكِوْزَةٌ ودُبٌّ ودِيبَةٌ. ومن القليل المقصور على السباع أن يكون جمعاً لفُعْلٍ (بفتح فسكون) أو: لفِعْلٍ (بكسر فسكون) نحو: غَرْدٌ<sup>(٢)</sup> وغِرْدَةٌ - قِرْدٌ وقِرْدَةٌ<sup>(٣)</sup> . . .

(٩) فُعْلٌ: (بضم أوله، وتشديد ثانيه المفتوح)، وهو مقيس في كل: وصف، صحيح اللام، على وزن: فاعل، أو فاعلة، سواء أكانت عينهما صحيحة أم معتلة؛ نحو: قاعد وقاعدة، ونائم ونائمة، والجمع: قُعْدٌ، ونوَمٌ. ومن النادر الذي لا يقاس عليه أن يكون: «فُعْلٌ» جمعاً لوصف معتل اللام لمذكر على وزن: فاعل، نحو: غَزْيٌ، وسُرْيٌ وعُفْيٌ، في جمع: غار، وسارٍ وعاف .

(١٠) فُعْعَالٌ (بضم أوله وتشديد ثانيه)، وهو مقيس في كل وصف صحيح اللام لمذكر، على وزن: فاعل، نحو: صائمٌ وصَوَامٌ، قارئٌ وقراء . ومن النادر الذي لا يقاس عليه أن يكون جمعاً لوصف صحيح اللام على وزن: «فاعلة»، كقول الشاعر:

أبصارهن إلى الشبان ماثلة وقد أراهن عني غير صُدَّادٍ

(١) وفي فعلٍ يقول ابن مالك:

فَعْلَى لوصفٍ ، كقتيلٍ وزَمِنٍ وهَالِكٍ . ومَيِّتٌ بِهِ قَمِينٌ

(قمن، أي: حقيق وجدير). يريد: أن: «فعلٍ» جمع لكل وصف على وزن: «فعلٍ» و «فعلٍ»، و «فاعلٍ» كالأمثلة السابقة مما يؤدي معناها، أو بشابه معناها في الدلالة على الهلاك أو المرض أو الألم . . . ثم قال: إن ما كان على وزن: فاعلٍ؛ كيت، حقيق بأن يجمع هذا الجمع فيقال فيه: موقٍ. وأصل: «ميت» ميوت اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداها بالسكون؛ قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء.

(٢) نوع من النبات الصحراوي، المسمى: الكمأة، واختلفوا في ضبط الغين؛ فقليل مفتوحة وقيل مكسورة.

(٣) وفي فِعْلَةٍ يقول ابن مالك:

لِفُعْلٍ اسماً صَحَّ لَأَمَّا فِعْلَةٌ والوضع - في فَعْلٍ وفِعْلٍ - قَلَّةٌ

(الوضع العربي، وهو وضع العرب للألفاظ بصيغها ومعانيها الواردة عنهم - قلل أن يكون وزن فُعْلَةٍ جمعاً لاسم على وزن: فَعْلٌ، أو فِعْلٌ؛ فكلمة: «الوضع» مبتدأ، خبره الجملة الفعلية: قَلَّةٌ).



جمع لصَادَّةٌ (١) . . .

(١١) فِعْعَال (بكسر ففتح من غير تشديد ، ) وهو مقيس في مفردات كثيرة الأوزان ، وأشهرها ثلاثة عشر وزناً :

الأول والثاني : « فَعْعَل » ، و « فَعْعَلَة » ( بفتح الأول وسكون الثاني فيهما ) اسمين أو وصفين ، ليست فائهما ولا عينهما ياء . نحو : كعَب وكِعَاب ، وقصْعة وقِصَاع ، وصعْب وصِيعَاب ، وخَدْلَة (٢) وخِدَال ،

فإن كان معتل الفاء أو العين بالياء فجمعه على « فِعْعَال » نادر ، لا يقاس عليه ؛ نحو : يَعر (٣) ويعَار ، وضيف وضياف ، وضِعة وضياع . . . (٤)

الثالث والرابع : فَعْعَل وفَعْعَلَة ( بفتح أولهما وثانيهما ) ، بشرط أن يكونا اسمين ، لأمهما صحيحة ، وغير مضعفة ، نحو : جبل وجِبَال ، وجمل وجَمَال ، ورقبة ورقَاب ، وثمرة وثمر . . . فخرج نحو : بطل وبطلة ؛ لأنه وصف ، ونحو : فتى وعصا ؛ لاعتلال لأمهما ، ونحو : طلل ، لأنه مضعف اللام . . .

الخامس والسادس : فِعْعَل ( بكسر فسكون ) وفُعْعَل ( بضم فسكون ) بشرط أن يكونا اسمين ، وأن يكون « فَعْعَل » غير واوى العين ؛ كحَوْت ، ولا يأتى اللام

(١) وفي الجمعين الأخيرين : ( فُعْعَل وفُعْعَال ) يقول ابن مالك .

وفُعْعَل لفَاعِلٍ ، وفَاعِلَة وصفين ؛ نحو : عاذلٍ وعاذلة ومثله الفُعْعَال فيما ذُكِرَا وذان في المَعْلَل لَأَمَّا ندرا

ويفهم من البيت الثاني أن الفُعْعَال كالفُعْل ولكن بشرط أن يكون المفرد مذكراً ، وأن الوزنين نادران في الوصف المعتل اللام ؛ نحو : غَارٍ ، وغَزَزٍ ، وغَزَزَاء .

(٢) سمينة الذراعين والساقين .

(٣) الحدى يوضع في حفرة عميقة ، ليجيء الأسد لاقتراسه ؛ فيتردى فيها ، ويمكن الصيادون من صيده ، أو الإجهاز عليه . ومن أمثال العرب : أذل من يمر . . .

(٤) وفي هذا يقول ابن مالك :

« فَعْعَلٌ وفَعْعَلَةٌ » ؛ « فِعْعَالٌ لهما وَقَلَّ فيمَا عَيْنُهُ « اليَا » مِنْهُمَا

ولم يذكر أنه قليل فيما فاؤه « اليَا » أيضاً .

كَمْدَى<sup>(١)</sup>، ومن الأمثلة: ذئب وذئاب، بئر وبئار، رُمح ورماح، دُهن ودهان<sup>(٢)</sup>...  
 السابع والثامن: فَعِيل بمعنى فاعل<sup>(٣)</sup>، ومؤنثه؛ بشرط أن يسكونا وصفين،  
 ولأيهما صحيحة، نحو: ظريف وظريفة وجمعهما: شراف. وكریم وكريمة  
 وجمعهما: كرام، وشريف وشريفة وجمعهما: شراف. فخرج نحو: حديد  
 وجريدة؛ لأنهما اسمان، ونحو: غنى وولى؛ لاعتلال لأيهما، وكذلك غنية  
 وولية. وكذلك جريح وجريحة؛ لأنهما وصفان بمعنى مفعول لا فاعل<sup>(٤)</sup>...

وإذا كان فعيل هذا ومؤنثه معتلئ العين بالواو، صحيحى اللام فإن العرب تكاد  
 تلتزم في جمعهما صيغة: فِعْعَال؛ نحو: طويل وطَوِيلَة، وجمعهما: طِوَال،  
 وقويم<sup>(٥)</sup> وقَوِيمة وجمعهما: قِوَام، وصواب وصَوِيبة<sup>(٦)</sup>، وجمعهما: صِوَاب...  
 التاسع والعاشر والحادي عشر: وصف على وزن: فَعْلَان أو على مؤنثيه:  
 فَعْلَى، وفَعْلَانَة (بفتح وسكون في الثلاثة)، نحو: غضبان وغضبى، وجمعهما  
 غِضَاب، ومثل: نَدَمَان وندمانة، وجمعهما: نِدَام.

الثاني عشر والثالث عشر: وصف على وزن: فَعْلَان، أو على  
 مؤنثه: فَعْلَانَة (بضم فسكون فيهما)؛ نحو: خُمْصَان<sup>(٧)</sup>

(١) نوع من المكاييل يسمى: القفيز الشاى، وهو غير المُدَّ.

(٢) في الأربعة الأخيرة يقول ابن مالك:

و «فَعْلٌ» أيضاً له: «فِعْعَالٌ» مالم يَكُنْ في لَامِهِ اعْتِلَالٌ

أو يَكُنْ مُضْعَفًا. ومثل: «فَعْلٍ» ذو التَّاء و«فَعْلٍ» «مَعَ فَعْلٍ»؛ فاقبل

أى: اقبل جمع: «فَعْلٌ وفَعْلٌ» على «أفعال». ولم يذكر شروط جمعها وقد ذكرناها. والمراد  
 بقوله: «ذو التاء» ما كان على وزن: «فَعْلٌ» وختم بها فصار: «فَعْلَمَةٌ». مع استيفائه الشروط.

(٣) قد يجمع على صيغة أخرى إن وافق، ما في ص ٤٨١، ص ٤٨٧ و ٤٨٨.

(٤) وفي: «فَعِيلٌ» هذا يقول ابن مالك:

وفي: «فَعِيلٌ» وصف فاعِلٍ ورَدَّ كذاك في أنثاء أيضاً اطرَدَ

(٥) حسن القامة.

(٦) صائبة.

(٧) جائع.

وَحُمُصَانَةٌ ، وَجَمَعَهُمَا : خِمَاصٌ <sup>(١)</sup> . . .  
هذا وجمع : «فِعْعَال» من جموع التكسير التي لها مفردات كثيرة غير قياسية .

\* \* \*

( ١٢ ) فُعُول ( بضم أوله وثانيه ) ويطرِد في ألفاظ :  
منها : الاسم الذي على : «فَعِيل» ( بفتح فكسر ) ، نحو : كَبِدَ وكَبَدَ ،  
نَمِرَ ، ونَمور . . .

ومنها الاسم الثلاثي الساكن العين بشرط أن يكون مفتوح الفاء ، وليس  
معتل العين بالواو ، نحو : كَعَبَ وكَعوبَ — رأس ورعوس — عين وعيون .  
فخرج منه ، نحو : حوض ، فلا يجمع على : فُعُول . . .

ومنها : الاسم الثلاثي ساكن العين ، مكسور الفاء ؛ نحو : علم وعلوم  
— حِلِم وحلوم — ضِرْس وضروس <sup>(٢)</sup> .

ومنها : الاسم الثلاثي ساكن العين ، مضموم الفاء بشرط ألا يكون معتل العين  
بالواو ؛ كحوت ، ولا معتل اللام ؛ كمُدَى — وهو نوع من المكايل ، كما سبق ،  
ولا مضعف اللام ؛ كمُدّ — لنوع من المكايل أيضاً — ومن الأمثلة . جُنْد  
وجنود ؛ بُرْد وبرود .

أما : معتل العين بالواو فالغالب جمعه على — فِعْلَان ؛ مثل حوت وحيتان ،

( ١ ) يقول ابن مالك في الجموع الخمسة الأخيرة ، وفي : « فَعِيل » معتل العين بالواو ، صحيح  
اللام ؛ نحو : طويل — وقد سبق الكلام عليه قبلها مباشرة — : ما نصه :

وشباع في وُضِفٍ على : «فَعْلَانَا» أَوْ : «أُنْشِيَه» ، أَوْ عَلَى : «فُعْلَانَا»  
ومثله : «فُعْلَانَةُ» . وَ الزَّمَةُ فِي نَحْوِ : «طَوِيلٍ ، وَطَوِيلَةٍ» ؛ تَفِي  
أى : تَنِي بالمطرب ، وتحقق القياس . والمراد بالشيوع هنا : الاطراد والكثرة .

( ٢ ) وفي جمع : « فُعُول » بأنواعه المختلفة التي شرحناها يقول ابن مالك :

وَبِفُعُول : «فَعِيلٌ» ؛ نحو : كَبِدَ يُخْصُ غالباً . كَذَاكَ يَطْرُدُ  
فِي : «فَعَلٌ» اسماً مُطْلَقاً «الفا» و«فَعَلٌ» لَهُ وَلِلْفَعَالِ فِعْلَانٌ حَصَلَ

المراد بمطلق «الفاء» أن فاءه ليست مقيدة بالفتح ، أو بالكسر ، أو بالضم ، ولم يذكر الشروط  
والتفصيلات الخاصة بمفتوح الفاء ، ومضمومها ، وقد سردناها . والجزء الأخير من البيت الثاني خاص  
بجمع آخر هو ، فِعْلَان وسيجيء الكلام عليه في الصفحة التالية .

وأما المعتل اللام فالغالب جمعه على : « أفعال » نحو : مُدْنِي وأمداء — بقلب يائه همزة ؛ طبقاً لقواعد الإعلال — وكذلك مضعف اللام نحو : مُدْنٍ وأمداد<sup>(١)</sup> .

ومنها : اسم ثلاثي على وزن : « فَعْلَل » ( بفتح أوله وثانيه ) الخالي من حروف العلة . وهذا النوع مختلف في اطراده ؛ فقليل : يجمع قياساً على : « فُعُول » وهذا حسن ، وقيل سماعاً فقط ، نحو : أسد وأسود ، وشَجَن وشجون . والذين يقولون بقياسيته يشترطون ألا يكون وصفاً ولا مضاعفاً ، فلا يجمعون كلمة : نَصَف<sup>(٢)</sup> ولا لَبَسَ<sup>(٣)</sup> على : نُصُوف ، ولُبُوب .

\* \* \*

(١٣) فِعْلَان ( بكسر فسكون ) وهو مقيس في ألفاظ ، منها : اسم على وزن : « فُعَال » ( بضم ففتح ) : نحو ؛ غلام وغيلمان ، وغراب وغربان . ومنها : اسم على : « فُعَل » ( بضم ففتح ) ؛ نحو : جُرْد وجِرْدَان — صُرْد<sup>(٤)</sup> وصِرْدَان .

ومنها : اسم على : « فُعَل » ( بضم فسكون ) معتل العين بالواو ؛ نحو : حوت وحيتان — كوز وكيزان — عود وعيدان . . .

ومنها : اسم على « فَعْلَل » ( بفتح ففتح ) ؛ والأغلب أن تكون عينه في الأصل معتلة ؛ نحو : تاج وتيجان ، ونار ونيران ، وقاع وقيعان ، وخال وخيَلان<sup>(٥)</sup> والأصل : تَوَج ، ونَوَر ، وخَيْل . . .<sup>(٦)</sup>

(١٤) فُعْلَان ( بضم فسكون ) ويطرّد في اسم على وزن : فَعْلَل ( بفتح فسكون ) ، نحو : ظَهْر وظُهران ، وبطن وبُطْنَان ، وفي اسم صحيح العين على وزن : فَعْلَل ( بفتح ففتح ) ، نحو : حَمَل وحُمْلَان ، بَسَلد وبُسْلَدَان .

(١) سبقت الإشارة لهذين في ص ٤٧٤ .

(٢) المرأة المتوسطة السن . (٣) موضع القلادة من العنق .

(٤) طائر ضخيم الرأس يصطاد المصافير . وقد سبقت الإشارة لهذا الجمع في ص ٤٧٤ .

(٥) النقط المخالفة لبنية لون البدن . (٦) وفي « فعلان » يقول ابن مالك :

.. وللفعال : فعلانٌ حصل .....

وشاع في حوت وقاع مع ما ضاهاهما . وقل في غيرهما

وفي اسم على : فَعِيل ؛ نحو : رَغِيف ورَغْفَان وكَثِيب وكَثْبَان . . . (١)

(١٥) فُعَلَاء (بضم ففتح) ويَطْرَد في أشياء منها :

« فَعِيل » بمعنى : فاعل ، وصفاً لمذكر عاقل (٢) ؛ أو بمعنى : مُفْعَل (بضم فسكون : فكسر) أو بمعنى مُفَاعِل (بضم ففتح ثم كسر العين) بشرط أن يكون «فَعِيل» في الثلاثة غير مضعف ، ولا معتل اللام . ومن الأمثلة : ( كَرِيم وكرماء ، وبخيل وبخلاء ، وظريف وظرفاء ) وكذا : ( سَمِيع ؛ بمعنى : مُسْمِع ، وجمعه : سمعاء ، وأليم بمعنى : مؤلم ، وجمعه أُلَمَاء . وخصيب بمعنى : مخصب وجمعه : خصباء ) ، وكذا : ( خَلِيط بمعنى : مخالط ، وجليس ؛ بمعنى مجالس ، وقَرِيع بمعنى : مقارع ، وجموعها : خلطاء — جلساء — قرعاء . )

ومنها : « فاعِل » ، وصفاً دالاً على غريزة ، وسجية ، وأمر فطري غير مكتسب — غالباً — نحو : عاقل وعقلاء — نابه ونبهاء — شاعر وشعراء (٣) . أو دالاً على ما يشبه الغريزة والسجية في الدوام وطول البقاء ؛ نحو : صالح وصلحاء .

(١٦) أَفْعَلَاء (بفتح ، فسكون ، فكسر ، ففتح . . . ) وهو مقيس في كل وصف على وزن : « فَعِيل » (بفتح فكسر) بمعنى : فاعِل . بشرط أن يكون مضعفاً أو معتل اللام ، نحو : ( عزيز وأعزاء ، وشديد وأشداء ، وقويّ وأقوياء — وولى — وأولياء ومن القليل الذي لا يقاس عليه : صديق

(١) وفي هذه الأسماء الثلاثة التي تجمع قياساً على : فُعَلَان — يقول ابن مالك :

و«فُعَلَاء» اسماً ، و «فَعِيلًا» و«فَعَلٌ» غير مُعَلٍّ العين : فُعَلَانٌ شَمُولٌ

( فعلا : مفعول به مقدم للفعل : شمل في آخر البيت ) . يريد : أن الجمع : « فُعَلَان » يشمل من المفردات أنواعاً منها : فَعَلٌ وفَعِيلٌ ، وفَعَمَلٌ . . .

(٢) وقد يجمع على صيغة أخرى إن وافق ، في ص ٤٨١ ، ٤٨٤ ، ٤٨٨ .

(٣) وفي فُعَلَاء وأفْعَلَاء يقول ابن مالك :

ولِكِرِيمٍ وبخيلٍ فُعَلَاءٌ كَذَا لما ضَاهَا هُما قد جُعِلَا

ونَابَ عَنْهُ «أَفْعِلَاءٌ» ؛ في الْمُعَلِّ لَاماً ، وَمُضْعَفٌ . وَغَيْرُ ذَلِكَ قُلٌّ

وقد قيل : إن « أفْعلاء » هذا نائب عن « فعلاء » لعل مصنوعة دفعها المحققون . ولا داعي للتسمية ولا للتعليل ؛ لأن العلة الحقيقية هي استعمال العرب هذا الوزن جمعاً لفعل بمعنى فاعل إذا كان مضعفاً أو معتل اللام . . .

وأصدقاء ، لأنه ليس مضعفا ، ولا معتلّ اللام . وكذلك ظنين ( أى : متهم ) ، وأظناء ، لأنه بمعنى مفعول ، لا فاعل .

( ١٧ ) فتَوَاعِل : وهو مقيس في أشياء أشهرها سبعة ؛ هي :

١- فاعلة : سواء أكان اسما أم صفة . وقد اجتمعا في قوله تعالى : ( لَنَسْفَعَنَ بالناصية ، ناصية ، كاذبة ، خاطئة ) . فالناصية : اسم ، وكاذبة وخاطئة وصفان . والجمع نواص ، كواذب ، خواطئ .

ب - اسم على : « فتَوَاعِل » أو : فتَوَاعِلَة ( بفتح ، فسكون ، ففتح ، فيهما ) نحو : جوهر ، وكوثر ، وصومعة ، وزوبعة . وجمعها : جواهر ، وكواثر ، وصوامع ، وزوايع .

ج - فاعِل ( بفتح العين ) اسما ؛ كخاتَمَ وقالَبَ ، وطابَعَ ( بفتح العين في الثلاثة . طبقاً لإحدى اللغتين ) <sup>(١)</sup> وجمعها : خواتِم ، وقوالب ، وطوايع .

د - فاعِلَاء ( بكسر العين وفتح اللام ) . اسما ، نحو : قاصعاء ، وراهطاء ، ونافقاء ، والأسماء الثلاثة لبحر اليربوع <sup>(٢)</sup> .

هـ - فاعِل ( بكسر العين ) اسما ، نحو : جائز <sup>(٣)</sup> وكاهل <sup>(٤)</sup> ، وجمعهما : جوائز وكواهل .

و - فاعِل ( بكسر العين ) وصفاً خاصاً بالمؤنث العاقل ، ولا تدخله تاء التأنيث - غالباً <sup>(٥)</sup> - نحو : طالق وطوالق .

ز - فاعِل ( بكسر العين ) وصفاً للمذكر غير عاقل ؛ نحو : صاهل وشاهق ( للمكان المرتفع ) والجمع صواهل وشواحق .

ومن كلامهم السالف يتبين أن صيغة : « فاعِل » ( بكسر العين ) إذا كانت

( ١ ) والثانية : الكسر .

( ٢ ) حيوان كالنار ، ولكنه أكبر منه قليلاً .

( ٣ ) الخشبة فوق حائطين . والخشبة التي تحمل خشب السقف . . .

( ٤ ) اسم للمكان الذي تتلاقى فيه الكتفان .

( ٥ ) انظر هامش ص ٤٤٢ .

وصفاً للمذكر عاقل<sup>(١)</sup> فإنها لا تجمع على « فواعل » وقد حكم أكثر النحاة بالشذوذ على ما خالف هذا من مثل : شاهد وشواهد ، وفارس وفوارس ، وناكس ونواكس في قول الفرزدق :

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خُصِفَ الرقاب ، نواكس الأبصار  
وتأول غيرهم الأمثلة السالفة ونظائرها تأويلاً غير مقبول ، كأن يقول : إن مفرد هذا الجمع ليس : « فاعِلاً » ، وإنما هو : « فاعلة » والأصل : طوائف فوارس ، وطوائف نواكس . . . فالجمع صفة لموصوف محذوف ، مفرده : فاعلة ؛ فيكون جمعها قياساً : على : فواعل . وتأويلات أخرى يحاولون بها إخضاعها للقياس . وفي كل هذه التأويلات تكلف وتصنع معييان .

والحق أن صيغة ( فاعِل ) تجمع قياساً على « فواعل » سواء أكانت صفة للمذكر العاقل أم غير العاقل ؛ غير أن مراعاة الشرط أفضل ، أما من لا يراعيه فلا يحكم عليه بالتخطئة ، وإنما يحكم عليه بترك الأفضل إلى ما هو مباح وإن كان دونه في القوة . . . (٢)

\* \* \*

(١) وفي : « فواعل » يقول ابن مالك :

فواعِلٌ : لفَوَعَلٍ « وفاعِلٍ وفاعِلَاءَ مَعَ نَحْوِ : كَاهِلٍ  
وحائِضٍ ، وصَاهِلٍ . وفَاعِلَةٌ وشَذُّ في الفَارِيس مَعَ مَائِلَةٍ

يشير « بكاهل » إلى الاسم الذي على وزن : فاعل ( بكسر العين ) و « بحائض » إلى الوصف الذي على وزن : فاعل ( بكسر العين ) . خاصاً بالأنثى . و « بصاهل » : إلى فاعل ( بكسر العين ) وصفاً لما لا يعقل . . . (٢) أما سبب الإباحة وعدم التقيد بالشرط الذي يقتضى ألا لا تجمع صيغة « فاعل » على « فواعل » إذا كانت وصفاً للمذكر عاقل ؛ فهو ما تيسر لبعض الباحثين المعاصرين من اعتدائه في الكلام الفصيح الذي يحتج بصحته على جموع كثيرة جاوزت الثلاثين وكل واحد منها وصف للمذكر عاقل ومن هذه الجموع : سابق وسوابق - هالك وهالك - سابح وسوابح - حاسر وحواسر - قارئ وقواري - كاهن وكواهن - عاجز وعواجز - غائب وغوائب - رافد وروافد - حاج وحواج . . . وقبل اليوم وقف صاحب خزنة الأدب في الجزء الأول ( ص ١٩٠ طبعة المطبعة السلفية ) عند كلامه على بيت الفرزدق السابق وما تضمنته من جمع التكسير « نواكس » فعرض أمثلة من هذا الجمع ، جاوزت العشرة - ثم وصلت بعده إلى ما ذكرنا أو يزيد . وفي المصباح المنير ( مادة فرس ) بعض منها وبعض يغيرها مثل : صاحب وصواحب ، وناكس ونواكس . . . فلا داعي اليوم للتمسك بالشرط السالف .

(١٨) فَعَمَّالٌ وهو مقيس في كل رباعيّ - اسم أو صفة - مؤنث تأنيثاً لفظياً أو معنوياً ، ثالثه مُدَّة ، ألفا كانت ، أو واواً ، أو ياء .

فيشمل عشرة أوزان ؛ خمسة مختومة بالتاء ، وخمسة مجردة منها . فالتى بالتاء منها : « فُعِمَّالَةٌ » مضمومة الفاء ، أو مفتوحتها ، أو مكسورتها ؛ نحو : ذُوَابَةٌ وذَوَائِبُ ، وسحابة وسحائب ، ورسالة ورسائل .

ومنها : فَعْعُولَةٌ (بفتح الفاء) نحو : حمولة وحمائل .

ومنها : فَعْعِيلَةٌ (بفتح فكسر) ، نحو : صحيفة وصحائف . ويشترط ألا تكون بمعنى « مفعولة » ؛ كجريحته ، بمعنى : مجروحة ؛ فلا يقال : جرائح . والمجردة من التاء (ويشترط فيها أن تكون لمؤنث معنوى) هي :

فِعَمَالٌ (بكسر أوله وفتح ثانيه) ، نحو : شمَّال<sup>(١)</sup> وشَمَّالٌ - وفُعَمَالٌ (بضم أوله، وفتح ثانيه) ، نحو عُقَاب<sup>(٢)</sup> وعُقَابٌ . وفَعْعُولٌ (بفتح فضم) ، نحو : عجوز<sup>(٣)</sup> وعجائز ، وفَعْعِيلٌ (بفتح فكسر) نحو : لطيف اسم امرأة ولطائف ، وفَعَمَالٌ (بفتح ففتح) ، نحو : شَمَّال<sup>(٤)</sup> وشَمَّالٌ .

ومن أمثلة المؤنث بألف التأنيث المقصورة : حُبَّارَى<sup>(٥)</sup> وحبائر . والممدودة ، نحو : جَسَدُولَاء<sup>(٦)</sup> وجلائل . . . (٦)

(١٩) فَعَمَالِيٌّ . . . (بفتح أوله وثانيه وكسر ما قبل آخره) ، ويطرّد في أوزان ؛ أشهرها سبعة .

أولها : فَعَمَلَاءُ (بفتح فسكون) ، نحو : مَسْوَمة<sup>(٧)</sup> ومَسْوَامٌ .

(١) الليد البصرى . (٢، ٢) اسم طائر .

(٣) للمرأة - غالباً - إذا كانت عجوزاً ، وقد يقال للرجل أيضاً .

(٤) اسم ربح . (٥) اسم بلد في فارس . (٦) وفي فَعَمَالٍ يقول ابن مالك :

و «بفعائل» اَجْمَعَنْ : «فَعَالَةٌ» وشَبْهَةٌ ؛ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَةٍ

(أى : ذَا تاء ثابتة أو مزالة فزالة معطوفة على محذوف . ومعنى مزالة : أنها أزيلت وأبعدت ، والمراد : أنها غير موجودة) ، والمراد بشبه : «فعالة» : صيغتان - ؛ هما : «فعليل وفعلول» (بفتح أولهما) وشملتني على التاء أو مجردتين منها ؛ كظريفة وظرائف ، ولطيف (اسم امرأة) ولطائف . وحلوبة وحلائب وعجوز وعجائز . (٧) حصراء واسعة .



ثانيها : فَعْلَاءَ (بكسر فسكون) ؛ نحو : سَعْلَاءُ<sup>(١)</sup> وسَعَال .  
ثالثها : فِعْلِيَّة (بكسر فسكون فكسر ففتح ...) ، نحو : هِبْرِيَّة<sup>(٢)</sup>

وهَبَار .

رابعها : فَعْلُوَّة (بفتح ، فسكون ، فضم ، ففتح) ، نحو : عَرْقُوَّة<sup>(٣)</sup>

وعَرَّاق .

خامسها : ما كان ذا زيادتين بينهما حرف أصلي ، ويُحذف أول الزيادتين عند بعض العرب ، نحو : حَبَسْتُ<sup>(٤)</sup> وحبَّاطٍ ، وقلنسوة وقلَّاسٍ ، يحذف النون فيهما . بخلاف من يحذف ثاني الزائدتين فإنه يجمعهما على : حبانط وقلانس يحذف الألف الأخيرة (الياء)<sup>(٥)</sup> والواو .

سادسها : فَعْلَاءَ : (بفتح فسكون ففتح) اسما ؛ كصحراء وصحاري ، أو وصفاً لأنثى ، لا مذكر له ؛ نحو : عذراء<sup>(٦)</sup> ، وعذار .

سابعها : ما يحتوى على ألف مقصورة للتأنيث ، أو : للإلحاق ، كحُبْلَى وحَبَالٍ ، وذِفْرَى<sup>(٧)</sup> وذَفَّار .

وما كان « كَفَعْلَاء » السابقة أو مختوماً بألف التأنيث المقصورة أو بألف الإلحاق — يجوز جمعه على : « فَعْعَالِي » كما يتبين من الصيغة التالية .

(٢٠) فَعْعَالِي : (بفتح أوله وثانيه ورابعه) ، وهو مقيس فيما سبقت الإشارة إليه في الوزنين السادس والسابع ، أى : فى « فَعْلَاء » ؛ إما اسماً ؛ كصحراء ؛ وإما وصفاً لمؤنث لا مذكر له ؛ كعذراء ، وإما مختوماً بألف التأنيث المقصورة كحُبْلَى ، أو بألف الإلحاق كذِفْرَى ؛ فيقال فى الجمع : صحارَى ، وعذارَى ، وحَبَالَى وذِفَارَى ، كما يصح : صحاري ، وعذارٍ وحَبَالٍ وذِفَارٍ على أساس ما تقدم (فى ١٩) . فهذه المفردات مشتركة عند جمعها بين صيغتي فَعْعَالِي ... وفَعْعَالِي ... بكسر اللام أو فتحها .

(١) وهى - فى رعمهم - القول « أو ساحرة من الجن .

(٢) للقشر الذى فى شعر الرأس . أو لذرات القطن والدقيق المتطاير ...

(٣) الخشبة المعارضة على رأس الدلو . (٤) الكبير البطن .

(٥) سيجىء فى ص ٤٩٨ بيان الحذف وسببه .

(٦) وهى : البكر . (٧) موضع خلف أذن البعير يرشح منه العرق .

وتنفرد صيغة : « فَعَالِي » ... ( بكسر اللام ) بالخمسة التي ذكرت قبل  
صيغة : فَعْلَاء ، كما تنفرد « فَعْعَالِي » ( بفتح اللام ) بوصف على وزن :  
« فَعْلَان » أو « فَعْلِي » ( بفتح فسكون ففتح فيهما ) ، نحو كُسْلَان ، وسُكْرَان  
وغُضْبَان ، وجمعها : كُسَالِي ، وسُكَارِي ، وغُضَابِي ؛ بفتح ما قبل الآخر  
ولا يصح كسره . والأحسن في صيغة هذا الوصف ضم أوله عند جمعه فيقال :  
كُسَالِي ، وغُضَابِي ، وسُكَارِي .

« ملاحظة » : عرفنا أن وزن « فَعْلَاء » اسما أو صفة يجمع على : الفعالي  
والفعالي ( بكسر اللام أو فتحها ) ، فنقول في الصحراء والعُدراء : الصحاري  
والصحاري ، والعُداري ، والعُداري ...

ويجوز شيء ثالث ؛ هو : جمعهما على : الفَعْعَالِي ( بكسر اللام  
وتشديد الياء<sup>(١)</sup> ) . ذلك أن وزنهما الصرفي هو : « فَعْلَاء » . فالألف التي قبل الهمزة  
تقلب عند الجمع ياء ، بسبب كسر ما قبلها ، وتقلب الهمزة أيضاً ياء ، وتدغم  
في الياء السابقة فتصير الكلمة بعد الجمع ، صحاريّ وعُداريّ . . . ومن الممكن  
التخفيف بحذف إحدى الياءين فإن حذفت الثانية التي تحركت بالفتحة بعد إدغامها  
صار الجمع : صحاريّ وعُداريّ ، بإسكان الياء مع كسر ما قبلها ثم حذفها كما في  
المنقوص . وإن حذفت الأولى الساكنة فتح الحَرَف الذي قبلها لتقلب الياء الثانية  
ألفاً وتبقى من غير حذف فيقال : صحاريّ وعُداريّ<sup>(٢)</sup> . . .

( ٢١ ) فَعْعَالِي ( بفتح ، ففتح مع مد ، فكسر ، فياء مشددة ) ويَطَّرَد في :  
— ١ — كل ثلاثي ساكن العين ، في آخره ياء مشددة تلي الأحرف الثلاثة ، سواء  
أكانت هذه الياء في أصلها لغير النسب ؛ نحو : قُمَرِيّ<sup>(٣)</sup> وكُرْكُرِيّ<sup>(٤)</sup> وكُرْسِيّ<sup>(٥)</sup> ،  
وبَرْدِيّ<sup>(٥)</sup> — أم كانت في أصلها مزيدة لغرض النسب ، ثم أهمل هذا الغرض ،

( ١ ) وسيجيء الكلام عليه بعد هذا مباشرة .

( ٢ ) انظر الحكم في ص ٥٠٤ وفي الفعالي والفعالي ( بكسر اللام وفتحها ) ، يقول ابن مالك من غير  
إيضاح ولا تفصيل :

وبالْفَعْعَالِي وَالْفَعْعَالِي جُمَعَا صحراء ، والعُدراء : والقيس اتبعنا

أى : اتبع القياس على هذين المثالين . يريد : قس عليهما نظائرها . . .

( ٣ ) طائر مفرد . ( ٤ ) أحد الطيور المائية .

( ٥ ) نبات مائي كان قدماء المصريين يكتبون عليه ما يريدون كما نكتب اليوم على الورق .

وصار متروكاً غير ملحوظ . مثل : مُهْرِيّ ، فأصله : الحمل المنسوب إلى قبيلة : « مُهْرَة » اليمينية التي اشتهرت قديماً بإبلها النجيبة القوية ، ثم كثر استعماله حتى نسي النسب ، وأهمل وصار « المُهْرِيّ » اسماً للنجيب من الإبل مطلقاً بغير نظر إلى أصله ولا تفكير فيه . ومثله : بُخْتِيّ ، فأصله الحمل المنسوب إلى « بُخْت » وهي إبل خُراسانية اشتهرت بقوتها وحسنها . ثم شاع استعمال « البختي » في كل « جمل » قوى جميل من غير نظر لنشأته ، ولا تفكير في نسبته .

فثل الأشياء السابقة تجمع قياساً على : « فَعَالِيّ » ، فيقال فيها : قَمَارِيّ - كَرَاكِيّ - كَرَّاسِيّ - بَرَادِيّ - مَهَارِيّ - بَخَّانِيّ . . . وهكذا .

ويفهم مما سبق أن المختوم بياء النسب المتجدد<sup>(١)</sup> ، - كعصري ، وتركى ، وبصرى - لا يجمع هذا الجمع . ومن ثمَّ قالوا في أناسي : إنه جمع : إنسان ، لا : إنسيّ لأن الياء في : « إنسيّ » للنسب الباقي على حاله<sup>(٢)</sup> . وكذلك لا يجمع على هذا الوزن مثل : « عربي ، وعجمي » . . . لتحرك عينهما . . .

ب- ووزن فَعَالِيّ مقيس أيضاً - على الصحيح - في وزن : « فَعَلَاء » على الوجه الذي سبق شرحه وإبانه في الصيغتين السالفتين ( ١٩ ، ٢٠ ) . . . (٣) .

( ٢٢ ) فَعَالِل ( بفتح أوله ، وثانيه ، وكسر رابعه ) ، ويطرد في أنواع ؛ أهمها أربعة « مفرد كل نوع منها أربعة أحرف أصلية أو خمسة كذلك :

( ١ ) يتردد هنا على ألسنة النحاة : ( النسب المتجدد ) . . . يريدون به : النسب الباقي على حاله لأداء الغرض منه - وهو مذکور في بابه ص ٥٣٦ - ، لا النسب الذي أهل أصله ، وترك الغرض منه . وعلامة ياء النسب المتجدد أن يدل اللفظ بمد حذفها على معنى معين معروف : وهو المنسوب إليه . وأما غيرها فيختل اللفظ بسقوطها ويصير خالي المعنى . ( راجع حاشية الخضرى ) .

( ٢ ) ويؤيد هذا أن العرب تقول فيه أيضاً : أناسين « فنطقوا به على الأصل كما نطقوا بالصورة الأخرى التي أبدلوا فيها النون ياء ، وأدغموا الياء في الياء ، كطريقتهم في بعض الكلمات ومنها : ظَرْبان - لداية صغيرة تشبه الكلب أو القط ، كريمة الرائحة - فقالوا : ظرايين وظراي ، على أن الخلاف شديد في مفرد أناسي وأشباهها .

( ٣ ) وفي صيغة ؛ فَعَالِيّ يقول ابن مالك :

واجعل : « فَعَالِيّ » لغير ذى نسب جُدِّد ؛ كالكَرْسِيّ ؛ تَتَبِعَ الْعَرَبِ

المراد بالنسب الذي جدد « هو : النسب القائم وقت جمع الكلمة الباقي لأداء الغرض منه . فثله يمنع جمع الكلمة على : « فَعَالِيّ » أما النسب غير المتجدد وهو النسب القديم في أصله ، المهمل في حاضره عند جمع الكلمة « فإنه لا يمنع جمعه . فإن لم تكن الياء للنسب مطلقاً فلا شبهة تمنع جمعه على هذا الوزن .

الأول : الرباعي المجرد - أى : الذى كل حروفه أصلى - سواء أكان مفتوح الأول والثالث ، أم مضمومهما ، أم مكسورهما أم غير ذلك ؛ نحو : جعفر ، وجعفر - بُرثن وبرثن<sup>(١)</sup> - زبرج<sup>(٢)</sup> وزبارج - سبطر<sup>(٣)</sup> وسباطر - جُخْدَب<sup>(٤)</sup> وجخادب .

الثانى : الخماسى المجرد ؛ نحو : سَقَرَجَل وجَحْمَرَش<sup>(٥)</sup> ، وجمعهما : سفارج وجحامر ؛ بحذف الحرف الخامس من أصولهما . ولهذا الحذف ضابط تجب مراعاته ، هو :

« ا » أن الحرف الخامس الشبيه<sup>(٦)</sup> بالزائد واجب الحذف مطلقا نحو : جحمرش وجحامر ؛ - سواء أكان الرابع شبيها بالزائد أم غير شبيه ؛ نحو : قُدَّ عَمِل<sup>(٧)</sup> وقُدَّ اعم ، وسفرجل وسفارج .

« ب » وكذلك إن لم يكن أحدهما شبيها بالزائد .

« ج » فإن كان الرابع وحده ( أى : دون الخامس ) هو الشبيه بالزائد جاز حذفه أو حذف الخامس ، وحذف الخامس هو الأفضح والأعلى<sup>(٨)</sup> ؛ كالبدال فى فرزدق ،

( ١ ) مخالب الحيوان المتوحش . وتشبه أصابع اليد مع الأظفار .

( ٢ ) من معانيه : الذهب ، والسحاب الرقيق الذى يخالط لونه حمرة ، والزهر . . .

( ٣ ) لسان حاد ( ٤ ) أسد ( ٥ ) المرأة العجوز أو : الوقحة .

( ٦ ) حروف الزيادة عشرة مجموعة فى قولم : ( أمان وتسجيل ) أو : فى ( ساقونيه ) . ولكل واحد من العشرة أمارات ومواضع لزيادته « ولا يكون زائداً بغيرها . ومن الممكن الاستغناء عن الحرف الزائد ، وتؤدى الكلمة معنى بعد حذفه أما الحرف الشبيه بالزائدة فهو :

١ - الذى يكون لفظه لفظ الزائد ، ولكنه ليس بزائد ، لعدم انطباق صفة الزائد وموضعه عليه .

ج - أو يكون لفظه مخالفاً للزائد ، ولكنه موضع فى الحلق واللسان هو موضع الزائد . فمثال النوع

الأول حرف نون من : خَدَرَنَق ( بمعنى : عنكبوت ) وخَدَوَرَنَق ( ومن معانيه : موضع الأكل ، واسم قصر للنعمان بن المنذر ) فهذه النون شبيهة بالحرف الزائد فى مادتها « ولكنها ليست بزائدة ، إذ يغلب على الزائدة أن تكون فى آخر الكلمة ، كفضبان ونعمان ، أو فى الوسط مع السكون كفضنفر .

ومثال النوع الثانى : حرف « الدال » فى مثل : « فرزدق » ؛ فإنها ليست من حروف الزيادة . ولكن موضع نطقها فى القم واللسان هو : طرف اللسان كوضع « التاء » الزائدة ؛ فأشبهتها من هذه الناحية ، فكلاهما من طرف اللسان . ( ٧ ) الجمل الضخم .

( ٨ ) لأن الأكثر فى الكلام المأثور الحذف من الآخر ؛ إذ الأواخر محل الحذف والتغيير .

والنون في خَدَرَتْ أو خَوَرَتْ؛ فيقال في الجمع: فَرَزَقَ وفَرَزَدَ - وخَدَرَ وخَدَارَ -  
وخَوَرَ وخَوَارَ ، وهكذا . . . (١)

الثالث : الرابعي المزيد - وهو ما كانت حروفه الأصلية أربعة ، ثم زيد عليها بعض حروف الزيادة - نحو : مدحرج ، ومتدحرج ، فيحذف عند الجمع ما كان زائداً في مفردة ؛ ولا يحذف غيره ؛ فيقال : دحارج ، يحذف الميم في الكلمة الأولى ، والميم والتاء في الثانية ، ولا يبقى في الجمع إلا الحروف الأصلية . كل هذا بشرط ألا يكون الحرف الزائد رابعاً ولينا (٢) ، قبل الحرف الأخير الأصيل .  
فإن كان الرابعي الزائد اللين : « ياء » بقي ، ولم يحذف عند الجمع ، ويجمع ما هو فيه على : « فعاليل » في الأغلب ؛ نحو : قَنَدِيل وقَنَادِيل ، وعُزْرَاق وعُزْرَانِيق ...  
وإن كان ألفاً أو واواً قلب عند الجمع ياء ثابتة ، ويجمع ما هو فيه على :

(١) مزج ابن مالك الكلام على صيغة « فعالل » والكلام على : « شبهه » ، الذي سيجيء ذكره في الصيغة التالية مباشرة وهي رقم ٢٣ - قال :

وَبِفَعَالٍ وَشَبْهِهِ انْطِقَا فِي جَمْعٍ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى  
مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى . وَمِنْ خُمَاسِي جُرْدٌ - الْآخِرَانِ فِي الْقِيَاسِ  
( ارتقى ، أى : زاد . من غير ما مضى : بشرط أن يكون ما زاد على الثلاثة مفرداً من غير المفردات التي سبق الكلام عليها وعلى جموعها القياسية ) . فإن ما سبق من تلك المفردات التي لها جموع مطردة ذكرناها - لا يصح أن تجمع على : « فعالل » وشبهه ثم وضع في آخر البيت الثاني : أن آخر الخماسي المحذوف عند جمعه للتكسير . وتقدير كلامه : وانف بالقياس الآخر من خماسي جرد . أى : حذف الآخر من خماسي جرد من الزيادة وخلا منها . وهذا الحذف بسبب القياس . فكلمة : « الآخر » ، مفعول به للفعل : « انف » والجار والمجرور : « بالقياس » متعلق بهذا الفعل ، وكذا الجار والمجرور : من خماسي . ثم بين أن الخماسي المحذوف إن كان رابعه شبيهاً بالمزيد - دون خامسه الأصيل - فقد يحذف الرابع دون الخامس الذي يتم به أصول الكلمة . ويفهم من هذا أنه يجوز أيضاً حذف الخامس . قال :

وَالرَّابِعُ الشَّيْبَةُ بِالْمَزِيدِ قَدْ يُحْذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدُ

(٢) سبق في ص ٧٩ أن أحرف العلة ثلاثة ؛ الألف ، والواو ، والياء :

- أ - فإن كانت ساكنة وقبلها حركة تناسبها سميت أحرف علة ولين ؛ ومدحرج - عالم - علوم - علم -
- ب - إن سكنت وقبلها حركة لاتناسبها ، سميت أحرف علة ، ولين ، نحو : عون وعين .
- ج - إن تحركت سميت أحرف علة ، فقط ؛ نحو : سهو ، جرى . وعلى هذا تكون الألف دائماً حرف علة ، ولين ، ومد .
- د - المراد باللين الذي يبقى في الجمع هنا : ما قبله بحركة تناسبه ، أولاً تناسبه ؛ كما في الأمثلة .

« فعاليل » كذلك في الأغلب ؛ نحو : عصفور وعصافير ، وسرداح <sup>(١)</sup> وسراديح ، وفردوس وفراويس <sup>(٢)</sup> . . .

فإن كان حرف العلة متحركاً وجب حذفه عند الجمع ؛ نحو : كَسَبَهُمُور <sup>(٣)</sup> ، وهَبَبَيْسَخ <sup>(٤)</sup> ؛ فيقال في جمعهما : كناهر وهَبَبَايَخ ؛ لأن حرف العلة حينئذ ليس حرف لين ، ومثلهما : مصور ومصاور ؛ فيحذف حرف العلة المدغم فيه لتحركه ، فليس حرف لين .

فإن كان حرف العلة غير رابع حذف ، نحو : فَدَّوَكْس <sup>(٥)</sup> وخَيْسَفُوج <sup>(٦)</sup> وجمعهما : فنداكس وحسافج .

الرابع : الخُماسى المزد ، — أى : ما كانت حروفه الأصلية خمسة ثم زيد عليها بعض أحرف الزيادة — نحو : قِرْطَبُوس <sup>(٧)</sup> ، وخَسَنَدَرِيس <sup>(٨)</sup> ، وقَبَعَشَرَى <sup>(٩)</sup> فيحذف عند جمعها شيثان ، هما : الخامس الأصلي ، وما كان زائداً فى المقرد ؛ فيقال : قراطب ، وخَسَنَادَر ، وقباعث . يحذف الواو والسين من الكلمة الأولى ، والياء والسين من الثانية — والسين فيهما هى الحرف الخامس الأصلي الذى يجب حذفه مع الزائد ، كما سبق — وبحذف الراء والألف الأخيرة ( المكتوبة بياء ) من الكلمة الثالثة .

( ١ ) المكان اللين والناقة السمينه .

( ٢ ) وفى الرابعى المزد يقول ابن مالك :

وَزَائِدَ الْعَادِى الرَّبَاعِى أَحْدَفُهُ . مَا لَمْ يَكْ لَيْنًا لِثَرُهُ اللَّذْ خَتَمًا  
( اللذ = الذى . لثره = بعده ) .

والعادى : اسم فاعل من الفعل : عدا « بمعنى : جاوز . أى : احذف زائد الاسم المجاوز الرباعى . فالرباعى : مفعول به لاسم الفاعل ؛ العادى ، ويصح أن يكون مضافاً إليه ، والمراد بزائد الرباعى هنا : ما كان على خمسة أحرف ؛ أربعة منها أصلية ، وواحد زائد . ويقول : إن هذا الزائد يحذف إلا إن كان حرف لين وبعده الحرف الذى يكون ختام الاسم . فيفهم من هذا أن حرف اللين الزائد هو : « الرابع » لوقوع الذى يختم الاسم بعده ، وهو الخامس .

( ٣ ) السحاب المتراكم ، والرجل الضخم .

( ٤ ) الغلام السمين .

( ٥ ) أسد .

( ٦ ) من معانيه : حب القطن .

( ٧ ) الناقة السريعة ، أو القوية .

( ٨ ) الحمر .

( ٩ ) الجمل الضخم ، واسم بعض الدواب والناس . . .

هذا، وجمع التكسير حين يكون على وزن: «فعالل» السالف أو ما يشبهه<sup>(١)</sup> - يصح في جميع صورته وحالاته ولو لم يحذف من حروفه شيء بسبب الجمع - زيادة ياء قبل آخره إن لم تكن موجودة، وحذفها إن كانت موجودة؛ فيقال في الأمثلة السالفة ونظائرها - : جعافر، وجعافير، وبرائث وبرائين كما يقال: جحامر وجحامير، وفرازق وفرازيق، وخدارق وخداریق، وكناهر وكناهير<sup>(٢)</sup>.

ويستثنى من هذا الحكم ما كان مختوماً بياء مشددة مثل كرسى وكراسى. فلا تزداد عليه الياء؛ لثلاثي يجمع في آخر الكلمة الواحدة ثلاثة أحرف من نوع واحد، وهذا مردود<sup>(٣)</sup>. ولا تصح أن تحذف منه الياء المشددة.

وفي جميع حالات التكسير - ما كان منه على وزن فعالل أو شبهه أو غيرهما إذا حذف منه بسبب الجمع بعض أحرف أصلية أو زائدة وكان خالياً من «يا»، يجوز زيادة ياء قبل آخره؛ لتكون بمنزلة العوض عما حذف؛ فيصح في الأمثلة السالفة ونظائرها مما فيه حذف: - دحارج ودحاريج وخنادر وخنادير، وكناهر وكناهير، وقباعث وقباعيث، (كما يجيء في ص ٥٠٢) «ملاحظة»: إذا كان «فعالل وشبهه» منقوصاً فله حكم خاص يجيء في ٥، ٣.

(٢٣) شبه فعالل (بفتح أوله وثانيه وكسر رابعه)، والمراد به: ما يماثل: «فعالل» في عدد الحروف وضبطها، وإن خالفه في الوزن الصرفي؛ فيشمل صيغاً كثيرة<sup>(٤)</sup>.

منها: مفاعل: كمنابر، وفياعل، كصيارف، وفعاعل<sup>(٥)</sup> - وفعاعل كسلام - وفعالى ككراسى... فليست هذه الأمثلة وإنما تشبهه في عدد حروفها وهيئتها. أى: ضبط ح الحركة والسكون دون التقيد بنوع الحركة<sup>(٥)</sup>.

(١) وهو الوزن الثالث والعشرون الآتي

(٢) لهذا الحكم في ص ٥٠٢ إشارة، وفيها تقييد بالأدوية

جمع جلاب على جلاب وتقييد آخر في هامشها. (٣)

(٤) ومنها غير ما سيذكر هنا: فعائل - فعاول - فعاول

فعالم... وما أشبه هذه الأوزان، بشرط ألا يكون الحرف الثاني

مما يدخل في ضوابط جمع آخر تختلف صيغته عن صيغة فعالل

وشبهه إذا أمكن جمعه على صيغة أخرى من صيغ الجموع السالفة

(٥) انظر رقم «٣» من هامش ص ٥٠٣.

وهذا الجمع مقيس في كل لفظ ثلاثي الأصول ، زيدت عليه أحرف الزيادة . بشرط أن يكون هذا الثلاثي المزيد ليس داخلاً تحت حكم جمع من المجموع السالفة ، وبهذا الشرط لا يجمع على : « شبه فعالل » ما كان مثل : أحمر ، وغضبان ، وقائم ، وساع ، وصغرى ، وسكرى . . . . ؛ لأن لهذه الألفاظ مجموعاً أخرى قياسيّة - وقد عرفناها - (١) .

وحكم هذا الثلاثي المزيد عند جمعه على : « شبه فعالل » ما يأتي :  
 ا - إن كانت زيادته حرفاً واحداً فالواجب إبقاؤه عند الجمع مطلقاً ، ( أى : سواء أكان الزائد حرف علة ، أم غير علة ، وسواء أكان في الأول أم في غيره ، للإلحاق أم لغير الإلحاق ) ، نحو : أكرم وأكارم - معبد ومسعبد - جوهر وجواهر - صيرف وصيارف - وعَلَقَ (٢) وعَلَقَ (٣) . . .

ب - إن كانت زيادته حرفين فالواجب حذف أحدهما ؛ وهو الضعيف ، وترك القوي (٤) ؛ نحو : مُنْطَلَقٌ ومُطَالِقٌ ، ومُغْتَرَفٌ ، ومُغَارَفٌ ؛ ولا يقال : نطالق ،

(١) ويدخل « شبه فعالل » في الحكمين السابقين :

وأولهما : أن كل جمع تكسير - مهما كانت صيغته إذا حذف من مفردة شيء عند جمعه جمع ، تكسير - جاز زيادة ياء قبل آخره ؛ لتكون بمنزلة العوض عن المحذوف سواء أكان المحذوف أصلياً أم زائداً مثل دحارج ودحاريج وفرازق وفرازيق . وهذا حكم عام ينطبق على : « فعالل » وعلى شبهه ، وعلى غيرهما . وثانيهما : أن كل جمع تكسير على وزن : « فعالل » أو ما يشبهه ، يجوز - ولو لم يحذف منه شيء بسبب الجمع - زيادة ياء بل قبل آخره إن لم تكن موجودة ، وحذفها إن كان كانت موجودة ؛ نحو : جعافر وجعافير ، وبرائن وبرائين ، وعصافر وعصافير . إلا الجمع المحتوم بياء مشددة ، مثل : كرامى وكراكى . فلا يجوز فيه زيادة الياء لثلاثي ياء في آخر الكلمة الواحدة ثلاثة أحرف من جنس واحد ، وهذا ممنوع - كما سبق إيضاحه في ص ٤٩٧ - وكذلك لا يجوز حذف الياء المشددة منه . (٢) اسم نبت . (٣) زيادة الواو ، والياء ، وكذا الألف ( المكتوبة ياء ) في علقى - هي للإلحاق . أما الزيادة في : أكرم وأكارم فليست له . (٤) يراد بالقوى هنا : ما يسمونه : الفاضل . وهو : ماله مزية ليست للآخر . وتتحقق المزية في أمور ؛ منها :

تقدم الحرف في مكانه من الكلمة - وتحركه - ودلالته على معنى - ومقابلته لحرف أصل ؛ بأن يكون حرفاً للإلحاق - والوقوع في موقع يدل فيه بعض الحروف الزائدة على معنى « كما سيأتى مثاله - وأن يكون في أصله حرف زيادة من أحرف ( سائمتونها . . . ) ، ولكنه خرج عنها وصار حرفاً آخر لضعف لغوى ؛ كأن يتقلب دالا ، أو طاء أو غيرهما من حروف ليست للزيادة - ولا يؤدي وجوده إلى صيغة غير موجودة - وأن يؤدي حذفه إلى حذف الآخر الذى يساويه في جواز الحذف - وأن يكون مختصاً بالاسم . وقد رد صاحب التسهيل الأسباب السالفة إلى ثلاثة فقط ؛ هي المزية المعنوية ، والمزие اللفظية ، وأن يغنى حذفه عن حذف غيره .



ولا غتارف ؛ لأن الميم تمتاز بمزايا لفظية ومعنوية<sup>(١)</sup> لا توجد في النون والتاء .  
ومثل ؛ مصطفىً ومحتفظ ، فيقال في جمعهما : مَصَاف ومَحَافِظ ؛  
بحذف : « تاء<sup>(٢)</sup> الافتعال » ، دون الميم<sup>(٣)</sup> . . .

(١) انظر الحكم الثاني من الأحكام العامة الآتية في ص ٥٠٣ .  
وبهذه المناسبة نعرض لصحة جمع : « مفعول » على : « مفاعيل » قياساً مطرداً .  
قال ابن هشام في شرحه لقصيدة : « بانت سعاد » ما معناه : إنه لا يجوز جمع نحو : مضروب  
جمع تكسير . وقد ورد من ذلك ألفاظ قليلة مجموعة شذوذاً . ومثل : مضروب في منع تكسيـره : مختار  
ومنقاد من اسمى الفاعل والمفعول المبدوين بميم زائدة . والقياس عنده أن يجمع : « مفعول » جمع مذكر  
سالماً إن كان الوصف للمذكر ، وجمع مؤنث سالماً إن كان الوصف للمؤنث ، فيقال مضروبون - مختارون -  
منقادون ، كما يقال : مضروبات - مختارات - منقادات . ( راجع الصبان في آخر جمع التكسير » تحت  
عنوان : فائدة ) ؛ ويفهم من كلامه وما نقله أنهم منعوا تكسير كل اسم فاعل أو مفعول إذا كانا مبدوين  
بميم زائدة وقالوا إن قياسهما التصحيح إلا وزن « مفعول » المختص بالإناث ، نحو : مَرُضِع ؛ فإنه يكسر .  
وقد رد هذا الرأي كثير من جاءوا بعد ابن هشام « وحكوا بتخطئة سواء . غير أن كتاب المعاني الكبير  
لابن قتيبة يحوى أعداداً كثيرة صحيحة من جمع مفعول على مفاعيل من يحتج بكلامهم . وبعض المحققين  
المعاصرين نشر بحثاً لغوياً مستقى من الكلام العربي الفصيح والمعجمات اللغوية الأصيلة أثبت فيه صحة جمع  
مفعول على مفاعيل قياساً مطرداً وعرض عشرات من الأمثلة الصحيحة منسوبة لأصحابها الذين  
فحجج بكلامهم أو مأخوذة من مراجعها اللغوية الوثيقة . على أن سيبويه ( كما في كتابه ج ٢ ص ٢١٠ ) قد  
سبق ابن هشام إلى المنع ، بالرغم مما ساقه في كتابه هذا من جموع متعددة تخالف رأيه ؛ هي :  
مكسور ومكاسير - ملعون وملعين - مشنوم ومشائم - مسلوخة ومسايلخ - مغرود ومغاريـد - مصعود  
ومصاعيد - مسلوب ومساليب - موسر ومياسير - مفطر ومفاطير - منكر ومناكير - فلا داعي للتأويل  
الذي يمنع القياس على هذه الجموع المتعددة ، ولا سيما بعد كشف نظائر أخرى . « هذا إلى أن » « الأشموني »  
في شرحه جمع التكسير من ألفية « ابن مالك » قد نص صراحة عند بيت الناظم :

وزائد العادي الرباعي احذفه . . . . .

على جمع مختار ومنقاد - بنصهما - على مختار ومنقاد ( وتعقبه « الحضري » في حاشيته قائلا :  
« ( إن القياس أن يقال : مختاير ، ومقايد ، بحذف النون والتاء ؛ لزيادتهما ، دون الألف ، بل ترد  
لأصلها ، وهو الياء . . . ) » . فلم يبق مجال بعد كل ما سبق لمنع جمع « مفعول على مفاعيل » مع مراعاة  
الضوابط العامة .

وقد صرح الحضري في كلامه السالف بأن الألف في « منقاد » أصلها : ياء . وهو مخالف لما  
في القاموس والمصباح من عرضها في مادة : ( قود ) الواوية ، لا : ( قيد ) الياثية . لذا جمعهما الجمع ( ج ٢  
ص ١٨٠ ) على : « مختاير ومقاود » .

( ٢ ) قلبت طاء في مصطفى . ( وستجىء أحكامها في باب القلب ) .

( ٣ ) فالمرية المعنوية أن الميم تدل على معنى خاص بالأسماء وهو دلالتها على اسم الفاعل هنا - وعلى اسم  
المفعول أحياناً ، واللفظية أنها أسبق مكاناً منهما ، وأنها متحركة دون النون ، وأنها مختصة بالاسم .

ومثل : أَلَنَدَد ، وَيَلَنَدَد ؛ (ومعناهما : أَلَدَّ ، أى : شديد الخصومة) وجمعهما : أَلَادِد ، وَيَلَادِد ؛ ثم تدغم الدالان فى كل واحدة : فتصير أَلَادٌ ، وَيَلَادٌ ؛ بحذف النون ، وبقاء الهمزة والياء ؛ لتقدمهما وتحركهما ، ولأنهما يدلان على معنى التكلم والغيبة إذا كانا أول المضارع — أما النون المتوسطة بين الحرفين الثالث والرابع من الكلمة فلا تدل على معنى .

ح — إن كانت زيادته ثلاثة أحرف ، حذف اثنان ، وبقي الثالث الأقوى ؛ نحو : مُسْتَدَع<sup>(١)</sup> ومُتَدَع ، ومُتَعَنَسَس<sup>(٢)</sup> ومَقَاعِيس<sup>(٣)</sup> ؛ فلا يقال فى الأول : سَدَاع ولا تَدَاع ؛ لأن حذف « الميم ، والتاء » من مُسْتَدَعِ يؤدي إلى : سَدَاع ، وهى صيغة لا نظير لها فى العربية ، ولأن حذف الميم والسين يضيع الدلالة على الفاعل . ( اسم الفاعل ) . . . (٤)

وكذلك لا يقال فى الثانى — عند سيبويه — قَعَاسِس . وحجته أن الكلمة مشتملة على ثلاثة أحرف من أحرف الزيادة هى الميم والنون والسين الأخيرة المزیدة للإلحاق ؛ فالميم عنده أولى بالبقاء ؛ لتصدرها ؛ ولأنها تدل على معنى يختص بالاسم وهو الدلالة على الفاعل — اسم الفاعل —

وخالفه بعض النحاة فجعله على : قَعَاسِس ؛ بحذف الميم والنون مع بقاء السين الأخيرة الزائدة للإلحاق . وحجته : أن السين زیدت فى الفعل — وفروعه — لإلحاق لفظه بكلمة : احرنجم ، وبقاء الملحق أولى من غيره . . .

(١) أصله مستدعى . . . بزيادة الحروف الثلاثة الأولى . وحذف آخره الياء ، لأن الاسم هنا منقوص . كداع . ( انظر الحكم الثانى من الأحكام العامة الآتية فى ص ٥٠٣ م ١٧٣ ) . .

(٢) الشديد ، أو المتأخر الراجع للخلف .

(٣) هذا هو الجمع القياسى وقد جاء فى « القاموس » أن جمعه : مَقَاعِيس ، ومُقَاعِيس ( بفتح الميم أو ضمها ) ومَقَاعِيس .

(٤) وفى هذا يقول ابن مالك :

و«السين» و«التاء» من كمُستَدَعِ أزل ؛ إذ بينا الجَمْعَ بَقَاهُمَا مُخِل

يريد : لأن بقاءهما مخِل بِنَاء ، الجمع أى : بِنَائِهِ وصيغته ثم قال فيما يتصل بهذا ، وبالهمزة والياء : فى مثل أَلَنَدَد ويلندد وقد تقدم الكلام عليهما :

والميمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا والهمزُ وَالْيَا مثله ، إن سَبَقَا

وهذه تعليلات جدلية ، مصطنعة . والتعليل الحق الذى يعتمد عليه فى هذا الموضوع وأشباهه ، هو السماع ليس غير . وقد ورد السماع بما يؤيد الرأيين .  
ومن الأمثلة : استخراج ، وجمعه : تخاريج ، بإبقاء التاء دون السين ؛ لأن إبقاء التاء سيؤدى إلى وزن للجمع على : « تفاعيل » وهو وزن له نظراء فى العربية ؛ منها تماثيل ، وتهاويل . . . أما بقاء السين فيؤدى إلى سخاريج على وزن : سفاعيل وهو وزن لا نظير له .

وإذا كان أحد الأحرف الزائدة يغنى بحذفه عن حذف زائد آخر وجب حذف ما يغنى عن غيره ؛ كحَيَّزْبُون<sup>(١)</sup> وعَيْطَمُس<sup>(٢)</sup> ؛ يقال فى جمعهما : حزابين وعطاميس ؛ بحذف الياء ، وإبقاء الواو الرابعة ، وقلبها ياء فى الجمع ؛ لوقوعها بعد كسرة .

ولو حذفت الواو وبقيت الياء لقييل فى جمعهما : حَيَّازِين وعياطمس بتحريك الباء والميم أو بتسكينهما . وهو فى الحالتين وزن لا نظير له<sup>(٣)</sup> . وإذا أريد جعله على وزن عربى وجب حذف الياء أيضاً ؛ فيقال : حزابن ، وعطامس وبذا نصل إلى صيغة عربية بعد حذف الواو والياء معاً . فى حين استطعنا فى الصورة الأولى أن نصل إلى صيغة عربية بعد حذف الياء وحدها . فحذف حرف واحد أولى من حذف حرفين ما دام الأثر من الحذف واحداً . . .<sup>(٤)</sup>

ح - إن كان أحد الأحرف الزائدة المستحقة للحذف مكافئاً فى قوته لحرف زائد آخر - أى : مساو له فى الأفضلية - جاز حذف أحدهما من غير ترجيح ؛ كالنون والألف المقصورة ( المكتوبة ياء ) فى نحو : سَرَنْدَى<sup>(٥)</sup> وعَلَسَنْدَى<sup>(٦)</sup> ؛

(١) المرأة العجوز .

(٢) المرأة الجميلة الطويلة ، والناقة السليمة .

(٣) وتحريكهما يؤدى أيضاً إلى مالا نظير له فى العربية ؛ فإن ما بعد ألف صيغة منتهى الجموع إن كان ثلاثة أحرف - يجب أن يكون ثانياً ساكناً .

(٤) وفى هذا يقول ابن مالك :

و«الْيَاءُ» لَا «الْوَاوُ» أَحْذَفَ أَنْ جَمَعْتَ مَا كَحَيَّزْبُون ؛ فَهُوَ حُكْمٌ حُتِمَاً

(٥) القوى ، أو الجرىء المقدام .

(٦) الجمل الضخم ، واسم نبت ، والغليظ الضخم عامة .

فيقال في جمعها: سَرَانْد ، وَعَلَانْد ، أَوْ: سَرَادٍ وَعَلَادٍ . فالحرَفَان قد زيدا معاً  
في المفرد لإلحاقه بالحماسي: سَفَرَجَل ، وكل حرفين هذا شأنهما لا يكون لأحدهما  
مزية على الآخر<sup>(١)</sup> . . . .

« ملحوظة » : يصح في جمع التكسير المشابه لصيغة: « فَعَالِل » ما صح في  
« فعَالِل » من زيادة الياء قبل آخره إن لم تكن موجودة ، وحذفها إن كانت موجودة  
( طبقاً لما سبق في ص ٤٩٦ ، ولما يأتي في ص ٥٠٢ ) .

(١) وفي هذا التكافؤ يقول ابن مالك :

وَحَيْرُوا فِي زَائِدَيَّ : سَرْنَدَيَّ      وَكُلُّ مَا ضَاهَاهُ ؛ كَالْعَلْنَدَيَّ



هذا رأى الكوفيين ، والسماع الكثير يؤيدهم والأخذ برأيهم أولى ، بالرغم من مخالفة البصريين الذين يؤولون تلك الأمثلة المسموعة ، ويتكلفون في التأويل ما لا يحسن قبوله ، وبعض أئمة النحاة يؤيد الكوفيين ولكن يستثنى صيغة « فواعل » فلا يقول : « فواعيل » . ولا داعي لهذا الاستثناء (١)

ح - كما يجوز الإتيان بياء زائدة تعويضاً عن المحذوف يجوز أيضاً أن تجيء تاء التأنيث عوضاً عن المحذوف (٢) إن كان أصله ألفاً خامسة في المفرد ، أو ياء في صيغة منتهى الجموع ؛ مثل حبَسَطَى وحبَانِط ، وحبَانِط ، وحبَانِطَة ، وعَقَرَتْنِي (أى : شديد) وجمعه : عَفَارِن ، وعَفَارِين ، وعَفَارَتَة . وقَنْدِيل وقَنْدَال ، وقَنْدِيل ، وقَنْدَالَة ، ومَطَاعِن ومَطَاعِن ، ومَطَاعِنَة .

والتعويض بهذه التاء يكاد ينحصر في هذين . أما الإتيان بالياء فغير مقصور على نوع من الأنواع التي أصابها الحذف ، وقد تدخل على ما لم يحذف منه شيء - كما سلف - فيدان زيادتها أوسع في جموع التكسير من تاء التأنيث وهناك نوع آخر تكون فيه هذه التاء أكثر وجوداً من الياء وهو : كل اسم مفرد مخنوم بياء النسب ، وحذفت منه هذه الياء عند جمعه على إحدى صيغ منتهى الجموع ؛ فتدل التاء على أن الجمع للمنسوب لا للمنسوب إليه (٣) ، نحو : أشعْثِي وأشاعْثَة ، وأزرقْثِي وأزارقْثَة ، ومهلْثِي ومهلْثَة ، وصقْلْثِي وصقْلْثَة ، فلكل من الياء والتاء ما تمتاز به على الأخرى .

\* \* \*

(٢) حكم المماثل لفعال وشبهه ، إذا كان معتل الآخر :

ما كان من جموع التكسير مماثلاً لوزن : « فعالل » أو شبهه (بمعنى : المماثلة التي شرحناها هناك) ، وكان معتل الآخر ؛ مثل : مصافٍ ، ومداعٍ ، في جمع ، مصطَفَى ، ومستدَعٍ - فإنه يجري عليه ما يجري على المنقوص من صيغ منتهى الجموع التي بعد ألف تكسيرها حرفان ، كدواعٍ ، ونوامٍ ، وجوارٍ (٣) . . . إلا إن زيدت الياء قبل الحرف الأخير ، عوضاً عن المحذوف - كما في الحكم الأول هنا - فيجوز أن يقال بعد زيادتها : مصافِي ، ومداعي ، بياء مشددة ، نشأت من إدغام ياء التعويض في الياء

(١) إذ يقول بعض اللغويين : كل جمع على فواعل ومفاعل يجوز أن يمد بالياء ؛ فيقال : فواعيل ومفاعيل (راجع المصباح المنير ، في مادة : « دائق » وجمعه دوائق أو دوائيق . . . )

(٢) سبقت إشارة لهذا في ص ٤٤١ .

(٣) وأمثال هذه الأوزان مما سبق الكلام عليه (في ج ١ م ٣) وعلى سبب حذف الياء منه عند الجمع والأصل : داعية - نامية - جارية - وما كان مثلها في لفظه وإعلاله على الوجه المشرح هناك .

التي هي لام الكلمة. ثم تحذف إحداهما تخفيفاً. فإن حذفت الثانية المتحركة صارت الكلمة مصافى ومداعى ، بياء ساكنة ثم تحذف الياء ويحيى التنوين عوضاً عنها ؛ فتصير الكلمة : مصاف ومداع ؛ كدواعٍ ونوامٍ ، وجوارٍ . وإن حذفت الأولى الساكنة قلبت الثانية المتحركة ألفاً بعد فتح ما قبلها فتصير : مصافى ومداعى<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

( ٣ ) تثنية جمع التكسير ، وجمعه :

هل يجمع جمع التكسير بنوعيه الدال على القلة ، والدال على الكثرة ؟  
يميل أكثر النحاة إلى إباحة الجمع فيما يدل على القلة ، دون ما يدل على الكثرة . والأفضل الأخذ بالرأى القائل<sup>(٢)</sup> : إن الحاجة الشديدة قد تدعو إلى إلى جمع<sup>(٣)</sup> الجمع ، كما تدعو إلى تثنيته ، فكما يقال في جماعتين من الجمال : جِمالان - كذلك يقال في جماعات : جِمالات .

وإذا قصد تكسير مكسر نظر إلى ما يشاكله من الآحاد ( أى : المفردات ) فيكسر بمثل تكسيره . والمراد بما يشاكله : ما يكون مثله في عدد الحروف ، ومقابلة المتحرك منها بالمتحرك في الآخر ، والساكن بالساكن من غير اعتبار لنوع الحركة فقد تختلف فيهما ؛ فيكون أحدهما متحركاً بالفتحة وفي الآخر بالضمّة أو بالكسرة . فالمهم ليس نوع الحركة فيهما ، وإنما المهم أن يكون كل من الحرف ونظيره في الترتيب متحركاً . وأن الساكن يقابله في الترتيب ساكن مثله . - كما سبق - عند الكلام على : « فعالل » وشبهه<sup>(٤)</sup> فيقال في أعين أعين - وفي أسلحة : أسالحو - وفي أقوال أقاويل . تشبيهاً بأسود وأسود ، وأجردة<sup>(٥)</sup> وأجارو - وإعصار وأعاصير . وقالوا في مصران<sup>(٦)</sup> وغربان : مصارين وغرايين ، تشبيهاً لها بسلاطين وسراحين<sup>(٧)</sup> .

( ١ ) حاشية الحصرى آخر الباب راجع ما يماثل هذا في ص ٩٢ ؛ وأيضاً ما تقدم في ص ٣١ خاصة بهذا ) .

( ٢ ) راجع فيما يأتي : شرح الأشموني ، آخر باب جمع التكسير برغم مخالفته في هذا .

( ٣ ) هذا إلى أن المراجع اللغوية تضم من جمع الجمع عشرات مبعثرة . نقل منها صاحب الهمع ( في الجزء الثاني ص ١٨٣ ) ما يزيد على العشرين ، وهي تكنى للقياس عليها برغم مخالفته في هذا .

( ٤ ) ص ٤٩٧ و ٥٠٢ .

( ٥ ) قال الصبان : لم أقف على ما يدل على أن : « أجردة » مفرد ، وإنما الظاهر أنه جمع جراد أو جريد . هذا كلامه ومقتضاه أن : « أجردة » التي هي جمع تكسير هي في الوقت نفسه مفرد جمعه على : « الأجارو » للتكسير . ( ٦ ) مفردة : مصير . ( ٧ ) مفردة : سرحان ( ومن معانيه : الذئب ) .

ولا يجمع جمع تكسير ما كان من الجموع على زنة : مَفَاعِل ، أو مَفَاعِيل ، أو فَعَلَّة (بفتحات) ، أو فَعْلَة ، (بضم ففتح) ، والمراد بالزنة هنا : المماثلة والمشاكلة على الوجه السالف .

والسبب في عدم جمعها للتكسير عدم وجود نظير لها في الآحاد ( أى : المفردات ) لتَحْمُل عليه عند جمعها . ولكن قد تجمع جمع تصحيح للمذكر أو للمؤنث على حسب المعنى ؛ كقوله : نواكس<sup>(١)</sup> ونواكسون ، وأيامن<sup>(٢)</sup> وأيامنون ، وصواحب وصواحيبات ، وحدائد وحدائدات<sup>(٣)</sup> . . .

\* \* \*

#### ( ٤ ) جمع أنواع المركب جمع تكسير :

سبق في الجزء الأول<sup>(٤)</sup> - عند الكلام على المثني وجمعي التصحيح - تعريف أنواع المركب ، وطريقة تثنيتهما ، وجمعها جمع مذكر سالما ، أو مؤنث سالما . وفي تذكرها ، وتذكر تلك الطرائق ما يعين على تفهم أفضل الطرق لجمعها تكسيرا . وفيما يلي التلخيص .

١ - المركب الإضافي إن كان صدره كلمة غير : ( ذى ، وابن ، وأخ ) . وأريد تثنيته أو جمعه تصحيحا أو تكسيرا وجب الاختصار على تثنية صدره المضاف وجمعه ، دون عجزه المضاف إليه ؛ فإن عجزه لا يثنى ولا يجمع ، ولا يتغير مطلقا . ففي مثل : ناصر الدين ( علم رجل ) ، وناصر الدين ( علم فتاة ) يقال في التثنية رفعا : فاز ناصر الدين ، أو : ناصرتا الدين . ويقال في جمعهما تصحيحا : فاز ناصرو الدين ، وناصرتا الدين . وفي جمعهما تكسيرا : فاز نُصِرُ الدين فيهما . . .

ويقال في حالة النصب : أكبرتُ ناصرى الدين ، أو ناصرتى الدين ، أو ناصرى الدين ، أو : ناصرات الدين ، أو : نُصِرَ الدين . ومثل هذا يقال في حالة الجر . فالمضاف هو الذى يثنى ويجمع الجموع الثلاثة ويتغير آخره بحسب الجمل ، أما المضاف إليه فيلزم حالة واحدة ؛ هى الجر بالإضافة دائما . ولا يجمع إن كان مفردا إلا

( ١ ) مفردة : ناكس ، بمعنى مطأطأ للرأس . ( ٢ ) مفردة : أيمن ، بمعنى : مبارك .

( ٣ ) مفردة : حدائد . الذى مفردة : حديد ، للمعدن المعروف

( ٤ ) المسائل : ( ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ) .



في حالة واحدة ؛ هي التي تتعدد فيها أفرادها ، كما تعدد أفراد المضاف ، ففي هذه الحالة التي تتعدد فيها أفرادهما يجمعان . مثل حارس القائد ؛ علم على مصرى ، وحارس القائد ، علم على سورى ، وحارس القائد ، علم على عراقى . . . فالواجب أن يجمع كل من المضاف والمضاف إليه جمع مذكر أو جمع تكسير : فيقال : حارسو القائدين ، أو حراس القواد .

وإن كان صدر المركب الإضافى هو : ذو ، أو : ابن ، أو : أخ من أجناس ما لا يعقل ( ومنه . ذو القعدة . وذو الحجة - وابن عرس<sup>(١)</sup> ، وابن لسبون<sup>(٢)</sup> - وابن آوى<sup>(٣)</sup> - وأخو الصحراء (لحيوان خاص بها) ، وأخو الجحر « للثعبان » - فإن صدره هو الذى يثنى كثنية المفردات الصحيحة ولكنه لا يجمع جمع تكسير ولا جمع مذكر ، بل يقتصر على جمعه جمع مؤنث سالماً ، فيقال : ذوات القعدة - ذوات الحجة - بنات عرس<sup>(٤)</sup> - بنات لبون - بنات آوى - أخوات الصحراء - أخوات الجحر .

ولا فرق في هذا بين اسم الجنس الذى ليس بعلم كابن لبون ، وعلم الجنس كابن آوى ؛ بشرط أن يكون كل منهما لغير العاقل - كما سلف - والأول يصح أن تدخل فيه : « أل » على المضاف إليه . بخلاف الثانى .

ب - المركب الإسنادى ؛ ( وهو ما أصله جملة اسمية أو فعلية ؛ مثل : الخيرُ نازلٌ - نصر الله . وكلاهما اسم رجل ، ومثل : الجمالُ باهرٌ ، وزادَ الجمالُ ، وكلاهما اسم امرأة . . . ) ، وهذا المركب لا يجمع جمع تكسير<sup>(٥)</sup> ، وإنما يصح جمعه - بطريقة غير مباشرة - جمع مذكر سالماً أو جمع مؤنث سالماً . والمقصود بالطريقة غير المباشرة أن يزداد قبله كلمة معينة إذا جمعت أغنت

عن جمعه ؛ فهى الوسيلة لجمعه ؛ لأنه لا يجمع بطريقة مباشرة ، ولا بوسيلة أخرى . وهذه الكلمة هى : « ذو » للمذكر و « ذات » للمؤنث . وجمع « ذو » هو : « ذوو » رفعاً و « ذوى » نصباً وجراً كما أن جمع : « ذات » ، هو :

( ١ ) حيوان صغير يشبه الفأر . ويطلق على المذكر والمؤنث . ( ٢ ) ابن الناقة إذا دخل في عامه الثالث . والأنثى : بنت لبون . ( ٣ ) حيوان صغير أغبر اللون ، قريب الحجم من القط . ( ٤ ) جمع للذكور والإناث من ذلك الحيوان . ( ٥ ) هناك رأى يبيع جمعه تكسيراً بطريقة غير مباشرة هى أن تسبقه كلمة : « أذواء » التى مفردتها : « ذو » . ويجرى هذا أيضاً على مثل ذى القعدة وذى الحجة .

« ذوات » في كل الأحوال ، فيقال في الأمثلة السالفة عند جمعها : أقبل ذوو الخير نازلٌ - أقبل ذوو نصر الله - أقبلت ذوات الجمالُ باهرٌ - أقبلت ذواتُ زاد الجمالُ - قابلت ذوى الخير نازلٌ - قابلت ذوى نصر الله - قابلت ذوات الجمالُ باهرٌ - قابلت ذوات زاد الجمال . . . وهكذا . وكلمة : « ذوو » تعرب لإعراب جمع المذكر السالم ، وتعرب « ذوات » لإعراب جمع المؤنث السالم .

وكلتا الكلمتين لا بد أن تكون مضافة هنا ، والمركب الإسنادى هو المضاف إليه ، ويجز بكسرة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها حركة الحكاية ؛ لأن حركات الجملة الإسنادية المنقولة ثابتة ، وضبط حرورها لا يتغير مطلقاً بعد النقل ، فيبقى لكل كلمة وكل حرف ضبطه السابق ، وتصير الجملة في حالتها الجديدة بمنزلة كلمة واحدة ذات جزأين ؛ لا يدخلهما تغيير في ضبط الحروف ، بالرغم من إعراب هذين الجزأين معاً : « مضافاً إليه » مجروراً ، فهو مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة الحكاية - كما سبق - .

ولا يثنى المركب الإسنادى بطريقة مباشرة ، وإنما يثنى بالطريقة السالفة فتجىء كلمة : « ذو » للمذكر ، وذات أو « ذوات » للمؤنث ، وثنية الأولى هي : ( ذواً ، وذوى . . . ) . وثنية الأخرى هي : « ذاتا وذاتى . . » أو ذواتا وذواتى - ثم يجىء المركب الإسنادى المراد ثنيته مسبوقةً بالكلمة المناسبة له مما سبق بعد ثنيتهما ، دون أن يلحقه تغيير مطلقاً فيبقى على حاله في الثنية « مضافاً إليه » لا يتغير كما كان شأنه عند الجمع . فيقال : أقبل « ذوا » الخير نازلٌ . . . وأقبلت ذاتا ، أو : ذواتا الخير نازلٌ . . . وهكذا . . . كما سبق في الجمع تماماً ولكن مع ثنية الكلمة المساعدة ، وهى : ذو ، وذات أو ذوات . . .

ح - المركب المزجى : لا يجمع جمع تكسير مطلقاً . ولا يثنى ولا يجمع جمع تصحيح بالطريقة المباشرة ، وإنما يراعى في ثنيته الطريقة غير المباشرة التى روعيت في المركب الإسنادى <sup>(١)</sup> .

وهناك رأى آخر يبيح جمع المركب المزجى جمع تصحيح بطريقة مباشرة كما تجمع الأسماء غير المركبة . وفى هذا الرأى تيسير وتخفيف ؛ بإخضاع هذا النوع للقاعدة العامة .

( ١ ) وتشمل الرأى السابق ، الذى يبيح جمعه بطريقة غير مباشرة وهى تقديم كلمة : أدواء .

د- المركب التقيدي ( وهو المكون من صفة مع موصوفها مثل المخترع الذكي ، أو من غيرهما مما لا يدخل في المركبات السالفة ) ، لا يجمع جمع تكسير ، وإنما يتوصل - في الأحسن - إلى جمعه جمع تصحيح بالطريقة غير المباشرة التي شرحناها .

\* \* \*

( ٥ ) الفرق بين جمع التكسير ، واسم الجمع ، واسم الجنس الجمعي .

١- لا بد في جمع التكسير الأصلي أن يدل على أكثر من اثنين ، وأن يكون على وزان صيغة من الصيغ الخاصة به - وقد عرفناها - وأن يكون له مفرد حقيقي لا خيالي<sup>(١)</sup> ، وأن تتغير صيغة هذا المفرد عند جمعه للتكسير تغيراً حتمياً على الوجه الذي شرحناه . وأن يشترك مع جمعه في الحروف الأصلية - إلا إذا اقتضى الجمع حذف شيء منها - دون هيئتها ، ( أى : ضبطها ) ، وإذا عطف على هذا المفرد نظير ان له - أو أكثر - بحيث تتشابه المفردات في اللفظ والمعنى معاً كان معنى المعطوفات كلها هو معنى ذلك الجمع . . . ومن الأمثلة لجمع التكسير : رجال . فهذه الصيغة تدل على أكثر من اثنين ، وتختص بالتكسير ولها مفرد حقيقي هو : رجل . وقد تغير بناء المفرد عند جمعه . والحروف الأصلية ثلاثة مشتركة بين المفرد وجمعه ، مع اختلافها في الضبط ، وإذا عطف على هذا المفرد مثلاًن له أو أكثر ( ؛ فليل رجل ورجل ورجل . . . ) كان معنى المعطوفات المجتمعة هو معنى جمع التكسير : رجال .

وهناك جمع تكسير ليس بالأصيل ولكنه يلحق بجموع التكسير الأصلية اعتباراً . ويجرى عليه أحكامها ؛ وهذا النوع هو ما كان على صيغة من الصيغ الخاصة بالتكسير ، أو الغالبة فيه ، مع أنه ليس له مفرد . فن أمثلة الموضوع على صيغة خاصة بالتكسير وليس له مفرد : شَمَاطِيْط<sup>(٢)</sup> وعَبَاْدِيْد<sup>(٣)</sup> وعَبَاْيِيْد . . . ومن أمثلة الموضوع على صيغة غالبية في التكسير : « أعراب<sup>(٤)</sup> » فإن صيغة « أفعال » شائعة في الجموع نادرة في المفردات غاية الندرة ؛ إذ لا تعرف إلا في بضع كلمات

( ١ ) سيجىء هنا الكلام على ماله نوع مقدر ، أو : خيالي . ( ٢ ) ثوب شماطيط : قديم متمزق . . .

( ٣ ) خيل عبايد ، أو : عباديد ، متفرقة في الجهات المختلفة .

( ٤ ) وليس مفرداً : « عرب » في رأى كثير من اللغويين ؛ لأن « العرب » تطلق على سكان

الخواصر والصحارى . أما الأعراب فالغالب - عنده - اختصاصها بالبدو .

معدودة ، منها قِدَرٌ أعشار (١) ، وثوب أخلاق (٢) . . .

فتلك الصيغ الموضوعة على وزن يخص جمع التكسير أو يغلب فيه ، تدخل في عداد جمع التكسير ؛ بالرغم من عدم وجود مفرد حقيقي لها . وفي هذه الحالة يفترض النحاة لها وجود مفرد ، مَقْدَرٌ ، (خيالي) ، أى : غير حقيقي ، لتكون بهذا المفرد الملحوظ داخلية - اعتباراً - في الجموع الأصلية .

والحق أنه لا داعى لشيء من هذا الافتراض والتخيل ما دام الواقع يخالفه ، وما دامت أحكام التكسير المختلفة ستجرى عليها :

ب - اسم الجمع ما يدل على أكثر من اثنين ، وليس له مفرد من لفظه ومعناه معاً ، وليست صيغته على وزن خاص بالتكسير ، أو غالب فيه . فيدخل في اسم الجمع ماله مفرد من معناه فقط ، مثل : إيل وقوم ، وجماعة ؛ فلهذا الكلمات وأشباهاها مفرد من معناها فقط ؛ ففرد إيل : جمل أو ناقة ، ومفرد قوم وجماعة هو : رجل أو امرأة . . . وليس لها مفرد من لفظها ومعناها معاً برغم دلالتها على أكثر من اثنين . . .

ويدخل في اسم الجمع أيضاً ما يدل بصيغته على الواحد والأكثر من غير أن تتغير تلك الصيغة ، نحو : فُلُكٌ للسفينة الواحدة والأكثر .

وكذلك يدخل في اسم الجمع ماله مفرد من لفظه ولكن إذا عطف عليه بمائتان أو أكثر كان معنى المعطوفات مخالفاً لمعنى اللفظ الدال على الكثرة ، نحو : قریش ؛ فإن مفردة قرشى . فإذا قيل قرشى ، وقرشى ، وقرشى . . . كان معنى هذه المعطوفات ، هو : جماعة منسوبة إلى قبيلة « قریش » ، وهو معنى يختلف اختلافاً واسعاً عن معنى : « قبيلة قریش » ، فليس مدلول قبيلة قریش مساوياً مدلول : جماعة منسوبة إلى قریش .

ويدخل في اسم أيضاً الجمع ما لصيغته مفرد من لفظها ومعناها ولكنها ليست على أوزان جموع التكسير المعروفة فيما سبق ؛ كراكب وركب ، وصاحب وصحب .

(١) مكسرة . وقيل : إن « أعشار » ليست مفرداً ، وإنما هي جمع وقع نعتاً للمفرد ، شذوذاً أو على ملاحظة أجزاء المنعوت . والمفرد : عِشْر . . . والنتيجة واحدة . هي المخالفة للشائع .

(٢) متمرق قديم . وقيل في أخلاق ، إنه ليس مفرداً ، ولكنه جمع خَلَقَ . وقد وصف المفرد بالجمع شذوذاً أو على ملاحظة أجزاء المنعوت . . . والأمر فيه كسابقه في رقم ١ .

فقد قيل : إن صيغة « فَعَلَ » ليست من صيغ التكسير عند فريق من النحاة .  
 أما عند غيرهم فيعدّها من صيغ التكسير . وبالرغم من هذا فإن مثل  
 راكب وركب ، وصاحب وصحب . . . أسماء جموع وليست جموع تكسير ،  
 لسبب آخر ؛ هو : أن كل صيغة تدل على معنى الجمع ولكن يجوز  
 فيها أن تتساوى هي والواحد في الخبر ، وفي النعت إذا احتاجت إلى خبر أو نعت - ليست  
 جمعاً ، وإنما هي : اسم جمع : كركب وصحب ، حيث تقول : الركب  
 مسافر ، وهذا ركب مسافر كما تقول : الراكب مسافر ، وهذا راكب مسافر . ومثل :  
 الصاحب قادم ، وهذا صاحب قادم كما تقول : الصاحب قادم وهذا صاحب قادم . . .

ح - اسم الجنس الجمعي هو : ماله مفرد يشاركه في لفظه ومعناه معاً ولكن يمتاز  
 المفرد بزيادة تاء التأنيث في آخره أو ياء النسب ، ( أو : هو ما يُفَرَّق بينه وبين  
 واحده بتاء التأنيث أو ياء النسب ) ، نحو : تمر ، ومفرده : تمر - وشجر ،  
 ومفرده : شجرة - وثمر ، ومفرده : ثمرة - وعرب ومفرده عربي - وترْك ، ومفرده  
 تركي ، وحيش ، ومفرده حبشي . . . ومن القليل أن تكون هذه التاء في اسم الجنس  
 الجمعي لا في مفردة ، نحو : كمأة <sup>(١)</sup> والمفرد : كمء .

ومن النحاة من يجعل اسم الجنس الجمعي جمع تكسير ، لاقسما مستقلا  
 بنفسه . وقد سبق بيان هذا <sup>(٢)</sup> مع توضيح المراد من الجنس وأنواعه المتعددة .

( ٦ ) جمع التكسير - كالتصغير وغيره - يرد الأشياء إلى أصولها ، ولهذا  
 يقال في جمع دينار : دنانير ، لأن المفرد : دينار ؛ قلبت النون الأولى ياء في  
 المفرد ، للتخفيف . وعند جمعه جمع تكسير ظهرت النون ورجعت إلى مكانها .

( ٧ ) صيغة منتهى الجموع هي : كل جمع تكسير بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة  
 بشرط أن يكون أوسط الثلاثة ساكناً ؛ نحو : مصانع - مغانم - معابد - قناديل -  
 مصابيح - مناشير . . . وقد سبق الكلام عليها في باب الاسم الذي لا ينصرف <sup>(٣)</sup>  
 ( ٨ ) لا يصح جمع الاسم المصغر جمع تكسير للكثرة ؛ لأنها تناقض ما يدل  
 عليه التصغير من القِلَّة ، وأيضاً لعدم وجود صيغة للكثرة تناسبه . ولو جمع بغير  
 تصغير لكان جمع التكسير خالياً من علامة تدل على أن مفردة مصغر ، فيؤدى هذا  
 إلى اللبس ، أما جمعه للقلة فيجوز كما سيجيء <sup>(٤)</sup> . . .

( ١ ) اسم نبات . ( ٢ ) في الجزء الأول ١٠١ . ( ٣ ) ص ١٦٠ . ( ٤ ) ستجىء الإشارة لهذا في ص ٥٣٣ .

## المسألة ١٧٥ :

التصغير<sup>(١)</sup>

تعريفه : تغيير يطرأ على بنية الاسم وهيئته ؛ فيجعله على وزن « فُعَيْلٍ » .  
 أو : « فُعَيْعِلٍ » ، أو « فُعَيْعِيلٍ » بالطريقة الخاصة المؤدية إلى هذا التغيير ؛  
 فيقال في بدر : بُدَيْرٌ : وفي درهم : دُرَيْهَمٌ ، وفي قنديل : قُنَيْدِيلٌ ...  
 وهكذا ... وتسمى الأوزان الثلاثة : « صيغ التصغير » ؛ لأنها مختصة به ، وليست  
 جارية على نظام الميزان الصرفي العام<sup>(٢)</sup> .

الغرض منه : تحقيق أحد الأمور الآتية بأوجز الرموز اللفظية :

( ١ ) التحقير ؛ نحو : جُبَيْلٌ - عَوَيْلٌ - بَطَيْلٌ . في تصغير :  
 جبل ، وعالم ، وبطل .

( ٢ ) تقليل جسم الشيء وذاته ؛ نحو : وَلَيْدٌ - طُفَيْلٌ - كُتَيْبٌ .

( ٣ ) تقليل الكمية والعدد ؛ كدُرَيْهَمَاتٍ ، وورُبَقَاتٍ في مثل : اشتريت  
 كتاباً بدُرَيْهَمَاتٍ ، يضم ورُبَقَاتٍ نافعة .

( ٤ ) تقريب الزمان ؛ كقُبَيْلٍ وبُعَيْدٍ في مثل : يستيقظ الزارع قُبَيْلَ  
 الفجر ، وينام بُعَيْدَ العشاء . أى : قبل وقت الفجر . وبعد وقت العشاء  
 بزمان قريب منهما .

( ٥ ) تقريب المكان ؛ مثل ؛ فَوَيْقٌ ، وتُحَيَّتٌ ، في قول القائل : بيني  
 وبين النهر فَوَيْقُ المِيلِ ، وتُحَيَّتُ الفَرَسِ سَخٍ<sup>(٣)</sup> . وقد يكون المكان معنوياً ،

( ١ ) يرد ذكره أحياناً في الكتب القديمة باسم : « التحقير » وقد تكرر هذا في كتاب سيبويه  
 ( ٢ - ص ١٠٥ ) والتعبير عنه بالتصغير أنسب ؛ لأن هذا المعنى هو الغالب فيه ، بخلاف التحقير .  
 وغير المصغر يسمى : الكبير .

( ٢ ) يوضح هذا أن تصغير مثل : أحمد ، ومكرم ، وسفرجل ... ، هو : أحيمد ومكيرم .  
 وسفيرج - أو سفيريج - والثلاثة الأولى على وزن : فُعَيْعِيلٍ ، والرابع على وزن ، فُعَيْعِلٍ مع أن ميزانها  
 التصريفي ، هو : أَفُيْعِيلٌ « ومُفَيْعِلٌ ، وفعيلٌ ، أو : فُيْعِيلٌ . فالتصغير أوزانه الاصطلاحية الثلاثة التي  
 يجرى عليها ، وقد يختلف كثيراً سيماء في الأسماء غير الثلاثية - عن الأوزان الخاصة بالميزان الصرفي العام  
 ( ٣ ) ثلاثة أميال .

يراد منه المنزلة والدرجة ، نحو : فضل الوالدين فَوَيْقَ فضل الأولاد ، وَتُحَيَّتَ فضل الأجداد .

(٦) التَّحِبُّ وإظهار الود ؛ نحو : ياصْدِيقِ - يا بُنَيَّتِ .

(٧) التَّحَنُّنُ ، (أى : إظهار الرحمة والشفقة ) ، نحو : هذا البائس مُسْتَيْسِكِينَ . . .

(٨) التَّعْظِيمُ : كقول أعرابي : رأيت مُلْكِيكَ تَهَابَهُ الملوكة ، وَسُيِّفًا من سيوف الله تتحطم دونه السيوف .

ومن الممكن إرجاع كثير من هذه الأغراض المفصلة إلى التحقير أو التقليل . ومن الممكن أيضاً أداء كل غرض منها بأسلوب - أو أكثر - يخلو من التصغير ، ولكنه سيخلو كذلك مما يمتاز به التصغير من الاختصار والقوة والتركيز .

\* \* \*

شروط الأسماء التي يدخلها التصغير :

التصغير خاص بالأسماء وحدها ؛ فلا تُصَغَّرُ الأفعال ، ولا الحروف . ويشترط في الاسم الذي يراد تصغيره :

(١) أن يكون معرباً ، فلا تصغر - قياساً - الأسماء المبنية ؛ كالضمائر ، وكأسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط ، و«كم» الخبرية . . . وغيرها من المبنيات - إلا ما ورد مسموعاً منها مصغراً ؛ فيُصَغَّرُ على الوارد منه . وأشهر هذا المسموع ما يأتي :

١- المركب المزجي<sup>(١)</sup> - عَلَمًا أو عَدَدًا - عند من يبنيه في الحالات الإعرابية المختلفة ؛ فيقال في تصغير نِفْطَطَوِيَّهِ : نَفْطِطَوِيَّهِ ، وفي أحد عشر : أَحْسِنْدَ عَشْرًا<sup>(٢)</sup> ، أما عند من يعرب المركب المزجي إعراب الممنوع من الصرف فتصغيره قياساً ؛ لأنه تصغير لاسم معرب (أى : متمكن) .

ب - ذا ، وتا ، وأولاً ، أو : أولاً (مقصورة وممدودة<sup>(٣)</sup> والثلاثة أسماء إشارة)

(١٤١) إذا صغر المركب المزجي فالتغير يطرأ على صدره دون عجزه ، ويبقى الحرف الذي في آخر صدره على حاله من الحركة والسكون كما كان قبل تصغيره .

(٢) وفي الحالتين يزداد الحمزة أو في الخط ، ولا يصح مد الحمزة عند النطق بسببها ، وقد زادها القدماء في الكتابة للفرقة بين : «أولى» اسم الإشارة ، و«ألى» اسم موصول .

والضَّبْط المسموع الشائع فيها عند التصغير هو : ذَيَّآ ، وَتَيَّآ : ( بفتح أولهما ، وقلب ثانيهما - وهو الألف - ياء تدغم في ياء التصغير ، وزيادة ألف جديدة بعد الياء المشددة ) . وَأُولَيَّآ ( بالقصر وتشديد الياء ومدها ) أَوْ أُولَيَّشَا ( بالهمز الممدود بعد ياء التصغير ) ، مع ضم أول الاسمين ، أَوْ : أُولَيَّآ . وكل هذه الصيغ لم تجر في تصغيرها على مقتضى الضوابط المرعية . وإنما نطق بها العرب هكذا .

ومن المسموع تصغير : ذان وتان ، وهما معربان - في الصحيح - ؛ فتصغيرهما قياسي . إلا أن العرب غيرت فيهما تغييراً لا يقتضيه التصغير ، كفتح أولهما ، وتشديد الياء ؛ فقالوا : ذَيَّان ، تَيَّان . . . ومن هنا كان الشذوذ .

ح - الذى والتى والذين ( والثلاثة من أسماء الموصول ) ، ومن المسموع فيها عند التصغير : اللَّذَيَّآ ، اللَّتَيَّآ ، - بفتح أولهما ، أو ضمهما - وَاللَّذَيَّانَ ( بضم اللام المشددة ) . وإدغام ياء التصغير في ياء الكلمة وكسرها بعد التشديد ) ، وَاللَّتَيَّاتِ .

أما اللذان واللتان فعربان - في الصحيح - ؛ فتصغيرهما قياسي . إلا أن العرب فتحت أولهما عند التصغير ؛ فقالوا : اللَّذَيَّانَ وَاللَّتَيَّانَ . ومن هنا كان الشذوذ . وفي أكثر الصيغ المصغرة السالفة لذات أخرى ، وضبوط متعددة ، اكتفينا ببعضها د - المنادى المبني ، نحو : يَا حُسَيْنَ في تصغير المنادى : حَسَن .

ه - أَفْعَلْ في التعجب ، في نحو : مَا أَحْسَنَ الرجوع إلى الحق : فيقال في التصغير مَا أَحْسَنَ الرجوع إلى الحق . وفي قياس هذا النوع من التصغير خلاف كبير . والرأى السديد أنه غير قياسي ، شأنه في ذلك شأن جميع الأفعال الأخرى . . . (١)

(٢) ألا يكون مصغر (٢) اللفظ ؛ مثل : كُمَيْت ، ودُرَيْد ، وسُوَيْد (أعلام شعراء) . وكُمَيْت (اسم الليل) .

(١) وإلى بعض هذه الأمور السماعية يقول ابن مالك في آخر باب التصغير :

وَصَغَرُوا شُدُودًا : «الَّذِي» ، «الَّتِي» و«ذَا» مع الفروع منها - «ذَا» و«رِي» - ٢٢

(٢) إن كان الاسم غير مصغر حقيقة ولكن مادته وتكوينه الاشتقاق جعله على وزن صيغة خاصة بالتصغير - جاز تصغيره ؛ نحو : مَهْمَنْ ، اسم فاعل ، فعله : «هَمَمَنْ» (بمعنى : راقب الشيء .



(٣) أن يكون معناه قابلاً للتصغير ؛ فلا تصغر الأسماء التي يلازمها التعظيم ، كأسماء الله والأنبياء ، والملائكة . ونحوها . . . ولا لفظ : كل<sup>(١)</sup> أو بعض<sup>(٢)</sup> ، ولا أسماء الشهور<sup>(٣)</sup> ؛ كصفر ، ورمضان ، ولا أيام الأسبوع كالسبت والخميس ، ولا الألفاظ المحكية<sup>(٤)</sup> ، ولا كلمة : غير وسوى<sup>(٥)</sup> ، ولا البارحة<sup>(٦)</sup> ، ولا غد<sup>(٧)</sup> ، ولا الأسماء المختصة بالنق ؛ مثل : عريب<sup>(٨)</sup> ، ودَيَّار . ولا المشتقات التي تعمل عمل فعلها ، لأنها تعمل بشرط عدم تصغيرها<sup>(٩)</sup> ، إلا كلمة : رُوَيْدًا ، ولا جمع تكسير للكثرة . ولا المركب الإسنادي ؛ لأن صيغ التصغير الثلاث لا تنطبق - في الأغلب - على هذين إلا بعد حذف بعض حروفهما ، وهذا الحذف يؤدي إلى اللبس وخفاء أصلهما<sup>(١٠)</sup> ؛ هذا إلى أن الغرض من جمع الكثرة

وسيطر عليه ؛ ونحو : مُسَيِّطِر ، ومُسَيِّطِر . . وهما اسماء فاعل ، فعلهما : سَيَّطَرَ و بَيَّطَرَ . . فثل هذه الأسماء تصغر بحذف الياء الزائدة ، ويحل محلها ياء جديدة للتصغير ؛ فيبقى اللفظ في صورته الجديدة كما كان من قبل هيئته السابقة . لكن بين الصورتين فرق بالرغم من اتفاقهما التام في الصورة ، وهذا الفرق هو أن الاسم المكبر منهما حقيقة ؛ تحذف ياءه الزائدة عند جمعه « تكسيراً » للكثرة ، فيقال : مهامن ، ومباطر ، وبحذف الياء الزائدة . أما الاسم المصغر فلا يجمع - في الرأي الشائع - جمع تكسير للكثرة ، وإنما يجمع جمع تصحيح ؛ فيقال : مهمنون ، مسيطرون ، مبيطرون ، لأنه لو جمع تكسيراً للكثرة وهو مصغر لوجب حذف ياء التصغير عند الجمع ؛ ليصير على وزن من أوزان الكثرة كالشأن في كل خماسي ثالثه حرف زائد - . ولو حذفته - التصغير لا تلبس الجمع المصغر بغير المصغر . ولهذا منعوا تكسير الأسماء المصغرة جمع كثرة ، ولم يذكروا في صيغ التكسير للكثرة صيغة مفردها مصغر .

- (١) لدلالته على العموم والشمول ؛ وهي دلالة تناقض التصغير .
- (٢) لأنه يدل بنفسه على التقليل ، فليس محتاجاً إلى التصغير الذي يفيد التقليل .
- (٣) لأن اسم الشهر واسم اليوم يدل على مدة زمنية محددة لا تقبل الزيادة ولا التقليل .
- (٤) لأن الحكاية تقتضي ترديد اللفظ بحالته من غير تغيير يطرأ عليه ، والتصغير يناقض هذا ؛ إذ يوجب التغيير .

- (٥) لأن « غير » ، و « سوى » التي بمعناها تقتضي المنايرة والمخالفة التامة ، التي تدل على أن شيئاً ليس هو شيئاً آخر ؛ والمغايرة بهذا المعنى لا صلة لها بالتقليل ولا التكثير .
- (٦) لأنها تدل على الليلة التي قبل يومك الحاضر . وهذه الدلالة لا تحتل القلة ولا الكثرة .
- (٧) لأنه يدل على يوم مقبل ، فلا يحتمل القلة ولا الكثرة .
- (٨) ما في البيت عريب أو ديار ، أي : ما فيه أحد .

- (٩) ويقولون في سبب هذا : إن التصغير يقر بها من الأسماء ، وبعدها من الأفعال التي تعمل عملها ؛ لقر بها منها . والعلة الصحيحة هي عدم تصغير العرب للأسماء العاملة .
- (١٠) هذه علة نحوية قد يسهل دفعها في بعض جموع التكسير - مثل : فُعِّل - ولم أجد فيما لدى من المراجع ما يبين موقف الوارد السماعي في ذلك .

يعارض التقليل الذى يدل عليه التصغير . فإذا أريد تصغير جمع للكثرة صُغِرَ مفردة ثم جمع مذكر سالماً ، أو مؤنث سالماً على حسب المعنى . — كما سبق فى ص ٥١١ —

أما جمع القلة فيصح تصغيره فيقال فى أجمال : « أَجَيِّمَال ، وفى أنْهَرُ : أنَيْسَهَر ، وفى فِتية : فُتَيْتَة ، وفى أعمدة : أَعَيِّمَدَة . وكذلك يصح تصغير اسم الجمع ؛ نحو ركب ورُكَيْب ، ورَهْط ورُهِيط . . .

\* \* \*

نوعاه :

التصغير نوعان : أصلى ، وتصغير ترخيم . ولكل منهما طريقة خاصة به .

طريقة التصغير الأصلى :

الاسم المراد تصغيره أصالة قد يكون ثلاثياً ، أو رباعياً ، أو أكثر من ذلك .

١ — فإن كان ثلاثياً<sup>(١)</sup> — مثل : سعد ، وحسن . . . وجب اتباع ما يأتى :

(١) ضم أوله ، وفتح ثانيه — إن لم يكونا كذلك من قبل — وزيادة ياء ساكنة بعد الثانى ؛ تُسمَّى : « ياء التصغير » وبعدها الحرف الثالث من أصول الاسم المصغَّر ، مضبوطاً على حسب الموقع الأعرائى . نحو : سَعِيدٌ وحُسَيْنٌ نَبِيلان ، وإن سَعِيداً وحُسَيْناً نَبِيلان . . . وبهذا التغير الطارئ يصير الاسم على وزن : « فُعَيْلٌ » وينطبق عليه قولهم : إن الثلاثى يُصَغَّر على « فُعَيْل » ، أو : إن صيغة : « فُعَيْلٌ » هى المختصة بالاسم الثلاثى المصغر . فليس من المصغر الثلاثى كلمة : زُمَيْل<sup>(٢)</sup> ولا لُغَيْرِى<sup>(٣)</sup> ؛ لأن الحرف الثانى منهما ساكن مدغم فى نظيره ، ولأن الياء الساكنة رابعة . . .<sup>(٤)</sup>

(١) ويدخل فى حكم الثلاثى ما ختم بياء زائدة للتأنيث مسبقة بأحرف ثلاثة أصلية كما سيجىء

(٢) جبان ضعيف . (٣) لغز .

(٤) وفيما سبق يقول ابن مالك فى أول باب عنوانه : التصغير .

فُعَيْلًا اجْعَلِ الثَّلَاثِيَّ إِذَا صَغَّرْتَهُ : نَحْوُ : قَدَى ؛ فى قَدَا — ١

القدى : الجسم الصغير — كالهباء — الذى يقع فى العين فيؤلها . وتصغيره : قَدَى ؛ بإرجاع الألف إلى أصلها الياء ، وإدغام ياء التصغير فيها ؛ لأن التصغير — كالتكسير — يرد الأشياء إلى أصولها .

وإذا كان الثلاثي الأصول قد زيد على حروفه الثلاثة : « تاء التأنيث » فإنه يعتبر في حكم الثلاثي مع وجودها فيخضع عند تصغيره لما يخضع له الثلاثي ؛ مثل : شجرة — ثمرة ...  
 ( ٢ ) إن كان الثلاثي قد حذف منه بعض أصوله وبقي على حرفين <sup>(١)</sup> وجب عند التصغير ، رد المحذوف ؛ فيقال في : كُلُّ <sup>(٢)</sup> ، وبع <sup>(٣)</sup> ، ويد <sup>(٤)</sup> وأشباهها إذا صارت أعلاما : أَكْيَلٌ ، وَبَيْيَعٌ ، وَيُدَيٌّ ...

ويسرى هذا الحكم على الثلاثي الذي حذف منه بعض أصوله ؛ وعوض عنها تاء التأنيث ؛ فلا يمنع وجود هذه التاء من إرجاع المحذوف ، فكأنها غير موجودة ؛ نحو : عِدَّةٌ وَسُنَّةٌ — علمين وأصلهما : وَعَدٌ ، وَسَنَوٌ ، أَوْسَنَةٌ ، فعند التصغير : يرجع للأول فإؤه المحذوفة ، وللثاني لامه المحذوفة ، فيقال : وَعُيَيْدٌ ، وَسُنَيْيَةٌ أَوْسُنَيْيَةٌ . وهذه التاء الموجودة بعد هي للتأنيث ، وليست — كالسابقة — للتعويض .  
 ومما حذف لامه الأصلية وعوض عنها تاء التأنيث : « بنت وأخت » ؛ فيرد المحذوف منهما عند التصغير ؛ فيقال : بُنَيْيَةٌ <sup>(٥)</sup> ؛ وَأُخْيَيْيَةٌ والأصل : بُنْيَوَةٌ وَأُخْيَوَةٌ ، اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ... <sup>(٦)</sup>

فإن كان الاسم على ثلاثة أحرف بعد حذف بعض أصوله لم يرجع المحذوف ؛ نحو : هَادٌ وَهُوَيْدٌ ، وداعٌ ودُوَيْعٌ .

( ٣ ) وإن كان الاسم موضوعاً في أصله <sup>(٧)</sup> على حرفين ، وأريد تصغيره

( ١ ) قد يكون أحدهما : « هاء السكت » ، وذلك إذا حذف من الثلاثي حرفان وبقي واحد ؛ فينضم إليه هاء السكت وجوباً ، نحو : رِهٌ ، وقِهٌ ؛ أمران من : رأى ، ووقى .  
 ( ٢ ) محذوف الفاء . ( ٣ ) محذوف العين . ( ٤ ) محذوف اللام .

( ٥ ) هذه التاء التي في التصغير للتأنيث ، وليست للعوض — ومثلها التي في : سنية ، أو : سنية — ؛ إذ ليس في الكلمة محذوف الآن تكون عوضاً عنه . بخلافها قبل التصغير حيث كان الأصل : « بنو » — في الرأي الشائع — فالنوعان مختلفان ؛ فليس في وجودها عند التصغير جمع بين العوض والمعوّض عنه . ومثلها : « أخية » وأصلها قبل التصغير : « أخو »

( ٦ ) وفي تصغير ما نقص منه بعض أصوله يقول ابن مالك :

وَكَمَّلَ الْمُنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا لَمْ يَحْوَ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا ؛ كـ « مَا » — ١٧

يريد بالمنقوص هنا ما نقص منه بعض أصوله بسبب الحذف . ومثل له بكلمة « ما » وأصلها ماء ولكن الهمزة حذفت لأجل الشعر .

( ٧ ) الاسم الأصل لا يكون موضوعاً على حرفين في أول أمره ؛ لكن يصح أن يكون منقولاً مما وضع في أصله على حرفين .

فإن كان ثانيهما صحيحاً - مثل : هل ، وبل ، ولم . . . أعلاماً - وجب : إما تضعيف ثانيه عند التصغير بشرط أن يكون أحد المضعفين قبل ياء التصغير ، والآخر بعدها ؛ فتتوسط بينهما - وإما تضعيف ياء التصغير نفسها ، بزيادة ياء عليها ؛ فيقال : هَلَيْسَ ، أو هَلَيْتَ - بُلَيْلٌ ، أو ؛ بُلَيْتَ - لُمَيْسٌ ، أو لُمَيْتَ . . . ففي هذه الأمثلة زادت ياء التصغير ، وتلاها بعد زيادتها حرف التضعيف الذى يشبهها أو الذى يشبه ما قبلها مباشرة ، ويتحرك الحرف الذى يلي ياء التصغير بالحركة الإعرابية المناسبة للجملة ؛ لأن الاسم فى هذه الحالة يصير معرباً .

وإن كان ثانيهما معتلاً وجب تضعيفه ، وزيادة ياء التصغير بين الحرفين المضعفين ، فمثل : لَوْ - كَيْ - ما - أعلاماً - يقال فيها بعد التضعيف : لَوْ - كَيْ - ماء<sup>(١)</sup> . . . ويقال فى تصغيرها : لَوَيْ<sup>(٢)</sup> - كُيَيْ<sup>(٣)</sup> - مَوَيْ<sup>(٤)</sup> بتوسيط ياء التصغير بين الحرفين المتماثلين . والاسم فى هذه الصورة معرب أيضاً ، تجرى حركات الإعراب على حرفه التالى ياء التصغير .

هذا ، ويعتبر الاسم ثنائياً - يجرى عليه ما يجرى على الثنائى من إرجاع المحذوف ومن غيره - إذا كانت حروفه ثلاثة أولها همزة وصل ؛ نحو : ابن ، واسم . . . فتحذف همزة الوصل فى تصغيره ، ويرجع المحذوف ؛ فيقال : بُنَيْ - وَسُمَيْ .  
( ٤ ) إن كان الثلاثى المصغر اسماً دالاً على المؤنث وحده - أى : ليس

( ١ ) لأن تضعيف الألف سيؤدى إلى وجود ألفين يستحيل النطق بهما ؛ فتقلب الثانية منها همزة ، كما يحصل فى نوع آخر سبق بيانه ( فى ص ٤٤٨ ) ، هو ألف التأنيث الممدودة . وقيل : إن الهمزة تجيء من أول الأمر من غير قلب .

( ٢ ) أصلها : لَوَيْ ، اجتمعت الياء والنون ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء ( طبقاً لقواعد الإعلال ) .

( ٣ ) بثلاث ياءات الأولى الأصلية ، والثانية ، للتصغير ، والثالثة الزائدة للتضعيف .

( ٤ ) فالألف الأصلية - التى هى الحرف الثانى فى كلمة : « ما » - انقلبت واواً ؛ لأنها مجهولة الأصل ؛ ومجهولة الأصل تقلب واواً - كما سيجىء فى ص ٥٣٢ - ثم وليتها ياء التصغير ، وقلبت الألف الثانية المزيدة للتضعيف ياء لوقوعها بعد ياء التصغير ، وأدغمت فيها . ولم تهمز ؛ لزوال علة إبدالها همزة - كما قالوا - وهى وقوعها فى الآخر بعد ألف زائدة . أما كلمة « ماء » وهو الذى يشرب ، فتصغيره : مَوَيْه لأن ألفه مبدلة من واو ؛ إذ أصله : مَوَه ؛ بدليل جمعه على أمواه ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها ، فصار : ماء ، ثم انقلبت الهاء همزة ؛ سماعاً على غير قياس ؛ فصار : ماء ، فعند تصغيره يرجع كل حرف إلى أصله .

دالاً على المذكر ، ولا مشترك الدلالة بين المؤنث والمذكر — وجب عند أمن اللبس زيادة تاء في آخره ؛ لتدل على تأنيثه ، سواء أكان باقياً على ثلاثيته ، نحو : دار ، وأذن ، وعين وسن ، . . . أم كان بعض أصوله محذوفاً ؛ نحو : يد ، وأصلها : « يدئى » ؛ حذفت لامها تخفيفاً ؛ فيقال فى تصغير تلك الأسماء وأشباهاها : دَويرة — أُذِينَة — عَيْسِيَة — سُنينة — يَدِيَة .

فإن أوقعت زيادة التاء فى لبس وجب تركها ؛ كما فى تصغير : شجر وبقر ؛ — عند من يقول بتأنيث اسم الجنس الجمعى — فلا يقال فى تصغيرها : شَجِيرَة ، ولا بُقِيرَة ؛ لأنه يلتبس بتصغير : « شجرة وبقرة » المكبرتين . وكذلك لا يقال : خميسة ولا سبيعة ، فى تصغير : خمس وسبع ، الدالتين على معدود مؤنث . ومثلهما باقى الأعداد المؤنثة لدالتها على معدود مذكر ، لأن زيادة التاء عند تصغيرها يوقع فى لبس ، إذ يقع فى الظن أنها لمعدود مذكر ، مع أنها لمعدود مؤنث .

وكذلك يجب تركها إن كان الاسم وقت تصغيره دالاً على مذكر ولو كان فى أصله مؤنث ؛ إذ الاعتبار إنما هو للدلالة الحالية لا السابقة ، فلو سمينا مذكراً بأحد الأسماء المؤنثة السابقة : — دار — أذن — عين — سن — ... أو غيرها ، كسعد ، وحسن ، وهند ، ومي — أعلام مذكر — لم يصح محيى تاء التأنيث <sup>(١)</sup> .

وكذلك لا يصح محيئها إذا كان المصغر غير ثلاثى <sup>(٢)</sup> ، نحو : زينب ، وسعاد ؛ فلا يقال فيهما : زِينبة ، ولا سَعِيدَة .

فشرط زيادة تاء التأنيث أن يكون المصغر ثلاثياً ، مؤنثاً وقت تصغيره ، لا يلتبس بغيره عند زيادتها . ولا فرق فى الثلاثى بين الباقى على ثلاثيته وغير الباقى الذى نقص منه شىء ، ولا ما بين ثلاثيته أصيلة وما ثلاثيته طارئة . ومن أمثلة الطارئة : سُمِيَّة <sup>(٣)</sup> : علم مؤنث ، وهى تصغير : « سَمَاء » <sup>(٤)</sup> المؤنثة المملودة .

(١) جاء فى كتاب سيبويه ( ٢ ص ١٣٧ ) ما نصه : « ( إذا سميت رجلاً بعين أو أذنين

فتحقيره بغير هاء — أى : أن تصغيره يكون بحذف تاء التأنيث — وتدع الهاء ههنا ؛ كما أدخلها فى :

« حجر » اسم امرأة ، ويونس يدخل الهاء ويحتج بأذينة . وإنما سمي بمحقر ( ١٠١ هـ ) .

وإذا كان الاسم المصغر غير مقصور الدلالة على المؤنث فلا تلحقه التاء كأن يكون صالحاً له

والمذكر : مثل : نصف ؛ بمعنى متوسط السن ، يقال رجل نصف وامرأة نصف ... ( ٢ ) إلا فى تصغير

الترخيم فيصح محيئها فى المؤنث — كما سنعرف عند الكلام عليه ص ٥٣٤ . ومثل الرباعى ما زاد عليه مما حذف

منه ألفت تأنيث مقصورة ؛ خامسة أو سادسة ؛ فيجوز ( كما سيأتى فى ص ٥٢٤ و ص ٥٢٥ ) إلحاق التاء

به ، كجبارى ، يجوز تصغيره بإبقاء الألف ، أو بحذفها ، أو حذفها مع زيادة التاء ؛ تعويضاً عنها فيقال :

حبيرى ، أو : حبير ، أو حبيرة . ومثل : لُغَيْزَى . فيصح فيه الأمران دون إبقاء الألف ؛ يقال : لغيز ، أو

لغيفيرة . ( المجمع ج ٢ ص ١٨٩ ) . ( ٣ ) من كل رباعى ، ثالثه مدة ولامه حرف علة بحسب أصلها .

( ٤ ) سبقت الإشارة إليها فى هامش ص ٤٥٨ .

جرت عليها ضوابط التصغير ؛ فضمَّ أولها ، وفتح ثانيها ، وزيد بعده ياء التصغير ، وانقلبت الألف الزائدة ياء ، فاجتمع ياءان ، الأولى منهما ساكنة ؛ وهى ياء التصغير ، والثانية متحركة بالكسرة ؛ وهى التى أصلها المدَّة فأدغمنا ، ثم رجعت الحمزة إلى أصلها « الواو » — لام الكلمة — . وانقلبت الواو ياء ؛ طبقاً لقواعد الإعلال ؛ فصارت الكلمة : سُمِّيَّ . فاجتمع ثلاث ياءات ؛ هى ياء التصغير ، تليها الياء التى أصلها ألف المد ، وبعدهما الياء التى أصلها الواو لام الكلمة . . . فوقع بعد ياء التصغير ياءان ، وهذا لا يقع فى فصيح الكلام ، ويتحتم حذف أولاهما تطبيقاً للضوابط العامة فى هذا الباب — كما سيجىء<sup>(١)</sup> — فصارت : سُمِّيَّ . ياء مشددة تعتبر الحرف الثالث ، ثم زيدت عليها تاء التأنيث ؛ لتكون كأصلها دالَّة على المؤنث ، فصارت : سُمِّيَّة .

ويجب فتح الحرف الذى قبل هذه التاء مباشرة وهو الحرف الواقع بعد ياء التصغير فى : « فُعَيْلٌ »<sup>(٢)</sup> ؛ لأن تاء التأنيث تستوجب فتح الحرف الذى قبلها فى جميع حالات اللفظ الثلاثى وغير الثلاثى المختوم بها ، سواء أكانت خاتمة اسم مصغر ، أم غير مصغر — كالأمثلة السالفة — وسواء أكانت خاتمة فعل ، أم حرف ؛ نحو : قامت — كتبت — رُبَّت — ثُمَّت . ( وهذا موضع يجب فيه فتح الحرف بعد ياء التصغير فى صيغة « فُعَيْلٌ » وهى الصيغة المقصورة على تصغير الاسم الثلاثى وحده . — أما الحرف الذى يلى ياء التصغير فى غير هذه الصيغة ، بأن يقع بعد ياء التصغير فى صيغتي : « فُعَيْلٌ وفُعَيْعِلٌ » ، فيكون مكسوراً ، وله حالات يبقى فيها على حركته التى كانت له قبل التصغير . وسيجىء بيان هذا فى موضعه المناسب<sup>(٣)</sup> . )

وقد ورد فى الكلام المسموع بعض ألفاظ خالفت فى التذكير أو التأنيث . ما سبق تقريره ؛ فهى شاذة لا يقاس عليها<sup>(٤)</sup> . . . كشذوذ ألفاظ أخرى ثلاثية ورد

(١) فى ص ٥٣٣ وفيها إيضاحه وشرطه .

(٢) أما فى غير هذه الصيغة فلها حكم آخر يجىء فى هامش ص ٥٢٦ . (٣) فى ص ٥٢٦ .

(٤) فيما سبق من زيادة تاء التأنيث عند تحقق الشرط — يقول ابن مالك :

واخْتَمَّ بِنَاءِ «التَّأْنِيثِ» مَصْغَرَاتُ مَنْ مُؤَنَّثٌ ، عَارٌ ، ثُلَاثِيٌّ ؛ كَسِينٌ — ١٩

تصغيرها على غير صيغة فُعَيْلٍ<sup>(١)</sup>

(٥) إن كان ثانياً الاسم المصغر حرف لين<sup>(٢)</sup> - نحو : باب وقيمة - وجب إخضاع هذا الثاني للضابط العام الذى يَسْرِي على كل حرف لين ثان ؛ سواء أكان الاسم المصغر ثلاثياً أم غير ثلاثى . وسيجيء<sup>(٣)</sup> هذا الضابط . وإلى هنا انتهى الكلام على تصغير الثلاثى .

\* \* \*

ب - إن كان الاسم الذى يراد تصغيره رباعياً<sup>(٤)</sup> ؛ مثل : جعفر وبندق - وجب ضم أوله وفتح ثانية - إن لم يكونا كذلك من قبل - وزيادة ياء ساكنة بعد ثانيه (وهى التى تسمى : ياء التصغير) وكسر ما بعد هذه الياء ، إن لم يكن مكسوراً من قبل<sup>(٥)</sup> ؛ فيصير الاسم بعد إجراء هذه التغييرات على وزن : « فُعَيْعِل » ؛ نحو : جُعَيْعِفِرْ . وبِنْدَيْدِقْ . وهذه التغييرات التى طرأت على الرباعى عند تصغيره هى التغييرات التى طرأت على الثلاثى عند تصغيره كذلك . مع زيادة كسر ما بعد ياء التصغير فى الرباعى ؛ - كالمثالين السالفين . - إلا فى بعض حالات ستجيء<sup>(٦)</sup> .

والكسر بعد ياء التصغير فى الاسم الرباعى يوجب تغييراً آخر لا بد منه ؛ يتلخص فى أنه لو وقع بعدها حرف لين<sup>(٧)</sup> فالواجب قلبه ياء تدغم فى ياء الصغير أو لا تدغم ؛ على حسب ما تقضى به الضوابط العامة فى مثل هذه الحالة التى تقع

مَالَمْ يَكُنْ « بالثاء » يُرَى ذَالْبِسْ كَشَجَرٍ ، وَبَقَرٍ ، وَخَمْسٍ - ٢٠  
وَشَدَّ تَرَكَ دُونَ لَبْسٍ . وَنَدَرَ لَحَاقُ « تَا » فِيمَا ثَلَاثِيًّا كَثَرُ - ٢١

( كثر بفتح الثاء ، بمعنى ؛ فاق . وثلاثياً : مفعول به مقدم لكثير ) ومعنى البيتين الأولين واضح ، وهو يقرر فى البيت الأخير : أن ترك الثاء مع أمن اللبس شاذ - مع تحقق بقية الشروط الأخرى - وأن من النادر زيادة هذه الثاء إذا فاق الاسم المصغر ثلاثة ، وزاد عليها ؛ أى : إذا كان رباعياً فأكثر ، ومن هذا النادر الذى لا يقاس عليه تصغيرهم : وراء ، وأمام ، وقدام . . . على : وَرَيْثَةٌ ، وَوَمِيْمَةٌ ، - بتشديد الياء - وَقُدَّ يَمْدِيْمَةٌ . . .

- ( ١ ) كتصغيرهم : « رجل » على : « رويجل » ، و « مغرب » على : مغير بان .
- ( ٢ ) فى ص ٤٩٥ معناه . والمراد هنا : حرف العلة ( ٣ ) ص ٥٢٩
- ( ٤ ) لا فرق فى الرباعى بين ما حروفه أصلية ؛ نحو جعفر وما حروفه أصلية وزائدة ؛ نحو : بندق . فالأساس : أن يكون عدد الحروف أربعة ، أصلية كانت ، أم مختلطة .
- ( ٥ ) مثل قِرْمِيز ( لنوع من الصبغ الأحمر ) ، وَقَشِيْبِر ( للصوف الردىء ) .
- ( ٦ ) فى ص ٥٢٦ . ( ٧ ) فيكون الحرف الثالث فى الاسم قبل مجيء ياء التصغير .

فيها « ياء » بعد ياء التصغير<sup>(١)</sup>. فيقال في كتاب ، وسحاب ، ومقام : كُتِّبَ ،  
وسُحِبَ ، ومُقِّمٌ . . . وفي : صبور ، وعجوز ، وبعوض : صُبِرَ ،  
وعُجِرَ ، وبُعِيَضٌ . . . وفي جميل ، وسمير ، وسعيد : جُمِّلَ ، وسُمِّرَ ،  
وسُعِّدَ . وهذا معنى قول النحاة : الاسم الرباعي يُصَغَّرُ على : « فُعْيَعِل » .  
وإن كان حرفه الثالث قبل التصغير حرف لين وجب قلبه ياء بعد التصغير . . .

\* \* \*

ح - إن كان الاسم الذي يراد تصغيره خماسياً فأكثر :

(١) فإن لم يكن رابعه حرف لين وجب - في أغلب الحالات - (٢) حذف  
بعض أحرفه الضعيفة<sup>(٣)</sup> ليصير رباعياً يمكن تصغيره على صيغة : فُعْيَعِل الخاصة  
بالرباعي ، بالطريقة التي شرحناها عند الكلام عليها . فيقال في سفرجل : سُفِرَج ،  
وفي فرزدق : فَرِزْدُ ، أو : فَرِيزِق ، وفي حيزبون : حُزَيْبِن ، وفي مستنصر :  
مُنْصَيِّر ، وفي محرنجم : حَرَّيْنَجِم .

(٢) فإن كان رابعه حرف لين وجب - في أغلب الحالات - (٢) حذف بعض  
أحرفه الضعيفة - كالسابق . وقلب حرف اللين ياء إن لم يكن ياء من الأصل ؛ فينتهي  
تصغير الاسم إلى « فُعْيَعِل » بوجود ياء قبل آخر الصيغة - وهذه الياء هي التي  
كانت قبل تصغير الاسم حرف لين رابعاً - تقول في تصغير سِرْحَان : سُرَيْحِين ،  
وفي عصفور : عَصَيْفِير ، وفي قنديل قُنَيْدِيل .

(١) من هذه الضوابط ما جاء في المجمع ( ٢ ص ١٨٦ ) ، ونصه بإيضاح يسير : « إن ولي  
ياء التصغير واو قلبت ياء :

١ - وجوباً إن سكنت (الواو) كعجوز وعُجِبِرَ » أو أعلت - بأن قلبت شيئاً آخر كالف مثلاً -  
كقمام ؛ فإن أصله : مقوم ، فيقال : مُقْمِمٌ . أو كانت لاما ؛ كغزوة وغُزِيَتْ ، وعشوا -  
بالقصر وعُشِيَتْ .

ب - وجوازاً إن تحركت الواو في إفراد وتكسیر ولم تكن لاما فيهما ؛ كأسود وأساود ، وجدول وجداول  
فيقال في التصغير : أُسَيْمِدُ وأَسَيْمُود ، وجدَيْلٌ ، وجدَيْبُولٌ فيجوز قلب الواو ياء ، وإدغامها في ياء التصغير  
علا بقاءة الإعلال من القلب والإدغام عند اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون ، كما يجوز إبقاء  
الواو بغير قلب إجراء لها على حدها في التكسير ، لأن التصغير والتكسير من باب واحد - في الأعم الأغلب - .  
فإن تحركت الواو في التصغير والتكسير وهي لام وجب قلبها ياء ، في التصغير بغير نظر إلى التكسير ؛ نحو :  
كروان وكُرَّيَان وجمعه كراوين » هـ . ثم انظر ص ٥٨٩ في الكلام على قلب الواو ياء .

(٢) في ص ٥٢٤ حالات لا يصح فيها الحذف .

(٣) سبق في ص ٤٩٨ بيان المراد من الحرف القوي والضعيف .



وهذا معنى قول النحاة : يجرى تصغير الخماسى فما فوقه — بشرط ألا يكون الحرف الرابع لنا — على الطريقة التى جرى بها تصغير الرباعى . كلاهما على وزن «فُعَيْعِلٌ» ، فإن كان الرابع ( فى الخماسى وفيما زاد على الخماسى ) حرف لين وجب قلبه ياء ؛ ليكون تصغير الاسم على «فُعَيْعِيلٌ» وجوباً ؛ بظهور ياء قبل الآخر .

وإذا حذف من الخماسى فما فوقه بعض أحرفه للتصغير جاز زيادة ياء قبل آخره لتكون عوضاً عن المحذوف ، بشرط ألا يكون قبل آخره ياء ؛ فيقال فى سفارج : سَفَيرِج وسَفَيرِيج — وفى فرزدق : فُرَيْزْد وفُرَيْزِيد أو فُرَيْزِق وفُرَيْزِيق — وفى حيزبون : حَزَيْبُن أو حَزَيْبِين ، وفى مستنصر : مُسْتَنْصِر أو مُسْتَنْصِر . . . وهكذا . ولا يصح الجمع بين هذه الياء ومحذوف ؛ لثلاثا يجتمع العِوضُ والمَعْوَضُ<sup>(١)</sup> عنه .

ولا بد من كسر الحرف الذى يلى ياء التصغير فى الصيغتين : (فعيعل ، وفعيعل) إلا فى مواضع سيحىء النص عليها<sup>(٢)</sup> .

والذى يحذف أو يبقى من الأحرف هنا هو ما يحذف أو يبقى عند جمع الاسم تكسيراً ؛ بحيث يبقى الحرف الأقوى الذى له المزية على غيره . فإن ساوى غيره فى الأفضلية جاز حذف أحدهما بغير تفضيل — كما عرفنا —<sup>(٣)</sup>

فتصغير الاسم الخماسى فما فوقه يقتضى — فى الغالب — من الحذف والإبقاء ما يقتضيه تكسيره على : «فعالل ، وفعاليل» وما ضاهاهما فى الهيئة كمتفاعل ومتفاعيل ، وفواعل وأفاعيل . وما جاء مخالفاً لهذا فهو شاذ هنا كشدوذ ما خالف الضوابط الخاصة بتصغير الثلاثى ؛ كتصغيرهم رجل على : رُوَيْجِيل ، ومغرب على : مُغْيِرْبَان ولسيلة على : لُسَيْلِيَّة ، وإنسان على : أُنْسِيَان . . . مع أن القياس فيما سبق هو : رُجِيل — مُغْيِرْب — لُسَيْلِيَّة أنيسين إن كان جمعه للتكسير هو : أناسين<sup>(٤)</sup> . . .

\* \* \*

(١) كما سيحىء فى ص ٥٢٣ .

(٢) فى ص ٥٢٦ .

(٣) بيان مزايا الحرف فى ص ٤٩٨ .

(٤) انظر هامش ص ٤٩٣ وفى تصغير الرباعى وما زاد عليه ، وفى الوسيلة لذلك أحياناً من حذف بعض الأحرف كما تحدث فى التكسير . . . يقول ابن مالك :

«فُعَيْعِلٌ» «مَع» «فُعَيْعِيلٌ» لِمَا فَاقَ ؛ كَجَعَلُ : دِرْهَمٌ ، دُرَيْهَمًا ٢

أسماء لا يحذف عند التصغير خامسها ولا ما فوقه :

يستثنى من القاعدة السالفة بعض أسماء تزيد أحرف كل منها على الأربعة ، ولا يحذف حرفها الخامس ولا ما بعده عند التصغير - بالرغم من أنهما في بعض الصور قد يحذفان عند التكسير - فيصغر الاسم كأنه رباعي مع ترك الحروف التي تجيء بعد الرابع على حالها ، واعتبارها كأنها منفصلة عنه ليست من حروفه ، ومن هذه الأسماء :  
( ١ ) الاسم المختوم بألف تأنيث ممدودة<sup>(١)</sup> بعد أربعة أحرف فصاعداً ؛ نحو :

« قُرْفُصَاء » ؛ فيقال في تصغيرها : قُرَيْفُصَاء ، بتصغير الكلمة كأنها رباعية ، ثم يلحق بها الهمزة والألف التي قبلها ، وإن شئت قلت : بتصغير الكلمة من غير اعتبار لوجود الهمزة والألف التي قبلها مع وجودهما عند التصغير وبقائهما معه .  
أما ألف التأنيث المقصورة فإن كانت رابعة - كصُغْرَى وكُبْرَى - فإنها تبقى وجوبا ، يقال في تصغيرهما : صُغَيْرَى وكُبَيْرَى . وإن كانت سادسة أو سابعة حذفت وجوبا ؛ مثل : لُغَيْرَى<sup>(٢)</sup> ولُغَيْرِيز<sup>(٣)</sup> ، وبَرْدَرَايا<sup>(٤)</sup> وبُرَيْدَر<sup>(٥)</sup> ...

= وما به لِمُنْتَهَى الجَمْعِ وَصِلَ به إلى أَمَثَلَةِ التَّصْغِيرِ صِلَ - ٣

وتقدير هذا البيت : وما وصل به إلى التكسير في صيغة منتهى الجموع صل به إلى التصغير حين تريد تصغير أمثله . يريد بهذا حذف بعض الأحرف ، فإن الحذف هو الذي يوصل إلى جمع بعض الأسماء جمع تكسير على صيغة منتهى المجموع . ثم قال بعد ذلك في الوصول إلى صيغة فاعيل :

وَجَائِزٌ « تَعْوِيْضُ يَا » قَبْلَ الطَّرْفِ إِنْ كَانَ بَعْضُ الْإِسْمِ فِيهِمَا انْحَدَفَ - ٤  
ثم بين أن ما خالف المذكور في البابين ( باب تصغير الثلاثي و باب تصغير غيره ) خارج عن القياس :

وَحَائِذٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْمًا رُسِمًا - ٥

( ١ ) سبق الكلام على ألف التأنيث الممدودة وأصلها في ص ٤٤٨ ومنه يفهم أن ألف التأنيث الممدودة - في الأرجح - هي ألف زائدة للتأنيث ، قبلها ألف أخرى زائدة فتتقلب ألف التأنيث همزة . فالهمزة في « قُرْفُصَاء » ونحوها للتأنيث ، وقبلها ألف زائدة ملازمة لها تدل على أن ألف التأنيث ممدودة ؛ لا مقصورة . فهي علامة مدها ، ومتممة لها .  
( ٢ ) بمعنى : اللغز - كما سبق - .  
( ٣ ) ويصح زيادة تاء التأنيث للتعويض ؛ فيقال : لغَيْرِيزَة . بشرط أن تكون الألف المحذوفة خامسة ، كما سبق في هامش ص ٥١٩ .

( ٤ ) اسم موضع .

( ٥ ) حذفت ألف التأنيث ؛ فصارت الكلمة : بریدرای ، ثم حذفت الألف والياء ؛ لأنهما زائدتان ( راجع الصبان ) .

وكذلك إن كانت خامسة وليس في الأحرف السابقة عليها حرف مدّ زائد ؛ كقَرَقَرَى<sup>(١)</sup> وقَرَيَقَر. فإن كان في الأحرف التي تسبقها حرف مدّ زائد جاز حذفها ، أو حذف حرف المدّ الزائد دونها ؛ نحو : حُبَارَى<sup>(٢)</sup> وحُبَيَّرَى ، أو حُبَيَّر ، ونحو : قَرَيَشَى<sup>(٣)</sup> وقَرَيْشًا (بحذف ياء المد التي بعد الراء) أو قُرَيْش ؛ بحذف ألف التانيث المقصورة ، وإدغام « ياء المد » في « ياء » التصغير . . . فلا لف التانيث المقصورة ثلاث حالات : الحذف وجوبًا ، والبقاء وجوبًا ، وجواز الأمرين .

(٢) الاسم المختوم بتاء تانيث مسبقة بأربعة أحرف أو أكثر ؛ نحو : جوهرة ، وحنظلة ، فيقال في تصغيرهما : جَوَيْهَرَة ، وحَنِظِلَة بإبقاء التاء على حالها وإجراء التصغير على الكلمة كأنها رباعية خالية منها .

(٣) المختوم بياء النسب ، نحو : عَبَقَرَى ، جوهري ، فيقال في تصغيرهما : عُبَيْقَرَى وجَوَيْهَرَى .

(٤) المختوم بألف ونون زائدتين بعد أربعة أحرف أو أكثر وليس مثنى، وكذا المختوم بعلامتي تثنية ؛ كزعفران ، ومؤمنان — ومؤمنين وتصغيرها : زعفران — مؤمنان — مؤمنين .

(٥) المختوم بعلامتي جمع المذكر السالم أو جمع المؤنث السالم ، نحو : أحملون ، وأحمدين ، وزينبات . والتصغير : أحمدون وأحمدين وزينبات . . . (٦) عجز المركبين ؛ الإضافي والمزجي ؛ نحو : ظهير الدين<sup>(٤)</sup> ، وأند رستآن<sup>(٥)</sup> وتصغيرهما ظهَيْر الدين وأُنْدِرِسْتَان<sup>(٦)</sup> .

(١) اسم موضع . (٢) اسم طائر . ويجوز « حَبْرَة » بزيادة التاء عوضاً عن ألف التانيث كما سبق في ص ٥١٩ . (٣) نوع من القُر، وقد يمد ، فيصح على اعتباره مقصوراً للممدود كتابته بالألف أيضاً . (٤) علم . (٥) اسم بلد فارسي .

(٦) وفي المواضع التي تبقى فيها الحروف عند تصغير الخاسي<sup>٦</sup> فافقه يقول ابن مالك :

وَأَلْفُ التَّانِيثِ حَيْثُ مُدًّا وَتَاوُهُ : مُنْفَصِلَيْنِ ، عُدًّا — ٨

كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ وَعِجْزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ — ٩

وهكذا زِيَادَتَا فَعَلَانَا مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ ؛ كزَعْفَرَانَا — ١٠

فالحروف السَّابِقَةُ - كلها - تثبت في التصغير ؛ لتقديرها منفصلة عما قبلها ، ولا يصح حذفها ؛ إذ لو حذفت ألف التأنيث ، أو تاؤه ، أو غيرهما مما جاء بعدهما - لأوقع الحذف في لبس لا ندرى معه أكان الاسم المصغر مشتملا على المحذوف أم غير مشتمل عليه ، فيتساوى تصغير الاسم المشتمل على تلك الأحرف والاسم الخالي منها . وهذا اللبس غير موجود فيما يصح جمعه من تلك الأسماء جمع تكسير - إلا المركب الإضافي فإن تكسيره وتصغيره سواء - ولذلك تحذف تلك الأحرف السابقة في التكسير ؛ فيقال في تكسير قَرْفُصَاء : قَرْأَفْص - وفي جَوْهَرَة : جَوَاهِر ، وفي عِبْقَرَى : عِبَاقِر - وفي زَعْفَرَان زَعَاْفَر ... أما المركب المزجي فلا يكسّر - في الرأي الشائع - كما مرّ في باب جمع التكسير ( ص ٥٠٨ ) . . .

\*\*\*

مواضع تبقى فيها حركة الحرف الواقع بعد ياء التصغير في : « فُعَيْلٍ وَفُعَيْمِلٍ » كما كانت قبل التصغير :

عرفنا أن تصغير الاسم على صيغة : « فُعَيْعِلٍ ، أو فُعَيْعَمِلٍ » يقتضى كسر الحرف الذى يلي ياء التصغير مباشرة ؛ ( نحو : دُرَيْهَمٍ وَجَوْهَيْرٍ ) ، و ( سَفِيرِيحٍ ، وَفَرِيزِيدٍ ، أو فَرِيزِيْقٍ ) في تصغير : ( دَرَهْمٍ وَجَوْهَرٍ ) و ( سَفَرَجَلٍ وَفَرَزْدَقٍ ) وأشباهها من كل اسم تزيد أحرفه على الثلاثة قبل تصغيره . ويستثنى من هذا الحكم مواضع يجب فيها ترك حركة الحرف التالى ياء التصغير على ما كانت عليه قبل التصغير . ومن هذه المواضع (١) :

وَقَدَّرَ انْفِصَالُ مَا دَلَّ عَلَى تَثْنِيَةٍ ، أَوْ جَمْعٍ تَصْحِيحٍ جَلًّا - ١١  
( جلا : أى : أظهر . وهو معطوف على الفعل : دل . يريد : قدر انفصال ما دل على تثنية أو جمع تصحيح ، وجلا . ثم قال :

( انظر ص ٥١٩ )

وَأَلْفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَشْتَبَهَا - ١٢  
وعند تصغير « حُبَارَى » خَيْرٌ بَيْنَ الْحُبَيْرَى - فَادِرٍ وَالْحُبَيْرِ - ١٣  
( انظر ص ٥١٩ ) .

( ١ ) ليس من المواضع الآتية المختوم ببناء التأنيث ؛ لأنها هنا ( أى : في غير الثلاثى ) تكون مسبوقة بأربعة أحرف أو أكثر فيجب معها كسر الحرف التالى لياء التصغير ؛ إذ تكون مفصولة منه بحرف ؛ نحو : دَحِيرَجَة في تصغير : دَحْرَجَة « والشرط في فتح الحرف التالى ياء التصغير في الاسم المختوم ببناء =

(١) الحرف الذى يليه ألف التأنيث المقصورة ، نحو : صغرى وصُغَيْرَى - كُبُرَى وكُبَيْرَى . بخلاف الحرف الذى يليه ألف الإلحاق المقصورة فيكسر ؛ نحو : أَرطَى وأَرِيط<sup>(١)</sup> .

(٢) الحرف الذى يليه - مباشرة<sup>(٢)</sup> - ألف التأنيث الممدودة ( وهى الهمزة التى أصلها ألف التأنيث وقبلها ألف المد الزائدة ) ؛ نحو : حمراء - خضراء - صفراء . . . ويقال فى تصغيرها : حميراء - خضيراء - صفيراء . . . بخلاف الحرف الذى يليه ألف الإلحاق الممدودة ؛ نحو : علباء وعُلَيْب<sup>(٣)</sup> ؛ فيجب كسر الحرف الذى قبل ألف الإلحاق بنوعيتها .

(٣) الحرف الذى يلىه ألف أفعال . ( بأن يكون الاسم قبل التصغير على وزن : أفعال ؛ مثل : أفراس وأبطال . . . ؛ فإذا صُغِرَ وقعت ألف : « أفعال » بعد ياء التصغير ، فيجب فتح الحرف الذى قبل ألف : « أفعال » ، وهو الحرف الواقع بعد ياء التصغير ) ، نحو : أُفَيْرَاس وأُبَيْطَال .

(٤) الحرف الذى يليه ألف : « فُعَلان » - ثلاثى<sup>(٤)</sup> الفاء ؛ اسماً كان أم وصفاً . بشرط ألا يكون جمع : « فُعَلان » هو : « فُعَالين »<sup>(٥)</sup> عند التكسير فى تصغير : فرحان ، وعثمان ، وعمران ، نقول : فريحان وعثمان ، وعمران ، بفتح الحرف الذى بعد ياء التصغير ، لتحقيق الشرط ، وهو أن المفرد : فُعَلان (مطلق الفاء) لا يجمع تكسيراً على . فُعَالين ؛ فلا يقال : فراحين - عثمانين - عمارين . . .

فإن كان « فُعَلان » مما يجمع على : « فُعَالين » وجب كسر الحرف الذى

---

= التأنيث ألا يفصل بينه وبينها فاصل ؛ فإن فصل بينهما فاصل وجب كسر ما يلى ياء التصغير ؛ كالمثال المذكور ، وكحظلة وحنيظلة وهذه الحالة لا تكون تاء التأنيث فى آخر اسم ثلاثى . أما التى فى آخر الاسم الثلاثى فقد سبق الكلام عليها فى ص ١٦ و ١٨ وهى المقصودة فى كلام ابن مالك بالبيت المذكور هناك ( رقم ١٧ )

(١) تقلب ألف الإلحاق ياء بعد الكسرة ، ثم تحذف الياء عند تنوين الاسم .

(٢) فإن فصل بينهما فاصل وجب الكسر ؛ نحو : جعقيدباء ، تصغير : « جعقيدباء » لنوع من الجراد والخنافس .

(٣) تحذف الهمزة من الممدود ، وتقلب الألف ياء لأجل الكسرة . وتعلل إعلال المنقوص ( مثل :

وال - داع - هاد ) فيقال : « غليب » بالكسر والتنوين .

(٤) أى : مضمومها ومكسورها ، ومفتوحها .

(٥) وبشرط زيادة الألف والتنوين ، وألا يكون مؤنثة بالتاء .

يلي ياء التصغير ، نحو : سلطان وسلاطين ، وسِرْحان وسراحين ؛ وريحان ورياحين . فيقال في تصغيرها ؛ سُليطين ، وسُرِّحين ، ورُيِّحين<sup>(١)</sup> . . .

(٥) الحرف الواقع بعد ياء التصغير في صدر المركب المزجي ، نحو تصغير : جُعَيْفَرَسْتَان ، اسم بلد فارسي .

ففي المواضع السابقة يجب ترك حركة الحرف الواقع بعد ياء التصغير كما كانت قبل تصغير الاسم على صيغة فُعَيْل ، أو فُعَيْعِيل<sup>(٢)</sup> . . .

(١) أو : رويحين ؛ لأن بعض اللغويين يقول : الياء في : ريحان « أصلها واو » بدليل رجوعها إلى أصلها عند التصغير ؛ فيقال : رويحين . وكانت قبل التصغير : ريوحان ( بياء ساكنة ، وواو مفتوحة ، ثم قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء ، وخففت الكلمة بحذف الياء المتحركة ، فصارت : ريحان » وعند تصغيرها تحذف هذه الياء الزائدة . وترجع الياء المحذوفة المنقلبة عن حرف أصلي ؛ هو الواو . وقال بعض آخر إن الكلمة لا تشتمل إلا على ياء واحدة وليس هناك قلب ولا أدغام بدليل جمعها على رياحين فهي مثل شيطان وشياطين وتصغيرها رِيَّحين ؛ كشَيْطَيْن ( راجع المصباح المنير ، مادة : راح ) .

(٢) فيما سبق ومواضع الخمسة يقول ابن مالك :

لِتَلُوْ « يَا » التَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ تَأْنِيْثٍ ، أَوْ مَدَّتِهِ - الْفَتْحُ انْحَتَمَ - ٦  
كَذَاكَ مَا مَدَّةٌ : « أَفْعَالٌ » سَبَقَ ، أَوْ مَدَّ سَكْرَانٌ ، وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ - ٧  
( لتلو . . . « يا » أي : لتألي « يا » التي للتصغير وهو الحرف الذي يليها ، ويحيى بعدها . علم : علامة ) .

وتقدير الكلام : الفتح انحتم لتألي ياء التصغير من قبل علامة تأنيث ( وهي التاء والألف المقصورة . أما الممدودة فهي التي أشار إليها بقوله : أو مدته ) . وكذلك الفتح انحتم قبل ما سبق مدة « أفعال » ، يريد به : الحرف الذي قبل « أفعال » ؛ لأن هذه الألف للمد . وكذلك الحرف الذي قبل « أفعال » سكران . وما ألحق بسكران ما هو على وزن : فعلان مضموم الفاء أو مفتوحها أو مكسورها مع سكون العين في الحالات الثلاث بشرط ألا يكون تكسيه على فمالين - كما شرحنا - وبشرط أن تكون ألفه ونونه زائدين ، وأن يكون مؤنثه بغير التاء غالباً ؛ فخرج ما كان نونه أصلية ؛ كحسان من الحسن ، وسيفان بمعنى : طويل ؛ لأن مؤنثه سيفانة كما خرج : سرحان ، لأن جمعه سراحين .

بعض أحكام عامة في تصغير الأسماء الثلاثية ، وما فوقها :

(١) إذا كان ثاني الاسم حرف لين (١) - ألفاً ، أو واواً ، أو ياء - منقلباً عن لين وجب إرجاعه إلى أصله الذي انقلب عنه ؛ كما في الأسماء التالية :

البيان	تصغيره مع إرجاع ثانيه لأصله	الاسم الذي ثانية : لين
الأصل : بَوَّبٌ ؛ بدليل جمعه على : أبواب ، فالألف منقلبة عن واو تحركت ، وانفتح ما قبلها ؛ فصارت ألفاً ، . وانتهت الكلمة إلى : باب . ومثلها : مال وباعٌ - وهذا أحد المواضع الأربعة التي تقلب فيها الألف واواً في التصغير إذا كانت ثانية .	بَوَيَّب	باب
الأصل : نَيَّيَّبٌ ، بدليل جمعه على : أنياب ، فالألف منقلبة عن ياء تحركت ، وانفتح ما قبلها ؛ فصارت ألفاً ، وانتهت الكلمة إلى : ناب ، ومثلها : عابٌ ، وذامٌ .	مُوَيِّل بُوَيِّع	مال باعٌ (٢)
	نَيَّيَّب	نابٌ (بمعنى : سِن)
	عَيَّيَّب : ذَيَّيَّم	عابٌ : (٣) ذامٌ (٤)

- (١) سبق إيضاح معنى حرف اللين ، وحرف اللمة في ص ٤٩٥ والمراد هنا : حرف اللمة .  
 (٢) الباع : مقياس قاره المسافة التي بين الكفين عند بسطهما يميناً وشمالاً . وهو مذكر واوى ، بدليل جمعه على : أبواع .  
 (٣) عيب .  
 (٤) ذم .

البيان	تصغيره مع إرجاع ثانية لأصله	الاسم الذى ثانية : لين
الأصل : مِوزَان ، ( اسم آلة الوزن ؛ فعلها : وَزَنَ ) وقعت الواو ساكنة بعد كسرة ، فقلبت ياء ، وانتهت الكلمة إلى : ميزان التى تجمع تكسيرا على موازين .	مُوزِنِينَ	ميزان
الأصل : دِوْمَة ، من الدوام ، وقعت الواو ساكنة بعد كسرة ؛ فقلبت ياء ، وصارت الكلمة : دِيمَة ، ومثلها : قيمة والأصل : قِوْمَة ، لأنها من القوام . ( والفعل : قام - يقوم ؛ فهو واو ) .	دُؤِمَة قُؤِمَة	دِيمَة قِيمَة
..... الأصل : « مُيَقِّن » ؛ لأن الفعل هو : أيقن . واسم الفاعل هو : مُيَقِّن ؛ وقعت الياء ساكنة بعد ضمة ؛ فقلبت واو ، وانتهت الكلمة إلى : موقن .	مُيَقِّنِينَ	مُوقِّنِينَ
الأصل : مُيَسِّر ؛ لأن الفعل هو : أيسر - أى : صار ذا يُسَر - واسم الفاعل منه هو : مُيَسِّر ، وقعت الواو ساكنة بعد ضمة فقلبت واو ، وانتهت الكلمة إلى : مُوسِر . ومثله : مُوَنع ، الفعل : أነع .	مُيَسِّرِينَ مُيَوِّنِينَ	مُوسِرِينَ مُوَنِعِينَ



هذا هو الأصل العام الذى يجب مراعاته ، وما ورد مخالفاً له فشاذاً لا يقاس عليه ؛ كالذى سمع من تصغيرهم كلمة : « عِيد » على : عَيْيِدٌ ؛ والقياس : « عُوَيْد » لأن الفعل : عاد يعود . فالأصل واو .

فإن كان ثانى الاسم غير لين ولكنه منقلب عن لين بقى الثانى على حاله ولم يرجع لأصله - فى رأى الأرجح - نحو : مُتَّعِدٌ <sup>(١)</sup> وأصلها : مُوْتَعِدٌ ، قلبت الواو تاء ، وأدغمت التاء فى التاء ، وانتهت الكلمة إلى : مُتَّعِدٌ ، فيقال فى تصغيرها : مُتَّعِدٌ ، لا مُوَيْعِدٌ .

وإن كان ثانى الاسم حرف لين ولكنه منقلب عن حرف صحيح فإن كان عن همزة قبلها همزة لم يرجع لأصله ، وانقلب واواً ، نحو آدم فإن ثانيه حرف لين منقلباً عن همزة ، والأصل : أأدم ( بهمزة مفتوحة ، فهمزة ساكنة ) قلبت الهمزة الثانية ألفاً ؛ لوقوعها ساكنة بعد فتحة ، فيقال فى تصغيرها : أو يدم ، بقلب الثانية « واواً » لا بإرجاعها إلى أصلها الهمزة - وهذا موضع من المواضع التى يقلب فيها الثانى واواً ، - وسيجىء - .

أما إن كان الثانى لنا مبداً من حرف صحيح غير همزة ، أو مبداً من همزة لم تسبقها همزة فالواجب إرجاعه إلى أصله ، نحو : دينار وقيراط ، وأصلهما : دِنَارٌ وقِرَاطٌ - بتشديد النون والراء ؛ بدليل جمعهما على : دنانير وقاريط - فيقال فى تصغيرهما : دُنَيْسِيرٌ ، وقُرَيْرِيطٌ ؛ بإرجاع ثانيهما - وهو : الباء - إلى أصله النون والراء . ونحو : ذيب وریم ؛ وأصلهما : ذئب ورئم <sup>(٢)</sup> فيقال فى تصغيرهما ذُوَيْبٌ ورُؤَيْمٌ <sup>(٣)</sup> . . .

(١) معنى : مواعد .

(٢) الریم : الظبى الأبيض الخالص البياض .

(٣) وفجاسبق يقول ابن مالك :

وَارْدُدْ لِأَصْلِ ثَانِيَا لِنَا قَلْبَ فَقِيْمَةٍ صَيَّرَ : « قُوَيْمَةٌ » تُصَبُّ - ١٤  
وَشَدَّ فِي عِيدٍ عَيْيِدٌ . وَحُتِّمَ لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرِ عِلْمٍ - ١٥

يقول : اردد إلى الأصل كل حرف ثانى ، لين انقلب عن حرف آخر ، ولم يصرح بأنه منقلب عن حرف لين أيضاً ، اكتفاء بالمثال الذى ساقه ، وهو : قيمة ؛ وتصغيرها : قويمه . فالثانى حرف لين منقلب عن لين . وبين بعد ذلك : أن تصغير : « عيد » على : « عييد » شاذ ، لأن ثانيه لم يرجع إلى أصله الواو - كما شرحنا - وبين أن هذا الإرجاع يراعى فى جمع التكسير أيضاً كما روى فى التصغير .

هذا ، والكوفيون يجيزون في الألف المنقلبة عن ياء ، في مثل : ناب ، وفي الياء التي في مثل : شيخ ، قلبهما عند التصغير واواً ؛ فيقولون : نوب ، شويخ . ورأيهم ضعيف ؛ إذ لا تؤيده الشواهد المتعددة . ومن الشاذ ما سمع من تصغير : « بيضة » على : « بويضة » بالواو .

( ٢ ) إذا كان ثاني الاسم حرفاً زائداً ( ليس منقلباً عن أصل ) ، نحو : فاهم — عالم . . . ، أو كان مجهول الأصل ؛ ومنه صاب<sup>(١)</sup> ، وعاج ، وراف<sup>(٢)</sup> ، وجب قلبه واواً ؛ فيقال في التصغير : فَوَيْهَم — عَوَيْلَم — صَوَيْبَ — عَوَيْج ، رَوَيْف . . . :

(وقد سبق الكلام على حالات أخرى يجب فيها قلب الألف الثانية واواً . فالحالات أربع : الألف التي أصلها الواو — الألف المنقلبة عن همزة تلي همزة — الألف الزائدة — الألف المجهولة الأصل) .

أما الياء فتقلب ياء في موضع واحد ، هو أن يكون أصلها الياء<sup>(٣)</sup> .

( ٣ ) إن كان آخر الاسم حرفاً منقلباً عن أصل وجب عند التصغير إرجاعه لأصله ؛ سواء أكان الآخر حرف لين ؛ مثل : ملهَي ، أم غير لين ، مثل : ماء وسقاء . فألف : « ملهَي » أصلها الواو ، لأنه من اللهو . وهمزة : « ماء » أصلها الهاء ، بدليل تكسيره على : مياه وأمواه . وهمزة : « سقاء » ، أصلها : الياء ، لأنه من السقي . فيقال في تصغير ملهَي : « مُلَيْهَي » بإرجاع الألف إلى الواو ، وقلب الواو ياء ؛ لتطرفها بعد كسرة ؛ فتصير مُلَيْهَي ، وعند التنوين مُلَيْهٍ . ويقال في تصغير ماء : مَوَيْه ، وفي تصغير سقاء : سَقَيّْ بتشديد الياء . . .

( ٤ ) إذا حذف من الاسم الحماسي فما فوقه — بسبب التصغير — بعض أحرفه ، جاز زيادته ياء قبل آخره ؛ تعويضاً عن المحذوف ، بشرط ألا يوجد قبل آخره ياء . ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه ؛ فيقال في سفرجل : سَفْجَرَج ، بغير تعويض ، أو :

( ١ ) اسم نبات مر .

( ٢ ) اسم بلد .

( ٣ ) وفي هذا يقول الناظم :

وَالْأَلْفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ وَاوًّا . كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ - ١٦

سفيريح بالتعويض ، ويقال في مستنصر : مُنْصِيرٍ ، و : منيصير ( وقد سبقت الإشارة لهذا <sup>(١)</sup> ) .

( ٥ ) إذا ولي ياء التصغير ياءان <sup>(٢)</sup> وجب حذف أولاهما ؛ فيقال في : « سماء » عند تصغيرها : سُمَيَّة ( طبقاً لما وضعنا من قبل ) <sup>(٣)</sup> ، وفي سقاء : سُقَيَّ ، وفي عَشِيَّة : عَشِيَّة ، كما يقال في : « ثُرَيَّا » عند جمعها جمع مؤنث سالماً : « ثُرَيَّات » <sup>(٤)</sup> وفي « عَشِيَّة » المصغرة : عَشِيَّات . والأصل قبل حذف الياء : ثُرَيَّيَّات ، وعَشِيَّيَّات

( ٦ ) إذا وقع بعد ياء التصغير حرف مشدد فقد يصح عند بعض النحاة قلبها ألفاً للتخفيف ، كما في : دُؤَيْبَةٌ ، وشُؤَيْبَةٌ تصغير : دابه وشابه ، فيقال : دُؤَابَةٌ وشُؤَابَةٌ . والأحسن قصره على السماع .

( ٧ ) الاسم المصغر لا يصح جمعه جمع تكسير للكثرة ؛ لأنها — كما سبق — تعارض القلة المفهومة من التصغير ، وأيضاً ، لعدم وجود صيغة للكثرة ثلاثية عند اشتماله على ياء التصغير ، ولو حذفت هذه الياء لأمكن جمعه مع اللبس ، لعدم وجود العلامة التي تدل على تصغيره ، وتفرق بينه وبين غير المصغر ولهذا لا يصح تكسيه <sup>(٥)</sup> .

( ٨ ) التصغير — كالتكسير — يرد الأشياء إلى أصولها ؛ كالأمثلة التي مرّت في مواضع متفرقة من هذا الباب .

( ٩ ) الاسم المصغر ملحق بالمشتق ؛ لأنه يتضمن وصفاً في المعنى ، ولذا يصح وقوعه نعتاً . . . وغيره ، مما يغلب عليه الاشتقاق .

( ١ ) في ص ٥٢٣ وإليه أشار ابن مالك بقوله السابق :

وَجَائِزٌ تَعْوِيْضُ : « يَا » قَبْلَ الطَّرْفِ      إِنْ كَانَ بَعْضُ الْإِسْمِ فِيهِمَا انْحَدَفَ

( ٢ ) بشرط اجتماع الياءات الثلاث في الطرف وبعد عين الكلمة ، فلا يرد تصغير : « مهيام » على : « مهيم » و « حى » على : حيمى . ( الصبان ) .

( ٣ ) في ص ٤٥٨ و ص ٥١٩ وليس من هذا تصغير : « كى » وقد تقدم في ص ٥١٨  
( ٤ ) أصل المفردة : ثُرَوَى ، مؤنثة ؛ بألف التأنيث المقصورة ؛ من قولهم : امرأة ثُرَوَى ؛ أى : ذات مال . والتصغير : « ثُرَوَى » . اجتمعت الياء والواو ، وسبقت إحداها بالسين ، قلبت الواو ياء ؛ ( طبقاً لقواعد الإعلال والإبدال ) وأدغمت الياء في الياء ، فصارت الكلمة : « ثريا » ياء مشددة بعدها ألف التأنيث المقصورة . فإذا أريد جمع : « ثريا » جمع مؤنث سالماً وجب قلب هذه الألف الخامسة ياء ، ( طبقاً لقواعد هذا الجمع ) ، فيقال : « ثرييات » بثلاث ياءات ، الأولى منها ياء التصغير ، وبعدها ياءان . فيجب حذف أولاهما ؛ فيقال : « ثريات » . . . . . بالاقصصار على ياء التصغير وواحدة مدغمة فيها . ( وقد سبق هذا في ص ٤٥٨ )

( ٥ ) راجع حاشية الصبان أول الباب عند الكلام على شروط التصغير وقد سبقت الإشارة لهذا في ص ٥١١

## المسألة ١٧٦ :

## (١) تصغير الترخيم

هو تصغير الاسم <sup>(٢)</sup> الصالح للتصغير الأصلي بعد تجريده مما فيه من أحرف الزيادة . فلا بد من اشتماله قبل التصغير على بعض الزوائد .

١ - فإن كانت أصوله الباقية بعد حذف الزوائد ثلاثة صُغِرَ على صيغة : فُعَيْلٌ ، وتزاد عليها تاء التأنيث إن كان مسماها ومدلوله الحالى مؤنثاً ؛ فيقال في حامد : حُمَيْدٌ ، وفي معطف : عَطِيفٌ ، كما يقال في فضلى وحمراء : فُضَيْلَةٌ وحميرة . بزيادة تاء التأنيث فيهما . وإنما تزداد هذه التاء في المؤنث للفرقة بين مصغره ومصغر المذكر . فإذا كان معنى الاسم من المعاني المختصة بالمؤنث لم يصح مجيء التاء ، فيقال في تصغير حائض وطالق : حَيْضٌ وطَلِقٌ ؛ بحذف ألفهما وبغير زيادة تاء التأنيث على صيغتهما .

وكما يقال في تصغير « حامد » : حميد ، يقال كذلك في تصغير : أحمد . ومحمود ، وحماد ، ومحمدون ... فجميعها يصغر على : حُمَيْدٌ ، ويكون التمييز بينها ومعرفة ما كانت عليه قبل التصغير بالقرائن الأخرى التي تميز كل واحد وتمنع اللبس .  
ب - وإن كانت أصول الاسم الباقية بعد حذف زوائده أربعة صُغِرَ على صيغة : « فُعَيْلٌ » فيقال في قِرطاس وعُصفور : قُرَيْطُسٌ وعُصْفُورٌ ؛ فيقال في زينب : زُنَيْبَةٌ ، وفي حُبَيْلَى : حُبَيْلَةٌ . إلا إن كان معنى الاسم خاصاً بالمؤنث - كما سبق - فلا تجيء التاء <sup>(٣)</sup> ،  
د - الغرض من تصغير الترخيم هو الغرض من التصغير الأصلي وقد يكون الدافع إليه : التودد والتدليل والضرورات الشعرية .

ح - لا مجال في تصغير الترخيم لصوغ الاسم المجرد على صيغة : « فُعَيْلٌ » لأنها صيغة مشتملة على بعض أحرف زائدة فلا يصغر الاسم على وزنها إلا إذا كان محتويّاً على أحرف زائدة ، وهذا مناقض لتصغير الترخيم .

(١) أصله : من الترخيم ، بمعنى الضعف ، بسبب ما فيه من الحذف .

(٢) سواء أكان علماً ، أم وصفاً مشتقاً ، نحو : وريق في ، تصنير . أورد .

(٣) (المعجم ج ٢ ص ١٩٢) وفي تصنير الترخيم يقول ابن مالك :

ومن بترخيم يُصَغَّرُ اكْتَفَى بالأصل ؛ كالعَطِيفِ ، يَعْنِي : المِعْطَفَا - ١٨

## زيادة وتفصيل :

إذا أريد تصغير : « إبراهيم وإسماعيل تصغير ترخيم » فالقياس عند سيبويه أن يقال بُرَيْهِيم ، وَسَمِيعٌ . . . بحذف زوائدهما فقط ؛ وهى الهمزة ، والألف ، والياء . وعند غيره : أَبَيْهَر ، وَأَسْمِيع ، لأن الهمزة عندهم أصيلة ؛ لوقوعها قبل أربعة أحرف أصلية <sup>(١)</sup> ، وهى لا تزداد فى أول الكلمة المشتملة على أربعة أصول ؛ فيحذفون الألف والياء الزائدين والخامس الأصلي وهو الميم ؛ لأن بقاءه يُسْخَل بالصيغة .

ويجرى هذا ، الخلاف أيضاً فى التصغير لغير الترخيم وفى جمع التكسير ؛ فقياسهما عند سيبويه بُرَيْهِيم ، وَسَمِيعٌ ، وإبراهيم ، وإسماعيل <sup>(٢)</sup> ، بحذف زوائدهما بالصفة ، وهى الهمزة والألف دون الياء ؛ لأنها حرف لين قبل الآخر . وعند غيره : أَبِيرِه ، وَأَسْمِيع ، وأباريه ، وأساميع ؛ بحذف خامس الأصول ؛ لإخلاله بالصفة ، وبحذف الياء قبله ؛ لزيادتها وقلب الألف ياء ، لصيرورتها لنا قبل الآخر <sup>(٣)</sup> .

(١) ويجوز الكوفيون : إبراهيم وإسماعيل ؛ بلا ياء وإبراهيم وإسماعيل بتعويض الهاء عن الياء ( وقد سبق الكلام على هذا التعويض ( ص ٥٠٤ ) .

(٢) يريدون : الباء ، والراء ، والهاء ، والميم . فى الاسم الأول والسين والميم والعين واللام فى الثاني (٣) والسماع يؤيد رأى سيبويه . ( راجع فيما سبق حاشية الخضرى ) .

## المسألة ١٧٧ :

## النَّسَب

يَتَضَحَّ معناه مما يأتي : الاسم يدل على معنى مفرد ، لا يزيد عليه شيئاً كـ محمد ، وفاطمة ، ومصر ، ومكة ، وبغداد ، ودمشق ، ونظائرها من سائر الأسماء ، ولا يدل واحد منها إلا على : مُسَمَّاه . أى : على الشيء الذى سُمى به — كما عرفنا — (١)

لكن لو زدنا فى آخر الاسم ياء مشددة قبلها كسرة ، فقلنا : محمدى ، أو : فاطمى ، أو : مصرى ، أو : مكى ، أو : بغدادى ، أو : دِمَشقى . . . لنشأ من هذه الزيادة اللفظية الصغيرة زيادة معنوية كبيرة ؛ إذ يصير اللفظ بصورته الجديدة مركباً من الاسم الذى يدل على مسماه ، ومن الياء المشددة التى تدل على أن شيئاً منسوباً لذلك الاسم ؛ أى : مرتبطاً به بنوع ارتباط يصل بينهما ؛ كقربة ، أو صداقة ، أو نشأة ، أو صناعة . . . ، أو غير هذا من أنواع الروابط والصلات فمن يسمع لفظ محمدى ، لا بد أن يفهم سريعاً أمرين معا ؛ هما : « محمد الدال » على مسمى ، وشيء آخر منسوب إلى محمد ، أى : متصل به بطريقة من طرق الاتصال ، كالقربة أو الصداقة ، أو التعلم ، أو غيره — كما قلنا — وكذلك من يسمع لفظ فاطمى ، أو : مصرى أو : مكى ، أو : ما هو على شاكلتها — لا بد أن يفهم الأمرين معاً فى سرعة ووضوح . ولهذا تُسمى تلك الياء : « ياء النسب » . ويسمى الاسم الذى تتصل بآخره : « المنسوب إليه » . كما يسمى الشيء الذى تدل عليه وعلى أنه مرتبط ومتصل بما قبلها : « المنسوب » فكل لفظ مشتمل على هذه الياء مما سبق — ومن نظائره — هو منسوب ، ومنسوب إليه بانضمامها إليه ، برغم الاختصار اللفظى المبين ، وبسبب الأثر المعنوى السالف يعتبر الاسم المشتمل على ياء النسب مؤولاً بالمشق (٢) ،

(١) سبق بيان هذا فى موضعه الخاص ( ١ ص ٢٩ ) .

(٢) فيصلح للمواضع التى تحتاج لمشق ، كالنعت . وقد يرفع اسماً بعده كالمشتق ؛ نحو : هذا عربى أبوه . . . وهذا هو الأثر الحكيم للنسب .

لتضمنه معنى المشتق ، إذ معناه المنسوب إلى كذا ، بشرط أن تكون الياء زائدة للنسب ،  
( وليست من بنية الاسم ؛ ككُرسى ، وكن اسمه : بدوى ، أو مكى ... فالياء فيهما  
ليست للنسب <sup>(١)</sup> ) ...  
أحكامه اللفظية :

أ - لا بد في النسب من زيادة ياء مشددة على آخر الاسم « المنسوب إليه » ،  
ولا تزد إلا في آخر اسم . ويجرى عليها الإعراب بعلاماته المختلفة تبعاً لحال  
الجملة . ولا بد أيضاً أن يكون قبلها كسرة . ومن الأمثلة قول أحد الرحالين :  
لا يشعر العربي بالغربة فوق أرض عربية ؛ فالحجازي في الشام ، كالشامي في  
الحجاز ، وهذا في مصر ، كالمصري عندهما ، والمغربي ياتي المشرق في موطنه  
أيام الحج ، ويجوس دياره - فلا يحس وحشة ولا اغتراباً . حيث يتقل العربي  
في مواطن العروبة يجد أهلاً بأهل <sup>(٢)</sup> ، وجيراناً بجيران <sup>(٣)</sup> . . .

ب - لا بد من إجراء تغييرات في آخر الاسم الذي تتصل به ياء النسب ،  
وتغييرات أخرى في الحرف الذي قبل الآخر . وأشهر التغييرات التي تطرأ على الآخر  
الذي تتصل به الياء مباشرة - ما يأتي :

(١) حذف هذا الحرف الأخير إن كان ياء مشددة مسبقة بثلاثة أحرف  
أو أكثر ، سواء أكانت هذه الياء للنسب ؛ ( نحو : يمنى - أفغانى - شافعى ...  
أعلام رجال ) أم كانت لغير النسب ؛ ( نحو : كُرسى ، كُركى ( لطائر )  
مرمى <sup>(٤)</sup> ) ، فلا بد من حذف هذه الياء المشددة ؛ لتحل محلها ياء النسب الزائدة ،

(١) جرى سببوه على تسمية هذا الباب : بالإضافة ، أو النسبة ، وعقده في كتابه ( ص ٢٩ )  
باباً مستقلاً عنوانه : ( هذا باب الإضافة وهو باب النسبة ) ، كما سمي الياء المشددة الخاصة بالنسب :  
( ياء الإضافة ) ، وقال النحاة عن هذه الإضافة إنها إضافة معكوسة كالإضافة الفارسية التي يتقدم فيها  
المضاف إليه على المضاف ، وذلك أن من يقول : ( غلام على ) يجعل الغلام هو المضاف « وعلى » . هو  
المضاف إليه ، ومن يقول عن الغلام : ( علوى ) يجعل : « علواً » هو المنسوب إليه وقد تقدم . والياء المشددة للنسب  
قائمة مقام الرجل المنسوب ، وهو الغلام . (٢) الباء بمعنى : بدل ، أى : أهلاً بدل أهل . . .  
(٣) وفي هذا يقول ابن مالك في أول الباب الذي عقده لهذا ؛ وعنوانه : « النسب » :

« ياء » كياء « الكرسي » زادوا في النسب وكل ما تليها كسرة وجب - ١ -

(٤) أصلها : مرموى ( اسم مفعول ، فعله : رمى اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون  
قلبت الواو ياء ، وأدغمت في الياء ، ثم قلبت الضمة كسرة لتناسب الياء ؛ فصارت الكلمة : مرمى . فالياء  
المشددة الأخيرة ، ياءان ؛ إحداها زائدة ، وهى الأولى ، والأخرى أصلية ؛ لأنها لام الكلمة . فالياء المشددة  
في آخر هذه الكلمة مختلفة في نوعها اختلافاً واسعاً عن التي في آخر الكلمات التي قبلها وسيجيء هذه الكلمة حكم خاص

فَيَصِيرُ اللفظ في صورته الجديدة بعد الحذف والزيادة كما كان في صورته الأولى بغير أن يتغير شكله الظاهر<sup>(١)</sup>، فيقال في النسب إلى الكلمات السالفة :  
 يَمْنَى - أَفْغَانِي - شَافِعِي - كَرْسِي - كَرْكِي - مَرْمِي ، . . . من غير تغيير في شكلها الظاهر - كما قلنا - وهذا هو الحكم الذي يجب الاقتصار عليه ؛  
 ومن العرب من يقول في النسب إلى مثل : مَرْمَى ، مَرْمَوِي ؛ فيحذف الياء الأولى الساكنة ، ويقلب الثانية وَاوًا ، بشرط أن تكون منقلبة عن أصل ؛ ويزيد بعدها ياء النسب . وبهذا الشرط تكون نوعا آخر مختلفا عما قبلها وعن سائر الأنواع الأخرى وهذه اللغة ضعيفة . . . .<sup>(٢)</sup>

هذا إن كانت الياء المشددة التي في آخر الاسم مسبوقة بثلاثة أحرف أو أكثر - كما تقدم - فإن كانت مسبوقة بحرفين ؛ مثل : عَدَدِي ، وَقُصَّتِي ، وجب حذف الأولى منهما ( وهي الساكنة ) ، وقلب الثانية المتحركة واوا مكسورة قبلها فتحة ، وزيادة ياء النسب بعدها ، نحو : عَدَدَوِي ، وَقُصَّوِي . . .  
 وإن كانت تلك الياء المشددة مسبوقة بحرف واحد ؛ مثل : ( طَيِّ - رِي ) - غَمِّي - حَيِّ - بَيِّ<sup>(١)</sup> - عَسَى<sup>(٢)</sup> . ) وجب قلب الياء الثانية واوا مكسورة ، وإرجاع الأولى إلى أصلها الواو إن كان واوا ، وتركها ياء إن كان أصلها الياء ، مع فتح

( ١ ) قد يتألم : ما ادعى لحذف ياء مشددة موجودة لتحل محلها ياء النسب المشددة من غير أن يظهر فرق ظاهر في الصورتين ؟ غير أن الحقيقة الواقعة قد تخالف الشكل الظاهر أحيانا . ففي مثل : « بَعْثِي » ( وهو نوع من الإبل ) يجمع على : « بَيْخَانِي » وهذه صيغة منتهى جموع ، يمنع معها صرف الاسم . فإذا سمي شخص باسم ، « بَيْخَانِي » وجب منع الاسم من الصرف ، مراعاة للأصل السابق ، وحالة الجمعية القديمة ؛ أي : لأنه الآن علم جاء على صورة منتهى الجموع . أما عند حذف يائه المشددة وإحلال ياء النسب محلها فإنه لا يمنع من الصرف ، لأن الياء المشددة التي حذفت كانت آخر أحرف بنيته ، وجزءا من مادته التي يصير بسببها داخلا في صنف منتهى الجموع . أما ياء النسب التي طرأت في موضعها فزائدة عليه ، وليست معدودة من حروف بنيته التي ينتهي العلم بانتهائها ولهذا لا يمنع من الصرف .

ومثل هذا يقال في : « كَرَّاسِي » ، فالتى آخرها ياء النسب تنون « والتى آخرها ياء ليست للنسب لا تنون ، لأنها صيغة منتهى الجمع - بخلاف الأولى ولهذا يصرف ، نحو : مهالبة ومسامعة إذا حذفت التاء ودخلت عليها ياء النسب وكذلك مساجدي ومدائني لأن الياء فيهما غير ثابتة في مفردهما .  
 ( ٢ ) لا يقاس عليها عند أكثر النحاة ؛ فهي شاذة وفيها يقول الناطم :

وقيل في المَرْمِي مَرْمَوِي واختيرِي في استعماليهم مَرْمِي - ٨

أي ، أن المختار في استعمال العرب ، أو عند النحاة هو : مَرْمَى ، بحذف الياء المشددة كلها ، لا بحذف الياء الأولى الساكنة ، وقلب الثانية واوا

( ٣ ) الرجل الحسيس .

( ٤ ) مصدر : عوى .



ثاني الاسم في الحالتين ، فيقال : ( طَوَوِي - رَوَوِي - غَوَوِي ) ( حَيَوِي - بَيَوِي - عَيَوِي )<sup>(١)</sup> . . .

( ٢ ) حذفه إن كان تاء التانيث ؛ نحو : مَكِي - كَوَفِي - حَبَشِي ؛ في النسبة إلى مكة ، وكُوفَة ، وحَبْشَة<sup>(٢)</sup> . . .

( ٣ ) حذفه إن كان ألفاً خامسة فصاعداً ، سواء أكانت ألف تانيث ؛ مثل : حُبَارِي ( لطائر ) وحُبَارِي ، أم ألف إلحاق ؛ مثل : حَبَرَكِي<sup>(٣)</sup> وحَبَرَكِي ، أم منقلبة عن أصل ؛ نحو : مُصْطَفِي ، ومصْطَفِي<sup>(٤)</sup> وكذلك يحذف إن كان ألفاً رابعة ؛ بشرط أن يكون ثاني الاسم متحركاً . ولا يكاد ينطبق هذا إلا على الرباعي الذي رابعه ألف تانيث ؛ نحو : جَمَزِي وجَمَزِي<sup>(٥)</sup> . . . فإن كانت الألف رابعة والحرف الثاني ساكناً ، جاز حذفها وقلبها واواً ؛ سواء أكانت زائدة للتانيث ، أم للإلحاق ، أم منقلبة عن أصل ؛ مثل حُبَلِي ، وأرْطِي<sup>(٦)</sup> ومَكْهِي . . . فيقال في التصغير : حُبَلِي أو : حُبَلَوِي - وأرْطِي ، أو : أرْطَوِي ، ومَكْهِي ، أو : مَكْهَوِي ، والأحسن في ألف التانيث الحذف ، وفي غيرها القلب .

وإذا قلبت الألف الرابعة - بأنواعها الثلاثة السابقة - واواً جاز شيء آخر أيضاً - هو زيادة ألف قبل الواو ، فنقول : حُبَلَوِي - أرْطَاوِي - مَكْهَاوِي . أما إن كانت الألف ثالثة فلا يجوز فيها إلا القلب واواً ؛ نحو : فَتَي وَفَوِي -

( ١ ) وفي هذا يقول الناظم :

وَنَحْوُ حَيٍّ فَتَحُ ثَانِيهِ يَجِبُ وَارْدُهُ وَآوًا إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قَلْبٌ - ٩  
ويفهم من هذا أن الثاني الذي ليس أصله واواً - بل أصله ياء - يبقى على حاله ياء مع فتح ما قبله أيضاً .

( ٢ ) وإذا كان المنسوب مؤنثاً زيدت تاء تانيث بعد ياء النسب ، لتدل على تانيثه ، لا على تانيث المنسوب إليه ، فيقال : هذه الفتاة البارة عربية قاهرة . وتستجىء الإشارة لهذا آخر الباب

ص ٥٦١

( ٣ ) من معانيه : الطويل الظهر ، القصير الرجلين . والقراد .

( ٤ ) لأنه من الصفوة ؛ فألفه أصلها الواو .

( ٥ ) يقال : هذه فرس جمزى ، أى : سريعة .

( ٦ ) اسم شجر .

رِبَا وَرِبَوِيٍّ ، عَلَاءٌ وَعُلُوِيٍّ (١) .

(٤) إن كان الآخر همزة الممدود وجب بقاؤها عند النسب إن كانت أصلية ؛ نحو : قَرَاءٌ وَقَرَاتِي ، وَبَدَاءٌ وَبَدَاتِي .

ووجب قلبها واواً إن كانت للتأنيث ؛ نحو : حمراء وحمراوى ، وخضراء وخضراوى .

ويجوز بقاؤها وقلبها واواً إن كانت منقلبة عن أصل — سواء أكان الأصل واواً ، أم ياء أم غيرهما ؛ كالحاء التى هى أصل للهمزة فى : « ماء » — أو كانت للإلحاق ؛ فيقال فى كساء : كسائى أو كساوى — وفى بناء : بنائى أو بناوى — وفى ماء : مائى أو مساوى — وفى علباء : علبائى أو علباوى . . .

أى : أن همزة الممدود يجرى عليها فى النسب ما يجرى عليها فى التثنية (٢) . . .

(١) يقول ابن مالك فى حذف الياء المشددة من آخر الاسم المنسوب إليه ، وحذف تاء التأنيث ومدته (و يريد هنا بالمدة : ألف التأنيث المقصورة) :

وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ اخْذِفْ . وَ « تَا » تَانِيثٌ ، أَوْ مَدَّتُهُ — لَا تُثْبِتَا - ٢

( اخذف مثله مما حواه « أى : اخذف مثل ياء الكرى المشددة من الاسم الذى يحويها عند النسب إليه ) . ثم قال : لا تثبت تاء التأنيث ولا مدته فى الاسم المنسوب إليه ، بل اخذفها . ثم بين حكم الألف الرابعة إذا كانت للتأنيث ، وثانى الاسم ساكناً ، فحكم بجواز حذفها وقلبها واوا . قال :

وإن تَكُنْ تَرْبِيعٌ ذَاتَانِ سَكَنٌ فَقَلْبُهَا وَאוْاْ وَحَذْفُهَا حَسَنٌ - ٣

( تربيع ، أى : تكون رابعة ) ، ثم بين بقية أنواع الألف التى تشبهها فى الحكم السالف ، وهى ألف الإلحاق ، والألف المنقلبة عن أصل فقال :

لِيُسَبِّهَهَا : الْمُلْحَقُ ، وَالْأَصْلِيُّ مَا لَهَا . وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى - ٤

( يعتمى : أى : يختار . المراد بالأصلى : المنقلب عن أصل . لأن الألف لا تكون أصلية إلا فى الحرف أو ما يشبه الحرف ؛ مثل : « ما » النافية و « ما » الاسمية ) . وبين حكم الألف الزائدة على الأربعة فقال :

وَالْأَلْفُ الْجَائِزَةُ أَرْبَعًا أَزَلْ . . . . .

« الجائز أربعا » : الذى جاوزها ، وزاد عليها وبقية البيت يتعلق بحذف ياء المنقوص الآتية .

(٢) وقد سبق هذا فى ص ٤٥٩ وفى همزة الممدود يقول الناظم :

وهمزٌ ذى مدٍّ يُنَالُ فى النَّسَبِ مَا كَانَ فى تَشْنِيَةٍ لَهُ انْتَسَبٌ - ٥

( ينال ؛ بالبناء للمجهول ، أى : يعطى أو : للمعلوم ، أى : يصيب ) .

(٥) حذفه إن كان ياء منقوص خامسة أو سادسة ؛ نحو : ( مهتد ، ومقتد ) و ( مستعل ومستغن ) فيقال في النسب إليها : ( مهتدي - مقتدي - مستعلي - مستغني )

فإن كانت الياء رابعة فالأحسن حذفها . ويصح - بقلة قلبها واوا ؛ نحو : راع وراعى وراعوى - وهاد وهادى وهادوى .

وإن كانت ثالثة وجب قلبها واوا ؛ نحو : شج<sup>(١)</sup> وشجوى<sup>(٢)</sup> - ورضوى<sup>(٣)</sup> وعظوى<sup>(٤)</sup> - وعمى وعموى . ولا بد من فتح ما قبل الواو في جميع الحالات التي تنقلب فيها ياء المنقوص واوا ؛ نحو راع وراعوى ، وشج وشجوى . . . (٤)

(١) حزين .

(٢) بمعنى : راض .

(٣) عيى الجملى ؛ فهو عظمى ، انتفخ بطنه من أكل نبات يسمى : العُظْمَوَان .

(٤) وفي حذف ياء المنقوص الخامسة يقول الناظم : في البيت السابق :

..... كذاك « يا » المنقوص خامساً عزل

( عزل ، أى : طرح بعيداً وحذف ) . ويقول في ياء المنقوص الرابعة إن حذفها أولى من قلبها واوا . أما الثالثة ، فقلبها واوا محتم . ولا بد من فتح ما قبل هذه الواو :

والحذف في « الياء » رابعاً أحق من قلب . وحتم قلب ثالث يعن - ٦

( يعن بالنون الساكنة للشعر ، وأصلها مشددة : عَنَّ يَعْن ؛ بمعنى : ظهر ) ، ثم قال في فتح ما قبل الواو :

وأول ذا القلب انفتاحاً... و « فَعِلْ » و « فَعِلْ » عَيْنُهُمَا افْتَحَ . و « فَعِلْ » - ٧

أى : اجعل صاحب هذا القلب والياء فتحاً . والمراد بصاحب هذا القلب : الحرف الذى انقلب عن أصل ، ويريد به الواو المنقلبة عن ياء رابعة ، وأن هذه الواو لا بد أن تلى فتحاً ، أى : تقع بعده . فالحرف الذى قبلها مباشرة واجب الفتح . وبقية البيت ( وهى : فعل . . . ) يختص بحكم ( آخر سيجئ ) في مكانه الأنسب ص ٥٤٧ .

## زيادة وتفصيل :

١ - عرفنا حكم النسب إلى المقصور ، والممدود ، والمنقوص ، فما حكم النسب إلى المعتل الآخر ، الشبيه بالصحيح ؟ وما حكم النسب إلى كلمات أخرى تشتمل على الياء ، أو الواو وليست مما سبق ؟

( ١ ) معتل الآخر الشبيه بالصحيح ، هو ما آخره واو أو ياء - مشددتان ، أو مخففتان - ، قبلهما ساكن ؛ نحو مرمى<sup>(١)</sup> ، ومجلو - وظبي ، ودلو . . .

والذي يعنينا هنا : الاسم الثلاثي الذي ثلثه ياء أو واو ، وقبلهما سكون ، وليس بعدهما تاء التأنيث ؛ نحو : ظبي وغزو فلا يحذف منهما شيء عند النسب ؛ ويقال فيهما : ظَبِيّ وغَزَوِيّ . فإن جاءت بعدهما تاء التأنيث فالأرجح عدم الحذف أيضاً ؛ فيقال في ظبية ، وغزوة : ظَبِيّ وغَزَوِيّ . وتزاد تاء التأنيث بعد ذلك ؛ بشرط أن يكون المنسوب مؤنثاً ، طبقاً للقاعدة العامة ، حين يكون المنسوب مؤنثاً . فيقال : ظَبِيَّةٌ وغَزَوِيَّةٌ . ومن المسموع : قَرَوِيّ ؛ نسبة إلى : « قرية » حيث قبلت الياء واواً قبلها فتحة ، ولا يقاس على هذا في الرأي الأرجح .

( ٢ ) فإن كان الثالث ياء قبلها ألف ؛ نحو : غايه وراية . . . فأقوى الآراء : قلب الياء همزة بعد حذف التاء ، فيقال : غائيّ ورائيّ ، ويجوز - بقلة - غايّ ورائيّ ، بغير قلب ؛ كما يجوز - بقلة - غاويّ وراويّ ، ولكن الاختصار على الأقوى أفضل ؛ لقلة الوارد من غيره<sup>(٢)</sup> .

( ٣ ) وأما نحو : سقاية ، وحوّلاً يا (لموضع) فيجوز أمران ، أحدهما : قلب الياء همزة بعد حذف تاء التأنيث وألف التأنيث المقصورة ؛ فيقال فيهما : سقائيّ ، وحوّلائيّ . والآخر : قلب الياء همزة على الوجه السالف ثم قلب الهمزة واواً لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة - طبقاً لقواعد الإبدال - فيقال سقاويّ وحولاويّ .

( ٤ ) وأما نحو : سقاوة<sup>(٢)</sup> فتبقى الواو على حالها بلا حذف ولا قلب .

ب - كيف ينسب إلى الاسم المعتل الآخر بالواو ؟ ؛ مثل : (أرسطو ، نهرو ، سَقَو ، كَلَمَنَصُو ؛ رنو - شُو . . .) (كنغو - طوكيو . . .) ؟ وكل هذه أسماء شائعة في عصرنا

( ١ ) سبق الكلام في ص ٥٣٧ على النسب إلى هذه الكلمة ونظائرها .

( ٢ ) وليس هذا من المعتل الآخر ، ولا من المعتل الشبيه بالصحيح ، لأن حرف العلة ليس في آخر

الكلمة .

.....

لم أصادف فيما لدى من المراجع نصًّا يصلح جواباً عما سبق . ولعل السبب — كما أسلفنا — في تركهم النص أن الأسماء العربية الأصلية خالية من الاسم المعتل الآخر بالواو . حتى لقد قيل إن العرب لم يعرفوا من هذا النوع إلا بضع كلمات محدّدة، نقلوها عن غيرهم . منها: سَمَنْدُو وقَمَنْدُو . . . لهذا ترك النحاة — فيما أعلم — الكلام على طريقة إعرابه وتثنيته وجمعه والنسب إليه . . .

غير أن الحاجة اليوم تدعو إلى تدارك الأمر؛ لشيوع هذا النوع بيننا، وعدم الاستغناء عن استعماله . وقد سبق أن تكلمنا عما يحسن اتباعه فيه من ناحية . . . إعرابه وتثنيته . . . في الأبواب الخاصة بها . أما في النسب فيحسن حذف الواو إن كانت خامسة فأكثر ، وتبقى إن كانت ثالثة ، ويجوز حذفها أو إبقاؤها إن كانت رابعة . وتبقى مع وجوب تضعيفها إن كانت ثانية . فيقال في النسب إلى كلمنصو وأرسطو: « كلمنصيّ ، وأرسطيّ » ويقال في النسب إلى كنگو ( : كَنُغَوِي ، أو: كُنُغِي . . . ومثله : نهرو . . . ويقال : سَمَقَوِيّ وِرِنَوِيّ ، في النسب إلى « سفو » وِرِنُو (علمين) ويقال : شَوِيّ ، في النسب إلى « شو » ويجب كسر ما قبل ياء النسب في كل الأحوال .

(٦) حذفه إن كان علامة تثنية<sup>(١)</sup> في آخر ما سُمي به من مثني وملحقاته ؛ وصار علماً ؛ مثل : الإبراهيمان والإبراهيمين . . . والنسب إليهما : الإبراهيمي . وكذا : الرشيدان والرشيدين ، والنسب إليهما الرشيدى . أى : أن النسب يكون للأصل المفرد<sup>(٢)</sup> بعد حذف علامة التثنية من العلم .

وهنا يلتبس النسب إلى المثني بالعلم بالنسب إلى مفردة ؛ فيكون التعيين والتمييز بالقرائن التي تحدد أحدهما<sup>(٣)</sup> أما النسب إلى المثني الحقيقي (الذى ليس علماً مسمّى به) فيُنسب إلى مفردة ، ولا يخلو من لبس كذلك ، فتزيله القرائن . . . (٧) حذفه إن كان علامة جمع مذكر سالم<sup>(٤)</sup> ، سُمي به أو بما ألحق به ، وصار علماً . نحو : خلدون ، وحمّدون ، وصالحين ، وسعدين . . . (وهي أعلام قديمة) فيقال في النسب إليها : خلدنى ، وحمّدى وصالحى ، وسعدى . . . أى : بالنسب إلى مفردتها ؛ واللبس في النسب بين العلم الجمع ومفرده تزيله القرائن التي تعين أحدهما دون الآخر<sup>(٥)</sup> ،

أما النسب إلى جمع المذكر السالم الباقي على جمعيته<sup>(٦)</sup> فيكون بالنسب إلى مفردة ، فإن أوقع في لبس وجب الفرار منه باتباع رأى الذى يبيح النسب إلى لفظه المجموع بالرغم من رأى المعارضين في هذا .

(١) وهي الألف زما والياء نصباً وجرّاً وتلازهما النون في الحالتين - لا محالة - إلا عند وجود ما يقتضى حذفها كالإضافة . . . فالنون أحد حرفين تتكون منهما معا علامة التثنية .  
(٢) بحجة الفرار من وجود علامتى إعراب في المثني العلم إذ توجد فيه علامات المثني عند من يعرفه كالمثني . . . ومع اعتباره علماً لواحد يعرب بالحركات على ياء النسب .

(٣) هذا اللبس لا يقع إلا عند النسب إلى المثني المعرب بالحروف - كالرأى الشائع - أما على الآراء الأخرى التي تعربه بالحركات الظاهرة على النون - وقد سبقت في الجزء الأول - فينسب إليه على لفظ المثني ؛ فلا يقع لبس . وحذا النسب إليه على إحدى هذه الصور التي لا لبس فيها ، بالرغم من أن كثرة النحاة لا ترتضيها ؛ على صحتها ونسبتها إلى بعض القبائل العربية الخالصة . وأن الفرار من اللبس غرض لغوي واجب ، ولا سيما الفرار إلى ما لا يعارض أصلاً من أصول العربية .

(٤) بحجة الفرار من اجتماع علامتى إعرابهما : الحروف والحركات - كما قلنا في العلم المثني .

(٥) ويقع اللبس عند إعراب هذا الجمع العلم بالحروف ؛ طبقاً للرأى الشائع . أما عند إعرابه بالحركات على النون - على رأى مما سبق في الجزء الأول - فلا لبس . ونقول هنا ما قلناه في النسب إلى المثني إن الفرار من اللبس غرض هام واجب .

(٦) أى : الذى لم يتركها إلى العلمية والتسمية به .

(٨) حذفه إن كان علامة لجمع مؤنث سالم<sup>(١)</sup> بشرط مراعاة التفصيل الآتي :

ا- إن كان هذا الجمع باقياً على جمعيته (أى : لم ينقل إلى العلمية .) وليس وصفاً<sup>(٢)</sup> ونحوه ، مما يجيء فى : « ج » - وجب النسب إلى مفردة فى جميع الحالات ، نحو : وردة - تمرة - زينب - عائشة ، سراق ، والجمع : وردات - تمرات - زينبات - عائشات - سراقات والنسب هو : وردى - زينبى - عائشى - تَمَرى - سراقى ... بالنسب إلى المفرد فى كل ما سبق وأشباهه .

ب - إن كان هذا الجمع مسمى به . ( بأن صار علماً ) وجب حذف العلامة ( وهى : الألف والتاء ) وينسب إليه على لفظه الباقى بعد الحذف ولا ينسب إلى مفردة ؛ فيقال فى النسب إلى الجموع السالفة : وردى وتمرى ، ( بفتح ثانيهما )<sup>(٣)</sup> - زينبى - عائشى - سراقى . . . فليس بين الصورتين فرق إلا فى مثل : وردة وتمرة .

ج - إن كان وصفاً ، أو اسماً ، والثانى فيهما ساكن ، والألف رابعة ؛ نحو : ضخمات ، وصعبات ، وهندات . . . ( والمفرد : ضخمة ، صعبة ، هند ) جاز عند النسب حذف العلامة ( بحرفيها الألف والتاء ) ، وجاز الاقتصار على حذف التاء وحدها ، وقلب الألف واوا ، فيقال فى النسب ضخمى ، أو ضخموى - صعبى ، أو : صعبوى - هندى ، أو : هندوى<sup>(٤)</sup> . . . .

(٩) إرجاعه إن كان لاما محذوفة بشرط مراعاة التفصيلات التى ستأتى<sup>(٥)</sup> عند الكلام على النسب إلى ما حذف بعض أصوله .

(١) وهى الألف والتاء الزائدتان على المفرد . (٢) أى : ليس مشتقاً ، كضخمات .

(٣) لأنه مفتوح فى الجمع ؛ تطبيقاً للقاعدة الخاصة بجمع الاسم الثلاثى السالم العين . . . التى سبق شرحها فى ص ٤٦٤ . وهذا الفتح فى النسب إلى وردة وتمرة وأمثالهما يمكن الحكم على المفرد الثلاثى المؤنث أهو مفرد لجمع مؤنث سالم باق على جمعيته ، أم هو مفرد لجمع سمي به وصار علماً .

(٤) وفى حذف علامى التثنية والجمع يكتب النائم بيت واحد لا تفصيل فيه ولا إبانة ، هو :

وعلم التثنية اخذف للنسب ومثل ذاك فى جمع تصحيح وجب ١٠

( علم : علامة . وتقدير البيت : وأخذف للنسب علامة التثنية . ومثل هذا الحذف للعلامة وجب فى جمع التصحيح . بنوعيه ، المذكر والمؤنث ) .

(٥) فى ص ٥٥١ .

(١٠) تضعيفه إن كان ثانياً معتلاً، في اسم ثنائي الحروف — قبل النسب —  
مثل : لو — كى — لا . . . فعند التسمية بهذه الألفاظ والنسب إليها ، يقال :  
لوى — كىوى — لائى .

فأما : « لو » فقد ضعفنا واوها الأصلية ، وأدغمنا الواوين ، بجعلهما واوا  
شديدة ، وزدنا ياء النسب . . .

وكذلك : « كى » ؛ ضعفنا ياءها وأدغمنا الياءين ، بجعلهما ياء واحدة مشددة ؛  
فصار الاسم قبل النسب : « كى » ، وهو اسم مختم بياء مشددة مسبوق بحرف  
واحد ؛ فعند النسب ترجع الياء الأولى إلى أصلها الياء مع فتحها ، وتنقلب الثانية  
« واوا » ، وتجيء بعدها ياء النسب ؛ فيقال : كىوى .

وأما : « لا » فتضعيف ثانيها يكون بزيادة ألف أخرى بعد الأصلية . لكن  
لا يمكن إدغامهما ، ولا إبقاء كل منهما بغير إدغام ؛ فتقلب الثانية همزة ؛ عملاً  
بقواعد القلب . وقيل : إن الهمزة تزد من أول الأمر مباشرة ؛ فيقال : « لائى »<sup>(١)</sup> . . .  
فإن كان ثانيه صحيحاً — والكلمة ثنائية وضعاً ( أى : لم يحذف منها شيء ) جاز فيه  
التضعيف وعدمه . ففي النسب إلى : كم يقال : كمى أو كمى ، بتشديد الميم  
أو<sup>(٢)</sup> تخفيفها

\* \* \*

(١) في شرح الكافية للرضى (ج ٢ ص ١٤١) ما يفيد أن الاسم الثنائي، المعتل الثاني، ( مثل :  
لا ، وكى ، واو . . . ) إذا اقتضى الأمر تضعيف ثانيه — قد يغنى عن التضعيف زيادة همزة بعد الثاني  
مطلقاً ؛ فنقول في : لا « وكى ، ولو ، إذا كانت أعلاماً أريد إعرابها : لاء ، وكى ، واو ، وعند  
النسب : لائى ، وكى ، ولوى وقد صرح بأن التضعيف هو الأولى ، فيحسن الاختصار عليه .  
وفي تضعيف الثاني المعتل يقول الناظم :

وَضَاعِفِ الثَّانِي مِنْ ثُنَائِي ثَانِيهِ ذَوَلَيْنِ ؛ كَلَا ، وَلَائِي — ٢٢

يريد : مثل : « لا » وتضعيفه : لائى ، بياء النسب المشددة ، ولكنها خففت هنا للشعر وذو اللين  
هنا : المعتل .

(٢) في هذا الحكم خلاف كما يقول الصبان في هذا الموضع ونص كلامه : « ( اعلم أنه قد تقرر  
أن الكلمة الثنائية إذا جعلت علماً للفظ ، وقصد إعرابها شدد الحرف الثاني منها سواء أكان حرفاً صحيحاً أم  
حرف علة ؛ نحو أكثر من الكم ، ومن الهل ، ومن الو ، لتكون على أقل أوزان المعربات  
وأما إذا جعلت لغبر اللفظ ، وقصد إعرابها فلا يشدد ثانيها إذا كان صحيحاً ؛ نحو جامى كم ورأيت مناً ؛  
إثلاً يلزم التغير في اللفظ والمعنى معاً من غير ضرورة .

فإن كان الثاني حرف علة كلو وفى ولا . . . زيد حرف من جنسه ، وإن لزم منه التغير في اللفظ =



أشهر التغيرات التي تطرأ على الحرف الذي قبل الأخير بسبب ياء النسب:

(١) وجوب التخفيف بقلب الكسرة فتحة في عين الاسم الثلاثي المكسور العين ؛ سواء أكانت فائمه مضمومة ، أم مفتوحة ، أم مكسورة . فن المضمومة : دُئِلَ ، وقُدِرَ ، وبُهِرَ - وهى أعلام - والنسب إليها ، دُؤِلَ - قُدِرَى - بُهَرَى ومن المفتوحة نَمِرَ ، وَخَشِنَ ، وملك ، والنسبة إليها : نَمَرَى - خَشَنَى - مَلَكَى . ومن المكسورة : إِبِلَ وَبِلَزَ <sup>(١)</sup> وَقِلِحَ <sup>(٢)</sup> والنسبة إليها : إِبِلَى - بِلَزَى - قِلِحَى . . .

أما سبب التخفيف بقلب الكسرة فتحة على الوجه السالف فلأن العرب تستقل وقوع ياء النسبة بعد كسرتين متواليتين في النوع السالف ، وتفر من هذا الثقل إلى التخفيف بقلب الكسرة الأولى منهما فتحة <sup>(٣)</sup> . . .

(٢) وجوب التخفيف أيضاً إذا كان قبل آخر المنسوب إليه ياء مكسورة مدغمًا فيها ياء ساكنة قبلها . والتخفيف هنا يكون بحذف الثانية المكسورة - سواء أكانت هي الثالثة بين أحرف الكلمة أم كانت أكثر - ففي النسب إلى <sup>(٤)</sup> :

== المعنى معاً للاضطرار إلى الزيادة لأن عدمها يؤدي إلى سقوط حرف العلة لا لبقائه ساكناً مع التنوين فيبقى المعرب على حرف واحد ، وهو مرفوض في كلامهم .

. وإن جعلت علماً للفظ أو لغيره ، ولم يقصد إعرابها فيهما . فلا زيادة أصلاً . هذا ملخص ما في الرضى وشرح الباب للسيد مع زيادة فإذا علمت ذلك ظهر لك أن قوله : ( فإن كان ثانية حرفاً صحيحاً جاز فيه التضعيف وعدمه ) فيه نظر إذ الثنائي الذي جعل علماً للفظ ، وقصد إعرابه يجب تضعيف ثانيه ، صحيحاً أو معتلاً . فيجب حينئذ في النسب إليه التضعيف . والثنائي الذي جعل علماً لغير اللفظ وقصد إعرابه يجب فيه عدم التضعيف إذا كان ثانيه حرفاً صحيحاً ؛ فيجب حينئذ في النسب إليه عدم التضعيف . . . لكن مر في باب الحكاية تقييد وجوب تضعيف الثانی المحمول علماً للفظ بما إذا كان حرف علة في المسألة خلاف ) . « ثم انظر ج ١ ص ١٨ م ٣ .

(١) من معانيه القصيرة ، والمرأة الضخمة . (٢) تغير بياض الأسنان ، فتميل إلى الصفرة أو الخضرة (٣) وإلى هذا يشير الناطم في بيت سبق ذكره ( في ص ٥٤١ ) المناسبة تتعلق بأوله ؛ هو :

(وَأَوَّلَ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحاً) وَ «فَعِلٌ» وَ «فُعِلٌ» عَيْنَهُمَا افْتَحَ وَ «فَعِلٌ» - ٧

والذي يعنينا هنا : الأوزان الثلاثة وما يقرر من فتح العين في كل منها عند النسب - كما شرحنا - .

(٤) تعدد الأمثلة الآتية هو لبيان أنه لا فرق في الحكم بين الياء المكسورة الثالثة التي أصلها ياء ؛

كالأولين ، والتي أصلها واو كالأثنين بعدهما ، والتي تزيد على ثلاثة ؛ كالأخيرين . وشذ قوطم : « طافى » في النسب إلى : طبى . والقياس : « طبى » . وفي هذا التخفيف يقول ابن مالك :

وِثَالُ مَنْ نَحْوِ طَيْبٍ حَذِفَ وَشَذَّ طَائِيٌّ مَقُولًا بِالْأَلِفِ - ١١

( طَيْبٌ وَلَيْسَ ) و ( هَيْئٌ ، وَجِيدٌ ) و ( غُزَيْلٌ ، تصغير غزال ، وَأَسَيْدٌ ) يقال : ( طَيْبِيٌّ ، وَلَيْثِيٌّ ) ( هَيْئِيٌّ ، جَيْدِيٌّ ) ( غُزَيْلِيٌّ ، أَسَيْدِيٌّ ) .

فلا تحذف الياء الثانية في مثل : هَبِيخٌ <sup>(١)</sup> لعدم كسرهما ، ولا في مثل : مُهَيِّمٌ ؛ تصغير مِهْيَام ، لوجود ياء زائدة فاصلة بين الياء المكسورة ، وآخر المنسوب إليه .

( ٣ ) حذف ياء ، « فَعِيلَةٌ » - بفتح فكسر - وحذف تاء التأنيث معها ، وفتح ما قبل الياء التي حذفت ( أى : فَتَحَ عَيْنَ الْكَلِمَةِ ) . كل هذا بشرط أن تكون عين الكلمة غير مضعفة ، وأن تكون صحيحة إذا كانت اللام صحيحة ؛ فتصير الكلمة بعد التغيير السَّالِفَ عَلَى وَزْنِ : « فَعَلِيٌّ » ؛ فيقال في النسب إلى : حَنِيْفَةٌ ، وَفَهِيْمَةٌ ، وَسَمِيْرَةٌ . . . : حَنَفِيٌّ ، وَفَهْمِيٌّ ، وَسَمَرِيٌّ . ومن المسموع الشاذ : سَلِيْقِيٌّ ، وَسَلِيْمِيٌّ ، في النسب إلى : سَلِيْقَةٌ ، <sup>(٢)</sup> وَسَلِيْمَةٌ . <sup>(٣)</sup> هذا رأى أكثر النحاة . وقد تصدى لهذه الأمثلة الشاذة أحد الباحثين <sup>(٤)</sup> المعاصرين وأثبت أنها ليست شاذة ، لوجود عشرات مسموعة ، من نظائرها الفصيحة وعرض تلك العشرات ، وانتهى من بحثه إلى أن النسب إلى : « فَعِيلَةٌ » - بشرطها السالفين - هو : « فَعَلِيٌّ » ، جوازاً ؛ كما يرى القدماء ، ولكن بشرط اشتهاار المنسوب إليه ، أو : فَعِيلِيٌّ بغير تغيير يطرأ على لفظها إلا حذف التاء . وحجته قوية ، ورأيه أحسن .

( ١ ) الغلام السمين ؛ ( ٢ ) بمعنى فطرة وطبيعة . ( ٣ ) اسم قبيلة عربية .

( ٤ ) هو الأستاذ الراهب أنستاس الكرمل العضو السابق بالمجمع اللغوى القاهرى فقد نشر بمجلة المقتطف ( في عدد يوليو سنة ١٩٣٥ ، ص ١٣٦ ) مانصه بعد أن عرض أمثلة من الصيغتين ( وهما : فَعِيلَةٌ ، وَفَعِيلٌ ) في الكلام الذى يحتج به مع استيفائهما الشرطين : « (أنت ترى من هذا التتبع أن العرب لم ينسبوا مطلقاً إلى فعيل وفعيلة بقولهم فَعَلِيٌّ ( بالتحريك ) إذا كان غير مشهور ؛ علماً كان أم نكرة ؛ بل « ( فعيل ) بإثبات الياء على أصلها ) » هـ . ثم عرض شواهد على تأييد رأيه عددها ( ١٠٣ ) ( ثلاثة بعد المائة ) وأكد أن هذه الشواهد ليست هى كل الوارد ، وأنه اكتفى بها مسرعاً ، إذ لم يتسع وقته لجمع الباقي الذى يقطع بوجوده . واستند أيضاً في تأييد رأيه إلى قول ابن قتيبة الدينورى في كتابه أدب الكاتب ص ١٠٧ طبعة أوربا ونصه « ( إذا نسبت إلى فعيل أو فعيلة من أسماء القبائل والبلدان وكان مشهوراً ألقيت منه الياء ؛ مثل ربيعة وبجيلة وحنيقة ؛ فتقول ربعى ، وبجل ، وحنى وقى ثقيف ثقفى ، وعتيك عتكى . وإن لم يكن الاسم مشهوراً - علماً كان أم نكرة - لم تحذف الياء في الأول ( أى : في فعيل ) ولا في الثانى ( أى فعيلة ) . . هـ وقد خلص إلى أن الحذف قديماً لم يكن إلا في المشهور شهرة فياضة .

فإن كانت العين مضعفة : مثل ؛ رقيقة ولبية ، أو كانت معتلة مع صحة اللام ؛ مثل : طويلة ، وعويصة — — لم يحدث حذف ولا تغيير عند النسب إلا بحذف تاء التأنيث : فيقال ؛ رقيقٌ ، ولبيبٌ ، وطويلٌ ، وعويصٌ .  
وإن كانت العين معتلة مع اعتلال اللام وجب إجراء التغيير الأول بالحذف والتغيير ؛ فيقال : في طوية : طَوَوَى .

( ٤ ) حذف ياء : « فَعِيلٌ » — بفتح فكسر — بشرط أن يكون معتل اللام وفي هذه الصورة تنقلب عند النسب لامه المعتلة واوأمع فتح ما قبلها وجوباً ؛ كغَنَى وعَنَى — وعَلَى وعَلَوَى — وصَبَى وصَفَوَى — وَعَدَى وَعَدَوَى .  
فإن كان صحيح اللام لم يحدث تغيير ؛ نحو : جميل وجميلي ، وعَقِيل وعَقِيلٌ<sup>(١)</sup> .

( ٥ ) حذف ياء : « فُعَيْلَةٌ » — بضم ، ففتح ، فسكون — وحذف تاء التأنيث معها ، بشرط أن تكون العين غير مضعفة ، وأن تكون صحيحة إذا كانت اللام صحيحة . فتصير الكلمة بعد التغيير السالف على وزن : « فُعَلِيٌّ » ، فعند النسب إلى : قُرَيْظَةٌ ، وَجْهَيْنَةٌ ، وحُذَيْفَةٌ ، يقال : قُرَظِيٌّ ، وَجْهَيْنِيٌّ ، وحُذَفِيٌّ . . .

فإن كانت العين مضعفة لم تحذف الياء ؛ كما في قُلَيْلَةٌ وقُلَيْلِيٌّ ، وجُدَّةٌ وجُدَيْدِيٌّ . وكذلك إن كانت معتلة مع صحة اللام ، كما في لَوَيْزَةٌ ولَوَيْزِيٌّ ، ونُؤَيَّرَةٌ ونُؤَيَّرِيٌّ .

فإن كانت معتلة مع اعتلال اللام وجب الحذف ، نحو : حُمَيْسَةٌ وحُمَيْسِيٌّ . . . (٢)

( ١ ) انظر رقم ٤ في هامش الصفحة السابقة ومن النسب المسروع : ثَقِيٌّ في النسب إلى ثَقِيف .

( ٢ ) وفي الحذف الخاص بصيغتي : « فَعِيلَةٌ » و« فُعَيْلَةٌ » ، يقول الناظم :

و « فَعَلِيٌّ » في : « فَعِيلَةٌ » التُّزْمُ و « فَعَلِيٌّ » في فُعَيْلَةٍ حُتْمٌ ١٢

ويقول :

وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ عَرَبِيًّا مِنْ الْمَثَالَيْنِ بِمَا « التَّاء » أُولَيَا ١٣  
وَتَمَمُّوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَةِ وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلَةِ ١٤

(٦) حذف ياء «فُعَيْلٌ» - بضم ، ففتح ، فسكون - بشرط أن يكون معتل اللام . وفي هذه الصورة تنقلب عند النسب لامه المعتلة واواً قبلها فتحة ؛ نحو قُصَيٍّ وقُصَوِيٍّ ، وفُتَيٍّ وفُتَوِيٍّ .

فإن كان : «فُعَيْلٌ» صحيح اللام لم تحذف الياء - في الأرجح - نحو : سُعَيْدٌ وسُعَيْدِيٍّ ، وَرَدَيْنٌ وَرَدِيٍّ<sup>(١)</sup> . . .

(٧) حذف واو : «فَعُولَةٌ» - بفتح فضم - ومعها التاء ؛ بشرط أن تكون عين الاسم صحيحة ، وغير مضعفة . وفي هذه الصورة يفتح الحرف الذي كان مضموماً قبل حذف الواو . ومن الأمثلة : شَتَوَةٌ<sup>(٢)</sup> ، وَسَبُوحَةٌ ، وَصَدُوقَةٌ ، (أعلاما ، لا أوصافاً) ، فيقال في النسب إليها : شَتَنِيٍّ ، وَسَبَحِيٍّ ، وَصَدَقِيٍّ . . . فلا تحذف الواو في مثل : قولة وصولة<sup>(٣)</sup> ، لاعتلال العين ، ولا في مثل : «ملولة» لتضعيفها .

«أما فَعُولٌ» بغير تاء فينسب إليه على لفظه ؛ نحو : ملول وملوليٍّ ، وعدوٍّ ، وعدويٍّ . . .

---

(عري : خلا - من المثالين ، يريد بهما : صيغتي : فَعَيْلَةٌ و فُعَيْلَةٌ السالفتين أُوْلَى : أتبع وجاء بعد شيء سبقه . والألف التي في آخر الشطر الأول والثاني زائدة لوزن الشعر) .

يريد : أن النحاة أو العرب ألحقوا عند النسب ما كان من الصيغتين السالفتين خالياً من التاء ، معتل اللام - بما وليته التاء منهما ، أى : جاءت بعده وفي آخره . حيث يجب حذف الياء في الملحق كالملحق به . (١) ومن النسب السماعي : قرشي ، وهنلي ؛ في النسب إلى : قریش ، وهذيل . ويرى المبرد أن هذا قياسي ؛ لكثرة .

(٢) هذا رأى سيبويه . أما غيره فينسب إليها على لفظها ؛ لأنه لم يرد عند الغرب سوى شَتِيٍّ في النسب إلى شَتَوَةٍ فهي كلمة واحدة حكها الشنوذ .

(٣) ويصح قلب واوها همزة ، فيقال : قولة وصولة .

## المسألة ١٧٨ :

النسب إلى ما حذف منه بعض أصوله

١- إن كان الحرف الأصلي المحذوف هو عين الكلمة وجب رده في حالتين :  
الأولى : أن يكون عيناً لاسم ثلاثي مضعف<sup>(١)</sup> . مثل : « رَبَّ » . وأصله :  
« رَبَّ » الحرفية ، حذفت الباء الأولى ، تخفيفاً<sup>(٢)</sup> ، فإذا صار بعد التخفيف  
علماً وأريد النسب إليه ، وجب إرجاع الباء الساكنة المحذوفة وإدغامها في نظيرتها ، كما  
كانت قبل الحذف ؛ فيقال : رَبِّي ، ومثلها : « قَطُّ » على اعتبار أن أصلها :  
قَطُّ<sup>(٣)</sup> ؛ حذفت الطاء الأولى الساكنة تخفيفاً ، فإذا نسب إلى المخففة وجب إرجاع  
العين المحذوفة . وإدغامها في نظيرتها ؛ فيقال : قَطِّي . . .  
الثانية : أن يكون عيناً لاسم معتل اللام ، نحو : يَرَى ( علماً منقولاً من  
المضارع ، وأصله : يَرَأَى . نقلت فتحة الهمزة إلى الراء الساكنة قبلها ،  
وحذفت الهمزة ؛ فصار اللفظ : يَرَى ) . فإذا سمى به ، وأريد النسب إليه ؛ قيل :  
يَرِيّ بإرجاع العين المحذوفة مع فتح الراء مراعاة ، لضبطها الذي كانت عليه بعد  
حذف الهمزة<sup>(٤)</sup> .

( ١ ) مضعف الثلاثي : ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ؛ مثل : عدَّ - قَطُّ - ربَّ . . .  
ولا بد أن يكون المضعف ساكن العين . إذا كانت مدغمة في نظيرها وهو الحرف الواقع لام  
الكلمة .

( ٢ ) ومن التخفيف قوله تعالى ( رَبِّمَّآ يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين ) .

( ٣ ) ظرف زمان يستعمل - في الأغلب - بعد كلام منى المعنى في الزمن الماضي .

( ٤ ) هذا رأى سيبويه - كما سيجي أيضاً في ص ٥٥٣ - يوجب في الاسم الذي ترجع لاه  
المحذوفة عند النسب أن تبقى عينه على فتحها الطارئة عليها عند حذف تلك اللام ، قبل النسب . فإذا ما  
عادت اللام عند النسب لم ترجع العين إلى السكون الذي كان أصلاً لها من قبل ؛ وإنما تظل على الفتحة  
الطارئة عليها . فإذا رجعت الهمزة المحذوفة هنا - صارت الكلمة : « يَرَأَى » - بثلاث متحركات  
مفتوحة ، فألف ساكنة ، مكتوبة ياء - وعند النسب تحذف هذه الألف ( لأنها رابعة في اسم ثانية  
متحرك ، كما تقرر من قبل في ص ٥٣٩ ) ، فيقال : « يَرَى » وهذا الرأى هو الأرجح الذي يؤيده السماع  
الأكثر ، أما غير سيبويه فيوجب عند رجوع اللام المحذوفة إرجاع العين إلى سكونها الأصلي السابق وعدم  
الاعتداد بالفتحة الطارئة . فعند إرجاع الهمزة يصير الاسم : « يَرَأَى » والنسب إليه هو : « يَرَأَى » أو :  
« يَرِيّ » ؛ طبقاً لما تقرر - في ص ٥٣٩ - من أن ألف الرباعي الساكن الثاني - تحذف أو تقلب واوا .  
وما سبق يتضح في المجبور يرد اللام عند النسب رأيان ، فسيبويه ومن معه يوجب فيه فتح العين وإن كانت  
ساكنة في الأصل . وغيره يوجب تسكينها كما كانت أولاً وإرجاعها لأصلها .

ب - إن كان الحرف الأصلي المحذوف هو : « فاء » الكلمة وجب إرجاعه بشرط اعتلال اللام نحو : شَيْمَة <sup>(١)</sup> والنسب إليها : وشَوِي ، بكسر الواو الأولى وفتح الشين . <sup>(٢)</sup>

فإن كانت اللام صحيحة لم يجر ردّ المحذوف ؛ فيقال في عِدَة <sup>(٣)</sup> : عِدِي وفي جِدَة <sup>(٤)</sup> : جِدِي . . .

ح - إن كان الحرف الأصلي المحذوف هو « لام » الكلمة ، وجب إرجاعه في حالتين :

الأولى : أن تكون العين معتلة ؛ مثل : « شاة » وأصلها : « شوْهة » <sup>(٥)</sup> -

(١) علامة .

(٢) أصلها : « وشى » ( بكسر الواو ، فسكون الشين . وردد النحاة وصاحب المصباح المنير النص على كسر الواو ولم يذكروا السبب في كسرها ) حذفت الواو ، ونقلت حركتها إلى الشين ، وزيدت تاء التأنيث عوضاً عن الواو المحذوفة ؛ فصارت الكلمة : شية . بفتح الياء لمناسبة التاء فعند النسب إليها ترجع فاء الكلمة ( وهى الواو المكسورة ) وتبقى الشين على حركتها العارضة « وهى الكسرة ؛ عملاً بمذهب سيبويه السالف في الصفحة الماضية فتصير إلى : وشى ( بواو وشين مكسورتين ) ثم تنقلب كسرة الشين فتحة ، عملاً بالقاعدة التى تقدمت في ص ٥٤٧

( ومضمونها : أن الاسم الثلاثى المنسوب إليه يجب فتح ثانيه إن لم يكن مفتوحاً . سواء أكان الحرف الأول مضموماً أم مفتوحاً أم مكسوراً . . . ) فتصير الكلمة إلى : « وشى » . تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، وصارت الكلمة وشا ، بكسر ففتح ، فألف مقصورة تنقلب عند النسب ياء لأنها ثالثة ؛ فيقال : وشوى . أما عند غير سيبويه ممن لا يمتد بحركة الشين الطارئة ويتمسك بالسكون لأنه الضبط السابق قبل الحذف - فيقول : وشى : وقد عرفنا رجحان رأى سيبويه .

وكلا الرأيين - فى أمر النسب إلى ما حذف كما أوضحناه فى حالات ونوضحه فى باقىها - يدعو للدهش . ففيه من التحليل ، والتعليل ، والحذف ، والقلب ، والإثبات ، والإرجاع - ما يكدر الذهن ، ويرهق العقل ، من غير أن يعرف العرب شيئاً منه أو يدور بخلد أفصحهم . وبالرغم من هذا نسأل : أيمكن هنا - فقط - وضع ضابط عام للنسب إلى ما حذف بعض أصوله ، من غير التجاء إلى هذه الفروض الخيالية ؟ يبدو أن الجواب : لا ، وفى الكلام على « شية » وما فى حكمها يقول الناظم :

وإن يكن كَشِيَّة ما « الفاء » عَدِمَ فَجَبْرُهُ وفتح عَيْنِهِ التَّزَمَ - ٢٣

( عدم ، أى : زال ، بمعنى : حذف . جبْره : إرجاعه عند النسب )

(٣) مصدر الفعل : وعد . حذفت الفاء « وعوض عنها تاء التأنيث .

(٤) بمعنى : غشّى . أصلها : وجَّه ، مصدر الفعل : وجَّه ، حذفت الفاء وعوض عنها التاء .

(٥) الكلمة واوية العين بدليل جمعها على : « شياء » التى أصلها : شواه . قلبت الواو ياءً لوقوعها بعد كسرة .

بسكون الواو — حذفت الهاء للتخفيف ، فصارت الكلمة : شوة — بسكون الواو — ثم تحركت الواو بالفتحة <sup>(١)</sup> ، فصارت : شوة ؛ تحركت الواو وانفتح ما قبلها ، فانقلبت ألفا ، وصارت الكلمة ، شاة ، والنسب إليها في الرأي الأرجح هو : شاهي <sup>(٢)</sup> .

الثانية : أن تكون اللام المحذوفة قد رجعت — في الكلام المأثور — في التثنية ، أو جمع المؤنث السالم <sup>(٣)</sup> ؛ مثل : أب ، وأخ ، وتثنيتهما : أبوان وأخوان ، فالنسب إليهما : أبوي وأخوي ، بإرجاع الواو المحذوفة منهما . ومثل : سنة وأصلها : سنه ، أو : سننو ، حذفت لام الكلمة ؛ (وهي : الهاء : أو الواو) وجاءت تاء التأنيث عوضاً عنها ، وهذه التاء تحذف في جمع المؤنث السالم وترجع اللام المحذوفة ، فيقال : سنهات أو سنوات ، كما يقال في النسب : سنهي ، أو سنوي ، بإرجاع اللام المحذوفة كما رجعت في جمع المؤنث <sup>(٤)</sup> .

(١) لوجوب فتح ما قبل تاء التأنيث في كل الحالات ما دام حرفاً صحيحاً ، ولا يكون الحرف قبلها ساكناً إلا إن كان حرف لين . كما سبق في ص ٥٢٠

(٢) وهذا رأى سيبويه وقد سبق بيانه في ص ٥٥١ ؛ ومنه يعلم أنه يستبقى — عند النسب — حروف الكلمة على ضبطها الطارئ عليها ، بسبب حذف بعض أصولها ، ولا يرجع الحروف إلى ضبطها الأول الأصلي إذا رجع المحذوف الذي كان سبباً في تغيير حركات بعض الأحرف تغييراً طارئاً . وعلى هذا تبقى فتحة « شوة » — وهي فتحة طارئة — ويبقى ما ترتب على وجودها ، وهو قلب الواو ألفاً . وعند النسب ترجع الهاء المحذوفة التي هي لام الكلمة ، وتحذف تاء التأنيث لتحل محلها ياء النسب ، فيقال : « شاهي » .

أما من يخالف سيبويه ويوجب إرجاع العين وغيرها من الحروف إلى ضبطها السابق الأصلي الذي كان قبل حذف أحد أصول الكلمة فيقول : « شوهي » — بفتح فسكون — ذلك أن أصل الكلمة هو : شوهة . بسكون الواو قبل حذف اللام التي هي : « الهاء » ، والتي أدى حذفها إلى تحريك الواو بالفتحة ؛ إذ صارت « قبل تاء التأنيث » مباشرة . فعند رجوع اللام المحذوفة — وهي الهاء — ترجع الواو إلى ضبطها الأول وهو السكون ويمتنع قلبها ألفاً ؛ لعدم تحريكها ويصير النسب كما سبق : « شوهي » .

(٣) لم يذكروا جمع المذكر السالم اكتفاء بالتثنية ؛ لأنه على غرارها — كما سبق في بابها — ف يرجع في التثنية يرجع في جمع المذكر السالم .

(٤) في هذا الموضوع من مواضع النسب إلى محذوف اللام معتل العين يصرح النحاة بأن النسب إلى : « ذو » و : « ذات » هو : « ذوي » فيها لأن لاهما محذوفة ، وعيها معتلة ويقولون إن أصلها : « ذوي » ويعددون أنواعاً معقدة من الفروض والخيالات يجر بعضها بعضاً ؛ كي يصلوا من ورائها إلى إثبات هذا الأصل . وقد كدوا ودا ووا ولفوا حتى انتهوا إلى ما أرادوا ، وهو غير ما يريد الواقع ، والرأي السديد . ومن

والنسب إلى : أخت وبنت ؛ هو : أخوى ، وبَنَوَى لأن جمعهما المؤنث السالم : أخوات وبنات ، والنسب إليهما كالنسب إلى أخ وابن . وهذا يوقع في لبس قوى دعا بعض النحاة إلى رفض النسب بالصورة السالفة ، وتحتمل النسب على لفظهما ؛ فيقول : أختى وبنتى ؛ ورأيه حسن ، جدير بالمحاكاة ، مع صحة الرأى الأول وقوته (١) .

\* \* \*

شاء أن يرى بعض الفروض المهرقة فليرجع إلى كتاب سيبويه وشرحه ( ٢ ص ٨٠ ، ٨١ وما بعدهما في الباب الذى عنوانه : « مالا يجوز فيه من بنات الحرفين إلا الرد » والباب الذى عنوانه : « الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين » . وهو يريد « بالإضافة » : النسب - كما أشرنا من قبل في ص ٥٣٢ ، ويكرر هذا . ) وفى حاشيتي التصريح وباسين وحاشية الصبان سلسلة متشابكة من تلك الخيالات . وكان الخير في ترك ذلك كله ، والاقتصار على أن النسب إلى : ذو ، وذات ، هو : ذوى ؛ مراعاة للمسموع .

( ١ ) يقولون في تأييد الرأى الأول : إن صيغة : « أخت وبنت » كلها للتأنيث . والتاء للإلحاق بالرغم من أنها بدل من واو مخوفة ؛ وهى لإلحاق الكلمتين بقرْفُفْلٍ وجِذْعٍ ؛ إلحاقاً للثنائى بالثلاثى ، فيجب رد صيغة أخت وبنت إلى صيغة المذكر ، بحذف التاء منهما كما حذفت في النسب إلى مكة ؛ فقليل : مكى وفى جمع المؤنث السالم ؛ فقليل : فى مؤمنة مؤمنات . . . لتلا قمع تاء التأنيث حشوا . . .

وكلام كثير آخر أساسه مجرد الجدل . وقد تناوله بعض القدماء بالرد والرفض على نحو ما نقله شرح التصريح فى هذا الموضع . ونحن فى غنى عن هذا كله ، وعن مناقشته ، وزيادة الجدل القديم بجدل جديد ؛ وكلاهما لا خير فيه ؛ إذ حسبنا إباحة الرايين ، واستحسان الرأى القائم على إبعاد اللبس ، وهو رأى قديم لبعض كبار النحاة . ومنهم : يونس بن حبيب البصرى المتوفى حول سنة ١٨٢ هـ ، وهو من أشهر أئمة اللغويين النحاة فى عصر سيبويه ، وله مؤيدون .

وفى إرجاع اللام جوازاً ووجوباً يقول الناظم :

واجبُزُ بِرَدِّ اللّامِ ما مِنْهُ حُذِفَ جَوَازاً أَنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أَلِفٌ - ١٩  
فِي جَمْعِ التَّصْحِيحِ ، أَوْ فِي التَّثْنِيَةِ وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهِذَى تَوْفِيهِ - ٢٠  
وَبَأَخٍ أَخْتاً ، وَبَابِنٍ بِنْتاً أَلْحَقَ . وَيُونُسُ أَبَى حَذَفِ التَّاءِ - ٢١

يقول : اجبر برد اللام ما حذف منه اللام جبراً جائزاً ، إلا إذا كان رد اللام لازماً فى التثنية أو جمع التصحيح لمذكر أو لمؤنث ، فى هذه الحالة يستحق المجبور - وهو الاسم المحذوف اللام - التوفية وجوباً بإرجاع لاه إليه . ثم قال : ألق أختا بأخ فى رد اللام المحذوفة ، وكذلك ألق بنتا بابن فى ردها من غير إبقاء التاء فيها . على غير مذهب يونس ومن معه فإنه يبقها . وقد شرحنا الرايين . . .



ما يجوز فيه عند النسب رد لامة المحذوفة وعدم ردها :

بان مما سبق وجوب رد اللام المحذوفة إلى الاسم في حالة النسب بشرط أن تكون عينه معتلة ، أو أن تكون لامة مما يرجع في تشنية أو جمع مؤنث سالم .  
فإن لم يتحقق الشرط جاز الرد وعدمه ، ففي مثل : يد<sup>(١)</sup> ، ودم<sup>(٢)</sup> ، وشقة<sup>(٣)</sup> يقال عند النسب : يدى أو يدوى - دمي أو دموى - شقي - أو شفهي ويصح شفوى . . . وقد حذفت اللام في : يد ، ودم بغير تعويض . أما في شقة فقد زيدت تاء التأنيث عوضاً عن الهاء المحذوفة .

وإذا حذفت اللام وعوض عنها همزة الوصل جاز عند النسب الرد أو عدمه دون الجمع بين اللام المحذوفة وهمزة الوصل ؛ منعاً للجمع بين العوض والمعوّض عنه ، ففي مثل : ابن واسم يقال : ابني أو بسوى ، واسمي ، أو سُموى<sup>(٤)</sup> ولا يصح أن يقال : ابنوى واسموى . . .

\* \* \*

(١) أصل : « يد » هو : يدى - بسكون الدال - حذفت اللام بغير تعويض تخفيفاً ، وتحركت الدال الساكنة . والنسب إليها هو : يدى ، بغير رد اللام ، أو : يدوى ، بردها ، وقلها واواً قبلها الفتحة الطارئة لأجلها ، لأن ما قبلها يفتح عملاً برأى سبويه أو قبلها السكون السابق ؛ عملاً برأى غيره . ورأى سبويه هو الأرجح - كما عرفنا - في ص ٥٥١ و ٥٥٣ .

(٢) أصل : « دم » هو : دمو - بسكون الميم في الأصح - حذفت الواو ، تخفيفاً بغير تعويض ، وتحركت الميم الساكنة . وعند النسب يقال : دمي ، بغير رد ، أو : دموى بالرد مع فتح ما قبل الواو لأن ما قبلها يفتح لها - كما سبق - أو إرجاعه إلى سكونه الأصلي كما سبق في يد .  
(٣) أصل : شقة ، هو : شفه (بسكون الفاء ، وبالحاء ، بدليل ظهور الهاء في الجمع : شفاء) حذفت الهاء تخفيفاً ، وعوض عنها تاء التأنيث مع فتح ما قبلها فصارت شقة . فعند النسب يقال : شقى ، بغير رد الهاء ، أو شفهي بردها مع بقاء الفاء قبلها على فتحها العارضة أو إرجاعها إلى سكونها الأول ومن يرى أن اللام المحذوفة واو ، وليست هاء يميز في النسب : شنى وشفوى ، ولكن الشائع بين اللغويين أن اللام المحذوفة هاء .

(٤) الكثير المسموع ضم السين أو كسرهما أما الميم ففتوحة على رأيه سبويه لأن الفتحة طارئة على الثانى الثلاثى للنسب فتبقى - كما عرفنا - .

## المسألة ١٧٩ :

## أحكام عامة في النسب

١ - النسب إلى المركب :

( ١ ) إن كان المركب إضافياً علماً - بالوضع أو بالغلبة - فالأصل أن ينسب إلى صدره ؛ فيقال في خادم الدين ، وفوز الحق ، وعابد الإله . . . ( والثلاثة أعلام ) : الخادمي - الفوزي - العابدي . . . ويستثنى من هذا الأصل ثلاث حالات يجب النسب فيها للعجز .

الأولى : أن يكون المركب الإضافي العلم كنية ، نحو : أبو بكر ، وأم كلثوم . . . فيقال في النسب : بكري ، وكلثومي .

الثانية : أن يكون هذا المركب الإضافي معرفاً صدره بعجزه<sup>(٢)</sup> ؛ نحو : ابن عباس ، وابن مسعود ، وابن عمر . . . فيقال في النسب إليهما : عباسي ، ومسعودي ، وعُمري .

الثالثة : أن يكون النسب إلى صدر هذا المركب مؤدياً إلى اللبس ، بعدم معرفة المنسوب إليه حقيقة ؛ مثل : عبد مناف ، وعبد شمس ، وناصر مجد ( والثلاثة أعلام ) فيقال في النسب إليها : منافي ، وشمسي ، ومجدي ؛ إذ لو نسب إلى الصدر فقيل : عبدني ، وناصري - لم يُعرف المنسوب إليه .

فإن كان المركب الإضافي ليس علماً ( لا بالوضع ولا بالغلبة ) ، نحو : كتاب زينب ، وجب النسب للمضاف وحده ، أو للمضاف إليه وحده على حسب المراد .  
( ٢ ) المركب الإسنادي وينسب إلى صدره ففي النسب إلى : نَصَرَ الله ،

( ١ ) سبق تعريف المركب وتقسيمه وحكم كل قسم في مكانه المناسب من الجزء الأول ص ٩١ م ١٠ وص ٢١١ م ٢٢ باب العلم . . .

( ٢ ) بأن يكون صدره نكرة ، وعجزه معرفة ، بها يتعرف الصدر . وقد يشتهر المركب بعد هذا فيدخل في عداد العلم بالغلبة - وقد سبق إيضاحه في مكانه المناسب من الجزء الأول باب العلم ، ومن أمثلته : ابن عباس ، وابن عمر . . .

وجَادَ الحقُّ وحامدٌ مقبلٌ (والثلاثة أعلام) يقال : نصَرَى ، وجَادَى ، وحامِدَى . (١) .

(٣) المركب المزجي - ومنه الأعداد المركبة ؛ كأحد عشر . . . - والشائع أنه ينسب إلى صدره أيضاً مع الاستغناء عن عجزه ؛ سواء أكان صدره معتل الآخر أم صحيحاً ، نحو : (مُجْدَى شَهَرَى ، وقَالَى قَلَا) (وحضَرَمَوْت ، وبَنَدَرَشَاه) وكلها أسماء بلاد ؛ فيقال فيها : مُجْدَى (٢) وقَالَى - بحذف حرف علهما ووضع ياء النسب مكانه - وحضَرَى وبندَرَى ، هذا هو الرأى الشائع .

ومن النحاة من يجيز النسب إلى العجز وحده مع الاستغناء عن الصدر بحذفه ، ومنهم من يجيز النسب إلى الصدر وإلى العجز بزيادة ياء النسب في آخر كل منهما معا ، مزيلا تركيبهما ، فيقول : مُجْدَى شَهَرَى بإدخال ياء النسب على كل منهما . ومنهم من ينسب إلى المركب باقيا تركيبه بإدخال ياء النسب على العجز وحده ، مع وجود الصدر قبله ؛ فيقول : مُجْدَى شَهَرَى - وقَالَى قَلَوَى - والياء التي في صدر المركب حرف علة وليست للنسب - وحضَرَمَوْتَى - وبندَرَشَاهِي . . . وهكذا . وحجته أن النسب بهذه الصورة يوضح المنسوب إليه ، ولا يقع في لبس . وهذا رأى حسن ، ولعله أنسب الآراء اليوم .

وهناك صور مسموعة من النسب إلى أنواع المركب ، تخالف ما تقدم وقد حكموا عليها بالشذوذ ، ومنع القياس عليها . كصوغهم وزن فَعْعَل (بفتح فسكون ففتح . . .) من المضاف والمضاف إليه ، والنسب إلى تلك الصيغة (٣) ، كقولهم في تيم اللات ، وعبد الدار ، وامرئ القيس الكندي ، وعبد القيس ، وعبد شمس . . .

(١) يلحق به في الحكم السالف بعض ألفاظ « ليست مركبات إسنادية ، ولكنها مثله في النسب إلى الصدر ، منها : لولا - حيثما - لوما - أينما . . . فيقال في النسب إليها : لوى ، بالتخفيف - حيثى - لوى ؛ بالتخفيف - أينى .

(٢) في النسب إلى « مجدى » يقال : مجدى بحذف ياء العلة أو : مجدوى بقلبها واواً ؛ ذلك أن حذف العجز يجعل الياء في آخر الصدر وهي ياء رابعة في اسم أصله منقوص وحكم الياء الرابعة في المنقوص جواز حذفها عند النسب - وهو الأحسن - أو قلبها واواً كما عرفنا في ص ٥٤١ .

(٣) وهذا نوع مما يسمى : النحت .

— ؛ تَيْمَمِيّ — عَبْدَرِيّ مَرْقَسِيّ — عِبْقَسِيّ — عِبْشَمِيّ (١) . . .

\* \* \*

ب — النسب إلى جمع التكسير (٢)، وما في حكمه .

(١) إذا أريد النسب إلى جمع التكسير ، الباقي على دلالة الجمعية فالشائع هو النسب إلى مفردة ؛ فيقال في النسب إلى : بساتين ، وكتبة ، ومدارس ، وحقول . . . — : بستاني ، وكاتب ، ومدرسي ، وحقلي .

فإن لم يبق جمع التكسير على دلالة الجمعية ؛ بأن صار علماً على مفرد ، أو على جماعة واحدة معينة مع بقاءه على صيغته في الحالتين — وجب النسب إليه على لفظة وصيغته ؛ فيقال في النسب إلى الجزائر — وهي الإقليم العربي المعروف في بلاد المغرب — وعلماء ، وقراء ، وأخبار ، وأهرام ، وجبال ، وتلّول . . . (وهي أعلام مشهورة في وقتنا ) جزائري ؛ علماً في ، وقرائ ، وأخباري ، وأهرامي ، وجبالي ، وتلّولي . كما يقال في النسب إلى جماعة اسمها : أنصار الدفاع ؛ وأخرى اسمها : الأبطال ، ودولة اسمها : الممالك . . — أنصاري ، وأبطالي . ومماليكي ولا يصح النسب إلى المفرد ؛ منعاً للإبهام واللبس ؛ إذ لو قلنا : — الجزيري أو الجزري ، وعالمي ، وقارتي ، وخبري ، وهري ، وجبلي ، وتلي ، وناصري ، وبطلي ومماوكي ، . . لا لتبس الأمر بين النسب إلى المفرد والنسب إلى الجمع .

فإن كان اللفظ معدوداً من جموع التكسير ؛ لمجرد أنه على وزن صيغة من صيغ التكسير ، وليس له مفرد — فإنه ينسب إليه على صيغته ؛ نحو : عبّاديد

(١) وفي النسب إلى المركب يقول الناظم :

وَأَنْسَبَ لِصَدْرٍ جُمْلَةٍ وَصَدْرٍ مَا رُكِبَ مَرْجَأً . وَلِثَانٍ تَمَمًا :  
إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِابْنٍ أَوْ أَبٍ أَوْ مَالَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبَ — ١٧ —

المراد بالجملة : المركب الإسنادي ؛ فإن كان جملة صدرها فعل « فهي فعلية ، أو اسم فهي اسمية . وقد بين باختصار أن النسب للمركب الإسنادي يكون لصدره ، وكذلك المركب المزجي . وأن النسب يكون للثاني ( أي : للعجز ) إذا كان متمماً لمضاف هو : كلمة ؛ ابن أو أب ، أو غيرها مما يستفيد التعريف من الثاني : المضاف إليه — على الوجه الذي شرحناه — ثم صرح بأن النسب في المركب الإضافي عند أمن اللبس يكون للصدر في غير ما نص عليه أنه للعجز قال :

فِيمَا سِوَى هَذَا انْتَسَبَ لِلْأَوَّلِ مَا لَمْ يُخَفَّ لِبَسِّ كَعْبَدِ الْأَشْهَلِ

(٢) أما النسب إلى جمع المذكر السالم أو جمع المؤنث السالم فقد سبق الكلام عليه مفصلاً في ص ٥٤٤

وشمّا طيط ( وكلاهما بمعنى : جماعات متفرقة ) والنسب إليهما : عباديدى ،  
وشمّا طيطى .

هذا هو المذهب البصرى . أما الكوفيون فيجيزون النسب إلى جمع التكسير  
الباقى على جمعيته مطلقاً <sup>(١)</sup> وحجتهم أن السماع الكثير يؤيد دعواهم — وقد  
نقلوا من أمثله عشرات — وأن النسب إلى الجمع يقع فى اللبس كثيراً ، ورأيهم  
حسن مفيد ، وقد ارتضاه المجمع اللغوى القاهرى <sup>(٢)</sup> . فعندنا مذهبان صحيحان ؛  
لا يفضل أحدهما الآخر فى سياق معين إلا بالوضوح والبعد عن اللبس ، فإذا  
أمن اللبس فالأفضل محاكاة المذهب الشائع ؛ لأنه أكثر فى الوارد الفصيح .  
( ٢ ) وإذا أريد النسب إلى ما فى حكم جمع التكسير من الكلمات الدالة على  
جماعة من غير أن ينطبق عليها تعريفه <sup>(٣)</sup> ، ولأن تسمى باسمه أو تُلحق به — وجب  
النسب إلى لفظها ؛ فدخل فى هذا اسم الجمع ؛ كقوم ، ورهط ، والنسب إليهما : قومي  
ورهطى ، ويدخل أيضاً اسم الجنس الجمعى <sup>(٤)</sup> ؛ كشرْك ، وروم ، وشجر ،

( ١ ) ولو كان اللبس مأموناً .

( ٢ ) جاء فى الصفحة الرابعة من محاضر جلسات المجمع فى دور انعقاده الثالث ما نصه بلسان

رئيسه : يقول :

« قرار المجمع بشأن النسبة إلى جمع التكسير عند الحاجة ، كإرادة التمييز ونحو ذلك :

رأى المجمع فى هذا أن النسبة إلى الجمع قد تكون فى بعض الأحيان أبلغ وأدق فى التعبير عن المراد من  
النسبة إلى المفرد . بهذا عدل عن مذهب البصريين القائلين بقصر النسبة على المفرد ، إلى مذهب الكوفيين  
المتخصصين فى إباحة النسبة إلى الجمع ؛ توضيحاً وتبييناً » .

وقد تضمنت الصفحتان العاشرة والحادية عشرة من محاضر ذلك الدور الأدلة العلمية والدواعى للقرار  
السالف وجاء فى ختامها ما نصه :

« (أهل الكوفة يخالفون أهل البصرة فى مسألة النسبة إلى الجمع برده إلى واحد ؛ فيجيزون أن ينسب  
إلى جمع التكسير بلا رد إلى واحد ؛ فلا يغير الوضع . وهذا هو الأصل العام ، وفيه إبداء لإرادة المتكلم ؛  
فيتميز المنسوب إلى الجمع من المنسوب إلى واحد ؛ فيقال مثلاً فى النسبة إلى الملوك : الملوكى ، وفى  
النسبة إلى الدول : الدولى ، وفى النسبة إلى الكتاب : الكتابى ، فلا تستوى النسبة إلى الجمع والنسبة  
إلى واحد .

« (ولقد كثر النسب إلى الجمع فيما مضى وغلب حتى جرى مجرى الأعلام « فثلا قيل : الدوايق  
لأبى جعفر المنصور الخليفة العباسى ، وقيل لغيره : الكرابيسى ، والأنماطى ، والحاملى ، والثعالى  
والجواليقى ، . . . واستمر النسب إلى الجمع على هذا النحو إلى الآن . والمجمع إنما ينسب إلى لفظ جمع  
التكسير عند الحاجة ؛ كالتمييز بين المنسوب إلى الواحد ، والمنسوب إلى الجمع . . . » .

( ٢ ) سبق تعريفه فى ص ٤٦٨ . ( ٣ ) عند من يعتبره قسماً مستقلاً عن التكسير .

وورق . . . ، والنسب إليها : تركي ، ورومي ، وشجري ، وورقي . . . ، وهذا نسب يوقع في لبس ؛ لاشتراكه بين المفرد والجمع ، فيكون التفريق والتعيين بالقرائن التي توضح نوع المنسوب إليه ، وتحدده<sup>(١)</sup> . . .

\* \* \*

ح - كثر في الأساليب الفصيحة المسموعة استعمال صيغة : « فعَّال » للدلالة على النسب - بدلا من يائه - وكثر هذا في الحِرَف ؛ فقالوا : حدَّاد ؛ لمن حرفته : الحدادة ، ونجَّار ؛ لمن حرفته : النجارة ، وكذا : لبَّان وبقال ، وعطَّار ؛ ونحاس ، وجسمَّال  
والأنسب الأخذ بالرأى القائل بقياس هذا في النسب إلى الحِرَف ؛ لكثرة الوارد منه<sup>(٢)</sup> .

ومن الجائز أن يزداد على آخره التاء للدلالة على الجمع ، فيقال : الحدَّادة ، والنجارة ، واللبَّانة ، والبقالة ، والعطارة ، والنحاسية ، والجمالة ، ومنه « البغَّالة » وكل هذا على إرادة الجماعة الحدادة أو غيرها ، لأن الجماعة مؤنثة . . . ومن المسموع القليل صيغة . فاعل ، وفَعِّل (بفتح فكسر) مراداً بهما صاحب كذا . . . فيقال تامر ، وكاس ، بمعنى : صاحب تمر ، وصاحب كساء ، ويقال طاعيم ، أو : طعيم ، ولاين ، أو : لَبِين ، بمعنى : صاحب طعام ، وصاحب لبن . ويقال : نهير ، أى : صاحب نهار . ومنه قول الشاعر :  
لَسْتُ بِلَيْلٍ وَلَكِنِّي نَهِيرٌ لَا أُدْلِجُ اللَّيْلَ وَلَكِنِّي أُبْتَكِرُ

(١) فيما سبق من النسب إلى جمع التكسير يقول ابن مالك :

وَالوَاحِدَ اذْكُرْ نَاسِباً لِلْجَمْعِ إِنَّ لَمْ يُشَايِهِ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ

والمراد بمشابهته الواحد بالوضع : أن يكون علماً على واحد ؛ كأخبار وذئاب ، أو يشتهر في جماعة معينة حتى يصير بمنزلة العلم عليها ؛ كالأنصار - وهم أهل المدينة من أنصار الرسول عليه السلام - فقد اشتهرت جماعتهم بهذا الاسم حتى صار علماً عليها ؛ فيكون النسب إليها : أنصاري .  
(٢) جعلوا منه قوله تعالى : ( وما ربك بظلام للعبيد ) ، أى : بمنسوب إلى الظلم . وحجتهم أن صيغة : « فعال » هنا لو كانت للمبالغة لكان النفي منصباً على المبالغة ؛ فيكون المعنى : ما ربك بكثير الظلم ، فالمعنى هو الكثرة وحدها دون الظلم الذي ليس كثيراً . وهذا معنى فاسد ، لأن الله لا يظلم مطلقاً ، لا كثيراً ولا قليلاً .

والأنسب الاقتصار على المسموع من هاتين الصيغتين ، دون القياس عليهما ؛  
لقلة الوارد منهما ، ولخفاء المعنى معهما (١) . . .

\* \* \*

د - في النسب المسموع كثير من الأمثلة المخالفة للضوابط والأحكام السالفة ،  
فالواجب الحكم بشذوذها ؛ وعدم القياس عليهما . ومنها : دُهرى في النسب إلى :  
دَهر - ومَرَوَزَى ، في النسب إلى مدينة « مَرَو » الفارسية - وجُكُولَى في النسب  
إلى . « جُكُولَاء » ( اسم مدينة ) - ورازى ، في النسب إلى مدينة : الرى ، وصنعانى  
في النسب إلى مدينة : صنعاء اليمنية وأُمَيَّتَى في النسب إلى أُمَيَّة (٢) وفوقانى وتحتانى  
في النسب إلى فوق وتحت ، ورقَبَانَى وشَعْرَانَى ؛ لعظم الرقبة ، وكثير الشعر . . .  
ومن المسموع (٣) نوع آخر ؛ يتميز بأن خففوا فيه بياء النسب المشددة ؛  
فحذفوا إحدى الياءين المدغمتين ، وأتوا بلها بألف للتعويض عنها قبل لام الكلمة  
فقالوا في يَمْنَى : يمانى ، وفي شَامَى : شامى ؛ بياء واحدة فيهما ساكنة . ويصير  
الاسم بهذا منقوصاً ؛ تقول قام اليماني ، ورأيت اليماني ، ومررت باليماني . . . وهكذا  
ولأن هذه الألف عوض عن الياء لا يجتمعان إلا شذوذاً في ضرورة الشعر (٤)  
هـ - إن كان المنسوب مؤنثاً وجب الإتيان ببناء التأنيث للدلالة على تأنيثه -  
إن لم يوجد مانع آخر - ؛ فيقال : قرأت بحوثاً علمية وأدبية عميقة لفتيات  
عربيات ، فيهن العراقية ، والمصرية ، واللبنانية ، والسورية (٥) .

(١) وفي استخدام الصيغ الثلاث في النسب بدلا من يائه يقول ابن مالك :

وَمَعَ فَاعِلٍ ، « وَفَعَالٍ » ، « فَعِيلٌ » في نسب أغنى عن « أَلْيَا » ؛ فُقِيلُ - ٢٥

وتقدير البيت : وفعل أغنى عن الياء في نسب ، قبل مع فاعل وفعل . . . فكلمة « فعل » مبتدأ ، خبره  
الجملة الفعلية المكونة من الفعل الماضي : « أغنى » ومن فاعله . وكلمة : « مع » حال من هذا الفاعل .  
والمراد من أنه أغنى مع فاعل وفعل . . . أن هاتين الصيغتين معه في هذا الحكم ، أى : يشتركان  
معه فيه ، وليس المراد أن الثلاثة تجتمع في وقت واحد وجملة واحدة لتدل على النسب مجتمعة .  
ويفهم مما سبق أن الناظم يقبل قياسية الثلاثة في الدلالة على النسب ، ولكن رأيه ليس بالأرجح .

(٢) وفي النسب الشاذ وجوب الاقتصار على الوارد منه ، وعدم القياس عليه يقول الناظم في ختام الباب :

وغيرُ مَا أسلفته مُقَرَّرَا عَلَى الذى يُنْقَلُ منه اقتصراً

التقدير : غير ما أسلفته اقتصراً على الذى ينقل منه . أى : على الذى ورد منقولاً عن العرب ،  
مسموعاً عنهم ، ولا يزداد عليه بالمحاكاة أو القياس .

(٣) الأحسن الاقتصار فيما يأتي على المسموع فقط . (٤) راجع المجمع ج ٢ ص ١٩٨ .

(٥) سبقت الإشارة لهذا في هامش ص ٥٣٩ ، لمناسبة هناك .

## المسألة ١٨٠ :

## التصريف

تعريفه :

يراد به هنا : التغيير الذى يتناول صيغة الكلمة وبينيتها ؛ لإظهار ما فى حروفها من أصالة ، أو زيادة ، أو حذف ، أو صحة ، أو إعلال أو إبدال - بالوجوه المتنوعة التى ستجىء فى بابهما . أو غير ذلك من التغيير الذى لا يتصل باختلاف المعانى . فليس من التصريف - عند جمهرة النحاة - تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة ؛ لتؤدى معانى مختلفة ، كالتصغير ، والتكسير ، والتثنية ، والجمع ، والاشتقاق .... ، ولاتغيير أواخرها لأغراض إعرابية ؛ فإن هذا التغيير وذاك التحويل يدخل فى اختصاص النحو وبحوثه عند تلك الجمهرة .

موضوعه :

يختص التصريف بالأسماء العربية المتمكنة ، والأفعال المتصرفة ؛ فلا شأن له بالأسماء الأعجمية ، ولا بالأسماء العربية المبنيّة ؛ كالضمائر ، ولا بالأفعال الجامدة ، كعسى وليس ، ولا بالحروف بأنواعها المختلفة . وليس بين الأسماء المتمكنة ولا الأفعال المتصرفة ما يتركب من أقل من ثلاثة أحرف ، إلا إن كان بعض أحرفه ، قد حذف . مثل يد ، وقُل ، ومُ اللهُ<sup>(١)</sup> .. والأصل : يدى ، وقُول ، وأيمُن اللهُ . . . وهذا هو المراد من قوطم : لا يوجد التصريف فى كلمة تقل أحرفها عن ثلاثة قبل حذف شيء منها<sup>(٢)</sup> . . .

\* \* \*

(١) يذكر هذا فى القسم . وأصله : أيمُن اللهُ ؛ جمع : يمين .

(٢) فيما سبق يقول ابن مالك فى باب عنوانه : التصريف :

حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنْ الصَّرْفِ بَرَى وما سواهما بَتَصْرِيفِ حَرَى - ١  
المراد : يشبه الحرف : الأسماء المبنيّة ، والأفعال الجامدة ؛ لأن هذين النوعين يشبهانه فى الجمود والبناء . وكلمة : « برى » أصلها : برى ؛ بمعنى : خلا وابتمد . وحرى : أصلها : حرى أو حر ، بمعنى : جدير ومستحق . ثم قال :

وليس أدنى من ثلاثيٍّ يُرى قابلَ تصريفٍ، سوى ما غيراً - ٢



## المجرد والمزيد من الأسماء والأفعال :

ينقسم الاسم إلى : مجرد ، وهو : ما كانت أحرفه أصلية ، ليس فيها شيء من أحرف الزيادة التي يجمعها قولك : « سألتونيها » ولكل منها علامة يعرف بها ، - وستجىء - وإلى مزيد ؛ وهو : ما اشتمل على بعض أحرف الزيادة .

ويُعرَّف الحرف الزائد ، بالاستغناء عنه ، في بعض التصريفات ، مع تأدية الكلمة بعد سقوطه معنى مفيداً . أما الأصلي فلا يمكن الاستغناء عنه ؛ إذ لا تؤدي الكلمة معنى بعده . والاسم المجرد قد يكون ثلاثياً ، نحو : حجر ، وقد يكون رباعياً ؛ نحو : جعفر ، أو خماسياً ؛ نحو : سفرجل ، ولا يزيد الاسم المجرد على خمسة .

والمزيد قد تكون زيادته حرفاً واحداً على أصوله ؛ كالألف في : كتاب ، وقد تكون حرفين ؛ كالألف والميم في : مكاتب ، وقد تكون ثلاثة ؛ كالميم والسين والتاء في : مستغفر ، وقد تكون أربعة ؛ كالهزة والسين والتاء والألف في : استغفار . ولا يتجاوز الاسم المزيد سبعة أحرف (١) . . .

أما الفعل فمجرده إما ثلاثي ؛ نحو : خرج ، وإما رباعي ، نحو : دحرج ولا يتجاوز هذا ، وليس للرباعي وزن آخر . ومزيده قد تكون زيادته حرفاً ، نحو : خارج ، أو حرفين ، نحو : يدحرج ، أو ثلاثة ، نحو : يتدحرج ، ولا يتجاوز بالزيادة ستة (٢) .

\* \* \*

أبنية الاسم الثلاثي المجرد ( أى : صيغته ) ، والفعل الثلاثي المجرد :

( ١ ) الاسم الثلاثي المجرد يكون مفتوح الأول ، أو : مضموم ، أو مكسور ولا يكون ساكناً ، أما ثانيه فقد يكون مفتوحاً ، أو مضموماً ، أو مكسوراً ، أو ساكناً . فالصور العقلية التي تحدث من هذا : اثنتا عشرة صورة ، لأن فتح الأول قد يكون مع فتح الثاني أو ضمه ، أو كسره ، أو سكونه ، فهذه

( ١ ) وفي هذا يقول ابن مالك :

وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ إِنْ تَجَرَّدَا وَإِنْ يُزْدَ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا — ٣

( أى : فما جاوز سبعا ) . ( ٢ ) وفي هذا يقول ابن مالك :

وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرَّدَا وَإِنْ يُزْدَ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا — ٧

صور أربع ، وضم الأول يكون مع الحالات الأربع في الثاني ، فتنشأ صور أربع أخرى . وكسر الأول قد يكون مع الحالات الأربع في الثاني ، فتنشأ صور أربع أيضاً ، فمجموع هذه الصور اثنا عشر ، كما قلنا . أما آخر الثلاثي فلا صلة له بما قبله ، لأنه متصل بالإعراب وعلاماته .

وجميع هذه الصور العقلية واقعية ؛ أى : لها ألفاظ عربية كثيرة تؤيدها ، إلا صورتان . إحداهما ممنوعة في رأى الأرجح — وهى الصورة التى يكون فيها أول الاسم مكسوراً وثانيه مضموماً . والأخرى قليلة ، وهى عكس السالفة (أى : يكون الاسم فيها مضموم الأول مكسور الثاني ، مثل : دُئِلَ ؛ اسم قبيلة) وما عدا هذين صحيح فصيح . نحو : ( فرس — عضُد — كَسَبَد — صَخَر ) . ونحو : ( صُرِدَ — عُنُق — دُئِلَ — قُفِلَ ) — ونحو ( عنب — حَبَبُك ) <sup>(١)</sup> — لِبِيل — عَلِمَ . . . <sup>(٢)</sup> .

( ب ) أما الفعل الماضى المجرد فأبنيته أربعة ، لأن أوله مفتوح دائماً إلا حين بنائه للمجهول أما ثانيه فقد يكون مفتوحاً ، أو مكسوراً ، أو مضموماً ، فالثلاثة المبنية للفاعل هى : فَعَلَّ كَنَظَرَ ، وفَعَّلَ كَعَلِمَ ، وفَعَّلَ كَحَسَّنَ وشَرَّفَ . وأما الصيغة التى يبنى فيها للمجهول فهى : فُعِّلَ ، كَعُرِفَ . . . <sup>(٣)</sup>

\* \* \*

( ١ ) هذه هى الصيغة الممنوعة أو المهملة . وقيل منها : الحبك — بكسر فظم — جمع : رحبائك ، لنوع من الحبال القوية . ودروع الحديد ، وطرق النجوم . ( ٢ ) يقول ابن مالك .

وغير آخر الثلاثي افتَحَ وضمَّ واكسِرَ ، وزد تسكين ثانيه تعم — ٤  
وفعل أهمل ، والعكس يقلل لقصد هم تخصيص فعل بفعل — ٥  
أى : أن العكس قليل ؛ لأن العرب أرادت أن تخصص صيغة فعلية بفعل ؛ أى : بالفعل الماضى ، الثلاثى ، المبني للمجهول . ( ٣ ) يقول ابن مالك :

وافتحَ ، وضمَّ واكسِرَ الثاني من فعل ثلاثي ، وزد نحو : ضمِّنَ — ٦  
ثم ساق بعد هذا بيتاً سبق شرحه . وهو :

ومنتهاه أربع إن جردا — ٧

( ٤ ) أما الفعل الرباعى المجرد فليس له إلا وزن واحد — كما سبق — هو فعلل كدحرج ودريج بمعنى : ذل .

أوزان الاسم الرباعي المجرد ستة ( ولا بد أن يكون ثانيه ساكنًا ) .

له ستة أوزان :

- ( أ ) فَعَلَّالٌ - بفتح ، فسكون ، ففتح - نحو : جعفر .
- ( ب ) فَعْلَلٌ - بكسر ، فسكون ، فكسر ؛ نحو : قِرْمِز .
- ( ح ) فُعْلَلٌ - بضم ، فسكون ، فضم - ؛ نحو : بُرْثَن .
- ( د ) فِعْلَلٌ - بكسر ، فسكون ، ففتح - نحو : دِرْهم .
- ( هـ ) فَعْلَلٌ - بكسر ، ففتح ، فتشديد اللام - نحو : هِزْبَر .
- ( و ) فُعْلَلٌ - بضم ، فسكون ، ففتح اللام الأولى - نحو جُحْدَب<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

أوزان الاسم الخماسي المجرد أربعة :

- ( أ ) فَعَلَّلَلٌ - بفتح ، ففتح فلام مشددة ، فأخرى غير مشددة ، - نحو : سفرجل .
- ( ب ) فَعْلَلَلِلٌ - بفتح أوله ، وسكون ثانيه ، وفتح ثالثه ، وكسر رابعه - ثم لام بعده نحو : جَحْمَرَش<sup>(٢)</sup> .
- ( ح ) فُعْلَلَلٌ - بضم أوله ، وفتح ثانيه فلام ساكنة مدغمة في نظيرتها المكسورة ، فأخرى بعد المدغمتين ، نحو : قُدَّ عَمِلِل<sup>(٣)</sup> .
- ( د ) فِعْلَلَلَلٌ - بكسر أوله ، وسكون ثانيه ، وفتح اللام الأولى ، فتشديد الأخيرة - نحو : قِرْطَعَب<sup>(٤)</sup> .

هذا والحرف الأصلي هو الذي يلزم في جميع تصرفات الكلمة ، ولا تؤدي معنى بدونه . والزائد هو الذي يمكن الاستغناء عنه - كما سبق<sup>(٥)</sup> .

\* \* \*

( ١ ) للتويل الرجلين ، واسم حشرة . ( ٢ ) للعجوز ، وللأفعى الضخمة ... ( ٣ ) الضخم من الإبل . ( ٤ ) الشيء الحقيق . ( ٥ ) في ص ٥٦٣ وفي أوزان الرباعي والخماسي المجرد ين يقول ابن مالك :

لاسم مجرد رُباعٍ فَعْلَلٌ وفِعْلَلٌ وفُعْلَلٌ وفُعْلَلٌ ٨  
ومع فعلٌ فُعْلَلٌ ، وإنَّ عَلَا فمع فعلٌ حَوَى فَعْلَلَلَا ٩  
كَذَا فُعْلَلٌ وفُعْلَلٌ وما غَايِرَ ، للزَيْدِ أو النقصِ انْتَمَى ١٠  
والحرفُ إنْ يلزَمُ فَأَصْلُ . والذي لا يلزم : الزائدُ ، مثلُ : «تا» اخْتَذَى ١١

وقد سبقت الإشارة إلى معنى البيت الأخير في أول الباب ص ٥٦٣ .

## كيفية الوزن :

لا تقل أصول الاسم عن ثلاثة أحرف ، نحو : قمر ، يرمز لكل منها برمز يسمى به . ويسمى الأول منها : فاء الكلمة ، والثاني : عين الكلمة ، والثالث : لام الكلمة ؛ فيقال في قمر : إنها على وزن : فَعْعَل . فإن بقي بعده هذه الثلاثة حروف أصلي عبّر عنه باللام أيضاً وتكرر اللام على حسب الأصول التي بعد الثلاثة الأولى . وإن كان في الكلمة حرف زائد عبر عنه بنصبه ولفظه . على هذا فوزن : قُفِّل ، هو : فَعْعَل . ووزن جعفر ، هو : فَعْعَلَل ، ووزن فُسْتُق ، هو : فَعْعَلَل . أما وزن جوهر ، فهو : فَوَعَل . ووزن : خارج ، هو : فاعِل ، ووزن مستخرج ، هو : مستفعل

وإن كان الحرف الزائد على أصول الكلمة حرفاً مكرراً لحرف أصلي وجب النطق بالحرف الأصلي المكرر دون النطق بالحرف الزائد نفسه . فتقول في وزن كرم : فَعَل . وفي وزن : اغدودن افْعَوْعَل ؛ بالتعبير عن الحرف المكرر بمثل التعبير عن الأول ، ولا يصح أن يقال فَعْعَرَل ، ولا افْعَعْدَل (١) . . .

وإذا كان المكرر في رباعي فاؤه ولامه الأولى معا من جنس واحد ، وعينه ولامه الثانية معا من جنس آخر ، ولم يكن أحد الحروف المكررة صالحاً للسقوط — فهذا النوع محكوم على حروفه كلها بالأصالة ، وليس فيها زائد . ومن الأمثلة له : سِمَسِم ، وضَمَضَم (عَلَم) فإن صلح أحد الحروف المكررة للسقوط (نحو : لِمَم ، وكَفَكَف ؛ أمران ماضيهما : لَمَلَم وكَفَكَف ، حيث يصح أن يقال : لَم ، وكَف . . . بإسقاط اللام الثانية والكاف الثانية) ، ففي الحكم عليه خلاف لا يعيننا (٢) . . .

\* \* \*

(١) وهذا هو المراد من قول ابن مالك :

بِضْمَنِ فِعْلٍ قَابِلِ الْأَصُولِ فِي      وَزْنٍ . وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتَفَى — ١٢

وَضَاعِفِ اللَّامِ إِذَا أَصْلُ بَقِيَ      كَرَاءٍ : «جَعْفَرٍ» ، وَقَافٍ «فُسْتُقٍ» — ١٣

وبقوله :

وإن يكُ الزائدُ ضِعْفَ أَصْلِي      فاجعل له في الوزن ما لِلْأَصْلِ — ١٤

(٢) يقول ابن مالك :

وَاحْكُمُ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سِمَسِمٍ      وَنَحْوِهِ . وَالْخَلْفُ فِي : «كَلَمَلَمٍ» — ١٥

أحرف الزيادة ، وعلامة الحرف الزائد :

أحرف الزيادة عشرة يجمعها لفظ : سألتُمُونِها - كما عرفنا - ولكل منها علامة تساعد على معرفة أنه زائد .

فالألف إذا صاحبت ثلاثة أحرف أصلية وجب الحكم بزيادتها ؛ نحو : ظافر - راغب . فإن صاحبت أصليين فليست زائدة<sup>(١)</sup> . . .

ويُحْكَمُ بزيادة الياء والواو إذا صاحبت كل منهما ثلاثة أحرف أصلية ، نحو : صيرف ، وجوهر ، ويعْمَلُ<sup>(٢)</sup> ، وعجوز . ويستثنى من هذا : الثنائي المكرر ؛ مثل : يُؤَيُّوُ<sup>(٣)</sup> ، ووَعَوْعَ<sup>(٤)</sup> فإنهما فيه أصليتان<sup>(٥)</sup> . . .

ويحكم بزيادة الهزمة والميم إن تصدرتا ، وبعد كل منهما ثلاثة أحرف أصلية ، مثل : أبرع ، ومعدن . فإن جاء بعدهما أقل من الثلاثة أو أكثر فالهزمة والميم أصليتان ؛ نحو : إبل ، وإصْطبل<sup>(٦)</sup> . . .

ويُحْكَمُ على الهزمة - أيضاً - بالزيادة إذا وقعت آخر الكلمة وقبلها ألف مسبوقة بثلاثة أصول أو أكثر . . . نحو : حمراء - خضراء - عاشوراء . فإن تقدم على الألف حرف أصلي أو حرفان فالهزمة ليست زائدة<sup>(٧)</sup> ؛ نحو : ماء - هواء . . . وتكون النون زائدة إذا وقعت آخر الكلمة وقبلها ألف مسبوقة بثلاثة أصول أو أكثر ؛ فحكمها في هذا حكم الهزمة ، نحو : عثمان ، زعفران - طيلسان . إلا إذا كان قبل الألف حرف مشدد أو حرف لين ، كحسان وعِقيان . فالنون فيهما تحتل الأصاله والزيادة

(١) يقول ابن مالك :

فَالِيفٌ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحِبٌ - زَائِدٌ بَغِيرِ مَيْنٍ - ١٦  
(المين = الكذب) .

(٢) الحمل القوي على العمل . (٣) اسم طائر . (٤) مصدر وعوع .

(٥) يقول ابن مالك :

وَالْيَا كَذَا ، وَالْوَاوُ ، إِنَّ لَمْ يَقَعَا كَمَا هُمَا فِي : يُؤَيُّوُ ، ووَعَوْعَا - ١٧  
(٦) وهذا معنى قول ابن مالك :

وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ثَلَاثَةً تَأْصِلُهَا تَحَقُّقًا - ١٨  
(٧) يقول ابن مالك :

كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفٍ أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفٌ - ١٩

ويحكم على النون - أيضاً - بالزيادة إذا توسطت أربعة أحرف ، قبلها اثنان وبعدها اثنان ؛ نحو غَضَنْفَرٌ وَعَقَنْقَلٌ (١) . . .

ويحكم بزيادة التاء إذا كانت للتأنيث ، أو للمضارعة ، أو للاستفعال وفروعه ، أو للمطاوعة ، نحو : فاضلة ، تقوم - تستغفر - ونحو : علّمته فتعلم ، ودرجته فتدحرج . . . (٢)

وتكون الهاء زائدة في الوقف في حالات ؛ منها : الوقف على « ما » الاستفهامية المحرورة ؛ نحو : له ؟ والوقف على فعل الأمر المحذوف الآخر ، في نحو : رَهْ ؛ بمعنى انظرْ ، وعلى المضارع المحذوف الآخر للجزم ؛ في نحو : لم تَرَهُ . وعلى كل مبنى على حركة لازمة ليست طارئة ؛ ، نحو : كيفه ؟ وهُوَهُ . إلا المبنى الذي يضاف وقد انقطع عن الإضافة ؛ مثل : قبل ، وبعده ، واسم « لا » . والمتنادى المبني ، لأن حركة البناء في هذه الأشياء عارضة

ويحكم بزيادة اللام في أسماء الإشارة ؛ نحو : ذلك ، وتلك ، وهناك . . . (٣) هذا ، ويقول النحاة : إذا خلا حرف من أحرف الزيادة من العلامة الدالة على زيادته وجب الحكم بأصالته ، إلا إن قام دليل آخر يصلح حجة على الزيادة . ومن ذلك سقوط همزة : « شمأل » في بعض الأساليب الصحيحة التي منها : شمكت الريح شُمُولاً ؛ بمعنى : هبت شمألاً ، ومن ذلك سقوط نون « حنظل » في قولهم : حظلت الإبل إذا ضرّها أكل الحنظل ، ومنها ، سقوط تاء الملكوت في كلمة : الملك . . .

( ١ ) يقول ابن مالك :

والنُّونُ فِي الْآخِرِ كَالْهَمْزِ ، وَفِي نَحْوِ : غَضَنْفَرٍ أَصَالَةٌ كُفِّي - ٢٠  
التقدير : كنى النون أصالة بمعنى : استكنى وامتلا . ( ٢ ) يقول الناظم :

والتَّاءُ فِي التَّأْنِيثِ وَالْمُضَارَعَةِ وَنَحْوِ : الاسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَةِ - ٢١  
( ٣ ) وفي هذا يقول ابن مالك :

والهَاءُ وَقْفًا ؛ كَلِمَةً ؟ وَلَمْ تَرَهُ وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمَشْتَهَرَةِ - ٢٢  
وتقدير الشطر الثاني : واللام المشتهرة في الإشارة « أى : زيادتها مشتهرة في الإشارة . فاللام مبتدأ . ( المشهورة مبتدأ ثان خبره الجار والمحرور والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر الأول . أى : واللام زيادتها المشهورة كائنة في الإشارة

( ٤ ) وفي هذا يقول الناظم خاتماً باب التصريف :

وَأَمْنَعُ زِيَادَةً بَلَا قَيْدَ ثَبِتَ إِنَّ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةً ؛ كَحَظَلَّتْ - ٢٣  
تين - أى : تبيين .

## المسألة ١٨١ :

## الإعلال والإبدال

من المصطلحات اللغوية الشائعة أربعة ألفاظ ؛ لكل منها مدلوله الخاص ، وضوابطه وأحكامه . وهذه الأربعة هي :

١ - الإعلال ، والمراد به : تغيير يطرأ على أحد أحرف العلة الثلاثة (و - ا - ي) وما يلحق بها - وهو : الهمزة - بحيث يؤدي هذا التغيير إلى حذف الحرف ، أو تسكينه ، أو قلبه حرفاً آخر من الأربعة ، مع جريانه في كل ما سبق على قواعد ثابتة ، يستجيب مراعاتها . ومن الأمثلة : صوغ اسم المفعول من الفعل . « قال » وهو : مقوّل . والأصل : مقوول ( بضم الواو الأولى ) . نقلت الضمة إلى الساكن قبلها . وهذا يسمى : « إعلالاً بالنقل » وترتب عاياه تسكين حرف العلة الأول . واجتماع حرفين ساكنين

( ١ ) ملاحظة هامة : أحكام هذا الباب وضوابطه كثيرة . والإمام بها عظيم النفع ؛ جليل الفائدة ؛ شأن نظائرها من القوانين العامة المطردة . غير أن الضوابط والأحكام هنا لا تنطبق على لغات ولهجات عربية قديمة متعددة ، حمل السماع الصحيح إلينا كثيراً من ألفاظها الخارجة على تلك القوانين ، وليس هذا بعجيب في لغة كلفتنا كانت أداة تفاهم بين قبائل وجماعات متباينة في كثير من الشئون التي تؤدي إلى اختلاف في اللهجات محتوم . وليس هذا الاختلاف مقصوراً على مسائل الإعلال والإبدال ، ولكنه أظهر وأوضح فيها ، وفي بعض مسائل أخرى عرضنا لها في أبوابها الخاصة - كالتكسير ، وأبنية المصادر ، والصفات المشبهة - ووجب الحرص على لغتنا ، والعمل على أن تكون أداة قوية ناهضة بمهمتها في البيان الجلي ، والتوحيد اللغوي الهام - وتخصينا أن نأخذ بالمطرّد ، ونقيس عليه - وحده - من غير توقف ولا تردد ، ومن غير سعي - في المراجع والمطولات - وراء المسموع لنتنزه من مخابته ، ونستعمله على الوجه الزارد به دون الانتفاع بالمطرّد ، وبالقياس عليه ، فهذه خطة عرجاء ، بل فاسدة ؛ يقصر الجهد والوقت دون العمل بها . ويتعذر تطبيقها ؛ فليس من الخير الانصياع لها . إنما الخير كله في الأخذ بالرأى الحكيم النافع الذي ينادى باستخدام القاعدة - ما دامت قاعدة وبتعميمها ، سواء أعرّف المتكلم الحكم السماعي أم لم يعرفه - وما أكثر الذين لا يعرفونه - وتكليفهم معرفته دائماً تكليف بما لا يستطيع . لكن إذا عرف المتكلم الأمر السماعي جاز أن يكتب به ، ويقتصر عليه « دون القاعدة » ، وجاز أن يستخدم القاعدة إن شاء ، ولكن ليس له أن يتوسع في المسموع المخالف للقاعدة فيطبقه في ألفاظ أخرى غير التي ورد السماع بها ، بل يجب أن يقف عند ما ورد السماع به « دون أن يزيد عليه » ، ما دامت القاعدة المطردة موجودة ، والحكم العام قائماً . وبغير هذا نسيء إلى لغتنا ، ونحمل الراغبين فيها على النفور منها . وقد كررنا هذا في أجزاء الكتاب المختلفة ، لمناسبات تدعو إلى التكرار ، - لأهمية الأمر ، وجلال شأنه - وسردنا أدلة الأئمة المعارضين والموافقين ، واثبتنا في الترجيح بينهما إلى الرأي السالف المدون في مواطن مناسبة ومنها الجزء الثالث .

متوالين لا يصح اجتماعهما ؛ فحذف الأول منهما : وهذا : « إعلال » بالحذف ؛ وصارت الكلمة : مَقْوُول ، بعد هذين النوعين من الإعلال ، وتحقق شروطهما .  
وكالفعل : قال ، أصله : « قَوَّل » بفتح الواو ، قلبت ألفا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ فصار الفعل : قال ، وهذا : « إعلال بالقلب » . وفيما يلي بيانه :  
٢ - القلب . ومعناه : تحويل أحد الحروف الأربعة السالفة إلى آخر منها ؛ بحيث يختفى أحدها ليحل محله غيره من بينها ؛ طبقاً لضوابط محددة يجب الخضوع لها ؛ كقلب الواو ألفا في المثال السالف ، وقلب الواو المتوسطة ياء بعد كسرة في مثل : صِيَام ، والأصل : صِوَام . وقلب الياء همزة لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة ، نحو : بناء ، والأصل : بنأى . . . . .

وهذا النوع من التحويل أو القلب شائع مطرد ؛ لأنه يخضع - في الأغلب - لقواعد عامة يجرى على مقتضاها ، فإذا عُرِفَت أمكن الوصول إلى قلب الحرف الذى تنطبق عليه ، وسهل الاهتداء إلى أصله إن كان منقلباً عن غيره . وهذا الباب معقود لعرضها ، وبيان أحكام القلب الشائع المطرد ، أما غير المطرد فمقصود على السماع .  
٣ - الإبدال . ومعناه : حذف حرف ، ووضع آخر فى مكانه ، بحيث يختفى الأول ويحل فى موضعه غيره ، سواء أكان الحرفان من أحرف العلة - كالأمثلة السالفة - أم كانا صحيحين ، أم مختلفين . فهو أعم من القلب ؛ لأنه يشمل القلب وغيره ؛ ولهذا يستغنون بذكره عن القلب . ومن أمثلة الصحيحين قول بعض العرب فى : « وَكُنَّة <sup>(١)</sup> ، وَرَبِيع ، وَتَلَسَّعْتُمْ . . . وقنة ، وربيع ، وتلعذم . . . » بقلب الكاف قافا ، والعين حاء ؛ والتساء ذالا . وأكثر هذا النوع من إبدال الحروف الصحيحة مقصور على السماع ، لقلته . والأمر فى معرفته موكول إلى المراجع اللغوية وحدها ؛ إذ ليس له ضابط عام ، ولا قاعدة مطردة . وقليل منه قياسى ؛ كإبدال الدال والطاء من تاء الافتعال ؛ وسيجيء <sup>(٢)</sup> .

ومثال المختلفين قولهم : كساء وخطايا <sup>(٣)</sup> . والأصل : كساو ، وخطاء . قلبت الواو همزة فى المثال الأول ، وقلبت الهمزة ياء فى المثال الثانى ؛ طبقاً لقواعد عامة مضبوطة - فى الأغلب - تختص بهذا النوع . ومن الممكن أن يعتمد عليها من يريد إجراءه ، وكذلك من يريد الاهتداء إلى نوع الحرف الذى اختفى ، وحل غيره محله ،

(١) عش الطائر . (٢) فى ص ٦٠١ .

(٣) يجرى على هذه الكلمة ونظائرها عدة تغيرات ستجيء فى ص ٥٧٨ .



وهذا النوع من الإبدال قياسى "مطرد" ، وموضع ضوابطه وقواعده هذا الباب أيضاً .  
وهناك أنواع أخرى من الإبدال توصف بأنها نادرة ، أو لهجات قليلة لبعض العرب ، أو مهجورة . . . أو غير هذا مما لا يعنيننا هنا ، فالذى يعنيننا هو : الإبدال الشائع الواجب إجراؤه بين حروف معينة ، وهو القياسى الذى يخضع للضوابط والقواعد العامة ويسمونه اصطلاحاً : « الإبدال الصرفى الشائع ، أو : الضرورى » ، أى : الذى لا بد من إجرائه متى تحققت ضوابطه وشروطه . ويكتفون بتسميته : « الإبدال » لأنه المقصود وحده عند الإطلاق ؛ بسبب قياسيته ، واطراده ؛ ووجوب إجرائه . ففى ذكر اسمه من غير تقييد كان هو المراد ، وكان فى ذكره غنى عن ذكر القلب .  
٤ - العوض ، أو : التعويض ، ومعناه : حذف حرف ، والاستغناء عنه بحرف آخر من غير تقييد فى أحدهما بحرف معين ، ولا اشتراط أن يحل العوض فى المكان الذى خلا بحذف الأصيل ؛ فقد يكون فى موضعه ؛ كزيادة الياء قبل الآخر فى تصغير : « فرزدق » عوضاً عن الدال ، حيث يقال : فريزق - جوازاً - ومثل : عدة ، وأصلها : وعد ؛ حذفت الواو من الأول وجاءت تاء التانيث فى آخر الكلمة عوضاً عنها . ومثل : اسم ، وأصلها سُمُو : <sup>(١)</sup> ، حذفت الواو من آخر الكلمة ، وجاءت همزة الوصل عوضاً عنها فى أولها . . . وهكذا .

والمعول عليه فى معرفة العوض والمعوض عنه هو المراجع اللغوية المشتملة على الألفاظ التى وقع فيها التعويض السماعى الوارد عن العرب ؛ إذ ليس للتعويض قواعد مضبوطة تدل عليه .

لكن مما يكشف عن التعويض ويرشد إليه : الرجوع إلى جموع التكسير ، أو المصادر ، أو التصغير ، أو نحو هذا . . . مما يرد الأشياء إلى أصولها - وقد سبق النص على كل منها فى بابها الخاص - كالاتداء إلى أن همزة : « ماء » منقلبة عن الهاء من الرجوع إلى جمع تكسيروها ؛ وهو : مياه ، وأمواه ؛ حيث ظهرت فيه « الهاء » فكان ظهورها دليلاً على أنها أصل للهمزة فى : « ماء » . . . و . . . وكثير من هذه الجموع والمصادر والمصغرات مرجعه كتب اللغة ، ونصوص ألفاظها ؛ فن العسير الاسترشاد فى أمر التعويض بغير النصوص اللغوية .

من كل ما سبق يتبين :

١ - أن العوض ؛ لا يتقيد بحرف علة أو صحيح ، ولا بمكان معين من

(١) يضم السين وكسرهما .

الكلمة . والإبدال يتقيد بموضع المحذوف ، والإعلال يتقيد بأحرف العلة والقلب نوع من الإعلال ؛

٢ - وأن للإبدال الصرفي الشائع ولالإعلال ضوابط وقواعد عامة ، يمكن - في الأغلب - الاعتماد عليها في إجرائهما مطرداً واجباً ، وفي معرفة نوع الحرف الذى تغير بسببهما . أما التعويض وبعض أنواع الإبدال غير الشائع فالاعتماد في فهمهما مقصور على المراجع اللغوية ؛ إذ ليس لهما ضوابط ولا قواعد عامة .

٣ - وأن المراد من لفظ الإبدال عند ذكره بغير تقيد هو ما يسمى «الإبدال الصرفي الشائع ، أو الضروري » وسيجىء بيانه .

\*\*\*

### زيادة وتفصيل :

١ - من المصلحات التى تتردد فى هذا الباب وفى غيره - وهنا المكان الأنسب لإيضاحها والإحالة عليه : - أحرف العلة ، والمد ، واللين - المعتل والمعل - المعتل الجارى مجرى الصحيح .

فأما أحرف العلة فتلاثة ؛ هى : الألف ، والواو ، الياء . فإن سكن أحدها وقبله حركة تناسبه فهو حرف علة ، ومد ، ولين ؛ نحو : قام ، يقوم ، أقيم . وإن سكن ولم يكن قبله حركة تناسبه فهو - فى المشهور - حرف علة ولين ؛ نحو : قَوْل - بَيِّنٌ . . . . وإن تحرك فهو حرف علة فقط ؛ نحو : حور ، وهَيْف . والألف لا تكون إلا حرف علة ، ومد ، ولين ، دائماً .

٢ - اللفظ المعتل عند النحاة ، هو : الذى لامه ( آخره ) حرف علة ، ويغلب عند الصرفيين إطلاقه على ما فيه حرف علة أو أكثر بغير تقيد بالآخر أو غيره . أما المعل عند الصرفيين - فهو المشتمل على حرف علة بشرط أن يكون هذا الحرف قد أصابه تغير ؛ نحو : صام ، وهام ؛ فإن أصلهما : صَوَمَ وهَيَّيَمَ ، ثم انقلبت الواو والياء ألفاً .

٣ - وأما المعتل الجارى مجرى الصحيح فهو ما آخره ياء أو واو متحركتان ، قبلهما ساكن ، سواء أكانتا مشددتين ( نحو : مَرْمِيٍّ - كُرْسِيٍّ - مغزوء . . . ) أم مخففتين ؛ ( نحو : ظَبْيٍ - حُلُوٍّ . . . ) فيدخل فى المشدد ما كان مختوماً بياء مشددة للإدغام ؛ نحو مَرْمِيٍّ ، أوللنسب ، نحو : عربى ، أو لغيرهما نحو : كُرْسِيٍّ ( اسم طائر )

وقد سبقت الإشارة للأنواع السالفة وأحكامها فى مواضع متعددة من أجزاء الكتاب ، ( منها : ١ ص ١٢١ م ١٥ ، ٢ ص ٨٦ م ٦٨ . . . )

## أحرف الإبدال . وضوابطه :

ينحصر « الإبدال الصرقيّ اللازم » في تسعة أحرف يُبدَل بعضها من بعض ؛ هي : الهاء - الدال - الهمزة - التاء - الميم - الواو - الطاء - الياء - الألف . وقد جمعها بعض النحاة في قوله : ( هدأت موطياً . )<sup>(١)</sup> ولكل حرف منها شروط لإبداله من نظيره الداخل معه في هذه المجموعة ، على التفصيل التالي :

إبدال الهاء :

تبدل الهاء من تاء التأنيث المربوطة عند الوقف عليها ؛ كالتاء في قوله تعالى : ( فقد جاءكم بينة من ربكم وهدى ورحمة ) فيقال في حالة الوقف : بَيِّنَةٌ ، ورحمهُ ، بالهاء بدلاً من التاء المربوطة .

\* \* \*

إبدال الهمزة من الواو والياء : والألف :

تبدل من الأولين وجوباً في خمسة مواضع :

١ - وقوع أحدهما في آخر الكلمة وقبله ألف زائدة ؛ نحو سماء ، ودعاء ، وبناء ، وظباء ، والأصل : سماو ، ودُعاو ، وبنأى ، وظبأى . . . ( بدليل : سموت - دعوت - بنيت - ظبئى . ) ، قلبت الواو والياء همزة ، لوقوعهما متطرفتين بعد ألف زائدة .

ولا يُخرج الحرف من حكم التطرف أن يقع بعده في آخر اللفظ المذكور تاء عارضة لتفيد التأنيث ، بشرط أن تكون غير ملازمة له . فيقال في : بنأى وبنأية ، بتشديد نونهما : بناء ، وبنأة ؛ بالتشديد أيضاً ، وقلب الياء همزة لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة ، من غير اعتبار لهذه التاء التي عرضت للتأنيث والتي يمكن الاستغناء عنها أحياناً . بخلاف التاء الدالة على التأنيث مع ملازمتها الكلمة ، وعدم استغناء الكلمة عنها ، نحو : هداية ، رماية ، إداوة ، حلاوة . فإن الحرفين في هذه الكلمات - وأشباهاها - لا ينقلبان همزة ؛ إذ تاء التأنيث هنا ليست عارضة ، وإنما هي لازمة لصيغة الكلمة وبنيتها ، ولا يكون للكلمة معنى بحذفها ، ويعتبر الحرفان في هذه الحالة غير متطرفين ؛ كشأنهما في قاوَل وبأيع . . . حيث توسطاً فبقيا من غير قلب .

(١) وإليها أشار الناطم في الشطر الأول من أول بيت في باب الإعلاّل . وسيجيء في ص ٥٧٦

وكذلك لا يصح إبدالهما همزة إن لم يقعا بعد ألف ، نحو : غزو ، وظي ، أو كانت الألف التي قبلهما أصلية ، نحو : واو ، وآي ، جمع آية<sup>(١)</sup> . . .

٢ - وقوع أحدهما عيناً لاسم فاعل ، وقد أعل<sup>(٢)</sup> في عين فعله ، نحو صائم : هائم ، وفعلهما : صام وهام . وأصلهما : صَوَمَ ، وهَيَّمْ ؛ فعين الفعل حرف علة ( واو أو ياء ) تحرك وانفتح ما قبله ، فانقلب ألفاً - كما سيجيء - فاسم الفاعل هو : صاوِم ، وهايِم . ثم قلبت الواو والياء همزة .

فإن كانت العين غير متباعدة في الفعل لم يصح الإبدال ؛ نحو : عَيْن الرجل<sup>(٣)</sup> فهو : عاين ، وعَوِر<sup>(٤)</sup> فهو عاور . . .<sup>(٥)</sup>

٣ - وقوع أحدهما في جمع التكسير بعد ألف : «مفاعل» وما شابهه في عدد الحروف وحركاتها ؛ كفعائل وفواعل<sup>(٦)</sup> . . . بشرط أن يكون كل من الحرفين مدةً ثالثة زائدة في مفردة - ومثلهما الألف في هذا - ، نحو : عجائز ، وصحائف ، وقلائد . . . ومفردهما : عجوز وصحيفة ، وقلادة ، فلا إبدال في مثل : قساور ، ومعايش ، لأنهما أصليتان في المفرد ، وهو : قسُور<sup>(٧)</sup> ، ومعيشة<sup>(٨)</sup> ومن الشاذ المسموع : منائر ، ومصائب ؛ لأن مفردهما : منارة ومصيبة ، فالحرفان فيهما أصليان<sup>(٩)</sup> . . .

٤ - وقوع أحدهما ثاني حرفي علة بينهما ألف : «مفاعل» أو مُشابهه ، دون مفاعيل وما يشبهه - سواء أكان الحرفان ياءين ؛ نحو : نياثف ، جمع نَيْثَف<sup>(١٠)</sup> أم ، كانا واوين ، نحو : أوائل : جمع : أول ، أم كانا مختلفين ، نحو : سيائد ، جمع سيئد<sup>(١١)</sup> والأصل : نيايف ، وأواويل ، وسياود . قلب حرف العلة المتأخر ( وهو

(١) وإلى هذه الحالة يشير ابن مالك في الشطر الأول من بيته الثاني الآتي . في ص ٥٧٦

(٢) أى : أصابه الإعلال ؛ ويراد به هنا : قلب حرف العلة (ويلحق به : الهمزة كما سبق في

ص ٥٦٩) حرفاً آخر من نظائره التي لليلة أيضاً أو ، الهمزة بالشروط الخاصة بالقلب .

(٣) اتسع سواد عينه واشتد . (٤) صار أعور ؛ (لذهاب البصر من إحدى عينيه) .

(٥) وهذه الحالة هي التي أشار إليها الناظم في آخر بيته الثاني الآتي . في ص ٥٧٦

(٦) سبق بيان المراد من هذه المشابهة في ص ٤٩٧ و ٥٠٢ . (٧) القسور والقسورة : الأسد .

(٨) لأن فعلها : عاش . (٩) وإلى هذه الحالة يسوق ابن مالك بيته الثالث . الآتي في ص ٥٧٦

(١٠) وهو العدد الزائد على العقد إلى أول العقد الذي يليه . وفعله الشائع : ناف ينيف . . .

(١١) أصله : سَيَّوِد ؛ على وزان : فَيَّعِل ، لأن فعله : ساد يسود . . . (اجتمعت الواو والياء ،

وسبقت إحداهما بالسكون ؛ قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، طبقاً لقواعد الإبدال الآتية) .

الواقع بعد الألف الزائدة) همزة كما سبق . . . (١) فلو توسطت بينهما ألف «مفاعيل» وما هو على هيئته لم ينقلب الثاني منهما همزة ؛ نحو : طواويس .

٥ - اجتماع واوين في أول الكلمة ، والثانية منهما إما متحركة ، وإما ساكنة أصيلة في الواوية ؛ (٢) فتنقلب الأولى منهما همزة . ويتحقق الاجتماع في صورتين : إحداهما : أن تكون الواو الثانية متحركة فيجب قلب الأولى همزة ، كما إذا أريد جمع : واثقة ، أو : واصلة ، أو : واقفة . . . جمع تكسير على صيغة : «فَوَاعِلِ» فيقال فيها ، وَوَاقِقْ - وَوَاصِلْ - وَوَاقِفْ ؛ لأن أفعالها الماضية واوية الفاء ؛ ثم تنقلب الواو الأولى - وجوباً - همزة ؛ فيصير الجمع : أَوَاقِقُ - أَوَاصِلُ - أَوَاقِفُ . . .

ثانيتهما : في نحو : أُوَلَى : - وهى مؤنث كلمة : أوّل ، المقابل لكلمة : آخر - وأصلها : وُولَى ، بواوين ، السابقة منهما مضمومة ، تليها الساكنة الأصيلة في الواوية ، وقلبت الأولى همزة - وجوباً - فصارت : أُوُلَى . فلا يجب القلب بل يجوز في مثل : واسى - والى - وافى . . . إذا بنيت للمجهول فيقال فيها : وُوسَى - وُولَى - وُوفَى ، لأن الواو الثانية ليست أصيلة ؛ إذ هى منقلبة عن الألف الزائدة التى فى ثانى الماضى ، وقد انقلبت واوا ؛ لوقوعها بعد ضمة . . . ويصح أن يقال فيها : أُوسَى - أُولى - أُوفَى . . . لأن قلب الواو الأولى وإبقاءها جائز - كما أسلفنا (٣) -

وكذلك لا يجب القلب ، وإنما يجوز ، فى مثل : «الوُولَى» - بواو مضمومة تليها أخرى ساكنة - وأصلها للتفضيل ، وفعلها هو : «وَالَّ» بمعنى : لجأ ، تقول . وَاَل الطائر إلى عشه ، بمعنى : لجأ إليه . واسم التفضيل منه للمذكر

(١) وهذه هى الحالة التى أشار إليها الناظم فى بيته الرابع . فى ص ٥٧٦

(٢) بالأ تـكون منقلبة عن حرف آخر .

(٣) وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله فى البيت السادس . . . وسيأتى لمناسبة أخرى فى ص ٥٨٠

(واوا) . وَهَمْزًا أَوَّلُ الْوَاوَيْنِ رُدُّ فى بَدْءٍ غَيْرِ شَبْهِهِ : وَوِفى الأَشْدُّ - ٦

(الأشد : القوة . فلان ووفى الأشد : بلغ القوة . وهى بين الثامنة عشرة والثلاثين . وهذه الكلمة على صورة جمع التكسير وليست جمعاً فى الرأى الشائع . والفعل : رُدُّ : ماضى مبنى للمجهول ، وهذا أحسن من جملة فعل أمر قد يفيد مدلوله أن عدم الرد واجب فى : ووفى ، مع أنه ليس بواجب .

هو : أوَّال ، وللمؤنث هو : وُؤَلَى ( على زنة : فُعْلَى ) . ويصح التخفيف بقلب الهمزة الثانية واوا ساكنة « فتصير الكلمة : « وُؤَلَى » فيجتمع في أولها واوان أولهما متحركة ، والثانية ساكنة ، غير أصيلة في الواوية ؛ لأن واويتها طارئة بسبب التخفيف العارض ؛ لهذا لا يكون قلب الأولى واجباً ؛ وإنما هو جائز ؛ فيقال : أوَلَى ، أو : « وُؤَلَى » .

ولا يصح القلب مطلقاً إذا اجتمع الواوان في آخر الكلمة كما في نحو : هَوَوَى . ونَوَوَى في النسبة إلى ، هَوَى ونَوَى ، طبقاً لقواعد النسب التي مرت في بابهِ (١) ...

(١) ص ٥٤٠ مع ملاحظة أن ياء النسب مشددة ، وزائدة في آخر الكلمة . وفي بيان الأحرف التي يقع فيها « الإبدال » . ومواضع إبدال الهمزة من الواو والياء يقول ابن مالك في باب عنوانه « الإبدال » ما نصه :

أحرفُ الإبدالِ : « هَدَأْتُ مُوْطِيَا » فَبَدِّلِ الهمزةَ من واوٍ ويا-١  
آخِرًا ، إِثْرَ أَلِفٍ زَيْدٍ . وفي فاعِلٍ ما أُعِلَّ عَيْنًا ذَا اقْتُنْفَى-٢

( دا اقتنى : اتبع ورعى ) سرد في هذين البيتين : أحرف الإبدال وانتقل بعد بيانها في أول شطر إلى مواضع إبدال الهمزة من الواو والياء فذكر موضعين في البيت الثاني ، هما : وقوع الواو والياء آخر الكلمة إثر ألف زائدة - ، أي : عقب ألف زائدة - ووقعهما - عينا ميملة في صيغة « فاعِل » - يريد : اسم الفاعل من فعل ثلاثي معتل العين بأحدهما . ثم انتقل إلى بيان الحالة الثالثة لإبدال الهمزة منهما من الألف . فقال :

والمَدُّ زَيْدٌ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ هَمَزًا يُرَى فِي مِثْلِ : كَالْقَلَائِدِ-٣

يريد : أن أحد أحرف العلة إذا كان حرف مد - وهو حرف العلة الذي قبله حركة تناسبه - ثالثاً : زائداً في المفرد وجب قلبه همزة . ولم يفصل الشروط ؛ اعتماداً على المثال ، الذي يجمعها ، وهو : القلائد . والكاف في : « كَالْقَلَائِدِ » إما حرف زائد ، وإما اسم بمعنى : « مثل » ، توكيد لفظي بالمرادف لكلمة : « مثل » التي قبله . - ثم انتقل إلى الحالة الرابعة لقلبهما فقال :

كَذَاكَ ثَانِي لِيَتَيْنِ اكْتَنَفَا مَدٌّ : « مَقَاعِل » ؛ كَجَمْعٍ نَيْفًا-٤

( يريد باللين هنا حرف العلة المتحرك ، والشائع عند غير الناطم أن حرف اللين هو حرف العلة الساكن الذي قبله حركة لا تناسبه فإن تحرك ما قبله بحركة تناسبه فهو حرف علة ومدولين ، وإن تحرك حرف العلة فهو حرف علة فقط - كما سبق بيان هذا في ص ٧٩ و ٩٥ و ٧٢ - اكتنفا : أحاطا . . . ) وجمع - بالتثنية - مصدر ، فاعله مخذوف ، ومفعوله هو كلمة : نيف . والمراد : كجمع شخص نيفاً ، فحذف الفاعل المضاف إليه « ونون المضاف وهو كلمة : جمع . وبقيت « نيفاً » منصوبة مفعولاً للمصدر . وسيتكلم ابن مالك في البيت السادس - وقد سبق في هامش الصفحة الماضية - على الحالة الخامسة من حالات إبدال الواو همزة .

« ملحوظة : » تبدل الهمزة - أيضاً - وجوباً من الألف في نحو : حمراء وخضراء - فالأصل - على الرأي الشائع - هو : حمراء وخضراء . بألف التأنيث المقصورة فيهما ، زيدت قبلها ألف المد ، فأبدلت الثانية همزة .

وتبدل جوازاً من الواو المضمومة ضمماً لازماً لا يفارقها ، نحو وجوه ، أدور ( جمع دار ) فيصبح فيهما أجوه ، وأدور . كما تبدل من الواو لزوماً عند بعض القبائل في مثل : وشاح ووسادة ؛ فيقال فيهما إشاح وإسادة . وقيل إن هذا القلب جائز .

وتبدل جوازاً أيضاً في مثل : رائى ، وغائى ؛ نسبة إلى راية وغاية ، والأصل بثلاث ياءات خففت الأولى بإيدائها همزة .

\* \* \*

إبدال الواو والياء من الهمزة . ( وهذه الحالة عكس التى قبلها . ) :

يتحقق هذا الإبدال في ناحيتين :

الناحية الأولى - الجمع الذى على وزن : « مفاعل » وما شابهه<sup>(١)</sup> ، بشرط أن تكون الهمزة عارضة<sup>(٢)</sup> بعد ألف تكسيه ، وأن تكون لام مفردة<sup>(٣)</sup> إما همزة أصلية ، وإما حرف علة أصلياً ؛ واوا أو ياء . . فإذا تحقق المطلوب<sup>(٤)</sup> وجب قلب كسرة الهمزة فتحة وقلبها - بعد ذلك - ياء في ثلاث صور ، وواواً في صورة واحدة ، وقلب الحرف الأخير بعدهما ألفاً .

( ١ ) من كل جمع تكسير يماثل : « مفاعل » - كما قلنا - في عدد الحروف وضبطها ، وإن لم يماثل في وزنه الصرفى ؛ فيدخل في هذا : فواعل ، وفعال وأفاعل . . . وغيرها مما يسمى : صيغة منتهى الجموع ، وقد سبق إيضاح هذا في جمع التكسير ص ٤٩٧ ، ٥٠٢ .

( ٢ ) غير أصلية .

( ٣ ) وصفنا « الهمزة ، والواو ، والياء » ، فيما يأتى بأنها أصلية مع أن لام الكلمة لا تكون إلا أصلية - بتقص المبالغة في الإيضاح .

( ٤ ) ( وهو وقوع الهمزة عارضة بعد ألف التكسير ولام المفرد : إما همزة أصلية وإما أحد حرفى العلة ( الواو والياء الأصليتين ) .

## فتقلب ياء :

(١) إذا كانت لام ذلك المفرد همزة أصلية ؛ نحو : خطيئة وخطايا - بريئة<sup>(١)</sup> وبرايا - دنيئة<sup>(٢)</sup> - ودنايا . . . فوزن : خطايا ، هو : « فعائل » . والأصل : خطايي<sup>٣</sup> ، ثم انقلبت الياء التي بعد ألف الجمع همزة ( طبقاً لما سبق في حالات قلب الياء ) فصارت : خطائي<sup>٤</sup> ، ثم قلبت الهمزة ياء مفتوحة : وبعدها ألف ، فصارت : خطايا . . . هذا هو الأصل وما مرّ فيه باختصار<sup>(٣)</sup> .

ومثله يقال في : برايا ودنايا ونظائرها - فالأصل : برايي<sup>٥</sup> ؛ ودنايي<sup>٦</sup> ،

(١) مخلوقة .

(٢) رذيلة ونقيصة .

(٣) أما التفصيل فيقول النحاة إن خطايا وبرايا ودنايا - وأشباهاها من كل ما يتحقق فيه أوصاف هذا الجمع - قد مر بمراحل خمس من القاب حتى استقر بعدها على هذه الصورة . وهي مراحل تخيلية محضة ، ولكنها مفيدة ، برغم ما فيها من تكلف واضح ، وأن العرب الفصحاء لا تعرفها قصد من تخيلها ضبط مفردات هذه الصيغة ضبطاً محكماً يستطيع به المستعرب أن يتبين تلك المفردات من أوصافها ، وأن يهتدى في يسر وصحة إلى جموعها ، وإذا عرضت عليه هذه الجموع وحدها أدرك مفرداتها بغير حيرة ولا اضطراب . وفيما يلي المراحل الخمس - بغير اختصار - في كلمة : خطايا ونظائرها .

١ - المفرد : خطيئة ( على وزن ، فعيلة ، والفعل : خطيء ، فالهمزة أصلية ) فقياس تكسيروها هو : فعائل . فيقال : خطايي<sup>٧</sup> ؛ لأن الياء الزائدة في المفرد تزداد في الجمع أيضاً بعد ألف « مفاعل وفعائل » وأشباهاهما . ثم يجب قلب هذه الياء همزة ؛ لوقوعها بعد ألف التكرير في هذا الوزن ؛ طبقاً لما تقدم في ص ٥٧٤ ، فتصير الكلمة : خطائي<sup>٨</sup> .

ب - إبدال الهمزة الأخيرة ياء ، لوقوعها متطرفة بعد همزة ، طبقاً لقواعد القلب التي ستأتي في ص ٥٨٢ فتصير : خطائي<sup>٩</sup> .

ج - قلب كسرة الهمزة الأولى فتحة ، بدعوى التخفيف ؛ فتصير الكلمة : خطايي<sup>١٠</sup> .

د - قلب الياء التي في آخر الجمع ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ طبقاً لقواعد القلب ؛ فتصير : خطايا<sup>١١</sup> . ( وحق الألف الأخيرة أن تكتب ياء طبقاً لقواعد رسم الحروف )

هـ - قلب الهمزة ياء لوقوعها بين ألفين . والهمزة قريبة الشبه بالألف - كما يتخيلون ، فتقلب ياء ؛ فراراً من اجتماع ثلاثة أحرف متشابهة في الآخر ؛ فتصير الكلمة : خطايا . ولم تقلب واوا ، لأن الياء أخف نطقاً ، والقلب إليها أكثر .



قلب الياء بعد ألف الجمع همزة مكسورة ، ثم انقلبت الهمزة المكسورة ياء مفتوحة ، وبعدها ألف ؛ فصارتا : برايا ودنايا .

( ب ) إذا كانت لام ذلك المفرد ياء للعلة أصلية ( أى : ليست منقلبة عن شئ . ) ، نحو : هدية وهدايا — وقضية وقضايا . . . فوزن هدايا ، وقضايا — وأمثالهما — هو : فعائل . وأصلهما : هدايٍ وقضايٍ ، جرى عليهما القلب الذى فى الحالة الأولى ( ما عدا قلب همزة الآخر ياء ، لأنّ لاهما ليست همزة ) وانتهى بهما الأمر إلى : فعائل<sup>(١)</sup> .

( ح ) إذا كانت لام المفرد ياء للعلة ولكنها منقلبة عن واو ؛ نحو : عَشِيَّة ومطية ، وأصلهما<sup>(٢)</sup> عَشِيَّوَة ومَطِيَّوَة ؛ وجمعهما : عشايا ومطايا ؛ على وزن : فعائل ، بَعْد خمسة أنواع من القلب كالتى مرّت فى الحالة الأولى : « ١ »<sup>(٣)</sup> . . .

أما الصورة التى تقلب فيها كسرة الهمزة فتحة ، ثم تقلب الهمزة واوا بعدها ألف — فحين تكون لام المفرد واوا ظاهرة سلمت فى هذا المفرد ؛ نَحَوُ : هِرَاوَة<sup>(٤)</sup> وإِدَاوَة<sup>(٥)</sup>

( ١ ) جرى عليهما من القلب أنواع أربعة سبقت فى الحالة الأولى ؛ وهى :

أ — هدايٍ ، وقضايٍ ، ثم هدايٍ وقضايٍ . ب — هدايٍ ، وقضايٍ .

ح — هدايٍ ، وقضايٍ . د — هدايا وقضايا

وإنما كانت أنواع القلب هنا أربعة وليست خمسة كالتى سبقت ؛ ولأنّ لام الكلمة هنا ياء وليست همزة متطرفة تقلب ياء .

( ٢ ) اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ؛ قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء ( طبقاً لما تقضى به قواعد الإبدال — كما سيحى هنا ) .

( ٣ ) هى خمسة أنواع :

أ — المفرد عَشِيَّوَة ومَطِيَّوَة ( بدليل : مطا ، يطموطوا ، بمعنى : أسرع . وعشا ، يعشعشوا ، بمعنى :

سأه : بصره . . . )

والجمع : عشاير ، ومطايير ، قلبت الواو ياء لوقوعها متطرفة بعد كسرة ، فصارتا : عشايرٍ ومطاييرٍ .

ب — قلبت الياء بعد ألف التكرير همزة — طبقاً لما تقدم — فصارتا — : عشايرٍ ومطاييرٍ .

ح — قلبت كسرة الهمزة فتحة ، فصارتا : عشاءى ، ومطاءى .

د — تحركت الياء الأخيرة وانفتح ما قبلها ؛ قلبت ألفا ؛ فصارتا : عشاء ومطاء .

ه — قلبت الهمزة ياء — لما سبق — فصارتا : عشايا ومطايا . فأنواع القلب الخمسة هنا هى التى سبقت

فى الحالة الأولى تماماً ، إلا أنّ الواو المتطرفة ؛ هنا تقلب ياء فى نظير الهمزة المتطرفة هناك .

( ٤ ) الهراوة : العصا الضخمة .

( ٥ ) إناء للماء ، يشتهر باسم : الزمزية .

وجمعها ! هَرَآوَى ، وأدَاوَى ، على وزن : « فَعَالِل » بعد أن مرّت كلتاها بخمسة أنواع من القلب وصلت بعدها إلى صيغة التكسير النهائية ، وهذه الخمسة هي :

- ( أ ) قلب الألف التي في المفرد همزة في الجمع بعد ألف التكسير ؛ فيقال : هَرَائِو ، وأدَائِو . . . ( لأن مفردهما : هِرَاوَة ، وإداوَة ) .  
 ( ب ) قلب الواو ياء ؛ لوقوعها متطرفة بعد كسرة ؛ فتصير الكلمتان : هَرَائِي ، وأدَائِي .

( ح ) قلب كسرة الهمزة فتحة — طبقاً لما سلف — فتصيران : هَرَآَى وأدَاَى .

( د ) قلب الياء ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ فتصيران : هَرَآَا ، وأدَاَا .

( هـ ) قلب الهمزة واوا — ليشابه الجمع مفرده ؛ فتصيران : هَرَآَوَى وأدَاَوَى — مع كتابة الألف الأخيرة ياء ؛ طبقاً لما تقضى به قواعد رسم الحروف <sup>(١)</sup> —

من الصور السالفة يتبين أن الهمزة تبقى في مثل : المَرَآَى ( وهي جمع : مِرْآَة ) <sup>(٢)</sup> . فلا تنقلب في التكسير ياء ؛ لأنها همزة أصلية في المفرد ، وفي الجمع ، وليست طارئة <sup>(٣)</sup> ؛ وكذلك تبقى بغير قلب في مثل : صحائف ، وعجائز ، ورسائل ، لأن لام المفرد — وهو : صحيفة ، وعجوز ، ورسالة — ليست همزة ، ولا أحد حرفي العلة ( الواو الياء ) . فلم تتحقق في الكلمات الثلاث — وأشباهاها — شروط قلب الهمزة واوا ، أو ياء <sup>(٤)</sup> . . .

( ١ ) ففي وسط هذا الجمع ألفان ، إحداهما التي كانت زائدة في المفرد ، والأخرى التي زادت في التكسير ، والأولى هي التي تنقلب همزة بعد ألف التكسير .  
 ( ٢ ) يصح كتابتها هكذا : ( مرآة ) لكن إثبات الهمزة وبعدها ألف ، أوضح من كتابتها مدة فوق ألف .

( ٣ ) فالمفرد : مرآة على وزن مِفْرَعة ، والفعل : رأى ، والمصدر : رؤية ، فالهمزة أصلية .  
 ( ٤ ) وإلى الحالة الأولى السابقة يشير ابن مالك بقوله : ( في بيت سبق لمناسبة أخرى بصفحة ٥٧٥ )

وافتَحْ ، ورُدَّ الهمزُ « يا » فيما أعلُّ لآماً . وفي مثلي هِرَاوَة جُعِلْ ٥—  
 وآوَا . . . . . ٦—

يقول : افتح الهمزة ، ويريد بها الهمزة الطارئة بعد ألف صيغة منتهى الجموع على الوجه الذي شرحناه =

الناحية الثانية - اجتماع همزتين في كلمة واحدة - فخرج ، نحو : أنت ؟  
لأن الاجتماع في كلمتين ؛ إذ همزة الاستفهام كلمة - وهذا بالتفصيل التالى ،  
مع ملاحظة أن الثانية هى التى تقلب دائماً دون الأولى ؛ سواء أكانت الأولى  
متحركة والثانية ساكنة ، أم العكس ، أم كانتا متحركتين ، ويمتنع أن تكونا  
ساكنتين .

( أ ) فإن كانت الأولى هى المتحركة - بفتحة ، أو ضمة ، أو كسرة -  
والثانية هى الساكنة وجب قلب الثانية حرف علة مجانساً لحركة ما قبله ، أى :  
ألفاً بعد الفتح ، وواو بعد الضم ، وياء بعد الكسر ، نحو : آمن الرجل . . .  
أؤمن - إيماناً . والأصل أؤمن - أؤمن - إيماناً . . . قلبت الثانية حرف علة  
من جنس حركة ما قبلها ، ومثله : ( آخذ - أخذ - إيهذا ) ، و ( آزر -  
أوزر - إيزار ) و ( ألم - أولم - إيلام ) . و ( آلف - أولف - إيلاف ) <sup>(١)</sup> .

( ب ) وإن كانت الأولى هى الساكنة والثانية هى المتحركة - وهذا النوع  
لا يقعان فيه فى موضع الفاء ، لتعذر النطق بالساكن ابتداءً - فإن كانتا فى موضع  
العين وجب إدغام الأولى فى الثانية ؛ نحو : سأل <sup>(٢)</sup> ، ورأس <sup>(٣)</sup> ، ولأل <sup>(٤)</sup> .

وإن كانتا فى موضع اللام قلبت الثانية ياء ، كبناء صبغة على وزن :  
« قِمَطَر » من الفعل : قرأ ؛ فيقال قِرَأَى . والأصل : قِرَأَأُ - بتسكين

= وردها ياء فى الجمع الذى مفرده معتل اللام بالياء أما معتل اللام بالواو فتقلب واوا . . . وهذا كلام  
موجز غامض لا يوضح حقيقة المراد . وقد وفيناه . أما بقية البيت السادس فيتصل بقاعدة أخرى ؛  
سبق فى ص ٥٧٥

( ١ ) وفى هذا يقول ابن مالك :

وَمَدًّا أَبْدِلْ ثَانِيَّ الْهَمْزَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ أَنْ يَسْكُنَ ؛ كَاثِرٌ ، وَائْتِمِنْ - ٧

يريد : اقلب ثانى الهمزتين المجتمعين فى كلمة - مدة . وهذا يقتضى أن تقلب الهمزة الثانية الساكنة  
واواً بعد الضمة ، وألفاً بعد الفتح وياء بعد الكسرة : لأن المدة هى حرف علة ساكن ، قبله حركة  
تناسبه .

( ٢ ) على وزن فَعَال ؛ لكثير السؤال . وقد اخترت كتابة الهمزة على هذه الصورة منعاً للالتباس .

( ٣ ) بائع الروس . ( ٤ ) بائع اللؤلؤ .

الهمزة الأولى ، وتحريك الثانية — قلبت الثانية ياء لوقوعها طرفاً بعد الهمزة الساكنة<sup>(١)</sup> . . .

( ح ) وإن كانتا متحركتين فلهما صور تخيلية ؛ قصد بها في الأعم الأغلب مجرد التدريب ، ولا يكاد يعرف لها نظائر ماثورة ، في فصيح الكلام ولا تعجن إليها الأساليب الرفيعة ، ومن أشهرها :

١ — أن تكون الهمزتان المتحركتان ، في موضع اللام ؛ فتقلب الثانية ياء مطلقاً ؛ (أى : سواء انفتح ما قبلها ، أم انضم ، أم انكسر) . كبناء صيغة على وزن : جعفر ، أو : قِرْمِز ، أو : بُرْئُس ، من الفعل : قرأ ، فيقال : قَرَأَ ، وقِرْيٌ وقِرْوٌ ؛ بهمزتين متواليتين ، تقلب . الثانية منهما ياء لا واو ؛ لأن الواو لا تقع طرفاً في الكلمة الزائدة على ثلاثة أحرف ؛ فنقول : في قَرَأَ — مما قبلها مفتوح — قَرَأَى . وقد تحركت الياء وانفتح ما قبلها ، فتقلب ألفاً ، وتصير : قَرَأَى ، وهى اسم مقصور .

ويقال في قِرْيٍ مما قبلها مكسور — قِرْيٌ ، بقلب الثانية ياء ثم تحذف الياء فيقل : قِرْءٌ ، بحذف الياء التي في آخرها كما تحذف من المنقوص ؛ وذلك بحذف حركة الياء أولاً ، لاستثقال الحركة عليها ، ثم حذف الياء ؛ لالتقاء ساكنة مع التنوين ؛ كما يحذف في مثل : داعٍ ، وهادٍ ، ووالٍ ، ونظائرها من المنقوص . وبهذا تصير كلمة : قِرْءٌ من المنقوص الذى حذفت لامه . ونقول في قِرْوٌ — مما قبلها مضموم — : قِرْءٌ أيضاً .

ذلك أن الهمزة الثانية تقلب ياء لا واو — لما تقدم — فتصير الكلمة إلى :

( ١ ) كان القياس أن تدغم الأولى في الثانية كما أدغمت في : سأل ، ورأس ، ولأل . . . لولا أن الهمزة الثانية هنا وقعت طرفاً ، والأطراف أولى بالتغيير — في الأغلب — ولذا قدم القلب هنا دون هناك .

ويقول النحاة : إن الهمزتين اللتين في موضع اللام تبدل الثانية المتحركة منهما ياء مطلقاً ؛ أى : سواء كانت طرفاً كالمثال السالف ، أم كانت غير طرف كما في بناء صيغة خيالية على وزن : «سفرجل» من الفعل : قرأ ؛ فيقال : قَرَأَ ياءً ، بإسكان الهمزة الأولى ، وفتح الياء بعدها . والأصل : قَرَأَ ثلاث همزات أبدلت الثانية ياء لأنها في موضع اللام وسلمت الأولى والثالثة . والأغلب في هذه الأمثلة أنها خيالية للتدريب — كما قلنا — إذ لا يكاد يشيع لها نظائر ماثورة في فصيح الكلام .

( ٢ ) نوع من الصبغ المائل للحمرة .

قُرُوءِي ، ثم تقلب الضمة التي قبلها كسرة ؛ لتسلم الياء ، فتصير إلى : قُرُوءِي ،  
ثم تحذف حركة الياء لاستثقالها عليها . ثم تحذف الياء لالتقاءها ساكنة مع  
التنوين ، وتنتهي إلى : قُرُوءٍ ، وتصير منقوصة ، مثل : داعٍ ، وهادٍ ، ووالٍ .  
٢ - أن تكون الهمزتان المتحركتان في غير موضع اللام ، وحركة الثانية  
كسرة . فتقلب الثانية ياء مطلقاً ( أى : بعد همزة مفتوحة أو مكسورة ، أو  
مضمومة ؛ فهي في حكمها كالصورة السالفة ) - كبناء صيغة من الفعل : « أم » <sup>(١)</sup>  
تكون على وزن : « أصبح » بفتح الهمزة ، أو بكسرها ، أو بضمها ، مع كسر الباء  
في الحالات الثلاث ، فيقال بعد الهمزة المفتوحة : أأْمِمٌ ، ثم تنقل حركة الميم  
الأولى إلى الهمزة الساكنة ؛ ليتمكن إدغام الميمين ، وهذا أمر واجب ، ثم تقلب الهمزة  
الثانية بعد نقل الكسرة إليها ، ياء ؛ لأن الهمزة المكسورة بعد المفتوحة تقلب ياء  
كما تقدم - فتصير الكلمة أَيْمٌ .

ويقال : بعد الهمزة المكسورة : أَيْمِمٌ ، بهمزيين ؛ أولاهما مكسورة ، وثانيتهما  
سَاكِنَةٌ ، فتتنقل كسرة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية ، ليتيسر الوصول إلى الإدغام  
الواجب في الميمين ، وتقلب الهمزة الثانية بعد نقل الكسرة إليها ، ياء ، وتصير  
الكلمة : أَيْمٌ

ويقال بعد الهمزة المضمومة : إُوْمِمٌ بهمزيين ؛ مضمومة فساكنة ، ثم تنقل  
كسرة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة ليتمكن الوصول إلى الإدغام الواجب ، ثم  
تبدل الهمزة الثانية بعد كسرها ياء وتصير الكلمة : أَيْمٌ .

٣ - أن تكون الهمزتان المتحركتان في غير موضع اللام والثانية مضمومة فتقلب  
واوا بعد همزة إما مَفْتُوحَةٍ ، وإما مكسورة ، وإما مضمومة . فنثال المضمومة بعد  
مفتوحة : أَوْبٌ <sup>(١)</sup> ، والأصل : أَوْبٌ - بفتح ، فسكون ، فضم ... - نقلت حركة  
الياء الأولى إلى الهمزة الساكنة ؛ ليتيسر الوصول للإدغام الواجب ، فصارت الكلمة  
بعد الإدغام : أَوْبٌ ، وقلبت الهمزة الثانية واوا بعد انتقال الضمة إليها ؛ لأن الواو  
هي المناسبة للضمة ؛ فصارت الكلمة : أَوْبٌ .

ومثال المضمومة بعد مكسورة بناء صيغة من الفعل : « أم » <sup>(٢)</sup> على وزن :

(١) بفتح ، فضم « فباء مشددة - ، جمع : آب ، بفتح الهمزة وتشديد الباء ، وهو : المرعى .

(٢) بمعنى : قصد .

لأصْبُع - بكسر الهمزة وضم الباء - فيقال : ائْتَمُّم ؛ بكسر ، فسكون ، فضم . نقلت حركة الميم إلى الهمزة - قبلها ، ليتسر الوصول إلى الإدغام الواجب ، فصارت الكلمة ائْتُمُّم ، - بكسر ، فضم ، فميم مشددة - . قلبت الهمزة الثانية حرفاً من جنس حركتها ؛ وهو الواو ، فصارت : ائْتُمُّم .

ومثال المضمومة بعد ضمة : بناء صيغة على وزن : أُبْلِسْ من الفعل : أَمَّ ؛ فيقال : ائْتُمُّم - بضم ، فسكون ، فضم - تنقل ضمة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة قبلها ، ليتيسر الإدغام ؛ فتصير الكلمة بعده : ائْتُمُّم ، - بضميتين متواليتين - وتقلب الهمزة الثانية المضمومة حرفاً من جنس حركتها ، وهو الواو - فتصير الكلمة : ائْتُمُّم .

٤- أن تكون الهمزتان المتحركتان ، في غير موضع اللام ، والثانية مفتوحة مُطلقاً ؛ ( أى : بعد مفتوحة ، أو مضمومة ، أو مكسورة ) فتقلب واواً . فمثال المفتوحة بعد مفتوحة : أوادِم <sup>(١)</sup> ، والأصل : أ آدم ، بهمزتين مفتوحتين بعدهما ألف ؛ قلبت الهمزة الثانية واواً ؛ طبقاً لقواعد الإبدال ، التي تقضى بقلب الهمزة الثانية المفتوحة

( ١ ) يقول ابن مالك في حكم الهمزة المفتوحة ( وقبلها فتحة أو ضمة ) وأنها تقلب واواً في الحالتين ، كما تقلب ياء إن كان قبلها كسرة - كما يجيء بعد هذا - :

إِنْ يُفْتَحِ أَثَرُ ضَمٍّ أَوْ فُتِحَ قَلْبٌ وَآوَا . وَيَاءٌ إِثَرُ كَسْرِ يَنْقَلِبُ ٨-

( إن يفتح : أى : الهمزة الثانى ، بمعنى : الهمزة ) . ثم انتقل بعد ذلك إلى بيان حكم الهمزة الثانية المكسورة وقبلها حركة ؛ فصرح بأنها تقلب ياء مطلقاً ؛ ( أى : سواء أسبقها ضمة ، أم فتحة ، أم كسرة ) . كما صرح بأن الهمزة المضمومة ( بعد حركة ) يجب قلبها واواً مطلقاً بشرط ألا تكون الهمزة الثانية آخر الكلمة فإن كانت آخرها وجب قلبها ياء . - كما سبق في الشرح . يقول :

ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا . وَمَا يُضَمُّ وَآوَا أَصِرَّ ، مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمَّ ٩-

فَذَلِكَ يَاءٌ مُطْلَقًا جَا . وَأَوُّمٌ وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ . أَمَّ ١٠-

( كذا . أى : ينقلب ذو الكسر مطلقاً كهذا - مشيراً إلى ما قبله بما ينقلب ياء - وأن الهمزة المكسورة تقلب ياء مطلقاً ، سواء أكان ما قبلها مكسوراً أم غير مكسور . وأُمُّ ، أصلها : « أم » بتشديد الميم ، بمعنى : أقصد . أى : اتجه لهذا الحكم والعمل به ) .

أما ما انضم من ثانى الهمزين فيصير . واواً مطلقاً ( سواء أكان ما قبله مضموماً أم غير مضموم ) بشرط ألا يكون تمام اللفظ ، أى : بشرط ألا يكون هو آخر الكلمة ( فإن كان آخرها فهو ياء مطلقاً . و « جا » ، أى : جاء في كلام العرب ياء . وختم البيت العاشر بالإشارة إلى الهمزة الثانية التي يجوز قلبها واواً وإبقاؤها وقد شرحناها .

غير المتطرفة - واوا ، دائماً : سواء أكان ما قبلها مفتوحاً أم غير مفتوح .  
ومثال المفتوحة بعد مضمومة : أُؤْيَدُم ؛ ( تصغير : آدم . ) ، والأصل :  
أُؤْيَدُم ، قلبت الهمزة الثانية واوا ؛ عملاً بالقاعدة السالفة .

ومثال المفتوحة بعد مكسورة بناء صيغة من الفعل : «أَمَّ» ، على وزن : لِإِصْبَغَ  
- بكسر الهمزة ، وفتح الباء - فيقال : اأْمَمَ ، بكسر ، فسكون ، ففتح .  
تنقل حركة الميم الأولى ( وهى الفتحة ) للهمزة الساكنة قبلها ؛ ليتيسر الإدغام  
الواجب ، ثم يقع الإدغام ؛ فتصير الكلمة : اأْمَمَ ، بكسر ، ففتح ، فيم مشددة .  
وتقلب الهمزة الثانية ياء لوقوعها متحركة بعد كسرة فى حشو الكلام فتصير  
الكلمة : اَيَمَمَ ، بهمزة مكسورة ، وياء مفتوحة ، وميم مشددة .

ملاحظة : إذا كانت الهمزتان متحركتين والأولى منهما للمتكلم فى صدر فعل  
مضارع جاز فى الثانية منهما قلبها وبقاؤها من غير قلب ، نحو : أُوْم ، وأَيْنَ  
مضارعى : «أَمَّ» بمعنى : قَصَدَ . و «أَنَّ» ، بمعنى : تألم ، ويجوز أُوْم ،  
وَأَيْنَ . . .

\*\*\*

إبدال الياء من الألف :

تقلب الألف ياء فى موضعين ؛ أولهما : وقوعها بعد كسرة ؛ كما فى تكسير  
سلطان ، ومصباح ، ومنشار - ونحوها - على : سلاطين ، ومصابيح ، ومنشير . . .  
وكما فى تصغيرها على : سَلَيْطِينَ ، وَمُصْبِيحٍ ، وَمُنْشِيرٍ . . .  
ثانيهما : وقوعها بعد ياء التصغير فى مثل : كَتَيْبٌ ، وَسُحَيْبٌ ،  
وَعَلَيْبٌ . . . ، تصغير : كتاب ، وسحاب ، وغلām . والسبب : أن ما بعد ياء  
التصغير لا بد أن يكون متحركاً ، والألف لا تقبل الحركة وياء التصغير لا تكون  
متحركة . فقلبت الألف بعدها ياء للتخلص من الساكنين ، ولم تقلب حرفاً آخر  
لأن هذا هو الوارد عن العرب <sup>(١)</sup> .

\*\*\*

( ١ ) فى الموضعين السالفين يقول ابن مالك :

وياء أقلب ألفاً كسراً تلاً أو يا تصغير . . . . . ١١-

التقدير : وأقلب ألفاً تلا كسراً - ياء ، أو تلا ياء تصغير . يريد أقلب حرف الألف ياء إذا وقع =

إبدال الياء من الواو :

تقلب الواو ياء في ، نحو أحد عشر موضعاً :

١ - أن تقع متطرفة بعد كسرة ؛ كما في نحو : رَضِيَ ، وَقَوِيَ ، والراضى ، والسَّامِى . والأصل : رَضِيَ وَقَوِيَ<sup>(١)</sup> ، والراضِو ، والسَّامِو ، لأن هذه الكلمات - ونظائرها - واوية اللام ، بدليل ظهور الواو الأصلية في بعض تصاريف الكلمة مثل : الرضوان - القوة ، السمو . . . ولا يتغير الحكم السالف بوقوع تاء التانيث بعد الواو ؛ لأن تاء التانيث بمنزلة كلمة مستقلة ، نحو : رَضِيتُ - قَوِيتُ - الراضية - السامية . فتعتبر الواو التي تليها هذه التاء في حكم المتطرفة التي يجب قلبها ياء بعد الكسرة .

وكذلك لا يتغير الحكم السالف بوقوع ألف ونون زائدتين بعد الواو المتطرفة التي قبلها كسرة ، لأن هذين الحرفين - هنا - في حكم الكلمة المنفصلة عما قبلها . ومن الأمثلة : الإتيان بصيغة على وزن : « فَعْلَان » - بفتح فكسر - من الغزو والشجو ، فيقال : غَزَوَان ، وشَجَوَان ، بالواو التي قبلها كسرة ، ثم تقلب هذه الواو ياء ؛ فتصير الصيغة : غَزَرِيَان ، وشَجَرِيْمَان « فالواو » واقعة في الطرف تقديرًا وقبلها كسرة ، فعُوملت معاملةً إذا وَقَعَتْ في الآخر حقيقة<sup>(٢)</sup> . . .

٢ - أن تقع عينا لمصدر ، أَعْلَت<sup>(٣)</sup> ، في فعله ، وقبلها في هذا المصدر

= بعد كسرة أو بعد ياء تصغير . وأكمل البيت بتكملة تتصل بقاعدة جديدة ستجيء في البيت الذي بعده مباشرة .

(١) هذا الكلمة : ( قو ) صالحة للإدغام ؛ لانطباق شروطه عليها ولكن القلب يقدم عليه .

(٢) وفي هذا الموضع يقول ابن مالك :

بِوَاوٍ ذَا أَفْعَلًا - ١١ . . . . .

فِي آخِرٍ ، أَوْ قَبْلَ « تَا » التَّأْنِيثِ ، أَوْ زِيَادَتِي « فَعْلَان » - ١٢ . . . . .

يقول : افعل ذا بالواو وهو قلبها ياء كما قلبت الألف ياء بعد الكسرة بشرط أن تكون الواو في الآخر أو بعدها تاء التانيث ؛ أو زيادتا فعْلان على الوجه الذي شرحناه . أما أول البيت الحادى عشر فمختص بقاعدة سلفت الإشارة إليها في هامش ( ص ٥٨٥ ) كما أن آخر البيت الثانى عشر مختص بقاعدة ستجيء بعده مباشرة .

(٣) أى : كانت حرف علة منقلباً عن غيره . وهذا هو المراد بالمعل هنا .



كسرة ، وبعدها ألف . ( فالشروط أربعة ) . ومن الأمثلة : صام صياما - قام قياماً - راد ريادة - حاك حياكاً وحياكة ، والأصل : صَوَام ، قِيَوَام ، وِرَوَاد ، وحيواك ، قلبت الواو ياء لتحقيق الشروط الأربعة السالفة . فلا قلب في مثل : سِوَار ، لانتفاء المصدرية ، ولا في مثل : حاوَر حوارا ؛ لأن الواو غير معلة في الفعل ( أى : غير منقلبة عن حرف آخر ) ولا في مثل : حال حِوَلَا ، لعدم وقوع ألف بعدها ، على حسب الرأى الغالب <sup>(١)</sup> . . .

٣ - أن تقع عيناً لجمع تكسير ، صحيح اللام ، وقبلها كسرة ، وهى معلة مفردة . ومن أمثلتهم : جمع دار على ديار ، وحيلة على حَيْل ، وديمة على ديم ، وقيمة على قِيم ، وقامة على قَيْم ، أيضاً . والأصل : دِوَار - حِوَل - دِوَم - قِوَم ، ومن الشاذ : حاجة وحِوَج .

فإن كانت اللام معلة وجب تصحيح الواو ؛ فيقال في جمع : رِيَان <sup>(٢)</sup> وجو : رِواء ، وجِوَاء ، بترك الواو بغير قلب .

٤ - أن تقع عيناً لجمع تكسير صحيح اللام ، وقبلها كسرة ، وهى في مفردة شبيهة بالمعلة : في أن تكون ساكنة فيه ، وبعدها في الجمع ألف ، نحو : سوط وسياط ، وحوض وحياض ، وروض ورياض - ... والأصل : سِوَاط - حِوَاض - رِوَاض . . . فإن لم توجد الألف وجب تصحيح الواو ، نحو : كُوز وكِوزة ، وعود <sup>(٣)</sup> وعِودة ، كما تصحح إن كانت متحركة في المفرد ؛ نحو : طويل

( ١ ) وإلى هذا الموضع يشير ابن مالك في آخر البيت الثاني عشر وفي البيت الذى يليه . يقول :

..... ذَا أَيْضًا رَأَوَا - ١٢

في مُصَدَّرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا . وَالْفِعْلُ مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا ؛ نَحْوُ الْحَوْلِ - ١٣

يريد : أن النحاة رأوا أيضاً قلب الواو ياء بعد الكسرة في مصدر كل فعل محل العين ، وبعدها ألف ؛ نحو صام صياما . . . كما شرحنا . وأشار بقوله والفعل منه صحيح . . . إلى أن المصدر إذا كان على وزن فعل ( بكسر بفتح ) وعينه واو قبلها كسرة وليس بعدها ألف ، فإن الواو تصح فيه « نحو : حول ، مصدر : حال .

( ٢ ) مرتو بالماء ( ضد عطشان ) .

( ٣ ) اللنى زاد عمره من الإبل على سبع سنين .

٥ - أن تقع طرفاً في ماضٍ وهي رابعة أو أكثر بعد فتحة بشرط أن تكون منقلبة ياء في المضارع نحو : أعطيت وزكَّيت ، وأنا أُعطِي وأُزَكِّي . وفعلهما : ( عطا يَعْطُو ؛ بمعنى : أخذ وتناول ) فأصل الفعلين الرباعيين : أعطوت ، وزكَّوت ، ثم قلبت الواو فيهما ياء ، وكذلك في اسم مفعولهما ؛ وهو : معطَّيان ومزكَّيان<sup>(٢)</sup> . . .

٦ - أن تقع ساكنة غير مشددة وقبلها كسرة ، نحو : ميزان ، وميعاد ، وميقات . والأصل : مِوزان ، ومِوعاد ، ومِوقَات ؛ بدليل : الوزن ، والوعد ، والوقت . فلا يصح القلب في مثل : سِوَار ، وصِوَان ، لعدم سكون الواو . ولا في : اجلِوَاذ ( وهو مداومة السير مع الإسراع ) لتشديد الواو .

٧ - أن تقع لاماً لصفة على وزن : فُعَلَى ( بضم فسكون ففتح ) نحو : دُنْيَا وَعُلْيَا ، وأصلهما : دُنُوَى وَعَلُوَى . . . ( بدليل دنوت دنوًا ، وعلوت علوًا ) ، قلبت

( ١ ) وفي النوعين الثالث والرابع يقول ابن مالك :

وَجَعَّ عَيْنِي أَعْلًا أَوْ سَكَنًا فَاحْكُمْ بِذَا الْإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنْ-١٤  
( عَنْ ، أصلها : عَنْ ، بالتشديد . خففت النون بالسكون ، للشمر . ومعنى : عَنْ ، ظهر وعرض )  
ثم قال :

وَصَحَّحُوا : « فَعَلَةً » . وفي : « فَعَلٌ » وَجْهَانِ . وَالْإِعْلَالُ أَوَّلِي ؛ كَالْحِجْلِ-١٥

يريد أن الواو السالفة الذكر إذا لم يقع بعدها ألف في الجمع ، وكان على وزن فعلة ( بكسر ففتح ) - فإنها تصح وتبقى ؛ نحو كوز وكوزة وعود وعودة . . . فإن كان الجمع على وزن فعل ( بكسر ففتح ) جاز عند ابن مالك الإعلال - وهو الأول - والتصحيح ؛ نحو : حاجة وحوج أو حيج - وحيلة وحيل وحول . ويفهم من كلام ابن مالك أن التصحيح مطرد ولكنه غير الأول . أما عند غيره فالتصحيح شاذ لا يمتاس عليه ويقتصر على الوارد المسموع منه . وهذا هو الرأي الأقوى . ويجب الاقتصاد عليه .

( ٢ ) وفي هذا الموضع يقول ابن مالك :

وَالْوَاوُ لَامًا بَعْدَ فَتْحٍ « يَا » انْقَلَبَ كَالْمُعْطِيَانِ يُرْضِيَانِ . ( ووجب . . ) -١٦

( التقدير : انقلبت الواو - حالة كونها لاماً بعد فتح - ياء ) كالتاء في المعطيان ویرضیان فأصلها الواو . أما الفعل : « وجب » فلا صلة له بهذا ؛ وإنما صلته بالبيت السابع عشر الآتي في ص ٥٩٢ .

الواو ياء . ومن الشاذ المسموع : قُصَوَى<sup>(١)</sup> . فإن كانت فُعَلَى اسما ( وليست وصفا ) ، بقيت الواو بغير قلب ، نحو : حَزُوَى ، اسم موضع . . . (٢)

٨ — أن تجتمع هي والياء في كلمة واحدة بشرط ألا يفصل بينهما فاصل وأن يكون السابق منهما أصيلا (أى : غير منقلب عن غيره) وساكنًا سكونًا أصليًا غير عارض . فإذا تحققت الشروط وجب قلب الواو ياء ، وإدغامها في الياء سواء كانت الياء هي السابقة ؛ نحو سيد وميت ( وأصلهما ، سَيَوْدٍ وِمْيَوْتٍ — كما سبق ) أم كانت الواو هي السابقة ؛ نحو : طَيَّ ، ولى ، وأصلهما : طَوَّى ، ولَوَّى ؛ بدليل طويت ولويت . . . فالواو في الأمثلة السالفة قلبت ياء ، وأدغمت الياء في الياء .

فإذا اجتمعتا في كلمتين فلا قلب ، نحو : يدعو ياسر ، ويجرى يَمَ مِنْ . ولا قلب كذلك إن كان بينهما فاصل ، نحو : زيتون ، أو كان السابق منهما متحركًا ، نحو : طويل وغيثور ، أو كان السابق غير أصيل ، نحو : كُؤَيْتِب في تصغير : كاتب ، أو كان سكونه غير أصيل ، كقولهم في « قَوَى » الماضي « المكسور الواو أصالة : قَوَى ، بسكون الواو ؛ للتخفيف .

وإذا اجتمعت الواو والياء في تصغير اسم — لا وصف — مشتمل على واو متحركة ، وتكسيره على : مَقَاعِل — وما يوازيه<sup>(٣)</sup> — جاز قلب الواو بالطريقة السالفة وتصحيحها ، نحو : جدول وجداول ، والتصغير<sup>(٤)</sup> : جَدَّيَل ، أو : جَدَّيُول ، بالقلب

(١) وهي لغة قريش .

(٢) وفي الموضع السابق يقول ابن مالك . في فصل مستقل يجيء بعد ، ولا يشتمل إلا على بيتين أولهما يشتمل على حالة تبدل فيها الواو من الياء وثانيهما تبدل فيه الياء من الواو . ونصهما تحت عنوان « فصل » :

مِنْ لَامٍ فَعَلَى اسْمًا — أَتَى الْوَاوُ بَدَلْ يَاءً . كَتَقَوَى — غَالِبًا جَاذَا الْبَدَلْ ١ — (أى : جاء هذا البديل ) .

يريد : أن الواو تبدل من الياء الواقعة لأمًا لاسم على وزن فعل — بفتح ، فسكون — ففتح مع مد — نحو : تقوى . . . وهذه الصورة هي الصورة الثالثة من الصور التي سيجيء شرحها في مضمونها الأنسب ، عند الكلام على قلب الياء واوا ( ص ٥٩٢ ) . أما الذى يعنينا هنا وهو العكس ، ( أى : قلب الواو ياء ) فهو البيت الثانى آخر الفصل ، ونصه :

بِالْعَكْسِ جَاءَ فُعَلَى وَصَفًا وَكُونُ : « قُصَوَى » نَادِرًا لَا يَخْفَى ٢ —

(٣) سبق بيان ما يوازيه في ص ٤٩٧ ، ٥٠٢ .

(٤) راجع ما سبق خاصًا بهذا في « التصغير » ص ٥٢٢ .

وعدمه ، ونحو : أسود - للحية - وأسود ، والتصغير أسيّد ، أو أسيّود .  
والإعلال أحسن في كل ذلك .

فإن كان المفرد وصفاً تعيّن الإعلال ؛ نحو : أليّم ، تصغير : ألوم ،  
( اسم تفضيل فعله ؛ لام ) . وكذلك إن كانت الواو في المفرد غير متحركة ؛ نحو :  
عجوز وعمود ، وتصغيرهما عَجِيّز وعُمَيْد . وكذلك إن كانت الواو في المفرد  
عارضة نحو : رؤيّة ، تخفيف رؤيّة ، ونحو : بُويع ، لأن أصلها أَلَف ... (١)  
ومما ينطبق عليه حكم الكلمة الواحدة - مع أنه ليس بواحدة - جمع المذكر  
السالم المرفوع المضاف إلى ياء المتكلم ، نحو : جاء صاحبيّ والأصل :  
صاحبوني . حذف النون للإضافة ومعها اللام فصارت الكلمة صاحبوي ثم  
قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء ، وكسر ما قبلها .

٩ - أن تقع لام اسم مفعول لفعل ماض ثلاثي على وزن : فَعِل - بفتح  
فكسر - نحو : رضيّ فهو مَرَضِيّ ، وقَوِيَ فهو مَقْوِيّ . والأصل : مرضويّ  
ومقوويّ ( على وزن مفعول ) اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ، قلبت  
الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء . وكسر ما قبلها بدلا من الضمة لكيلا تقلب  
الياء واوا بعد الضمة .

فإن كان الماضي غير مكسور العين وجب تصحيح الواو ، نحو : مغزوّ  
ومدّعوّ ، وفعلهما : غزا ودعا . وأصلهما ، غَزَو ، ودَعَو ، تحركت الواو وانفتح  
وما قبلها ؛ قلبت ألفا ، فصار : غزا ودعّا (٢) .

(١) وفي هذا الموضع الثامن يقول ابن مالك في بحث مستقل عنوانه : « فصل » : نص البيت  
الأول والثاني منه وهما الخاصان بموضوعنا :

إِنْ يَسْكُنُ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا      وَاتَّصَلَا ، وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيًّا - ١  
فَيَاءُ الْوَاوِ أَقْلَبَيْنَّ مُدْغِمًا      وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا - ٢  
( عرى = خلا . رسم = عين وحدد بوضوح ) .

(٢) ويصح أن يبقى الفعلان على أصلهما بغير قلب الواو ؛ بقصد المدح ، أو التعجب ، بشرط أن  
يكون كل منهما على وزن فَعَل - بفتح فضم - وقد سبق الكلام على هذا النوع من التعجب في باب الخصاص  
( ٣٥ ص ٢٦٩ م ١٠٩ ) .

١٠ - أن تكون لاماً لجمع تكسير وزنه ، فُعُول (بضم فضم) ، نحو : عصا، وجمعها : عَصِيّ ، ودلو، وتكسيـره : دَلِيّ . والأصل : عَصُوءٌ ودُلُوءٌ اجتمع واوان - واجتمعا هما ثقيل - أولاهما زائدة في الجمع ، والأخيرة أصلية (لام الكلمة) قلبت الواو الأخيرة ياء ؛ فصارتا إلى : عَصُويّ ، ودُلُويّ . اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء وكسر ما قبلهما ، فصارتا : عَصِيّ ودُلِيّ . ويصح كسر أولهما للتخفيف ؛ لأن الانتقال من الضم إلى الكسر في مثل هذه الصيغة لا يخلو من ثقل . ومن النحاة من يجوز التصحيح في جمع التكسير السالف ولكن الأرجح عدم التصحيح .  
فإن كان « فُعُول » مفرداً وجب التصحيح ؛ نحو : عَتُوّ - علُوّ - سُمُو - نمُو<sup>(١)</sup> . . .

١١ - أن تكون عيناً لجمع تكسير على وزن : « فُعَلَّ » صحيح اللام مع عدم وجود فاصل بين العين واللام ، نحو : صِيَمَ ، ونِيَمَ ، وأصلهما : صَوْمَ ونَوْمَ ، بواوين قبلهما ضمة ، وهذا ثقيل ؛ فعُدل عن الواوين إلى الياءين لخفتهما ، ولكن التصحيح هو الأكثر ؛ فيقال صَوْمَ ، ونَوْمَ . فإن لم تكن اللام صحيحة لم يصح القلب ، نحو شَوَى وغَوَى ، . . . (بضم أولهما ، وتشديد ثانيهما المفتوح) وهما جمع : شاوٍ ؛ وغاوٍ اسمي فاعل من شَوَى وغَوَى . كما يجب التصحيح إن فصلت العين من اللام ، نحو صَوَامَ ونَوَامَ ، ومن الشاذ : نِيَامَ . . .

\* \* \*

(١) وإلى الموضعين التاسع والعاشر يشير ابن مالك - في فصل مستقل ، أوله : إن يسكن السابق من واو ياء ، قائلاً في البيتين الثامن والتاسع .

وصَحَّحَ المفعول من نَحْوِ عَدَا وَأَعْلَلِ أَنْ لَمْ تَتَحَرَّ الأجودا - ٨

يريد بنحو : « عدا » الماضي الثلاثي غير المكسور العين إذا كان واوي اللام حيث يجب التصحيح في الرأي الأجود ؛ فتقول عدا ، وغزا ودعا واسم المفعول ، معدو ، ومغزو ، ومدعو . أما غير الأجود فيجوز فيه القلب فيقال : معدى - مغزى - مدعى . ثم قال :

كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا « الفُعُولُ » مِنْ ذِي الْوَاوِ لَامَ جَمْعٍ أَوْفَرِدَ يَعْنُ - ٩

يعن = أصلها : يعن ، بالتشديد ، أى : يظهر . والرأى عند ابن مالك أن « الفُعُول » جاء فيه عن العرب الوجهان سواء أكان جمعاً أم مفرداً . وغير ابن مالك يحتم الرأي الذى شرحناه ويحكم بالضعف على غيره . - وستحجى إشارة للبيتين السالفتين في مناسبة أخرى ص ٦١٠ .

(٢) وفي هذا يقول ابن مالك في الفصل المشار إليه :

## إبدال الواو من الألف :

إذا وقعت الألف بعد ضمة وجب قلبها واواً ، سواء أكان هذا في اسم أم فعل ؛  
فمثال الاسم : لُوَيْعِب ، ومُوَيْنَهْر ، وهما تصغير : لاعب وماهر ، ويشترط  
لقلب الألف واواً في التصغير ألا يكون أصلها ياء كالتى فى : « ناب » ( بمعنى :  
السن ) فإنها فى التصغير ترجع إلى أصلها الياء — كما تقدم فى بابها — فيقال  
نُيَيْبٌ .

ومثال الفعل : روجع — عومل — بويح . . . وهى أفعال ماضية مبنية  
للمجهول : وأصلها للمعلوم : راجع — عامل — بايع . . . (١)

\* \* \*

## إبدال الواو من الياء :

يقع هذا فى أربعة مواضع :

١ — أن تكون الياء فى لفظ غير دال على الجمع ، مع سكونها ، ووقوعها  
بعد ضمة ، وعدم تشديدها . نحو : يُوقِن ومُوقِن ، يُونع ومُونع — يُوقِظ  
ومُوقِظ — يُوسِر ومُوسِر . . . قلبت الياء واوا فى المضارع واسم الفاعل وهكذا . . .  
والأصل : أَيْقَنَ الرجل يُيَقِّن ؛ فهو مُيَقِّن — أَيْنَعَ الثمر يُيْنَعُ ؛ فهو  
مُيْنَع — أَيْقِظ الصياح النَّائمُ يَيْقِظُ ، فهو مُيَقِظ — أَيْسِر النشيط يُيْسِر ؛  
فهو مُيْسِر . فلا يصح القلب إن كان اللفظ جمعا : نحو : بَيْض ، وهيم ،  
( تقول : هذا ورق أبيض وورقة بيضاء ) والجمع فيهما : بُيْضُ (٢) بضم الباء ،

وشاع نحو : « نَيْمٌ » فى : نُومَ ونَحَوُ : « نِيَامٌ » شذوذُهُ نَمَى — ١٠

( نَمَى = نسب . أى : أنه نسب للشذوذ — واستجىء الإشارة لهذا البيت فى مناسبة أخرى ص ٦١٠ .

( ١ ) وإلى هذه الحالة أشار ابن مالك فى آخر البيت السادس عشر وأول السابع عشر بقوله :

وَوَجَبَ . . . . .

إِبْدَالُ واوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفٍ . . . . . ١٧ —

أما صدر البيت الأول فخاص بقاعدة سلفت فى ص ٥٨٨ وأما بقية الثانى فخاص بقاعدة ستجىء  
بعد هذه مباشرة .

( ٢ ) قياس تكسيرهما : فُعِيل .

ثم يجب كسرها في هذه الصورة ؛ لثقلها في جمع التكسير قبل الياء الساكنة غير المشددة . وتقول : هذا جمل أهيم<sup>(١)</sup> ، وناق هيماء ، والجمع فيهما : هِيم ، بضم الهاء ، ثم تُكسر الهاء ، وجوباً ، لما سبق .

كذلك لا يصح القلب : إن كانت الياء متحركة ، نحو : هِيَام<sup>(٢)</sup> ، — بضم ، ففتح بغير تشديد — أو كانت غير مسبوقة بضممة ، نحو : خَيْلٍ وجِيل . . . أو كانت مشددة ؛ نحو غَيْب<sup>(٣)</sup> . . . (٤) .

٢ — أن تكون لاماً لفعل ، وقبلها ضمة ، وقبلها ضمة ، نحو : نَهَوَ الرجل ، أو : قَضَوُ ، أو : سَمَوُ ، أو ذَكَوُ ؛ للتعجب من نُهيته — أى : عقله — أو من من قضائه ، أو سموه ، أو ذكائه ، وهذه الألفاظ تؤدي معنى التعجب ، أى : ما أنهاه — ما أقضاه — ما أسماه — ما أذكاه . . . فكل هذه وتلك من أساليب التعجب القياسية التي سبق الكلام عليها في بابه .

وقد تكون لاماً لاسم مختوم بتاء تأنيث بعدها تُلَازِمُ الكلمة ؛ بحيث لا تؤدي الكلمة معناها إلا مع هذه التاء ؛ كبناء صيغة على وزن «مَقْدُرَةٌ» — بفتح ، فسكون ، فضم ، ففتح — من الفعل ، رمى ؛ فتكون ، مَرْمُوءَةٌ ، والأصل مرمية — بكسر الميم الثانية — قلبت الياء واواً ؛ لوقوعها بعد ضمة .

فلو جاءت التاء بعد بناء الصيغة المطلوبة لم يصح القلب ، ووجب ترك الياء

(١) شديد العطش .

(٢) مصدر : هام ، بمعنى : اشتد عطشه ، أو حبه .

(٣) جمع غائب .

(٤) وفي هذا الموضع من قلب الياء واواً وقلب الضمة كسرة في مثل بيض ، وهيم ونحوهما . . .

يقول ابن مالك في البيت السابع عشر الذي سبق صدره :

و «يا» كمُوقِنٍ بذَلِّ لَهَا اعْتَرَفَ—١٧ . . . . .

يريد أن الياء التي كانت في أصل كلمة : «موقن» يجب قلبها واواً ، كما انقلبت الألف في الحالة السالفة واواً . فالتشبيه بين الحالتين مقصور على قلب الحرفين — الألف والياء — واواً . ثم قال في قلب الضمة كسرة .

ويُكسَرُ المضمومُ في جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ : «هِيمُ» «عند جَمْعٍ» : أَهِيَمًا—١٨

(والألف التي في آخر : «أهيمًا» زائدة للشعر .) ومثل : أهيم : هيماء ، وما شابهها مما يجتمع فيه

سبب الكسر .

على حالها ، نحو : « تَمَادِيَّة » ؛ وهى مصدر دال على المرة ، وفعله : تَمَادَى : وأصل المصدر : تَمَادِيًا — بضم الدال — ؛ لأن المصدر القياسى للفعل الذى على وزن : « تَفَاعَلَ » هو : تَفَاعَلَ . ثم قلبت الضمة قبل الياء كسرة ، لتسلم الياء من قلبها واوا . ثم جاءت التاء الدالة على الوحدة بعد انقلاب الضمة كسرة . وقد تكون لامًا لاسم مختوم بالالف والنون الزائدتين ؛ كبناء صيغة من الفعل رى : على وزن : سَبْعَان (بفتح فضم مع مدّ . . . اسم موضع) فيقال رَمُوان . ! ! (٢)

٣ — أن تكون لا ما لاسم على وزن ، فَعَلَى — بفتح ، فسكون ، ففتح مع المدّ — نحو : تقوى ، وشَرَوْى ، وفَتَوَى . . . والأصل : تَقَيَّا ، وشَرَيَّا ، وفَتَيَّا . . . بدليل : تَقَيَّت ، وشَرَيَّت ، وفَتَيَّت ، فأبدلت الياء فى الجمع واوا . . . (٢)

٤ — أن تكون عينًا لكلمة على وزن : فَعَلَى — بضم ، فسكون ، ففتح مع المد — بشرط أن تكون الكلمة اسما محضًا ، أى : خالصة من شائبة الوصفية ؛ نحو : طُوبَى (٣) التى هى اسم خالص الاسمية ، للجنة ، أو لشجرة فيها — فإن لم تكن اسما محضًا وكانت صفة محضة ، أى : خالصة من شائبة الاسمية وجب تصحيح الياء وكسر ما قبلها ، لكى تسلم من قلبها واوا ، ولا يكاد يعرف من هذا النوع — كما قالوا — إلا كلمتان هما : ضِيْزَى (٤) وحِيكى (٥) ، وأصلهما (٦) : ضُوْزَى ،

(١) وفى هذا الموضع يقول ابن مالك :

وواوَاثَرُ الضُّمُّرْدُ «الْيَا» مَتَى أَلْفِي لَامَ فِعْلٍ ، أَوْ مِنْ قَبْلِ : «تَا» — ١٩

كَتَاءٌ بَانَ مِنْ : «رَمَى» كَمَقْدُرُهُ كَذَا إِذَا كَسْبَعَانَ صَبْرَهُ — ٢٠  
(ألفى = وجد) والمراد : متى وجد حرف الياء على هذه الصورة .

(٢) وفى هذا يقول ابن مالك فى بيت سبقته الإشارة إليه فى ص ٥٨٩ تحت عنوان «فصل» ونصه :

مَنْ لَامَ فَعَلَى اسْمًا أَتَى الْوَاوُ بَدَلًا يَاءٌ ، كَتَقَوَى — غَالِبًا — جَاذًا الْبَدَلُ — ١٩

(٣) وأصلها : طُيْبَى . بالياء — لأن فعله : طاب يطيب — قلبت الياء واوا . (انظر رقم ٣ من هامش الصفحة التالية) (٤) يقال : قسمة ضيزى ، أى : جائزة ظالمة (ضازة ، يضوزه ويضيظه . . . جار عليه ، وبجسه) .. (٥) يقال : مَشِيَّةٌ حِيكَى إذا تحرك فيها المنكبان . (حاك فى مشيه يحوك ويحك ، إذا حرك منكبيه) .

(٦) أصلهما عند كثير من النحاة : «ضُوْزَى . وحوكى» ؛ فهما واويان . وهذا يخالف لما =



وَحَوْكَى ، بالواو الساكنة فيهما المسبوقة بضمة . قلبت الواو ياء ساكنة ، وقلبت الضمة قبلها كسرة .

فإن كانت الصفة غير محضة — لجريانها مجرى الأسماء <sup>(١)</sup> ، جاز في الرأي الأنسب <sup>(٢)</sup> القلب والتصحيح ، وفي الحالتين تكون الصفة غير المحضة دالة على التفضيل ، لأنها مؤنث أفعل الدال على التفضيل أيضاً ، ومن أمثلتها : طوبى <sup>(٣)</sup> أو : طيبى ، مؤنث أطيب — كوسى أو : كيسى مؤنث : أكيس — ضوقى أو : ضيقى مؤنث : أضيّق — خورى ، أو خيرى ، مؤنث : أخير . . .

\* \* \*

إبدال الألف من الواو والياء :

إذا وقعت الألف عيناً للماضى الثلاثى ، أو لاما، فلا بد أن تكون منقلبة عن واو أو ياء ؛ نحو : صام — باع — سما — جرى . والأصل : صوم — بيع — سمو — جرى . . . بفتح الواو والياء فى كل ذلك . والدليل على هذا الأصل : المصادر — أو غيرها — إذ نقول : صوم ، بيع ، سمو ، جرى . . . فقلبت الواو والياء فى تلك الأفعال — ألفا . كما يقلبان فى كثير من الأسماء أيضاً ، ولا يقع هذا القلب فى الأفعال ولا فى الأسماء إلا بعد اجتماع عشرة شروط :

أولها : أن يتحركا فإن لم يتحركا لم يقع القلب ، كما فى قول ، صوم ، بيع ، عيش .

ثانيها : أن تكون حركتهما أصلية ليست طارئة للتخفيف أو لغيره من الحركات

= يدل عليه القاموس وتاج العروس من أنهما واو يان ويائان . فلا يصح الاستدلال بهما على قلب الواو لجواز أن تكون هذه الياء هى التى فى أصلهما . . .

( ١ ) ويعرف جريانها مجرى الأسماء بأن تكون معمولة للأموال المختلفة مباشرة دون أن يسبقها موصوف ( ٢ ) وهو رأى ابن مالك ، فقد نص على أن الوجهين مسموعان عن العرب ، وبخالفه سيويه وكثرة النحاة ؛ فقطعوا بقلب ياء «فعللى» واوا إذا كانت اسماً ؛ كطوبى الاسمية أو وصفها غير محض ، وبعدم قلبها إذا كانت وصفاً محضاً . وكسر ما قبلها لتسلم . ويقول ابن مالك مسجلاً رأيه « قاصداً » فعللى » الجارية مجرى الأسماء :

وإن تكن عيناً لفعللى وصفاً فذاك بالوجهين عنهم يُلْفَى — ٢١

( يلنى = يوجد — كما سبق — ) .

( ٣ ) كلمة : « طوبى » قد تكون اسماً محضاً كالتى هى اسم . الجنة ، أو اسم شجرة ، وقد تكون وصفاً إذا كانت للتفضيل ، مؤنث : « أطيب » الدال على التفضيل كما عرفنا .

التي لاتلازمهما ؛ فلا قلب في نحو : جَيْسَل ، وَتَوَم وأصلهما : جَيْسَل (١) ، وَتَوَم (٢) ، نقلت حركة الهمزة - بعد حذفها للتخفيف - إلى الساكن قبلها ، عند من يبيح هذا التخفيف إنْ أَمِنَ اللبس . ولا في مثل قوله تعالى : ( لَتُبْلَوْنَ في أموالكم وأنفسكم ) ، وقوله : ( ولا تنسوا الفضل بينكم ) .  
ثالثها : أن يكون ما قبلهما مفتوحاً ؛ فلا قلب في مثل : العِوض - الدُّول - الحِيل .

رابعها : أن تكون الفتحة التي قبلهما متصلة بهما - مباشرة - في كلمة واحدة ؛ فلا قلب في مثل : حضر وفدٌ ليس يزيدُ فيه .

خامسها : أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا فاعين أو عينين للكلمة ، وألا يقع بعدهما ألف ، ولا ياء مشددة إن كانتا لامين ؛ فلا قلب في مثل : تَوَالَى ، وَتَسَامَن ، وَخَوَرْنَق (٣) ، وبيان ، وطويل ، وغيور ؛ لسكون ما بعدهما مع وقوعهما فاعين أو عينين . ولا في مثل : عَمَلَوِيَّ وَحَسِييَّ (٤) لوقوع ياء مشددة بعدهما ، ولا في مثل : جَرِيَا ، وَسُمُوَا ، وَفَتِيَان ، وَعَصَوَان ؛ لوقوعهما لا ما للكلمة وبعدهما ألف .

وإنما قلبا في سما ، ودعا ، ومشى ، وسعى - مع وقوعهما لا ما ؛ لعدم وقوع ألف ولا ياء مشددة بعدهما . ولهذا السبب نفسه قلبا في مثل : يَخْشَوْنَ وَيُدْعَوْنَ مع وقوعهما لا ما ؛ (إذ أصلهما : يَخْشَيَوْنَ وَيُدْعَوُونَ . تحركت الياء والواو ، وانفتح ما قبلهما ؛ فقلبتا ألفا ؛ فالتقى ساكنان ؛ حذفت الألف للتخلص من التقاء الساكنين ؛ فصار اللفظان : يَخْشَوْنَ وَيُدْعَوْنَ) .

وما سبق يتبين أن القلب ممتنع إذا وقع بعدهما الألف أو الياء المشددة أما إذا وقع بعدهما ساكن آخر غير هذين (٥) فالقلب واجب على الأرجح (٦) . . .

(١) اسم للضيع .

(٢) المولود ومعه غيره في بطن واحد ، فكل منهما تووم ، وهما : تومنان ، والأكثر : توائم

(٣) اسم قصر قديم بالعراق للنعمان .

(٤) صاحب حياء .

(٥) يلاحظ أن الياء المشددة هي ياءان أولاهما ساكنة .

(٦) يذكر ابن مالك الشروط الخمسة السابقة (وهي التحرك ، وأصلته ، وفتح ما قبل الواو

والياء ، واتصالهما بالفتحة التي قبلهما مباشرة في كلمة واحدة وتحرك ما بعدهما . . .) في الفصل

سادسها : ألا تكون إحداهما عينا لفعل ماض على وزن : فَعِلَ - بفتح فكسر- والصفة المشبهة الغالبة فيه على وزن : أفعل<sup>(١)</sup> ؛ نحو هَيَّيفَ ؛ فهو أهْيِفُ<sup>(٢)</sup> - وَغَيَّيدَ<sup>(٣)</sup> ، فهو : أَغِيدَ - وَحَوَّلَ ، فهو : أَحْوَلُ - وَعَوَّرَ فهو أَعْوَرُ . . . .  
سابعها : ألا تكون إحداهما مصدرًا للفعل الماضي السالف ولهذا يقال : هَيَّيْفَ ، وَغَيَّيْدَ ، وَحَوَّلَ وَعَوَّرَ بغير قلب . . .<sup>(٤)</sup> .

ثامنها : ألا تكون الواو عينا لفعل ماض على وزن : « افْتَعَلَ » دال على المفاعلة<sup>(٥)</sup> ؛ فلا قلب في نحو : اجتورا واشتورا ، بمعنى : جاور بعضهم بعضا ، وشاور بعضهم بعضا . فإن لم يدل على المفاعلة وجب القلب ؛ نحو :

المستقل الذي أشرنا إليه في هامش ص ٥٩٠ فيقول بعد البيتين الأولين منه ، الخاصين بقلب الواو ياء عند اجتماعهما على الوجه الذي سبق شرحه في هامش تلك الصفحة - يقول ما نصه :

مِنْ وَاوٍ ، أَوْ يَاءٍ بِتَحْرِيكِ أَصْلٍ أَلِفًا ابْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلٍ - ٣  
إِنْ حُرِّكَ التَّالِي ، وَإِنْ سُكِّنَ كَفَّ إِعْلَالُ غَيْرِ اللَّامِ . وَهِيَ لَا يُكْفُ - ٤  
إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفٍ أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أَلِفَ - ٥

( أصل = تأصل ، وإيس عارضاً ، كف = منع . ألف = عرف وشاع في الكلام المأثور الفصح )  
وتقدير البيت الأول : أبدل ألفاً بعد فتح متصل - من واو ، أو ياء موصوفين بتحريك متأصل فيهما .  
وأوضح في البيت الثاني أن الإبدال السابق لا يقع إلا إن حرك التالى بعدهما . أما إن سكن ما بعدهما فإن السكون يكف إعلال غير اللام . أى : يمنع قلب الواو والياء الواقعتين في غير اللام ( وغير اللام هو : الفاء والعين ) أما اللام فيقع فيها القلب إن سكن ما بعدها بشرط أن يكون الساكن حرفاً غير الألف وغير الياء المشددة ، ( لأن الياء المشددة تتكون من ياءين الأولى منهما ساكنة - كما سبق . )

( ١ ) تكون الصفة المشبهة كذلك إذا كان الفعل الماضي لازماً مكسور العين دالا على لون ، أو عيب أو شيء فطرى ، أو وصف ظاهر في الجسم - وقد تقدم الكلام على هذا في باب الصفة المشبهة ج ٣ ص ١١ م ١٠٤ .

( ٢ ) أهيف ، مصدر : هيف - كفرح - وهو ضمور البطن ودقة الخاصرة ، ويعد من الصفات المملوحة .

( ٣ ) الغيِّد ، مصدر غيَّيدَ - كفرح - وهو : نعومة الجسم .

( ٤ ) وفي الشرطين السادس والسابع يقول ابن مالك في الفصل المشار إليه :

وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ وَفِعْلًا ذَا أَفْعَلٍ ؛ كَأَغِيدَ وَأَحْوَلًا - ٦

المراد بفعِلَ ؛ مصدر الثلاثي فَعِلَ . والمراد بصاحب أفعل : الماضي الثلاثي اللازم الذى تكون الصفة المشبهة منه على وزن أفعل ؛ وضرب له مثالين ، هما أغيد وأحول - كما في الشرح .

( ٥ ) وهى المشاركة من فريقين فى الفاعلية والمفعولية . وكما تسمى المفاعلة تسمى أيضاً : التفاعل .

اجتناز واختان بمعنى : جاز ، ( أى : قطع ) وخان ، وهذا الشرط خاص بالواو دون الياء ، ولهذا وقع القلب فى استافوا ، أى : تسافوا ، بمعنى : اشتركوا فى ضرب السيوف ، والأصل : استيفوا قلبت الياء ألفا بالرغم من الدلالة على المفاعلة . ومثلها : امتازوا وابتاعوا : بمعنى تمايزوا ، وتبايعوا . والأصل : امتيزوا . وابتيعوا<sup>(١)</sup> . . .

تاسعها : ألا يكون بعد أحدهما حرف يستحق القلب ألفا - ؛ لثلاثي يجمع قلبان متواليان بغير فاصل فى كلمة وهو ممنوع فى الأغلب - فإن وقع بعدهما حرف يستحق هذا القلب وجب - فى الأكثر - قلبه ، وتصحيح السابق ، اكتفاء بقلب المتأخر ؛ نحو : الحَيَا ، مصدر الفعل : حَيَّيَ ، والهَوَى : مصدر الفعل : هَوَى . والحوَى : مصدر الفعل : حَوَى ( والأفعال الماضية الثلاثة على وزن فَعِلَ ، بفتح فكسر ، ومصادرها على وزن : فَعَلَّ بفتح ففتح<sup>(٢)</sup> ) فأصل المصادر : حَيَّيَ - هَوَى - حَوَى<sup>(٣)</sup> فى كل مصدر حرفان متواليان صالحان للقلب ألفا ، لتحرك كل منهما وفتح ما قبله . فجرى القلب على الثانى منهما ؛ لأنه فى آخر الكلمة ، والأطراف محل القلب ، والتغيير غالبا - وسليم الأول .

وقد وقع القلب على الأول فى بعض كلمات مسموعة لا تكفى للقياس عليها ومنها : كلمة : آية ، وأصلها - فى رأى من عدة آراء - آيِيَّة ، بياءين متحركتين قبل كل منهما فتحة . قلبت الأولى ألفا وسلمت الثانية<sup>(٤)</sup> . . .

( ١ ) وفى هذا يقول ابن مالك :

وإنَّ يَبْنَ تَفَاعُلٌ مِّنْ افْتَعَلٍ والعَيْنُ وَاوُ- سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلْ-٧

( ٢ ) لأن فعلهما الماضى كفرح ؛ فالمصدر هو : فرح على وزن : فَعِلَ ( بفتح ففتح ) فصدرها كذلك على وزن : فَعِلَ .

( ٣ ) لأن هذا من الحوة ( وهى سمرة محمودة قديماً فى الشفتين ) ولقولهم فى تشيته : حووان .

( ٤ ) وإلى هذا الشرط وورود السماع بما يخالفه فى بعض كلمات يقول ابن مالك فى الفصل

المشار إليه :

وإنَّ لِجَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلَالِ اسْتَحِقُّ صُحِّحَ أَوَّلٌ ، وَعَكَّسَ قَدْ يَحِقُّ-٨

يريد : إن استحق هذا الإعلال ( القلب ) حرفين - بسبب تحقق شروطه فى كل منهما فأولهما يصح ويسلم من القلب ، وثانيهما يقلب وقد يقع العكس قليلا .

عاشرها : ألا يكون أحدهما عينا في كلمة مخنومة بأحد الحروف الزائدة المختصة  
بالأسماء ؛ كالآلف والنون معاً ، وكألف التأنيث المقصورة . . . فلا قلب في مثل :  
السجولان<sup>(١)</sup> ، والهيسمان<sup>(٢)</sup> ، والصورى<sup>(٣)</sup> ، والحيدى<sup>(٤)</sup> ونحوها . . .<sup>(٥)</sup>

\* \* \*

إبدال الميم من الواو ، ومن النون :

( أ ) تبدل من الواو وجوباً في كلمة : « فو » - إحدى الأسماء الستة -  
فيقال فيها : فم ، والدليل على أن هذه الميم مبدلة من الواو قولهم في الجمع : أفواه .  
والتكسير من الأشياء التي ترد الألفاظ إلى أصولها .  
فإن أضيفت كلمة : « فو » إلى اسم ظاهر أو : مضممر جاز إبقاء الواو - وهذا  
هو الأكثر - وجاز قلبها ميماً . فيقال : فوك أو فو التنظيف طيب الرائحة ،  
ويصح فك ، أو فم التنظيف طيب الرائحة .

( ب ) وتبدل من النون بشرطين . أن تكون الميم ساكنة ، وأن يقع بعدها الباء  
سواء أكانتا في كلمة أم في كلمتين ؛ نحو : انبعث . . . ونحو : من بعث .  
ويلاحظ أن قلب النون ميماً مقصور على النطق فقط ، أما في الكتابة فتبقى صورة النون  
على حالها . . .<sup>(٦)</sup>

\* \* \*

( ١ ) التنقل .

( ٢ ) مصدر هام على وجهه : إذا سار على غير هدى .

( ٣ ) - بفتحات - اسم بقعة بها ماء .

( ٤ ) بمعنى : المائلة أو السريعة النشطة .

( ٥ ) وفي هذا يقول ابن مالك :

وَعَيْنُ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا يَخُصُّ الْأَسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَ - ٩

( ٦ ) وفي إبدال الميم من النون يقول ابن مالك خاتماً الفصل السابق :

وَقَبْلَ « بَا » أَقْلِبْ « مِيمًا » - النُّونُ إِذَا كَانَ مُسَكَّنًا ؛ كَمَنْ بَتَّ أَنْبَدًا - ١٠

وتقدير البيت : واقلب حرف النون ميماً إذا كان النون مسكناً قبل باء . وساق لهذا مثالا حوى  
صورق النون الساكنة قبل الباء في كلمة واحدة مثل أنبدا - - والأصل : أنبذن بنون ، التوكيد الخفيفة  
المنقلبة ألفاً ؛ للوقف - أو في كلمتين مثل : من بت . أى : قطع . ومعنى الجملة ؛ من قطع مودته فأنبذه ،  
أى : اطرحه ، واتركه ، ولا تبال به .

إبدال التاء من الواو ، والياء :

يجب قلب الواو والياء تاء إذا وقعا فاء « افتعال » ، أو فاء أحد مشتقاته <sup>(١)</sup> ، وكانا غير مبدلين من همزة ، فإذا تحقق الشرطان ( وقوعهما فاء افتعال أو أحد مشتقاته ، وعدم انقلابهما عن همزة . ) وجب قلبهما تاء — كما قلنا — وإدغام هذه التاء في تاء الافتعال أو مشتقاته . فعند بناء صيغة على وزن : افتعل — مثلاً — من الماضي : وصل ، أو : يتسر <sup>(٢)</sup> يقال : أوْصل — ايتسر — ثم تقلب الواو والياء تاء ، وتدغم في التاء الموجودة وتصير الصيغتان : اتصل ، واتسر <sup>(٣)</sup> ، ويقال في المضارع قبل القلب : يتوْصل ، وييتسر ويصير بعد القلب والإدغام : يتصل ويتسر . . . ومثل هذا يقال في الأمر ، وباقي مشتقات « الافتعال » . التي فاؤها أحد الحرفين السالفين غير المبدلين من الهمزة .

فإن كان أحدهما مبدلاً من الهمزة لم يعجز القلب — في أشهر اللغات — فلا تقلب الياء تاء في مثل : ايتكل ، وهي صيغة « افتعل » من الأكل ؛ لأنّ ياءها في الأصل همزة ، وقعت بعد همزة مكسورة ؛ فانقلبت الثانية ياء ؛ طبقاً لما تقدم <sup>(٤)</sup> .

ولا تقلب الواو تاء في مثل : أوْتمن ؛ لأن هذه الواو مبدلة من الهمزة الثانية التي وقعت بعد ضمة ؛ إذ الأصل أوْتمن ، قلبت الثانية واو لوقوعها بعد نظيرتها المضمومة كما عرفنا <sup>(٤)</sup> فوجب عدم القلب <sup>(٥)</sup> . . .

\* \* \*

( ١ ) الماضي ، والمضارع ، والأمر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول . . . إلخ .

( ٢ ) بمعنى لعب الميسر ، وهو القمار ، أو : اغنى .

( ٣ ) ويصح أن يقال في : « أوْصل » قلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة ، فصارت الكلمة : « ايتصل » ، ثم قلبت الياء تاء للافتعال ؛ فصارت : اتصل . والنتيجة في الحالتين واحدة ؛ هي قلب الواو تاء ؛ إما بعمل واحد كالأول ، وهو الأحسن لاختصاره . وإما بعملين وهو المسائر لقاعدة قلب الواو ياء . نعم ، إن الياء المنقلبة عن الهمزة لا يصح قلبها تاء افتعال ، لكن الياء هنا منقلبة عن واو ، فيجوز قلبها تاء ، كما يجوز قلب الواو — دون الهمزة — تاء افتعال . ( راجع التصريح والصبان ) .

( ٤ ، ٤ ) في ص ٥٨١

( ٥ ) وفي هذا القلب يقول ابن مالك في فصل مستقل يقتصر على بيتين أولهما :

ذو اللّين « فا » — « تا » في افتعال أبديلاً وشذ في ذي الهمز ؛ نحو : انتكلاً — ١

يريد بذى اللين : حرف العلة الواو والياء . وأما الألف فلا تكون فاء كلمة . وتقدير البيت : =

## إبدال الطاء من تاء الافتعال :

يجب قلب تاء الافتعال ومشتقاته طاء بشرط أن تكون هذه التاء - في كلمة فاؤها حرف من أحرف الإطباق ؛ ( وهي : الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ) وبعده التاء . فإذا أريد بناء صيغة على وزن : افتعل - مثلاً - من : صبر ، أو : ضَغِن<sup>(١)</sup> ، أو : طَلَعَ ، أو : ظَلَم . . . قيل : اصْتَبِر - اضْتَمَعَن - اظْلَم - اظْلَم . ثم تقلب التاء طاء في اصْتَبِر فيقال : اصْطَبِر . وتقلب التاء طاء في : اظْمَعِن ؛ فيقال : اظْمَطِن - بطاء ظاهرة في النطق والكتابة . وكذلك تقلب التاء في اظْمَعِن ؛ فيقال اظْمَطَع ثم تدغم الطاءان وجوباً ؛ فيقال : اظْمَطَع . . . وتقلب في اظْلَم ؛ فيقال : اظْلَم . وفي مثل هذه الصورة التي تبدل فيها تاء الافتعال طاء بعد الطاء . يجوز ثلاثة أمور بعد القلب ، إما ترك الطاء والطاء على حالهما ؛ فيقال : اظْلَم - كما سبق - وإما قلب الطاء ظاء وإدغامها في الطاء ؛ فتصير الكلمة : اظْلَم . وإما قلب الطاء طاء وإدغامها في الطاء ؛ فتصير الكلمة : اظْلَم<sup>(٢)</sup> . . .

\* \* \*

## إبدال الدال من تاء الافتعال :

يجب إبدال الدال من تاء « الافتعال » ومشتقاته بشرط أن تكون هذه التاء في كلمة فاؤها الدال ، أو الدال ، أو الزاي وقد وقعت التاء بعد حرف من الثلاثة ،

= ذو اللين حالة كونه فاء في صيغة « افتعال » أبدل تاء . وشذ هذا الإبدال في صاحب الهمز ، أي : في الحرف المبدل من همزة ؛ نحو ايتكل ، من الأكل ؛ فلا يقال فيه : ايتكل ، إلا شذوذاً في رأى ابن مالك لأنها لغة قليلة .

( ١ ) ضغن قلب العدو : امتلاً حقداً .

( ٢ ) في إبدال الطاء من تاء الافتعال والدال منها يقول ابن مالك :

« طَا » - « تَا » افتِعالٍ رُدُّاْ ثَرْمُطْبِقِي فِي ادَانْ ، وَاَزْدَدْ ، وَاذْكِرْ دَا لِبَقِي - ٢

( مطبق = حرف من حروف الإطباق ؛ وهي الأربعة التي ذكرناها . رد = صير - بقى = صار ) ، يقول : صير تاء الافتعال طاء بعد حرف الإطباق . كما يقول : إن تاء الافتعال صار دالاً في مثل : ادان ، وازدد ، وادكر . أي : في الكلمات التي فاؤها دالاً أو زايًا ، أو ذالاً . وبعد كل من هذه الحروف تاء الافتعال مباشرة . فاليبتت تضمن في شطره الأول إبدال الطاء من تاء الافتعال ، وتضمن في شطره الثاني إبدال التاء منها .

فإذا أريد بناء صيغة على وزن : « افعل » - مثلاً - من : دغَم ، أو : ذخَر ،  
أو زجر . . . قيل ادتغم - اذتخر - ازتجر ، ثم تقلب التاء في كل ذلك : « دالا »  
فيقال : ادتغم ، بإدغام الدال في الدال وجوباً . واذتخر ويصح قلب الدال  
دالا وإدغامها في الدال الأصلية ، فيقال : اذتخر كما يصح - مع القلة - قلب  
الدال الأصلية ذالا وإدغامها في الدال فيقال : اذتخر ، فهذه ثلاث لغات أقواها  
الأولى فالثانية . ويقال : ازدجر<sup>(١)</sup> . . .

---

(١) أشار ابن مالك لهذا في البيت الذي في آخر هامش الصفحة السابقة .



## المسألة ١٨٣ :

## الإعلال بالنقل

معناه :

نقل الحركة من حرف علة متحرك إلى حرف صحيح ساكن قبله ، وقد يبقى حرف العلة بعد ذلك على صورته ، أو ينقلب حرفاً آخر . وهذا النوع من الإعلال خاص بالواو والياء دون الألف ؛ لأنهما يتحركان وهى لا تتحرك مطلقاً . ومن الأمثلة : يصوم . فأصله : يَصُومُ<sup>(١)</sup> - بفتح ، فسكون ، فضم . . . - نقلت حركة حرف الواو ( وهى : الضمة ) إلى الساكن الصحيح قبلها ؛ فصار المضارع بعد هذا النقل : « يَصُوم » بواو ساكنة ، وقد بقيت صورتها بعد نقل حركتها . ومثله : يقوم - يعود - يقول - يعوم . . . . فيجرى فى كل مضارع من هذه الأفعال ما جرى فى نظيره يصوم .

ومن الأمثلة أيضاً : يخاف . أصله : يَخُوف - بواو مفتوحة - نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، ثم انقلبت الواو ألفاً ؛ لاعتبارها متحركة بحسب الأصل ، وقد انفتح ما قبلها الآن ، فصارت : يخاف . ومثله : ينام - يزال - يكاد - يحار . . . حيث جرى على كل مضارع من هذه الأفعال ما جرى على المضارع : يخاف ؛ من نقل فتحة الواو للساكن قبلها ، ثم قلبها ألفاً .

ومن الأمثلة : يبيع . وأصله : يَبِيع - بفتح ، فسكون ، فكسر - نقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها ؛ فصار المضارع بعد هذا النقل : « يَبِيع » بياء ساكنة ، بقيت صورتها بعد نقل حركتها .

فترى مما سبق أن حرف العلة ( الواو والياء ) قد يبقى على صورته بعد نقل حركته وقد ينقلب حرفاً آخر .

لكن ، الضابط العام الذى يخضع له حرف العلة ؛ ليبقى على صورته ، أو ينقلب حرفاً آخر ؟

(١) راجع ما سبق فى معنى الإعلال العام ص ٥٦٩

(٢) لأن الفعل صام يصوم « من باب : فَعِلَ يَفْعُلُ ؛ كَنَصَرَ يَنْصُرُ .

الضابط هو : أن حرف العلة إن كان في أصله متحركاً بحركة تجانسه<sup>(١)</sup> وجب بقاء صورته بعد نقل حركته إلى الساكن قبله ؛ كما في : يصوم — يقوم — يعود . . . وإن كان في أصله متحركاً بحركة لا تناسبه وجب — بعد نقل حركته — أن ينقلب حرفاً جديداً مناسباً لحركته الأصلية التي نقلت إلى الساكن الصحيح قبله ، فالفتوح يصير ألفاً ، والمضموم يصير واواً ، والمكسور يصير ياء . . . ومن الأمثلة : أقامَ وأبانَ ، فأصلهما : أقوَمَ وأبَيَّنَ<sup>(٢)</sup> ، بفتح حرف العلة نقلت حركة الواو والياء للساكن الصحيح قبلهما . ثم قلب حرفاً العلة ألفاً ، لأن الألف هي التي تناسب الفتحة ؛ فصار الفعلان : أقامَ وأبانَ . وفي مثل هذا القلب يقال : تحركت الواو والياء بحسب الأصل ، وانفتح ما قبلهما بحسب الحال ، فانقلبا ألفاً<sup>(٣)</sup> .

مواضعه :

يقع الإعلال بالنقل في أربعة مواضع ، يكون حرف العلة في كل منهما عين الكلمة . . .

أولها : أن يكون حرف العلة ( الواو ، أو الياء ) عيناً لفعل ؛ نحو : يَصُول ، ويغيب . والأصل : يَصُولُ ويغيبُ ، بضم الواو وكسر الياء . ثم نقل حركتهما إلى الساكن قبلهما ، وترك كل منهما بعد ذلك على صورته — طبقاً لما قدمناه — فيصير الفعلان : يَصُول ويَجُول .

ويشترط لإجراء النقل في هذا الموضع أن يكون الساكن قبل حرف العلة صحيحاً ، وأن يكون الفعل غير مضعف اللام ، ولا معتلها ولا مَصَوغاً للتعجب ، على وزن إحدى الصيغتين القياسيتين فيه<sup>(٤)</sup> . فلا يقع الإعلال بالنقل في مثل : قاوَمَ وباع ، وعَوَّقَ وبَيَّنَ لأن الساكن قبل الحرفين غير صحيح . ولا في مثل ابْيَضَّ واسودَّ ، لتضعيف لامي ، ولا في

( ١ ) هي الضمة للواو ، والكسرة للياء . أما التي لا تناسب فالكسرة أو الفتحة للواو . والضمة أو الفتحة للياء .

( ٢ ) لأن فعلهما : قام يقوم ، وبان يبين .

( ٣ ) يقال هذا تعليلاً للقلب ، لإدخاله تحت قاعدة عامة مطردة هي أن حرف الواو أو الياء إذا تحرك وانفتح ما قبله وجب قلبه ألفاً على الوجه الذي سبق شرحه في هذا الباب ص ٥٩٦

( ٤ ) ومثل التعجب اسم التفضيل ؛ نحو : هذا أقوم طريقة وأبين منهجاً فلا يصح الإعلال بالنقل في كلمتي ؛ أقوم ، وأبين .

مثل : أهوى وأحيا ؛ لا اعتلاها ، ولا في مثل : ما أقومته وما أبسسته ، وأقوم به ، وأبسين به ؛ لأن الفعل مَصْوَغ على صيغتي التعجب القياسيتين . . (١) .

ثانيهما : أن يكون حرف العلة عينا في اسم يشبه المضارع في وزنه (٢) فقط دون زيادته ، أو في زيادته دون وزنه ، بشرط أن يكون في الاسم ما يمتاز به عن الفعل في الحالتين . فالأول : نحو : مَقَام - بفتح الميم - فإن أصله مَقُوم - بفتح ، فسكون ، ففتح - وهو على وزن المضارع : يَعْلَم . نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، ثم قلبت ألفاً ؛ طبقاً لما سلف - فصار الاسم ؛ مَقَام . وفيه زيادة تدل على أنه ليس من الأفعال ، وهي الميم في أوله . ومثله : مُقِيم ، ومُبين .

ومثال الثاني : بناء صيغة من « البيع » أو : « القول » على مثال : تَحْلِي (٣) وهذه صيغة خاصة بالاسم . فيقال : تَبِيع ، وتَقُول - بكسر ، فسكون ، فكسر ، فيهما - نقلت حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله ، وقلبت الواو ياء (٤) ؛ فصارت الكلمتان : تَبِيع وتَقِيل بكسرتين متواليتين في كل ، وبعدها ياء .

فإن اختلف الاسم عن المضارع في الأمرين معاً ، أو شابهه فيهما معاً - وجب التصحيح ؛ فنال الأول : مَخِيط (٥) - بكسر ، فسكون ، ففتح - لأن المضارع لا يكون - في الأغلب - مكسور الأول ، ولا مبدوءاً بميم زائدة ، فالصيغة مختصة بالاسم ، ولذا وجب التصحيح ومثلها : مفعال ؛ كمخياط .

(١) وفي هذا الموضع وشروطه يقول ابن مالك في فصل جديد مستقل يبدؤه بقوله :

لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التَّخْرِيكَ مِنْ ذِي لَيْنٍ أَتِ عَيْنَ فِعْلٍ ؛ كَأَبْنٍ  
مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلًا تَعَجَّبَ وَلَا كَأَبْيَضَ أَوْ أَهْوَى ، بِلَامٍ عُلَّاءٍ  
فقد جمع في البيتين الشروط المطلوبة . ( ابن ، أصلها : أبين ، فعل أمر من أبان ، علل : صار حاوياً حرف علة ) .

(٢) بأن يكون مشابهاً له في مجرد عدد الحرف ، مع مقابلة الساكن بمثله « والمتحرك بمثله ، من غير نظر للاسمية والفعلية .

(٣) بكسر فسكون ، فكسر ، فهزمة متطرفة ، وهو : القشر الذي يظهر على الجلد حول منابت الشعر .

(٤) قلبت الواو ياء لأن حركتها هي الكسرة - غير مجانسة لها ، فيجب قلب الواو حرفاً يجانس

الحركة ، طبقاً لما سلف أول الباب . بخلاف الياء فإنها حركتها هنا مجانسة لها ؛ فلا تنقلب . ففي : تقيل إعلالان ؛ أحدهما بالنقل ، والآخر بالقلب . أما تبيع ففيها إعلال واحد .

(٥) اسم أداة الخياطة .

ومثال الثاني : أَقَوَمَ ، وَأَبَيَّنَ - بفتح ، فسكون ، ففتح . - وهما شبيهان بالمضارع : أَعْلَمَ وأفهم . . . ، في وزنه ، وفي الزيادة التي في أوله ، فوجب لهما التصحيح . . (١) .

ثالثها : أن يكون حرف العلة عينا في مصدر معتل العين ، كفعله ، بشرط أن يكون فعله على وزن «أفعل» ، أو : «استفعل» نحو : أقام واستقام . وأصلهما قبل التثنية : أَقَوَمَ واستقوم . ومصدرهما إقْوَام ، واستقوام . فيجب فيهما الإعلال بالنقل كما جرى في فعليهما ؛ فتنقل فتحة الواو إلى الساكن قبلهما ، وتقلب الواو ألفاً - طبقاً للقاعدة التي سلفت - فيتوالى ألفان لا يمكن النطق بهما معا ؛ فتحذف الثانية منهما ، وتجيء تاء التأنيث - في الأغلب - عوضاً عنهما ، فيقال إقامة ، واستقامة . ومثل هذا يقال في : أبان واستبان . فأصلهما : أَبَيَّنَ واستبين ، ثم نقلت حركة الياء إلى ما قبلها وقلبت ألفاً ؛ فصارا : أبان واستبان . ومصدرهما : إبيان . واستبيان ، نقلت حركة الياء كما نقلت في الفعل ، وقلبت الياء ألفاً فتلاقت ساكنة مع ألف المصدر ، حذفت الثانية منهما ، وزيدت تاء التأنيث عوضاً عنها ؛ فصار المصدران : إبانة ، واستبانة ، وحذف هذه التاء مقصور على السماع ومنه قوله تعالى : ( وإقام الصلاة ) ، أى : إقامة الصلاة . (٢) .

(١) أما نحو : يزيد (علم) فقد دخله الإعلال وهو مضارع قبل نقاه العلمية . وفي الموضوع الثاني يقول ابن مالك :

ومثلُ فعلٍ في ذا الإِغْلَالِ اسمٌ ضَاهِيٌّ مضارعاً ، وفيه وِسْمٌ - ٣  
(ضاهي = شابه . وسم = علامة) ، ثم قال :

ومفعَلٌ صُحِّحَ كَالْمِفْعَالِ ..... ٤

يشير بهاتين الصيغتين - وهما تختصتان بالأسماء - إلى الاسم المخالف للمضارع في وزنه وزيادته معاً . وترك بقية التفصيلات التي سردناها . والنصف الثاني من هذا البيت لا شأن له بهذه القاعدة ، وإنما شأنه متصل بالقاعدة التالية بعده مباشرة

(٢) وفي الموضوع الثالث وما يتصل به من ألف «إفعال» ، و«استفعل» وتاء التأنيث ، ويقول ابن مالك :

وَأَلْفَ الْإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالٍ - ٤

أَزَلْ لِيذًا لِإِغْلَالٍ ، وَالتَّاءُ الزَّمَّ عَوَضَ وَحَذَفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضَ  
(بالنقل ، أى : النقل عن العرب « وهو السماع الوارد عنهم ) .

## المسألة ١٨٤ :

الإعلال بالحذف<sup>(١)</sup>

الإعلال بالحذف يكون قياسياً مطرداً في المسائل الآتية . أما في غيرها فمقصود على السماع :

الأولى : الهمزة الزائدة في أول الماضي الرباعي . فإنها تحذف في مضارعه ، واسم فاعله ، واسم مفعوله ، نحو : أكرم - يكرم - أكرم - مكرم - مكرم .. بحذف الهمزة في كل ذلك وجوباً ، ومثل هذا الأفعال الماضية : أفهم - أخبر - أحسن . . . ونظائرها ، حيث يجب حذف الهمزة ، من مضارعها ، واسم فاعلها ، واسم مفعولها . كما قلنا . والأصل في كل ذلك قبل حذفها : يؤكرم - مؤكرم - مؤكرم . وكذا الباقي . . .

الثانية : الواو التي هي فاء فعل ثلاثي مفتوح العين في الماضي مكسورها في المضارع مثل : وعد - وصّف ، فيجب حذف هذه الواو في المضارع وأمره ، ومصدره بشرط : أن يكون المصدر على وزن فِعْلَة - بكسر ، فسكون ، ففتح - لغير الهيئة . بشرط أن تجيء التاء في آخره عوضاً عن الواو المحذوفة . فيقال : يعد - عِدْ - عِدَة<sup>(٢)</sup> ، كما يقال : يصف - صِفْ - صفة . . . ( بشرط ألا يكون المصدر لبيان الهيئة كما سبق ) ولا تحذف الواو من المضارع إلا بشرط ؛ أن يكون حرف المضارعة مفتوحاً ، نحو : أعيد - نعيد . وأن تكون عينه مكسورة ، فلا حذف

( ١ ) في هذه التسمية نوع من التوسع والتسامح ، لأن بعض الأحكام الآتية لا صلة لها بحرف

العله .

أما الهمزة التي تنطبق عليهما بعض الأحكام الآتية أو السابقة فبمنزلة حروف العلة في كثير من المواضع .

( ٢ ) أصل عدة : وعد - بكسر الواو وسكون العين - حذفت الواو ، وحركت العين بالكسرة حركة الفاء فصارت دليلاً على الفاء المحذوفة . وجاءت تاء التأنيث عوضاً عن الفاء المحذوفة . ومن الشاذ اجتمعهما معا .

في مثل : يُولَد ، وَيَوْضُؤُ . (١) .

الثالثة : إذا كان الماضي ثلاثياً مكسوراً العين وعينه ولامه من جنس واحد — مثل ظَلَلْتُ (٢) — جاز فيه ثلاثة أوجه عند إسناده لضمير رفع متحرك . وهي إبقاؤه على حاله مع فك إدغامه وجوباً ، كالمثال السابق : ( ظَلَلْتُ ) أو : حذف عينه دون تغيير شيء في ضبط ما بقي من الحروف : مثل : ظَلْتُ . أو حذف عينه ونقل حركتها إلى فاء الكلمة ؛ مثل : ظِلْتُ .

فإن كان الفعل المضاعف المكسور العين مضارعاً أو أمراً واتصلا بنون النسوة جاز إبقاؤه على حالهما من غير حذف ولا تغيير إلا فك الإدغام وجوباً ، وجاز حذف العين ونقل حركتها — وهي الفتحة — إلى الفاء ؛ فنقول : النسوة يَقْرِرْنَ (٣) أو يَقْرِرنَ . واقْرِرنَ يا نسوة ، أو قِرْنَ . وسمع فتح القاف في : قِرْنَ

الرابعة : أن يكون حرف العلة عينا في اسم المفعول كفعله . وفي هذا النوع يجب إحداث تغيير آخر ، غير الإعلال بالنقل — هو حذف الواو من : « مفعول »

(١) في المسألتين الأوليين يقول ابن مالك في فصل مستقل هو آخر الفصول في ألفيته : وليس بعده إلا باب الازعاع

« فا » أمر ، أو مضارع من : كَوَعَدَ أَحْذِفْ . وفي ، كَعَدَ ذَاكَ أَطْرَدَ ١ — وحذِفْ همز « أَفْعَلْ » اسْتَمَرَّ فِي مُضَارِعٍ ، وَبَنَيْتِي مُتَّصِفٍ ٢ —

( بنيتي متصف ، أي صيغتي شخص متصف ، والمراد بهما : صيغتا اسم الفاعل واسم المفعول ، لأنهما الدالتان على ذات متصفة . . . )

(٢) تقول : ظَلَلْتُ أَعْمَلَ كَذَا ، بمعنى بقيت أعمله طول النهار ، دون الليل . والفعل « ظل » من باب علم يعلم غالباً . وقيل فيه الكسر أيضاً .

(٣) قر بالمكان يقر بمعنى سكن واستقر فيه . وأصلهما الشائع : قرر يقرر .

(٤) في هذه المسألة الثالثة يقول ابن مالك في ختام الفصل :

ظَلَلْتُ وَظَلْتُ فِي : ظَلَلْتُ اسْتَعْمِلَا وَقِرْنَ فِي : اقْرِرنَ . وَقِرْنَ نَقِيلاً ٣ —

إن كان الفعل واوى العين ، وحذفها مع كسر ما قبلها إن كان يأتى العين . فمثال الفعل الواوى العين : صام يصوم . واسم المفعول منه هو : مَصُومٌ وم ، تنقل الضمة وهى حركة الواو الأولى إلى الساكن الصحيح قبلها فيجتمع بعد هذا النقل ساكنان هما : الواوان . فيجب حذف أحدهما — والأرجح أنه الثانى <sup>(١)</sup> لزيادته وقربه من الطرف ؛ فيصير اسم المفعول : مَصُومٌ . ومثل هذا يقال فى اسم المفعول من : قال ، ورام ، وحاطَ . . . وأمثالها ؛ حيث يكون اسم المفعول هو : مقوُول ، ومروُوم ، ومخوُوط ، ثم يحصل الإعلال بالنقل ، ويليه الإعلال بالحذف . ومن النادر الذى لا يقاس عليه تصحيح اسم المفعول المعتل المعين بالواو ؛ كقوْطم : ثوب مصوون ، والقياس مصون .

ومثال الفعل اليأتى العين : باع يبيع . واسم المفعول منه هو : مبيوع . تنقل حركة الضمة وهى حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها ، فيلتقى بعد هذا النقل ساكنان ؛ هما : الياء والواو ، فيجب حذف أحدهما ؛ وهو الواو — على الأصح فيصير اسم المفعول : مَبِيعٌ يباء ساكنة قبلها ضمة ، فتقلب الضمة كسرة ؛ لتسلم الياء ، ويصير اسم المفعول هو : مَبِيعٌ بعد وقوع إعلال بالنقل ، وآخر بالحذف وقلب الضمة كسرة . ومثل هذا يقال فى اسم المفعول من الأفعال : هام يهيم — شاد يشيد — غاب يغيب . . . وأمثالها — حيث يكون اسم المفعول هو : مهيووم — مشيود — مغيوب . . . ثم يدخله الإعلال بالنقل ، فالإعلال بالحذف ثم قلب الضمة كسرة . هذا هو الأفصح فى المعتل العين بالياء ، ويحسن الاقتصار عليه . وتتم تجيز تصحيح هذا النوع اليأتى ، فتقول : ثمر مبيو ، وثوب مخيوط

(١) إن كانت المحذوفة هى الثانية الزائدة ، طبقاً للرأى الأشهر ، فاسم المفعول على وزن مَفْعُولٍ —

— بفتح ، فضم ، فسكون . . . — وإن كانت المحذوفة هى الأولى التى هى عين الكلمة فوزن اسم المفعول مقول ، لأن عين الكلمة حذفت هنا وبقيت هناك . ولا أثر للخلاف بين الرايين إلا فى هذا الوزن الصرفى .

(١) يقول ابن مالك في النوع الرابع وما فيه من الإعلال بالنقل ، وبالحذف ، وما يجوز فيه من تصحيح ، وما يتندر . . .

وَمَا لِأَفْعَالٍ مِنَ الْحَذْفِ وَمِنْ نَقْلِ فَمَفْعُولٍ بِهِ أَيْضًا قَعِنْ - ٦

يقول : ما ثبت لإفعال - واستفعل كذلك . وقد سبق الكلام عليهما - من الإعلال بالنقل والحذف فقمين به ( أى : جدير به ) المفعول به أيضاً من الفعل المعتل العين بالواو ، أو بالياء ، ثم ضرب مثالين لهماذين وبين أن تصحيح ما عينه الواو نادر ، دون ما عينه ياء ؛ فقال :

نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَضُونٍ ، وَنَادِرٌ تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ ، وَفِي ذِي الْيَا اشْتَهَرَ - ٧

ثم انتقل ابن مالك بعد ذلك إلى ثلاثة أبيات سبق ذكرها وشرحها في المواضع المناسبة ، لها ( ص ٥٩١ ، ٥٩٢ ) وختم بها الفصل السابق ، ونصها :

وَصَحِّحِ الْمَفْعُولَ مَنْ نَحْوَ عَدَا وَأَعْلِلْ إِنْ لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجُودَا - ٨

كَذَلِكَذَا وَجْهَيْنِ جَا «الْفَعُولُ» مِنْ ذِي الْوَاوِ لَمْ جَمْعٌ أَوْ فَرْدٌ يَعْزُ - ٩

وَشَاعَ نَحْوُ : نِيَمٍ فِي : نَوْمٍ وَنَحْوُ : نِيَامٍ شَدُوذُهُ نُمَى - ١٠



تم طبع هذا الكتاب بالقاهرة  
على مطابع دار المعارف  
سنة ١٩٦٣